

شرح الألفية

على ألفية ابن مالك

المسمى « منهج السالك إلى ألفية ابن مالك »

حققه ، وشرح شواهد

محمد محي الدين عبد الحميد

الأستاذ في قسم التخصص بكلية اللغة العربية

بالجامع الأزهر

الجزء الثاني

الطبعة الثانية

مزيدة ومنقحة

حقوق الطبع محفوظة للشارح

طبعة مطبعي الباب المنهج في القاهرة

١٣٦٣ هـ / ١٩٤٤ م / ٨٥٠

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله وكفى ، وسلام على عباده الذين اصطفى

الحال

(الحال) يُذكر ويؤنث ، ومن التأنيث قوله :

إِذَا أُعْجِبَتْكَ الدَّهْرُ حَالٌ مِنْ أَمْرِي فَدَعَهُ وَوَكِلَ أَمْرُهُ وَاللَّيَالِي^(١)
وسياتي الاستعمالان في النظم .

(١) قد سبق استشهاد المؤلف بهذا البيت في باب المفعول معه ، وهو الشاهد (رقم ٤٣٨) وشرحنه في موضعه من هذا الكتاب شرحا لا يحتاج معه إلى إعادة شيء منه ، فارجع إلى ذلك في الجزء الثاني (ص ٤١٨) .

ولما نبين لك في هذا المقام مكان الاستشهاد به لما هنا ؛ إذ كان موضع الاستشهاد في باب المفعول معه غير موضعه ههنا ؛ فنقول : اعلم أن لفظ الحال يذكر فيقال : « حال » ويؤنث فيقال : « حالة » بالتاء ، وأن معناه قد يذكر : فيعود الضمير عليه مذكرا ، ويسند إليه الفعل بغير تاء ، ويشار إليه باسم الإشارة الموضوع للمذكر ، وغير ذلك مما لا يعسر عليك استقصاؤه ، وهذا البيت دليل على تذكر لفظه : أي الإنيان به مجردا من التاء ، وهو ظاهر . ومثله قول امرئ القيس :

سَمَوْتُ إِلَيْهَا بَعْدَ مَا نَامَ أَهْلُهَا مُسَمَوْ حَبَابِ الْمَاءِ حَالًا عَلَى حَالٍ
لكنه قد بقي لك أن تسأل فتقول : إذا كان لفظ الحال مذكرا أفيجوز — مع ذلك — تذكر ضميره وتذكير وصفه ونحوهما وتأنيتهما أم أنه يتعين في معناه أن يكون مذكرا طبقا للفظه ، وكذا إذا كان لفظه مؤنثا أفأنا في سعة من أن أذكر معناه أو أؤنثه أم أنه يتعين على تأنيته ؟

والجواب على ذلك أن نقول لك : أما إذا كان لفظ الحال مذكرا فأنت في سعة من أن تذكر معناه أو تؤنثه ، تقول : هذا حال ، وهذه حال ، وتقول : حال حسن ، وحال حسنة ، وتقول : الحال الذي أنا فيه طيب ، والحال التي أنا فيها طيبة ، وتقول : كان حالنا يوم كذا جميلا ، وكانت حالنا يوم كذا جميلة . والدليل على صحة ذلك قول الشاعر في بيت الشاهد الذي نحن بسعده : « أعجبتك حال » فأنت تراه قد أنث الفعل مع تذكر لفظ الحال ، وهو الذي أشده الشارح من أجله ؛ وقد ذكر أبو اليب المنبي الفعل مع تذكر لفظ الحال في قوله :

لَا خَيْلَ عِنْدَكَ تَهْدِيهَا وَلَا مَالٌ لَيْسَ عِنْدَ الْفُتُوحِ إِنْ لَمْ يَسْعِدِ الْحَالُ

فأما إذا كان لفظ الحال مؤنثا فليس لك معدي عن تأنيث فعلها والإشارة إليها وضميرها

وهو في اصطلاح النحاة :

(وَصَفٌ فَضْلَةٌ مُنْتَصِبٌ^(١) مُفْهِمٌ فِي حَالٍ كَقَرَدًا أَذْهَبُ)

فالوصف : جنس يشمل الحال وغيره ، ويخرج نحو الْقَهْقَرَى في قولك : رَجَعْتُ الْقَهْقَرَى^(٢) ؛ فإنه ليس بوصف ؛ إذ المراد بالوصف : مَا صِيغَ مِنَ الْمَصْدَرِ ؛ لِيَدُلَّ عَلَى مُتَصِفٍ ، وذلك : اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، وأمثلة المبالغة ، وأفضل التفضيل . وَفَضْلَةٌ : يخرج العمدة ، كالمبتدأ في نحو : أَقَامَ الزَّيْدَانِ ، والخبر في نحو : زَيْدٌ فَأَيْمٌ . وَمُنْتَصِبٌ : يخرج النعت ؛ لأنه ليس بلازم النصب .

ومفهم في حال كذا : يخرج التمييز في نحو : لِلَّهِ دَرَّةٌ فَارِسًا .

(تنبيهان) : الأول : المراد بالفضلة ما يُسْتَفْنَى عنه من حيث هو هو ، وقد يجب ذكره لعارض كَوْنِهِ سَادًّا مَسْدً عَمْدَةً : كضَرْبِي الْعَبْدَ مُسِيئًا ، أو لتوقُّفِ المعنى عليه ، كقوله :
٤٧٠ — إِنَّمَا الْمَيْتُ مَنْ يَعِيشُ كَكَيْبًا كَاسِفًا بِاللَّهِ قَلِيلَ الرَّجَاءِ

ووصفها وغيرها ، تقول : طابت حالتنا ، وهذه حالة طيبة ، وحالتنا كانت طيبة ، بالتأنيث في جميع ذلك .

ومن شواهد تأنيث لفظ الحال قول الشاعر :

عَلَى حَالَةٍ لَوْ أَنَّ فِي الْقَوْمِ حَاتِمًا عَلَى جُودِهِ ضَنْتٌ بِهِ نَفْسُ حَاتِمٍ

(١) اختلفوا في نصب الحال من أى باب هو ، ولهم في ذلك ثلاثة أقوال : أولها أنه من باب المفعول به ، وثانيها أنه من باب المشبه بالمفعول به ، وثالثها أنه من باب المفعول فيه ، وهو من نوع ظرف الزمان ، من قبل أن الحدث وما أشبهه واقع في زمان الحال ، ألا ترى أن المجيء الذي في قولك : « جاء زيد راكباً » واقع في حال هو الركوب ، وذلك مردود ببيان الفرق بين الحال وظرف الزمان ، فإن الظرف غير المظروف فيه ، أما الحال فهو نفس صاحبه ؛ فلا يكون مظروفاً فيه ولا بعض المظروف فيه .

(٢) القهقرى — بفتح القافين بينهما هاء ساكنة مقصوراً — ومثله القهقرة : الرجوع إلى خلف ، ولم يذكر المجد في القاموس ثانيهما ، وتقول : تقهقر فلان ، وقهقر ، ورجع القهقرى . وتنقية القهقرى القهقران ، بحذف الألف والقياس يقضى بقلبها ياء .

٤٧٠ — هذا البيت من كلمة طويلة لعدي بن الرعلاء . والرعلاء — بفتح الراء وسكون العين

المهملتين — أم الشاعر، وقد اشتهر بها، وهو أحد شعراء الجاهلية ، من غسان . وأول الكلمة قوله :

كَمْ تَرَكْنَا بِالْعَيْنِ عَيْنِ أَبَاغٍ مِنْ مُلُوكٍ وَسَاقَةِ أَلْقَاءِ
فَرَقَتْ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ نَعِيمٍ ضَرْبَةً مِنْ صَفِيحَةٍ جَلَوَاءِ
رُبَّمَا ضَرْبَةً بِسَيْفٍ صَقِيلٍ بَيْنَ بُصْرَى وَطَمَنَةِ نَجْلَاءِ
وَعُمُوسٍ تَضِلُّ فِيهَا يَدُ الْآ سِي وَيَعْنِيَا طَبِيبَهَا بِالْذَوَاءِ
رَقَمُوا رَايَةَ الْعَرَّابِ وَأَعْلَوْا لَا يَذُودُونَ سَامِرَ الْمَلْعَاءِ
فَصَبَرْنَا النُّفُوسَ لِلطَّعْنِ حَتَّى جَرَتْ الْحَيْلُ بَيْنَنَا فِي السَّمَاءِ
لَيْسَ مِنْ مَاتَ فَاسْتَرَّاحَ بِمَيِّتٍ إِنَّمَا الْمَيِّتُ مَيِّتُ الْأَخْيَاءِ
إِنَّمَا الْيَتِ مِنْ يَعِيشُ كَنْيَا ... الْيَتِ ...

وبعده قوله :

فَأَنَاسُ يُمَخَّصُونَ عِشَارًا وَأَنَاسُ حُلُوقُهُمْ فِي الْمَاءِ

اللفظ : « أَبَاغ » بضم الهمزة وفتحها بعدها باء موحدة وآخره غين — موضع بطرف الشام ، وفيه وقعت موقعة عظيمة بين الفساسنة ملوك الشام الخاضعين لقيصر الروم وطل رؤسهم الحارث التساني والمنافرة ملوك الحيرة الخاضعين لكسرى فارس ، وفيه قتل المنذر بن المنذر ملك الحيرة ، قتله رجل من بني حنيفة اسمه شمر بن عمرو « وساقاة » الساقاة في الأصل : مؤخرة الجيش ، ولكنه أراد به هنا معنى السوقة ، وهي الرعية ، ليصح مقابلتها بالملوك « ألقاء » : جمع لقي — ففتح اللام والقاف ، بزنة قى — واللقى : الشيء المطروح في الأرض « صفيحة » أراد بها السيف « جلواء » أراد بها مجلوة ، ولا يوجد في كتب اللغة التي بين يدي الجلواء بمعنى المجلوة ، والذي بها : جلى الشعر — بزنة رضى — أى انحسر عن مقدم الرأس ، والوصف أجلى ومؤنته جلواء ، وقد روى البغدادى في الخزانة (٤ — ١٨٨ بولاق) في مكان هذه الكلمة « نجلاء » والنجلاء : الواسعة ، ولا يصح وصف السيف بالسعة « ربما ضربة بسيف صقيل — إلخ » أنشده الرضى في شرح الكافية دليلا على أن « ما » التي تتصل برب قد تكون زائدة فلا تكف رب عن العمل فيها بعدها بـ « أن الرواية بخفض « ضربة » والصقيل : فعيل بمعنى مفعول ، من صقلت السيف أصقله صقلا ؛ إذا جلوته . وبصرى — بضم الباء الموحدة وسكون الصاد المهملة مقصورا — بلد قرب الشام هي كرسى حوران ، وكان يقوم فيها سوق في الجاهلية . والمراد بين أماكن بصرى ؛ وذلك لأن « بين » لا تضاف إلا لمتعدد لفظا ومعنى نحو جلست بين محمد وإبراهيم ، أو متعدد معنى فقط نحو جلست بين الصديقين ، ومن ثمة لا يعطف على ما تضاف إليه إلا بالواو

مق كان مفردا ، ومن هنا أخذوا على امرئ القيس قوله في مطلع معلقته * بَيْنَ الدَّخُولِ
فَحَوْلِ * وأجيب عن هذا المأخذ بمثل ما وجهنا به قول عدى « بَيْنَ بُضْرَى » بأن المراد
بين أما كن الدخول فأما كن حومل ، ومن الناس من يفر من هذا المأخذ فيرى العبارة هكذا :
رُبَّمَا ضَرَبَتْهُ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ دُونَ بُضْرَى وَطَعْنَةٍ نَجْلَاءَ

والطعنة النجلاء : الواسعة « وغموس » معطوف على طعنة نجلاء ، والغموس — بفتح
الغين المعجمة — النافذة ، وقد وصفها بقوله « تضل فيها يد الآسى » والآسى : المداوى ،
اسم فاعل : من أسا الجرح بأسوه ؛ إذا داواه « ويعيا طبيبها بالدواء » أى يعجز عن معرفة
الدواء الناجع ولا يهتدى فيها لوجه العلاج المفيد « رفعوا راية الضراب — إلخ » الraise : علم
الجيش ، والضراب — بكسر الصاد — مصدر ضارب ، وأراد به الحرب ، وأعلوا : معطوف
على رفعوا ، وله مفعول محذوف يدل عليه المفعول السابق ، والتقدير : رفعوا راية الضراب
وأعلوها ، وإنما فعلوا ذلك تأكيدا لإرادتهم الحرب وتقوية لعزمهم عليه ، ويدودون :
يترددون ويمنعون ، تقول : ذاده يذوده ذودا وذايادا ؛ إذا منعته وطرده ، ومنه قول
أبي نواس :

لَا أَذُودُ الطَّيْرَ عَنْ شَجَرٍ قَدْ بَلَوتُ الْمُرَّ مِنْ تَمْرَةٍ

والسامر : القوم الذين يتحدثون ليلا ، ومثله السمار في قول امرئ القيس :

سَمَوْتُ إِلَيْهَا بَعْدَ مَا نَامَ أَهْلُهَا مُسَمَّوْ حَبَابِ الْمَاءِ حَالًا عَلَى حَالٍ

فَقَالَتْ : سَبَاكَ اللَّهُ ! إِنَّكَ فَاحِشِي أَلَسْتَ تَرَى السَّمَارَ وَالنَّاسَ أَخْوَالِي

والملاح — بفتح الميم وسكون اللام بعدها حاء مهملة — اسم مكان يدفع فيه وادى ذى الحليفة
« فصبرنا النفوس » يريد حبسناها على ذلك وألزمناها هذه الخطوة ، ومثله قوله تعالى :
(وَاصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ) « جرت الخيل
بيننا في الدماء » كنهانه عن كثرة القتل « ليس من مات فاستراح بميت — إلخ » اختلاف
العلماء في الميت — بسكون الياء — أهو بمعنى الميت — بتشديدها — أم هو بمعنى آخر ؟
فذهب قوم إلى معنى واحد ، وأن ساكن الياء مخفف من مشددها ، وأنه يقال :
مَيِّتٌ وَمَيِّتٌ ، كما قال : بَيْنَ وَهَيْنٍ وَأَيْنٍ وَأَيْنٍ ، بدون تفرقة ، وذهب بعضهم إلى التفرقة
بينهما حتى قال الخليل : السدنى أبو عمرو :

أَيَا سَارِئِي تَفْسِيرَ مَيِّتٍ وَمَيِّتٍ فَدُونَكَ قَدْ فَسَّرْتُ إِنْ كُنْتَ تَعْقِلُ
قَنْ كَانَ ذَا رُوحٍ فَذَلِكَ مَيِّتٌ وَمَا الْمَيِّتُ إِلَّا مَنْ إِلَى الْقَبْرِ يُحْمَلُ

وحاصله أن المخفف يطلق على من فارق الحياة والمثقل يطلق على من يعيش عيشة الدلة والبؤس ،
والدين ذهبوا إلى التفرقة إنما استندوا إلى شيء يشبه كلام عدى بن الرعاء الذي معنا ، وإن
كان ظاهر كلام عدى عكس تفسير أبي عمرو الذي أنشده الحليل ، وقلنا ظاهر كلام عدى
لأننا لا نظن أن شعراء الجاهلية قد قصدوا إلى تصنيف متون في اللغة وقواعد العربية ولا يظن
ذلك أحد أصلا ، وعندنا أنهما بمعنى واحد ، وقد أنشد أول هذين البيتين الجاحظ في البيان
والتبيين (ج ١ ص ١١٢)

الإعراب : « ليس » فعل ماض ناقص « من » اسم موصول اسم ليس « مات » فعل
ماض فيه ضمير مستتر فاعله ، والجملة صلة « فاستراح » الفاء عاطفة ، استراح : معطوف على
مات « بميت » الباء زائدة ، ميت : خبر ليس ، منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال
الحل بحركة حرف الجر الزائد « إنما » أداة حصر لا محل لها « الميت » مبتدأ « ميت » خبره
« الأحياء » مضاف إليه « إنما » أداة حصر « الميت » مبتدأ « من » اسم موصول خبر للمبتدأ
« يعيش » فعل مضارع مرفوع بالضمة ، وفيه ضمير مستتر فاعله ، والجملة لا محل لها صلة « كئيبا »
حال من الضمير المستتر في يعيش « كاسفا » حال ثانية أو صفة للأولى « بال » فاعل
بكاسف ؛ لأنه اسم فاعل يعمل عمل الفعل المبني للعالم ، والضمير مضاف إليه « قليل » حال ثالثة
أو صفة ثانية للأولى « الرجاء » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « إنما الميت من يعيش كئيبا » فإن كئيبا حال من الضمير المستتر
في يعيش على ما بينا في الإعراب ، ولا يمكن أن يستغنى الكلام عن هذه الحال ؛ لأنك
لو استغنيت عنها فاقتصرت على قولك « إنما الميت من يعيش » لتناقض الكلام وفسد ؛ إذ تكون
قد أخبرت عن الشيء بضده ، ومن حق المبتدأ أن يكون خبره عينه لا ضده ، وهذا يستدعي
أن تكون كلمة « فضلة » المأخوذة في تعريف الحال ليست بمعنى ما يستغنى عنه الكلام ؛
إذ لو كانت بهذا المعنى لاتنقض التعريف بإيراد مثل هذا الشاهد ومثل قوله تعالى : (وما خلقنا
السموات والأرض وما بينهما لاعبين) فإن الكلام لا يستغنى عن قول الشاعر « كئيبا »
وما بعده ولا يستغنى عن قوله تعالى (لاعبين) وكل منهما حال . بل يكون معنى قولهم « فضلة »
في تعريف الحال : ما يحىء بعد تمام الكلام ، نعى بعد استيفاء أركان الجملة ، وليس ثمة حال
يحىء إلا بعد كلام تام ، وهذا مساو لما ذكره الشارح من تعريف الفضلة بما يستغنى عنه من

الثاني : الأولي أن يكون قوله « كَفَرَدَا أَذْهَبُ » تنميا للتعريف ؛ لأن فيه خللين : الأول أن في قوله « منتصب » تعريفا للشيء بحكمه ، والثاني أنه لم يقيد منتصب بالزوم ، وإن كان مراده ؛ ليخرج النعت المنسوب : كرايت رجلا ركباً ؛ فإنه يُفهم في حال ركوبه ، وإن كان ذلك بطريق الزوم لا بطريق القصد ؛ فإن القصد إنما هو تقييد المنعوت . (وَكَوْنُهُ) أى : الحال (مُنْتَقِلًا) عن صاحبه غير ملازم له (مُسْتَقًا) من المصدر ليدل على متصف (يَغْلِبُ ، لَكِنْ لَيْسَ) ذلك (مُسْتَحَقًا) له .

قد جاء غير منتقل ؛ كما في الحال المؤكدة ، نحو : زَيْدٌ أَبُوكَ عَطُوفًا ، و « يَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا » والمُشْعِرُ عَامِلُهَا بِتَجَدُّدِ صَاحِبِهَا ، نحو « وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا » وقولهم : خَلَقَ اللَّهُ الزَّرَافَةَ يَدَيْهَا أَطْوَلَ مِنْ رِجْلَيْهَا ، وقوله :
 ٤٧١ — وَجَاءَتْ بِهِ سَبْطُ الْعِظَامِ كَأَنَّمَا عِمَامَتُهُ بَيْنَ الرَّجَالِ لَوَاهُ
 وغيرهما ، نحو : دَعَوْتُ اللَّهَ سَمِيعًا ، « قَائِمًا بِالْقِسْطِ » .

حيث هو ؛ لأن الذي يستغنى عنه الكلام من حيث هو إنما هو ما ليس ركنا من أركان الكلام وما يحىء بعد تمام الكلام هو كذلك . ومرادنا بأنه بعد تمام الكلام أنه بعده حقيقة أو حكما .
 ٤٧١ — هذا البيت لرجل من بنى جناب من بلقين ، وكان يتزوج ابنة عمه ، وكان له منها ولد اسمه سيار ، وكان له — مع ذلك — ولد آخر أمه جارية واسمه حندج ، وكان يبر حندجا ويلطف به ، فكانت ابنة عمه تعذله على ذلك وتلومه وتغاضبه ، فقال في ذلك :

لَا تَعْذِلْنِي فِي حُنْدُجٍ ؛ إِنَّ حُنْدُجًا وَلَيْثَ عِفْرَيْنَ لَدَيْ سَوَاهِ
 حَمَيْتُ عَلَى الْعَهَارِ أَطْهَارَ أُمِّهِ وَبَعْضُ الرِّجَالِ الْمُدَّعِينَ غُشَاهِ
 وَجَاءَتْ بِهِ سَبْطُ الْعِظَامِ كَأَنَّمَا البيت

اللفظ : « لا تعذلى » لا تلومى ، وتقول : عذله يعذله عذلا — من بابى ضرب وقتل — إذا لومه ، فاعتذلى هو : أى لام نفسه ورجع ، ومفعول لا تعذلى محذوف للعلم به ، أصل الكلام لا تعذلىنى « عفرين » بكسر العين والفاء وتشديد الراء بعدها — اسم موضع مشهور بعظام الآساد « العهار » بضم العين المهملة وتشديد الهاء — جمع عاهر ، وهو اسم فاعل من عهر عهرا — بوزان تعب تعباً — ويقال أيضا : عهر عهورا — بوزان قعد قعودا — إذا جُر وزنى ، وفى الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم : « الولد للفراش وللعاهر الحجر » يريد : أن النسب

إنما ثبت بين المولود وصاحب الفراش الذي ولد هذا المولود عليه ، وللزاني إقامة الحد عليه وقذفه بالحجر ، ويقال : بل معناه أن للزاني الحبيبة ولا يثبت له نسب ، وذلك كما يقال : لفلان التراب ، وبقيته الثرى ، يريدون أن سعيه خاسر وأنه قد خاب فيه ، وذلك للرد على من كان يثبت النسب بالزنى من العرب ؛ فالحديث لإبطال لذلك « أطهار » جمع طهر — بضم الطاء — وهو النقاء من الحيض ، وإنما خص الأطهار بالذكر مع أنه يحكى أمه في جميع الحالات لأن وقت الطهر هو مظنة أن يأتيها العهار ، أما وقت الحيض فهو وقت اعتزال في ذاته ، وكفى بذلك عن أن حندجا صحيح النسب إليه « غناء » بضم الغين المعجمة ، بزنة غراب — أصله ما يعلو وجه الماء من القش ونحوه ، ويراد به ما لا نفع فيه ولا غناء عنده « سبط العظام » سبط ههنا هو بفتح السين وسكون الباء ، وتقول : سبط الشعر سبطا فهو سبط — بوزان تعب تعبا فهو تعب — وسبط سبوطة فهو سبط — مثل سهل سهولة فهو سهل — وربما قالوا : شر سبط — بفتح السين والباء — على أنه وصف بالمصدر من اللغة الأولى قاله الفيومي في المصباح . وقال ابن منظور : « والسبط (بالسكون) الشعر الذي لا جعودة فيه ، وشعر سبط وسبط (بالسكون وبالكسر) مسترسل غير جعد ، ورجل سبط الشعر وسبطه ، وقد سبط شعره يسبط سبطا (مثل تعب يتعب تعبا) وفي الحديث في صفة شعره : ليس بالسبط ولا بالجعد القطط ؛ السبط من الشعر : المنبسط المسترسل ، والقطط : الشديد الجعودة : أي كان شعره وسطا بينهما . ورجل سبط الجسم وسبطه (بالكسر وبالسكون) طويل الألواح مستويها ، بين السباطة ، مثل غذ وغذ ، من قوم سباط ؛ إذا كان حسن القد والاستواء . قال الشاعر : * فجاءت به سبط العظام . . . البيت * ورجل سبط بالمرروف (بالسكون) سهل ، وقد سبط سباطة وسبط سبطا (الأول كجزل جزالة والثاني كتعب تعبا) ولغة أهل الحجاز : رجل سبط الشعر ؛ وامرأة سبطة (بالكسر) ورجل سبط اليدين (بالسكون) بين السبوطة : سخي سمح الكفين « اه . وأراد بكونه سبط العظام أنه تام الجسم مكتمل النمو حسن القد والاستواء ، وهذا ما يتمدح به العرب ؛ إذ كانت حياتهم كلها إنما تدور حول الشجاعة وقوة الجسم « عمامته » العمامة — بكسر الغين المهملة — ما يلف على الرأس ، وجمعه عمائم ، ومنه قول الشاعر :

وَنَطَعْنُهُمْ تَحْتَ الْحَبَا بَعْدَ ضَرْبِهِمْ
بِدَيْضِ الْمَوَاضِي حَيْثُ لَى الْعَمَائِمُ

« لواء » هو بكسر اللام علم الجيش يرفع فوق رأس رئيس الجيش ، وهو دون الراية .

الإعراب : « جاءت » فعل ماض ، فاعله ضمير مستتر يعود إلى أمه المذكورة في البيت السابق ، والتاء للتأنيث « به » جار ومجرور متعلق بجاء « سبط » حال من المجرور بالباء ، وهو مضاف ، و « العظام » مضاف إليه « كأنما » كأن : حرف تشبيه ونصب ، وما : كافة لها

وجاء جامدا (وَيَكْثُرُ الْجُمُودُ فِي) الحال الدالة على (سِفْرِ) أو مُفاعلة ، أو تشبيهه ،
أو ترتيب (وَفِي) كل (مُبْدَى تَأْوُلُ بِلا تَكْلُفٍ * كِبَعُهُ) البرء (مُدًّا بِكَدًّا) أى :
مُسْقَرًّا ، وبعه (بَدًّا بَيْدًا) أى مُقَابَضَةً (وَكَرَّ زَيْدٌ أَسَدًا : أَيْ كَأَسَدٍ) أى : مُشَبَّهًا
لأَسَدٍ^(١) ، وادخلوا رَجُلًا رَجُلًا : أى مترتين .

(تنبيهان) : الأول : قد ظهر أن قوله « وفي مبدى تأول بلا تكلف » من عطف العام
على الخاص ؛ إذ ما قبله من ذلك ، خلافا لما في التوضيح .

عن العمل « عمامته » عمامة : مبتدأ ، والضمير مضاف إليه « بين » ظرف متعلق بمحذوف
حال من لواء ، وهو مضاف ، و « الرجال » مضاف إليه « لواء » خبر المبتدأ .
الشاهد فيه : قوله « سبط العظام » فإنه حال من ضمير حنّج ، وهذه الحال لا تفارق
صاحبها في وقت من الأوقات ، بل هي ملازمة له في كل حال ، فإن كونه تام الجسم مستكمل
القوة لا يفارقه وقتا ما كما يفارقه القيام والركوب ونحوهما ؛ فدل ذلك على أن الحال لا يجب فيها
أن تكون من الصفات المفارقة لصاحبها أحيانا ، بل إنها تكون كذلك ، كما في قولك : جاء محمد
راكبا ، ولقيت عبد الله ضاحكا ، وقد تكون ملازمة غير مفارقة ، كما في بيت الشاهد وكما
في الأمثلة التي ذكرها الشارح ، نعم إن أكثر ما جاء عن العرب في كلامهم من الأحوال
إنما هو من الصفات المفارقة ؛ فكون الحال وصفا مفارقا أمر غالب كثير ، وليس بواجب
ولا لازم .

(١) مما ورد من هذا النوع قول هند بنت عتبة بن أبي لهب :

* أَيْ السَّلْمِ أَعْيَارًا جَفَاءً وَغِلْظَةً *

وقول رجل من أصحاب علي بن أبي طالب كرم الله وجهه في يوم صفين :

فَمَا بَالُنَا أَمْسِ أَسَدَ الْعَرِينِ وَمَا بَالُنَا الْيَوْمَ شَاءَ النَّجَفِ

وقول جرير يهجو الأخطل :

مَشَقَّ الْهَوَاجِرِ لِحْمَيْنٍ مَعَ الشَّرَى حَتَّى ذَهَبْنَ كَلَّا كَلَّا وَصُدُّورَا

وقول أبي الطيب المتنبي وإن كان لا يحتج بمثله :

بَدَتْ قَمَرًا وَمَالَتْ خُوطَ بَانٍ وَفَاحَتْ عَنَبَرَا وَرَنْتَ غَزَالَا

وفي تأويل مثله وجهان : أحدهما أن يقدر مضاف قبل الاسم الجامد ، فتقدر فما بالنا أمس

مثل أسد العرين ، وما بالنا اليوم مثل شاء النجف ، وبدت مثل قمر ومالت مثل خوط بان وفاحت
مثل عنبر ورنت مثل غزال ، وثانيهما : أن يؤول المنصوب نفسه بما يصح أن يكون هيئة الاسم

الثاني : تقع الحال جامدة غير مؤولة بالمشتق في ست مسائل ؛ وهي :
أن تكون موصوفة ، نحو « قُرْآنًا عَرَبِيًّا » « فتمثل لها بشرًا سويًّا » وتسمى
حالا موطئة^(١) .

أو دالة على عدد ، نحو « قَتَمَ مِيقَاتُ رَبِّي أَرْبَعِينَ لَيْلَةً » .
أو طور واقع فيه تفضيل^(٢) ، نحو : هَذَا بُسْرًا أَطْيَبُ مِنْهُ رُطْبًا .
أو تكون نوعا لصاحبها ، نحو : هَذَا مَالِكٌ ذَهَبًا .
أو قرعاه ، نحو : هَذَا حَدِيدُكَ حَافِمًا ، « وَتَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتًا » .

الذي تقدمه ، فتقدر ما بالما أمس شجعانا واليوم ضعافا ، وبدت منيرة ، وهلم جرا ؛ وذلك من
قبل أن الاسم الذي يشتهر بصفة من الصفات قد يقام مقام هذه الصفة ، ولو كان علم شخص ،
مثل حاتم ومادر وإياس ؛ فحتم يقوم حينئذ مقام جواد ، ومادر يقوم مقام بخيل ، وإياس
يقوم مقام فطن ، وقد قالوا : لِكُلِّ فِرْعَوْنٍ مُوسَى ، فنونهما لأنهما قائمان مقام قولك : لِكُلِّ
جَبَّارٍ قَهَّارٌ ، والتأويل الذي ذكره الشارح أقرب إلى الوجه الثاني .

(١) الحال الموطئة : هي الاسم الجامد الموصوف بصفة هي الحال في الحقيقة ؛ فكأن الاسم
الجامد وطأ الطريق ومهد له ما هو حال على التحقيق ، بسبب مجيئه قبله ، وقد ذكر الشارح
شواهدا من الكتاب العزيز ، ولك أن تقيس عليه ، نحو قولك : جاءني زيد رجلا بهيا ،
ولقيت عليا رجلا كريما .

(٢) ضابط هذا النوع : أن يفضل الشيء على نفسه أو غيره باعتبار طورين : أي حالين ،
نحو قولهم : هذا بسرا أطيب منه رطبا ، وهذا ناكلا أشجع من فلان مقدما ، وقد اختلفوا في
عامل الحال الأول من الحالين المذكورين في كل مثال منهما : فذهب أبو علي الفارسي وأصحابه
إلى أن العامل فيه معنى الفعل الذي تضمنه اسم الإشارة ، ولا يجوز عند هؤلاء أن يكون العامل
في أول الحالين أفعل التفضيل ؛ لأنه من الضعف بحيث لا يقوى على العمل في المتقدم عليه ،
وذهب المحقق الرضي إلى أن العامل في أول الحالين هو أفعل التفضيل ، مع اعترافه بضعفه ،
واستشكل ما ذهب إليه أبو علي بأن مثل هذا التركيب قد يخلو من اسم الإشارة ومن كل ما فيه
معنى الفعل ، ولكنه لا يخلو من أفعل التفضيل ، وذلك نحو قولك : زيد راجلا أحسن منه
راكبا ، ونحو قولك : تمر نخلتي بسرا أطيب منه رطبا ، والأشراسى بسرا أطيب منه رطبا ،
وما أشبه ذلك من كل تركيب خلا فيه المبتدأ من معنى الفعل ؛ وقال : « والعامل في مثل هذه
الصور أفعل بلاخلاف » ونحن نؤيد هذا ، ونقول : ومتى اتفق أبو علي معنا على أن أفعل التفضيل

وَأَصْلُهُ ، نحو : هَذَا حَاطَمُكَ حَدِيدًا ، و « أَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا » .

وجعل الشارح هذا كله من المؤول بالمشتق ، وهو ظاهر كلام والده في شرح الكافية ،

فيه تكلف ، اهـ .

(وَالْحَالُ إِنْ عُرِفَ لَفْظًا فَأَعْتَقِدْ تَفْكِيرَهُ مَعْنَى ، كَوَحْدِكَ اجْتِهَدُ^(١))

هو العامل في الحال المتقدم في بعض أمثلة هذه الصورة وجب عليه أن يصير إلى أنه العامل في جميع أمثلتها ؛ لأن الضعف الذي نسبته إليه لم يمنعه من العمل في المتقدم في تلك الصورة المتفق على أنه العامل فيها ، وإنما أوجبنا عليه أن يصير إلى موافقتنا على إعماله في جميع أمثلة هذا النوع ليكون تخرج الأسلوب كله جاريا على منهج واحد .

(١) مثل المثال الذي ذكره الناظم والأمثلة التي ذكرها الشارح قولهم : افْعَلْ هَذَا جَهْدَكَ ،

وَطَاقَتَكَ ، وقولهم : رَجَعَ عَوْدَهُ عَلَى بَدْنِهِ .

وستسلكم على كل تركيب من هذه التراكيب كلمة موجزة ينكشف لك بها أمره ، وتعرف

ما فيه من اللغات والتخریجات :

أما قولهم : « افعل هذا جهدك » فالجهد بضم الجيم وفتحها بمعنى الاجتهاد ، وقال الفراء : هو بفتح الجيم بمعنى المشقة وبضمها بمعنى الطاقة . والرواية عن العرب فيه بالنصب ، وخرجها سيبويه على أن « جهدك » مصدر مراد منه اسم الفاعل ، وانتصابه على الحال ، وكأنه قيل : افعل هذا مجتهدا ، وقال أبو على الفارسي : إنه مصدر باق على مصدريته ، وانتصابه على أنه مفعول مطلق ، والعامل فيه اسم مشتق محذوف يقع حالا ، وكأنه قيل : افعل هذا مجتهدا اجتهداك .

وأما قولهم : « افعل هذا طاقتك » فالطاقة : اسم وضع في موضع الطاقة ، فهو في معنى المصدر ، والرواية فيه بالنصب ، والخلاف في تخریجه مثل الخلاف في تخرج قولهم : افعله جهدك .

وأما قولهم : « رجع عوده على بدنه » فالعود : مصدر عاد إلى الشيء . يعود عودا ، والبدء : مصدر بدأ يبدأ ، ومعناه الابتداء . وقد روي فيه رفع « عوده » ونصبه ؛ فأما رواية الرفع فلا إشكال فيها ولا خلاف ، وعوده : مبتدأ ومضاف إليه ، والجار والمجرور خبره ، والجملة حال من الضمير المستتر في « رجع » ، وأما رواية النصب فهي محل الكلام ؛ وقد اختلف العلماء في تخرجها : فذهب سيبويه إلى أن « عوده » مصدر في تأويل المشتق حال من فاعل رجع ، وقولهم « على بدنه » إما أن يكون متعلقا بالمصدر المؤول بالمشتق ، وكأنه قد قيل : رجع عائدا على ما ابتداء ؛ فالحال مؤكدة لعاملها ، والبدء مصدر بمعنى اسم المفعول ، وذهب الرضي إلى أن « عوده » مفعول مطلق عامله رجع ، وعلى بدنه : متعلق برجع ، وكأنه قد قيل : رجع على بدنه عوده

وَكَلَّمْتُهُ فَأَهْ إِلَى فِي^(١) ،

المعهود ؛ فالإضافة في « بدئه » في معنى أل العهدية ، ويقال هذا الكلام في حق إنسان عهد منه عدم الاستقرار على ما ينتقل إليه ، بل يرجع إلى ما كان عليه ، ومذهب أبي على الفارسي أن عوده مفعول مطلق عامله محذوف هو الواقع حالا ، وكأنه قد قيل : رجع عائدا عوده .

وأما قولهم : « ذهب محمد وحده » فإن « وحده » اسم يدل على التوحد والانفراد ، وقد ورد منصوبا في كل تركيب وقع فيه ، إلا في عبارات قليلة جاء فيها مجرورا بالإضافة ، وهي قولهم في المدح : فلان قَرِيعٌ وَخَدِهْ ، وَنَسِيحٌ وَخَدِهْ ، وقولهم في العجب برأيه : فلان رُجِيلٌ وَخَدِهْ ، وقولهم في الذم : فلان عَمِيْرٌ وَخَدِهْ ، وَجُحَيْشٌ وَخَدِهْ . وقالوا : جاء فلان على وحده ، وهم يريدون جاء على انفراده . هذه هي العبارات التي جاءت فيها هذه الكلمة مجرورة ، وهي فيما عداها منصوبة . وقد اختلف العلماء في تخرجها في حالة النصب : فذهب سيبويه والخليل بن أحمد إلى أنه اسم موضوع موضع المصدر الموضوع موضع مشتق منصوب على الحال ؛ وكأنه قد قيل : جاء زيد إجمادا ، بمعنى جاء زيد متوحدا : أي منفردا ، وذهب يونس وهشام والكوفيون إلى أنه منصوب على الظرفية ، قال المحقق الرضي : « ومذهب الكوفيين أن انتصاب وحده على الظرفية : أي لامع غيره ، فهو في المعنى ضد معا في قولك : جاءوا معا ؛ وكما أن في معا خلافا : هل هو منتصب على الحال أي مجتمعين ، أو على الظرف أي في مكان واحد ، فكذا اختلف في وحده في نحو جاء وحده : أهو حال أي منفردا أو ظرف أي لامع غيره » اه كلامه . ونقول : لا يبعد أن يقال في « جاء وحده » إنه منصوب على أنه مفعول مطلق لفعل محذوف تقع جملة حالا ، وكأنه قد قيل : جاء زيد يتوحد توحدا : أي ينفرد عن الأصحاب انفرادا ، أو يقال : هو مفعول مطلق عامله اسم مشتق يقع حالا من فاعل جاء ، وكأنه قد قيل : جاء زيد منفردا انفرادا ، كما قال أبو على الفارسي في الكلمات التي ذكرنا توجيهات العلماء فيها من قبل .

(١) قد وردت هذه العبارة بروايتين : الأولى « كلمته فوه إلى في » وهذه الرواية لا إشكال فيها ولا خلاف ، وفوه : مبتدأ مرفوع بالواو ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر ، والجملة في محل نصب حال . والرواية الثانية « كلمته فاه إلى في » وهذه الرواية هي التي نارت حولها عجاجة الكلام وكثر فيها التخريج ، ونحن نوجز لك فيها كلمة لعالمها تدليك من معرفة ما دار فيها من مباحث العلماء . وقبل أن نأخذ في بسط الكلام نريد أن نتفي عنك وهما قد يخطر ببالك فتزل ، وذلك أنه لا يجوز لك أن تتصور أن قولهم « فاه » مبتدأ جرى به على لغة من يلزم الأسماء الخمسة الألف في الأحوال كلها كما قال قائلهم :

إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلَغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا

وَأَرْسَلَهَا الْعِرَاقُ^(١) ،

نقول : إنه لا يجوز لك أن تتوهم ذلك وتدعى أنك قد ظفرت بما غاب عمن سبقك من قول هذا الشأن ، وأن مؤدى الروايتين وتخريجهما واحد ، غاية ما في الأمر أن رواية الواو نطق بها جمهرة العرب ورواية الألف نطق بها قوم هذا الراجز أو نحوهم ، لا ينبغي لك أن تفهم هذا لأننا وجدنا شعراء العربية العارفين بلغات القوم وبوجوه كلامهم قد جاءوا بهذه العبارة منصوبة بحيث لا تحتل هذا الاحتمال . انظر إلى قول أبي الطيب المتنبي :

قَبَّلْتَهَا وَدُمُوعِي مَزَجُ أَذْمُعِهَا وَقَبَّلْتَنِي عَلَى خَوْفٍ فَا لِقَمٍ

فإنك لا تستطيع في هذا ونحوه إلا أن تعترف بأن الكلمة قد وردت منصوبة ، والأولى كما عرفت مرارا أن نحمل ما يردنا من كلامهم على ما هولتة الجمهرة ما لم يمنع من ذلك مانع . ثم نقول : ذهب سيبويه وجمهرة البصريين إلى أن « فاه » حال لأنه في تأويل اسم مشتق ، ولم يبين متعلق الجار والمجرور بعده ؛ فقال البدر الدمايني : الجار والمجرور بيان مثل « لك » في قولك : سقيا لك ، ورعيا لك ، وقال العلامة الصبان : « الأظهر عندي أن إلى في صفة لفاه ، أي الكائن إلى في : أي الوجه إلى في » اه . وذهب جمهور الكوفيين إلى أن « فاه » مفعول به لام فاعل محذوف يقع حالا ، وكأنه قد قيل : كلمته جاعلا فاه إلى في ، وإنما سوغ حذفه اعتماد التكميم على انفعال المعنى وانسياق المقصود من العبارة إلى ذهن السامع ؛ وذهب الأخفش إلى أن « فاه » منصوب على نزع الخافض ، وأصل الكلام عنده : كلمته من فيه . وقد اختلفوا في جواز القياس على هذه العبارة : فالجمهور على أنه لا ينقاس عليها ، وذهب هشام إلى أنه يجوز أن يقاس عليها فيقال : جَاوَزْتَهُ مَنَزِلَهُ إِلَى مَنَزِلِي ، وَنَاضَلْتَهُ قَوْسَهُ عَنْ قَوْسِي ، ونحو ذلك .

(١) قد وردت هذه الجملة في بيت للبيد بن ربيعة العامري ، وهو قوله :

فَأَرْسَلَهَا الْعِرَاقُ وَلَمْ يَذْذُهَا وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى تَنْصِ الدَّخَالِ

يصف لبيد في هذا البيت حمارا وأنته ، والضمير المستتر في « أرسلها » يعود إلى الحمار الوحشي الموصوف ، والضمير المتصل البارز يعود إلى الأذن ، ويذذها : مضارع ذاد يذود بمعنى منع يمنع ، ولم يشفق : لم تأخذه الرأفة والرحمة ، والنقص - بفتح النون والفتح المعجمة وآخره صاد مهملة - مصدر نقص الرجل ينقص - من باب طرب - إذا لم يستطع إتمام مراده ، والدخال - بكسر أوله - أن يدخل بعير قد شرب مرة في الإبل الواردة التي لم تشرب ليشرب معها ، ويقال : هو أن يدخل القوى بين الضعيفين لينقص عليهما الشرب .

هذا معنى البيت ، وعمل الكلام في هذا الموضع قوله « فأرسلها العراق » فالعراق : مصدر عارك

وَجَاءُوا الْجَمَاءَ الْغَفِيرَ^(١) ؛ فَوَحَّدَكَ وَقَاهُ وَالْعِرَاكَ وَالْجَمَاءَ : أحوالٌ ؛ وهى معرفة لفظا ،

يعارك معاركة وعراكا ؛ إذا أورد إبله كلها مرة واحدة يزحم بعضها بعضا ، وتقول : اعترك القوم ؛ إذا ازدحموا فى المعركة . وكأنه قيل : فأوردها الازدحام . وللعلماء فى تخريج هذه الجملة أربعة مذاهب : (الأول) — وهو مذهب سيبويه — أن العراك مصدر فى تأويل المشتق ، وهو خال من الضمير المتصل البارز ، وكأنه قال : فأرسلها معاركة : أى فأرسلها مزدحمة . (الثانى) — وهو مذهب أبى على الفارسى — أن العراك مصدر باق على مصدريته ، وهو مفعول مطلق مؤكد لعامله المحذوف الذى يقع حالا ، وكأنه قال : فأرسلها معركة العراك : أى فأرسلها مزدحمة الازدحام المجهود . (الثالث) — وهو مذهب ابن الطراوة — أن العراك نعت لمصدر محذوف يقع مفعولا مطلقا مؤكدا لأرسل ، والأصل : فأرسلها الإرسال العراك ، وليس هذا المذهب بشئ ؛ لأنه إن أبقي المصدر على مصدريته فقد تخلص من وقوع المصدر حالا وأوقع نفسه فى وقوع المصدر نعتا ، وليس أحدهما بأولى من الآخر . (المذهب الرابع) — وهو مذهب الكوفيين — أن العراك مفعول ثان لأرسل ، وقد ضمن أرسل معنى أورد ، وكأنه قد قال : أوردتها الازدحام .

(١) الجماء : أنثى الأجم ، مثل بيضاء وأبيض ، واشتقاق الجماء من الجم ، وهو الكثرة . تقول : ماء جم ، تريد أنه كثير ، وقال الله تعالى : (وَتُحِبُّونَ الْمَالَ حُبًّا جَمًّا) أى : حبا كثيرا . وقال الراجز :

إِنْ تَغْفِرِ اللَّهُمَّ تَغْفِرْ جَمًّا وَأَيُّ عَبْدٍ لَكَ لَا أَلَمًا

وتقول : هذه امرأة جماء المرافق : أى كثيرة اللحم على المرافق . والغفير : فعيل بمعنى فاعل من الغفر ، وهو الستر ، تقول : غفر الله تعالى ذنبك : أى ستره عليك ؛ والغفير : صفة للجماء ، وكان من حقه أن يؤنث بالهاء إلا أنهم عاملوه معاملة فعيل بمعنى مفعول كجريح وقتيل ، كما فى قوله تعالى : (إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ) ، وكأنهم حين قالوا « جاءوا الجماء الغفير » قد قالوا : جاءوا الجماعة الكثيرة الساترة ، ومعنى ذلك أنهم لكثرتهم وعظيم عددهم قد ستروا وجه الأرض وغطوها فلم يظهر منها سوى شخوصهم . وقالوا أيضا : جاءوا جماء غفيرا ، بدون الألف واللام .

وقبل أن نختتم هذه الكلمة نذكر لك أن ما ورد فيه الحال معرفا فى اللفظ قولهم : جَاءُوا قَضَهُمْ بِقَضِيضِهِمْ ، ومنه قول الشماخ بن ضرار الغطفانى وهو من شواهد سيبويه :

أَتَقْنِي سُلَيْمٌ قَضَاهُ بِقَضِيضِهَا تَمَسَّحُ حَوْلِي بِالْبَقِيعِ سِبَاكُهَا

وهذه الكلمة تروى بروايتين : إحداهما رفع « قضا » وهذه الرواية ليس فيها إشكال

لكنها مؤولة بنكرة . والتقدير : اجتهد منفرداً ، وكلته مشافهة ، وأرسلها معتركة ، وجاءوا جميعاً .

وإنما التزم تنكيره لئلا يتوهم كونه نعتاً ؛ لأن الغالب كونه مشتقاً وصاحبه معرفة . وأجاز يونس والبغداديون تعريقه مطلقاً بلا تأويل ؛ فأجازوا : جاء زيد الراكب . وفصل الكوفيون فقالوا : إن تضمنت الحال معنى الشرط صح تعريقها لفظاً ، نحو : عبدُ الله المُحْسِنُ أَفْضَلُ مِنْهُ الْمُسِيءُ ، فالحسن والسيء : حالان ، وصح مجيئها بلفظ المعرفة لتأولهما بالشرط ؛ إذ التقدير : عبد الله إذا أحسن أفضل منه إذا أساء ؛ فإن لم تتضمن الحال معنى الشرط لم يصح مجيئها بلفظ المعرفة ؛ فلا يجوز : جاء زيد الراكب ؛ إذ لا يصح جاء زيد إن ركب .

ولا خلاف ، وقضاها : مبتدأ ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر ، والجملة حال في محل نصب ، ويجوز أيضاً أن يكون قضاها بدلا من سليم في البيت على هذه الرواية . والرواية الثانية بنصب قضاها ، وهذه الرواية هي التي يستشهد بها في هذا المكان . والقض في الأصل : مصدر بمعنى الكسر وهو في هذه العبارة في تأويل اسم الفاعل عند سيبويه ، وموقعه من الإعراب الحالية ، والباء بمعنى مع ، والقضيض : فعيل بمعنى مفعول ، والجار والمجرور متعلق بقض . وكأنه قد قال : جاءوا كاسرهم مع مكسورهم ، يريد جاءوا جميعاً مزدحمين ؛ لأن الازدحام والاجتماع الكثير يكون معهما كاسر ومكسور ألبتة .

قال سيبويه (١ - ١٨٧) : « هذا باب ما جاء منه في الألف واللام . وذلك قولك : أرسلها العراك ، قال لييد بن ربيعة : * فأرسلها العراك ولم يدها ... البيت * كأنه قال : اعتراكا . وليس كل المصادر في هذا الباب يدخله الألف واللام » اهـ . وقال أيضاً : « هذا باب ما جاء منه مضافا معرفة ، وذلك قولك : طلبته جهداً ، كأنه قال : اجتهدا ، وكذلك طلبته طاقتك . وليس كل مصدر يضاف ، كما أنه ليس كل مصدر يدخله الألف واللام في هذا الباب . وأما فعلته طاقتي فلا يجعل نكرة ، كما أن معاذ الله لا يجعل نكرة ، ومثل ذلك فعله زاي عيني ، وسمع أذني قال ذلك . وإذا قلت سمعاً جاز إذا لم تختص نفسك ، ولكنه كقولك : أخذته عنه سمعاً » اهـ كلامه .

وقال الأعمى في شرح بيت الشماخ : « الشاهد فيه نصب قضاها على الحال ، وهو معرفة بالإضافة ؛ لأنه مصدر » اهـ .

﴿ تنبيه ﴾ : إذا قلت « رأيتُ زَيْدًا وَحْدَهُ » فذهب سيبويه ^(١) أن « وَحْدَهُ » حال من الفاعل ، وأجاز المبرد أن يكون حالا من المفعول ، وقال ابن طلحة : يتعين كونه حالا من المفعول ؛ لأنه إذا أراد الفاعل يقول : رأيتُ زيدا وحدي ، وصحة « مررتُ بِرَجُلٍ وَحْدَهُ » - وبه مثل سيبويه - تدلُّ على أنه حال من الفاعل ^(٢) ، وأيضاً فهو مصدر أو نائب المصدر ، والمصادر في الغالب إنما تجيء أحوالاً من الفاعل .

وذهب يونس إلى أنه منتصب على الظرفية ؛ أقول بعض العرب : زَيْدٌ وَحْدَهُ ، والتقدير زيد مَوْضِعَ التَّفَرُّدِ .

(وَمَصْدَرٌ مُنْكَرٌ خَالاً يَقَعُ بِكَثْرَةِ كِبَفْتَةٍ زَيْدٌ طَلَعُ)

وجاء زَيْدٌ رَكْضًا ، وَقَتَلْتُهُ صَبْرًا ، وهو عند سيبويه ^(٣) والجمهور على التأويل بالوصف : أى بَاغِتًا وراكضًا ومصبورًا : أى محبوبًا .

(١) قد مضى بيان الخلاف في إعراب « وحده » ، وهذا خلاف آخر في بيان صاحب الحال بعد اتفاق المختلفين ههنا على أنه حال ؛ فافهم ذلك .

(٢) أى : لأن رجلا في المثال المذكور نكرة فلا يكون صاحب الحال ، ولم يبق في المثال ما يصلح صاحب حال إلا ناء التكلم التي هي الفاعل ؛ فافهم ذلك .

(٣) اعلم أن للعلماء في هذا الموضوع خلافين ذكرهما الشارح : أحدهما في إعراب نحو قولك : جاء محمد ركضًا ، وثانيهما في قياسية مثل هذا التركيب :

أما عن الخلاف الأول فقد ذكر الشارح ما حاصله أن فيه أقوالاً متعددة ، وسنذكر لك هذه الأقوال وما علمناه من أقوال النحاة التي لم يذكرها :

أولها - وهو مذهب سيبويه والجمهور من النحاة - أن هذا المصدر نفسه حال ، وأنه على التأويل بالوصف المناسب ، وحجتهم في ذلك من وجهين : الأول ، أن المصدر قد وقع خبراً في كلام العرب ، مثل قولهم : زيد عدل ، ورضا ، وصوم ، وفطر ، ووقع معنا كذلك ، والخبر والنعت أخوا الحال ، فما جاز في أحدها جاز في سائرهما . والثاني : أن المصدر والوصف يتقارضان ؛ فكل منهما يقع موقع صاحبه ، فكما وقع الوصف مقعولا مطلقاً نائباً عن المصدر في قول امرأة من العرب :

قُمْ قَائِمًا قُمْ قَائِمًا صَادَفَتْ عَبْدًا نَائِمًا

* وَعُشْرَاءَ رَائِمًا *

وذهب الأخفش والمبرد إلى أن نحو ذلك منصوب على المصدرية، والعامل فيه محذوف،
والتقدير: طلع زيدٌ يَبَغْتُ بَغْتَةً ، وجاء يَزْكُضُ رَكْضًا ، وقتلته يَصْبِرُ صَبْرًا ؛ فالحال عندهما
الجملة لا المصدر .

فأين « قائما » - في قول كثير من النحويين - مفعول مطلق ، وهو وصف ، وتقديره : قم قياما ،
وقائما في هذا التركيب عند بعض النحاة حال مؤكد فهو باق على وصفته ، ولا يتم الاستدلال
بمثله على هذا الرأي . ومن وقوع الوصف مفعولا مطلقا قولهم : سرت أشد السير ، وتأدبت
أكل التأدب ، على ما مر في باب المفعول المطلق (ج ٢ ص ٣٤٩) .

القول الثاني - وهو مذهب الأخفش والمبرد - أن هذا المصدر ليس هو الحال ، ولكن الحال
جملة فعلية فعلها من لفظ هذا المصدر يقع المصدر مفعولا مطلقا له ، وقد حذف الحال وبقي بعض
معمولاته ؛ فأصل طلع زيد بَغْتَةً . طلع زيد يَبَغْتُنَا بَغْتَةً ، وأصل قتلته صبرا : قتلته يَصْبِرُ صبرا ،
وهلم جرا .

القول الثالث - وهو مذهب أبي علي الفارسي ، وكأنه منقول من قول الأخفش والمبرد ، ولم
يذكره الشارح - وهو أن هذه المصادر مفعولات مطلقة لوصف محذوف يقع حالا ، وأصل طلع
زيد بَغْتَةً عنده : طلع زيد باغتا بَغْتَةً ، وأصل قتلته صبرا عنده : قتلته صابرا صبرا ، وهلم جرا .
القول الرابع - وهو مذهب الكوفيين - أن هذه المصادر مفعولات مطلقة مبنية لنوع عاملها ،
وعاملها هو ما تقدم عليها من الأفعال ، بعد تأويلها بأفعال من لفظ المصادر المذكورة ، ولا حذف
في الكلام ؛ فانتصاب « ركضا » في قولهم : جاء زيد ركضا ؛ عند هؤلاء - مثل انتصاب
« بغضا » في قولهم : شئتته بغضا ، وما أشبهه من كل ما كان المفعول المطلق فيه من معنى العامل
المذكور ، لا من لفظه .

القول الخامس - وهو مشتق من مذهب الكوفيين السابق ، ويظهر لى أن الذين يذهبون
إليه هم الذين لا يجوزون نصب المصدر مفعولا مطلقا إلا بفعل من لفظه ، وقد ذكرنا ذلك
والخلاف فيه في باب المفعول المطلق ، فانظر (ج ٢ ص ٣٥٠) - وحاصله أن المصدر المذكور
في الأصل مضاف إليه لمصدر من لفظ الفعل المذكور ؛ فنحو : قتلته صبرا أصله عندهم قتلته قتل
صبر ، ثم حذف المضاف - وهو المصدر الأول - وأقيم المضاف إليه مقامه ، فانتصب انتصابه .

القول السادس - وهو شبيه بتخريج المصدر الواقع خبرا ، وهو رأى حكاه المحقق الرضى
غير منسوب إلى أحد من العلماء ، بل ذكره على أنه احتمال يحتمله الكلام ، ولم يتقبله - وحاصله
أن هذا المصدر حال على تقدير مضاف هو وصف ، وأصل قتلته صبرا عند صاحب هذا القول :
قتلته ذا صبر ، فذا : اسم بمعنى صاحب يقع حالا من الضمير الواقع مفعولا ، وهو مضاف وصبر
مضاف إليه ، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، قال المحقق الرضى ^(١) : « ولا يمتنع

(١) أنظر شرح السكافية (١ - ١٩٣) .

وذهب الكوفيون إلى أنه منصوب على المصدرية كما ذهب إليه ، لكن الناصب عندهم
الفعل المذكور لتأويله بفعل من لفظ المصدر ؛ فطلع زيد بغتة عندهم في تأويل : بَغَتَ زَيْدٌ
بَغْتَةً ، وجاء ركضا في تأويل : رَكَضَ رَكْضًا ، وقتلته صبرا في تأويل : صَبَرْتُهُ صَبْرًا .
وقيل : هي مصادر على حذف مصادِرَ ، والتقدير طلع زيد طُلُوعَ بَغْتَةٍ ، وجاء محبىء
رَكْضٍ ، وقتلته قَتْلَ صَبْرٍ .
وقيل : هي مصادر على حذف مضاف ، والتقدير : طلع ذا بَغْتَةٍ ، وجاء ذا رَكْضٍ ،
وقتلته ذَا صَبْرٍ .

أن يقال : إن جميع ذلك على حذف المضاف : أى أتيت ذاك ركض . إلا أنه لا مبالغة فيه « اه .
وأما عن الخلاف الثانى المتعلق بقياسية هذا التركيب فانا نذكر لك أولا : أنه قد ورد عن
العرب في ألفاظ كثيرة حتى قال أبو حيان : « وورود المصدر حالا أكثر من وروده نعتا » اه .
ومنه قوله تعالى : (ثُمَّ أَدْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا) ، وقوله : (يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً)
وقوله : (ادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا) وقوله : (إِنِّي دَعَوْتُهُمْ جَهَارًا) ، ومن كلام العرب : قتلته
صبرا ، وأتيت ركضا ، ومشيا ، وعدوا ، ولقيته خفأة ، وكفاحا ، وعبانا ، وكلته مشافهة ، وطلع
علينا فلان بغتة ، وأخذت عن فلان سمعا . ومع هذه الكثرة لم يرض فيه سيديوه بالقياس ،
بل ذهب إلى أنه يكتفى بما سمع منه ، وعذره في ذلك أنه خلاف الأصل ؛ من قبل أن الحال
وصف لصاحبها في المعنى ، وما جاء على خلاف الأصل يكتفى فيه بما سمع منه . واختلف نقل العلماء
عن اللبرد : فمنهم من نقل عنه أنه يجوز القياس على ما ورد منه مطلقا ، ونعنى بالإطلاق أنه
يستوى في جواز القياس أن يكون المصدر نوعا من الفعل نحو : كلته مشافهة وجنته سرعة .
وألا يكون المصدر نوعا من الفعل نحو جاء على بكاء . ومنهم من نقل عنه أنه يجوز القياس فيما كان
نوعا من الفعل دون غيره ، قال المحقق الرضى (١) : « ثم اعلم أنه لا قياس في شيء من المصادر
يقع حالا ، بل يقتصر على ما سمع منها ، نحو قتلته صبرا واللبرد يستعمل القياس في المصدر
الواقع حالا إذا كان من أنواع ناصبه ، نحو أَنَا رَجُلٌ وَسُرْعَةٌ وَبُطْنًا ونحو ذلك ؛ وأما ما ليس
من تقسيماته وأنواعه فلا خلاف أنه ليس بقياسي ؛ فلا يقال : جاء ضحكا وبكاء ونحو ذلك ؛ لعدم
السماع » اه كلامه .

(١) أنظر شرح الكافية (١ - ١٩٢) .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول مع كون المصدر المنكر يقع حالا بكثرة هو عندهم مقصور على السماع .
وقاسه المبرد : قليل : مطلقاً ، وقيل : فيما هو نوع من عامله ، نحو : جاء زيد سرعة ،
وهو المشهور عنه .

وقاسه الناظم وابنه ^(١) في ثلاثة :

الأول ^(٢) : قولهم « أنت الرجلُ علماً » فيجوز أنت الرجل أدباً ونُبلاً ، والمعنى الكامل
في حال علم وأدب ونُبْل ، وفي الارتشاف « يحتمل عندى أن يكون تمييزاً » .

(١) اعلم أن العلماء مجمعون على ورود السماع بأمثلة هذه الأنواع الثلاثة التي ذكرها المؤلف ،
وقد ذهب كثير منهم إلى أنه يجوز أن يقاس على كل واحد منها ؛ واختلفوا من بعد ذلك في
إعراب المصدر في كل تركيب من التركيب الثلاثة على ما سميناه لك فيما بعد : فالناظم وابنه لم
ينفردا بتجوز القياس كما يوهمه ظاهر عبارة الشارح ، ولعله يريد أنهما انفردا بتجوز القياس
على كل واحد من هذه التركيب على أن يكون المصدر في كل تركيب منها حالا ؛ فإن كان ذلك
مراده - وهو بعيد ؛ لترجيحهما غير الحالية في بعضها - سلم كلامه من الاعتراض .

(٢) ضابط هذا النوع الأول أن يكون المصدر المنصوب واقعا بعد خبر مقترن بآل الدالة
على الكمال ، وقد ورد من ذلك قولهم : أنت الرجل علما ، والذين يجوزون لك أن تقيس على
ما ورد يبيحون لك أن تقول : أنت الرجل أدبا ، ونبلا ، وحلما ، وفضلا ، ومروءة ، وشجاعة ،
واقداما ، وما أشبه ذلك . وقد اختلف العلماء في إعراب المصدر في هذا التركيب : فذهب الخليل
ابن أحمد إلى أنه حال من الخبر ، ومعنى قولهم : « أنت الرجل علما » أنت الكامل في رجوليتك
في حال العلم ، وذهب أحمد بن يحيى ثعلب إلى أن المصدر في هذا التركيب مفعول مطلق مؤكد
للمعنى المستفاد من الرجل ، وكأنه قد قيل : أنت العالم علما ، وذهب المحقق رضى الدين
الأستراباذي إلى أن المصدر في هذا التركيب تمييز محول عن الفاعل ، وذلك من قبل أن المصدر
فاعل في المعنى ، وكأنه قد قيل : أنت الكامل علما ، وكأن أصل الكلام : أنت الكامل علما ،
وأبطل مذهبي الخليل وثعلب بأنه قد ورد انتصاب بعض أسماء الأجناس التي ليست بمصادر
في مثل هذا التركيب ، نحو قولك : أنت فارون كنزا ، وكنزا لا يجوز أن يكون حالا ولا مفعولا
مطلقا ، قال ما نصه ^(١) : « قال المالكي : ومن الأحوال القياسية غير المشتقة المصدر الآتي بعد
اسم مراد به الكمال ، نحو أنت الرجل علما : أى أنت الكامل في الرجولية علما ، ومثله : هو
زهير شعرا ، وكونه حالا رأى الخليل ، وقال أحمد بن يحيى : هو مصدر : أى أنت العالم علما ،
والذى أرى أن المصدر في مثله تمييز ؛ لأنه فاعل في المعنى : أى أنت الكامل علما : أى علما ،

(١) أنظر شرح الكافية (١ - ١٩٢) .

الثاني^(١) : نحو « زَيْدٌ زُهَيْرٌ شِعْرًا » ، قال في الارتشاف : « والأظهر أن يكون تمييزاً » .

الثالث^(٢) : نحو « أَمَّا عَلَمًا فَعَالِمٌ » ، تقول ذلك لمن وَصَفَ عندك شخصاً بعلم وغيره مُنْكَرًا عليه وصفه بغير العلم ، والناسب لهذه الحال هو فعل الشرط المحذوف ، وصاحب

وهو الكامل شعرا : أى شعره ؛ والدليل عليه أنك تقول : هو قارون كنزا ، والخليل عروضاً ، وسيبويه نحواً ، وهذه ليست بأحوال ولا مصادر « اه كلامه . ومن الغريب العجيب أن أبا حيان رحمه الله قد أخذ مذهب الرضى بعبارة وادعاه لنفسه ، قال الجلال السيوطي^(١) : « وقال أبو حيان : وعندي أن النصب في هذا على التمييز ، كأنه قال : أنت الكامل من حيث العلم ؛ لأن إطلاق الرجل بمعنى الكامل معروف ، والأصل أنت الكامل علمه » اه كلامه .

(١) ضابط هذا النوع الثاني أن يقع المصدر للنصب بعد خبر قصد تشبيه مبتدئه به ، وقد ورد منه قولهم : هو زهير شعرا ، والذين يجوزون القياس على ماورد منه يبيحون لك أن تقول : أنت حاتم جوداً ، وعلى شجاعة ، وإياس زكاة ، والسموئل وفاء ، وعمر عدلاً ، وخيف إباء ، ويوسف حسناً ، والأخنف حليماً ، وما أشبه ذلك . والذي يظهر لى من عبارة المحقق الرضى أن الخلاف في هذا النوع ، هو بنفسه الخلاف في النوع الأول ، قال أبو حيان : « والتمييز فيه أظهر أيضاً ، وقد نصوا على أنه تمييز في قولك : زيد القمر حسناً ، وثوبك الساق خضرة » اه .

(٢) ضابط هذا النوع الثالث أن يقع المصدر للنصب بعد أما الشرطية التي تنوب عن أداة الشرط وفعل الشرط جميعاً نحو قولهم : أما علماً فعالم ، ونريد أن نفصل لك هذا الموضوع تفصيلاً شافياً ، ونذكر لك مواضع اتفاق العلماء ومواضع اختلافهم ، ثم نذكر لك في كل موضع اختلافوا فيه أقوالهم وتوجيهاتها ، حتى تكون على بينة من الأمر ؛ فنقول :

اعلم أن الاسم الواقع بعد أما في مثل الأسلوب ، إما مصدر ، وإما اسم جنس غير مصدر ، وعلى كل حال إما أن يكون نكرة ، وإما أن يكون مقترناً بأل ؛ فمثال المصدر المنكر : أما ثراء فثرى وأما زاهة فزهره ؛ ومثال المصدر المقترن بأل : أما الحلم فحليم ، وأما الشجاعة فشجاع ؛ ومثال الاسم المنكر الذى ليس بمصدر : أما ذهباً فذهب ، وأما عبيداً فصاحب عبيد ، ومثال الاسم المقترن بأل الذى ليس بمصدر : أما العبيد فذو عبيد ، وأما المال فصاحب مال .

فإن كان الاسم الواقع بعد أما مصدراً منكراً فأكثر العرب يوجبون نصبه ولا يحيزون فيه وجهاً آخر ، وبنو تميم وحدهم يحيزون فيه الرفع مرجوحاً والنصب راجحاً ؛ فجميع العرب وبنو تميم منهم يقولون : أما علماً فعالم ، وأما نبلاً فنبيل ، وأما حليماً فحليم ، وأما كرمياً فكريم ، وبنو تميم دون من عداهم يقولون مع هذا : أما علم ، وأما نبيل ، وأما حلم ، وأما كرم . فان ورد منصوباً أو قلته منصوباً تحاكى لغة جميع العرب ومنهم بنو تميم ؛ فالعلماء في تخريجهم حينئذ ثلاثة مذاهب :

(١) أنظر المص (١ - ٢٣٨) .

الحال هو المرفوع به ، والتقدير : مهما يُذكر إنسان في حال علمه فالمدكور عالم . ويجوز أن

المذهب الأول - وهو مذهب سيبويه وجمهرة البصريين - أنه منصوب على الحالية بتأويله المشتق ، والعامل فيه فعل الشرط الذي نابت عنه أما ، ولا يلزم على ذلك تقدير فعل الشرط متعديا ، بل يجوز تقديره لازما ؛ من قبل أن الحال ينصبه اللازم والمتعدي ، وصاحب الحال عنده الاسم المرفوع بفعل الشرط ، وعند أصحاب هذا المذهب أن نحو قولك : « أما علما فعالم » كلام تلقىه إلى شخص وصف إنسانا عندك بصفيتين : إحداهما المذكورة بعد أما وهي العلم ؛ فأردت تصديقه في إثبات صفة العلم للموصوف والإنكار عليه في إثبات غيرها له ، وكأنك قلت : أما علما فعالم ، وتحليله : مهما يذكر إنسان في حال كونه متصفا بالعلم فالذي تذكره الآن عالم .

المذهب الثاني - وهو مذهب جمهور الكوفيين ، واختاره أبو سعيد السيرافي والأستاذ ابن مالك - أن ذلك المصدر المذكور منصوب على أنه مفعول به لفعل الشرط الذي نابت عنه مهما ، ويجب عند هؤلاء تقدير فعل الشرط متعديا غير مستوف معموله حتى يمكن تسليطه على هذا المصدر ؛ من قبل أن المفعول به لا يصل إليه إلا الفعل المتعدي الذي لم يستوف معموله ، وتقدير الكلام على هذا المذهب : مهما تذكر علما فالمدكور عالم .

وإنما رجح السيرافي وابن مالك هذا المذهب لوجهين : أحدهما أنه لا يلزم عليه خروج شيء عما هو الأصل فيه ، كما لم على مذهب سيبويه خروج المصدر عن أصله بتأويله بالمشتق ، وثانيهما أن مذهب سيبويه إن سلم في نحو : « أما علما فعالم » من كل تركيب وقع بعد أما فيه مصدر فإنه لا يسلم في نحو قولهم : « أما قرىشا فأنا أفضلها » ؛ إذ لا يمكن تأويل قرىش بمصدر ، وحاصل هذا الوجه من الترجيح أن هذا المذهب مطرد في كل ما ورد عن العرب على صورة هذا التركيب ؛ إذ يمكن تقدير : مهما تذكر قرىشا فأنا أفضلها ، وأما مذهب سيبويه فإنه إنما يمكن تطبيقه على بعض المثل دون بعض ، ولا شك أن المطرد الذي يمكن تطبيقه على جميع المثل أخرى أن يؤخذ به .

المذهب الثالث - وهو مذهب الأخفش - أن المصدر المذكور منصوب على أنه مفعول مطلق مؤكد لعماله ، وعماله هو المشتق المتأخر عن المصدر ، وكأنه قيل : مهما يكن من شيء فالمدكور عالم علما ؛ وإنما يجب تقديم المصدر ليفصل بين أما والفاء ، كما لم تقديم المفعول به في نحو قوله تعالى : (فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ) . ونقول : إن هذا المذهب لا يستقيم لوجهين : أولهما أن تقديم المؤكد على المؤكد مما لا يسيغه أحد ، وقول الأخفش « إنه أشبه للمفعول في الآية ونحوها » مردود بانبات الفرق بينهما ، وثانيهما أنه لا يمكن إجراؤه في نحو قولهم : أما قرىشا فأنا أفضلها ؛ فهو غير مطرد ، وقد بينا أن المطرد أولى بأن يؤخذ به . فتأخر من هذا أننا نرجح في هذه الحالة ما رجحه السيرافي وابن مالك ، وهو مذهب الكوفيين لا طراد ، ولمندم استدعائه خروج شيء عما هو أصل فيه .

يكون ناصبها ما بعد الفاء وصاحبها الضمير المستكن فيه ، وهي على هذا مؤكدة ، والتقدير :
مهما يكن من شيء ، فاللذ كوز عالم في حال علم .

وإن ورد المصدر المنكر مرفوعاً أو قلته أنت مرفوعاً تحاكي به لغة بني تميم وخدمهم فهو
حيثئذ مرفوع : إما على أنه نائب فاعل لفعل الشرط المقدر : أي مهما يذكر علم ، وإما على أنه
مبتدأ خبره الجملة الواقعة بعد الفاء ، ولا نعلم خلافاً لأحد من العلماء في هذا الوجه .

وإن كان الواقع بعد أما مصدراً مقترناً بأل ، فأهل الحجاز من العرب يجوزون فيه الرفع
والنصب جميعاً ، وبني تميم يوجبون رفعه ولا يجوزون فيه النصب .

فإن ورد مرفوعاً أو قلته مرفوعاً تحاكي به لغة بني تميم وأحد الوجهين الجائزين في لغة أهل
الحجاز فهو كالمنكر المرفوع : يجوز أن يكون رفعه على أنه نائب فاعل لفعل الشرط المقدر ، وأن
يكون رفعه على أنه مبتدأ خبره ما بعد الفاء ، ولا نعلم لأحد من العلماء خلافاً في تخريج هذا
الوجه أيضاً .

وإن ورد منصوباً أو قلته منصوباً تحاكي به الوجه الثاني في لغة أهل الحجاز دون غيرهم
فلاعلماء في تخريجه ثلاثة مذاهب :

المذهب الأول - وهو مذهب سيدييه وجمهور البصريين - أن اتصابه على أنه مفعول لأجله ؛
وإنما عدل عن جعله حالا كما جعله حين كان منكراً - لكونه معرفة ، والحال لا يكون معرفة ،
ولم يجعله مفعولاً مطلقاً - كما جعله الأخفش - لأنه لو كان مفعولاً مطلقاً لكان مؤكداً ، والمفعول
المطلق المؤكد لا يكون معرفة .

المذهب الثاني - وهو مذهب الأخفش - أنه منصوب على أنه مفعول مطلق ، مؤكداً للعامل
فيه الذي هو الوصف الواقع بعد الفاء ، وأجاب عن اعتراض سيدييه بأن آل الداخلية على هذا
المصدر زائدة لاتفيد التعريف .

المذهب الثالث - وهو مذهب جمهرة الكوفيين - أنه منصوب على أنه مفعول به لفعل
الشرط المقدر الذي يجب تقديره متعدياً على نحو ما ذكرناه عنهم في الكلام على المصدر المنكر
وإن كان الواقع بعد أما اسماً غير مصدر فسيبويه يوجب فيه الرفع ، وغيره يجوز رفعه ونصبه ؛
فإن كان منصوباً ففيه ثلاثة مذاهب :

الأول - وهو مذهب يونس أنه مفعول لأجله كالمصدر المعرف المنصوب عند سيدييه ،
وذلك نحو قول العرب : أما العبيد فذو عبيد ، وقد تقدم ذكر ذلك في الشرح في أوائل باب
المفعول لأجله .

الثاني - وهو مذهب الزجاج - أنه مفعول لأجله لكن بتقدير مضاف ، وكأنه قيل : مهما
تذكر فلاناً لأجل تملك العبيد فهو ذو عبيد .

فلو كان ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها^(١) نحو : أما علماً فهو ذو علم ؛ تعين الوجه الأول .
فلو كان المصدر التالى لأتما معرفاً بأل فهو عند سيبويه مفعول له .
وذهب الأخفش إلى أن المنكر والمعرف كليهما بعد أما مفعول مطلق .
وذهب الكوفيون - على ما نقله ابن هشام - إلى أن القسمين مفعول به بفعل مقدر ،
والتقدير : مهما تذكر علماً ، أو العلم ، فالذى وُصفَ عالم .
قال في شرح التسهيل : « وهذا القول عندي أولى بالصواب ، وأحق ما اعتمد
عليه في الجواب » .

الثاني^(٢) : أشعر كلامه أن وقوع المصدر المعرف حالا قليل ، وهو كذلك ، وذلك ضربان :
علم جنس ، نحو قولهم : جاءت الخيل بداد ، ومُعرفٌ بأل ، نحو : أرسلها العيراك ، والصحيح
أنه على التأويل بمتبذدة ومعركة ، كما مر .
(وَلَمْ يُنَكَّرْ غَالِباً ذُو الْحَالِ) ؛ لأنه كالمبتدأ في المعنى ؛ فحقه أن يكون معرفة . (إن *
لم يتأخر) عن الحال ، فإن تأخر كان ذلك مُسوِّغا لجيشه نكرة ، نحو : فيها قائماً
رجلٌ ، وقوله :

الثالث - وهو مذهب الكوفيين - أنه مفعول به لفعل الشرط ، على ما هو مذهبهم
في المصدر منكر أو معرفاً .
وإن كان الاسم غير المصدر مرفوعاً ، نحو قولهم : أما العسل فأنا أشربه ، وأما قرش فأنا
كهفها ، فهو مبتدأ عند الجميع .

هذه خلاصة وافية لا نظنك تحتاج بعدها لشيء أصلاً ، وأرجح الآراء فيها هو رأى
الكوفيين الذى يجعل المنصوب بعد أما مفعولاً به لفعل الشرط المقدر في كل حال ، سواء أكان
مصدراً أم لم يكن ، وسواء أكان منكراً أم معرفاً .

(١) ذكر العلامة ابن قاسم أن علة عدم عمل ما بعد الفاء فيما قبلها في مثال الشارح أن
المضاف جامد ، وهو « ذو » ، والمضاف إليه - الذى هو « علم » هنا - لا يعمل فيما قبل المضاف
ولا يتحمل ضميراً يكون هو صاحب الحال ، ونوزع في دعوى كون المضاف جامداً ، ببيان أنه
في تأويل المشتق ؛ لأن « ذو » بمعنى صاحب ، والجواب أنه في نفسه جامد .

(٢) أى : التنبيه الثانى من التنبيهين .

٤٧٢ — * لَمِيَّةٌ مُوحِشًا طَلَّلُ *

٤٧٢ — يروى هذا الشاهد صدر بيت من مجزوء الوافر ، وعجزه :

* يَلُوحُ كَأَنَّهُ خِلَلُ *

ويروى الشاهد قطعة من بيت ، وهو بكالاه :

لَمِيَّةٌ مُوحِشًا طَلَّلُ قَدِيمُ عَفَاءُ كُلُّ أَسْحَمٍ مُسْتَدِيمُ

وأول كل واحد من هذين البيتين يروى بروايتين مختلفتين : فيروى « لمية موحشا » ، ويروى « لعزة موحشا » ، وقد اختلف العلماء فى نسبة كل واحد منهما بناء على اختلافهم فى رواية أوله ؛ فمن روى أولها « لمية موحشا » نسبها إلى ذى الرمة ، واسمه غيلان ، وفيه يقال : لنو الرمة ذا الرمة أشهر من غيلان ، يريدون أن اشهاره بذى الرمة أعرف وأشهر من اشهاره باسمه الأول وهو غيلان ، ومن روى أولها « لعزة موحشا » نسبها إلى كثير ، وذلك أن ذا الرمة كان يشب عمة ، وكثيرا كان يشب بعزة ، وبها قيل له : كثير عزة .

اللفظة : « مية » اسم امرأة ، وكذلك « عزة » فى الرواية الأخرى « موحشا » اسم فاعل من أوحش المنزل بوحش إيحاشا ، إذا أقر وخلا من الأتيس وأصبح مسكنا للوحش أو أصبح ذا وحشة وهى الهم والحلوة « طلل » الطلل — بفتح الطاء المهملة واللام — ما شخص من آثار الديار « عفاء » درسه وغيره ومحا ما كان فيه من آيات وعلامات دالة على من كانوا به ، وعفا — بالتخفيف — يأتى متعديا ولازما ، فأما مجيئه متعديا فشاهده هذا البيت الذى معنا ، تقول : عفت الرياح والأمطار المنزل ، إذا غيرته ، وأما مجيئه لازما فمثل قول لبيد بن ربيعة العامري :

عَفَتِ الدِّيَارُ حَجَلَهَا فَمَقَامُهَا بِمَعْنَى تَابَدَ غَوْلُهَا فَرَجَامُهَا

وتقول : عفا المنزل يعفو عفاء ، إذا درس وتغير « أسحم » هو وصف من السحمة — بضم السين — وهى السواد ؛ فالأسحم : الأسود ، والمراد به ههنا السحاب الممتلىء ماء ؛ لأنه إذا كان ممتلئا بالماء برى أسود « مستديم » هو الذى يطرر الديمة ، والديمة — بكسر الدال المهملة — مطر أقله ثلث النهار أو ثلث الليل ، وأصلها من الدوام ، وبأوها منقلبة عن واو لسكونها إثر كسرة « يلوح » يبدو ويظهر لمن يتأمله « خلل » بكسر الحاء وفتح أولى اللامين : جمع خلة — بكسر الحاء — وهى بطانة يفسى بها جفن السيف وتنفش بالذهب وغيره .

الإعراب : « لمية » جاز ومجورر متعلق بمحذوف خبر مقدم « موحشا » حال من طلل تقدم عليه ، وستعرف ما فى هذا الإعراب عند بيان الاستشهاد بالبيت « طلل » مبتدأ مؤخر « يلوح » فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة ، وفيه ضمير مستتر تقديره هو فاعل ، وجملة الفعل والماعل فى محل رفع صفة لطلل « كأنه » كأن : حرف تشبيه ونصب ، والضمير العائد

إلى الظلل اسمه « ظلل » خبر كأن ، وجملة كأن ومعمولها في محل نصب حال من الضمير المستتر في يالوح .

الشاهد فيه : قوله « موحشا ظلل » فإن الشارح * كغيره من النحاة - استشهد بالبيت على مجيء الحال الذي هو « موحشا » في هذا الشاهد من النكرة التي هي « ظلل » في البيت ؛ والمسوغ لذلك تقدم الحال على النكرة ، كما ترى ، وإنما كان تقدم الحال على النكرة مسوغا لأن أصل هذه الحال صفة للنكرة ؛ فأصل الكلام « لمية ظلل موحش » والصفة لا يجوز أن تتقدم على الموصوف لتبعيةها له ، ولكن الحال يجوز أن يتقدم على صاحبه كالخبر يجوز أن يتقدم على مبتدئه ، بل قد يجب تقدم كل واحد منهما ، فلما تقدمت الصفة وامتنع بقاؤها على الوصفية لما علمت صارت حالا ، وشيء آخر ، وهو أنه إنما امتنع مجيء الحال من النكرة المحضة خوفاً للتباسها بالصفة في بعض الأحوال ، وعند تقدمها لا يمكن أن يتطرق إلى الدهن كونها صفة للسبب الذي قدمناه ، فلما أمن الالتباس بالتقدم غاية الأمن سوغنا مجيئها من النكرة هذا توجيه ما ذكره الشارح تبعاً لكثير من النحاة ، ونحن لا نرى أن هذا البيت يصلح للاستشهاد لما ساقه إليه ، وسنبين لك ذلك بيانا شافيا . فنقول :

أنت تعلم أن جمهرة النحاة لا يجوزون مجيء الحال من المبتدأ ، وإنما يجوزون مجيئها من الفاعل والمفعول وأشباههما ، وإنما الذي أجاز مجيء الحال من المبتدأ هو سيبويه ، وأنت تعلم أن وصف النكرة مسوغ لمجيء الحال منها ، تقدمت الحال أو تأخرت ؛ ومق علمت هذين أمكن أن ترشدك إلى موطن الضعف في الاستدلال بهذا البيت ؛ فتحن إذا أردنا أن نجري على رأى الجمهور وجب أن نجعل « موحشا » حالا من الضمير المستتر في الجار والمجرور الواقع خبرا والذي تقديره هو ، والذي يعود إلى ظلل لكونه متقدما في الحكم إذ هو مبتدأ ، ومق قلنا ذلك كان صاحب الحال معرفة وهو الضمير . وإذا جرينا على مذهب سيبويه - وهو مذهب مرجوح في هذه المسألة - وقلنا إن صاحب الحال هو « ظلل » النكرة وجدنا أن هذه النكرة قد وصفت بجملة « يالوح » فلا يكون المسوغ هو تقدم الحال على النكرة ، ولكنه وصف النكرة كما عرفت ؛ فلاستشهاد بالبيت لما ذكر ليس صحيحا على مذهب الجمهور ، ولا صحيحا على مذهب سيبويه .

فإن قلت : فإني أجعل « موحشا » حالا من الضمير المستكن في الجار والمجرور ، وأجعل هذا الضمير نكرة لأنه عائد على نكرة ومبين بها ، والشئ يتبع ما يعود إليه وبينه . فالجواب على هذا أن الذي تذكره من كون الضمير العائد على نكرة يكون نكرة مثلها مذهب كوفي ضعيف ، وقد بينا ضعفه وقبحه في غير هذا الموضع ، وفوق هذا لا يجوز لك ما ذكرت لأن هذا الضمير متقدم على الحال ، فلو جعلته صاحب الحال وكان عندك نكرة لما تعللت به لزومك المجيء بالحال من النكرة بغير مسوغ البتة .

وتوله :

٤٧٣ - وَبِالْجَنَسِ مِنِّي بَيِّنًا لَوْ عَلِمْتَهُ شُحُوبٌ وَإِنْ تَسْتَشْهِدِي الْعَيْنَ تَشْهَدُ

وبعض ما يرد على هذا البيت يرد على قول شاعر الجاهلية :

وَهَلَّا أَعْدَوْنِي لِشَلِي ؛ تَفَاقَدُوا وَفِي الْأَرْضِ مَبْشُورًا شُجَاعٌ وَعَقْرَبُ

فهذا البيت لو أجرى على مذهب سيبويه لكان المسوغ لمجيء الحال من النكرة هو تقدم الحال ليس غير ، ومثله عاما للشاهد الآتي (رقم ٤٧٣) ، ومثل بيت الشاهد الذي نحن بصدده في كل ما ذكرنا من الوجوه قول ذى الرمة :

وَنَحْتِ الْعَوَالِي فِي الْفَنَاءِ مُسْتَظِلَّةٌ ظَبَاةٌ أَعَارَتْهَا الْعُيُونُ الْجَبَازِرُ

ولا يرد شيء من هذه الاعتراضات على الاستدلال لمجيء الحال من النكرة لتقدمها بقوله تعالى : (وَجَعَلْنَا فِيهَا فِجَاجًا سُبُلًا) ؛ فإن « فِجَاجًا » كان مصفا فلما تقدم على موصوفه صار حالا .

وبعد ؛ فإن سيبويه رحمه الله أنشد هذا الشاهد في باب ما ينتصب لأنه قبيح أن يوصف بما بعده ويبنى على ما قبله (ج ١ ص ٢٧٦) ، قال : « وذلك قولك : هذا قائما رجل ، وفيها قائما رجل ، لما لم يحز أن توصف الصفة بالاسم ، وقبح أن تقول : فيها قائم . فتضع الصفة موضع الاسم ، كما قبح : مررت بقائم ، وأنا في قائم - جعلت القائم حالا ، وكان المبنى على الكلام الأول ما بعده » ثم قال بعد كلام : « وقال كثير : لعزة موحشا طلل ؛ وهذا كلام أكثر ما يكون في الشعر ، وأقل ما يكون في الكلام » اهـ . وكلام سيبويه رحمه الله كلام مستقيم لعدة وجوه : أولها أنه لا يتكلم فيما يسوغ الإتيان بالحال من النكرة كما يتكلم الذين من بعده ، وإما يتكلم فيما يؤتى به حالا دفعا لأحد أمرين قبيحين : أحدهما جعله صفة لما بعده ، وثانيهما بناؤه على ما قبله ؛ ليكون ما بعده بدلا منه ، وثاني الوجوه : أن مذهبه صحة مجيء الحال من المبتدأ بخلاف المتأخرين عنه ، وثالثها : أنه لم يذكر إلا قطعة صغيرة من البيت يستقيم بها استدلاله واستدلال من بعده لو أنهم جروا على مذهبه وقطع النظر عن بقية البيت التي فيها مسوغ آخر أو مسوغان . وقال جار الله الزمخشري في الفصل (ج ١ ص ١٨٢) : « وتذكير ذى الحال قبيح ؛ إلا إذا قدمت عليه كقوله * لِعِزَّةٍ مُوحِشًا طَلَلٌ قَدِيمٌ * » اهـ . ولم يذكر من مسوغات تنكير صاحب الحال إلا ذلك ، وسيأتي لنا كلام تتم به وجوه الاعتراض على المتأخرين في شرح الشاهد الآتي فارتقبه .

٤٧٣ - لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وهو من شواهد سيبويه (ج ١

ص ٢٧٦)

.....

اللفظة : « بالجسم » الجسم - بكسر الجيم وسكون السين المهملة - قال أبو زيد : هو الجسد ، وقال ابن دريد : هو كل شخص مدرك ، وقال غيرها : الجسم مجمع البدن وأعضائه من الناس وغيرهم من كل ما عظم خلقه « بينا » بتشديد الياء - وصف من بان الشيء يبين ، إذا ظهر وبدا ووضح أمره « شحوب » بضم الشين وبالحاء المهملة - هو تغير اللون من جوع أو هزال أو مشقة سفر ونحوه أو عشق ، والمراد في البيت السبب الأخير ، ونظيره قول الشاعر :

وَلِلْحُبِّ آيَاتُ تَبَيَّنُ بِالْفَقَى شُحُوبٌ وَتَعْرِى مِنْ يَدَيْهِ الْأَصَابِعُ

وتقول : شحب جسمه يشحب شحوبا ، مثل دخل يدخل دخولا ، وفيه لغة أخرى ، وهي شحب شحوبة ، مثل سهل سهولة « تستشهدى العين » تطلب شهادتها على ما لم تصدقه « تشهد » تعترف وتقر وتدعن .

المعنى : قال الأعمى : « يقول : شحوبى وتغير جسمى لما أقاسيه من الوجد بك ظاهر ، فان نظرت إلى واستشهدت عينك على ما أدعيه عندك تبينت ذلك تبين الحق بالشاهد » اهـ .

الإعراب : « بالجسم » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « منى » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الجسم المجرور بالباء « بينا » حال من شحوب الآتى منصوب بالفتحة الظاهرة « لو » حرف شرط غير جازم ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « علمته » علم : فعل ماض ، والتاء ضمير خطاب المؤنث فاعل ، مبنى على الكسر فى محل رفع ، والهاء ضمير الغائب العائد إلى شحوب مفعول به ، وجواب لو محذوف يفهم من اللقام ، وتقدير الكلام : لو علمت شحوبى لرق قلبك لى ، أو لتأملت ، أو نحو ذلك ، وجملة لو وشرطها وجوابها لا محل لها . معترضة بين المبتدأ وخبره ، ويجوز أن تكون « لو » حرف تمن فلا تحتاج إلى جواب ، إلا أن الأول أشهر وأعرف فى مثل هذا الموضع وإن احتاج الكلام منه إلى تقدير « شحوب » مبتدأ مؤخر « وإن » الواو حرف استئناف ، إن : حرف شرط جازم يحزم فعلين الأول فعل الشرط والثانى جوابه وجزاؤه « تستشهدى » فعل مضارع فعل الشرط محذوف النون وياء المؤنثة المخاطبة فاعل مبنى على السكون فى محل رفع « العين » مفعول به « تشهد » فعل مضارع جواب الشرط محذوف وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر لأجل الروى ، وفاعله ضمير مستتر جوازا تقديره هى يعود إلى العين .

الشاهر فيه : قوله « بينا شحوب » حيث جاء الحال - وهو قوله « بينا » - من النكرة - وهى قوله « شحوب » وأصل الكلام : بالجسم منى شحوب بين ، فلما اضطر إلى تقديم الصفة

لإقامة الوزن نصبها على الحال ، ولم يجوز له أن يبقيا على ما كانت عليه من حالة الإعراب - وهي الرفع - لأنه لو فعل ذلك لكان إما أن يجعلها صفة للتأخر عنها ، والصفة لا تتقدم على الموصوف ، وإما أن يبنها على المتقدم عليها ويجعل الموصوف بدلا منها ، نفي أن يجعلها مبتدأ مؤخرًا خبره الجار والمجرور للمقدم ، وذلك لا يستقيم كما قال سيبويه « قبح أن تقول : فيها قائم ، فتضع الصفة موضع الاسم ، كما قبح : مررت بقائم ، وأتاني قائم » اهـ ، وإذا كان لا يسوغ له أن يبقى الصفة - حين يقدمها على الموصوف - على ما كانت عليه من الإعراب لزمه أن ينصبها على الحال . قال الأعمى : « الشاهد فيه تقديم بين على شحوب ونصبه على الحال » اهـ . وقال في موضع سابق على بيت الشاهد : « والنصب فيها لو تأخرت بعد الموصوف جائز على قبح ، فلما تقدمت صار النصب لازما ؛ لأن الحال تتقدم تقدم المفعول ، والنعت لا يجوز ذلك فيه ؛ لأنه كاصلة من الموصول » اهـ .

هذا ما يتعلق ببيان كلام الشارح وتوجيه استدلاله بهذا البيت ، ونقول بعد ذلك : إنك تعلم - من غير شك - أن مذهب جمهور النحاة أن العامل في الحال يجب أن يكون هو العامل في صاحبها ، وتعلم مع ذلك أنك لو قلت : « عليك دين » فمذهب سيبويه أن الجار والمجرور خبر مقدم ، ودين : مبتدأ مؤخر ، وأن العامل في الخبر هو المبتدأ والعامل في المبتدأ هو الابتداء ، وهو أمر معنوي ؛ فعنّا عاملان ومعمولان ، ومذهب الأخفش أن الجار والمجرور قائم مقام فعل الاستقرار ، ودين : مرفوع على الفاعلية ؛ فليس معنا إلا عامل واحد ومعمول واحد ؛ فلو أنك جعلت « بينا » في بيت الشاهد حالا من « شحوب » كان لنا أن نسألك عن العامل في الحال والعامل في صاحبها ، فإن اخترت مذهب سيبويه في إعراب « بالجسم شحوب » وهو الإعراب الذي أعربنا لك البيت عليه فقلت : العامل في صاحب الحال الذي هو شحوب هو الابتداء وهو أيضا العامل في الحال نفسه ، قلنا لك : إن الابتداء - وهو العامل في المبتدأ - من الضعف بحيث لا يقوى على العمل في شيئين الحال وصاحبها ، ومع ذلك يفسد المعنى ؛ إذ الحال قيد في عاملها ، ولا شك أنه ليس المراد أن الابتداء بشحوب للإسناد إليه مقيد بكونه بينا ؛ وإن ذكرت - مع اختيار مذهب سيبويه في الإعراب - أن العامل في الحال هو الجار والمجرور ، قلنا لك : فقد اختلف العاملان العامل في الحال والعامل في صاحبها ؛ فلم يبق على هذا المذهب إلا أن يكون صاحب الحال هو الضمير المستتر في الجار والمجرور أو ترضى باختلاف العاملين . وإن اخترت مذهب الأخفش في إعراب مثل هذا التركيب استقام لك الأمر ؛ لأن العامل في صاحب الحال هو الجار والمجرور وهو نفسه العامل في الحال ، وهو عامل لفظي يقوى على

(أَوْ يُخَصَّن) : إما بوصف ، كقراءة بعضهم : « وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقًا » ، وقوله :

٤٧٤ — نَجِيتْ يَا رَبِّ نُوْحًا وَاسْتَجَبْتَ لَهُ فِي فُلْكَ مَآخِرَ فِي الْيَمِّ مَشْحُونًا
وإما بإضافة ، نحو : « فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٍ لِلْسَّائِلِينَ » ، وإما بمعمول ، نحو : نَجِيتُ مِنْ
ضَرْبِ أَخَوِكَ شَدِيدًا .

(أَوْ يَبِن) أى : يظهر الحال (مِنْ بَعْدِ نَفْيِ أَوْ مُضَاهِيهِ) أى : مُشَابِهِهِ ، وهو النهي
والاستفهام ؛ فالنفي نحو : « وَمَا أَهْلَكُنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ » ، وقوله :

العمل في شيئين وأكثر من شيئين ، ولا يفسد به المعنى . ولكننا لا نظنك تختار مذهب الأخفش
وتترك ما أطبق عليه متأخرو علماء العربية من ترجيح مذهب سيويوه وجهرة البصريين
إلا أن تكون ممن عصم الله .

٤٧٤ — هذا بيت استشهد به كثير من النحاة ، وروى بعضهم بعده بيتا آخر ، وهو :

وَعَاشَ يَدْعُو بِآيَاتٍ مُبَيِّنَةٍ فِي قَوْمِهِ أَلْفَ عَامٍ غَيْرَ خَمْسِينَ

ولم أجد أحدا نسبهما إلى قائل معين ، ولا عثرت لهما على سوابق أو لواحق .

اللفظة : « نَجِيتْ » بتضعيف الجيم - أنقذت وخلصت ، وتقول : نَجَّيْتُ اللَّهَ - بالتشديد
وأنجاني - بالهمزة ، وكلاهما قد ورد في القرآن الكريم : قال الله تعالى : (قَالُوا يَوْمَ نَجِّيكَ
بِمَدَنِكَ لَتَسْكُنَ لِمَنْ خَلَقْتَ آيَةً) وقال سبحانه : (وَكَذَلِكَ نُنْجِي آلَ سِينَ) ومجردها :
نَجَّيْنَجُو ، لازما ، قال حسان بن ثابت الأنصاري في الحارث بن هشام وكان قد فرعن أصحابه :

تَرَكَ الْأَجِبَةَ أَنْ يُقَاتِلَ دُونَهُمْ وَنَحَا بِرَأْسِ سِرْفٍ وَلِحَامٍ

« نوحا » هو أبو البشر الثاني بعد آدم ، وهو نبي ورسول من أنبياء الله تعالى ورسله إلى
خلقه ، وقال بعض العلماء : إن هذا الاسم - نوح - من النوح الذي هو البكاء ، وقالوا :
إن أسماء الأنبياء كلها أعجمية إلا صالحا ونوحا وشعيبا ومحمدا ولوطا وهودا « استجبت له » قبلت
دعاه وأجبتة إليه ، وقال الله تعالى : (ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ) « فلك » بضم الفاء واللام
جميعا - السفينة ، ويقال : فلك - بزنة قفل - وفلك - بزنة عنق - ويقال في الجمع : فلك - بزنة
حمر - فيستوى لفظ الواحد والجمع ويتميز المراد بالقرائن ؛ فقوله تعالى : (فِي الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ)
المراد به مفرد لوصفه بالمفرد المذكور ، وقوله سبحانه : (حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ)
المراد به الجمع لإعادة ضمير جماعة الإناء عليه « ماخر » اسم فاعل من قولك : محرت السفينة

٤٧٥ — * مَا حُمِّ مِنْ مَوْتٍ حَمِيٍّ وَاقِيًا *

عباب الماء ؛ إذا شقته فسمع لذلك خرير الماء ، وقد صرح طرفة بن العبد البكري بأن السفينة تشق الماء في قوله :

يَشُقُّ حَبَابَ الْمَاءِ حَيْزُومَهَا بِهَا كَمَا قَسَمَ التُّرْبُ الْمُفَايِلُ بِالْيَدِ

ويجمع الساخر على مواخر ، كما في قوله تعالى : (وَتَرَى الْفَلَكَ مَوَاحِرَ فِيهِ) « الميم » الماء وقال الله تعالى : (أَنْ أَقْذِفَ فِي الْيَمِّ ، فَلْيُلْقِهِ الْيَمُّ بِالسَّاحِلِ) « مشحونا » أراد مملوءا ، وفي التنزيل (في الفلك المشحون) . وقوله : « وعاش يدعو - إلخ » أخذه من قوله جل ذكره : (فَلَبِثَ فِي قَوْمِهِ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا) .

الإعراب : « نجيت » فعل وفاعل « يارب » يا : حرف نداء ، رب : منادى ، يجوز أن يقرأ بالضم فهو مبنى على الضم في محل نصب ، ويجوز أن يقرأ بالكسر فيكون أصله مضافا إلى ياء التثنية ثم حذفت الياء اكتفاء بكسر ما قبلها ، وفي التنزيل : (رَبِّ ارْجُونِ) فهو منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وهو مضاف وياء التثنية المحذوفة للتخفيف مضاف إليه « نوحا » مفعول به لنجيت « واستجبت » الواو عاطفة ، استجبت : فعل وفاعل « له » جار ومجرور متعلق باستجاب « في فلك » جار ومجرور متعلق بنجى « ماخر » صفة لفلك « في الميم » جار ومجرور متعلق بماخر ، وإعما عداه بني مع أن فعله - وهو مخر - يتعدى بنفسه لأنه ضمنه معنى جار « مشحونا » حال من فلك ، منصوب بالفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « مشحونا » فانه حال من النكرة وهي فلك ، وسوغ مجيء الحال من النكرة وصفها بماخر ؛ فان النكرة إذا وصفت تخصصت فقل شيوعها وإيهامها وقربت من المعرفة . ٤٧٥ — هذا صدر بيت من السريع ، وعجزه قوله :

* وَلَا تَرَى مِنْ أَحَدٍ بَاقِيًا *

ولم أعثر له على نسبة إلى قائل معين ، ولا وجدت له سابقا أو لاحقا .

اللفظة : « حم » بالبناء للجهول - قدر وهي وكتب وقضى ، وتقول : حمه الله ، وأحمه - بتشديد الميم مع البناء للعلوم فيهما - وقد استشهدنا لذلك في موضع سابق من هذا الكتاب (أنظر شرح الشاهد ١٩١ في باب كان) « حمي » الحمى - بكسر الحاء مقصورا - الموضع ، أو الشيء ، الذي تحميه وتمنع غيرك أن يصل إليه ، وفي الحديث : « أَلَا وَإِنَّ لِكُلِّ مَلِكٍ حَمِيٍّ ، أَلَا وَإِنَّ حَمِيَّ اللَّهِ تَحَارِمُهُ » وفيه : « يُوشِكُ مَنْ يَرْتَعُ حَوْلَ الْحَمِيِّ أَنْ يَقَعَ فِيهِ » . وقوله « واقيا » هو اسم فاعل من قولك : وقيت الشيء أقيه وقاية - مثل وعد يعد - إذا حفظته ورعيته ، وقريب من هذا البيت في المعنى قول الشاعر (وهو الشاهد رقم ٢٢٣) :

والنهي (كَلَّا * يَبْغِ أَمْرُو عَلَى أَمْرِي مُسْتَسْهِلًا) . وقوله :

٤٧٦ - لَا يَرْكَنَنَّ أَحَدٌ إِلَى الْإِحْجَامِ يَوْمَ الْوَعَى مُتَحَوِّفًا لِحِمَامِ

نَعَزَّ فَلَا شَيْءَ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيًا وَلَا وَزَرَ شَيْءًا قَضَى اللَّهُ وَاقِيًا

الإعراب : « ما » حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب « حم » فعل ماض مبني للجهول مبني على الفتح لا محل له « من موت » جار ومجرور متعلق بقوله « واقيا » الآتي أو بقوله حمي الآتي ؛ لأنه بمعنى اسم المفعول على ما عرفت في بيان لغة البيت « حمي » نائب فاعل لحم ، مرفوع بضممة مقدرة على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين « واقيا » حال من نائب الفاعل منصوب بالفتحة الظاهرة « ولا » الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفي « ترى » فعل مضارع ، مرفوع بضممة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ويجوز أن تكون « ترى » بصرية فتحتاج لمفعول واحد ، وأن تكون علمية فتحتاج إلى مفعولين « من » حرف جر زائد « أحد » مفعول به لتري ، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « باقيا » هو المفعول الثاني لتري إن جعلتها علمية ، وهو حال من قوله « أحد » إن قدرت ترى بصرية .

الشاهد فيه : في هذا البيت شاهدان للمسألة التي جئنا به للاستشهاد عليها : أحدهما ، قوله « واقيا » فإنه حال من النكرة التي هي قوله « حمي » والذي سوغ مجيء الحال من النكرة هو سبقها بحرف النفي الذي هو « ما » ، وإن جعلت الجار والمجرور الذي هو قوله « من موت » متعلقا بحمي كان له مسوغ آخر ، وهو تخصيصه ، وهذا الشاهد لا يحتمل غير هذا الوجه من الإعراب ، والشاهد الثاني : قوله « باقيا » فإنه يحتمل أيضا أن يكون حالا من النكرة التي هي قوله « أحد » بسبب تقدم النفي عليها ، وذلك على تقدير جعل « ترى » بصرية لا تحتاج إلا إلى مفعول واحد ، فإن قدرتها بصرية لم يكن في هذه الكلمة شاهد لهذه المسألة .

وما يستشهد به على مجيء الحال من النكرة بسبب تقدم حرف النفي عليها قول أبي أكيذر منازل بن زمعة المعروف باللعين المنقري :

وَمَا حَلَّ سَعْدِيَّ غَرِيبًا بِبِلَدَةٍ فَيُنْسَبَ إِلَّا الزَّبْرَقَانُ لَهُ أَبُ

(الفاء في قول اللعين « فينسب » فاء السببية ، والمضارع منصوب بعدها في جواب النفي ، و « الزبرقان » منصوب على تزع الخافض : أي إلا إلى الزبرقان ، وجملة « له أب » حال من الزبرقان ، وتقدير الكلام : ما نسب سعدى يحل غريبا في بلدة إلا إلى الزبرقان لكونه أشهر السعديين حال كونه أباه) .

٤٧٦ - هذا بيت من الكابل ؛ وهو لقطري بن الفجاءة الساذي الحميري صاحب الأزارقة ،

وهي فرقة من الخوارج ، وهو من الفرسان العدودين في الإسلام . وكانوا يقولون : ما استجيا
شجاع قط أن يفر من عبد الله بن خازم وقطري بن الفجاءة ؛ ويدل لذلك قول سوار بن المضرب
السعدي (وهو الشاهد رقم ٣٥٤ المتقدم في باب الفاعل) :

فَإِنْ كَانَ لَا يُرْضِيكَ حَتَّى تَرُدَّنِي إِلَى قَطْرِي لَا إِخْلَاكَ رَاضِيًا

وفيه يقول الجاحظ (البيان : ١- ٢٧٠) : «ومن خطباء الخوارج قطري بن الفجاءة ، له خطبة
طويلة مشهورة وكلام كثير محفوظ ، وكانت له كنيستان : كنية في السلم وهو أبو محمد ، وكنية
في الحرب وهو أبو نعامه » اهـ

والبيت الشاهد أحد أبيات أربعة رواها أبو علي القالي في أماليه (٢ - ١٩٠ دار الكتب)
وأبو تمام حبيب الطائي في حماسته (انظر شرح التبريزي : ج ١ ص ١٣٠) ، وهي قوله :

لَا يَزُكِّنَنَّ أَحَدٌ إِلَى الْإِخْجَامِ يَوْمَ الْوَعْيِ مُتَخَوِّفًا لِحِمَامِ
فَلَقَدْ أَرَانِي لِلرَّمَاكِ دَرِيئَةً مِنْ عَن يَمِينِي مَرَّةً وَأَمَامِي
حَتَّى خَضَبْتُ بِمَا تَحْدَرُ مِنْ دَمِي أَكْنَافَ سَرْجِي أَوْ عِنَانَ لِحَامِي
ثُمَّ انْصَرَفْتُ وَقَدْ أَصَبْتُ وَلَمْ أَصَبْ جَذَعَ الْبَصِيرَةِ قَارِحَ الْإِقْدَامِ

وزاد المعنى على ذلك قوله :

مُتَعَرِّضًا لِلْمَوْتِ أَضْرِبُ مُعَلِّمًا بِهِمَ الْحُرُوبِ مُشَهَّرَ الْأَعْلَامِ
أَدْعُو السُّكْمَةَ إِلَى التَّزَالٍ وَلَا أَرَى نَحْرَ الْكَرِيمِ عَلَى الْقَنَاءِ بِحَرَامِ

اللفظ : «لا يركن» مضارع مؤكد بالنون الحفيفة ، وتقول : ركن فلان إلى فلان ، أو ركن
إلى كذا ، يركن ركنًا - مثل دخل يدخل دخولا - وتقول : ركن يركن - مثل علم يعلم - وهذه
لغة القرآن الكريم ، قال الله تعالى : (وَلَا تَزِرُ كَتِفَاكَ إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ) وقال جل
شانه : (لَقَدْ كِدْتَ تَرَى كُنُ الْإِيْمِ شَيْئًا قَلِيلًا) . وقد قالوا : ركن يركن - مثل فتح يفتح -
وليس لغة أصلية ؛ لأن باب فتح يفتح لا يجيء إلا فيما كان ثانيه أو ثالثه حرف حلق ؛ وإنما
هي لغة متداخلة ، نعى أن الذين قالوا ذلك أخذوا ماضى اللغة الأولى وضموه إلى مضارع اللغة
الثانية فتسكون منهما لغة ثالثة متفرعة عليهما « الإحجام » بكسر الهمزة وتقديم الحاء المهمة
على الجيم - مصدر أحجم الرجل عن الشيء ؛ إذا نكص عنه وتأخر ولم يقدم عليه « يوم الوعى »
الوعى في الأصل : صوت النحل وما أشبهه ، ثم استعمل في الصوت والجلبة مطلقا ، ثم استعمل
في الحرب لما تشتمل عليه من جلبة وصياح « متخوفا » للتخوف : الخائف ، ويقال : هو الذى

يخاف شيئا بعد شيء ، يعني يخاف المرة بعد المرة « الحمام » الحمام - بكسر الحاء المهملة ، بزنة كتاب - الموت ، وقال الجوهري : هو قدر الموت « دريئة » هذا اللفظ يهمز فيكون مثل خطيئة ، ولا يهمز فيكون مثل قضية ؛ فان همز فهو من الدرء الذي هو الدفع ، تقول : درأه عن نفسه يدرأه درءا - مثل دفعه يدفعه دفعا في الوزن والمعنى ، وفي السكتاب العزيز : (أَذَارَأْتُمْ فِيهَا) ومعناه تدافعتم : أى دفع بعضكم بعضا ، وأصله تدارأتم ؛ فقلبت التاء دالا ، ثم أدغمت الدال في الدال ، ثم اجتمعت ألف الوصل للتوصل إلى النطق بالساكن ، ومعنى « أرانى للرماح دريئة » على هذا أرانى غرضا لأصحاب الرماح يدفعون بها إلى ، وإن رويت بغير همز احتمل أن تكون مأخوذة من الدرء أيضا ثم خففت الهمزة بقلبها ياء ثم أدغمت الياء في الياء ، كما قالوا في خطيئة : خطية ، ويحتمل أن تكون مأخوذة من درى الصائد الصيد يدرىه دريا - بوزن ضرب يضرب ضربا - إذا ختله وخدعه . قال أبو على القالى : « الدريرة مهموزة : الحلقة التى يتعلم عليها الطعن ، وهى فعيلة بمعنى مفعولة من درأت أى دفعت . والدريرة غير مهموزة : دابة أو جمل يستتر به الصائد فبرى الصيد ، وهو من دريت أى خلت ، وقال الشاعر :

فَإِنْ كُنْتُ لَا أَذْرِى الطَّيَّاءَ فَإِنِّى دُسُّ لَهَا تَحْتَ التَّرَابِ الدَّوَاهِيَا

وبنوه على مثال خديعة إذ كان فى معناها « اه ، فان أخذ من المعنى الثانى كان معنى قوله « ولقد أرانى للرماح درية » أن أصحابه يستترون به ويتقون به أعداءهم فيكون هو ستره لهم . وقوله « من عن يمينى مرة وأماى » أراد من جانب يمينى مرة ومن أماى مرة أخرى ؛ فمن فى هذا اللوضع اسم ، وبرى « من عن يمينى تارة » وقوله « حق خضبت بما تحدر من دى - إلخ » أصل الخضب خضب اليد وغيرها بالحناء ، وتقول : خضب يده يخضبها - من باب ضرب - واختضب الرجل ، وتحدر : سال من أعلى إلى أسفل ، و « أو » فى قوله « أ كناف سرجى أو عنان لجامى » جعلها أبو على القالى بمعنى الواو ، مثلها فى قول الشاعر :

كَانُوا تَمَانِينَ أَوْ زَادُوا تَمَانِيَةً لَمْ أُخْصِرْ عِدَّتَهُمْ إِلَّا بِعَدَادِ

قال أبو على : « قوله أ كناف سرجى أو عنان لجامى أراد وعنان لجامى » وأبقاها الخطيب التبريزى على أصل معناها ، قال : « أو ههنا ليست للشك ، وإنما هى التى يراد بها أحد الأمرين ، والمعنى : انتصبت للرماح حق خضبت بما سال من دى إما عنان لجامى وإما جوانب سرجى ، على حسب ما اتفق من الطعن ؛ فالعنان لما سال من أعاليه ، وجوانب السرج لما سال من أسفله » اه كلامه . وقوله « ثم انصرفت وقد أصبت - إلخ » قوله « جذع البصيرة » المراد به أنه فنى الاستبصار قوى الإدراك ، وأصل الجذع : بفتح الجيم والدال المعجمة - فى الخيل وذوات الحافر

والاستفهام كقوله :

٤٧٧ — يَا صَاحِرْ هَلْ خُمٌ عَيْشٌ بَاقِيًا فَتَرَى لِنَفْسِكَ الْعُذْرَ فِي إِعَادِهَا الْأَمَلَا

كلها : ما بلغ سنتين من عمره ، وذلك أن المهر يركب للريضة والتذليل إذا بلغ سنة ، ففى بلغ سنتين كان قد تم رياضة وتذليل ، ويجعل الجذع مثلاً للقوة والاستكمال ، ومنه قول ورقة :

يَا لَيْتَنِي فِيهَا جَذَعٌ أَخْبُ فِيهَا وَأَضَعُ

والقارح فى الأصل الذى بلغ النهاية من السن ، ولا سن بعد القارح ، ومراده أنه لا يحتاج إلى تهذيب ولا تأديب كما لا يحتاج الجذع إلى رياضة وتذليل ، وأن إقدامه قد بلغ النهاية كما أن القارح قد بلغ نهاية السن . ولأبى العلاء تفسير آخر لهذين الوصفين نقله عنه تلميذه الخطيب التبريزى فى شرح الحماسة ، قال : « قال أبو العلاء : معنى هذا أى قوله جذع البصيرة أنه كان فيما سلف لا يرى رأى الخوارج ، ثم تبصر فى آخر أمره فعلم أنهم على الحق فاتبعهم ؛ فبصيرته جذعة : أى محدثة لم تطل عليها الأيام ، وقارح الإقدام : متناه فيه ، أى أن إقدامى و بطولتى قديان ، وهذا استعارة من قروح الدابة وهو بلوغها الخامسة من عمرها » اه كلامه . وانتصاب « جذع » و « قارح » على الحالية من تاء التكلم فى قوله « ثم انصرفت » قال التبريزى : « جذع البصيرة حال من الفاعل فى انشطر قبله ، وليس مفعولاً لأصبت » اه . وقوله « ولا أرى نحر الكريم إلخ » أخذه من قول عنتره العبسى :

فَشَكَّكَتْ بِالرُّمُحِ الْأَصَمَّ ثِيَابَهُ لَيْسَ الْكَرِيمُ عَلَى الْقَنَا بِمُحَرَّمٍ

الإعراب : « لا يركنن » لا : حرف نهى ، مبنى على السكون لا محل له ، يركن : فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة فى محل جزم بلا الناهية ، ونون التوكيد حرف لا محل له « أحد » فاعل يركن مرفوع بالضممة الظاهرة « إلى الإحجام » جار ومجرور متعلق بيركن « يوم » ظرف زمان منصوب بيركن ، وهو مضاف و « الوغى » مضاف إليه « متخوفاً » حال من أحد ، منصوب بالفتحة الظاهرة « لحام » جار ومجرور متعلق بمتخوف .

الشاهد فيه : قوله « متخوفاً » حيث جاء حالا من النكرة التى هى قوله « أحد » لسكون هذه النكرة معمولة لعامل مسبوق بحرف النهى ، وهذا العامل هو يركن ، وحرف النهى هو لا ، وذلك واضح من إعراب البيت .

٤٧٧ — نسب ابن مالك هذا البيت لرجل من طي ، ولم يعين اسمه ، وقال العيني من بعده :

« أقول : قائله رجل من طي ، ولم يعلم اسمه » اه

اللفظة : « ياصاح » أصله ياصاحى فرخم بحذف آخره واكتفى بالكسرة للدلالة على ياء التكلم « حم » بالبناء للجهول — معناه قدر وقضى وهى ، وانظر شرح الشاهد (رقم ٤٧٥ الذى مضى قريبا) ثم ارجع إلى شرح الشاهد (رقم ١٩١ الذى مضى فى باب كان وأخواتها : ج ١

ص ٣٦١) « عيش » أراد بالعيش ههنا الحياة « باقيا » أصل الباقي الذي لا يفنى ولا يزول ولا ينفد ، ويطلق على ما يطول أمده وتتمادى مدته ، وأراد ههنا المعنى الأول ، أو أراد المستقر الهادئ الذي لا يشوبه كدر ولا يعتريه تنخيص « فترى » المراد تعلم « العذر » بضم فسكون - مثل المَعذرة « الأمل » هو ترقب الشيء وانتظاره . وأراد بإبعاد الأمل شدة حرصه على الدنيا وعمله المتواصل لها دون أن يفكر في الآخرة .

المعنى : يستفهم استفهما إنكاريا عما إذا كان قد قضى لأحدهم الناس قبل المخاطب أن تدوم له الدنيا أو يعيش فيها عيشة مستقرة لا يشوبها كدر فيكون ذلك عذرا لمخاطبه في أن يتكالب على حطام هذه الدنيا الفانية .

الإعراب : « يا » حرف نداء مبني على السكون لا محل له « صاح » منادى مرخم ، وأصله صاحب ؛ فإن قدرته منقطعا عن الإضافة فهو مبني على ضم الحرف المحذوف لأجل الترخيم في محل نصب « هل » حرف استفهام إنكارى مبني على السكون لا محل له من الإعراب « حم » فعل ماض مبني للجھول مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « عيش » نائب فاعل مرفوع بالضممة الظاهرة « باقيا » حال من عيش ، منصوب بالفتحة الظاهرة « فترى » الفاء حرف دال على السببية مبني على الفتح لا محل له ، ترى : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعداء السببية وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « لنفسك » الجار والمجرور متعلق بترى ، ونفس مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « العذر » مفعول به انترى « في إبعادها » الجار والمجرور متعلق بالعذر ، وإبعاد مضاف وضمير النائية العائد إلى النفس مضاف إليه ، وهو من إضافة المصدر إلى فاعله « الأمل » مفعول به للمصدر ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، والألف حرف دال على الإطلاق .

الشاهد فيه : قوله « باقيا » حيث ورد حالا من النكرة التي هي قوله عيش ، وإنما ساغ مجيء الحال من النكرة ههنا لوقوعها في سياق الاستفهام الإنكارى الذي بمعنى النفي ، وإنما كان وقوع النكرة في سياق الاستفهام الإنكارى الذي بمعنى النفي مسوغا لابتداء بها والمجيء الحال منها ؛ لأنها حينئذ تعم جميع أفرادها فيصير المحكوم عليه كل ما يطلق عليه اسم النكرة ، وذلك سائغ مقول ، ألا ترى أنك لو قلت : كل رجل يستطيع أن يفعل كذا ؛ لكان كلاما صحيحا لا غبار عليه ، وإنما كان المانع من مجيء النكرة المحضة مبتدأ ومجيء الحال منها أنها في أصل وضعها دالة على واحد غير معروف من الأفراد التي يصح إطلاقها عليها ، والمبتدأ وصاحب الحال محكوم عليهما ، والمحكوم عليه ينبغي أن يكون معلوما بنوع من ضروب العلم .

قال المحقق الرضى في شرح الكافية (١- ١٨٦) : « اعلم أنه يسوغ تنكير ذى الحال إذا اختص

واحتراز بقوله « غالباً » مما ورد فيه صاحب الحال نكرة من غير مُسوَّغ ، من ذلك قولهم : مَرَرْتُ بِمَاءٍ قِدْعَةٍ رَجُلٌ ، وقولهم : عَلَيْهِ مِائَةٌ بَيْضاً . وأجاز سيديويه : فيها رَجُلٌ قَائِماً . وفي الحديث « وَصَلَّى وَرَأَاهُ رِجَالٌ قِيَامًا » ؛ وذلك قليل .

﴿ تنبيه ﴾ : زاد في التسهيل من المسوغات ثلاثة :

أحدها : أن تكون الحال جملة مقرونة بالواو ، نحو « أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْبَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا » ؛ لأن الواو ترفع تَوْثَمَ النعتية .

ثانيها : أن يكون الوصف بها على خلاف الأصل ، نحو : هَذَا خَاتَمٌ حَدِيدًا .

ثالثها : أن تشترك النكرة مع معرفة في الحال ، نحو : هُوَ لَأَنَّ نَاسٍ وَعَبْدُ اللَّهِ مُنْطَلِقِينَ (وَسَبَقَ حَالٍ مَا يَحْرَفُ جُرَّ قَدْ * أَبَوَا) سَبَقَ : مفعول مقدم لأبوا ، وهو مصدر مضاف إلى فاعله ، والموصول في موضع النصب على المفعولية .

أى : منع أكثر النحويين تقدم الحال على صاحبها المجرور بالحرف ^(١) ؛ فلا يُجِزُونَ في نحو مررت بهند جالسةً : مررت بهند جالسةً بهند .

يوصف ، كما جاء في الحديث : « سَابَقَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَ الْخَيْلِ فَأَنَّى فَرَسٌ لَهُ سَابِقًا » وكذا تقول : مررت برجل ظريف قائما (يريد أنه يسوغ لك القياس على ما سمع منه) أو بالإضافة ، نحو : نظرت إلى جارية رجل مختالة ، أو سبقه نفي أو شبهه ، نحو قوله :

* فَمَا حَلَّ سَهْدِي غَرِيْبًا بِمَلْدَةٍ *

وقالما جاء في رجل راكبا ، أو نهى أو استفهام ، وذلك لأنه يصير المنكر مع سبق هذه الأشياء (يريد النفي وشبه النفي والاستفهام) مستغرقا ؛ فلا يبقى فيه إيهام « اه كلامه .

(١) اعلم أن صاحب الحال إما أن يكون مرفوعا وإما أن يكون منصوبا وإما أن يكون مجرورا ، وعلى أية هذه الأحوال الثلاث إما أن يحىء الحال متأخرا عن صاحبه وعن عامله جميعا ، كما تقول : جاء زيد راكبا ، ورأيت هنداً سافرة ، ومررت بزيب مختالة ، وإما أن يتقدم الحال على صاحبه دين عامله فيكون متوسطا بينهما ، كما تقول : جاء راكبا زيدا ، ورأيت سافرة هنداً ، ومررت مختالة بزيب ، إما أن يتقدم الحال على صاحبه وعامله جميعا ، وذلك كما تقول : راكبا جاء زيد ، وسافرة رأيت هنداً ، ومختالة مررت بزيب ؛ فهذه تسعة أمثلة ، وفي بعضها تفصيل ككون الحال مفردا أو جملة فعلية أو جملة اسمية أُرظفا . وككون صاحبه على أية حالاته ظاهرا أو مضمرا ، وسنبين لك . واطن اتفاق العلماء ومواطن اختلافهم في كل ذلك بيانا يتضح لك منه الأمر غاية الوضوح ؛ فنقول :

أما تأخر الحال عن صاحبه وعامله جميعا فليس محلا للخلاف في جميع صورته ، نعى سواء أكان الحال مفردا أم جملة أم شبه جملة ، وسواء أكان صاحبه مرفوعا أم منصوبا أم مجرورا بحرف أو باضافة ، وسواء أكان صاحب الحال اسما ظاهرا أم ضميرا .

وأما مسائل التقديم على العامل وصاحب الحال جميعا فأجازها البصريون إن كان العامل متصرفا أو صفة تشبه الفعل المتصرف ، وكان صاحب الحال غير مجرور بحرف جر ؛ ومنعها السكوفيون ، على تفصيل في كلام الفريقين سيأتي بيانه قريبا .

وأما مسائل توسط الحال بين صاحبه وعامله ؛ فهذه هي التي سنمضى الآن بتفصيل الخلاف فيها : ذهب السكوفيون إلى أن صاحب الحال إذا كان اسما ظاهرا لم يجوز تقديم الحال عليه بحيث يقع وسطا بينه وبين عامله إلا في مسألة واحدة ، وهي أن يكون صاحب الحال مرفوعا ، نحو قولك : جاء راكبا زيدا ، ومثله قول الشاعر :

فَسَقَى دِبَارَكَ غَيْرَ مُفْسِدِهَا صَوْبُ الرَّبِيعِ وَدِيمَةُ تَهْمِي

ف قوله « غير مفسدها » حال من « صوب الربيع » وقد تقدم هذا الحال على صاحبه كما ترى ، وصاحب الحال مرفوع لأنه فاعل بسقى .

ومنهم من استثنى من النع مسألة أخرى ، وهي أن يكون صاحب الحال منصوبا والحال جملة فعلية ، وذلك مثل قولك : رأيت وقد سمرت هنداً ، أما إذا كان صاحب الحال مجرورا أو كان منصوبا والحال مفرد لا جملة أو جملة اسمية فلم يجوزوه .

وإذا كان صاحب الحال ضميرا فإنهم يجيزون تقديم حاله عليه مطلقا ، سواء أكان صاحب الحال مرفوعا أم كان منصوبا أم مجرورا .

ولك أن تتساءل ما وجه التفرقة بين صاحب الحال إذا كان اسما ظاهرا وإذا كان ضميرا حتى جعلوا الحال يتقدم على صاحبه الضمير مطلقا ولم يجيزوا أن يتقدم على صاحبه الظاهر إلا في مسألة واحدة أو مسألتين .

والجواب عن ذلك أنهم قالوا : إنا نظرنا فوجدنا الحال يقلب فيه أن يكون مشتقا ، والوصف المشتق متحمل للضمير الموصوف ؛ فالحال مشتمل على ضمير يعود إلى صاحبه البتة ؛ فإذا قلت : رأيت مسفرة هنداً ؛ كان في « مسفرة » ضمير يعود إلى هند ؛ فيكون الضمير قد عاد إلى متأخر عنه ، وذلك غير جائز ، وأما في حالة ما إذا كان صاحب الحال ضميرا فإننا نعلم أن الضمير المستكن في الحال والضمير الذي هو صاحب الحال يعودان بلا شك على مفسر لهما يكون متقدما عليهما جميعا ، ألا ترى أنك لو قلت : على ضربت مكتوبا إياه ؛ فأياه مفعول اضربت وهو صاحب الحال ، وفي « مكتوبا » ضمير يعود إليه ، ولكن مفسر الضميرين جميعا هو المبتدأ المتقدم ؛ فساغ ذلك لأنه لم يلزم عليه الإضرار قبل الذكر .

وعلاؤاً منع ذلك بأن تعلق العامل بالحال ثانٍ لتمامه بصاحبه ؛ فتمه إذا تعدى لصاحبه بواسطة أن يتعدى إليه بتلك الوساطة ، لكن منع من ذلك أن الفعل لا يتعدى بحرف الجر إلى شيئين ؛ فعملوا عوضاً من الاشتراك في الوساطة التزام التأخير .

قال الناطم : (وَلَا أَمْنَعُ) أى : بل أجيزه ، وفقاً لأبي على وابن كيسان وابن برهان ؛ لأن المجرور بالحرف مفعول به في المعنى ؛ فلا يمنع تقديم حاله عليه ، كما لا يمنع تقديم حال المفعول به . وأيضاً (فَقَدْ وَرَدَ) السماع به . من ذلك قوله تعالى : (وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ)^(١)

فإن سأت بعد ذلك عما سوغ لهم أن يجيزوا تقديم الحال على صاحبها المظهر المرفوع مع أن فيه الإضمار قبل الذكر أيضاً ، وطالبهم ببيان وجه هذا التجويز . فالجواب من قبلهم أن نحو قولك : جاء راكباً زيد ؛ كان بعرضه ألا يجوز عندنا أيضاً لما يشتمل عليه من علة المنع ، ولكننا نعلم أن شدة طلب الفعل للفاعل داعية إليه فكان الفاعل - لهذا الطلب الحثيث - بجانب الفعل ، فكان الضمير المستكن في الحال عائد على متقدم ، هذا فوق أن النصوص العربية شاهدة على تجويزه .

وذهب البصريون إلى جواز تقديم الحال على صاحبها المرفوع أو المنصوب ظاهراً كان صاحب الحال أو مضمراً ، مفرداً كان الحال أو جملة ، قالوا : لأن النية في الحال أن يكون مؤخرًا عن الفاعل والمفعول جميعاً ؛ ومضى كانت النية فيه ذلك فلو تقدم عليهما كان تقدمه في اللفظ لا في الرتبة وكان تأخرهما عنه في اللفظ لا في الرتبة أيضاً ، ونحن نعلم أن الضمير إذا عاد على متأخر في اللفظ ورتبته التقدم لم يمنع ، ومنعوا تقديم الحال على صاحبها المجرور بالإضافة إجماعاً ، واختلفوا في تقديمه على صاحبها المجرور بحرف الجر ، وبيان أدلة هذا الخلاف مذكور في الشرح وستعرض له عند الكلام على شواهد .

وليس لك بعد هذا كله إلا أن تسأل عن وجه تفرقة أبي على الفارسي وابن برهان وابن كيسان بين المجرور بالإضافة والمجرور بحرف الجر حيث أجازوا تقديم الحال على الثاني دون الأول .

والجواب عن ذلك أنه لما كان حرف الجر معدياً الفعل إلى المفعول كالمهمزة في أكرم والتضعيف في قتل كان حرف الجر كأنه من تمام الفعل وحرف من حروفه ؛ فأنت حين تقول : ذهبت راكبة يهند ، كأنك قلت : أذهبت راكبة هنذا ، وأحسبك مقتنعاً بذلك فإن فيه الكفاية وفوقها . (١) اختلف العلماء في إعراب هذه الآية ؛ فذهب أبو على الفارسي وابن برهان وابن ماسكون وابن كيسان وابن مالك إلى أن « كافة » حال من « الناس » المجرور باللام ، واستدلوا بها على جواز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف الجر ، كما هو مذهبهم الذي قرروه في الكلمة السابقة ، و « الناس » جار ومجرور متعلق بأرسلنا .

فإن قيل : فقد لزم على هذا الإعراب محذوران : أحدهما أن يتعدى أرسل باللام مع أن الأكثر في تعديه أن يكون بالي ، كما في قوله تعالى : (إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ) وكقوله : (وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ) ، وكما في قول الشاعر :

وَنُبِّئْتُ لَيْلَى أَرْسَلْتُ بِشَفَاعَةٍ إِلَى ، فَهَلَّا نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُهَا

وثانيهما أن يتقدم الحال المحصور على صاحبه ، وسيأتي في كلام الشارح منعه .

فالجواب عن هذين الاعتراضين سهل ميسور : أما عن الأول فإننا لا نسلم ما ذكرتم ، بل كما يتعدى أرسل بالي يتعدى باللام ، وكلاهما وارد في فصيح الكلام ؛ فأما تعديه بالي فكما نلوت من الآيتين الكريميتين ، وأما تعديه باللام فكقوله تعالى : (وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا) ، وأما عن الاعتراض الثاني فإننا لا نسلم لكم ما تدعون من عدم جواز تقديم الحال المحصور على صاحبه مطلقا ، بل نقول : إن كان الحصر بانعا امتنع تقديمه لأن المعنى ينقلب فيصير المقصور مقصورا عليه والمقصور عليه مقصورا ، وكذلك إذا كان الحصر باللام وتقدم الحال وحده : أي دون إلا للالة نفسها ، وأما إذا تقدمت إلا والحال جميعا فلا مانع من التقديم ، نظير ما أوضحناه إياها لا يحتاج إلى مزيد في باب الفاعل عند الكلام على تقديم الفاعل المحصور على المفعول وتقديم المفعول المحصور على الفاعل ، وهل شأن الحال إلا كشأن المفعول ؟ .

وذهب جمهرة البصريين ومن وافقهم إلى أن « كافة » ليس حالا من الناس المحرور باللام ، ثم اختلفوا : فذهب جابر الله الزخشرى إلى أن كافة مفعول مطلق عامله أرسل ، وأصله نعت نعموت هو مصدر محذوف ، وأصل الكلام : وما أرسلناك إلا لإرسالة كافة : أي مانعة وزاجرة ، الإسناد مجازي ، وللناس : جار ومحرور متعلق بكافة ، واللام لام التقوية التي تدخل على المفعول إذا كان العامل فرعا ، وذهب غيره إلى أن كافة حال من ضمير مخاطب في « أرسلناك » « للناس » جار ومحرور متعلق بكافة ، والمعنى وما أرسلناك إلا مانعا وزاجرا للناس أن يرتكبوا لآثام ؛ فالإسناد الذي في « كافة » حقيقي ، والفرق بين هذا وما ذهب إليه الزخشرى أن التاء في « كافة » في كلام جابر الله للتأنيث على أصلها لأن الموصوف بها مؤنث وهي الإرسالة ، وهي كلام الجماعة ليست للتأنيث ولكنها للمبالغة مثلها في علامة ونسابة وراوية .

وعلى كل واحد من إعرابي جمهور البصريين والزخشرى اعتراض وجيه ، فوق أنه خلاف الظاهر ، أما على إعراب الجمهرة فيقال : إن مجيء التاء للمبالغة قليل مقصور فيه على السماع ، فوق ذلك نجد ما سمع عنهم من الكلمات التي أدخلوا عليها تاء المبالغة كلها من سيغ للمبالغة كعلامة إلا ما ندر من قولهم : فلان راوية ، وإذا كان الأمر كذلك لا يجوز تخرج كلام وارد في أنصح كلام عربي عليه . وأما إعراب جابر الله فيقال : إن حذف الموصوف وإقامة الصفة

وقول الشاعر :

٤٧٨ - تَسَلَيْتُ طُرًّا عَنْكُمْ بَعْدَ بَيْنِكُمْ بِذِكْرِكُمْ حَتَّى كَأَنَّكُمْ عِنْدِي

مقامه إما يسوغ إذا كان ذلك الموصوف قد كثر اقترانه بهذه الصفة حتى يكون الدهن ملتفتا إليه عند حذفه وذكر صفته لشدة ما عهدهما معا ، انظر إلى قوله جل ذكره : (أَنْ أَعْمَلَ سَابِغَاتٍ) فإنك واجد أن فيه حذف الموصوف - وهو الدروع - وإقامة الصفة مقامه ، وذلك لأنه قد كثر في كلام العرب وصف الدروع بالسبوغ ؛ فعند ذكر السبوغ وحده يلتفت السامع إلى الدروع التي طالما سمعها مقترنة به ، وفرق بين هذا وما معنا .

ومثل هذه الآية في الاستدلال لما ذهب إليه ابن مالك ومن معه - من تجويز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف الجر - قوله جل ذكره : (وَجَاءُوا عَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ) فإن أبا البقاء رحمه الله جعل قوله سبحانه : (عَلَى قَمِيصِهِ) جارا ومجرورا متعلقا بمحذوف حال من المجرور بالباء في قوله (بِدَمٍ) . والمعنى وجاءوا بدم كذب في حال كونه على قميصه ، وتحمل الزخشرى فجعل (عَلَى قَمِيصِهِ) متعلقا بجاءوا فرارا من تجويز تقديم حال المجرور عليه .

٤٧٨ - لم أجد أحدا نسب هذا البيت إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سابق ولا لاحق .
اللفظ : « تسليت » نصرت ، وتسكفت العزاء والجلد والسلاوان ، وكذلك صيغة « تفعل » تدل على أن الفاعل يتسكف الفعل ليصبح من عاداته وسجايه ، وانظر إلى قول الشاعر :

تَحَلَّمْ عَنِ الْأَذْنَيْنِ وَاسْتَبَقِ وَدَّهْمُ وَلَنْ تَسْتَطِيعَ الْحِلْمَ حَتَّى تَحَلَّمَا

وقول الآخر :

تَجَلَّدْتُ حَتَّى قِيلَ لَمْ يَفْرُقْ قَلْبُهُ مِنَ الْوَجْدِ شَيْءٌ قُلْتُ بَلْ أَعْظَمُ الْوَجْدِ

تدرك ذلك المعنى ، وتقول : سلا فلان فلانا أو الشيء الفلاني يساوه سلاوا - مثل سمو - وسلاوانا . وكذلك سلا عنه يسلا « طراه » بضم الطاء المهملة وتشديد الراء - معناه جميعا ، والأصل في هذه السكامة ألا تستعمل إلا حالا ، كما تقول : جاء القوم طرا ، تريد أنهم جاءوا جميعا . قال ابن منظور في اللسان (مادة ط ر ر) : « وقولهم : جاءوا طرا ، أى جميعا . وفي حديث قس : ومراد المحشر الخلق طرا ، أى جميعا . وهو منصوب على المصدر أو الحال . قال سيوريه : وقالوا : مررت بهم طرا ، أى جميعا ، ولا تستعمل إلا حالا . واستعملها خصب النصراني المتطبيب في غير الحال وقيل له : كيف أنت ؟ فقال : أحمد الله إلى طر خلقه . قال ابن سيده : أنبأتني بذلك أبو العلاء . وفي نوادر الأعراب : رأيت بني فلان بطر ، إذا رأيتهم بأجمعهم . قال يونس : الطر : الجماعة ، وقولهم : جاءني القوم طرا ، منصوب على الحال ، ويقال : طررت القوم ، أى مررت بهم جميعا » اه كلامه بحروفه . وقوله في أول هذا الكلام بعد ذكر حديث قس « وهو منصوب على المصدر أو

«الحال» هو كلام ابن الأثير في النهاية ، وليس بشيء ، وذلك لأن الذي ينصب على المصدر إنما هو «طرا» بفتح الطاء - وهو مصدر : طر الرجل القوم بالسيف يطرحهم طرا ، أوطر الرجل الحميان يطرحه طرا ، إذا قطعه وشقه ، والذي ينصب على الحال هو «طرا» بالضم ، فلم يصح التخيير بين وجهي النصب ؛ لأن لكل وجه موضعا غير موضع الآخر . وقوله في حديث قس «ومراد المحشر» ضبطه ابن الأثير في النهاية (مادة : رود) بفتح اليم على أنه اسم موضع من راد يرود ، ومعناه طلب ، وجوز فيه ضم اليم أيضا ، ويكون اسم مفعول من أراد يريد بمعنى طلب أيضا «بينكم» البين : أصله الانفصال والبعد والفراق . تقول : بان الشيء عن الشيء يبين بينونة ، إذا انفصل عنه بعد اتصال «بذكركم» المذكور - بكسر فسكون - التذكر .

الإعراب : «تسليت» فعل وفاعل «طرا» حال من ضمير المخاطب المجرور بعن في قوله «عنكم» الآتي ، منصوب بالفتحة الظاهرة «عنكم» الجار والمجرور متعلق بتسليت «بعد» ظرف زمان منصوب بتسليت . وهو مضاف ، و «بينكم» مضاف إليه ، وضمير المخاطب مضاف إليه «بذكركم» الجار والمجرور متعلق بتسليت ، وضمير المخاطبين مضاف إليه «حق» حرف ابتداء لا محل له من الإعراب «كانكم» كأن : حرف تشبيه ونصب ، وضمير المخاطبين اسمه «عندي» ظرف متعلق بمحذوف خبر كأن ، وباء التكلم مضاف إليه ، مبنى على السكون في محل جر . وجلة كأن واسمها وخبرها لا محل لها من الإعراب لأنها ابتدائية .

الشاهد فيه : قوله «طرا» فإنه حال من الضمير المجرور بعن ، وقد جاء به الشاعر مقدما على ذلك الضمير ؛ فدل هذا على أن صاحب الحال إذا كان مجرورا بحرف جر لم يمتنع أن يتقدم حاله عليه ، بل يجوز التقديم .

وقد اختلف العلماء في هذه المسألة : فذهب ابن مالك في سائر كتبه وابن ملسكون وأبو على الفارسي وابن برهان إلى جواز التقديم ، مستندين إلى النص والقياس ، أما النص فمثل هذا الشاهد وما سيأتي بعده من الشواهد وما تقدمه من آيات الكتاب العزيز ، وأما القياس فلا أن المجرور بالحرف مفعول في المعنى وهم يصرحون بهذا في كثير من عباراتهم ، كقولهم : «الفاعل اللازم هو الذي لا ينصب للمفعول إلا بواسطة حرف الجر» وقد جوزنا - نحن البصريين - بالإجماع تقديم الحال على صاحبه المنصوب .

وذهب علماء البصرة ومن جرى مجراهم إلى عدم تجويز التقديم ، وردوا استدلال الفريق الأول : أما آيات الكتاب العزيز فردوا استدلالهم بها بادعاء أنها تحتل وجوها أخرى من الإعراب غير الوجه الذي استدلوها به ، وقد ذكرنا لك في السكامة السابقة ما ذكروه من الوجوه المحتملة ، ومتى تطرق الاحتمال إلى الدليل لم يصلح بعد ذلك الاستدلال به ، وأما الأبيات التي استدلوها بها والتي منها هذا البيت فردوا الاستدلال بها بادعاء أن ما وقع فيها من التقديم إنما وقع

وقوله :

٤٧٩ - لَنْ كَانَ بَرْدُ الْمَاءِ هَيَّانَ صَادِيًا إِلَى حَبِيبًا إِنَّهَا لَحَبِيبُ

لضرورة شعرية ؛ فلا يصح أن يجعل محل قياس . وأما قياسهم المجرور على المنصوب وإعطاؤهم حكم المقيس عليه للمقيس فردوه بادعاء الفارق بين المنصوب والمجرور ، ومق ثبت الفرق بينهما امتنع القياس ، وقد أثبتوا الفرق بما حاصله أن الفعل المتعدي بحرف الجر ضعيف بآية أنه لم يقو على نصب المفعول به بنفسه والعامل إذا كان ضعيفا لم يصح أن تغاير بين معمولاته في الترتيب ، ولا شك أن الحال بالنسبة للفعل ثان بالنظر إلى صاحبه كما قاله الشارح ، فمن أجل ذلك افترق الحكمان .

٤٧٩ - نسب أبو العباس المبرد في الكامل هذا الشاهد إلى قيس بن ذريح ، وأنشد قبله بيتا ، وهو :

حَلَفْتُ لَهَا بِالشَّعْرَيْنِ وَزَمَزَمَ وَذُو الْعَرْشِ فَوْقَ الْمُقْسِمِينَ رَقِيبُ
ونسبه العيني لكثير عزة ، وأنشد قبله بيتين ، وهما :

أَبَى الْقَلْبُ إِلَّا أَمَّ عَمْرُو وَبُعِثَتْ إِلَى نِسَاءٍ مَا لَهَا ذُنُوبُ
حَلَفْتُ لَهَا بِالْمَازَمِينَ وَزَمَزَمَ وَلِلَّهِ فَوْقَ الْحَالِقِينَ رَقِيبُ

والصواب أن هذا البيت من قصيدة لعروة بن حزام العذري ، وأولها قوله :

وَإِنِّي لَتَعْرُوْنِي لِذِكْرِكَ رَوْعَةً لَهَا بَيْنَ جِلْدِي وَالْعِظَامِ دَيْبُ
وَمَا هُوَ إِلَّا أَنْ أَرَاهَا فُجَاءَةً فَأُبْهَتَ حَتَّى مَا أَكَادُ أُحِبُّ
وَأُضْرَفَ عَنْ رَأْيِي الَّذِي كُنْتُ أَرْتَى وَأُنَمَى الَّذِي أَعْدَدْتُ حِينَ تَغِيبُ
وَيُضْمِرُ قَلْبِي عُذْرَهَا وَيُعِينُهَا عَلَيْهِ قَمَالِي فِي الْفَوَادِ نَصِيبُ
وَقَدْ عَلِمْتُ نَفْسِي مَكَانَ شِفَائِهَا قَرِيبًا ، وَهَلْ مَالًا يُنَالُ قَرِيبُ ؟
حَلَفْتُ بِرَبِّ الرَّاكِعِينَ لِرَبِّهِمْ خُشُوعًا وَفَوْقَ الرَّاكِعِينَ رَقِيبُ
لَنْ كَانَ بَرْدُ الْمَاءِ هَيَّانَ صَادِيًا إِلَى حَبِيبًا . . . البيت . . . وبعده :
وَقُلْتُ لِعِرَافِ الْيَمَامَةِ : دَاوْنِي فَإِنَّكَ إِنِ ابْرَأْتَنِي لَطِيبُ
قَسَائِي مِنْ سَقَمٍ وَلَا طَيفِ جَنَّةٍ وَلَسَكِنَّ عَمِّي الْخَمِيرَى كَذُوبُ
عَشِيَّةً لَأَعْفِرَاهُ ذَنْبَ مَزَارُهَا فَتَرْجَى ، وَلَا عَفْرَاهُ مِنْكَ قَرِيبُ

فَلَسْتُ بِرَأْيِ الشَّمْسِ إِلَّا ذَكَرْتُهَا وَلَا الْبَدْرَ إِلَّا قُلْتُ : سَوْفَ تَتُوبُ
اللفظ : «تعروني» تنزل بي ، وتقول : عراه الخوف ونحوه يعروه ، إذا نزل به ، ومثل
هذا قول أبي صخر :

وَإِنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرِكَ هَزَّةٌ كَمَا انْتَفَضَ الْمُصْفُورُ بِأَلَمِهِ الْقَطَرُ
« لذكراك » لذكرك إياك « روعة » بفتح الراء المهملة وسكون الواو - المرة من الروع ، وهو
الفرع ، وتقول : راعني يروعي روعا ، إذا أفزعك وأخافك ، قال أبو صخر الهذلي :
لَقَدْ تَرَكْتُني أَخْشَدُ الْوَحْشِ أَنْ أَرَى الْيَفِينَ مِنْهَا لَا يَرُوعُهُمَا النَّفَرُ
وتقول روعة - بالتضعيف - أيضا ، قال الشاعر :

رُوِّعْتُ بِالْبَيْنِ حَتَّى مَا أُرَاعُ بِهِ وَيَا لِمَصَائِبِ فِي أَهْلِي وَخِلَائِي
« ديب » أراد الخوف يسرى في عروقه ، والديب : السير اللين ، تقول : دب الصبي يدب -
مثل ضرب يضرب - ديبا ، ودب الجيش ديبا ، وكل سير على الهينة ديب ، وقال الشاعر ،
وهو أبو أمية الحنفي :

زَعَمْتَنِي شَيْخًا ، وَلَسْتُ بِشَيْخٍ إِنَّمَا الشَّيْخُ مَنْ يَدِبُ دَيْبًا
« فجاءة » بضم الفاء - مصدر قولك : فجأ الأمر يفجؤه فجئا - مثل منع يمنع منعا ، وفيه لغة
مثل سمع يسمع سعا - وفجأة ؛ إذا هجم عليه « أبهت » مضارع مبني للمجهول معناه أتخبر ،
وفعله المجرد كعلم وكنصر وككرم وكزهي ، وهو مبهوت « أصرف » مضارع مبني للمجهول من
صرفه عن الأمر بصرفه - من باب ضرب - إذا لفته عنه وحوله « أعددت » هيأت ، يريد أنه
حين يراها يغيب عنه وعيه ويضيع إدراكه ، ومثل هذا البيت في المعنى قول أبي صخر الهذلي
من رائفته المشهورة :

لَقَدْ كُنْتُ أَتَيْتُهَا فِي النَّفْسِ هَجْرُهَا بَتَانًا لِأُخْرَى الدَّهْرِ مَا طَلَعَ الْفَجْرُ
فَمَا هُوَ إِلَّا أَنْ أَرَاهَا فَجَاءَةً فَأُبْهَتَ لَا عُرْفَ لَدَيَّ وَلَا نُكْرُ
« ويضمّر قلبي عذرها » يريد أن قلبه يلتمس لها الممازير على ما تحدثه من المجران والقطعة
« وقد علمت نفسي مكان شفاؤها قريبا - إلخ » يريد أن نفسي تعلم أن شفاءها في ترك هواها
والبعد عنها ، ولكنني لا أستطيع السبيل إلى ذلك لأنني لأنا له ولا أقدر عليه « هيمان » عطشان
« صاديا » اسم فاعل من صدى يصدى صدى - مثل تعب يتعب تعباً - إذا عطش ، وهو
صَدٍ وصَادٍ ومَتَدَيَانٍ ، وامرأة صَدِيَّةٌ وصَادِيَّةٌ وصَدْيَا « وقلت لعراف الحمامة » يكرر عروة ذلك
المعنى في شعره ، ومن ذلك قوله في النونية :

جَعَلْتُ لِعِرَافِ الْيَمَامَةِ حُكْمَهُ وَعِرَافِ نَجْدٍ إِنْ هُمَا شَفِيَايَ
فَقَالَا : نَعَمْ نَشْفِي مِنَ الدَّاءِ كُلِّهِ وَرَاحَا مَعَ الْعَوَادِ يَبْتَدِرَانِ
فَمَا تَرَكَا مِنْ رُقِيَةٍ يَعْلَمَانَهَا وَلَا سَلْوَةٍ إِلَّا وَقَدْ سَقَيَايَ
وَمَا شَفِيَا الدَّاءَ الَّذِي بَيْنِي كُلُّهُ وَلَا ذَخْرًا نُضْحًا وَلَا أَلْوَانِي
فَقَالَا : شَفَاكَ اللَّهُ ، وَاللَّهُ مَالَنَا بِمَا ضُمَّتْ مِنْكَ الضُّلُوعُ يَدَانِ

وقوله « ولكن عمي الحبري كدوب » عمه هو الذي يقول فيه في التوبة :

يُكَلِّفُنِي عَمِّي ثَمَانِينَ نَاقَةً وَمَالِي وَالرَّحْمَنِ غَيْرُ ثَمَانِ
ويقول فيه مرة أخرى :

فَيَأْخُذُ لَا أُسْقِيتَ مِنْ ذِي قَرَابَةٍ بِإِلَّا فَقَدْ زَلَّتْ بِكَ الْقَدَمَانِ
وَمَنْدِيَّتِي عَفْرَاءَ حَتَّى رَجَوْتُهَا وَشَاعَ الَّذِي مَنَيْتَ كُلَّ مَكَانِ
بُنْيَةِ عَمِّي حِمْلَ بَنِي وَبَيْنَهَا وَصَاحَ لَوْشِكِ الْفُرْقَةِ الصُّرْدَانِ

الإعراب : « ابن » اللام موثقة للقسم ، حرف مبنى على الفتح لا محل له ، إن : حرف شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه ، مبنى على السكون لا محل له « كان » فعل ماض ناقص فعل الشرط مبنى على الفتح في محل جزم « رد » اسم كن مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو مضاف ، و « الماء » مضاف إليه « هيان » حال من ضمير المتكلم المجرور بإلى الآتي ، منصوب بالفتحة الظاهرة « صاديا » يجوز أن يكون حالا من ضمير المتكلم المجرور بإلى كالذي قبله فيكون من قبيل الحال المترادفة ، ويجوز أن يكون حالا من الضمير المستتر في هيان الرفوع به فيكون من قبيل الحال المتداخلة « إلى » جار ومجرور متعلق بقوله « حبيب » الآتي « حبيب » خبر كان الناقصة « إنها » إن : حرف توكيد ونصب ، وضمير المحبوبة اسمه « لحبيب » اللام هي اللام المرحقة ، وحبيب : خبر إن المؤكدة مرفوع بالضممة الظاهرة ، والجملة من إن واسمها وخبرها لا محل لها من الإعراب جواب القسم الذي وطأت له اللام في أول البيت ، وجملة جواب الشرط محذوفة لدلالة جواب القسم عليها .

الشاهد فيه : قوله « هيان صاديا » فإنهما حالان من ياء المتكلم المجرورة بإلى ، وقد تقدما عليها ؛ فيكون في البيت دليل لابن مالك وابن مسكون وابن الطراوة وأبي على الفارسي على أنه يجوز أن يتقدم حال المجرور عليه ، وإذا جعلت « صاديا » حالا من الضمير المستتر في « هيان » كان الاستدلال لهم بقوله « هيان » وحده .

.....

هذا بيان كلام الشارح وشرح البيت وبيان الاستشهاد به للذي أتى به من أجله .
وقد رد جمهرة النحاة هذا الكلام بوجهين :
أولهما : أن هذا البيت شاذ جاء على خلاف المعروف من لغة العرب وخلاف ما يقتضيه القياس ؛
فلا يعبأ به ولا يحجز أن تثبت به قاعدة .

وثانيهما : وهو وجه ذكره أبو المتح بن جني ، وحاصله أن « هـ يان صاديا » ليسا بحالين
من ضمير المتكلم المجرور بإلى كما ادعاه أبو طى النارسى ، ولكنهما - الآن من « برد الماء »
ونسبة الصدى والهيام إلى الماء نسبة مجازية لقصد المبالغة ، قال فى إعراب الحماسة : « وقد يحوز
فى هذا عندى وجه آخر لطيف المعنى ، وهو أن يكون حران صاديا حالا من الماء ، أى كان برد
الماء فى حال حرته وصداه حبيبا إلى ، وصف الماء بذلك مبالغة فى الوصف ، وجاء بذلك شاعرنا
(يريد أبا الطيب المتنبي) فقال :

* وَجِئْتُ هَجِيرًا يَتْرُكُ الْمَاءَ صَادِيًا *

وإذا صدى خفسك به عطشا ؛ فإن أمكن هذا كان حمله عليه جائزا حسنا . ورأيت أبا على
يستسهل تقديم حال المجرور فى نحو هذا عليه ، ويقول : هو قريب من حال المنسوب « اهـ .
ولئن كان المعنى الذى ذكره وخرج البيت عليه واستشهد له بكلام أبى الطيب معنى لطيفا ،
وكان حمل الكلام عليه جائزا حسنا ؛ فإن المعنى الذى حمل أبو على الفارسى والذين رأوا رأيه
البيت عليه هو المعنى الذى اعتوره الشعراء وتداولوه وجرى طلبهم له ؛ انظر إلى قول عمر
ابن أبى ربيعة :

قَالَ لِى صَاحِبِي وَأَبْصَرَ مَا بَى : أَتُحِبُّ الْقَتُولَ أُخْتَ الرَّبَابِ ؟
تُلْتُ : وَجَدْتِى هَاهَا كَوَجْدِكَ بِالْعَدُوِّ إِذَا مَا مُنِعْتَ بَرْدَ الشَّرَابِ

ثم انظر إلى قول القطامى :

فَهَنَّ يَنْبُذَنَّ مِنْ قَوْلِ يُضَيِّنَ بِهِ مَوَاقِعَ الْمَاءِ مِنْ ذِي النِّعَامِ الصَّادِي

ثم انظر إلى قول على بن أبى طالب كرم الله وجهه - وقد سأله رجل عن مقدار حبهم لرسول الله
صلوات الله وسلامه عليه - : « كان والله أَحَبَّ إِلَيْنَا مِنْ أَمْوَالِنَا وَأَوْلَادِنَا وَأَبَائِنَا وَأُمَّهَاتِنَا
وَمِنْ الْمَاءِ الْبَارِدِ عَلَى الظَّامِ » تدرك أن هذا هو المعنى الذى دندن حوله الشعراء ، وأن حمل
الكلام عليه أولى وأعرف .

ومن التحولات الغريبة التى حمل البيت عليها بعض أنصار الجمهور جعل بعضهم إضافة « برد »
إلى « الماء » من إضافة المصدر المتعدي إلى فاعله وجعل « هجان » منصوبا على أنه مفعول ذلك

وقوله :

٤٨٠ - غَافِلًا تَعْرِضُ الْمَنِيَّةُ الْمَرْءَ فَيَذَعُنِي وَلَاتَ حِينَ إِبَاءِ

المصدر ، وعليه يكون « صاديا » إما نعتا لهيمان وإما معطوفا عليه بحرف عطف محذوف ، وهو من التمسك والبعد عن الجادة بحيث لا يتركه منتصف .

٤٨٠ - لم أقف لهذا البيت - بعد طويل البحث - على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سابق أو لاحق ، وعن استشهد به من شراح الألفية ابن الناطم .

اللفظة : « غافلا » وصف من الغفلة عن الشيء وهي الذهول عنه ونسيانه ، قال الفيومي : « الغفلة : غيبة الشيء عن بال الإنسان وعدم تذكره له ، وقد استعمل فيمن تركه إجمالا وإعراضا ، كما في قوله تعالى : (وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ مُّعْرِضُونَ) يقال منه : غفلت عن الشيء غفولا - من باب قعد - وله ثلاثة مصادر : غفول (مثل قعود) وهو أعمها ، وغفلة - وزان تمرة - وغفل - وزان سبب ، قال الشاعر :

إِذَا نَحْنُ فِي غَفْلٍ ، وَأَكْثَرُ هَمًّا صَرَفُ النَّوَى وَفِرَاقُنَا الْخَيْرَانَا

وسمى بالثالث مؤثنا بالهاء فقيس غَفَلَةً ، ومنه سُوَيْدُ بْنُ غَفَلَةَ « اهـ » « تعرض » مضارع عرض الشيء - من باب ضرب - إذا نزل « المنية » الموت وأصلها فعيلة بمعنى مفعولة من منى الله الشيء بمنية - مثل رمي رمى - إذا قدره ، ودخلته الهاء لما طرأ عليه من التسمية « إباء » بكسر أوله - مصدر أنى يأبى - بزنة فتح يفتح ، وهو أحد حروف محفوظة جاء ماضيها ومضارعها بفتح العين من غير أن يكون ثاني الكلمة أو ثالثها حرف حلق - بمعنى امتنع ، ومعنى « ولات حين إباء » وليس الوقت وقت امتناع عن إجابة داعي المنون ؛ فانه متى جاء أجله لم يستطع التأخر ولا التقدم .

الإعراب : « غافلا » حال من المرء المجرور باللام تقدم عليه ، منصوب بالفتحة الظاهرة « تعرض » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة « المنية » فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة « للمرء » جار ومجرور متعلق بتعرض « فيدعى » الفاء حرف عطف ، يدعى : فعل مضارع مبنى للجهول ، وهو معطوف على تعرض ، مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو « ولات » الواو واو الحال ، لات : حرف نفى يعمل عمل ليس : يرفع الاسم وينصب الخبر ، واسمه محذوف ، و « حين » خبره منصوب بالفتحة الظاهرة ، ويجوز أن يكون المذكور اسمه مرفوعا به والمحذوف هو المنصوب ، وعلى كل حال حين مضاف و « إباء » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة .

المشاهد فيه : قوله « غافلا » فانه حال من المرء المجرور باللام في قوله « المرء » وقد تقدم

وقوله :

٤٨١ - فَإِنْ تَكُ أَذْوَادُ أُصْبِنَ وَنِسْوَةٌ فَلَنْ يَذْهَبُوا فِرْعَاً بِقَتْلِ حِبَالٍ

الحال عليه ، فذلك دليل على أنه يجوز أن يتقدم الحال على صاحبه مع كونه مجروراً بحرف جر ، وهو ما ذهب إليه جماعة منهم ابن مالك صاحب الألفية ، وقد قررنا ذلك غير مرة .

٤٨١ - أنشد ابن منظور هذا البيت في لسان العرب (مادة : ف ر غ) بدون عزو ، والبيت أحد أبيات خمسة لطليحة بن خويلد الأسدي قاتل عكاشة بن محصن بن حرثان الأسدي حليف بني عبد شمس بن عبد مناف ، وكان مقتل عكاشة في حروب الردة ، وقد أنشد هذه الأبيات ابن إسحاق في السيرة (انظر سيرة ابن هشام : ١ - ٢٩٠ طبع مطبعة الحلبي) وهاكها بروايته :

فَمَا ظَنُّكُمْ بِالْقَوْمِ إِذْ تَقْتُلُونَهُمْ أَلَيْسُوا - وَإِنْ لَمْ يُسْلِمُوا - بِرِجَالٍ
فَإِنْ تَكُ أَذْوَادُ أُصْبِنَ وَنِسْوَةٌ فلن يذهبوا البيت
نَصَبْتُ لَهُمْ صَدْرَ الْجَمَالَةِ ؛ إِنَّمَا مُعَاوِدَةٌ قِيلَ الْكُمَاةَ : نَزَالٍ
فَيَوْمًا تَرَاهَا فِي الْجَلَالِ مَصُونَةً وَيَوْمًا تَرَاهَا غَيْرَ ذَاتِ جَلَالٍ
عَشِيَّةً غَادَرْتُ ابْنَ أَقْرَمَ ثَاوِيًا وَعُكَّاشَةَ الْغَنَمِيِّ عِنْدَ حِبَالٍ

اللفظة : « أذواد » جمع ذود ، والدود - بفتح الدال المعجمة وسكون الواو - الثلاثة من الإبل إلى العشرة ، ويقال : الدود لا يكون إلا إناثا ، ومن كلامهم : الذَّوْدُ إِلَى الذَّوْدِ إِبِلٌ ، يريدون أن التليل إذا انضم إلى القليل اجتمع منه الكثير « نسوة » اسم جمع لا واحد له من لفظه ، وله واحد من معناه ، وهو امرأة « فرغا » قال ابن منظور في اللسان : « يقال : ذهب دمه فرغا (بفتح فسكون) وفرغا (بكسر فسكون) : أى باطلا هدرالم يطلب به » اهـ « حبال » بكسر الحاء المهملة ، بزنة كتاب - قال ابن هشام في تعليقاته على سيرة ابن إسحاق : « حبال : ابن طليحة بن خويلد الأسدي » اهـ ، ومثله للعبداني في مجمع الأمثال عند شرح المثل « لا تقسط على أُنَى حبال » وقال قوم - منهم العيني - إن حبالا هو حبال بن سلمة بن خويلد الأسدي ، ابن أخي طليحة بن خويلد ، وليس بابنه ، قالوا : والذي قتل عكاشة بن محصن هو سلمة هذا ، وذلك أنه اعتنق عكاشة حتى مكن طليحة من أن يضربه ، وأيا كانت الرواية التاريخية فالذي أجمعوا عليه أن طليحة بن خويلد الأسدي كان قد نفيا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلما كانت حروب الردة في عهد أبي بكر رضي الله عنه خرج خالد بن الوليد لقتال المرتدين من العرب ، فبعث خالد إلى طليحة ومن معه من بني أسد طليحة ثابت بن الأقرم وعكاشة بن محصن ليأتياه بخبرهم ، فلقيا في طريقهما حبالا هذا فقتلاه ، ثم نذر بهم طليحة بن خويلد فخرج في أثرهما

٤ - أشعوني - ٣

وقوله :

٤٨٢ - مَشْفُوفَةٌ بِكَ قَدْ شَغِفْتُ وَإِنَّمَا حُمَّ الْفِرَاقُ قَبْلَ إِلَيْكَ سَبِيلُ

حق أدركهما فقتلا « الجملة » - بزنة كتابة - اسم فرس له « ابن أقرم » هو ثابت بن أقرم الأنصاري رضي الله عنه « ناويا » مقبلا ، وصف من نوى بالمكان يشوى ثواء ، إذا أقام ، قال الحارث بن حنظلة البشكري :

أَذْنَنَّا بَيْنَهَا أَسْمَاءَ رُبَّ ثَوْرٍ يُمَلِّئُ مِنْهُ الثَّوَاءَ

« مجال » أراد به حومة الحرب .

الإعراب : « إن » حرف شرط جازم « تك » فعل مضارع ناقص ، فعل الشرط ، مجزوم بسكون النون المحذوفة للتخفيف « أذواد » اسم تك « أصبن » فعل ماض مبني للمجهول ، ونون الإناث فاعل ، والجملة في محل نصب خبرتك « ونسوة » معطوف على أذواد « فلن » الفاء واقعة في جواب الشرط ، لن : حرف نفي ونصب واستقبال « يذهبوا » فعل مضارع منصوب بلن ، وعلامة نصبه حذف النون ، وواو الجماعة فاعله ، مبني على السكون في محل رفع « فرغا » حال من قتل المجرور بالبلاء مقدم عليه « بقتل » جار ومجرور متعلق بذهبوا ، وقتل مضاف و « حبال » مضاف إليه ، وجملة « لن يذهبوا - إلخ » في محل جزم جواب الشرط .

الشاهد فيه : قوله « فرغا » فانه حال صاحبه هو قتل المجرور بالبلاء ، وقد تقدم هذا الحال على صاحبه المجرور ؛ فدل ذلك على جواز تقدم الحال على صاحبه المجرور بحرف الجر كما هو اختيار ابن مالك والذين ذكرنا من النحاة

هذا شرح البيت وإعرابه على ما يوافق كلام الشارح والغرض الذي ساق البيت من أجله ، وفي النفس من هذا الإعراب شيء ليس بالقليل .

٤٨٢ - لم ييسر لي العثور على نسبة هذا البيت إلى قائل معين ، ولا معرفة شيء من سوابقه أو لواحقه .

اللفظ : « مشفوفة » وصف من الشغف ، والشغف - بفتح الشين والفتح المعجمتين - أن يباغ الحب شغاف القلب ، وشغاف القلب - بفتح الشين ، بزنة سحب - هو غشاء القلب ، وتقول : شغف الحب فلانا يشغفه شغفا - مثل نفع ينفع نفعا - والشغف - بفتح الشين - الاسم منه ، وفي التنزيل قصة يوسف : (قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا) ، وتقول : قد شغفه المال ، إذا زين له فأحبه حبا ملك عليه نفسه ، وتقول : شغف فلان يشغف - بزنة طرب يطرب - وشغف يشغف - مثل زهي يزهي ، بالبناء المجهول - فهو مشغرف « حم الفراق » قدر وقضى (وانظر شرح الشاهد ١٩١ الذي سبق في باب كان وأخواتها) « سبيل » طريق .

الإعراب : « مشفوفة » حال من كاف المخاطبة المجرورة عملا بالبلاء في قوله « بك » الآتي ،

وقوله :

٤٨٣ - إِذَا الْمَرْءُ أَعْيَتْهُ الْمَرْوَةُ نَاشِئًا فَطَلَبَهَا كَهَلًا عَلَيْهِ شَدِيدُ

منصوب بالفتحة الظاهرة « بك » جار ومجرور متعلق بقوله « شغفت » الآتي « قد » حرف تحقيق مبني على السكون لا محل له من الإعراب « شغفت » يحتمل أن يكون شغف بالبناء للجهول وأن تكون بالبناء للعلوم من باب طرب على ما بينا في لفة البيت ؛ فعلى الأول تكون تاء التثنية نائبا عن الفاعل ، وعلى الثاني تكون فاعلا « وإنا » الواو عاطفة ، إن : حرف توكيد ونصب ، وما : كافة لها عن العمل وعن الاختصاص بالجلل الاسمية « حم » فعل ماض مبني للجهول « الفراق » نائب فاعل « فما » الفاء حرف عطف ، ما : نافية مهملة وجوبا لتقدم الخبر « إليك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « سبيل » مبتدأ مؤخر ، مرفوع بالضمة الظاهرة .

وتقدير البيت هكذا : قد شغفت بك حال كونك مشغوفة بي ، وإنا حم الفراق - إلخ ، يريد أن حبه لها حاصل في حال حصول حبها إياه وأن كليهما قد شغف بالآخر ، وإن كان الله قد قضى عليهما أن يفترقا . ولو أنك جعلت تقديره قد شغفت بك حال كونك مشغوفة بغيري ليعلم أن مثل قول أبي بصير الأعشى ميمون بن قيس :

عَلَّقْتُهَا عَرَصًا وَعُلَّقْتُ رَجُلًا غَيْرِي وَعُلَّقَ أُخْرَى ذَلِكَ الرَّجُلُ

لكان مما ياباه قوله « وإنا حم الفراق فما إليك سبيل » .

الشاهد فيه : قوله « مشغوفة » فإنه حال من ضمير المخاطبة المجرور محلا بالباء في قوله « بك » وقد تقدم هذا الحال على صاحبه كما ترى ، فكان ذلك دليلا على جواز أن يتقدم الحال على صاحبه المجرور كما ذهب إليه ابن مالك ومن عددنا معه من النحاة في شرح الشواهد السابقة .

٤٨٣ - ورد هذا البيت ثالث أربعة أبيات في ديوان الحماسة منسوبة لرجل من بني قريع ، ولم يعين ، وقد عينه ابن جني في إعراب الحماسة فقال : هو المملوط القريني ، ونقل ابن منظور (مادة : ح ظ ط) عن الجوهري عن ابن دريد نسبة البيتين الأول والثاني من هذه الأبيات الأربعة لسويد بن حذاق العبدي ، وقال : « وتروى للمملوط بن بدل القريني » وهاك الأبيات الأربعة :

| | |
|---|---|
| مَتَى مَا يَرَى النَّاسُ الْفَقِيرَ ، وَجَارُهُ | غَنِيٌّ ؛ يَقُولُوا : عَاجِزٌ وَجَلِيدُ |
| وَلَيْسَ الْغَنَى وَالْفَقْرُ مِنْ حِيلَةِ الْفَقِي | وَلَكِنْ أَحَاطَ قُسَمْتُ وَجُدُودُ |
| إِذَا الْمَرْءُ أَعْيَتْهُ الْمَرْوَةُ نَاشِئًا | فَطَلَبَهَا كَهَلًا ... الْبَيْت ... وَبَعْدَهُ : |
| وَكَانَ رَأَيْنَا مِنْ غَنِيٍّ مُدَمَّرٍ | وَصُعْلُوكٍ قَوْمٍ مَاتَ وَهُوَ حَمِيدُ |

وقد روى البغدادي قطعة للخيل السعدى فيها بيت الشاهد والبيتان الثانى والرابع ، ولكن مع اختلاف فى ترتيبها ، وهاك هذه القطعة :

| | |
|---|---|
| أَلَا يَا لِقَوِّى لِلرُّسُومِ تَبِيدُ | وَعَهْدُكَ يَمُنُّ حَلَمُنْ جَدِيدُ |
| وَالِدَارِ بَعْدَ الْحَيِّ يُبْشِكُكَ رَسْمُهَا | وَمَا الدَّارُ إِلَّا دِمْنَةٌ وَصَعِيدُ |
| لَقَدْ زَادَ تَقْسَى يَابْنَ وَرْدٍ كَرَامَةً | حَلَّى رِجَالُ فِي الرِّجَالِ عَمِيدُ |
| يَسُوقُونَ أَمْوَالًا وَمَا سَعِدُوا بِهَا | وَهُمْ عِنْدَ مِثْنَةِ الْقِيَامِ قُعُودُ |
| وَلَا سَوْدَ الْمَالِ اللَّئِيمِ وَلَا دَنَا | كَذَاكَ وَلَكِنَّ الْكَرِيمِ يَسُودُ |
| وَكَانَ رَأَيْنَا مِنْ غِنَى مُدْمَرٍ | وَصُعْلُوكُ قَرَمَ مَاتَ وَهُوَ حَمِيدُ |
| وَلَيْسَ الْغِنَى وَالْفَقْرُ مِنْ حِيلَةِ الْفَتَى | وَلَكِنْ أَحَاطَ قُسَمَتْ وَجُدُودُ |
| وَمَا يَكْسِبُ الْمَالُ الْفَتَى بِجَلَادَةٍ | لَدَيْهِ وَلَكِنْ خَائِبٌ وَسَعِيدُ |
| إِذَا الْمَرْءُ أَعْيَتْهُ الْمَرْوَةُ نَاشِئًا | فَمَطْلَبُهَا كَهَلَا عَلَيْهِ شَدِيدُ |

اللفظ : « متى ما يرى الناس - إلخ » الجليلد : وصف من الجلادة ، وهى الصلابة ، والمراد بها القدرة الثابتة والقوة الكاملة على السعى فى مناكب الأرض وتحصيل الرزق ، والعجز ضده ، وجملة « وجاره فقير » حاله ، و« عاجز وجليلد » خبرا . مبتدا محذوف : أى هذان عاجز وجليلد ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب مقول القول . « وليس الغنى والفقر - إلخ » الحيلة : الخدق فى تدبير الأمور وتقليب الفكر حتى يهتدى المرء إلى وجه الصواب . وأصلها من الحول - بفتح فسكون - وهو التحول فى الأمر والقدرة عليه ، قلبت واو الحيلة ياء لسكونها إثر كسرة . وأحاط : جمع أحظ الذى هو جمع حظ ، وذلك كما جمعوا رهطاً على أرهط ثم جمعوا الأرهط على الأراشط ، كذا قيل ، وعليه يكون أصل أحظ أحفظاً فقلبت الظاء الثانية ياء ثم قلبت ضمة الأولى كسرة وعمول معاملة قاض ، وأحسن من هذا أن يكون الأخطى جمع خطوة - بكسر الحاء أو ضمها - بمعنى الخط ، كما جمع الدلو على الأدلى ، أو جمع حظى - بكسر الحاء ، بزنة إلى - بمعنى الخط أيضاً ، قال ابن الأنبارى : « الخطى (بكسر الحاء ، بزنة إلى) الخطوة ، وجمع الخطى أحظ ثم أحاط ، ورجل له خطوة وخُطوة وخِطَّة : أى حظ من الرزق » اهـ عن اللسان . والخط : النصيب والبخت . والجدود : جمع جد ، والجد - بفتح الجيم - بمعنى الخط ، يريد أن الغنى والفقر ليسا من الأشياء التى تنال بالدأب والاجتهاد وليكنهما من الأمور التى تأتى الإنسان بمساعدة المقادير ، ونظيره قول الشاعر :

كَمْ عَالِمٍ عَالِمٍ أَعْيَتْ مَذَاهِبُهُ وَجَاهِلٍ جَاهِلٍ تَلَقَّاهُ مَرْزُوقًا

هَذَا الَّذِي تَرَكَ الْأَوْهَامَ حَاثِرَةً وَصَيَّرَ الْعَالَمَ النَّخِيرَ زَنْدِيقًا
« إذا المرء أعيتته المروءة - إلخ » أعيتته : أنهضته وأعجزته ، ونقول عبي بالأمريعيّا - مثل تعب
يتعب - وعي به - بالإدغام - ومن اللغة الأولى قوله تعالى : (أَفَعَيَيْنَا بِالْخَلْقِ الْأَوَّلِ) ومن اللغة
الثانية قول الشاعر :

عَيُّوا بِأَمْرِهِمْ كَمَا عَيَّتْ بِبَيْضَتِهَا النَّعَامَةُ

والمروءة : أدب نفسى تحمل مراعاته الإنسان على الوقوف عند أحسن الأخلاق وجميل العادات ،
والفعل مروء الإنسان فهو مروء ، بوزان قرب فهو قريب ، ويروى « إذا المرء أعيتته السيادة »
والناشئ : الحدث الذى قد جاوز حد الصغر ، ويقال للجارية ناشئ أيضا ، والمطلب : مصدر
ميمى بمعنى الطلب ، والكهل : الرجل الذى جاوز الثلاثين ، ويقال : هو الذى بلغ الأربعين ،
والأنثى كهلة « وكأن رأينا من غنى مذمم - إلخ » كأن : اسم بمعنى كم الخبرية الدالة على
الانكسار ، ومثله قول زهير :

وَكَاثِنْ تَرَى مِنْ صَامِتٍ لَكَ مُعْجِبٍ زِيَادَتُهُ أَوْ نَقْصُهُ فِي التَّكَلُّمِ

والمذمم : الذى يذمه الناس كثيرا ، والصعلوك - بضم الصاد - الفقير ، يقول : كثير من الأغنياء
الذين يعيشون فى هذه الحياة يتناولهم الناس بالدم الكثير ؛ لأنهم لا يعودون بشئ من مالمهم على
الفقر والمحاويع ، وكثير من الفقراء ماتوا والناس اسن تلهج بمدحهم لأنهم كانوا ينفقون
مما يجدين على قلته وضعفه .

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه « المرء »
يجوز روايته بالرفع وبالنصب : فأما الرفع فعلى أنه فاعل لفعل محذوف يفسره التذكّر بعده
بمعناه ، وتقديره : إذا عبي المرء أعيتته المروءة ، وأما النصب فعلى أنه مفعول لفعل محذوف من لفظ
ما بعده ، وتقديره : إذا أعيت المروءة المرء أعيتته ، وليس رفعه على الابتداء كما يدعيه الكوفيون
(وارجع إلى شرح الشاهد رقم ٣٩٢ فى باب الاشتغال) والجملة من الفعل المحذوف ومفعوله
الذكور فى محل جر باضافة إذا إليها « أعيتته » فعل ماض ، والتا للتأنيث ، وضمير الغائب العائد
إلى المرء مفعول به « المروءة » فاعل أعيت ، وجملة الفعل وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب
لأنها مفسرة « ناشئا » حال من الضمير البارز المنصوب محلا فى أعيتته « فطلبها » الفاء واقعة
فى جواب الشرط ، مطلب : مبتدأ ، وضمير الغائبة العائد إلى المروءة مضاف إليه « كهلا » حال
من الضمير العائد إلى المرء المحرور يعلى فى قوله « عليه » الآتى ، منصوب بالفتحة الظاهرة
« عليه » جار ومحرور متعلق بقوله شديد الآتى « شديد » خبر المبتدأ الذى هو مطلب ، وتقدير

والحق^(١) أن جواز ذلك مخصوص بالشعر ، وحل الآية على أن « كَافَّة » حال من السكاف ، والتاء للمبالغة لا للتأنيث ؛ وقد ذكر ابن الأنباري الإجماع على المنع .
 ﴿ تنبيهات ﴾ : الأول^(٢) : فَصَّلَ الكوفيون فقالوا : إن كان الجرور ضميراً نحو : مَرَزْتُ ضَاحِكَةً بِهَا ، أو كانت الحال قِلاً ، نحو : تَضَحَّكَ مَرَزْتُ بِهِنْدٍ - جاز ، وإلا أمتنع .
 الثاني : محل الخلاف إذا كان الحرف غير زائد^(٣) ؛ فإن كان زائداً جاز التقديم اتفاقاً ، نحو : ما جاء راكباً من رَجُلٍ .

السلامة : فطلبها شديد عليه في حال كهولته ، وجملة البتداء والخبر لا محل لها من الإعراب جواب الشرط الذي هو إذا ؛ لأنه شرط غير جازم .

الشاهد فيه : قوله « كهلاً » فإنه حال من ضمير الغائب الجرور محلاً بعلى في قوله « عليه » وقد تقدم هذا الحال على صاحبه ، فهذا يدل لابن مالك والدين ذكرنا معه من النحاة على أنه يجوز تقديم الحال على صاحبه الجرور بحرف الجر .

(١) لو أن هذا التقديم الذي ذهب إليه ابن مالك ومن معه من فحول العلماء لم يكن عليه شاعداً من كلام العرب إلا بيت واحد لكان لكلام الشارح وجه وجيه ، ولو أن شواهد المسألة مجهولة الذنب إلى فائدها لكان له متجه ومستند ، ولكن هذه الآيات الكثيرة مع معرفة أصحاب أكثرها ، وقبلها آيتان من كتاب الله تعالى ظاهرهما يشهد لابن مالك ، وقوة القياس الذي عضدنا به مذهبه - كل أولئك لا يجعل عندنا مجالا للتردد في ترجيح ما ذهب إليه ، ورد ما ادعى الشارح أنه الحق ، ونقول : بل الحق أنه يجوز تقديم الحال من الجرور بحرف الجر على صاحبه ويجوز القياس على ما سمع من ذلك ، ويكفي وروده في أنصح كلام ، وما تمحل به الجماعة من الوجوه التي خرجوا عليها الآيتين مما لا يسوغ الأخذ به ، وما أوروده على وجوه استدلال ابن مالك كلام لا يعول عليه منصف ، وارجع إلى كلامنا على الآية السكرية والآيات .

(٢) قد صدرنا هذه المسألة ببحث واف بينا فيه هذا السلام ، وذكرنا وجه تفرقة بعض الكوفيين بين الضمير والاسم الظاهر ؛ فارجع إلى هذه الكلمة ودعك من التعليل الذي ذكره العلامة الصبان نقلاً عن شيخه والبعض .

(٣) يستثنى من الحرف الزائد الحرف الذي يجب زيادته ولا يجوز حذفه ، مثل الباء الداخلة على فاعل أفعل في التمجيد ، نحو أكرم بأبي بكر ، وكذلك الحرف الذي تغلب زيادته ويقبل حذفه ، مثل الباء التي تزداد في فاعل كفى ، نحو كفى بمحمد شاهداً ؛ فإن الحرف في هذين النوعين يجري مجرى الحرف الأصلي ؛ فمن جوز التقديم مع الأصلي جوز فيهما ، ومن منع التقديم مع الأصلي منع فيهما .

الثالث : يبقى من الأسباب ^(١) الموجبة لتأخير الحال عن صاحبها أمران :
 الأول : أن يكون مجروراً بالإضافة ، نحو : عَرَفْتُ قِيَامَ زَيْدٍ مُشْرِعاً ، وأعجبنى وَجْهُ
 هِنْدٍ مُسْفِرَةً ؛ فلا يجوز بإجماع تقديم هذه الحال : واقعةً بعد المضاف ؛ لئلا يلزم الفصل بين
 المضاف والمضاف إليه ، ولا قبله ؛ لأن المضاف إليه مع المضاف كالصلة مع الموصول ، فكما
 لا يتقدم ما يتعلق بالصلة على الموصول كذلك لا يتقدم ما يتعلق بالمضاف إليه على المضاف ^(٢) .

(١) الأسباب التي تمنع تقدم الحال على صاحبها تسعة : ذكر الناظم منها واحداً ، وبين فيه
 - لافاً ، واختار أنه لا يمتنع التقديم ، وذلك أن يكون صاحب الحال مجروراً بحرف جر ، وبين
 الشارح اثنين من هذه الأسباب : أولهما أن يكون صاحب الحال مجروراً بإضافة غيره إليه إضافة
 محضة عند الناظم ومطلقاً عند ابن الناظم وابن هشام ، وثانيهما أن تكون الحال محصورة فيها
 بإيما أو بالا وتتقدم الحال دون إلا ، على ما هو أرجح الآراء ، فإن تقدمت الحال مع إلا فالذي
 نرجحه جواز التقديم لظهور المعنى ، كما قررناه في بيان قوله تعالى : (وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ)
 وبقي من الأسباب ستة لم يتعرض لها أحدهما ، ونحن نذكرها لك بإيجاز :
 أولها : أن يكون العامل في صاحب الحال كائن ، نحو : كَانْ زَيْدًا أَسَدَ غَاضِبًا ، لا يجوز أن
 نقول : كَانْ غَاضِبًا زَيْدًا أَسَدًا .

ثانيها : أن يكون العامل في صاحب الحال لعل ، نحو : لعل محمدًا مقبل علينا راضياً ، لا يجوز
 أن نقول : لعل راضياً محمدًا مقبل علينا .

الثالث : أن يكون العامل في صاحب الحال ليت ، نحو : ليت الأستاذ راضٍ عنا مشفقاً ،
 لا يجوز أن نقول : ليت مشفقاً الأستاذ راضٍ عنا .

الرابع : أن يكون العامل في صاحب الحال فعل تعجب ، نحو : ما أحسن هنداً مسفرة ،
 لا يجوز لك أن تقول : ما أحسن مسفرة هنداً .

الخامس : أن يكون صاحب الحال ضميراً متصلاً بصفة آل ، نحو : القاصدك معطياً زيد ،
 فمعطياً : حال من ضمير الخطاب ، ولا يسوغ لك أن تقول : معطياً القاصدك زيد .

السادس : أن يكون صاحب الحال معمولاً لصفة حرف مصدرى ، نحو : أعجبنى أن ضربت
 إبراهيم مؤدباً ، فمؤدباً : حال من ضمير المخاطب الذي وقع فاعلاً لضرب المفعول لأن المصدرية ،
 ولا يسوغ لك أن تقول : مؤدباً أعجبنى أن ضربت إبراهيم ، ولا أن تقول : أعجبنى مؤدباً أن
 ضربت إبراهيم ، أما المثال الأول مما لا يسوغ لك أن تقول في هذا الموضع فليس من بابة كلامنا
 الآن ، وسيأتى في كلام الناظم والشارح قريباً ، وأما المثال الثاني منهما فهو محل بحثنا الآن .

(٢) يستثنى من ذلك ما إذا كان المضاف جزءاً من المضاف إليه ، نحو : تتحرك يد زيد ماشياً ؛

وهذا في الإضافة المحضة ، كما رأيت . أما غير المحضة - نحو : هَذَا شَارِبُ السَّوِيقِ مَلْتَوًّا
الآن أو غدا - فيجوز ، قاله في شرح التسهيل ؛ لكن في كلام ولده - وتابعه عليه صاحب
التوضيح - ما يقتضى التسوية في المنع .
الأمر الثاني : أن تكون الحال محصورة ، نحو « وَمَا تُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ
وَمُنْذِرِينَ ^(١) » .

الرابع : كما يعرض للحال وجوب التأخير عن صاحبها ، كما رأيت ، كذلك يعرض لها
وجوب التقديم ^(٢) عليه ، وذلك كما إذا كان محصوراً ، نحو : مَا جَاءَ رَاكِبًا إِلَّا زَيْدٌ .

فانه يجوز حينئذ تقديم الحال على المضاف فتقول : تتحرك ماشيا يد زيد ، وسيأتي ذلك منصوفا
في كلام الرضى قريبا .

(١) قد علمت أن أداة القصر إما أن تكون «إنما» وإما أن تكون النفي وإلا ، وعلمت أنه
إن كانت الأداة إنما فقد انعقد الإجماع على امتناع تقديم المحصور فيه من الحال أو صاحبه على
المحصور ، وذلك لأن غرض التكلم بـ«نكس» ، وإن كانت الأداة إلا بعد النفي فانتقدّم حينئذ على
وجهين ؛ لأنك إما أن تقدم المحصور فيه على المحصور مبقيا إلا في موطنها الأصلي ، وإما أن تقدم
المحصور فيه مع إلا ؛ فإن قدمت المحصور فيه ولم تقدم إلا معه فالإجماع منعقد على عدم تجوز
ذلك التقديم ، للعلّة التي ذكرناها في إنما ، وإن قدمت المحصور فيه وقدمت معه إلا فقد اختلف
العلماء : فذهب جماعة منهم الكسائي إلى جواز التقديم حينئذ ؛ لظهور المعنى ، وذهب جماعة إلى
منع التقديم طردا للسألة ، وتبعهم الناظم ، والذي ترجحه هو تجوز التقديم حينئذ ، اعتمادا على وضوح
الغرض وانسياق المقصود إلى ذهن السامع ، تبعاً للكسائي في ذلك . وإذا علمت هذا تبين لك
أن الآية التي ذكرها الشارح لا يجوز فيها تقديم الحال الذي هو «مبشرين ومنذرين» على
صاحبها الذي هو «المرسلين» إجماعاً إن قدمت الحال دون إلا ، وإن قدمت الحال مع إلا لم يجز
أيضا على ما ذهب إليه الناظم في باب الفاعل (وارجع إلى حديثنا عن ذلك : ج ٢ ص ١٨١ وما
بعدها) في شرح الشاهد (٣٧١ وما بعده) .

(٢) ذكر الشارح مسألة واحدة يجب فيها تقديم الحال على صاحبها ، وهي أن يكون صاحب
الحال محصورا فيه ، والتفصيل الذي ذكرناه فيما إذا كان الحال محصورا فيه يجري ههنا بمخذاً غيره ؛
فنحو إنما جاء راكباً زيد ، يجب فيه تأخير صاحب الحال إجماعاً ، ونحو ما جاء راكباً إلا زيد ،
يُمتنع فيه أن تقول : ما جاء زيد إلا راكباً ، إجماعاً ، واختلفوا في جواز أن تقول فيه : ما جاء
إلا زيد راكباً ، والراجح عندنا جوازه ، على ما قدمنا .

وبقي موضع آخر يجب فيه تقديم الحال على صاحبها ، وهو أن يكون صاحب الحال مضافاً إلى

(وَلَا تُجْزُ حَالًا مِنَ الْمُضَافِ لَهُ)؛ لوجوب كون العامل في الحال هو العامل في صاحبها^(١) وذلك بأباه (إِلَّا إِذَا اقْتَضَى الْمُضَافُ عَمَلَهُ) أى : عمل الحال ، وهو نصبه ، نحو « إِلَيْهِ مَرَجِعُكُمْ جَمِيعًا » ، وقوله :

ضمير ما يلبس الحال ، نحو قولك : جاء زائر دعد أبوها ؛ فإنك لو قدمت صاحب الحال عليه حينئذ قلت : جاء أبوها زائر دعد ، لكان الضمير عائدا إلى متأخر لفظا ومعنى وحكما ، وهو غير جائز ؛ فاعرف ذلك .

(١) في هذا الموضع أمران يجب معرفتهما : الأول أن العلماء لم يتفقوا على وجوب كون العامل في الحال هو العامل في صاحبها ، بل اختلفوا في ذلك : فذهب الجمهور إلى وجوب هذا ، وذهب قوم إلى أنه لا يجب ، بل يجوز أن يكون العامل في الحال غير العامل في صاحبها ، وقالوا : إن العامل في « قائما » من نحو قولك : لبيتك قائما في الدار ، هو الجار والمجرور الواقعان خبرا لبيت ، وليس العامل في الحال في مثل هذا التركيب هو لبت الذي عمل في صاحب الحال وهو ضمير الخطاب ، ومال المحقق الرضى إلى هذا الرأي . قال في شرح الكافية (١ - ١٨٣) : « وأما حرفا التثنية والترجى نحو لبيتك قائما في الدار وعلك جالسا عندنا فالظاهر أنهما ليسا بعاملين ؛ لأن التثنية والترجى ليسا بمقيدين بالحالين ، بل العامل هو الخبر المؤخر ، على ما هو مذهب الأخفش ؛ لكون مضمونه هو للمقيد » اه فقول الشارح « لوجوب كون العامل في الحال هو العامل في صاحبها » إنما يجري على مذهب الجمهور الذي بيناه . والأمر الثاني أنك إذا قلت : أعجبنى ضربك مؤدبا زيدا ، ونحوه من كل مثال وقع الحال فيه عن مضاف إليه والمضاف مما يعمل عمل الفعل - صح أن يقال على المذهبين جميعا : إن العامل في الحال هو العامل في صاحبها ، وهو المضاف ، واسكنك إذا قلت : اتبعت فكرة محمد عظيما ، ونحوه من كل مثال وقع فيه الحال عن مضاف إليه والمضاف مما لا يعمل عمل الفعل - كان لنا أن نساءل عن العامل في الحال حينئذ ؛ وقد أجاب المحقق الرضى عن هذا التساؤل بقوله في شرح الكافية (١ - ١٨٩) « وأما العامل في الحال في نحو مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا - أعنى إذا كان الحال عن مجرور بمضاف غير عامل في الحال كما عمل في ضَرْبِ زَيْدٍ رَاكِبًا ؛ فعند من جوز اختلاف العامل في الحال وفي صاحبها لا إشكال فيه (يريد أنه يكون العامل في صاحب الحال حينئذ هو الاسم المضاف ، ويكون العامل في الحال هو الفعل المتقدم العامل في المضاف ، مثل أتبع في الآية الكريمة) وأما من منعه (يريد من منع جواز كون العامل في الحال غير العامل في صاحبها) فقال بعضهم : العامل فيه معنى الإضافة ؛ لأن الإضافة بمعنى حرف الجر المتعلق بمعنى الفعل ؛ لأن المعنى ملة ثبتت لإبراهيم حنيفا ، وهو ضعيف ؛ لأن معنى الفعل قد انطمس في مثله ، وقال بعضهم : لما كان لا يضاف مما ليس بعامل في الحال إلى

٤٨٤ - تَقُولُ أُبْنِيْ إِنْ أَنْطَلَقْتُ وَاحِدًا إِلَى الرَّوْعِ يَوْمًا تَارِكِيْ لَا أَبَالِيَا

ذى الحال إلا جزؤه نحو انظر إلى يد زيد ماشيا ، أو ما يقوم المضاف إليه مقامه لو حذف كقوله تعالى : (مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا) ؛ جاز أن يعمل عامل المضاف في الحال مع أنه لم يعمل في المضاف إليه ، لأن المضاف إليه في التقديرين المذكورين (هما أن يكون للمضاف جزء المضاف إليه ، وأن يكون المضاف مما يصح طرحه والاستغناء بالمضاف إليه عنه) كأنه المضاف ، ولكون حال المضاف إليه كحال المضاف إذا كان المضاف جزء المضاف إليه جاز على قلة تقديم حال المضاف إليه على المضاف ، نحو : تَتَحَرَّكَ مَاشِيًا يَدُ زَيْدٍ . اهـ كلامه ، والرأى الثانى من رأى القدين أوجبوا كون العامل في الحال هو العامل في صاحبها هو ما ذكره الشارح في هذه المسألة ، وهو عينه - بالنظر إلى عامل الحال - رأى الذين أجازوا كون العامل في الحال غير العامل في صاحبها ، إلا أن النظر قد اختلف ، فالذين أجازوا التخالف نظروا إلى حقيقة الواقع وأن العامل في الحال في الآية الكريمة هو اتباع والعامل في صاحب الحال هو المضاف ، وهما مختلفان بآدى الرأى ، والذين منعوا التخالف ذهبوا إلى أن العامل في الآية الكريمة في الحال وفي صاحبها جميعا هو اتباع ، وتحالوا لذلك بتقدير سقوط المضاف لكونه مما يصح سقوطه في الحالتين المذكورتين ، وبقي أن يسأل عن العامل في الحال وفي صاحبه عند أبى على الفارسي الذى أجاز محبى الحال من المضاف إليه في غير هذين الضابطتين نحو ضربت غلام هند جالسة ؛ إذ لا يصح ما ادعاه القوم من جعل الفعل المتقدم عاملا في الحال وفي صاحبها بتقدير سقوط المضاف ؛ إذ للمضاف ههنا بحيث لا يمكن سقوطه وإلا لفسد المعنى فتصبح هندام مضروبة . ولعل الفارسي رحمه الله عن يجوزون أن يكون العامل في الحال غير العامل في صاحبها . هذا ما عت لي في هذه المسألة .

٤٨٤ - اشتهرت رواية هذا البيت في كتب النحاة كما رواه الشارح ، ولكن الأدباء ورواة

الشعر يروونه على غير هذا الوجه ؛ فهم يروونه هكذا :

تَقُولُ أُبْنِيْ كَمَا رَأَتْ طُولَ رِخْلِيْ سِفَارُكَ هَذَا تَارِكِيْ لَا أَبَالِيَا

وهذا بيت من قصيدة مستجادة لمالك بن الرب المازني التميمي رواها أبو على القالى في ذيل أماليه (ص ١٣٥ دار الكتب) وقال قبل إنشادها : « وقرأت قصيدة مالك بن الرب التى أولها : * ألا ليت شعري هل أبيت ليلة * على أبى بكر بن دريد ، ولها خبر أنا ذا كره ، قال : قال أبو عبيدة لما ولى أمير المؤمنين معاوية بن أبى سفيان سعيد بن عثمان بن عفان ، رضى الله تعالى عنهم ، خراسان - سار فيمن معه فأخذ طريق فارس ، فلقبه بها مالك بن الرب ابن حوط بن قوط بن حنبل بن ربيعة بن كابية بن حرقوص بن مازن بن مالك بن عمرو بن نعيم ، وأمه شهلة بنت سنيح بن الحر بن ربيعة بن كابية بن حرقوص بن مازن ، قال : وكان

مالك بن الربيع - فيما ذكر - من أجمل العرب جمالا وأبينهم بيانا ، فلما رآه سعيد أعجبه . وقال أبو الحسن المدائني : بل مرّ به سعيد بالبادية وهو منحدر من المدينة يريد البصرة حين ولاه معاوية خراسان ، ومالك في نفر من أصحابه ، فقال له : ويحك يا مالك ! ما الذي يدعوك إلى ما يبلغني عنك من العداوة وقطع الطريق ؟ قال : أصلح الله الأمير ! العجز عن مكافأة الإخوان ، قال : فان أنا أغنيتك واستصحبتك أتكف عما تفعل وتتبعني ؟ قال : نعم ، أصلح الله الأمير ! أكف كأحسن ما كف أحد ، فاستصحبه وأجرى عليه خمسمائة دينار في كل شهر ، وكان معه حتى قتل بخراسان ، قال : ومكث مالك بخراسان مات هناك ، فقال يذكر مرضه وغرته . وقال بعضهم : بل مات في غزو سعيد ، طعن فسقط وهو بأخر رمق . وقال آخرون : بل مات في خان فرثه الجان لما رأت من غرته ووحدته ، ووضعت الجن الصحيفة التي فيها القصيدة تحت رأسه ، والله أعلم أي ذلك كان » اه كلامه . فأما حديث الجان الذي ذكره عن بعضهم فنحن إنما نذكره أمانة في النقل وبيانا لما كان بعض الناس في ذلك العصر يراه ، وسنروى لك من صدر هذه القصيدة أبيانا إلى أن نبليج بك بيت الشاهد ، قال :

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ أَبَيْتَنَ لَيْلَةً
فَلَيْتَ الْغَضَى لَمْ يَقْطَعْ الرَّكْبُ عَرْضَهُ
لَقَدْ كَانَ فِي أَهْلِ الْغَضَى لَوْ دَنَا الْغَضَى
أَلَمْ تَرَنِي بَعْتُ الضَّلَالَةَ بِالْهَدَى
وَأَصْبَحْتُ فِي أَرْضِ الْأَعَادِيَّ بَعْدَ مَا
دَعَانِي الْهُوَى مِنْ أَهْلِ أَوْدٍ وَصَحْبِي
أَجَبْتُ الْهُوَى لَمَّا دَعَانِي بِزُفْرَةٍ
أَقُولُ - وَقَدْ خَالَتُ قُرَى الْكُرْدِ بَيْنَنَا -
إِنَّ اللَّهَ يَرْجِعُنِي مِنَ الْغَزْوِ لَا أَرَى
تَقُولُ أَبْنَتِي لَمَّا رَأَتْ طَوْلَ رَحْلَتِي
لَعَمْرِي لَنْ غَالَتْ خُرَاسَانُ هَامَتِي

يَحْتَبِ الْغَضَى أَزْجَى الْقِلَاصِ النَّوَاجِيَا
وَلَيْتَ الْغَضَى مَاشَى الرَّكَّابَ لِيَايَا
مَزَارُ وَلَكِنْ الْغَضَى لَيْسَ دَانِيَا
وَأَصْبَحْتُ فِي جَيْشِ ابْنِ عَفَّانَ غَازِيَا
أَرَانِي عَنْ أَرْضِ الْأَعَادِيَّ قَاصِيَا
بِذِي الطَّلَبَيْنِ فَالْتَفْتُ وَرَائِيَا
تَقَنَّنْتُ مِنْهَا ، أَنْ أَلَامَ ، رِدَائِيَا
جَزَى اللَّهُ عَمْرًا خَيْرَ مَا كَانَ جَازِيَا
وَإِنْ قَلَّ مَالِي طَالِبًا مَا وَرَائِيَا
سِفَارُكَ هَذَا الْبَيْتِ ، وَبَعْدَهُ :
لَقَدْ كُنْتُ عَنْ بَابِي خُرَاسَانَ نَائِيَا

اللفظ : « ألا ليت شعري - البيت » الغضى : شجر ينبت في الرمل ، ولا يكون غضى إلا في الرمل . وأزجى : أسوق ، تقول : أزجيت الدابة أزجيتها إزجاء وزجيتها أزجيتها تزجية ، تريد سقتها ، والقلاص : جمع قلوص ، وهو الفئ من الإبل ، والنواجيى : جمع ناجية ، وهي السريعة

« فليت الغضى - البيتين » يقول : ليته طال عليهم الاسترواح إليه وليته طاولهم ، ولو أن أهل الغضى يدنون منا لقدرنا على أن نزورهم ، ولكن الغضى ليس يدنو ، وإنما يذكر ذلك تلهفا وشوقا إلى ساكني الغضى « ألم ترني بعث الضلالة بالهدى - إلخ » يريد بآبن عفان سعيد بن عثمان ابن عفان . يقول : لقد تركت الذي كنت فيه من الفتك وقطع الطريق ، وذلك ما عناء بالضلالة ، وصرت في جيش سعيد أغزو العدو « دعاني الهوى إلخ » أود : موضع ، قال ياقوت : « أود - بالضم ثم السكون والبدال مهملة - موضع في ديار بني تميم ، ثم لبني يربوع منهم ، بنجد في أرض الحزن ، قال بعضهم :

وَأَعْرَضَ عَنِّي قَعْنَبٌ فَكَأَنَّمَا يَرَى أَهْلَ أَوْدَ مِنْ صُداءٍ وَسَلْهَمَا
وقال ابن مقبل :

لِلْفَارِثِيَّةِ مُصْطَافٍ وَمُرْتَبِعٍ يَمَّارَاتُ أَوْدُ فَأَلْفَرَاتُ فَالْجَرَعُ
رأت : أي قابلت ، وقال آخر :

كَأَنَّهَا ظَبِيَّةٌ بِكَرٍّ أَطَاعَ لَهَا مِنْ حَوْمَلٍ تَلَعَاتُ الْجَوِّ أَوْ أَوْدَا
كذا روى في هذه الأبيات بالضم ، وقيل : هو واد كان فيه يوم من أيام العرب « اه والطيسان : موضع قريب من خراسان ، يقول : دعاني هواي وتشوق من ذلك الموضع وأحبابي يقيمون بموضع آخر « أجبته الهوى - إلخ » كنى بقوله « تقنعت منها ردائي » عن أنه استجيا ، وذلك لأن من عادة من يستحي أن يخفي وجهه لكيلا يراه الناس ، وتقنع الشيء : جعله بمنزلة القناع يغطي به وجهه . يقول : لما ذكرت ذلك السكان الذي يقيم فيه أحبب استعبرت وهطلت عيني فأخذني الحياء من ذلك فستر وجهي كيلا يراني الناس فيلوموني ، ونظيره قول الشاعر :

فَسَكَاتُنْ تَرَى فِي الْقَوْمِ مِنْ مُتَقَنِّعٍ عَلَى عُبْرَةٍ كَادَتْ بِهَا الْعَيْنُ تَسْفَحُ

« تقول ابني - إلخ » الانطلاق : الذهاب ، واحدا : أراد به منفردا عن الأهل والأحبة ، والروع : أصله الخوف والفرع ، وأراد به ههنا الحرب ، من باب إطلاق اسم السبب وإرادة السبب ، وقوله « لا أباليا » العرب تقول : لا أب لك ، فيبدون اسم لا على الفتح لانقطاعه عن الإضافة ، ويقولون : لا أبالك ، فينصبون اسم لا بالالف لأنه من الأسماء الخمسة ولأنه مضاف ، ويقولون : لا أبالك - بتكوين الأب منصوبا وبغير تنوين ، وبهما يروى في هذا البيت كما قال أبو علي القالي - فالذين لم ينونوا قصدوا الإضافة إلى ضمير الخطاب ، واللام على هذا زائدة ، والذين نونوا نصبوه بالمتحة الظاهرة ، وجعلوا الجار والمجرور نعتا ، وخبر لا على الخالين محذوف من بيت الشاهد ، وقد ذكرنا شواهد هذه المسألة ونخرجها في شرح الشاهد (رثم ٢٣٤ ج ٢ ص ٣٥٩)

ونحو : هَذَا شَارِبُ السَّوِيقِ مَلْتَوْتًا ، وهذا اتفاق كما ذكره في شرحي التسهيل والكافية (أَوْ كَانَ) المضاف (جُزْءُ مَالِهِ أَضِيفًا) نحو : « وَتَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍّ إِخْوَانًا » ، « أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا » .
 (أَوْ مِثْلَ جُزْئِهِ فَلَا تَحِيْفًا) والمراد مثل جزئه : ما يصح الاستغناء به عنه ، نحو :
 « ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ نَبِيًّا » .

وإنما جاز محي الحال من المضاف إليه في هذه المسائل الثلاث ونحوها لوجود الشرط المذكور ؛ أما في الأولى فواضح ، وأما في الأخيرتين فلأن العامل في الحال عامل في صاحبها حكمًا ؛ إذ المضاف — والحالة هذه — في قوة الساقط ؛ لصحة الاستغناء عنه بصاحب الحال ، وهو المضاف إليه .

(تنبيه) : ادعى المصنف في شرح التسهيل الاتفاق على منع محي الحال من المضاف إليه فيما عدا المسائل الثلاث المستثناة ، نحو : ضَرَبْتُ غُلَامًا هِنْدِيًّا جَالِسَةً ، وتابعه على ذلك ولده في شرحه ، وفيما ادعياه نظر ؛ فإن مذهب الفارسي الجواز ، ومن نقله عنه الشريف أبو السعادات ابن الشَّجَرِيَّ في أماليه^(١) .

الإعراب : « نقول » فعل مضارع « ابقي » فاعل ، وياء التمسك مضاف إليه « إن » حرف تأكيد ونصب « انطلقك » اسم إن ، وضمير المخاطب مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله « واحدًا » حال من ضمير المخاطب المحرور محلاً بإضافة انطلاق إليه « إلى الروح » جار ومحرور متعلق بانطلاق « يومًا » ظرف زمان متعلق بتارك الآتي « تارك » خبر إن المؤكدة ، مرفوع بضمه مقدرة على ما قبل ياء التمسك منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وياء التمسك مضاف إليه ، مبني على السكون في محل جر « لا » نافية للجنس « أبا » اسم لا ، منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الخمسة « ليا » اللام زائدة لتأكيد الإضافة ، وأبا مضاف وياء التمسك مضاف إليه ، والألف للاطلاق . وخبر لا محذوف ، والتقدير : لا أبى موجود .

الشاهد فيه : قوله « واحدًا » فانه حال من ضمير المخاطب في قوله « انطلقك » وضمير المخاطب هذا مضاف إليه ، والعامل في الحال هو الانطلاق لسكونه مصدرًا ، والمصدر يعمل عمل فاعله ، وهذا العامل في الحال هو الذي عمل في صاحبه الجر ، وهذا واضح بعد الكلمة التي ذكرناها لك قبل التعرض لشرح هذا الشاهد .

(١) قال البغدادي (٣ — ١٥٦ بولاق) « قال أبو طي في المسائل الشيرازيات : قد جاء الحال من المضاف إليه في نحو ما أنشده أبو زيد ، وهو لزيد الفوارس :

(وَالْحَالُ) مع عامله على ثلاثة أوجه : واجب التقديم عليه ، وواجب التأخير عنه ، وجائزهما ، كما هو كذلك مع صاحبه على ما مر .

فالحال (إِنْ يُنْصَبَ بِفِعْلٍ مُرْفًا * أَوْ صِفَةٍ أَشْبَهَتْ) الفعل (الْمُصَرَّفًا) وهى : ما تضمن معنى الفعل وحروفه وقبل علامات الفرعية ، وذلك : اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة (فَجَائِزٌ تَقْدِيمُهُ) على ذلك الناصب له ، وهذا هو الأصل ، فالصفة (كَمُسْرَعًا * ذَا رَاحِلٍ) ومُجَرَّدًا زَيْدٌ مُضْرُوبٌ ، وَ * هَذَا تَحْمِيلَيْنِ طَلِيقٌ ^(١) * ، فتحملين : فى موضع نصب على الحال ، وعاملها طَلِيقٌ ، وهو صفة مشبهة (وَ) الفعل نحو : (مُخْلِصًا زَيْدًا دَعَا) وَ « خَشَعًا أَبْصَارَهُمْ يَخْرُجُونَ » وقولهم : شَتَّى تَوُوبُ الْحَلِيبَةِ ^(٢) .

عَوِذٌ وَبَهْنَةٌ حَاشِدُونَ عَلَيْهِمْ حَلَقُ الْحَدِيدِ مُضَاعَفًا يَتَلَبَّبُ

ومضاعفا : حال من الحديد . اهـ . ومثل البيت الذى أنشده أبو زيد قول تأبط شرا :

سَلَبْتُ سِلَاحِي بَأْسًا وَشَتَمْتَنِي فَيَا خَيْرَ مَسْلُوبٍ وَيَا شَرَّ سَالِبٍ

فبأسنا : حال وليس لك أن تدعى أن « سلاحي » مثل « ملة إبراهيم » مما للضاف كجزء المضاف إليه ؛ لأنك لو حذف للضاف لفسد المعنى ولكان لا دليل على خصوص هذا المحذوف .

(١) هذه قطعة من بيت ليزيد بن ربيعة بن مفرغ الحميرى ، وهو بتمامه :

عَدَسٌ مَا لِعَبَادٍ عَلَيْكَ إِمَارَةٌ نَجَوْتُ وَهَذَا تَحْمِيلَيْنِ طَلِيقٌ

وهذا البيت هو الشاهد (رقم ١٠٤) وقد مضى شرحه وقصته وإعرابه وبيان الاستشهاد به فى باب للوصول (ج ١ ص ١٨٢) فارجع إليه هناك .

(٢) هذا مثل من أمثال العرب ، يقولونه فى اختلاف الناس وتفرقهم فى الأخلاق مع أن أصلهم

واحد . وأصله أن أهل الإبل والبقر وسائر النعم عند ما يريدون الاستقاء يردون الماء جميعا .

وعند ما يريدون حلب ماشيتهم يحلب كل واحد منهم ماشيته على حدة . و « شتى » جمع شتيت

- مثل مرضى فى جمع مريض وغرقى فى جمع غريق - وشتيت : فعيل بمعنى فاعل من شت يشت

- بوزان خف يخف - إذا تفرق . و « تَوُوبٌ » فعل مضارع ماضيه آب بمعنى رجع . والحلبة - بوزن

الفجرة والفسقة والكفرة - جمع حالب ، مثل فاجر وفجرة وفاسق وفسقة وكافر وكفرة وخائن

وخونة . والحالب : اسم فاعل من حلب ناقته يحلبها - هن بأبى نصر وضرب - إذا استدر لبنها .

وإعراب هذا المثل هكذا : « شتى » حال تقدم على صاحبه وهو الحلبة الواقعة فاعلا ، وعلى عامله أيضا وهو

تَوُوبٌ ، منصوب بفتح مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « تَوُوبٌ » فعل مضارع مرفوع

لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « الحلبة » فاعل بتَوُوبٍ مرفوع

والاحتراز بقوله « صرفا » و « أشبهت المصرفا » مما كان العامل فيه فعلا جامدا ،
 نحو : ما أحسنه مُقْبِلًا ، أو صفة تشبه الجامد ، وهو : اسم التفضيل ، نحو : هُوَ أَفْصَحُ النَّاسِ
 حَظِيْبًا ، أو اسم فِعْلٍ ، نحو : نَزَالَ مُسْرِعًا ، أو عاملا معنويا ، وهو : ما تضمن معنى الفعل
 دون حروفه كما أشار إليه بقوله : (وَعَامِلٌ ضَمَّنَ مَعْنَى الْفِعْلِ لَا * حُرُوفُهُ مُؤَخَّرًا لَنْ
 يَمْتَلَأَ * كَيْتَكَ) و (لَيْتَ وَكَأَنَّ) والظرف والمجرور الخبر بهما ؛ تقول : تِلْكَ هِنْدٌ
 مُجَرَّدَةٌ ، وَلَيْتَ زَيْدًا أَمِيرًا أَخُوكَ ، وَكَأَنَّ زَيْدًا رَاكِبًا أَسَدًا ، وَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَوْ فِي الدَّارِ
 جَالِسًا ، وهكذا جميع ما تضمن معنى الفعل دون حروفه ، كحرف التنبيه والترجى والاستفهام
 المقصود به التعظيم ، نحو :

٤٨٥ - يَا جَارَتَا مَا أَنْتِ جَارَةٌ

و « أَمَا » ، نحو : أَمَا عَلِمَا فَعَلِمَا ؛ فلا يجوز تقديم الحال على عاملها في شيء من ذلك .
 وهذا هو القسم الثاني .

بالضمة الظاهرة . والاستشهاد به في قولهم « شق » فانه حال متقدم على عامله الذي هو ثوب
 وإنما ساغ ذلك لكون هذا العامل فعلا منصرفا فهو من القوة بحيث يعمل متقدما ومتأخرا على
 السواء . وانظر في شرح هذا المثل جمع الأمثال للبدياني (أول حرف الشين: ج ١ ص ٢٤٢ طبع الخيرية)
 ٤٨٥ - هذا عجز بيت للأعشى ميمون بن قيس . وصدره قوله :

* بَانَتْ لِتَحْزُنُنَا عَفَارَةٌ *

وهذا البيت مطلع قصيدة له . وبعده قوله :

تَرْضِيكَ مِنْ دَلٍّ وَمِنْ حُسْنِ يُخَالِطُهُ غَرَارَةٌ
 يَبْضَاهُ ضَخْوَتَهَا وَصَفَّ رَأَاهُ الْعَشِيَّةُ كَالْعَرَارَةِ
 وَسَبْتِكَ حِينَ تَبَسَّمتَ يَبِينُ الْأَرَاكَتُ وَالسَّارَةَ

اللفظ : « بانت » بعدت وفارقت « لتحزنتنا » لتورثنا الحزن . و يروى « بانت لطيتها »
 والطية - بكسر الطاء الهملة - النية « عفارة » اسم امرأة « يا جارتا ما أنت جارة » هذه رواية
 النحويين . ورواية الديوان التي حملها أبو العباس نعلب « يا جارتا ما كنت جارة » و « جارتا »
 أصله « جارتى » فقلب ياء المتكلم ألفا فانقلبت الكسرة الى قبلها فتحة . ويجوز أن تكون هذه

ألف الندبة ، كأنه لما فقدتها نديها . والجارة : الزوجة ، ويجوز أن تكون عقارة هي الجارة وألا تكونها : فإن كانتها في البيت التفات ، وذلك لأنه كان يتحدث عنها على طريق الغيبة ثم انتقل من الغيبة إلى الخطاب « دل » الدل - بفتح الدال - مثل الدلال - بزنة سحاب - وهو أن تظهر المرأة التمتع « غراره » بفتح الغين المعجمة - الغرة والغفلة ، وذلك مما يوصف به النساء على معنى السذاجة وعدم الخبرة بالأمور ؛ لأن ذلك من شأن المنلمات اللاتي كفاهن أهلهم شؤون الحياة كما يوصفن بالتأخر في الملبوس « بيضاء ضحوتها » يريد أنها نقية الوجه صافية البشرة فهي لهذا النقاء وهذا الصفاء تتلون يلون النهار ، فإذا كان الضحى والنهار مشرق كانت بيضاء ، وإذا جاء العشي وقد اصفرت الشمس ومالت للغروب أخذت ذلك اللون « كالعراره » العراره - بالعين المهملة ، وبزنة سخابة - شجرة ذات نبت أصفر قدر شبر « الأراكمة » السرير المنجد . ويقال له : أريكة ، أيضا .

الإعراب : « يا » حرف نداء مبني على السكون لا محل له من الإعراب « جارتا » منادى منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء التكلم النقلية ألفا ، منع من ظهور هذه الفتحة اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وهو مضاف وياء التكلم النقلية ألفا مضاف إليه مبني على السكون في محل جر ؛ فإن كانت الألف ألف الندبة فخارة منادى مبني على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة أيضا . والألف حرف دال على الندبة « ما » اسم استفهام دال على التعظيم ، يجوز أن يكون مبتدأ خبره قوله « أنت » ويجوز أن يكون « ما » خبر مقدما ، و « أنت » مبتدأ مؤخر ، أي ذلك أردت لم يكن به بأس ، والأول مذهب سيبويه ، والثاني مذهب الأخفش . وفي « ما » وجوه آخر سنذكرها لك فيما بعد « جاره » حال من أنت . منصوب بالفتحة الظاهرة . وإنما سكن لأجل الوقف .

الشاهد فيه : قوله « جاره » فإنه حال من الضمير الذي هو « أنت » والعامل في هذا الحال هو ما في « ما » من معنى الاستفهام الدال على التعظيم ، ولا يجوز في هذا الحال أن يتقدم على هذا العامل ؛ لأنه ليس فعلا ولا اسما يتضمن معنى الفعل ويشتمل على حروفه ويقبل علامات الفرع .

هذا بيان كلام الشارح ، وهو إنما يتم على مذهب سيبويه في إعراب « ما أنت » وعلى إعراب « جارة » حالا ، فإن لم نقل بهذين لم يتم استشهاده بالبيت على ما ذكر :
أما الأول فلأن « ما » إنما تكون عاملة في « جارة » التي هي حال إذا كانت عاملة في صاحب الحال الذي هو « أنت » وإنما تكون « ما » عاملة في « أنت » إذا كانت « ما » مبتدأ و « أنت » خبره ، لأن المبتدأ عامل في الخبر باتفاق العلماء ، فإن جعلت « ما » خبرا مقدما

(وَنَدَّرَ) تقديمها على عاملها الظرف والمجرور الخبر بهما (نَحْوُ سَعِيدٍ مُسْتَقَرًّا) عندك أو (فِي هَجْرٍ) فما ورد من ذلك مسموعا يحفظ ولا يقاس عليه .

و « أنت » مبتدأ مؤخر - لم تكن « ما » عاملة في أنت ؛ لأن الخبر لا عمل له في المبتدأ عند سيبويه وجمهرة علماء البصرة ، وإذا لم تكن « ما » عاملة في « أنت » لم تكن عاملة في الحال عند الجمهور الذين يوجبون كون العامل في الحال هو العامل في صاحبها ، فإن رأيت أن تأخذ برأى الكوفيين الذين يرون أن المبتدأ عامل في الخبر والخبر عامل في المبتدأ ، أو رأيت أن تأخذ بالرأى الضعيف الذي لا يوجب أن يكون العامل في الحال هو العامل في صاحبه - إذا أخذت بأحد هذين الرأيين ؛ وما نرى لك أن تأخذ بأحدهما ، صح أن تجعل « ما » عاملة في الحال على الوجهين جميعا .

وأما الثاني فلائك مالم تجعل « جارة » حالا لم تكن قد جازيت الشارح في أساس ما ذهب إليه ، فلست بحاجة إلى أن تبين العامل والمعمول .

فان قلت : فهل يجوز في « جارة » وجه آخر غير كونه حالا ؟ وما ذلك الوجه ؟ فالجواب عن ذلك أنه يجوز أن يكون « جارة » تمييزا ، بل كونه تمييزا أشهر وأعرف عند النحاة ، ومن جوز الوجهين جميعا في هذه الكلمة أبو على الفارسي وابن برى : أما أبو على الفارسي فقد نقل عنه الشاطبي تجوز التمييز بقوله : أجاز الفارسي أن يكون جارة في هذا البيت تمييزا ؛ لجواز دخول من عليها ؛ لأن ما استفهام على معنى التعجب ، فجارة يجوز أن يقال فيها : ما أنت من جارة ، كما قال الآخر :

يَا سَيِّدًا مَا أَنْتَ مِنْ سَيِّدٍ مُوَطَّاءَ الْأَكْنَافِ رَحْبِ الدَّرَاعِ اهـ

وأنشد أبو على الفارسي في كتابه الإيضاح الشعري قول الشاعر :

* وَأَنْتَ مَا أَنْتَ فِي غَبْرَاءَ مُظْلَمَةٍ *

وقال في التعليق عليه : « الظرف (يريد الجار والمجرور الذي هو قوله : في غبراء) حال ، والعامل ما في قوله ما أنت من معنى المدح والتعظيم ، كأنه قال : عظمت حالا في غبراء ، وليس في الكلام ما يصح أن يكون عاملا في الظرف غير ما ذكرنا ، وإذا صح معنى الفعل - وذلك من حيث ذكرنا - كان قول الأعشى جارة في موضع نصب بما في ما أنت ، كما ذكرنا » اهـ

وأما ابن برى فقد قال في شرح الإيضاح : « ويجوز أن تكون ما في موضع رفع بأنها خبر أنت ، وجارة : في موضع نصب على التمييز : أي ما أنت من جارة ، ويجوز أن تكون حالا . والعامل فيها معنى الكلام : أي كرمت جارة ، أو نبئت جارة » اهـ كلامه . وسيأتى للشارح في باب التمييز الاستشهاد بهذا البيت على أن « جارة » تمييز ؛ فهو يجوز لهما .

هذا هو مذهب البصريين . وأجاز ذلك الفراء والأخفش مطلقا ، وأجازة الكوفيون فيما كانت الحال فيه من مضر ، نحو : أنت قائمًا في الدار . وقيل : يجوز بقوة إن كان الحال ظرفا أو حرف جر ، ويضعف إن كان غيرهما ، وهو مذهبه في التسهيل .

واستدل الجيز بقراءة من قرأ « والسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ » « مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لَدُنَّا كُورِنَا » بنصب مطويات وخالصة ، وبقوله :
٤٨٦ — رَهْطُ ابْنِ كُوزٍ يُخْفِي أَدْرَاعِهِمْ فِيهِمْ وَرَهْطُ رَبِيعَةَ بْنِ حِذَارٍ

٤٨٦ — هذا البيت من كلمة للناطقة الديباني يهجو فيها زرعة بن عمرو بن خويدة . ومطلعها في بعض الروايات قوله :

طَالَ الثَّوَاءُ عَلَى رُسُومِ دِيَارٍ قَفَرٍ أَسَانِلُهَا ، وَمَا أَسْتَحْبَارِي
وقد روينا في شرح الشاهد (رقم ٧٥ في باب العلم ج ١ س ١٣٢) أبياتا من هذه القصيدة ، وذكرنا السبب فيها . ونذكر لك ههنا بقية هذه الكلمة . وذلك قوله بعد البيت الشاهد (٧٥) السابق مباشرة :

فَلْتَأْتِيَنَّكَ قَصَائِدٌ وَلَيَذْفَعَنَّ جَيْشٌ إِلَيْكَ قَوَادِمَ الْأَكْوَارِ
رَهْطُ ابْنِ كُوزٍ يُخْفِي أَدْرَاعِهِمْ فِيهِمْ البيت ، وبعده :
وَلِرَهْطِ حَرَابٍ وَقَدْ سَوَّرَهُ فِي الْمَجْدِ لَيْسَ غُرَابُهَا بِمُطَارِ
وَبَنُو قُعَيْنٍ ، لَا مَحَالَةَ ، إِنَّهُمْ آتُوكَ غَيْرَ مُقَلِّمِي الْأُظْفَارِ

اللفظ : « فلتأتينك قصائد - إلخ » يريد أنه سينظم فيه قصائد الهجاء ردا على كلمته التي هجاه بها فتصله هذه القصائد حاملة ما يليق به من صفات النقص ، وسيزوره جيش مؤلف من أشرف قبائل العرب يأخذون له منه بتأديبه وتأديب قومه الذين أطاعوه . والقوادم : جمع قادمة ، وهي من الرجل بمنزلة القربوس من السرج - القطعة العالية التي تكون أمام الراكب . والأكوار : جمع كور ، وهو الرجل بأداته ، قال الشاعر :

وَقَدْ جَعَلَتْ قُلُوصُ بَنِي زِيَادٍ مِنَ الْأَكْوَارِ مَرْتَمَهَا قَرِيبُ
يريد أن هؤلاء الذين يتألف جيشه منهم يركبون الإبل « رهط ابن كوز - إلخ » كوز : رجل من ضبة ، وفيه يقول الشاعر (وهو شمعلة بن الأخضر) :

وَضَعْنَا عَلَى الْمِيزَانِ كُوزًا وَهَاجِرًا • فَمَالَتْ بَنُو كُوزٍ بِأَبْنَاءِ هَاجِرِ

قال ابن بري : « كوز وهاجر : قبيلتان من ضبة بن أد ، فهذا الشاعر يقول : وزنا إحداهما بالأخرى فالت كوز بهاجر : أى كانت أثقل منها ، يصف كوزا برجاجة العقول وهاجرا بخفتها » اه وابن كوز المراد فى هذا البيت يزيد بن حذيفة بن كوز « محقبي أدراهم » محقبي : جمع مذكر سالم واحده محقب ، ومحقب : اسم فاعل من أحقب الرجل متاعه إذا جعله خلفه فى مؤخر رحله ، والأدراع : جمع درع ، وابن حذار : ضبطه فى اللسان بكسر الحاء وضمها بضبط القلم ، واقتصر العيني على التنصيص على الضم وقال فى القاموس : « وابن حذار كغراب جواد معروف » اه . وهو أحد بنى سعد بن ثعلبة بن دودان ، وفيه يقول الأعشى :

وَإِذَا طَلَبْتَ الْمَجْدَ أَيْنَ مَحَلُّهُ فَأَعْمِدْ لِبَيْتِ رَبِيعَةَ بْنِ حِذَارٍ

وقال الأزهري : « وحذار اسم أبى ربيعة بن حذار قاضى العرب فى الجاهلية ، وهو من بنى أسد بن خزيمه » اه « ولرھط حراب وقد سورة - إلخ » حراب - بشديد الراء - رجل من بنى أسد ، وقد - بقاف ودال مهملة مشددة - رجل من بنى أسد أيضا ، وقال ابن السكبي : « هما من بنى والبة » اه ، والسورة - بفتح السين المهملة وسكون الواو - الميزة الرفيعة ، قال النابغة فى النعمان بن المنذر :

أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَعْطَاكَ سَوْرَةً تَرَى كُلَّ مَلَكٍ دُونَهَا يَتَذَبَذَبُ

وقوله : « ليس غرابها بمطار » كناية عن ثبوتها وبقائها وأنها ليست بعرض الزوال ، وكانوا إذا أرادوا أن يصفوا مكانا بدوام الخصب قالوا : لا يطير غرابه ، يريدون أنه متى نزل الغراب وجد ما يشبعه ، ولم ينقطع ذلك عنه ، فهو لا يحتاج من أجل ذلك إلى أن يتحول عنه ويطير إلى مكان غيره « وبنو قعين - إلخ » بنو قعين : حى من أسد ، وأراد بأنهم غير مقلمى الأظفار أنهم كاملو العدة والسلاح على عمام الأبهة للحرب وأنهم غير مسالمين ، وضرب الأظفار مثالا للسلاح لأن أكثر السباع وجوارح الطير إنما تصيد بمخالبها وهى أظفارها وتمتنع من عدوها بها . وقد ذكرنا هذه القطعة إلى آخر الشاهد الذى نحن بصدده الآن فى شرح الشاهد (رقم ٣٤٩ فى باب أعلم وأرى : ج ٢ ص ١٢٧) فارجع إليها هناك أيضا .

الإعراب : « رهط » مبتدأ ، وهو مضاف و « ابن » مضاف إليه ، وهو مضاف و « كوز » مضاف إليه « محقبي » حال من الضمير المستكن فى الجار والمجرور الواقع خبرا ، وهو قوله « فيهم » الآتى ، منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم ، وهو مضاف وأدراع من قوله « أدراهم » مضاف إليه ، وضمير الغيبة العائد على رهط ابن كوز مضاف إليه « فيهم » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « ورهط » الواو حرف عطف ، رهط : معطوف على المبتدأ ، وهو مضاف

و « ربعة » مضاف إليه ، مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة « ابن » نعت لربعة مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهو مضاف و « حذار » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « محقق أدراعهم » فإنه حال صاحبه الضمير المستكن في الجار والمجرور الواقع خبراً ، وهذا الضمير فاعل بالجار والمجرور ؛ لأن الجار والمجرور نائب مناب اسم فاعل أو فعل ماض ، مأخوذ من مادة الاستقرار ، ولما حذف اسم الفاعل أو الفعل وأُتِيَ عنه الجار والمجرور انتقل الضمير الذي كان مستكناً في أحدهما إلى الجار والمجرور ، على ما تقدم إيضاحه والاستشهاد له وتفصيل القول فيه في باب المبتدأ والخبر (١ - ٢٦٣ ش ١٤٤) وإذا كان الضمير الذي هو صاحب الحال فاعلاً بالجار والمجرور ، على ما اتضح لك ، كان العامل في صاحب الحال هو الجار والمجرور ، فهذا البيت يدل على أنه إذا كان العامل في صاحب الحال جاراً ومجروراً جاز أن يتقدم الحال على هذا العامل ؛ لكون هذا العامل في معنى الفعل ، وبهذا البيت ونحوه استدلت الفراء والأخفش على جواز التقديم ، ولم يرتض جمهور البصريين ذلك ، وقالوا : لا يجوز أن يتقدم الحال على العامل إذا كان العامل جاراً ومجروراً ؛ لأنه - وإن كان بمعنى الفعل ونائب منابه أو مناب الاسم المشتق - ليس متضمناً حروف الفعل ، فكانت درجته أضعف من أن تقوى على العمل في المتقدم عليه ، وسيأتى بيان تأويلهم لهذا البيت وشبهه .

فان قلت : فهل يجوز لي أن أجعل « محقق أدراعهم » حالا من « رهط ابن كوز » لأتخلص من هذا الخلاف ؟

قلت : أما على رأي سيبويه الذي يميز مجيء الحال من المبتدأ ، ولا يبالى بضعف الابتداء لكونه عاملاً معنوياً ؛ فنعيم يجوز لك ذلك ، ولكنك مع هذا لا تخلص من خلاف إلا لتقع في خلاف آخر ؛ فإن عامة النحاة يأبون مجيء الحال من المبتدأ ، ويجعلون صاحب الحال هو الضمير المستكن في الخبر العائد إلى المبتدأ .

فان قلت : فقد رأيت وجهاً يخلصني من هذين الخلافين جميعاً ، وذلك أن أجعل « محقق أدراعهم » حالا من الضمير البارز المجرور بنى في قوله « فيهم » فهل ترى ذلك سائفاً ؟

فالجواب عن ذلك أن أقول : إن هذا الوجه الذي ذهبت إليه يأباه النحاة أيضاً لوجهين : أولهما أن هذا الضمير البارز راجع إلى جماعة من القبائل شق من بينهم رهط ابن كوز ، فلو جعلت الحال منه للزم أن يكون وصفاً لجميع القبائل ضرورة أن الحال وصف لصاحبه ، ولعل غرضه وصف رهط ابن كوز بذلك دون من عداهم ، والوجه الثاني أنه يلزم على هذا الوجه أيضاً تقديم الحال على صاحبه المجرور بحرف الجر ، وهو محل خلاف بين العلماء ، فأما إن أردت أن ندلك على ما تختاره غير متقيدين بما رجحه العلماء فإنا نوصيك أن تجعل الحال من الضمير المجرور بنى ،

وقوله :

٤٨٧ — بِنَا عَاذَ عَوْفٌ وَهُوَ بَادِي ذِلَّةٍ لَدَيْكُمْ فَلَمْ يَعْدَمْ وَلَا وَلَا نَصْرًا

ولا تنال بما يلزم عليه من تقديم الحال على صاحبه المجرور بحرف الجر ؛ فانا قد رجحنا لك جواز ذلك ، كما لا تنال أن يصبر المعنى أن جميع الجيش موصوف بهذا الحال ؛ لأن هذا المعنى أقوى من المعنى الذي يدل عليه جعل الحال من الضمير المستكن في الخبر ، ونحن لم نختر لك إلا بعد الروية والف-مكر فاحفظه والله المسئول أن يوفقك .

٤٨٧ — لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا وجدت له سابقا أو لاحقا .

اللفظ : « عاذ » لجأ واعتصم ، وتقول : عاذ فلان بفلان يعوذ به معاذًا أو عيادًا ، واستعاذ به أيضا ، وفي التنزيل : « قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ » و « قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ » وفيه : « وَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ » ، وفي الحديث : « عُدَّتْ بِمُعَاذٍ » وفي أمثالهم : ذَلِيلٌ عَاذَ بِقَرْمَلَةٍ ، والقرملة شجرة ضعيفة ، ومعنى المثل أن هذا الدليل قد لجأ إلى غير ملجأ واعتصم بما لا يعصم ؛ فهو ضد الحديث الذي روينا « عوف » اسم رجل « بادي » اسم فاعل من بدا الشيء يبدو بدوا - مثل سما يسمو سماء - إذا ظهر « ذلة » بكسر الدال المعجمة وتشديد اللام - هي المهانة والضعف « يعدم » مضارع عدم الشيء - من باب تعب - إذا فقده « ولا » بفتح الواو - النصرة .

الإعراب : « بنا » جار ومجرور متعلق بعاذ الآتي تقدم عليه ليفيد تخصيص المعاذ بهم « عاذ » فعل ماض « عوف » فاعله « وهو » الواو للحال ، هو : ضمير منفصل مبتدأ « بادي » حال من الضمير المستكن في الظرف الآتي الذي هو قوله لديكم ، وهو مضاف ، و « ذلة » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « لديكم » لدى : ظرف متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وهو مضاف وضمير الخطاب مضاف إليه « فلم » الفاء حرف عطف ، لم : حرف نفي وجزم وقلب « يعدم » مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر يعود إلى عوف « ولا » مفعول به ليعدم منصوب بالفتحة الظاهرة « ولا » الواو حرف عطف ، لا : حرف زائد لتأكيد النفي المستفاد من لم « نصرا » معطوف على ولا ، والمعطوف على المنصوب منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « بادي ذلة » فانه حال صاحبه هو الضمير المستكن في الظرف الواقع خبرا عن المبتدأ ، وذلك الظرف هو قوله « لديكم » ، وإنما استقر فيه ضمير لأنه نائب مناب فعل ماض أو اسم فاعل من مادة الاستقرار ، وكان هذا الضمير مستقرا في الفعل أو المشتق ، فلما حذف الفعل أو المشتق وأنبب عنه الظرف انتقل الضمير إليه ، على أنه فاعل به كما كان مع الفعل

وتأول ذلك المانع^(١)

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : محلّ الخلاف في جواز تقديم الحال على عاملها الظرف إذا توسط كما رأيت ، فإن تقدّم على الجملة - نحو : قائماً زيدٌ في الدار - امتنعت المسألة إجماعاً ، قاله

أو المشتق ، وقد سبق بيان هذا في شرح الشاهد (رقم ١٤٤) ، ولا شك أن هذا الظرف عامل في الضمير المستكن فيه عم الفعل أو مافى معناه في فاعله ، وقد تقدم الحال على العامل في صاحبه ، كما هو ظاهر ، وبهذا البيت استشهد قوم من النحاة منهم الفراء والأخفش على أنه إذا كان العامل في الحال وفي صاحبه ظرف ، كما في هذا البيت ، جاز أن يتقدم الحال عليه ، وقال الجمهور : لا يجوز ذلك ، وما ورد من الشعر مما ظاهره جواز ذلك فهو مؤول على غير هذا الظاهر .

وحاصل هذه المسألة أنه إذا وجد مبتدأ مخبر عنه بظرف أو جار ومجرور وله حال ؛ فإما أن يتأخر الحال عن المبتدأ والخبر جميعاً فيقال : إبراهيم في دارك ضيفاً ، وخالد عندك مكرماً ، وهذه الصورة جائزة بإجماع النحاة بصريهم وكوفيهم ، وإما أن يتقدم الحال على المبتدأ والخبر جميعاً ولهذا الحال صورتان : إحداهما أن يابيه المبتدأ فيقال : ضيفاً إبراهيم في دارك ومكرماً خالد عندك ، وهذه الصورة ممنوعة إجماعاً أيضاً لأن الحال قد تقدم على صاحبه وعلى ما هو نائب مناب صاحبه مع ضعف العامل فيه ، والصورة الثانية أن يلي الخبر الحال ويتأخر المبتدأ عنهما جميعاً ، فيقال : ضيفاً في دارك إبراهيم ، ومكرماً عندك خالد ، وفي هذه الصورة خلاف الأخفش الذي ذكره الشارح في التنبيه الأول ، والجمهور على عدم جوازها ، وهو المفهوم من إطلاق كلامهم . وإما أن يتوسط الحال بين المبتدأ والخبر وهذه الحالة على صورتين أيضاً : إحداهما : أن يكون السابق على الحال هو الخبر كما في بيت كثير عزة الذي سبق شرحه في هذا الباب (ش ٤٧٢) وهو :

لَمِيَّةٌ مُوحِشًا طَلَّلُ يَلُوحُ كَأَنَّهُ خِلَلُ

وهذه الصورة جائزة إجماعاً لتأخر الحال عن صاحبه وعامله جميعاً على ما هو رأي الجمهور ، والصورة الثانية أن يكون المتقدم على الحال هو المبتدأ فيقال : إبراهيم ضيفاً في دارك ، وخالد مكرماً عندك ، وهذه محل الاختلاف الذي نحن الآن بصدد بيانه : أما الأخفش والفراء فأجازوا هذه الصورة ؛ لأن العامل يتضمن معنى الفعل وقد عهد كثيراً في العربية أن يقع في مواقع الفعل كجيشه صلة للموصول وخبراً عن المبتدأ ، وأيضاً لأن الحال - وإن تقدم على صاحبه - قد تقدمه ما ينوب عن صاحبه وهو المبتدأ فإنه مرجع الضمير الذي نقول إنه صاحب الحال ، والجمهور لا يقبلون ذلك ، ويعدون هذا العامل ضعيفاً عن أن يعمل متأخراً لكونه لم يتضمن حروف الفعل (١) لم يجد الجمهور تأويلًا يمنعون به دلالة البيتين على جواز ما ذهب إليه الأخفش والفراء فقالوا : التقديم فيهما ضرورة اضطر الشاعر إليهما فلا يجوز أن تجعل موضعاً للقياس ، اسكننا ذكرنا

في شرح الكافية ، لكن أجاز الأخفش في قولهم : فِدَاءَ لَكَ أُنَى وَأُنَى^(١) ؛ أن يكون « فِدَاءَ » حالا ، والعامل فيه « لَكَ » ، وهو يقتضى جواز التقديم على الجملة عنده إذا تقدم الخبر ، وأجازه ابن بَرّهَان فيما إذا كانت الحال ظرفا ، نحو « هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقُّ » هُنَالِكَ : ظرف في موضع الحال ، والولاية : مبتدأ ، والله : الخبر .

الثاني : أفهم كلامه جواز نحو « فِي الدَّارِ قَائِمًا زَيْدٌ » وهو اتفاق .

لك في بيت النابغة الذبياني السابق وجها آخر غير الوجه الذي يتم به الاستدلال للفراء والأخفش ، وذلك بأن تجعل « محقق أدراعهم » حالا من الضمير المجرور في ، لاحالا من الضمير المستكن في الجار والمجرور ، وهو - وإن كان وجها غير متفق على صحته - بطرق الاحتمال إلى البيت ، وأما البيت الثاني فيبقى بيتا مفردا غير معروف النسبة إلى صاحبه ، وأقل ما يبعثه ذلك في النفس أن يحمل على الضرورة كما قال الجمهور ، بقيت الآيتان الكريمتان على القراءة التي ذكرها الشارح : فأما قوله تعالى : (وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ) فإنا لانسلم هذا الإعراب الذي أعربه الأخفش والفراء ، وهو أن تكون « السموات » مبتدأ ، و « بيمينه » جارا ومجرورا متعلقا بمحذوف خبره ، و « مطويات » حالا من الضمير المستكن في الجار والمجرور ، بل نقول : الواو عاطفة ، السموات : معطوفة على الضمير المستتر في قبضته بمعنى اسم المفعول ففيه ضمير مستتر نائب فاعل ، ومطويات : حال ، صاحبه السموات المتقدم والعامل فيه قبضة المتقدم أيضا ، وبيمينه جار ومجرور متعلق بمطويات ، والمعنى على ذلك : والأرض مقبوضة له يوم القيامة هي والسموات حال كونها مطويات بيمينه ، وأما قوله جل ذكره : (مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِّدُكُورِنَا) فليست خالصة حالا من الضمير المستكن في لدكورونا الواقع خبرا عن ما الموصولة ، بل خالصة حال من الضمير المستكن في قوله « في بطون هذه الأنعام » الواقع صلة لما الموصولة ، والمعنى عليه : ما استقر في بطون هذه الأنعام حال كونه خالصة فهو لدكورونا ، وتأنيث خالصة بالنظر إلى معنى « ما » الموصولة التي يعود الضمير من الصلة إليها لأنها عبارة عن الأنعام .

(١) اعلم أن العرب تقول : فدى لك أنى - بفتح الفاء أو كسرهما مع القصر - ويقولون : فداء لك أنى - بكسر الفاء مع المد - وقد جاء الممدود بالجر وبالرفع والنصب ، ومنه قول النابغة الذبياني :

مَهْلًا فِدَاءً لَكَ الْأَقْوَامُ كُلُّهُمْ وَمَا أُنْمَرُ مِنْ مَالٍ وَمِنْ وَلَدٍ

ومنه ما أنشده أبو زيد في نوادره :

مَهْلًا فِدَاءَ لَكَ يَا فَضَالَهُ أَجْرُهُ الرُّمَحَ وَلَا تَهَالَهُ

ومنه ما ذكره ابن الأثير من قول الشاعر :

* فَاغْفِرْ فِدَا لَكَ مَا أَقْتَنَيْتَنَا *

وقال بعد إنشاده : « إطلاق هذا اللفظ مع الله تعالى محمول على المجاز والاستعارة ؛ لأنه إنما يفدى من المسكاره من تلحقه ، فيكون المراد من الفداء التعظيم والإكبار ؛ لأن الإنسان لا يفدى إلا من يعظمه فيبدل نفسه له . و يروى فداء : بالرفع على الابتداء ، والنصب على المصدر » اه . ومن المقصور ما أنشده الأصمعي :

فَدَى لَكَ وَالِدِي وَفَدَتِكَ نَفْسِي وَمَالِي ؛ إِنَّهُ مِنْكُمْ أَنَا نِي

وما أنشده ابن برى من قول الشاعر :

* فَدَى لَكَ عَمِّي إِنْ زِلْتُ وَخَالِي *

ومن المقصور أيضا قول متأس السائدي ، وهو من شواهد سيديويه (١ - ٢١) :

فَدَى لِبَنِي ذُهَلِ بْنِ شَيْبَانَ نَاقَتِي إِذَا كَانَ يَوْمٌ ذُكُوكَا كِبِ أَشْهَبُ

وستنكم على الممدود ؛ إذ هو الذي ذكره الشارح ، وإذ كان المقصور غير ظاهر الإعراب ، ويحمل في التقدير على الممدود ؛ فنقول :

إذا ورد الممدود مجرور الآخر فهو اسم قائم مقام فعل مقترن بلام الأمر مبنى على الكسر ، وتنوينه هو تنوين التنكير الذي تجده في صه ومه وإيه ونحوهن ، والاسم المرفوع بعده فاعل به ، وكأنه قيل : ليفدك الأقوام ، قال أبو علي الفارسي بعد أن أنشد بيت النابغة الذبياني مكسورا : « بنى على الكسر لأنه قد تضمن معنى الحرف وهو لام الأمر ؛ لأن التقدير ليفدك الأقوام كلهم ، فلما كان بمعنى بنى ، وبنى على الكسر لأنه وقع للأمر ، والأمر إذا جرك تحرك إلى الكسر ، ونونوه لأنه نكرة » اه . وقال جار الله الزمخشري في المفصل في باب أسماء الأفعال : « وهذه الأسماء على ثلاثة أضرب : ما يستعمل معرفة ونكرة ، وعلامة التنكير لحاق التنوين ، كقولك : إيه وإيه ، وصه وصه ، ومه ومه ، وغاق وغاق ، وأف وأف ، وما لا يستعمل إلا معرفة ، نحو بلة وآمين ؛ وما التزم فيه التنكير ، كإيه ، في الكف ، وويها ، في الإغراء ، وواها ، في التعجب ، يقال : واها له ما أطيبه ! ومنه فداء له فلان - بالكسر والتنوين : أى ليفدك ، قال :

* مَهْلًا فِدَاءَ لَكَ الْأَقْوَامُ كُلُّهُمْ * اه

الثالث : قد يعرض للعامل المتصرف ما يمنع تقديم الحال عليه ، ككونه مَصْدَرًا مَقْدَرًا بالحرف المصدرى ، نحو : سَرَّني ذَهَابُكَ غَازِيًا ، أو فِعْلًا مَقْرُونًا بلام ابتداء أو قسم ، نحو : لَأَصْبِرُ مُحْتَسِبًا ، ولَأَقُومَنَّ طَائِمًا ، أو صلة لآل أو لحرف مصدرى ، نحو : أَنْتَ الْمُصَلَّى فَذَا ، وَلَكَ أَنْ تَتَنَفَّلَ قَاعِدًا ، قال الناظم وولده : أو نعمتا ، نحو : مَرَزْتُ بِرَجُلٍ ذَاهِبَةٍ فَرَسُهُ مَكْسُورًا سَرَجُهَا ، قال فى المعنى : وهو وهم منهما ؛ فإنه يجوز أن يتقدم عليه فاصلًا بين النعت ومنعوته ، فيقول : مَرَزْتُ بِرَجُلٍ مَكْسُورًا سَرَجُهَا ذَاهِبَةٍ فَرَسُهُ .

الرابع : لم يتعرض هنا للقسم الثالث ، وهى الحال الواجبة التقديم ، وذلك نحو : كَيْفَ جَاءَ زَيْدٌ ؟

(وَنَحْوُ زَيْدٌ مُفْرَدًا أَنْفَعُ مِنْ * عَمْرٍو مُعَانًا) وبكثرة قَائِمًا أَحْسَنُ مِنْهُ قَاعِدًا - مما وقع فيه اسم التفضيل متوسطا بين حالين من اسمين مختلفى المعنى أو مُتَّحِدِيهِ مُفَضَّلُ أَحَدُهُمَا فى حالة على الآخر فى أخرى - (مُسْتَجَازٌ لَنْ يَهِنَ) على أن اسم التفضيل عاملٌ فى الحالين ^(١) ،

وإذا ورد الممدود مرفوع الآخر فهو مصدر : إما خبر مقدم والاسم المرفوع بعده مبتدأ مؤخر ، وإما على العكس من ذلك ، ومسوغ الابتداء به مع كونه نكرة أنه دال على معنى الفعل ، نظير ما قلناه فى نحو قول الشاعر :

عَجَبٌ لِنَتَاكَ قَضِيَّةً وَإِقَامَتِي فَيْكُمُ عَلَى تِلْكَ الْقَضِيَّةِ عَجَبٌ

وهو الشاهد رقم (١٤٦) السابق شرحه فى باب المبتدأ والخبر (ج ١ ص ٢٦٩) ولا فرق بين هذا الشاهد وما تسكلم فيه إلا من جهة أن الخبر فى الشاهد المذكور هو الجار والمجرور إن جعلت المصدر مبتدأ والمبتدأ محذوف إن جعلت المصدر خبرا ، أما فيما نحن فيه فالجار والمجرور متعلق بالمصدر على كل حال وللمبتدأ والخبرها المصدر والاسم المرفوع بعده .

وإذا ورد الممدود منصوبا بجمهرة النحاة يجعلونه مفعولا مطلقا لفعل محذوف واجب الحذف والجار والمجرور يتعلق به ، والأقوام : فاعل به . وقد حكي الشارح عن الأخفش أنه يجيز فيه وجها آخر ، وهو أن يكون « فداء » حالا إما بتأويله بمشتق وإما بواسطة جعله مفعولا مطلقا لفعل محذوف تكون جملة حالا ، والظاهر عندى أنه جعله حالا على الوجه الثانى ، ولم أطلع على نص فيه ، ولك - على هذا الوجه - خبر مقدم ، والأقوام : مبتدأ مؤخر ، والمعنى على هذا الوجه : الأقوام كلهم مالك يمينك حال كونهم يقدونك بكل عزيز لديهم .

(١) انظر البحث الذى حررناه عن هذه المسألة فى (ص ١٢ هـ ٢) من هذا الجزء .

فيكون ذلك مستثنى مما تقدم من أنه لا يعمل في الحال المتقدمة عليه ، وإنما جاز ذلك هنا لأن اسم التفضيل - وإن انحطَّ درجةً عن اسم الفاعل والصفة المشبهة بعدم قبوله علامات الفرعية - فله مزية على العامل الجامد ؛ لأن فيه ما في الجامد من معنى الفعل ، ويفوقه بتضمن حروف الفعل ووزنه ، فجعل موافقا للعامل الجامد في امتناع تقديم الحال عليه إذا لم يتوسط بين حالين ، نحو : هُوَ أَكْفَوُهُمْ نَاصِرًا ، وجعل موافقا لاسم الفاعل في جواز التقديم عليه إذا توسط بين حالين .

واعلم أن ما ذكره الناظم هو مذهب سيدييه والجمهور ، وزعم السيرافي أن المنصوبين في ذلك ونحوه خبران لكان مضمرة مع إذ في الماضي وإذا في الاستقبال . وفيه تكلف إضمار ستة أشياء ، وبعد تسليمه يلزم إعمال أفعال في إذ وإذا فيكون واقعاً في مثل ما قرأ منه ﴿ تنبيه ﴾ : لا يجوز تقديم هذين الحالين على أفعال ، ولا تأخيرهما عنه ؛ فلا تقول : زَيْدٌ قَائِمًا قَاعِدًا أَحْسَنُ مِنْهُ ، وَلَا زَيْدٌ أَحْسَنُ مِنْهُ قَائِمًا قَاعِدًا .

(وَالْحَالُ) لشبهها بالخبر والنعت (قَدْ يَجِيءُ ذَا تَعَدُّدٍ * لِفَرْدٍ فَاعِلٍ وَغَيْرِ مُفْرَدٍ) .

فالأولى نحو : جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا ضَاحِكًا ، وقوله :

٤٨٨ — عَلَى إِذَا مَا جِئْتُ لَيْلِي بِخُفْيَةٍ زِيَارَةُ بَيْتِ اللَّهِ رَجُلَانِ حَافِيَا

٤٨٨ — لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، وقد أنشده ابن الأعرابي مع بيت آخر

يقع بعده ، وهو قوله :

شُكُورًا لِرَبِّي حِينَ أَبْصَرْتُ وَجْهَهَا وَرُؤْيَاهَا قَدْ تَسْقِنِي الشَّمَّ صَافِيَا

اللفظ : « خفية » بضم الخاء المعجمة أو كسرهما - أحد مصادر خفي الشيء ، يخفى - مثل رضى - خفاء - بفتح الخاء مدودا - وخفية وخفية ، ومعناه استتر ، وقد يطلق على معنى ظهر ؛ فهو من الأضداد . ومن العلماء من يجعل الفارق بين المعنيين حرف الصلة ؛ فيقولون : خفي عليه ، إذا أرادوا معنى استتر ، ويقولون : خفى له ، إذا أرادوا معنى ظهر ؛ فيجعلون تعدية الأول كتعدية استتر ، وتعدية الثانى كتعدية ظهر ، وتقول : خفيت الشيء أخفيه - مثل رميته أرميه - فيتعدى بنقله من باب علم يعلم إلى باب ضرب يضرب ، وتقول أيضا : أخفيته أخفيه ، فتعديه بالهمزة ، وبهما قرئ في قوله تعالى : (أَكَاذُ خُفْيَا) «زيارة بيت الله» أراد الحج إلى مكة ، وبيت الله :

الكعبة ، أضافه الله إلى نفسه فقال : (أَنْ طَهَّرًا بَنِي لِبَطْنِ ثَقِيفٍ وَالْعَاكِفِينَ وَالرُّكْعَ السُّجُودِ)
 تشریفاله وتعظیما لقدره « رجلان » بفتح الراء وسكون الجیم - ضد الراكب ، ومثله الرجل
 أيضا ، وأصله تولم : رجل المرء رجلا - مثل تعب تعباً - إذا كان ذا قدرة وقوة على الشئ ،
 والاسم منه الرحلة - بضم الراء وسكون الجیم - بمعنى القدرة والقوة على الشئ « حافيا » يريد
 غير منتعل ، ونقول : حفي الرجل يحفي - مثل رضی رضی - حفاء - بفتح الهملة ممدودا - إذا
 مشى بغير نعل ولا خف ؛ فهو حاف من قوم حفاة ، وفي الحديث : « أَنْ تَجِدَ الْخُفَّاءَ الْعُرَّاءَ
 رِعَاءَ الشَّاءِ يَتَطَاوُلُونَ فِي الْبُنْيَانِ » ومن أمثال العرب : كُلُّ الْحِذَاءِ يَحْتَذِي الْخَفِي
 الْوَقْعُ .

الإعراب : « على » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « إذا » ظرف لما يستقبل من
 الزمان خافض لشرطه في محل نصب بجوابه « ما » زائدة « زرت » فعل ماض ، وتاء المتكلم
 فاعله ، والجملة من الفعل وفاعله في محل جر باضافة إذا إليها « ليلى » مفعول به لزرت « بخفية »
 جار ومجرور متعلق بزار « زيارة » مبتدأ مؤخر مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو مضاف ، و « بيت »
 مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة وهو مضاف ، و « الله » مضاف إليه « رجلان » حال من
 تاء المتكلم الواقعة فاعلا لزار ، منصوب بالفتحة الظاهرة « حافيا » حال ثانية من تاء المتكلم ،
 وسعوف ما فيه ، وجواب « إذا » محذوف يدل عليه سياق الكلام ، والتقدير : إذا زرت ليلى
 بخفية فعلى زيارة بيت الله رجلان حافيا ، وجملة إذا وشرطها وجوابها لا محل لها من الإعراب
 لأنها جملة معترضة بين المبتدأ وخبره .

الشاهد فيه : قوله « رجلان حافيا » فانهما حالان من اسم واحد هو تاء المتكلم ، ولا تعدد
 في صاحب الحال لا في المعنى وحده ولا فيه وفي اللفظ جميعا ؛ فدل ذلك على أنه يجوز في العربية
 أن يكون للشئ الواحد حالان ؛ وليس هذا عجيبا من جهة العقل ؛ لأن الحال ليس إلا وصفا
 لصاحبه ، والشئ الواحد يكون له وصفان فأكثر .

وهذا الذي يدل عليه هذا الشاهد والذي تؤيده بديهية العقل هو مذهب الكثيرين من
 النحاة - وتبعهم ابن مالك - وذهب جماعة من النحاة ، منهم أبو علي الفارسي وابن عصفور ،
 إلى أنه لا يجوز أن ينصب العامل الواحد أكثر من حال واحد لصاحب واحد ، وأما إذا تعدد
 صاحب الحال فيجوز أن يكون لكل واحد منها حال ، ونسب أبو حيان هذا القول إلى كثير
 من المحققين ، وعندهم أن كل شاهد جاء عن العرب وظاهره أن فيه حالين لصاحب واحد
 ليس كما يفيد ظاهره ، بل الثاني من الحالين إما وصف للحال الأول ؛ فيكون « حافيا » في بيت

وَمَنَعَ ابن عصفور هذا النوع ما لم يكن العامل فيه أَفْعَلَ التفضيل ، نحو : هذا بُشْرًا أَطْيَبُ مِنْهُ رُطْبًا ، ونقل المنع عن الفارسي وجماعة ؛ فالثاني عندهم نعت الأول ، أو حال من الضمير فيه .

والثانية قد يكون بجمع نحو « وَسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبَيْنِ » ونحو « وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالتُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ » . وقد يكون بتفريق ، نحو : لَقِيتُ هِنْدًا مُضْعِدًا مُنْعَدِرَةً ، وقوله :

٤٨٩ — لَقِيَ ابْنِي أَخَوَيْهِ خَائِفًا مُنْجِدِيهِ فَأَصَابُوا مَغْنَمًا

الشاهد الذي معنا لرجلان المتقدم عليه ، وإما أن يكون الثاني من الحاليين حالا من الضمير المستتر في الحال الأول ؛ فيكون قوله « خائفا » في الشاهد الذي نحن بصدده حالا من الضمير المستكن في « رجلان » لأنه صفة مشبهة باسم الفاعل مثل غرثان وظمان وعطشان . وقد يجب تعدد الحال لصاحب واحد ، وذلك في مسألتين :

أولاهما : أن تقع بعد « إما » وفي هذه المسألة يجب ذكر « إما » مع الحال الثانية أو « أو » فمثال ما ذكرت فيه إما مع الحال الثانية قوله تعالى : (إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا) ومثال ما ذكرت فيه « أو » مع الحال الثانية قول الشاعر :

وَقَدْ شَفَعَنِي أَلَّا يَزَالَ يَرُوعُنِي خَيَالُكَ إِمَّا طَارِقًا أَوْ مُغَادِرًا

والمسألة الثانية : أن تقع الحال بعد « لا » نحو قولك : زرنى لاراغباً ولا راهباً ، ونذر عجباً . الحال غير متعددة بعد « لا » كقول الشاعر (وهو الشاهد ٣١١) :

قَهَرْتُ الْعِدَى لَا مُسْتَعِينًا بِعُضْبَةٍ وَلَكِنْ بِأَنْوَاعِ الْخِلْدَانِ وَالْمَكْرِ

٤٨٩ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سابق أو لاحق . اللفظ : « منجديه » المنجد — بضم الميم — اسم فاعل من أنجد الرجل أخاه ، إذا أعانه وأنقذه ، وتقول : نجذته أنجده — من باب قتل — واستنجدته فأنجذني ، بمعنى استعنت به فأعانتني واستنجدته فأنقذني ؛ فالسين والتاء للطلب ، وتقول : استنجد فلان ، إذا كان قد قوى بعد ضعف واشتد بعد خور ، وعلى هذا تكون السين والتاء للصيرورة مثلهما في قولك : استنجد الطين ، وتقول : استنجد فلان على فلان ، إذا كان قد اجترأ عليه من بعد هيبة . والأصل في كل هذه الاستعمالات : النجدة — بفتح النون وسكون الجيم — وهى الشجاعة والشدة ، وجمعها نجدات ، مثل سجدة وسجدات وركعة وركعات وتمررة وتمررات . وقد نجد الرجل فهو نجيد — بوزن قرب

فهو قريب - إذا كان ذا شدة وبأس « فأصابوا » الضمير راجع إلى « ابني » و « أخويه » جميعا « مغنا » هو الغنيمة . وتقول : غنم الرجل يغم - بوزان علم يلم - غنا - بضم فسكون - ومغنا ، والغنيمة والمغتم أيضا : امم ما غنمته ، وجمع المغنم مغاتم ، وجمع الغنيمة الغنائم . الإعراب : « لقي » فعل ماض « ابني » فاعل مرفوع بضمه مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها المناسبة ، و ياء المتكلم مضاف إليه ، مبقى على السكون في محل جر « أخويه » مفعول به للقي ، منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه مثنى ، وضمير الغائب العائد إلى الابن مضاف إليه . « خائفا » حال من الابن منصوب بالفتحة الظاهرة « منجديه » حال من الأخوين منصوب بالياء لأنه مثنى ، وضمير الغائب مضاف إليه « فأصابوا » الفاء حرف عطف ، أصاب : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعل « مغنا » مفعول به .

الشاهر فيه : قوله « خائفا منجديه » فانهما حالان لصاحبين وصاحباهما « ابني » و « أخويه » وقد عاد أول الحالين ذكرا على أول صاحبين ذكرا وثاني الحالين ذكرا لثاني صاحبين ذكرا ؛ فان خائفا حال من ابني ومنجديه حال من أخويه ، وهما بالمشابة التي ذكرنا ، وصح ذلك لأن القرينة اللفظية مرشدة ومبينة فهي تعيد كل حال إلى صاحبها ، وهذه القرينة هي كون أحد الحالين وأحد صاحبين مفردين وكون ثاني الحالين وثاني صاحبين مثنيين ؛ وليس من المعقول أن يجعل الحال المثنى للصاحب المفرد ؛ لوجوب مطابقة الحال لصاحبه أفرادا وتنزية وجمعا ، ومثل هذا البيت قول امرئ القيس بن حجر الكندي :

خَرَجْتُ بِهَا أَمْشِي تَجْرُ وَرَاءَنَا عَلَى أَثَرَيْنَا ذَيْلَ مَرِيضٍ مَرَحِلٍ

فجملة « أَمْشِي » حال من تاء المتكلم في « خرجت » وجملة « تجر وراءنا - الخ » حال من الضمير المحرور بالباء في قوله « بها » والقرينة التي ترد كل واحد من الحالين إلى صاحبه موجودة ؛ فان « أَمْشِي » المبدوء بهمزة دالة على المتكلم ينبغي أن يعود إلى تاء المتكلم ، و « تجر » المبدوء بتاء دالة على الغائبة للمؤنثة ينبغي أن يعود إلى ضمير الغيبة في « بها » .

فاذا لم توجد القرينة التي تعيد كل حال إلى صاحبه : فذهب جمهور النحاة أنه يتعين أن يكون الحال الأول ذكرا للصاحب الآخر ذكرا ؛ نحو اقيمت محمدا مصعدا منجدرا ؛ يجب أن يكون « مصعدا » حالا من « محمد » وأن يكون « منجدرا » حالا من تاء المتكلم ؛ لأن الحال الأول يلي صاحب الآخر ؛ فيلزم على ما ذهبوا إليه أن يتصل أحد الحالين بصاحبه وأن يعود الضمير من أول الحالين إلى أقرب مذكور قبله ، واغتفر انفصال الحال الثاني من صاحبه وعود الضمير منه إلى أبعد مذكور قبله ؛ لأنه لا استطاع سوى هذا ، أو ما هو أعظم تفرقا منه ؛ ولم يشذ عن

ذلك سوى صاحب التمهيد فانه قال : « العرب لا تجعل أول الحالين للفاعل الذي هو متقدم ، وما تأخر للمفعول . ولو جعلت الأخير للأول ، لكان ذلك عكس ما عليه الجمهور ، ولا دليل له عليه ، بل العرب لا تجعل أول الحالين للفاعل وإنهما للمفعول إلا مع القرينة التي تبين حال كل واحد منهما كما في بيت امرئ القيس : ومن أجل ذلك قال أبو حيان : « هذا الذي ذكره صاحب التمهيد مخالف لما قرره غيره » اهـ .

قال المحقق الرضى : « ثم اعلم أن الحال قد يكون عن الفاعل وحده ، كجاء زيد راكباً وعن المفعول وحده ، نحو ضربت زيدا مجرداً عن ثيابه ، فإذا قلت : لقيت زيدا راكباً (يريد كل كلام يؤتى فيه بحال واحدة وفي الكلام اسمان يصلح الحال لكل منهما) فإن كان هناك قرينة حالية أو مقالية تبين صاحب الحال جاز أن تجعلها لما قامت له من الفاعل أو المفعول (يريد أنه يجوز أن تضعها من الكلام حيث شئت إما بجوار صاحبها ، وإما متأخرة عن الاسمين ، وإلا فجعلها حالاً ممن قامت القرينة على أنها له واجب لا جاز ، وبدل على ذلك سقابل هذا في كلامه الآتى) ، وإن لم تكن وكان الحال عن الفاعل وجب تقديمه إلى جنب صاحبه لإزالة اللبس ، نحو لقيت راكباً زيدا ، فإن لم تقدمه فهو عن المفعول . وأما إذا جاء حالان عن الفاعل والمفعول معاً : فإن كانا متفقين فالأولى الجمع بينهما ؛ فإنه أخصر ، نحو لقيت زيدا راكبين ، ولا منع من التفريق ، نحو لقيت راكباً زيدا راكباً ، ولقيت زيدا راكباً راكباً . وإن كانا مختلفين : فإن كان هناك قرينة يعرف بها صاحب كل واحد منهما جاز وقوعهما كيفما كانا ، نحو لقيت هنداً مصعداً منحدراً ، وإن لم تكن فالأولى جعل كل حال بجانب صاحبه ، نحو لقيت منحدراً زيدا مصعداً ، ويجوز على ضعف جعل حال المفعول بجانبه وتأخير حال الفاعل (والضعف في هذه الحالة بالنظر إلى جعل كل حال بجانب صاحبه) ، نحو لقيت زيدا مصعداً منحدراً ، والمصعد زيد ؛ وذلك لأنه لما كان مرتبة المفعول أقدم من مرتبة الحال أخرت الحالين . وقدمت حال المفعول على حال الفاعل إذ لا أقل من كون أحد الحالين بجانب صاحبه لما لم يكن كل واحد بجانب صاحبه . ويجوز عطف أحد حالى الفاعل والمفعول على الآخر ، كقولك : لقيت زيدا راكباً وماشياً ، قال (عمرو بن كلثوم) :

وَأَنَا سَوْفَ تُذَكِّرُنَا الْمَنَائِكَ مُقَدَّرَةً لَنَا وَمُقَدَّرِينَ

وجوز الجمهور - وهو الحق - أن يحىء واحد أحوال متخالفة : متضادة كان نحو اشتريت الرمان حلوا حامضاً ، أو غير متضادة كقوله تعالى : (أَخْرِجْ مِنْهَا مَذًى وَمَا مَذْ حُوراً) كما يجيئان في خبر المبتدأ ، ومنع بعضهم ذلك في الحال : متضادة كانت أولاً ؛ قياساً

فعند ظهور المعنى يُرَدُّ كُلُّ حَالٍ إِلَى مَا يَلِيْقُ بِهِ ، كما في المثال والبيت ، وعند عدم الظهور يُجْعَلُ أَوَّلُ الْحَالَيْنِ لثَانِي الْأَسْمَيْنِ ، وثانیهما للأول ، نحو : لَقِيتُ زَيْدًا مُصْعِدًا مُنْجَدِرًا ، فصعدا : حال من زيد ، ومنجدرا : حال من التاء .

﴿ تنبيه ﴾ : الظاهر أن قَدْ في قوله « قد يجيء » لتحقيق ، لا للتقليل .

(وَعَامِلُ الْحَالِ بِهَا قَدْ أَكَّدَا) أى : الحال على ضربين :

مؤسَّسة ، وتسمى مُيَمَّنَةً ، وهى التى لا يُسْتَفَادُ معناها بدونها ، كجاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا ، ومؤكَّدة ، وهى التى يستفاد معناها بدونها ، وهى على ثلاثة أضرب :

مؤكدة لعاملها ، وهى : كُلٌّ وَصْفٍ وَافَقَ عامله : إما معنى دون لفظ ، كما (في نحو لَا تَعَثْ فِي الْأَرْضِ مُفْسِدًا) « ثُمَّ وَلَيْسْتُمْ مُذْهِبِينَ » أو معنى ولفظا ، نحو : « وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا » ، وقوله :

٤٩٠ - أَصِيخُ مُصِيخًا لِيَنْ أَبْدَى نَصِيحَتَهُ

على الزمان والمكان ؛ فجعل نحو مدحورا حالا من ضمير مذكوما ، واستنكر مثله في التضادة فمنعها مطلقا . ولا وجه للقياس ، وذلك لأن وقوع الفعل الواحد في زمانين أو مكانين مختلفين محال ، نحو جلست خلفك أمامك ، وضربت اليوم أمس . بلى لو عطف أحدهما على الآخر جاز ؛ لدلالته على تكرار الفعل نحو جلست خلفك وأمامك . وكذا يجوز إن لم يتباين المكانان أو الزمانان . نحو جلست خلفك أمس وقت الظهر ، وأمامك وسط الدار ، وأما تقييد الحدث بقيدين مختلفين كما في قوله تعالى (مَذْهُومًا مَدْحُورًا) أو بمتضادين في محالين غير متميزين كما في اشتريته أبيض أسود ، أو متميزين كما في اشتريته حلوا حامضاً - فلا بأس به « اه كلامه ، وهو في غاية التفصيل ودقة التعليل فلا تحتاج إلى إثارة شيء منه أو تعليله .

٤٩٠ - هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

* وَالزَّمْ تَوَقَّى خَلَطَ الْجَدِّ بِاللَّعِبِ *

ولم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سابق أو لاحق .

اللفظ : « أصخ » أمر من الإصاخة ، وهى إزعاء السمع والإنصات والاستماع . تقول :

أصاخ فلان يصيخ إصاخة ، تريد استمع يستمع استماعا ، قال الشاعر :

يُصِيخُ لِلنَّبَاةِ اسْمَاعُهُ إصاخةً النَّاشِدِ لِلْمُنْشِدِ

« مصيخا » اسم فاعل من أصاخ السابق « أبدى » أظهر « نصيحته » النصيحة : الإرشاد إلى الخير ، وتقول : نصحته ونصحتله ، والثاني أكثر وهو الذي استعمله القرآن الكريم ، قال تعالى : (وَلَا يَنْفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أُنْصَحَ لَكُمْ) ، وفي قصيدة بشر بن عوانة :

نَصَحْتُكَ فَالْتَمَسَ يَالَيْتُ غَيْرِي طَعَامًا إِنْ لَحِمِي كَانَ مُرًا

« توى » مصدر توى الرجل الأمر يتوقاه ، إذا حفظ نفسه أن يقع فيه ، وتحرز عن إتيانه ، وأصله الوقاية وهي الحفظ « خلط » مصدر خلط الأمر يخالطه - من باب ضرب يضرب - إذا جعل بعضه في بعض « الجد » الاجتهاد ، والجد أيضا : ضد الهزل ، وهو بكسر الجيم فيهما ، وقال الشاعر :

الْجِدُّ فِي الْجِدِّ وَالْجُرْمَانُ فِي الْكَسَلِ فَانْصَبْ تُصَبِّ عَنْ قَرِيبٍ غَايَةَ الْأَمَلِ

الأول بفتح الجيم بمعنى الحظ والبخت ، والثاني بكسرها بمعنى الاجتهاد « اللعب » بفتح اللام وكسر العين الهملة - اللهو والاشتغال بما لا يفيد ، وفعله لعب يلعب ، مثل طرب يطرب . الإعراب : « أصخ » فعل أمر ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « مصيخا » حال من الضمير المستتر في أصخ ، والعامل فيه هو العامل في صاحبه وهو فعل الأمر « لمن » اللام حرف جر ، من : اسم موصول مبنى على السكون في محل جر باللام ، والجار والمجرور متعلق بفعل الأمر أو باسم الفاعل السابق ، تنازعا فاعمل فيه أيهما شئت « أبدى » فعل ماض ، مبنى على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول « نصيحته » نصيحة : مفعول به لأبدى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائب مضاف إليه مبنى على الضم في محل جر ، وجملة الفعل وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب صلة الاسم الموصول المجرور باللام « والزم » الواو حرف عطف ، الزم : فعل أمر ، فاعله ضمير مستتر وجوبا تقديره أنت . « توى » مفعول به ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف ، و « خلط » مضاف إليه ، من إضافة المصدر لمفعوله ، وهو مضاف ، و « الجد » مضاف إليه ، من إضافة المصدر إلى مفعوله أيضا « باللعب » جار ومجرور متعلق بخاط .

الشاعر في : قوله « مصيخا » فإنه حال من الضمير المستتر في أصخ ، وعامله هو هذا الفعل ، والمعنى الذي يدل عليه الحال كان العامل قبل ذكر الحال دالا عليه ، فهذه الحال مؤكدة لعاملها قال ابن هشام : « والمؤكد لعاملها كقولك : جاء زيد آتيا ، وعاث عمرو مفسدا ، وقوله تعالى : (وَأُزْلِفَتِ الْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ غَيْرَ بَعِيدٍ) وذلك لأن الإزلاف هو التقريب ؛ فشكل

ومؤكدة لصاحبها ، نحو : « لَأَمِّنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا ^(١) » .
 ومؤكدة لمضمون جملة ، وقد أشار إليها بقوله : (وَإِنْ نُؤَكِّدْ جُمْلَةً فَمُضْمَرٌ * عَامِلُهَا)
 أى : عامل الحال ، وجوبا (وَلَقَدْ ظَهَرَ يُؤَخَّرُ) عن الجملة ، وجوبا أيضا ، ويشترط في الجملة :
 أن تكون معقودة من اسمين ، معرفتين ، جامدين ، نحو : زَيْدٌ أَخُوكَ عَطُوفًا ، وقوله :
 ٤٩١ — أَنَا ابْنُ دَارَةَ مَعْرُوفًا بِهَا نَسَبِي وَهَلْ يَدَارَةُ يَا لِلنَّاسِ مِنْ عَارِ
 والتقدير : أَحَقُّهُ عَطُوفًا ، وَأَحَقُّ مَعْرُوفًا .

مزلف قريب ، وكل قريب غير بعيد ، وقوله تعالى : (وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا) وقوله :
 (فَتَنَبَّسَ صَاحِكًا) وقوله : (وَلَىٰ مُذَبِّرًا) وقوله : (وَلَا تَعْمُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ)
 فانه يقال : عثى - بالكسر - يعثى - بالفتح - إذا أفسد . اه كلامه .

(١) قال ابن هشام : « والمؤكدة لصاحبها كقوله تعالى : (لَأَمِّنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا)
 وقولك : جاء الناس قاطبة ، أو كافة ، أو طرا ، وهذا القسم أغفل التنبيه عليه جميع
 النحويين ، ومثل ابن مالك بالآية للحال المؤكدة لعاملها ، وهو سهو » اه .

٤٩١ — هذا البيت لسالم بن دارة أحد الشعراء المخضرمين الذين أدركوا عصر الجاهلية
 وعصر الإسلام . وهو سالم بن مسافع بن عقبة بن يربوع بن كعب بن عدى بن جشم بن عوف
 ابن بهثة بن عبد الله بن غطفان . وقد اختلف العلماء في دارة التي أضيف إليها : فقال جماعة :
 هي أمه ، واسمها سيقاء من بنى أسد ، وكانت أخيدة أصابها زيد الحيل من بعض غطفان - وهي
 حبل - فوهبها زيد الحيل لزهير بن أبي سلمي ، فربما نسب سالم إلى زيد الحيل ، وهؤلاء يعدون
 سالما فيمن نسب إلى أمه من الشعراء ، ويستظهرون على ذلك بقول سالم في بيت الشاهد :
 « معروفًا بها نسبي » بضمير المؤنثة . وقال الخطيب التبريزي في شرح ديوان الحماسة
 « ودارة هو يربوع ، وإنما سمي دارة لأن رجلا من بنى الصارد بن مرة بن عوف بن سعد بن
 ذبيان يقال له كعب قتل ابن عم يربوع بن كعب يقال له درص ، فقتل يربوع كعبا بابن عمه ،
 وأخذ ابنة كعب ، ثم أرسلها ، فأثت قومها فنعت أباه كعبا ، فقالوا : من قتله ؟ قالت : غلام
 كأن وجهه دارة القمر من بنى جشم بن عوف بن بهثة ، فسمى بذلك ، ونسب إليه سالم » اه كلامه
 وذكر أبو الفرج الإصفيهاني في كتابه الأغاني مثل ذلك . وأصحاب هذا الرأي يردون استدلال
 أصحاب الرأي الأول بأن رواية البيت ليست على ما ذكروا ، وإنما الصحيح من الرواية « معروفًا
 له نسبي » بضمير المذكر ، قالوا : ونحن سلمنا الرواية التي جاءت بضمير المؤنث فانها لا تدل لما

ذكرتم ، بل المراد بدارة عليها أيضا هو ربوع بن كعب أحد أجداد سالم ، وإنما أنت الضمير العائد إليه باعتبار أنه قبيلة . ونحن نرجح هذا الرأي بالنظر في القصيدة التي منها بيت الشاهد ؛ وذلك لأننا نجد سالما تمدح أول الأمر بآبائه ، وذكر البيت الذي يتنازع في روايته الفريقان أثناء ذلك ، ثم تمدح بأخواله من بني أسد وذكر عمادهم . وإليك شيئا من هذه القصيدة لتشاركنا الرأي فيها مرضناه عليك ، فأولها قوله :

يَا صَاحِبِي الْمَا بِي عَلَى الدَّارِ بَيْنَ الْهَشُومِ وَشَطْطَى ذَاتِ أَمَارِ
تَعْتَادُهَا مِنْ رِيَّاحِ الصَّيْفِ مُعْصِفَةً تَعْتَادُهَا بَيْنَ أَرْحَابٍ وَأَصْدَارِ
وقبل بيت الشاهد قوله :

بَلَغَ فَرَارَةٌ أَتَى لَنْ أَسَالِمَهَا حَتَّى يَنْيِكَ زُمَيْلٌ أَمْ دِينَارِ
لَا تَأْمَنَنَّ فَرَارِيًّا خَلَوْتَ بِهِ بَعْدَ الَّذِي أَمْتَلَّ أَيْرُ الْعَيْرِ فِي النَّارِ
وَإِنْ خَلَوْتَ بِهِ فِي الْأَرْضِ وَخَدَّ كَمَا فَاحْفَظْ قُلُوبَكَ وَاكْتُبْهَا بِأَسْيَارِ
إِنِّي أَخَافُ عَلَيْهَا أَنْ يُبَيِّتَهَا عَارِي الْأَشَاجِعِ يَغْشَاهَا بَقُوبَارِ
أَنَا ابْنُ دَارَةٍ مَعْرُوفًا بِهَا نَسَبِ وَهَلْ بِدَارَةٍ ! . . البيت ، وبعده
جُرْئُومَةٌ نَبَتَتْ فِي الْعِزِّ وَاعْتَدَلَتْ تَبَغَى الْجُرَاثِيمَ مِنْ عُرْفٍ وَإِنْكَارِ
مِنْ جِذْمٍ قَيْسٍ ، وَأَخُوَالِي بَنُو أَسَدٍ مِنْ أَكْرَمِ النَّاسِ زَنْدَى فِيهِمْ وَارِ

اللفظ : « ألما » أمر من الإلمام لصاحبيه ، ونقول : ألم فلان بفلان إلما ، إذا نزل به ، يريد ميلابى على هذه الدار تذكر ما كان لنا في مغانيها من الأنس بالأحبة ، ومن عاداتهم في أشعارهم أن يطلبوا ذلك إلى رفاقهم ، فيقولوا : عوجوا بنا على الدار ، وميلوا بنا إلى الدار ، وألما بنا على الدار ، ونحو ذلك ، قال النابغة :

عُوجُوا فَحَيُّوا لِنَعْمِ دِمْنَةَ الدَّارِ مَاذَا تُحْيُونَ مِنْ نُؤْيٍ وَأُخْبَارِ
وقال ذو الرمة :

خَلِمَى عُوجًا مِنْ صُدُورِ الرَّوَّاحِلِ بِجُمْهُورِ حُرُوقِ فَابْكِكِيَا فِي الْمَنَازِلِ
أَمَلَّ انْحِدَارَ الدَّمْعِ يُعْقِبُ رَاحَةً مِنْ أَلَمٍ أَوْ يَشْفِي نَجْمِي الْبَلَابِلِ

وقال الشاعر :

مِيلُوا إِلَى الدَّارِ مِنْ لَيْسَى تُحْيِيهَا نَعَمْ ، وَنَسْأَلُهَا عَنْ بَعْضِ أَهْلِهَا

« المهنوم » و « ذات أمار » مكانان بعينهما ، وقد بحثت عنهما طويلا فلم أعثر على تعيين موقعهما « زميل » بضم الزاي وفتح الميم ، على زنة التصغير - هو زميل بن أبيير ، أحد بني عبد الله ابن مناف الفزاري « أم دينار » هي أم زميل المذكور . ويقال : إن زميلا حين أتاه هذا الهجاء وعلم أن قاتله سالم بن دارة حاف ألا يأكل لحما ولا يغسل رأسه ولا يأتي امرأة حتى يقتل ابن دارة . ثم أمكنته فيه الفرصة فاهتبلها خذفه بالسيف فجرحه جرحا بالغامات بسببه بعد علاج طويل ، فلما مات قال زميل :

أَنَا زَمِيلٌ قَاتِلُ ابْنِ دَارَةَ وَغَاسِلُ الْمَخْزَاةِ عَنْ فَرَارَةِ
* ثُمَّ جَعَلْتُ عَقْلَهُ الْبَكَارَةَ *

وفي قتل زميل سالم بن دارة يقول الكمي الكبير :

أَبْتُ أُمَّ دِينَارَ فَأَصْبَحَ فَرَجُهَا حَصَانًا ، وَقُلْدَتْهُمْ قَلَانْدَ قَوَزَعَا
خُذُوا الْعَقْلَ إِنْ أَعْطَاكُمْ الْعَقْلَ قُوْمُكُمْ وَكُونُوا كَمَنْ سَمِ الْهُوَانُ فَارْتَعَا
وَلَا تُكْثِرُوا فِيهِ الضَّجَّاجَ فَإِنَّهُ نَحَا السَّيْفُ مَا قَالَ ابْنُ دَارَةَ أَجْمَا

وقول سالم « لا تأمنن فزاريا - البيت » امتل : أي شوى في الملة وهي الرماد الحار ، والعير - بفتح العين المهملة وسكون الياء المثناة - الحمار . وبنو فزارية يعبرون بأكل أير الحمار مشويا . ولذلك حديث ، وهو أن رجلا من بني فزارية ، سماه ابن دريد خذفا - بفتح الحاء المهملة والذال المعجمة - كان في نفر من العرب ، فعذل الفزاري عن طريقهم لبعض شأنه ، وصاد القوم عيرا ، فأكلوه وأبقوا جردانه للفزاري ، فلما لحق بهم قالوا : قد خبأنا لك من صيدنا خبيثا وأقفيناك منه بقى ، فجعل يأكله ولا يكاد يسيغه ويقول : أكلت لحم الحمار جوفان ؟ ثم رأى تغامر القوم عليه فاخترط سيفه وقال : والله لتأكلنه أو لأقتلنكم ، فأمسكوا عن أسكه ، فضرب رجلا منهم اسمه مرقمة فأطعن رأسه ، فقال أحدهم :

* طَاحَ لَعَمْرِي مَرْقَةَ *

فقال الفزاري :

* وَأَنْتَ إِنْ لَمْ تَلْقَمَهُ *

فأكلوا ، وبذلك عبرت فزارية أكل جردان الحمار ، ومن ذلك قول الشاعر :

أَنْتَحَرُّ يَا فَزَارَ وَأَنْتَ شَيْخٌ إِذَا فُوحِرَتْ تُحْطَى فِي الْفَخَّارِ
أَصْـيْحَانِيَّةٌ أَدِمَتْ بَرِيَّتِي أَحَبُّ إِلَيْكَ أَمْ أَيْزُ الْحِمَارِ ؟

... ..

بَلَى ، أَيْزُ الْجَمَارِ وَخُصِيَّتَاهُ أَحَبُّ إِلَى فَزَارَةَ مِنْ فَزَارِ

وقول سالم في أبيات الشاهد « وإن خلوت به في الأرض وحدكما - البيت » القلوص - بفتح القاف وضم اللام - الناقة الشابة الفتية . واكتنبا : أمر من كتب الناقة يكتبها ؛ إذا ختم حيائها أو خزمها بسير أو حلقة لئلا ينزى عليها ، وبنو فزارة يرمون باتيان النوق وغشيان الإبل قال الراجز :

إِنْ بَنَى فَزَارَةَ بَنَ ذُبْيَانَ قَدْ طَرَقَتْ نَاقَتُهُمْ بِإِنْسَانٍ

وقال الفرزدق يهجو عمر بن هبيرة الفزاري ويشكوه إلى الخليفة وكان واليا لبني مروان على العراق :

أَطْعَمْتَ الْعِرَاقَ وَرَأَفِدِيهِ فَزَارِيًّا أَحْذِ يَدَ الْقَمِيصِ

وَلَمْ يَكُ قَبْلَهَا رَاعِي مَخَاضٍ لِيَأْمَنَهُ عَلَى وَرَكِّي قُلُوصٍ

ويروى أن رجلا من بني نمير ، سمى البغدادي (٣ - ١٤٤) ثريك بن عبد الله ، كان يسافر عمر بن هبيرة هذا ، والنميري على بغلة ، فقال عمر للنميري : غص من بغلتك ! فأجاب النميري : إنها مكتوبة أيها الأمير ، لحن عمر بن هبيرة للنميري بقول جرير بن عطية في هجاء بني نمير :

فَغَضَّ الطَّرْفَ إِنَّكَ مِنْ نُمَيْرٍ فَلَا كَفْئًا بَلَّغْتَ وَلَا كِلَابًا

ولحن النميري لعمر بقول سالم بن دارة :

لَا تَأْمَنَنَّ فَزَارِيًّا خَلَوْتُ بِهِ البيتين

وقول سالم « جرثومة نبت - إلخ » جرثومة الشيء - بضم الجيم وسكون الراء - أصله . وتبني الجرائم : تستطيل عليها . والعرف - بضم العين الهمزة وسكون الراء - المعروف ، وأراد بالانكار المنكر « من جدم قيس » الجدم - بكسر الجيم أو فتحها وسكون الدال المعجمة - الأصل « زندي فيهم واري » تقول : وري الزند يرى - مثل وعد يعد - إذا أخرج ناره ، ويقولون : ورت بك زنادي ، يريدون لقيت منك النصرة والمعونة .

الإعراب : « أنا » ضمير منفصل مبتدأ « ابن » خبره ، وهو مضاف ، و « دارة » مضاف إليه ، مجرور بالفتحة زاية عن الكسرة لأنه لا ينصرف للعلمية والتأنيث « معروفا » حال منصوب بالفتحة الظاهرة « بها » جار ومجرور متعلق بمعروف « نسي » نائب فاعل لمعروف مرفوع بضمه مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، وياء المتكلم مضاف إليه « وهل » الواو حرف استئناف ، وهل حرف استنهام « بدارة » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « يا » حرف نداء واستغاثة « للناس » اللام حرف جار للمستغاث به مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، الناس مجرور باللام وعلامة جره

الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق إما بالفعل الذي نابت عنه يا ، وإما بنفس يا لأنها دالة على معنى الفعل وقائمة مقامه . وقد ذكرنا ذلك مرارا في إعراب الشواهد السابقة « من » حرف جر زائد « عار » مبتدأ مؤخر ، مرفوع بضمه مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، وجملة الاستغانة لا محل لها من الإعراب لأنها معترضة بين الخبر المقدم ومبتدئه المؤخر .

الشاهد فيه : قوله « معروفا بها نسي » فان معروفا حال مؤكدة لمضمون الجملة السابقة عليه ، وهي قوله « أنا ابن دارة » ، والعامل في هذه الحال فعل محذوف وجوبا . والتقدير : أحق معروفا بها نسي .

وههنا أمران : أولهما يتعلق ببيان مضمون الجملة المؤكدة بهذه الحال وما أشبهها ؛ والثاني يتعلق ببيان العامل في هذه الحال :

أما عن الأمر الأول فانا نقول لك : ذكر العلامة الصبان أن مضمون الجملة هو مصدر الخبر مضافا إلى المبتدأ إذا كان الخبر مشتقا ، وهو الكون العام مضافا إلى المبتدأ وخبر اعنه بالخبر إذا كان الخبر جامدا ، ثم قال : « وهذا (يريد النوع الثاني) هو الممكن هنا لما سيذكر من اشتراط جود جزأى الجملة ، ككون زيد أبا في قولك : زيد أخوك عطوفا ؛ والتأكيد في الحقيقة لل لازم الكون أبا ، كما قاله الشنوائى ، وهو العطف والحنو » اه كلامه . وهذا الذى ذكره هو الذى يفهم عند التحقيق من عبارة جارا لله الزمخشري في مفصله حيث يقول : « والحال المؤكدة هي التي تنجيء على أثر جملة عقدها من التبيين لا عمل لها ؛ لتوكيد خبرها وتقرير مؤداه ونفي الشك عنه ، وذلك قولك : زيد أبوك عطوفا ، وهو زيد معروفا ، وهو الحق بينا ؛ ألا ترى كيف حققت بالعطوف الأبوة ، وبالمعروف والبين أن الرجل زيد وأن الأمر حق . وفي التنزيل (وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ) وكذلك : أنا عبد الله آكلا كما يأكل العبيد ؛ فيه تقرير للعبودية وتحقيق لها . وتقول : أنا فلان بطلا شجاعا وكريما جوادا ؛ فتحقق ما أنت منسم به وما هو ثابت لك في نفسك » اه كلامه . وذهب المحقق الرضى إلى أن مضمون الجملة المؤكدة بهذه الحال ليس هو ذلك الذى ذكره الصبان وجار الله ، بل مضمون الجملة هو مقصود التسكلم من ذكر هذه الجملة الخبرية المقصود الثانوى لا المقصود الأول الذى هو إثبات الخبر للمبتدأ ، قال : « ونجىء (يريد الحال المؤكدة) إما لتقرير مضمون الخبر وتأكيد ، وإما للاستدلال على مضمونه . ومضمون الخبر إما نفي كقوله : أنا ابن دارة البيت وكقولك : أنا حاتم جوادا ، وأنا عمرو شجاعا ؛ إذ لا يقول مثله إلا من اشتهر بالخصلة التي ذات عليها الحال ، كاشتهار حاتم بالجود وعمرو بالشجاعة ، فصار الخبر متضمنا لتلك الخصلة ، وإما تعظيم لغيرك نحو : أنت الرجل كاملا ،

أو تصاغر لنفسك نحو : أنا عبد الله آ كلا كما يأكل العبيد ، أو تصغير للغير نحو : هو المسكين مرحوما ، أو تهديد نحو : أنا الحجاج سفاك الدماء ، أو غير ذلك نحو : زيد أبوك عطوفا ، و (هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةٌ) وَهُوَ الْحَقُّ بِينَا ، فقولك آ كلا ومرحوما ومصداقا للاستدلال على مضمون الخبر ، وقوله : مشهورا بها نسي ، وقولك كاملا وسفك الدماء وآية ومعروفا وينا لتقرير مضمون الجملة وتأكيده ، وقولك عطوفا لساكنيهما ، وإنما سمي السلك حالا مؤكدة وإن لم يكن للقسم الأول — أى الذى للاستدلال على مضمون الخبر — مؤكدا إذ ليس فى كونه حقا معنى التصديق حتى يؤكد بمصداق وكذلك ليس فى كونهم مساكين معنى كونهم مظلومين لأن مضمون الحال لازم فى الأغلب لمضمون الجملة لأن التصديق لازم حقيقة القرآن فصار كأنه هو ، وكذا الرحومية لازمة فى الأغلب للمسكنة » اه كلامه .

وأما عن الأمر الثانى فانا نقول لك : اختلاف العلماء فى العامل فى الحال المؤكدة لمضمون الجملة ؛ فذهب جماعة منهم سيبويه والذين لخصوا كلامه مثل الزمخشري وتبعهم الشارح وغيره من التأخرين إلى أن العامل فعل محذوف وجوبا ، تقديره : أحق ، أو ثبت ، قال جار الله : « والعامل فيها أحق أو أثبت مضمر » اه ، وقال أبو سعيد السيرافى : « اعلم أن النصب فى : هذا زيد منطلقا ، على غير وجه النصب فى قولنا : هو زيد معروف ، وبين ذلك أنك لا تقول : هو زيد منطلقا ، فأما النصب فى هو زيد معروف فعلى جهة التوكيد لما ذكرته وخبرت به ، وذلك أنك إذا قلت : هو زيد ، فقد خبرت بخبر يحتمل أن يكون حقا وأن يكون باطلا ، وظاهر الإخبار يوجب أن الخبر يحقق ما خبر به ، فإذا قال : هو زيد معروف ؛ فكأنه قال : لا شك فيه ، وكأنه قال : أحق ذلك ، والعامل فيه أحق » اه ، وانظر مع ذلك كله كتاب سيبويه (١ - ٢٥٦ وما بعدها) . وذهب الزجاج إلى أن العامل فى هذه الحال هو الخبر الواقع فى الجملة المؤكدة مضمونها ، وزعم أن هذا الخبر س وإن كنا نشترط فيه الجود — مؤول بمشتق ، قال : إن قول القائل : أنا حاتم سخيا ، وأنا ابن دارة معروف ، مؤول بقوله : أنا المسمى حاتما سخيا ؛ وأنا المسمى ابن دارة معروف . وهذا باطل من ثلاثة أوجه : أولها أنه إن ظهر فى الجمل التى يكون الخبر فيها علما كهذين المثالين فليس بظاهر فى غيرها نحو قوله تعالى : (هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةٌ) وقوله : (وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا) ، والوجه الثانى : أنه يلزم عليه ألا يكون سخيا أو معروفا إلا فى حال التسمية بذلك الاسم ؛ ضرورة أن الحال قيد لعاملها ، وهذا غير صحيح ، والوجه الثالث : أن المتكلم لا يقصد هذا المعنى الذى تدل العبارة عليه على هذا التأويل . وذهب ابن خروف إلى أن العامل فى هذه الحال هو المبتدأ ؛ لأن المبتدأ لا يخاوع عن معنى التنبيه ؛ إذ هو فى هذه الجمل

(تنبيه) : قد يؤخذ من كلامه ما ذكر من الشروط ؛ فتعريفُ جزأى الجملة من تسميتها مؤكدة ، لأنه لا يؤكّد إلا ما قد عُرِفَ ، وجودُهما من كون الحال مؤكدة للجملة ؛ لأنه إذا كان أحد الجزأين مشتقا أو في حكمه كان عاملا في الحال ؛ فكانت مؤكدة لعاملها لا للجملة ، ولذلك جعل في شرح التسهيل قولهم : زيدٌ أبوك عطوفاً ، وهو الحقُّ بيّناً ، من قبيل المؤكدة لعاملها ، وهي موافقة له معنى دون لفظ ؛ لأن الأب والحق صالحان للعمل ، ووجوب تأخير الحال من كونها تأكيداً ، ووجوب إضمار عاملها من جزمه بالإضمار .
(وَمَوْضِعُ الْحَالِ تَحْيِيٌّ مُجْمَلٌ) ، كما تجيء موضع الخبر والنعت ، وإن كان الأصل فيها الأفراد ، ولذلك ثلاثة شروط :

أحدها : أن تكون خبرية ، وغلط من قال في قوله :

٤٩٢ — أَطْلُبُ وَلَا تَضْجَرُ مِنْ مَطْلَبٍ

إنما يكون اسم إشارة أو ضميراً غالباً . وهذا مذهب ضعيف ؛ ولا يسلم له أن الابتداء يكون اسم إشارة أو ضميراً دائماً ، بل قد يكون اسم إشارة نحو مافى الآية الكريمة (هذه ناقة الله لكم آية) وقد يكون ضميراً كما في قوله سبحانه : (وهو الحق مصدقا) وكما في قول الشاعر في بيت الشاهد الذي نحن بصده * أنا ابن دارة معروفا ... البيت * وقد يكون علما كما مثل له الشارح بقوله : زيد أبوك عطوفاً ؛ وعمل الضمير والعلم في غيره مما لم يمهده نظير في العربية . وذهب ابن مالك — وارتضاه المحقق الرضى في شرح الكافية (١ — ١٩٧) إلى أن العامل في هذه الحال معنى الجملة . قال الرضى : « الأولى عندي ما ذهب إليه ابن مالك ، وهو أن العامل معنى الجملة ، كما قلنا في المصدر المؤكّد لنفسه أو لغيره ، كأنه قال : يعطف عليك أبوك عطوفاً ، ويرحم مرحوماً ، وحق ذلك مصدقا ، وذلك لأن الجملة وإن كان جزءاها جامدين جمودا محضا فلاشك أنه يحصل من إسناد أحد جزأيهما إلى الآخر معنى من معانى الفعل ؛ ألا ترى أن معنى أنا زيد أنا كائن زيدا ؛ فعلى هذا لا تتقدم المؤكدة على جزأى الجملة ولا على أحدهما لضعفها (يريد الجملة) في العمل ، وذلك لحفاء معنى الفعل فيها » اه كلامه .

٤٩٣ — هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

* قَائِلَةُ الطَّالِبِ أَنْ يَضْجَرَ *

وهذا أول بيتين ذكرهما النحاة ولم ينسبوهما لمعنيين ، وثانیهما هو :

أَمَا تَرَى الْحَبْلَ بِتَكَرَّارِهِ فِي الصَّخْرَةِ الصَّامَةِ قَدْ أَثَرَا

ويقال : إن البيتين لبعض المحدثين ، ولسكننا لم نعتز على تسميته

اللفظة : « لا تضجر » تقول : ضجر من الشيء ضجراً فهو ضجر — بوزان تعب يتعب تعباً فهو تعب — إذا اغتم منه وقلق مع إبدائه كلاماً فيه ، وتقول أيضاً : تضجر من الشيء ، وأضجرتُه أنا من الشيء فـضجر ، وهو ضجور — بزنة صبور — وقالوا للناقاة التي تكثر الرغاء عند الحلب : ضجور — بوزن رسول — « آفة » الآفة عرض يفسد ما يصيبه ، وهي العاهة ، وجمعه آفات . وتقول : إيف الشيء — بالبناء للجھول — يؤاف ؛ فهو مثوف ؛ إذا أصابته الآفة

الإعراب : « اطلب » فعل أمر ، فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « ولا » الواو حرف عطف وهي واو المعية ، لا : نافية « تضجر » فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد واو المعية في جواب الأمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « من مطلب » جار ومجرور متعلق بتضجر « فآفة » الفاء حرف دال على التعليل ، آفة : مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو مضاف ، و « الطالب » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « أن » حرف مصدرى ونصب مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « يضجراً » فعل مضارع منصوب بأن ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الطالب ، والألف للاطلاق ، وأن المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع خبر المبتدأ ، وتقدير الكلام : فآفة الطالب الضجر

الشاعر : ذهب بعض العلماء — وهو الأمين المحلى كما ذكر ابن هشام في مغنى اللبيب — إلى أن « لا » في قول الشاعر « ولا تضجر » ناهية ، والواو التي قبلها واو الحال ، وتضجر : فعل مضارع مجزوم محلا بلا الناهية ، وأصله « ولا تضجراً » بنون التوكيد الحفيفة ، فحذفت نون التوكيد الحفيفة وبقيت الفتحة التي كانت قبلها لتدل عليها ، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب حال ؛ وهذا الذي ذهب إليه الأمين المحلى مخالف لما أجمع النحاة عليه من أنه يشترط في جملة الحال أن تكون خبرية ولا يجوز أن تكون طلبية أصلاً ، قال ابن هشام مانصه (١) : « النوع الثامن : اشتراطهم في بعض الجمل الخبرية ، وفي بعضها الإنشائية ؛ فالأول كثير كالصلة والصفة والحال والجملة الواقعة خبراً لكان أو خبراً لإن أو لضمير الشأن ، قيل : أو خبراً للمبتدأ أو جواباً للقسم غير الاستعطافي » اهـ . ثم ذكر بعد ذلك بعض أخطاء المعربين في هذا النوع إلى أن قال : « ومن ذلك قول الأمين المحلى — فيما رأيت بخطه — : إن الجملة التي بعد الواو من قوله : اطلب ولا تضجر من مطلب * حالية ، وإن لا ناهية ، والصواب أن الواو للعطف ، ثم الأصح أن الفتحة إعراب ، مثلها في : لا تأكل السمك وتشرب اللبن ، وليست الفتحة فتحة بناء لأجل

(١) انظر النوع الثامن من الجملة السادسة من الباب الخامس في ذكر الجهات التي يدخل الاعتراض

على العرب من جهةها .

إن « لا » ناهية والواو للحال ، والصواب أنها عاطفة مثل : « وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا » .

الثاني: أن تكون غير مُصدِّرة بِعَلَمِ استقبال ، وغلط من أعرب « سَيَهْدِين » من قوله تعالى : « إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَى رَبِّي سَيَهْدِين » حالا .

الثالث: أن تكون مرتبطة بصاحبها على ما سيأتى (كَجَاءَ زَيْدٌ وَهُوَ نَارٌ رِخْلَةٌ) مثال لما استكملت الشروط .

نون توكيد خفيفة محذوفة « اه كلامه . وقال في موضع آخر عند البحث في الفروق بين الجملة الحالية والجملة الاعتراضية ما نصه : « مسألة . كثيرا ما نشتهب المعارضة بالحالية ، ويميزها منها أمور : أحدها أنها (أى المعارضة) تكون غير خبرية ، كالأمرية في (وَلَا تُؤْمِنُوا إِلَّا لِمَنْ تَبِعَ دِينَكُمْ قُلْ إِنَّ الْهُدَى هُدَى اللَّهِ أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ مِثْلَ مَا أُوتِيتُمْ) كذا مثل ابن مالك وغيره » اه ثم قال بعد كلام وحوار في هذا الموضوع : « وقد فهم — مما أوردته من أن المعارضة تقع طلبية — أن الحالية لا تقع إلا خبرية ، وذلك بالإجماع ، وأما قول بعضهم في قول القائل * اطب ولا تضجر من مطلب * إن الواو للحال ، وإن لا ناهية ؛ خطأ ، وإنما هي (يريد الواو) عاطفة ؛ والعطوف إما مصدر يسبك من أن والفعل ، وطى هذا يكون العطوف عليه مصدرا يتصيد من الأمر السابق : أى ليكن منك طلب وعدم ضجر ، وإما أن يكون العطوف جملة وعليه يكون العطوف عليه جملة ، وطى الوجه الأول الفتحة في تضجر إعراب ، ولانافية ، والعطف مثله في قولك : اثنى ولا أجفوك — بالنصب — وقوله :

فَقُلْتُ أَدْعِي وَأَدْعُو إِنَّ أُنْدَى لَصَوْتِ أَنْ يَنَادِيَ دَاعِيَانِ

وطى الثانى فالفتحة في تضجر للتركيب ، والأصل ولا تضجرن — بنون التوكيد الخفيفة — محذوف للضرورة ، ولا ناهية ، والعطف مثله في قوله تعالى : (وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا) اه ويتأخص هذا الكلام في أن الأمين المحلى ادعى ثلاثة أمور في هذه العبارة : أولها أن الواو للحال وثانيها أن لا ناهية ، وثالثها أن الفتحة فتحة بناء ، وأن الرد عليه بعدم تسليم أن الواو للحال أصلا ، بل هي عندنا للعطف ، ثم لا نسلم أن لا ناهية بل هي نافية وعليه لا نسلم أيضا أن الفتحة بناء بل هي فتحة إعراب ومقتضيا مضممر وهو أن ، ولئن سلمنا أن لا ناهية والفتحة فتحة بناء فذلك لا يفيدك لأن الواو للعطف أيضا ، والكلام من عطف جملة نهى طلبية على جملة أمر طلبية أخرى كما في الآية التى ذكرها ابن هشام . وهذا الوجه الأخير هو الذى ذكره الشارح .

(وَذَاتُ بَدْءٍ بِمَضَارِعٍ ثَبَتَتْ * حَوَتْ ضَمِيرًا) يربطها (وَمِنْ الْوَائِ خَلَتْ) وجوبا؛
لشدة شبهه باسم الفاعل ، تقول : جاء زيد يضحك ، وقدم الأمير تقادُ الجَنَائِبُ بَيْنَ يَدَيْهِ ،
ولا يجوز جاء ويضحك ، ولا قدم وتقاد

(وَذَاتُ وَائٍ بَعْدَهَا أَنْوَ مُبْتَدَأَ لَهُ الْمَضَارِعُ أَجْلَنْ مُسْنَدًا)

أى : إذا جاء من كلامهم ما ظاهره أن جملة الحال المصدرية بمضارع مثبتت تلت الواو حمل على
أن المضارع خبر مبتدأ محذوف ، من ذلك قولهم : قُمْتُ وَأَصْلُكَ عَيْنُهُ ، أى : وأنا أصك ،
وقوله :

٤٩٣ — فَلَمَّا خَشِيتُ أَظَافِيرَهُمْ نَجَوْتُ وَأَرْهَنُتُهُمْ مَالِكا

٤٩٣ — هذا البيت من كلام عبد الله بن همام بن نيشة بن رياح بن مالك السلولي ، قال
ابن قتيبة في كتاب الشعراء : « هو من بني مرة بن صعصعة من قيس عيلان ، وبنو مرة يعرفون
ببني سلول ، وهى أمهم ، وهى بنت ذهل بن شيبان بن ثعلبة ، وهم رهط أبى مريم السلولي
وكانت له صحبة ، وعبد الله بن همام هو القائل فى عربهم :

فَلَمَّا خَشِيتُ أَظَافِيرَهُ نَجَوْتُ وَأَرْهَنُتُهُ مَالِكا

عَرِيفًا مُقِيمًا بِدَارِ الْهَوَا نِ ، أَهْوَنَ عَلَىَّ بِهِ هَالِكا

وهو القائل فى الفلاس :

أَقْلَى عَلَىَّ الْاَوَمَ يَا بَنَةَ مَالِكٍ وَدَعَى زَمَانًا سَادَ فِيهِ الْفَلَافِسُ

وَسَاعَ مِنَ السُّلْطَانِ لَيْسَ بِنَاصِحٍ وَمُحْتَرَسٍ مِنْ مِثْلِهِ وَهُوَ حَارِسُ

وكان الفلاس هذا على شرطة الكوفة من قبل الحارث بن عبد الله بن أبى ربيعة الخزومى أخى
عمر بن أبى ربيعة ، وخرج الفلاس مع ابن الأشعث ، فقتله الحجاج « اه . ولما مات معاوية بن
أبى سفيان واستخلف يزيد بن معاوية دخل الناس عليه فلم يعرفوا ما يقولون له حتى دخل عبد الله
ابن همام فقال :

إِصْبِرْ يَزِيدُ فَقَدْ فَارَقْتَ ذَامِقَةَ وَأَشْكُرُ حَبَاءَ الَّذِى بِالْمُلْكِ رَدَّا كَا

لَارْزَاءَ أَعْظَمُ بِالْأَقْوَامِ قَدْ عَلِمُوا مِمَّا رُرُنْتَ وَلَا عُقْبَى كَعُقْبَا كَا

أَضْبَحْتَ رَاعِىَ أَهْلِ الدِّينِ كُلِّهِمْ فَأَنْتَ تَرَعَاهُمْ وَاللَّهُ يَرَعَا كَا

وَفِى مُعَاوِيَةَ الْبَاقِ لَنَا خَافَ إِذَا نُعِيتَ وَلَا نَسْمَعُ بِمَنْعَا كَا

وكان عبيد الله بن زياد بن أبي سفيان قد توعد عبد الله بن همام الساولي هذا ، خافه على نفسه ، فهرب حتى أتى دمشق فاستجار بيزيد بن معاوية الخليفة ، فأجاره ، وكتب إلى عبيد الله بن زياد يأمره بأن يصفح عنه ، وبيت الشاهد والذي بعده ، وهما فيا حكينا عن ابن قتيبة ، يقولهما في هذا الشأن .

اللفظ : « خشيت » خفت ، تقول : خشيه يخشاه — مثل علمه يعلمه — خشية ؛ إذا خافه ، وكثير من اللغويين لا يفرقون بين الخشية والخوف ورويهما بمعنى واحد ، ومنهم من يرى بينهما فرقا ؛ فيذكر أن الخشية لا تكون إلا مع تعظيم للخوف منه ، كما في قوله تعالى : (إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ) « أظافيرهم » هو عند جبهة اللغويين جمع أظفور — بضمين بينهما سكون — وهو لغة في الظفر ، والمراد به ههنا السلاح ، وأنشد الزمخشري في الأساس وابن منظور في اللسان قول الشاعر :

مَا بَيْنَ لُغْمَتِهَا الْأُولَى إِذَا ارْزَدَرَدَتْ وَبَيْنَ أُخْرَى تَلِيهَا قِيدُ أَظْفُورٍ

وقال الليث : « الظفر ظفر الإنسان وظفر الطائر ، والجميع الأظفار ، وجماعة الأظفار أظافير ؛ لأن أظفارا بوزن إعصار ؛ تقول : أظافير وأعاصير ، وإن جاء ذلك في الأشعار جاز ، ولا يتسكّم به بالقياس » اه ، يريد أن الأظافير جمع الجمع ، وليس ثمة مفردا يجمع على ذلك ، وجمع الجمع ليس بقياس ، ولكنه يقبل ما ورد السماع به . وروى « أظافيرهم » بغير ياء ، على أنه حذف الياء للخفضة كاحذفت في مفتاح جمع مفتاح في قوله تعالى : (وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ) ومن سنن العرب أن تحذف هذه الياء من الجمع مع وجود حرف العلة في المفرد ؛ طلبا للتخفيف ، كما أن من سننهم أن يزيدوها في الجمع وليس في المفرد حرف علة ؛ لإشباع الكسرة التي قبل الآخر ، كما جمعوا صيرفا على صياريف ، وكما جمعوا خاتما على خواتيم ، قال الشاعر :

تَنَفِّي يَدَاهَا الْخَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ نَفَى الدَّرَاهِمِ تَفْقَادُ الصَّيَارِيفِ

ومن العلماء من ينكر ذلك فيذهب يتلمس لما فيه الياء مفردا ذالين قبل الآخر ، فيزعم أن الخواتيم جمع خاتام مثلا ، ويتلمس لما لا ياء فيه مفردا ليس ذالين فيزعم أن المفاتيح جمع مفتاح ، وهذا تمحل لا ضرورة له ، ثم هو لا يطرد ، والتخفيف في هذا وأشباهه كثير في العربية كما أن إشباع الحركة حتى يتولد عنها حرف كثير في العربية « أرهّنهم مالكا » أجعله عندهم رهينة . ومالك هو عريف الذي ذكره في البيت الثاني ، وهو شاعر معروف .

الإعراب : « لما » ظرفية حينية ، مبنى على السكون في محل نصب عامله نجوت « خشيت » فعل ماض وفاعله ، والجملة في محل جر بإضافة لما الحينية إليها « أظافيرهم » مفعول به لخشيت ،

وضمير الغائبين مضاف إليه «نجوت» فعل وفاعل «وأرهنهم» الواو للحال ، أرهن : فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وضمير الغائبين مفعول أول «مالك» مفعول ثان ، وجملة المضارع وفاعله ومفعوليه في محل رفع خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير وأنا أرهنهم ، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله «وأرهنهم» فإن الظاهر أن جملة الحال هي الفعل المضارع مثبت ، وأنها اقترنت بواو الحال ، والعلماء يشكرون أن نجى جملة الحال على هذه الصورة ، ويوجبون في جملة المضارع المثبت الواقعة حالا أن ترتبط بصاحب الحال بالضمير وتخلو من الواو إلا أن تقتنر بقدر فيقال : جاء على يضحك ، كما في قوله تعالى : (وَجَاهُوا أَبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ) وكما في قوله جل ذكره : (وَنَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ) أو يقال : يخالفني إبراهيم وقد يعلم أنني له ناصح ، كما في قوله سبحانه : (لَمْ تُوْذُنِي وَإِنِّي فَقَدْ تَعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ)

فلما رأى العلماء أن ظاهر هذا أثبت يخالف ما أوجبوه كما يشاء لك التمسوا لهذا البيت وجهها ، فمنهم من أنكر هذه الرواية ، وزعم أن الرواية الصحيحة : «نجوت وأرهنهم مالك» فالواو ليست واو الحال ، ولكنها واو العطف ، وهذا غير الوجه الذي ذكره الشارح ؛ والمعطوف جملة مفعول ماضية والمعطوف عليه كناية عن من هؤلاء ابن قتيبة ط ، ما سمعت من كلامه في نسبة بيت الشاهد ؛ ومنهم من ذكر أن الواو للحال والفعل مضارع ، ولكنه أي أن تكون جملة الحال هي جملة الفعل المضارع على ما هو ظاهر البيت ، وزعم أن جملة المضارع خبر لمبتدأ محذوف ، وجملة الحال هي جملة المبتدأ المحذوف وخبره ، والتقدير عندهؤلاء وأنا أرهنهم ، وهذا التوجيه أحد توجيهات لإمام أهل البلاغة الشيخ عبد القاهر الجرجاني ، وتبعه عليه الكثيرون ومنهم ابن مالك كما هو ظاهر من عبارته في الألفية . ومن العلماء من جعل هذا الظاهر على حاله واعترف بأن جملة الحال هي جملة المضارع المثبت ، ولكنه قضى بأن ذلك نادر لا يجوز إلا أن يوقف فيه عند السماع ، قال صاحب جمع الجوامع : « ويتعين الضمير رابطا في الجملة المصدرة بمضارع مثبت عار من قد ، أو منى بلا ، أو ماض بعد إلا ، أو ماض بعده أو ؛ ولا تغنى عن هذا الضمير الواو ، ولا تجامعه ، غالبا . وقد ورد دخولها معه في وقت وأصك عينه ، وقوله :

* نَجَوْتُ وَأَرْهَنُهُ مَالِيكَ * اه فجعل عدم اقتران جملة المضارع المثبت الذي لم تسبقه قد غالبا لا واجبا ؛ وجعل هذا البيت من غير الغالب كما هو واضح من كلامه .

قال الشيخ عبد القاهر الجرجاني : « وإن كانت الجملة من فعل وفاعل والفعل مضارع مثبت غير منفي — لم يكند يحى بالواو ، بل نرى الكلام على محيئها عارية من الواو (يريد أن أسلوب

وقوله :

٤٩٤ - عُنَّةٌ عَرَا وَأَنْتَلُ قَوْمَهَا

أى : وأنا أرهنهم مالكا ، وأنا أقتل قوم .

العرب المتلب عندم على هذا الوجه) كتولك : جاني زيد يسمى غلامه بين يديه ،
وقوله :

وَقَدْ عَلَوْتُ قَتُودَ الرَّحْلِ يَسْفَعُنِي يَوْمَ قَدِيدِمَةِ الْجُوزَاءِ مَسْمُومُ

وقوله :

وَلَقَدْ أَغْتَدَى بُدَاغُ رُكْنِي أَخَوَيْ ذُو مَيْعَةٍ إِضْرِيحُ

وكذلك قولك : جاني زيد يسرع ؛ لافصل بين أن يكون الفعل لدى الحال وبين أن يكون لمن هو بسببه ، فان ذلك كله يستمر على النفي عن الواو ، وعليه التنزيل والسكلام ، ومثاله في التنزيل قوله عزوجل : (وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ) وقوله تعالى : (وَسَيُجَنَّبُهَا الْأَتْقَى الَّذِي يُؤْتِي مَالَهُ يَتَزَكَّى) وقوله عز اسمه : (وَنَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ) ، فأما قول ابن همام السالوي :

فَلَمَّا خَشِيتُ أَظَانِيرَهُمْ نَجَوْتُ وَأَرَاهَنُهُمْ مَالِيكََا

في رواية من روى : وأرهنهم ، وما شبهوه به من قولهم : قت وأصك وجهه - فليست الواو فيها للحال ، وليس المعنى : نجوت راهنا مالكا وقت صاكا وجهه ، ولكن أرهن وأصك حكاية حال - إلخ » اهـ .

٤٩٤ - هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

* زَعَمَا لَعَمْرُؤُا بَيْكَ لَيْسَ بِمَزْعَمِ *

وهذا البيت لعنزة بن شداد العبسي من معلقته التي أولها قوله :

هَلْ غَادَرَ الشَّعْرَاءُ مِنْ مُتَرَدِّمٍ أَمْ هَلْ عَرَفْتَ الدَّارَ بَعْدَ تَوَهُمِ

وقد مضى في باب ظن وأخواتها (ش ٣٤١) ذكر جملة صالحة من أبيات هذه القصيدة ، وبعد البيت المستشهد به ههنا قوله :

وَلَقَدْ نَزَاتِ فَلَا تَطْلِي غَيْرُهُ مَنِي بِمَنْزِلَةِ الْحَبِّ الْمَكْرَمِ
كَيْفَ الْمَزَارُ وَقَدْ تَرَبَّعَ أَهْلُهَا بِمُنِيزَتَيْنِ وَأَهْلُنَا بِالْعَيْلِ
إِنْ كُنْتَ أَرْمَعْتَ الْفِرَاقَ فَإِنَّمَا زَمَّتْ رِكَابُكُمْ بِلِيلٍ مُظْلِمِ

مَا رَأَيْتِي إِلَّا حَمُولَةً أَهْلِيهَا وَسَطَ الدِّيَارِ تَسْفُ حَبَّ الْخَمْخِمِ

اللفظ: «علقها» بالبناء للجهول مع تضعيف اللام - يريد تعشقتها ، وتقول : علق فلان بفلانة يعلق - مثل علم علم - إذا كلف بها «عرضا» جفأة ومن غير قصد «زعمنا» طمعا ، والمزعم : المطمع ، يقول : إني شغفت بهذه الفتاة وتعشقتها مفاجأة وبدون قصد مني مع ما بيني وبين قومها من القتال ، ثم قال : إني أطمع في حبها طمعا لا موضع له ؛ لأن الظفر بها غير ميسور لي «ولقد نزلت - إلخ» مضى شرحه في الموضع الذي ذكرناه (ج ٢ ص ١٠٩) «كيف المزار - إلخ» المزار : الزيارة ، مصدر ميمي «عنيتين» قال ياقوت : «عنيزة - بضم أوله وفتح ثانيه وبعد الياء زاي - وهو موضع بين البصرة ومكة ... وقال ابن الأعرابي : عنيزة على ما أخبرني به الفزاري تنبيه للأودية ينتهي ماؤها إليها وهي على ميل من القريتين ببطن الرمة ، وهي لبني عامر بن كرز . وقال ابن الفقيه : عنيزة من أودية الحيمة قرب سواج ، وقرى عنيزة بالبحرين» اهـ ثم قال : «عنيتين : ثنية الذي قبله بمعناه ، قال العمراني : هو موضع آخر ، والذي أظنه أنه موضع واحد ، كما قالوا في عمارة عمياتان وفي رامة رامتان ، وأماهاها كثيرة» اهـ «الغيل» يروي بالعين المعجمة وبالعين المهملة ، ويروي في مكانه «بالدلم» وهو اسم مكان على كل وجه ، قال ياقوت : «الغيل اسم موضع في قول عنيزة ... ثم أنشد البيت ولم يعين الموضع» «أزمنت الفراق» قصده ووطنه ونفسك عليه واعتزمت فعله «راعني» أفرعني «حمولة أهلها» الحمولة - بفتح الحاء المهملة - الإبل التي تطيق أن يحمل عليها «الخمخم» نبت تعلفه الإبل ، وسفه واستفاهه بمعنى .

الإعراب : «علقها» علق : فعل ماض مبني للجهول ، وناء التثنية نائب فاعل ، وضمير الغائبة مفعول به «عرضا» قيل : منصوب على الحال : أي معترضة ، وقيل : تمييز ، وعندى أنه مثل قتلته ضربا مفعول مطلق «وأقتل» الواو واو الحال ، أقتل : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف ، وتقدير الكلام : وأنا أقتل ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال «قومها» مفعول به لأقتل ، وضمير الغائبة مضاف إليه «زعمنا» يروي بالنصب على أنه مفعول مطلق لفعل محذوف : أي تطمع طمعا ، ولو روي بالرفع لكان له وجه وجيه «لعمري» اللام لام الابتداء ، عمر : مبتدأ ، وهو مضاف ، و «أييك» مضاف إليه ، وكاف الخطاب مضاف إليه ، وخبر المبتدأ محذوف ، وتقدير الكلام : لعمري أييك قسمي «ليس» فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو «بمزعم» الباء حرف جر زائد ، مزعم : خبر ليس ، منصوب بفتح مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد .

وقيل : الواو عاطفة ، لا حالية ، والفعل بعدها مؤوّل بالماضى

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : تتمتع الواو فى سبع مسائل :

الأولى : ما سبق ^(١) .

الثانية : الواقعة بعد عاطف ، نحو : « فَبَجَاءَهَا بِأُسْنَا بَيَّاتًا أَوْ هُمْ قَارِئُونَ »

الثالثة : المؤكدة لمضمون الجملة ، نحو : هو الحق لاشك فيه « ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ »

الرابعة : الماضى التالى إلّا ، نحو : ما تكلم زيد إلّا قال خيرا ، ومنه « إِلَّا كَانُوا بِهِ

يَسْتَهْزِئُونَ »

الخامسة : الماضى المتلو بأو ، نحو : لأضربنه ذهب أو مكث ، ومنه قوله :

٤٩٥ — كُنْ لِلْخَلِيلِ نَصِيرًا جَارًا أَوْ عَدْلًا وَلَا تَشَحَّ عَلَيْهِ جَادًا أَوْ بَحْلًا

الشاهر فيه : قوله « وأقتل قومها » فان ظاهره أن جملة الحال فعلية فعلها مضارع غير منقضى ولا مقترن بقدر ، وأنها اقترنت بواو الحال دون الضمير ، وهذا الظاهر مما لا يحيزه جمهور النحاة ، ولذلك تحلوا له وجها يكون به مطابقا لما يرتضونه ، ولهم فيه وجهان : أحدهما أن تكون الجملة الفعلية المضارعية فى محل رفع خبر لمبتدأ محذوف ، وجملة الحال هى جملة المبتدأ وخبره ، ولا مانع فى جملة الحال إذا كانت من مبتدأ وخبر أن تقترن بالواو وتخلو من الضمير ، كما تقول : جاء محمد والشمس طالعة ، أو تقترن بالواو وتشتمل على ضمير ذى الحال كما تقول : زارنا إبراهيم ومعه أبوه . والوجه الثانى أن ندعى أن المضارع ههنا ليس على وضعه الأسمى ، بل المراد به الماضى والواو قبله للعطف ، وقد سبق لإيضاح ذلك .

(١) أى المضارع الثابت غير المقترن بقدر

٤٩٥ — لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سابق أو لاحق ،

وقد قال العيني فى كلامه عليه : « والظاهر أنه من كلام المحدثين » .

اللفظة : « للخليل » الخليل : الصديق الذى تداخله ويداخلك فى أموركم الخاصة ، أو هو

الذى يصفيك مودته ويصح لك إخلاصه ، ويجمع على أخلاء ، كما فى قوله تعالى : (الْأَخْلَاءُ

يَوْمَ تَنْتَهِى بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ عَدُوًّا) وقد قصر الشاعر الأخلاء حين اضطر لذلك ، وذلك قوله :

أَخِلَّائِي لَوْ غَيْرُ الْحَمَامِ أَصَابَهُمْ عَقَبْتُ ، وَلَكِنْ مَا عَلَى الْمَوْتِ مَعْتَبُ

ويجمع الخليل أيضا على خلان - بضم الحاء -

السادسة: المضارع المنفي بلا، نحو: «وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ»، «مَا لِي لَا أَرَى الْهُدَى» وقوله:

٤٩٦ — وَلَوْ أَنَّ قَوْمًا لَرَفَعُوا قَبِيلَهُ دَخَلُوا السَّمَاءَ دَخَلَتْهَا الْأَحْجَابُ

« نصيرا » النصير: فعيل من النصرة بمعنى فاعل « جار » ظم ومال عن الأخذ بيدك « عدلا » العدل: وضع الشيء في موضعه « ولا تشح عليه » الشح: البخل، وهو بضم الشين المعجمة، ومنه قوله تعالى: (وَمَنْ يُوقِ شُحَّ نَفْسِهِ) « جاد » فعل ماض من الجود، وهو البذل والإعطاء « بخلا » منع رفده وحبس عطاءه، وفي قوله « جار أو عدلا » وقوله « جاد أو بخلا » مقابلة تامّة بين فعلين كالتي في قوله سبحانه: (وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا) الإعراب: « كن » فعل أمر ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « للخليل » جار ومجرور متعلق بنصير « نصيرا » خبر كان منصوب بالفتحة الظاهرة « جار » فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الخليل، والجملة من الفعل وفاعله في محل نصب حال من الخليل « أو » حرف عطف مبني على السكون لا محل له من الإعراب « عدلا » فعل ماض فاعله ضمير مستتر جواز تقديره هو يعود أيضا إلى الخليل، والألف للإطلاق، وجملة الفعل وفاعله في محل نصب عطف على جملة الحال السابقة « ولا » الواو عاطفة، لا: حرف نهى مبني على السكون لا محل له من الإعراب « تشح » فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه السكون، وحرك للتخاص من السكونين، وكانت حركته الفتحة طلبا للخفة، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « عليه » جار ومجرور متعلق بتشح « جاد » فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه تقديره هو يعود إلى المجرور بعلی الذي هو ضمير الخليل، والجملة من الفعل وفاعله في محل نصب حال من الضمير المجرور بعلی « أو » حرف عطف مبني على السكون لا محل له « بخلا » فعل ماض فاعله ضمير مستتر تقديره هو يرجع إلى ضمير الخليل، والألف للإطلاق، والجملة من الفعل وفاعله في محل نصب معطوفة على جملة الحال.

الشاهد فيه: قوله « جار أو عدلا » وقوله « جاد أو بخلا » حيث جاءت جملة الحال في كل واحدة من العبارتين غير مقترنة بواو الحال؛ لكونها في الموضعين جملة فعلية فعلها ماض تقع بعدها أو العاطفة، وجملة الحال في العبارة الأولى هي قوله « جار » وفي العبارة الثانية هي قوله « جاد » واقتران جملة الحال إذا كانت بهذه المنزلة بالواو غير جائز لكونها في معنى الشرط، ألا ترى أن المعنى يساوي قولك: كن نصيرا لخليلك إذا جار وإذا عدل — إلخ، ولما كانت الجملة الشرطية لا تقترن بالواو كانت جملة الحال إذا ساوقتها بمنزلتها

٤٩٦ — لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين، ولا عثرت له على سابق أو لاحق

اللفظ: « قوما » القوم: جماعة الرجال ليس فيهم امرأة، ويقابله النساء، قال الله تعالى:

(لَا يَسْتَخِرُ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ عَمَى أَنْ يَكُونُوا نَجْرًا مِنْهُمْ ، وَلَا نِسَاءٌ مِنْ نِسَاءٍ عَمَى أَنْ يَكُنَّ خَيْرًا مِنْهُنَّ) وقال زهير بن أبي سلمى المزني :

وَمَا أَذْرِي ، وَسَوْفَ إِخَالُ أَذْرِي ، أَقَوْمٌ آلُ حِصْنِ أُمِّ نِسَاءٍ

والقوم : اسم جمع لا واحد له من لفظه . وواحد من معناه رجل ، والنساء كذلك ، وواحدته امرأة « لارتفاع قبيلة » الارتفاع : علو الترتلة وسمو للرتبة ، وأراد هنا منازل الشرف والمجد ، والقبيلة : الجماعة من الناس يرجعون في النسب إلى أب واحد « لا أحجب » لا أمنع ولا أصد عن الدخول ، يريد أنه من أرفع الناس شرف قبيلة ومن أسماهم منزلة قوم ، فلو كانت درجات الناس ومنازلهم تنال بشرف الآباء ومجد النسب لكان خليقا بأن يبلغ أرفع المنازل ويدرك أسمى المراتب دون أن يقف في طريقه أحد ، وذلك كناية عن علو منزلة آبائه .

الإعراب : « لو » حرف امتناع لامتناع مني على السكون لا محل له من الإعراب « أن » حرف تأكيد ونصب « قوما » اسم أن منصوب بالفتحة الظاهرة « لارتفاع » جار ومجرور متعلق بدخلوا الآتي ، وارتفاع مضاف و « قبيلة » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « دخلوا » فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله « السماء » مفعول به على التوسع لدخلوا ، والجملة من الفعل وفاعله في محل رفع خبر أن للتركدة ، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر سرفوع فاعل لفعل محذوف ، والتقدير : لو ثبت دخول قوم السماء لارتفاع قبيلة ، وهذا الفعل المحذوف هو شرط لو « دخلتها » فعل ماض ، وتاء التثنية فاعله ، وضمير الغيبة العائد إلى السماء مفعول به على التوسع أيضا ، وجملة الفعل وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب جواب لو ؛ لأنها حرف شرط غير جازم « لا » حرف نفي « أحجب » فعل مضارع مبني للجهول ، وتائب الفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وجملة الفعل وتائب فاعله في محل نصب حال من تاء التثنية الواقعة فاعلا في قوله دخلتها .

الشاهد فيه : قوله « دخلتها لا أحجب » حيث وقعت جملة المضارع المنفي بلا . وهي جملة لا أحجب - حالا ، واكتفى فيها بالربط بالضمير العائد على صاحب الحال ، والضمير الرابط هو ذلك الضمير المستتر الواقع نائب فاعل ، وصاحب الحال هو تاء التثنية الواقعة فاعلا في قوله دخلتها ، على ما ظهر لك في الإعراب ، ولم يؤت مع الضمير الرابط بواو الحال . والجملة المضارعية المنفية إذا وقعت حالا وجب أن يكتب في ربطها بصاحب الحال بالضمير الراجع منها إليه ، ولم يجوز أن يؤتى معها بواو الحال ؛ وذلك لأن جملة المضارع المنفي بمثابة اسم فاعل أضيف إليه « غير » ؛ فكأنه قال : دخلتها غير محبوب . واسم الفاعل الذي بهذه الترتلة لا تقترن به واو الحال ؛ فكذلك ما أشبهه . والمضارع هنا في قوة اسم المفعول ؛ لأنه مبني للمجهول .

فإن ورد بالواو أول على إضمار مبتدأ ، على الأصح ^(١) ، كقراءة ابن ذكوان « فاستقيماً ولا تتبعان » وقوله :

٤٩٧ - وَكُنْتُ وَلَا يُنْهِنُنِي الْوَعِيدُ

(١) في المسألة ثلاثة أقوال : أحدها تقدير مبتدأ بعد الواو ، وهو الذي ذكر الشارح أنه الأصح ؛ والثاني عدم تقدير شيء مع بقاء الواو للحال والحكم بشذوذ ذلك ، وهو رأى ابن عصفور ؛ والثالث جعل الواو حرف عطف ، وينسب إلى الجرجاني . وسنذكر ذلك كله مفصلاً مع شرح شواهد المسألة .

٤٩٧ - هذا الشاهد عجزي ، وصدره قوله : * أَقَادُوا مِنْ دَمِي وَتَوَعَّدُونِي * وقد نسب العيني (٣ - ١٩٢) هذا البيت لمالك بن رقة ، وأنشد قبله بيتاً وهو قوله :
بِقَانِي مُصْعَبٌ وَبَنُو أَبِيهِ فَأَيْنَ أَحِيدُ عَنْهُمْ ؟ لَا أَحِيدُ
وقال أبو على القالي في ذيل أماليه (ص ١٢٧) ما نصه : « وأنشدنا الزبير بن بكار لمالك ابن أخي رفيع الأسدي ، قال : أنشدنيها محمد بن أنس الأسدي ، وكان صعلوكاً فطلبه مصعب بن الزبير فهرب منه ، وقال :

بِقَانِي مُصْعَبٌ وَبَنُو أَبِيهِ
أَسُودٌ بِالْحِجَازِ عَلَى أَسُودٍ
أَقَادُوا مِنْ دَمِي وَتَوَعَّدُونِي
شَقِيتُ بِهِمْ عَلَى طُولِ التَّنَائِي
كَأَنَّ أَحِيدُ عَنْهُمْ ؟ لَا أَحِيدُ
خَوَادِرَ مَاتَنَتْهُمَا الْأَسُودُ
وَكُنْتُ البيت ، وبعده :
شَقِيتُ بِهِمْ عَلَى طُولِ التَّنَائِي
كَأَنَّ أَحِيدُ عَنْهُمْ ؟ لَا أَحِيدُ
خَوَادِرَ مَاتَنَتْهُمَا الْأَسُودُ
وَكُنْتُ البيت ، وبعده :
شَقِيتُ بِهِمْ عَلَى طُولِ التَّنَائِي
كَأَنَّ أَحِيدُ عَنْهُمْ ؟ لَا أَحِيدُ
خَوَادِرَ مَاتَنَتْهُمَا الْأَسُودُ
وَكُنْتُ البيت ، وبعده :

والذي وقع في العيني في رواية البيت السابق على بيت الشاهد :

* تَقَانِي مُصْعَبٌ وَبَنُو أَبِيهِ *

وصوبناه عن الأمالي .

اللفظ : « بقاني » بالنين المعجمة كما هو في ذيل الأمالي ، وهو الموافق لما بعده ، ومعناه طلبني ، وتقول : بغاه يبغيه ، تريد طلبه يطلبه ، وفي التنزيل الكريم : (ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِي) « مصعب » هو مصعب بن الزبير بن العوام الذي يقول فيه الشاعر :

إِنَّمَا مُصْعَبٌ شَهَابٌ مِنَ اللَّهِ تَجَلَّتْ عَنْ وَجْهِهِ الظُّلُمَةُ

وهو أخو عبد الله بن الزبير الذي خرج على الأمويين واستقل بالحجاز مدة حتى حاربه الحجاج

وضرب الكعبة بالمجانيق وقتل عبد الله وصلبه « وبنو أبيه » لم يرد إخوته ، وإنما أراد أنصاره ، والأصل في أنصار الرجل أن يكونوا من عشيرته الذين يجمعهم وإياه النسب « أحميد » مضارع حاد الرجل عن الشيء حيدا وحيودا وحيودودة ، إذا مال وعدل عنه ، يريد ليس لي مكان أعدل إليه من طلبهم ؛ لأن سلطانهم مبسوط على كل مكان « أسود بالحجاز - البيت » شبه مصعبا وأنصاره بالأسود في الشجاعة والإقدام على المكاره ، وشبه أفراسهم التي يمتطون صهواتها بالأسود أيضا ؛ ليكون ذلك أبعد على الخوف منهم ، والحوادر : جمع خلد ، وهو وصف من خدر الأسد إذا كان في خدره - بكسر فسكون - وهو أجمته ، والأسد أشد ما يكون صولة إذا دخل عليه في عرينه ، وما تنهها الأسود : أي ما تزجرها وتكفها عما تريده ، وتقول : نهنت الرجل عن الشيء فنهنه : أي زجرته عنه وكففته عن فعله فازدجر وكف « أقادوا من دمي - البيت » القود - بفتح القاف والواو - القصاص وأخذ الحريم بجرمه ، وتقول : أقاد السلطان فلانا بفلان ؛ إذا قتله به ، وكأنه يريد أعطوا الذين عبدت عليهم القود من دمي فأهدروه لهم ، وتوعدوني : تهددوني « عسى ابن الكاهلية - البيت » أراد بابن الكاهلية عبد الله بن الزبير أو مصعبا أخاه وليست الكاهلية أمهم التي ولدتهم ، ولكنها إحدى أمهاتهم من أعلى النسب ، وقد نسب إليها عبد الله بن الزبير (بفتح الزاي) الأسدي ، وقال له : إن بيني وبينك نسبا من قبل فلاة الكاهلية ؛ فإنها عمتي في عمود النسب وقد ولدتك ، فلم ينفعه ذلك عنده ولم يعطه ، فقار فيه :

أَرَى الْحَاجَاتِ عِنْدَ أَبِي خُبَيْبٍ نَسَكِدَنَّ وَلَا أُمِّيَّةَ بِالْبِلَادِ
مِنَ الْأَغْيَاصِ أَوْ مِنْ آلِ حَرْبٍ أَعَرَ كَغُرَّةِ الْفَرَسِ الْجَوَادِ
وَمَالِي حِينَ أَقْطَعُ ذَاتَ عِرْقٍ إِلَى ابْنِ الْكَاهِلِيَّةِ مِنْ مَعَادِ
وَقُلْتُ لِصُحْبَتِي : أَذْنُوا رِكَابِي أَفَارِقُ بَطْنَ مَكَّةَ عَنْ سَوَادِ

وانظر شرح الشاهد رقم (٢٩٢) في (ج ٢ ص ١٠) .

الإعراب : « أقادوا » فعل وفاعل ، وواو الجماعة عائد على مصعب وبنو أبيه ، ولهذا الفعل مفعول محذوف لقصد العموم كأنه قال : أقادوا جميع الناس ، لكثرة جرائره وتعدد جنائياته « من دمي » جار ومجرور متعلق بأقادوا ، وياء التوكيد مضاف إليه « وتوعدوني » الواو حرف عطف ، توعدوني : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله ، والنون للوقاية ، وياء التوكيد مفعول به « وكنت » الواو عاطفة ، كان : يجوز أن تكون تامة فناء للتكلم فاعلها ، ويجوز أن تكون ناقصة فناء للتكلم اسمها وخبرها محذوف : أي كنت قبل توعدهم إياي ، « ولا » الواو للحال ،

لا : حرف نفي « ينهني » ينهني : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، والنون للوقاية ، وياء التوكيد مفعول به « الوعيد » فاعل ينهني ، وجملة الفعل المضارع النفي بلا مع فاعله ومفعوله في محل نصب حال من تاء الفاعل في « كنت » الواقع فاعلا أو اسما لكان ؛ وستعرف ما في هذا الإعراب في بيان الشاهد في البيت ، وستعرف فيه وجوها أخرى من وجوه الإعراب .

الشاعر في : قوله « ولا ينهني الوعيد » حيث وقعت الجملة المضارعية للنفية بلا حالا ، ولم يكتب الشاعر بأن يربط جملة الحال بصاحبها بالضمير المأند منها إليه ، بل جاء مع الضمير الذي هو ياء التوكيد في « ينهني » بالواو ، وكان عليه ألا يبيح بهذه الواو ؛ لما بينا في شرح الشاهد السابق من أن مثل المضارع النفي بلا مثل الوصف المضاف إليه لفظ « غير » وهو لو جاء بوصف مضاف إليه لفظ « غير » فقال : وكنت غير منهني بالوعيد ، لما كان يجوز له أن يبيح معه بالواو فيقول : وكنت وغير منهني بالوعيد .

ومن أجل ذلك تلمس النجاة لهذا البيت ونحوه كالشاهد الآتي وجها يخرجونه عليه ، ولهم في ذلك ثلاثة وجوه ، ونحن نذكرها إليك منسوبة إلى القائلين بها :

الوجه الأول - وهو أضعفها وأقلها تحقيقا وإن كان أقربها إلى الظاهر - وحاصله أن اقتران جملة الحال التي بهذه المثابة بالواو ليس ممنوعا كما ذكرتم حتى يلزم التأويل أو الحكم بالشذوذ على ما جاء من كلام العرب من هذا النوع مقترنا بالواو ، بل اقتران هذه الجملة بالواو جائز مستعمل إلا أنه أقل من تجردها عن الواو ، وهذا رأى قال به ابن الناجم وذكره في شرحه على الألفية .

الوجه الثاني : أن جملة الحال في هذا البيت ونحوه ليست فعلية كما ذكرتم في الإعراب ، ولكن جملة الحال جملة اسمية ، والجملة المضارعية النفية بلا في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف ، وأصل الكلام : وكنت وأنا لا ينهني الوعيد ، فالواو مقترنة بجملة اسمية ، غاية ما في الباب أن صدر هذه الجملة الاسمية - وهو المبتدأ - محذوف كما قلنا في « نجوت وأرهنهم مالكا » وهذا يخرج الشيخ عبد القاهر وتبعه عليه ابن مالك في تسهيله وشرحه .

الوجه الثالث : أن الواو ليست واو الحال ، واسكنها زائدة ، والجملة التي بعدها خبر لكان وهي ناقصة وليس خبرها محذوف ، وهذا ليس عجيبا فإن الأخفش يرى جواز اقتران أخبار « كان » وأخواتها إذا كانت جملة بالواو وتبعه على ذلك ابن مالك في التسهيل ، قال صاحب المجموع (١-١١٦) : « وقد تدخل الواو على أخبار هذا الباب (يريد كان وأخواتها) إذا كانت جملة ، تشبيها بالجملة الحالية ، كقوله :

وَكَا نُوا أَنَاسًا يَنْفَجُونَ ، فَأَصْبَحُوا وَأَكْثَرُ مَا يُعْطُونَهُ النَّظَرُ الشَّرُّ

وقوله :

٤٩٨ — أَكْسَبَتْهُ الْوَرِقُ الْبَيْضُ أَبَا وَقَدْ كَانَ وَلَا يَدْعَى لِاب

نص على ذلك في التسهيل ، وفي كلام ولده خلافة .

وقوله :

فَظَلُّوا وَمِنْهُمْ سَابِقُ دَمْعُهُ لَهُ وَآخِرُ يَثْنَى دَمْعَةِ الْعَيْنِ ...

هذا مذهب الأخفش ، وتابعه ابن مالك ، والجمهور أنكروا ذلك ، وتأولوا الجملة على الحال والفعل على التمام اه .

ومن العلماء من لم يرض شيئا من هذه الوجوه كلها ، فحكم بالشذوذ على كل ما خالف القاعدة الأصلية ، وهي أن الجملة المضارعية المنفية بلا إن وقعت حالا وجب أن تكون بالضمير رابطا .

٤٩٨ — هذا البيت من كلام مسكين الدارمي ، واسمه ربيعة بن عامر بن أنيف بن شريح ابن عمرو بن عدس بن زيد بن عبد الله بن دارم بن مالك بن حنظلة بن مالك بن زيد مناة بن تميم ، من كلمة له جاء فيها قوله :

أَحْبَبُ الْأَخْيَارَ وَأَرْغَبُ فِيهِمْ رَبِّ مَنْ حُبَّتْهُ مِثْلُ الْجَرْبِ

وَأَصْدُقِ النَّاسَ إِذَا حَدَّثْتَهُمْ وَدَعِ الْكَذِبَ لِمَنْ شَاءَ كَذَبَ

رَبِّ مَهْزُولٍ سَمِينٌ عَرِضُهُ وَسَمِينُ الْجِسْمِ مَهْزُولُ الْحَسَبِ

اللفظ : « أ كسبته » جليت له ومنحته « الورق » بفتح الواو وراؤه مكسورة أو مفتوحة - الدرام المضروبة من الفضة ، وفي الكتاب الكريم : (فَأَتَيْنَاهُ أَحَدَكُمْ بِوَرَقِكُمْ هَذِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ) ويقال فيها أيضا : رقة - بكسر الراء وفتح القاف مخففة - والهاء فيها عوض من الواو ، والحذف مع التعويض في هذه الكلمة شاذ ، والأصل أن التعويض يكون في المصادر الواوية الفاء التي تحذف فائوها في مضارعاتها ، نحو وعد بعد عدة ووصف يصف صفة وما أشبه ذلك « ولا يدعى » بالبناء للجهول - يريد لا ينسب ، وفي القرآن الكريم : (ادْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ) . يريد أنه كان مجهول النسب لا يعرف له أب ينسبه الناس إليه فلما صار ذا مال ظهر له نسب واشتهر له أب يدعى إليه .

الإعراب : « أ كسبته » فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث ، والهاء ضمير الغائب مفعول أول « الورق » فاعل مرفوع بالضم الظاهرة « البيض » نعت للورق ، ونعت المرفوع مرفوع ،

السابعة : المضارع المنفى بما ، كقوله :

٤٩٩ - عَهْدَتِكَ مَا تَصْبُو وَفِيكَ شَيْبَةٌ فَمَا لَكَ بَعْدَ الشَّيْبِ صَبًا مُتَمِّمًا

وعلمة رفعه الضمة الظاهرة « أيا » مفعول ثانٍ لأكسب « ولقد » الواو حرف عطف ، اللام موطئة للقسم ، قد : حرف تحقيق « كان » فعل ماض تام ، وفاعله ضمير مستتر تقديره هو ، ويجوز أن يكون فعلا ناقصا ، واسمه الضمير المستتر ، وخبره محذوف « ولا » الواو للحال ، لا : حرف نفي مبنى على السكون لا عمل له « يدعى » فعل مضارع مبنى للمجهول ، مرفوع بضمه مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو « لأب » اللام حرف جر ، أب : مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف ، والجار المجرور متعلق بـ يدعى ، والجملة من الفعل المضارع المبني للمجهول ونائب فاعله في محل نصب حال ، ويقال : الواو في قوله « ولا يدعى لأب » للحال أيضا ، وجملة « لا يدعى لأب » في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : ولقد كان وهو لا يدعى لأب ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال ، ويقال : « كان » في قوله « ولقد كان ولا يدعى لأب » ناقصة تحتاج إلى اسم وخبر ، واسمها ضمير مستتر فيها ، والواو في « ولا يدعى » زائدة في خبر الفعل الناسخ تشبيها لخبره بالحال ، نظير زيادة الفاء في خبر المبتدأ في نحو الذي يتقى ربه فله حير الجزاء ، وعليه تكون جملة « لا يدعى لأب » في محل نصب خبر لكان الناقصة .

الشاهد فيه : قوله « كان ولا يدعى لأب » حيث كان ظاهر أمر هذه العبارة أن جملة المضارع النفية بلا حال من الضمير المستتر في « كن » سواء أجمعتها نامة أم جعلتها ناصة ، وقد ربط الشاعر هذه الجملة الحالية بصاحبها بالضمير المستتر في « يدعى » وجاء مع ذلك بـ واو الحال ، والكثير المشهور في اللسان العربي ألا يؤتى مع الجملة الحالية إذا كانت فعلية فعلها مضارع منفي بلا رابط غير الضمير ؛ لما ذكرنا في شرح الشاهد السابق والذي قبله ، وقد تمحل الملاءمة له وجوها بخرحونه بها عن ظاهره ليخرجوا عن مخالفة القواعد المشهورة ، وقد ذكرنا هذه الوجوه في شرح الشاهد السابق فلا نرى مدعاة لإعادتها ، وبخاصة إذا لاحظت أننا أضمرنا إليها في إعراب هذا البيت نفسه ، وقولنا « المضارع المنفى بلا » احتراز عن المضارع المنفى بما أولم ، وسيأتى بيان حكمهما في الشواهد الآتية قريبا إن شاء الله .

٤٩٩ - لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سابق أو لاحق ،

وهو من شواهد التسهيل

اللفظ : « عهديك » يريد عرفتكَ وعلمتكَ على هذه الحالة « تصبو » تميل إلى الصبوة ، وهي نزوات الشباب وثورة الفتوة وطغيان النفس في رقت مبيعة السن « شيبية » الشيبية :

الوقت الذي يكون الإنسان فيه موفور القوة البدنية جم النشاط الجسماني ولا تكون قواه العقلية قد تم نضجها واكتتمل ، وإنما تكتمل القوة العقلية إذا كبر وهم ، ولهذا يقال :

أَوَّاهُ لَوْ عَرَفَ الشَّبَابُ بُ وَأَه لَوْ قَدَّرَ الْمَشِيبُ

وفي حكم العرب « رأى الشيخ خير من مشهد الغلام » يريدون أن الهرم يرى الرأي للوفوق ولا يقدر على العمل به لضعف منته وتهتم قواه أن الشاب المكتمل الفتوة يقدر على العمل ولكنه لا يستطيع أن يرى الرأي السديد ليعمل به « صبا » هو وصف من الصباية ، وهي رقة الهوى والعشق « متيا » اسم مفعول من تيم العشق والحب - بالتضعيف - إذا استعبده وأذله وأخضعه ، ومن هذه المادة أخذ العرب اسم « نيم اللات » يريدون عبد اللات ، كما قالوا : عبد مناف وعبد شمس ، وكما قالوا : عبد الله ، ونحو ذلك .

الإعراب : « عهدتك » فعل ماض ، وتاء التكلم فاعله ، وكاف المخاطب مفعوله « ما » حرف نفى ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « تصبو » فعل مضارع ، مرفوع بضممة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وجملة الفعل وفاعله في محل نصب حال من ضمير المخاطب في عهدتك « وفيك » الواو واو الحال ، فيك : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « شبيبة » مبتدأ مؤخر ، مرفوع بالضممة الظاهرة ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال من الضمير المستتر المرفوع في تصبو « فما » الفاء حرف عطف ، ما : اسم استفهام مبتدأ ، مبنى على السكون في محل رفع « لك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « بعد » ظرف زمان منصوب على الظرفية الزمانية ، وعامله هو قوله صبا الآتي ، وهو مضاف ، و « الشيب » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « صبا » حال من ضمير المخاطب المجرور محلاً باللام في قوله لك « متيا » نعت لقوله صبا ، ونعت المنصوب منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

الشاهر في : في هذا البيت شاهدان من شواهد باب الحال ، وأحدهما مقصود المؤلف بالإتيان بهذا البيت ، وثانيهما غير مقصود له بإتيانه بالبيت في هذا الموضع : أما الشاهد غير المقصود له في هذا الموضع ففي قول الشاعر « وفيك شبيبة » فإن هذه جملة اسمية من مبتدأ وخبر وقعت حالا . وقد ربطها الشاعر بالواو مع أن فيها ضمير الخطاب الذي هو ضمير صاحب الحال ، والإتيان بالواو في هذا النوع من الجمل الحالية سائع لا امتناع منه ، بل هو الكثير الشائع في لغة العرب ، سواء أكان في الجملة ضمير ذي الحال كما هنا أم لم يكن كما في قولنا : جاء على والشمس طابعة ، وأما الشاهد المقصود للشارح بالإتيان بالبيت في هذا الموضع ففي قول الشاعر « ما تصبو » فإن هذه جملة فعلية فعلها مضارع منفي عا ، وقد وقعت هذه الجملة حالا من ضمير الخطاب المنصوب

الثاني : نلزم الواو مع المضارع المثبت إذا اقترن بقد ، نحو : « وَقَدْ تَعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ » ، ذكره في التسهيل .

(وَجُمْلَةُ الْحَالِ سِوَى مَا قَدَّمَ) يجوز رَبَطُهَا (بِوَاوٍ) وتسمى هذه الواو واو الحال ، وواو الابتداء ، وقدرها سيبويه والأقدمون بإذ ، ولا يريدون أنها بمعناها ؛ إذ لا يرادف الحرفُ الاسمَ ، بل أنها وما بعدها قيدٌ للعامل السابق . (أَوْ بِمُضَمَّرٍ) يرجع إلى صاحب الحال . (أَوْ يَهْمَا) معا ؛ وسوى ما قدم هو : الجملة الاسمية ، وجملة الماضي ، مُثَبَّتَتَيْنِ كَانَتَا أَوْ مُنْفِيَتَيْنِ ، وجملة المضارع المنفى ، ويستثنى من ذلك ما تقدم التنبيه عليه ، وهو : الاسمية الواقعة بعد عاطف ، والمؤكد ، وجملة الماضي التالى إلّا ، والتلوّ بأو ، والمضارع المنفى بلا ، أو بما ، على ما مر ، فلم يبق من أنواع المضارع المنفى سوى المنفى بلم ، أو كمّا ، وأما المنفى بـن فلا يمكن هنا ، وأسئلة ذلك مع الجملة الاسمية غير ما تقدم : جَاءَ زَيْدٌ وَالشَّمْسُ طَالِبَةٌ ، ومنه : « لَنْ أَكُلَهُ الذَّنْبُ وَنَحْنُ غَضَبَةٌ » جَاءَ زَيْدٌ يَدُهُ عَلَى رَأْسِهِ ، ومنه : « قُلْنَا اهْبِطُوا مِنْهَا جَمِيعًا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ » : أى مُتَمَادِينَ ، وقوله :

٥٠٠ — ثُمَّ رَاحُوا عَبْقَ الْمِسْكِ بِهِمْ

محلا في قوله عهدتك ، على ما تبين لك من إعراب البيت ، وقد ربط الشاعر هذه الجملة الحالية بالضمير المستتر في تصو الذى هو ضمير صاحب الحال ، ولم يأت معه بالواو ، وترك الواو مع هذا النوع من الجمل الحالية واحد لا يجوز العدول عنه إلى ذكرها ، وقد بحثت ط يلاعلى أعثر على بيت من الشعر الذى يحتاج به قد جاءت فيه جملة المضارع المنفى بما حالا واقترنت بالواو شذوذا كما جاء ذلك فى المنفى بلا كما فى البيتين السابقين على هذا الشاهد ؛ فلم أعثر على شيء من ذلك ؛ فعلمت أن اقتران جملة المضارع المنفى بما إذا وقعت حالا بالواو منكسر فى لسان العرب لا يقدمون عليه ، ولا فى الندرة ، ولا شذوذا .

٥٠٠ — هذا الشاهد صدر بيت من قصيدة رائية لطرفة بن العبد البكرى ، ومطلعها قوله :

أَصْحَوْتُ الْيَوْمَ أَمْ شَقَّتْكَ هِرَّةٌ وَمِنْ الْحَبِّ جُنُوبٌ مُسْتَمِرَّةٌ
لَا يَكُنْ حُبُّكَ دَاءً قَاتِلًا لِنَفْسٍ هَذَا مِنْكَ مَأْوًى بِحُرَّةٍ
كَيْفَ أَرْجُو حُبَّهَا مِنْ بَدْرِ مَا عَلِقَ الْقَلْبُ بِنُصْبٍ مُسْتَمِرَّةٍ

وقبل بيت الشاهد قوله :

فَإِذَا مَا شَرِبُوهَا وَانْتَشَوْا وَهَبُوا كُلَّ أَمُونٍ وَطَمِيرٍ
ثُمَّ رَاحُوا عَبَقُ الْمِسْكِ بِهِمْ يُلْحِفُونَ الْأَرْضَ هُدَابَ الْأَزْزَرِ

اللفظة : « أصحوت اليوم أم شاقنتك هر » هر : اسم امرأة ، وهو من أسماء نساء العرب ، وقد ورد في قول امرئ القيس بن حجر الكندي :

* وَهَرٍ تَصِيدُ قُلُوبَ الرِّجَالِ *

وكان من حق طرفه أن يقول : أصحوت اليوم أم لم تصح ، حق تم له المقابلة ، لكنه لما كان معنى قوله : « شاقنتك هر » هو معنى لم تصح حسن ما قاله ووقع موقع ما ذكرنا « مستعر » أصله بمعنى ملتهب ، من قولك : سمرت النار وأسمرتها ، إذا أوقدتها وألهمتها ، وأراد ههنا ومن الحب جنون شديد بالغ الغاية « ماوى » مرخم ماوية ، وهو اسم امرأة ، ومنه قول الراجز :

مَاوَى ، يَارَبَّتَا غَارَةَ شَعْوَاءَ كَاللَّذَعَةِ بِالْمَيْسَمِ

وأصله نسبة إلى الماء ، وكأنهم أرادوا بتسمية نسائهم بذلك وصفهن بالنقاء والصفاء « بحر » الباء حرف جر زائد داخل على خبر ليس ، والخبر : أصله ضد العبد ، وأراد ليس هجرى لى بشىء حسن يصح لك أن تدومى عليه وتمسكى به « كيف أرجو حبها — إلخ » تحتل هذه العبارة معنيين : أحدهما أن يكون أراد كيف أخشى حبها ؟ فاستعمل الرجاء فى معنى الخشية والخوف ، واستعمال الرجاء بمعنى الخشية والخوف واقع فى العربية لا غبار عليه ، وبه فسر بعض العلماء قوله سبحانه وتعالى : (مَا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا) ويكون معنى البيت على هذا الوجه : كيف أخشى حبها وهو قد تغافل فى قلبى وحل منه محل الشغاف ونزل به من شدته وبلائه ما لا زيادة معه لمستزيد ، فما من درجة من درجات الحب إلا والدى عندى أعظم منها . وللعنى الثانى أن يكون قد أراد كيف أرجو زوال حبها وآمل ذهابه وهو قد تمكن من قلبى وبرح به ؟ فيكون الكلام على حذف المضاف ، وحذف المضاف مع إقامة المضاف إليه مقامه واقع فى العربية ، ومنه قوله تعالى : (وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا) والمدار على القرينة التى ترشد إلى هذا المضاف المحذوف ، والقرينة ههنا موجودة ، وهى افتقار محبة المعنى مع بقاء الرجاء على معناه المشهور إلى تقديره ، والنصب - بضم النون وسكون الصاد - العذاب والشدة ، ومنه قوله جل ذكره : (أَلَيْسَ الشَّيْطَانُ بُصُوبٌ وَعَذَابٌ) والمستقر : المكتم الداخل فى القلب .

« وإذا ما شربوها وانتشوا - الخ » شربوها : الضمير يعود إلى الخمر ، وانتشوا : أخذتهم
النشوة ، وهي أول السكر ، والأمون - بفتح الهمزة وضم الميم مخففة - اللوثة الخلق التي
يؤمن عليها العنار من الإبل والحيل جميعا ، والظمر - بكسر الطاء الهملة والميم وتشديد الراء
الهملة - الفرس الطويل الشرف ، ومثل هذا البيت في المعنى قول عنتر بن شداد العبسي :

وَإِذَا شَرِبْتُ فَإِنِّي مُسْتَهْلِكٌ مَالِي ، وَعَرِضِي وَإِفْرَ لَمْ يُكَلِّمْ
وَإِذَا صَحَّوْتُ فَمَا أَقْصُرُ عَنْ نَذْيٍ وَكَمَا عَلِمْتَ شِمَائِلِي وَتَكْرِي

« ثم راحوا عبق المسك بهم - الخ » العبق - بفتح العين الهملة والباء الموحدة - الرائحة ،
وأصله مصدر عبق الطيب به - من باب فرح - إذا لاق به وانتشرت رائحته عنه ، ومعنى قوله :
« يلحفون الأرض هدا ب الأزر » أنهم من خيلائهم وكبريائهم يحرون أزرهم على الأرض
ويغطون الأرض بها ، والأزر : جمع إزار ، مثل كتاب وكتب وجدار وجدر .

الإعراب : « ثم » حرف عطف دال على الترتيب والتراخي ، مبنى على الفتح لا محل له من
الإعراب « راحوا » فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله « عبق » مبتدأ ، مرفوع بالضمة الظاهرة
وهو مضاف ، و « المسك » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « بهم » جار ومجرور
متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال من واو الجماعة الواقعة فاعلا
في قوله « راحوا » و « يلحفون » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وواو الجماعة فاعله
« الأرض » مفعول أول « هدا ب » مفعول ثان ، وهو مضاف ، و « الأزر » مضاف إليه ،
مجرور بالكسرة الظاهرة ، وسكن لاوقف ، وجملة الفعل المضارع الذي هو يلحفون وفاعله
ومفعوليه في محل نصب حال من واو الجماعة في « راحوا » أيضا .

الشاهد فيه : في هذا البيت شاهدان لباب الحال ، بل لمسألة محي الحال جملة ، وأحدهما
غير مقصود للشارح بل ليس في الشطر الذي أنشده من البيت ، وثانيهما هو المقصود له وهو
الموجود في نصف البيت الذي أنشده ؛ فأما الشاهد الذي لم يقصده في قوله « يلحفون الأرض
هدا ب الأزر » فإن هذه جملة فعلية فعلها مضارع مثبت ، وقد وقعت هذه الجملة حالا من واو
الجماعة في « راحوا » على ما ظهر لك من الإعراب ، واكتفى الشاعر في ربط جملة الحال هذه
بصاحبها بالضمير الذي هو واو الجماعة الواقعة فاعلا في « يلحفون » ولم يأت معها بالواو كما هو
الواجب عربية على ما سبق بيانه في الكلام على الشاهدين (رقم ٤٩٣ و ٤٩٤) . وأما الشاهد
المقصود للشارح في قول الشاعر « عبق المسك بهم » فإن هذه جملة اسمية من مبتدأ وخبر ، وقد
وقعت هذه الجملة حالا من واو الجماعة الواقعة فاعلا في قوله : « راحوا » في صدر البيت ، وقد

ربط الشاعر هذه الجملة بصاحبها بالضمير المحرور محلا بالباء في قوله « بهم » ، ولم يذكر الواو معها . وقد اختلفت كلمة العلماء في الحكم على مثل ذلك ؛ فذهب جارا لله الزحشرى في كتابه المفصل ، تبعاً للفراء ، إلى أن هذا شاذ لا يجوز القياس عليه ، وعنده أنه لا بد في ربط الجملة الاسمية إذا وقعت حالا من الواو إما وحدها وإما مع الضمير ، ولا يجوز أن يكون الرابط هو الضمير وحده ، قال (١ - ١٨٥) : « والجملة تقع حالا ، ولا تخلو من أن تكون اسمية أو فعلية فإن كانت اسمية فالواو ، إلا ما شذ من قولهم : كلمته قوه إلى في » ، وما عسى أن يهتر عليه في الندرة ، وأما : لقينه عليه جبة وشى ؛ فعناه مستقرة عليه جبة وشى ^(١) » اهـ . والظاهر من عبارة ابن مالك في الألفية أنه يرى ربط الجملة الاسمية بالضمير مثل ربطها بالواو ؛ فإنه خير بين الوجوه الثلاثة : ربطها بالواو وحدها ، وربطها بالضمير وحده ، وربطها بالواو والضمير جميعاً ، ووضع ربطها بالضمير وحده في الوسط فلم يظهر في كلامه ما يدل على ضعفه أو قلته ، وقد ذكر الشارح الأشموني في التنبيهات الآتية أن هذا الظاهر غير مراد ، وأن الوجوه الثلاثة ليست في درجة واحدة بالنسبة إلى الجملة الاسمية ، بل أعلاها ارتباط الجملة الاسمية بالواو والضمير معا ، ويليه ارتباطها بالواو وحدها ، ويليه ارتباطها بالضمير وحده .

وقد ذهب المحقق الرضى - تبعاً للاندلسي - مذهباً جيداً في هذه المسألة ، ونحن نؤيده ونختاره ونراه أوفق الآراء وأقربها إلى الجادة وقد طال نظرنا فيه وبخشنا عن شواهد حتى نحصل لنا بتفسير الله الثمى الكثير منها ، ونحن نذكر لك هذا الرأي بغاية الإيضاح والتفصيل ، مع الاستشهاد لك على كل فرع من فروع هذه المسألة بشواهد تقر لها عينك غير متقيدين بعبارة ولا واقفين عند شواهد وأدلته ، فنقول :

الجملة الاسمية التي تقع حالا لا تخلو أمرها من أحد أمور أربعة ؛ لأنها إما أن تكون مشتملة على ضمير يعود إلى صاحب الحال وإما ألا تكون مشتملة على هذا الضمير ، فإن كانت مشتملة على ضمير يعود إلى صاحب الحال فهذا الضمير إما أن يكون مبتدأ في جملة الحال وإما ألا يكون كذلك فإن لم يكن الضمير العائد من جملة الحال إلى صاحب الحال مبتدأ في هذه الجملة فهو إما أن يكون

(١) يريد أنه لا يجوز لك أن تجعل « عليه » جارا ومحرورا متعلقا بمحذوف خبر مقدم ، و « جبة » مبتدأ مؤخر ، والجملة في محل نصب حال ؛ لأنه يلزم على هذا الإعراب التخرج على الشاذ ، وإنما يجب أن تجعل « عليه » جارا ومحرورا متعلقا بمحذوف حال من هاء الغائب في لقينه ، ويكون على هذا « جبة » فاعلا لهذا الجار والمحرور ، وقد اعتمد على ذى الحال ، واعتماد الوصف وما في مناه يسوغ رفعه الفاعل كاعتماده على النبي والاستفهام ونحوهما ، وهذا الإعراب الذي ألتأنا إليه فاسد من وجهين : الأول أنهم قد يقولون : لقينه وعليه جبة وشى ؛ فوجود الواو يبين كون هذه العبارة جملة من مبتدأ وخبر في محل نصب حال ، ومن شواهد ذلك بيت الأعشى وبيت امرئ القيس الموجودان في بحثنا هذا .

متصلا بالجزء اللقيد في الجملة وإما أن يكون متصلا بالجزء اللؤخر فيها ؛ فهذه أربعة أحوال لا تكون الجملة الاسمية الواقعة حالا خالية منها البتة : جملة اسمية لا ضمير معها يعود إلى صاحب الحال ، جملة اسمية فيها ضمير يعود إلى صاحب الحال وهو مبتدؤها ، جملة اسمية فيها ضمير يعود إلى صاحب الحال وليس هذا الضمير مبتدأ ولكنه متصل بالجزء اللقيد منها ، جملة اسمية فيها ضمير يعود إلى صاحب الحال وليس مبتدأ ولكنه متصل بالجزء اللؤخر منها .

فإن كانت جملة الحال الاسمية خالية من الضمير العائد إلى صاحب الحال وجب اقترانها بالواو ، نحو قولهم : جاء إبراهيم والشمس طالعة ، ونحو قوله جل ذكره : (لَئِنْ أَكَلَهُ الذُّبُّ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ) ، ونحو قول امرئ القيس بن حجر الكندي :

وَقَدْ أَغْتَدَى وَالطَّيْرُ فِي وَكُنَاتِهَا مِنْجَرِدٍ قَيْدِ الْأَوَايِدِ هَيْكَلِ
ونحو قول أبي ذؤيب الهذلي :

أَمِنْ الْمُنُونِ وَرَبِيهِ تَوَجَّعُ وَالذَّهْرُ لَيْسَ بِمُعْتَبَرٍ مَنْ يَجْزَعُ
ونحو قول امرئ القيس أيضا :

تَنَوَّرَتْهَا مِنْ أَذْرَعَاتٍ ، وَأَهْلَهَا بِيَثْرِبَ ، أَذْنِي دَارِهَا نَظَرٌ عَالِ

والاستشهاد هنا بقوله « وأهلها يثرب » إذا قدرت هذه الجملة حالا من تاء التكلم في « تنورتها » فإن قدرتها حالا من هاء الغائبة في « تنورتها » خرج البيت عن أن يكون من هذا النوع ؛ ومن شواهد ذلك قول القطامي يصف عجوزا بخيلة (انظر أمالي القالي : ٢ - ١٥٩) والتنبيه للبكري (١٢٨)

فَسَلَّمْتُ ، وَالتَّسْلِيمُ لَيْسَ يَسْرُهَا ، وَلَكِنَّهُ حَمٌّ عَلَى كُلِّ جَانِبِ
فَرَدَّتْ سَلَامًا كَارِهَا ثُمَّ أَعْرَضَتْ كَمَا انْحَاذَتْ الْأَفْعَى خِثَاةً ضَارِبِ

الاستشهاد في قوله « والتسليم ليس يسرها » فهي جملة اسمية وقعت حالا من تاء التكلم في « فسلمت » وليس فيها ضمير يربطها بها فوجبت الواو . ولا تجيء الجملة حينئذ خالية من الواو إلا شذوذا ، نحو قول الأعشى ميمون بن قيس يصف غواصا :

نَصَفَ النَّهَارُ الْمَاءَ غَامِرُهُ وَرَفِيقُهُ بِالْقَيْبِ مَا يَذْرِي

والاستشهاد هنا بقوله « الماء غامره » في رواية من روى « نصف النهار » برفع النهار على أنه فاعل نصف ، وهي رواية حكاه كثير من العلماء منهم ابن جني ومنهم ابن هشام في مغني اللبيب ، وسيأتي شرح هذا البيت شرحا وافيا وبيان ما فيه من الروايات والتخرجات عند الكلام عليه .

باستقلاله فانه من شواهد هذا الكتاب في هذا الباب : أى اتصف النهار والماء غامره
 وإن كانت جملة الحال الاسمية مشتملة على ضمير صاحب الحال وكان هذا الضمير مبتدأ في
 هذه الجملة وجبت الواو أيضا ، ومنه قول ابن مالك « جاء زيد وهو ناورحلة » ومن شواهد
 قوله عز وجل : (أَحْسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا أَنْ يَقُولُوا آمَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ) وقوله تعالى :
 (افْتَحِذُوهُ وَذَرِّبْهُ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِي وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّ) وقول شاعر الحماسة وهو
 الفند الزمانى :

صَفَحْنَا عَنْ بَنِي ذُهْلٍ وَقُلْنَا الْقَوْمُ إِخْوَانُ
 عَسَى الْأَيَّامُ أَنْ يَرْجِعَ نَ قَوْمًا كَالَّذِي كَانُوا
 فَلَمَّا صَرَخَ الشَّرُّ وَأَمْسَى وَهُوَ عُريَانُ

الاستشهاد بقوله « وأمسى وهو عريان » إذا قدرت « أمسى » تامة بمعنى دخل في المساء ، فإن
 قدرتها ناقصة كانت الواو زائدة في خبر الفعل الناسخ على ما بيناه في شرح الشاهد (رقم ٤٩٧)
 الذى مضى قريبا ، ومن شواهد ذلك قول الشاعر (وهو الشاهد رقم ١٦٠) :

خَيْرُ اقْتِرَائِي مِنَ الْمَوْلَى حَلِيفَ رِضًا وَشَرُّ بُعْدِي عَنْهُ وَهُوَ غَضَبَانُ

فقد علمت أن « حليف رضا » وأن « وهو غضبان » حالان من فاعل كان التامة المحذوفة :
 أى إذا كان حليف رضا وإذا كان وهو غضبان ، وفاعل كان ضمير مستتر تقديره هو يعود إلى
 المولى ، والضمير البارز في « وهو غضبان » يعود إليه . ومن شواهد ذلك أيضا قول الأسود بن
 يعفر (وقد مضى ذكره عند شرح الشاهد ٧٣ ج ١ ص ١٢٨) :

فَلَوْ بِي إِذَا بَدَا لَكَ أَوْ أَفِيقِي فَقَبْلِي قَدْ مَضَى وَهُوَ الْحَمِيدُ
 أَبُو الْعَوْرَاءِ لَمْ أَكْمَدْ عَلَيْهِ وَقَيْسٌ فَاتَنِي وَأَبُو يَزِيدُ

ومن شواهد أيضا قول عروة بن الورد العيسى :

إِنْ تَأْخُذُوا أَسْمَاءَ مَوْفِقَ سَاعَةٍ فَتَأْخُذْ لَيْلِي ، وَهِيَ عَدْرَاهُ ، أَتَعْجَبُ

وإن كانت جملة الحال الاسمية مشتملة على ضمير صاحب الحال ، ولم يكن هذا الضمير مبتدأ
 في هذه الجملة ، وكان متصلا بالجزء المقدم من الجملة - لم تجب الواو حينئذ ، ولم يكن تركها ضعيفا
 ولا شاذا ، بل ولا قليلا ، سواء أكان الجزء للمقدم من الجملة الذى اتصل به الضمير العائد إلى
 صاحب الحال هو للمبتدأ أم كان هو الخبر ، ومن هذا النوع قولهم : كلمته فوه إلى فى ، وقول

الله تبارك وتعالى : (قُلْنَا اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ) وقول الشنفرى :
وَتَشْرَبُ أَسَارَ الْقَطَا الْكَذْرِ بَعْدَ مَا سَرَتْ قَرِيبًا أَحْنَأُهَا تَتَصَلَّصُ
وقول بشار بن برد :

إِذَا أَنْكَرْتَنِي بِلَدَّةٍ أَوْ نَكِرْتَهَا خَرَجْتُ مَعَ الْبَارِي عَلَى سَوَادٍ
وقول الشاعر (وهو الشاهد رقم ٥٠١ الآتى) :

وَلَوْ لَا جَنَافُ اللَّيْلِ مَا آتَى عَامِرٌ إِلَى جَعْفَرٍ سِرْبَالُهُ لَمْ يُمَزَّقِ
ومن ذلك قول عنتره وهو من شعر ديوان الحماسة (انظر شرح التبريزى : ج ١ ص ٣٩٦) :
تَرَكْتُ بَنِي الْمُهْجِمِ لَهُمْ دُورٌ إِذَا تَمَضَى جَمَاعَتُهُمْ تَعُودُ
تَرَكْتُ جُرِيَّةَ الْعُمَرَى فِيهِ شَدِيدُ الْعَيْرِ مُعْتَدِلٌ شَدِيدُ

وفي كل واحد من هذين البيتين شاهد لما نريد ؛ أما البيت الأول فمحل الاستشهاد به قوله « لهم دور » فان هذه جملة اسمية وقعت حالا من « بنى المهجم » والرابط فيها هو الضمير المحرور محلا باللام في قوله « لهم » قال الخطيب التبريزى في شرحه : « وموضع لهم دور نصب على الحال » اه
وأما البيت الثانى فمحل الاستشهاد به قوله « فيه شديد العير » فان هذه جملة اسمية وقعت حالا من « جرية العمرى » والرابط بينهما هو الضمير المحرور محلا بى في قوله « فيه » وأراد تركت هجيمة العمرى وفيه سهم شديد العير ، قال التبريزى : « وقوله فيه شديد العير نصب على الحال ، والعير الساتى فى وسط النصل ، وقد أقيم الصفة مقام الموصوف ؛ لأن المراد به سهم شديد العير ، ولولا ما حصل من الاختصاص بإضافة الشديد إلى العير لما جاز ذلك فيه ؛ لأن الصفة لا تقوم مقام الموصوف حتى تدل عليه دلالة قوية ، فأما إذا كانت عامة فى أجناس فلا يجوز ذلك فيه ، ولو قلت : مررت بطويل ، وأنت تريد رحلا ؛ لم يحسن ؛ لأن الطويل يكون فى غير الرجال كما يكون فى الرجال ، ولو قلت : مررت بكاتب ؛ لحسن ؛ إذ كانت الكتابة مختصة » اه . وقد تفتن الجملة حيثئذ بالواو ، ومنه قول امرئ القيس :

فَأَلْحَقَهُ بِالْمَسَادِياتِ وَدُونَهُ جَوَاحِرُهَا فِي صَرَّةٍ لَمْ تَزَلْ

ومنه قول الأعشى ميمون بن قيس :

وَإِنَّ أَمْرًا أَسْرَى إِلَيْكَ وَدُونَهُ مِنَ الْأَرْضِ مَوْمَاةٌ وَيَبْدَاءُ سَمَلَى
لِمَحْقُوقَةٍ أَنْ تَسْتَجِيبَ لِصَوْتِهِ وَأَنْ تَعْلَمَ أَنَّ الْمَلَانَ مُوقَى

ومنه قول امرئ القيس السابق :

تَنَوَّرَتْهَا مِنْ أَذْرِعَاتٍ ، وَأَهْلَهَا بِيَثْرِبَ ، أَذْنَى دَارِهَا نَظَرٌ عَالٍ
إذا جعلت جملة « وأهلها بيثرب » حالا من هاء الغائبة في قوله « تنورتها » لأن الضمير المتصل
بالمبتدأ في قوله « وأهلها » يعود إلى صاحب الحال حينئذ ، ومنه أيضا قول امرئ القيس :

قَعَدْتُ لَهُ وَصَحْبَتِي بَيْنَ ضَارِجٍ وَبَيْنَ الْعُذِيبِ ، بَعْدَ مَا مُتَّامِلِي

ومنه قول الأعشى ميمون بن قيس :

نَصَفَ النَّهَارَ الْمَاءَ غَامِرُهُ وَرَفِيقُهُ بِالْغَيْبِ مَا يَدْرِي

الاستشهاد ههنا بقوله « ورفيقه بالغيب ما يدري » فإن هذه جملة من مبتدأ وخبر وقعت حالا
وفيها ضمير يعود إلى صاحب الحال الذي هو الضمير المستتر في « نصف » وهذا الضمير العائد إلى
ذی الحال هو الضمير المجرور بإضافة المبتدأ في قوله « ورفيقه » وقد اقترنت هذه الجملة بالواو مع
وجود هذا الضمير .

وإن كانت جملة الحال الاسمية مشتملة على ضمير صاحب الحال ، ولم يكن هذا الضمير مبتدأ
وكان متصلا بالجزء المؤخر من الجملة فالأولى والأكثر استعمالا في العربية اقتران الجملة حينئذ بالواو ،
نحو قول الشاعر الحماسي :

نَصَحْتُ لِمَارِضٍ وَأَوْصَحَابِ عَارِضٍ وَرَهْطِ بَنِي السَّوْدَاءِ وَالْقَوْمِ شَهْدِي

الاستشهاد بقوله « والقوم شهدى » فإن هذه جملة من مبتدأ وخبر في محل نصب حال من تاء
التسكيم الواقعة فاعلا في قوله « نصحت » ، وفي الجملة الحالية ضمير يعود إلى صاحب الحال هو ياء
التسكيم التي أضيف الخبر إليها في قوله « شهدى » وقد اقترنت الجملة مع ذلك بالواو ، وربما جاءت
الجملة حينئذ غير مقترنة بالواو ، ومنه بيت الشاعر الذي نحن بصدد الكلام عليه ؛ فإن قوله :
« عبق المسك بهم » جملة من مبتدأ وخبر وقعت حالا من واو الجماعة في « راحوا » على ما عرفت
من قبل ، وفي هذه الجملة الحالية ضمير يعود إلى صاحب الحال ، وهو الضمير المجرور محلا بالباء
في قوله « بهم » وهو واقع في الجزء المؤخر من الجملة كما هو ظاهر ، ومثله قول الأعشى السابق :

نَصَفَ النَّهَارَ الْمَاءَ غَامِرُهُ وَرَفِيقُهُ بِالْغَيْبِ مَا يَدْرِي

الاستشهاد ههنا بقوله « الماء غامره » في رواية نصب « النهار » على أنه مفعول به لنصف ، يريد أن
هذا الفواصل بلغ نصف النهار والماء غامره ، تقول : نصفت الشيء أنصفه — من باب قتل — إذا
بلغت نصفه ؛ فعلى هذه الرواية يكون في « نصف » ضمير مستتر هو فاعله وهو صاحب الحال ،
وجملة « الماء غامره » في محل نصب حال من ذلك الضمير المستتر ، وفي جملة الحال ضمير يعود إلى

وقوله :

٥٠١ - وَلَوْلَا جَنَانُ اللَّيْلِ مَا آبَ عَامِرٌ إِلَى جَعْفَرٍ سِرْبَالُهُ لَمْ يُمَزَّقِ

صاحب الحال هو الضمير المحرور محلاً بإضافة الخبر إليه في قوله « غامره » ؛ فهذا البيت يستشهد به في هذه المسألة في ثلاثة مواضع منها كما رأيت ، وسنبينه فيما يأتي بيانا شافيا ، إن شاء الله .

٥٠١ - نسب ابن برى هذا البيت إلى سلامة بن جندل ، وقد ذكرنا سب سلامة بن جندل هذا في مطلع شرح الشاهد (رقم ٢٩٦ في باب لا النافية للجنس : ج ٢ ص ١٦) ، ونزيدك ههنا أنه شاعر جاهلي قديم ، وهو من فرسان تميم العروفين وأبطالها العدودين ؛ وكان أخوه الأحمر بن جندل شاعرا فارسا أيضا ، وسلامة أحد الدين وصفوا الحيل فأجادوا وصفها ، ومن أجود شعره قصيدته التي منها بيت الشاهد الذي أشرنا إليه (٢٩٦) ، وما ذكره ابن برى من نسبة هذا البيت إلى سلامة بن جندل رواه ابن منظور في اللسان (مادة : ج ن ن) والعيني في شرح شواهد (٣ - ٢١٠ بهامش الخزانة) ولم يزيدا عن ذكر البيت ، والبيت - كما قال من ذكرنا - من قصيدة لسلامة بن جندل مذكورة في ديوانه المطبوع في بيروت (ص ١٥) برواية الأصمعي . ونحن نذكر لك أبياتا من هذه القصيدة يتضح لك منها معنى البيت المستشهد به ، وهي :

لَمِنْ طَلَلٍ مِثْلُ الْكِتَابِ الْمُنَمَّقِ خَلَا عَهْدُهُ بَيْنَ الصَّلَيبِ وَمُطْرِقِ
أَكَبَّ عَلَيْهِ كَاتِبٌ بِدَوَاتِهِ وَجِدَّتْهُ فِي الْعَيْنِ جِدَّةٌ مُهْرَقِ

ثم قال بعد ذلك بستة أبيات :

أَلَا هَلْ أَتَى أَنْبَاؤُنَا أَهْلَ مَأْرِبِ كَمَا قَدْ أَتَتْ أَهْلَ النَّقَا فَاخْوَزَنَاقِ
بِأَنَّا حَبَسْنَا بِالْفُرُوقِ نِسَاءَنَا وَنَحْنُ قَتَلْنَا مَنْ أَنَا نَا بِلْمَزَقِ
وَلَوْلَا سَوَادُ اللَّيْلِ مَا آبَ عَامِرٌ إِلَى جَعْفَرٍ البيت ، وبعده :
بِضَرْبِ تَظَلُّ الطَّيْرِ فِيهِ جَوَانِحَا وَطَعْنِ كَأَفْوَاهِ الْمَزَادِ الْمُحَرَّقِ
صَحْمَنَا عَلَيْهِمْ جَانِبِيهِمْ بِصَادِقِ مِنَ الطَّعْنِ حَتَّى أَرْمَعُوا بِالتَّفَرَّقِ
فَالْقَوَا لَنَا أَرْسَانَ كُلِّ نَجِيَّةِ وَسَائِفَةٍ كَأَنَّهُمَا مَتْنُ خِرْتِقِ
وَمَجْدُ مَعْدٍ كَانَتْ فَوْقَ عِلَالِيَّةِ سَبَقْنَا بِهِ إِذْ يَرْتَقُونَ وَتَرْتَقِي

اللفظ : « لمن طلل - البيت » الطلل : ما شخص من آثار الديار ، والكتاب : أصله مصدر كتب يكتب كتابا وكتابة ، ويطلق على المكتوب من باب استعمال المصدر في معنى المفعول ، والمنمق : المحسن والمزين ، اسم مفعول من نمقت الشيء تمييقا ، إذا حسنته وزينته وتكلفته في ذلك ، والصليب ومطرق : موضعان « أكب عليه - البيت » أكب عليه : أقبل على العمل

فيه ولزمه ، والمهرق - بضم اليم وسكون الهاء وفتح الراء - الصحيفة ، وجمعه مهارق ، وهو فارسي معرب ، ومثل هذين البيتين في المعنى قول أبي ذؤيب الهذلي (انظر ش ٧٢ ج ١ ص ١٢٥) :

عَرَفْتُ الدِّيَارَ كَرَقَمِ الدَّوِيِّ يُزَبِّرُهُ السَّكَابُ الْخَمِيرِي

« ألا هل أتى - البيتين » مأرب ، والنقا والخورنق والفروق وملزق : أسماء مواضع « ولولا سواد الليل - البيت » هكذا روى في هذا البيت ، ويروى « ولولا جنان الليل » وهي رواية الشارح ، ورواية ابن بري والعيني ، قال ابن منظور (مادة : ج ن ن) : « وقال دريد بن الصمة ، وقيل : هو لحفاف بن نذبة :

وَلَوْلَا جَنَانُ اللَّيْلِ أَدْرَكَ خَيْلُنَا يَذِي الرَّمْثَ وَالْأَرْطَى عِيَاضُ بْنُ نَاشِبٍ

فَتَلَنَّا بِعَمْدِ اللَّهِ خَيْرَ لِدَانِهِ ذُنَابُ بْنُ أَسْمَاءَ بْنِ بَذْرِ بْنِ قَارِبٍ

ويروى : ولولا جنون الليل : أي ما ستر من ظلمته ، وعياض بن ناشب : من بني نعلبة ابن سعد ، وقال اللبرد : عياض بن ناشب : فزارى ، ويروى : أدرك ركضنا ، قال ابن بري : ومثله لسلامة بن جندل :

وَلَوْلَا جَنَانُ اللَّيْلِ مَا آبَ عَامِرٌ إِلَى جَفَرٍ سِرْبَالُهُ لَمْ يُمَزَّقِ

وحكى عن نعب : الجنان الليل ، الزجاج في قوله عز وجل : (فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَى كَوْكَبًا) يقال : جن عليه الليل ، وأجنه الليل ، إذا أظلم حتى يستره بظلمته « أهكلامه بحرفه . آب : معناه رجع ، تقول : آب يؤوب أو بآ وأوبةً ومآباً وإياباً وأيبةً وإيبةً ، إذا رجع . ويروى في مكانه « ما آل » وهو بمعناه ، والسربال - بكسر السين وسكون الراء المهملة - القميص وما أشبهه بما يكون شاملاً للبدن إذا لبس ، لم يمزق : يروى في مكانه « لم يخرق » وما بمعنى « بضرب نطل الطير فيه جوارحها » الظاهر أن « في » من قوله « فيه » سببية ، يريد أن الطير عند ما ترى هذا الضرب تعلم أن القوم منتبسون لا محالة فتنتظر قتلاهم انتهى إليهم « وطعن كأفواه للزاد المخرق » هذا مثل قول شاعر الحماسة القند الزماني :

مَشِينًا مَشِيَةَ اللَّيْلِ مَشَى وَاللَّيْثُ غَضْبَانَ

بِضَرْبٍ فِيهِ تَوْهِينٌ وَتَخْضِيعٌ وَإِقْرَانٌ

وَطَعْنٌ كَفَمِ الرِّقِّ غَدَاً وَالرِّقُّ مَلَانٌ

« أزمعوا بالتفرق » أي اعتزموا التفرق وصحت نيتهم له ، والأصل أن يتعدى « أزمع » إلى

وَجَاءَ زَيْدٌ وَيَدُهُ عَلَى رَأْسِهِ ، ومنه : « فَلَا تَجْمَعُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ » وهكذا
النفي . وأمثله مع جملة الماضي غير ما تقدم : جَاءَ زَيْدٌ وَقَدْ طَلَعَتِ الشَّمْسُ ، ومنه قوله :
٥٠٢ — نَجَّوْتُ وَقَدْ بَلَ الْمُرَادِيُّ سَيْفَهُ

المفعول بنفسه ؛ فيقال : أزعج محمد الفراق ، ولكنه عداه ههنا بالباء لأنه ضمنه معنى فعل يتعدى
بها « فَأَلْقُوا لَنَا أَرْسَانَ - إلخ » الأرسان : جمع رسن - بفتح الراء والسين اللهمتين - وهو
الحبل الذي تربط به الدابة ، والنجية : السريعة التي تنجي راكبها ، وروى في مكانه « نجبية »
وهي السريعة ، والسابعة : الدرع ، وخرنق : الفق من الأرباب ، أو هو ولد الأرب ، وهو
بكسر الحاء والنون بينهما راء مهملة ساكنة ، يريد أن هذه الدرع ملساء ناعمة كظهر الأرب .
الإعراب : « لولا » حرف يدل على امتناع الجواب لوجود الشرط ، مبنى على السكون
لا محل له من الإعراب « جنان » مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو مضاف ، و « الليل »
مضاف إليه ، وخبر هذا المبتدأ محذوف وجوبا ، والتقدير : لولا جنان الليل موجود « ما »
حرف نفي مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « آب » فعل ماض « عامر » فاعل
« إلى جعفر » جار ومجرور متعلق بقوله آب الماضي « سر باله » مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة ،
وضمير العائد إلى عامر مضاف إليه « لم » حرف نفي وحزم وقلب « يحرق » فعل مضارع
مبنى للجهول مجزوم لم وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر لأجل الروي ، ونائب الفاعل
ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى السربال ، وجملة الفعل المبني للجهول ونائب فاعله
في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال من عامر الواقع فاعلا في قوله :
« ما آب عامر » ، وجملة « ما آب عامر » لا محل لها من الإعراب جواب لولا .

الشاهد فيه قوله « سر باله لم يحرق » فإن هذه جملة اسمية من مبتدأ وخبر ، وقد وقعت
حالا من عامر الذي هو الفاعل على ما بينا في الإعراب ، وقد ربط الشاعر جملة الحال الاسمية
بالضمير العائد إلى صاحب الحال ، وهو الضمير المحرور محلا بالإضافة في « سر باله » ، ولم يأت
الشاعر بالواو ؛ فدل ذلك على أن الواو غير واجبة في مثل هذا ، خلافا للزمخشري والفراء ، وقد
علمت مما ذكرناه في شرح الشاهد السابق من تفصيل الحق الرضي ، وهو المذهب الذي اخترناه :
أن عدم الإتيان بالواو في هذا وأشباهه ليس ضعيفا ولا قليلا ؛ لأن الضمير الرابط لجملة الحال
بصاحبها متصل بالجزء المتقدم في الجملة ، وهو المبتدأ ، وذلك القدر كاف بعد الذي قلناه في شرح
الشاهد السابق فأرجع إليه إن شئت .

٥٠٢ — هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

* مِنْ أَبْنِ أَبِي شَيْخِ الْأَبَاطِحِ طَالِبِ *

وقد نسبوا هذا البيت إلى معاوية بن أبي سفيان بقوله بعد مقتل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، ونظن أن التشيع وكرامية معاوية مدخلا في إلصاق هذا البيت به، وإن يكن معناه لا يدل على الشهادة ولا السرور بمقتل الإمام.

اللفظة : «المرادى» المنسوب إلى مراد - بضم الميم بزنة غراب، كأنص عليه المجد في القاموس، ووم الصبان في ضبطه بفتح الميم مرتين في حاشيته على الأشموني - ومراد : قبيلة منها اللعين عبد الرحمن بن ملجم قاتل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وكان عبد الرحمن هذا خطب امرأة من الخوارج اسمها قطام، فطلبت إليه أن يمهرا ثلاثه آلاف درهم وعبدًا وقينة ويقتل عليا كرم الله وجهه، وقبل ذلك كله وافق مع رجلين آخرين أن يذهب أحدهما إلى مصر ليقتل عمرو بن العاص واليها من قبل معاوية، ويذهب الآخر إلى دمشق ليقتل معاوية، فأما الذي ذهب إلى مصر فصادف في الليلة التي اتفقوا على تنفيذ خطتهم فيها : أن عمرا اشتكى فلم يخرج لصلاة الفجر وأتاب عنه خارجه، فقتله الخارجي وهو يظنه عمرا، ولما علم بأن القاتل غير عمرو قال : أردت عمرا وأراد الله خارجه، ويقال : بل قال ذلك عمرو نفسه، وأما الذي ذهب إلى دمشق فأدرك معاوية ولكنه لم يتمكن من قتله، بل ضربه في عنقه، وأما ابن ملجم فعنه الله فأدرك بغيته وتمكن من قتل الأمير، وقال في ذلك وفي وعده لقطام :

ثَلَاثَةُ آلَافٍ وَعَبْدٌ وَقَيْنَةٌ وَقَتْلُ عَلِيٍّ بِالْحُسَامِ الْمُصَّمِّمِ
فَلَا مَهْرَ أَعْلَى مِنْ عَلِيٍّ وَإِنْ عَلَا وَلَا فَتَكَ إِلَّا دُونَ فَتَكَ ابْنِ مُلْجَمِ

وقوله في بيت الشاهد : « من ابن أبي شيخ الأباطح طالب » أصل نظامه هكذا : من ابن أبي طالب شيخ الأباطح، ففصل بين المضاف الذي هو قوله « أبي » والمضاف إليه الذي هو قوله « طالب » بالوصف الذي هو قوله « شيخ الأباطح » وسيأتي بيان ذلك في أواخر باب الإضافة.

الإعراب : « نجوت » فعل ماض، وتاء المتكلم فاعله، مبني على الضم في محل رفع « وقد » الواو واو الحال، حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، قد : حرف تحقيق، مبني على السكون لا محل له من الإعراب « بل » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له « المرادى » فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة « سيفه » مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة، وضمير العائد العائد إلى المرادى مضاف إليه مبني على الضم في محل جر، وجملة الفعل الماضي وفاعله ومفعوله في محل نصب حال من تاء المتكلم « من » حرف جر « ابن » مجرور بمن، والجار والمجرور متعلق ببل، وابن مضاف، و « أبي » مضاف إليه، مجرور بآلية نيابة عن الكسرة؛ لأنه من الأسماء الخمسة، وأبي مضاف، و « طالب » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « شيخ » نعت لأبي طالب مجرور بالكسرة الظاهرة، وهو مضاف، و « الأباطح » مضاف إليه.

الشاهد فيه : قوله « وقد بل الرادى سيفه » فإن هذه جملة فعلية فعلها ماض مثبت مقترن بقد ، وقد وقعت هذه الجملة حالا من تاء المتكلم الواقعة فلعل في قوله « نجوت » ، وهذه الجملة خالية من الضمير العائد إلى صاحب الحال ، ووقع ربطها بصاحب الحال بالواو .
واعلم أن ههنا أمرين لابد من التنبيه عليهما وتمييز كل واحد منهما عن صاحبه : فأما الأمر الأول ففي ربط الجملة الفعلية التي فعلها ماض مثبت إذا وقعت حالا بصاحب الحال : أنه وجه معين لا يجوز العدول عنه ؟ أم له عدة أوجه أنت بالخيار في أن تسلك أيها شئت ؟ . والثاني في اقتران الفعل الماضي بقد : ألزم هو أم جائز ؟

فأما عن الوجه الأول فإنا نقول لك : إنه لا خلاف بين النحاة في أن ربط الجملة الفعلية التي فعلها ماض مثبت إذا وقعت حالا بصاحب الحال يجوز أن يكون بالضمير وحده ، ويجوز أن يكون بالواو وحدها ، ويجوز أن يكون بالضمير والواو جميعا .

فمن شواهد ربط هذه الجملة بالضمير وحده قوله جل ذكره : (أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ) فإن جملة : « حصرت صدورهم » حال من واو الجماعة في « جاءوكم » والرباط بينهما الضمير المحرور محلا بالإضافة في « صدورهم » ، ومن شواهد قوله تعالى : (وجاءوا آباهم عشاء يبكون قالوا) فإن جملة « قالوا » حال من واو الجماعة في « يبكون » . ومنه قول أبي صخر الهذلي :

وَإِنِّي لَتَعْرُوْنِي لِذِكْرِكَ هِزَّةٌ كَمَا انْتَفَضَ الصُّفُورُ بِلَالِهِ الْقَطْرُ

فإن جملة « بلله القطر » حال من الصفور ، والرباط بينهما الضمير المنصوب محلا في « بلله » . ومن شواهد قول النابغة الذبياني وهو الشاهد الآتي :

وَقَفْتُ رِبْعَ الدَّارِ قَدْ غَيَّرَ الْبَلَى مَعَارِفَهَا وَالسَّارِيَاتُ الْهَوَاطِلُ

فإن جملة « قد غير البلى معارفها » حال من « ربع الدار » والرباط بينهما الضمير المحرور محلا بالإضافة في « معارفها » وأنه مع عوده إلى الربيع لأن النضاف قد يكتسب التأنيث من المضاف إليه ، وأنت ترى أن الرباط في كل هذه الشواهد الضمير وحده ، وترى أن الماضي قد اقترن في بعضها بقد كما في بيت النابغة ، وقد جاء في بعضها بدون « قد » كما في بيت أبي صخر والآيتين السكريتين .

ومن شواهد ربط الجملة الفعلية التي فعلها ماض مثبت إذا وقعت حالا بصاحب الحال بالواو وحدها قول امرئ القيس :

تَقُولُ وَقَدْ مَالَ الْغَمِيْطُ بِنَا مَعَا عَقَرْتَ بَعِيْرِي يَا مَرْأَةَ الْقَيْسِ فَانْزِلِ

فان جملة « وقد مال الفميظ بنا معا » حال من الضمير المستتر في « تقول » والرابط بينهما الواو وحدها ، ومن شواهد قول امرئ القيس أيضا :

فَبَحِثْتُ وَقَدْ نَضْتُ لِنَوْمٍ ثِيَابَهَا لَدَى السُّتْرِ إِلَّا لِبَسَةِ الْمُتَفَضِّلِ

فان جملة « وقد نضت لنوم ثيابها » حال من ناء المتكلم في « جئت » والرابط بينهما الواو وحدها ، ومثل هذين قوله في بيت الشاعر الذي نحن بصدده

* نَجَوْتُ وَقَدْ بَلَ الْمُرَادِيُّ سَيْفَهُ *

فان جملة « وقد بل المرادى سيفه » حال من ناء المتكلم في « نجوت » والرابط بينهما الواو وحدها فأنت ترى أنه لا رابط في هذه الشواهد إلا الواو ، وأنت ترى أن جميع هذه الشواهد قد اقترن فيها الفعل للماضى الواقع حالا بقد .

ومن شواهد ربط الجملة الفعلية التى فعلها ماضى مثبت إذا وقعت حالا بصاحب الحال بالواو والضمير جميعا قول الله تبارك وتعالى : (كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ) فان جملة « وكنتم أمواتا » حال من واو الجماعة في « تكفرون » والرابط بينهما الواو والضمير المرفوع محلا في « كنتم » ، وكذلك قوله جل ذكره : (الَّذِينَ قَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ وَقَعَدُوا) فان جملة « وقعدوا » حال من واو الجماعة في « قالوا » والرابط بينهما الواو وواو الجماعة الواقعة فاعلا في « وقعدوا » ، ومنه قول الشاعر الحاسي ، وهو هذلول بن كعب العبدي ، ويقال البيت لأبي عزم السعدي :

تَقُولُ وَصَكْتُ وَجْهَهَا بِيَمِينِهَا : أَبْعَلِي هَذَا بِالرَّحَا الْمُتَقَاعِسُ

فان جملة « وصكت وجهها » حال من الضمير المستتر في « تقول » والرابط بينهما الواو والضمير المستتر في « صكت » ، ومنه قول لبيد بن ربيعة العامري في معلقته المشهورة :

عَرِيتُ وَكَانَ بِهَا الْجَمِيعُ فَأَبْكُرُوا مِنْهَا ، وَغَوَدَرَ نَوُيْهَا وَثَمَامُهَا

فان جملة « وكان بها الجميع » حال من الضمير المستتر في « عريت » أى خلت ، والرابط بينهما الواو والضمير المجرور محلا بالباء في « بها » ، ومنه قول الراعي ، وقد مر في أثناء هذا الكتاب (١ - ١٢٨) :

طَافَ الْخَيْالُ بِأَصْحَابِي وَقَدْ هَجَدُوا مِنْ أُمَّ غُلُوَانٍ لَا نَحْوُ وَلَا صَدَدُ

فان جملة « وقد هجدوا » حال من « أصحابي » المجرور بالباء والرابط بينهما الواو وواو الجماعة الواقعة فاعلا في « هجدوا » ، ومنه قول عروة بن الورد العبسي المعروف بعروة الصعاليك :

تَحْنُ إِلَى سَلَمَى بِحَرٍّ بِلَادِهَا وَأَنْتَ عَلَيْهَا بِالْمَلَا كُنْتَ أَقْدَرَا
وَكَيْفَ تَرْجِيهَا وَقَدْ حِيلَ دُونَهَا وَقَدْ جَاوَرَتْ حَيًّا بِتَيْمَنٍ مُنْكَرًا؟

فان جملة « وقد حيل دونها » حال من هاء الغائبة الواقعة مفعولا في « ترجيها » والرابط بينهما الواو والضمير المحرور محلا بالإضافة في قوله « دونها » ؛ فان جعلت الجملة حالا من الضمير المستتر الواقع فاعلا في قوله « ترجيها » خلت جملة الحال من ضمير صاحب الحال ، وكان الرابط الواو وحدها ، ومنه قوله سبحانه : (وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَقَدْ أُخْرِجْنَا) فان جملة « وقد أخرجننا » حال من الضمير المستتر في نقائل والرابط الواو « نا » ؛ فأنت ترى الشواهد في هذا النوع كلها قد اشتملت جملة الحال فيها على ضمير يعود منها إلى صاحب الحال ومع ذلك جاءت معه واو الحال ، وأنت ترى بعض الأفعال الماضية في هذه الشواهد قد اقترن بقد كما في بيت الراعي وبيت عروة بن الورد وكما في الآية الكريمة التي ذكرناها بعدها ، وبعض الأفعال الماضية لم يقترن بقد كما في الآيتين الكريميتين المذكورتين في صدر الاستشهاد لهذا النوع وكما في بيت الحماسي وبيت لبيد .

وأما عن اقتران الجملة الفعلية التي فعلها ماض مثبت إذا وقعت حالا بقد فانا نقول :

ذهب جمهور نحاة الكوفة والأخفش من نحاة البصرة إلى أنه يجوز أن يقترن الفعل الماضي المثبت إذا وقع حالا - ومعه ضمير يعود إلى صاحب الحال - بقد ، ويجوز ألا يقترن بها لا في اللفظ ولا في التقدير ، فان لم يكن معه ضمير يعود إلى صاحب الحال بأن كان الرابط هو الواو وحدها وجبت « قد » ونسب ابن أصبغ هذا المذهب إلى الجمهور ، والمعروف نسبته إلى من ذكرنا ، واختار هذا الرأي من المتأخرين ابن مالك في التسهيل وأبو حيان في شرحه ، قال أبو حيان : « والصحيح جواز وقوع الماضي حالا بدون قد ، ولا يحتاج إلى تقديرها ؛ لكثرة ورود ذلك ، وتأويل الكثير ضعيف جدا ؛ لأننا إنما بنى المقاييس العربية على وجود الكثيرة » اهـ .

وذهب جمهور البصريين إلى أنه لا يجوز مجيء الماضي المثبت حالا إلا مع قد ، سواء أكان الرابط هو الواو وحدها أم الضمير وحده أم هما معا ، فان وجدت في اللفظ فيها ، وإن لم توجد وجبت تقديرها ، ووافقهم على ذلك أبو العباس المبرد وأبو علي الفارسي ، واختاره عن بعدهم ابن عصفور والجزولي والأبدى ، ثم اختاره السيوطي صاحب معجم الهوامع ، ونحن لا نوافق هؤلاء ، ونختار مذهب الكوفيين ، وحاصله أنه إذا كان الرابط بين جملة الحال وصاحبه هو الواو وحده وجبت « قد » مع الماضي المثبت المتصرف ، وإذا كان الرابط هو الضمير وحده أو الضمير والواو معا جاز الوجهان : الاقتران بقد ، والخلو منها لفظا وتقديرا ، ونحن نحلك على الشواهد التي قدمنا لك ذكرها فانك ستجد هذا المذهب على التفصيل مؤيدا منصوصا ، ولا داعي - كما قال

جاء زيد قد علته سكينته ، ومنه : « أَوْ جَاءَهُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ » ، « وَجَاءُوا أَبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ قَالُوا » أى : قائلين ، وقوله :

٥٠٣ - وَقَفْتُ بِرَبْعِ الدَّارِ قَدْ غَيَّرَ الْبَيْلِ مَعَارِفَهَا وَالسَّارِ يَأْتِ الْهَوَاطِلُ

جاء زيد وقد علته سكينته ، ومنه : « وَمَا لَنَا أَنْ لَا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَقَدْ أَخْرَجَنَا الَّذِينَ قَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ وَقَعَدُوا » .

أبو حيان - إلى تأويل الشواهد الكثيرة التي وردت عن العرب وليس معها « قد » بادعاء أن « قد » مقدرة ؛ لأن التقدير خلاف الأصل ، وعدم وجود « قد » في كثير من كلامهم يدل على أنهم لا يلتزمونها فلا يسوغ لنا أن نرى لهم مالا يروونه لأنفسهم ؛ فنحو قول طرفة بن العبد البكرى في معلقته :

يَقُولُ وَقَدْ تَرَّ الْوُظِيفُ وَسَاقَهَا : أَلَسْتَ تَرَى أَنْ قَدْ أَتَيْتَ بِمُؤَيِّدٍ

تجب معه « قد » لأن جملة الحال وهي « وقد تر الوظيف وساقها » خالية من الضمير الراجع إلى صاحب الحال ، وأما نحو قول عمر بن أبي ربيعة :

فَقَالَتْ وَعَضَّتْ بِالْبَنَانِ : فَضَحَّتَنِي وَأَنْتَ أَمْزُؤُ مَيْسُورُ أَمْرِكَ أَعْسَرُ

لا تجب معه « قد » لأن جملة الحال وهي قوله « وعضت بالبنان » تشتمل على ضمير يعود إلى صاحب الحال . وحسبك هذا فقد أطلنا عليك .

٥٠٣ - هذا البيت للناطقة الديباني ، من قصيدة له مطلعها قوله :

دَعَاكَ الْهَوَىٰ وَاسْتَجَبْتَكَ الْمَنَازِلُ وَكَيْفَ تَصَابِي الْمَرْءَ وَالشَّيْبُ شَامِلُ

أَسْأَلُ عَنْ سُدًى وَقَدْ قَبَلْنَا عَلَى عَرَصَاتِ الدَّارِ سَبْعُ كَوَامِلُ

فَسَلِّتْ مَا عِنْدِي بِرُوحَةٍ عَرِمَسَ نَحْبُ بِرَحْلِي نَارَةٌ وَتَنَاقِلُ

اللفظ : « دعاك الهوى - البيت » يقول : لما رأيت منازل أحبابك تحركت أشجانك وثار حزنك وتذكرت بعض ما كنت قد نسيت فمالك ذلك كله على الجهل والصبيا « وكيف تصابي المرء » التصابي : من الصبوة ، وهي الفتوة والليل إلى اللهو ، وتقول : صَبَاً يَصْبُوُ صَبُوءً وَصَبُوءًا ، وَتَصَابِي تَصَابِيًا : تَكَلَّفَ الصَّبُوءَ « وقفت برقع الدار - البيت » الرقع : الدار بعينها حيث كانت ، ويجمع على رباوع وربوع وأرباع وأربع ، والبسلى - بكسر الباء التوحدة مقصورا - مصدر بلى الثوب يبلى ، مثل رضى يرضى ، معارفها : يروى في مكانه « معالمها » وهما بمعنى واحد ، وهو ما سكن معروفًا معلوما من أماكنها ، الساريات : جمع سارية ، وهي السحابة التي تأتي ليلا ، الهواطل : جمع هاطلة وهي اسم قاصص من هطل المطر يهطل ، إذا سال وتابع « أسائل عن

سعدى - البيت « عرصات الدار : جمع عرصة ، وهى كل فجوة ليس فيها بناء ، وسمع كوامل : أراد سبع سنين كاملة ليس فيها نقص » فسلبت ما عندى - البيت « يريد سلوت وترسكت ما عندى من البكاء على الديار وساءلتها عن أهلها ، والعريس : فى الأصل الصخرة ، شبهوا بها الناقة إذا كانت صلبة شديدة ، وتخت : من الحجب - بفتح الحاء والباء - وهو ضرب من السبر السريع ، وتناقل : من الناقلة ، وهى أن تناقل يديها ورجليها ، وذلك بأن تضع رجلها فى مواضع يديها ، وهذا كناية عن سعة باعها وقوة سيرها

الإعراب : « وقفت » فعل ماض ، وتاء التثنية فاعله ، مبنى على الضم فى محل رفع « ربع » الباء حرف جر ، ربع : مجرور بالباء ، والجار والمجرور متعلق بوقفت ، وربع مضاف ، و « الدار » مضاف إليه ، مجرور باسكسة الظاهرة « قد » حرف تحقيق « غير » فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « البلى » فاعل ، مرفوع بضمه مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « معارفها » معارف : مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة ، وضمير الغائبة العائد إلى ربع الدار مضاف إليه ، وإنما جاء بهذا الضمير مؤثرا لأن المضاف اكتسب التأنيث من المضاف إليه « والساريات » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، الساريات : معطوف على البلى « الهواطل » نعت للساريات ، ونعت المرفوع مرفوع ، وحجلة « قد غير البلى معارفها » من الفعل وفاعله ومفعوله فى محل نصب حال من ربع الدار ، والرابط هو الضمير المؤنث الذى أضيف إليه المفعول

الشاهد فيه : قوله « قد غير البلى معارفها » فإن هذه جملة فعلية فعلها ماض مثبت ، وقد وقعت هذه الجملة حالا من « ربع الدار » المجرور بالباء ، والرابط لجملة الحال المذكورة بصاحب الحال هو الضمير المجرور محلا بضافة معارف إليه ، على ما عرفت فى إعراب البيت ، وقد جاء الشاعر مع الفعل الماضى الواقع حالا بقى ، فظاهر هذا البيت صحيح على ما هو مذهب الكوفيين والبصريين جميعا ، من جهة أنهم لا يختلفون فى جواز ترك الواو ما دام فى جملة الحال ضمير يربطها بصاحب الحال ، وإنما يختلفون فى جواز ترك « قد » فالكوفيون يجوزون تركها والبصريون لا يجوزون ذلك ، على ما تقدم مشروحا مفصلا فى الكلام على الشاهد السابق ، وقد جاء الشاعر بها ، والفرق بين هذا البيت والذى قبله من جهتين : الأولى أن الشاعر جاء فى البيت السابق بالواو فقال « وقد بل المرادى سيفه » ولم يأت النابغة بها فى بيتنا هذا فقال : « قد غير البلى معارفها » ، والوجه الثانى : أن صاحب البيت السابق ما كان يستطيع أن يترك هذه الواو كما تركها النابغة هنا ؛ لأنه ليس فى جملة الحال الواقعة فى بيته ضمير يعود إلى صاحب الحال ، أما فى هذا البيت فقد كان للنابغة متسع فى أن يترك الواو بسبب أن الجملة الحالية فى بيته مشتملة على ضمير عائد منها إلى صاحب الحال على ما بينا من قبل ، وحسبك هذا القدر من

وهكذا النفي . وأمثله مع المضارع المنفي بلم أو لما : جَاءَ زَيْدٌ وَلَمْ يَقُمْ صَحْرُو ، ومنه قوله :

٥٠٤ — وَلَقَدْ خَشِيتُ بَأْنَ أُمُوتَ وَلَمْ يَكُنْ لِلْحَرْبِ دَائِرَةٌ عَلَى ابْنِي صَنَفَمْ

الكلام بعد البيان الوافي الذي ذكرناه لك في شرح الشاهد السابق فارجع إليه كلما شئت تزدد بصيرة وهداية

٥٠٤ — هذا البيت من كلام عنتر بن شداد العبسي ، من معلقته المشهورة التي أولها قوله :

هَلْ غَادَرَ الشُّعْرَاءُ مِنْ مُرَدِّمْ أَمْ هَلْ عَرَفْتَ الدَّارَ بَعْدَ تَوَهُمٍ ؟

وقد سبق بعض أبيات من مطلع هذه القصيدة عند شرح الشاهد (رقم ٣٤١ ج ٢ ص ١٠٩) كما سبق ذكر أبيات منها عند شرح الشاهد (رقم ٤٩٤ ج ٣ ص ٩٣ في هذا الباب) ، والبيت الذي نحن بصدده يقع قبل آخر هذه المعلقة بيتين ، ونحن نذكر لك من قبله أبياتا وهي قوله :

وَلَقَدْ شَفَى نَفْسِي وَأَذْهَبَ سَقَمَهَا قِيلُ الْفَوَارِسِ : وَيَكْ عَنَتْرُ لَا أَقْدِمُ
وَالْخَيْلُ تَقْتَحِمُ الْخَبَارَ عَوَابِسًا مِنْ بَيْنِ شَيْظَمَةٍ وَآخِرِ شَيْظَمِ
ذُلُّ رِكَابِي حَيْثُ شَدْتُ ، مُشَايِعِي قَلْبِي ، وَأَحْزَرُهُ بِأَمْرِ مُبْرَمِ
وَلَقَدْ خَشِيتُ بَأْنَ أُمُوتَ وَلَمْ تَكُنْ لِلْحَرْبِ ... البيت ، وبعده :
الشَّائِمِي عِرْضِي وَلَمْ أَشْتُمُهُمَا وَالنَّاذِرِينَ إِذَا لَمْ أَقْهَمَا دَمِي
إِنْ يَفْعَلَا فَلَقَدْ تَرَكْتُ أَبَاهُمَا جَزَرَ السَّبَاعِ وَكُلَّ نَسْرِ قَشَمِ

اللفظ : « ولقد شفى نفسي — البيت » يريد أن تعويل أصحابه عليه والتجاءهم إليه ومناداتهم إياه واستصراخهم به ليكشف عنهم بأس العدو ، وهذا هو الذي نفى عن نفسه الهم ، وأذهب ما عرض لها من الألم « والخيل تقتحم الخبار — البيت » الخبار — بزنة السحاب — الأرض اللينة ، عوابس : جمع عابس ، وصرفه مع أنه على صيغة منتهى الجموع لأنه اضطر لذلك ، والشيطان — بزنة جعفر — الطويل من الخيل ، والشيطان : أثناء ، يقول : الخيل تسير وتجري في الأرض اللينة التي من شأنها أن تسوخ فيها قوائمها فتجد شدة وصعوبة وقد عبت وجوعها لما نالها من الإعياء « ذل ركابي — البيت » ذل : جمع ذلول ، مثل صبور وصبر وغفور وغفر ، وهو المنقاد السهل ، والركاب : الإبل ، وجمهور العلماء على أنه ليس لها واحد من لفظها ، وواحدتها من معناها جمل أو ناقه ، وزعم الفراء أن الركاب جمع على الحقيقة وأن واحده ركوب ، مثل قلوص وقلاص ولقوح واقاح ، والشابع : اسم فاعل من الشابعة ، وهي الناصرة والمناوئة ،

وأحفره - أدفعه ، وبابه ضرب ، والأمر المبرم : الحكم ، يقول : إن إيلي تذل لي وتنفاد ؛ حيث أوجهها تنجه ، وإن عقي ليعاوني على جميع أعمالي « ولقد خشيت بأن أموت - البيت » الدائرة : اسم للحادثة من الحوادث ، سميت بذلك لأنها تدور على الناس بالخير أو الشر ، ثم اختصت في الاستعمال بالمكروه من الحوادث ، وإبنا ضمضم : هما حصين وهمم ، وبرى : « ولقد خشيت بأن أموت ولم تدر - الخ » والذي رواه الشارح هو ما رواه الزوزني « الشاعري عرضي - البيت » الناذران : اللذان أوجبا على أنفسهما ، يريد أنهما يتوعدانه حين يكون غائبا عنهما ، فأما عند وجوده فلا جراءة لهما على ذلك « إن يفعلا - البيت » النسر القشع : الكبير السن ، يقول : إنه لا يستغرب منهما أن يشتماني وأن ينالا عرضي بالوقوع فيه فإني قتلت أباهما وتركته مطعما للسباع ولللسان من النسور ؛ فلهم عندى ترة وثأر ، وإيس في قدرتهما أن ينالا ثأرها مني ، فلينفسا عن أنفسهما بهذا الشتم الذي لا يضرتني ولا ينال مني

الإعراب : « ولقد » الواو عاطفة ، واللام موطئة للقسم ، قد : حرف تحقيق « خشيت » فعل وفاعل ، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لهما من الإعراب جواب القسم المقدر « بأن » الباء حرف جر ، أن : حرف مصدرى ونصب « أموت » فعل مضارع منصوب بأن للصدرية ، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالباء ، والجار والمجرور متعلق بنحوى ، وذلك على تضمين خشي ، ويقال : الباء حرف جر زائد ، والمصدر المنسبك من أن والمضارع مفعول به لخشي « ولم » الواو الواو الحال حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، لم : حرف نفى وجزم وقلب « تكن » فعل مضارع ناقص ، مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون « للحرب » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من دائرة الآتي بعده ، وكان أصله صفة لكنه لما تقدم على موصوفه أعرب حالا « دائرة » اسم تكن ، مرفوع بالضمة الظاهرة « على » حرف جر « ابني » مجرور بعل ، وعلامة جره الياء المفتوح ما قبلها تحقيقا المكسور ما بعدها تقديرا نيابة عن الفتحة لأنه منى ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر تكن الناقصة ، وابني مضاف ، و « ضمضم » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة

الشاهد فيه : قوله « ولم تكن للحرب دائرة على ابني ضمضم » فإن هذه جملة فعلية فعلها مضارع - وهو « تكن » - منى بلم الجازمة ، وقد وقعت هذه الجملة الفعلية المضارعية المنفية بلم حالا من ناء التكلم في قوله « خشيت » والرابط لهذه الجملة الحالية هو الواو وحدها ؛ إذ ليس فيها ضمير يعود إلى صاحب الحال ؛ لأن اسم « تكن » الناقصة هو قوله « دائرة » وخبرها هو الجار والمجرور الواقع بعد الاسم على ما اتضح لك من إعراب البيت ؛ فدل ذلك على أنه يجوز أن يكون رابط الجملة الحالية التي من هذا النوع الواو وحدها ، وهذا أحد ثلاثة أوجه عن الربط

تجوز في هذا النوع من الجملة الحالية ، والنوع الثاني أن يكون رابط الجملة بصاحب الحال هو الضمير العائد منها إليه وحده ، والنوع الثالث أن يكون رابط الجملة الحالية بصاحب الحال هو الضمير الراجع منها إليه مع الواو ، ونحن نستشهد لك على كل وجه من هذه الأوجه الثلاثة ، فنقول :

أما ارتباط الجملة الحالية الفعلية التي فعلها مضارع منفي بلم - بالضمير والواو جميعا فمنه قوله جل ذكره : (وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ) ، فإن جملة « لم يوح إليه شيء » فعلية فعلها مضارع مجزوم بلم النافية ، وهي حال من الضمير المستتر في « قال » ، وقد وقع ربط هذه الجملة الحالية بصاحب الحال بالضمير المحرور محلا بالي في « إليه » وبالواو ، وذلك في غاية الظهور ، ومنه قوله جل ذكره : (وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ) فإن جملة « ولم يكن لهم شهداء » جملة فعلية فعلها مضارع منفي بلم ، وقد وقعت هذه الجملة حالا من واو الجملة الواقعة فاعلا في « يرمون » وقد وقع ربط هذه الجملة الحالية بصاحب الحال بالضمير الراجع منها إليه ، وهو الضمير المحرور محلا باللام في « لهم » وبالواو جميعا ، وذلك ظاهر ، ومنه قول النابغة الذبياني ، وهو الشاهد الآتي (رقم ٥٠٦) :

سَقَطَ النَّصِيفُ وَلَمْ تَرُدْ إِسْقَاطَهُ فَتَنَاوَلْتَهُ وَاتَّقَتْنَا بِالْيَسَدِ

فإن جملة « ولم ترد إسقاطه » فعلية فعلها مضارع منفي بلم ، وقد وقعت هذه الجملة حالا من « النصيف » الواقع فاعلا ، وربط الشاعر الجملة الحالية بصاحب الحال بالضمير الراجع منها إليه ، وهو الضمير المحرور محلا بالإضافة في قوله « إسقاطه » وبالواو أيضا ، ومن ذلك قول عنتره ابن شداد العبسي في معلقته أيضا :

الشَّامِيُّ عَرَضِي وَلَمْ أَشْتُمُهُمَا وَالنَّاذِرِينَ إِذَا لَمْ أَلْقُهُمَا دَمِي

وأما ارتباط الجملة الحالية الفعلية التي فعلها مضارع منفي بلم - بالضمير وحده ؛ فمنه قول زهير ابن أبي سلمى المزني في معلقته المشهورة :

أَتَانِي سَفْعًا فِي مُعَرَّسٍ مِرْجَلٍ وَنُؤْيَا كَجَذْمِ الْخَوْضِ لَمْ يَتَنَلَّمْ

فإن جملة « لم يتنلم » فعلية فعلها مضارع منفي بلم ، وقد وقعت هذه الجملة حالا من « جذم الخوض » وهو أصل الخوض - وقد ربط الشاعر هذه الجملة الحالية بصاحب الحال بالضمير المستتر المرفوع في « يتنلم » ، وهو عائد إلى جذم الخوض ، ولم يأت معها بالواو ، ومن هذا النوع قول مزاحم العقيلي ، وهو من شواهد صيبويه (١ - ١٨٤) :

وَجَدِي بِهَا وَجَدُ الْمُضِلِّ بَعِيرَهُ بِنَخْلَةٍ لَمْ تَعْطِفْ عَلَيْهِ الْعَوَاطِفُ

فان جملة « لم تعطف عليه العواطف » حال من « المضل بعيره » وهي جملة فعلية فعلها مضارع منقى بلم والرابط بينها وبينه الضمير المحرور محلا بعلى في قوله « عليه » ولم تذكر الواو ، ومن هذه البابتة قول زهير بن أبى سلمى المزنى أيضا من معلقته ، وهذا هو الشاهد الآتى بعد هذا الشاهد ، وسيأتى مشروحا من بعد :

كَأَنَّ فُتَاتَ الْعَيْنِ فِي كُلِّ مَنْزِلٍ نَزَلْنَ بِهِ حَبُّ الْفَنَاءِ لَمْ يُحْطَمْ

فان جملة « لم يحطم » فعلية فعلها مضارع منقى بلم ، وقد وقعت هذه الجملة حالا من « حب الفناء » الواقع خبرا السكأن ، وقد ربط الشاعر هذه الجملة الحالية بصاحب الحال بالضمير المستتر المرفوع الواقع نائب فاعل في قوله « يحطم » ولم يأت بالواو معها ، ومنه قوله جل ذكره : (فَأَنْقَلِبُوا بِنِعْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ لَّمْ يَمَسَّ لَهُمُ سَوْءٌ)

وأما ارتباط الجملة الحالية الفعلية التى فعلها مضارع منقى بلم - بالواو وحدها ؛ فنه البيت الذى نحن بصدد شرحه .

فان قلت : فانى أريد أن أعلم أى هذه الوجوه الثلاثة أرجح ، فان لم يكن بعضها أرجح من بعض فاذكر لى ذلك حتى أكون على ثقة من الأمر .

فالجواب أن نخبرك أن العينى رحمه الله زعم أن أكثر هذه الوجوه استعمالا ربط الجملة الحالية التى من هذا النوع بالضمير الراجع منها إلى صاحب الحال وحده ، ويليه ربطها بالواو وحدها ، ويليه الجمع فى ربطها بين الضمير والواو ؛ قال فى شرح بيت زهير : كَأَنَّ فُتَاتَ الْعَيْنِ فِي كُلِّ مَنْزِلٍ - إلخ : « لم يحطم : جملة وقعت حالا مجردة عن الواو ، وذلك أن المضارع المنقى بلم إذا وقع حالا فالأكثر أفراد الضمير ، والاستغناء عنه بالواو والجمع بينهما » اهـ ، ونحن لانسلم له ذلك ، بل الأكثر الجمع فى الربط بين الواو والضمير ؛ لأنه أكثر شواهد فى العربية ، ولأنه المستعمل فى القرآن الكريم فى غير موضع ، ثم من بعده ربطها بالضمير وحده ، ثم من بعده ربطها بالواو وحدها ، قال فى الهمع : « وزعم ابن خروف أن المضارع المنقى بلم لابد فيه من الواو ، كان ضمير أو لم يكن ، ورد بالسمع كقوله تعالى : فَأَنْقَلِبُوا بِنِعْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ لَّمْ يَمَسَّ لَهُمُ سَوْءٌ » اهـ كلامه ، وعلى ماذهب إليه ابن خروف لا يكون الربط فى جملة الحال المضارعية المنفية بلم إلا على وجهين أحدهما الجمع بين الواو والضمير ويليه أفراد الواو ، ولا يجوز أن يكون الرابط هو الضمير وحده ، وهو فاعله لما ذكره صاحب الهمع فى عبارته التى سمعتها .

جاء زيدٌ لم يَضَحْكَ ، ومنه قوله :

٥٠٥ — كَانَ فُتَاتَ الْعَيْنِ فِي كُلِّ مَنَزِلٍ تَزَلْنَ بِهِ حَبُّ الْفَنَاءِ لَمْ يُحْطَمْ

٥٠٥ — هذا البيت لزهير بن أبي سلمى المزني ، من معلقته المعروفة ، والبيت الشاهد هو الثاني عشر من أبياتها ، ونحن نذكر لك من أولها حتى نصل إليه ، وذلك قوله :

أَمِنْ أُمِّ أَوْفَى دِمْنَةٌ لَمْ تَكَلَّمْ بِحَوْمَانَةِ الدَّرَاجِ قَالَتْشَلْمُ
وَدَارُ لَهَا بِالرَّقَمَتَيْنِ كَأَنَّهَا مَرَّاجِعُ وَشَمٍّ فِي نَوَاشِرِ مِعْصَمِ
بِهَا الْعَيْنُ وَالْآرَامُ يَنْشِينِ خِلْفَةً وَأُطْلَاوُهَا يَنْهَضْنَ مِنْ كُلِّ نَجْمِ
وَقَفْتُ بِهَا مِنْ بَعْدِ عَشْرِينَ حِجَّةً فَلَأَيًّا عَرَفْتُ الدَّارَ بَعْدَ تَوَهُمِ
أَتَانِي سُفْعًا فِي مُعَرَّسِ مِرْجَلٍ وَنُؤْيَا كَجِذْمِ الْخَوْضِ لَمْ يَتَنَلَمْ
فَلَمَّا عَرَفْتُ الدَّارَ قُلْتُ لِرَبِّهَا : أَلَا أَنْعَمَ صَبَاحًا أَيُّهَا الرِّبْعُ وَاسْلَمْ
تَبَصَّرَ خَلِيلِي هَلْ تَرَى مِنْ ظِلْمَائِنِ تَحْمَلْنَ بِالْعُلَمَاءِ مِنْ فَوْقِ جُرْثَمِ
عَلَوْنَ بِأَنْعَاطٍ عِتَاقٍ وَكِلَّةٍ وَرَادٍ حَوَاشِيهَا مُشَاكِهَةُ الدَّمِ
وَوَرَّكُنْ فِي السُّوْبَانِ يَتَلَوْنَ مَتْنَهُ عَلَيْنَّ دَلَّ النَّاعِمِ الْمُتَنَعَمِ
بَسْكَرْنَ بِسُكُورٍ وَأَوَّاسَهُنَّ بِسُخْرَةٍ فَهِنَّ لَوَادِي الرَّسِّ كَأَيْدٍ لِلْفَمِ
وَفِيهِنَّ مَلْهُىٌّ لِلطَّيْفِ وَمَنْظَرٌ أَنْبَقُ لِعَيْنِ النَّظِيرِ الْمُتَوَسِّمِ
كَانَ فُتَاتَ الْعَيْنِ فِي كُلِّ مَنَزِلٍ تَزَلْنَ بِهِ حَبُّ الْفَنَاءِ لَمْ يُحْطَمْ

اللفظة : « أم أوفى » كنية امرأة « دمنة » هي ما اسود من آثار الديار بالرماد المحروق والبرص ونحوهما « بحومانة الدراج قالتشلم » الحومانة - بفتح الحاء المهملة وسكون الواو - الأرض الغليظة ، والدراج واللتشم : موضعان ، وجملة « لم تكلم » والجار والمجرور في قوله « بحومانة الدراج قالتشلم » كلاهما نعت لدمنة ، وإنما جعل الدمنة في الأرض الغليظة لأنهم كانوا يقصدون إلى النزول في حزون الأرضين وغلاظها ليكونوا بمعزل عن السيل وليسهل عليهم حفر النوى وضرب أوتاد الخيام « بالرقمتين » الرقمتان : قريتان إحداهما قريبة من البصرة والأخرى قريبة من المدينة ، وأراد دارين لها إحداهما بهذه الرقمة والأخرى بتلك ؛ لأنه محال أن تكون الدار الواحدة بهذين المكانين المتباعدين « مرَّاجع وشم » أراد به ما كرر وجدد من الوشم « نواشر معصم » النواشر : عروق باطن الدراج ، واحدها ناشرة ، والمعصم : موضع السوار من اليد « بها العين والآرام - إلخ » العين - بكسر العين - بقر الوحش ، والآرام : الظباء ، واحدها

رُحْم « يمشين خلفه » يخالف بعضها بعضاً فتجىء هذه وتذهب هذه ، والأطلاء : جمع الأطلاء ، وهو ولد ذوات الظلف ، والجُحْم : الربض « وقفت بها من بعد عشرين - إلخ » الحجة : السنة ، واللائي - بفتح فسكون - الجهد والمشقة « أثنافٌ سفعاً - إلخ » الأثاف : جمع أثنية - بضم الهمزة وسكون الثاء وكسر الفاء بعدها ياء مشددة - وهي الحجرة التي يوضع عليها القدر ، والسفع : جمع أسفع أو سفعاء ، وهو الأسود والسوداء ، والعرس : موضع التعريس ، وهو النزول ليلاً ، وأراد به للموضع الذي يوضع فيه القدر ، والنوى - بضم فسكون - حفيرة تحفر حول الحباء لينزل المطر فيها فلا يدخل الحباء ، وجذم الحوض - بكسر الجيم وسكون الدال المعجمة - أصله ، ولم يتعلم : لم يتهدم « ألا انعم صباحاً » يدعوله بالنعمة وقت الصباح ، وخص وقت الصباح لأنه الوقت الذي تكثر فيه غارة الأعداء ، ويقال فيه بفتح العين من « انعم » وبكسرهما ، كما يقال فيه « عم صباحاً » بكسر العين وفتحها أيضاً « تبصر خليلي - البيت » التبصر : النظر أو إيمانه وتكلفه ، والطعائن : جمع طعينة ، وهي المرأة مطلقاً ، وقيل : خاص بمن كانت في اليهودج ، والعلباء : الأرض المرتفعة ، وجزم : ماء بعينه لبنى أسد « علون بأنماط - البيت » الأنماط : جمع نمط - بفتح النون والميم - وهو ضرب من البسط ، والعناق : الكرام ، واحداً عتيق ، والسكة - بكسر الكاف وتشديد اللام - الستر الرقيق ، والوراد : جمع ورد ، وهو الأحمر ، والحواشي : الجوانب ، ومشاكهة : اسم فاعل من شاكه الشيء الشيء ، إذا أشبهه « ووركن في السوبان - البيت » تقول : ورءك فلان على الدابة ؛ إذا نثى رجله ووضع إحدى رجليه في السرج ، والسوبان : اسم واد ، والدل : الهيئة ، والمتنعم : المتكلف إظهار النعمة « بكرن بكورا - البيت » بكرن : خرجن في وقت البكرة ، واستخرجن : خرجن في وقت السحر ، والرس : اسم واد ، وقوله « وهن كاليد للقم » يريد أنهن لا يخطئن مقصدهن كما أن اليد القاصدة إلى القم لا تخطئه « وفيهن ملهى للطيف - البيت » الملهى - بفتح الميم وسكون اللام - اللهو أو موضعه ، واللاطيف : المتأنق الحسن المنظر ، والأنيق : العجب ، والمتوسم : الذي يقتبص آثار الشيء ليعرف ما فيه من المحاسن وغيرها « كأن فئات العهن - البيت » العهن - بكسر العين وسكون الهاء - الصوف المصبوغ الأحمر الذي تزين به الهوداج ، وفئاته - بضم الفاء بزنة الغراب - ما تناثر منه ، والفنا - بزنة العصا - شجر يسمى عنب الثعلب ، وله حب أكثره أحمر شديد الحمرة ، ولم يحطم : لم يكسر ولم يفتت ، شبه الصوف الأحمر الذي زين به الهوداج بحب الفنا قبل تحطمه لأنه إذا تحطم ظهر داخله غير الأحمر فزال اللون الأحمر الذي هو المقصود في التشبيه .

الإعراب : « كأن » حرف تشبيه ونصب ، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « فئات » اسم كأن ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف ، و « العهن » مضاف إليه ،

جَاءَ زَيْدٌ وَلَمْ يَضْحَكْ ، ومنه : « أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ » وقوله :

٥٠٦ - * سَقَطَ النَّصِيفُ وَلَمْ تُرَدْ إِسْقَاطُهُ *

محجور بالكسرة الظاهرة « في » حرف جر « كل » محجور بـي ، والجار والمحجور متعلق بمحذوف حال من فئات العهن ، وكل مضاف ، و « منزل » مضاف إليه ، محجور بالكسرة الظاهرة « تزل » فعل ماض ، ونون الإناء فاعله « به » جار ومحجور متعلق بنزل ، وجملة الفعل وفاعله في محل جر صفة لمنزل « حب » خبر كان ، مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو مضاف و « الفنا » مضاف إليه ، محجور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « لم » حرف نفي وجزم وقلب « يحطم » فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بـلم وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر لأجل الروي ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه تقديره هو يعود إلى حب الفنا ، وجملة الفعل وفاعله في محل نصب حال من حب الفنا .

الشاهد فيه : قوله « لم يحطم » فإن هذه جملة فعلية فعلها مضارع منفي بـلم ، وقد وقعت هذه الجملة حالا من حب الفنا ، على ما بينا في إعراب البيت ، وقد ربط الشاعر هذه الجملة الحالية بصاحب الحال بالضمير المستتر في يحطم الذي هو نائب فاعله العائد إلى صاحب الحال الذي هو حب الفنا ، ولم يأت بالواو كما جاء بها النابغة في قوله « ولم ترد إسقاطه » وكما جاء بها القرآن الكريم في قوله سبحانه : (وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ) ، فدل هذا على أنه يجوز إذا كان في جملة المضارع المنفي بـلم ضمير يعود إلى صاحب الحال ترك الواو كما يجوز الإتيان بها ، ونظرك لا تحتاج إلى شيء بعد الذي فصلناه من القول وجئنا به من الشواهد في شرح الشاهد السابق (٥٠٤) .

٥٠٦ - هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

* فَتَنَّاوَلْتَهُ وَأَتَتَّنَا بِالْيَدِ *

وهذا البيت من كلمة جيدة للنابغة الديباني بعدها بعض العلماء في العلاقات ، وأولها قوله :

| | |
|---|---|
| مِنْ آلِ مَيَّةَ رَائِحٌ أَوْ مُسْتَدٍ | عَجْلَانِ ذَا زَادٍ وَغَيْرُ مَزُودٍ |
| أَفَدِ التَّرْحُلُ غَيْرَ أَنْ رِكَابَنَا | لَمَّا تَزُلْ بِرَحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدِ |
| زَعَمَ الْغُرَابُ بَأَنَّ رَحَلَتْنَا غَدًا | وَبِذَلِكَ تَتَعَابُ الْغُرَابِ الْأَسْوَدِ |
| لَا مَرَحَبًا بَعْدَ وَلَا أَهْلًا بِهِ | إِنْ كَانَ تَقَرِّيقُ الْأَحْبَةِ فِي عَدِ |

وقبل البيت المستشهد بصدوره ههنا قوله :

مَحْطُوعَةُ الْمُتَنِينِ غَيْرُ مُفَاضَةٍ رَيَّا الرِّوَادِفِ بَضَّةُ الْمُتَجَرِّدِ

قَامَتْ تَرَأَى بَيْنَ سَجْفَى كَلَّةٍ كَالشَّمْسِ يَوْمَ طُلُوعِهَا بِالْأَسْعَدِ
أَوْ دُرَّةٍ صَدَقِيَّةٍ غَوَاصُهَا بِهَجٍّ مَتَى بَرَّهَا يَهْلٌ وَيَسْجُدِ
أَوْ دُمِيَّةٍ مِنْ مَرْمَرٍ مَرْفُوعَةٍ يُنَبِّتُ بِأَجْرٍ يُشَادُّ وَقَرْمَدِ
سَقَطَ النَّصِيفُ وَلَمْ تَرُدَّ إِسْقَاطُهُ فَتَنَاوَلْتَهُ . . . الْبَيْتَ ، وَبَعْدَهُ :
بِمُخَضَّبٍ رَخِصٍ كَأَنَّ بَنَانَهُ عَمَّ يَكَادُ مِنَ اللَّطَافَةِ يَعْقَدُ
نَظَرْتُ إِلَيْكَ بِحَاجَةٍ لَمْ تَقْضِهَا نَظَرَ السَّقِيمِ إِلَى وَجْهِ الْعُودِ
تَجَلَّوْا بِقَادِمَتِي حَمَامَةً أَبْكِي مَرْدَا أَسِيفٍ لِثَانَتِهِ بِالْإِئْمَدِ

اللفظ : « من آل مية رائج - البيت والذي بعده » قد سبق شرح مفردات هذين البيتين عند الكلام على الشاهد (رقم ٥ ج ١ ص ١٣) « زعم الغراب - البيت » ذكروا أن النابعة كان قد قال هذا البيت على صورة غير هذه الصورة ، وهي قوله :

زَعَمَ الْغُرَابُ أَنَّ رِخْلَتَنَا غَدًا وَبِذَلِكَ خَبَرْنَا الْغُدَافُ الْأَسْوَدُ

فرأى الناس فيه الإقواء - وهو اختلاف حركات روى الأبيات - وعابوه عليه فندسوا له من يفضيه الأبيات ، فلما سمعها فظن لما أرادوه فغيره إلى ما ذكرنا ، والتنعب : هو النعيب ، وهو بفتح الناء مصدر نعب الغراب إذا صوت ، وفي قوله « عمن يكاد من اللطافة يعقد » الإقواء أيضا ، وهو ظاهر « النصف » هو الحمار الذي تغطي به المرأة وجهها ، وسقوطه : وقوعه عن وجهها « واتقنا باليد » يريد وضعت يدها على وجهها لتستره عنا .

الإعراب : « سقط » فعل ماض « النصف » فاعله « ولم » الواو للحال ، لم : حرف نفى وجزم وقلب « ترد » فعل مضارع مجزوم ولم وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي « إسقاطه » مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة ، وضمير الغائب العائد إلى النصف مضاف إليه ، مبنى على الضم في محل جر ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله ومفعوله في محل نصب حال « فتناولته » الفاء حرف عطف ، تناول : فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له ، وفاعله ضمير مستتر تقديره هي ، والناء للتأنيث ، وضمير الغائب العائد إلى النصف أيضا مفعول به « واتقنا » الواو عاطفة ، اتقى : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر تقديره هي ، والناء للتأنيث ، ونا : مفعول به « باليد » جار ومجرور متعلق بأتقت .

الشاهد في : قوله « ولم ترد إسقاطه » فإن هذه جملة فعلية فعلها مضارع مبنى لم ، وقد وقعت هذه الجملة الفعلية حالا من النصف ، وفي الجملة ضمير يعود منها إلى صاحب الحال ، وهو الضمير المجرور حالا بإضافة المفعول به إليه ، وقد جاء الشاعر مع ذلك بواو الحال ؛ فيكون

وهكذا النفي بـ «لَمْ» ومنه : « أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ » .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : مذهب البصريين - إلا الأخفش - لزوم « قد » مع الماضي المثبت مطلقا ظاهرة أو مقدره ، واختار - وفاقا للكوفيين والأخفش - لزومها مع المرتبط بالواو فقط ، وجواز إثباتها وحذفها في المرتبط بالضمير وحده أو بهما معا ، تمسكا بظاهر ما سبق ؛ إذ الأصل عدم التقدير ، لا سيما مع الكثرة ، نعم في ذلك أربع صور مرتبة في الكثرة هي : جاء زيد وقد قام أبوه ، ثم جاء زيد قد قام أبوه ، ثم جاء زيد وقام أبوه ، ثم جاء زيد قام أبوه ، وجعل الشارح الثالثة أقل من الرابعة ، وهو خلاف ما في التسهيل .

الثاني : تمتنع « قد » مع الماضي الممتنع ربطه بالواو ، وهو : تالي إلا ، والتلو بأو ، ونذر قوله :

٥٠٧ - مَتَى يَأْتِ هَذَا الْمَوْتُ لَمْ يَلْفِ حَاجَةً لِنَفْسِي إِلَّا قَدْ قَضَيْتُ قَضَاءَهَا

الرابط في هذا البيت لجملة الحال بصاحب الحال شيئين : واو الحال ، والضمير الراجع من جملة الحال إلى صاحب الحال . وقد بينا في شرح الشاهد (رقم ٥٠٤) السابق أن هذا أحد ثلاثة أوجه في ربط الجملة المضارعية المنفية بـ «لَمْ» إذا وقعت حالا بصاحب الحال ، فارجع إليه إن شئت .
٥٠٧ - هذا البيت لقيس بن الخطيم ، من كلمة له رواها أبو تمام في ديوان الحماسة (انظر شرح التبريزي : ج ١ ص ١٧٨) وروى أبو الفرج في الأغاني (٢ - ١٦٠ بولاق) بعضها ، وهالك ما رواه أبو تمام :

| | |
|--|---|
| طَعَنْتُ ابْنَ عَبْدِ الْقَيْسِ طَعْنَةً نَائِرَ | لَهَا نَقْدٌ لَوْلَا الشَّعَاعُ أَضَاءَهَا |
| مَلَكَتُ بِهَا كَفِّي فَأَنْهَرْتُ فَتَقَّهَا | يَرَى قَائِمٌ مِنْ دُونِهَا مَا وَرَاءَهَا |
| يَهُونُ عَلَيَّ أَنْ تَرَدَّ جِرَاحُهَا | عَيُونُ الْأَوَاسِي إِذْ حَمَدَتْ بَلَاءَهَا |
| وَسَاعَدَنِي فِيهَا ابْنُ عَمْرِو بْنِ عَامِرٍ | خَدَّاشٌ فَأَدَّى نِعْمَةً وَأَفَاءَهَا |
| وَكُنْتُ أَمْرًا لَا أَسْمَعُ الدَّهْرَ سَبَّةً | أَسْبَبَ بِهَا إِلَّا كَشَفْتُ غَطَاءَهَا |
| فَأَنَّى فِي الْحَرْبِ الضَّرُوسُ مُوَكَّلٌ | بِأَقْدَامِ نَفْسٍ مَا أُرِيدُ بَقَاءَهَا |
| إِذَا مَا اضْطَبَحْتُ أَرْبَاعًا خَطْمُ مِثْرِي | وَأَتَّبَعْتُ دَلْوِي فِي السَّمَاحِ رِشَاءَهَا |
| مَتَى يَأْتِ هَذَا الْمَوْتُ لَمْ يَلْفِ حَاجَةً | لِنَفْسِي ... البيت ، وبعده : |
| تَأْزَتْ عَدِيًّا وَالْخَطِيمَ فَلَمْ أَضِغْ | وَلَا يَةَ أَشْيَاخٍ جُعِلَتْ إِزَاءَهَا |

اللفظ : « طعنت ابن عبد القيس » روى هذا البيت أبو علي القالي في أماليه (٣ - ٢٥٩ دار الكتب) وقال قبل إنشاده : « الشعاع : المتفرق المنتشر » وابن عبد القيس : رجل كان يسكن هجر ، وكان قد قتل جد قيس بن الخطيم ، في قصة ذكرها شارح الحماسة ، والنائر : الآخذ بشاره الطالب له ، والنفذ - بفتح النون والفاء - الحرق ، وأراد أنها طعنة نافذة ، ويجمع النفذ على أنفاذ ، مثل بطل وأبطال ، قال الشاعر :

وَعَلَوْ عَوَى مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ رَمَيْتُهُ بِقَافِيَةِ أَنْفَادُهَا تَقَطَّرُ الدِّمَاءُ

ويروي « لها نقت » بالياء الثالثة - وهو الدم الذي تنفثه الطعنة ، والشعاع : يروي بفتح الشين وضمها ؛ فأما من رواه بالفتح فأعما عن المتفرق والمنتشر كما قال أبو علي ، وأما من رواه بالضم فأعما أراد ضوء الشمس ، قال التبريزي : « والأولى أحسن » اهـ . يقول : طعنته طعنة من يطلب بشاره ويريد أن يشق حرارة قلبه فلم أبق غاية إلا أدركتها فلولوا الدم المنتشر المتفرق على جوانب هذه الطعنة لأضاء نفاذها من الناحية الأخرى ، و « أضاءها » هو جواب لولا ، وكان من حقه اللام « ملكت بها كفى - البيت » ملكت بها كفى : أي تمكنت من فعلها فأطقت نصريف كفى في إيقاعها على ما أردت واشتهيت ، وأنهرت فتقها : وسعت هذا الحرق بالطعنة حتى جعلته كالنهر في السعة ، و « يرى قائم من دونها ما وراءها » يعنى به أن من يقف أمامها يبصر ما كان وراء المطعون ، كل هذا كناية عن سعتها « يهون على أن ترد جراحها - البيت » الأواصي : جمع آسية ، وهي اسم فاعل مؤنث من أسوت الجرح أسوه ، إذا عاجلته ودأبته ، والرجل آس ، وجمعه آسون وآساء ، يقول : إذا نظرت النساء للعالمات إلى هذه الطعنة ارتدت عيونهن عنها من قبورها وشدها ومن علمهن بالعجز عن علاجها « وساعدني فيها ابن عمرو بن عامر - البيت » أراد خدش بن زهير ، وكان بين خدش والخطيم أبي قيس الشاعر محبة ، وكانت للخطيم عنده يد ، فذهب إليه قيس حين أراد الأخذ بشار أبيه وجده فعاونته في ذلك ، يقول : ساعدني في هذه الطعنة خدش فأدى بهذه المساعدة صنعة كانت لي عنده وكان بهذا العمل قد رجع الصنعة إلى مكانها « وكنت امرأة لا أسمع الدهر سبة - البيت » يروي « لا أسمع » بالبناء للجهول : أي لا بسمعي أحد سبة ، حكى الروائيين التبريزي في شرح الحماسة ، وحكشفت غطاءها : لم أتركها ملتبسة ، وهو بهذا يشير إلى سبب قيامه بالأخذ بشار أبيه وجده ؛ فقد روى أنهما قتلا وهو صغير ، خافت أمه ، وأخفت عنه مقتلهما ، إلى أن نازعه فق من قومه يوما ، فقال له الفتى : لو أقيمت شدتك على قاتل أبيك وجدك كان أولى بك ، فغاضه ذلك وذهب إلى أمه فقال لها : إن أخبرني بخبر أبي وجدى ، وإلا قتلتك أو قتلت نفسي ، فأخبرته ، فخرج نائرا بهما « فاني في الحرب الضروس - البيت » الضروس : الشديدة ، وأصل اشتقاق هذه الكلمة

من ضرس البئر ، وهو طيبها بالحجارة ، وذلك أقوى لها وأشد ، و يروى في مكانه « العوان »
وهى بفتح الين والواو ، بزنة سحاب - التى قوتل فيها مرة بعد مرة « إذا ما اصطبحت أربعا -
البيت » اصطبحت : شربت الصبح ، وهو شرب أول النهار ، خط مئزى - بالحاء المعجمة
مبنيًا للعلوم - يريد أنه أطال مئزره حتى يجر على الأرض فيؤثر فيها خطوطا ، و يروى « حط
مئزى » بالحاء المهملة مبنيًا للجهول - يعنى وضع على الأرض ، وللمراد واحد ، وبما
يتمددون به جر الديول خيلاء وكبرا إذا شربوا ، وقد تقدم قريبا في هذا المعنى قول طرفة :

وَإِذَا مَا شَرِبُوهَا وَاتَّشَوْا وَهَبُوا كُلُّ أُمُوسٍ وَطِيرٌ
ثُمَّ رَاحُوا عَبَقُ الْمِسْكِ بِهِمْ يُلْحِفُونَ الْأَرْضَ هُدَابَ الْأَزْرِ

ومثله قول زهير :

يَجْرُونَ الْبُرُودَ وَقَدْ تَمَشَّتْ مُحَيَّا الْكَأْسِ فِيهِمْ وَالْفَنَاءُ

وقول قيس بن الخطيم « وأتبع دلوى فى السماح رشاءها » الرشاء - بزنة كتاب - الحبل الذى
يستقى به ، يريد أنه يوجد بكل ما عنده ، وهم يقولون : أتبع الفرس لجامها ، وأتبع الدلو رشاءها ،
يريدون لا تضن بالقليل بعد أن أعطيت الكثير ، وهذا المعنى الذى أراد قيس كقول عنتره :

وَإِذَا شَرِبْتُ فَإِنِّي مُسْتَهْلِكٌ مَالِي وَعِرْضِي وَافِرٌ لَمْ يُكَلِّمْ

« متى يأت هذا الموت لا يلف حاجة - البيت » إعما قال « هذا الموت » باسم الإشارة الذى يدل
على حضور المشار إليه فى أصل الوضع لأنه تصويره حاضرا لأنه يعلم أنه مدركة لا محالة ، وقوله
« لا يلف حاجة » هو مضارع أنى بمعنى وجد ، والضمير فيه للموت ، و يروى فى مكانه « لا تالف
حاجة » بيناء الفعل للجهول وإسناده إلى حاجة ، وقوله « قد قضيت قضاها » معناه فرغت منها
وقضيتها مثل قضائى لأمثالها « نأرت عديا والخطيم - البيت » عدى : هو جده ، والخطيم :
أبوه ؛ لأنه قيس بن الخطيم بن عدى بن عمرو بن سواد بن ظفر ، الأوسى .

الإعراب : « متى » اسم شرط جازم يحزم فعلين الأول فعل الشرط والثانى جوابه وحزائوه ،
وهو ظرف زمان مبني على السكون فى محل نصب بقوله « لا يلف » الآتى « يأت » فعل مضارع
فعل الشرط مجزوم بحذف الياء والكسرة قبلها داليل عليها « هذا » اسم الإشارة فاعل يأت
مبنى على السكون فى محل رفع « الموت » بدل من اسم الإشارة أو عطف بيان عليه أو نعت له
مرفوع بالضمّة الظاهرة « لا » حرف نفي ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « يلف »
فعل مضارع مبنى للعلوم جواب الشرط ، مجزوم بحذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها ، وفيه
ضمير مستتر جوازا تقديره هو يعود إلى الموت فاعل ، وعلى ذلك يكون قوله « حاجة » منصوبا على

أنه مفعول ياف ، ويروى « تلف » بالبناء للجهول فهو فعل مضارع مبنى للجهول جواب الشرط أيضاً مجزوم بحذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها وليس فيه ضمير مستتر وعليه يكون قوله « حاجة » مرفوعاً على أنه نائب فاعل لتلف « لنفسى » اللام حرف جر ، والنفس مجرور باللام وعلامة جره كسرة مقدرة على ما قبل ياء التكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وياء التكلم مضاف إليه ، مبنى على الفتح في محل جر ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة الحاجة ، ولا يجوز أن يتعلق الجار والمجرور بـ ياف لأن حاجة صاحب حال على ما سبقاً وهو نكرة فيجب أن يتخصص بالوصف « إلا » أداة استثناء ملغاة « قد » حرف تحقيق مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « قضيت » فعل وفاعل « قضاءها » مفعول به ، وضمير القائبة العائد إلى الحاجة مضاف إليه ، مبنى على السكون في محل جر . وجملة الفعل وفاعله ومفعوله في محل نصب حال من حاجة .

الشاهد فيه : قوله « إلا قد قضيت قضاءها » فإن الجملة الواقعة بعد إلا جملة فعلية فعلها ماضٍ مثبت ، وقد وقعت هذه الجملة حالاً من « حاجة » لأن حاجة وإن كان نكرة قد تخصص بوصفه بالجار والمجرور ، وتخصص النكرة مصحح لحيء الحال منها ولوقوعها مبتدأ على ما علمت وربط هذه الجملة الحالية بصاحب الحال هو الضمير في قوله « قضاءها » ولا يصح ربطها بصاحب الحال بالواو لوقوعها بعد إلا على الأرجح من مذاهب العلماء ، ورأى بعضهم أنه يصح ربط الجملة الحالية الماضية الواقعة بعد إلا بصاحب الحال بالواو كما يصح ربطها بالضمير وبالأثنين جميعاً ، مستنداً إلى قول زهير بن أبي سلمى يمدح هرم بن سنان :

نَعَمْ امْرَأاً هَرَمٌ لَمْ تَعْرِ نَائِبَةً إِلَّا وَكَانَ لِمُرْتَاعٍ بِهَا وَزَرًا

والجمهور على أن ذلك شاذ لا يجوز القياس عليه ، وعندهم أن مجيء « قد » مع الماضي الذي تمتنع معه الواو شاذ أيضاً ، فكان ينبغي على مذهبهم أن يقول الشاعر « إلا قضيت قضاءها » كما قال عبد الله بن الدمينه وهو من شعر الحماسة :

أَحَقُّ عِبَادَ اللَّهِ أَنْ لَسْتُ صَادِرًا وَلَا وَارِدًا إِلَّا عَلَى رَقِيبٍ
وَلَا سَائِرًا وَخَدِي وَلَا فِي جَمَاعَةٍ مِنَ النَّاسِ إِلَّا قِيلَ أَنْتَ مُرِيبٌ

وكما قال مؤرج :

فَزَعْتُ بِالْبَيْنِ حَتَّى مَا يُفَزِّعُنِي وَبِالْمَصَائِبِ فِي أَهْلِي وَجِيرَانِي
لَمْ يَتْرُكْ الدَّهْرُ لِي عِلْقًا أَضْنُ بِهِ إِلَّا اضْطَفَأَهُ بِنَائِي أَوْ بِهَجْرَانِي

الثالث : قد يُحذف رابط لفظاً فيُنَوَى ، نحو : مَرَزْتُ بِالْبَرِّ قَعِيرٌ يَدْرُهُمْ^(١) : أى منه ، وقوله :

٥٠٨ — * نَصَفَ النَّهَارُ الْمَاءَ غَامِرُهُ *

أى : والماء غامره .

(١) ارجع إلى ما ذكرناه عن حذف الضمير الذى يربط جملة الخبر بمبتدئه (ج ١ ص ٢٥٥) ثم اسمع ما يقول المحقق الرضى فى شرح الكافية : « وقد تخلو الاسمية من الرابطين [يربد الواو والضمير] عند ظهور اللابسة ، نحو قولك : خرجت زيد على الباب ، وهو قليل » اه .
٥٠٨ — هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

* وَرَفِيقُهُ بِالْغَيْبِ مَا يَدْرِى *

وهذا البيت من كلام الأعشى ميمون بن قيس فى وصف غواص ، وهو من كلمة طويلة له فى مدح قيس بن معديكرب الكندى : افتتحها بالفضل كعادتهم ، واستمر فى غزله حتى شبه للتفرل بها بالدرّة ، واستطرد كلامه فى وصف هذه الدرّة ، وبيان كيفية استخراجها من البحر ، وذلك قوله :

| | |
|--|--|
| كَجُمَانَةِ الْبَحْرِىِّ جَاءَ بِهَا | غَوَّاصُهَا مِنْ لُجَةِ الْبَحْرِ |
| صَلَبُ الْفَوَادِ رَبِيسُ أَرْبَعَةٍ | مُتَخَافِي الْأَلْوَانِ وَالنَّجْرِ |
| فَتَنَازَعُوا حَتَّى إِذَا اجْتَمَعُوا | أَلْقُوا إِلَيْهِ مَقَالِدَ الْأَمْرِ |
| وَعَلَتْ بِهِمْ سَجْحَاءُ خَادِمَةٍ | تَهْوَى بِهِمْ فِي لُجَةِ الْبَحْرِ |
| حَتَّى إِذَا مَا سَاءَ ظَنُّهُمْ | وَمَضَى بِهِمْ شَهْرٌ إِلَى شَهْرٍ |
| أَلْقَى مَرَّاسِيَهُ يَتَهَلَّكَةِ | ثَبَّتَتْ مَرَّاسِيَهَا فَمَا تَجْرَى |
| فَأَنْصَبَ اسْتَقَفَ رَأْسَهُ لِيَدِ | نَزَعَتْ رَبَاعِيَتَهُ لِلصَّبْرِ |
| أَشْفَى يَمِجُّ الزَّيْتُ مُلْتَمِسٌ | ظَلَمَانٌ مُلْتَمِسٌ مِنَ الْفَقْرِ |
| فَقَلَّتْ أَبَاهُ فَقَالَ أَتَبِعُهُ | أَوْ اسْتَفِيدَ رَغِيبةَ الدَّهْرِ |
| نَصَفَ النَّهَارَ الْمَاءَ غَامِرُهُ | وَشَرِيكُهُ ... الْبَيْتَ وَبَعْدَهُ : |
| فَأَصَابَ مُنْبِتَهُ فَجَاءَ بِهَا | صَدْفِيَّةٌ كَمُضِيَّتِهِ الْجَمْرِ |
| يُعْطَى بِهَا ثَمَنًا وَيَمْنَعُهَا | وَيَقُولُ صَاحِبُهُ : أَلَا تَشْرِى |

اللفظ « كجانة البحرى - البيت » الجانة - بضم الجيم وفتح اليم مخففة - حبة تعمل من فضة على هيئة الدرة ، وجمعها جمان ، بزنة دخان ، والجار والمجرور خبر مبتدأ محذوف : أى هى كجانة البحرى - إلخ ، وهذا الضمير يرجع إلى المحبوبة للتغزل بها ، يريد أنها تشبه جمانة البحرى فى صفاء لونها ، والفواص : صيغة المبالغة لغائص ، وفعله غاص بغوص « صلب الفؤاد - البيت » صلب - بضم فسكون - أى شديد الفؤاد قويه ، وهو صفة للمواص ، ومتخالي الألوان : صفة لأربعة ، والنجر - بفتح النون وسكون الجيم - الأصل ، يريد أن هؤلاء الأربعة ألوانهم مختلفة وأصولهم مختلفة أيضا « فتنازعوا حتى إذا اجتمعوا - البيت » المقالة : جمع مقلاد ، وهو مثل مفتاح وزنه ومعناه ، وكان حقه أن يقول مقاليد ، كما يقال مفاتيح ، وكما قال أبو عطاء السندى واسمه أفلح بن سار (انظر ج ١ ص ٢٩٩) :

لَوْلَا أَبُوكَ وَلَوْلَا قَبْلَهُ عُمَرُ أَقَلَّتْ إِلَيْكَ مَعَدَّةُ الْمَقَالِيدِ

ولكنه حذف الياء للتخفيف ، كما حذف كذلك فى جمع مفتاح ف قيل مفتاح ، ومنه قول الله تبارك وتعالى (وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ) ، ومن العلماء من يأبى ذلك التخريج ، ويذهب أن المقاليد جمع مقلاد ، والمفاتيح جمع مفتاح ، والمقاله جمع مقلد كبير ، والمفاتيح جمع مفتاح ، ولا يعترف بحذف الياء للتخفيف ، ونحن لا نفر ذلك التحمل ، بل نقول : إنهم قد يحذفون الياء للتخفيف كما هنا ، وقد زيدونها للاشباع كما يقولون فى جمع خاتم : خواتيم ، وكما جمع الفرزدق صيرفا على صياريف ودرها على دراهيم فى قوله :

تَنَنِي يَدَاهَا الْخُصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ نَفَى الدَّرَاهِيمِ تَنَقَّادُ الصَّيَارِيفِ

وكما جمع القعدد وهو الجبان على قعايد فى قول أم معدان الأنصارية :

كَأَنْتَ لَمْ يَمْ هِمٌّ وَكَفَنَ بَيْنَهُمْ إِذَا الْقَعَايِدُ عَنْ أُمَمَالِهَا قَعَدُوا

ولا داعى لتحمل أنه ورد خاتم بمعنى خاتم وهو الذى جمع على خواتيم ، ومعنى أمم ألقوا لهذا الفواص مقالة الأمر أنهم سلموه زمام أمرهم وجعلوه المتصرف فى شؤونهم « وعلت بهم - الجحاه - البيت » الجحاه - بسين مهملة بعدها جيم ساكنة - أصلها الظهر ، وأراد بها هنا السفينة ، وتهوى بهم : أراد به أنها تسرع بهم « ألقى مراسيه - البيت » المراسى : جمع مراساة ، بكسر اليم وسكون الراء المهملة - وهى آلة ترسى بها السفينة على البر ، والتهلكة : المغارة التى يهلك السائر فيها « قتلت أباه - البيت » : يد أن أباه ذلك المواص قد مات من قبل فى سبيل تحصيل هذه الدرة ، فقال الفواص : إما أن أتبع أبى فى الهلاك بسببها وإما أن أستفيد بها وأنجو ، والرغبة : العطاء الكثير ، وقد يكون معناه للرغبة ، فهى فعيلة بمعنى مفعولة ، وكان حقا أن يجيء بغير

ناه ولكنهم أجروه مجرى الأسماء كما قيل ذبيحة ونطيحة وأ كيلة السبع ، وإضافة الرغبة إلى الدهر من إضافة الشيء إلى زمانه ، يريد أنها التي يرغب فيها على مدى الدهور والآباد « نصف النهار » روى برفع النهار ونصبه ؛ فمن رواه بالرفع فعناه انتصف النهار ، قال صاحب المفتاح : « إن بلغ الشيء نصف نفسه ففيه لغات : نصف ينصف — من باب قتل — وأنصف ينصف — بالآلف — وتنصف ، وانتصف » اه . وانتصاف النهار : أن تبلغ الشمس وسط السماء ، وذلك وقت الزوال . ومن رواه بالنصب فعناه بلغ ذلك الغواص نصف النهار ، قال صاحب المفتاح أيضا : « نصفت الشيء نصفًا — من باب قتل — بلغت نصفه » اه . وقوله « ورفيقه » يروى في مكانه « وشريكه » وهما قريران في المعنى المراد « فأصاب منيته — البيت » اللنية — بضم الليم وسكون النون — هي ما يجتاه الإنسان ، ومثلها الأمنية — بضم الهمزة — وصديفة : مذونة إلى الصدف ، وهو غطاء الدر ، وهو منصوب على الحال من الضمير المحرور في « بها » وقوله : « يعطى بها ثمنًا — البيت » معناه أن الناس يسامون هذا الغواص لشراء هذه الدرّة فيعرضون عليه ثمنًا عاليًا وهو يضمن بها ويمنعها ، وتشرى : معناه هنا تبيع ، ومنه قول الشاعر :

وَشَرَيْتُ بُرْدًا لِيَتْنِي مِنْ بَعْدِ بُرْدِ كُنْتُ هَامَةً

وعليه قوله تعالى في قصة يوسف عليه السلام : (وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ دَرَاهِمَ مَعْدُودَاتٍ)

الإعراب : « نصف » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « النهار » فاعل مرفوع بالضمّة الظاهرة ، هذا على رواية الرفع ، أما على رواية النصب في نصف ضمير مستتر جوازا تقديره هو يعود إلى الغواص المذكور في قوله « كجمانه البحري جاء بها غواصها » وهذا الضمير هو الفاعل ، والنهار : مفعول به ، ومراد الشارح هنا رواية الرفع على ما سيظهر لك عند الكلام على الاستشهاد بالبيت « الماء » مبتدأ ، مرفوع بالضمّة الظاهرة « غامره » خبر المبتدأ مرفوع بالضمّة الظاهرة ، وضمير الغائب العائد إلى الغواص مضاف إليه ، والجملة في محل نصب حال ، وسند كر لك صاحب هذه الحال في الكلام على بيان الشاهد « ورفيقه » الواو واو الحال ، رفيق : مبتدأ ، وضمير الغائب العائد إلى الغواص مضاف إليه « بالغيب » جار ومحرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « ما » نافية « يشرى » فعل مضارع ، فيه ضمير مستتر تقديره هو يعود إلى رفيق ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله في محل رفع خبر ثان ، ويجوز أن تكون هذه الجملة هي الخبر والجار والمحرور متعلقا بيدرئ ، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب حال صاحبه هو صاحب الحال الأولى .

الشاهد فيه : في هذا البيت شاهدان أسألة مجيء الحال جملة اسمية : أحدهما غير مقصود للشارح في الإتيان بالبيت هنا ، والثاني مقصود له بذكره :

أما الشاهد غير المقصود للشارح في قوله «ورقيقه بالغيب ما يدري» فإن هذه جملة اسمية وقعت حالا ، وفيها رابط يربطها بصاحب الحال : أما إذا رويت «نصف النهار» رفع النهار على أنه فاعل نصف فهذه الجملة حال من النهار والرابط بينها وبينه هو الواو وحدها إجماعا ، والواو حينئذ واجبة الذكر جماعا أيضا ، وأما إذا رويت «نصف النهار» بنصب النهار على أنه مفعول به لنصف ، وفي نصف ضمير يعود إلى الفواص ؛ فهذه الجملة حال من الضمير المستتر في نصف والرابط بينها وبينه هو الواو والضمير المجزور محلا بالإضافة في ورقيقه ، والواو حينئذ غير واجبة ولا محتمة عند الجمهور ، على ما ذكرنا لك من التفصيل في شرح الشاهد (رقم ٥٠٠)

وأما الشاهد المقصود للشارح بالإتيان بهذا البيت في جملة «الماء غامره» فإن هذه جملة اسمية وقعت حالا ، وقد اختلف العلماء في اشتغال هذه الجملة على رابط يربطها بصاحب الحال بناء على اختلافهم في رواية البيت ؛ فمن روى «نصف النهار» رفع النهار على أنه فاعل نصف قال : إن الجملة حال من النهار ، وإنها ليست مشتملة على رابط يربطها به ؛ لأنه لا واو معها ؛ ولأن الضمير المجزور محلا بالإضافة في «غامره» لا يعود على النهار الذي هو صاحب الحال ، وإنما يعود على الفواص ، وعلى ذلك يجب تقدير الواو إجماعا ، والأصل عندهم نصف النهار والماء غامره ، وهذه رواية ذكرها الجوهري في كتابه الصحاح ، وذكرها من المتأخرين العلامة ابن هشام في نفي اللبيرة وسند ذلك عبارته فيما بعد ، وهذه هي الرواية المقصودة للشارح ، وهذا التخرج هو الذي تم عليه كلامه . ومن روى «نصف النهار» بنصب النهار على أنه مفعول لنصف وعلى أن في نصف ضميرا مستترا يعود إلى الفواص في جملة «الماء غامره» حال من ذلك الضمير المستتر وهذه الجملة مشتملة على رابط يربطها بصاحب الحال ، وهو الضمير المجزور محلا بالإضافة في «غامره» فإنه يعود على الفواص الذي عاد عليه ضمير نصف ، وهذا الربط عند الزمخشري والفراء شاذ لأنهما يوجبان في الجملة الاسمية التي تقع حالا الربط بالواو سواء أذكر فيها ضمير صاحب الحال أم لم يذكر ، وهو عند الرضى قليل لا شاذ . وقد شرحنا هذا الموضوع فيما تقدم بما ينفع عن إعادة شيء منه .

ومن هنا نعلم أن جملة «الماء غامره» حال من فاعل نصف على الروايتين جمعا ، غير أنه على رواية الرفع تخلو من الرابط في اللفظ فيجب تقدير الواو بالإجماع ، وعلى رواية النصب لا تخلو من الرابط في اللفظ بل هي مشتملة على ضمير صاحب الحال ، ومع اشتغالها على ضمير صاحب الحال حينئذ يختلف العلماء في وجوب تقدير الواو : فعند الفراء والزمخشري يجب ، ولا يجب عند غيرهما .

قال المحقق الرضى وهو ممن روى بنصب النهار (١ - ١٩٤) : « وإن لم يكن البندأ (يريد

في الجملة الاسمية الواقعة -مالا) ضمير صاحب الحال نظر : فان كان الضمير في صدر به الجملة ، سواء كان مبتدأ نحو جاءني زيد يده على رأسه وكلنه فوه إلى في ، أو خبرا نحو خرجت مع الباري على سواد ، فلا يحكم بضعفه مجردا عن الواو ، وذلك لكون الرابط في أول الجملة ، وإن لم يكن مصدرا ، بل نقول : هو أقل من اجتماع الواو والضمير وانفراد الواو ؛ وإن كان الضمير في آخر الجملة كقوله : نصف النهار الماء عامره ، فلا شك في ضعفه وقلة « اه كلامه .

وقال ابن هشام في معنى اللبيب عند ذكر الأشياء التي تحتاج إلى رابط ما نصه : « الرابع : [الجملة] الواقعة حالا ، ورابطها إما الواو والضمير ، نحو : (لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى) أو الواو فقط ، نحو : (لَنْ أَكُلَهُ الذَّنْبُ وَنَحْنُ غَضَبٌ) ونحو : جاء زيد والشمس طالعة ، أو الضمير فقط ، نحو : (تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ) ، وزعم أبو الفتح في الصورة الثانية [هي التي ذكر أن الرابط فيها الواو وحدها] أنه لا بد من تقدير الضمير ، أي : [والشمس] طالعة وقت مجيئه ، وزعم الزمخشري [تبعا للفراء] في الثالثة [هي التي ذكر أن الرابط فيها الضمير وحده] أنها شاذة نادرة ، وليس كذلك ؛ ولورودها في مواضع من التنزيل نحو (اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ) (فَنَبَذُوهُ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ كَأَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ^(١)) (والله يَحْكُمُ لَمْ يُعْقَبْ لِحُكْمِهِ) (وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّامَأَ) (وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ) . وقد تخلو منهما لفظا فيقدر الضمير ، نحو : مررت بالبرقيز بدرهم ، أو الواو ، كقوله يصف غائضا لطاب اللؤلؤ اتصف النهار وهو غائص وصاحبه لا يدرى ما حاله :

نَصَفَ النَّهَارُ الْمَاءَ غَامِرُهُ وَرَفِيقُهُ بِالْغَيْبِ لَا يَدْرِي « اه

وآخر عبارة ابن هشام هذه هو الذي ذكره الشارح ههنا بحروفه .
وعن ذكر الروايتين من العلماء السيد الشريف الجرجاني في شرحه على مفتاح العلوم للسكاكي ، والعسكري في كتاب التصحيف ، وقد نقل كلامهما البغدادي في الخزائنة ، قال (١ - ٥٤٢ بولاق) : أما العسكري فهذا كلامه : قال الرايشي : الذي يروى نصف النهار بالرفع يريد معنى الواو : أي اتصف النهار والماء غامره ، وهو تحت الماء ، يعني الفواص ، وشريكه بالغيب : أي بحيث يغيب عنه ولا يدرى ما حاله ، وإنما يفوص بحبل معه طرفه وطرفه الآخر مع

(١) ليست التلاوة في القرآن هكذا كما وقع في المتن ، وليكنها في سورة البقرة (الآية ١٠٦) : (نَبَذَ فَرِيقٌ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ كِتَابَ اللَّهِ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ كَأَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ)

الرابع : الأكثر في الاسمية الجائز فيها الأوجه الثلاثة الربط بالواو والضمير معا ، ثم الواو وحدها ، ثم الضمير وحده ، وليس افراد الضمير - مع قلته - بنذر^(١) ، خلافا للقراء والزحشرى ؛ لما تقدم ، ومثل هذه الاسمية في ذلك - على ما يظهر - جملة المضارع المنقّى الجائز فيها الأوجه الثلاثة .

الخامس : كما يقع الحال جملة يقع أيضا ظرفا ، نحو : رأيت الهلال بين السحاب ، وجارا ومجرورا ، نحو : « فخرَجَ عَلَى قَوِيهِ فِي زِينَتِهِ » ويتعلقان باستقرار محذوف وجوبا . وأما « فَلَمَّا رَأَاهُ مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ »^(٢) فليس « مستقرا » فيه هو المتعلق لأنه كون خاص ؛ إذ معناه عدم التحرك ، وذلك مطلق الوجود :

(وَالْحَالُ قَدْ يُحَذَفُ مَا فِيهَا عَمِلَ وَبَعْضُ مَا يُحَذَفُ ذِكْرُهُ حُطِّلَ)

أى : مُنْعَ .

صاحبه ، قال الرياشي : الحال إذا لم يرجع إلى الأول [يريد صاحب الحال] منها شيء فهو قبيح في العربية ، قال : وإذا صيرته [يريد النهار] ظرفا فهو جيد في العربية ، وقال اللازني : الجيد نصب النهار على الظرف « اه ، ولا يعني الرياشي ولا اللازني أن النهار في هذا البيت منصوب على أنه ظرف زمان كقولك : سرت نهارا ، وإنما يعنون أن أصله ظرف ولكنه هنا منصوب على أنه مفعول به ، وقد فطن لهذا البغدادي فقال : « وكون النصب على الظرف تجوز ، والصواب على المفعولية » اه ، ووجه التجوز الذي أشار إليه هو ما ذكرنا . وتتم لك البحث بنقل كلام السيد الشريف الجرجاني عن البغدادي أيضا ؛ إذ كانت نسخة شرحه على المفتاح ليست في متناول يدينا الآن ونحن نكتب هذا الفصل ، قال : « وأما السيد فقد قال : النهار منصوب ، من نصفت الشيء : بلغت نصفه ، والمراد طول مكثه تحت الماء ، وفي الصحاح برفع النهار ، من نصف الشيء ، بمعنى اتصف ؛ فالجملة الحالية حيثند خالية عن الضمير أيضا ، فاجتناج إلى أن قدر الواو محذوفة : أي والماء غامره : أي ساتره » اه ، ونحسب أنك لا تريد بعد ذلك كله شيئا ، ولكننا نشير عليك أن ترجع إلى ما ذكرناه في شرح الشاهد (رقم ٥٠٠) .

(١) وأيضا ليس افراد الواو وحدها ممتنعا ولا هو على تقدير الضمير ، خلافا لأبي الفتح

ابن جني .

(٢) انظر الكلام على الإخبار عن الابتداء بالظرف أو الجار والمجرور في (ج ١ ص ٢٦٣ -

٢٦٦) وفي آخره بيان الوضع الذي يجب فيه حذف متعلقهما .

يعنى أنه قد يحذف عامل الحال : جوازاً ؛ لدليل حالى ، نحو : رَاشِداً ، للقاصد سفرًا ،
ومَأْجُورًا ، للقادم من حج ، أو مقالى ، نحو : « بَلَى قَادِرِينَ » ، « فَإِنْ خِئْتُمْ فَرَجَالًا
أَوْ رُكْبَانًا » أى : تسافر . وَرَجَعْتَ ، ونجمعها ، وَصَلُوا .

ووجوباً : قياساً في أربع صور ؛ نحو : ضَرَبَ بِي زَيْدًا قَاتِمًا ، ونحو : زَيْدٌ أَبُوكَ عَطُوفًا ،
وقد مَضَتْ^(١) ، والتي يُبَيِّنُ فيها ازدياد أو نقص بتدريج ، نحو : تَصَدَّقَ بِدِرْهَمٍ فَصَاعِدًا ،
وَاشْتَرَى بِدِينَارٍ فَسَافِلًا ، وما ذكر لتوبيخ ، نحو : أَقَاتِمَا وَقَدْ قَعَدَ النَّاسُ ، وَأَتَمِيمِيًّا مَرَّةً وَقَيْسِيًّا
أُخْرَى^(٢) : أى أتوجد ، وأنتحول ، وسماعا في غير ذلك .

(١) مضت الأولى في باب البتداء والخبر عند الكلام على المواضع التي يحذف فيها الخبر وجوباً
(انظر ج ١ ص ٣٠٣ وما بعدها) ومضت الثانية في منتصف باب الحال عند تقسيم الحال
إلى مؤسسة ومؤكدة (ج ٣ ص ٨١)

(٢) ومن ذلك قول هند بنت عتبة بن ربيعة زوج أبي سفيان وأم أمير المؤمنين معاوية
ابن أبي سفيان : تقوله لمن انهزم من قریش في يوم بدر ، وهو من شواهد سيبويه (ج ١
ص ١٧٢) :

أَفِي السَّلْمِ أَعْيَارًا جَفَاءً وَغِلْظَةً وَفِي الْحَرْبِ أُمَثَالَ النِّسَاءِ الْعَوَارِكِ

وقول الآخر ، وهو من شواهد سيبويه والرضى :

أَفِي الْوَلَانِمِ أَوْلَادًا لِوَاحِدَةٍ وَفِي الْعِيَادَةِ أَوْلَادًا لِعَلَّاتٍ

ونحب أن نبين لك ههنا أن هذا الذى ذكره الشارح - من أن هذه الأسماء المنصوبة المقصود
بها توبيخ المخاطب منصوبة على الحال - مختلف فيه بين العلماء ، وليبيان هذا الاختلاف يحفل
بنا أن نبين أنواع هذه الأسماء ، ثم نبين الخلاف الواقع في كل نوع منها ؛ فإن الخلاف فيها ليس
مطرداً ، بل من العلماء من منع أن نصب الجميع على الحال ، ومنهم من جعل نصب بعضها على
الحال ونصب بعضها الآخر على وجه آخر ؛ فنقول :

اعلم أن هذه الأسماء على ثلاثة أنواع : النوع الأول : صفات بحسب وضعها منصوبة ارض
توبيخ المخاطب ، نحو : « أَقَاتِمَا وَقَدْ قَعَدَ النَّاسُ » ونحو : « أَقَاعِدَا وَقَدْ سَارَ الرِّكْبُ » ، النوع
الثانى : أسماء ليست بصفات فى أصل وضعها ولكنها فى تأويل الصفات ، نحو : « أَتَمِيمِيًّا مَرَّةً
وَقَيْسِيًّا أُخْرَى » ، فإن تميمياً وقيسياً فى قوة المنسوب إلى تميم وإلى قيس كما هو معروف ، النوع
الثالث : أسماء ليست بصفات ولا فى تأويل الصفات بحسب ذاتها ، نحو : « أَفِي السَّلْمِ أَعْيَارًا » ونحو
« أَفِي الْوَلَانِمِ أَوْلَادًا لِوَاحِدَةٍ »

إذا عرفت هذا؛ فاعلم أن انتصاب هذه الأنواع الثلاثة عند سيبويه رحمه الله بتقدير فعل محذوف، فما كان منها صفة أو في قوة الصفة فهو مفعول مطلق عامله فعل: من لفظه إن كان له فعل ومن معناه إن لم يكن له فعل، وقد اشتمل هذا الرأي على إقامة الوصف مقام المصدر، وما كان اسماً غير صفة ولا في تأويل الصفة يقدر له فعل مناسب ينصبه (وانظر لذلك كتابه: ج ١ ص ١٧١ و ١٧٢)، وذهب أبو سعيد السيرافي إلى أن جميع هذه الأنواع منصوبة على الحالية، وذهب جارا الله الزمخشري إلى أن الأسماء الصفات بحسب الوضع منصوبة على المفعولية المطلقة كذهب سيبويه، والأسماء غير الصفات بحسب الوضع سواء أكانت في تأويل الصفات أم لم تكن منصوبة على الحالية كذهب السيرافي، وذهب أبو العباس المبرد مذهب السيرافي في الصفات. قال جارا الله في المفصل في باب للمفعول اللطابق: «الصادر المنصوبة بأفعال مضمرة ثلاثة أنواع: ما يستعمل لإظهار فعله وإضماره، وما لا يستعمل لإظهار فعله، وما لا فعل له أصلاً، وثلاثها تكون دعاء وغير دعاء» ثم قال بعد كلام: «وقد تجرى أسماء غير مصادر ذلك المجرى، وهي على ضربين: جواهر [يريد أسماء من أسماء الأعيان] نحو قولهم: تراباً وجندلاً، وفاها لفيك، وصفات، نحو قولهم: هنيئاً مرثياً، وعائذاً بك، وأقاماً وقد تعد الناس، وأقاعداً وقد سار الركب» اهـ، وقال في باب الحال: «ومن انتصاب الحال بعامل مضمرة قولهم للرجل: راشداً مهدياً، ومصاحباً معاناً؛ بإضمار اذهب، وللقادم [من حج]: مأجوراً مبروراً، أي رجعت، وإن أنشدت شعراً أو حدثت حديثاً قلت: صادقاً، بإضمار قال، وإذا رأيت من يتعرض لأمر قلت: متعرضاً لعين لم يعنه: أي دنأته متعرضاً؛ ومنه: أخذته بدرهم فصاعداً، أو بدرهم فزائداً: أي فذهب الثمن صاعداً أو زائداً، ومنه: أعيمياً مرة وقيسياً أخرى، كأنك قلت: أنتحول، ومنه قوله تعالى: (بلى قادرين) أي يجمعها قادرين» اهـ كلامه. ويوضح لك ما ذكرناه أجل توضيح قول الحق الرضى في شرح الكافية (١-١٩٦) بعد أن مثل لحذف عامل الحال ببنت هند ابنة عتبة وبالبنت الذي أنشدناه بعده بقولهم: أعيمياً مرة. إلخ، ما نصه: «هذا الذي ذكرناه مذهب السيرافي والزمخشري، أعني كون هذه الأسماء منصوبة على الحال، ومذهب سيبويه - وهو الحق - انتصابها على المصدرية، قال المصنف [بريد ابن الحجاب في شرحه على كافيته]: لأنه ليس المراد أنك تتحول في حال كونك أعيمياً، وأنكم تتنقلون في حال كونكم أعياراً، بل المعنى تتحول هذا التحول المخصوص، ومنها [بريد من الأسماء المنصوبة على الحال بعامل محذوف] عند السيرافي صفات تضمنت توبيخاً على مالا ينبغي في الحال، مع الهمزة وبدونها، نحو قولهم: أقاماً وقد تعد الناس، وأقاعداً وقد سار الركب؛ وقاماً قد علم الله وقد تعد الناس، تقديراً: أقوم قائماً؛ فهو عند السيرافي حال مؤكدة، وأما عند سيبويه والمبرد

نحو : هَنِيتًا لَكَ ^(١) : أى ثبت لك الخير هَنِيتًا ، أو هَذَاكَ هَنِيتًا ^(٢) .

والزحشرى فالصفة قائمة مقام المصدر : أى أقوم قياما ، ويجوز رفع هذين القسمين على أنهما خبران للبنداء ؛ فنقول : آميى مرة ، وأقام قد علم الله : أى أنت تسمى ، وهو قائم قد علم الله ؛ والعلة فى وجوب حذف العامل فى جميع ما ذكرناه مما هو حال كثرة استعماله « اه كلامه (١) من هذا قول كثير عزة :

هَنِيتًا مَرِيَّتًا غَيْرَ دَاءٍ مُخَامِرٍ لِعِزَّةٍ مِنْ أَعْرَاضِنَا مَا اسْتَحَلَّتْ
وقول الآخر :

هَنِيتًا لِأَرْبَابِ النَّعِيمِ نَعِيمُهُمْ وَلِلْعَاشِقِ الْمُسْكِينِ مَا يَتَجَرَّعُ
وقول الآخر :

هَنِيتًا لِأَرْبَابِ الْبُيُوتِ بُيُوتُهُمْ وَلِلْعَزَبِ الْمُسْكِينِ مَا يَتَلَسُّسُ

وقد تقدم ذكر هذه الشواهد الثلاثة فى تعليقاتنا على هذا النسخ فى باب المفعول المطلق (ج ٢ ص ٣٥٩) وستعرف عما قريب السرى فى تكرارها .

(٢) يشير الشارح بذكر هذين التخريجين إلى أنه يجوز فى نحو قولك « هَنِيتًا لَكَ » وجهان من وجوه الإعراب : أحدهما : أن يكون « هَنِيتًا » مفعولا مطلقا عامله فعل محذوف من لفظه ، وتقدير الكلام : هناك الأمر هَنِيتًا ، وثانيهما أن يكون « هَنِيتًا » حالا من فاعل فعل محذوف ، وتقدير الكلام على هذا : ثبت لك ذلك الأمر هَنِيتًا ، وهى صفة وليس بمصدر ، فعلى الوجه الأول يكون من نيابة الصفة عن المصدر ، وعلى الوجه الثانى يبقى بدون تأويل ، والوجه الأول من هذين الوجهين هو مذهب سيبويه رحمه الله وتبعه فيه جاز الله الزحشرى فى الفصل ، وفى عبارته التى نقلناها لك فى البحث السابق ما يدل على ذلك ، وهذا الوجه هو الذى خرجنا عليه الشواهد الثلاثة فى باب المفعول المطلق ، والوجه الثانى هو ما ذهب إليه أبو سعيد السيرافى رحمه الله ، قال سيبويه (١ - ١٥٩) : « هذا باب ما أجرى مجرى المصادر المدعوبها من الصفات ، وذلك قولك : هَنِيتًا مَرِيَّتًا ، كأنك قلت : ثبت لك هَنِيتًا مَرِيَّتًا وهنأ ذلك هَنِيتًا ، وإنما نصبه لأنه ذكر لك خبر أصابه رجل فقلت : هَنِيتًا مَرِيَّتًا ، كأنك قلت : ثبت ذلك له هَنِيتًا مَرِيَّتًا ، فاختزل الفعل لأنه صار بدلا من اللفظ بقولك : هناك ، ويدل على أنه على إضمار هناك قول الأخطل :

إِلَى إِمَامٍ تَعَادِينَا فَوَاضِلُهُ أَظْفَرُهُ اللَّهُ فَلَيْهِنِي لَهُ الظَّفَرُ

كأنه إذا قال هَنِيتًا له الظفر فقد قال : ليهينى له الظفر ، وإذا قال ليهينى له الظفر فقد قال : هَنِيتًا له الظفر ؛ فكل واحد منهما يدل من صاحبه ؛ ولذلك اختزلوا الفعل هنا كما اختزلوه فى قولهم : الحذر ؛ فالظفر والهنء قد عمل فيهما الفعل ، والظفر بمنزلة الاسم فى قوله هنا ذلك ، حين مثل ، وكذلك قول الشاعر : هَنِيتًا لِأَرْبَابِ الْبُيُوتِ بُيُوتُهُمْ « البيت » اه كلامه .

﴿ تنبيه ﴾ : قد تحذف الحال للقرينة ، وأكثر ما يكون ذلك إذا كانت قولاً أغنى عنه المقول ، نحو : « وَاللَّائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ » أى : قائلين ذلك ، « وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا » أى : قائلين ذلك .
﴿ خاتمة ﴾ : تنقسم الحال باعتبارات :

الأول ، باعتبار انتقالها عن صاحبها ولزومها له ، إلى المنتقلة - وهو الغالب - والملازمة .
والثاني ، باعتبار قصدها لذاتها وعدمه ، إلى المقصودة - وهو الغالب - والموطئة ، وهي الجامدة الموصوفة .

والثالث ، باعتبار التبيين والتوكيد ، إلى المبيّنة - وهو الغالب ؛ وتسمى المؤسسة - والمؤكدّة ، وهي التي يستفاد معناها بدونها . وقد تقدمت هذه الأقسام .

والرابع ، باعتبار جريانها على مَنْ هِيَ له وغيره ، إلى الحقيقية - وهو الغالب - والسببية ، نحو : مرّرت بالدار قائماً سكانها .

والخامس ، باعتبار الزمان ، إلى مقارّنة لعاملها - وهو الغالب - ومقدّرة ، وهي المستقبلية ، نحو : مرّرت برجل ممّ صقر صائداً به غداً ، أى : مقدراً ذلك ، ومنه : « أَدْخُلُوهَا خَالِدِينَ » « لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ » أى : ناوين ذلك ، قيل : وماضية ، ومثل لها في المعنى بجاء زيد أمس راكباً ، وسماها محكيّة ، وفيه نظر (١) .

وبعد تقرير الكلام على هذا الوجه يمكنك أن تدرك أن الصبان رحمه الله لم يتفطن لهذه الإشارة الخفية ؛ إذ جعل التقديرين جميعاً من باب الحال وأحدهما على أن الحال مؤكدة والآخر على أنها مؤسسة .

(١) وجه النظر في هذا القسم أن المدار في مقارنة الحال وعدم مقارنتها إنما هو على مقارنتها لعاملها ، كما ذكر الشارح في صدر هذا التقسيم ، ولا شك أن القى سماها ابن هشام ماضية هي عند التحقيق مقارنة لعاملها في زمانه ، والظاهر أن ابن هشام فهم أن الفرض مقارنتها لزمان التكلم ، ولو كان كما ظنه لتحقق وجود هذا القسم ؛ لكن الأمر ليس كما ظن ، بل هو على ما قدمنا ؛ لاجرم لم يكن لهذا القسم وجود . فان قلت : فالوصف الذي وقع حالا قد أريد به الزمن الماضي . قلت : لا ضرر في ذلك ؛ لأن أقصى ما فيه أن يكون استعمالاً مجازياً ؛ ولا حرج فيه .

التمييز

يقال : تمييز ومُمَيِّز ، وتبيين ومُبَيِّن ، وتفسير ومُفَسِّر .

وهو في الاصطلاح (أَسْمٌ بِمَعْنَى مِنْ مُبَيِّنٍ نَكْرَةً) .

فاسم : جنس ، وبمعنى من : مُخْرِجٌ لما ليس بمعنى من ؛ كالحال فإنه بمعنى في ، ومُبَيِّن : مخرج لاسم « لا » التبرئة ، ونحو « ذَنْبًا » من قوله :

* أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْبًا لَسْتُ مُحْصِيَهُ ^(١) *

ونسكرة : مخرج لنحو الحسن وجهه ،

ثم ما استكمل هذه القيود (يُنْصَبُ تَمْيِيزًا بِمَا قَدْ فَتَّرَهُ) من البهيمات ،

والمبهم المفتقر للتمييز نوعان : جملة ، ومفرد دالٌّ على مقدار ،

فتمييز الجملة : رَفَعُ إِبْهَامٍ ما تضمنته من نسبة عامل — فعلا كان أو ما جرى مجراه من

مصدر أو وصف أو اسم فعل — إلى معموله من فاعل أو مفعول ، نحو : طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا ،

« وَاشْتَمَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا » ، والتمييز في مثله مُحْوَلٌ عن الفاعل ، والأصل : طابت نفسُ زيدٍ ،

واشتعل شيبُ الرأسِ ، ونحو : غَرَسْتُ الْأَرْضَ شَجَرًا « وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا » والتمييز

فيه مُحْوَلٌ عن المفعول ، والأصل : غَرَسْتُ شَجَرَ الْأَرْضِ ، وفجّرنا عيونَ الأرضِ ، وتقول :

عَجِبْتُ مِنْ طَيِّبِ زَيْدٍ نَفْسًا ، وزَيْدٌ طَيِّبٌ نَفْسًا ، وَسَرَّعَانَ ذَا إِهَالَةٍ ^(٢) ،

(١) هذا صدر بيت ، وعجزه :

* رَبِّ الْعِبَادِ إِلَيَّ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ *

ورند سبق شرحه بما لا مزيد عليه (ج ٢ ص ٢٨٦) .

(٢) هذا مثل من أمثال العرب يضربونه لمن يخبر بحصول شيء من الأشياء قبل الوقت

المعهود حصوله فيه . وأصله — كما قال الميداني (١ - ٢٢٧ الخيرية) — أن أعرابيا كانت له نهجة عجفاء ،

وناصب التمييز في هذا النوع ، عند سيديويه والمبرد والمازني ومن واقعهم ، هو العامل الذي تضمنته الجملة ، لا نفس الجملة ، وهو الذي يقتضيه كلام الناظم في آخر الباب ، ونص عليه في غير هذا الكتاب . وذهب قوم إلى أن الناصب له نفس الجملة ، واختاره ابن عصفور ونسبه للمحققين . ويصح تخريج كلامه هنا على المذهبين ؛ فلا اعتراض ؛ لأنه يصح أن يقال : إنه فسّر العامل ؛ لأنه رفع إبهام نسبته إلى معموله ، وإنه فسّر الجملة ؛ لأنه رفع إبهام ما تضمنته من النسبة .

وأما تمييز المفرد فإنه : رَفَعُ إِبْهَامٍ مَا دَلَّ عَلَيْهِ مِنْ مَقْدَارٍ مِسَاحِيٍّ أَوْ كَيْلِيٍّ أَوْ وَزْنِيٍّ .

وكان رعاها يسيل من منخريها لهزالها ؛ فقليل له : ما هذا الذي يسيل من أنف نعجتك ؟ فقال : ودكها ، فقال له السائل : سرعان ذا إهالة . والرعام - بالعين المهملة بزنة غراب - هو غطاء الأنف ، والودك - بفتح الواو بعدها دال مهملة مفتوحة - هو الشحم ، والإهالة - بكسر الهمزة وفتح الهاء مخففة - الشحم ، أو ما ذاب منه خاصة . وقد ذكر صاحب القاموس هذا المثل مرتين : إحداهما في مادة (س ر ع) وقال : « وأما سرعان ذا إهالة فأصله أن رجلا كانت له نعجة عجفاء ورعاها يسيل من منخريها لهزالها ، فقليل له : ما هذا ؟ فقال : ودكها ! فقال السائل ذلك . ونصب إهالة على الحال : أي سرع هذا الرعام حال كونه إهالة ، أو تمييز على تقدير نقل الفعل ، كقولهم : تصبب زيد عرقا ، والتقدير : سرعان إهالة هذه ، يضرب لمن يخبر بكيونة الشيء قبل وقته » اه كلامه . وثانيتها في مادة (أ ه ل) وقال : « واستأهل فلان : أخذ الإهالة ، للشحم ، أو ما أذيب منه ، أو الزيت وكل ما اتدم به » اه . و « سرعان » اسم فعل ماض بمعنى سرع ، وسينه المهملة بالحركات الثلاث ، قال الجحد : « وسرعان مثلثة السين : أي سرع ... وسرعان يستعمل خبرا محضا ، وخبرا فيه معنى التعجب ، ومنه لسرعان ما صنعت : أي ما أسرع » اه ، و « ذا » في المثل اسم إشارة فاعل باسم الفعل ، و « إهالة » تمييز ، وقد سمعت في كلام القاموس أنه قيل إنه حال . وقد قالوا : سُرْعَانْ ذَاخِرُوجَا ، وهو مثله في الاستشهاد هنا . وإذا تحققت مما نقلناه لك عن أهل اللغة ورأيت ما ذكره العلامة الصبان والشمس الإنباتي في شرح هذا المثل أخذك العجب العاجب مما دوناه مع اطلاع العلامة الصبان على القاموس ونقله عنه ما نقلناه ، ومع علمه بأن مادة الإهالة بمعنى اشحم (أ ه ل) وبمعنى الإخافة (ه و ل)

(كَشْبِرُ أَرْضًا وَقَفِيرٌ بُرًّا وَمَنْوَيْنِ عَسَلًا وَمَمْزَا)

وناصب التمييز في هذا النوع مميزه بلا خلاف .

(وَبَعْدَ ذِي) المقدرات الثلاث (وَنَحْوَهَا) مما أجزته العرب مجراها في الافتقار إلى مميز ، وهي الأوعية المراد بها المقدار : كَذَنْوُبٍ مَاءً ، وَحُبٌّ عَسَلًا ، وَنَحْيٌ سَمْنًا ، وَرَأْوِدٌ خَلًّا ، وما حمل على ذلك من نحو : لَنَا مِثْلُهَا إِبِلًا ، وَغَيْرُهَا شَاءً ، وما كان فرعاً للتمييز ، نحو : خَاتَمٌ حَدِيدًا ، وَبَابٌ سَاجًا ، وَجُبَّةٌ خَزًّا (أَجْرُزُهُ إِذَا * أَضْفَتْهَا) إليه (كَمَدُّ حِنْطَةٍ غَدًا) وشَبْرُ أَرْضٍ ، وَمَمْزَا مَمْزًا ، وَذَنْوُبُ مَاءٍ ، وَحُبٌّ عَسَلٍ ، وَخَاتَمٌ حَدِيدٍ ، وَبَابٌ سَاجٍ .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : النصب في نحو « ذَنْوُبُ مَاءٍ » و « حُبٌّ عَسَلًا » أولى من الجر ؛ لأن النصب يدل على أن المتكلم أراد أن عنده ما يملأ الوعاء المذكور من الجنس المذكور ، وأما الجر فيحتمل أن يكون مراده ذلك وأن يكون مراده بيان أن عنده الوعاء الصالح لذلك . الثاني : إنما لم يذكر تمييز العدد مع تمييز هذه المقدرات ؛ لأن له باباً يذكره فيه ، ولا أفراد تمييزها بأحكام : منها جواز الوجهين المذكورين ، وتمييز العدد إما واجب النصب كعَشْرِينَ درهماً ، أو واجب الجر بالإضافة ككائنتي درهمٍ ؛ ومنها جواز الجر بمن كما سيأتي ؛ ومنها أنه يميز تمييز العدد إذا وقعت هذه المقدرات تمييزاً له ، نحو : عشرين مَدًّا بُرًّا ، وثلاثين رِطْلًا عَسَلًا ، وأربعين شِبرًا أَرْضًا .

(وَالنَّصْبُ) للتمييز (بَعْدَ مَا أُضِيفَ) من هذه المقدرات لغير التمييز (وَجَبًا * إِنْ كَانَ) المضاف لا يصح إغناؤه عن المضاف إليه (مِثْلُ) « فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ (مِلٌّ الْأَرْضِ ذَهَبًا) » مافي السماء قَدْرُ رَاحَةٍ سَحَابًا ؛ إذ لا يصح ملء ذهب ، ولا قدر سحاب ، فإن صح إغناء المضاف عن المضاف إليه جاز نصب التمييز ، وجاز جره بالإضافة بعد حذف المضاف إليه ، نحو : هو أشجع الناس رَجُلًا ، وهو أشجع رَجُلٍ .

﴿ تنبيه ﴾ : محل ما ذكره من وجوب نصب هذا التمييز ، هو إذا لم يرد جره بمن كما يذكره بعد ، وقد أعطى ذلك أيضاً بالمثل اهـ

(وَالْفَاعِلُ الْمَقْنَى أَنْصَبُ) على التمييز (بِأَفْعَلًا * مُقَضَّلًا) له على غيره ، والفاعل في المعنى هو السَّبَبِيُّ ، وعلامته : أن يصلح للفاعلية عند جعل أَفْعَلٍ فِعْلًا (كَأَنْتَ أَعْلَى مَنْزِلًا)

وَأَكْثَرُ مَالًا ؛ إِذْ يَصَحُّ أَنْ يَقَالَ : أَنْتَ عَلَا مَنَزْلُكَ وَكَثُرَ مَالُكَ ، أَمَا مَا لَيْسَ فَاعِلًا فِي الْمَعْنَى - وَهُوَ مَا أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ بَعْضُهُ ، وَعِلَامَتُهُ : أَنْ يَصَحَّ أَنْ يَوْضَعَ مَوْضِعَ أَفْعَلٍ بَعْضُ وَيُضَافُ إِلَى جَمْعٍ قَائِمٍ مَقَامَهُ ، نَحْوُ : زَيْدٌ أَفْضَلُ قَتِيْبِهِ ؛ فَإِنَّهُ يَصَحُّ فِيهِ أَنْ يَقَالَ : زَيْدٌ بَعْضُ الْفُقَهَاءِ - فَهَذَا النَّوْعُ يَجِبُ جَرُّهُ بِالْإِضَافَةِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ مُضَافًا إِلَى غَيْرِهِ ؛ فَيَنْصَبُ ، نَحْوُ : زَيْدٌ أَكْرَمُ النَّاسِ رَجُلًا .

(وَبَعْدَ كُلِّ مَا أَقْتَضَى تَعَجُّبًا * مَبْذَرًا كَأَكْرَمٍ بِأَبِي بَكْرٍ) رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ (أَبَا) وَمَا أَكْرَمَهُ أَبَا ، وَلِلَّهِ دَرَّةٌ فَارِسًا ^(١) ، وَحَسْبُكَ بِهِ كَافِلًا ، وَكَفَى بِاللَّهِ عَالِمًا ،

(١) فِي هَذَا الْمَثَلِ وَمَا أَشْبَهَهُ أَمْرَانِ يَجِبُ أَنْ نُنْهِكَ إِلَيْهِمَا :

الْأَمْرُ الْأَوَّلُ : أَنَّ الْعُلَمَاءَ مُخْتَلِفُونَ فِي « فَارِسَا » مِنْ قَوْلِهِمْ : لِلَّهِ دَرَّةٌ فَارِسًا ، فَتَنْهَى مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهُ هَال ، بِحُجَّةٍ أَنَّهُ مُشْتَقٌّ ، وَالْأَصْلُ فِي الْحَالِ الْإِشْتِقَاقُ وَفِي التَّمْيِيزِ الْجُمُودُ ، وَمِنْهُمْ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهُ تَمْيِيزٌ ، بِحُجَّةٍ أَنَّ الْمَعْنَى لَيْسَ التَّعَجُّبُ مِنَ الْحَدِثِ عَنْهُ فِي حَالٍ دُونَ حَالٍ ، وَإِنَّمَا الْمَعْنَى عَلَى التَّعَجُّبِ مِنْهُ لِأَنَّهُ فَارِسٌ ، وَالتَّمْيِيزُ هُوَ الَّذِي يَقِيدُ الْمَعْنَى لِلرَّادِ لَا الْحَالُ . وَنَحْنُ نَرْجِحُ قَوْلَ الَّذِينَ ذَهَبُوا إِلَى كَوْنِهِ تَمْيِيزًا لِثَلَاثَةِ أَسْبَابٍ : الْأَوَّلُ : أَنَا لَا نَسْلُمُ مَا ادَّعَوْهُ مِنْ لَزُومِ التَّمْيِيزِ لِلْجُمُودِ ، بَلْ قَدْ يَكُونُ مُشْتَقًّا ، وَمِنْ نَصِّ عَلَى هَذَا ابْنُ هِشَامٍ ، وَالثَّانِي : أَنَا رَأَيْنَا الْعَرَبَ تَسْتَعْمَلُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ أَسْمَاءَ جَامِدَةً كَثِيرًا وَهِيَ بِالتَّمْيِيزِ أُخْرَى لَمَّا ذُكِرَتْ ، وَالثَّالِثُ : أَنَا رَأَيْنَاهُمْ يَسْتَعْمَلُونَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ أَسْمَاءَ يَدْخُلُونَ عَلَيْهَا « مِنْ » كَقَوْلِ الشَّاعِرِ ، وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ الرِّضَى فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ :

لِلَّهِ دَرَّةٌ أَوْ شِرْوَانٌ مِنْ رَجُلٍ مَا كَانَ أَعَزَّهُ بِالْأَدْنَى وَالسَّفَلِ

وَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّ الَّذِي عَلَى الْمَعْنَى « مِنْ » هُوَ التَّمْيِيزُ لَا الْحَالُ ؛ فَخِثْ صَرَحَ بِهَا فِي مَوْضِعٍ مِنَ الْمَوَاضِعِ نَعْلَمُ أَنَّ الْأَسْمَاءَ الَّتِي لَمْ يَصْرَحْ بِهَا مَعَهُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ يَكُونُ تَمْيِيزًا ؛ لِأَنَّا نَعْلَمُ أَنَّ جَرَّ التَّمْيِيزِ عَنْ جَائِزٍ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ . وَيُؤَكِّدُ لَكَ هَذَا الْكَلَامُ عَلَى التَّفْصِيلِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ أَنَّ تَقْرَأَ مَا يَقُولُ الْحَقُّقُ الرِّضَى ، قَالَ (١ - ٢٠٤) : « لِلَّهِ دَرَّةٌ ، أَوْ دِرْزِيدٌ ، فَارِسًا ، وَكَفَى زَيْدٌ شَجَاعًا ، قَالَ الْأَكْثَرُونَ : الصِّفَةُ تَمْيِيزٌ ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ : هِيَ حَالٌ ، أَى مَا أَعْجَبَهُ فِي حَالِ فَرُوسِيَّتِهِ وَرَجَّحَ الْمَصْنَفُ [يَرِيدُ ابْنَ الْحَاجِبِ فِي شَرْحِهِ عَلَى كَافِيَّتِهِ] الْأَوَّلُ ، قَالَ : لِأَنَّ الدُّنْيَى مَدْحُهُ مُطْلَقًا بِالْفَرُوسِيَّةِ ؛ فَإِذَا جَعَلَ حَالًا اخْتَصَّ الْمَدْحَ وَتَقَيَّدَ بِحَالِ فَرُوسِيَّتِهِ ، وَأَنَا لَا أَرَى بَيْنَهُمَا فَرْقًا ؛ لِأَنَّ مَعْنَى التَّمْيِيزِ عِنْدَهُ : مَا أَحْسَنَ فَرُوسِيَّتَهُ ، فَلَا يَمْدَحُهُ فِي غَيْرِ حَالِ الْفَرُوسِيَّةِ إِلَّا بِهَا ، وَهَذَا الْمَعْنَى هُوَ الْمُسْتَفَادُ مِنْ مَا أَحْسَنَهُ فِي حَالِ فَرُوسِيَّتِهِ ، وَتَصَرُّحُهُمْ بِمَنْ فِي : لِلَّهِ دَرَّةٌ مِنْ فَارِسٍ ، دَلِيلٌ

على أنه تمييز « اه كلامه . ونحن لا نوافقه أصلاً فيما رد به على ابن الحاجب من ادعاء أنه لا فرق في المعنى بين جعله حالا وجعله تمييزاً ، وشتان ما بين أن أثبت لإنسان صفة لا تفارقه فأمدحه بهذه الصفة ، وأن أصفه بوصف طارئ عليه وأقول إنه بدوح في حال حصول هذا الوصف له ، فإن المدح في الأول مستمر لا يفارقه ، وهو في الثاني زائل بفارقة هذا الوصف ، فافهم ذلك وتثبت منه ، وانظر بعد ذلك معنى الريب (ج ٢ ص ٩٠) .

والأمر الثاني : إذا اعتبرنا « فارساً » تمييزاً كما هو الحق ، أف يكون من تمييز النسبة أم يكون من تمييز المفرد ؟ والحق في هذه المسألة أنه متردد بين أن يكون من تمييز النسبة وأن يكون من تمييز المفرد ، فليس هو من أحدهما دائماً ، وقبل أن نذكر لك موضع كل واحد منهما في هذا المثال نلفت ذهنك إلى أن المقصود من التمييز رفع إبهام حاصل قبله ؛ إما في مفرد كأن يكون ضميراً لم يذكر مرجعه وكأن يكون قدراً صالحاً للتفسير بأحد مقدرات كثيرة ، وإما في جملة على ما هو معروف لك ، إذا علمت هذا ونظرت إليه نظرة صحيحة فاعلم أن الضمير المجرور محلاً بالإضافة في « دره » وما أشبهه إما أن يكون قبل التمييز مبيناً معروف المرجع كأن يذكر قبله الاسم الذي يعود إليه نحو أن تقول : زرت إبراهيم فله دره رجلاً ، أو يكون ضمير خطاب لحاضر نحو أن تقول : لقد أديت واجبك فله درك رجلاً ، وإما أن يكون الضمير غير مبين ؛ فإن كان الضمير مبيناً قبل التمييز كان التمييز تمييز نسبة ؛ لأن مفردات الكلام بينة المعاني فلا حاجة بأحدها إلى البيان ، وإن كان الضمير غير مبين قبل التمييز كان هذا التمييز تمييز مفرد ، والأمر أوضح من أن يدل عليه ، ولكننا نسمةك مع ذلك عبارة شيخ الحققين رضي الدين الإستراباذي في هذه المسألة لتعلم علم هذه المسألة وتتعرف نظائر هذا المثال ، قال (١ - ٢٠٠) : « وقد يكون الاسم في نفسه تاماً ، لا بشيء آخر ، أعني مما لا يجوز إضافته ، فينتصب عنه التمييز وذلك في شيئين : أحدهما الضمير ، وهو الأكثر ، وذلك في الأغلب فيما فيه معنى المباشرة والتفخيم كواضع التعجب نحو : يَا لَهُ رَجُلًا ، وَيَا لَهَا قِصَّةً ، وَيَا لَكَ لَيْلًا ، وَيَوْلَهُهَا خُطَّةً ، وَمَا أَحْسَنَهَا مُقْلَةً ، وَلِلَّهِ دَرُّهُ رَجُلًا جَاءَنِي ، وَيَوَيْحَهُ رَجُلًا لَقِيْتَهُ ، وَكَذَا وَيْلَهُ ، وَكَذَا نَعْمَ رَجُلًا ، وَبُئْسَ عَبْدًا ، وَسَاءَ مَثَلًا ، ومن هذا الباب - أي الذي فيه التفخيم - رَبُّهُ رَجُلًا لَقِيْتَهُ ، إذ هو جواب في التقدير لمن قال : ما لَقِيت رجلاً ؛ فكأنه قيل : لقيت رجلاً أي رجل ، رداً عليه ؛ ولا ريب في أن التمييز في نعم وما بعده عن المفرد ، وهو الضمير ، وأما فيما قبله - أعني من وَيْلَهُ إِلَى يَا لَهُ - فينظر : فإن كان الضمير فيها مبهماً لا يعرف المقصود منه فالتمييز عن المفرد أيضاً : كقوله كرم الله وجهه في ترجيح البلاغة : يَا لَهُ مَرَامًا مَا أَمَدَّهُ ، وقول امرئ القيس :

و * يَا جَارَتَا مَا أَنْتِ جَارَةٌ ^(١) * .

(وَأَجْرُزِ يَمِنْ) لفظا كلّ تمييز صالح لمباشرتها ، (إِنْ شَأْنَتْ) ؛ لأنها فيه معنى ؛ كما أن كلّ ظرف فيه معنى في ، وبعضه صالح لمباشرتها ، وكلّ تمييز فإنه صالح لمباشرة من (غَيْرِ ذِي الْعَدَدِ * وَالْفَاعِلِ) في (الْمُغْنَى) المحوّل عن الفاعل في الصناعة : (كَطَبِ نَفْسًا تَقْدِ) إذ أصله لَتَطَبِ نَفْسُكَ ، فهذان لا يصلحان لمباشرتها ، فلا يقال : عندي عشرون من عبدٍ ، ولا طالب زيدٌ من نفسٍ ، ومنه نحو : أَنْتِ أَعْلَى مَنْزِلًا ؛ ويجوز فيما سواها ، نحو : عِنْدِي قَمِيْزٌ مِنْ بُرٍّ ، وَشَيْءٌ مِنْ أَرْضٍ ، وَمَنْوَانٌ مِنْ عَسَلٍ ، وَمَا أَحْسَنَهُ مِنْ رَجُلٍ .

(تنبيهات) : الأول : كان ينبغي أن يستثنى - مع ما استثناءه - التمييز المحوّل عن المفعول : نحو : غَرَسْتُ الْأَرْضَ شَجَرًا ، و « فَجَرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا » ، وما أحسن زيدًا أدبًا ؛ فإنه يمتنع فيه الجر بمن .

فَيَاكَ مِنْ لَيْلٍ كَانَ نُجُومُهُ بِكُلِّ مُغَارٍ الْقَتْلُ شُدَّتْ بِيَذْبَلِ
وقول ذي الرمة :

وَيَلْمَهَا رَوْحَةً وَالرَّيْحُ مُعْصِفَةٌ وَالْقَيْثُ مُرْتَجِزٌ وَاللَّيْلُ مُقْتَرِبٌ

وإن عرف المقصود من الضمير : برجوعه إلى سابق معين ، كقولك : جاءني زيد فيأله رجلا ، وويلمه فارسا ، ويأويحه رجلا ، ولقيت زيدا فله دره رجلا . أو بالخطاب لشخص معين ، نحو : قلت لزبد : يالك من شجاع ، والله درك من رجل ، ونحو ذلك - فليس التمييز عن المفرد ؛ لأنه لا إبهام إذا في الضمير ، بل عن النسبة الحاصلة بالإضافة كما يكون كذلك إذا كان المضاف إليه فيها ظاهرا ، نحو : يا زبد رجلا ، وكقول الشاعر :

وَيَلْمُ أَيَّامَ الشَّبَابِ مَعِيشَةً مَعَ الْكُثْرِ يُنْطَاهُ الْفَقْرُ الْمُتَلَفُ النَّدَى
وقه در زيد رجلا « اه كلامه .

(١) هذا عجز بيت للأعشى ميمون بن قيس ، وصدره قوله :

* بَأَنْتِ لَتَحْزُنُنَا عَفَارَةٌ *

وقد تقدم شرح هذا البيت بما لا مزيد عليه في شواهد باب الحال ، وبيننا هناك أن كثيرا من العلماء يرون أن « جاره » تمييز ، وفي كلامنا هناك ما يؤيد هذا الوجه من الإعراب ويرجحه على الحالية ، فارجع إلى ذلك إن شئت (ج ٣ ص ٦٣)

الثاني : تقييد الفاعل في المعنى بكونه محولا عن الفاعل في الصناعة لإخراج نحو : **لَهُ دَرَّةٌ فَارِسًا**

٥٠٩ — وأَبْرَحْتَ جَارًا

٥٠٩ — هذه قطعة صغيرة من بيت ، والنحويون يروونه تبعاً لشرح كتاب سيبويه هكذا :

تَقُولُ أُبْنِي حِينَ جَدَّ الرَّحِي لُ : أَبْرَحْتَ رَبًّا وَأَبْرَحْتَ جَارًا
وليس كما رووه ، وإنما الرواية الصحيحة فيه هكذا :

أَقُولُ لَهَا حِينَ جَدَّ الرَّحِي لُ : أَبْرَحْتَ رَبًّا وَأَبْرَحْتَ جَارًا
وستأتي رواية ثالثة في أثناء شرح مفردات الكلمة ، وهذا بيت للأعشى ميمون بن قيس ، من قصيدة له يمدح فيها قيس بن معديكرب السكندی ، ومطلع هذه القصيدة قوله :

أَزْمَعْتُ مِنْ آلِ كَلْبٍ ابْتِكَارًا وَشَطَطْتُ عَلَى ذِي هَوًى أَنْ تُزَارَا
وقبل البيت المستشهد به هنا قوله :

| | |
|--|--|
| وَشَوْقِي عَلَوِي تَنَاسَيْتُهُ | بِرِيَاقَةٍ تَسْتَخَفُّ الضُّفَارَا |
| بَقِيَّةَ خَمْسٍ مِنَ الرَّاسِمَا | تِ بَيْضِي تُشَبِّهُنَّ الصُّوَارَا |
| دُفَعْنِي إِلَى أَثْنَيْنِ عِنْدَ الْخُصُوصِ | وَقَدْ حَبَسَا بَيْنَهُنَّ الْإِصَارَا |
| فَهَذَا يَعُدُّ لَهْنٌ الْخُلَا | وَيَنْقُلُ ذَا بَيْنَهُنَّ الْحُضَارَا |
| فَكَانَتْ بَقِيَّتُهُنَّ الْبَنِي | تُرُوقُ الْعَيُونِ وَتَقْنَعِي السَّمَارَا |
| فَأَبْنِي رَوَاجِي وَسَيَرُ الْعُدُ | وَمِنْهَا ذَوَابَّ جَدَاءِ صَفَارَا |
| أَقُولُ لَهَا حِينَ جَدَّ الرَّحِي | لُ : أَبْرَحْتَ رَبًّا وَأَبْرَحْتَ جَارَا |
| إِلَى الْمَرْءِ قَيْسٍ نَطِيلُ الشَّرَى | وَنَقْلُوى مِنَ الْأَرْضِ نَيْبًا قَنَارَا |
| فَلَا تَشْتَكِنَنَّ إِلَى السَّنَارِ | وَحُلُولِ اللَّعْنَا وَأَجْعَلِيهِ اصْطَبَارَا |
| رَوَاحُ الْعَشِيِّ وَسَيَرُ الْعُدُ | يَدَ الدَّهْرِ حَتَّى تَلَاقي الْخِيَارَا |

اللفظ : « أزمنت » عزمت وانتويت وقصدت « ابتكارا » هو في الأصل الخروج في وقت

البكرة ، وأراد به الارتحال « شطت » هدت ، قال عمر بن أبي ربيعة المخزومي :

شَطَطْتُ غَدَا دَارَ حَيْرَانِنَا وَاللَّذَارُ بَعْدَ غَمَدِ أَبَدِ

«وشوق علوق - البيت» الواو هي واو رب ، والعلوق - بفتح العين المهملة - الناقة التي تعطف على غير ولدها فلا تراه وإنما نشمه بأنفها وتمنع عنه درها ، قال الشاعر :

وَكَيْفَ يَنْفَعُ مَا تَعْطِي الْعَلُوقَ بِهِ رِيْثَانُ أَنْفٍ إِذَا مَا ضُنَّ بِاللَّيْنِ

والعلوق أيضا : الناقة التي لا تألف الفحل ولا تزام الولد ، والعلوق أيضا : المرأة لا تحب غير زوجها ، والزياة - بفتح الزاي وتشديد الياء المثناة - الناقة للسرعة ، أو للتبخترة في مشيها ، والضفار : جمع ضفيرة أو ضفيرة ، وهي حزام القتب الذي يجعل تحت بطن البعير ، ويسمى البطان - بزنة كتاب - أيضا « بقية خمس - البيت » بقية بالجر صفة لزياة ، يريد أن هذه الزياة بقية نوق خمس كن عنده ، والراجمات : جمع راسمة ، وهو اسم فاعل من الرسيم الذي هو ضرب من سير الإبل السريع ، والبيض : جمع بيضاء ، وأراد بها الناقة الكريمة ، والصوار - بضم الصاد بزنة غراب أو بكسرهما بزنة كتاب - قطيع بقر الوحش ، وجهه صبران « دفن إلى اثنين » دفن : فعل ماض مبني للجهول تقع جملته صفة لخمس ، يريد أن هذه النوق الخمس التي بقيت منهن الزياة قد دفن إلى رجلين عند الخصوص ، والخصوص : موضع قرب الكوفة ، والإصار - بكسر الهمزة بزنة كتاب - جبل قصير يشد به في أسفل الحباء إلى وتد ، وهو أيضا كل حبس يحبس به شيء ما أو يشد به شيء ما « فهذا يعدلن - البيت » هذا : يريد به أحد الرجلين اللذين دفع النوق إليهما ، ويعتد : يهين ، والحلا - بفتح الحاء المعجمة بزنة الصا - الحشيش الرطب ، وينقل ذا : أراد به الرجل الآخر ، والحضار - بفتح الحاء المهملة بزنة سحاب أو بكسرهما بزنة كتاب - هو الكرام من الإبل ، الواحد والجمع فيه سواء ، مثل هجان « فكانت بقيتني - البيت » في كان ضمير مستتر يعود إلى الزياة ، وبقيتني : خبر كان ، والسفار - بكسر السين المهملة - السفر وقطع المسافة « فأبقى رواحي - البيت » الرواح : مصدر راح الرجل يروح ، وهو نقيض غدا يغدو غدا ، والدواب : جمع ذؤابة ، وهي الجلدة التي تعلق على آخرة الرجل ، والجداء : جمع جدية ، وهي شيء يحشى ويوضع تحت دفتي السرج والرجل لئلا تنال الدبة ، يريد أنه أنحلها وأهزلها بكثرة سفره عليها حتى لم يبق من ظهرها شيء « أقول لها حين جد الرحيل - البيت » الضمير في لها يعود إلى الزياة ، وجد : اشتد ، وأبرحت : اختلفت العلماء في تفسيره ، ويترب على اختلافهم الاختلاف في إعراب ما بعده ، ففسره بعضهم بعظمت ، والرب هو الملك الذي يقصده بسفره ، ويكون نصبه حينئذ على التمييز ، كأنه قال : عظمت ملكا : أي ما أعظم الملك الذي يقصده ، وقيل : أبرحت معناه أعجبت ، والرب - على هذا هو مالك الناقة وصاحبها ، يريد نفسه ، قال صاحب الصحاح : « أبرحه : أعجمه » والفعل على

هذا متعدد فنصب « ربا » على أنه مفعول به ، كأنه قال : أعجبت صاحبك ، وروى صاحب العباب البيت هكذا :

تَقُولُ لَهُ حِينَ حَانَ الرَّحِيلُ لَأُبْرَحْتَ رَبًّا وَأُبْرَحْتَ جَارًا

وضمير « تقول » المستتر يعود إلى الناقة ، وأبرحت - بناء خطاب المذكر - معناه أعظمت وأكرمت ، قال ابن حبيب : « يريد أن ناقتة تقول له أعظمت وأكرمت : أى اخترت ربا كرميا وجارا عظيما القدر يبرح بمن طاب شأوه » اه ، والظاهر من عبارته في حل معنى العبارة أنه يرى جعل « ربا » مفعولا به لأبرحت ، حيث فسره بقوله « أى اخترت ربا » .

البرعاب : « أقول » فعل مضارع ، مرفوع بالضممة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « لها » جار ومجرور متعلق بأقول « حين » ظرف زمان منصوب على الظرفية الزمانية بأقول « جد » فعل ماض « الرحيل » فاعله ، وجملة الفعل وفاعله في محل جر بإضافة حين إليها « أبرحت » فعل ماض ، وبناء مخاطبة فاعله مبنى على الكسر في محل ضم « ربا » تمييز ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، والجملة من الفعل وفاعله في محل نصب مفعول القول « وأبرحت » الواو حرف عطف ، أبرحت : فعل وفاعل ، على نحو سابقه « جارا » تمييز ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وجملة الفعل وفاعله في محل نصب معطوفة على جملة مفعول القول .

الشاهد فيه : قوله « أبرحت ربا » وقوله « أبرحت جارا » فإن « ربا » و « جارا » تمييزان ، وهما إعلان في المعنى ، ومع كونهما فاعلين في المعنى لا يمتنع جر كل منهما بمن ، بحيث تقول : أبرحت من رب ، وأبرحت من جار ؛ وإنما لم يمتنع جر كل منهما بمن - مع أن كلا منهما فاعل في المعنى - لأن كلا منهما ليس محولا عن الفاعل في الصناعة ؛ إذ ليس أصلهما برح ربك و برح جارك . واعلم أن كونهما غير محولين عن الفاعل في الصناعة مبنى على أن الرب هو نفس المخاطب والجار كذلك هو نفس المخاطب ؛ وغرض التسكيم على ذلك أن يمدح المخاطب بالعظم من حيث كونه ربا ومن حيث كونه جارا ، وليس غرضه أن يمدح المخاطب بعظم ربه وبعظم جاره ، فإن كان غرضه أن يمدح مخاطبه بأنه عظيم الرب وعظيم الجار كان التمييز حيفئذ من المحول عن الفاعل في الصناعة ولم يكن محتاجا إلى الإخراج ، بل هو مما يمتنع جره بمن ، ونظير البيت في جميع ما ذكرنا قولهم : كرم زيد ضيفا ، وذلك أنه يحتمل أن يكون الضيف هو نفس زيد ويكون غرض التسكيم أن يمدح زيدا من جهة كونه ضيفا ، فيكون « ضيفا » فاعلا في المعنى وليس محولا عن الفاعل صناعة وحيفئذ يجوز جره بمن ، بل استظهر ابن هشام أن الأحسن جره بمن ؛ لاحتمال المثال للحالية وجره بمن ينفيها ، ويحتمل أن يكون الضيف شخصا غير زيد ويكون التسكيم أراد أن يمدح زيدا من جهة كرم ضيفه وعلى هذا يكون « ضيفا » فاعلا في المعنى

فإنهما وإن كانا فاعلين مثنى — إذ المعنى عَظُمْتَ فَارِسًا وَعَظُمْتَ جَارًا — إلا أنهما غير محولين ؛ فيجوز دخول من عليهما ، ومن ذلك : نَعَمْ رَجُلًا زَيْدٌ ، يجوز فيه : نعم من رجل ، ومنه قوله :

٥١٠ — فَنِعَمَ الْمَرْءُ مِنْ رَجُلٍ تَهَامِي

ومحولا عن الفاعل صناعة ، وأصل الكلام : كرم ضيف زيد ، وحينئذ يمتنع جره بمن . قال ابن هشام في معنى اللبيب في قولهم كرم زيد ضيفا : « إن قدر الضيف غير زيد فهو تمييز محول عن الفاعل يمتنع أن تدخل عليه من ، وإن قدر نفسه احتمل الحال والتمييز ، وعند قصد التمييز فالأحسن إدخال من » اه . وقال الدماميني في توجيه هذه العبارة وفي استحسانه إدخال من ما نصه : « أى للتخصيص على المقصود ، والتمييز على التقدير الثانى من تمييز الجملة غير المحول » اه . واعلم أيضا أن هذين التوجيهين يجريان في قولهم « أبرحت ربا » وفي قولهم « أبرحت جارا » في غير بيت الأعشى الذى شرحناه ؛ فأما فى بيت الأعشى فالأمر محتاج إلى البيان ، ونقول : أما رواية سيبويه والنحاة * تقول ابنتى ... إلخ * فظاهرها أنه يريد أن يحكى عن ابنته أنها تمدحه بعظم الملك المقصود له والجار الذى سيلقى رحله فى ذراه ، فالرب والجار غير مخاطب ، فالتمييز محول عن الفاعل فى الصناعة ، فهو عما يمتنع جره بمن ، وأما الرواية التى صححناها فى صدر الكلام وهى * أقول لها حين جد الرحيل ... إلخ * فالظاهر أنه يريد أن يمدحها بأنها جارة معجبة ، لا بأن جارا معجبا ، فالجار هو نفس المخاطب فالتمييز فاعل فى المعنى لا فى الصناعة ؛ فهو عما يجوز جره بمن ، فاحفظ ذلك وكن على ثبوت منه . ومثله قول عباس بن مرداس :

وَمَرْءٌ يَحْمِيهِمْ إِذَا مَا تَبَدَّدُوا وَيَطْعُمُهُمْ شَرًّا فَأَبْرَحَتْ فَارِسًا

٥١٠ — هذا عجز بيت ؛ وصدره :

* تَحْيَرُهُ فَلَمْ يَعْدِلْ سِوَاهُ *

ويروى صدره :

* تَمَدَّدَهُ وَلَمْ يَعْظُمْ عَلَيْهِ *

وقد اختلف الرواة فى نسبة هذا البيت ؛ فنسبه ابن دريد فى كتاب الاشتقاق عن أبى حاتم عن أبى عبيدة إلى بجير بن عبد الله بن سلامة الخير بن قشير ، من أبيات يرى فيها بجير هشام بن المغيرة ، وهى قوله :

فَدَعْنِي أَصْطَبِخْ يَا بَكْرُ ؛ إِنِّي رَأَيْتُ الْمَوْتَ تَبَّ عَنْ هِشَامٍ

تَمَدَّدَهُ وَلَمْ يَعْظُمْ عَلَيْهِ وَنِعَمَ الْمَرْءُ مِنْ رَجُلٍ تَهَامِي

فَوَدَّ بَنُو الْمُغِيرَةِ لَوْ فَدَوْهُ بِأَلْفِ مُقَاتِلٍ وَأَلْفِ رَامٍ
وَوَدَّ بَنُو الْمُغِيرَةِ لَوْ فَدَوْهُ بِأَلْفٍ مِنْ رَجَالٍ أَوْ سَوَامٍ
فَبَكِّيهِ صُبَاعٌ وَلَا تَمَلِّيْ هِشَامًا ؛ إِنَّهُ غَيْثُ الْأَنَامِ

وذكر العيني هذا الذي حكيناه عن ابن دريد ، وقال : « أقول قائله هو أبو بكر بن الأسود المعروف بابن شعوب اللبني ، وشعوب : أم الأسود هذا ، وصدره :

* تَخِيْرَهُ وَلَمْ يَعْدِلْ سِوَاهُ *

وقبله :

فَذَرْنِي أَصْطَبِخْ يَا بَكْرُ ؛ إِنِّي رَأَيْتُ الْمَوْتَ نَقَبَ عَنْ هِشَامٍ اه
اللفظ : « فذعنني » روى في مكانه « فذرنني » وهما بمعنى « أصطبخ » أنشرب الصبوح ، ويروى :
* ذَرِنِي أَصْطَبِخْ يَا بَكْرُ ؛ إِنِّي *

و بكر على هذه الرواية قبيلة « نقب » أراد أنه هجم عليه وقطع آثاره ، وأصل التنقيب التهام في الأرض أو البحث عن الأخبار ، ومن الأول قوله تعالى : (فَتَقَبَّحُوا فِي الْبِلَادِ هَلْ مِنْ مَّخِصٍ) وقوله « نعمته » معناه قصده « ولم يعظم عليه » معناه أنه لم يشق على الموت أن يقصده ويترل به ، ويروى « ولم يعدل سواء » وفي هذه الرواية حذف ؛ فاما أن يكون أراد ولم يعدل إلى سواء : أى لم يمل ويتوجه إلى غيره ، وإما أن يكون أراد ولم يعدل به سواء : أى أن الموت لم يسو بين هشام وغيره ، ومن عجى عدل بمعنى سوى قوله جل ذكره : (ثم الذين كفروا بربهم يعدلون) إذا جعلت « بربهم » متعلقا بقوله « يعدلون » أى يسوون الأصنام وسائر معبوداتهم بربهم ، فان جعلت « بربهم » متعلقا بقوله « كفروا » كان معنى يعدلون يعيلون : أى أن الكافرين يعيلون وينحرفون عن أفراد الله تعالى بالوحدانية « تهاى » بفتح التاء - يقال : هو المنسوب إلى تهامة ، بكسر التاء - وكان حقه أن يكون « تهاى » بكسر التاء وتشديد ياء النسبة ، كما تقول : عراقى وحجازى ، فى النسبة إلى العراق والحجاز ، ولكنهم حذفوا إحدى ياءى النسب فصار الاسم كالمنقوص ، وفتحوا أوله إيذانا بالخالفه وتعويضا عما حذفوه ، ويقال : هو المنسوب إلى التهم - بفتح التاء والهاء - وكان حقه أن يكون « تهاى » بتشديد الياء أيضا ، إلا أنهم حذفوا إحدى ياءى النسبة وعوضوا منها ألفا بعد عين الكلمة ، كما قالوا فى النسبة إلى اليمن والشام : يمان وشام ، فالألف فى « تهاى » على الوجه الأول هى الألف التى فى المنسوب إليه وليست زائدة للعوض ، وعلى الوجه الثانى هى ألف زائدة فى المنسوب للعوض كما بينا ، وسيأتى لهذا الكلام مزيد بسط وإيضاح فى باب النسب ، إن شاء الله .

الإعراب : « تخيره » تخير : فعل ماض ، وفاعله ضمير يعود إلى اللوت مستتر فيه جوازا تقديره هو ، وضمير الغائب البارز العائد إلى هشام مفعول به ، مبني على الضم في محل نصب « فلم » الفاء عاطفة ، لم : حرف نفي وجزم وقلب « يعدل » فعل مضارع مجزوم بـ « لم » ، وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اللوت « سواء » سوى : مفعول به ، منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وضمير الغائب مضاف إليه « فنعلم » الفاء حرف عطف ، نعم : فعل ماض معناه إنشاء للدخ مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « المرء » فاعل نعم ، مرفوع بالضمة الظاهرة « من » هي حرف جر زائد على الوجه الذي أباه الشارح ، وهو عندنا خير مما رجحه تبعاً لغيره ، وسنبين ذلك في الشاهد الآتي « رجل » تمييز ، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « تمام » صفة لرجل مجرور بكسرة مقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل .

الشاهد تم : في الشطر الذي رواه الشارح شاهدان : أحدهما لباب التمييز ، وذلك في قوله « من رجل » حيث جر التمييز بمن ؛ لأنه - وإن كان فاعلاً في المعنى ؛ إذ معنى الكلام نعم الرجل التمام - ليس محولاً عن الفاعل في الصناعة ، نظير ما ذكرناه في « أبرحت جارا » في الشاهد السابق ، وثاني الشاهدين اللذين في الشطر الذي رواه الشارح لباب نعم وبئس ، وذلك حيث جمع الشاعر بين الفاعل الظاهر لنعم وبين التمييز ؛ فقال : نعم المرء من رجل ، وفي هذه المسألة خلاف بين العلماء ؛ فذهب سيبويه والسيرافي إلى أنه لا يجوز أن يجمع في كلام واحد بين فاعل نعم إذا كان اسماً ظاهراً وبين التمييز ، من قبل أن التمييز إنما يوثق به لتفسير المضمير ، والظاهر لا حاجة به إلى التفسير ، ونسب هذا المذهب ابن يعيش في شرح المفصل إلى ابن السراج أيضاً ، وذهب المبرد وأبو علي الفارسي إلى أنه يجوز أن يجمع في كلام واحد بين الفاعل الظاهر لنعم وبئس وبين التمييز ، استناداً إلى ورود ذلك في كثير من الشواهد العربية ، ونسب المرادى في شرح التسهيل ذلك المذهب إلى ابن السراج أيضاً ، وقال فريق ثالث : إن أفاد التمييز معنى زائداً على ما يفيد الفاعل الظاهر جاز الجمع بينهما كما في هذا البيت ؛ فإن التمييز لسكونه موصوفاً بنهم قد أفاد ما لم يفده الفاعل ، وإن كان التمييز لا يفيد معنى زائداً على ما يفيد الفاعل الظاهر لم يحز الجمع بينهما في كلام واحد ؛ فذكر التمييز في بيت الشاهد الذي معنا جائز على مذهبي من مذاهب العلماء في هذه المسألة ، وهو شاذ عند سيبويه وأتباعه ، وسيأتي مزيد بحث وتحقيق لهذه المسألة في أخريات هذا الباب ، ثم في باب « نعم وبئس وما جرى مجراها » إن شاء الله تعالى .

الثالث : أشار بقوله « إن شئت » إلى أن ذلك جائز ، لا واجب

الرابع : اختلف في معنى « مِنْ » هذه ؛ فقيل : للتبويض ، وقال الشلوطين : يجوز أن تكون بعد المقادير وما أشبهها زائدة عند سيبويه ، كما زيدت في نحو « ما جاءني من رجلٍ » ، قال : إلا أن المشهور من مذاهب النحاة - ماعدا الأخفش - أنها لا تزد إلا في غير الإيجاب ؛ قال في الارتشاف : ويدل لذلك - يعني الزيادة - العطف بالنصب على موضعها ؛ قال الخطيئة :

٥١١ - طَافَتْ أُمَامَةُ بِالرَّكْبَانِ آوَنَةً يَا حُسَيْنُ مِنْ قَوَامٍ مَا وَمُنْتَقِبًا

بنصب « منتقبا » على محل « قوام » .

٥١١ - هذا بيت للخطيئة ، وهو مطلع قصيدة له يمدح بها بغيض بن عامر بن لؤي بن شماس بن أنف الناقة ، وبعد هذا المطلع قوله :

إِذْ تَسْتَبِيكَ بِمَقْضُولٍ عَوَارِضُهُ حَمْسُ اللَّثَاثِ ، تَرَى فِي غَرْبِهِ شَنْبًا
فَدَأْخَلْتِ عَهْدَهَا مِنْ بَعْدِ جِدَّتِهِ وَكَذَبْتَ حُبَّ مَلُوفٍ وَمَا كَذَبَا

ومنها قوله :

إِنَّ أَمْرًا رَهْطُهُ بِالشَّامِ مَنَزَلُهُ بِرَمْلِ يَبْرِينَ جَارًا شَدَّ مَا أَغْتَرَبَا
بِحَيْثُ يَنْسَى زِمَامَ الْعَنْسِ رَاكِبَهَا وَيُضْبِحُ الْمَرْءُ فِيهَا نَاعِسًا وَصَبَا

ومنها قوله :

سِيرِي أُمَامَ فَإِنَّ الْأَكْثَرِينَ حَصَى وَالْأَكْرَمِينَ إِذَا مَا يُنْسَبُونَ أَمَا
قَوْمٌ هُمْ الْأَنْفُ وَالْأَذْنَابُ غَيْرُهُ وَمَنْ يَسُوَّى بِأَنْفِ النَّاقَةِ الذَّنْبَا
قَوْمٌ إِذَا عَقَدُوا عَقْدًا لِحَارِهِمْ شَدُّوا الْعِنَاجَ وَشَدُّوا قَوْقَةَ الْكَرْبَا

اللفظ : « أمامة » بضم الهمزة - اسم امرأة « الركبان » بضم الراء الهمزة وسكون الكاف - ركاب الإبل من دون سائر الدواب « آونة » جمع أوان ، مثل زمان وأزمنة ، وتقول : فلان يفعل الأمر الفلاني آونة ، إذا كان يفعلها مرات ويتركه مرات أخرى « قوام » بفتح القاف ، وهم العيني فزعم أنه بكسرهما - هو القامة ، وتقول : هذه امرأة حسنة القوام ، تريد حسن قامتها واعتدالها ، وقوله « يا حسنه من قوام » في الظاهر نداء ، وفي المعنى تعجب ، و « يا » فيه للنداء ، وهم البغدادي فزعم أنها للتفخيم ، ولو كانت للتفخيم لم يكن في الكلام ما ينصب « حسنه »

وقوله « منتقبا » بفتح القاف - هو المكان الذي تضع المرأة النقاب عليه من وجهها ، وتقول : انتقبت الجارية ، وتنقبت ، تريد لبست النقاب « إذ تستبيك - البيت » إذ : ظرف بمعنى حين يتعلق بما تدل عليه « يا » في البيت السابق من التعجب ، ونسبيك : تأسرك ونستولى على قلبك ، وبمضقول : أى بضم مضقول ، يريد أن أسنانها ذات برق ولمعان كأنما صقلت ، وحمش اللثات : أى ضامرها ، وتقول : هذه لثة حمشة - بفتح الحاء وكسر الميم - تريد أنها قديلة اللحم ، والغرب - بفتح فسكون - حدة الأسنان ، والشنب - بفتح شين - رقتها وكثرة ماؤها وصفاءه ، وقوله « إن امرأ رهطه بالشام - البيت » أراد أن أهله وقومه الذين ينسب إليهم يقيمون بناحية الشام ، وإعسا عن نفسه ، وذلك أنه عيسى ومنازل بنى عبس في أسافل عدنة ، ورمل يبرين : قرية كثيرة النخل والعيون بالبحرين بحذاء الأحساء لبني أنف الناقة ، وجملة « منزله برمل يبرين » في محل نصب عطف على جملة « رهطه بالشام » الواقعة صفة لاسم إن ، والعاطف محذوف ، قاله ابن هشام في أواخر الباب الخامس من معنى اللبيب ، والأصل : إن امرأ رهطه بالشام ومنزله برمل يبرين ، ويجوز أن تكون جملة « منزله برمل يبرين » صفة لامراً أيضاً ولا حاجة إلى تقدير عاطف لا يحذف إلا للضرورة ، نفى أن تقدير الجملة ثانية لا يجوز إلى تقدير ، وجعلها معطوفة يحتاج إلى تقدير عاطف ، وحذف حرف العطف عما سبيله الشعر ، وقوله « جارا » حال من الضمير المستتر في الجار والمجرور الذي هو « برمل يبرين » أى : وزوله كائن برمل يبرين حال كونه جارا ، وقوله « شدا ما اغتربا » معناه ما أشد اغترابه ، وهذه الجملة هي خبر إن « العنس » بفتح العين المهملة وسكون النون - الناقة الصلبة ، وقوله « سبرى أمام - البيت » أمام : منادى مرخم ، وأصله يا أمامة ، والأكثرين حصى : أراد به كثرة عددهم ، كما قال الأعشى :

وَلَسْتُ بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصًى وَإِنَّمَا الْعِزَّةُ لِلْكَأْثَرِ

وإنا أطلقنا العرب الحصى على العدد لأنهم أميون لا يعرفون الحساب فكانوا يعدون الناس بالحصى ، واشتقوا من ذلك فعلا فقالوا : أحصيت ؛ بمعنى عددت ، والأكرمين أبا : كان الظاهر أن يقول : والأكرمين آباء ، ولكنه وحد الأب لأنهم جميعا أبناء رجل واحد ، وخبر إن في قوله « فإن الأكثرين حصى » هو قوم في قوله « قوم هم الأنف - البيت » وهذا بيت ارتفع به بنو أنف الناقة بعد ضعة ، وانظر باب من رفعه الشعر من كتاب العمدة لابن رشتي ، وقوله « قوم إذا عقدوا عقدا - البيت » العناج - بزنة كتاب - جبل يشد به أسفل البلو العظيمة إذا كانت ثقيلة ، وتقول : عنجت البلو أعنجا عنجا - من باب نصر - إذا شدتها بالعناج : ويقولون :

هذا قول لاعناج له ، يريدون أنه مرسل على غير روية فلا فكر فيه ، والكرب - بفتح الكاف والراء - الحبل الذي يشد في وسط العراق ثم يثنى ثم يثلك ليكون هو الذي يلي الماء فلا يعفن الحبل الكبير ، وأراد الخطيئة أنهم إذا عقدوا عقدا لجارهم أحكموا أمره ووثقوا شأنه ، وجعل شد العناج وشد الكرب مثلا لذلك .

الإعراب : « طافت » فعل ماض ، والتاء للتأنيث « أمانة » فاعل طاف ، مرفوع بالضممة الظاهرة « بالركبان » جار ومجرور متعلق بطاف « آونة » ظرف زمان منصوب بطاف ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « يا » حرف نداء ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « حسنه » حسن : منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائب مضاف إليه مبنى على الضم في محل جر « من » حرف جر زائد « قوام » تمييز ، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « ومنتقبا » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، منتقبا : معطوف على قوام المنصوب بفتحة مقدرة ، والمعطوف على المنصوب منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « ومنتقبا » فانه منصوب مع كونه معطوفا على التمييز المجرور لفظا بمن ؛ فدل نصب المعطوف على أن المعطوف عليه منصوب مثله ؛ ضرورة أنه يجب توافق المتعاطفين في وجه الإعراب ، ولما كان لفظ المعطوف عليه مجرورا بمن وجب أن نعتبر من هذه زائدة حق يكون المعطوف عليه منصوبا في التقدير .

هذا إيضاح كلام الشارح الذي نقله عن أبي حيان في كتابه الارشاف ، وقد اعترضه قوم بما ملخصه أن نصب المعطوف لا يوجب كون « من » حرفا زائدا ؛ لأن الحرف الأصلي لا يمنع نصب المعطوف على مجروره إذا كان النصب يظهر في هذا المجرور في تعبير آخر من غير ضرورة ، ونصب التمييز المجرور في هذا المثال يظهر في كثير من الأمثلة بلا ضرورة ، بل نصبه هو الأصل ، فأنت لو قلت : يا حسنه قواما ومنتقبا ؛ لم يحل بينك وبين ذلك حائل من قواعد العربية ، فلما كان نصب المعطوف لا يستلزم كون الجار للمعطوف عليه زائدا ، بل كان يجوز على تقدير أن الحرف أصلي ، لم يصلح هذا البيت ولا غيره مما هو على غرار الاستدلال على زيادة الجار .

وهذا كلام نحسبك بحاجة إلى إيضاحه ؛ فنقول : أنت تعرف أن المجرور بحرف جر أصلي مفعول به في المعنى ، ولكن بعض الأفعال ضعف عن أن يصل إليه بنفسه فجاءوا بحرف الجر ليقووا به هذا النوع من الأفعال ليتمكن من الوصول إلى المفعول به بواسطة ذلك الحرف . وأنت تعرف - مع ذلك - أن الأفعال التي تتعدى بحروف الجر تنقسم إلى قسمين : قسم لا يتعدى

إلا بحرف الجر، نحو: مررت بزيد، ونحو: قضيت على فلان بكذا، وهذا النوع لا يصل إلى المفعول به بنفسه إلا شذوذاً، نحو قول جرير بن عطية:

تَمْرُونَ الدَّيَّارَ وَلَمْ تَتَوَجُّوا كَلَامُكُمْ عَلَى إِذَا حَرَامٌ

ونحو قول الآخر:

* وَأَخْنِي الَّذِي لَوْلَا الْأَمَى لَقَضَانِي *

أراد جرير تمرّون بالديار، وأراد الآخر لقضى على، حذف كل منهما حرف الجر وأوصل الفعل إلى المجرور بنفسه، وذلك شاذ، والقسم الثاني أفعال تنعدي أحياناً بحرف الجر وأحياناً أخرى بنفسها، نحو نصحتك ونصحت له وشكرته وشكرت له وسميت ابني محمداً وسميته بمحمد، فلو أنك عطفت على مجرور النوع الأول من الأفعال لم يكن لك في المعطوف إلا الجر؛ لأن نصب هذا المجرور لا يظهر في الفصيح، ولو أنك عطفت على مجرور النوع الثاني من الأفعال كان لك في المعطوف الجر تبعاً للفظ المعطوف عليه والنصب تبعاً لمحل المعطوف عليه الذي يظهر في استعمال آخر من غير شذوذ ولا ضرورة؛ فإذا قلت: «مررت بمحمد وعلى»، لم يجوز لك في على إلا الجر، لأنك لا تقول في الفصيح المستعمل على منهاج العرب: مررت محمداً، ولو قلت «سميت ابني بمحمد وعلى» جاز لك في على المعطوف الجر، وهو ظاهر، وجاز لك فيه أيضاً النصب؛ لأنك تقول إن شئت: سميت ابني محمداً وعلياً، وعلى هذا يقال: إن التمييز المجرور بمن يجوز في المعطوف عليه الجر تبعاً للفظه والنصب تبعاً لمحلّه، لو اعتبرنا «من» حرفاً أصلياً؛ أما الجر فأمره ظاهر، وأما النصب فلائك تقول في الفصيح: يا حسنة قواماً ومنقباً، بل هو الأصل في التمييز. هذا تفسير كلامهم بغاية الإيضاح.

وبعد فانا لا نوافق على أن «من» الجارة للتمييز حرف أصلي، وإن بطل استدلال أبي حيان صاحب الارتشاف على زيادته بما ذكروا من الكلام، وإن جاءوا مع هذا المظن بما لا يحصى من وجوه النقد والتزييف، وإن قالوا: قد يكون دخول «من» على التمييز في كلام موجب ومن شرط زيادة «من» أن تكون في كلام مني، وذلك لأننا نريد أن يبقى مدخول «من» تمييزاً بعد دخولها عليه كما كان قبل ذلك، كما حافظنا على أن يكون خبر «ليس» وخبر «ما» النافية خبراً بعد دخول الباء كما كان خبراً قبل دخولها، ونحن لو اعتبرنا «من» حرفاً أصلياً لم يكن لنا بد من أن نعلقها بشيء من فعل أو ما يشبه الفعل؛ فإن كان هذا المتعلق مذكوراً في الكلام فقد خرج المجرور عن أن يكون تمييزاً، وكان مفعولاً به، كما فهمت من صدر هذه الكلمة، وإن كان المتعلق محذوفاً: فإن جعلناه حالاً على ما هو المعروف في متعلق «من» التي

الخامس : إذا قلت : عندى عشرون من الرجال ؛ لا يكون ذلك من جر تمييز العدد بمن ، بل هو تركيب آخر ؛ لأن تمييز العدد شرطه الأفراد ، وأيضا فهو مُعرِّفٌ اهـ .
(وَعَامِلُ التَّمْيِيزِ قَدَّمَ مُطْلَقًا) : أى ولو فعلاً متصرفاً ، وفقاً لسيبويه والقراء وأكثر البصريين والكوفيين ؛ لأن الغالب فى التمييز المنصوب بفعل متصرف كونهُ فاعلاً فى الأصل وقد حُوِّلَ الإسناد عنه إلى غيره لقصد المبالغة ؛ فلا يُفسَّرُ عما كان يستحقه من وجوب التأخير ؛ لما فيه من الإخلال بالأصل ، أما غير المتصرف فبالإجماع ، وأما قوله :

ليبيان الجنس فقد خرجنا عن باب التمييز ، واسنا نستطيع البتة أن نجعل هذا المتعلق المحذوف تمييزاً لأنه يلزم على جعله كذلك أمران كل واحد منهما مما لا سبيل إليه : الأول : أن يكون التمييز مشتقاً ؛ لأن الأصل فى متعلق الجار والمجرور أن يكون مشتقاً ؛ فتكون لنا مواضع قياسية يكون التمييز فيها مشتقاً ، مع أنهم يصرحون بأن مجيء التمييز مشتقاً نادر أو مقصور على السماع ؛ والثانى : أن يقع التمييز جاراً ومجروراً ، وهذا أمر يصرحون بنفيه ؛ فنراهم يقولون : من الفروق بين الحال والتمييز أن الحال يكون ظرفاً أو جاراً ومجروراً والتمييز لا يكون واحداً منهما .

هذا ، وبقى فى هذا الموضوع أن نبين لك مذاهب العلماء فى هذه المسألة ؛ فنقول : ذهب قوم إلى أن « من » التى تدخل على التمييز حرف زائد لا يدل إلا على التأكيد ولا يتعلق بشيء ، ورجح هذا المذهب أبو حيان صاحب الارتشاف ، واستدل له بما نقل الشارح عنه ، وهو المذهب الذى ترجحه ونختاره ، وذهب قوم إلى أن « من » هذه حرف أصلى ، وهؤلاء اختلفوا فرقتين : فرقة منهم قالت : إن معنى « من » هذه التبعية ، وقد رجح هذا رأى ابن عصفور ، وفرقة قالت : إن معنى « من » هذه بيان الجنس ، قال العلامة الصبان : « صرح به الشاطبى فى باب حروف الجر ، ونقله المصرح (وهو الشيخ خالد الأزهرى صاحب كتاب التصريح ، وهو أحد شيوخ الأشمونى شارحنا) عن الموضح فى الحواشى ، وقال : هو ظاهر » اهـ . وأقول : إن كون « من » الجارة للتمييز لبيان الجنس - إذا قلنا بأصابتها - أولى من كونها للتبعية ؛ بل لا يظهر كونها دالة على التبعية إلا فى المقادير وما أشبهها ، نحو : اشتريت رطلاً من عسل ؛ فإن الرطل المشتري بعض العسل ، فأما ظهور كونها لبيان الجنس فى كل موضع ، فإن الرطل من جنس العسل فى هذا المثال أيضاً ، وكذا نحو قولهم : لله دره من رجل ، ونحو قولهم : ويحه من فارس ، ونحو قولهم : يالك من ليل ، وما أشبه ذلك . وقد مثل ابن هشام فى معنى اللبيب لمن اتى لبيان الجنس بأمثال كثيرة لو تأملتها لوجدتها من باب التمييز . وحسبك هذا فقد أطلنا عليك .

٥١٢ - وَتَارُنَا لَمْ يَرْ تَارًا مِثْلَهَا

فضرورة ، وقيل : الرؤية قلبية ، وتارنا : مفعول ثان

٥١٢ - هذا بيت من الرجز المشطور ، وبعده قوله :

* قَدْ عَلِمْتَ ذَلِكَ مَعْدٌ كُلُّهَا *

ولم أعتد لهذا على سابق أو لاحق غير ما ذكرت ، ولم أقف له على نسبة إلى قائل معين .

اللفظ : « ير » هو مضارع مبنى للجهول ماضيه المبني للعلوم رأى البصرية ، واستعرف في بيان الاستشهاد أنه يجوز كونه مضارع رأى العلمية « معد » هو أبو العرب العدنانية ، وهو معد بن عدنان ، وكان سببويه رحمه الله يزعم أن الميم في معد أصلية ، ويزعم أن أصله معدد بزنة جعفر فنقلت حركة الدال الأولى إلى الساكن قبلها ثم أدغم الدالان ، ويستدل على أصالة الميم بأنهم قالوا « تعدد الرجل » إذا أشبه المعديين أو اتصل بهم بحلف أو جوار أو غيرها ، ووجه استدلاله على أصالة الميم في معد بقولهم تعدد الرجل أنا لو قلنا إنها زائدة للزم أن يكون تعدد على وزن تمفعّل ، وهذا وزن نادر في العربية ، ولا ينبغي أن يحمل اللفظ الكثير الاستعمال على النادر الشاذ ، فوزان تعدد عنده تفعّل كتحرج ؛ ولا حجة له فيما ذهب إليه لوجوه : الأول أن الميم في معد لو كانت أصلية لكانت إحدى الدالين زائدة ألبتة للإلحاق ، ولو كانت إحدى الدالين زائدة للإلحاق لوجب ألا يدغم أحدهما في الآخر محافظة على الوزن الذي زيدت إحداهما للإلحاق اللفظ به ، كما فعلوا في مهدد وقردد وسودد ونحوهن ، ألا ترى إلى قول الأعشى ميمون بن قيس :

* تَنَاسَيْتُ قَبْلَ الْيَوْمِ خُلَّةً مَهْدَدًا *

والوجه الثاني : أنه ورد عنهم تمسكن وتمدرع وتمنّدل ، من المسكين والمدرعة والمنديل ، ومياتهن زائدة ، فوزانها عند التحقيق تمفعّل ، فيكون تعدد مثلهن ، والوجه الثالث : أن لنا أن ندعى أن تعدد على وزن تمفعّل مع قولنا إن الميم في معد زائدة ، وذلك بأن نقول : إنه لما كثر استعمال معد ومسكين ومدرعة ومنديل توهموا أن مياتهن أصلية فاشتقوا منها فعلا على مثال تحرج ؛ فالاشتقاق على شيء من التوهم بسبب كثرة الاستعمال ، ولا نكون بذلك قد خلفنا ما هو من الأصول المقررة ، وهو عدم جواز الإدغام في الملحقات ؛ لأن الغرض من زيادة الإلحاق هو أن تتحقق الكلمة بعد الزيادة بوزان معين لتجرى على مثال هذا الوزن في جميع تصرفاتها ؛ فإذا ادغموا علمنا أن الوزن ليس للإلحاق كما في مرء ومفرء .

البرعاب : « تارنا » ناز : مبتدأ ، مرفوع بالضمّة الظاهرة ، وهو مضاف وضير المتسكّم المعظم نفسه أو معه غيره مضاف إليه ، مبنى على السكون في محل جر « لم » حرف نفي وجزم وقلب

(وَالْفِعْلُ ذُو التَّصْرِيفِ نَزَرًا سُبْقًا) هو مبنى للمفعول ، ونَزَرًا : حال من الضمير المستتر فيه النائب عن الفاعل ، أي : جحى ، عامل التمييز الذى هو فعل متصرف مسبوقا بالتمييز نَزَر : أى قليل ؛ من ذلك قوله :

٥١٣ — أَنْفَسًا تَطِيبُ بِذَيْلِ الْمَنَى وَدَاعِي الْمُنُونِ يُنَادِي جَهَارًا

مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « ير » فعل مضارع مبنى للجهول مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف الألف والفتحة قبلها دلائل عليها « نارا » تمييز لمثلها الآتى منصوب بالفتحة الظاهرة « مثلها » مثل : نائب فاعل ير ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، والضمير الذى للغائبة مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « قد » حرف تحقيق مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « علمت » علم : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « ذاك » ذا : اسم إشارة مفعول به لعلم ، مبنى على السكون فى محل نصب ، وعلم هنا بمعنى عرف فلا تحتاج إلا إلى مفعول واحد ، والكاف حرف خطاب ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « معد » فاعل علم ، مرفوع بالضمة الظاهرة « كلها » كل : توكيد لمعد ، وضمير الغائبة مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « نارا » فانه تمييز لمثلها ، على ما علمت فى الإعراب ، ومثلها : مفرد من النوع الذى هو شبه المقدار ، وقد علمت أن العامل فى تمييز المفرد - على ما أجمع عليه النحاة - هو نفس ذلك المفرد المميز ، ومثلها : اسم جامد ، وقد تقدم التمييز عليه ، فظاهر البيت أن التمييز يتقدم على عامله إذا كان العامل فيه جامدا ، وهذا الظاهر مما لا يحيزه أحد من العلماء ، فقد أجمعوا على أنه إذا كان العامل فى التمييز اسما ، نحو قولهم : على التمرة مثلها زبدا ، لم يحز أن يتقدم التمييز عليه ، فلما كان ظاهر هذا الشاهد مما لا يحيزه أحد من علماء العربية التسوالة وجهها غير هذا الظاهر يخرج به عما أجمعوا على فساده : فمن العلماء من ذهب إلى أن « ير » فى قوله « لم ير نارا مثلها » ليست بصرية تحتاج إلى مفعول واحد ، بل هى علمية تحتاج إلى مفعولين ، وأعرب « نارا » مفعولا ثانيا تقدم على المفعول الأول ، و « مثلها » النائب عن الفاعل هو المفعول الأول ، فليس فى البيت تمييز تقدم على عامله ، والمعنى على هذا الوجه : نارنا لا يعلم العرب مثلها نارا فى جلبها للضيفان واجتماعهم عليها وإنالهم ما يحتاجونه من الطعام ، ومن العلماء من سلم أن « ير » بصرية وسلم أن « نارا » تمييز تقدم على عامله ، وحكم بأن هذا البيت شاذ لا يصح أن تؤخذ منه قاعدة .

٥١٣ — نسبوا هذا البيت إلى رجل من طيء ، ولم أقف على تعريف صاحبه بأكثر من هذا ، كالم أقف له على سابق أو لاحق .

اللفظ : « تطيب » بمعنى تظمئن « ذيل » يفتح فسكون - مصدر قولك : نال الشيء يناله

نيلا ومنالا إذا حصل عليه « التي » بضم الميم - جمع منية ، والنية - بضم الميم وسكون النون - اسم لما يتمناه الإنسان ويرغبه ، ومنه قول الشاعر :

تَمَنَّى مَزِيدٌ زَيْدًا فَلَاقَى أَخَاطِقَهُ إِذَا اخْتَلَفَ الْعَوَالِي
كَمَنِيَّةٍ جَابِرٍ إِذْ قَالَ لَيْتِي أَصَادِفُهُ وَأَقْدَدَ جُلِّيَّ مَالِي

« النون » بفتح الميم ، بزنة رسول - اسم اللوت ، وهو فعول بمعنى فاعل من اللن بمعنى التقطع ؛ لأنها تقطع الآمال وتجذ الآجال ، قالوا : النون تقطع للدد ، وتنقص العدد . وقال الفراء : النون مؤنثة وتكون واحدة وجماها . قال أبو رجاء عفا الله عنه : بل النون مما يستوى فيه الذكر والمؤنث ؛ والسرف في ذلك ما ذكرناه من أن هذا اللفظ فعول بمعنى فاعل كصبور ، وهو مما يستوى فيه الذكر والمؤنث والواحد والجمع ، ومن ذكره أبو ذؤيب الهذلي ، وذلك في قوله :

أَمِنَ الْمُنُونِ وَرَبِيهِ تَتَوَجَّعُ وَالذَّهْرُ لَيْسَ بِمُعْتَبَرٍ مَنِ يَفْجَعُ

« جهارا » علانية وجهرا ، نقيض السر

الوجراب : « أنفسا » الهمزة للاستفهام التويخي ، حرف مبني على السكون لا محل له ، ونفسا : تمييز تقدم على عامله الذي هو قوله تطيب الآتي ، منصوب بالفتحة الظاهرة « تطيب » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « نبيل » جار ومجرور متعلق بتطيب ، ونيل مضاف و « التي » مضاف إليه ، مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « وداعى » الواو والحاء ، حرف مبني على الفتح لا محل له ، داعى : مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وداعى مضاف و « المنون » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « ينادى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى داعى المنون ، وجملة الفعل المضارع وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو داعى المنون ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال « جهارا » مفعول مطلق عامله قوله ينادى ، وأصله نعت لمصدر محذوف : أى ينادى نداء جهارا ؛ فحذف المنعوت وأقيم النعت مقامه

الشاهد في : قوله « أنفسا تطيب » فان « نفسا » تمييز ، والعامل فيه قوله « تطيب » وهو فعل متصرف ، وقد تقدم هذا التمييز على عامله ، وأصل الكلام : أنطيب نفسا نبيل التي ، فدل على أنه إذا كان العامل في التمييز فعلا متصرفا جاز أن يتقدم التمييز عليه ، وقد اختلفت كلمة النجاة في ذلك التقديم حيثئذ : فذهب سيبويه وجمهرة نحاة البصرة إلى أنه غير جائز ، بل يجب أن يتأخر التمييز على عامله مطلقا ، نغنى سواء أكان عامله فعلا متصرفا أم وصفا يشبه الفعل المتصرف ،

أم وصفا لا يشبه الفعل المتصرف ، وذلك اسم التفضيل ، أم لم يكن فعلا ولا وصفا كالاسم الجامد ، وذهب الكوفيون وتبعهم المازني والمبرد والجرجي والكسائي إلى أنه إن كان العامل في التمييز فعلا متصرفا جاز تقديم التمييز عليه ، كما في هذا البيت وما بعده ، واضطربت عبارة ابن مالك ؛ فقال في شرح العمدة : « وبقول الكوفيين والمازني والكسائي والجرجي والمبرد أقول ؛ قياسا على سائر الفضلات المنصوبة بفعل متصرف » اهـ ، وقد ذكر الشارح ذلك وإن لم يوضحه توضيحنا ، وأنت تراه يقول في الألفية * والفعل ذو التصريف نورا سبعا * أي : أنه قد ورد قليلا في كلامهم تقديم التمييز على العامل إذا كان فعلا متصرفا ، مما يدل على أنه لا يرى لك أن تقيس عليه

فان قلت : فما يقول العلماء في تقديم التمييز على عامله إذا كان اسما يشبه الفعل المتصرف : أفتراهم أجمعوا فيه على كلمة أم أنهم اختلفوا فيه ؟

فالجواب على ذلك أنا لم نقف على نص صريح في ذلك ، ولكن قياس أقوالهم يدل على أنهم يختلفون فيه اختلافهم في التقديم على العامل إذا كان فعلا متصرفا .

فان قلت : فما وجه منع سيبويه والجمهور من جواز تقديم التمييز على عامله المتصرف ؟

قلت : قد وجه العلماء هذا القول بتوجيهين : أما أحدهما فتأنيده أن الغالب في التمييز المنصوب بفعل متصرف أن يكون محولا عن الفاعل ؛ أفلمست ترى أن أصل الكلام في نحو قولك : طببت نفسا « طبابت نفسك » حذف المضاف الذي هو نفس ، وأقيم المضاف إليه الذي هو ضمير المخاطب مقامه ، وحول الإسناد إليه ثم انتصب الاسم الذي كان فاعلا على التمييز فصار : طببت نفسا ، ومثله تنقأ زيد شحما ، وتدقق محمد علما ، وإذا كان أصل التمييز المنصوب بفعل متصرف فاعلا لهذا الفعل ، وكان الفاعل لا يتقدم على فعله العامل فيه - وجب أن يبقى على ما كان عليه فلا يجوز تقديمه ؛ إذ لو أجزنا تقديمه لأخلانا بأصله الذي كان مستحقا له . وأما التوجيه الثاني فتأنيده أن التمييز يشبه النعت في أن كلا منهما يؤول به لإيضاح غيره ، ولما كان النعت لا يجوز أن يتقدم على العامل فيه وجب أن يكون كذلك ما أشبهه

فان قلت : فماذا يوجه سيبويه والجمهور هذا الشاهد ؟

فالجواب عن ذلك أن لأنصار مذهب سيبويه والجمهور رأيين في هذا الشاهد ونحوه ؛ أما أحد الرأيين فإن يوجهوا الشاهد توجيها يخرجهم عن الاستمهاد به ، ومما وجهوا به هذا الشاهد أنهم جعلوا « نفسا » تمييزا حذف عامله ، وأصل الكلام على هذا : أتطيب نفسا تطيب بفيل النخ ؟ وأما الرأي الثاني فإن يحكموا بشذوذ ما ورد مما ظاهره ذلك

وقوله :

٥١٤ - وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ

٥١٤ - هذا عجز بيت ، وصدره قوله :

* أَنَهْجُرْ لَيْلِي بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا *

وقد اختلف العلماء في نسبة هذا البيت إلى قائله ؛ فمنهم من نسبته إلى الخبيل السعدي ، ومنهم من نسبته إلى أعشى همدان ، ونسبه ابن سيده لقيس بن معاذ - أو الملوح - العامري ، المعروف بمجنون ليلى ؛ ويروى بعده قوله :

إِذَا قِيلَ مِنْ مَاءِ الْفُرَاتِ وَطِيبِهِ تَعَرَّضَ لِي مِنْهَا أَغْنُ غَضُوبُ
وَأَهْلَكَني شَيْبَانُ فِي كُلِّ شَتْوَةٍ لِقَلْبِي مِنْ خَوْفِ الْفِرَاقِ وَجِيبُ
أَشْيَبَانُ مَا أَدْرَاكَ أَنْ رَبَّ لَيْلَةٍ غَبَقْتُكَ فِيهَا وَالْغُبُوقُ حَبِيبُ

اللفظ : « أغن » وصف من الغنة ، وهي أن يتكلم المرء من قبل خياشيمه ، ويقولون : طي أغن ، وهم يمدحون ذلك في النساء ، وفي لامية كعب :

وَمَا سَعَادُ غَدَاةِ الْبَيْنِ إِذْ رَحَلُوا إِلَّا أَغْنُ غَضِيبُ الطَّرْفِ مَكْحُولُ

« غضوب » وصف من الغضب ، فعول بمعنى اسم الفاعل ، وأراد أنه عبوس الوجه ؛ لأن ذلك من لوازم الغضب عادة « شيبان » قال العيني : « بفتح الشين المعجمة وكسرها وسكون الياء آخر الحروف وفتح الباء الواحدة » قال الجوهري : شيبان وملحان : شهرا قحاح ، وهما أشد الشتاء بردا ، سميا بذلك لبياض الأرض بما عليها من الثلج ، الصقيع ، وفي العباب شهرا قحاح - بالكسر وبالضم ، والضم عن ابن الأعرابي - وهما الكانونان ، وأصله من قاحت إبلك ؛ إذا وردت الماء ولم تشرب ورفعت رءوسها من داء يكون بها أو برد ، وهي إبل مقاحة ، وبغير مقامح ، وناقعة مقامح ، أيضا ، والجمع قحاح بالكسر » اه ، وقوله « شتوة » هي بفتح الشين المعجمة وسكون التاء - اسم لوقت البرد ، ويجمع على شتاء ، مثل ركوة وركاء « وجيب » هو مصدر قولك : وجب قلب فلان يحب وجيبا ؛ إذا خفق واضطرب من خوف أو جبن « غبقتك » سقيتك الغبوق وهو بفتح الغين المعجمة شرب الليل .

الاعراب : « أنهجر » الهمزة للاستفهام حرف مبني على الفتح لا عمل له من الإعراب ، أنهجر : فعل مضارع مرفوع بضمة ظاهرة « ليلى » فاعل مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « بالفرار » جار ومجرور متعلق بتهجر « حبيبها » حبيب : مفعول به لتهجر منصوب بالفتحة الظاهرة ، وضمير العائبة العائد إلى ليلى مضاف إليه « وما » الواو للحال ، حرف مبني

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على جواز التقديم: النقل، والقياس؛ أما النقل فقد جاء ذلك في كلامهم؛ قال الله:-

أَتَمْجُرُّ سَلَمَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ

وجه الدليل أنه نصب نفسا على التمييز وقدمه على العامل فيه وهو تطيب؛ لأن التقديم فيه: وما كان الشأن والحديث تطيب سلمى نفسا، فدل على جوازه. وأما القياس فلا؛ لما كان فعل متصرفا، فجاز تقديم معموله عليه، كسائر الأفعال المتصرفة، ألا ترى أن الفعل لما كان متصرفا - نحو قولك: ضرب زيد عمرا - جاز تقديم معموله عليه نحو عمرا ضرب زيد. ذهبتم إلى أنه يجوز تقديم الحال على العامل فيها إذا كان فعلا متصرفا - نحو: راكبا جاء قالوا: ولا يجوز أن يقال: تقديم الحال على العامل فيها لا يجوز عندكم ولا تقولون به. لا يجوز لكم الاستدلال بما لا يجوز عندكم ولا تقولون به (يريد أن الكوفيين منعوا من تقديم الحال على عامله إذا كان فعلا متصرفا، وقد احتجوا على البصريين في هذه المسألة أن العامل المتصرف من شأنه أن يجوز تقديم معمولاته عليه، ولهذا الشأن جواز البصريون تقديم الحال على العامل فيه إذا كان فعلا متصرفا، ولما كان ظاهر هذا أنه يلزم الكوفيين في مسألة الحال بذهب البصريين أراد أن يبين أن الكوفيين - مع أنهم يسلمون أن شأن الفعل المتصرف تجوز تقديم معمولاته عليه - يفرقون بين الحال والتمييز، ولا يلزمهم ما ذهب البصريون إليه في مسألة التمييز) لأننا نقول: كان القياس يقتضي أن يجوز تقديم الحال على العامل فيها إذا كان فعلا متصرفا، إلا أنه لم يجز للدليل دلالة عليه، وذلك لما يؤدي إليه من تقديم المضر على المظهر، فبقينا فيما عداه على الأصل، وجاز لنا أن نستدل به عليكم وإن كنا لا نقول به لأنكم تقولون به، فصح أن يكون إلزاما عليكم.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه لا يجوز تقديمه (يريد التمييز) على العامل فيه لأنه هو الفاعل في المعنى، ألا ترى أنك إذا قلت: تصبب زيد عرقا، ونفقأ الكلبش شحما، أن المتصبب هو العرق، والمتفقأ هو الشحم، وكذلك لو قلت: حسن زيد غلاما ودابة، لم يكن له حظ في الفعل من جهة المعنى، بل العامل في المعنى هو الغلام والدابة، فلما كان هو الفاعل في المعنى لم يجز تقديمه كما لو كان فاعلا لفظا، قالوا: ولا يلزم على كلامنا الحال حيث يجوز تقديمها على العامل فيها نحو راكبا جاء زيد، فإن راكبا فاعل في المعنى ومع هذا يجوز تقديمه، لأننا نقول: الفرق بينهما ظاهر، وذلك لأنك إذا قلت: جاء زيد راكبا، فزيد هو الفاعل لفظا ومعنى، وإذا استوفى الفعل فاعله من جهة اللفظ والمعنى صار راكبا بمنزلة المفعول المختص، لاستيفاء الفعل فاعله من كل وجه، فجاز تقديمه كالمفعول نحو عمرا ضرب زيد، بخلاف التمييز،

فانك لو قلت : تصب زيد عرقا ، وتفقأ الكبش شحما ، وحسن زيد غلاما ، لم يكن زيد هو الفاعل في المعنى ، بل الفاعل في المعنى هو العرق والشحم [والغلام] فلم يكن عرقا وشحما وغلاما بمنزلة المفعول من هذا الوجه ؛ لأن الفعل استوفى فاعله لفظا لا معنى ، فلم يجوز تقديم الفاعل . وكذلك قولهم : امتلا الإناء ماء ، فانه - وإن لم يكن مثل تصب زيد عرقا ؛ لأنه لا يمكن أن تقول : امتلا ماء الإناء ، كما يمكن أن تقول : تصب عرق زيد - إلا أنه لما كان الماء يملا الإناء كان فاعلا على الحقيقة .

وأما الجواب عن كلات الكوفيين : أما ما استدلوا به من قول الشاعر :

أَتَهْجُرُ سَلَمَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ

فان الرواية الصحيحة :

* وَمَا كَانَ نَفْسِي بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ *

وذلك لا حجة فيه ، ولئن سلمنا صحة ما رووه فنقول : نسب « نفسا » بفعل مقدر ، كأنه قال أعنى نفسا ، لا على التمييز ؛ ولو قدرنا ما ذكرتموه فأنما جاء في الشعر قليلا على طريق الشذوذ ، فلا يكون فيه حجة ، وأما قولهم : إنه فعل متصرف فجاز تقديم معموله عليه كسائر الأفعال المتصرفة إلى آخر ما قرروه ، قلنا : الفرق بينهما ظاهرا ، وذلك لأن المنصوب في ضرب زيد عمرا منصوب لفظا ومعنى ، وأما المنصوب في نحو تصب زيد عرقا فانه وإن لم يكن فاعلا لفظا فانه فاعل معنى ، وأما احتجاجهم بتقديم الحال على العامل فيها فلا حجة لهم فيه لأنهم لا يقولون به ولا يعتقدون صحته ، فكيف يجوز أن يستدلوا على الخصم بما لا يعتقدون صحته ، وأما قولهم : كان القياس يقتضى أن يجوز تقديم الحال على العامل فيها إلا أنه لم يجوز عندنا لدليل دل عليه ، وهو ما يؤدي إليه من تقديم المضمحل على المظهر ، فانا نقول : ولذلك نقول ههنا ، كان القياس يقتضى أنه يجوز تقديم التمييز على العامل فيه ، إلا أنه لم يجوز عندنا لدليل دل عليه ، وهو أن التمييز في المعنى هو الفاعل ، والفاعل لا يجوز تقديمه على الفعل ، وإذا جاز لكم أن تتركوا جواز التقديم هناك لدليل جاز لنا أن نتركه ههنا للدليل ، على أننا قد بينا فساد ما ذهبتم إليه وصحة ما ذهبنا إليه ، والله أعلم . اهـ .

قال أبو رجاء عفا الله عنه : وتلخيص الموضوعين أن ههنا أصليين : أحدهما أن الشأن في الفعل المتصرف أن يجوز تقديم معمولاته عليه ، ولا يخالف في هذا الأصل أحد من الكوفيين والبصريين فسكانهم آخذ به وقائل بما يدل عليه وملزم ما يستلزمه ، غير أن المازني والكسائي والبرد والجزمي وابن مالك يطردون القول به طردا ولا يستثنون منه مفعولا ولا حالا ولا تمييزا ، وجهور البصريين يستثنون منه كل معمول يكون فاعلا في المعنى لذلك الفعل المتصرف ؛

وقوله :

٥١٥ - ضَيَعْتُ حَزْمِي فِي إِبَادِي الْأَمَلِ وَمَا أُرْعَوَيْتُ وَشَيْبًا رَأْسِي اشْتَعَلَ

وأجاز الكسائي والمازني والمبرد والجري القياس عليه ، محتجين بما ذكر ، وقياسا على غيره من الفضلات المنصوبة بفعل متصرف ، وواقفهم الناظم في غير هذا الكتاب .

فلا يجوزون أن يتقدم هذا المعمول عليه لأنهم لا يميزون أن يتقدم الفاعل على فعله ، وجمهور الكوفيين يستثنون من هذا الأصل كل معمول يترتب على تقديمه تقديم الضمير على مرجعه الظاهر بسبب كون هذا للممول مشتقا ، أو الأصل فيه الاشتقاق ، فهو متحمل لضمير عائذ على اسم ظاهر متأخر عن الفعل ؛ فهذا لا يميزون أن يتقدم الحال على العامل فيه ولو كان فعلا متصرفا ؛ والأصل الثاني أن الشأن في الضمير الموضوع للغائب أن يكون له مرجع متقدم عليه ، ولا يخالف في هذا الأصل على وجه التعميم أحد من الكوفيين والبصريين فكلهم يأخذ به ويجري معه ويلتزم مقتضاه ، غير أن جمهور الكوفيين يوجبون أن يكون المرجع الذي يعود إليه ضمير الغائب متقدما عليه في اللفظ ويأبون ما عداه ؛ فمن ثم منعوا تقديم الحال على عامله ولو كان فعلا متصرفا من قبل أن الغالب في الحال أن يكون مشتقا متحملا لضمير غائب ومرجع هذا الضمير - حين يتقدم الحال - متأخر عن الفعل فيكون الضمير للمستكن في الحال راجعا إلى متأخر عنه ؛ وجمهور البصريين يميزون أن يكون مرجع ضمير الغائب متقدما في المعنى وأن يكون متقدما في الحكم والرتبة كما يميزون أن يكون متقدما في اللفظ ؛ ولهذا أجازوا تقدم الحال على عامله المتصرف ؛ لأن مرتبة الحال التأخر عن الفاعل ؛ فهو - وإن تقدم لفظا - بمنزلة التأخر عن مرجعه . ولك في هذا الكلام على هذا الوجه من البسط المقنع والغناء .

٥١٥ - لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أولواحق .

اللفظ : « حزمي » الحزم - بفتح فسكون - ضبط الرجل أمره وأخذه بالثقة فيه « إبادي » الأمل « بريد تطويله في آمد البقاء وتحليقه في سماوات الخيال وتركه حبال التدبير » ارعويت « كففت نفسي وزجرتها عن كل ما لا يليق بخطة الحازم البصير بعواقب الأمور » اشتعل « انتشر فيه الشيب وقتنا بياض الشعر بين سواده ، وقال ابن دريد في مقصورته :

إِنَّمَا تَرَكْتُ رَأْسِي حَاكِي لَوْنُهُ طَرَّةً صُبْحَ تَحْتَ أَدْيَالِ الدُّجَى

وَاشْتَعَلَ الْمُبْيَضُ فِي مُسْوَدِّهِ مِثْلَ اشْتِعَالِ النَّارِ فِي جَزَلِ الْفَقَى

المعنى : إني قد فرطت في أمر نفسي ، ولم آخذ بما كان يجب من الحزم وضبط الأمور ؛ ولم أكف نفسي عما لا ينبغي لثلي ، في حين أن الشيب قد انتشر في شعري ، وحلت الأيام التي لا يجوز فيها التضييع والتفريط .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : بما استدلل به الناظم على الجواز قوله :

٥١٦ - رَدَدْتُ بِمِثْلِ السَّيِّدِ نَهْدٌ مُقْلَصٍ كَمِيشٍ إِذَا عِطْمَاهُ مَاءٌ تَحَلَّبَا

الإعراب : « ضيعت » فعل وفاعل « حزمى » حزم : مفعول به ، ويا ، التكلم مضاف إليه « فى » حرف جر « إبعادى » إبعاد : مجرور بنى ، وعلامة جره كسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة النسابة ، والجار والمجرور متعلق بضيع ، وإيجاد مضاف وياه التكلم مضاف إليه ، من إضافة المصدر إلى فاعله « الأملأ » مفعول به المصدر ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، والألف للإطلاق « وما » الواو حرف عطف ، ما : حرف نفي « ارعويت » فعل وفاعل « وشيبا » الواو للحال ، شيبا : تمييز تقدم على عامله ، وهو قوله اشتعل الآتى ، منصوب بالفتحة الظاهرة « رأسى » مبتدأ ، وياه التكلم مضاف إليه « اشتعلا » فعل ماض ، فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى رأسى ، والألف للإطلاق ، وجملة الفعل وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب حال .

الشاهر فيه : قوله « شيبا رأسى اشتعلا » فإن شيبا تمييز ، والعامل فيه قوله اشتعل ، وهذا العامل فعل ماض متصرف ، وقد تقدم التمييز فى هذه العبارة على هذا العامل ؛ فذلك يدل على أنه يجوز تقديم التمييز على عامله إذا كان هذا العامل فعلا متصرفا ، وهو مذهب الكوفيين والكسائى والملازنى والمبرد والجرمى وابن مالك على ما تقدم بيانه .

٥١٦ - هذا البيت من قصيدة طويلة لربيع بن مقروم الضبي ، وهى من قصائد المفضليات والأصمعيات ، وهو ربيعة بن مقروم بن قيس بن جابر بن خالد بن عوف بن عرط بن السيد ابن مالك بن بكر بن سعد بن ضبة بن أد . وأول هذه القصيدة قوله :

| | |
|--|--|
| تَذَكَّرْتُ وَالَّذِى كَرَّمَى تَهَيَّجَكَ زَيْنَبَا | وَأَصْبَحَ بَاقٍ وَصْلَهَا قَدْ تَقَضَّيَا |
| وَحَلَّ بِفَلَجٍ وَالْأَبَارِ أَهْلُنَا | وَشَطَّتْ وَحَلَّتْ عَمْرَةً مُنْقَبَا |
| وَطَاوَعْتُ أُمْرَ الْعَادِلَاتِ وَقَدْ أَرَى | عَلَيْهِنَّ أَبَاءَ الْقَرِينَةِ مِشْغَبَا |
| فِيَارُبَّ خَصْمٍ قَدْ كَفَيْتُ دِفَاعَهُ | وَقَوَّمتُ مِنْهُ دَرَاهُ فَتَنَكَبَا |
| وَمَوَّلَى عَلَى ضَنْكِ الْمَقَامِ نَصْرَتُهُ | إِذَا النَّكْسُ كَبَى زَنْدُهُ وَتَذَبَّدَا |
| وَأُضْيَافِ لَيْلٍ فِي شِمَالِ عَرِيَّةٍ | قَرَيْتُ مِنَ الْكُومِ السَّيِّدِ الْمُرْعَبَا |
| وَوَارِدَةٍ كَأَنَّهَا عَصَبُ الْقَطَا | تُثِيرُ عَجَاجَا بِالسَّيْنَانِكِ أَصْهَبَا |
| رَدَدْتُ بِمِثْلِ السَّيِّدِ نَهْدٌ مُقْلَصٍ | كَمِيشٍ ... البيت ... وبعده : |

وَأَمَرَ حَطِي كَأَنَّ سِنَانَهُ شَهَابٌ غَصَى سَمِيعَتَهُ فَعَلَمَهَا
فَتَيَّانٌ صِدْقٍ قَدْ صَبَّحَتْ سُلَافَةً إِذَا الدَّبِيكُ فِي جَوْشٍ مِنَ اللَّيْلِ طَرَبَا

نفس : « تذكرت » هو بفتح التاء ، على أن الشاعر يخاطب نفسه ، وتلك من عادة الشعراء بحردون من أنفسهم أشخاصا يخاطبونهم « تهيجك » تثير أشجانك وتبعث ما كمن من لواجحك . وزينب مفعول به لتذكرت ، والجملة بينهما اعتراضية « تقضب » تقطع « وحلت بفلج - إلخ » فلج - بفتح فسكون - والأبازر - بهمزة فباء موحدة وبعد الألف مشناة فوقية ، وذكر العيني أنها مثلثة - وغمرة - بفتح الغين المعجمة وسكون الليم - ومثقب - بضم الميم وفتح التاء الثلاثة وتشديد القاف مكسورة أو مفتوحة - كلهن أسماء مواضع ، وشطت : بعدت ، ومن عادة الشعراء - إذا أرادوا أن يصفوا بعد الشقة بينهم وبين محبوبهم - أن يذكروا حلول أحبائهم بأما كن بعيدة عن الأما كن التي يقيم فيها أهلهم ، واسمع إلى قول عنزة :

كَيْفَ الْمَزَارُ وَقَدْ تَرَبَّحَ أَهْلُهُا بَعْمِيزَتَيْنِ وَأَهْلُنَا بِاللَّيْسِ

ثم اسمع إلى قول الحارث بن ظالم أحد بني مرة بن عوف :

وَحَلَّ النَّعْفَ مِنْ قَنَوَيْنِ أَهْلِي وَحَلَّتْ رَوْضَ بَيْشَةَ قَالِئُ بَابَا

وقول ربعة في أبيات الشاهد « وطأعت أمر العاذلات - إلخ » أباء : صيغة مبالغة من الإباء ، وهو الامتناع ، والقرينة : أراد بها نفسه ، وقد يقال : قرين ، وقرون ، وقرونة ، والمنشب - بكسر الميم وسكون الشين وفتح الغين - الشديد الشغب ، يقول : إني أطعت أمر اللاتي يهذلني في حبا وأصخت لأقوالهن بعد أن كنت شديد الإباء عليهن لا أستمع لهن ولا أطيعهن ، كنى بذلك عن كبره وشيخوخته ؛ لأن الفتاء والشباب وقت الصبوة والسير في سبيل اللهو « فيارب خصم قد كفيت - إلخ » كفيت دفاعه : يريد أنه قام منه مقام الكفاية فلم يحتاج لمعونة ، ووقع محرفا في شواهد العيني « كنت دفاعه » بنونين ، ودرأه : ميله ، ونسكب : عدل عما كان فيه من المدافعة « ومولى على ضحك المقام - إلخ » أراد بالمولى في هذا المقام : الولي ، وضحك المقام : ضيقه ، والنكس - بكسر النون وسكون الكاف - الردىء من الرجال ، وأكبي زنده : كناية عن أنه لم يأت بما يقنى ووقف عن نصرة وليه ، وأصله من قولهم : كبا الزند يكبو ؛ إذا لم يحجى بنار عند قدحه ، وتذبذب : أى لم يثبت على حال ؛ فهو تارة إلى هنا وتارة إلى ههنا « وأضياف ليل - إلخ » الشمال : ريج معروفة ، وعربية - بفتح العين المهملة وكسر الراء بعدها ياء مشددة - الباردة ، ووقع في شواهد العيني « في نهار شملة » وقال في شرحه : « الشملة : الباردة » والكوم بضم الكاف - جمع كوما أو كوم ، والكوما - بفتح الكاف وسكون الواو - الناقة

العظيمة السنام . والسديف - بفتح السين - السنام ، والمرعب - بضم الميم وفتح الراء وتشديد العين المهملة مفتوحة - اسم مفعول من الفرعب ، وهو التقطيع «وواردة كأنها عصب، القطا - إلخ» أراد بالواردة القطيع من الحيل ، والعصب - بضم العين وفتح الصاد - جمع عصبة ، وشبه الجماعة من الحيل بالجماعة من القطا في السرعة ، والعجاج : الغبار ، والسنايك : جمع سنبك ، والسنبك - بضم السين وسكون النون وضم الباء - طرف مقدم الحافر ، والأصهب : الذي لونه العصبة «رددت بمنز السيد - إلخ» رواية المفضليات «وزعت بمنز السيد» ووزعت : معناه كفت ، والسيد - بكسر السين - الذئب ، وأراد بمنز السيد فرسه ، شبه فرسه بالذئب في السرعة ، والنهد - بفتح فسكون - الضخم ، والمقاص - بضم الميم وفتح القاف وتشديد اللام - الطويل القوائم من غير ترهل ، والكعش - بفتح الكاف - الجاذ في عدوه المنكش المسرع ، ويروى في مكانه «جهيز» وهو الشديد الجري ، وعطفاه : جانباه ، وتحلبا : سالا «وأسمر خطي - إلخ» أراد بالأسمر الرمح ، والخطي : المنسوب إلى الخط ، وهو موضع بالبحرين ، والشهاب - بزنة كتاب - النار في رأس العود ، والغضى : شجر كثير النار حسن التوقد ، وشيعته : أراد أعنته بالحطب ليستمر ويتوقد ، ونلهب : توقد ، واستعرت جذوته ، ومثله قول الشاعر :

وَأَسْمَرَ خَطِّي كَأَنَّ سِنَانَهُ سَنَا لَهَبٍ لَمْ يَتَّصِلْ بِدُخَانِ

وقول ربيعة «وفتيان صدق - إلخ» صبحت : سقيتهم الصبح ، وهو بفتح الصاد وضم الباء مخففة - شرب النداء ، والسلافة - بضم السين - ومثله السلاف : ماسل من الحرق قبل أن تعصر ، أو هو خالص الشراب ، وجوش من الليل : قطعة من آخره ، وطرب : صاح الإعراب : «رددت» فعل وفاعل ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ المحرور لفظا بواو رب في قوله «وواردة» في البيت السابق «بمنز» جار ومجرور متعلق بـ «رددت» ، ومثله مضاف و«السيد» مضاف إليه «نهد» نعت لمثل السيد «مقاص» صفة أخرى لمثل السيد «كعش» صفة ثالثة «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشروطه منصوب بجوابه «عطفاه» فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، والتقدير : إذا تحلب عطفاه . هذا إعراب جمهور البصريين ، وستعرف فيه وجه آخر لبعض السكوفيين عند بيان الشاهد ، وضمير الغائب العائد إلى مثل السيد مضاف إليه ، وجملة الفعل المحذوف وفاعله المذكور في محل جر بإضافة إذا إليها «ماء» تمييز ، وقد ذكر ابن مالك أنه قد تقدم على عامله ، وهو قوله تحلبا في آخر البيت ، وستعرف ما فيه «تحلبا» فعل ماض مبني على الفتح لا محل له ، والآف ضمير التثنية فاعله ، والجملة لا محل لها من الإعراب مفسرة ، وجواب إذا محذوف يدل عليه سياق الكلام ، والتقدير : إذا تحلب عطفاه ماء ركبته فرددت القيرين ، مثلا .

الشاهر فيه : استدلال ابن مالك بهذا البيت على جواز تقديم التمييز على عامله إذا كان فعلا متصرفا ، وكأنه اعتبر قوله « تحلب » في آخر البيت عاملا في التمييز الذي هو قوله « ماء » التقديم في العبارة عليه . والشارح يرى أن ذلك سهو من ابن مالك ؛ لأنه يرى أن العامل في التمييز ليس هو ذلك الفعل المتأخر ، وإنما العامل فعل آخر محذوف وموقوفه من الكلام بعد « إذا » الشرطية ، وليس هذا الفعل المذكور في البيت إلا تفسيرا لذلك الفعل المحذوف ، ومتى كان الأمر كذلك لم يكن في هذا البيت دليل على تقديم التمييز على العامل فيه . وهذا الذي ذهب إليه الشارح مبنى على كلام البصريين الذين يوجبون أن يكون ما بعد « إذا » و « إن » جملة فعلية كسائر أدوات الشرط ، فإن وقع بعد أحدهما اسم مرفوع فهو مرفوع بفعل محذوف ، فأما على ما ذهب السكوفيون من جواز وقوع الجملة الاسمية الابتدائية بعد « إذا » و « إن » والذين يرون أن « عطفاه » في بيت الشاهد مبتدأ ، وجملة « تحلبا » في موضع رفع خبره ؛ فإن حكم الشارح على ابن مالك بأنه سها هو السهو ؛ إذ يكون قوله « ماء » في البيت تمييزا ويكون العامل فيه قوله « تحلب » في آخر البيت ، ويكون في البيت دليل على جواز تقديم التمييز على عامله إذا كان فعلا متصرفا ، غاية ما في الأمر أن الاستدلال بالبيت على هذا لا يتم إلا على مذهب مرجوح في نظر الشارح ومن لف لفه ممن ينتصرون لمذهب البصريين

فان قلت : فما مذهب ابن مالك في مسألة الجملة الواقعة بعد إذا : أوجب أن تكون فعلية كالصريين فتلزمه تخطئة الشارح إياه ، أم يحيز أن تكون ابتدائية كما تكون فعلية كالصريين فيكون الشارح مخطئا في نسبه إلى السهو ؟

فالجواب عن ذلك أن لابن مالك في هذه المسألة كلامين وافق في أحدهما البصريين ومال في الثاني إلى رأي السكوفيين ؛ فأما الأول الذي وافق فيه البصريين فقوله في الخلاصة (الألفية) :

وَالزُّمُّوْا إِذَا إِضَافَةً إِلَى جُمْلَةِ الْأَفْعَالِ كَهُنْ إِذَا أُعْتَلَى

وأما الآخر الذي مال فيه إلى رأي السكوفيين فقوله في التسهيل : « وقد تغني ابتدائية اسم بعد إذا عن تقدير فعل » اهـ

فان قلت : فان الشارح قد نسبه إلى السهو بناء على كلامه في الألفية التي هو بصدد شرحها فالجواب عن ذلك أنه برغم أن هذا هو وجه كلام الشارح الذي لا وجه له سواء ، ما كان يسوغ له أن يتهم عليه فينسبه إلى السهو ، ولو أنه حين أراد أن يبطل الاستشهاد بهذا البيت على جواز تقديم التمييز على العامل فيه قال : إن البيت محتمل لوجهين يتم الاستدلال بالنظر إلى أحدهما ويبطل بالنظر إلى الآخر ، والدليل متى تطرق إليه الاحتمال لم يصلح لأن يكون مستندا للاستدلال ، نقول : لو أنه أبطل الاستدلال بالبيت على هذا الوجه من الإبطال لسكفاء ، والعصمة لله وحده .

وقوله :

٥١٧ — إِذَا الْمَرْءُ عَيْنًا قَرَّ بِالْعَيْشِ مُثْرِيًا وَلَمْ يَنْ بِالْإِحْسَانِ كَانَ مُذَمَّمًا

وهو سهو منه ؛ لأن « عطفاه » و « المرء » مرفوعان محذوف يفسره المذكور ، والناسب للتمييز هو المحذوف .

الثاني : أجمعوا على منع التقديم في نحو « كَفَى زَيْدٌ رَجُلًا » ؛ لأن كفى وإن كان فعلا متصرفا إلا أنه في معنى غير المتصرف ، وهو فعل التعجب ، لأن معناه مَا أَكْفَاهُ رَجُلًا .

٥١٧ — لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سابق أو لاحق .
اللفظة : « عينقر » معناه بردت عينه ، ويكنون بذلك عن السرور ؛ لأن عبدة السرور باردة ، فلو استعبر السرور فجرت عبراته في عينه فأنها تبرد ، وبضد ذلك قالوا في الحزن : سخنت عينه ؛ لأن عبدة الحزن حارة ، فإذا ما جالت في العين سخنت ، فإذا أرادوا الدعاء لإنسان بالسرور قالوا : أبرد الله عينه ، وإذا أرادوا الدعاء عليه بالحزن قالوا : أسخن الله عينه « مثرى » ذا ثراء ومال ، وهو اسم فاعل من أثرى الرجل يثرى ، إذا أشبه ماله الثرى كثرة « لم يعن » بالبناء للجھول — بمعنى لم يولج به ولم يجعله أكبرهم « مذمما » اسم مفعوله من ذمته — بالتضعيف — أى أكرهته ذمه . ونظير هذا البيت في المعنى قول زهير بن أبى سلمى المزنى :

وَمَنْ يَلِكُ ذَا فَضْلٍ فَيَبْخَلُ بِفَضْلِهِ عَلَى قَوْمِهِ يُسْتَفَنَ عَنْهُ وَيُذَمَّرَ

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشروطه منصوب بجوابه « المرء » فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، والتقدير : إذا قر المرء عينا — إلخ ، وجملة الفعل المحذوف وفاعله المذكور في محل جر بإضافة إذا إليها « عينا » تمييز ، ذكر ابن مالك أنه تقدم على العامل فيه الذى هو قوله قر الآتى ، وستعرف ما فيه ، منصوب بالفتحة الظاهرة « قر » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المرء ، والجملة من الفعل وفاعله لا محل لها من الإعراب لأنها مفسرة ، هذا إعراب البصريين ؛ والكوفيون يقولون : لمرء مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة ، وعينا : تمييز عامله قر الآتى ، وقر : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى المرء ، وجملة الفعل وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ « بالعيش » جار ومجرور متعلق بقوله « مثرى » حال صاحبه الضمير المستتر في قر « ولم » الواو عاطفة ، لم : حرف نفى وجزم وقلب « يعن » فعل مضارع مبنى للجھول ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المرء « بالإحسان » جار ومجرور متعلق بـ « كان » فعل ماض ناقص ، واسم ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المرء « مذمما » خبر كان ، والجملة من كان واسمها وخبرها لا محل لها من الإعراب جواب إذا .

﴿ خاتمة ﴾ يتفق الحال والتمييز في خمسة أمور ، ويفترقان في سبعة أمور :

فأما أمور الاتفاق فإنيهما : اسمان ، نكرتان ، فضلتان ، منصوبتان ، رافعتان للإبهام .
وأما أمور الافتراق فالأول : أن الحال تجمي جملة وظرفا ومجرورا ، كما سر ، والتمييز لا يكون إلا اسما . الثاني : أن الحال قد يتوقف معنى الكلام عليها ، كما عرفت في أول باب الحال ، ولا كذلك التمييز . الثالث : أن الحال مبينة للهيآت والتمييز للذوات . الرابع :

الشاهد فيه : قوله « عينا » فإن ابن مالك رحمه الله قد استدلل به على أنه يجوز تقديم التمييز على عامله إذا كان هذا العامل فعلا متصرفا ، وهذا الاستدلال لا يتم إلا أن يكون العامل في التمييز هو قوله « قر » للتأخر في اللفظ ، والشارح المحقق يرى أن العامل ليس هو هذا الفعل المتأخر ، ولكنه فعل محذوف يقع بعد إذا ، وعلى هذا يكون استدلال ابن مالك بهذا البيت سهوا . وقد بينا لك في شرح الشاهد السابق أن لكل من ابن مالك والشارح وجهة نظر تخالف وجهة نظر الآخر ، وأن كلام ابن مالك إنما يتم على ما اشتهر عن الكوفيين من أن الاسم المرفوع بعد « إذا » مبتدأ ، وأن كلام الشارح إنما هو بالنظر إلى مذهب البصريين . ولأجل إعادة تفصيل الكلام هنا ؛ إذ كان الكلام على هذا الشاهد هو بعينه ما قلناه في شرح الشاهد السابق ومن شواهد هذه المسألة قول الشاعر :

وَلَسْتُ إِذَا ذَرَعًا أَضِيقُ ، بِضَارِعٍ وَلَا يَأْسٍ عِنْدَ التَّعَسُّرِ مِنْ يُسْرٍ

فقد استشهد به ابن النظم على جواز تقديم التمييز على عامله ، وذلك لأن « ذرعا » تمييز عامله قوله « أضيق » المذكور بعده . ومن العجيب أن يجري قوم في هذا البيت نفس الاعتراض الذي اعترض به الشارح على الاستدلال بالبيتين السابقين ، حتى قال العيني : « ذرعا : تمييز ؛ فقال الناظم وابنه من أضيق ، وقد تقدم على عامله ، وجوزا تقديم التمييز على عامله ، وقال غيرهما : تمييز من الفعل المحذوف ، تقديره : إذا أضيق ذرعا أضيق ، والمذكور هو الذي يفسره ، فيكون الناصب للتمييز هو المحذوف - إلخ » اهـ . وهذا كلام بعيد عن التحقيق بعد الأرض عن السماء ؛ لأننا - إذا جرينا على مذهب البصريين - إنما نقدر فعلا بعد إذا حين يكون الاسم المذكور بعد إذا مرفوعا ؛ فلكي نفر من كونه مبتدأ فتكون الجملة الواقعة بعد إذا ابتدائية نقدر فعلا ليكون الاسم المرفوع فاعلا له فتقع الجملة الفعلية بعد إذا ؛ فأما إن كان الاسم الواقع بعد إذا منصوبا وله عامل متأخر وهذا العامل فعل فلسنا بحاجة إلى التقدير ؛ إذ لو جعلنا هذا الاسم المنصوب معمولا للفعل المتأخر لكان الواقع بعد إذا والحالة هذه جملة فعلية ؛ فما الداعي لتقدير محذوف ؟

أن الحال تتعدد ، كما عرفت ، بخلاف التميز ^(١) . الخامس : أن الحال تتقدم على عاملها إذا كان فعلا متصرفاً أو وصفاً يشبهه ، ولا يجوز ذلك في التميز على الصحيح ^(٢) . السادس : أن حقّ الحال الاشتقاق وحقّ التميز الجود ، وقد يتعاكسان ؛ فتأتى الحال جامدة « كَذَا مَالُكَ ذَهَبًا » ، ويأتى التميز مشتقاً نحو « لَهِ دَرَاهِمٌ فَارِسًا » ، وقد مر . السابع : الحال تأتى مؤكدة لعاملها ، بخلاف التميز ، فأما قوله تعالى : « إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا » فشهرا : مؤكد لما فهم من إن عدة الشهور ، وأما بالنسبة إلى عامله — وهو اثنا عشر — فبين ، وأما إجازة المبرد ومن وافقه نِعَمَ الرَّجُلُ رَجُلًا زَيْدٌ ؛ فردودة ، وأما قوله :

٥١٨ — تَزَوَّدَ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا فَنِعْمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادَا

(١) يريد أن الحال تأتى متعددة وصاحبها واحد ولا يجب عطف ثانى الحالين على أولهما ، فأما التميز فانه — وإن جاز فيه أن يتعدد لميز واحد — لا يجوز فيه التعدد إلا مع عطف ثانى التمييزين على أولهما ، كما تقول : على أكثر الناس أدبا ومالا .
(٢) قد عرفت مما قدمناه أن فى هذه المسألة ثلاثة أقوال : أولها — وهو الذى يشير الشارح له بأنه الصحيح — مذهب جمهور البصريين ، وحاصله أنه يجوز تقديم الحال على عامله إذا كان العامل فعلا متصرفاً أو وصفاً يشبهه ، ولا يجوز تقديم التميز على العامل فيه مطلقا . وثانيهما مذهب جمهور الكوفيين ، وهو عكس المذهب الأول : يجوز تقديم التميز على عامله إذا كان العامل فيه فعلا متصرفاً ، ولا يجوز تقديم الحال على عامله مطلقا ، ويتحقق الاختلاف بين الحال والتمييز على هذين المذهبين . وللمذهب الثالث — وهو المذهب الذى اختاره ابن مالك فى غير الخلاصة — أنه يجوز فى كل واحد من الحال والتمييز أن يتقدم على عامله إذا كان فعلا متصرفاً . وعلى هذا رأى تكون هذه المسألة من القبيل الأول الذى يتفق فيه الحال والتمييز

٥١٨ — هذا بيت من قصيدة لجريز بن عطية بن الخطمي ، يمدح فيها الإمام العادل عمر بن عبد العزيز بن مروان ، ومطلع هذه القصيدة قوله :

أَبْتُ عَيْنَاكَ بِالْحَسَنِ الرَّقَادَا وَأَنْسَكُرْتُ الْأَصَادِقَ وَالْبِلَادَا
وقبل البيت المستشهد به قوله :

وَمِنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ لَقِيتَ بَحْرًا إِذَا نَقَصَ الْبُحُورَ الْمَدُّ زَادَا
فَسَدَّتْ النَّاسَ قَبْلَ سِنِينَ عَشْرَ كَذَلِكَ أَبُوكَ قَبْلَ الْعَشْرِ سَادَا

وَبَدَّتْ الْفُرُوعَ فَهَنْ خُضْرُ وَلَوْ لَمْ تُحْيِ أَضْلَهُمْ لَبَادَا
تَزَوَّدَ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا البيت ، وبعده :
فَمَا كَعْبُ بْنُ مَامَةَ وَأَبْنُ سَعْدَى بِأَجْوَدَ مِنْكَ يَا عُمَرُ الْجَوَادَا
وَتَبْنِي الْمَجْدَ يَا عُمَرُ بْنُ لَيْلَى وَتَكْنِي الْمُحِلَّ السَّفَةَ الْجَمَادَا
يَعُودُ الْجِلْمُ مِنْكَ عَلَى قُرَيْشٍ وَتَقْرِجُ عَنْهُمْ الْكَرْبَ الشَّدَادَا
وَتَدْعُو اللَّهَ مُجْتَهِدًا لِيَرْضَى وَتَذْكُرُ فِي رَعِيَّتِكَ أَلْعَادَا

اللفظ : « الحسن » اسم موضع في بلاد ضبة ، ويقال : إنه إنما سمي بذلك الاسم لحسن شجره « الرقاد » بضم الراء - النوم « باد » هلك « تزود » فعل أمر من قولهم : تزود الرجل لسفره ونحوه ، إذا حمل معه زاده « فاما كعب بن مامة - إلخ » كعب بن مامة : رجل إيادي ، وهو أحد أجواد العرب ، يحكون أنه خرج في التقيظ في ركب ، وفيهم رجل من الغمر بن قاسط ، فضلوا الطريق فتصافنوا الماء بالملقة (والتصافن : أن يطرحوا في الإناء حجرا ثم يصبوا فيه من الماء مقدار ما يغمر ذلك الحجر ؛ فيكون هذا المقدار حظ واحد منهم ، يفعلون ذلك لثلاث يتخابثوا . والملقة : اسم ذلك الحجر) فلما دار القعب بينهم وجاءت نوبة كعب أبصر الغمرى يطيل النظر إليه فاثَّره كعب بمأنه وقال للساق : اسقِ أهلك الغمرى يصطبج^(١) ، فذهبت مثلاً ، فشرب الغمرى نصيب كعب ذلك اليوم ؛ ثم نزلوا من الغد منزلاً آخر فتصافنوا ببقية مائهم ، فنظر الغمرى إلى كعب كنظره بالأمس ، ففعل كعب فعلته بالأمس ، وارتحل القوم ، وقالوا : يا كعب ارتحل ، فلم يكن به قوة على النهوض ، وكانوا قد قربوا من الماء فقيل : ردْ كَعْبُ إِنَّكَ وَرَّادٌ ، فعجز ، فلما يلسوا منه خيالوا عليه بثوب بمنه من السباع وتركوه فمات ، وفيه يقول أبوه :

مَا كَانَ مِنْ سُوقَةٍ أُسْقِيَ عَلَى ظَمًا خَمْرًا بِمَاءٍ إِذَا تَأَجُّدُهَا بَرَدَا
مِنْ ابْنِ مَامَةَ كَعْبٍ حِينَ عَمِيَ بِهِ زَوْ الْمَنِيَّةِ إِلَّا مَحَرَّةً وَقَدَى
أَوْفَى عَلَى الْمَاءِ كَعْبٌ ثُمَّ قِيلَ لَهُ رَدِ كَعْبُ إِنَّكَ وَرَّادٌ فَمَا وَرَدَا

وفيه يقول طرفة بن العبد البكري :

إِنِّي كَفَانِي مِنْ أَمْرِ هَمَمْتُ بِهِ جَارُ كَعْبَارِ الْخُدَّافِ الَّذِي أَتَصَفَا

(١) انظره في مجمع الأمثال للبدياني (ج ١ ص ٢٢٤ طبعة الحيرة ، ثم انظر القصة كلها فيه : ١

قال الميداني (١): « الحذاقي : هو أبو دوداد ، وحذاق : بطن من إباد ، وانصف : صار وصفا في الجود ، يعني كعبا » اهـ

وكعب بن مامة : هو جار أبي دوداد الإيادي الذي يقول فيه قيس بن زهير :

سَأَفْعَلُ مَا بَدَأَ لِي ثُمَّ آوَى إِلَى جَارٍ كَجَارِ أَبِي دُودَادٍ

وكان من شأن كعب أنه إذا مات له جار أدى ديتته إلى أهله ، وإن هلك لجاره بغير أو شاة أخلفها عليه ، فخاوره أبو دوداد ، فعامله بذلك ، فكانت العرب إذا حمدت مستجارا به لحسن جواره قالت : هو كجار أبي دوداد . وأما ابن سعدى فهو أوس بن حارثة بن لام الطائي ، وكان سيدا مقداما ، يقال : وفد هو وحاتم بن عبد الله الطائي على عمرو بن هند ، فدعا عمرو أوسا فقال له : أنت أفضل أم حاتم ؟ فقال أوس : أبيت اللعن ! لو ملكنى حاتم وولدى ولحقى لوهنا فى غداة واحدة ؛ ثم دعا حاتما فقال له : أنت أفضل أم أوس ؟ فقال حاتم : أبيت اللعن ! إنما ذكرت بأوس ، ولأحد ولده أفضل منى . ووفد أوس مرة على النعمان بن المنذر وعنده وفود العرب من كل حى ، فدعا النعمان بحلة ، وقال للقوم : احضروا غدا فانى ملبس هذه الحلة أكرمكم ، فحضر القوم جميعا إلا أوسا ، فقيل له : لم تتخلف ؟ فقال : إن كان المراد غيرى فأجل الأشياء ألا أكون حاضرا ، وإن كنت المراد فسيعرف مكانى ، فلما جلس لهم النعمان لم ير أوسا ، فقال : اذهبوا إلى أوس فقولوا له : احضر آمننا مما خفت ، فحضر فألبسه الحلة ، فحسده قوم من أهله فقالوا للحطيئة : اهجه ولك ثلثمائة ناقة ، فقال الحطيئة : كيف أهجو رجلا لا أرى فى بيتى أثانا ولا مالا إلا من عنده ؟ ثم قال :

كَيْفَ أَلْهَجَا وَمَا تَنْفُكُ صَالِحَةً مِنْ آلِ لَأْمٍ بظَهْرِ الْغَيْبِ تَأْتِينِي

فقال لهم بشر بن أبى خازم أحد بنى أسد بن خزيمة : أنا أهجوهم لكم ، فأخذ الإبل وفعل ، فأغار أوس عليها فاكنتسجها ، فجعل بشر لا يستجير حيا من العرب إلا قالوا له : قد أجرناك إلا من أوس ، وكان بشر قد ذكر فى هجائه أم أوس ، فدخل أوس على أمه فقال : قد أنبتنا ببشر المساجى لك ولى ، قالت : أوتطيعنى ؟ قال : نعم ، قالت : أرى أن ترد عليه ماله وتعفو عنه وتحبوه ، فإنه لا يغسل هجاءه إلا مدحه ، فخرج أوس فقال لبشر : إن أمى سعدى التى كذبت تهجوها قد أمرت فيك بكذا وكذا ، فقال بشر : لا جرم والله لا مدحت حتى أموت أحدا غيرك ، وفيه يقول :

إِلَى بَشْرِ بْنِ حَارِثَةَ بْنِ لَأْمٍ لِيَقْضِيَ حَاجَتِي فِيمَنْ قَضَاهَا

(١) مجمع الأمثال (١ - ١٠٩ الخيرية)

فَأَوْطَىٰ الثَّرَىٰ مِثْلُ ابْنِ سَعْدَى وَلَا لَيْسَ النَّعَالَ وَلَا اخْتَذَاهَا

الإعراب : « تزود » فعل أمر مبني على السكون لا محل له ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « مثل » مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة ، وستعرف بيان ما فيه عند الكلام على الاستشهاد بالبيت ، وهو مضاف و « زاد » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهو مضاف وأبي من « أبيك » مضاف إليه مجرور بآلاء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، وضمير المخاطب مضاف إليه مبني على الفتح في محل جر « فينا » جار ومجرور متعلق بـ تزود « نعم » فعل ماض دال على إنشاء اللوح ، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « الزاد » فاعل لنعم مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة الفعل وفاعله في محل رفع خبر مقدم « زاد » مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف وأبي من « أبيك » مضاف إليه ، وضمير المخاطب مضاف إليه « زادا » تمييز منصوب بالفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « زادا » في آخر البيت ؛ فإن أبا العباس المبرد وأبا على الفارسي وابن السراج ذكروا أنه تمييز لفاعل نعم المذكور قبله ، بناء على مذهبهما من جواز الجمع في كلام واحد بين فاعل نعم الظاهر والتمييز ، فيجيزون لك أن تقول : نعم الرجل رجلا زيدا ، وما أشبه ذلك ، وعلى هذا يكون التمييز في مثل هذه العبارة للتأكيد ؛ من قبل أن بعناه مستفاد من قبله بالفاعل ، فإذا تم ذلك بطل قول النحاة : « إن الحال قد يكون مؤكدا لعامله أو لصاحبه أو لمضمون جملة سابقة وإن التمييز لا يكون مؤكدا لعامله أصلا » . والشارح المحقق رحمه الله لما كان يجاري النحاة في التفرقة بين الحال والتمييز من هذا الوجه استشعر الاعتراض عليه بمثل هذا التعبير على تخريج المبرد والفارسي وابن السراج فأراد أن يبين هنا أنه لا يرى رأيهم ، وأنه على مذهب سيبويه والسيرافي وغيرهما من جمهرة العلماء الذين لا يجيزون أن يجمع في كلام واحد بين فاعل نعم الظاهر والتمييز ، وعلى هذا يتم له أن التمييز لا يكون مؤكدا لعامله أصلا .

وخلاصة أقوال النحاة في ذلك أنهم اختلفوا في جواز الجمع في كلام واحد بين فاعل نعم الظاهر والتمييز ، وأن لهم ثلاثة أقوال : أولها - وهو مذهب سيبويه والجمهور - أنه لا يجوز مطلقا ، نعتي سواء أفاد التمييز معنى زائدا عن معنى الفاعل أم لم يفد ، وما ورد من كلام العرب مما ظاهره ذلك فهو قول وله وجوه من الإعراب تخرجه عن الظاهر الذي يستدل به المحيز ، وثانيها - وهو مذهب المبرد والفارسي وابن السراج - أنه يجوز مطلقا ، والثالث - وهو مذهب جماعة من النحاة وصححه ابن عصفور - أنه إن أفاد التمييز معنى زائدا على ما يفيد فاعل نعم جاز أن يجمع بينهما في كلام واحد ، كقول أبي بكر بن الأسود المعروف بابن شعوب :

تَخَيَّرَهُ فَلَمْ يَعْدِلْ سِوَاهُ فَغَنِمَ الْمَرْءُ مِنْ رَجُلٍ تَهَايَى

وإن لم يفد التمييز إلا المعنى الذي يستفاد من الفاعل لم يحز أن يجمع بينهما في كلام واحد .

فان قلت : فهذا البيت الذي أنشده الشارح يردّ ظاهره على مذهب سيبويه والجمهور، ويرد كذلك على المذهب الذي صححه ابن عصفور ، فهاذا يخرجهم هؤلاء ؟ فالجواب عن ذلك أن العلماء في تخرج هذا البيت أربعة تخريجات كل واحد منها يخرجهم عن ظاهره :

الأول : أن يعربوا « زادا » في آخر البيت مفعولا به لتزود ، و « مثل زاد أليك » حالا منه ، وأصل الكلام : تزود زادا مثل زاد أليك ، فلما تقدمت الصفة على الموصوف جعلت حالا .

الثاني : أن يعربوا « زادا » في آخر البيت مفعولا مطلقا لتزود مؤكدا له ، وهو مصدر حذف منه زوائده ، و « مثل زاد أليك » حالا منه أيضا ، وأصل الكلام على هذا : تزود تزودا مثل زاد أليك ؛ فحذفت زوائد المصدر وقدمت الصفة على الموصوف .

الثالث : أن يعربوا « زادا » في آخر البيت تمييزا لمثل زاد أليك ، على حد قولك : ما رأيت مثله رجلا .

الرابع : أن يعربوا « زادا » في آخر البيت حالا مؤكدة لصاحبها الذي هو فاعل نعم المتقدم عليه ، وهذا وجه ذكره العلامة الصبان قياسا على ما ذكره الشارح في البيت الذي بعده . ومن العلماء من يحكم بشذوذ كل ما ورد مما ظاهره ذلك .

قال أبو رجاء عفا الله تعالى عنه : هذا تلخيص الكلام على هذا البيت ، وبيان وجه الاستشهاد به والرد عليه ، وفي هذا الكلام نظر من وجهين : الوجه الأول أن الجمع بين فاعل نعم الظاهر والتمييز قد ورد في كلام العرب الموثوق بهم في غير الشعر ؛ من ذلك قول الحارث فارس النعمانة وقد قتل ابنه في حرب البسوس : نَعَمْ الْقَتِيلُ قَتِيلًا أَصْلَحَ بَيْنَ بَكْرٍ وَتَغْلِبَ ، ولا يتأتى في هذا الكلام شيء صحيح من التخریجات التي ذكرناها عن الجمهور في البيت المستشهد به ، فأما الأبيات الشعرية فهي أكثر من أن نحصها ، وسيأتى جزء صالح منها في باب نعم وبنس . والوجه الثاني : أن مجيء التمييز مؤكدا في غير باب نعم ثابت في الكلام الموثوق بهر بيته : فمن ذلك قوله تعالى : (وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا) فان رجلا تمييز لسبعين وهو العامل فيه ، ووجه التوكيد أن السبعين من القوم وهم لا يكونون إلا رجلا (وانظر شرح الشاهد رقم ٤٩٦ ص ٩٦ وما بعدها من هذا الجزء) ومن ذلك قوله تعالى : (فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً) بعد قوله جل شأنه : (وَوَعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتَمَمْنَاهَا بِعَشْرِ) ومن ذلك قوله جل شأنه : (ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً) وقد صرح كثير من العلماء منهم الحق الرضوي وابن مالك بصحة قولك : لفلان عندي من الدراهم عشرون درهما ، وقد قال الشاعر (وهو الشاهد رقم ١٦٦ الذي سبق ذكره في الجزء الأول ص ٣١٧ من هذا الكتاب) :

قالصحيح أن « زاداً » معمول لتزود : إما مفعول مطلق إن أريد به التزود ، أو مفعول به إن أريد به الشيء الذي يُتَزَوَّدُ به من أفعال البر ، وعليهما فثل نعت له تقدم فصار حالا ، وأما قوله :

٥١٩ — نِعمَ الْفَتَاةُ فَتَاةٌ هِنْدُ لَوْ بَذَلْتُ رَدَّ النَّحِيَّةِ نَطَقًا أَوْ بِإِيمَاءٍ
فتاة : حال مؤكدة . والله أعلم .

يَذَاكَ يَدٌ خَيْرُهَا يُرْتَجَى وَأُخْرَى لِأَعْدَائِهَا غَائِظَةٌ
فَأَمَّا أَلَى خَيْرُهَا يُرْتَجَى فَأَجُودُ جُودًا مِنَ اللَّافِظَةِ

وإذا كان مجيء التمييز مؤكدا لعامله في باب نعم بالمنزلة التي ذكرنا ، وكان واردا في غير هذا الباب في فصيح الكلام ، على نحو ما رأيت ؛ فلا نرى لك أن تجازي النحاة في قولهم « إن التمييز لا يكون مؤكدا لعامله أصلا » وإن نسب ذلك إلى الجمهور .

٥١٩ — لم أقف على نسبة هذا البيت إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق .
اللفظ : « الفتاة » المرأة الشابة ، وفي مؤنث الفتي ، قال الشاعر :

وَلَقَدْ دَخَلْتُ عَلَى الْفَتَاةِ الْخُدْرَ فِي الْيَوْمِ الْمَطِيرِ

وقال الآخر :

وَقَالَتِ نَعَمْ الْفَتَى أَنْتَ مِنْ فَتَى إِذَا الْمُرْضِعُ الْعَوْجَاءُ جَالَ بِرَيْمِهَا

« هند » اسم امرأة « بذلت » أعطت ومنحت « بإيماء » أراد بشارة من يدها أو طرفها ، كما قال الشاعر :

أَشَارَتْ بِطَرْفِ الْعَيْنِ خِيْفَةً أَهْلِهَا إِشَارَةً عَجُوزٍ وَلَمْ تَتَّكِلْ
فَأَيَقَنْتُ أَنَّ الطَّرْفَ قَدْ قَالَ مَرَحَبًا وَأَهْلًا وَسَهْلًا بِالْخَبِيبِ الْمُتَّكِلِ

الإعراب : « نعم » فعل ماض دال على إنشاء المدح ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « الفتاة » فاعل لنعم مرفوع بالضمه الظاهرة « فتاة » يعربه البرد والفارسي وابن السراج وجماعة من المتأخرين تمييزا لفاعل نعم ؛ فيكون تمييزا مؤكدا لعامله ، ويعربه أنصار سيبويه والجمهور حالا مؤكدة لصاحبها الذي هو فاعل نعم ، وجملة الفعل وفاعله في محل رفع خبر مقدم « هند » مبتدأ مؤخر « لو » يجوز أن يكون حرفا دالا على التخييل فلا جواب له ، ويجوز أن يكون حرف شرط غير جازم « بذلت » فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر جوارا تقديره هي يعود إلى هند « رد » مفعول به لبذل ، وهو مضاف و « التحية »

مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « نطقا » منصوب على نزع الخافض ، بدليل تصريحه بذلك الخافض في مقابله ، وذكر العيني أنه منصوب على التمييز « أو » حرف عطف « بإيماء » جار ومجرور معطوف على ما قبله ، وجواب لو - إن جعلتها شرطية - محذوف ، وتقدير الكلام على هذا : لو بذلت رد التحية بنطق أو بإيماء لشفقت نفسي ، أو لو بذلت ذلك فنعم الفتاة هي ، مثلا الشاهدية : قوله « فتاة » فان المبرد وبعض النحاة يجعلونه تمييزا لفاعل نعم ، والتمييز - كما تعلم - منصوب بالتمييز ، فإذا تم هذا الإعراب كان هذا التمييز مؤكدا للعامل فيه ؛ فيبطل ما ذكره النحاة من أن التمييز لا يكون مؤكدا للعامل فيه أصلا ، على مثال ما ذكرنا في شرح الشاهد السابق . وللحافضة على ما ذكره النحاة لم يرض الشارح المحقق - تبعا لقوم - هذا الإعراب ، وجعل « فتاة » حالا من « الفتاة » الواقع فاعلا لنعم ؛ فيكون حالا مؤكدا لصاحبه . وقد ذكرنا هذه المسألة بما يليق بها من بحث في شرح الشاهد السابق ، فارجع إليه .

حروف الجر

(هَاكَ حُرُوفُ الْجَرِّ وَهِيَ) عشرون حرفاً : (مِنْ) و (إِلَى) و (حَتَّى) و (خَلَا) و (حَاشَا) و (عَدَا) و (فِي) و (عَنْ) و (عَلَى) و (مُذْ) و (مُنْذُ) و (رَبُّ) و (اللَّامُ) و (كَيْ) و (وَאוּ) و (وَنَا *) وَالْكَافُ وَالْبَاءُ وَاللَّامُ وَمَتَّى (كَلَّمَهَا) مشتركة في جَرِّ الاسم على التفصيل الآتي :

وقد تقدم الكلام على خَلَا وَحَاشَا وَعَدَا في الاستثناء .

وَقَالَ مَنْ ذَكَرَ « كَيْ » و « لعل » و « متى » في حروف الجر ؛ لقراءة الجر بهن .
أما « كَيْ » فتجرُّ ثلاثة أشياء : الأول « ما » الاستفهامية المستفهم بها عن عِلَّةِ الشيء ، نحو : كَيْمَةً ، بمعنى لِمَ ، والثاني « ما » المصدرية مع صلتها ، كقوله :
٥٢٠ — يُرَادُ الْفَتَى كَيْمَا يَضُرُّ وَيَنْفَعُ

٥٢٠ — هذا عجز بيت ، وصدره قوله :

* إِذَا أَنْتَ لَمْ تَنْفَعْ فَضُرُّ فَاغْنَا * .

وقد اختلف العلماء في نسبة هذا البيت ؛ فمنهم من نسبته إلى النابغة الذبياني ، ومنهم من نسبته إلى النابغة الجعدي ، وقال العيني بعد أن ذكر هذين : « والأصح أن قائله قيس بن الخطيم كذا ذكره البحري في حماسه » اه . وقال البغدادي (٣ - ٥٩١ بولاق) : « رأيت في طبقات النحاة لأبي بكر محمد الشهير بالتاريخي عند ترجمة يونس بن حبيب ، قال : كان عبد الأعلى ابن عبد الله بن عامر فصيحاً ، وهو الذي يقول ... وأنشد البيت » .

المعنى : يريد أنه لا بد للإنسان من أحد وصفين يتصف به فإما أن يكون نافعا يعود الفضل منه على إخوانه وعارفه أو على أهل جلدته جميعاً ، وإما أن يكون ضاراً بهم يقع عليهم شره وتناهم معرفته ؛ فإن لم يكن الإنسان متصفاً بأحد هذين الوصفين فليس بإنسان على الحقيقة ؛ لأن الإنسان لا يمتاز عن غيره من الحيوانات إلا بأنه ينفع أو يضر .

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه « أنت » فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، وتقدير الكلام : إذا لم تنفع (أنت) لم تنفع ، وجملة الفعل

المحذوف وفاعله في محل حر يا إذا «لم» حرف نفي وجزم وقلب «تنفع»
 فعل مضارع مجرور مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وجملة
 الفعل وفاعله لا محل لها من الإعراب مفسرة « » الفاء واقعة في جواب الشرط ، ضمير : فعل
 أمر مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، وحرك اللادغام ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا
 تقديره أنت ، وجملة الأمر وفاعله لا محل لها من الإعراب جواب إذا «فإنما» الفاء حرف دال
 على التعليل ، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، إنما : أداة حصر «يراد» فعل مضارع
 مبني للجهول مرفوع بالضممة الظاهرة «الفتى» نائب فاعل مرفوع بضممة مقدرة على الألف منع
 من ظهورها التعذر «كيا» كي : حرف جر دال على التعليل مبني على السكون لا محل له من الإعراب ،
 وما : حرف مصدرى «يضر» فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وفاعله ضمير
 مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الفتى ، وما المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر
 مجرور بكي التعليلية ، وتقدير الكلام : إنما يراد الفتى للضر - إلخ «وينفع» الواو عاطفة ،
 ينفع : فعل مضارع معطوف على المضارع المتقدم ، وفاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى الفتى .

الشاهد فيه : قوله «كيا يضر وينفع» واعلم أولا أن هذا البيت يروى على وجهين :
 أولهما نصب يضر وينفع ، وتخرج هذه الرواية - عند الجمهور من النحاة - على أن «كي»
 حرف مصدرى ونصب ، و«ما» حرف زائد لا أثر له ، و«يضر» فعل مضارع منصوب
 بكي المصدرية ، و«ينفع» معطوف عليه ، ولام التعليل مقدرة قبل كي ، وهي جارة للمصدر
 المنسبك من «كي» وما دخلت عليه . والوجه الثاني : كما رواه الشارح هنا برفع «تضر»
 و«تنفع» وللعلماء في هذه الرواية تخرجان : أحدهما : أن «كي» حرف تعليل وجز بمنزلة
 اللام ، ولا عمل له في لفظ المضارع ، و«ما» حرف مصدرى ينسبك مع ما بعده بمصدر ، وهذا
 المصدر المنسبك من «ما» والمضارع مجرور بكي ، وهذا هو الذي أعربنا البيت عليه ، وهو وجه
 قاله الأخفش ، ومن أجله أتى الشارح بهذا البيت هنا ؛ والسرفى ذهب الأخفش إلى هذا أنه
 لا يرى أن «كي» تكون ناصبة للمضارع أصلا ، وأنه إذا جاء بعدها مضارع منصوب فنصبه
 «أن» المصدرية محذوفة ، وقد جاء في البدل - السارح مرفوعا بعدها ، ولو كانت «كي»
 مصدرية لنصبته . والتخرج الثاني لرواية الرفع دية على المعروف فيها ، وهي حرف
 مصدرى ونصب ، ولام التعليل الجارة للمصدر مقب و«ما» حرف كاف ، وهو الذي
 حال بين «كي» ونصب المضارع كما حال بين «ان» المشددة ونصب الاسم ورفع الخبر في نحو
 قوله تعالى : (قُلْ إِنَّمَا يُوحِي إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَهٌ وَاحِدٌ) وكما تكف «رب» عن جر
 مدخولها في نحو قول الشاعر (وهو أبو دواد الإيادي) :

رُبَّمَا الْجَمَلُ الْمُؤَبَّلُ فِيهِمْ وَعَنَّا جِيجُ بَيْنَهُنَّ الْمِهَارُ

أى : للضر والنفع ، قاله الأخفش . وقيل : ما كافة . الثالث « أن » المصدرية وصلتها ، نحو : جئتُ كئىً أكرمَ زيدًا ، إذا قدرت « أن » بعدها ، فإنَّ والفعلُ فى تأويل مصدرٍ مجرورٍ بها ، ويدلُّ على أنَّ أن تَضَمَّر بعدها ظهورها فى الضرورة ، كقوله :

٥٢١ - فَقَالَتْ أَكُلُ النَّاسِ أَصْبَحْتَ مَانِحًا لِسَانَكَ كَيْمَا أَنْ تَقْرَ وَتَخْذَعَا

ومجىء « ما » كافة للحروف العاملة عن عملها كثير فى العربية ؛ فهو أخرى بأن يخرج عليه ؛ فانهم ذلك .

٥٢١ - نسب ابن عصفور فى كتابه « الضرائر » هذا البيت لحسان بن ثابت الأنصارى ، والصحيح أن البيت من قصيدة لجليل بن معمر العذرى ، المعروف بجميل بثينة ، ومطلع هذه القصيدة قوله :

عَرَفْتُ مَصِيفَ الْحَيِّ وَالْمُتَرَبِّعَا كَمَا خَطَّتِ الْكَفَّ الْكِتَابَ الْمَرْجَعَا
مَعَارِفُ أَطْلَالٍ لِبَيْتَةٍ أَصْبَحْتَ مَعَارِفَهَا تَقْرَأُ مِنْ أَلْحَى بَلَقَمَا
مَعَارِفُ لِلْخُودِ الَّتِي قُلْتُ أَجْمَلِي إِلَيْنَا فَقَدْ أَصْفَيْتِ بِالْوُدِّ أَجْمَعَا
فَقَالَتْ أَفَقٍ مَا عِنْدَنَا لَكَ حَاجَةٌ وَقَدْ كُنْتُ عَنَّا ذَا عَزَاءٍ مُشِيعَا
فَقُلْتُ لَهَا لَوْ كُنْتُ أُعْطِيتُ عَنْكُمْ عَزَاءٍ لَا قُلْتُ الْغَدَاةَ التَّضَرُّعَا
فَقَالَتْ أَكُلُ النَّاسِ أَصْبَحْتَ مَانِحًا لِسَانَكَ ... البيت

اللفظ : « عرفت مصيف الحى - الح » المصيف : مكان نزول القوم فى الصيف ، والمتربع : مكان نزولهم وقت الربيع ، وقوله « كما خطت الكف الكتاب المرجع » حال منهما ، يريد أن آثار نزول القوم فى الصيف وآثار نزولهم فى الربيع قد انمحت كالخط القديم الذى روجع للقراءة فيه مرات « معارف أطلال - إلخ » المعارف : الأماكن المعروفة ، والفقر : الموحشة ، والبلقع : الخالى من الأنيس « معارف للخود - إلخ » الخود - بفتح الخاء وسكون الواو - الجارية الناعمة وتجمع على خود - بضم الخاء - وأجمل : أمر لها من الإجمال ، وهو العاملة بما يحمل أثره وتحسن مغيبته ، وأصفيت : ماض مبنى للمجهول من قولك : أصفيت فلانا مودتى ، إذا أخلصته له ولم تجعل له فيها شريكاً « فقالت أفق - إلخ » العزاء : الصبر والجلادة على احتمال ما يشق احتماله ، والنشيع فى الأصل : ذوالشيعة والأنصار ، ويراد منه الجلد القوي « فقالت أكل الناس - إلخ » مانحاً : اسم فاعل من المنح وهو الإعطاء ، وهو يتعدى إلى مفعولين : تقول : منحت المسكين درهماً ، وتقر : مضارع غررته تقره - من باب قعد - إذا خدعته وزيفت له ما ليس بحسن ، وتخدع : عطف تفسير لتقر ؛ فمعناها واحد .

الإعراب : « فقالت » قال : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي « أكل » الهمزة للاستفهام حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، كل : مفعول ثان لقوله ما نحا الآتي ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « الناس » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « أصبحت » أصبح : فعل ماض ناقص ، وتاء المخاطب اسمها مبنى على الفتح في محل رفع « مانحا » خبر أصبح ، منصوب بالفتحة الظاهرة « لسانك » لسان : مفعول أول لمانح ، وكاف المخاطب مضاف إليه « كيا » كي : حرف تعليل وجر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، وما : حرف زائد ، وذ كر العيني أنه حرف كاف أو حرف مصدرى ، ولا وجه لما ذكره « أن » حرف مصدرى ونصب ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « تفر » فعل مضارع منصوب بأن المصدرية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وأن المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بكي التعليلية ، والجار والمجرور متعلق بمانح « وتخذعا » الواو عاطفة ، تخدع : معطوف على تفر ، والمعطوف على المنصوب منصوب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والآلف للاطلاق .

الشاهد فيه : قوله « كيا أن تفر » فإن ظهور أن المصدرية الناصبة للفعل المضارع بعد كي ، في هذه العبارة ، يدل على أن « أن » هذه تكون مضمرة بعد كي إذا لم يصرح بها في الكلام نحو : جئت كي أعلم ؛ فيكون تقدير ذلك : جئت كي أن أعلم . وقد حكم الشارح - تبعا لكثير من النحاة ، منهم الزمخشري في بعض حواشيه وابن عصفور في ضرائره وابن يعيش وابن هشام - بأن ظهور « أن » في هذا البيت ضرورة اقتضاها قصد الشاعر إلى إقامة وزن البيت . ومثل هذا البيت في ظهور « أن » بعد « كي » قول الشاعر وأنشده ابن الأنباري وابن عصفور وغيرها ولم أقف له على نسبة :

أَرَدْتُ لِكَيْمَا أَنْ تَطِيرَ بِقِرْبَتِي فَتَتَرُكْهَا شَتَاً يَبِيدُاءَ بَلْقَعٍ
ومثله قول الآخر ، وأنشده أبو نروان :

أَرَدْتُ لِكَيْمَا أَنْ تَرَى لِي عَثْرَةً وَمَنْ ذَا الَّذِي يُعْطِي السَّكَمَالَ فَيَسْكُلُ
وهاهنا ثلاثة أمور لا نرى بدا من أن تنبهك إليها :

الأمر الأول : أن بيت الشاهد يروى بروايتين : إحداهما التي رواها الشارح كغيره من النحاة ، وهي التي شرحناها وبيننا وجه الاستشهاد بها ، والثانية رواية ذكرها ابن يعيش في شرح المفصل وابن المستوفي والسيوطي ، وهي - مع ذلك - رواية ذكرها الأدباء وحملة ديوان جميل من رواية الشعر العربي ، وهي هكذا :

فَقَالَتْ أَكُلُّ النَّاسِ أَصْبَحَتْ مَانِحًا لِسَانَكَ هَذَا كَيْ تَفَرَّ وَتَتَّخِذَا
ولا شاهد في البيت على هذه الرواية .

الأمر الثاني : إن سألت فقلت : فإذا كنتم تعترفون بأن هذا البيت ضرورة التجأ إليها الشاعر ليقيم وزن البيت فكيف تستدلون به على أن الناصب بعد كي هو « أن » الصدرية ؟ وهل يستدل بالضرورات ؟ فالجواب عن هذا أن نبين لك أنه لم يستدل من استدلال بهذا البيت ونحوه على ما ذكرنا إلا لأن الضرورة - عند التحقيق - هي معاودة الشاعر للأصول التي كانت مستعملة ثم هجرها .

الأمر الثالث : اعلم أنه لا خلاف بين أحد من النحاة في أن الفعل المضارع قد جاء في فصيح الكلام من غير شذوذ ولا ندرية منصوبا بعد كي غير السبوقه باللام ولا المتبعة بأن ، وذلك نحو قوله تعالى : (كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ) ونحو قول النابغة الذبياني :

يَا دَارَ مَيَّةَ بِالْعَلْيَاءِ فَالْسِّنْدِ أَقْوَتْ وَطَالَ عَلَيْهَا سَالِفُ الْأَمَدِ
وَقَفْتُ فِيهَا طَوِيلًا كَيْ أُسْأَلَهَا عَمِيَّتْ جَوَابًا وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدٍ

كما أنه لا خلاف بين أحد من النحاة في أن الفعل المضارع قد جاء في فصيح الكلام من غير شذوذ ولا ندرية منصوبا بعد كي التي سبقتها لام التعليل ، وذلك نحو قوله تعالى : (لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ) ونحو قول الشاعر :

إِذَا جِئْتُ فَاْمَنْحْ طَرَفَ عَيْنِكَ غَيْرَنَا لِكَيْ يَعْلَمُوا أَنَّ الْهَوَى حَيْثُ يُنْظَرُ

وأنه قد ورد قليلا محجى المضارع منصوبا بعد كي وقد توسطت بينهما « أن » الصدرية ، وذلك كما في البيت المستشهد به والبيتين اللذين قدمناهما لك . كما ورد قليلا محجى المضارع منصوبا بعد كي وقد توسطت بينهما لام التعليل ، كما في قول عبد الله بن قيس الرقيات :

كَيْ لِتَقْضِيَنِي رُقِيَّةٌ مَا وَعَدْتَنِي غَيْرَ مُحْتَلَسٍ

والعلماء يختلفون في الناصب للمضارع في هذه الأوجه : فذهب الأخفش إلى أن الناصب للمضارع في جميع هذه الاستعمالات هو « أن » الصدرية ، فإن كانت موجودة في الكلام فالأمر ظاهر ، وإن لم تكن موجودة في الكلام فهي مقدرة ؛ بدليل ظهورها في ضرورة الشعر ، كما في البيت المستشهد به ، والسر في هذا أن الأخفش يرى أن « كي » لا تكون إلا حرف جر دال على التعليل ؛ فإن ذكرت اللام قبلها نحو (لكيلا تأسوا) ونحو * لكي يعلموا .. * كانت اللام للتعليل و « كي » بدلا منها ، و « أن » مضمرة بعدها ، وإن ذكرت اللام بعدها نحو * كي لتقضي ... * كانت اللام بدلا من كي ، و « أن » مقدرة بعدها . وذهب الخليل بن أحمد إلى أن الناصب للمضارع في كل ذلك هو « أن » الصدرية ، فإن كانت موجودة في الكلام فالأمر

ظاهر ، وإن لم تكن موجودة فهي مقدرة ؛ والسرف في ذلك أن الخليل لا يرى أن المضارع ناصبا غير « أن » المصدرية مظهرة أو مضمرة . وذهب جمهور الكوفيين إلى أن الناصب للمضارع في جميع هذه الاستعمالات هو « كي » نفسها ، والسرف في هذا أنهم لا يرون أن « كي » قد تكون حرف جر دالا على التعليل ، بل هي لا تكون عندهم إلا جرfa مصدريا ناصبا للمضارع مذكورا أو مقدرأ ؛ فإن ذكرت « أن » بعد « كي » كما في البيت المستشهد به كانت « أن » مصدرية بدلا من « كي » أو زائدة ، وإن ذكرت اللام بعد « كي » كانت هذه اللام زائدة . وقالوا في قول العرب « كيـمه » : إن ثمة فعلا مضارعا محذوفا وهو منصوب كي ، و « مه » هي عبارة عن « ما » الاستفهامية وموقعها من الإعراب نصب على المفعولية لذلك الفعل المقدر ، والماء هي هاء السكت زيدت للوقف ، وكأن قائلا قد قال : جئتـك ، فقلت له : كي تفعل ماذا ؟ وفي هذا التقدير عدة أمور كل منها يخالف أصلا مقررا بين النحاة : أولها : أن فيه حذف صلة الحرف المصدرى مع بقاء معنولها ، وهو لا يجوز ، وثانيها : أن فيه نصب اسم الاستفهام بعامل متقدم عليه في اللفظ مع أن لأسماء الاستفهام الصدارة ، وثالثها : أن فيه حذف ألف « ما » الاستفهامية في غير حالة الجر ، وهو لا يجوز ، ورابعها : أن فيه حذف المنصوب الذي هو المضارع مع بقاء عامل النصب ، ولم يثبت له نظير . وذهب جمهرة علماء البصرة إلى أن « كي » تكون حرف جر دالا على التعليل ، وتكون حرفا مصدريا ناصبا للمضارع ؛ فلم يلتزموا الوجه الأول كما التزمه الأخفش ؛ ولم يلتزموا الوجه الثاني كما التزمه الكوفيون . وعندهم أن « كي » تكون حرفا مصدريا ناصبا للمضارع بنفسه ولا يحتمل غير ذلك في حالة واحدة ، وهي أن تذكر اللام قبلها ولا تذكر « أن » بعدها ، كما في قوله تعالى : (لِكَيْلَا تَأْسَوْا) وقول الشاعر * لِكَيْ يَعْلمُوا ... * وتكون « كي » حرف تعليل وجر ولا تحتمل غير ذلك في حالتين : الأولى أن تذكر اللام بعدها ، كما في قول ابن قيس الرقيات * كَيْ لَتَقْصِيَنِي رُقِيَّةُ ... * فكى حرف تعليل وجر ، واللام تأكيد لها ، والناصب أن مقدرة ، لا كي للفصل باللام ؛ والثانية أن تذكر بعدها « أن » المصدرية ولا تذكر اللام قبلها ، كما ورد في البيت المستشهد به * كَيْمًا أَنْ تَغْرُ ... * فكى ههنا حرف جر وتعليل ، وأن حرف مصدرى ، والمضارع منصوب بأن . وتكون « كي » محتملة للوجهين جميعا عندهم في حالتين : أولاهما : ألا تتقدم عليها اللام ولا تتأخر عنها « أن » كما في قوله تعالى : (كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً) وقول النابغة : * ... كَيْ أَسْأَلَهَا * فإنه يجوز أن تكون « كي » حرف تعليل وجر ، وتكون « أن » مقدرة بعدها ، كما يجوز أن تكون « كي » حرفا مصدريا ولام التعليل مقدرة قبلها ، والحالة الثانية أن تقع « كي » بين اللام وأن المصدرية كما في قول الشاعر .

والأولى أن تقدر « كي » مصدرية ، فتقدر اللام قبلها ؛ بدليل كثرة ظهورها معها ، نحو :
« لِكَيْلَا تَأْسَوْا » .

وأما « لعل » فالجر بها لغة عقيل ثابتة الأول ومحدوفة ، مفتوحة الآخر ومكسورة .
ومنه قوله :

٥٢٢ - لَعَلَّ اللَّهَ فَضَّلَكُمْ عَلَيْنَا بِشَيْءٍ إِنْ أَمَّكُمْ شَرِيمٌ

* ... لِكَيْمَا أَنْ تَرَى ... * وكافي قول الآخر * ... لِكَيْمَا أَنْ تَرَى ... * فان « كي »
في هذين البيتين ونحوهما يجوز أن تكون مصدرية بسبب تقدم اللام عليها ، ويجوز أن تكون
حرف جر دال على التعليل بسبب تأخر « أن » المصدرية عليها ؛ فان جعلت « كي » مصدرية
كانت « أن » مؤكدة لها ، وإن جعلت « كي » تعليلية كانت مؤكدة للام التي قبلها ، واعتبارها
تعليلية مؤكدة لعنى اللام أولى من اعتبارها مصدرية واعتبر « أن » تأكيداً لها من قبل
أن تأكيد الجار بجار آخر يوافق في المعنى أسهل وأعرف من تأكيد الحرف المصدرى محذوف
مصدرى آخر ، وحسبك هذا فقد أطلت عليك .

٥٢٢ - لم أفت لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سابق أو لاحق .
اللفظ : « لعل » أصل معنى هذا الحرف الترجى ، وقال الدنوشى في هذا البيت : « هي باقية
على الترجى ، ولا تتعلق بشيء » ، ولكن الظاهر أنها في هذا البيت معناها الإشفاق ، مثل قوله
تعالى : (فَلَمَّا لَكَ بِأَخِيحٍ نَفْسُكَ) « اهـ » « إن » يجوز في حمزة هذا الحرف الفتح والكسر : أما
الفتح فعلى أن المصدر النسبى منها بدل من الجور قبلها ، وأما الكسر فعلى الابتداء « شريم »
بفتح الشين ، بزنة فعيل بمعنى مفعول - وهي المرأة المفضاة : أى التي اتحد مسلكها ، ويقال فيها :
شرماء ، وضروم ، أيضا

الإعراب : « لعل » حرف ترج وجر شبهه بالزائد ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب
« الله » مبتدأ ، مرفوع بضمه مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر
الشبيه بالزائد « فضلكم » فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله
ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الجلالة ، وضمير مخاطبين مفعول به ، وجسلة
الفعل وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر المبتدأ « علينا » جار ومجرور متعلق بفضل « بشيء »
جار ومجرور متعلق بفضل أيضا « أن » حرف توكيد ونصب « أمكم » أم : اسم أن منصوب
بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير مخاطبين مضاف إليه « شريم » خبر أن ، مرفوع بالضم
الظاهرة . ثم إن قرأت إن بكسر الهمزة فجملة إن واسمها وخبرها لا محل لها من الإعراب لأنها

تعليقية ، وإن قرأتها بفتح الهمزة فأن واسمها وخبرها في تأويل مصدر مجرور يقع بدلا من شيء المجرور بالباء .

الشاعر في : قوله « لعل الله » حيث وردت الرواية فيه بجر لفظ الجلالة ؛ فدل ذلك على أن من العرب قوما يجرون الاسم بلعل ، كما يجر عامتهم بسائر حروف الجر ، وقد نص العلماء على أن الذين يجرون بهذا الحرف هم عقيل — بزنة التصغير — وهو عقيل بن كعب بن ربيعة بن معصعة بن معاوية بن بكر بن هوازن بن منصور بن عذرة بن خصفة بن قيس عيلان . ولهم في لامها الأولى لغتان : إحداهما الإثبات ، كما في بيت الشاعر ، والأخرى الحذف ، كما في قول الآخر :

عَلَّ صُرُوفِ الدَّهْرِ أَوْ دُولَاتِهَا تُدَلِّنَنَا أَلَلَّةَ مِنْ كَلَامِهَا

ولهم في لامها الأخيرة لغتان أيضا : إحداهما الكسر ، والأخرى الفتح ، وبهما يروى قول الشاعر وهو خالد بن جعفر :

لَعَلَّ اللَّهُ يُمَكِّنُنِي عَلَيْهَا جِهَارًا مِنْ زُهَيْرٍ أَوْ أُسَيْدٍ

هذا ، ومن العجيب أن العليمي قد استظهر أن هذه اللغات الأربعة خاصة بلعل الجارة ، ونقد صاحب التصريح إذ لم ينبه على ذلك . والذي صح عندي أن هذه اللغات لا تختص بلغة من يجر بلعل ، ويدل لذلك شيآن : أولهما أن اللفظة المشهورة عند عامة العرب والتي ورد بها القرآن الكريم « لعل » باثبات اللام الأولى وفتح اللام الأخيرة ، وهم ينصبون بها الاسم ويرفعون الخبر ، وهذه إحدى اللغات الأربعة التي زعم أنها خاصة بلعل الجارة . وثانيهما أنه قد ورد في لغة عامة العرب حذف اللام الأولى : من ذلك قول الأضبط بن قريع السعدي :

لَا تُهْمِينَ الْفَقِيرَ عَلَيْكَ أَنْ تَرَكَعَ يَوْمًا وَالدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ

وقول نافع بن سعد الطائي :

وَلَسْتُ بِلَوَامٍ عَلَى الْأَمْرِ بَعْدَ مَا يَفُوتُ وَلَكِنْ عَلَّ أَنْ أَتَقَدَّمَ

وقول العجير السلولي :

لَكَ الْخَيْرُ عَلَيْنَا بِهَا عَلَّ سَاعَةً تَمُرُّ ، وَسِهْوَاءَ مِنَ اللَّيْلِ يَذْهَبُ

وقول أم النخيف ، وهو سعد بن قرط :

تَرَبَّصْ بِهَا الْأَيَّامَ عَلَّ صُرُوفُهَا سَتَرَمِي بِهَا فِي جَا حِمٍ مُتَسَرَّرِ

وقول ربيعة بن العجاج (وهو الشاعر رقم ٢٥٢ المتقدم في الجزء الأول) :

تَقُولُ بَنِي قَدْ أَنَى أَنَا كَا يَا أَبَتَا عَمَلِكَ أَوْ عَسَا كَا

وقوله :

لَعَلَّ أَيْبَى الْمَقْوَارِ مِنْكَ قَرِيبٌ^(١)

وأما « متى » فالجر بها لغة هذلي ، وهى بمعنى من الابتدائية ، سمع من كلامهم :
أَخْرَجَهَا مَتَى كَمْ ، أَيْ : مِنْ كَمْ ، وَقَوْلُهُ :

٥٢٣ - شَرِينٌ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ مَتَى لَحْجٌ خُضِرَ لَمْ نَنْبِجْ
وأما الأربعة عشر الباقية فسيأتى الكلام عليها

(١) قد تقدم شرح هذا الشاهد شرحا وافيا ، وهو الشاهد (رقم ٦٠) الذى مضى فى الجزء الأول (ص ١٠٨) فارجع إليه هناك إن شئت ، والاستشهاد به هنا كالأستشهاد به فيما سبق على أن من العرب من يجر الاسم بلعل كما يجر عامتهم بسائر الحروف . وطى هذا نكون « لعل » موضوعة فى اللغة العربية بوضعين ؛ فهى موضوعة عند قوم لعمل النصب والرفع معا ، وموضوعة عند قوم آخرين لعمل الجر ، مع أنها فى الوضعين جميعا دالة على معنى واحد وهو الترجى ، ومع أنها فى الوضعين جميعا حرف ؛ ولذلك نظائر فى العربية ؛ أفلا ترى أن « خلا » و « عدا » و « حاشا » تكون تارة فعلا فترفع فاعلا وتنصب منفولا ، وتكون تارة أخرى حرف جر فتجر ما بعدها ، مع أنهم فى الحالين بمعنى واحد ؟ ثم ألا ترى أن « لات » تكون أحيانا حرف نفي فتعمل عمل ليس ، وتكون أحيانا أخرى حرف جر فتجر ما بعدها ، وهى فى الحالين جميعا حرف ؟

٥٢٣ - هذا بيت لأبى ذؤيب الهذلى ، من قصيدة مطلعها قوله :

صَبَا صَبُوءَ بَلِّ لَحْجٍ وَهُوَ لَجُوجٌ وَزَالَتْ لَهُ بِالْأَنْعَمِينَ حُدُوجٌ

وقبل البيت المستشهد به قوله :

سَقَى أُمَّ عَمْرٍو كُلَّ آخِرِ لَيْلَةٍ حَنَانٍ سُدَّ مَاؤُهُنَّ نَجِيسُجُ
إِذَا هُمْ بِالْإِفْلَاحِ هَبَّتْ لَهُ الصَّبَا فَأَعْقَبَ نَشْرُهَا بَعْدَهَا وَخُرُوجُ
شَرِينٌ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ مَتَى البيت

اللمعة : « صبا » مال إلى الصبوة ، وهى اللهو ومرح الشباب « لج » تهادى واسترسل فيما أخذ فيه « الأنعمين » اسم موضع « حُدُوج » بضم الحاء - جمع حدج ، وهو مركب من مراكب الفناء ، قال طرفة بن العبد :

كَأَنَّ حُدُوجَ الْمَالِكِيَّةِ غُدُوءَ خَلَايَا سَقِينٍ بِالنَّوْاصِفِ مِنْ دَدٍ

« حناتم » جمع حنتمه ، وهى الجرة الخضراء ، وأراد بالحناتم ههنا السحاب ، شبهها بالجرار وجردها من جزء معناها « سود » جمع سوداء ، أراد أنها حافلة بالماء ممثلة « نجيح » مأخوذة من النج ، وهو السيلان ، وفى التنزيل : (وَأَنْزَلْنَا مِنَ الْمُعْصِرَاتِ مَاءً نَجَّاجًا) « نساء » بفتح النون وسكون الشين المعجمة - هو أول ما ينشأ من السحاب « خروج » جمع خرج ، وهو السحاب أول ما ينشأ « شربن » أراد به أن السحاب حملت الماء من البحر « ترفعت » معناها ارتفعت ، وقال العيني فى شرحه : توسعت « لجج » بضم اللام وفتح هاء ، الحميمين - جمع لجة ، وهى فى الأصل معظم الماء ، وأراد لجج البحر « نجيح » مأ . تنأج نجيحا ، إذا مرت مرا سريعا وسمع لها مع ذلك صوت

الإعراب : « شربن » فعل ماض ، ونون النسوة العائد إلى لحناء « لحناء » جار ومجرور متعلق بشرب ، وماء مضاف و « البحر » مضاف إليه « ثم » حرف عطف ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « ترفعت » فعل ماض ، مبنى على الفتح لا محل له ، والتاء للتأنيث ، وفاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى السحب التى عادت إليها نون النسوة فى الفعل السابق ، وجملة الفعل وفاعله معطوفة على الجملة السابقة « متى » حرف جر بمعنى من الابتدائية « لجج » مجرور بمق « خضر » نعت للجج ، ونعت المجرور مجرور ، والجار والمجرور متعلق بترفع ، وقال قوم : هو بدل من الجار والمجرور السابق المتعلق بشرب ، ولا موجب لذلك « لحن » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « نجيح » مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل جر صفة ثانية للجج ، ويجوز أن تكون هذه الجملة فى محل نصب حال من لجج لأنه اختص بالوصف الأول .

الشاهد فيه : قوله « متى لجج » فإن متى فيه حرف جر بمعنى من الابتدائية ، وقد جرت الاسم الذى بعدها ، ونحو متى على هذا الوجه لغة هذيل دون سائر العرب ، وصاحب البيت المستشهد به منهم . وقد ذهب ابن ولاد إلى أن « متى » فى لغة هذيل اسم بمعنى وسط ؛ فهم يقولون : جعلها متى كنه ، وهم يريدون جعلها وسط كنه . وهى على هذا ظرف ، ثم إن أراد أنها لا تكون فى لغة هذيل إلا بهذا المعنى كانت معربة بحركات مقدرة على الألف ؛ إذ لا مقتضى لبنائها حينئذ . وإن أراد أنها تكون بهذا المعنى كما تكون حرف جر بمعنى من الابتدائية كانت الظرفية حينئذ مبنية لشبهها بالحرف كما بنيت حاشا التزمية لمشابتها حاشا الاستثنائية . وأنت لو تدبرت لوجدت الاحتمال الثانى أقرب اتجاهها ؛ لأن قولهم « أخرجهما متى كنه » وهو كلام حكاه عنهم يعقوب بن السكيت ، وقول الشاعر فى البيت المستشهد به « ترفعت متى لجج » لا يظهر فى أحدهما أن متى بمعنى وسط ؛ فلم يكن بد لتصحيح كلامه من أن نقول : إن هذا بعض ما يستعملون فيه هذا اللفظ . وعلى هذا يكون لمتى فى لغة هذيل ثلاث استعمالات : الأول أنها تكون اسم استفهام عن

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : إنما بدأ بمن لأنها أقوى حروف الجر ، ولذلك دخلت على ما لم يدخل عليه غيرها ، نحو : من عندك .

الثاني : عدّ بعضهم من حروف الجر « ها » التنبيه ، وهمة الاستفهام ، إذا جعلت عوضاً من حرف الجر في القسم ؛ قال في التسهيل : وليس الجر في التعويض بالعوض ، خلافاً للأخفش ومن وافقه ؛ وذهب الزجاج والزماني إلى أن « أين » في القسم حرف جر ، وشذّا في ذلك ؛ وعدّ بعضهم منها الميم مثلثة في القسم نحو « م الله » ، وجعله في التسهيل يقيةً أين ؛ قال : وليست بدلا من الواو ، ولا أصلا من ، خلافاً لمن زعم ذلك . وذكر الفراء أن « لات » قد تجر الزمان ، وقرئ : « وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ » . وزعم الأخفش أن « بلة » حرف جر بمعنى من ، والصحيح أنها اسم . وذهب سيديويه إلى أن « لولا » حرف جر إذا وليها ضمير متصل ، نحو : لو لآي ، ولو لآك ، ولو لآه ؛ فالضائر مجرورة بها عند سيديويه ، وزعم الأخفش أنها في موضع رفع بالابتداء ووضع ضمير الجر موضع ضمير الرفع ، ولا عمل للولا فيها ، كما لا تعمل لولا في الظاهر ، وزعم البرد أن هذا التركيب فاسد لم يرد من لسان العرب ، وهو محجوج بثبوت ذلك عنهم ، كقوله :

٥٢٤ — أَنْطَمِعُ فِينَا مِنْ أَرَاقٍ دِمَاءَنَا وَلَوْلَاكَ لَمْ يَعْزِضْ لِأَحْسَابِنَا حَسَنُ

الزمان ، كما هي كذلك في لغة عامة العرب ، والثاني : أنها تكون ظرفاً بمعنى وسط ، والثالث : أنها تكون حرف جر بمعنى من الابتدائية ، وهي بالمعنيين الثاني والثالث خاصة بهم .

٥٢٤ — هذا بيت من كلمة تنسب إلى عمرو بن العاص ، يقولها لمعاوية بن أبي سفيان ، في شأن الحسن بن علي ، رضي الله تعالى عنهم ! وقد روى البيت جماعة منهم ابن الأنباري (الإصناف ص ٢٨٨) وأول هذه الكلمة قوله :

| | |
|--|--|
| مُعَاوِيَ إِيَّيْ لَمْ أَبَايَعَكَ فَلَنَتَّ | وَمَا زَالَ مَا أَسْرَزْتُ مِنِّي كَمَا عَلَنُ |
| أَنْطَمِعُ فِينَا مِنْ أَرَاقٍ دِمَاءَنَا | وَلَوْلَاكَ ... الْبَيْت ، وبعده : |
| عَلَى أَنَّهُ أَجْرًا لُوَيْيَ بْنِ غَالِبٍ | عَلَى شَتْمِهَا جَهْدًا وَأَخْيَاهُ لِلْفَتَنِ |
| وَقَوَاهُمْ وَالنَّاسُ يَمُشُونَ حَوْلَهُمْ | أَنَا ابْنُ رَسُولِ اللَّهِ مُعْتَقِدُ الْمَنَنِ |
| فَأَعْظِمُ بِهَا مِنْ فِتْنَةٍ هَارِشِيَّةٍ | يَدِبُ بِهَا أَهْلُ الْعِرَاقِ إِلَى الْيَمَنِ |

فَأَقِمْ بِالْبَيْتِ الَّذِي نَسَكْتَ لَهُ قُرَيْشُ لَيْثِنِ طَوَلْتَ لِلْحَسَنِ الرَّسْنَ
لِيَجْتَلِبْنَ يَوْمًا عَلَيْكَ عَصَبُصًا يَشِينُ الْعَذَارَى أَوْ يُفْصِّلَكَ الْأَبْنَ

اللفظ: «تطمع» بضم تاء المضارعة وكسر ما قبل آخره — مضارع أطمعت الرجل في كذا؛ إذا صيرته طامعا في نيله والحصول عليه، بأن تهون عليه شأنه وتسهل له طرق الوصول إليه، ويقال: طمع الرجل يطمع طمعا — مثل طرب يطرب طربا — وطماعية — بزنة الكراهية — إذا صار طامعا في نيل الشيء «أراق» أسال، وتقول: أراق فلان الماء يريقه إراقة، مثل أساله يسيله إسالة، في الوزن والمعنى «يعرض لأحسابنا» يريد يتعرض لها بالنم والقبح وإظهار الناس على ما فيها من عيوب. والأحساب — بفتح الهمزة — جمع حسب — بفتح الحاء والسين — وهو كل ما يعده المرء من مناقب آبائه وأجداده مما هو من خصال الحمد والرفعة «حسن» قد عرفت أن المراد به الحسن بن علي بن أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم، سبط الرسول صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله.

الإعراب: «أتطمع» الهمزة للاستفهام، حرف مبني على الفتح لا محل له، تطمع: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «فينا» جار ومجرور متعلق بتطمع «من» اسم موصول مفعول به لتطمع، مبني على السكون في محل نصب «أراق» فعل ماض، مبني على الفتح لا محل له، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول «دماءنا» دماء: مفعول به لأراق، منصوب بالفتحة الظاهرة، وهو مضاف والضمير مضاف إليه، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب صلة الاسم الموصول «ولولاك» الواو حالية، لولا: هي حرف دال على امتناع الجواب لوجود الشرط، وهو هنا حرف جر شبهه بالزائد، وضمير المخاطب له محلان: أحدهما جر بلولا، والآخر رفع بالابتداء، ولا متعلق للجار والمجرور ههنا؛ لأن الجار الزائد والشبيه به لا متعلق لهما، وخبر المبتدأ محذوف وجوبا، وتقدير الكلام: لولاك موجود «لم» حرف نفي وجزم وقلب «يعرض» فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون «لأحسابنا» اللام حرف جر، وأحساب: مجرور باللام، والجار والمجرور متعلق بيعرض، وأحساب مضاف والضمير مضاف إليه «حسن» فاعل يعرض، مرفوع بالضمة الظاهرة، وسكن لأجل الوقف، وجملة الفعل المضارع وفاعله لا محل لها من الإعراب جواب لولا، وجملة الشرط وجوابه في محل نصب حال.

الشاهد فيه: قوله «ولولاك» وليبيان وجه الاستشهاد بهذه الكلمة نرى لزاما علينا أن نقدم لك كلمة في استعمال هذا اللفظ وفي تحريجات العلماء لكل استعمال منها، فنقول:

... ..

اعلم أولاً أن العرب تستعمل بعد «لولا» الاسم الظاهر الصريح المرفوع ، نحو قول عمر رضي الله عنه : لولا على هلك عمر ، وفي أمثالهم : تأله لولا عتقه لقد بلى ، ونحو قول الراجز :

والله لولا الله ما اهتدينا ولا تصدقنا ولا صلينا

ونحو قول الشاعر ، وهو النذر بن حسان :

فلولا الله والمهر الملقى لا بُت وأنت غير بال الإهاب

ونحو قول سلامة بن جندل (وهو الشاهد رقم ٥٠١ السابق) :

ولولا جنان الليل ما آسأ عمير إلى جعفر سر به لم يمرق

ونحو قول أفلح بن يسار أبي عطاء السندي :

لولا أبوك ولولا قبله عمر ألت إليك ممد بالمقاليذ

وعلى هذا قول أبي الطيب المتنبي :

لولا القول لكان أدنى ضيغم أدنى إلى شرف من الإنسان

كما يستعملون الاسم المؤول بالصريح بعد «لولا» ، كما في قول نصيب :

ولولا أن يقال صبا نصيب لقلت بنفسي الشا الصغار

ومنه قوله جلت كلمته : (ولولا أن يكون الناس أمة واحدة لجعلنا لمن يكفر بالرحمن

ليؤتهم سققاً من فضة) وقوله سبحانه : (لولا أن تفندون) كما يستعملون الضمير المنفصل

الموضوع لاستعماله في موضع الرفع بعدها نحو قول الله تعالى : (لولا أأنتم لكننا مؤمنين)

ولا يختلف أحد من النحاة وحمله اللغة في صحة هذه الأنواع الثلاثة ، وفي أن كل واحد منها وارد

في فصيح الكلام من غير ضرورة ولا شذوذ ، وقد وقع - بعد لولا ، في بعض الشعر - الضمير

المتصل الذي وضع لاستعمال في موضعي الجر والنصب ، كما في بيت الشاهد الذي نحن بصدد شرحه

والبيت الذي يليه ، وكما في قول الآخر :

* لولاك في ذا العام لم أخجج *

وقد اختلف العلماء في صحة نحو هذا الكلام ؛ حكى عن أبي العباس المبرد أنه كان يقول :

إنه تركيب فاسد لم يرد على لسان العرب ، وعن حكى عنه امتناع ذلك ابن الأنباري في الإنصاف

(ص ٢٨٥) وأنشد الشارح هذا البيت رداً على إنكاره .

فأما ورود الاسم الصريح المرفوع بعد لولا ، والاسم المؤول به ، والضمير المنفصل المرفوع ؛ فقد اختلف العلماء في تحريكها : فذهب السكوفيون إلى أن هذا الاسم المرفوع قد ارتفع بلولا نفسها ؛ لأنها نائية عن الفعل الذي لو ظهر لرفع هذا الاسم ، ألا ترى أنك إذا قلت لولا زيد لا كرمتك — كان التقدير : لو لم يعني زيد من إكرامك لا كرمتك ، فأصل الكلام هو هذا ، ثم حذفوا الفعل تخفيفاً ، وزادوا « لا » على « لو » ؛ فصارا بمنزلة حرف واحد ، ونظيره في العربية « أما » في نحو قولك : أما أنت منطلقاً انطلقت ، وأصل الكلام فيه : أن كنت منطلقاً انطلقت ، ثم حذفوا منه الفعل الذي هو كان ، وزادوا « ما » عوضاً عنه . وذهب البصريون إلى أن الاسم المرفوع بعد لولا قد ارتفع بالابتداء ، وليس الرفع له لولا ؛ لأن الحرف لا يعمل إلا إذا كان مختصاً ، و« لولا » غير مختصة بقيل من الأسماء والأفعال ، بل هي تدخل على النوعين جميعاً : فمن دخولها على الأسماء ما ذكرنا من الشواهد ، ومن دخولها على الأفعال قول الشاعر :

قَالَتْ أُمَامَةُ لَمَّا جِئْتُ زَارَهَا هَلَّا رَمَيْتَ بِيَمْنِ الْأَسْهُمِ الشُّودَّ
لَا دَرَّ دَرَكِي إِيَّيْ قَدْ رَمَيْتُهُمْ لَوْ لَا حُدِدْتُ ، وَلَا عُذِرِي لِحُدُودِ

ولما كانت « لولا » بهذه الثابة ولا تختص بنوع دون نوع وجب إهمالها وألا تعمل شيئاً ، وإذا لم تكن عاملة كان الاسم المرفوع بعدها مرفوعاً بالابتداء . وقد صحح ابن الأنباري مذهب السكوفيين ، على خلاف عادته ، كما صححه قوم من متقدمي النحاة . وردوا دلائل البصريين بما خلاصته : أنا لانسلم لكم أن « لولا » حرف غير مختص ، بل ندعى أنه حرف مختص بالأسماء ، فأما ما ذكرتم من قول الشاعر * .. لولا حددت * .. فإنا لا نوافقكم على أن ما وقع في البيت هو لولا التي في نحو قول عمر : لولا على لهلك عمر ، بل الذي وقع في البيت هو « لو » التي هي حرف شرط يدل على امتناع الجواب لامتناع الشرط ومعه « لا » النافية ، ومعنى ذلك أن « لولا » في قوله تعالى : (أَوْ لَا أَنْتُمْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ) كلمة واحدة الآن وأصلها كلمتان فتركبنا ، وأما التي في قول الشاعر * .. لولا حددت * .. فكأما أن الآن ومن قبل ، وكأن الشاعر قد قال : لو لم أجد ، فإن قلت : لو كانت « لا » في البيت نافية كما يقولون لكان ينبغي له أن يكرر « لا » على ما هو الأغلب الأشهر في كلام العرب من أن « لا » النافية إذا دخلت على الماضي تكررت كما في قوله تعالى : (فَلَا صَدَقَ وَلَا صَلَّى) ، فالجواب : أن ذلك غدير واجب ، وقد ورد شيء صالح من كلام العرب دخلت فيه « لا » النافية على الفعل الماضي ولم يتكرر ، كقوله تعالى : (فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ) وكتول الراجز :

إِسْتُ تَغْفِرُ اللَّهُمَّ تَغْفِرُ جَاءَ وَأَيْ عَهْدُ لَكَ لَا أَلَمَّا

وقول الآخر :

* وَأَيُّ أَمْرٍ سَيِّئٍ لَا فَعْلَهُ * *

وأما ورود الضمير الذي وضع ليعمل في موضع الجر بعد لولا فقد اختلف العلماء القائلون بصحته في تحريكه — مع تسليمهم أنه قليل في العربية وليس شائعا كشيوع وقوع الاسم الظاهر والضمير المنفصل — فذهب الكوفيون وأبو الحسن الأخفش من البصريين إلى أن الياء في «لولاى» والكاف في «لولاك» في موضع رفع ؛ لأن الاسم الظاهر الذي قامت الياء والكاف مقامه مرفوع ، ولو أن التكلم جاء باسم ظاهر بدل هذه الياء أو هذه الكاف لما وجد بدا من أن يأتي به مرفوعا ، ولو أتى به على غير هذا الوجه لكان مخطئا غير جار على ما يتكلم به العرب ، ونحن والبصريون لا نختلف في وجوب رفع الاسم الذي بعد لولا ، وإن اختلفنا في العامل الرفع له . وإذا كان الاسم الظاهر بهذه المنزلة وكانت الياء في لولاى والكاف في لولاك قائمتين مقام الاسم الظاهر فقد وجب أن يكون حكمهما حكمه . وذهب البصريون إلى أن الياء في «لولاى» والكاف في «لولاك» في محل جر بلولا ، من قبل أن الياء والكاف لا يتعان في كلام العرب موقع المرفوع ؛ فلو أننا حكمنا بأنهما مرفوعتان لحكما قد صرنا إلى مالا نظيره في كلامهم ، وذلك لا يجوز . وغاية ما في الباب أن تكون «لولا» على ضربين : أحدهما حرف يقع بعده الابتداء مرفوعا بالابتداء ، وثانيهما حرف جر زائد لا يتعلق بشئ ويقع بعده المبتدأ مجرورا به ، وله محل آخر هو الرفع على أنه مبتدأ كارتفاع الأسماء المعمولة في اللفظ للحروف الزائدة وشبهها في نحو : بحسبك درهم ، ولعل الله فضلكم ، وهل من خالق غير الله يرزقكم ، وما من أحد عندنا . وقد صحح ابن الأنباري في هذه المسألة على خلاف عادته أيضا مذهب الكوفيين ، قال ما نصه : «والصحيح ما ذهب إليه الكوفيون ؛ وأما الجواب عن كلمات البصريين : أما قولهم إن الياء والكاف لا تكونان علامة مرفوع ، قلنا : لا نسلم ؛ فانه قد يجوز أن تدخل علامة الرفع على الحذف ، ألا ترى أنه يجوز أن يقال : ما أنا كأت ، وأنت من علامات المرفوع ، وهو ههنا في موضع خفض ، فكذلك ههنا الياء والكاف من علامات الخفض وهما في لولاى ولولاك من علامات المرفوع ، والذي يدل على أن لولا ليس بحرف خفض أنه لو كان حرف خفض لكان يجب أن يتعلق بفعل أو معنى فعل ، وليس له ههنا ما يتعلق به . وقولهم : قد يكون الحرف في موضع مبتدأ لا يتعلق بشئ ، قلنا : الأصل في حروف الخفض ألا يجوز الابتداء بها وألا تقع في موضع مبتدأ ، وإنما جاز ذلك نادرا في حرف زائد دخوله كخروجه كقولهم : بحسبك زيد ، وما جاءني من أحد ؛ لأن الحرف في نية الاطراح إذ لا فائدة له ، ألا ترى أن قولك : بحسبك زيد ، وقولك : بحسبك زيد ، بمعنى واحد ؟ وكذلك قولك : ما جاءني من أحد ، وقولك :

ما جاء في أحد ؛ في المعنى واحد ، فأما الحرف إذا جاء لمعنى ولم يكن زائدا فلا بد أن يتعلق بفعل أو معنى فعل ، ولولا حرف جاء لمعنى وليس زائدا ؛ لأنه ليس دخوله تكروجه ، ألا ترى أنك لو حذفتها لبطل ذلك المعنى الذى دخلت من أجله ؛ بخلاف الباء في : بحسبك زيد ، ومن في قولك : ما جاني من أحد ، فبان الفرق بينهما (١) اه كلامه . قال أبو رجاء عفا الله عنه : وخلاصة هذا أن الكوفيين ذهبوا إلى أن الباء في «لولاي» والكاف في «لولاك» في موضع رفع فاعل بلولا كقولهم في نحو قول عمر : لولا على هلاك عمر ، وعندهم أن ضمير الحفص قد وضع موضع ضمير الرفع ؛ لأن الضائر قد تتقارض فيقع بعضها موقع بعض ، وذهب أبو الحسن الأخفش من البصريين إلى أن الباء والكاف في موضع رفع بالابتداء ، وليس لهما موضع آخر غير موضع الرفع ، وذهب جمهور البصريين إلى أن للباء والكاف موضعين : أحدهما موضع جر بلولا ، وثانيهما موضع رفع بالابتداء ، ولولا عندهم في هذا الموضع حرف جر ، والإتيان بضمير الجر ليس لإنابة ضمير عن ضمير ، ولكنه مقتضى عمل لولا ، فلما توجه عليهم الاعتراض بأن حروف الجر لا بد لها من متعلق ولا متعلق للولا في الكلام ، أجابوا عن ذلك بأن هذا ليس شأن جميع حروف الجر ، بل هو خاص بحروف الجر الأصلية ، ولولا ليست حرف جر أصلي ، فلا تحتاج إلى متعلق ، وخلاصة ما يشير إليه ابن الأنباري من الرد على هذا أن حرف الجر لا يخلو أمره من أن يكون أصليا أو زائدا : فإن كان أصليا كان له معنى وكان دخوله ليس تكروجه ولكنه يحتاج البتة إلى متعلق ، وإن كان زائدا لم يحتاج إلى متعلق ولكنه لا يدل على معنى ودخوله في الكلام تكروجه منه ، ونحن نجد «لولا» في قولك : لولاي لآذاك على ، حرفا دالا على معنى ، وليس دخوله في الكلام مثل خروجه منه ، ولا نجد له متعلقا ، فلو كان أصليا لكان له متعلق ، ولو كان زائدا لما كان له معنى ، وإذا بطل أن يكون أصليا وبطل أن يكون زائدا فقد بطل أن يكون حرف جر بنة ، والرد على هذا أن نبين لك أن حصره حرف الجر في النوعين ليس بسديد ، بل حرف الجر على ثلاثة أنواع : أصلي ، وزائد ، وشبيه بالزائد ، فأما الأصلي فكما ذكر : ما دل على معنى واحتاج إلى متعلق ، وأما الزائد فكما ذكر أيضا : ما لا يدل على معنى سوى التوكيد ولم يحتاج إلى متعلق ، وأما الشبيه بالزائد فقد أخذ طرفا من هذا وطرفا من ذاك : فهو يدل على معنى غير التوكيد كما يدل عليه الحرف الأصلي ، وهو غير محتاج إلى متعلق كما لم يحتاج إليه الزائد ، ومثل ذلك «لعل» في قول الشاعر : لعل الله فضلكم ... فانه دال على التبرجى كما ذكرنا في شرحه ولا متعلق له ، فكندا «لولا» ههنا .

وقوله :

٥٢٥ - وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ طُحِتَ كَمَا هَوَى بِأَجْرَامِهِ مِنْ قَنَةِ النِّيقِ مُنْهَوَى

انتهى

٥٢٥ - هذا بيت من كلمة ليزيد بن الحكم بن أبي العاص الثقفي ، وقد روينا لك - عن أمالي أبي طي وعن أغاني أبي الفرج - جملة من أبياتها في شرح شواهد المفعول معه (ج ٢ ص ٤٠٣ ن ٤٣٥) من هذا الكتاب ، وبعد أربعة الآيات الأولى التي أنشدناها هناك قوله :

أَرَاكَ إِذَا لَمْ أَهْوْ أَمْرًا هَوَيْتَهُ وَلَسْتُ لِمَا أَهْوَى مِنَ الْأَمْرِ بِأَهْوَى
أَرَاكَ اجْتَوَيْتَ الْخَيْرَ مِنِّي وَاجْتَوَى أَذَاكَ فَسَكَلٌ يَجْتَوِي قُرْبَ مُجْتَوَى
وَكََمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ طُحِتَ كَمَا هَوَى بِأَجْرَامِهِ ... الْبَيْت ، وبعده :
إِذَا مَا ابْتَنَى الْمَجْدُ ابْنُ عَمِّكَ لَمْ تُعِنْ وَقُلْتَ : أَلَا يَأْلَيْتَ بُنْيَانَهُ خَوَى
فَأَنَّكَ إِن قِيلَ ابْنُ عَمِّكَ غَانِمٌ شَجَّ أَوْ عَمِيدٌ أَوْ أَخُو مَقْلَةٍ لَوَى
تَمَلَّاتٍ مِنْ غَيْظٍ عَلَى قَلَمٍ يَزَلُ بِكَ الْغَيْظُ حَتَّى أَنْتَ بِالْغَيْظِ تَنْشَوَى

الالفة : « موطن » بكسر الطاء - أصله اسم مكان بمعنى موضع التوطن والإقامة ، وأراد به هنا المشهد من مشاهد الحرب ، وقد استشهد بالبيت جاز الله الزمخشري في تفسيره عند الكلام على قوله جل شأنه : (لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ) على أن المراد بالمواطن مواقع الحرب والقتال « طُحِتَ » يجوز في هذه الكلمة كسر الطاء وضمها ؛ لأن هذا الفعل قد ورد من باين : طاح يطوح فيكون بضم الطاء كقلت وصمت ، وطاح يطيح فيكون بكسر الطاء كعبت ، ومعنى طاح سقط وهلك « هوى » سقط من أعلى إلى أسفل ، تقول : هوى يهوى - بزنة رعى يرمى - هوى ؛ إذا خر من حالق ؛ فأما في العشق فتقول : هوى يهوى - مثل رضى يرضى « بأجرامه » الأجرام : جمع جرم ، وجرم كل شيء - بكسر الجيم وسكون الراء - جنته « قنة » بضم القاف ونشديد النون - هي ما استندق من رأس أعلى الجبل ، وتجمع على قنان ، مثل برمة وبرام ، وعلى قنن ، مثل قلة وقلل ، وهي بمعنى القنة ، وعلى قنات « النيق » بكسر النون - أرفع موضع في الجبل ، ويجمع على نياق « منهوى » النهوى - ومنه الهاوى - هو الساقط .

الإعراب : « كَمْ » خبرية بمعنى كثير : اسم مبنى على السكون ، ويجوز هنا أن يكون محله رضا على أنه مبتدأ خبره جملة لولاى طحت بتقدير رابط ، ويجوز أن يكون محله نصبا على أنه مفعول فيه عامله قوله طحت « موطن » هو تمييز كم الخبرية مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة

«لولاى» لولا : حرف امتناع لوجود مبنى على السكون لا محل له عند النحاة جميعا ، ثم هى - مع ذلك - عند سيبويه وجمهور البصريين حرف جر شبيه بالزائد ، وعليه تكون ياء التسكيم ذات محلين : أولهما الجر بلولا ، وثانيهما الرفع بالابتداء ، وعند الأخفش ليس للياء إلا محل واحد هو الرفع بالابتداء ، والخبر على الذهبيين محذوف وجوبا ، وتقدير الكلام : لولاى موجود ، ولولا عند جمهور الكوفيين نائبة عن فعل تقع ياء التسكيم فاعلا له « طحت » فعل وفاعل ، والجملة لا محل لها جواب لولا ، فإن جعلت « كم » الخبرية مبتدأ كانت الجملة من لولا وشرطها وجوابها فى محل رفع خبر المبتدأ ، وكان الرابط بين المبتدأ وجملة الخبر محذوفا ، وتقدير الكلام : وكم موطن لولاى طحت فيه « كما » الكاف حرف جر ، وما : مصدرية حرف مبنى على السكون لا محل له « هوى » فعل ماض فاعله « منهوى » الواقع فى آخر البيت ، وما المصدرية مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لمصدر محذوف ، وأصل الكلام : هويت هوىيا مائلا لهوى منهو « بأجرامه » الباء حرف جر ، وأجرام : مجرور به ، والجار والمجرور متعلق بهوى ، وأجرام مضاف وضمير الغائب العائد إلى منهو فى آخر البيت مضاف إليه « من قنة » جار ومجرور متعلق بهوى أيضا ، وقنة مضاف و « النيق » مضاف إليه « منهو » فاعل هوى ، كما تقدمت الإشارة إليه ، مرفوع بضمه مقدرة على الباء المحذوفة للتخاص من التثناء الساكنين منع من ظهورها الثقل ، وهذه الياء التى تراها فى ياء الإشباع وليست لام الكامة الشاهد فيه : قوله « لولاى » فإن أبا العباس البرد زعم أنه لا يصح عربية أن يقع بعد لولا ضمير متصل ، وهذا البيت الذى قبله رد عليه بأن ذلك قد جاء عن العرب الموثوق بعريتهم برواية الثقات من العلماء ، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ ، وليس لنا أن نأبى شيئا جرى به لسان العرب فنزعم أنه ليس من لغة العرب . وقد عرفت فى شرح الشاهد السابق وجه تخريج هذا الأسلوب واختلاف العلماء فيه . قال العيني فى شرح شواهد (٣ - ٢٦٣ بهامش الخزانة) : « الأصل أن يلى لولا ضمير رفع نحو لولا أنتم لكننا مؤمنين ، وأما لولاى ولولاك ولولاه فتقليل ؛ ثم مذهب سيبويه والجمهور من جارة للضمير مختصة به كما اختصت حتى والكاف بالظاهر ، ولا يتعلق لولا بشيء ، وموضع المجرور بها رفع بالابتداء ، والخبر محذوف . وقال الأخفش : الضمير مبتدأ ، ولولا غير جارة ، ولكنهم أنابوا الضمير المحفوض عن المرفوع ، كما عكسوا إذ قالوا : ما أنا كأت ولا أنت كأتا . وقال النحاس : لولاى ولولاك إذا أضمر فيه الاسم جروا وإن أظهر رفع ، قال سيبويه : وهذا قول الخليل ويونس ، ومعنى هذا أنك تقول : لولا زيد لكان كذا ، فترفع بالابتداء ، وتقول : لولاك ؛ فيكون الكاف فى موضع خفض ، وهذا عند أبى العباس البرد خطأ ؛ لأن الضمير عقيب المظهر ، فلا يجوز أن يكون المظهر مرفوعا والمضمير مجرورا ، قال أبو العباس : وحدثت أن أبا عمرو اجتهد فى طلب لولاك ولولاى بيتا يصدقه أو كلاما مأثورا عن

(بِالظَّاهِرِ أَخْصَصْ مُنْذُ) و (مُنْذُ وَحَتَّى * وَالْكَافَ وَالْوَاوَ وَرُبَّ وَالْثَا) وَكَتَبَ وَلَعَلَّ وَمَتَى ، وقد سبق الكلام على هذه الثلاثة ، وما عدا ذلك فيجبر الظاهر والمضمر ، على ما سيأتى بيانه .

(وَأَخْصَصْ بِمُنْذُ وَمُنْذُ وَقْتًا) وأما قولهم : ما رأيته مُنْذُ أَنْ اللَّهَ خَلَقَهُ ، فتقديره : منذ زَمَنٍ أَنْ اللَّهَ خَلَقَهُ ، أى : منذ زمن خلق الله إياه .

(تنبيه) : يشترط في مجرورها — مع كونه وقتا — أَنْ يَكُونَ مُعَيَّنًا ، لَا مُبْهَمًا ، ماضياً أو حاضراً ، لَا مُسْتَقْبَلًا ، تقول : ما رأيته مَذِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ ، أَوْ مَذِ يَوْمِنَا ، وَلَا تقول : مَذِ يَوْمٍ ، وَلَا أَرَاهُ مَذِ غَدٍ ، وكذا في منذ . اهـ

(وَ) اخْصَصْ (رُبُّ * مُنْكَرًا) نحو : رَبِّ رَجُلٍ ، وَلَا يَجُوزُ رَبُّ الرَّجُلِ (وَالثَّاءُ لِلَّهِ وَرَبِّ) مضافا للكعبة أو لآلئ المتكلم ، نحو : « وَتَاللَّهِ لَا كِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ » وَتَرَبَّ الْكَعْبَةِ ، وَتَرَبَّى لِأَفْعَلَنْ ، وَنَدَرَ تَالرَّحْمَنِ ، وَتَحْيَاكَ (وَمَارَوْا مِنْ نَحْوِ رَبِّهِ فَنَقِيَ) وقوله : ٥٢٦ — وَرُبَّهَ عَطِبًا أَنْقَذْتُ مِنْ عَطْبِهِ

(نَزَرْتُ) أى : قليل

العرب فلم يجده ، وقال أبو العباس : هو مدنوع لم يأت عن ثقة ويزيد بن الحكم (هو صاحب البيت المستشهد به) ليس بالفصيح اهـ كلامه .
٥٢٦ — هذا عجز بيت ، وصدره قوله :

* وَاهٍ رَأَيْتُ وَشِيكًا صَدْعَ أَعْظَمِهِ *

ولم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سابق أو لاحق ، ومن أنشده من النحاة ثعلب وابن الناطم .

اللفظ : « واه » اسم فاعل من قولك : وهى الحائط ونحوه يهى ، إذا تصدع وضعف وهم أن يسقط « رأيت » بالياء الواحدة — من قولهم : رأيت الصدع ، ورأيت الإناء ونحوه ، إذا أصابته « وشيكا » أى سريعا وقرىبا « صدع » الصدع : الشق « عطبا » بفتح العين وكسر الطاء المهملتين — وصف بمعنى الشرف على الهلاك « عطبه » بفتح العين والطاء جميعا — مصدر ذلك الوصف ، وتقول : عطب فلان يعطب عطبا — بوزان فرح يفرح فرحا — إذا أشنى ودنا من الهلاك .

الإعراب : « ربه » رب : حرف جر شبهه بالزائد لا يتعلق بشيء ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والماء ضمير الغائب مجرور محلا برب ، وله محل آخر : إما رفع على أنه مبتدأ ، وإما نصب على أنه مفعول به مقدم على عامله وهو قوله أنقذت الآتى ، والثانى أولى ؛ لأن الفعل لم يستوف مفعوله ، وتقدير الضمير مبتدأ يحتاج إلى تقدير رابط يربط جملة الخبر به ، وقد علمت أن ما لا يحتاج إلى تقدير أولى أن يؤخذ به « عطبا » تمييز للضمير المجرور محلا برب وتفسيره ، وقد عرفت فيما مضى (ج ٢ ص ٢٠٥) أن هذا أحد المواضع التى يعود فيها الضمير على متأخر عنه لفظا ورتبة « أنقذت » فعل وفاعل ، وجمتهما فى محل رفع خبر للمبتدأ إن قدرت الضمير مبتدأ ، والرابط محذوف ، وتقدير الكلام حينئذ : ور به عطبا أنقذته — إلخ « من عطبه » الجار والمجرور متعلق بأنقذ ، وعطب مضاف وضمير الغائب العائد إلى العطب السابق مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « ربه » فإن رب فيه قد جرت الضمير ، مع أنها مختصة بالسجود على النكرات . ولهذا اختلاف العلماء فى هذا الضمير : أمعرفة هو أم نكرة ؟ فذهب الجمهور إلى أنه معرفة على أصله ، ومعنى اختصاص رب بالنكرات عندهم أن القياس يقتضى ذلك ؛ فإن ورد ما يخالفه كهذا البيت فهو شاذ من جهة القياس ، وذهب ابن عصفور وجار الله الزمخشري إلى أن هذا الضمير نكرة ؛ لأنه واقع موقع واجب التنكير ، ولأن مرجعه — وهو التميز — واجب التنكير أيضا ، وذهب الفارسي وجماعة إلى أنه معرفة جارية مجرى النكرة . وإنما أوجب القياس فى مجرور رب أن يكون نكرة لأنها لما كانت تدل على التقليل ، وكان التقليل إنما يقع على ما هو كثير ، وكانت النكرة هى التى تدل على الكثير لأن المعارف إنما تدل على معين بالشخص أو بالجنس — وجب أن يقتصر دخولها على النكرة التى تدل على الكثير ليصالح فيها معنى التقليل واعلم أن رب يخالف حروف الجر من أربعة أوجه : أولها — ما ذكرنا من أنها مختصة بالنكرات ، وثانيها — أن مجرورها النكرة يجب وصفه مع أن سائر حروف الجر تعمل فى النكرات الموصوفة وغير الموصوفة على السواء ، وثالثها — أنها لا تحتاج إلى متعلق مع أنها تدل على معنى ، وقد عرفت سر ذلك فى الكلام على الشاهد السابق ، ورابعها — أنها لا تقع إلا فى أول الكلام ، وحروف الجر تقع فى أثناء الكلام ؛ لأن أصل وضعها على أن تعدى معنى الفعل إلى الاسم ، ولكل هذه الوجوه من الخلاف بينها وبين سائر حروف الجر ذهب الكوفيون إلى أن رب اسم لا حرف ، ولا حجة لهم فى ذلك ، ولكنهم غفلوا عن أسرار كل واحد من هذه الشقوق : فأما السر فى أنها لا تدخل إلا على نكرة فقصد عرقته ، وأما السر فى أنها لا تدخل إلا على نكرة موصوفة فهو أن يكون وصف النكرة بمنزلة العوض عن المتعلق الذى لا بد لحرف الجر منه ، وأما السر فى أنه لا متعلق لها فقد بيناه فى شرح الشاهد السابق ؛ وأما السر فى أنها لا تقع إلا فى

(تنبيه) : يلزم هذا الضمير المجرور بها : الأفراد ، والتذكير ، والتفسير بتمييز بعده مطابق للمعنى ، فيقال : رَبُّهُ رَجُلًا ، وَرَبُّهُ امْرَأَةٌ . قال الشاعر :

رَبُّهُ فِتْيَةً دَعَوْتُ إِلَى مَا يُورِثُ الْمَجْدَ دَائِبًا فَأَجَابُوا^(١)

وقد سبق التنبيه عليه في آخر باب الفاعل .

(كَذَا كَمَا وَنَحْوُهُ آتِي) أى : قد جَرَتْ الكافُ ضمير النية قليلاً ، كقوله :

٥٢٧ — وَأُمُّ أَوْعَالٍ كَمَا أَوْ أَقْرَبًا

ابتداء الكلام فلاشها دالة على التقليل ، وتقابل الشيء بمنزلة نفيه ، وحرف النفي يقع في أول الكلام ؛ فكذاك ما أشبهه .

(١) قد مضى شرح هذا البيت شرحاً وافياً في الجزء الثانى من هذا الكتاب (ص ٢٠٦) وهو الشاهد رقم (٣٨٢) فأرجع إليه هناك إن شئت ، مع إعلامنا إياك أن موضع الاستشهاد به هنا هو عينه موضع الاستشهاد به هناك .

٥٢٧ — هذا بيت من مشطور الرجز ، وهو من شواهد سيديويه والرضى وغيرهما ، وهو من

أرجوزة للعجاج مطلعها :

مَا هَاجَ دَمْعًا سَاكِيًا مُسْتَسْكِبًا مِنْ أَنْ رَأَيْتَ صَاحِبَيْكَ أَكْبَابًا

وهو يقول البيت المستشهد به في وصف حمار وحش وأنته بأنه أراد أن يرد الماء ليشرب ؛ فرأى الصياد فهرب بأنته ، وقبل بيت الشاهد قوله :

نَحْنُ الذَّنَابَاتِ شِمَالًا كَشْبًا وَأُمُّ أَوْعَالٍ كَمَا أَوْ أَقْرَبًا

* ذَاتَ الْيَمِينِ غَيْرَ مَا إِنْ يَنْكَبًا *

اللفظ : « أَكْبَابًا » صار إلى الكآبة ودخل فيها ، والكآبة : الحزن « نحن » تقول : نحنى فلان فلانا تنحية ؛ إذا أبعد عنه وجعله في ناحية منه ، ويروى في مكانه « خلى » والضمير المستتر في الفعل على الروایتين جميعاً يعود إلى حمار الوحش الذى يصفه « الذنابات » بالدال المعجمة بعدها نون — اسم موضع بعينه ، وضبطها العيني بفتح الدال ، وقال الأندلسى شارح المفصل : « هى جمع ذنابة — بكسر الدال — وهى آخر الوادى ينتهى إليه السيل ، وكذلك آخر النهر ، ووجدتها في موضع آخر الذنابات — بالموحدين — وهى الجبال الصغار » اهـ . وقوله « شمالا » يريد ناحية الشمال ، فإن كانت الرواية « خلى الذنابات شمالا » فمفعول ثانٍ لحلى ، وإن كانت الرواية « نحنى الذنابات شمالا » فتبala ظرف مكان « كشبا » بفتح الكاف والياء — أى قريباً « أم أوعال » هضبة في ديار بنى تميم ، ويقال لها : ذات أوعال ، وقال ياقوت : هى هضبة معروفة قرب برقة

أنشد ، ومى أكمة بعينها ، وقال ابن السكيت : ويقال لكل هضبة فيها أوعال : أم أوعال ، والأوعال : كباش الجبل « كها » يريد مثل الذنابات في البعد « ينكبا » قال الأصمعي : نكب ينكب نكبا — مثل نصر ينصر نصرا — ونكوبا أيضا ؛ إذا تحرف عن الطريق .

الإعراب : « نحى » فعل ماض ، مبنى على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى حمار الوحش الموصوف « الذنابات » مفعول به لنحى ، منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة « شمالا » ظرف مكان ناصبه نحى « كشبا » صفة لشمالا منصوب بالفتحة الظاهرة « وأم » الواو عاطفة ، أم : يروى مرفوعا ويروى منصوبا ؛ فن رواه مرفوعا جعله مبتدأ مرفوعا بالابتداء وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، ومن رواه منصوبا جعله معطوفا على الذنابات منصوبا بالفتحة الظاهرة ، وأم مضاف و « أوعال » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « كها » أما من روى « أم » بالرفع فهذا عنده جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وأما من روى « أم » بالنصب فهذا عنده جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من أم أوعال ، على رواية نحى الذنابات ، ويجوز أن يكون معطوفا على شمالا بالواو فهو مثله مفعول ثان وذلك على رواية خلى الذنابات « أو » حرف عطف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « أقرب » إن جعلت الجار والمجرور متعلقا بمحذوف خبر المبتدأ فأقرب معطوف بأو على الضمير المجرور محلا بالكاف ، والمعطوف على المجرور مجرور ، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة ، وكذا إن جعلته حالا . وإن جعلت الجار والمجرور مفعولا ثانيا فأقرب معطوف على عمل الجار والمجرور ، ومحلها النصب ، والمعطوف على المنصوب منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « كها » حيث جرت الكاف الضمير المتصل ، ومن شأن الكاف ألا تنجز إلا الاسم الظاهر اتفاقا ، أو الضمير المنفصل عند جماعة سنده كرم ، وتندى وقع في هذا البيت ضرورة من ضرورات الشعر لا يجوز للتكلم أن يرتكبها . قال سيبويه (١ — ٣٩٢ بولاق) : « هذا باب ما لا يجوز فيه الإضمار من حروف الجر . وذلك الكاف في : أنت كزيد ، وحتى ، ومذ ، وذلك لأنهم استغنوا بقولهم : مثلى ، وشبهى ، عنه فأسقطوه ، واستغنوا عن الإضمار في حق بقولهم : رأيهم حتى ذاك ، وبقولهم : دعه حتى يوم كذا وكذا ، وبقولهم : دعه حتى ذاك ؛ وبالإضمار في إلى إذا قال : دعه إليه ؛ لأن المعنى واحد ، كما استغنوا بمثلى ومثله عن كى وكه ، واستغنوا عن الإضمار في مذ بقولهم : مذ ذاك ؛ لأن ذاك اسم مبهم ، وإنما يذكر حين يظن أنه قد عرف ما يعنى . إلا أن الشاعر إذا اضطر أضمّر في الكاف ، فيجرونها على التقياس ، قال الشاعر العجاج : وأم أوعال كها أو أقربا » وقال العجاج :

لَا تَرَى بَعْلًا وَلَا حَلَالًا كَهْ وَلَا كَهْمًا إِلَّا حَاطِلًا

وقوله :

٥٢٨ — وَلَا تَرَى بَعْلًا وَلَا حَلَالًا كَهُ وَلَا كَهْنٌ إِلَّا حَاظِلًا

وهذا مختص بالضرورة .

شبهوه بقوله : له ولهن ، ولو اضطر شاعر فأضاف الكاف إلى نفسه قال ما أنت كي وكى خطأ ، من قبل أنه ليس من حرف يفتح قبل ياء الإضافة « اه . وقال الأعمى في بيت الشاهد الذي نحن بصدده : « الشاهد فيه إدخال الكاف على المضمر ، تشبيها لها بمنزل ؛ لأنها في معناها واستعمل ذلك عند الضرورة » اه . وقال النحاس : « هذا عند سيبويه قبيح ، والعلة له أن الإضمار يرد الشيء إلى أصله ، فالكاف في موضع مثل ، فإذا أضمرت ما بعدها وجب أن تأتي بمنزل ، وأبو العباس — فيما حكى لنا علي بن سليمان — يميز الإضمار في هذا على القياس ؛ لأن المضمر عقيب للظهور ، وقد نطقت به العرب . وقد أجاز بعض النحويين : أنا كَأَنْتَ ، وأنا كَأَيْكَ ، ورد أبو العباس ذلك » اه .

هذا ، ومن دخول الكاف على الضمير — سوى ما أنشده الشارح — قول أبي محمد اليزيدي اللغوي النحوي معلم المأمون بن الرشيد (وانظر العقد الفريد : ج ٢ ص ٢٩٩ اللجنة) :

شَكُونُكُمْ إِلَيْنَا تَحَانِينُكُمْ وَنَشْكُو إِلَيْكُمْ تَحَانِينَنَا
فَلَوْلَا الْمَعَاوَةُ كُنَّا كَهْمُ وَلَوْلَا الْبَلَاءُ لَكُنَّا كَهْمَا

وقول الآخر :

لَا تَلْنِي فَإِنِّي كَأَنَّ فِيهَا إِنَّنَا فِي الْمَلَامِ مُشْتَرِكَانِ

٥٢٨ — وهذا البيت مثل سابقه للعجاج ، وهو من شواهد سيبويه والرضي وابن هشام وغيرهم ، وهو من أرجوزة أولها قوله :

عَرَفْتُ بِالْقَضْرِيَّةِ الْمَنَازِلَا قَفَرًا وَكَأَنَّ مِنْهُمْ مَا هَلَا

والبيت المستشهد به من أبيات يصف فيها حمار وحش وأنته ، وقبله قوله :

حَتَّى إِذَا مَا اجْتَابَ لَيْلًا لَا نِيْلَا هَيَّجَهَا وَلَمْ تَحْلَمْ فَاعْيَلَا

يَعْلُو بِهَا الْقُرَيْيَانِ وَالْمَسَايِلَا وَكُلَّ صَمْدٍ يُنْبِتُ الْقَلَاقِلَا

تَحْسِبُهُ إِذَا اسْتَمَبَّ دَائِلَا كَأَنَّمَا يُنْجِي هِجَارًا مَا نِيْلَا

فَلَا تَرَى بَعْلًا وَلَا حَلَالًا كَهُ وَلَا كَهْنٌ إِلَّا حَاظِلَا

اللفظة : « النازل » جمع منزل ، وهو في الأصل مكان النزول من قولك : نزل بمكان كذا ينزل نزولا ، وأراد منه ههنا ديار أحيائه التي كانوا يقيمون فيها « قفرا » خالية ليس بها أحد « مأهل » جمع مأهل ، وهو في الأصل اسم مكان من قولهم : أهل المكان يأهل أهولا ؛ إذا عمرو صار به أهله « اجتاب » قطع « ليلا لائلا » يريد شديد الظلمة ، ويقولون : ليل أليل ، وليلة ليلاء ، وليل لائل ، وهم يريدون ذلك المعنى « هيجه » أثارها من مكانها ، وتقول : هاجه يهيجه ، وأهاجه ، وهيجه — بالتضعيف — إذا حركه وأثاره « ولم تخله فاعلا » الضمير المستتر في تخله يعود إلى الآن ، والمراد أنها ما كانت تحسب أنه سيفعل ذلك : أي ما كانت تظن أن الحمار يهيجها « القران » بضم القاف وسكون الراء بعدها ياء مثناة — هي مجارى الماء ، واحدها قرى « صمد » — بفتح الصاد وسكون الميم — هو المكان السهل « القلائل » بنت ، واحده قلقل ، بزنة و برج « استتب » جد في العدو « دائلا » اسم فاعل من الدالان — بالتحريك — وهو السير الخفيف « ينحى » يعتمد « هجارا » الهجار — بزنة الكتاب — حبل يشد به وظيف البعير ، وقيل : هو حبل يشد به رسغ رجل البعير ثم يشد إلى حقوه إن كان عربيا وإن كان ذا رحل يشد في الخقب ، قاله العيني في شرح شواهد . يريد أن العير يعدو مائلا إلى جنب كأنما هو مشدود بالهजार « بعلا » هو في الأصل : الزوج ، والمراد به الحمار الوحشى الذى يصفه « حلائل » جمع حليلة ، وهي في الأصل : الزوجة ، وأراد منهن الآن الوحشية التي تصحب هذا العير « حافظا » اسم فاعل من : حفظ الرجل المرأة ، إذا منعها من التزوج ، ومثله العاضل — بالعين المهملة والصاد المعجمة — وقال النحاس : سألت أبا الحسن عنه فقال : الحظلان مشية فيها تشاقل .

الإعراب : « لا » حرف نفي مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « ترى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بعلا » مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة « ولا » الواو حرف عطف ، لا : حرف زائد لتأكيد النفي « حلائلا » معطوف على المفعول به ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، والألف للإطلاق « كه » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لبعل « ولا » الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفي « كهن » جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور السابق ، وأصل العبارة : فلا ترى بعلا كه ولا حلائل كهن « إلا » حرف إيجاب مبنى على السكون لا محل له « حافظا » إن جعلت ترى علامة كان مفعولا ثانيا لها ، وإن جعلتها بصرية فهو حال من « بعلا » الموصوف بالجار والمجرور منصوب بالفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « كه » وقوله « كهن » حيث جر الضمير في العبارتين بالكاف التي تختص بالدخول على الظاهر ، أو الضمير المنفصل عند قوم سيأتي ذكرهم ، وإنما فعل ذلك حينئذ

(تنبيه) : قوله « ونحوه » يحتمل ثلاثة أوجه : الأول : أن يكون إشارة إلى بقية ضمائر الغيبة المتصلة كما في قوله كه ولا كهن ؛ الثاني : أن يكون إشارة إلى بقية الضمائر مطلقا ، اضطر ، ولولا الضرورة ما كان يسوغ له ذلك . وهو حين اضطر رجوع إلى القياس الذي كان يقتضيه حرف الجر . قال ابن عصفور : « ومن الضرورة أن يستعمل الشاعر الحرف استعمالا لا يجوز مثله في الكلام ، نحو قول المجاج * وأم أوعال كها أو أقربا * فجر بالكاف الضمير المتصل ، وحكمها في سعة الكلام ألا تجر إلا الظاهر والضمير المنفصل لجر يانه مجرى الظاهر ؛ فيقال : ما أنا كأنك ولا أنت كأننا ، حكى الكسائي عن بعض العرب أنه قيل له : من تعدون الصعاوك فيكم ؟ فقال : هو الغداة كأننا . لكنه لما اضطر (يريد المجاج) أبدلها من حكمها حكم ما هي في معناه ، وهو مثل ، فجعلها تجر الضمير المتصل كما تجر الضمير المنفصل ، كما يجره مثل ، ومن ذلك قوله :

وَإِذَا الْحَرْبُ شَمَرَتْ لَمْ تَكُنْ كَيِّ حِينَ تَدْعُو الْكُمَاةَ فِيهَا تُزَالِ

أنشده الفراء وقال : أنشدني بعض أصحابنا ولم أسمعه أنا من العرب . قال الفراء : وحكى عن الحسن البصري : أنا كك ، وأنت كي . واستعمل هذا في حال السعة شذوذ لا يلتفت إليه » اه والخلاصة التي يزيد أن تحرص عليها ، وأن تنبهك إلى أخطاء العلماء في نقل بعض أحكامها عن المتقدمين ؛ أن تقول لك : إن مجرور الكاف لا يخلو من أن يكون اسما ظاهرا أو ضميرا منفصلا أو ضميرا متصلا ؛ فأما جرهما الاسم الظاهر فلا غبار عليه ، وهو صحيح سائغ في الشعر وفي الشعر جميعا ، وقد ورد في فصيح الكلام . وأما جرهما للضمير المنفصل فقد سمعت في عبارة ابن عصفور أنه يراه سائغا في الكلام ، وسمعت أن الكسائي نقل ذلك عن العرب ، وقد سمعت في عبارة النحاس التي أثرتها لك في شرح الشاهد السابق أن أبا العباس المبرد أبي أن تقول : ما أنت كأننا ولا أنا كأنك . وحكى جوازها عن الفراء وعن الكوفيين ، وعن حكاه عنهم أبو حيان ، واختار جواز ذلك في السعة المحقق الرضي فإنه قال : « وقد تدخل الكاف في السعة على المرفوع نحو أنا كأنك لورود السماع به » اه . وأما جرهما للضمير المتصل فإن كان الكاف أو الهاء فقد سمعت في عبارة النحاس في شرح الشاهد السابق أن أبا العباس المبرد أحازه في السعة مع أنه لا يجيز جرهما للضمير المنفصل ، وقد سمعت في عبارة سيديويه أنه يرى ذلك خاصا بضرورة الشعر ، ومن العجيب أن أبا حيان نقل عن سيديويه أنه يرى جواز ذلك مطلقا حيث قال : « أجاز سيديويه وأصحابه أنت كي وأنا كك ، وضعفه الكسائي والفراء وهشام » اه . وقال مرة أخرى : « واختلفوا في دخول الكاف على الباء والكاف ؛ فأجاز سيديويه وأصحابه أنت كي وأنا كك ، وضعف هذا الكسائي والفراء وهشام ، واحتجوا بأنه قليل في كلام العرب » اه . وإن كان الضمير المتصل هو ياء التسمك فسيأتي بيان حكمه في شرح الشاهد الآتي بعقوب هذا .

وقد شد دخول الكاف على ضمير المتكلم والمخاطب ، كقوله :
 ٥٢٩ — وَإِذَا الْحَرْبُ شَمَرَتْ لَمْ تَكُنْ كَيَّ

٥٢٩ — هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

* حِينَ تَدْعُو السَّكَمَاءُ فِيهَا تَزَالِ *

وهذا بيت أنشده الفراء ، وقال بعقيب إنشاده : « أنشدني بعض أصحابنا ، ولم أسمعنا أنا من العرب » اه . وقال هشام : « ما قالت العرب أنا سكك وأنت كي . والبيت الذي ينشد في كي مؤلف من قول بشار لا يلتفت إليه » اه .

اللفظ : « شمريت » أصل التسمير أن يحسر الإنسان عن ذراعه أو ساقه ليستعد لأمر شاق ، ويقال : شمريت الحرب ، بمعنى اشتدت وشق أمرها ، قال الراجز :

* قَدْ شَمَرْتُ عَنْ سَاقِيهَا فَشُدُّوا *

« لم تكن كي » يريد لم تكن مثلي في مقارعة الأبطال والبلاء الحسن في التزال « السكامة » جمع كَيَّ ، وهو البطل المتكفي في أداة الحرب : أي المستتر فيها « تزال » اسم فعل بمعنى انزل ، يريد حين ينادي كل بطل قرنه أن ينزله ويصاوله .

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه « الحرب » فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، وتقدير الكلام : إذا شمريت الحرب شمريت ، والجملة من الفعل المحذوف وفاعله المذكور في محل جر باضافة إذا إليها « شمريت » شمر : فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، والتاء حرف دال على تأنيث الفاعل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى الحرب ، وجملة الفعل وفاعله لا محل لها من الإعراب مفسرة « لم » حرف نفي وجزم وقلب « تسكن » فعل مضارع ناقص مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ، واسمه ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت « كي » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر تسكن ، وجملة تسكن واسمه وخبره لا محل لها من الإعراب جواب إذا « حين » ظرف زمان متعلق بتسكن ، منصوب بالفتحة الظاهرة « تدعو » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل « السكامة » فاعل بتدعو ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة الفعل المضارع وفاعله في محل جر باضافة حين إليها « فيها » جار ومجرور متعلق بتدعو ، وضمير الغائبة عائد إلى الحرب « تزال » اسم فعل أمر بمعنى انزل ، مبني على الكسر لا محل له من الإعراب .

الشاهد فيه : قوله « كي » حيث يبرر بالكاف الضمير المتصل ، وهو ياء المتكلم ، وأصل السكاف ألا تجر إلا الاسم الظاهر اتفاقاً ، وإلا الاسم الظاهر والضمير المنفصل عند بعض النحاة ، وهم من ذكرنا في شرح الشاهد السابق . ودخلوها في هذا البيت على ياء المتكلم ضرورة التجا

وكقول الحسن : **أَنَا كَلَّ وَأَنْتَ كَيَّ** . وأما دخولها على ضمير الرفع — نحو : **مَا أَنَا كَهْو** ، وما **أَنَا كَأَنْتَ** ، وما **أَنْتَ كَأَنَا** — وعلى ضمير النصب — نحو ما **أَنَا كَأَيَّاكَ** ، وما **أَنْتَ كَأَيَّاي** — فجعله في التسهيل أقل من دخولها على ضمير النصب المتصل . قال المرادي : وفيه نظر ، بل إن لم يكن أكثر فهو مساو^(١) ، والثالث : أن يكون إشارة إلى بقية ما يختص

إليها الشاعر ، ولا يجوز للتكلم أن يذهب إليها . وقد سمعت في عبارة سيبويه التي أترناها في شرح الشاهد (رقم ٥٢٧) أن هذا غير جائز ولا في ضرورة الشعر ، ألا ترى إلى قوله : « ولو اضطر شاعر فأضاف الكاف إلى نفسه فقال كي وكى خطأ ، من قبل أنه ليس من حرف يفتح قبل ياء الإضافة » اه فحكم على هذا بأنه خطأ مع أنه في ضرورة الشعر ، ووجه ذلك أن ما قبل ياء الإضافة التي هي ياء التكلم يجب أن يكسر لمناسبة هذه الياء ، والكاف الجارة في أصل وضعها مفتوحة ، فلو أقيمتها على أصل وضعها لسكنت قد خالفت ماوجب من كسر ما قبل ياء التكلم ، ولو كسرتها لمناسبة الياء لخرجت بها عن أصل وضعها ، وأنت تعلم أنهم يزيدون النون قبل ياء التكلم بحافظة على أصل البنيات من الأفعال والحروف فيقولون : ضربني واضربني وليتني ولعلني ومنى وعنى ، ومن هنا تعلم أن بين دخول الكاف الجارة على الكاف أو الهاء وبين دخولها على ياء التكلم فرقا مع استواء الثلاثة — وهن الكاف والهاء وياء التكلم — في أنهن ضمائر جاز متصلة ، وذلك الفرق هو أنه يجوز للشاعر إذا اضطر أن يدخل الكاف الجارة على كاف الضمير أو هائه ، ولا يجوز له ولو مع الضرورة أن يدخل الكاف الجارة على ياء التكلم . والسرف في هذا ما قدمنا الإشارة إليه ، وهو أن دخول الكاف الجارة على كاف الضمير أو هائه لن يغير شيئا مما يجب في نفس الكاف الجارة أو فيما يكون قبل الضمير ، ألا ترى أن أصل وضع الكاف الجارة على أن تكون مفتوحة وأن كاف الضمير وهاءه لا يجب فيما قبلهما شيء معين من الحركات ، فلو أنك قلت « هو ك » أو قلت « أنت ك » لبقيت الكاف الجارة على ما هو أصل وضعها ، وهو الفتح ، ولم يكن في ذلك شيء مخالف في الضمير نفسه أو فيما قبله ، فأما دخول الكاف الجارة على ياء التكلم فانه يقتضى أحد أمرين ، وكلاهما مخالف ، أما أحدهما فإن تكسر الكاف الجارة لمناسبة الياء فتخرج بها عما وضعت عليه ، وأما ثانيهما فإن تبقى الكاف الجارة مفتوحة كأصل وضعها فتكون قد فتحت ما قبل ياء التكلم وهي موضوعة على أن يكسر ما قبلها . وهذا واضح إن شاء الله .

(١) مما قدمناه لك في شرح الشواهد الثلاثة الماضية تعلم أن نظر المرادي مبنى على مذهب من عدا أبي العباس البرد من النحاة الذين أجازوا دخول الكاف على الضمائر المنفصلة دون المتصلة . ويندفع نظر المرادي بأحد وجهين : الأول — أن يكون ابن مالك رحمه الله قد رأى ما رآه أبو العباس البرد من جواز دخول الكاف الجارة على الضمائر المتصلة دون المنفصلة ، كما حكينا عنه عن ابن عصفور ، والثاني — وهو ما دفع به العلامة الصبان هذا النظر — أن يكون مراد ابن مالك

بالظاهر ، أى : أن بقية ما يختص بالظاهر دخوله على الضمير قليل ، كقوله :
 ٥٣٠ — نَلَا وَاللَّهِ لَا يَلْقَى أَنَاْسٌ فَتَى حَتَّاكَ يَا بَنَ أَيْ زِيَادَ

أن اتصال الكاف بالضمائر المنفصلة أقل في القياس من اتصالها بالضمائر المتصلة ، وإن كان الاستعمال قد جرى على عكس ذلك ، وبيانه أن في اتصال الكاف الجارة بالضمير المنفصل خروجاً عن القياس من وجهين : أحدهما كون مدخول الكاف ضميراً مع أن الأصل فيها أنها مختصة بالظاهر ، وثانيهما كون ذلك الضمير في الأصل ضمير رفع في نحو ما أنا كَأَنْتَ أو ضمير نصب في ما أنا كَأَيَّاكَ . أما اتصال الكاف الجارة بكاف الضمير أو هائه ففيه خروج عن القياس من ناحية واحدة وهي اتصالها بالضمير مع أنها في الأصل مختصة بالظاهر ، وهي الناحية الأولى من ناحيتي الشذوذ في اتصالها بالضمير المنفصل ، ولا شك أن ما فيه ناحيتاً شذوذ أقل من جهة القياس مما فيه ناحية شذوذ واحدة .

٥٣٠ — لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثر له على سابق أو لاحق . بل قال البغدادي (ج ٤ ص ١٤١ بولاق) نقلاً عن أبي حيان في شرح التسهيل : « وانتهاء الغاية في حثاك لا أفهمه ، ولا أدري ما معنى بحتاك ؟ ففعل هذا البيت مصنوع » اهـ .
 اللفظ والرواية : « لا يلقى أناس » يروى يلقي : مضارع ألقى بمعنى وجد ، ويروى * ... لا يلقاه ناس * مضارع من اللقي ، ويروى أيضاً * ... لا يلقى أناس * وهو مثل الرواية الثانية مضارع من اللقي « حثاك » قد سمعت في عبارة أبي حيان أنه استشكل معنى الغاية ههنا ، ولم يدر ما معنى الشاعر بقوله حثاك ، وأنه حكم على البيت بالصنعة من أجل ذلك . والذي يتجه للعاجز الضعيف أن الشاعر أراد أن يقول : إن الناس لا يجدون فتي يرجونه لقضاء مطالبهم حتى يلبقوا للمدح فإذا بلغوه فقد وجدوا ذلك الفتي « يابن أبي زياد » يروى في مكانه « يابن أبي يزيد » .
 الإعراب : « لا » إما أن تكون نافية لما يفهم من اللام وكأنه قد قال : لبس الأمر على ما يظن الناس ، وإما أن تكون حرفاً زائداً لتأكيد القسم ، وهي على الحالين حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب « والله » الواو حرف قسم وجر ، ولفظ الجلالة مقسم به مجرور بالواو ، والجار والمجرور متعلق بفعل قسم محذوف : أى أقسم بالله « لا » حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب « يلقى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « أناس » فاعل يلقى ، مرفوع بالضمة الظاهرة « فتي » مفعول به ليلقى منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، فإن كان الفعل بالقاف من اللقي فقد استوفى مفعوله الذي يقتضيه ، وإن كان بالقاء من الإلقاء بمعنى الوجدان فمفعوله الثاني محذوف ، والتقدير : لا يلقى أناس فتي مقصوداً لآمالهم ، كما حذف ثانی مفعولی ظن في قول عنتره :

وَلَقَدْ تَرَلْتُ فَلَا تَقُفُّ غَيْرَهُ مِثِّي بِمِثْرَةِ الْحَبِّ الْمَكْرَمِ

أى : فلا نظى غيره واقما « حناك » حتى : حرف جر ، وضمير المخاطب في محل جر بحتى ، والجار والمجرور متعلق بيلقى « يا » حرف نداء مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « ابن » منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « أبى » مضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، وأبى مضاف و « زياد » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « حناك » حيث جرت حتى الضمير ، وهي في الأصل مختصة بالظاهر ، وجرها الضمير في هذا البيت وما أشبهه ضرورة اضطر إليها الشاعر ؛ وههنا أمران نحب أن ننبهك إليهما : الأمر الأول أن هذا مذهب جمهور البصريين وهو الذى اختاره جمهرة المتأخرين من النحاة . وذهب الكوفيون وأبو العباس اللبرد إلى أنه يجوز أن تجر حتى الضمير ، مستدلين بهذا البيت والذى يأتى بعده ، ولا حجة لهم فيهما ؛ لأن البيت والبيتين لا تثبت بهما قاعدة ويحملان على الضرورة . قال ابن هشام في مغنى اللبيب : « وتستعمل حتى على ثلاثة أوجه : أحدها : أن تكون حرفا جاريا بمنزلة إلى في المعنى والعمل (أما المعنى فهو الدلالة على انتهاء الغاية ، وأما العمل فهو الجر) ولكن حتى تخالف إلى في ثلاثة أمور : أحدها : أن الخفض يحق على شرطين أحدهما عام وهو أن يكون ظاهرا لا مضمر ، خلافا للكوفيين واللبرد ، فأما قوله « أنت حناك » فتصدق كل فج * فضرورة . والشرط الثانى خاص بالمسبوق بذى أجزاء ، وهو أن يكون المجرور آخر ، نحو : أكلت السمكة حتى رأسها - بالجر . أو ملحقا بآخر جزء ، نحو : لام هو حتى مطلع الفجر ؛ ولا يجوز سرت البارحة حتى ثلثها أو نصفها ، كذا قال القاربه وغيرهم

الثانى : أن حتى إذا لم يكن معها قرينة تقتضى دخول ما بعدها في ما قبلها كما في قوله :

أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَتَى يُخَفِّفَ رَحْلَهُ وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا

أو تقتضى عدم دخوله كما في قوله :

سَقَى الْحَيَاةَ الْأَرْضَ حَتَّى أَمْكُنَ عُزْرَتِ لَهْمُ فَلَا زَالَ عَنْهَا أَنْتَ بِرُحْدُودَا

حمل على عدم الدخول لما بعده حتى ، وحكم في مثل ذلك (يريد حين لا تكون قرينة أصلا) لما بعد إلى بالدخول ، حملا على الغالب في البابين ... الثالث : أن كلا من حتى وإلى قد ينفرد بمحل لا يصلح له الآخر اه . والأمر الثانى : أن المختص بالاسم الظاهر هو حتى الجارة ، وأما العاطفة فلا تختص به ، قال المحقق الرضى (٣ / ٣٠٣) : « إذا كانت حتى عاطفة جاز دخولها على المضمير ، نحو : جاءنى القوم حتى أنت ، ورأيت القوم حتى إياك ؛ وأما الجارة فلا تدخل على المضمير ، اجترأ ، بالى ؛ اسكون إلى أشد تمكنا وأوسع نصرا ؛ فلهذا تدخل على آخر الأجزاء وأوسطها وتقوم مقام الفاعل ، نحو : قيم إلى زيد ، ولا يقال قيم حتى عمرو . وظالم فى هذا اللبرد ، وشبهته قوله :

وَأَكْفِيهِ مَا يَنْحَشِي ، وَأَعْطِيهِ سُؤْلَهُ وَأَلْحَقْهُ بِالْقَوْمِ حَتَّى لَا يَحِقُّ

وقوله :

٥٣١ - أَنْتَ حَتَّاكَ تَقْصِدُ كُلَّ فَجٍّ تَرْجِي مِنْكَ أَنْهَا لَا تَحْيَبُ

اتشى

والجواب أن أصله : حتى هو لاحق ، مبتدأ وخبر ، تخفف للشعر ، وليس مافي البيت بحتى الجارة ، وإلا لم يكن لرفع لاحق وجه ، بل هى ابتدائية « اه . وقوله فى هذا البيت الذى استشهد به المبرد » والجواب أن أصله حتى هو لاحق ، مبتدأ وخبر ، تخفف للشعر » معناه أن الشاعر أراد أن يقول حتى هو لاحق فلم يستقم له وزن البيت حذف الواو من هو وأبقى الهاء ؛ فليست هذه الهاء ضمير الجر ، وإنما هى بقية من ضمير الرفع ، فان قلت : فلماذا اضطررتم إلى أن تقولوا إن الهاء فى هذا البيت بقية ضمير الرفع مع أن حذف جزء الضمير مما لا يسوغ فى السعة ولم تقولوا إنه جر الضمير بحتى وإن لم يكن سائفا إلا فى الشعر ؟ فالجواب على هذا من وجهين : أولهما ما أشار إليه الرضى بقوله « وإلا لم يكن لرفع لاحق وجه » وذلك ظاهر ، والثانى أن حذف جزء الكلمة من غير ترخيم قد ورد فى الشعر ، ومن حذف جزء الضمير بخصوصه قول الراجز :

هَلْ تَعْرِفُ الدَّارَ عَلَى تَبْرًا كَأَنَّ دَارَ لِسُعْدَى إِذْ هِيَ مِنْ هَوَا كَأَنَّ

الشاهد فيه : قوله « إذ هـ » وأصله : إذ هى ، حذف الباء وأبقى الهاء مكسورة لتدل عليها . ومثله قول الشاعر ، وهو العجير السلولى :

فَبَيْنَاهُ يَشْرَى رَحْلَهُ قَالَ قَائِلٌ : لِمَنْ جَمَلُ رَثِّ الْمُتَاعِ نَحْيَبُ

ومثله قول الآخر :

بَيْنَاهُ فِي دَارِ صِدْقٍ قَدْ أَقَامَ بِهَا حِينًا يَسْلُكُنَا وَمَا نُسَلُّهُ

الشاهد فى البيتين جميعا فى قولهما « بيناه » فان أصله : بينا هو ، حذف الواو من هو وأبقى الهاء ، وإذا كانوا يفعلون ذلك فى الضمائر إذا اضطرروا فأولى أن نحمل البيت المختلف فيه على وجه نؤمن جميعا بأنه وارد فى كلامهم ؛ وبخاصة إذا عشد ذلك كون ما ذهب إليه الخصم يستلزم محظورا آخر .

٥٣١ - لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سابق أو لاحق ، وهو من شواهد معنى اللبيب فى مباحث « حتى » .

اللفظ : « أنت » معناه جاءت ، والضمير المستتر فيه يعود إلى ناقته ، ولعلها مذكورة فى أبيات سابقة على بيت الشاهد « فجع » الفجع - بفتح الفاء وتشديد الجيم - هو الطريق الواسع بين جبلين ، وفى التنزيل : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُّ فَجٍّ عَمِيقٍ) وجمعه فجاج - بكسر الفاء - وفى التنزيل :

(لِتَسْلُكُوا مِنْهَا سُبُلًا فِجَاجًا) «ترجى» - بضم تاء المضارعة وتشديد الجيم - مضارع رجبته أرجبه ، ومنه قول الشاعر ، وهو للعلو ط القريبى (وهو الشاهد رقم ١٨٦ الذى مضى شرحه فى ج ١ ص ٣٥٢) :

وَرَجَّ الْفَتَى لِلْخَيْرِ مَا إِنْ رَأَيْتَهُ عَلَى السِّنِّ خَيْرًا لَا يَزَالُ يَزِيدُ

« تخيب » هو مضارع خاب الرجل فى سعيه يخيب - مثل باع يبيع - خيبة ؛ إذا أخفق فيه ولم يوفق لنوال بغيته منه .

الإعراب : « أنت » أتى : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى « حثاك » جار ومجرور متعلق بأتى « تقصد » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله فى محل نصب حال صاحبه الضمير المستتر فى أنت « كل » مفعول به لتقصد منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « فج » مضاف إليه « ترجى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى فاعل أنت ، والجملة من الفعل وفاعله فى محل نصب حال ثانية صاحبها الضمير المستتر فى أنت « منك » جار ومجرور متعلق بترجى « أنها » أن : حرف توكيد ونصب محذوف من المثل ، والضمير اسم « لا » حرف نفي مبنى على السكون لا محل له « تخيب » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى اسم أن ، والجملة من الفعل وفاعله فى محل رفع خبر أن الخففة ، وأن الخففة مع اسمها وخبرها فى تأويل مصدر منصوب يقع مفعولا به لترجى : أى ترجى عدم خيبتها .

الشاهد فيه : فى هذا البيت شاهدان من شواهد النحاة ، أحدهما غير مقصود للشارح فى هذا المقام ، وثانيهما هو المقصود له فى هذا الوطن : أما الشاهد غير المقصود له فى قول الشاعر « أنها لا تخيب » حيث خفف أن المؤكدة وأتى باسمها ضمير غيبة مذكورا ، وفيه شذوذان : أحدهما أنه أتى باسم أن الخففة ضمير غيبة ، ولم يجعل اسمها ضمير شأن ، والثانى أنه ذكر الاسم ، ولا يكاد العرب يستعملون أن الخففة إلا واسمها ضمير شأن محذوف . وقد مر شرح هذه المسألة وذكر شواهد وآراء العلماء فيها (ارجع إلى الجزء الأول ص ٥١١ وما بعدها) . وأما الشاهد للمقصود للشارح هنا فى قول الشاعر « حثاك » حيث استعمل حتى الجارة ، وجربها الضمير ، وأصلها أنه لا يجربها إلا الاسم الظاهر ، كما هو رأى جمهرة علماء البصرة . وبهذا البيت يتمسك الكوفيون والمبرد حيث جوزوا دخول حتى الجارة على الضمير ، وهو عند البصريين ضرورة لا يجوز ارتكابها . وقد سمعت فى كلام ابن هشام الذى أثناه فى شرح الشاهد السابق النص على

أن ذلك ضرورة . وقال المحقق الرضى (٢ - ٣٠٣) : « وتسك المبرد أيضا بقوله * . . .
فحق حناك يابن أبي يزيد * وهو شاذ » اهـ .

فإن قلت : فإذا كان دخول حق على الضمير قد ورد في شعر العرب فلماذا أبى البصريون
قبوله وحكموا بأن اتصالها به في هذه الشواهد ضرورة التجأ إليها الشاعر ؟

فالجواب على ذلك أن نقول لك : إن اتصال حق بالضمير - مع أنه لم يرد إلا في الشعر - ليس
ما يجرى على الألسنة مطردا حتى يكون مما يسوغ لنا أن ننسج على منواله ، بل جاء في بيت أو بيتين
وقد قررنا لك مرارا أن البيت والبيتين مما لا تنبنى عليه القواعد . ثم إن لإباء البصريين أن
يجعلوا ذلك قاعدة علة تقتضى ما ذهبوا إليه . ولكنهم يختلفون في هذه العلة ، ونحن نذكر لك
أقوالهم فيها ، ونبين لك ما يطرد منها وما لا يطرد ، فمنهم من قال : العلة في أنه لا يجوز
أن تتصل حق الجارة بالضمير هي أن مجرورها لا يكون إلا بعضا مما قبلها أو كـ بعض منه ،
فلو كان مجرورها ضميرا فقد يكون ضمير غيبة فيكون عائدا إلى ما قبلها ، ولا يمكن أن يتحقق
شرط المجرور بحق ؛ إذ لا يمكن عود ضمير البعض على الكل . وهذه العلة غير مستقيمة لثلاثة
أشياء : أولها أنها تقتضى - على فرض تسليمها - امتناع أن يكون مجرور حتى ضمير غيبة ،
وهم قد منعوا اتصال حتى بكل ضمير ، وثانيها أنه يجوز أن يكون مجرورها ضمير غيبة ويتحقق
شرط مجرورها ، وذلك بأن يعود الضمير على شيء مما تقدم سوى كل مجرورها ، نحو أن تقول :
زيد ضربت القوم حناه ، فمجرور حتى في هذا المثال ضمير غيبة وقد تحقق فيه الشرط لأنه
بعض ما قبل حتى لأن زيدا الذي عاد إليه الضمير بعض القوم ، وقد عاد الضمير الدال على
على البعض على غير الكل ، فقولهم « لا يمكن أن يتحقق شرط حتى » كلام غير مستقيم ،
وثالثها أنه يجوز عود ضمير البعض على ما يندرج تحت كل متقدم كما عاد ذلك في قوله تعالى :
(وَبَعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ) فإن الضمير المؤنث هنا يعود على النساء اللاتي يصح للزوج
ردهن بعد الطلاق ، وهن الرجعيات ، والتقدم إنما هو المطلقات أعم من أن يكن رجعيات
أو غير رجعيات . ومن العلماء من ذكر أن العلة التي تقتضى امتناع اتصال حق بالضمير هي خوف
التباس الجارة بالعاطفة ، وهذه علة غير مستقيمة أيضا ، وذلك لأن الشأن في دخول حق العاطفة
على الضمير غير الشأن في دخول الجارة عليه ، وبيان ذلك أن حتى العاطفة حين تدخل على
ضمير إنما يوثق معها بضمير منفصل ؛ فيقال : أساءنى الأصدقاء حتى أنت ، وأكرمت الأصدقاء
حتى إياك . فأما حتى الجارة فلو أجزنا دخولها على الضمير لوجب أن يوثق معها بالضمير للتصل
فيقال حناك وحناه ، لأن الضمير لا يوثق به متصلا إلا مع عامل ، وحرف العطف غير عامل ،
وحرف الجر عامل ، وإذا كان الأمر على هذا الحال فإنه لا التباس بينهما على فرض جواز دخول

وهذا شروع في ذكر معاني هذه الحروف :

(بَعْضٌ وَبَيِّنٌ وَابْتَدِئُ فِي الْإِمْكَانَةِ يَمِينٌ) أى : تأتى مِنْ لِعَانٍ ، وجلتها عشرة ،

اقتصر منها هنا على الخمسة الأولى :

الأول : التبعيض ، نحو : « حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ » وعلامتها : أن يصح أن يخلفها

بعض ، ولهذا قرئ « بَعْضٌ مِمَّا تُحِبُّونَ » .

الثاني : بيان الجنس ، نحو : « فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ » وعلامتها : أن يصح

أن يخلفها اسم موصول .

الثالث : ابتداء الغاية في الإمكانة ، باتفاق ، نحو : « مِنْ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ

الْأَقْصَى » . (وَقَدْ تَأْتِي لِبَدْ) الغاية في (الْأَزْمِنَةِ) أيضا ، خلافا لأكثر البصريين ،

نحو : « لِمَسْجِدٍ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ » ، وقوله :

٥٣٢ — تُخَيِّرُنَ مِنْ أَرْثَانِ يَوْمٍ حَلِيمَةٍ إِلَى الْيَوْمِ قَدْ جُرِّبَنَ كُلُّ التَّجَارِبِ

حتى الجارة على الضمير ، وقد ذكر المحققون أن العلة التي اقتضت امتناع دخول حتى الجارة على الضمير هي أنه لو صح دخولها عليه لكانوا يصدد أن يبقوا ألفها على حالها أو يقلبوها ياء كما قلبوا في نظائرها ، ولو أبوها فقالوا حثاك كما في بيت الشاهد ، للزم على هذا ثبوت ألف حتى مع أنهم غيروا ألفات كل حرف وكل اسم غير متمكن حين وصلوها بالضمائر ، فقلبوا ألفاتها ياء ، فقالوا : عليه وإليه ولديه ، ولو قلبوا ألفها ياء كما قلبوا في نظائرها لحالفوا قاعدة مطردة عندهم ، وهي أن المضمر لا يغير الكلمة من غير حاجة ، وليست بهم حاجة في هذه الكلمة لاستغنائهم عنها بنحو إليك وإليه .

٥٣٢ — هذا البيت من كلمة للناطقة الديباني ، ومطلعها قوله :

| | |
|---|--|
| وَلَيْلٍ أَقَاسِيهِ بَطِيءٍ الْكَوَاكِبِ | كَلِّبْنِي لَهُمْ يَا أُمِّيَّةً نَاصِبِ |
| وَلَيْسَ الَّذِي يَرَعَى النُّجُومَ بِأَتِيبِ | تَعَاوَسَ حَتَّى قُلْتُ : لَيْسَ بِمُقَفِّصِ |
| تَضَاعَفَ فِيهِ الْحُزْنُ مِنْ كُلِّ جَانِبِ | وَصُدِّرَ أَرَاخَ اللَّيْلِ عَارِبَ هَمِّهِ |
| لَوْلَا اللَّهِ لَيْسَتْ بِذَاتِ عَقَارِبِ | عَلَى أَعْمُرٍ نِعْمَةٌ بَعْدَ نِعْمَةٍ |
| وَلَا عِلْمَ إِلَّا حُسْنُ ظَنِّ بِصَاحِبِ | خَلَقْتُ يَمِينًا غَيْرَ ذِي مَشْنُونَةٍ |

لئن كَانَ لِلْقَبْرَيْنِ قَبْرٌ يَجْلُقُ وَقَبْرٌ بِصَيْدَاءَ الَّتِي عِنْدَ حَارِبٍ
وَالْحَارِثِ الْجَفْنِيِّ سَيِّدٍ قَوْمِهِ لِيَكْتَمِسْنَ بِالْجَمْعِ أَرْضَ الْمُحَارِبِ
لَهُمْ شِيْمَةٌ لَمْ يُعْطِهَا اللَّهُ غَيْرَهُمْ مِنْ النَّاسِ وَالْأَخْلَامُ غَيْرُ عَوَازِبِ
وقبل البيت المستشهد به قوله :

هُمْ يَلْسَاقُونَ الْمَنِيَّةَ يَدْنُهُمْ بِأَيْدِيهِمْ بِيضٌ رِقَاقُ الْمَضَارِبِ
وَلَا عَيْبَ فِيهِمْ غَيْرَ أَنَّ سُيُوفَهُمْ بِهِنَّ فُلُولٌ مِنْ قِرَاعِ الْكِتَابِ
تُخَيِّرُنَ مِنْ أَرْزَانِ يَوْمٍ حَلِيمَةٍ إِلَى الْيَوْمِ . . . البيت ، وبعده :
رِقَاقُ النِّعَالِ طَيِّبٌ حُجْرَاتُهُمْ يُحَيِّوْنَ بِالرَّيْحَانِ يَوْمَ السَّبَابِ

اللفة : « كلفى » بكسر الكاف - تركبني ودعيني وما أنا فيه من الهم ، يقال : وكله يكله - مثل وعده بعده - إذا تركه « ناصب » أراد ذا نصب ، والنصب - بفتح النون والصاد - الثعب « بطيء الكواكب » كناية عن طول الليل حتى كأن كواكبه لا تسير نحو المغيب ، وانقضاء الليل وانهائه لا يكون إلا بسير الكواكب الطالعة نحو مغاربها « تقاعس » معناه تأخر ، ويروى في مكانه « تطاول » وقوله « حلفت يمينا - البيت » غير ذي منوية : أى لا أستثنى فيها قصد ألا أحنث « لئن كان للقبرين - البيتين » يريد لئن كان هذا المدح الذى أقسمت على أنه سيفعل ما تحسن الأحذوتة به عن حسن ظن به منسوباً لصاحبي القبرين ليخزين لأمره وليتلمسن دار أعدائه . وجلق وصيداء وحارب : أسماء مدن ، ويقال : حارب اسم رجل « لهم شيمة - البيت » الشيمة - بكسر الشين المعجمة - الطبيعة والخلق ، والأحلام : العقول ، وغير عوازب : غير بعيدة عنهم . يريد أن عقولهم حاضرة « فهم يتساقون المنية - البيت » كنى بهذا عن شجاعتهم وإقدامهم أنفسهم في غمرات الموت ، والبيض : السيوف ، والمضارب : جمع مضرب ، وهو المكان الذى يضرب منه بالسيف ، يريد أن هذه السيوف ماضية في ضريبتها لأنها رقيقة دقيقة « تخيرن من أزمان يوم حليلة - البيت » يوم حليلة : هو اليوم الذى سار فيه المنذر ابن المنذر ملك الحيرة بعرب العراق إلى الحارث النسائي ، وهو يوم من أيام العرب المشهورة ، وفيه ورد المثل العروف : ما يوم حليلة بسر « رقاق النعال - البيت » فى هذا البيت ثلاث كنيات : أما الأولى فى قوله « رقاق النعال » وهى كناية عن يسارهم وأنهم من ذوى النعمة ، وذلك أن معنى رقة نعالهم أنها مدبوغة غير مخسوفة لأنها لو خسفت لغلظت ، والذين لا يخسفون النعال هم أهل اليسار والنعمة ، وأما الثانية فى قوله « طيب حجراتهم » وهى كناية عن عفتهم وطهارة

أعراضهم ، والحجرات : جمع حجرة ، وهي الوسط ، يريد أنهم يشدون ما زرعهم على طهارة وعفاف ، وأما الثالثة في قوله « يحيون بالريحان يوم السباسب » وهي كناية عن كونهم ملوكا ، ويوم السباسب : عيد للنصارى ، وهو المعروف بعيد الثمانين — بالسين المهملة — وقد صحفه نصارى مصر وبعض البلاد الشرقية فسموه عيد الثمانين — بشين معجمة — وقد ذكر النابغة هذا العيد لأن الغسانيين الذين مدحهم بهذه القصيدة كانوا نصارى .

الاعراب : « تخيرن » فعل ماض مبني للمجهول ، ونون النسوة العائدة إلى السيوف المذكورة في البيت السابق نائب فاعله « من » حرف جريدل على ابتداء الغاية الزمانية « أزمان » مجرور بن ، والجار والمجرور متعلق بتخير ، وأزمان مضاف و « يوم » مضاف إليه ، ويوم مضاف و « حليلة » مضاف إليه « إلى اليوم » جار ومجرور متعلق بتخير أيضا « قد » حرف تحقيق « جربن » جرب : فعل ماض مبني للمجهول ، ونون النسوة العائدة إلى السيوف نائب فاعل « كل » مفعول مطلق منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « التجارب » مضاف إليه ، وجملة الفعل الماضي المبني للمجهول وهو جرب ونائب فاعله في محل نصب حال من نون الإناث العائدة إلى السيوف في تخيرن .

الشاعر في : قوله « من أزمان » فإن من في هذه العبارة دالة على ابتداء الغاية في الزمان ، فيكون استعمال النابغة لها في ذلك المعنى دليلا على أن « من » كما تجيء لابتداء الغاية في المكان نحو قوله تعالى : (سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى) تجيء لابتداء الغاية في الزمان . واعلم أنه لا خلاف بين أحد من علماء المصيرين الكوفة والبصرة في أن « من » تأتي لابتداء الغاية في المكان كآلية الكريمة ، والأحداث ، والأشخاص كقوله عليه الصلاة والسلام : « من محمد رسول الله إلى هرقل عظيم الروم » ، وقد اختلفوا في مجيئها لابتداء الغاية في الزمان : فذهب الكوفيون وأبو العباس اللبرد والأخفش وابن درستويه من البصريين إلى أنها قد تجيء لابتداء الغاية في الزمان ، ومال إليه المحقق الرضى ، وهو الذى درج عليه ابن مالك وابن هشام ، وذهب جمهور البصريين إلى أنها لا تجيء لذلك ؛ فأما الكوفيون فقد استدلوا على ما ذهبوا إليه بورود ذلك في نصوص كثيرة : منها قوله تعالى : (لَمَسْجِدُ أُسُسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ) ولا شك أن (أول يوم) زمان ، ومنها ما ورد في حديث أنس في الاستسقاء « قَطَرْنَا مِنَ الْجُمُعَةِ إِلَى الْجُمُعَةِ » ، وهو حديث رواه البخارى من حديث شريك بن عبد الله بن أبى نمر عن أنس ، ومنها قول بعض العرب : من الآن إلى القد ، ومنها بيت الشاعر الذى نحن بصدده ، ومنها قول زهير ، ويقال : بل وضعه عليه حماد الراوية :

الرابع : التنصيص على العموم أو تأكيد التنصيص عليه ، وهي الزائدة ، ولها شرطان : أن يسبقها نفي أو شبهه وهو النهي والاستفهام ، وأن يكون مجرورها نكرة ، وإلى ذلك الإشارة بقوله : (وَزَيْدٌ فِي نَفْيٍ وَشَبْهِهِ فَجَرٌّ * نَكِرَةٌ) ولا تكون هذه النكرة إلا مبتدأ^(١)

لَمِنَ الدِّيَارِ بِمَنْةِ الْحَجَرِ أَقْوَيْنَ مِنْ حَجَجٍ وَمِنْ دَهْرٍ

وتحمل البصريون لهذه الشواهد فرعموا أن الكلام فيها على حذف مضاف ؛ فلا تكون « من » فيها لبده الغاية الزمانية ؛ أما الآية الكريمة فقالوا : أصل الكلام فيها على تقدير : من تأسيس أول يوم ، وعلى هذا تكون « من » لبده الغاية في الأحداث ؛ إذ التأسيس حدث ، ونحن لا نخالف في أنها ترد لذلك ، وهو كلام فاسد من وجهين : أولهما أن تقدير المضاف غير الأصل ، فلا يصار إليه إلا الحاجة ، ولا حاجة بنا إلى المصير إليه ؛ وثانيهما أن التأسيس ليس حدثاً ممتداً ولا أصلاً لمعنى الحدث الممتد حتى تكون « من » لا ابتدائه ، ولا شك أنه لا معنى لتكون من ابتدائية إلا أن يكون الحدث الذي يتعدى بها شيئاً ممتداً كالسير والمشى ونحوهما ويكون المجرور بمن هو الشيء الذي منه ابتداء ذلك الفعل ، انظر إلى قولهم : سرت من البصرة إلى الكوفة ، فأنك ستجد الحدث الذي تعدى بمن وهو السير حدثاً ممتداً يبتدىء عند البصرة وينتهي عند الكوفة ، ومجرور من هو مبدأ ذلك الحدث ، وليس كذلك ما ذكره في الآية . وإذا بطل ما تحاولوه لتخرج هذه النصوص ثبت ما ذهب إليه الكوفيون والمبزر والأخفش وابن درستويه وارتضاه المحققون من متأخري النحاة كالرَضِي وابن مالك وابن هشام ، وهو أن « من » تأتي لبده الغاية في الزمان كما تأتي لبده الغاية في المكان وفي الحدث وفي الأشخاص . نعم قد رد بعض من ذكرنا من المحققين الاستدلال ببعض هذه الشواهد ، كما رد المحقق الرَضِي الاستدلال ببيت زهير ؛ إذ رأى أن « من » فيه تعليلية ؛ لأن المعنى الذي ذهب إليه زهير أن الديار قد أقوت وخلت من السكان بسبب توالي السنين عليها ، وليس المراد أنها خلت خلواً ممتداً من سنين كما هو مقتضى رأى الكوفيين ومن وافقهم ، وليس المعنى أنها خلت خلواً ممتداً من مرور سنين كما يقتضيه رد جمهور البصريين . ولكن هذا لم يمنعهم من اختيار مذهب الكوفيين ؛ لأن بطلان دليل معين لا يدل على بطلان المدلول به عليه ، فإن الأدلة الناهضة على صحة هذا المدلول كثيرة ، وبعضها لا يحتمل الإبطال .

(١) الواضع التي تزداد فيها « من » على وجه التفصيل تسعة مواضع :

الأول — تزداد قبل الفاعل ، نحو قوله تعالى : (مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرِ مِنْ رَبِّهِمْ مُحَدَّثٍ) فذكر : فاعل يأتي ، وقد زيدت قبله من بعد ما النافية .

الثاني — تزداد قبل النائب عن الفاعل ، نحو قولك : ما اتهم من أحد بهذه التهمة .

(كَمَا لِبَاغٍ مِنْ مَقَرٍّ) أو فاعلا ، نحو : لَا يَقُمُ مِنْ أَحَدٍ ، أو مفعولا به ، نحو : « هَلْ تَرَى مِنْ فَطُورٍ » ؟ والتي لتنصيب العموم هي التي مع نكرة لا تختص بالنفي^(١) ، والتي

الثالث — تزداد قبل الابتداء ، نحو قوله تعالى : (هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ) خالق : مبتدأ ، وقد زيدت قبله من بعد هل الاستفهامية .

الرابع — تزداد قبل اسم كان الناقصة ، نحو قوله تعالى : (مَا كَانَ عَلَى النَّبِيِّ مِنْ حَرَجٍ) حرج : اسم كان ، وقد زيدت قبله من بعد ما النافية .

الخامس — تزداد قبل المفعول به ، نحو قوله تعالى : (هَلْ تَحْسِبُ مِنْهُمْ مِنْ أَحَدٍ) فأحد : مفعول به لتحس ، وقد زيدت قبله من بعد هل الاستفهامية .

السادس — تزداد قبل المفعول الأول اظننت وأخواتها ، نحو قولك : ما حسبت من أحد يقول ذلك .

السابع — تزداد قبل المفعول الأول لأعلمت وأخواتها ، نحو قولك : ما أعلمت من أحد أنك مسافر .

الثامن — تزداد قبل المفعول الأول لأعطيت وأخواتها ، نحو قولك : ما أعطيت من أحد دينارا .

التاسع — تزداد قبل المفعول الثاني لأعطيت وأخواتها ، نحو قولك : ما أعطيت أحدا من دينار .

(١) مثال ذلك قولك : مَا جَاءَنِي مِنْ رَجُلٍ ، وقولك : مَا لَقِيتُ مِنْ رَجُلٍ ؛ وآية أن « من » في هذين المثالين ونحوهما للتنصيص على عموم النفي ، أنك لو قلت : مَا جَاءَنِي رَجُلٌ ؛ لاحتمل الكلام أن يكون النفي هو الواحد من الرجال وأن يكون النفي كل ما يصدق عليه لفظ الرجل من الواحد والأكثر ، بدليل أنه يجوز لك عريية أن تقول : مَا جَاءَنِي رَجُلٌ بِل رَجُلَانٍ ؛ فأما بعد دخول « من » في الكلام فإن الكلام يصير غير محتمل إلا لمعنى واحد ، وهو المعنى الثاني من المعنيين اللذين كان يحتملهما قبل دخول « من » ؛ بدليل أنه لا يجوز لك عريية أن تقول : مَا جَاءَنِي مِنْ رَجُلٍ بِل رَجُلَانٍ ، فكانت « من » في هذا الكلام دالة على أن الكلام صار نصا في عموم النفي بعد أن كان محتملا له ولغيره .

فإن قلت : فإذا أفادت « من » التنصيص على أحد معنيين يحتملها الكلام فما معنى زيادتها ؟

فالجواب عن ذلك أن معنى زيادتها حينئذ كونها قد جاءت في موضع يطلبه العامل بدونها ؛ فتصير مقحمة بين العامل والمعمول وإن كان سقوطها محلا .

لتأكيد هي التي مع نكرة تختص به كأحدي وديار^(١) . وذهب الكوفيون إلى عدم اشتراط النفي وشبهه ، وجعلوها زائدة في نحو قولهم : قد كان من مطر^(٢) . وذهب الأخفش إلى عدم اشتراط الشرطين معا ؛ فأجاز زيادتها في الإيجاب جارة لمعرفة ، وجعل من ذلك قوله تعالى : « يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ »^(٣) .

(١) مثال ذلك قولك : ما جاءني من أحد ، وما لقيت في الدار من عريب ؛ وآية أن « من » في هذين المثالين ونحوهما للدلالة على تأكيد عموم النفي ، أنك لو قلت : ما جاءني أحد ، وما لقيت في الدار عريبا ؛ بدون « من » فيهما - لما كان الكلام دالا إلا على معنى واحد - وهو عموم نفي كل من يصدق عليه اللفظ - وانظر إلى قوله تعالى : (وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ) فانه دال على عموم نفي كل أحد يكافئه سبحانه ، وإذا كان الكلام من غير « من » لا يدل إلا على معنى واحد هو الذي يدل الكلام عليه بعد دخولها لم تكن « من » دالة إلا على التأكيد للمعنى المستفاد بدونها .

(٢) ذهب الكوفيون إلى أنه لا يشترط في مجرور « من » الزائدة إلا شرط واحد - وهو أن يكون فاعلا أو مفعولا أو مبتدأ - ولا يشترط تقدم النفي أو شبهه عليها واستدلوا ، على ذلك بورودها زائدة في اللوجب في كلام العرب ؛ من ذلك قولهم : قد كان من مطر ، وقولهم : قد كان من حديث غلّ عني . ووجه الدلالة في العبارتين أن « كان » فيهما تامة ، فهي محتاجة إلى الفاعل ، و « من » فيهما زائدة ، و « مطر » فاعل في الأولى ، و « حديث » فاعل في الثانية ، وكل منهما مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد . وقد أجاب النوشري عن الاستدلال بهذين الكلامين بقوله : « ولا دليل فيهما ؛ لاحتمال أن يكون الفاعل في الموضعين ضميرا يعود على اسم الفاعل : أي قد كان هو : أي الكائن ، من مطر . ويحتمل أن يكون ذلك على الحكاية ، كأن قائلا قد قال : هل كان من مطر ؟ وهل كان من حديث ؟ ف قيل له في الجواب على سبيل الحكاية : قد كان من مطر ، وقد كان من حديث » اهـ .

(٣) ذهب الأخفش والكسائي وهشام إلى أنه يجوز زيادة « من » بغير شرط ؛ فيجوز أن تزداد بعد الإيجاب و بعد النفي ، ويجوز أن يكون مدخولها معرفة وأن يكون نكرة ، ويجوز فيه أن يكون في أحد مواقع الإعراب التي بينا تفصيلها وأن يكون في غيرها . واستدلوا على ذلك بأنها قد جاءت زائدة ومجرورها معرفة ولم يسبقها نفي أو شبهه في قوله تعالى : (يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ) فجعلوا « من » في هذه الآية السكريمة زائدة ، و « ذنوبكم » مفعولا به ليغفر ، قالوا : وإنما

الخامس : أن تكون بمعنى بَدَل ، نحو : « أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ » ؟ وقوله :
٥٣٣ — أَخَذُوا الْمَخَاضَ مِنَ الْفَصِيلِ غُلْبَةً ظُلْمًا ، وَيُكْتَبُ لِلْأَمِيرِ أَفِيلاً

صار هؤلاء العلماء فى هذه الآية إلى القول بزيادة من لتتطابق مع قوله تعالى : (إِنْ اللَّهُ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا) . و « من » فى الآية عند سيبويه وجهور البصريين ليست زائدة ، بل هى أصلية ومعناها التبعية ؛ فانه يصح أن تقول : يغفر لكم بعض ذنوبكم ؛ وحديث مطابقة هذه الآية للآية الأخرى يجب عنه بأن المدار على عدم مناقضة إحدى الآيتين للأخرى ، ولا تناقض بينهما على ما ذهب إليه سيبويه ؛ لأن غفران بعض الذنوب لا يناقض غفران الذنوب جميعا ، بل الذى يناقض غفران كل الذنوب هو عدم غفران شيء منها ، وقد يكون شيء من عمل البر مكفرا لجميع الذنوب وشيء آخر منه مكفرا لبعضها . وبما استدلل به الأخفش ومن معه قوله تعالى : (إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنَعِمًا هِيَ ، وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهِيَ خَيْرٌ لَكُمْ وَيُكَفِّرْ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ) فقد قالوا : من زائدة ، وسيئاتكم : مفعول به ليكفر ، وهى معرفة غير مسبوقه بنفى ولا شبهة . والجواب أنها ليست زائدة ، بل هى أصلية ومعناها التبعية ، فانه يصح أن تقول : ويكفر عنكم بعض سيئاتكم ؛ بل ذلك أولى ؛ لأن عمل البر لا يستلزم تكفير كل سيئة أزلها المكلف

٥٣٣ — هذا البيت من كلمة للراعى - وهو عبيد بن حصين - يمدح فيها عبد الملك بن مروان ويستغيث به ليدفع عنه وعن قومه جور السعاة - وهم الجباة - وقد ذكرنا جملة صالحة من أبيات هذه القصيدة فى شرح شواهد باب المفعول معه من هذا الكتاب (ارجع إلى الشاهد رقم ٤٣٨ فى الجزء الثانى ص ٤١٤) ونحن نذكر لك هنا شيئا مما لم نذكره فى الموضع المتقدم مما يتصل بالبيت المستشهد به هنا :

| | |
|---|--|
| وَأَتَوْا دَوَاهِي لَوْ عَلِمْتَ وَغُولَا | إِنَّ السَّعَاةَ عَصَوْكَ حِينَ بَعَثْتَهُمْ |
| لَمْ يَقْمُوا بِمَا أَمَرْتَ فَتَيْلَا | إِنَّ الَّذِينَ أَمَرْتَهُمْ أَنْ يَعْدُوا |
| ظُلْمًا وَيَكْتَبُ ... الْبَيْت ، وبعده : | أَخَذُوا الْمَخَاضَ مِنَ الْفَصِيلِ غُلْبَةً |
| بِالْأَضْبَحِ بِحَيَّةٍ قَائِمًا مَقُولَا | أَخَذُوا الْعَرِيفَ فَقَطَّعُوا خَيْرُومَهُ |
| مَا يَسْتَطِيعُ مِنَ الدِّيَارِ حَوِيلَا | أَخَذُوا حَمُولَتَهُ فَأَضْبَحَ قَاعِدَا |
| خَرَقُ تَجْرُ بِه الرِّيحُ ذُبُولَا | يَدْعُو أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ وَدُونَهُ |

«اللفظ»: «المخاض» الحوامل من النوق، وواحدها خلفه، من غير لفظها «الفصيل» ولد الناقة إذا فصل عنها «غلبة» هو هنا بضم الغين المعجمة واللام بعدها باء موحدة مشددة - وهي القهر والتسلط والتغلب «أفيلا» الأفيل: هو صغير الإبل: بنت المخاض ونحوها.

المعنى: وصف جور السعاة وجباة الصدقات بأنهم يظلمون الرعية ويختانون ولي الأمر، وذلك بأن يأخذوا من الرعية النوق الحوامل بدل الفصائل التي تجب عليهم بمقتضى نظام الزكاة الشرعي، ومع ذلك لا يؤدّون ما أخذوه إلى الحاكم لينفق أثمانه العالية في مصالح الرعية، بل يكتبون في سجل ما جمعوه من الصدقات أن ما أخذوه أفيل، فهم يظلمون الرعية لصالح أنفسهم لا لصالح العام، وهم يخونون الولاة ويخفون عنهم ظلمهم لئلا يأخذوهم به.

الإعراب: «أخذوا» أخذ: فعل ماض، وواو الجماعة التي تعود إلى السعاة فاعله «المخاض» مفعول به لأخذوا «من» حرف جر معناه البديل «الفصيل» مجرور بمن، والجار والمجرور متعلق بأخذوا «غلبة» يجوز أن يكون مفعولا مطلقا مبينا لنوع عامله الذي هو أخذوا: أى أخذوا ذلك أخذ غلبة وقهر، ويجوز أن يكون مفعولا لأجله: أى تمكنوا من ذلك لأجل سطوتهم، ويجوز أن يكون حالا على التأويل بالمشتق: أى أخذوا ذلك قاهرين لنا «ظلمنا» تجوز فيه الوجوه الثلاثة في المصدر قبله «ويكتب» الواو تحتل أن تكون عاطفة، وأن تكون حالية، يكتب: يروى بالبناء للجهول؛ فهو فعل مضارع مبني للجهول، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المخاض؛ ويروى بالبناء للعلوم؛ فهو فعل مضارع مبني للعلوم، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى جاني الزكاة، والرواية الأولى أشهر وأعرف «للاُمير» جار ومجرور متعلق بـيكتب «أفيلا» مفعول لفعل محذوف، وتقدير الكلام: ويكتب للاُمير أخذنا من فلان أفيل، مثلا. قال ابن هشام: «واتصاب أفيل على الحكاية؛ لأنهم يكتبون أدّي فلان أفيل» اهـ. وقال الدماميني: «هذا إنما يتم على تقدير الاطلاع على أن كاتب الصدقة كتب هذه العبارة، والوقوف على ذلك بعيد، ولعله يكتب: المأخوذ من فلان أفيل، أو غير ذلك مما يكون فيه أفيل مرفوعا لا منصوبا، ووجهه بدون اعتبار الحكاية أن يكون مفعولا بـيكتب، وفي هذا الفعل ضمير مستتر نائب عن الفاعل يرجع إلى المأخوذ: أى ويكتب المأخوذ أفيل، بمعنى أنه يصير بالكتابة أفيل، على التضمين» اهـ. وقال الشمني في الرد على الدماميني: «أقول: لا يخفى على النصف بعد هذا، وقرب ما ذكره ابن هشام... وأيضلا بشرط الاطلاع على تلك الكتابة، بل يكفي ظنها» اهـ.

الشاهر فيه: قوله «من الفصيل» فان «من» في هذا الكلام بمعنى البديل: أى أخذوا المخاض بدل الفصيل، ونظيره قوله تعالى: (أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ)

السادس : الظرفية ، نحو : « مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ » « إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ » . السابع : التعليل ، نحو : « بِمَا خَطَابَاهُمْ أَغْرِقُوا » وقوله :

* يُغْضِي حَيَاءً وَيُغْضِي مِنْ مَهَابَتِهِ ^(١) *

الثامن : موافقة عن ، نحو : « يَاوَيْلَنَا قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِنْ هَذَا » . التاسع : موافقة الباء ^(٢) ، نحو : « يَنْظُرُونَ مِنْ طَرْفٍ خَفِيٍّ » . العاشر : موافقة على ، نحو : « وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ ^(٣) الَّذِينَ كَذَبُوا » ^(٤) .

أى أرضيتهم بالحياة الدنيا بدل الآخرة . و « من » التى بمعنى بدل تدخل على المتروك ويذكر قبلها المأخوذ ، كما ترى فى البيت المستشهد به وفى الآية الكريمة التى تلونا ؛ فإن جباة الصدقة قد تركوا الفصيل الذى كان يجب عليهم أن يأخذوه ، وأخذوا الخاض التى ما كان ينبغي لهم أن يأخذوها ، والمحاطبين بالآية قد تركوا الآخرة وهى التى ينبغي للعاقل ألا يفرط فيها وأخذوا بأسباب الحياة الدنيا التى لا يجوز للعاقل أن يجعلها هم نفسه . وأنكر قوم محبى « من » للبدل ، وقالوا : هى فى الآية الكريمة والبيت المستشهد به هنا للابتداء ولها متعلق محذوف ، والتقدير : أرضيتهم من الحياة الدنيا بدلا من الآخرة ، وأخذوا الخاض بدلا من الفصيل ؛ فالدال على البدلية هو ذلك المتعلق المحذوف ، وليس هو « من » ، ذكر ذلك ابن هشام فى المغنى .

(١) هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

* فَلَا يُكَلِّمُ إِلَّا حِينَ يَبْتَئِمُّ *

وهو من قصيدة مستجادة للفرزدق يمدح فيها زين العابدين بن الحسين بن على بن أبى طالب ، رضى الله عنهم ؛ وقد قدمنا شرحه وشرح أبيات من هذه القصيدة فى باب النائب عن الفاعل (ارجع إلى شرح الشاهد رقم ٣٨٧ فى الجزء الثانى ص ٢٢٠) ومحل الاستشهاد بالبيت ههنا قوله « من مهابته » فإن من هذه دالة على التعليل : أى ويغضى الناس لأجل مهابته ، وهو نفسه الذى جىء بالبيت من أجله هناك ؛ فلا داعى لإعادة شئ منه .

(٢) نسب ذلك إلى بعض الكوفيين ، ومنهم من نسبه إلى بعض البصريين ، ونقله الأخفش

عن يونس .

(٣) أى نصرناه عليهم ، ذكره الأخفش والكوفيون ، وخرجها قوم منعوا مجيئها لهذا

المعنى على التضمين : أى منعناه من القوم بالنصر عليهم ؛ فضمن نصرنا معنى منعنا .

(٤) بقيت « لمن » معان لم يذكرها الشارح : منها الانتهاء ، نحو قولك : قربت منه ؛ فانه

مساو لقولك : قربت إليه ، قاله ابن مالك . ومنها الفصل - بالصاد المهملة - وهى التى تقع بين شيئين

(لِلْأَتِيَا حَتَّى وَلَا مَّ وَإِلَى) أى : تكون هذه الثلاثة لانتهاى الغاية فى الزمان والمكان ، و « إلى » أنسكنُ فى ذلك من حَتَّى ؛ لأنك تقول : سِرْتُ البارحةَ إلى نصفها ، ولا يجوز حتى نصفها ؛ لأن مجرور « حتى » يلزم أن يكون آخرًا أو متصلاً بالآخر ، نحو : أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأَيْتُهَا ، ونحو : « سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ » ، واستعمال اللام لانتهاى قليل ، نحو : « كُلُّ يَجْرِى لِأَجَلٍ مُّسَمًّى » . وسيأتى الكلام على بقية معانيها فى هذا الباب ، وعلى بقية أحكام « حتى » فى باب إعراب الفعل .

وأما « إلى » فلها ثمانية معان : الأول : انتهاء الغاية مطلقاً ، كما تقدم ، الثانى : المصاحبة ، نحو : « وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ » . الثالث : التبيين ، وهى المبينةُ لفاعلية مجرورها بعد ما يفيد حُبّاً أو بُغْضاً : من فعل تعجب ، أو اسم تفضيل ، نحو : « رَبِّ السَّجْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ » . الرابع : موافقة اللام ، نحو : « وَالْأَمْرُ إِلَيْكَ » وقيل : لانتهاى الغاية ، أى : مُنْتَهَى إِلَيْكَ . الخامس : موافقة فى ، نحو : « لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ » وقوله : ٥٣٤ — فَلَا تَتْرُكُنِي بِالْوَعِيدِ كَأَنِّي إِلَى النَّاسِ مَطْلَبٌ بِهَذَا الْقَارِ أُجْرَبُ

متضادين ، نحو قوله تعالى : (وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ) وقوله سبحانه : (حَتَّى يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ) ونحو قولك : إنك لا تعرف قبيلة من ديار . ومنها موافقة عند ، نحو قوله تعالى : (لَنْ تُغْنِي عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئاً) أى : عند الله ، قاله أبو عبيدة . ومنها موافقة ربما ، كقول الشاعر :

* وَإِنَّا لِمَا نَضْرِبُ الْكَبْشَ ضَرْبَةً *

أى : ربما ضربنا ، قاله السيرافى والأعلم وابن طاهر وابن خروف . ٥٣٥ — هذا بيت للناطقة الديبانية ، من كلمة له جيدة ، وهى إحدى اعتذاراته إلى النعمان ابن السمر ملك الحيرة ، وأول هذه الكلمة قوله :

أَتَانِي - أَتَيْتَ اللَّعْنَ - أَنتَ لَمُتَنِي وَتِلْكَ الَّتِي أَهَمُّ مِنْهَا وَأَنْصَبُ

وقبل البيت السنتشهد به قوله :

خَلَفْتُ فَلَمْ أَتْرُكْ لِنَفْسِكَ رِيْبَةً وَلَيْسَ وَرَاءَ اللَّهِ لِلْمَرْءِ مَطْلَبُ

أَيْنَ كُنْتَ قَدْ بُلِّغْتَ عَنِّي جَنَابَةً
وَلَكِنِّي كُنْتُ أَمْرًا لِي جَانِبُ
مُلُوكٌ وَإِخْوَانٌ إِذَا مَا أَتَيْتُهُمْ
كَفَعِلِكَ فِي قَوْمٍ أَرَاكَ أَصْطَنَعْتَهُمْ
فَلَا تَنْتَرُ كُنِّي بِالْوَعِيدِ كَأَنِّي
أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَعْطَاكَ سُورَةً
فَإِنَّكَ شَمْسٌ وَالْمُلُوكُ كَوَاكِبُ
وَلَسْتَ بِمُسْتَبَقٍ أَحَا لَا تَلْمُهُ
فَإِنَّ أَلْكَ مَظْلُومًا فَقَبْذُ ظَلَمْتَهُ
لَمَّا لَمْتُكَ الْوَانِي أَغَشَّ وَأَكْذَبُ
مِنَ الْأَرْضِ فِيهِ مُسْتَرَاذٌ وَمَذْهَبُ
أَحْكَمُ فِي أَمْوَالِهِمْ وَأَقْرَبُ
فَلَمْ تَرَهُمْ فِي شُكْرِهِمْ لَكَ أَذْنَبُوا
إِلَى النَّاسِ ... الْبَيْتِ ، وَبَعْدَهُ :
تَرَى كُلَّ مَلِكٍ دُونَهَا يَتَذَدَّبُ
إِذَا طَلَعَتْ لَمْ يَبْذُ مِنْهُنَّ كَوَاكِبُ
عَلَى شَعَثٍ . أَيُّ الرِّجَالِ الْمَهْدَبُ ؟
وَإِنْ تَكُ غَضَبَانَا فَمِثْلُكَ يُعْتَبُ

اللفظ : « آيت اللعن » هي تحية الملوك من لحم وجذام الدين كانت مساكنهم الحيرة ، فأما تحية ملوك غسان فهي قولهم : يا خير الفتيان ، قاله ابن الأنباري ، ومعناها آيت أن تأتي شيئا تلعن بسببه ، وهي جملة دعائية اعترض بها بين الفعل الذي هو أناني وفاعله الذي هو المصدر المؤول من أن ومعمولها « وتلك » هو اسم إشارة يشير به إلى اللامة التي تفهم من قوله « لمتي » إذ معنى الكلام : أتتني ملائكتك إياي « اهتم » أصبر ذام « وأنصب » هو مضارع نصب نصبا — بوزان فرح فرحا — إذا تعب وأصابه الإعياء « حلفت فلم أترك — البيت » الريبة — بكسر الراء — الشك ، وجملة « وليس وراء الله للمرء مذهب » مؤكدة لضمون ما قبلها ، وهذا البيت وما بعده من شعره « ملوك وإخوان » من شواهد علماء البديع على « مرع الذي يسمونه المذهب الكلامي ، وهو : إيراد حجة للطلوب — طريقة أهل الكلام . ومثله قول الفرزدق :

لِكُلِّ أَمْرٍ نَفْسَانِ نَفْسٌ كَرِيمَةٌ
وَنَفْسُكَ مِنْ نَفْسِكَ تَشْفَعُ لِلنَّدَى
وَقَوْلُ قَابُوسَ :

يَا ذَا الَّذِي بِصُرُوفِ الدَّهْرِ عَيَّرَنَا
أَمَا تَرَى الْبَحْرَ تَطْفُو فَوْقَهُ جَيْفُ
وَفِي السَّمَاءِ نَجُومٌ لَا عِدَادَ لَهَا
هَلْ عَانَدَ الدَّهْرِ إِلَّا مَنْ لَهُ خَطَرُ ؟
وَأَسْتَقِرُّ بِأَقْصَى قَعْرِهِ الدَّرَرُ ؟
وَلَيْسَ يُكْسَفُ إِلَّا الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ !

وانظر معاهد التنصيص للعباسي (ص ٣٥٦ وما بعدها ، بولاق) وقول النابغة في أبيات الشاهد «لئن كنت قد بلغت - البيت» الجنابة : الذنب ، والواشي : النمام ، أغش : أبعد عن إخلاص النصيحة «ولكنني كنت امرأ - البيت» أراد بالجانب أرض الشام ، والمسترد : الموضع يتردد فيه لطلب الرزق ، وجملة «لى جانب من الأرض» صفة لامرأ ، وقد ربط هذه الجملة بالموصوف بضمير المتكلم في «لى» والكثير في الكلام أن يكون الرابط ضمير غيبية ، وقد بينا ذلك بيانا شافيا في باب الوصول (ج ١ ص ١٨٨) عند الكلام على رابط الصلة «ملوك وإخوان - البيت» ارتفع ملوك على أنه خبر مبتدأ محذوف ، وكأنه قد قال : المكان الذى أتردد فيه مكان ملوك وإخوان ، حذف المبتدأ ، وحذف للضاف ، وأقام للضاف إليه مقامه ، ويجوز أن يكون ملوك مبتدأ حذف خبره ، وكأنه قد قال : فى هذا المستراد ملوك ، ويجوز أن يكون ارتفاعه على أنه بدل من قوله مستراد ومذهب ، ومعنى قوله «أحكم فى أموالهم» أنهم أباحوا له أن يتصرف فى أموالهم كيف شاء ، وقوله «كفعلك فى قوم - إلخ» قال الأصمعى : يريد كما فعلت أنت بقوم من الشعراء قرنتهم وأكرمهم فتركوا من عداك من الملوك ولزموك فلم تترك ذنبا عليهم . وقوله «فى شكرهم لك» يروى فى مكانه «فى مثل ذلك» وأراد به زيارته والوفادة عليه ، ويروى «فى شكر ذلك» وقوله «فلا تتركنى بالوعيد - إلخ» تتركنى : معناه تصيرنى ، والوعيد : التهديد ، ومطلى : اسم مفعول من قولهم : طلبت البعير بالقار أطليه ؛ إذا دهنته به ، والقار : هو هنا القطران ، والأجرب : الذى أصابه الجرب ، وهو داء معروف يصيب الإبل ، وإنما شبه نفسه بالبعير الأجرب المطلى بالقطران ؛ لأن الناس يطردونه إذا أراد الدخول بين إبلهم اتلا يعدمها بدائه «ألم تر أن الله - البيت» سورة - بضم السين - المنزلة الرفيعة من منازل الشرف ، وملاك : هو هنا بفتح الميم وسكون اللام ، وهو تخفيف ملك بفتح فكسر ، ويتذبذب : يضطرب ، وقوله «فانك شمس - البيت» قال المبرد : هذا من أعجب التشبيه ، وأراد بهذا البيت والذى قبله تسليمة النعمان عما حصل عنده بسبب مدح النابغة لآل جفنة ، وقوله «واستعسقبى - إلخ» يقول : أى الرجال يكون مبرا من العيوب ، فان قطعت إخوانك بذنب لم يكن لك أخ ، يعتذر له عن زلته ، وتلمه : نصلحه وترأب ما تصدع من أمره . وقوله «فان أك مظلوما - إلخ» مظلوما : أى باستمرار غضبك على ، وجعل غضبه عليه ظلما منه له ؛ لأنه عن غير موجب يقتضيه ، يقول : إن ظلمتني باستمرار غضبك الذى لا موجب له فأنما ظلمت عبدا من عبيدك وليس لأحد اعتراض عليك «وإن تك غضبانا» يروى فى مكانه «وإن تك ذا عتي» وهو من قولهم : لك العتي حتى ترضى ؛ ومعناه لك أن يرجع من أخطأ فى حقك إلى ما تحبه وترضاه ، ويروى قوله «يعتب» بالبناء للجهول ، ومعناه يرجع له إلى ما يحبه ، ويروى بالبناء للفاعل ، ومعناه يعطى الرضا ويتألف الإخوان ، ويقال : أعتب فلان فلانا ؛ إذا أعطاه الرضا ، وهو العتي .

الإعراب : « لا تتركني » لا : حرف نهى مبني على السكون لا محل له ، تترك : فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد في محل جزم بلا النافية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب ، ونون الوقاية حرف مبني على الكسر لا محل له ، وياء المتكلم مفعول به أول لتترك مبني على السكون في محل نصب « بالوعيد » جار ومجرور متعلق بترك « كأنني » كأن : حرف تشبيه ونصب ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم اسم كأن « إلى الناس » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال صاحبه ياء المتكلم الواقعة اسما لسكان « مطلي » خبر كأن مرفوع بالضممة الظاهرة « به » جار ومجرور متعلق بمطلي « القار » نائب فاعل بمطلي ؛ لأن مطليا اسم مفعول يعمل عمل الفعل المبني للجهول « أجرب » صفة لمطلي ، أو خبر ثان لسكان ، والجملة من كأن واسمها وخبرها في محل نصب مفعول ثان لتترك .

الشاهد فيه : قوله « إلى الناس » فإن إلى في هذه العبارة بمعنى في الدالة على الظرفية ؛ إذ المعنى لا تتركني حال كوني في الناس كأنني حمل أجرب قد طلي بالقار ، فهم يتجافون عني ويقاعدون مني . وهذا الذي ذكره الشارح في « إلى » قد ذكره من قبله جماعة من النحاة منهم المحقق الرضي في شرح الكافية نقلا عن غيره وإن لم يرضه حيث يقول (٢ - ٣٠١) : « وقيل : يجيء إلى بمعنى في ، كما في قوله * فلا تتركني بالوعيد ... البيت * أي : في الناس ، والوجه أنها بمعناها ؛ لأن معنى مطلي به القار أجرب : مكره مبغض ، والتكره يعتدي بالي ، قال تعالى : (وَكَرِهَ إِلَيْكُمْ الْكُفْرَ) حملا على التحبيب المضمن معنى الإمالة ، قال تعالى : (وَحَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ) كما قيل : بعث منه ، حملا على : اشتريت منه ، وكما قيل : رضيت عليه ، حملا على : سخطت عليه » اه . والتخريج الذي ارتضاه الرضي وضرب له الأمثال والنظائر هو ما ذكره ابن عصفور في كتاب الضرائر حيث يقول : « هو على تضمين مطلي معنى مبغض ، ولوصح يجيء إلى بمعنى في لجاز : زيد إلى الكوفة » اه . قلت : وعلى هذا التخريج يكون قوله « إلى الناس » جارا ومجرورا متعلقا بمطلي على تضمينه معنى مكره ، كأنه قال : مبغض إلى الناس . ومن الناس من ذهب إلى أن « إلى » في البيت باقية على معناها وفي الكلام حذف ما يتعلق به إلى ، قال : « إلى متعلقة بمحذوف : أي مطلي بالقار مضافا إلى الناس ، حذف وقلب الكلام » اه حكى ذلك البغدادي (الحزانة ٤ - ١٣٧ بولاق) وقال بعد حكايته : « ولا تخفى سماجته » اه .

ومثل هذا البيت — في أن قوما من النحاة استشهدوا به على يجيء « إلى » بمعنى في ، ورد ذلك الاستشهاد قوم آخرون وأبقوا فيه إلى على أصل معناها — قول طرفة بن العبد البكري في دليته المعلقة :

وإن يلتقي الحني الجميمُ تلافيني إلى ذروة البيت الكريم المصمّد

السادس : موافقة من ، كقوله :

٥٣٥ - تَقُولُ وَقَدْ عَالَيْتُ بِالْكُورِ فَوْقَهَا أَيْسَقَى فَلَا يَرَوَى إِلَى ابْنِ أَحْمَرَ

فقد حكى ابن السراج أن ناسا قالوا : إن « إلى » في قول طرفة « إلى ذروة البيت » بمعنى في ، وكأنه قد قال : تلاقى في ذروة البيت الكريم ، وأنكر المحقق الرضى ذلك ، وجعل « إلى » مع مجرورها متعلقة بمحذوف حال من الياء في « تلاقى » وتقدير الكلام على هذا : تلاقى منتسبا إلى ذروة البيت الكريم . قال (٢ - ٣٠٢) : « وقيل : إن إلى في نحو : أنت إلى حبيب ، أو بغيص ، وجلست إليه ؛ بمعنى عند ، والأولى بقاؤها على أصلها كما ذكرنا ، وكذا هي في قوله : * وإن يلتق الحى ... البيت * بمعنى منتسب إلى ذروة ، لا بمعنى في ، كما قيل « اه . والذي ارتضاه المحقق الرضى في بيت طرفة هذا هو ما أشار إليه الزوزنى شارح العلاقات حيث قال في بيان معنى هذا البيت : « يقول : إن اجتمع الحى للافتخار تلاقى انتهى إلى ذروة البيت الشريف : أى إلى أعلى الشرف ، يريد أنه أوفاهم حظا من الحسب ، وأعلام سهما من النسب » اه وذكر الخطيب التبريزى تبعا لأبي جعفر النحاس أن معنى « إلى » في بيت طرفة هو معنى مع ، قال : « يريد : وإن يلتق الحى للفاخرة وذكر الله إلى تجدنى معهم ، قال أبو الحسن : معنى إلى ذروة مع ذروة ، وهو تمثيل ، وإنما يريد بالبيت ههنا الأشراف الذين يقصدون ، فشهدهم ههنا بالبيت الرفيع » اه

٥٣٥ - هذا بيت لابن أحمر ، واسمه عمرو ، وهو شاعر جاهلى إسلامى فصيح ، كان يتقدم أهل زمانه ، ذكره الجوالقى في شرح أدب الكاتب والآمدى في المؤلف وابن حجر في الإصابة ، وهو من أبيات يصف فيها ناقته ، وقبل البيت المستشهد به قوله :

فَرَعْتُ إِلَى الْفُصْوَاءِ وَهِيَ مُعَدَّةٌ لَأَمْثَالِهِ عِنْدِي إِذَا كُنْتُ أَبْجَرًا
كَثُورِ الْعَذَابِ الْفَرْدِ يَضْرِبُهُ النَّدَى تَعَالَى النَّدَى فِي مَتْنِهِ وَتَحَدَّرَا

اللمعة : « تقول » الحديث عن الناقة ، فالقول ليس على حقيقته ، بل المراد أن حالها معه كحال من يقول هذا القول « عاليت » أراد به علوت « بالكور » الكور - بضم الكاف - هو الرجل بأداته « يسقى » أصله من السقى ، وهو أن يعطى ما يشربه من ماء ونحوه « يروى » أصله من الرى ، وهو إزالة العطش وحرارة الجوف ، وكنى بالسقى عن الركوب ، وبالرى عن السائمة منه والللال ، قال البطليموس : « وصف أنه يتعب ناقته بطول السفر حتى إنها لو كانت ممن يتكلم لقات هذه المقالة ، وضرب التسمية والرى مثلين لما يناله بها من المأرب » اه . الإعراب : « تقول » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفيه ضمير مستتر جوازا تقديره هي يعود إلى الناقة ، فاعل « وقد » الواو والخال حرف مبنى على الفتح لا عمل له ،

السابع : موافقة عند ، كقوله :

٥٣٦ — أَمْ لَا سَبِيلَ إِلَى الشَّبَابِ وَذِكْرُهُ أَشْهَى إِلَيَّ مِنَ الرَّحِيقِ السَّلْسَلِ

قد : حرف تحقيق مبنى على السكون لا محل له « عاليت » فعل ماض وفاعل « بالكور » جار ومجرور متعلق بعاليت ، والباء بمعنى على « فوقها » فوق : ظرف مكان متعلق بمحذوف حال من الكور ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، أى : تقول وقد علوت على الكور حال كونه فوقها ، وفوق مضاف وضمير الغائبة العائد إلى النافعة مضاف إليه ، وجملة الفعل الماضى وفاعله فى محل نصب حال صاحبه الضمير المستتر فى تقول « أيسقى » الهمزة للاستفهام الإنكارى ، يسقى : فعل مضارع مبنى للجهول ، مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « فلا » الفاء عاطفة ، ولا : نافية « يروى » فعل مضارع مبنى للعلوم مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « إلى » جار ومجرور متعلق بيسقى أو يروى « ابن » تنازع فيه كل من يسقى ويروى والأول يطلبه على أنه نائب فاعل له والثانى يطلبه فاعلا ؛ فان أعملت أيهما فيه وجب أن تضر فى الآخر ضميره ، وابن مضاف و « أحمر » مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف ، والمانع له من الصرف العلمية ووزن الفعل ، والألف للاطلاق .

الشاهر فيه : قوله « إلى » فإن إلى الجارة لياء التكلم فى هذه الكلمة بمعنى من ، وكأنه قد قال : أيسقى منى ابن أحمر فلا يروى ، على معنى أينال منى ما شاء من أغراض فلا يقنع بما يناله ؟ أو كأنه قد قال : أيسقى ابن أحمر فلا يروى منى ؟ على معنى أينال ابن أحمر ما أراد من أغراض فلا يقنع منى بما يدركه ؟ .

٥٣٦ — هذا بيت من قصيدة لأبى كبير الهذلى ، وقبلة — وهو مطلع القصيدة —

قوله :

| | |
|---|--|
| أَزْهَبُ هَلْ عَنْ شَيْبَةٍ مِنْ مَعْدِلِ | أَمْ لَا سَبِيلَ إِلَى الشَّبَابِ الْأَوَّلِ |
| أَمْ لَا سَبِيلَ إِلَى الشَّبَابِ وَذِكْرُهُ | أَشْهَى إِلَيَّ ... الْبَيْت ، وبعده : |
| ذَهَبَ الشَّبَابُ وَفَاتَ مِنِّي مَا مَضَى | وَنَضَى زُهَيْرُ كَرِيمَتِي وَتَبَطَّلِي |
| وَصَحَّوْتُ عَنْ ذِكْرِ الْعَوَانِي وَانْتَهَى | عُمْرِي وَأَنْكَرْتُ الْغَدَاةَ تَقْتُلِي |
| أَزْهَبُ إِنْ يَسِبَ الْقَذَالُ فَإِنَّهُ | رُبَّ هَيْضَلٍ لَجِبَ لَفَقْتُ بِهِ يَضِلُ |
| فَلَفَقْتُ بَيْنَهُمْ لَغَيْرِ هَوَادَةٍ | إِلَّا لِسَفْكِ الدِّمَاءِ مَحَلُّ |
| وَلَقَدْ سَرَيْتُ عَلَى الظَّلَامِ يَمُغِشُهُمْ | جَلْدٍ مِنَ الْفَتَيَانِ غَيْرِ مُثْقَلِ |

... ..

وقد رويناه لك ما بعد هذه الآيات مع شرح الشاهد (رقم ٤٢٥) في باب المفعول المطلق ، فارجع إليها إن شئت (ج ٢ ص ٣٦٨) .

اللفظ : « أزهر هل عن شيبة - إلخ » زهير : اسم ابن أبي كبير ، وقيل : بل اسم امرأة ، والصواب الأول ، والدليل على ما ذكرنا قوله في قصيدة أخرى مطلعها كقطع هذه :

أَزْهَرُ هَلْ عَنْ شَيْبَةٍ مِنْ مُقَصَّرٍ أَمْ لَا سَبِيلَ إِلَى الشَّبَابِ الْمَذِيرِ
فَقَدْ الشَّبَابَ أَبُوكَ إِلَّا ذِكْرُهُ فَأَعْجَبَ لِدَلِّكَ فِعْلَ دَهْرٍ وَأَهْكَرِ

والمعدل : مصدر ميمي بمعنى العدول « أم لا سبيل إلى الشباب وذكره - إلخ » الرحيق : الحمر ، والسلسل : العذب السائغ في الخلق « ذهب الشباب - إلخ » نضى - بالنون والضاد - معناه انسلخ ومضى ، وأراد من كرمته تصبره وشدته على الكريمة واقتحام الحروب ، وأراد بقبطه أخذه في اللهو ودواعي البطالة « وصحوت عن ذكر الغواني - إلخ » الغواني : جمع غانية ، وهى المرأة التى غنيت بحسنها عن الزينة ، والتقتل - بالقاف المشناة بين التاءين - التلين والتكسر والتثني « أزهر إن يشب القذال - إلخ » القذال - بفتح القاف ، بزنة السحاب - هو ما بين النقرة وأعلى الأذن ، وهو أبطأ موضع في الرأس شيئا ، ورب ههنا مفتوحة الباء مخففة من رب الشددة ، ومنهم من يرويه بتسكين الباء ، والهيضل - بفتح فسكون - الجماعة ، ولففت بهيضل : جمعت بينهم في القتال ، والالجب - بفتح فكسر - أصله من اللجب بفتح اللام والجيم وهو الصوت والجلبة ، وأراد به رب جيش عرهم ذى صوت وجلبة ، ويروى « رب هيضل مرس لفتت » والرس - بفتح اليم وكسر الراء - الشديد .

الإعراب : « أم » حرف عطف بمعنى بل ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « لا » نافية للجنس ، حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « سبيل » اسم لا ، مبنى على الفتح في محل نصب « إلى الشباب » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا النافية « وذكره » الواو للحال ، ذكر : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى الشباب مضاف إليه « أشهى » خبر المبتدأ « إلى » جار ومجرور متعلق بأشهى « من الرحيق » جار ومجرور متعلق بأشهى أيضا « السلسل » نعت للرحيق ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب حال صاحبه الشباب .

الشاهد فيه : قوله « إلى » فإن إلى الجارة لياء المتكلم في هذه الكلمة بمعنى عند ، وكأنه قد قال : وذكر الشباب أشهى عندى من الرحيق السلسل . ومثله - فيما قال بعض النحاة - قولهم : أنت حبيب إلى ، وقولهم : أنت بغيض إلى ، وقولهم : جاس فلان إلى فلان ؛ فإن المعنى عند

الثامن : التوكيد ، وهى الزائدة ، أثبت ذلك القراء مستدلا بقراءة بعضهم : « أَفْنِدَّةً مِنْ النَّاسِ تَهْوَى إِلَيْهِمْ » بفتح الواو ، وَخُرِّجَتْ عَلَى تَضْمِينِ تَهْوَى معنى تميل ﴿ تنبيه ﴾ : إِنْ دَلَّتْ قَرِينَةٌ عَلَى دُخُولِ مَا بَعْدَ إِلَى وَحْتَى ، نَحْوُ : قَرَأْتُ الْقُرْآنَ مِنْ أَوَّلِهِ إِلَى آخِرِهِ ، وَنَحْوُ قَوْلِهِ :

هؤلاء : أنت حبيب عندي ، وأنت بغض عندي ، وجلس فلان عند فلان . على ما نقلناه لك عن الرضى فى شرح الشاهد السابق . وقد استشهد ابن هشام فى معنى اللبيب بهذا البيت لورود « إلى » بمعنى عند فاعترض عليه الشارح الدمامى بقوله : « وهنا سؤالان : أحدهما : أن معنى أُنْهَى إلى أحب إلى ، وقد عرف أن إلى المتعلقة بما يفهم حبا أو بغضا من فعل تعجب أو اسم تفضيل ، معناها التبيين ، فعلى هذا هى فى البيت على بابها مبينة لفاعلية مجرورها ، وليست قسما آخر ، ولا يحضرنى جوابه . والثانى : أن جعل إلى بمعنى عند يفضى إلى كونها اسما ، وجوابه أن هذا الإطلاق مجازى ، وذلك لأن بين عند وإلى - إذا أريد بها معنى الحضور - تعلقا باعتبار الدلالة على أصل المعنى ، لكن دلالة عند عليه باعتبار نفسه ، ودلالة إلى عليه بالنظر إلى غيرها ، وهو المجرور بها ، فلما كان بينهما هذا التعلق قيل : إن إلى بمعنى عند ، على طريق التجوز ، وقد قال صاحب المفتاح : المراد بمتعلقات معانى الحروف ما يعبر به عنها عند تفسير معانيها ، مثل قولنا : من معناها ابتداء الفاية ، وفى معناها الظرفية ، وكى معناها الغرض . وهذه ليست معانى الحروف ، وإلا لما كانت حروفا ، بل أسماء ؛ لأن الاسمية والحرفية إنما هى باعتبار المعنى . وإنما هى متعلقات معانيها : أى إذا أفادت هذه الحروف معانى رجعت تلك المعانى إلى هذه المتعلقات بنوع استلزام » اهـ . وقد رد الشئنى كون إلى لتبيين كون مجرورها فاعلا بقوله : « وقد بينا أن إلى التى لتبيين متعلقة بفعل تعجب أو اسم تفضيل من نفس الحب أو البغض أو من لفظ موضوع لمعنى أحدهما ، وإلى فى البيت ليست كذلك ، بل هى متعلقة باسم تفضيل من الشهوة » اهـ . وخلاصة هذا الكلام أنهم اختلفوا فى إلى التى لتبيين فاعلية مجرورها : هل يجب أن يكون متعلقها فعل تعجب أو اسم تفضيل من مادة الحب أو مادة أخرى ترادفها كقولك : ما أحبك إلى ، وما أبغضك إلى ، وأنت أحب إلى من فلان ، وأنت أبغض إلى من فلان ، وأنت أومق إلى من فلان ، وأنت أئلى إلى من فلان ، وما أشبه ذلك ؟ أم يكفى أن يكون المراد من متعلقها معنى الحب أو البغض وإن لم يكن موضوعا فى اللغة للدلالة على أحدهما ؟ فنعم فى متعلق إلى التى لتبيين وأجاز فيه أن يكون المراد به معنى الحب أو البغض وإن لم يوضع لذلك رأى أن « إلى » فى هذا البيت لتبيين ، ومن اشترط أن يكون متعلقها دالا بالوضع على الحب أو البغض رأى أنها فى البيت بمعنى عند .

٥٣٧ - أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يَخْفَفَ رَحْلُهُ وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلِهِ أَلْقَاهَا

٥٣٧ - هذا البيت لمروان بن سعيد بن عياد بن حبيب بن اللملح بن أبي صفرة ، وهو المعروف بمروان النحوى ، أحد تلامذة الحليل بن أحمد المتقدمين فى العربية للبرزين فى النحو ، يقوله فى قصة المتلمس وصحيفته ، وبعده قوله :

وَمَضَى يَظُنُّ بَرِيدَ عَمْرٍو وَخَلْفَهُ خَوْفًا ، وَفَارَقَ أَرْضَهُ وَقَلَاهَا

ووقع هذا البيت فى كتاب سيبويه (١ - ٥٠) ونسبه شراح الكتاب لابن مروان النحوى ، وكذلك وقع فى التصريح (٢ - ١٧٨ بولاق) ، وقال العيني (٤ - ١٣٤ بهامش الخزانة) : « هذا البيت نسبته الناس إلى المتلمس ، ولم يقع فى ديوان شعره ، وإنما هو لأبى مروان النحوى ، قاله فى قصة المتلمس حين فر من عمرو بن هند ، حكى ذلك الأخفش عن عيسى بن عمر فيما ذكره أبو على الفارسى . وكان قد هجا عمرو بن هند ، وهجاه أيضا طرفة بن العبد البكرى ؛ فقتل طرفة ، وفر المتلمس » اه . ويؤيد ما ذكره عن الأخفش عن عيسى بن عمر قول الأعمى الشنمري فى شرح شواهد سيبويه فى آخر الكلام على هذا البيت : « وكأن البيت عنى به المتلمس حين رمى صحيفته وفر إلى ملوك الشام » اه . والبيت من شواهد معنى اللبيب فى مباحث حق .

اللفظ : « ألقى الصحيفة » إلقاء الشيء : يراد به رميه إلى الأرض ، والصحيفة : القطعة المكتوب عليها من قرطاس ونحوه ، والمراد هنا صحيفة المتلمس التى ضرب بها المثل فيمن يحمل شيئا فيه هلاكه ، وقد ذكر الميدانى فى مجمع الأمثال (١ - ٢٧ الخيرية) حديثها ، وتلخيصه أن طرفة ابن العبد البكرى كان قد هجا عمرو بن المنذر ، المعروف بعمر بن هند ، وأخاه قابوس بن هند ، بشعر يقول فيه :

فَلَيْتَ لَنَا مَكَانَ الْمَلِكِ عَمْرٍو رَغْوًا حَوْلَ قُبَّتِنَا تَحُورُ

لَعَمْرُكَ إِنَّ قَابُوسَ بْنَ هِنْدٍ لَيَخْطِئُ مُلْكَهُ نَوْكَ كَثِيرُ

وهجاه المتلمس أيضا ؛ ثم إنهما وقدا عليه وطال مقامهما عنده ؛ فدعاهما عمرو بن هند فقال : اهلكما قد اشتقتما إلى اهلكما وسركما أن تنصرفا ، قالا : نعم ، فكتب لهما إلى أبى كرب عامله على هجر أن يقتلهما ، وأخبرهما أنه قد كتب لهما بحباء ومعروف ، وأعطى كل واحد منهما شيئا ، فخرجا ، فمرا بنهر الخيرة على غلمان يلعبون ، فقال المتلمس لطرفة : هل لك فى كتابينا فان كان فيهما خير مضينا له ، وإن كان شرا انقينا ؟ فأبى طرفة عليه ، فأعطى المتلمس كتابه بعض الغلمان فقراء عليه فاذا فيه السوء ، فألقى كتابه فى الماء ، ولحق بملوك بنى جفنة بالشام ؛ فأما طرفة فذهب بكتابه إلى العامل فقتله ؛ وقال المتلمس فى ذلك :

مَنْ مُبْلِغُ الشُّرَاءِ عَنْ أَخَوِيهِمْ نَبَأٌ فَتَصَدَّقَهُمْ بِذَلِكَ الْأَنْفُسُ
أَوْدَى الَّذِي عَلِقَ الصَّحِيفَةَ مِنْهُمَا وَنَجَا حِذَارَ حَيَاتِهِ الْمُتَلَسُّ
الَّتِي صَحِيفَتُهُ وَبَجَّتْ كُورَهُ وَجَنَانَهُ مَحْرَةَ الْمَنَاسِمِ عُرْمُسُ
عَيْرَانَةُ طَبَخَ الْهَوَاجِرُ لَحْمَهَا فَكَأَنَّ نَفْبَتَهَا أَدِيمٌ أُمْلَسُ
أَلْقَى الصَّحِيفَةَ لَا أَبَالَكَ إِنَّهُ يُخْشَى عَلَيْكَ مِنَ الْحَبَاءِ النَّقْرِسُ

و يروى أنه قال حين ألقى الصحيفة في النهر :

وَأَلْقَيْتُهَا بِاللَّيْلِ مِنْ جَنْبِ كَافِرٍ كَذَلِكَ أَقْنُو كُلَّ قَطٍّ مُضَلَّلٍ
رَضِيتُ لَهَا بِالْمَاءِ لَمَّا رَأَيْتُهَا يَجُولُ بِهَا التِّيَّارُ فِي كُلِّ جَدُولٍ

وقوله في البيت المستشهد به « رحله » الرجل ههنا بمعنى الأثاث والمتاع ، وأنكر الحريري في درة القواص مجيء الرجل بهذا المعنى ، ولكن ابن برى رد عليه بأنه ثابت ، وقال الجوهري : « الرجل : منزل الرجل ، وما يستصلحه من الأثاث » اه . وستعرف في بيان الاستشهاد بالبيت أنهم فسروا ذلك بما هو أعم « والزاد » ما يستصحبه المسافر معه ليلبغفه محله « والنعل » لباس الرجل .

الإعراب : « ألقى » فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المحدث عنه وهو المتلصص « الصحيفة » مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة « كي » حرف مصدري ونصب « يخفف » فعل مضارع منصوب بكى ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، ولا شك أن هذا إنما يأتي على تقدير لام التعليل قبل كي ، ويجوز أن تكون « كي » حرف تعليل ، والمضارع منصوب بعدها بأن المصدرية ، وفاعل المضارع ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما عاد إليه ضمير ألقى ، و « كي » المصدرية وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بلام التعليل المقدر ، أو أن المصدرية المقدر وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بكى التعليلية ، والجار والمجرور متعلق بألقى « رحله » رجل : مفعول به ليخفف ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى المحدث عنه مضاف إليه « والزاد » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، الزاد : معطوف على رجل منصوب بالفتحة الظاهرة « حق » حرف غاية وجر مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، وستعرف فيه وجوها أخرى « نعل » نعل : مجرور بحق ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بألقى السابقة ، ونعل مضاف وضمير الغائب مضاف

إليه « ألقاها » ألقى : فعل ماض ، مبنى على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، وضمير الغائبة العائد إلى النعل أو إلى الصحيفة مفعول به .

الشاهر فيه : قوله « حق نعله » واعلم أولا أن كلمة « نعله » تروى بثلاث روايات : الأولى بالرفع ، والثانية بالجر ، والثالثة بالنصب ؛ فأما رواية الرفع فتخرجها على أن « حق » ابتدائية ، ونعل : مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة وضمير الغائب مضاف إليه ، وجملة « ألقاها » من الفعل وفاعله المستتر فيه ومفعوله في محل رفع خبر المبتدأ ، وضمير الغائبة البارز على هذا الوجه عائد إلى النعل . وأما رواية الجر فتخرجها على أن « حق » حرف جر ، ونعل مجرور به ، وجملة « ألقاها » على هذا الوجه مؤكدة لجملة « ألقى الصحيفة - إلخ » والأحسن في هذا الوجه أن يكون ضمير الغائبة عائدا إلى كل شيء مما ذكره قبل ذلك ، نعى الصحيفة والزاد والنعل جميعا . وأما رواية النسب فلها تخريجان : أحدهما أن يكون حق حرف عطف ، ونعله معطوفا على الصحيفة كأنه قد قال : ألقى الصحيفة والزاد ونعله ، وعلى هذا الوجه تكون جملة « ألقاها » توكيدا ، ويكون الضمير للمؤنث عائدا إلى جميع ما تقدم ذكره ؛ والوجه الثاني أن يكون حتى حرف عطف ، ونعل منصوب بفعل محذوف يفسره ما بعده ، وكأنه قد قال : ألقى الصحيفة والزاد وألقى نعله ألقاها ، وعلى هذا الوجه تكون جملة « ألقاها » مفسرة لذلك المحذوف ، ويكون ضمير الغائبة عائدا إلى النعل . واعلم ثانيا أن مجيء « حق » حرف عطف مختلف فيه بين النحاة ؛ فأثبتته سيبويه والبصريون ، مع اعترافهم بأن ذلك قليل فيها ، ونفاه الكوفيون بته ، وقالوا : هي في كل موضع ذكر البصريون أنها فيه عاطفة حرف ابتداء ، والاسم الذي بعدها معمول لعامل محذوف ، قال ابن هشام في المغنى : « العطف بحتى قليل ، وأهل الكوفة ينكرونه البتة ، ويحملون نحو : جاء القوم حتى أبوك ، ورأيتهم حتى أباك ، ومرت بهم حتى أبيتك ؛ على أن حتى فيه ابتدائية وأن ما بعدها على إضمار عامل » اه ؛ فالتقدير عندهم في المثال الأول الذي ذكره : جاء القوم حتى جاء أبوك ، وفي المثال الثاني : رأيت القوم حتى رأيت أباك ، وفي المثال الثالث : مرت بالقوم حتى مرت بأبيتك ؛ إذ معنى كون حتى ابتدائية أن الجمل بعدها مبتدأة ، وليس معناه أنه يقع بعدها المبتدأ وخبره وحدهما . وقد لزم على قول الكوفيين في المثال الثالث حذف حرف الجر الذي هو الباء مع بقاء عمله ، وذلك ضعيف . قال سيبويه (١ - ٤٩) : « وما يختار فيه النسب لنصب الأول ، ويكون الحرف الذي بين الأول والآخر بمنزلة الواو والفاء ونم ، قولك : لقيت القوم كلهم حتى عبد الله لقيته ، وضربت القوم حتى زيدا ضربت أباه ، وأتيت القوم أجمعين حتى زيدا مرت به ، ومرت بالقوم حتى زيدا مرت به ؛ حتى تجرى مجرى الواو

وتم ... وتقول : رأيت القوم حتى عبد الله ، وتسكت ، فأنما معناه أنك قد رأيت عبد الله مع القوم ، كما كان : رأيت القوم وعبد الله ، على ذلك . وكذلك ضربت القوم حتى زيدا أنا ضاربه ، وتقول : هذا ضارب القوم حتى زيدا يضر به ، إذا أردت معنى التنوين ؛ فهي كالواو إلا أنك تجربها إذا كانت غاية ، والجورور مفعول ، كما أنك قد تجرب في قولك : هذا ضارب زيد غيدا ، وتكف النون ، وهو بمنزلة منصوبا منونا ما قبله . ولو قلت : هلك القوم حتى زيدا أهلكته ؛ اختبر النصب ليبنى على الفعل ، إلى أن قال : وقد يحسن الجر في هذا كله ، وهو عربي ، وذلك قولك : لقيت القوم حتى عبد الله لقيته ، فأنما بجاء بليقته توكيدا بعد أن جعله غاية ، كما تقول : مررت بزيد وعبد الله مررت به ، قال الشاعر ، وهو ابن مروان النحوي * ألقى الصحيفة كي يخفف ... البيت * والرفع جائز كما جاز في الواو وتم ، وذلك قولك : لقيت القوم حتى عبد الله لقيته ، جعلت عبد الله مبتدأ ، وجعلت لقيته مبنيًا عليه ، كما جاز في الابتداء » اه ؛ فأنت ترى أن سببويه أجاز في مثل التركيب الذي في بيت الشاهد ثلاثة الأوجه التي ذكرنا أن البيت يروى بها ، وأنه أجاز في النصب أن يكون ما بعد حتى معطوفا على المنصوب قبله وأن يكون على تقدير الفعل وتكون الجملة التي بعده توكيدا . وقال الأعمى في شرح البيت : « استشهد به لما يجوز بعد حتى في عطف عمل الفعل بهضه على بعض ، في الرفع والنصب والجر ، كقولك : ضربت القوم حتى زيدا ضربته ، وحتى زيد ، بالجر والنصب ؛ لأن حتى من حروف العطف فكأنه قال : وزيدا ضربته ، والرفع على القطع وجعل حتى بمنزلة واو الابتداء كأنه قال : وزيد مضروب ، والخفض بحق لأنها غاية بمنزلة إلى فكأنه قال : وأنهيت الضرب إلى زيد ، ويكون ضربته توكيدا مستغنى عنه ، وكذلك تفسير الفعل بعد حتى » . واعلم بعد هذا كله أن من شرط العطف بحق عند البصريين الذين أجازوا ذلك فيها أن يكون المعطوف بها بعضا من المعطوف عليه إما تحقيقا وإما تأويلا ، أو يكون شبيها ببعضه في شدة اتصاله به ؛ فأما ما كان المعطوف بها بعضا من المعطوف عليه تحقيقا فاما أن يكون المعطوف جزءا والمعطوف عليه كلاله ، نحو قولهم : أكلت السمكة حتى رأسها ، وإما أن يكون فردا من جمع نحو قولهم : قدم الحجاج حتى المشاة ، وإما أن يكون نوعا من جنس نحو قولهم : أعجبتني التمر حتى البرني . وأما ما كان المعطوف بها بعضا من المعطوف عليه تأويلا فمثل هذا الشاهد الذي نحن بصدد شرحه ، ألا ترى أن الفعل بالنظر إلى ما قبل حتى ليست بعضا على وجه من الوجوه السابقة ، لكن لما كان قوله « ألقى الصحيفة والزاد » في التأويل بمنزلة قوله : ألقى كل ما يشقه — كان قوله « حتى نعله » بعضا منه ؛ لأن النعل بعض ما يشقه ويعوقه عن الحرب إن أراد . وأما ما كان المعطوف بها شبيها ببعض المعطوف عليه فكقولهم : أعجبتني الجارية حتى كلامها ؛ فإن الكلام لشدة اتصاله بالجارية

أو على عدم دخوله ، نحو : « ثُمَّ أَتَمُّوا الصَّيَّامَ إِلَى اللَّيْلِ » ونحو قوله :
 ٥٣٨ — سَقَى الْحَيَا الْأَرْضَ حَتَّى أَمْكُنْ عُزَيْتَ لُهُمْ فَلَا زَالَ عَنْهَا الْخَيْرُ مُحْدُودًا

صار كجزئها ؛ فعلى هذا لا يجوز أن تقول : أعجبتني الجارية حتى ولدها ؛ لأن ولدها ليس جزءا منها لا على الحقيقة ولا على التشبيه ؛ إذ هو ليس شديد الاتصال بها . فافهم ذلك كله .

واستشهد الشارح ههنا بالبيت على أن فيه قرينة دالة على دخول ما بعد « حتى » في حكم ما قبلها ، وهذه القرينة هي قوله « ألقاها » في آخر البيت ؛ فانه يدل على أن النعل ملقاة كما أن ما قبلها ملقى .

٥٣٨ — لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سابق أو لاحق . وهو كسابقه من شواهد معنى اللبيب في مباحث حتى .

اللفظ : « الحيا » مقصورا بزنة العصا والفتى - هو المطر « أمكن » جمع مكان ، كزمن في جمع زمان « عزيت » بالعين الهملة بعدها زاي مبني للمجهول - معناه نسبت ، تقول : عزوت فلانا إلى أبيه ، وعزوته إلى مكان كذا ، وعزوت كذا إليه ، أعزوه عزوا ، تريد في جميع ذلك أنك نسبته إليه « محدودا » اشتهرت رواية هذه الكلمة في كتب النحاة بالجيم وذالين مهملتين ، وهو المقطوع ، اسم مفعول من قولهم : جددت الشيء ؛ إذا قطعته . وذكر الشمني في هذا اللفظ ثلاث احتمالات ، قال : « والمحدوذ - بجيم وذالين معجمتين - المقطوع والمكسور ، يقال : جددت الشيء ، قطعته وكسرتة ، والجذاذ والجذاذ : ما كسر منه ، وضمه أفصح من كسره . والمحدود - بجيم ومهملتين - المقطوع أيضا من جددت الشيء أجده قطعته ، ومنه ثوب جديد في معنى محدود ، يراد به حين جده الحائك : أى قطعه . والمحدود - بحاء مهملة وذالين مهملتين - المنوع » اه . وقال الدماميني : « ومحدودا - بجيم وذالين مهملتين أو معجمتين - أى مقطوعا ، ولا أعلم الرواية في البيت : هل هي بالإهمال أو بالإعجام » اه .

المعنى : دعا هذا الشاعر للأرضين بالسقيا ونزول الغيث عليها لتروى وتخصب ، وأخرج من الأرض المدعو لها بذلك الأما كن المنسوبة لهؤلاء القوم فدعا عليها بأن يستمر فيها القحط والجذب وامتناع الخير عنها .

الإعراب : « سقى » فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره التنذر « الحيا » فاعل مرفوع بضمه مقدرة على الألف « الأرض » مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة « حتى » حرف غاية وجر « أمكن » مجرور بحق وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بسقى « عزيت » عزي : فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى الأمكن ، والتاء للتأنيث « لهم » جار ومجرور متعلق بعزي ، وجملة عزي ونائب فاعله المستتر فيه في محل جر صفة للأمكن « فلا » الفاء واقعة في جواب شرط مقدر ، ولا : حرف

عُمل بها ، وإلا فالصحيح في « حتى » الدخول ، وفي « إلى » عدمه مطلقا حملا على الغالب فيها عند القرينة . وزعم الشيخ شهاب الدين القرافي أنه لا خلاف في وجوب دخول ما بعد « حتى » ^(١) ، وليس كما ذكر ، بل الخلاف مشهور ^(٢) ، وإنما الاتفاق في « حتى » العاطفة

دعاء مبني على السكون لا محل له من الإعراب « زال » فعل ماض ناقص مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « عنها » جار ومجرور متعلق بقوله محدودا الآتي « الخير » اسم زال مرفوع بالضمّة الظاهرة « محدودا » خبر زال منصوب بالفتحة الظاهرة ، وجملة زال واسمها وخبرها جواب الشرط المقدر ، وكأنه قد قال : أما هذه الأما كن المنسوبة إلى هؤلاء فلا زال الخير عنها محدودا .

الشاهر فيه : قوله « حتى أمكن » فان حتى في هذه السكامة حرف غاية وجر ، وقد قامت قرينة لفظية على أن ما بعدها - وهو أمكن عزيز إليهم - غير داخل في حكم ما قبلها - وهو الدعاء بالسقيا والخصب - وهذه القرينة اللفظية التي دلت على ما ذكرنا هي قوله بعد ذلك « فلا زال عنها الخير محدودا » قال الدماميني : « وقرينة دعائه على أمكنتهم بدوام قطع الخير عنها تقتضي عدم دخولها في الأرض المدعو لها بالسقيا » اه . وقال الشمني : « هذا البيت مثال لما قامت به قرينة على عدم دخول ما بعد حتى في حكم ما قبلها ... والقرينة هي دعاء الشاعر على ما بعد حتى بانقطاع الخير عنه » اه .

(١) شهاب الدين القرافي : هو أبو العباس أحمد بن أبي يعلى إدريس بن عبد الرحمن الصنهاجي البهنسي المصري أصلا ومولدا وسكنا ، أخذ عن الشيخ عز الدين بن عبد السلام ، وتخرج به جماعة من الفضلاء ، وانتهت إليه رئاسة فقه المالكية في عصره ، حتى قيل : أفضل ذلك العصر بالديار المصرية ثلاثة : القرافي بمصر القديمة ، والشيخ ناصر الدين بالاسكندرية ، والشيخ تقي الدين بن دقيق العيد بالقاهرة المعزية . قال أبو عبد الله بن رشد : ذكر لي بعض تلامذته أن سبب شهرته بالقرافي أن الكاتب لما أراد أن يكتب اسمه في ثبت الدرس كان غائبا فلم يعرف اسمه - وكان إذا جاء للدرس يقبل من جهة القرافة - فكتب : القرافي ، فخرت عليه هذه النسبة . وذكر بعضهم أن أصله من البهنسا . وتوفي بدير الطين في جمادى الآخرة من عام أربعة وأربعين وستمائة (٦٤٤) من الهجرة .

(٢) قال الشمني : « ومن الناس من يقول : إن مذهب أكثر النحاة أن ما بعد حتى ليس بداخل فيما قبلها ، كما نقله صاحب الكشف من الحنفية وذكر أنه قول ابن جنى ، وإليه كان يميل أبو النصر الصفار والبيزدوي (يريد أن أكثر النحاة على الرأي المقابل لما زعم القرافي أنه مجمع عليه ؛ فهذا مبالغة في إبطال زعمه ؛ إذ كيف يكون العلماء متفقين على وجوب دخول ما بعد حتى في حكم ما قبلها مع أن أكثرهم يرى أن ما بعد حتى لا يدخل فيما قبلها مطلقا) ولكنه

لا الخافضة ، والفرق أن العاطفة بمنزلة الواو^(١) . انتهى

(وَمِنْ وَبَاءٍ يُفْهِمَانِ يَدَلَا) أى : تأتى مِنْ والباء بمعنى بَدَل ؛ أما « مِنْ » فقد سبق بيان ذلك فيها ، وأما الباء فسياًتى الكلام عليها قريباً ، إن شاء الله تعالى
(وَاللَّامُ لِلْمَلِكِ وَشَبْهِهِ وَفِي تَعْدِيَةٍ أَيْضًا وَتَعْلِيلٍ قُفِي وَزَيْدَ) أى : تأتى اللام الجارة لمعان جماتها أحد وعشرون معنى : الأول : انتهاء الفاية ، وقد مر . الثانى : الملك ، نحو : الْمَلِكُ لَزَيْدٍ . الثالث : شبهُ الملك ، نحو : الْجُلُ لِلدَّابَّةِ ، ويعبر عنها بلام الاستحقاق أيضاً ، لكنه غاير بينهما فى التسهيل وجعلها فى شرحه الواقعة بين معنى وذاتٍ ، نحو : الْحَمْدُ لِلَّهِ ، وَ « وَبِلِ لِلْمُطَفِّفِينَ » وقد يعبر عن الثلاث بلام الاختصاص . الرابع : التعديّة ، ومثل له فى شرح الكافية بقوله تعالى : « فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا » لكنه قال فى شرح التسهيل : إن هذه اللام لشبه التملك ، قال فى المعنى : والأولى عندى أن يمثل للتعديّة بما أَضْرَبَ زَيْدًا لِعَمْرٍو ، وما أَحَبَّهُ لِبَكْرٍ . الخامس : التعليل ، نحو : « لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ » وقوله :

وَإِنِّي لَعَمْرُؤُنِي لَدِ كَرَّالِكِ هَرَّةٌ^(٢)

لا يستقيم على الإطلاق ؛ بل إن كان ما بعد حتى بعضاً لما قبلها دخل ، نحو : رَأَى أَشْرَافَ الْبَلَدِ حَتَّى الْأَمِيرِ ، وإلا فلا ، نحو : قرأت الليلة حتى الصباح » اهـ . فتلخص لك أن العلماء ثلاثة أقوال فى دخول ما بعد حتى فى حكم ما قبلها : الأول : أنه داخل مطلقاً ، وهذا هو ما زعم القرافى أنه مجمع عليه ، وهو القول المقابل لقول أكثر النحويين فى عبارة الشمنى ، والثانى : أنه ليس بداخل مطلقاً ، وهذا هو ما نسب فى كلام الشمنى لابن جنى ولأكثر النحويين ، والثالث : التفصيل ، فإن كان ما بعدها بعض ما قبلها دخل فى حكمه ، وإن لم يكن بعضه لم يدخل فى حكمه .
(١) يريد أنه لما كانت « حتى » العاطفة بمنزلة الواو التى هى حرف يقتضى تشريك ما بعدها فى حكم ما قبلها لم يكن من المعقول أن يذهب أحد فيها إلى عدم دخول ما بعدها فى حكم ما قبلها ؛ فكان الإجماع الذى ذكره القرافى ليس على ما تقتضيه حتى الجارة بل هو مختص بحتى العاطفة ، وكأنه يريد الاعتذار عنه بأنه أراد ذلك .

(٢) هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

* كَمَا انْتَفَضَ الْعُصْفُورُ بِلَلِّهِ الْقَطْرُ *

السادس : الزائدة ، وهي إما مجرد التوكيد كقوله :

٥٣٩ - وَمَلَكَتْ مَا بَيْنَ الْعِرَاقِ وَيَثْرِبَ مَلَكًا أَجَارَ لِمُسْلِمٍ وَمُعَاهِدٍ

وهذا بيت من كلمة لأبي صخر الهذلي ، وهو الشاهد (رقم ٤٢٨) الذي تقدم شرحه في باب المفعول له (ج ٢ ص ٣٨٠ وما بعدها) وشرح الكلمة التي منها البيت ، وبيان الاستشهاد به هناك ؛ فارجع إليه في الموضع الذي أحلناك عليه إن شئت .

٥٣٩ - هذا بيت لابن ميادة - واسمه الرماح بن أبرد ، وميادة : أمه - من قصيدة يمدح فيها عبد الواحد بن سليمان بن عبد الملك بن مروان ، وكان عبد الواحد أمير المدينة . وقد روى أبو الفرج في الأغاني (١١٥/٢ بولاق) بيت الشاهد في ضمن أبيات لابن ميادة قالها في عبد الواحد هذا . وأول هذه الأبيات قوله :

مَنْ كَانَ أَخْطَاهُ الرَّبِيعُ فَأَتَمَّا
نُصِرَ الْحِجَارُ بَغِيْثِ عَبْدِ الْوَاحِدِ
إِنَّ الْمَدِيْنَةَ أَصْبَحَتْ مَعْمُورَةً
بِمُتَوَجِّحِ حُلُوِّ الشَّمَالِ مَا جِدِ
وَلَقَدْ بَلَغْتَ بِغَيْرِ أَمْرِ تَكَلْفِ
أَعْلَى الْخُطُوطِ بِرَغَمِ أَنْفِ الْحَاسِدِ
[وَمَلَكَتْ غَيْرَ مُعْتَفٍ فِي مُلْكِهِ
مَادُونِ مَكَّةَ مِنْ حَصَى وَمَسَاجِدِ]
وَمَلَكَتْ مَا بَيْنَ الْعِرَاقِ وَيَثْرِبَ
مَلَكًا ... الْبَيْتَ ، وَبَعْدَهُ :
مَا لَيْهِمَا وَدَمِيْهَمَا مِنْ بَعْدِ مَا
غَشَى الضَّعِيفَ شُعَاعُ سَيْفِ الْمَارِدِ
[وَلَقَدْ رَمَتْ قَيْسٌ وَرَاءَكَ بِالْحَصَى
مَنْ رَامَ ظُلْمَكَ مِنْ عَدُوِّ حَاسِدِ]

اللفظ : « ملكت » أراد بالملك ههنا السلطة والولاية « يثرب » هي طيبة مدينة الرسول صلوات الله عليه ، سميت باسم بانها ، وهو رجل من العمالة « أجار » بالراء المهملة - حفظ وحمى . وذكر العيني أنه بمعنى عدى فهو بالزاي « معاهد » هو بضم اليم وفتح الهاء أو كسرهما - من يدخل بلاد الإسلام بعهد من إمام المسلمين .

المعنى : يقول : لقد امتدت سلطتك أيها الأمير على رقعة فسيحة من هذا الكون تشمل ما بين العراق ويثرب ، وإن سلطاناتك لعادل قوى ؛ فلقد رعى حقوق الناس وضمن مصالحهم وتكفل لهم بالطمأنينة والرغد ، من غير تفرقة بين المسلمين الذين هم أهل البلاد وغيرهم ممن يدخل هذه البلاد بعهد من أهلها وأمان من حكامها .

الإعراب : « ملكت » فعل وفاعل « ما » اسم موصول مفعول به مبنى على السكون في محل نصب « بين » ظرف مكان متعلق بمحذوف يقع صلة الموصول ، وهو مضاف و « العراق » مضاف إليه « ويثرب » الواو حرف عطف ، يثرب : معطوف على العراق « ملكا » مفعول

وإما لتقوية عامل ضَعَفَ : بالتأخير ، أو بكونه فرعاً عن غيره ، نحو : « لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ » « إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ » ونحو : « مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ » « فَعَالٍ لِمَا يُرِيدُ » هذا ما ذكره الناظم في هذا الكتاب . السابع : التمليك ، نحو : وَهَبْتُ لِرَبِّدِي نَارًا . الثامن : شبه التمليك ، نحو : « جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا » . التاسع : النسب ، نحو :

مطلق عامله ملكت « أجار » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ملك ، والجملة من الفعل وفاعله في محل نصب صفة لملك « لمسلم » اللام حرف جر زائد لا يدل إلا على مجرد التوكيد ، ومسلم : مفعول به لأجار ، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « ومعاهد » الواو عاطفة معاهد : معطوف على لفظ مسلم .

الشاهد فيه : ذكر النحاة هذا البيت شاهداً على مجيء اللام زائدة غير دالة إلا على التأكيد ، ومحل الاستشهاد عندهم قوله « لمسلم » وجهه أنهم جعلوا أجار بمعنى حفظ ، وعليه يكون قوله « مسلم » مفعولاً به لأجار ، وأجار - على هذا الوجه - يتعدى بنفسه ، لا بحرف الجر ، وقد ذكر الدماميني - وتبعه الشمني والشيخ خالد - أنه يجوز أن تكون اللام غير زائدة ، وذلك على أن يكون « أجار » بمعنى فعل الإجارة واللام صلة له . قال أبو رجاء غفر الله له : والظاهر أن هؤلاء العلماء الأعلام جميعاً نظروا في بيت الشاهد على أنه بيت مفرد ، ولم يطلعوا على ما بعده . والذي يظهر لي أن اللام صلة لأجار ، حق مع بقاء هذا الفعل على أصل معناه - وأن مفعوله هو قوله في البيت التالي « ماليهما » وما عطف عليه ، وذلك كما تقول : أجزت لك مالك ، وحفظت لك متاعك ، وضمنت لك حقوقك . وما أشبه ذلك .

هذا ، وقد مثل أبو العباس المبرد في الكامل (٣ - ٨٢٣ طبع مطبعة الحلبي) لزيادة اللام بقوله تعالى : (قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدْفَ لَكُمْ) ويقول كثير :

أُرِيدُ لِأَنْسَى ذِكْرَهَا فَكَأَنَّمَا مُعْتَلٌّ لِي لَيْتَنِي بِكُلِّ سَبِيلٍ

وذكر جار الله الزمخشري في قوله تعالى : (يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبينَ لَكُمْ) : أن اللام زائدة والمعنى يريد الله أن يبين لكم ما خفى عنكم من مصالحكم وأفاضل أعمالكم . وتعبهما جماعة من النحاة - منهم ابن هشام في معنى اللبيب - فجوزوا في الآية الأولى أن يكون « ردف » قد ضمن معنى اقتراب فتعدى باللام كما في قوله تعالى : (اقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ) ، وجوزوا في قول كثير « أريد لأنسى » وفي الآية الأخرى أن تكون اللام للتعليل ، والمفعول به محذوف ، وكأن كثيراً أراد أن يقول : أريد التلهي عنها لأنسى ذكرها ، والتقدير في الآية يريد الله تكليف عباده ما كفهم لأجل التبيين لهم ؛ فتعلق الإرادة غير المذكور بعد اللام .

لَزَيْدٍ أَبٌ ، وَلَعَمْرٍو عَمٌّ . العاشر : القسم والتعجب معا ، كقوله :
 ٥٤٠ — اللَّهُ يَبْقَى عَلَى الْآيَامِ ذُو حَيْدٍ .

٥٤٠ — هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

* بِمُشْمَخِرٍ بِهِ الظَّيَّانُ وَالْأَسُ *

وهذا البيت من قصيدة اختاف الرواة في نسبتها إلى قائلها ، فنسبها أبو سعيد السكري في أشعار الهذليين إلى أبي ذؤيب الهذلي ، وعزاها الحلواني إلى مالك بن خالد الحناعى أحد بني سعد بن هذيل ، ونسبها غيرها إلى أمية بن أبي عائذ الهذلي . وكذلك اضطربت نسبة بعض أبياتها في كتاب سيبويه على ما سند كرك ، وأول هذه القصيدة قوله :

يَا مَيَّ إِنَّ تَفْقِدِي قَوْمًا وَلَدَنِيهِمْ أَوْ تُخْلَسِيهِمْ فَإِنَّ الدَّهْرَ خَلَّاسُ
 عَمْرُو وَعَبْدُ مَنْافٍ وَالَّذِي عَهَدْتُ يَبْطُنُ عَزْرَةَ أَبِي الضَّمِّ عِبَّاسُ
 يَا مَيَّ إِنَّ سَبَاعَ الْأَرْضِ هَالِكَةٌ وَالْفُغْرُ وَالْأَذْمُ وَالْآرَامُ وَالنَّاسُ
 تَاللَّهِ لَا يَعْجِزُ الْآيَامُ مُبْتَرِكُ فِي حَوْمَةِ الْمَوْتِ رَزَامُ وَفَرَّاسُ
 يَحْمِي الصَّرِيمَةَ ، أُحْدَانُ الرَّجَالِ لَهُ صَيْدٌ ، وَمُسْتَمِيعٌ بِاللَّيْلِ تَهَّاسُ
 اللَّهُ يَبْقَى عَلَى الْآيَامِ ذُو حَيْدٍ بِمُشْمَخِرٍ بِهِ الظَّيَّانُ وَالْأَسُ

اللفظ : « يا مَيَّ إِنَّ تَفْقِدِي قَوْمًا — البيتين » استشهد سيبويه بهذين البيتين (ج ١ ص ٢٢٥) على جواز قطع البديل عن المبدل منه إلى الرفع على الابتداء قال : « هذا باب إبدال المعرفة من النكرة والمعرفة من المعرفة وقطع المعرفة من المعرفة مبتدأة ؛ أما بديل المعرفة من النكرة فقولاك : مررت برجل عبد الله ، كأنه قيل له : بمن مررت ؟ أو ظن أنه يقال له ذلك ، فأبدل مكانه ما هو أعرف منه ، ومثل ذلك قوله عز وجل : (وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صِرَاطِ اللَّهِ) وإن شئت قلت : مررت برجل عبد الله (برفع عبد الله) كأنه قيل لك : من هو ؟ أو ظننت ذلك . ومن البديل أيضا : مررت بقوم عبد الله وزيد ، والرفع جيد ، قال الشاعر ، وهو بعض الهذليين ، وهو صخر النخعي : * يَا مَيَّ إِنَّ تَفْقِدِي ... البيتين * اه ونسب الأعلام البيتين إلى مالك بن خويلد الحناعى الهذلي ، وقال : « الشاهد في قطع عمرو وما بعده عما قبله وحمله على الابتداء ، ولو نصب على البديل من القوم لجاز » اه . ومضى : اسم امرأة ، وتخلصيم — بالبناء للجهول — تسليهم ، من الخلس ، وهو أخذ الشيء بسرعة : أى إن أفقدك الدهر إيام فذلك شأنه ، وعمرو : هو عمرو بن عبد مناف بن قصى ، وهو هاشم بن عبد مناف ، سمي هاشما لهشمه

الثريد لقومه في مجاعة أصابتهم ، وهو الذي قيل فيه :

عَمَرُوا الَّذِي هَشَمَ الثَّرِيدَ لِقَوْمِهِ وَرَجُلٌ مَكَّةَ مُسْتَنْوُونَ عَجَافٌ

والعباس : هو العباس بن عبد المطلب ، وإنما نسب ولادتهم إلى امرأة من قومه هذيل لما بين هذيل وقريش من القرابة في النسب والدار ؛ لأنهم جميعا من أبناء مدركة بن إلياس بن مضر ، ومحل هذيل بعرفة وما يتصل بها . وعرعر — بزنة جعفر — موضع ، ويروى « ببطن مكة » في مكان « ببطن عرعر » . وآبى : اسم فاعل من الإباء وهو الامتناع ، والضم : الظلم ، ومعنى « آبى الضيم » أنه لا يرضى أن يظلمه أحد أو ينتقص حقه ، وهذا كناية عن منعه بنفسه . وقوله « يامى إن سباع الأرض هالكة — إلخ » العفر — بضم فسكون — جمع عفراء أو أعفر ، والعفر : الظباء التي يعلو بياضها حمرة أو هي البيض ، وصحح البغدادي في الخزانة أن الرواية « العفر » بالغين للمجعة ، وفسره بأنه ولد الوعل ، والأدم — بضم فسكون أيضا — جمع آدماء أو آدم — وهو الذي لونه الأدمة ، وهي السمرة ، وأراد السمر من الظباء ، والآرام : جمع رُم ، وهو ولد الظبية . وقوله « نالقه لا يعجز الأيام مبترك — البيتين » استشهد سيدي بهذين البيتين (١ - ٢٥١)^١ وروى صدر الأول منهما * يامى لا يعجز الأيام ذو حيد * ونسبهما إلى مالك بن خويلد الخناعي . والبيتان في وصف أسد ، وقال الأعلم : « ووقع في إنشاد البيت الأول غلط ، وهو قوله ذو حيد ، والصواب مبترك (أى : فيكون صدر البيت الأول * يامى لا يعجز الأيام مبترك *) وهو الأسد المبارك ، وأما ذو حيد فهو من وصف الوعل » اه . والأيام : أراد بها هنا الموت ، وحمومة الموت : الوضع الذي يدور فيه الموت لا يبرح منه ، حكومة القتال . والرزام : الشديد الصوت ، يقولون : رزم الأسد يرزم — من بابى جلس وقعد — وإذا برك الأسد على فريسته رزم . وقال الأعلم « والرزام : الصراع ، يقال : رزم به ؛ إذا صرعه » اه . والفراس : الذي يندق ما يصيبه . والصريمة في الأصل : الرملة للمنقطعة عن معظم الرمل ، وأراد ههنا الوضع الذي يكون فيه الأسد ، و « أحداتان الرجال » بضم الهمزة وسكون الحاء الهملة — قال الأعلم : « وأحداتان : جمع أحد ، وأحد في معنى واحد : أى يصيد الرجال واحدا بعد واحد » اه وقال السكري : « وأحداتان الرجال : الذين يقول أحدهم : أنا الذي لا نظير له في الشجاعة والبأس ، يقول : هذا الأسد يصيد هؤلاء الذين يدلون بالشجاعة ، وهو مع ذلك لا ينجو من الموت » . وقوله « وعجترى »^٢ روى في مكانه « ومستمع » والهماس : صيغة المبالغة من الهمس ، وهو صوت المثنى الخفى ، وبذلك يوصف الأسد . وقوله « لله يبقى على الأيام ذو حيد — البيت » هكذا رواه سيدي في باب حروف الإضافة إلى المحلوف به وسقوطها (ج ٢ ص ١٤٤)

وانسبه إلى أمية بن أبي عائذ الهذلي ، ووافقه على هذه النسبة الأعم في شرحه . والبيت في وصف
وعل ، وهو تيس الجبل . وحيد : يرويه نعلب والسكري بكسر الحاء وفتح الباء ، ويرويه المبرد
يفتحهما جميعا ؛ فأما من رواه بكسر الحاء فعلى أنه جمع حيدة — بفتح فسكون — وهي العقدة
في قرن الوعل ، قال الأعم : « وهو جمع غريب كصيعة وضبع وحيدة وحيس » اه . وأما من
رواه بفتح الحاء والباء جميعا فعلى أحد وجهين : أولهما أنه مصدر حيد الوعل حيدا — مثل
فرح فرحا — فهو أحيده ؛ إذا أعوج قرنه ، قال الأعم : « وتروى بفتح الحاء ، وهو مصدر
الأحيد » اه . والوجه الثاني : أنه مصدر حاد بحيد حيدا — مثل باع يبيع بيعا — إذا راغ ،
وأصله على هذا الوجه ساكن الباء فحركها للضرورة . ويروى في مكانه « ذو جيد » بالجم مفتوحة
مكان الحاء ، والجيد : الجناح المائل من الجبل ، ويروى أيضا « ذو خدم » بالحاء المعجمة بعدها
دال مهملة — والخدم : جمع خدمة ، وهي البياض المستدير في قوائم الثور . والمشمخر : الجبل
النامخ العالي ، والباء قيه بمعنى في . والظيان — بفتح الظاء وتشديد الباء — هو الياصين
البري ، والآس : الرياح ، ومنابت الظيان والآس الجبال وحزون الأرض . وإنما ذكرهما
إشارة إلى أن هذا الوعل في خصب فليس يحتاج إلى النزول إلى السهل فيصاد .

الإعراب : « لله » اللام حرف قسم دال على التعجب مبنى على الكسر لا محل له من
الإعراب ، ولفظ الجلالة مقسم به مجرور باللام وعلامة جره الكسرة الظاهرة « يبقى » فعل
مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « على » حرف جر بمعنى مع مبنى
على السكون لا محل له « الأيام » مجرور على وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور
متعلق بيبقى « ذو » فاعل يبقى مرفوع بالواو نيابة عن الضمة ، وهو مضاف و « جيد » مضاف
إليه . وجملة يبقى وفاعله لا محل لها من الإعراب جواب القسم ، وقد حذف حرف النفي قبل
جملة الجواب ، وأصل الكلام : لله لا يبقى ذو حيد « بمشمخر » الباء حرف جر بمعنى في ،
مشمخر : مجرور بالباء ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لدوحيد « به » جار ومجرور
متعلق بمحذوف خبر مقدم « الظيان » مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة المبتدأ وخبره
في محل جر صفة لمشمخر « والآس » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له ، الآس :
معطوف على الظيان مرفوع بالضمة الظاهرة .

الشاهر فيه : في هذا البيت شاهدان من شواهد النحاة : أما الأول ففي قوله « لله » وهو
الذي أتى به الشارح من أجله هنا ، وهو الذي استشهد سيبويه بالبيت من أجله ، واستشهد به
من النحاة جار الله الزمخشري لمثل ما استشهد به سيبويه ، وكذلك استشهد به ابن هشام في معنى
اللييب في مباحث اللام لأجله . ووجه الاستشهاد أن اللام في هذه الكلمة للقسم والتعجب معا .

قال سيبويه « وللقسم والمقسم به أدوات في حروف الجر ، وأكثرها الواو ، ثم الباء ، يدخلان على كل محلوف به ، ثم التاء ، ولا تدخل إلا في واحد . وذلك قولك : والله لأفعلن ، وبقائه لأفعلن ، وتالله لأفعلن . » وقال الخليل : إنما تجيء بهذه الحروف لأنك تضيف حلفك إلى المحلوف به كما تضيف مررت به بالباء ؛ إلا أن الفعل يجيء مضمرا في هذا الباب ، والحلف توكيد . وقد تقول تالله وفيها معنى التعجب . وبعض العرب يقول في هذا المعنى : لله ؛ فيجىء باللام ، ولا تجىء إلا أن يكون فيه معنى التعجب . قال أمية بن أبي عائذ : « لله يبق على الأيام ذو حيد ... البيت » اه . وقال الأعمى : « الشاهد فيه دخول اللام على اسم الله تعالى في القسم بمعنى التعجب » اه . وأما الشاهد الثاني فنقول « يبق » حيث حذف حرف النون من المضارع الواقع جوابا للقسم . وقد استشهد به المحقق الرضوي لذلك ، ولكنه رواه هكذا :

تالله يَبْقَى عَلَى الْأَيَّامِ ذُو حَيْدٍ بِمُشْخِرٍ بِهِ الظَّيَّانُ وَالْآسُ

وكذلك رواه الزجاجي في الجمل ، وعلى هذه الرواية يسقط الاستشهاد به على ما ذكرناه أولا . قال الرضوي (٢ - ٣١٦) : « ويجوز حذف النون من المضارع الذي هو جواب القسم ، ولا يجوز من الماضي والاسمية ، سواء كان المضارع لا يزال وأخواته أو غيرها ، قال [امرؤ القيس] :

فَقُلْتُ يَمِينُ اللَّهِ أَزْرَحُ قَاعِدًا وَلَوْ قَطَعُوا رَأْسِي لَدَيْكَ وَأَوْصَالِي

وقال [الهذلي] :

تالله يَبْقَى عَلَى الْأَيَّامِ ذُو حَيْدٍ بِمُشْخِرٍ بِهِ الظَّيَّانُ وَالْآسُ

وإنما لم يحذف من الاسمية لأنها أقل استعمالا في جواب القسم من الفعلية ، والحذف لأجل التخفيف ، وحذف من المضارع دون الماضي لسكونه في القسم أكثر استعمالا منه مع أن لفظ المضارع أثقل ، ومن ثم جاز حذف النون في غير القسم من لا يزال وأخواته ، قال [خليفة بن برز] :

تَنَفَّكَ تَسْمَعُ مَا حَيْدٍ تَ بِهِالِكٍ حَتَّى تَكُونَهُ

وإنما جاز فيها خاصة للزوم النون إياها فلا يلتبس بالإيجاب ، وأما قوله :

فَلَا وَأَبِي دَهْمَاءُ زَالَتْ عَزِيرَةٌ [عَلَى قَوْمِهَا مَا قَتَلَ الزُّنْدُ قَادِحُ]

فلم يحذف الثاني ، بل فصل بينه وبين الفعل [أى : والأصل فوأي دهماء لا زالت عزيرة إلخ] اه كلامه . والذي ذهب إليه من عدم جواز حذف حرف النون من جملة الجواب إذا كانت ماضوية أو اسمية مطلقا قد خالفه فيه ابن مالك ؛ ورأيه أنه إن تقدم على القسم حرف نون جاز أن يحذف الثاني من جملة الجواب إن كانت اسمية أو ماضوية وإن لم يتقدم على القسم حرف نون كان

الحذف من جملة الجواب إذا كانت اسمية أو ماضوية شاذاً ؛ فأما حذف حرف النفى من الجواب
الماضى لتقدم النافى على القسم فكقول الشاعر :

* فَلَا وَاللّٰهِ نَادَى الْحَى ضَيْفِى *

والأصل : فلا والله لا نادى الحى ضيفى ؛ وأما حذف حرف النفى من الجواب الماضى من غير
أن يتقدم النافى على القسم فكقول أمية بن أبى عائذ الهذلى :

فَإِنْ شِئْتَ آلَيْتُ بَيْنَ الْمَقَا مِ وَالرُّكْنِ وَالْحَجَرِ الْأَسْوَدِ
نَسِيتُكَ مَا دَامَ عَقْلِي مَعِ أُمْدُ بِهِ أَمَّ السَّرْمَدِ

والأصل : آليت لا نسيتك ؛ وأما حذف حرف النفى من جملة الجواب الاسمية من غير أن يتقدم
النافى على القسم فكقول عبد الله بن رواحة :

فَوَاللّٰهِ مَا نَلِمْهُ وَمَانِيْلٌ مِنْكُمْ بِمُعْتَدِلٍ وَفِى وَلَا مُتَقَارِبٍ

وأصل الكلام : فوالله ما نلّم ما نلّم بمعتدل إلخ ، الأولى « ما » النافية ، والثانية « ما » الموصولة
وهى مبتدأ أو اسم ما الأولى ، وخبره قوله « بمعتدل » حذف « ما » الأولى النافية . ولا يجوز
أن تقدر الباقية هى الموصولة لأن حذف الموصول وإبقاء صلتة لا يجوز عند البصريين .

ومثل بيت امرئ القيس الذى أنشده شاهدا على جواز حذف حرف النفى من لا تزال
وأخوانه إذا وقع فى جواب القسم قول امرأة سالم بن قحطان له :

حَلَفْتُ يَمِينًا يَا بْنَ قُحْفَانَ بِالَّذِى تَكْفَلُ بِالْأَرْزَاقِ فِي السَّهْلِ وَالْجَبَلِ
تَزَالُ حِبَالُ مَبْرَمَاتٍ أُعِدُّهَا لَهَا مَا مَشَى يَوْمًا عَلَى خَفِّهِ حَمْلُ
فَاعْطِ وَلَا تَبْخُلْ إِذَا جَاءَ سَائِلٌ فَمَنْدِى لَهَا عَقْلٌ وَقَدْ رَاحَتِ الْعِلَلُ

الشاهد فى قولها « تزال حبال مبرمات » والأصل لا تزال حبال مبرمات ، وهو واقع فى جواب
القسم كما ترى . ومثل بيت خليفة بن براز الذى أنشده شاهدا على أنه قد يحذف حرف النفى من
لا يزال وأخوانه من غير أن يكون ذلك فى جواب القسم قول خدّاش بن زهير (وهو الشاهد
رقم ١٧١ للتقدم فى الجزء الأول ص ٣٣١) :

وَأَبْرَحُ مَا أَدَامَ اللّٰهُ قَوْمِ مُحَمَّدِ اللّٰهِ مُنْقَطِعًا مُجِي_____دًا

والأصل : لا أبرح ما أدام الله قومى إلخ . وأما إنكاره أن يحذف حرف النفى قبل الفعل الذى

ونحو : **لِلَّهِ لَا يُؤَخَّرُ الْأَجَلُ** ، ونختص باسم الله تعالى . الحادى عشر : **المتعجب المجرد**
 عن القسم ، ويستعمل في النداء كقولهم : **يَا لَمَاءَ وَالْعُشْبِ** ، إذا تعجبوا من كثرتهم ، وقوله :
٥٤١ - فَيَا لَكَ مِنْ لَيْلٍ كَانَ نُجُومُهُ بِكُلِّ مُغَارٍ الْفَتْلُ شُدَّتْ بِيَذُّبِلِ

ليس من أخوات زال - ولو كان مضارعا - إذا لم يكن جوابا لقسم فسلم ولو أنه قد ورد منه
 قول النمر بن تولب :

لَعَمْرِي لَقَدْ أَنْكَرْتُ نَفْسِي وَرَأَيْتُ مَعَ الشَّيْبِ أَبْدَالِي الَّتِي أَنْتَبَلُ
وَقَوْلِي إِذَا مَا أَطْلَقُوا عَنْ بَعِيرِهِمْ : تَلَاقُونَهُ حَتَّى يَأْتِيَ الْمُنْخَلُ

الشاهد فيه قوله « تلاقونه » والأصل : لا تلاقونه حتى يأتى النخل ، وخرجه ابن مالك على
 تقدير قسم ليكون من الحذف القياسي ، وكأنه قد قال : والله لا تلاقونه (وانظر شرح الشاهد
 ١٧٠ ج ١ ص ٢٢٩ وما بعدها) .

٥٤١ - هذا بيت لامرئ القيس بن حجر الكندي ، من معلقته التى أولها :

فَقَفَانَبِكَ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمَنْزِلٍ بِسِقْطِ اللَّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَخَوْمِ

وقد ذكرنا منها عدة أبيات مع شرح الشاهد (رقم ٤٢٧ فى الجزء الثانى ص ٣٧٨) كما ذكرنا
 منها عدة أبيات أخرى مع شرح الشاهد (رقم ٤٦٨ فى الجزء الثانى ص ٥٠٩) والبيت المستشهد
 به ههنا من أبيات له فى هذه القصيدة يصف فيها الليل وطوله ويظهر فيها مله وسأتمه من طول
 الليل ، وأول هذه الأبيات قوله :-

وَلَيْلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ عَلَى بِأَنْوَاعِ الْهُمُومِ لِيَبْتَلِي
فَقُلْتُ لَهُ لَمَّا تَمَطَّى بِصُلْبِهِ وَأَرْدَفَ أَعْجَازًا وَنَاءَ بِكُلِّ كَلٍ
أَلَا أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ أَلَا أَنْجَلِي بِصُبْحٍ وَمَا الْإِضْبَاحُ مِنْكَ بِأَمْثَلِ
فَيَا لَكَ مِنْ لَيْلٍ كَانَ نُجُومُهُ بِكُلِّ مُغَارٍ الْفَتْلُ شُدَّتْ بِيَذُّبِلِ

اللفظ : « وليل كوج البحر - البيت » هو من شواهد النحويين على أن رب تاجر محدوفة
 إذا ذكرت الواو وسياق قريبا . وموج البحر : اضطرابه وهيجانه ، شبه ظلام الليل فى هوله وصعوبته
 ونكارة أمره بموج البحر فى كثافته وشدة هوله وظلمته ، وأرخى : أسدل وأسبل ، والسدول :
 جمع سدل - بكسر السين أو ضمها - وهو الستر ، جعل لليل أستارا على الحجاز ، والهموم : جمع
 هم ، وهو الحزن ، ليبتيلى : أى ليختبر ما عندي من الصبر أو الجزع ، والباء فى قوله « بأنواع
 الهموم » بمعنى مع « فقلت له لما تمطى - البيت » يقال : تمطى الليل وغيره ؛ إذا امتد وطال ،

... ..

والصلب - بضم الصاد وسكون اللام - هو في الأصل عظم يتندى من الكاهل إلى عجب الذنب ، وقد استعاره الليل . والأعجاز : جمع عجز ، وهو مما يذكر ويؤث ، وهو من كل شيء مؤخره ومعنى قوله « أردف أعجازا » أنه قد تراكت ما أخيره وتتابعت ، من قولك : أردفت فلانا ، إذا أركبته على الدابة خلفك ، وناء : نهض بجهد ومشقة . والكاهل : الصدر . جعل الكاهل أوائل الليل والأعجاز ما أخيره على التجوز ، وكأنه شبه الليل بجمل وضرب ذلك مثلا لطوله وامتداده ، وطول الليل كناية عن مقاساة الأحزان ؛ فإن الليل لا يطول على الحقيقة ، انظر إلى قول بشار :

لَمْ يَطْلُ لَيْلِي وَلَكِنْ لَمْ أَنْتَمْ وَتَنَى عَنِّي الْكَرَى طَيْفُ أَلَمْ

وقوله « ألا أيها الليل الطويل - البيت » انجل : انكشف ، بأمثل : مأخوذ من اللثالة ، وهي الفضل ، تقول : مثل يمثل - بوزان كرم يكرم - فهو أمثل ، وهي مثلى - بوزان فضلى - يقول : أيها الليل تنج عنى وانكشف بضياء صبح مسفر ، وكأنه حسب أول الأمر أن الصبح سيخفف عنه بعض ما يلاقيه من هم وحزن ، فتمنى من أجل ذلك زواله ، ثم رجع إلى نفسه فلم أن الليل والنهار سواء فقال : وليس الإصباح عندي خيرا منك لأننى معذب في كل حين « فيالك من ليل - البيت » هو تعجب من طول الليل ، ومغار القتل : أراد به حبلا مفتولا قتلا شديدا ، ويذبل : اسم جبل . يقول : عجبا لك أيهذا الليل الطويل ، كأنما النجوم قد شدت بحبال مبرمة من كتان إلى ذلك الجبل فهي من أجل ذلك لا تبرح مكانها ولا تزياله .

الإعراب : « فيالك » الفاء زائدة ، يا : حرف نداء واستغاثة ، واللام حرف دال على التعجب ، والكاف ضمير خطاب لليل وهو مستغاث به أو منه مبنى على الفتح في محل جر باللام ، والجار والجرور متعلق بالفعل الذى نابت عنه يا ، أو بنفس يا ، على الخلاف المعروف بين النحاة « من » حرف جر زائد ، على ما رجحناه لك في باب التمييز . (عند شرح الشاهد رقم ٥١١) « ليل » تمييز منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « كأن » حرف تشبيه ونصب « نجومه » اسم كأن منصوب بالفتحة الظاهرة ، وضمير الغائب العائد إلى الليل مضاف إليه « بكل » جار ومجرور متعلق بقوله شدت الآتى ، وكل مضاف و « مغار » مضاف إليه ، وهو مضاف و « القتل » مضاف إليه « شدت » فعل ماض مبنى للجهول ، والتاء للتأنيث ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى النجوم ، وجملة الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر كأن « يذبل » جار ومجرور متعلق بشدت .

الشاهد فيه : يستشهد بهذا البيت في موضعين : الأول على محجى اللام دالة على التعجب مجردا عن القسم ، وذلك في قولك « فيالك » وهو مما يستعمل في النداء ، وهذا هو الذى جاء

وفي غيره ، كقولهم : **لِلَّهِ دَرَّةٌ فَارِسًا ، وَلِلَّهِ أَنْتَ ،** وقوله :
٥٤٢ - شَبَابٌ وَشَيْبٌ وَافْتِقَارٌ وَثَرَوَةٌ فَلِلَّهِ هَذَا الدَّهْرُ كَيْفَ تَرَدَّدَا

الشارح هنا بهذا البيت من أجله ، وقد استشهد عليه به ابن هشام في معنى اللبيب في مباحث اللام أيضا . الثاني في قوله « من ليل » وهو دليل على أن التمييز على معنى من لظهورها في هذا التركيب ، فإذا جاء في مثله اسم نكرة غير مسبوق بمن كان تمييزا على معناها ، ومثاله قول أبي الطيب التنبى :

فَيَا لَكَ لَيْلًا عَلَى أَعْكَشٍ أَحَمَّ أَلِيلَادٍ خَفِيَّ الصَّوَى

ومثل بيت الشاهد في الاستشهاد به على هذين الأمرين قول امرئ القيس (وهو الشاهد رقم ١٧٦ الذى سبق شرحه في الجزء الأول من هذا الكتاب ص ٣٣٥) :

وَبَدُلْتُ قُرْحًا دَامِيًا بَعْدَ صِحَّةٍ فَيَا لَكَ مِنْ نُعْمَى تَحُولُنْ أَبَوْسًا

٥٤٢ - هذا بيت للأعشى ميمون بن قيس ، من قصيدة له يقولها في مدح النبي صلى الله عليه وسلم ، ومطلعها قوله :

أَلَمْ تَقْتَضِ عَيْنَاكَ لَيْلَةً أَرْمَدَا وَبِتَّ كَمَا بَاتَ السَّلِيمُ مُسَهَّدَا

وقد سبق الاستشهاد بهذا المطلع ، وشرحناه شرحا وافيا ، وذكرنا معه جملة صالحة من أبيات هذه القصيدة وفيها البيت المستشهد به ههنا فارجع إلى ذلك في شرح الشاهد (رقم ٤٢١) في الجزء الثاني من هذا الكتاب (ص ٣٥١) .

اللفظ : « شباب » هو الوقت الذى تتوقد فيه مادة الحياة فى الإنسان ، وهو ما قبل الأربعين من العمر « وشيب » هو الوقت الذى تضعف فيه القوة وتنحل ، وهو أيضا بياض الشعر « وافتقار » الافتقار : الاحتياج « وثروة » : هى كثرة المال « الدهر » الزمان « تردد » تقلب من حال إلى حال .

المعنى : يصف تقلب الدهر من حال إلى حال ، وانتقاله بالإنسان من طور إلى طور آخر ، وأنه لا تدوم معه حالة ؛ فالإنسان ينتقل فيه من شباب وقوة وفتاء إلى شيب وضعف وانحلال ، ومن فقر وحاجة إلى غنى وثروة ، ومن ثروة واستغناء عما عند الناس إلى فقر واحتياج ؛ فهذا منه أمر عجب يستحق أن يعجب منه الإنسان .

الإعراب : « شباب » خبر مبتدأ محذوف يدل عليه سياق الكلام ، وكأنه قد قال : الشأن فى هذا الدهر شباب - إلخ « وشيب » الواو حرف عطف ، شيب : معطوف على شباب ، والمعطوف على الرفوع مرفوع « وافتقار وثروة » معطوفان أيضا على شباب « فله » الفاء حرف

الثاني عشر : الصيرورة ، نحو : « فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا » وتسمى لام العاقبة ولام المآل . الثالث عشر : التبليغ ، وهي الجارة لاسم السامع ، نحو : قُلْتُ لَهُ كَذًّا ، وجعله الشارح مثالا للام التعديّة . الرابع عشر : التبيين ، على ما سبق في إي . الخامس عشر : موافقة على في الاستعلاء الحقيقي ، نحو : « وَيَخْرُونَ لِلذَّقَانِ » وقوله :

٥٤٣ — فخر صريعا لليدين وللهم

دال على التفريع مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، واللام حرف تعجب وجر مبنى على الكسر لا محل له ، واسم الجلالة مجرور باللام ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « هذا » ها : حرف تنبيه مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، واسم الإشارة مبتدأ مؤخر مبنى على السكون في محل رفع « الدهر » بدل من اسم الإشارة أو عطف بيان عليه « كيف » اسم استفهام مبنى على السكون في محل نصب حال من فاعل تردد المستتر فيه « ترددا » فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الدهر ، والألف للإطلاق الشاهد فيه : قوله « فله » فان هذه اللام دالة على التعجب ؛ لأنه يتعجب من الدهر كيف يختلف ويتقلب ، وقد وقعت اللام الدالة على التعجب هنا في غير النداء ؛ واعلم أن ههنا أمرين لا بد أن ننبهك إليهما : أولهما أن اللام إذا دلت على القسم والتعجب جميعا اختصت بالدخول على لفظ الجلالة كما في الشاهد (رقم ٥٤٠) الذي مضى شرحه ، وإذا دلت على التعجب وحده لم تختص به ، بل قد تدخل عليه كما في هذا الشاهد الذي نحن بصدد شرحه الآن ، وقد تدخل على غيره كما في الشاهد (رقم ٥٤١) السابق ، وإذا دلت على التعجب وحده لم تختص بباب النداء ، بل قد تجيء في باب النداء كما في الشاهد السابق ، وقد تجيء في غير باب النداء كما في الشاهد الذي نشرحه . وثانيهما أن من العلماء من أنكر دلالة اللام على التعجب ، وادعى في هذه الشواهد الثلاثة (٥٤٠ - ٥٤٢) أن الذي دل على التعجب هو الكلام برمته ، لا اللام وحدها ، كما تعجبوا بقولهم : سبحان الله ، في نحو قوله صلى الله عليه وسلم : « سبحان الله ! المؤمن لا ينجس حيا ولا ميتا » وكما أفاد التعجب قوله تعالى : (كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ - الآية) فأما اللام عند هؤلاء فهي دالة في الشاهد الأول من هذه الشواهد الثلاثة على القسم وحده ، وفي الشاهد الثاني على الاختصاص ، وفي الشاهد الثالث على الملك .

٥٤٣ — وقع هذا الصراع عجزيت في عدة قصائد ؛ فمن ذلك قصيدة لجابر بن حني بن حارثة بن عمرو التغلبي ، أحد بني تغلب بن وائل ؛ يقولها في يوم السلاب الأول (بضم السكاف بزنة غراب) وأول هذه القصيدة قوله :

أَلَا يَا لِقَوْمِي لِلْجَدِيدِ الْمُصَرَّمِ
وَالْمَرَّةِ يَمْتَدُّ الصَّبَابَةُ بَعْدَ مَا
فِيكَ دَارَ سَلَمَى بِالصَّرِيمَةِ فَالْلَوَى
ظَلَلْتُ عَلَى عِرْفَانِهَا ضَيْفَ قَفَرَةٍ

ويقول فيها بعد ذلك بستة عشر بيتا :

وَكَأَنَّ أَرْزَنَا الْمَوْتَ مِنْ ذِي تَحِيَّةٍ
وَقَدْ زَعَمْتُ بِهِرَاهُ أَنْ رِمَاحَنَا
فَيَوْمَ الْكَلَابِ قَدْ أَزَالَتْ رِمَاحَنَا
لَيَنْتَزِعَنَّ أَرْمَاحَنَا فَأَزَالَهُ
تَنَاولَهُ بِالرُّمَحِ ثُمَّ أَتْنَى لَهُ
وَكَانَ مُعَادِينَا شَهْرُ كِلَابِهِ
وَعَمَرَوْا بَنَ هَمَامٍ صَقَعْنَا جَبِينَهُ
يَرَى النَّاسُ مِنْهَا جِلْدَ أَسْوَدَ سَالِخٍ

ومن ذلك قصيدة قالها قاتل محمد بن طلحة بن عبيد الله ، وكان هوى ابن طلحة مع علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه ، ولكنه كان في صفوف أعدائه ، وقد قتل يوم الجمل ؛ وأول هذه القصيدة قوله :

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ أَشْنَنَ غَارَةَ
فَيَعْتَرِفَا الْيَحْمُومَ يَعْدُو بِفَارِسٍ
وَأَشْعَثَ قَوَامٍ بِآيَاتِ رَبِّهِ
ضَمَمْتُ إِلَيْهِ بِالسَّنَانِ قَيْصَهُ
طَلَى غَيْرَ شَيْءٍ غَيْرَ أَنْ لَيْسَ نَابِعًا
يُذْكَرُنِي حَامِصٍ وَالرُّمَحُ دُونَهُ
عَلَى ابْنِ كِدَامٍ أَوْ سُوَيْدٍ بَنِ أَصْرَمِ
أَخِي نَقَعٍ يَفْشَى الْمَتَافِ مَعْلَمِ
قَلِيلِ الْأَذَى فِيمَا تَرَى الْقَيْنَ مُسْلِمِ
فَخَرَّ صَرِيحًا لِلْيَدَيْنِ وَلِلْفَمِ
عَلِيًّا ، وَمَنْ لَا يَتَّبِعِ الْحَقَّ يَنْدَمِ
فَهَلَّا تَلَا حَامِصٍ قَبْلَ التَّقْدَمِ

اللفظ : « ألا بالقوى الجديد الصرم - البيت » أراد بالجديد ههنا الشباب ، والصرم : الداهب ، وهو في الأصل اسم مفعول من قولك : صرمته تصريماً ، إذا قطعته ، والزلة : الخطيئة . والتوهم : صفة للحلم ؛ قال نعلب : يتعجب من تصرم الشباب ، ويتعجب من حلمه التوهم بعد الزلة . يقول : كان ينبغي للحلم أن يكون قبل الزلة . كأنه بعد الزلة ليس بحلم . « وللمرء يعتاد الصباية - البيت » يعتادها : يتعاهدها ويراجعها ، و « ما » في قوله « ما فرط حول » زائدة ، والفرط - بفتح فسكون - الحين ، والمجرم : التام الكامل . يتعجب من رجوعه إلى الصباية ومعاودته شؤون الحداثة بعد أن انقضى على تركه إياها حول كامل « فيادار سلقى بالصريمة - البيت » الصريمة ، واللوى ، والقيقاء ، والمتنم : أسماء مواضع ، والمدفع : الجرى الذي يندفع فيه الماء « ظلات على عرفاتها - البيت » العرفان - بكسر أوله - أحد مصادر عرف ، وقال الأنباري : « العرفان ما عرف منها » وقفرة : خالية من الأهل والسكان ، وقال الأنباري : « يقول : وقف على ما عرف من آثار الديار والدار قفر من أهلها ؛ فكأنه بوقوفه عليها ضيف لها » وللتوهم بكسر الواو مشددة - القيم على حاجته « وكان أزرنا الموت - البيت » كأن معناه كثير ، وذى نحية : أراد به الملك الذي يحببه الناس ، وازدرانا : تنقصنا ، وأسف لماثم : دنا منه « وقد زعمت بهراء - البيت » بهراء - بفتح فسكون - قبيلة أبوها بهراء بن عمرو بن الحاف بن قضاة . وقوله « رماح نصارى » هو على التشبيه ، يريد أنهم زعموا أن رماحهم تشبه رماح النصاري في ضعفها وخور حاملها « فيوم الكلاب قد أزال - البيت » للعرب في الكلاب يومان : الكلاب الأول ، والكلاب الثاني ، والمراد هنا الكلاب الأول وفيه قتل شرحبيل بن الحارث بن عمرو بن حجر آكل المرار ، وشرحبيل بن الحارث : عم امرئ القيس بن حجر بن الحارث الشاعر الجاهلي المعروف ، وآلى : حلف ، والآلية : القسم ، وأصلها فعيلة بمعنى مفعولة « لينترعن أرماحنا - البيت » اللام : هي اللام الداخلة في جواب القسم ، وأبو حنن : هو عصم بن النعمان بن مالك ابن عتاب بن سعد بن زهير بن جشم . والشقاء : الطويلة من الخيل ، والصلام - بكسر الصاد والهمزة - بزنة زبرج - الصلبة القوية « تناوله بالرمح - البيت » انى - بتشديد التاء الثلاثة - أصله انثنى الذى هو مطاوع ثناه ينثيه ، فقلب النون تاء مثله ثم أدغم التاء في التاء ، وخر : سقط ، وصريها : مصروعا ، فعيل بمعنى مفعول ، ولليدين وللهم : أى عليهما « وكان معادينا - البيت » تهر : مضارع من الهرير ، وهو صوت دون النباح ، وزهاء : أى قدر ، وأراد كثرة العدد ، والعرمم - بزنة سفرجل - الكثير « وعمرو بن همام - البيت » صقعنا : ضربنا ، والشنعاء : أراد بها ضربة مقطعة ، وصورة - بفتح فسكون - هى شبه الحكمة يجدها الإنسان في رأسه ، والتنظم : الظالم ، اسم فاعل من قولهم : نظم فلان فلانا ؛ إذا نقصه حقه ، وقال :

والمجازي ، نحو : « وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا » واشترطى لهم الولاء ، وأنكره النحاس .
 السادس عشر : موافقة بعد ، نحو : « أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ » . السابع عشر : موافقة
 عند ، نحو : كَتَبَتْهُ لِيَحْمِلَ خَلْقَهُ ، وجعل منه ابن جني قراءة الجحدري : « بَلْ كَذَّبُوا
 بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُمْ » بكسر اللام وتخفيف الميم . الثامن عشر : موافقة في ، نحو : « وَنَضَعُ
 الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ » ، « لَا يُجْلِيهَا لَوْ قَتَلَهَا إِلَّا هُوَ » ، وقولهم : مَضَى لِسَبِيلِهِ ؛
 التاسع عشر : موافقة من ، كقوله :

٥٤٤ — لَنَا الْفَضْلُ فِي الدُّنْيَا وَأَنْتَكَ رَاغِمٌ وَنَحْنُ لَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَفْضَلُ

تَظَلَّمَ حَقِّي بَاطِلًا وَلَوْ يَدِي لَوَى يَدَهُ اللَّهُ الَّذِي هُوَ غَالِبُهُ

ويروى « تَعَمَّطَ حَقِّي بَاطِلًا » « برى الناس منا — البيت » الأسود : العظيم من الحيات ،
 وإعما قيل له صالح لأنه يسلم جلد في كل عام ، والضرغام — بكسر أوله — والصيغم : من أسماء الأسد ،
 يريد أن هيبة الناس لهم ومحافتهم إياهم كهيبتهم من الحيات والأساد . وقوله في القصيدة الأخرى :
 « أَلَا لَيْتَ شَعْرِي هَلْ أَشْنَى غَارَةَ — البيت » للغارة : الحرب ، وهي الاسم من الإغارة على العدو ،
 وشن الغارة : فرقها على عدوه ، وأراد أنه جاءه من كل أقطاره « فيعترفوا ليحموم — البيت »
 اليحموم : اسم فرس ، ويعدو : يجري ، والتناف : الأماكن التي فيها الهلاك والتلف ، ومعلم
 — بزنة اسم المفعول — الذي له علامة تميزه عن غيره من الخماريين « يذكركني حاميم — البيت »
 أراد بحاميم قول الله تعالى : (قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى)

الإعراب : « غر » الفاء حرف عطف ، مبنى على الفتح لا محل له ، وخر : فعل ماض مبنى
 على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو « صريعا » حال
 من الضمير المستتر في خر « لليدين » جار ومجرور متعلق بصريع « وللفم » الواو حرف عطف ،
 للفم : جار ومجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور السابق .

الشاهر في : قوله « لليدين واللفم » فإن اللام في كل منهما بمعنى على التي هي للاستعلاء ،
 والاستعلاء في هذا الموضع حقيقي ؛ لأن القليل يسقط على يديه وقم ، ونظيره قوله تعالى :
 (وَيَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ يَبْكُونَ) أى : يسقطون على أذقانهم باكين ، وقوله سبحانه : (فَلَمَّا
 أَسْلَمْنَا وَلَمَّا لِلْجَبِينِ) أى : صرعه عليه ، كما تقول : كنيته على وجهه .

٥٤٤ — هذا بيت لجرير بن عطية بن الخطمي ، من قصيدة له يهجو فيها الأخطل التغلبي ،

ومطلعها قوله :

أَجِدْكَ لَا يَصْحُو الْفَوَادُ الْمَعْلُ
أَلَا لَيْتَ أَنَّ الظَّاعِنِينَ بِذِي الْغَضَى
فَيَوْمًا يُجَارِينَ الْهَوَى غَيْرَ مَاصِي

وفيها يقول بعد أبيات :

بَكَى دَوْبَلٌ لَا يَرِي فِي اللَّهِ دَمْعُهُ
جَزِعَتْ ابْنُ ذَاتِ الْفَلَسِ لِمَا تَدَارَكَتْ

ثم يقول بعد ذلك بسنة أبيات :

تَقُولُ لَكَ الشَّكْلَى الْمُصَابُ حَلِيلَهَا :
حَضَضْتُ عَنِ الْقَوْمِ الَّذِينَ تَرَكْتَهُمْ
عُقَابُ الْمَنَآيَا تَسْتَدِيرُ عَلَيْهِمْ
بِدِجْلَةٍ إِذْ كَرُّوا وَقَيْسٌ وَرَاءَهُمْ
فَمَا زَالَتْ الْقَتْلَى تَمُجُّ دِمَاءَهَا
فَإِنْ لَا تَمَلُّقَ مِنْ قُرَيْشٍ بِدِمَّةٍ
لَنَا الْفَضْلُ فِي الدُّنْيَا وَأَنْفَكَ رَاغِمٌ
وَقَدْ شَقَقْتَ يَوْمَ الْحُرُوبِ سِيوفُنَا
أَجَارَ بَنُو مَرْوَانَ مِنْهُمْ دِمَاءَكُمْ
فَمَنْ مِنْ بَنِي مَرْوَانَ أَعْلَى وَأَفْضَلُ ؟

اللفظة : « أجذك لا يصحو - الأبيات الثلاثة » قد سبق ذكر هذه الأبيات الثلاثة وشرح مفرداتها مع الشاهد (رقم ٣٧) فارجع إليها إن شئت في الجزء الأول (ص ٧٣) وقوله : « بكى دوبل - البيت » دوبل : هو الأخطل ، وكان الأخطل يلقب بذلك وهو صغير ، وبكاؤه الذي ذكره هو قوله - وكان الجحاف بن حكيم السامى قد قتل مقتلة عظيمة من بني جشم ابن بكر رهط الأخطل ، وأسرف في القتل ، وشق البطون عن الأجنة - :

لَقَدْ أَوْقَعَ الْجَحَافُ بِالْبِشْرِ وَقْعَةً
إِلَى اللَّهِ مِنْهَا الْمُشْتَكَى وَالْمَعُولُ

« جزعت ابن ذات القلس - البيت » ابن : منادى ، والقلس - بفتح القاف وسكون اللام - أصله جبل ضخيم من ليف أو خوص ، وأراد به زنار النصراني الذي يشدونه إلى أوساطهم « تقول لك الشكلى - البيت » الشكلى - بفتح فسكون - المرأة التي فقدت ولدها أو نحوه ، والحليل : الزوج ، وأبو مالك : كنية الأخطل ، والظعائن : جمع ظعينة ، وهى الهودج ، ومغزل - بزنة مقعد - اسم مكان من الغزل وهو محادثة النساء واللعب معهن ، وإنما أراد السخرية منه والهزء به ، يقول : إن هؤلاء الشكلى يعرفن أنه لا شغل له إلا اللهو والتغزل « حضضت عن القوم - البيت » الردينيات : الرماح . والنهل - بفتح نين - الشرب الأول ، والعلل - بفتح نين أيضا - الشرب الثانى « عقاب المنايا تستدير - البيت » أراد بعقاب المنايا راية الحرب ، شبهها بالعقاب ، واللجم : جمع لجام ، وأصله بضم اللام والجيم جميعا مثل كتاب وكتب ، ثم سكن الجيم ههنا للتخفيف ، وتصلص : تصوت « بدجلة اذكروا - البيت » أوحلوا - بالبناء للعلوم - وقعوا فى الوحل « فما زالت القتلى تمج - البيت » تمج دماءها : ترميه ، والمج : رمى الشراب ونحوه من التمج ، ودجلة - بفتح الدال المهملة وكسرها - نهر بغداد ، والأشكل : الذى فيه بياض وحمرة مختلطان « فلا تعلق من قريش - البيت » هو استهزاء به جاء على صورة النصيحة : أى إن لم تعلق بذمة قريش فلا طاقة لكم بسيوف قيس « لنا الفضل فى الدنيا - البيت » أنفك راغم : لاصق بالرغام ، وهو التراب ، وذلك كناية عن الذلة والصغار « وقد شققت - البيت » شققت : قطعت ، والعواتق : جمع عاتق ، وهو ما بين المنكب والعنق ، والحمل - بزنة منبر - السير الذى يعلق فيه السيف « أجار بنو مروان - البيت » قد قدم فى هذا البيت معمول أفعل التفضيل عليه ، وتقديره : فمن أعلى وأفضل من بنى مروان .

الإعراب : « لنا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « الفضل » مبتدأ مؤخر ، مرفوع بالضممة الظاهرة « فى الدنيا » جار ومجرور متعلق بالفضل « وأنفك » الواو واو الحال مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، أنف : مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه مبنى على الفتح فى محل جر « راغم » خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب حال « ونحن » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، نحن : ضمير منفصل مبتدأ مبنى على الضم فى محل رفع « لكم » اللام حرف جر بمعنى من ، وضمير المخاطبين مجرور به محلا ، والجار والمجرور متعلق بأفضل الآتى آخر البيت « يوم » ظرف زمان متعلق بأفضل الآتى ، وهو مضاف و « القيامة » مضاف إليه « أفضل » خبر المبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة ، وجملة المبتدأ وخبره معطوفة بالواو على الجملة الابتدائية السابقة .

الشاهد ث : فى هذا البيت شاهدان من شواهد النحو : أما الشاهد الأول فهو المقصود للشارح من الإتيان بالبيت ههنا ، وهو فى قوله « لكم » حيث استعمل الشاعر اللام الجارة بمعنى

المتعم عشيرين : موافقة عن ، نحو : « قَالَتْ أَخْرَاهُمْ لِأَوْلَادِهِمْ رَبَّنَا هَؤُلَاءِ أَضَلُّونَا » ، وقوله :

٥٤٥ — كَصَرَائِرِ الْحُسْنَاءِ قُلْنَ لِوَجْهِهَا حَسَدًا وَبُغْضًا : إِنَّهُ لَدَمِيمٌ

« من » ؛ إذ المعنى : ونحن أفضل منكم يوم القيامة . وأما الشاهد الثاني ففي قوله : « لكم يوم القيامة أفضل » حيث قدم الجار ومجروره الذي هو المفضل عليه على أفعال التفضيل ، في غير الاستفهام ، وهذا التقديم لا يقع في غير ضرورة الشعر عند جمهرة النحاة ، ويرى ابن مالك أنه قليل نادر ، والسر في أن معمول أفعال التفضيل لا يتقدم عليه ، أن أفعال التفضيل في نفسه عامل غير متصرف ، وإذا كان هو في نفسه بهذه المثابة لم يكن من حقه أن يتصرف في معمولاته بتقديمها عليه ، وشأنه في ذلك شأن غيره من العوامل غير المتصرفة . وقد نهناك في بيان لغة هذا الشاهد إلى شاهد آخر وقع فيه هذا التقديم ، ونظيرهما في ذلك قول جرير أيضا :

إِذَا سَايَرَتْ أَسْمَاءُ يَوْمًا ظَمِينَةً فَأَسْمَاءُ مِنْ تِلْكَ الظَّمِينَةِ أَمْلَحُ

والأصل : فأسماء أملح من تلك الظمينة ؛ فقدم من ومجرورها على أملح الذي هو أفضل تفضيل من الملاحه . وسنأتي شرح ذلك في باب

٥٤٥ — ينسب هذا البيت إلى أبي الأسود الدؤلي المنسوب إليه وضع علم النحو ، وقبله قوله :

حَسَدُوا الْفَتَى إِذْ لَمْ يَنْبَأُوا سَعْيَهُ
كَصَرَائِرِ الْحُسْنَاءِ قُلْنَ لِوَجْهِهَا
وَالْوَجْهُ يُشْرِقُ فِي الظَّلَامِ كَأَنَّهُ
حَسَدًا ... البيت ، وبعده :

بَذَرْتُ مُنِيرٌ وَالنَّسَاءُ نُجُومٌ

ومن هذه القصيدة قوله :

وَتَرَى اللَّيْلَ مُحْسَدًا لَمْ يَجْتَرِمْ
فَاتْرُكْ مُجَارَاةَ السَّفِيهِ فَإِنَّهَا
وَإِذَا جَرَيْتَ مَعَ السَّفِيهِ كَمَا جَرَى
لَا تَكْلِمَنَّ عِرْضَ ابْنِ عَمِّكَ ظَالِمًا
وَتَرَى النَّحْلَ قَرِيرَ عَيْنٍ لَا هَيَا
وَإِذَا طَلَبْتَ إِلَى كَرِيمٍ حَاجَةً
فَإِذَا رَأَاكَ مُسَلِّمًا ذَكَرَ الَّذِي

شَمَّ الرِّجَالِ وَعِرْضُهُ مَشْتُومٌ
نَدَمَ وَغَبَّ بَعْدَ ذَلِكَ وَخِمْ
فَكِلَاكُمَا فِي جَرِيهِ مَذْمُومٌ
فَإِذَا فَعَلْتَ فَعِرْضَكَ الْمَكْذُومُ
وَقَلَى الشَّجَى كَأَنَّهُ وَمُومٌ
فَلِقَاؤُهُ يَكْفِيكَ وَالتَّسْلِيمُ
حَلَّتْهُ فَكَأَنَّهُ مَحْتُومٌ

الحادى والعشرون : موافقة مع ، كقوله :

٥٤٦ - فَلَمَّا تَفَرَّقْنَا كَأَنِّي وَمَالِكَا لَطُولِ اجْتِنَاعٍ لَمْ تَبْتَ لَيْلَةً مَعَا

وَإِذَا طَلَبْتَ إِلَى لَيْسِمٍ حَاجَةً فَالِجْ فِي رَفِيٍّ وَأَنْتَ مُدِيمٌ
وَأَلْزَمَ قِبَالَ بَيْتِهِ وَفَنَاءَهُ بِأَشَدِّ مَا لَزِمَ الْغَرِيمَ غَرِيمٌ
وَعَجِبْتُ لِلدُّنْيَا وَرَغْبَةِ أَهْلِهَا وَالرَّزْقُ فِيمَا بَيْنَهُمْ مَقْسُومٌ
وَالْأَحَقُّ الْمَرْزُوقُ أَعْجَبُ مَنْ أَرَى مِنْ أَهْلِهَا وَالْعَاقِلُ الْمَحْرُومُ
ثُمَّ انْقَضَى عَجْبِي لِعِلْمِي أَنَّهُ قَدَرْتُ مَوَافٍ وَقْتَهُ مَقْسُومٌ

اللفظ : « كضرائر » الضرائر : جمع ضرة ، وهو جمع غريب ، وكأنهم ذهبوا إلى أن الضرة في معنى الضريبة فجمعوا الضرة على ما تجمع عليه الضريبة ، قالوا : ولا يكاد يوجد له نظير إلا كنة وكنائن ، والشحناء بين الضرائر لا تكاد تذهب ، ومن ثم ضربوا بعداوتهم للثل فيما يرسخ من المداوة ولا يزول فقالوا : « بينهم داء الضرائر » (انظر مجمع الأمثال للميداني ج ١ ص ٦١ الحبرية) « لئيم » هو بالدال للهملزة ، ومعناه قبيح المنظر ، أو مطلي بالدمام - بزة كتاب - وهو ما تزين به النساء وجوهن ، ويقال : هو ذميم - بالدال المعجمة - بمعنى مذموم .

الأعراب : « كضرائر » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، وكأنه قد قال : هم معه كضرائر الحسناء ، والكاف ههنا لتشبيه حالة الفتي مع خصومه الذين لا ينالون مثل ما ناله بسعيه واجتهاده بحالة الحسناء مع ضرائرها ، وضرائر مضاف و « الحسناء » مضاف إليه « قطن » فعل ماض ونون النسوة العائدة إلى الضرائر فاعله « لوجهها » اللام حرف جر بمعنى عن ، وجه : مجرور باللام ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بقال ، ووجه مضاف وضمير الغائبة العائد إلى الحسناء مضاف إليه « حسدا » مفعول لأجله وعامله قال ، منصوب بالفتحة الظاهرة « وبنضا » الواو حرف عطف ، بنضا : معطوف على حسدا « إنه » إن : حرف توكيد ونصب ، وضمير الغائب العائد إلى الوجه اسم إن مبني على الضم في محل نصب « لئيم » اللام هي اللام المزحلقة ، وديم : خبر إن مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة إن واسمها وخبرها في محل نصب مقول القول .

الشاهر فيه : قوله « لوجهها » حيث استعمل الشاهر في هذه السكامة اللام الجارة بمعنى عن ، ألا ترى أن المعنى قطن عن وجهها إنه لئيم .

٥٤٦ - هذا البيت من كلمة لئيم بن نورية اليربوعي رثي فيها أخاه مالكا ، وكان خالد بن الوليد رضى الله تعالى عنه قد قتل في حروب الردة أيام الصديق أبى بكر رضى الله عنه ،

وهذه المثنوية تسمى « أم الرائي » وقد رواها كلها أو بعضها أكثر حملة الشعر العربي ، منهم الفضل الضبي في كتابه « الفضليات » (٢ - ٦٣ المعارف) ومنهم أبو عمر أحمد بن محمد ابن عبد ربه الأندلسي في كتابه « العقد الفريد » (ج ٣ ص ٢٦٣ اللجئة) وأبو زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي في كتابه « جمهرة أشعار العرب » (ص ٢٤١ بولاق) ومطلع هذه القصيدة قوله :

لَعَمْرِي وَمَا دَهْرِي بِتَأْيِينَ مَالِكٍ وَلَا جَزَعٍ لِّمَا أَصَابَ فَأَوْجَعَا
لَقَدْ كَفَنَ الْهِهَالُ تَحْتَ رِدَائِهِ فَتَى غَيْرِ مِبْطَانِ الْعَشِيَّاتِ أَرْوَعَا
وَلَا بَرَمًا تَهْدِي النِّسَاءَ لِعِرْسِهِ إِذَا الْقَشْعُ مِنْ حَسِّ الشِّتَاءِ تَقَعَّمَا
لَيْبٌ أَعْلَنَ اللَّبَّ مِنْهُ سَمَاحَةٌ خَصِيبٌ إِذَا مَارَا كِبُ الْجَذْبِ أَوْضَعَا

وقبل البيت المستشهد به قوله :

أَبَى الصَّبْرُ آيَاتُ أَرَاهَا وَأَنْنِي أَرَى كُلَّ حَبْلٍ غَيْرِ حَبْلِكَ أَقْطَعَا
وَأَنِّي مَتَى مَا أَدْعُ بِاسْمِكَ لَا تُجِيبُ وَكَنتَ جَدِيرًا أَنْ تُجِيبَ وَتَسْمَعَا
وَعِشْنَا بِخَيْرٍ فِي الْحَيَاةِ وَقَبْلُنَا أَصَابَ الْمَنَايَا رَهْطُ كِسْرَى وَتُبْعَا
فَلَمَّا تَفَرَّقْنَا كَأَنِّي وَمَالِكَا لَطُولِ أَجْنَاعٍ ... البيت ، وبعده :
وَكُنَّا كَنَدَمَانِي جَذِيمَةً حَقِيمَةً مِنَ الدَّهْرِ حَتَّى قِيلَ لَنْ يَتَصَدَّعَا
فَإِنْ تَكُنُ الْأَيَّامُ فَرَقَنَ بَيْنَنَا فَقَدْ بَانَ مُحَمَّدَا أَخِي حِينَ وَدَّعَا
أَقُولُ وَقَدْ طَارَ السَّنَا فِي رَبَائِهِ وَجَوْنُ يُسْحُ الْمَاءِ حَتَّى تَرَبَّعَا
سَقَى اللَّهُ أَرْضًا حَلَمًا قَبْرُ مَالِكٍ ذَهَابَ الْغَوَادِي الْمُدْجِنَاتِ فَأَمْرَعَا

اللفظ : « لعمري وما دهري - البيت » يقول العرب : ما لقاؤك دهري ، وما دهري بلقاؤك وهم يريدون ما لقاؤك هي ، وما هي وإرادتي وعادتي بلقاؤك ، والتأيين : أن تذكر مآدح الرجل بعد موته ، و « ما » هي النافية التيمية ، وخبرها المجرور بالباء الزائدة ؛ وجزع معطوف على الخبر فيجوز فيه الجر على اللفظ ، والنصب على الموضع ، كما قال الشاعر :

مُعَاوِيَ ، إِنَّنَا بَشَرٌ فَأَسْجِحْ فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا بِالْحَدِيدَا

وبالجر والنصب يروى « ولا جزع » وقوله « لقد كفن الههال - البيت » هو جواب القسم في البيت قبله ، والههال - بكسر الهم وسكون النون - هو ابن عصمة الرياحي ، وكان قد أقبل بعد وقعة البطاح في ناس من بني رياح يدفنون قتلى بني ثعلبة وبني غدانة ، ومع الههال بزدان

من يمنة ، فكانوا كلما مروا على رجل يعرفونه قالوا له : كفن هذا يا منهال في برديك ، فيقول : لا ، حتى أ كفن فيهما الجفول مالكا (والجفول : الكثير الشعر ، وبذلك كان يلقب مالك) ثم رفعت الريح شعر مالك من أقصى القوم ، فعرفه المنهال ، فأقبل عليه وكفنه . وغير مبطلان العشيأت : معناه أنه لا يجعل بعشائه ، ولكن ينتظر الضيفان ، كناية عن كرمه . والأروع : الذي إذا رأيته راعك حسنه وجماله « ولا يرما تهدي النساء - البيت » البرم - بفتح الباء والراء جميعا - الذي لا يدخل مع القوم في الميسر ، وتهدي النساء لعمره : معناه أنه لقلة ما عنده من الطعام تعطى بجرانه لعمره اللحم عند اشتداد الشتاء ، والقشع - بفتح القاف وسكون الشين - بيت من جلد ، وتقعقع : تحرك واضطرب فسمع له صوت « لبيب أعان اللب - البيت » اللبيب : العاقل ، والسباحة : البذل وطيب النفس بالعطاء ، والحصيب : الرخي السهل الرحب الفناء ، وأوضع : أسرع ، يريد أنه إذا ما أمرع مجذب إلى قصده وجده حصيبا مربها . وقوله « أبي الصبر آيات - البيت » يقول : لقد منعتني من الصبر علامات كلما مررت بها ذكرتك ، وصفات كريهة كنت متحليا بها وكانت مما يحبك إلى ولست أجدها في غيرك « فلما تفرقنا - البيت » يقول : قد طالت عشترتنا وامتدت بنا الحياة فحين انقطع حبل الألفة وافترق ما كان مجتمعنا من تحملنا صرنا كأن لم يكن بيننا اجتماع « وكنا كندمانى جذية - البيت » الندمان - بفتح النون وسكون الدال ، بزنة عطشان - وصف من المذامدة على الشراب ، وجذيمة : هو جذيمة الأبرش ملك الحيرة ، وكان عمرو بن عدى بن نصر ابن أخته رقاش قد غاب عنه فردده عليه رجلا من بلقين هما مالكا وعقيل ابنا فارج بن كعب ، فحكهما في الجزاء ، فاختارا منادمتيه ، فتادمهما حقبة طويلة ، ثم قتلهما . وبهما يضرب المثل في التواخي (انظر مجمع الأمثال للبيداني ج ٢ ص ٥٦) وإن يتصدعا : لن يتفرقا ، وفيهما يقول أبو خراش الهذلي :

أَلَمْ تَعْلَمِي أَنَّ قَدْ تَفَرَّقَ قَبْلُنَا خَلِيلًا صَفَاءَ مَالِكٍ وَعَقِيلُ

« أقول وقد طار السنأ في ربابه - البيت » السنأ : البرق ، الرباب : السحاب يرى دون سحاب ، والجرون : هو ههنا الأسود ، وتربيع : تردد ، وإنما يكون ذلك إذا كان كثيرا ؛ لأنه إذا كثر يرى حائرا مترددا .

الوعراب : « فلما » لما : ظرفية بمعنى حين ، مبنى على السكون في محل نصب « تفرقنا » فعل وفاعل ، والجملة في محل جر باضافة لما الحينية إليها « كَأَنَّ » كأن : حرف تشبيه ونصب ، وباء التوكيم اسمه « ومالكا » الواو عاطفة ، ومالكا : معطوف على ياء التوكيم الواقعة اسمال كأن « لاطول » اللام حرف جر بمعنى مع ، وطول : مجرور باللام ، وعلامة جره السكسة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بما تضمنته كأن من معنى التشبيه ، وطول مضاف و « اجتماع » مضاف

(... وَالظَّرْفِيَّةَ أُسْتَبِينَ بَيَّا وَفِي ، وَقَدْ يُبَيِّنَانِ السَّبَبَا)

(بِالْبَيَّا أُسْتَعِينَ وَعَدَّ عَوْضَ الصَّقِ وَمِثْلَ مَعَ وَمِنْ وَعَنْ بِهَا انْطِقِ)

أى : تأتى كلُّ واحدةٍ من الباءِ وفي لمان ، أما « فى » فلها عشرة معانٍ ذكر منها هنا معنيين : الأول : الظرفية حقيقةً ومجازاً ، نحو : زَيْدٌ فى المَسْجِدِ ، ونحو : « وَلَكُمْ فى القِصَاصِ حَيَاةٌ » . الثانى : السببية ، نحو : « لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ » . وفى الحديث : دَخَلَتْ أُمُّ رَأَةَ النَّارِ فى هِرَّةٍ حَبَسَتْهَا ، وتسمى التعليلية أيضاً . الثالث : المصاحبة ، نحو : « قَالَ أَذْخُلُوا فى أُمِّ » . الرابع : الاستعلاء ، نحو : « لَا صُلْبَتَكُمْ فى جُدُوعِ النَّخْلِ » ، وقوله :

٥٤٧ - بَطَلْ كَانَ ثِيَابَهُ فى سَرَحْفٍ

إليه « لم » حرف نفى وجزم وقلب « نبت » فعل مضارع مجزوم بلم ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن ، والجملة من الفعل وفاعله فى محل رفع خبر كان « ليلة » ظرف زمان عامله نبت منصوب بالفتحة الظاهرة « معا » ظرف متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر فى نبت الذى هو فاعله .

الشاهد فيه : قوله « اطول » فان اللام الجارة فيه بمعنى مع ، ألا ترى أن المعنى كَأَنى ومالكا مع طول اجتماعنا لم نبت ليلة معا . وقد جعل ابن هشام اللام فى هذه الكلمة بمعنى بعد ، قال فى تعداد معانى اللام : « الثانى عشر : موافقة بعد ، نحو : أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ ، وفى الحديث : صُومُوا لِرُؤُوسِهِمْ ، وَأَفْطِرُوا لِرُؤُوسِهِمْ ، وقال : فَلَمَّا تَفَرَّقْنَا ... البيت » اهـ .

٥٤٧ - هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

* يُحْذَى نِعَالَ السَّبْتِ لَيْسَ بِتَوْنٍ *
وهذا بيت لعنترة بن شداد العبسى ؛ من معلقته التى أولها قوله :

هَلْ غَادَرَ الشُّعْرَاءُ مِنْ مُتَرَدِّمٍ ؟ أَمْ هَلْ عَرَفْتَ الدَّارَ بَعْدَ تَوَهُمٍ

وقد روينا منها جملة آيات مع شرح الشاهد (٣٤١) وجملة أخرى مع شرح الشاهد (٤٩٤) وجملة أخرى مع شرح الشاهد (٥٠٤) فارجع إلى هذا فى مواضعه . وقبل البيت السنشهد به ههنا قوله :

وَمِشْكٌ سَابِغٌ هَتَكَتْ فُرُوجَهَا بِالسَّيْفِ عَنْ حَايِى الْحَقِيقَةِ مُقِلِّمِ

رَبِّدْ يَدَاهُ بِالْقِدَاحِ إِذَا شِئْنَا هَتَاكَ غَايَاتِ التِّجَارِ مُلُومًا
لَمَّا رَأَى قَدْ نَزَلَتْ أُرِيدُهُ أَبْدَى نَوَاجِذَهُ لِقَائِهِ تَبَشُّمًا
فَطَعَنَتْهُ بِالرُّمْحِ ثُمَّ عَلَوْتُهُ يَهْمَدُ صَافِي الْخُدَيْدَةِ مَخْذَمًا
عَهْدِي بِوَمَدِّ النَّهَارِ كَأَنَّمَا خَضَبَ الْبَنَانِ وَرَأْسُهُ بِالْعِظَمِ
بَطْلٌ كَأَنَّهُ نِيَابَهُ فِي سَرَحَةٍ يُحْدِي ... الْبَيْتِ ، وَبَعْدَهُ :
يَا شَاةَ مَا قَنَصَ لِمَنْ خَلَّتْ لَهُ حُرُمْتُ عَلَى وَلَيْتَهَا لَمْ تَحْرُمِ

اللفظة : « ومشك سابقة - البيت » المشك : جعله بعضهم اسم مكان الشك ، وهو الانتظام ؛ فهو على هذا بفتح الميم والشين جميعا ، وجعله بعضهم بكسر الميم وفتح الشين - وفسروه بمسامير الدرع ، والسابقة : أراد بها الدرع الكاملة ، وهتكت فروجها : أى شققها وخرقتها ، والفروج : جمع واحد فرج ، وأراد بفروجها جيبها وكفيها ، وحامى الحقيقة : الذى يحفظ ما يجب حفظه ، والعلم : جعله بعضهم بكسر اللام اسم فاعل من أعلم نفسه بعلامة ، وكان البطل اللغوار منهم يشهر نفسه بعلامة إزدالا بشجاعته وإعلاما بمكانه ، وجعله بعضهم بفتح اللام اسم مفعول ومعناه الذى يشار إليه ويدل عليه بأنه فارس الكتبية ، يقول : رب موضع لاتنظام درع سابقة شتقت أوساطه بالسيف عن رجل حام لما يجب عليه حفظه شاهر نفسه فى حومة الحرب أو مشار إليه فيها « ريد يده بالقداح - البيت » ريد : بالجر صفة لحامى الحقيقة ، ويداه : فاعله ، وكان حقه أن يقول : ريدة يده ؛ لأن اليد مؤنثة ؛ وقد اختلفوا فى تخريجها : فقال القراء : إنه يجوز فى الشعر تذكير المؤنث الذى ليست فيه علامة التأنيث ، وقال أبو جعفر النحاس والتبريزي : إن ربذا نعت حقيقى لحامى الحقيقة ، وفيه ضمير مستتر هو فاعله ، و « يده » بدل من الضمير المستتر ، والربد : الخفيف ، والقداح - بكسر القاف - جمع قدح ، وأراد قداح اليسر ، وللعنى أنه حاذق بالقمار واليسر خفيف اليد فى ضرب القداح ، وكان هذا مدحا عندهم ، وقوله « إذا شئنا » أراد إذا اشتد الزمان ونزل القحط بالناس ، وكان الشتاء عندهم أشد الزمان عسرا وكان لا يسر فيه إلا الأجواد الكرماء . وهناك غايات التجارة : معناه أنه يهتك رايات تجار الحر ؛ لأنه لا يترك شيئا من الحر عندهم إلا اشتراه ، وكان لتجار الحر علامات ورايات يرفعونها إذا فنى ما عندهم ، والغايات : العلامات ، والتجار - بكسر التاء وتخفيف الجيم - جمع تجر الذى هو جمع لتاجر كشرى وشارب وسفر وسافر ، ويقال : هو اسم جمع . وماوم : اسم مفعول ، ومعناه الذى يكثر الناس لومه لتبذير ماله « لما رأى قد نزلت - البيت » النواجد : جمع ناجذ ، وهو آخر ما يفت من الأستان « عهدى به مد النهار - البيت » مد النهار ، ومثله شد النهار : هو وقت ارتفاع النهار ،

والعظم : نبت أحمر « بطل كأن ثيابه - البيت » السرحة : الشجرة من عظام الشجر ، يريد أنه طويل القامة كامل الجسم فكأن ثيابه على شجرة عالية ، والعرب تتمدح بالطول وتذم بالقصر ، اسمع إلى قول أنال بن عبدة بن الطبيب :

وَلَمَّا أُنْتَقَى الصَّفَانِ وَاخْتَلَفَ الْقَنَا
نَهَالًا وَأَسْبَابُ الْمَنَآيَا نِهَالَهَا
تَبَيَّنَ لِي أَنَّ الْقَمَاءَةَ ذِلَّةٌ
وَأَنَّ أَعْرَاءَ الرِّجَالِ طِيَالَهَا

ثم انظر إلى قول الآخر :

أَشْمَ طَوِيلُ السَّاعِدَيْنِ كَأَنَّهَا
تُنَاطُ إِلَى جِذْعِ طَوِيلِ حَمَالِئِهَا

ثم انظر إلى قول العنبرى :

فَجَاءَتْ بِهِ عَنَلُ الْعِظَامِ كَأَنَّهَا
عِمَامَتُهُ بَيْنَ الرِّجَالِ لَوَاهُ

ثم انظر إلى قول سلم الحاسر :

يَقُومُ مَعَ الرُّمَحِ الرُّدْبِيِّ قَائِمًا
وَيَقْصُرُ عَنْهُ طُولُ كُلِّ نِجَادٍ

وقول عنزة « يحذى » هو بالبناء للجهول ، ومعناه يجعل له نعال السبت حذاء . والسبت - بكسر السين وسكون الباء - الجلد المدبوغ بالقرط ولم ينجرد من شعره ، وقال أبو زيد : السبت جلود البقر خاصة مدبوغة ، فأما ما كان من جلود الضأن خاصة فهو السلف ، وأراد عنزة بأنه يحذى نعال السبت أنه من اللوك الذين يلبسون النعال السبتية الرقيقة الطيبة الريح ، وهم يتمدحون بجودة النعال كما يتمدحون بجودة الملابس ، انظر إلى قول نابتة بنى ذبيان :

رِقَاقُ النَّمَالِ طَيِّبٌ حُجَزَاتُهُمْ
يُحْيُونَ بِالرِّيحَانِ يَوْمَ السَّبَاسِبِ

ثم انظر إلى قول كثير عزة وقد ذكر نعلا :

إِذَا طَرَحْتَ لَا يَطْطِي الْكَأْبُ رِيحَهَا
وَإِنْ طَرَحْتَ فِي مَجَالِسِ الْقَوْمِ شَمَّتْ

يريد أن هذه النمل طيبة الريح لا يقر بها الكلب لأنه إنما يأكل من النعال ما لم يذبح جلده ، كما قال النجاشى :

* لَا يَأْكُلُ الْكَلْبُ السَّرُوقُ نِعَالَنَا *

وقول عنزة في بيت الشاهد « ليس بتوهم » يريد به أنه لم يزاحه أخ في بطن أمه فيكون ضعيف الحلقة . وصفه بتام الحلق وكمال الشدة والقوة . يقول : هو بطل مديد القامة كأن ثيابه قد ألبست

شجرة عظيمة من طول قامته واستواء خلقه وهو يتخذ النعال من جلود البقر المدبوجة ولم تحمله أمه مع غيره « ياشاة ما قنص » كنى بالشاءة عن امرأة .

الإعراب : « بطل » يجوز في هذه الكلمة الجر والرفع ؛ فأما الجر فعلى أنه نعت لحامى الحقيقة المجرور بعن في الأبيات السابقة ؛ وأما الرفع فعلى أنه خبر لمبتدأ محذوف : أى هو بطل « كَان » حرف تشبيه ونصب « ثيابه » ثياب : اسم كَان ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى البطل مضاف إليه « فى » حرف جر بمعنى على « سرحة » مجرور بنى ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر كَان ، وجملة كَان واسمه وخبره فى محل رفع أو جر صفة لبطل « يحذى » فعل مضارع مبنى للجهول ، مرفوع بضممة مقصورة على الألف منع من ظهورها التعذر ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى بطل ، وهو المفعول الأول ليحذى « نعال » مفعول ثان ليحذى ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « السبب » مضاف إليه ، وجملة المضارع ومفعوليه فى محل رفع أو جر صفة ثانية لبطل « ليس » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى بطل « بتوأم » الباء حرف جر زائد ، توأم : خبر ليس ، منصوب بفتحة مقصورة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، وجملة ليس واسمها وخبرها فى محل رفع أو جر صفة ثالثة لبطل .

الشاهد فيه : قوله « فى سرحة » حيث ورد فى هذه العبارة الحرف « فى » بمعنى على الدالة على الاستعلاء ، ألا ترى أن المعنى : كَان ثيابه على شجرة عظيمة ، وليس المعنى على أن الثياب فى جوف هذه الشجرة . ونظيره قوله تعالى : (لَا صَلْبَيْنَكُم فِي جُدُوعِ النَّخْلِ) أفلا ترى أن المعنى لأصلبكم على جذوع النخل . وكذلك قول الآخر ، وهو سويد بن أبى كاهل الشكرى :

هُمْ صَلَبُوا الْعُبْدِيَّ فِي جِذْعِ نَخْلَةٍ فَلَا عَطَسَتْ شَيْبَانُ إِلَّا بِأَجْدَعَا

هكذا ذكر الشارح تبعا لجماعة من النحاة منهم ابن هشام فى المعنى ، وهو مذهب الكوفيين . وقال المحقق رضى الدين (٢ - ٣٠٤) : « وقوله تعالى : لَا صَلْبَيْنَكُم فِي جُدُوعِ النَّخْلِ ، قيل : إن فى فيه وفى قوله :

* بَطْلٌ كَانَ ثِيَابُهُ فِي سَرَحَةٍ *

بمعنى على ، والأولى أنها بمنها ؛ لتمكن المصاوب فى الجذع تمكّن الظروف فى الظرف » اه . قال البغدادى (٤ - ١٤٥ بولاق) : « لأن ثيابه إذا كانت على السرحة فقد صارت السرحة موضعا لها » اه . وقال فى التصريح (٢ - ١٧ بولاق) : « الرابع من معانى فى الاستعلاء عند الكوفيين والفتى - وهى التى يحسن موضعها على - نحو : لَا صَلْبَيْنَكُم فِي جُدُوعِ النَّخْلِ ،

الخامس : المقايسة ، نحو : « فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ » السادس :

مواقفة إلى ، نحو : « فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ » . السابع : موافقة من ، كقوله :

٥٤٨ - أَلَا عِمَّ صَبَاحًا أَيُّهَا الطَّلَلُ الْبَالِي وَهَلْ يَعْمَنُ مَنْ كَانَ فِي الْعُصْرِ الْخَالِي
وَهَلْ يَعْمَنُ مَنْ كَانَ أَحَدَثُ عَهْدِهِ ثَلَاثِينَ شَهْرًا فِي ثَلَاثَةِ أَحْوَالِ

أى : عليها ، وقيل : إن « في » هنا ليست بمعنى على ، ولكن شبه المصاوب لتمكنه من الجذع بالحال في الشيء . كاقبر للقبور » اه . وتلخيص هذا أن الفريقين متفقان على أن هذه الآية الكريمة تشمل على تجوز ؛ فأما الكوفيون والقبي وابن مالك وابن هشام فذهبوا إلى أن التجوز في لفظ « في » وأن المراد بها ههنا معنى على ، وأما الرضى فذهب إلى أن التجوز ليس في لفظ « في » ولكنه في كلمة « أصلبنكم » حيث شبه المصاوب بالمظروف بجامع أن كلا منهما متمكن مما يلبسه فالمصاوب متمكن من المصاوب عليه والمظروف متمكن من الظرف .

٥٤٨ - هذان البيتان هما البيت الأول والثالث من قصيدة لامرئ القيس بن حجر الكندي ، والأول منهما هو الشاهد (رقم ٩٠) الذي سبق ذكره في باب الوصول (انظر الجزء الأول من هذا الكتاب ص ١٥٧) وقد ذكرناه أيضا مع الشاهد (رقم ٣٣) الذي سبق في باب العرب والمبنى (الجزء الأول ص ٦٦) وشرحناه في هذا الموضع ، كما شرحناه البيت الثاني منهما في الموضع الذي أشرنا إليه أولا . وبين البيتين قوله :

وَهَلْ يَنْعَمَنَّ إِلَّا سَعِيدٌ مُحَلَّدٌ قَلِيلُ الْهُمُومِ مَا يَبْتَئُ بِأَوْجَالِ

وقد ذكرنا جملة أبيات من هذه القصيدة مع شرح الشاهد (رقم ١٧٠) في باب كان وأخواتها (ج ١ ص ٣٢٩) كما ذكرنا جملة أخرى مع شرح الشاهد (رقم ٤٠٧) في باب التنازع في العمل (ج ٢ ص ٢٩٣) . وبعد هذه الأبيات الثلاثة قوله :

دِيَارُ لِسَلْمَى عَافِيَاتٌ بِذِي أُنْخَالٍ أَلَحَّ عَلَيْهَا لُؤْلُؤُ سَحْمٍ هَطَّالٍ

وَتَحْسَبُ سَلْمَى لَا تَزَالُ كَهْدَنَا بَوَادِي الْخَزَامَى أَوْ عَلَى رَأْسِ أَوْعَالٍ

وَتَحْسَبُ سَلْمَى لَا تَزَالُ تَرَى حَلَالَ مَنِ الْوَحْشِ أَوْ بَيْضًا بِمِثْلٍ مِخْلَالٍ

اللفظة : « عم صباحا » هي إحدى تحياتهم في الجاهلية ، ويروى أن أبا ذر لما أتى النبي صلى الله عليه وسلم قال له : انعم صباحا ، فقال له صلوات الله وسلامه عليه : إن الله قد أبدلني منها ما هو خير منها ! فقال أبو ذر : ما هي ؟ قال : السلام عليكم . وقد اختلف في أصلها ؛ فقال قوم : هي أمر ماضيه وعم ومضارعه يعم - مثل وعد يعد - وهى هذا فعينه مكسورة ، ويؤيد

... ..

هذا قوله « وهل يعمن » بكسر الهمزة في البيتين بعده . وقال آخرون : هو مقتطع من انعم ؛ قال الفراء : عم وانعم واحد ، قال التبريزي : يذهب إلى أن النون حذفت منه كما حذفت فاء الفعل من قولك : خذ ، وكل . وقال السيوطي : أصله انعم حذفت منه الألف والنون تخفيفا ؛ فعلى هذا نكون العين مفتوحة « الطلل » هو ما شخص من آثار الديار وارتفع « البالي » الدائر الذي ذهبت معالنه « العصر » هو بضم العين والصاد جميعا - لغة في العصر بفتح فسكون ومعناه الزمان « الحالى » الماضى « أحدث عهده » يريد أقرب زمانه « أحوال » ذهب الأصمعي وابن السكيت والعسكري إلى أنه جمع واحده حول ، مثل ثوب وآتوب ، والحول - بفتح الحاء الهملة وسكون الواو - السنة والعام . ومنه قول لبيد بن ربيعة :

إِلَى الْحَوْلِ ثُمَّ أُنْمِ السَّلَامَ عَلَيْكُمَا وَمَنْ يَبْكُ حَوْلًا كَامِلًا فَقَدْ اعْتَذَرَ

وذهب جماعة غير هؤلاء إلى أنه جمع واحده حال ، وهو ما عليه الإنسان من خبر أو شر ، وستعرف تفصيل ذلك في بيان الاستشهاد بالبيت .

الإعراب : نكتفي هنا بإعراب البيت الثاني ؛ إذ كان إعراب الأول قد مضى في شرح شواهد باب الموصول - « هل » حرف استفهام مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « يعمن » يعم : فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ، ونون التوكيد الخفيفة حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « من » اسم موصول : فاعل يعم ، مبنى على السكون في محل رفع « كان » فعل ماض ناقص « أحدث » اسم كان ، مرفوع بالضم الظاهرة ، وهو مضاف وعهد من « عهده » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى الاسم الموصول مضاف إليه ، مبنى على الكسر في محل جر « ثلاثين » خبر كان منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه ملحق بجمع المذكر السالم « شهرا » تمييز ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، والجملة من كان واسمه وخبره لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « في ثلاثة » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لثلاثين شهرا ، وثلاثة مضاف و« أحوال » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهر فيه : قوله « في ثلاثة أحوال » فان كلمة « في » من هذه العبارة بمعنى من التبعية ، ألا ترى أن الثلاثين شهرا بعض ثلاثة الأحوال ؟ .

وهنا شتان لا بد من تبيينك إليهما : الأول أن كون « في » في هذه العبارة بمعنى من التبعية هو كلام جماعة من النحاة ، وهو مبنى على أن الأحوال جمع حول بمعنى العام . وقد ذهب آخرون إلى أن « في » في هذه العبارة ليست بمعنى من التبعية ، بل هي بمعنى « مع » وكأنه قد قال : أحدث عهد هذا الطل ثلاثون شهرا مع ثلاث سنين : أى خمس سنين ونصف

أى : من ثلاثة أحوال . الثامن : موافقة الباء ، كقوله :

٥٤٩ - وَيَرْكَبُ يَوْمَ الرُّوْعِ مَتَافُورًا بِصَيْرُونٍ فِي طَمْنٍ أَلَا بَاهِرٍ وَالسَّكَلَا

سنة ، وقال قوم : في في هذه العبارة بمعنى من الابتدائية ، وكأنه قد قال : أحدث عهد هذا الطلل ثلاثون شهرا مبتدأة من ثلاثة أحوال ، يريد أن الثلاثين شهرا تقع بعد ثلاثة الأحوال ؛ فيكون مجموع الدة خمس سنين ونصف سنة ، وهذا حاصل المعنى على الوجه الذى قبله ، وقد رجح هذا الوجه الدمامي فيما كتبه على المعنى إذ قال : « لا معنى لقوله ثلاثين شهرا في ثلاثة أحوال متى أريدت البعضية ؛ إذ كما يكون الثلاثون شهرا بعض ثلاثة أحوال يكون بعض أربعة فأكثر ؛ فلا يظهر لتخصيص الثلاثة بالذكر معنى طائل ، وإن كانت هي أول المراتب التي يوجد فيها الثلاثون شهرا . نعم يمكن أن تكون من لابتداء الغاية : أى ثلاثين شهرا ابتدأت من ثلاثة أحوال : أى من انقضائها ؛ فيكون المراد خمسة أحوال ونصفا ، وهو المعنى الذى ادعى فيه أن في بمعنى مع لكن بطريق أخرى غير تلك » اه . وذهب ابن جني إلى أن الكلام على حذف مضاف ، وأصل الكلام : كان أحدث عهده ثلاثين شهرا في عقب ثلاثة أحوال ؛ وذهب قوم إلى أن في باقية على معناها ، والأحوال جمع حال أو حالة بمعنى ما يطرأ على الإنسان وغيره من خير أو شر وكأنه قد قال : أحدث عهد هذا الطلل ثلاثون شهرا في ثلاث حالات : نزول المطر ، وتعاقب الرياح ، ومرور الدهور ؛ فنلخص لك أن العلماء في كلمة « في » في هذه العبارة أقوال : الأول : أنها بمعنى من التبعية ، والثاني : أنها بمعنى من لابتداء الغاية الزمانية ، والثالث : أنها بمعنى مع ، والرابع : أنها على أصل وضعها . قال ابن هشام في مباحث في من معنى اللبيب : « السابع من معاني في : مرادفة من ، كقوله « ألا عم صباحا ... البيتين » وقال ابن جني : التقدير في عقب ثلاثة أحوال ، ولا دليل على هذا المضاف ، وهذا نظير إجازته جلست زيدا ، بتقدير : جلست جلوس زيد ، مع احتمال أن يكون أصله : جلست إلى زيد . وقيل : الأحوال جمع حال ، لاحول ، أى : في ثلاث حالات : نزول المطر ، وتعاقب الرياح ، ومرور الدهور ، وقيل : يريد أن أحدث عهده خمس سنين ونصف ؛ في بمعنى مع » اه . والشئ الثاني : أن من العلماء من روى البيت هكذا :

وَهَلْ يَعْنِي مَنْ كَانَ أَحْدَثُ عَهْدِهِ ثَلَاثِينَ حَوْلًا أَوْ ثَلَاثَةَ أَحْوَالٍ

وعلى هذا يسقط الاستدلال بهذا البيت على مجيء « في » بمعنى من ، وتبطل هذه الخلافات الطويلة الديبول .

٥٤٩ - البيت لزيد الخيل الذي سماه النبي صلى الله عليه وسلم زيد الخير ؛ من كلمة له رواها

أبو علي القالي في ذيل الأمالي (ص ٢٥ بولاق) وأول هذه الكلمة قوله :

أَفِي كُلِّ عَامٍ مَأْتَمٌ تَجْمَعُونَهُ عَلَى مِحْمَرٍ عَوْدٍ أُثِيبَ وَمَا رَضَى
تُجْدُونَ خَشًا بَعْدَ خَشٍ كَأَنَّمَا عَلَى سَيْدٍ مِنْ خَيْرِ قَوْمِكُمْ نَعَى
يُحَضُّضُ جَبَّارًا عَلَى وَرَهْطِهِ وَمَا صِرْتِي مِنْهُمْ لِأَوَّلِ مَنْ سَعَى
تَرَعَى بِأَذْنَابِ الشَّعَابِ وَدُونَهَا رِجَالٌ يَصُدُّونَ الظَّالِمَ عَنِ الْهَوَى
وَيَرْكَبُ يَوْمَ الرُّوْعِ مَنَا فَوَارِسٌ بِصِيرُونَ ... البيت ، وبعده :
تَقُولُ أَرَى زَيْدًا وَقَدْ كَانَ مُضْرِمًا أَرَاهُ لَعَمْرِي قَدْ تَمَوَّلَ وَاقْتَنَى
وَذَاكَ عَطَاهُ اللَّهُ فِي كُلِّ غَارَةٍ مُشْمَرَةٌ يَوْمًا إِذَا فَلَصَ الْخُلَصَى
فَلَوْلَا زُهَيْرٌ أَنْ أَكْذَرَ نِعْمَةً لَقَادَعْتُ كَفَبًا مَا بَقِيَتْ وَمَا بَقَى

اللفظة : « أفى كل عام مأتم - البيت » الاستفهام ههنا تو بيخى ، والمأتم : الجماعة من النساء يجتمعن لحزن أو لفرح ، والمراد هنا اجتماعهن للحزن ، وتبعثونه : تهبجونه وتحركونه ، ويروى في مكانه « تجمعون » والحمر - بزنة منبر - هو الفرس الذى يشبه الحمار ، ويراد أنه فرس هجين وهو أيضا اللثيم من الرجال ، والعود - بفتح فسكون - السن ، وأثيب - بالبناء للجهول - جعل لنا ثوابا وجزاء ، ويروى « على عمر نوبتموه » ورضى - بضم الراء وفتح الضاد - هو رضى مبنيا للجهول ، وهذه لغة طيء ، يكرهون محبى البياء التحركة بعد الكسرة ، فيفتحون ما قبلها لتقلب هي ألفا قصدا إلى التخفيف ، فيقولون في بَقِيَّ : بَقَى ، وفي نَعَى نَعَى ، وفي رَضَى : رَضَى ، وفي رَضَى : رَضَى . يقول : إنكم تجمعون النساء لبيكين على فقد هذا الفرس الذى جعلتموه لنا ثوابا ومكافأة على حسن صنيعنا بكم مع أننا لم نرض بهذا الفرس الهجين . « تجدون خشا بعد خش - البيت » يقال : أجد فلان الشيء واستجده ؛ إذا أحسنه ، والخش : مصدر خشت المرأة وجهها بظفرها - من باب ضرب - إذا جرحت ظاهر بشرته ، ونعى - بضم النون وفتح العين - هو ماض مبنى للجهول ، وجاء به على لفته الطائفة التى حدثناك عنها ، وتقول : نعت الميت أنعاه نعا - من باب نفع - إذا أخبر بموته . يقول : إنكم تخمشون أوجهكم مرة بعد مرة على هذا الفرس الهجين كأنكم قد فقدتم رجلا من ساداتكم وأشرافكم « يحضض جبارا - البيت » هذا حديث عن كعب بن زهير بن سلمى المزنى ، ويروى « تحضض جبارا » على الخطاب ، وتقول : حضض الرجل - بالتضعيف - إذا حثته على الخير أو على الشر ، وجبار : اسم رجل من فزارة ، والصرمة - بكسر فسكون - ما بين الثلاثين والأربعين من

الإبل . يقول : يفرى كعب هذا الرجل وقومه ليغير طي إبلى وليست إبلى نهبا لأول جماعة تغير ؛ لأنني أدافع عنها « ترعى بأذناب الشعاب - البيت » ترعى : أصله ترعى - بزنة تزكى - والأذناب : الأطراف ، والشعاب : جمع شعب ، مثل قدح وأقداح ، والشعب : الموضع المنفرج بين جبلين . يقول : إن إبلى لترعى في أطراف الشعاب وقد قام دونها رجال يردون من أراد أن يعتدى عليها ولا يمكنونه من إدراك بغيته « ويركب يوم الروع منا فوارس - البيت » الروع - بفتح فسكون - هو الخوف والفرع ، والفوارس : جمع فارس ، وهو أحد كلمات ذكرناها في شرح الشاهد (١٣٢) قد جمعت هذا الجمع والقياس بأباه ، والأباهر : جمع أبهر ، وهو عرق مستبطن الصلب ، والكلبي : جمع كلبية - بضم الكاف فيهما ، مثل مدية ومدى - ولكل إنسان أو حيوان كلبتان وهما لختان لازقتان بعظم الصلب ، يصف قومه بالحدق في الطعن فهم يتعمدون المقاتل « تقول أرى زيدا - البيت » خطاب لكعب بن زهير أيضا ، مصرما : ذا صرمة ، وقد بينا لك معناها ، ويروى في مكانه « مقترا » وهو اسم فاعل من قولهم : أقتر الرجل ؛ إذا افتقر ، وتمول : صار ذا مال ، والمال خاص عند العرب بالإبل ، واقتنى : من قولهم : قنيت الشيء ، إذا اتخذته لنفسك ، ويروى في مكانه « اقلبي » أى صار ذا فلو ، وهو للهر « فلولاً زهير - البيت » زهير : هو ابن أبي سلمى الزنى أبو كعب ، وقادعت : من القذع ، وهو الفحش والخنثى ، وأن أكرر : بدل من زهير ، يقول : لولا عفاقي تكدير نعمة زهير التي أنعمها طي لستمت كعبا وأخشت في شتمه ما بقي طي قيد الحياة .

الإعراب : « ويركب » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة « يوم » ظرف زمان متعلق بركب ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « الروع » مضاف إليه « منا » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من فوارس الآتي « فوارس » فاعل يركب مرفوع بالضمة الظاهرة ، وقد نون للضرورة « بصيرون » صفة لفوارس ، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم « في » حرف جر بمعنى الباء « طعن » مجرور بنى ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بقوله بصيرون ، وطمع مضاف و « الأباهر » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « والكلبي » الواو حرف عطف ، الكلبي : معطوف على الأباهر ، مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر .

الشاهد ثمة : قوله « في طعن الأباهر والكلبي » فإن « في » في هذه العبارة بمعنى الباء الدالة على الإنصاف ؛ ألا ترى أن بصيرا إنما يتعدى بالباء ؛ فتقول : فلان بصير بالحروب ، وفلان بصير بعم الكلام ، وما أشبه ذلك . وهذا الذي ذكره الشارح هو ما ذكره جماعة من النحاة منهم ابن هشام في معنى اللبيب ، وهو رأى الكوفيين . وقال المحقق الرضوي : « والأولى أنها في هذا البيت بمعناها : أى لهم بصارة في هذا الشأن » اهـ . وذهب ابن عصفور إلى أن الشاعر قد ضمن

التاسم : التعويض ، وهي الزائدة عوضاً من أخرى محذوفة ، كقولك : ضَرَبْتُ فِيمَنْ رَغِبْتُ ، تريد ضربت مَنْ رَغِبْتُ فيه . أجاز ذلك الناظم قياساً على قوله :

٥٥٠ — وَلَا يُؤَاتِيكَ فِيمَا نَابَ مِنْ حَدَثٍ إِلَّا أَخُو نِقَةٍ فَانْظُرْ بِمَنْ تَشِقْ

قوله « بصيرون » معنى حكما ، فعدها تعديته ، قال في كتابه الضرائر : « إنما عدى بصير بفي لأن قولك : هو بصير بكذا ، يرجع إلى معنى قولك : هو حكيم فيه متصرف في وجوهه » اهـ .
٥٥٠ — هذا بيت نسبة الأمدى في كتابه المؤلف والمختلف لسالم بن وابصة الأسدي ، وهو أحد شعراء الدولة الأموية ، من أبيات ، وها كها بروايته :

يَأْيُهَا الْمُتَحَلَّى غَيْرَ شِمْتِهِ وَمِنْ خَلِيقَتِهِ الْإِفْرَاطُ وَالْمَلَقُ
عَلَيْكَ بِالْقَصْدِ فِيمَا أَنْتَ قَائِلُهُ إِنَّ التَّخْلُقَ يَأْتِي دُونَهُ الْخُلُقُ
وَلَا يُؤَاتِيكَ فِيمَا نَابَ مِنْ حَدَثٍ إِلَّا أَخُو ... الْبَيْت ، وبعده :
يَأْجُلُ ، إِنَّ بَيْلَ سِرِّبَالِ الشَّبَابِ قَا يَبْقَى جَدِيدُهُ عَلَى الدُّنْيَا وَلَا خَلَقُ
وَإِنَّمَا النَّاسُ فِي الدُّنْيَا عَلَى سَفَرٍ فَنَاطِرُهُ أَجَلًا مِنْهُمْ وَمُنْطَلِقُ

وقد روى أبو العباس المبرد في الكامل (١ - ١٧ طبعة الحلبي) ثلاثة الأبيات الأولى من هذه الأبيات عن أبي زيد ، ونسبها أبو الحسن الأخفش في تعليقاته عليه إلى سالم بن وابصة ، ولكنه روى أولهما وثانيهما هكذا :

يَأْيُهَا الْمُتَحَلَّى غَيْرَ شِمْتِهِ وَمِنْ سَجِيَّتِهِ الْإِدْعَالُ وَالْمَلَقُ
دَعِ التَّخْلُقَ يَبْعُدُ عَنْكَ أَوَّلُهُ إِنَّ التَّخْلُقَ يَأْتِي دُونَهُ الْخُلُقُ

وقد روى ابن عبد ربه في العقد الفريد (٣ - ٣ اللجنة) البيتين الأولين من هذه الأبيات ، ونسبهما إلى العرجي ، ورواهما بشيء من التبديل ، وها عنده هكذا :

يَأْيُهَا الْمُتَحَلَّى غَيْرَ شِمْتِهِ وَمِنْ شَمَائِلِهِ التَّبْدِيلُ وَالْمَلَقُ
ارْجِعْ إِلَى خِيَمِكَ الْمَرْفُوفِ دَيْدَنُهُ إِنَّ التَّخْلُقَ يَأْتِي دُونَهُ الْخُلُقُ

ووقع البيت الثاني من هذه الأبيات في عيون الأخبار لابن قتيبة (٢ - ٥ دار الكتب) منسوبا إلى كثير عزة .

اللفظ : « يَأْيُهَا الْمُتَحَلَّى غَيْرَ شِمْتِهِ - البيتين » التخلق : أن يتكلف الإنسان في خلقه فيظهر للناس خلاف ما هو عليه ، ومثله تجمل : أي أظهر جمالا ، وتصنع . ومثل هذين البيتين

في المعنى ما أنشدته أم الهيثم الكلابية :

وَمَنْ يَتَّخِذْ خِيماً سِوَى خِيَمِ نَفْسِهِ يَدَعُهُ وَيَقْلِبُهُ عَلَى النَّفْسِ خِيَمَهَا
وقول ذي الأصبع العدواني :

كُلُّ أَمْرِي صَائِرٌ يَوْمَ الشِّمْتِ وَإِنْ تَخَلَّقْ أَخْلَاقًا إِلَى حِينِ
وقول أبي الأسد التميمي بمدح الفيض بن أبي صالح (انظر الجهشيارى ١٦٤) :
وَلَا نَمَّةَ لَأَمْتِكَ يَا فَيْضُ فِي النَّدَى فَقُلْتُ لَهَا هَلْ يَفْدَحُ الْوَمُ فِي الْبَحْرِ
أَرَادَتْ لَتَنِي الْفَيْضُ عَنْ عَادَةِ النَّدَى وَمَنْ ذَا الَّذِي يَنْثِي السَّحَابَ عَنِ الْقَطْرِ؟
وقول أبي تمام حبيب بن أوس الطائي :

تَعَوَّدَ بَسَطَ الْكَفَّ حَتَّى لَوْ أَنَّهُ ثَنَاهَا لِقَبْضٍ لَمْ تَطْعُمُهُ أَنَامِلُهُ
« ولا يؤاتيك فيما ناب - البيت » يؤاتيك : يوافقك ويعاملك بما ترضاه ، وناب : نزل ،
ولا يكاد العرب يستعملون هذا اللفظ إلا في نزول الكاره ، انظر إلى قول الشاعر :

يَا أَسْمُ صَبْرًا عَلَى مَا نَابَ مِنْ حَدَثٍ إِنَّ الْخَوَادِثَ مَلَقِيٌّ وَمُنْتَظَرُ
والحدث : النازلة من نوازل الدهر وصروفه ، وأخوتة - بالإضافة - أي صاحب ثقة يعتمد عليه
في المهمات ويلجأ إليه عند الملهمات ويوثق بأنه فاعل ما أملت فيه .

الإعراب : « لا » حرف نفى مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « يؤاتيك » يؤاتى :
فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، والكاف ضمير المخاطب
مفعول به مبنى على الفتح في محل نصب « فيما » جار ومجرور متعلق بيؤاتى ، وما يجوز أن تكون
موصولة وأن تكون موصوفة « ناب » فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله
ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما المجرورة محلا بى ، فإن جعلت ماموصولة فالجمله من
الفعل وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة ، وإن جعلت ما موصوفة فالجمله من الفعل وفاعله في
محل جر صفة لها « من حدث » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ما وهو بيان لها « إلا »
أداة استثناء ملغاة « أخو » فاعل يؤاتى مرفوع بالوار نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة ،
وهو مضاف و « ثقة » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « فانظر » التاء فاء الفصيحة ،
وانظر : فعل أمر مبنى على السكون لا محل له ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت
« بمن » الباء حرف جر زائد ، ومن : اسم موصول : مفعول به لا نظر مبنى على السكون في
محل نصب على المفعولية « تثق » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة وفاعله ضمير مستتر فيه

وجوبا تقديره أنت ، وجملة الفعل المضارع وفاعله المستتر فيه لا عمل لها من الإعراب صلة الموصول ،
والعائد محذوف ، والتقدير : من تثق به ، وستعرف ما في هذا الإعراب .

الشاعر فيه : قوله « فانظر بمن تثق » فان جماعة من النحاة منهم ابن جني ، وتبعهم ابن مالك ،
جعلوا الباء الداخلة على « من » زائدة معوضا بها عن باء أخرى محذوفة ، وزعموا أن أصل الكلام :
فانظر من تثق به ، فحذفت الباء الجارة للضمير العائد إلى الاسم الموصول ، وعوض عنها بباء
أخرى زائدة أدخلت على الاسم الموصول الواقع مفعولا به ، ولم يقف ابن مالك عند هذا ، بل
قاس عليه جواز زيادة « في » معوضا بها عن « في » أخرى محذوفة ، ومثل ذلك بقولك :
ضربت فيمن رغبت ؛ وأصل الكلام : ضربت من رغبت فيه ، فحذفت « في » الجارة للضمير
العائد إلى الاسم الموصول وعوض عنها ببي أخرى زائدة أدخلت على الاسم الموصول ، وليس لابن مالك
سلف في هذا القياس . ولا شك أن المقيس إنما يصح إذا صح المقيس عليه ، فحق لم يصح المقيس
عليه فإن بناء القياس يتداعى من أساسه . وفساد هذا القياس من وجهين : أولهما : أنا لانسلم له
الوجه الذي ذكره في إعراب المقيس عليه ، بل نقول : إن الباء في قول الشاعر « فانظر بمن تثق »
أصلية ، ومدخولها ليس اسما موصولا ، بل هو اسم استفهام مجرور محلا بالباء ، والجار والمجرور
متعلق بقوله « تثق » المتأخر عنه ، وقد علق قوله « فانظر » عن العمل في لفظ ما بعدها ،
كما علق في قوله تعالى : (فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا ؟) . والوجه الثاني : أنا إذا سلمنا أن
الباء زائدة في قوله « فانظر بمن تثق » لم نسلم أنه يصح القياس عليها ؛ لأن من شرط صحة القياس
ألا يكون المقيس عليه آتيا على جهة الشذوذ والندرة ، ونحن ندعى أن زيادة الباء إن سلمت
نادرة شاذة ؛ فلا يصح أن يقاس عليها غيرها . قال ابن هشام في مباحث في من معنى اللبيب :
« التاسع من معاني في التعويض ، وهي زائدة عوضا من أخرى محذوفة ، كقولك : ضربت
فيمن رغبت ، أصله ضربت من رغبت فيه ، أجازها ابن مالك وحده ، بالقياس على نحو قوله :
* ... فانظر بمن تثق * على حمله على ظاهره ، وفيه نظر » اهـ . وعبارته هذه هي التي عنها
صدرت عبارة الشارح الأشموني . وقال المحقق الأثير في بيان النظر : « لأننا لا نسلم المقيس عليه
لجواز استئناف بمن تثق . ولو سلم فهو سماعي لا يقاس عليه » اهـ . وشرح هذا الكلام على
وجه التفصيل هو ما قدمنا ذكره . وقال ابن هشام في مباحث على من المعنى : « وقيل في قوله
* ولا يؤاتيك * . البيت * : إن الأصل فانظر لنفسك ، ثم استأنف الاستفهام ، وابن جني
يقول في ذلك أيضا : إن الأصل فانظر من تثق به ، فحذف الباء ومجرورها وزاد الباء عوضا .
وقيل : بل تم الكلام عند قوله فانظر ، ثم ابتدأ مستفهما فقال : بمن تثق » اهـ .

أى : فانظر من تثق به . العاشر : التوكيد ، وهى الزائدة لغير تعويض ، أجاز ذلك الفارسي في الضرورة ، كقوله :

٥٥١ - أنا أبو سعد إذا الليل دجا يحال في سواده يرندجا
وأجازه بعضهم في قوله تعالى : « وَقَالَ أَرَبِئْتُكُمْ فِيهَا بِسْمِ اللَّهِ »

٥٥١ - نسب هذا الشاهد إلى سويد بن أبي كاهل البشكري ، ومن نسبه إليه أبو الفرج الأصبهاني في كتابه الأغاني ، غير أنه روى بيت الشاهد على وجه آخر لا يتم به الاستشهاد ، وروايته هكذا :

أنا أبو سعد إذا الليل دجا دخلت في سرباله ثم التجا
وسويد بن أبي كاهل شاعر مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام .

اللفظ : « أبو سعد » هذه كنية سويد الشاعر « دجا » مأخوذ من الدجية ، وهى الظلمة ؛ فعناه أظلم « يحال » يظن « يرندج » بزنة سفرجل - هو الجلد الأسود ، ويقال فيه : أرندج - بالهمزة مكان الياء المثناة ، وبزنة سفرجل أيضا . قال الشماخ بن ضرار :

ودوية قفر تمشى ناعما كمشي النصارى في خفاف اليرندج
الدوية : الصحراء ، وخص النصارى لأنهم المعروفون بلبس الحفاف السود .

الإعراب : « أنا » ضمير منفصل مبتدأ « أبو » خبر للبتدأ مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف و « سعد » مضاف إليه « إذا » ظرف يتعلق بما دل عليه قوله أنا أبو سعد من معنى المشتق ، كأنه قد قال : أنا المعروف بهذه الكنية في هذا الوقت ، أى أنا الذى تغنى شهرته عن ذكر صفاته « الليل » فاعل بفعل محذوف يفسره ما بعده ، وأصل الكلام : إذا دجا الليل دجا ، والجملة من الفعل المحذوف والفاعل للذكور فى محل جر بإضافة إذا إليها « دجا » فعل ماض ، مبنى على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الليل ، والجملة من الفعل وفاعله لا عمل لها من الإعراب مفسرة « يحال » فعل مضارع بمعنى يظن مبنى للمجهول مرفوع بالضمة الظاهرة ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الليل ، وهو المفعول الأول « فى » حرف جر « سواده » سواد : مجرور بنى وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بـ يحال ، وسواد مضاف وضمير الغائب العائد إلى الليل مضاف إليه « يرندجا » مفعول ثان ليحال ، وجملة يحال ومفعوليه فى محل نصب حال من ضمير الليل المستتر فى « دجا » . وقيل : « فى » حرف جر زائد ، و « سواد » نائب فاعل ليحال مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، و « يرندجا » مفعول ثان ليحال . وهذا هو الذى يتم عليه الاستشهاد .

وأما الباء فإها خمسة عشر معنى ذكر منها عشرة : الأول : البدل ، نحو مَا يَسْرُ فِيهَا
حُمْرُ النَّعَمِ ، وقوله :

٥٥٢ — فَلَيْتَ لِي بِهِمْ قَوْمًا إِذَا رَكِبُوا شَتُّوا الْإِغَارَةَ فُرْسَانًا وَرُكْبَانًا

الشاهد فيه : قوله « يخال في سواده يرنديا » فإن أبا علي الفارسي زعم أن « في » تأتي في الضرورة حرفا زائدا لا يتعلق بشيء ولا يقصد به التعويض من شيء غير مذكور ، واستدل على هذا بهذا البيت ، وذلك يقتضى أن يكون « سواده » نائب فاعل يخال ، وهو الوجه الثاني الذى ذكرناه في إعراب البيت ، وما استدل به بعض النحاة على ذلك قوله تعالى : (وَقَالَ أَزْكَبُوا فِيهَا) إذ المقصود اركبوها . وهذا ليس بلازم في البيت والآية الكريمة جميعا ، بل يجوز أن تكون « في » فيهما باقية على أصالتها ويكون معناها السببية : أى يخال الليل بسبب سواده يرنديا . وعليه يكون إعراب البيت كما ذكرناه لك أولا ، ومتى كان هذا محتملا فيهما لم يتم الاستدلال بواحد منهما . قال ابن هشام في مباحث في من معنى اللبيب : « العاشر من معاني في : التوكيد ، وهى الزائدة لغير التعويض ، أجازته الفارسي في الضرورة ، وأنشد * أنا أبو سعد ... البيت * وأجازه بعضهم في قوله تعالى : (وَقَالَ أَزْكَبُوا فِيهَا) » اهـ .

٥٥٣ — هذا بيت من كلمة لقريط بن أنيف العنبري أوردها أبو تمام في مطلع حماسه كما أنشدها ابن عبد ربه في العقد الفريد (٣ - ١٦ اللجئة) وكان بنو شيبان قد أغاروا على إبل قريط هذا فاستاقوها ، فاستنجد قومه فلم ينجدهوه ، فقال فيهم :

لَوْ كُنْتُ مِنْ مَازِنٍ لَمْ تَسْتَبِحْ إِيْلِي بَنُو الْأَقِيظَةِ مِنْ ذَهْلِ بْنِ شَيْبَانَ
إِذَا لَقَامَ بَنْضَرِي مَعْشَرُ خُشْنٍ عِنْدَ الْخَفِيطَةِ إِنْ ذُو لُؤْتَةٍ لَأَنَا
قَوْمٌ إِذَا الشَّرُّ أَبْدَى نَاجِدِيهِ لَهُمْ طَارُوا إِلَيْهِ زَرَاقَاتٍ وَوُخْدَانَا
لَا يَسْأَلُونَ أَحَاهُمْ حِينَ يَنْدُبُهُمْ فِي النَّائِبَاتِ عَلَى مَا قَالَ بُرْهَانَا
لَكِنْ قَوْمِي - وَإِنْ كَانُوا ذَوِي عَدَدٍ - لَيْسُوا مِنَ الشَّرِّ فِي شَيْءٍ وَإِنْ هَانَا
يَجْزُونَ مِنْ ظَلَمِ أَهْلِ الظُّلْمِ مَغْفِرَةً وَمِنْ إِسَاءَةِ أَهْلِ الشُّوءِ إِحْسَانًا
كَأَنَّ رَبَّكَ لَمْ يَخْلُقْ لِحَشِيَّتِهِ سِوَاهُمْ مِنْ جَمِيعِ النَّاسِ إِنْسَانًا
فَلَيْتَ لِي بِهِمْ قَوْمًا إِذَا رَكِبُوا شَتُّوا الْإِغَارَةَ فُرْسَانًا وَرُكْبَانًا

اللفظ : « شتوا الإغارة » أصل معناه صبوها من كل وجه ، مأخوذ من قولهم : شق الماء ؛ إذا صبه متفرقا ، و يروى في مكانه « شدوا الإغارة » بالبدال مهملة - ومعناه حملوا على أعدائهم

الثاني : الظرفية ، نحو : « وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرٍ » و « نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ »^(١) . الثالث :

للإغارة عليهم ، والإغارة : الهجوم على العدو . قال التبريزي في شرح الحماسة : « وشد هذه غير متعدية . . وإذا أريد تعديتها وصلت بعلى ، كقوله :

أَشْدُّ عَلَى الْكَتِيبَةِ لَا أَبَالِي أَخْتَنِي كَانَ فِيهَا أُمٌّ سِوَاهَا » اهـ

وقوله في بيت الشاهد « فرسانا وركبانا » الفرسان : جمع فارس ، وهم أصحاب الخيل ، والركبان : جمع راكب ، وهم أصحاب الإبل خاصة .

الإعراب : « ليت » حرف تمن ونصب ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « لى » جار مجرور متعلق بمحذوف خبر ليت مقدم على اسمه « بهم » الباء حرف جر بمعنى بدل ، والضمير مجرور علا بالباء ، والجار والمجرور متعلق بما تعاق به الجار والمجرور السابق « قوما » اسم ليت مؤخر « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه الذى هو هنا قوله « شدوا » الآتى ، وهو مبنى على السكون فى محل نصب « ركبوا » فعل ماض وواو الجماعة فاعله ، وجملة الفعل وفاعله فى محل جر باضافة إذا إليها « شنوا » فعل ماض وفاعله ، والجملة لا محل لها جواب إذا الشرطية ، وجملة الشرط وجوابه فى محل نصب صفة لقوما الماضى « الإغارة » مفعول لأجله منصوب بالفتحة الظاهرة ، ويجوز أن يكون مفعولا به لشنوا ، وعلى الأول لشنوا مفعول محذوف : أى شنوا أنفسهم لأجل الغارة ، فان رويت « شدوا الإغارة » فالإغارة مفعول لأجله لاغير ، إلا أن تخرج « شدوا » عن أصلها « فرسانا » حال من واو الجماعة فى شنوا « وركبانا » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، ركبانا : معطوف على فرسانا ، والمعطوف على المنصوب منصوب .

الشاهد فيه : فى هذا البيت شاهدان للنحاة : أولهما فى قوله « الإغارة » وهو غير مقصود للشارح من الإتيان بالبيت ههنا ، وتلخيصه أنه قد ورد فيه للمفعول لأجله مصدرا مقترنا بأل ، وهو يرد على الجرمى الذى ذهب إلى أن المصدر المرفوع بأل أو بالإضافة لا ينتصب على أنه مفعول لأجله وإنما ينتصب على ذلك المصدر المنكر ، وقد مضى شرح مذهبه وتوجيه مثل ذلك الشاهد عنده مع شرح الشاهد (رقم ٤٣٠) فى باب المفعول لأجله (ج ٢ ص ٣٨٦ وما بعدها) ولا شك أنك قد علمت أن هذا الاستشهاد لا يتم إلا على رواية « شدوا الإغارة » فأما على رواية « شنوا الإغارة » فهو محتمل لهذا ولغيره ، وجعل السامع فى شرحه على اللفظ البيت محتملا على الروایتين للنصب على المفعول به وعلى المفعول لأجله على تضمين شدوا معنى قوا . وثانيهما فى قوله « بهم » وهو المقصود للشارح من الإتيان هنا بهذا البيت ، وتلخيصه أن الباء فيه بمعنى بدل ، ألا ترى أنه يصح أن تقول : فليت لى بدلم قوما موصوفين بأنهم إذا ركبوا شنوا الإغارة - إلخ .

(١) استشهد الرضى وغيره من النحاة على ورود الباء للظرفية بقول الأعشى ميمون بن قيس :

مَا بُسْكَاهُ الْكَبِيرَ بِالْأَطْلَالِ وَسُوءًا إِلَى وَمَا يُرَدُّ سُوًا إِلَى

السببية ، نحو : « فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذَنْبِهِ »^(١) . الرابع : التعليل ، نحو : « فَبِظُلْمٍ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ » . الخامس : الاستعانة ، نحو : كَتَبْتُ بِالْقَلَمِ . السادس : التعدية ، وتسمى باء النقل ، وهي المعاقبة للهمزة في تصيير الفاعل مفعولا ، وأكثر ما تعدى الفعل القاصر ، نحو : ذَهَبْتُ بِزَيْدٍ ، بمعنى أذهبت ، ومنه : « ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ » وقرئ : « أَذْهَبَ اللَّهُ نُورَهُمْ » . السابع : التمييز ، نحو : بِمَتْ هَذَا بِالْفِ ، وتسمى باء المقابلة أيضا . الثامن : الإلصاق حقيقةً ومجازاً ، نحو : أَمْسَكَتُ بِزَيْدٍ ، ونحو : مَرَزْتُ بِهِ ، وهذا المعنى لا يفارقها ؛ ولهذا اقتصر عليه سيديويه . التاسع : المصاحبة ، نحو : « أَهْبِطْ بِسَلَامٍ » أى : مَعَهُ . العاشر : التبعيض ، نحو : « عَيْنَا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ » وقوله : شَرِبْنِ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَعْتَ مَتَى لُجَجٍ خُضِرٍ لَمْ نَنْتَبِجْ^(٢)

فان المعنى ما بكاء السكير في الأطلال ، وجعل منه تاج الدين السبكي قولهم : لقيت يزيد الأسد ، أى : لقيت فيه الأسد ، وسيأتى عن ابن هشام وجه آخر في هذا المثال .

(١) استشهد ابن هشام وغيره من النحاة على ورود الباء للسببية بقول الرازي :

قَدْ سَقَيْتُ آبَاءَهُمْ بِالنَّارِ وَالنَّارُ قَدْ تَشْنِي مِنَ الْأَوَارِ

أى : أن الإبل سبب ما وصحت به من سمات أحبابها يخلى بينها وبين الماء ، وجعل ابن هشام منه قولهم : لقيت يزيد الأسد ، أى : بسبب لقائى إياه .

(٢) هذا بيت لأبى ذؤيب الهذلى ، وهو الشاهد (رقم ٥٢٣) . وقد تقدم شرحه مستوفى في أوائل هذا الباب (باب حروف الجر) فارجع إليه إن شئت (في ص ١٩٠ من هذا الجزء) وحمل الاستشهاد به في هذا الموضع قوله (بماء البحر) فان الباء في هذه العبارة للتبعيض ، كما ذكر الشارح تبعا لابن هشام في معنى اللبيب ، ألا ترى أن المعنى شرين بعض ماء البحر ؟ . ومجىء الباء للتبعيض أثبتته الكوفيون والأصمعي والفارسي والقتي وابن مالك ، مستدلين بهذا البيت وبقول عمر بن أبى ربيعة (وينسب لجمل بن معمر) :

فَلَمَّعْتُ فَاهَا آخِذًا بِقُرُونِهَا شُرْبَ التَّرْيِيفِ يَبْرُدُ مَاءُ الْخُشْرَجِ

وحملوا عليه الآية التي تلاها الشارح . وأنكر ذلك قوم آخرون ، وجعلوا الباء في البيت المستشهد به ههنا للسببية على تضمين « شرين » معنى روين ، ويصح هذا التأويل في الآية الكريمة أيضا وفي بيت ابن أبى ربيعة ، وجعل الزمخشري الباء في الآية للمصاحبة وجعل ليشرب مفعولا محذوفا ، وكأنه قد قيل : يشرب عباد الله الخمر مصاحبة لماء هذه العين .

الحادى عشر : المجاوزة كعن ، نحو : « فَاسْأَلْ بِهِ خَيْرًا » بدليل « يَسْأَلُونَ عَنْ أَنْبَائِكُمْ »
وإلى هذه الثلاثة الإشارة بقوله * وَمِثْلَ مَعٍ وَمِنْ وَعَنْ بِهَا أَنْطِقَ * هذا ما ذكره فى هذا
الكتاب . الثانى عشر : موافقة على ، نحو : « مَنْ إِنْ تَأَمَّنْهُ يَقْنَطَارَ » بدليل « هَلْ
أَمَّنْكُمْ عَلَيْهِ إِلَّا كَمَا أَمِنْتُمْ عَلَى أَخِيهِ مِنْ قَبْلُ » . الثالث عشر : القسم ، وهى أصل
حروفه ؛ ولذلك خُصَّتْ بذكر الفعل معها ، نحو : أَقْسِمُ بِاللَّهِ ، والدخول على الضمير ، نحو :
بِكَ لَا فَعْلَكَ . الرابع عشر : موافقة إلى ، نحو : « وَقَدْ أَحْسَنَ بِي » أى : إلى ، وقيل :
ضمن أحسن معنى لطف . الخامس عشر : التوكيد ، وهى الزائدة ، نحو : « كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا »
« وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ » بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ ، لَيْسَ زَيْدٌ بِقَائِمٍ (١) .

(١) لزيادة الباء مواضع تقع فيها ، وهى ستة :

الموضع الأول : الفاعل ، وزيادتها فى الفاعل على ثلاثة أنواع : الأول : زيادة واجبة ، والثانى :
زيادة جائزة مطردة لاشذوذ فيها ، والثالث : زيادة شاذة ؛ أما الزيادة الشاذة فى فاعل أَفْعِلْ فى
التمجيد ، نحو : أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ، وأما الزيادة المطردة فى فاعل كفى ، نحو : كَفَى بِاللَّهِ
شَهِيدًا ، وأما الزيادة الشاذة فى نحو قول الشاعر :

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي بِمَا لَاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادٍ

إذا جعلت « ملاقت » فاعل يأتى ، وقد تقدم بيان ذلك (ارجع إلى الجزء الأول من هذا
الكتاب ص ٨١ فى شرح الشاهد ٤٣) .

والموضع الثانى مما تزايد فيه الباء : المفعول به ، وزيادتها فيه على ضربين : الأول زيادة كثيرة ،
ومنها قول الله تعالى : (وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ) وقوله جلت كلمته : (وَهَزَى
إِلَيْكَ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ) وقوله : (فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبِ إِلَى السَّمَاءِ) ، والثانى زيادة قليلة ، وهى فى
مفعول ما يتعدى إلى اثنين نحو قول حسان بن ثابت :

تَبَلَّتْ فَوَادُكَ فِي الْمَنَامِ خَرِيدَةٌ تَسْقِي الضَّجِيعَ بِيَارِدٍ بَسَامٍ

والموضع الثالث : المبتدأ ، نحو قولهم : بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ ، وقد قدمنا شرح هذا الموضع
شرحاً وافياً فى باب المبتدأ والخبر (الجزء الأول ص ٢٣٧) .

والموضع الرابع : الخبر ، وزيادتها فيه على ضربين : الأول زيادة مطردة ، وهذا فى الخبر
غير الموجب ، نحو قول الله تعالى : (أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ) ونحو قوله جلت كلمته : (وَمَا اللَّهُ
بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ) ، ونحو قولهم : لَا خَيْرَ بِخَيْرٍ بَعْدَهُ النَّارُ ، والثانى : زيادة قليلة يقتصر

(عَلَى الْإِسْتِعْمَالِ وَمَعْنَى فِي وَعَنْ) أى : تَجِبُ عَلَى الحرفية لمعان عشرة ذكر منها ثلاثة : الأول : الاستعلاء ، وهو الأصل فيها ، ويكون حقيقةً ومجازاً ، نحو : « وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ » ونحو : « فَضَلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ » . والثاني : الظرفية كفى ، نحو : « عَلَى حِينٍ غَفْلَةٍ » . الثالث : المجاوزة كمن ، كقوله :

٥٥٣ — إِذَا رَضِيتَ عَلَى بَنُو قُشَيْرٍ

فيها على السماع ، وموضعها الخبر الموجب نحو قول شاعر الحماسة وهو رجل من تميم - أنه أحد الملوك فرسا ؟ فأبأها عليه ، وقال :

فَلَا تَطْمَعُ أَيْبَتَ اللَّعْنِ فِيهَا وَمَنْعَكُمَا شَيْءٌ يُسْتَطَاعُ

وقد ذكرنا ذلك في شرح هذا البيت وهو الشاهد (رقم ٥٠) فارجع إليه إن شئت (الجزء الأول ص ٩٥) .

والوضع الخامس مما تزداد فيه الباء : الحال ، بشرط أن يكون عاملها منفياً ، ذكر ذلك ابن مالك ، ومثل له بقول الشاعر وهو الفحيف العقيلي :

فَمَا رَجَعْتُ بِحَافِيَةِ رِكَابِ حَكِيمٍ بَنِ الْمُسَيَّبِ مُنْتَهَاهَا

وبقول الآخر :

كَأَنِّي دُعِيتُ إِلَى بَأْسَاءِ دَاهِيَةٍ فَمَا أُنْبَعَثْتُ بِمَزُودٍ وَلَا وَكَلٍ

أراد الأول : ما رجعت ركباً موصوفة بأن منتهى سيرها إلى حكيم بن المسيب خاتبة ، وأراد الثاني : لم أنبعث مزوداً ولا وكلاً ، وللمزود : الحائف ، والوكل : العاجز .

والوضع السادس مما تزداد فيه الباء : التوكيد بالنفس أو العين ، ذكره قوم ومثلوا له بقول الشاعر :

هَذَا لَعَمْرُكُمْ الصَّغَارُ بِعَيْنِهِ لَا أُمٌّ لِي إِنْ كَانَ ذَلِكَ وَلَا أَبٌ

وقد ذكرنا هذا مع شرح الشاهد (رقم ١٤٦) فانظره في الجزء الأول (ص ٢٦٩)

٥٥٣ — هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

* لَعَمْرُ اللَّهِ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا *

وهذا بيت للفحيف العقيلي ، وهو شاعر مقل من شعراء الإسلام ، شبب بخرقاء التي كان يشبب بها ذو الرمة ، والبيت من قصيدة له يمدح فيها حكيم بن المسيب ، وبعده قوله :

وَلَا تَنْبُو سَيْوْفُ بَنِي قُشَيْرٍ وَلَا تَمْضِي الْأَسِنَّةُ فِي صَفَاهَا

ومن هذه القصيدة قوله يذكّر بمدوحه :

تَنَضَّيْتُ الْقِلَاصَ إِلَى حَكِيمٍ خَوَارِجٍ مِنْ تِبَالَةٍ أَوْ مِذَاهَا
فَمَا رَجَعْتُ بِخَائِبَةٍ رِكَابُ حَكِيمٍ بِنِ الْمُسَيَّبِ مُنْتَهَاها

اللفظ : « إذا رضيت على — البيت » قشير : هو ابن كعب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة . ومعنى البيت : إذا رضيت عنى بنو قشير سرى ذلك لأنه يعود على بعظيم الجدوى « ولا تنبو سيف بن قشير — البيت » تقول : نبا السيف عن ضربته يندو نبوا — مثل سما يسمو سموا — إذا كلّ ولم يقطع ، ولا تمضي : أى لا تنفذ ، والأسنة : جمع سنان ، وهو حديدة الرمح التى يطعن بها . والصفاء : واحدة صفاء — بالناء — وهى الصخرة المساء الصماء ، يريد أن سيفهم تؤثر فى أعدائهم لأنها فى أيدي أبطال فأما أسنة أعدائهم فلا تؤثر فيهم « تنضيت القلاص — البيت » تنضيتها : جعلتها أنضاء ، والأنضاء : جمع نضو ، وهو الهزبل الذى أكله السفر وأعيابه ، وتقول : أنضيت البعير ، وتنضيته : أى أهزأته . والقلاص — بكسر القاف — جمع قلاوص ، وهى الناقة الشابة ، وخوارج : جمع خارجة ، وتبالة — بفتح أوله — بلدة صغيرة من بلاد اليمن . ومنى — بكسر الميم — موضع آخر من بلاد بنى عامر ، ولا يريد به هنا منى مكة « فما رجعت بخائبة ريكاب — البيت » خائبة : وصف من الخيبة ، وهى حرمان المطلب ، وجملة « حكيم بن المسيب منتهاها » من المبتدأ والخبر فى محل رفع صفة لركاب . يريد أن الركاب التى سارت سيرا انتهى عند حكيم بن المسيب لم ترجع خائبة ، بل أدركت مقصودها ونالت بغيها .

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بحوايه وهو هنا قوله أعجبنى رضاها الآتى « رضيت » رضى : فعل ماض ، مبنى على الفتح لأجل له من الإعراب ، والناء للتأنيث « على » جار ومجرور متعلق برضى « بنو » فاعل برضى مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم ، وهو مضاف و « قشير » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « لعمر » اللام لام الابتداء حرف مبنى على الفتح لأجل له . عمر : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « الله » مضاف إليه ، وخبر المبتدأ محذوف وجوبا ، والتقدير : لعمر اللهسمى « أعجبنى » أعجب : فعل ماض مبنى على الفتح لأجل له من الإعراب ، والنون للوقاية ، وباء التمسك مفعول به مبنى على السكون فى محل نصب « رضاها » فاعل مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وضمير الغائبة العائنه إلى بنى قشير مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر .

الشاهد فيه : قوله « إذا رضيت على » فإن على الجارة لياء التمسك فى هذه العبارة بمعنى عن ، وذلك لأن « رضى » إنما تتعدى بعن ، كما فى قوله تعالى : (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ)

وكما في قول الشاعر :

إِذَا رَضِيتَ عَنِّي كِرَامُ عَشِيرَتِي فَلَا زَالَ غَضَبَانَا عَلَى لِيَامِهَا

وهذا تخرج جماعة من النحاة الكوفيين ، وتبعهم ابن هشام في معنى اللبيب .
ومنهم من قال : ضمن الشاعر « رضى » معنى أقبل فعدها تعديته ، وهذا تخرج أبى الفتح
ابن جنى ، ومنهم من قال : حمل رضى على ضده الذى هو سخط فعدها تعديته ، وهذا التخرج
الأخير للكسائى وتبعه عليه المحقق الرضى في شرح الكافية .

قال ابن هشام في مباحث « على » من معنى اللبيب : « الثالث من معاني على المجاوزة كعن ، كقوله :

إِذَا رَضِيتَ عَلَى بَنُو قُشَيْرٍ لَعَمْرُ اللَّهِ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا

أى : عنى ، ويحتمل أن رضى ضمن معنى عطف ، وقال الكسائى : حمل على تقيضه - وهو
سخط - وقال الشاعر (هو عدى بن زيد ، ويقال : البيت لأحيحة بن الجلاح ، ويقال : هو
لبعض الأنصار) :

فِي لَيْلَةٍ لَا تَرَى بِهَا أَحَدًا يَحْكِي عَلَيْنَا إِلَّا كَوَاكِبُهَا

أى : عنا ، وقد يقال : ضمن يحكى معنى ينم « اه . فقرأ ذكر في بيت الشاهد ثلاثة التخريجات
التي بينها لك ، وذكر في البيت الآخر تخريجهن .

وقال ابن جنى في كتابه الخصائص : « وما جاء من الحروف في موضع غيره على نحو ما
ذكرنا قوله :

إِذَا رَضِيتَ عَلَى بَنُو قُشَيْرٍ لَعَمْرُ اللَّهِ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا

أراد عنى ، ووجه ذلك أنها إذا رضيت عنه أحبته وأقبلت عليه ؛ ولذلك استعمل على بمعنى عن ،
وكان أبو على يستحسن قول الكسائى في هذا ؛ لأنه لما كان رضيت ضد سخطت عدى رضيت
بعلی ؛ حملا للشيء على تقيضه كما يحتمل على نظيره ، وقد سلك سيبويه هذه الطريق في المصادر
كثيرا ؛ فقال : قالوا كذا كما قالوا كذا ، وأحدهما ضد الآخر ، ونحو منه قول الآخر :

إِذَا مَا أَمَرُوا وَلِيَّ عَلَى بَوْدِهِ وَأَذْبَرَ لَمْ يَصْدُرْ بِإِذْبَارِهِ وَدَّى

أى : ولی عنى ، ووجهه أنه إذا ولي عنه بوده فقد ضنَّ عليه به وبخل ؛ فأجرى التولى بالود مجرى
الضمانة والبخل أو مجرى السخط ؛ لأن توليه عنه بوده لا يكون إلا عن سخط عليه « اه . قال
أبو رجاء : ويجرى في البيت الثانى الذى ورد في كلام ابن جنى التخريجات الثلاثة التي ذكرناها
في بيت الشاهد ؛ فيمكن أن يقال فيه : استعمل على بمعنى عن ؛ لأن ولي إنما يعدى بمن ،

الرابع : التعليل كاللام ، نحو : « وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَذَاكُمْ » ، وقوله :

عَلَامَ تَقُولُ الرُّمَحُ يُثْقِلُ عَاتِقِي^(١)

الخامس : المصاحبة كع ، نحو : « وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ » « وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ

عَلَى ظُلْمِهِمْ » . السادس : موافقة من ، نحو : « إِذَا اكْتَأَلُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ » .

السابع : موافقة الباء ، نحو : « حَقِيقٌ عَلَى أَنْ لَا أَقُولَ » وقد قرأ أبي بالباء .

ويمكن أن يقال : ضمن ولي معنى سخط فعدها تعديته ، وهذا هو الذي ذكره أبو الفتح ، ويمكن أن يقال : حمل ولي ، الذي هو بمعنى أدبر وأعرض ، على أقبل الذي هو ضده فعدها تعديته ؛ فكما يقال : أقبلت عليك راضيا ، قال : ولي على بؤده . وأعلم أنه - وإن كان لوضع حرف الجر موضع حرف آخر وجه يسوغه ويجعله مقبولا في كلامهم - ليس لنا أن نقبس على ذلك في كلامنا ، وإعنا نقبس على المشهور . وقال ابن السيد البطليوسي في شرح أدب الكاتب في الكلام عن وضع حرف الجر موضع غيره : « هذا الباب أجازته أكثر الكوفيين ، ومنع منه أكثر البصريين ، وفي القولين جميعا نظر ؛ لأن من أجازته دون شرط لزمه أن يجيز قولك : سرت إلى زيد ، وأنت تريد سرت مع زيد ، ومن منع من ذلك على الإطلاق لزمه أن يتعسف في التأويل لكثير مما ورد في هذا الباب ؛ لأن في هذا الباب أشياء كثيرة يتعذر تأويلها على غير وجه البديل . ولا يمكن للمكرين لهذا أن يقولوا : إن هذا من ضرورة الشعر ؛ لأن هذا النوع قد كثر وشاع ولم يخص الشعر دون الكلام ، فإذا لم يصح إنكارهم له ، وكان المجهزون لا يجيزونه في كل موضع - ثبت بهذا أنه موقوف على السماع ، غير جائز القياس عليه ، ووجب أن يطالب له وجه من التأويل يزيل الشناعة عنه ، ويعرف كيف المأخذ فيها يراد منه . ولم أرفيه للبصريين تأويلا أحسن من قول ذكره ابن جني في كتاب الخصائص . ثم ذكر كلام ابن جني » اهـ

(١) هذا صدر بيت لعمر بن معد يكرب الزبيدي ، ومجيزه :

* إِذَا أَنَا لَمْ أَطْعَمُ إِذَا الْخَيْلُ كَرَّتْ *

وهذا هو الشاهد (رقم ٣٤٢) وقد تقدم شرحه في باب ظان وأخواتها ؛ فارجع إلى ذلك إن شئت في الجزء الثاني (ص ١١٢) من هذا الكتاب . والاستشهاد به ههنا في قوله « علام » فان على الجارة لاسم الاستفهام في هذه العبارة بمعنى اللام الدالة على التعليل ، وكأنه قد قال : لأي شيء تظن الرمح يثقل عاتقي إذا كنت لا أقاتل الأقران في وقت احتدام الحرب وشبوب نارها ؟ أي : بأي حجة أحمل السلاح إذا لم أقاتل العدو عند ذكر الخيل ؟ يريد أنه إنما يتحمل مؤنة حمل السلاح ليطعن به أقرانه .

الثامن : الزيادة للتعويض من أخرى محذوفة ، كقوله :

٥٥٤ - إِنَّ الْكَرِيمَ وَأَيُّكَ يَعْتَمِلُ إِنَّ لَمْ يَجِدْ يَوْمًا عَلَى مَنْ يَتَّكِلُ

٥٥٤ - نسبوا هذا البيت لبعض الأعراب ، ولم يعينوه ، ولم أقف له على تعريف يأكثر من هذا ، وهو من شواهد كتاب سيبويه (١ - ٤٤٣ بولاق) ومعنى اللبيب لابن هشام ، في مباحث علي . وقد ذكروا قبله بيتا آخر ، وهو قوله :

إِنِّي لَسَاقِيهَا وَإِنِّي لَسَكْسِلُ وَشَارِبٌ مِنْ مَائِهَا وَمُغْتَسِلُ

اللفظ : «الكريم» يطلق الكريم ويراد به مقابل اللثيم ، وهو المراد ههنا «يعتمل» يتكلف العمل ويتخذ لنفسه حرفة تقوم بهيشه «يتكل» يعتمد ويسند أموره .

المعنى : يقول : إن كريم النفس من الناس من إذا حزبه الظروف القاسية اتخذ لنفسه حرفة تقوم بحياته إذا لم يجد الذي يعتمد عليه ويكل أموره إليه .

الإعراب : «إن» حرف توكيد ونصب «الكريم» اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة «وأبيك» الواو حرف قسم وجر مبنى على الفتح لا عمل له من الإعراب ، أي : مقسم به مجرور بالواو ، وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، وضمير المخاطب مضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق بفعل قسم محذوف : أي أقسم بأبيك ، والجملة القسمية لا عمل لها من الإعراب معترضة بين اسم إن وخبرها «يعتمل» فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على الكريم ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر إن «إن» حرف شرط جازم «لم» حرف نفي وحزم وقلب «يجد» فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ، وهو فعل الشرط . وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الكريم «يوما» ظرف زمان متعلق بيجد منصوب بالفتحة الظاهرة «على» حرف جر زائد «من» اسم موصول مفعول به ليجد مبنى على السكون في محل نصب «يتكل» فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الكريم ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله المستتر فيه لا عمل لها من الإعراب صلة الموصول ، والعائد من الصلة إلى الموصول محذوف ، وتقدير الكلام : إن لم يجد يوما الذي يتكل عليه . هكذا أعرب جماعة من النحاة هذا البيت . وقال قوم : مفعول يجد محذوف ، وعلى : حرف جر غير زائد ، ومن : اسم استفهام مبنى على السكون في محل جر بعلى ، والجار والمجرور متعلق بيتكل ، ويتكل : فعل مضارع فيه ضمير مستتر هو فاعله ، والجملة لا عمل لها استئنافية . وأصل الكلام : إن لم يجد يوما شيئا فعلى أي شخص يتكل ؟

الشاهد فيه : قوله «إن لم يجد يوما على من يتكل» فان قوما من النحاة منهم أبو الفتح ابن جني قد ذهبوا إلى أن على في هذه العبارة زائدة قصد بزيادتها التعويض بها عن أخرى

محذوفة ، وزعموا أن « من » التي دخلت على الزائدة عليها موصولة ، وأصل الكلام عند هؤلاء : إن لم يجد يوما الذي يتشكل عليه ؛ حذف على الجارة للعائد إلى الاسم الموصول فتبعتها حذف الضمير المتصل بها ، ثم زاد « على » قبل الموصول تعويضا عن هذه المحذوفة ، فصار : إن لم يجد يوما على الذي يتشكل .

وللعرف عن سيبويه رحمه الله أنه جعله من باب حذف العائد المجرور ، ونسب هذا إلى شيخه الخليل بن أحمد . قال (ج ١ ص ٤٤٣ بولاق) : « وقد يجوز أن تقول : بمن تمر أمر ، وعلى من تنزل أنزل ، إذا أردت معنى عليه وبه ، وليس بحذف الكلام ، وفيه ضعف . ومثل ذلك قول الشاعر * إن الكريم وأبيك ... البيت * يريد بتشكيل عليه ، ولكنه حذف . وهذا قول الخليل » اهـ . وقال الأعلم في شرح هذا البيت : « الشاهد فيه حذف العائد على من ، في مذهبه ، والتقدير : على من يتشكل عليه » اهـ . وفسر اللارزي هذا الكلام بأن سيبويه أراد أن من موصولة مجرورة بعلى ، وليس على حرفا زائدا ، والجار والمجرور يتعاقبان ويجدان ، وإن كان يجد في أصل وضعه يتعدى بنفسه . قال : « تقدير سيبويه صحيح جيد ؛ لأن الفعل المتعدى قد يجوز ألا يعدى ، فكأنه قصد ذلك ثم بدا له فعداه بعلى ، كما قال الله تعالى : (عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ) وإنما جاز أن يحذف عليه لدكرها في أول الكلام » وأنكر أبو العباس اللبرد هذا كل الإنكار ، وجعل « من » اسم استفهام ، لا اسم موصولا كما ذهب إليه سيبويه ، ثم له في تخريج هذا الشاهد وجهان : أحدهما أن يكون « يجد » فعلا مضارعا من الوجدان ومفعوله محذوفا ، وعلى : حرف جر أصلي ، ومن : اسم استفهام مجرور المحل بعلى ، والجار والمجرور يتعلق بتشكيل ، وكأنه قد قال : إن لم يجد يوما شيئا ، ثم استأنف فقال : على من يتشكل ؟ والوجه الثاني : أن يكون « يجد » فعلا مضارعا بمعنى يعلم ، وقد علق عن العمل فيما بعده بسبب الاستفهام ، وكأنه قد قال : إن لم يعلم يوما أيلجأ إلى هذا فيشكل عليه ، وتحليله : إن لم يعلم يوما جواب هذا الاستفهام . قال الأعلم في شرح البيت بعد أن ذكر مذهب سيبويه في العبارة التي أثارها لك : « ورد هذا اللبرد ؛ لدخول على قبل من ، وحمله على وجهين : أحدهما أن يكون من استفهاما ، ويحذف مفعول يجد ، فكأنه قال : إن لم يجد شيئا فعلى من يتشكل ، أى : على أى الناس ، والوجه الآخر أن يكون يجد في معنى يعلم ، أى : يعتمل إن لم يعلم أعلى هذا يعينه أم على هذا . وتقريب سيبويه أقرب وأبين ، ويكون تقديم على توكيدا ، كما تقول : سأعلم على من تنزل ، وسأرى بمن تمر ، تريد سأعلم من تنزل عليه ، وسأرى من تمر به ؛ فتحذف الآخر ، وتقدم حرف الجر توكيدا وعوضا ، ويجوز أن يكون التقدير : يعتمل على من يتشكل عليه من عياله ، أى : يسعى لهم وإن لم يكن ذا جدة » اهـ . وأنت ترى أنه قد فسر في هذه العبارة كلام سيبويه

بما يتفق مع مذهب ابن جني الذي صدرنا به هذا البحث ، وهو خلاف ما بينه به النازني وما أشار هو إليه أول الأمر . وهذا الذي جوزه في آخر كلامه وجه آخر غير ما ذكره سيبويه والمبرد ، وحاصله أنه جعل « على » حرفاً أصلياً دالاً على التعليل ، و « من » اسماً موصولاً مجرور المحل به ، والجار والمجرور متعلقاً بـ « يعمل » ، والعائد إلى الموصول محذوف ، وهو مجرور « على » أخرى محذوفة ، وأصل الكلام : يعمل على الذي يتكل عليه ، أي : يعمل لأجل الذي يتكل عليه . ولكنك تعلم أن من شرط صحة حذف العائد المجرور أن يكون متعلق الجار للموصول مثل متعلق الجار للعائد في المعنى والنادة ، وأن يكون الجار للعائد مثل الجار للعائد في اللفظ والمعنى ، وليس الأمر ههنا كذلك . وقال ابن هشام في المعنى : « الثامن من معاني على : أن تكون زائدة ، للتعويض أو غيره ، فالأول كقوله : إن الكريم وأبيك ... البيت * أي : من يتكل عليه ، حذف عليه ، وزاد على قبل الموصول تعويضاً له ، قاله ابن جني . وقيل : المراد إن لم يجد يوماً شيئاً ، ثم ابتدأ مستفهماً ، فقال : على من يتكل » اهـ . وقد عرفت أن ما نسبته لابن جني هو كذلك قول سيبويه والخليل بن أحمد في تفسير الأعمى له ، كما علمت أن القول الآخر الذي لم ينسبه هو أحد قولين للمبرد . والعجيب أن المحقق الرضوي قد خرجته تحريجاً لا تجد أشد تعسفاً منه ؛ فإنه قد ذهب إلى أن « على » حرف جر أصلي ، وأن أصل موضعها بعد الفعل المضارع جارة للعائد إلى الموصول ، ثم قدم حرف الجر بدون مجروره على الاسم الموصول ، ثم حذف الضمير الذي كان مجروراً به ، وكأنه يعرب « من » مفعولاً به ليجد ، و « على » حرف جر ، ومجروره محذوف ، والجار والمجرور متعلق بـ « يتكل » ، وهو من التعسف بحيث ترى ، فإنا لم نعهد تقديم الجار وحده العامل ، وإنما العهد في العربية تقديم الجار والمجرور جميعاً . وهو في هذا التخريج لأبي السعادات ابن الشجري في أماليه ، حيث يقول في قوله تعالى : (يَدْعُوا كَلْبَ ضَرْهُ) مِنْ نَقْعٍ) : « إن الأصل يدعوا من لضره أقرب ؛ فقدمت لام التوكيد ، كما قدمت على : الراجز * إن الكريم وأبيك ... البيت * مع أنها عاملة ، وأراد من يتكل عليه . وهذا قبيح سوغته الضرورة » اهـ .

قال أبو رجاء غفر الله له : فتلخص لك مما ذكرناه ، أن العلماء في هذا الشاهد ستة : أحدها — وهو الذي ذكره الشارح هنا — أن « على » حرف جر زائد قصد به التعليل من « على » أخرى محذوفة ، و « من » اسم موصول مفعول به للفعل التقدم ، وهذا شرح ابن جني ، وبه فسر الأعمى كلام سيبويه عن الخليل بن أحمد ؛ والثاني والثالث — وهما تحريجان للمبرد — وملخصهما أن « على » حرف جر أصلي ، و « من » اسم استفهام مجرور المحل به ؛ والرابع — وهو تخريج للأعمى نفسه — وتلخيصه أن « على » حرف جر أصلي معناه التعليل ،

أى : من يتكل عليه . التاسع : الزيادة لغير تعويض ، وهو قليل ، كقوله :
٥٥٥ — أَيْ اللَّهُ إِلَّا أَنْ مَرَحَةً مَالِكٍ عَلَى كُلِّ أَفْنَانٍ الْعِضَاءِ تَرُوقُ

و « من » اسم موصول مجرور المحل به ، والجار والمجرور يتعلق بـ « على » والخامس - وهو تخرج
لسببويه في تفسير المازني - وتلخيصه أن « على » حرف جر أصلي يتعلق بـ « من »
اسم موصول مجرور المحل به ، وحذف العائد المجرور على أخرى محذوفة ؛ والسادس - وهو
تخرج الرضي تبعاً لابن السجري - وتلخيصه أن « على » حرف جر أصلي والمجرور به محذوف
مؤخر عن « يتكل » و « من » اسم موصول مفعول به ليجد ، فاحفظ هذا .

٥٥٥ — هذا بيت من قصيدة لحيد بن نور الهلالي الصحافي ، ومطلعها قوله :
نَأَتْ أُمُّ عَمْرٍو فَالْقَوَادُ مَشُوقُ يَحْنُ إِلَيْهَا نَازِعًا وَيَتَوَقُّ
وبعد البيت المستشهد به ههنا قوله :

فَقَدْ ذَهَبَتْ عَرْضًا ، وَمَا فَوْقَ طُولِهَا مِنْ السَّرْحِ إِلَّا عِشَّةٌ وَسُخُوقُ
وَهَلْ أَنَا إِنْ عَلَلْتُ نَفْسِي بِسَرْحَةٍ مِنْ السَّرْحِ مَا خُذْتُ عَلَى طَرِيقُ

اللفظ : « نأت » بهتت ، وتقول : نأت فلان ينأت نأياً - من باب فتح - إذا بهت « مشوق »
اسم مفعول من شاقه يشوقه ، إذا بهت فيه الشوق إلى محبوب له « نازعاً » اسم فاعل من قولهم :
نزع فلان إلى كذا ينزع نزوعاً - مثل جلس يجلس جلوساً - إذا مال إليه « يتوق » يشاق .
وتقول : نأت فلان إلى فلان ، وتناقت نفسه إليه تتوق ؛ تريد اشتاق إليه وطلبته نفسه « أئى »
منع « سرحة » السرحة - بفتح السين وسكون الراء - فى الأصل : الشجرة العظيمة الطويلة
الساق . وكان عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه قد تقدم إلى الناس أنه لا يشب رجل بأمرأة
إلا جلده ، فكفى حميد عن المرأة ههنا بالسرحة ، ذكره أبو الفرج الإصهائى فى أغانيه « أفنان »
جمع فنن - بفتح الفاء والنون جميعاً - وهو فى الأصل : العنق من أغصان الشجرة ، والمراد بها
ههنا النساء ؛ لما بينا أنه كنى بالسرحة عن المرأة التى يتغزل فيها « العضاء » بكسر أوله - كل
شجر يعظم وله شوك ، وواحدته عضة وعضة وعضة « تروق » أصل معناه : تعجب . تقول :
راقى الشئ يروقنى ، تريد أعجبني يعجبني . وقال ابن هشام : المعنى المراد هنا تعلو وترتفع .
وستعرف منشأ هذا التفسير وما يرد عليه .

الإعراب : « أئى » فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر « الله »
فاعل ، مرفوع بالضم الظاهرة « إلا » أداة استثناء ملغاة لا عمل لها ، حرف مبني على السكون
لا محل له من الإعراب « أن » حرف تأكيد ونصب ، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب
« سرحة » اسم أن منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « مالك » مضاف إليه مجرور

بالكسرة الظاهرة « على » حرف جر زائد لا يتعلق بشيء ، مبني على السكون لا محل له من الإعراب « كل » مفعول به اتروق الآتي مقدم عليه ، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، وكل مضاف و « أفنان » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وأفنان مضاف و « العضاء » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « تروق » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة . وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى سرحة مالك ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله في محل رفع خبر أن المؤكدة . وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر منصوب مفعول به لأبي .

الشاهر فيه : قوله « على كل أفنان العضاء تروق » فإن ابن مالك رحمه الله تعالى قد ذهب إلى أن « على » في هذه العبارة حرف زائد لغير تعويض : أي أن الشاعر لم يقصد بعلى ههنا التعويض من أخرى محذوفة كما قصد ذلك صاحب الشاهد السابق في بعض تخرجاته - والسر فيما ذهب إليه ابن مالك أن « تروق » فعل يتعدى بنفسه فلا يحتاج إلى حرف يصل إلى المفعول به بواسطته . تقول : راقى بروقى . وكذلك ماهو بمعناه - وهو أعجب - تقول : أعجبنى يعجبنى . وقد أنكر عليه ذلك أبو حيان حيث يقول : « نص سيبويه على أن عن وطى لايزادان . وقال ابن مالك : تزداد طى ، وأنشد : أبي الله إلا أن ... البيت * قال : زاد طى ؛ لأن راق متعدي ... ولم يكف ابن مالك أن استدلل بشيء محتمل مخالف لنص سيبويه حتى قال : ويجوز عندي أن يعامل بهذه المعاملة : من ، واللام ، وإلى ، وفي ؛ قياسا طى : عن « وطى ، والباء ؛ فيقال : عرفت ممن عجبت ، ولمن قلت ، وإلى من أدبت ، وفيمن رغبت . والأصل عرفت من عجبت منه ، ومن قلت له ، ومن أدبت إليه ، ومن رغبت فيه ، فحذف ما بعد من وزيد قبلها عوضا . وما أجزاه ليس بصحيح ، ولو استدلل بشيء لا يحتمل التأويل - لكان من القلة بحيث لا يقاس عليه » اه . وكذلك ابن هشام لم يرض ما ذهب إليه ابن مالك بوجه عام ، ولم يرض ما ذهب إليه في هذا البيت بخصوصه ، ورأى أن « تروق » ليس باقيا طى معناه ، بل المراد به معنى تعلو وترتفع ، وطى هذا يكون « طى » حرف جر أصليا ، ومعناه الاستعلاء ، والجار والمجرور يتعلق بتروق . قال في مباحث على : « وأما زيادة على لغير التعويض فكقول حميد بن ثور : أبي الله ... البيت * قاله ابن مالك ، وفيه نظر ؛ لأن راقه الشيء بمعنى أعجبه ، ولا معنى له هنا ، وإنما المراد تعلو وترتفع » اه ، وهذا الكلام هو الذي استقى منه الشارح هنا عبارته . قال أبو رجاء عفا الله تعالى عنه : والسرف فيما ذهب إليه ابن هشام أنه أبقي السرحة على أصل معناها كما أبقي الأفنان على أصل معناها ، ولهذا رأى أنه لا معنى لكون السرحة تروق وتعجب الأفنان . ولو أنه قد فطن إلى أن السرحة في هذا البيت كناية عن امرأة يتغزل فيها الشاعر وأن

وفيه نظر . العاشر : الاستدراك والإضراب ، كقوله :

٥٥٦ - بِكُلِّ تَدَاوِينَا فَلَمْ يُشْفَ مَا بِنَا عَلَى أَنْ قُرْبَ الدَّارِ خَيْرٌ مِنَ الْبُعْدِ
عَلَى أَنْ قُرْبَ الدَّارِ لَيْسَ بِنَافِعٍ إِذَا كَانَ مِنْ تَهْوَاهُ لَيْسَ بِذِي وَدِّ

الأفتان كناية عن النساء لما استبعد ذلك ؛ لأن المرأة قد تروق وتعجب النساء ، بل التعبير عن حسنهما وجمالها بأنها تعجب كل النساء وتروقهن من أبلغ ما يدل على ذلك المعنى ؛ لأن من شأن النساء اللغيرة من الحسناء وعدم الاعتراف لها بالجمال ، فإذا أقررن لها به كان ذلك دليلا على أنهن لم يجدن فيها من عيب يتخذنه ذريعة لإسكار محاسنها . نعم يبقى بعد ذلك أن يقال : إن هذا التخرج الذي ذكره ابن مالك - وإن يكن تخرجا صحيحا لاغبار عليه - ليس متعينا في البيت ، بل البيت يحتمله ويحتمل غيره ، مع بقاء معنى السرحة والافتان على ما أراده ابن مالك ، وذلك بأن يضمن « يروق » معنى فعل يتعدى بعلى كتفضل أو تزيد ، وإذا كان الكلام محتما لهذين الوجهين لم يصلح لأن يستدل به على أحدهما ، ولعل هذا هو ما عناه أبو حيان في نقده لابن مالك بأنه استدلال بشيء محتمل .

٥٥٦ - يروى هذان البيتان في قصيدة طويلة لعبد الله بن الدمينية ، أحد بني عامر ابن تيم الله ، وهو أحد شعراء الحماسة ، ومطلع قصيدة ابن الدمينية قوله :

أَلَا يَاصْبَا نَجْدٍ مَتَى هِجَّتْ مِنْ نَجْدٍ ؟ لَقَدْ زَادَنِي مَسْرَاكِ وَجْدًا عَلَى وَجْدٍ
وقبل البيتين المستشهد بهما هنا قوله :

أَنَّ هَفَّتْ وَرَقَاءَ فِي رَوْنَقِ الشَّحَى عَلَى فَنَنْ غَضَّ النَّبَاتِ مِنَ الرَّنْدِ
بَكَيْتَ كَمَا يَبْكِي الْوَلِيدُ لَمْ تَكُنْ جَزُوعًا وَأَبْدَيْتَ الَّذِي لَمْ تَكُنْ تُبْدِي
وَقَدْ زَعَمُوا أَنَّ الْمُحِبَّ إِذَا دَنَا يَمَلُّ ، وَأَنَّ النَّأْيَ يَشْفِي مِنَ الْوُجْدِ

وانظر معاهد التنصيص للعباسي (ص ٧٨ بولاق) وقد وقعت بعض الأبيات التي تروى لابن الدمينية في قصيدة أخرى من رويها رواها أبو علي القالي في ذيل أماليه (ص ١٠٥ بولاق) ونسبها ليزيد بن الطثرية ، وأول هذه القصيدة قوله :

أَلَا يَاصْبَا نَجْدٍ لَقَدْ هِجَّتْ مِنْ نَجْدٍ فَوَيْحَ لِي مَسْرَاكِ وَجْدًا عَلَى وَجْدٍ
أَلَا هَلْ مِنْ الْبَيْنِ الْمَفْرَقِ مِنْ بَدِّ وَهَلْ لِلَّيَالِ قَدْ تَسَلَّفْنَ مِنْ رَدِّ
وَهَلْ مِثْلُ أَيَّامِي بِنَعْفِ سُوءِ قَدِّ رَوَّاجِعَ أَيَّامٍ كَمَا كُنْ بِالسَّعْدِ

وقع في هذه القصيدة البيت الأول من البيتين المستشهد بهما والبيت المتقدم عليه ، وبعدهما قوله :

هَوَايَ بِهَذَا الْغَوْرِ غَوْرَ تَهَامَةٍ وَلَيْسَ بِهَذَا الْجَلْسِ مِنْ مُسْتَوَى نَجْدٍ

اللفظة : « بكل تداوينا » اتخذناه دواء ، والدواء : العلاج « يشف » مضارع مبني للمجهول من الشفاء ، وهو زوال العلة وانقطاع السقم ، وقد أراد هنا يشفي معنى يزول ، ألا ترى أنه أسنده إلى « ما بنا » وما به هو مرض العشق ، والذي يشفي على الحقيقة هو العاشق نفسه لا مرضه ؟ « تهواه » تعشقه وتحبه « ود » بتثنية الواو - هو الحبة .

المعنى : إنني عالجت قلبي بالأمرين جميعا : بالقرب من الحبيب ، وبالبعد عنه ، فلم يزدني القرب إلا ندما ، ولم يفتني البعد إلا تولها ، ولم يذهب عني ما نزل بي من الشفبه ، ولم أبرأ من الهيام ، ثم تدارك ما فرط منه فذكر أن القرب مع أنه يشارك البعد في إذكاء لهب الغرام خير من البعد ، ثم استندر على نفسه بأنه لا فائدة من القرب ما لم يبادل الحبيب ودا بود ومحبة بمحبة .

الإعراب : « بكل » جار ومجرور متعلق بتداوينا الآتي « تداوينا » فعل ماض وفاعله « فلم » الفاء حرف عطف ، لم : حرف نفى وجزم وقلب « يشف » فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم لم وعلامة جزمه حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها « ما » اسم موصول نائب فاعل يشف مبني على السكون في محل رفع « بنا » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الاسم الموصول « على » حرف جر معناه الاستدراك مبني على السكون لا محل له « أن » حرف تأكيد ونصب « قرب » اسم أن منصوب بالفتحة الظاهرة وهو مضاف و « الدار » مضاف إليه « خير » خبر أن مرفوع بالضممة الظاهرة ، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بـ « من البعد » جار ومجرور متعلق بخبر « على » حرف جر دال على الاستدراك كالسابق « أن » حرف تأكيد ونصب « قرب » اسم أن منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « الدار » مضاف إليه « ليس » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى قرب الدار « بنافع » الباء حرف جر زائد ، نافع : خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، والجملة خبر أن « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه « كان » فعل ماض ناقص « من » اسم موصول مبني على السكون في محل رفع اسم كان « تهواه » تهوى : فعل مضارع مرفوع بضممة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وضمير الغائب العائد إلى الاسم الموصول مفعول به مبني على الضم في محل نصب ، وجملة الفعل المضارع وفاعله المستتر فيه لا محل لها صلة الموصول ، والعائد هو الضمير الواقع مفعولا « ليس » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من تهواه « بندي » الباء حرف جر زائد ، ذي : خبر ليس ، وهو مضاف و « ود » مضاف إليه ، والجملة من ليس واسمه وخبره في محل نصب خبر كان ،

(بَيْنَ تَجَاوُزًا عَنِ مَنْ قَدْ فَطِنَ . وَقَدْ تَجَبَّى) عَنْ (مَوْضِعَ بَعْدُ) مَوْضِعَ (كَلَى * كَمَا
كَلَى مَوْضِعَ عَنْ قَدْ جُمِلًا) كَمَا رَأَيْتَ .

وجملة معاني عن عشرة أيضا ، اقتصر منها الناظم على هذه الثلاثة . الأول : المَجَاوِزَةُ ،
وهي الأصل فيها ، ولم يذكر البصريون سواء ، نحو : سَافَرْتُ عَنِ الْبَلَدِ ، وَرَغِبْتُ عَنْ كَذَا .
الثاني : الْبَعْدِيَّةُ - وهو المشار إليه بقوله : وَقَدْ تَجَبَّى مَوْضِعَ بَعْدُ - نحو : «عَمَّا قَلِيلٍ
لَيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ» «لَتَرَنَّ كِبْرًا طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ» أي : حالا بعد حال . الثالث : الاستعلاء
كلمى ، نحو : «فَاتِمَا يَبْخُلُ عَنْ نَفْسِهِ» وقوله :

٥٥٧ - لَاهِ ابْنُ عَمِّكَ لَا أَفْضَلْتَ فِي حَسَبٍ عَنِّي وَلَا أَنْتَ دَيَّانِي فَتَخَزُونِي

وجملة كان واسمه وخبره في محل جر بإضافة إذا إليها ، وجواب إذا محذوف يدل عليه سباق الكلام ،
وتقدير الكلام : إذا كان من تهواه ليس بنى ود قلبس قرب الدار نافعا .

الشاهد فيه : قوله «على أن قرب الدار خير من البعد» وقوله «على أن قرب الدار ليس
بنافع» فإن على في هاتين العبارتين حرف جر دال على الاستدراك ؛ والاستدراك هو إنباع
كلام سابق بنى ما يتوهم ثبوته أو باثبات ما يتوهم نفيه ، والشاعر لما قال : بكل من القرب والبعد
تداوينا فلم يشف ما بنا ؛ توهم أن ليس في القرب شفاء ، فنفي ذلك بقوله : على أن قرب الدار
خير من البعد ، يريد أن فيه بعض الشفاء لنفسه . ثم توهم أن في قوله «أن قرب الدار خير من البعد»
ما يدل على أن القرب خير من البعد بكل حال فاستدرك عليه بقوله «على أن قرب الدار ليس
بنافع - إلخ» يريد أن القرب إنما يكون خيرا من البعد حين يجازيك الحبيب على مودتك .
ومثل هذا الشاهد فيما ذكر من دلالة على الجارة على الاستدراك والاضراب قول
أبي خراش الهذلي :

فَوَاللَّهِ لَا أَنْسَى قَتِيلًا رُزْتُهِ بِجَانِبِ قَوْسِي مَا بَقِيَتْ عَلَى الْأَرْضِ
عَلَى أَنَّهَا تَعْفُو الْكُلُومُ ، وَإِنَّمَا يُوَكَّلُ بِالْأَذَى وَإِنْ جَلَّ مَا يَمْضِي

فانه لما قال أولا «لأنسى قتيلا رزته بجانب قوسي» أوهم أن ذلك شأنه الذي لا يفارقه ، فاستدرك
على ذلك بقوله «على أنها تعفو الكلوم» أي : ولكن العادة جارية بأن ينسى الإنسان مصائبه
التي يطول عليها العهد . ومثل ذلك قولك : فلان لا يدخل الجنة لسوء صنيعه على أنه لا ييأس
من رحمة الله .

٥٥٧ - هذا بيت من قصيدة طويلة لدى الأصبع العدواني يقولها في عتاب ابن عم له ،

وقد رواها غير واحد من حملة الأدب ورواته ، ومنهم أبو علي القالي في أماليه (ج ١ ص ٢٥٩ بولاق)
وأول هذه القصيدة في رواية القالي عن ابن الأنباري قوله :

| | |
|--|---|
| يَا مَنْ لِقَلْبٍ طَوِيلٍ الْبَثَّ تَحْزُونِ | أَمْسَى تَذَكَّرَ رَيًّا أُمَّ هُرُونِ |
| أَمْسَى تَذَكَّرَهَا مِنْ بَعْدِ مَا شَحَطَتْ | وَالدَّهْرُ ذُو غِلْظَةٍ حِينًا وَذُو لِينِ |
| فَإِنْ يَسْكُنْ حُبَّهَا أَمْسَى لَنَا شَجَنًا | وَأَصْبَحَ الْوَأْيُ مِنْهَا لَا يُؤَانِسُنِي |
| فَقَدْ غَنِينَا وَشَمْلُ الدَّارِ يَجْمَعُنَا | أَطِيعُ رَيًّا وَرَيًّا لَا تُعَاصِنِي |
| نَزَمِي الْوُشَاةَ فَلَا تَخْطِي مَقَاتِلَهُمْ | بِصَادِقٍ مِنْ صَفَاءِ الْوَدِّ مَسْكُونِ |
| وَلِي ابْنُ عَمٍّ قَلَى مَا كَانَ مِنْ خَلْقٍ | تُخْتَلِفَانِ قَاتِلِيهِ وَبِقَلْبِي |
| أُزْرِي بِنَا أَنْتَا شَأَلَتْ نَعَامَتُنَا | فَخَالَنِي دُونَهُ بَلْ خِلْتَهُ دُونِي |
| لَا إِنْ ابْنُ عَمِّكَ لَا أَفْضَلْتَ فِي حَسَبِ | عَنِّي وَلَا أَنْتَ دَيَّانِي فَتَحْزُونِي |
| وَلَا تَقُوتُ عِيَالِي يَوْمَ مَسْغَبَةٍ | وَلَا بِذَنْفِكَ فِي الْعِرَاءِ تَكْفِينِي |
| فَإِنْ تَرُدَّ عَرَضُ الدُّنْيَا بِمَنْقَصَتِي | فَإِنَّ ذَلِكَ لِمَا لَيْسَ يُشْجِينِي |

وقال أبو علي قبل إنشاده هذه القصيدة : « وقرأت على أبي بكر بن دريد قصيدة ذى الأصبغ العدواني - واسمه حرثان بن عرث - وأملأها علينا الأخفش ، وأولها في الروايتين :

* ولي ابن عم علي ما كان من خلق * وقرأنا على أبي بكر بن الأنباري فزادنا عن أبيه
عن أحمد بن عبيد قبل هذا البيت الأول أبياتا أولها ... ثم ساق القصيدة « اه ، وقد رواها
المفضل الضبي في المفضليات كما رواها ابن دريد والأخفش ، وقد رواها الأنباري في شرح المفضليات
كرواية ابن الأنباري ، وهي نفسها التي رويت لأبي علي .

اللفظ : « لاه ابن عمك » اعلم أن الأصل أنهم يقولون : لله أنت ، والله أبوك ، والله
ابن عمك - ثلاث لامات : الأولى لام الجر ، والثانية لام التعريف ، والثالثة لام هي فاء الكلمة
باعتبار اشتقاق هذا الاسم من « ل ي ه » - وقد يقولون : لاه أبوك ، ولاه ابن عمك - بلام
واحدة - وقد اختلف العلماء في الساقط من اللامات حينئذ والباقي منها : فذهب سيبويه رحمه الله
إلى أن المحذوف لام الجر ولام التعريف جميعا والباقية هي فاء الكلمة ؛ ودليله على ذلك أن اللام
الباقية مفتوحة والتي كانت كذلك قبل الحذف هي الفاء ، وذهب أبو العباس المبرد إلى أن المحذوف
لام التعريف واللام التي هي فاء الكلمة والباقية هي لام الجر ؛ واعتذر عن فتحها مع أن الأصل

في لام الجر أنها مكسورة بأنها إنما فتحت لثلاث تعود الألف التي هي عين الكلمة ياء ، واحتج لما ذهب إليه بأن الجر في آخر الكلمة لابد أن يكون له عامل اقتضاء ، ونحن نعلم أن حرف الجر لا يحذف ويبقى عمله . ورد ابن الشجري في أماليه ما ذهب إليه أبو العباس المبرد بقوله : « ولا يجوز أن تكون اللام في لاه لام الجر وفتحت لمجاورتها للألف ، كما زعم بعض النحويين ؛ لأنهم قالوا : لاهي أبوك ، بمعنى لله أبوك ، ففتحوا اللام ولا مانع لها من الكسر في لاهي أبوك ، لو كانت لام الجر ، وإنما يفتحون لام الجر مع المضمرة في نحو لك ولنا ، وفتحوها في الاستغاثة إذا دخلت على الاسم المستغاث به لأنه أشبه الضمير من حيث كان منادى ، والنادى محل محل الكاف من نحو أدعوك . فان قيل : فكيف يتصل الاسم بالاسم في قوله لاه ابن عمك بغير واسطة ، وإنما يتصل الاسم بالاسم في نحو لله زيد ولا أخيك ثوب بواسطة اللام ؟ فالجواب أن اللام أوصلت الاسم بالاسم وهي مقدرة كما تحملت الجر وهي مقدرة » اهـ . وقوله في بيت الشاهد « لا أفضلت في حسب عني » يقال : أفضلت على فلان ؛ إذا أوليته فضلا وأنعمت عليه به ، ويقال : أعطى فلان وأفضل على كذا ؛ يعني زاد عليه فضلا ، ويقال : أفضل فلان ؛ أي صار ذا فضل في نفسه . وأفضل في المعنيين الأول والثاني يتعدى بعلى كما ترى ، وفي المعنى الثالث من أفعال السجيا لا يتعدى بشيء . وقد كان مقتضى الظاهر أن يقول : لاه ابن عمك لا أفضلت في حسب عنه ، لكنه لما كان يريد بآب العم نفسه التفت من الغيبة التي هي مقتضى الظاهر إلى التكلم . والحسب : ما يعده الإنسان من مآثر نفسه . والديان : فعال من الدين بمعنى الجزاء ، ويراد بالديان القيم بالأمر المجازي به ، وتخزوني : مضارع خزاه يخزوه خزوا ، ومعناه ساسه وقهره وغلب عليه ، وأما الفعل الدال على الهون من هذه المادة غزى يخزى بوزان رضى برضى ، وهو لازم .

المعنى : لله ابن عمك الذي ساواك في الحسب ومائلك في الشرف فليس لك فضل عليه فتفتخر به ولا أنت مالك أمره فتسوسه وتصرفه على إرادتك وحكمك .

الإعراب : « لاه » مجرور بحرف جر مقدر ، والأصل : لله ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « ابن » مبتدأ مؤخر مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو مضاف وعم من « عمك » مضاف إليه ، وعم مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « لا » حرف نفي مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « أفضلت » فعل ماض وفاعله « في حسب » جار ومجرور متعلق بأفضل « عني » جار ومجرور متعلق بأفضل أيضا ، وسند كرك وجها آخر من وجوه إعراب هذه العبارة في بيان الاستشهاد بالبيت « ولا » الواو حرف عطف ، لا : حرف نفي « أنت » ضمير منفصل مبتدأ « ديان » ديان : خبر المبتدأ مرفوع بضممة مقدرة على ما قبل ياء التكلم منع من ظهورها حركة المناسبة ، وهو مضاف وياء التكلم مضاف إليه « فتخزوني » الفاء حرف عطف ، تخزوني : فعل

مضارع مرفوع بضمه مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به ، وجملة المضارع وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر مبتدأ محذوف ، وتقدير الكلام : ولا أنت ديانى فأنت تخزوني ، وسند كركك وجها آخر من الإعراب في بيان الاستشهاد بالبيت .

الشاهد فيه : في هذا البيت ثلاثة شواهد من شواهد النحو :

أما الشاهد الأول ففي قوله « لاه ابن عمك » حيث حذف حرف الجر وأبقى عمله ، والذي سوغ ذلك في هذه الكلمة كثرة الاستعمال ، والأصل : لله ابن عمك . ولا يتم الاستشهاد بهذه العبارة على هذا إلا بعد تسليم شيئين : أولهما أن يكون قوله « ابن عمك » مرفوعا ؛ فيكون الجار المقدر ومجروره خبرا مقدما ، والاسم المرفوع بعده مبتدأ مؤخرا ؛ وثانيهما أن يكون تقدير الكلام على ما ذهب إليه سيبويه من أن المحذوف هو لام الجر ولام التعريف ، فأما إن رجحنا ما ذهب إليه أبو العباس المبرد من أن المحذوف هو لام التعريف وفاء الكلمة فإن الاستشهاد بهذه العبارة يسقط . وقد بينا لك القولين في لغة الشاهد بيانا لا نحسبك تحتاج بعده إلى شيء ، ورجحنا لك مذهب سيبويه وذكرنا وجوه ترجيحه . وهذا الوجه هو الذي أعربنا البيت على مقتضاه ، وليس الاستشهاد بهذه الكلمة مقصودا للشارح ههنا . ومن النحاة من قال : الرواية بجر « ابن عمك » والمحذوف حرف القسم و « لاه » مقسم به مجرور ، وهو مضاف و « ابن » بالجر مضاف إليه ، وجملة « لا أفضلت في حسب » لا محل لها جواب القسم ، وكأنه قد قال : والله ابن عمك لا أفضلت إلخ . ذكر ذلك الأنباري في شرح المفضليات .

وأما الشاهد الثاني ففي قوله « لا أفضلت في حسبى عنى » فإن الشارح رحمه الله قد ذكر أن « عن » في هذه العبارة للاستعلاء بمنزلة على ، وهو في هذا تابع لابن هشام في معنى اللبيب حيث يقول في مباحث عن : « الثالث من معانى عن الاستعلاء ، نحو (فأما يبخل عن نفسه) وقول ذى الأصبع * لاه ابن عمك ... البيت * أى : لله ابن عمك لا أفضلت في حسبى على ولا أنت مالكي فتسوسنى ؛ لأن المعروف أن يقال : أفضلت عليه » اه . وقد سبقهما إلى ذلك ابن السكيت في إصلاح النطق وابن قتيبة في أدب الكاتب . وجوز المحقق الرضى هذا الوجه ووجهها آخر ، وهو أن يكون « عن » باقيا على أصل معناه ، ويكون الشاعر قد ضمن « أفضلت » معنى تجاوزت قال (٢ - ٣١٨) : « وقوله : * لاه ابن عمك ... البيت * يجوز أن يكون أفضلت مضمنا معنى تجاوزت في الفضل ، وأن يجعل عن بمعنى على » اه ، وقد سبقه إلى ذلك ابن السيد في شرح أدب الكاتب حيث يقول : « وقد يجوز أن يكون من قولهم : أفضل الرجل ؛ إذا صار ذا فضل في نفسه ؛ فيكون معناه : ليس لك فضل تنفرد به عنى وتحوزه دونى ؛

الرابع: التعليل ، نحو: « وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِي آلِهَتِنَا عَنْ قَوْلِكَ » « وَمَا كَانَ أَسْتَفْقَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ » . الخامس : الظرفية ، كقوله :
 ٥٥٨ — وَأَسِ سَرَاةَ الْحَيِّ حَيْثُ لَقِيَتْهُمْ وَلَا تَنُكَّ عَنْ سَحْلِ الرَّبَاعَةِ وَإِنِّيَا

فَنُكُونُ عَنْ هُنَا وَاقِعَةً مَوْقِعَهَا غَيْرَ مُبَدِّلَةٍ مِنْ طَى » اه . وقد روى هذه العبارة صاحب الأغاني « لا أفضلت في حسب شيئا » وعلى هذه الرواية لا شاهد في البيت .

وأما الشاهد الثالث في قوله « وَلَا أَنْتِ دِيَانِي فَتَخْزُونِي » فإنه يجوز في الفعل المضارع الواقع بعد الفاء في هذه العبارة الرفع على أن تكون جملة خبرا لمبتدأ محذوف ، وتكون جملة المبتدأ وخبره معطوفة على الجملة السابقة ، كما يجوز في هذا المضارع النصب بأن الضميمة بعد الفاء في جواب النفي ، ويكون نصبه بفتحة مقدرة على الواو إجراء للنصب مجرى المرفوع كما في قوله :
 * أَيْ اللَّهُ أَنْ أَسْمُو بِأَمٍّ وَلَا أَبِ *

وقد مضى شرحه في باب العرب والبنى في أوائل الكتاب (انظر الجزء الأول ص ٧٧) قال الساماني : « يحتمل الرفع والنصب في فتحزوني كما يحتملها نحو ما تأتينا فتحدثنا : أى ولا أنت مالكي فأنت تسوسني ، أو ليس ملك فسياسة ، وعلى تقدير النصب فالفتحة مقدرة كما في قوله :
 * أَيْ اللَّهُ أَنْ أَسْمُو بِأَمٍّ وَلَا أَبِ * وليس بضرورة ، وقد قرئ في الشواذ : (إِلَّا أَنْ

يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُو الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النَّكَاحِ) باسكان الواو من (يَعْفُو الَّذِي) » اه .
 ٥٥٨ — هذا بيت من قصيدة تنسب إلى الأعشى ميمون بن قيس ، وأولها قوله :

| | |
|---|---|
| ذَرِينِي لَكَ الْوِيَلَاتُ آتِي الْفَوَانِيَا | مَتَى كُنْتُ زَرَامًا أَسُوقُ السَّوَانِيَا |
| سَأُوصِي بِصِيرٍ إِنْ دَنَوْتُ مِنَ الْبَلِي | وَكُلُّ أَمْرِي يَوْمًا سَيَصْبِحُ فَانِيَا |
| يَأْنُ لَا تُدَانِ الْوُدَّ مِنْ مُتَبَاعِدٍ | وَلَا تَنْأُ إِنْ أُنْسَى بِقُرْبِكَ رَاضِيَا |
| وَإِنْ بَشَرٌ يَوْمًا أَحَالَ بِوَجْهِهِ | عَلَيْكَ فَعَلْ عَنْهُ وَإِنْ كُنْتَ دَانِيَا |
| وَأَسِ سَرَاةَ الْحَيِّ حَيْثُ لَقِيَتْهُمْ | وَلَا تَنُكَّ ... الْبَيْت ، وبعده : |
| وَرَبِّكَ لَا تُشْرِكْ بِهِ إِنْ شَرَّكَهُ | يَحْطُ مِنْ الْخَيْرَاتِ تِلْكَ الْبَوَاقِيَا |
| وَأِيَّاكَ وَالْمَيْتَاتِ لَا تَقْرَبْنَهَا | كُنِّي بِكَلَامِ اللَّهِ عَنْ ذَاكَ نَاهِيَا |
| وَلَا تَعِدَنَّ النَّاسَ مَا لَسْتَ مُنْجِزًا | وَلَا تَشْتَمَنَّ جَارًا لَطِيفًا مُصَافِيَا |
| وَلَا تَزْهَدَنَّ فِي وَضَلِ أَهْلِ قَرَابَةٍ | وَلَا تَنُكَّ سَبْعًا فِي الْعَشِيرَةِ عَادِيَا |

وَلَا تَحْسُدِ الْمُؤْمِنِينَ إِن كَانَ ذَاغِيًّ وَلَا تَنَجَّهُ إِن كُنْتَ فِي أَلْسَالٍ غَانِيَا
وَجَارَةَ جَنَبِ الْبَيْتِ لَا تَبْغِ سِرَّهَا فَإِنَّكَ لَا تُخْفِي مِنْ اللَّهِ خَافِيَا

اللفظ: «آس» يقال: آساه بماله مواساة؛ إذا جعله أسوة لنفسه فيه، والمراد أعطاهم من مالك، واجعل لهم فيه حقا كما لك فيه حق «سراة» بفتح السين والراء المهملتين - جمع سرى، وهو الرئيس، قال الفيومي في الصباح: «وهو جمع عزيز لا يكاد يوجد له نظير؛ لأنه لا يجمع فعيل على فعلة» اهـ يريد أن الذي يجمع على فعلة من الأوصاف التي بمعنى اسم الفاعل هو فاعل الصحيح اللام نحو كافر وكفرة وفاجر وجفرة وفاسق وفسقة وكاتب وكتبة. وقد جعل صاحب القاموس السراة اسم جمع لذلك «الحى» القبيلة «الرابعة» بكسر الراء، بزنة الكتابة - قيل: هو رھط الرجل، وقيل: هو نجوم الجملة. قال السيوطي: «رابعة الرجل: نخذه التي هو منها» يقول: إذا حملوا دية أو غرموا مغرمًا فاحمل معهم ولا تقصر؛ فإذا جعلت الرابعة بمعنى رھط الرجل كانت إضافة حمل إلى الرابعة من إضافة المصدر إلى فاعله: أى لا تكن وانيا عما يتحملة قومك من الغارم، وإذا جعلت الرابعة بمعنى نجوم الجملة كانت إضافة حمل إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله: أى لا تكن وانيا عن أن تتحمل المال الذي يتحملة قومك «وانيا» اسم فاعل من قولهم: ونى الرجل في الأمر نى - من باب وعد يعد - إذا فتر وضعف عن احتماله. الإعراب: «آس» فعل أمر، مبنى على حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «سراة» مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة، وهو مضاف و «الحى» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «حيث» ظرف مكان متعلق بآس مبنى على الضم في محل نصب «لقيتهم» فعل ماض وفاعله ومفعوله، والجملة في محل جر بإضافة حيث إليها «ولا» الواو حرف عطف، لا: ناهية «نك» فعل مضارع ناقص مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة للتخفيف، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «عن» حرف جر بمعنى في «حمل» مجرور به، والجار والمجرور متعلق بقوله وانيا الآتى، وهو مضاف و «الرابعة» مضاف إليه «وانيا» خبر تسكن، والجملة من تسكن الناقصة واسمها وخبرها معطوفة على جملة آس سراة الحى.

الشاهد فيه: قوله «عن حمل الرابعة وانيا» فان «عن» الجارة في هذا الموضع بمعنى في الدالة على الظرفية، والسر في هذا أن ونى بنى إنما يتعدى إلى المفعول به بنى، ألا ترى إلى قوله تعالى: (وَلَا تَنِيَّ فِي ذِكْرِي)؟ هذا بيان كلام الشارح. والذي ذهب إليه من أن «عن» في هذا البيت بمعنى «في» مبنى على أن «وانيا» الذي يتعلق به الجار والمجرور مأخوذ من مصدر قولهم: ونى الرجل في الأمر بنى؛ إذا دخل فيه وفترت همته عن المضى فيه وإتمامه، وهو أحد

السادس : موافقة من ، نحو : « وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ » « أُولَئِكَ الَّذِينَ يُتَقَبَّلُ عَنْهُمْ أَحْسَنُ مَا عَمِلُوا » . السابع : موافقة الباء ، نحو : « وَمَا يَنْطِقُ عَنْ الْهَوَى » ، والظاهر أنها على حقيقتها ، وأن المعنى وما يصدر قوله عن الهوى . الثامن : الاستعانة ، قاله الناظم ، ومثل له بنحو : رَمِيتُ عَنْ الْقَوْسِ ؛ لأنهم يقولون : رَمِيتُ بِالْقَوْسِ ، وفيه رد على الحريري في إنكاره أن يقال ذلك إلا إذا كانت القوس هي المرمية . التاسع : البدل ، نحو : « وَأَتَقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا » ، وفي الحديث : صُورِي عَنْ أُمِّكَ . العاشر : الزيادة للتعويض من أخرى محذوفة ، كقوله :

٥٥٩ - أَتَجْزَعُ إِنْ نَفْسٌ أَتَاهَا حِمَاهَا فَهَلَّا أَلَّتْ عَنْ يَبِينِ جَنَبَيْكَ تَذَقُّعُ

معنيين يحتملهما اللفظ ، والآخر أن يكون « وانيا » مشتقا من مصدر قولهم : ونى الرجل عن كذا نيا ؛ إذا تجاوزه ولم يدخل فيه بته . وقد ذهب الدماميني - وتبعه العلامة الصبان - إلى أن المراد من قول الشاعر « ولا تك عن حمل الرابعة وانيا » هو المعنى الثاني ؛ فيكون الاستشهاد بالبيت على هذا فاسدا ، قال الدماميني : « قيل : وعن في البيت بمعنى في أي ولا تك وانيا في حمل الرابعة ؛ بدليل قوله تعالى : (وَلَا تَنِيَا فِي ذِكْرِي) فندى فعل الونى بنى فيحمل ما في البيت عليه ، والظاهر الفرق بين التعديتين ؛ فلا يتأتى الحمل ، وذلك أن معنى ونى عن كذا : جاوزه ولم يدخل فيه ؛ فيكون معنى ما في البيت : لا تك متجاوزا عن الحمل غير داخل فيه ، ومعنى ونى في الأمر : دخل فيه وفتر ، وليس هذا المراد من البيت بأن يكون خطابا لمن تحمل وفتر في الإعطاء ، وإنما هو تكليف لمن لم يتحمل أن يتحمل ؛ فالغنيان متغايران ؛ فكيف يحمل أحدهما على الآخر ؟ اه بحروفه . وذكر شمس الدين الإنبائي أنه لا مانع من حمل البيت على معنى الدخول مع الفتور ويكون المعنى الآخر - وهو النهى عن عدم الدخول أصلا - منها عنه بالالتزام ؛ قال أبو رجاء عفا الله تعالى عنه : وبعد تسليم ما ذكره شمس الدين الإنبائي من صحة حمل البيت على المعنى الذي يجوز جعل « عن » بمعنى « في » لا نرى أن نحمله عليه ، ووجه ذلك أن الأصل في كل كلمة أن تدل على معناها ولا نحمل على المجاز إلا بقريضة مانعة من إرادة أصل المعنى ، ثم يبقى أن البيت لا يصلح للاستدلال به على ما ذكر لاحتماله وجهها آخر احتمالا أقرب مما يراد حملاه عليه .

٥٥٩ - هذا ثالث ثلاثة أبيات رواها أبو علي القالي في ذيل الأمالى (ص ١٠٦ بولاق) ونسبها إلى رجل من محارب يعزى ابن عمه في ولده مات . وهالك هذه الأبيات :

وَإِنَّ أَخَاكَ الْكَارَةَ الْوَرْدِ وَارِدٌ وَإِنَّكَ مَرَأَى مِنْ أَخِيكَ وَمَسْمَعُ

وَإِنَّكَ لَا تَدْرِي بِأَيِّ بَلَدَةٍ صَدَاكَ وَلَا عَنْ أَيِّ جَنْبَيْكَ تُصْرَعُ
أَتَجْزَعُ إِنْ نَفْسُ أَتَاهَا حِمَامُهَا فَهَلَّا لَتِي عَنْ بَيْنِ جَنْبَيْكَ تَدْفَعُ

وقد رويت خمسة أبيات لزيد بن رزين بن الملوح أخى بنى مر بن بكر - وهو شاعر فارس -
وفيها هذه الأبيات التى رواها أبو على ومنها البيت المستشهد به ، وهالك هذه الأبيات :

وَإِنْ أَخَاكَ الْكَارَةَ الْوَرْدِ وَارِدٌ وَإِنَّكَ مَرَأَى مِنْ أَخِيكَ وَمَسْمَعُ
وَإِنَّكَ لَا تَدْرِي أَيْبَالُكَ كَيْتَبْتَنِي نَجَاحَ الَّذِي حَاوَلْتَ أَمْ تَنْسَرَعُ
وَإِنَّكَ لَا تَدْرِي أَشْيٌ نُحِيهُ أَمْ آخَرُ مِمَّا تَكْرَهُ النَّفْسُ أَنْفَعُ
وَإِنَّكَ لَا تَدْرِي بِأَيِّ بَلَدَةٍ صَدَاكَ وَلَا عَنْ أَيِّ جَنْبَيْكَ تُصْرَعُ
أَتَجْزَعُ إِنْ نَفْسُ أَتَاهَا حِمَامُهَا فَهَلَّا لَتِي عَنْ بَيْنِ جَنْبَيْكَ تَدْفَعُ

اللفظ : « أتجزع » تقول : جزع فلان يجزع جزعا - بوزان فرح يفرح فرحا - إذا اشتد
حزنه وظهرت عليه آثاره « حمامها » الحمام - بكسر الحاء ، بزنة كتاب - الموت .

المعنى : يقول : أيشد حزنك وتظهر عليك آثار الأسف والأسى إذا وقع الموت بنفس آتى
أجلها وانقضت مدتها ؟ وهل أنت قادر على أن تدفع الموت عن نفسك التى بين جنبيك ؟ ينكر
عليه ما وقع فيه من الجزع مع عجزه عن رد المقدور .

الإعراب : « أتجزع » الهمزة حرف دال على الاستفهام الإنكارى مبنى على الفتح لا محل
له من الإعراب ، تجزع : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا
تقديره أنت « إن » بكسر الهمزة - حرف شرط جازم مبنى على السكون لا محل له « نفس »
فاعل بفعل محذوف يفسره ما بعده ، والتقدير : أتجزع إن هلك نفس أتاها حمامها ؛ فالتفسير
من معنى المذكور ؛ هذا إعراب البصريين ، والفعل المحذوف هو فعل الشرط ، وجواب الشرط
محذوف « أتاها » آتى : فعل ماض ، وضمير الغائبة العائد إلى النفس مفعول به « حمامها » حمام :
فاعل آتى مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه ، وجملة الفعل الماضى
وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب مفسرة « فهلا » الفاء حرف عطف مبنى على الفتح لا محل
له ، هلا : أداة تضيض حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « التى » اسم موصول
منصوب المحل بنزع الخافض « عن » حرف جر زائد مبنى على السكون لا محل له « بين » ظرف
مكان متعلق بمحذوف صلة الموصول منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها
اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، و بين مضاف و « جنبيك » مضاف إليه مجرور بإياء نيابة

(شَبَّ بِكَافٍ وَبِهَا التَّعْلِيلُ قَدْ يُعْنَى وَزَائِدًا لِتَوْكِيدٍ وَرَدٍّ)

أى : نجىء الكاف لمعانٍ ، وجعلتها أربعة ، اقتصر منها فى النظم على ثلاثة : الأول : التشبيه ، وهو الأصل فيها ، نحو : زَيْدٌ كَالْأَسَدِ . الثانى : التعليل ، نحو : « وَأَذْكَرُوهُ »

عن الكسرة لأنه مثنى ، وضمير المخاطب مضاف إليه مبنى على الفتح فى محل جر « تدفع » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت . ويجوز فى « أن » التى فى صدر البيت أن تكون مفتوحة الممزة فهى مخففة من الثقيلة واسمها ضمير شأن محذوف ، ونفس : مبتدأ ، وجمله « أنها حمامها » فى محل رفع خبر للمبتدأ ، وأن المخففة من الثقيلة مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بلام التعليل المقدرة قبلها ، والجار والمجرور متعلق بتجزع ، وكأنه قد قال : أتجزع لأنه أى الحال والشأن نفس أنها أجلها .

الشاهد فيه : قوله « التى عن بين جنبيك » فإن « عن » الجارة المذكورة فى هذه العبارة زائدة للتعويض بها عن أخرى مثلها محذوفة ، وأصل الكلام : فهلا تدفع عن التى بين جنبيك ؛ خذفت « عن » التى كانت جارة لمحل الاسم للوصول ، وزيدت « عن » أخرى بعد الموصول تعويضا عن المحذوفة ، صار : فهلا التى عن بين جنبيك . هذا بيان كلام النارج ، وهو تابع فيه لابن هشام فى معنى اللبيب نقلا عن أبى الفتح بن جنى . قال ابن هشام : « العاشر من معانى عن أن تكون زائدة للتعويض من أخرى محذوفة ، كقوله * أتجزع إن نفس ... البيت * قال ابن جنى : أراد فهلا تدفع عن التى بين جنبيك ؛ خذفت عن من أول للوصول وزيدت بعده » اهـ وقد علمت من مجموع ما تقدم من الشواهد التى زعم بعض النحاة فى كل واحد من أن فيه حرفا زائدا للعوض من آخر محذوف أن هذه الحروف التى ورد فيها ذلك ثلاثة ، وهى : عن ، كهذا البيت الذى نحن بصدده شرحه ، وعلى ، كالشاهد (رقم ٤٥٤) الذى سبق شرحه ، والباء ، كالشاهد (رقم ٥٥٠) الذى سبق شرحه أيضا . وقد قاس ابن مالك رحمه الله على هذه الثلاثة أربعة أحرف أخرى ، وهى : من ، فجوز أن تقول : عرفت من عجبت ، وأنت تريد : عرفت من عجبت منه ، واللام ، فجوز لك أن تقول : عرفت لمن قلت ، وأنت تريد : عرفت من قلت له ، وإلى ، فجوز أن تقول : عرفت إلى من أويت ، وأنت تريد : عرفت من أويت إليه ، وفى ، فجوز لك أن تقول : عرفت فيمن رغبت ، وأنت تريد : عرفت من رغبت فيه . ومن المجرورة بالحروف الزائدة فى هذه الأمثلة كلها موصولة ، وليست استفهامية . وقد عرفت أن الشواهد التى تمسكوا بها لتحتمل وجوها أخرى غير التى خرجها عليها القائل بالزيادة والتعويض ؛ فلا تبقى صالحة للاستدلال بها على ما ذهبوا إليه . على أنه لو لم يكن لكل منها تخرىج غير الذى ذكره وتمسكوا به لكانت أبياتا مفردة لا تثبت بها قاعدة فى موضوعها فلا تحتل أن يقاس عليها غيرها .

كَمَا هَذَا كُمْ» أى : لهدايتكم ، وعبارته هنا فى التسهيل تقتضى أن ذلك قليل ، ولكنه قال فى شرح الكافية : ودلالاتها على التعليل كثيرة . الثالث : التوكيد ، وهى الزائدة ، نحو : « لَيْسَ كَمَثَلِهِ شَيْءٌ » أى : ليس شئ مثله ، وقوله :

٥٦٠ — لَوَاحِقُ الْأَقْرَابِ فِيهَا كَالْمَقْنِ

٥٦٠ — هذا بيت من الرجز المشطور ، من أرجوزة طويلة لرؤبة بن العجاج ، والبيت من أبيات منها وصف فيها حمار الوحش وأنه الذى شبه ناقته بها فى الجلادة وسرعة العدو ، وليست فى وصف الخيل ، كما زعم العيني ، وقبل بيت الشاهد قوله :

| | |
|---|---|
| أَحْقَبَ كَالْمِخْلَجِ مِنْ طُولِ الْقَلْقِ | كَأَنَّهُ إِذْ رَاحَ مَسْلُوسُ الشَّمَقِ |
| نَشْرَعْنُهُ ، أَوْ أَسِيرٌ قَدْ عَمِقَ | مُنْسَرِحًا إِلَّا ذَعَالِبَ الْخِرْقِ |
| مُنْتَحِيًا مِنْ قَصْدِهِ عَلَى وَقْفٍ | صَاحِبَ عَادَاتٍ مِنَ الْوَرْدِ الْغَفَقِ |
| تَرْمِي ذِرَاعِيهِ بِجُثْجَاثِ الشَّوْقِ | ضَرْجًا وَقَدْ أَنْجَذَنَ مِنْ ذَاتِ الطُّوْقِ |
| صَوَادِقُ الْعَقَبِ مَهَازِيبُ الْوَلَقِ | مُسْتَوِيَاتُ الْقَدِّ كَالْجَنْبِ النَّسَقِ |
| تَحْمِيدُ عَنْ أَظْلَاهَا مِنَ الْفَرَقِ | مِنْ غَائِلَاتِ اللَّيْلِ وَالْهَوْلِ الرَّعَقِ |
| قُبُّ مِنَ التَّعْدَاءِ حُفْبٌ فِي سَوَقِ | لَوَاحِقُ الْأَقْرَابِ فِيهَا كَالْمَقْنِ |

اللفظ : « أحقب » الأحقب : حمار الوحش ، سمي بذلك لبياض فى حقويه ، والأقنب حقباء ، على مثال أبيض وبيضاء « كالمخلج » المخلج - بزنة المنبر - الحشبة التى يخلج عليها القطن ليخلص من البذر ، شبه الحمار به لصلابته ولكثرة حركته واضطرابه « من طول القلق » هو الوجه الذى شبه الحمار بالمخلج من جهته . والقلق : الاضطراب « كأنه إذ راح » راح : نقيض غدا ، تقول : سرحت الماشية بالغداة ، وراحت بالعشى ، وأنت تريد براحت رجعت ، يصف رجوعه إلى مأواه « مسلوس » على بنية اسم مفعول ، هو الوصف من السلاس - بالضم بزنة غراب - وهو ذهاب العقل ، وفعله سلس بالبناء للجهول ، ونظيره وزنا ومعنى جن فهو مجنون « الشمق » بفتح الشين والميم جميعا - مصدر شمق يشمق - بزنة فرح يفرح فرحا - إذا اشتد فرحه ، وقال الليث : الشمق مرح الجنون « نشرعنه » نشر - بالبناء للجهول مخفف الوسط أو مشدده - مأخوذ من النشرة - بضم فسكون - وهى رقية يعالج بها الجنون والريض ، وجملة « نشرعنه » فى محل نصب حال من الضمير المستتر فى « مسلوس الوهق » والمعنى : كأن هذا الحمار الأحقب قد أخذته الإعياء والكلال من كثرة الحركة ، فحين أراد الرجوع إلى مأواه نشط شوقا إليه فكأنه مجنون نشط قد زال

.....

جنونه ومريض شوق قد ذهب دأؤه «أو أسير قد عتق» تقول : عتق العبد - من باب ضرب -
وعتاقا وعتاقة ، ككتاب وكتابة ، إذا صار حرا ، والاسم العتق - بكسر فسكون - وأسير :
معطوف على مساوس ، وهذا تشبيه آخر للجار «منسرحا» هو حال من الضمير في راح ، ومعناه
الخارج من ثيابه . والدعاليب : جمع ذعلوب كعصفور ، وهي أطراف الثياب ، وأراد أنه قد انجرد
عنه الشعر «منتحيا» تقول : انتحى ، وأنحى ، إذا أخذ في ناحية وجانب . والقصد : طلب
شيء بعينه ، أو هو استقامة الطريق ، والوفى - بفتح الواو والقاف - مصدر قولك : وفق فلان
في أمره ؛ إذا صادفه موافقا «صاحب عادات» حال آخر من الضمير في راح ، والورد - بكسر
فسكون - الاسم من قولك : وردت الإبل الماء ورودا . والغفق - بفتح الغين والقاف - هو أن
ترد الإبل الماء كل ساعة ، وهو وصف للورد بتأويله بالمتكرر «ترى ذراعيه - إلخ» فاعل
ترى هو قوله «صوادي العقب» الآتى بعد . والجنجات : نبت له زهرة صفراء على هيئة العصفور
ومنايته القيغان . وقيل : هو شبيه بالقيصوم ومنايته في الرياض . والسوق - بضم فسكون - اسم
موضع ولم أقف على تعيينه . يريد أن الأحقب يسوق وأنه فهمى تسير أمامه سيرا شديدا حتى إنها
لتحطم هذا النبات المعروف بالجنجات فتتطاير كسره فتصيب ذراعيه «ضرجا» مصدر ضرجت
الشيء بمعنى شققته ، وهو حال من الجنجات بتأويله بمشتق ، فكأنه قال : ترى الآن ذراعى
الجار بجنجات هذا المكان حال كونه مكسورا . وأتجدن : سرن إلى النجد ، وهو ما ارتفع من
الأرض . وذات الطوق - بضم الطاء وفتح الواو - اسم مكان أيضا «صوادي العقب» صوادي :
جمع صادقة ، والعقب - بفتح فسكون - الجرى يحىء بعد جرى . والمهاذيب : جمع مهذابة ،
وهي مبالغة هاذبة بمعنى مسرعة . تقول : هذب وأهذب وهاذب وهذب ، إذا أسرع في طيرانه
أو عدوه أو كلامه . والولق : مصدر ولق يلقي - من مثال وعد يعد - إذا أسرع ، وأضاف
مهاذيب إلى الولق وأنه يريد أنهم سرعات العدو «مستويات القد» القد - بكسر القاف -
الطريقة «كالجنب النسق» الجنب : ماتحت الإبط إلى الكشح ، والنسق : المنتظم ، فعل بمعنى
مفعول ، يريد أن هذه الآن كأنهن في قرب بعضهن لبعض أضلاع الجنب لاتأخر إحداهن عن
صاحبتها «تخيد عن أظلالها من الفرق» حاد عن الشيء : تنحى عنه وابتعد منه ، والأظلال :
جمع ظل ، والفرق - بفتحين - الخوف ، وفعله فرق يفرق كفرح يفرح . وغائلات الليل :
الأعد والصيد وما أشبههما . والهلول : مصدرها له الأمر يهوله ، إذا أفرعه . والزعق : مصدر
زعق - كفرح - إذا خاف في الليل «قب» جمع قباء أو أقب ، وصف من القب - بفتح القاف
والباء - وهو دقة الحصر ، يريد أنهم ضامرات البطون . والتعداء - بفتح فسكون - أحد
مصادر عدا يعدو . والحقب : جمع حقباء أو أحقب . والسوق - بفتح السين والواو - طول

الساق ، أو غلظها ، أو حسنها . ويقال في الوصف منه : أسوق وسوقاء «لواحق الأقرب - إلخ» اللواحق : جمع لاحقة ، وهي الهزيلة الضامرة ، تقول : لحق يلحق - كسمع يسمع - إذا هزل وضمر ، والأقرب : جمع قرب - بزنة قفل أو عنق - وهو البطن ، يريد أنهم خمصات البطون . والملق : الطول ، وقال الليث : هو الطول الفاحش في دقة .

الإعراب : «لواحق» خبر مبتدأ محذوف ، وتقدير الكلام : هن لواحق ، وهو مضاف و «الأقرب» مضاف إليه «فيها» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «كالملق» الكاف حرف جر زائد ، والملق : مبتدأ مؤخر مرفوع بضمه مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب حال من الأقرب : أي هن ضامرات البطون حال كون بطونها طويلات .

الشاهد فيه : قوله «كالملق» فإن الكاف في هذه الكلمة حرف جر زائد لا يدل على معنى التشبيه . ألا ترى أن الملحق هو الطول ، وأنه يقال : في فلان طول ، ولا يقال : في فلان كالطول ، وأنت تريد معنى تشبيه ما فيه بالطول ؟ وهذا التخريج الذي ذكره الشارح ههنا هو تخريج كثير من النحاة وأهل اللغة : منهم المحقق الرضى في شرح الكافية ، وابن عصفور وإن كان قد خص زيادة الكاف بضرورة الشعر ، ومنهم أبو الفتح بن جني في سر الصناعة ، ومنهم أبو علي الفارسي في البغداديات ، ومنهم ابن السراج في الأصول ، ومنهم أبو حيان ، ومنهم الأصمعي . قال أبو علي الفارسي : «وأما مجيء الكاف حرفاً زائداً لغير معنى التشبيه ، فكقولهم - فيما حدثناه عن أبي العباس - فلان كذى الهيئة ، يريدون : فلان ذو الهيئة ؟ فموضع المجرور رفع ، ومنه : * لَوَاحِقُ الْأَقْرَابِ فِيهَا كَالْمَلَقِ * أي : فيها ملق ؛ لأنه يصف الأضلاع بأن فيها طولاً ، وليس يريد أن شيئاً مثل الطول نفسه ، ومنه : (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ) ، ومنه أيضاً : (أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ) نقديره أرايت الذي حاج إبراهيم في ربه أو الذي مر على قرية » اه . وقال أبو حيان : «وحكى الفراء أنه قيل لبعض العرب : كيف تصنعون الأقط ؟ قال : كهين ، يريد هينا ؛ ومن زيادتها قول بعضهم : كذا أخذت في حديثك ، جواباً لمن قال له : منذ كم لم تر فلاناً يريد منذ أخذت » اه . ومن هذه الأمثلة التي ضربها أبو علي وأبو حيان لزيادة الكاف تعلم أنه لا وجه مطلقاً لتخصيص ابن عصفور زيادتها بضرورة الشعر ، ألا ترى أن أبا علي حمل آيتين من الكتاب الكريم على زيادة الكاف ، كما مثل هو وأبو حيان لزيادتها بكلام وارد عن العرب في محاوراتهم بغير ضرورة ولا تكلف ؟ نعم يمكن أن يقال : إنه ليس بكثير في كلامهم وإن يكن فصيحاً ؛ وقد جعل الرضى لزيادة الكاف ضوابط : منها ألا تلبس بالأصلية الدالة على التشبيه ، وذلك بأن تقوم قرينة على أنه ليس المراد بها التشبيه ولا غيره من معاني الكاف الأصلية كما

أى : فيها المَقْ ، أى : الطول . الرابع : الاستعلاء ، قيل لبعضهم : كيف أصبحت ؟ قال :
 كخير ، أى : على خير ، وهو قليل ، أشار إلى ذلك فى التسهيل بقوله : وقد توافق على .
 (وَأَسْتَعْمِلَ) الكاف (اسماً) بمعنى مثل ، كما فى قوله :
 ٥٦١ - بَضَحَكَ عَنْ كَالْبَرْدِ الْمُنْهَمَّ

فى بيت الشاهد ، ومنها أن يسبقها « مثل » أو يتأخر عنها ، قال (ج ٢ ص ٣١٩) : « وتكون
 أيضاً زائدة إذا لم تلتبس بالأصلية ، كما فى قوله * لَوَاحِقُ الْأَقْرَابِ فِيهَا كَالْمَقْ * أى :
 فيها المَقْ ، وهو الطول ، ويحكم بزيادتها عند دخولها على مثل ، فى نحو (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ)
 أو دخول مثل عليه ، كقوله * فَأَصْبَحُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَّا كُولٌ * إذ الفرض أنه لا يشبهه
 بالمشبه ، فلا بد من زيادة إحدى أداتى التشبيه ، وزيادة ما هو على حرف أولى ، ولا سيما إذا
 كان من قسم الحروف ؛ لأن الأسماء تقل زيادتها دون الحروف فى الأغلب » اهـ . وقال ابن هشام
 فى مباحث الكاف من اللغى : « الخامس من معانى الكاف الحرفية : التوكيد ، وهى الزائدة ،
 نحو : (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ) قال الآكثرون : التقدير ليس شيء مثله ؛ إذ لو لم تقدر زائدة
 صار المعنى ليس شيء مثل مثله ؛ فيلزم المحال - وهو إثبات المثل - (وذلك من قبل أن النقي
 بحسب المتبادر من الكلام إنما ينصب على الحكم ويفيد ثبوت متعلقة ؛ فالمتبادر من قولنا :
 ليس مثل ابن زيد أحد ، أن لزيد ابناً لا يشبهه أحد ، وإن كان يحتمل أن نفي المثل عنه يسبب
 عدم وجوده) وإنما زيدت فى الآية لتوكيد نفي المثل ؛ لأن زيادة الحرف بمنزلة إعادة الجملة ثانية ،
 قاله ابن جنى ؛ ولأنهم إذا بالغوا فى نفي الفعل عن أحد قالوا : مثلك لا يفعل كذا ، ومرادهم إنما
 هو النفي عن ذاته ، ولكنهم إذا نفوه عن من هو على أخص أوصافه فقد نفوه عنه . وقيل : الكاف
 فى الآية غير زائدة ؛ ثم اختلف ؛ فقيل : الزائد مثل كما زيدت فى (فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ
 بِهِ) ، قالوا : وإنما زيدت هنا (فى كمثلها) لتفصل الكاف من الضمير ، والقول بزيادة الحرف أولى
 من القول بزيادة الاسم ، بل زيادة الاسم لم تثبت ، وأما (بمثل ما آمنتم به) فقد يشهد للقاتل بزيادة
 مثل قراءة ابن عباس (بما آمنتم به) وقد تؤولت قراءة الجماعة على زيادة الباء فى المفعول المطلق :
 أى إيماناً مثل إيمانكم به : أى بالله سبحانه ، أو بمحمد عليه الصلاة والسلام ، أو بالقرآن ،
 وقيل : مثل للقرآن ، وما للتوراة : أى فإن آمنوا بكتابكم كما آمنتم بكتابهم » اهـ .

٥٦١ - هذا بيت من الرجز المشطور للعجاج ، وقبله قوله :

وَلَا تَلُمْنِي الْيَوْمَ يَا بَنَ عَمِّي عِنْدَ أَبِي الصَّهْبَاءِ ، أَقْصَى هَمِّي

بِيضٌ ثَلَاثٌ كَنِعَاجٍ جُمٌّ يَضْحَكُنَ عَنْ كَالْبَرْدِ الْمُنْهَمِّ
* تَحْتَ عَرَانِينَ أَنْوْفِ شَمٍّ *

اللفظ: «عند أبي الصهباء» يحتمل أن يكون أبو الصهباء كنية رجل معين، ويحتمل أن يكون أراد به الحمار، والصهباء: الحمر، وكناه بأبي الصهباء لأنه مالكتها «أقصى هي» الهم - بفتح الهاء - العزم والإرادة، وقال ابن فارس: الهم ما هممت به إذا أردته ولم تفعله، «أقصى الشيء»: غايته ومنتهاه، وأراد غاية ما أتمناه ومنتهى ما آمله «بيض ثلاث» البيض: جمع بيضاء، وأراد بهن النساء الحسنات، وقد أكثر النحاة من القول في إعراب هذه الكلمة، وعندى أن خير ما تعرب عليه أن تكون خبرا عن قوله «أقصى هي» وكأنه قد قال: نهاية ما تصبو إليه النفس هؤلاء البيض «كنعاج» النعاج - بكسر النون - جمع نعجة، مثل قصعة وقصاع وجفنة وجفان، وأصل النعجة: الأثني من الضأن، والعرب تكتنى عن المرأة بالنعجة. ونقل عن أبي عبيدة أن النعاج بقر الوحش، ولا يقال لغيرهن نعاج، والعرب تشبه النساء بقر الوحش في سعة العيون «جم» بضم الجيم - جمع جماء، وهي التي لا قرن لها. ويقال: جمت الشاة تجم جمما - من باب تعب - إذا لم يكن لها قرن، وفائدة الوصف بالجيم نفي ما يكسبهن السحابة «يضحكُن» عن كالبرد «البرد» بفتح الباء والراء جميعا - حب الغمام، وهو ما ينزل من السحاب شبه الحصى، ويسمى حب للزن أيضا «للمنهم» الدائب، قال الجوهري: انهم البرد والشحم؛ ذاب. شبه ثعر النساء بالبرد الدائب في الجلاء واللطفة «تحت عرانيين أنوف شم» العرانيين: جمع عرنين، وهو ماتحت مجتمع الحاجبين من الأنف، والشم: جمع أشم، وهو وصف من الشمم، والشمم - بفتح الشين والميم - ارتفاع قسبة الأنف مع استواء أعلاه، فإن كان ثمة احديداب فهو القنا.

الإعراب: «يضحكُن» فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، ونون النسوة فاعله مبني على الفتح في محل رفع، والجملة من الفعل المضارع وفاعله في محل رفع صفة ثانية لبييض ثلاث، والصفة الأولى هي متعلق قوله «كنعاج جم» وقوله «عن» حرف جر دال على المجاوزة مبني على السكون لا محل له من الإعراب «كالبرد» السكاف اسم بمعنى مثل مبني على الفتح في محل جر بعن، والجار والمجرور متعلق بيضحكُن، والسكاف الاسم مضاف والبرد مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «للمنهم» صفة للبرد، مجرورة بالكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله «عن كالبرد» فإن السكاف في هذه العبارة اسم بمعنى مثل، بدليل دخول حرف الجر الذي هو عن عليها، وقد علمنا أن حرف الجر لا يدخل إلا على الاسم. وههنا أمران لابد أن نشير إليهما، الأمر الأول: أنهم اختلفوا في: هل تكون السكاف اسما بمعنى مثل، فإن

كانت فهل يختص بجيء الكاف اسما بمعنى مثل بضرورة الشعر أو لا يختص بها ؟ أما عن الأول فلم يخالف فيه أحد ، وأما الثاني فذهب الأخفش والفارسي وابن مالك إلى أن بجيء الكاف اسما بمعنى مثل لا يختص بضرورة الشعر ، وذهب غير هؤلاء إلى أنه يختص بضرورة الشعر ، قال المحقق الرضى (ج ٢ ص ٣١٩) : « وتعين اسمية الكاف إذا انجرت كما في قوله * يضحكن عن كالبرد المنهم * وإذا ارتفعت [على الفاعلية] كما في قوله :

أَتَنْتَهُونَ وَلَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ كَأَطْعَنِ يَهْلِكُ فِيهِ الزَيْتُ وَالْفَتْلُ

أو على الابتداء ، نحو : كذا عندى درهما ، على ما قال بعضهم . . . وسيبويه لا يحكم باسميتها إلا عند الضرورة » اه . وقال ابن هشام فى المعنى : « وأما الكاف الاسمية الجارة فرادفة لمثل ، ولا تقع كذلك عند سيبويه والمحققين إلا فى الضرورة ، كقوله * يضحكن عن كالبرد المنهم * وقال كثير منهم الأخفش والفارسي : يجوز فى الاختيار ؛ فجوزوا فى نحو زيد كالأسد أن تكون الكاف فى موضع رفع والأسد مخفوضا بالإضافة . . . ولو كان كما زعموا لسمع فى الكلام مثل صررت بكالأسد » اه . والأمر الثانى : قد وقع فى الشعر العربى كثيرا جر الكاف بأحد ثلاثة أحرف : عن ، وعلى ، والباء . كما وقع كثيرا فى بجيء الكاف مبتدأ ، وفعلا ، ومفعولا به ، ومضافا إليه : فأما وقوعها مجرورة بعن فمثل البيت الشاهد الذى نحن بصدد شرحه ، وأما وقوعها مجرورة بعلى فكقول ذى الرمة :

أَيَّتْ عَلَى حَى كَثِيبًا وَبَعْلُهَا عَلَى كَالنَّقَا مِنْ عَالِجٍ يَتَبَطَّحُ

وأما وقوعها مجرورة بالباء فكالببيت الآتى (٥٦٣) وكقول امرئ القيس يصف فرسا :

وَرَحْنًا بِكَابْنِ الْمَاءِ يُجْنَبُ وَسَطُنَا تَصَوَّبُ فِيهِ الْعَيْنُ طَوْرًا وَتَرْتَقِ

يريد : رحنا بفرس مثل ابن الماء - وهو الفرنق - فى سرعتة ومهولة مشيه . وأما مجيئها مبتدأ فكقول الكهيت :

عَلَيْنَا كَالنَّهَاءِ مُضَاعَفَاتٌ مِنَ الْمَاضِي لَمْ تُوزِ الْمَنُونَا

أراد : مثل النهاء علينا . وأما مجيئها فاعلا فكقول الأعشى :

أَتَنْتَهُونَ وَلَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ كَأَطْعَنِ يَهْلِكُ فِيهِ الزَيْتُ وَالْفَتْلُ

أراد : لا ينهى ذوى الشطط مثل الطعن . وخرجوا على هذا قول امرئ القيس :

وَإِنَّكَ لَمْ يَفْخَرْ عَلَيْكَ كَفَاخِرٌ ضَعِيفٌ وَلَمْ يَمْلِكْ مِثْلُ مُغَابٍ

أراد : لم يفخر عليك مثل فاخر ضعيف . وأما وقوع الكاف مفعولا به فكقول النابغة :

أى : عَنْ مِثْلِ الْبَرْدِ ، وقوله :

٥٦٢ - بِكَالْقُوَّةِ الشَّغْوَاءُ جُلْتُ فَلَمْ أَكُنْ لِأَوْلَعَ إِلَّا بِالسَّكْمِيِّ الْمَقْنَعِ

لَا يَزْمُونُ إِذَا مَا أَلْفُ جَلَّ لَهُ بَرْدُ الشِّتَاءِ مِنَ الْإِحْمَالِ كَالْأَدَمِ
فالسكاف في قوله « كالأدم » مفعول به ثان لقوله « جاله » يريد : جال برد الشتاء الأفق مثل
الأدم . وأما وقوع السكاف مضافا إليه فكقول الشاعر :

تَمَّ الْقَلْبُ حُبُّ كَالْبَدْرِ ، لَا بَلْ فَأَقْ حُسْنًا مَن تَمَّ الْقَلْبُ حُبًّا

٥٦٢ - لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، كما لم أقف له على سوابق أو لواحق .

اللفظ : « بك للقوة » اللقوة - بفتح اللام أو كسرهما - العقاب الخفيف السريع ، وعن
أبي عبيدة أنها سميت لقوة لسعة أشداقها « الشغواء » بفتح الشين للعجمة وسكون العين ، بزنة
الجرأ - المعوجة المنقار ، وإنما يعوج منقارها حين تشتد قوتها « جلت » يقال : جال الفارس
في الحرب يحول ؛ إذا طاف في مجال المعركة ، وإنما يفعل ذلك إذا كان لا يبالي أحدا « لأولع »
مضارع مبني للجهول ماضيه قولهم : أولع فلان بكذا ؛ إذا شغف به وعنى « السكمي » الشجاع
المتكفي في سلاحه : أى المستتر فيه « المقنع » الذى يلبس القناع ، والقناع - بزنة الكتاب -
يطلق على ما يستر الوجه ، وعلى السلاح . وكان من عادة بعض أبطالهم أن يستروا وجوههم لكثرة
ما قتلوا فهم يخافون أن يؤخذوا بشارات قبلهم .

الإعراب : « بك للقوة » الباء حرف جر ، والسكاف اسم بمعنى مثل مبنى على الفتح في محل
جر بالباء ، والجار والمجرور متعلق بقوله « جلت » الآتى ، والسكاف الاسمية مضاف والقوة مضاف
إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « الشغواء » صفة للقوة « جلت » فعل ماض ، وتاء التكلم فاعله
مبنى على الضم في محل جر « فلم » الفاء حرف عطف ، ولم : حرف نفي وجزم وقاب « أكن »
فعل مضارع ناقص مجزوم بلم ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « لأولع » اللام لام الجحود
أولع : فعل مضارع مبني للجهول منصوب بأن المضرة وجوبا بعد لام الجحود ، ونائب الفاعل
ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وجملة المضارع ونائب فاعله في محل نصب خبر أكن « إلا »
أداة استثناء ملغاة لا عمل لها « بالسكمي » جار ومجرور متعلق بقوله أولع « المقنع » صفة للسكمي .

الشاهد فيه : قوله « بك للقوة » فإن السكاف في هذه الكلمة اسم بمعنى مثل ، بدليل
انجرارها بالباء ، وقد عرفت أن حروف الجر تختص بأن تتصل بالأسماء . وهل دخول الباء على
السكاف مختص بالضرورة ؟ اختلف العلماء فيه ، وقد شرحنا ذلك في الشاهد السابق .

فإن قلت : فلماذا تكلف العلماء فيما ذكر الشارح وذكر من الشواهد أن يجعلوا السكاف
اسما بمعنى مثل ، وهلا جعلوا السكاف حرف جر وجعلوها هي ومجرورها صفة لموصوف محذوف ؛

وهو مخصوص عند سيبويه والمحققين بالضرورة ، وأجازه كثيرون - منهم الفارسي والناظم - في الاختيار .

(وَذَا عَنْ وَعَلَى) استعمال اسمين : الأول بمعنى جَانِب ، والثاني بمعنى فَوْق (مِنْ أَجْلِ ذَا عَلَيْهِمَا مِنْ دَخَلَ) في قوله :

فيكون تقدير قول الأعشى : ولن ينهى ذوى شطط شيء كالطعن ، ويكون تقدير قول امرئ القيس : ورحنا بفرس كابن الماء ، ويكون تقدير هذا الشاهد الذي نحن بصدد شرحه : جلت بفرس كاللقوة الشغواء ، ويكون تقدير البيت الآخر لامرئ القيس : وإنك لم يفخر عليك أحد كفاخر ضعيف ، ويكون تقدير بيت الكميت : علينا دروع كانهاء ، ويكون تقدير بيت النابغة : جلت برد الشتاء الأفق بردا كالأدم ، مثلاً ؛ ويكون تقدير البيت الآخر : نيم القلب حب فتاة كالبدر ، ويكون تقدير قول المعجاج الذي هو الشاهد السابق : يضحكن عن مبسم كالبرد ، وهكذا .

فالجواب عن ذلك أن حذف الموصوف وإقامة الوصف مقامه ، وهو ما تريد أن تحمل عليه هذه الشواهد كلها ، ليس حسناً في كل موضع ، بل قد يكون قبيحاً في مواطن ، وقد يشتد قبحه في مواطن أخرى . أفلمست ترى أنه قد لزمك على هذا التخريج الذي تريده أن تجعل الفاعل في بيت الأعشى وفي أحد بيتي امرئ القيس محذوفاً ، وقد علمت أن الفاعل لا يجوز حذفه بته ؟ وإذا كان هذا التخريج لا يخلو من القبح لزمك ألا تصير إليه وفي الكلام مندوحة عنه فان قلت : فان ما أردت من التخريج لم يحذف فيه الفاعل إلا وقد قام مقامه وصفه ، والقبيح إنما هو حذف الفاعل دون أن يقام شيء مقامه .

قلت : الجواب عن هذا أيسر مما تظن ، أرأيت كيف ذهبت مذهبا أقبح من القبيح وأنت تحسب أنه شيء لا غبار عليه ؟ فقد لزمك على ما تريد أن تذهب إليه أن توقع الجار والمجرور فاعلا ، وقد عرفت أن الفاعل لا يكون إلا اسماً صريحاً أو مؤولاً بالصريح بواسطة أدوات المصدر ، فأما أن يكون الجار غير الزائد ومجروره فاعلا فذلك ما لا نظيره في العربية وهو ما لا يجوز لك أن تذهب إليه ولا إلى ما يقتضيه . وإذا لم يمكن اعتبار الفاعل محذوفاً وهو ملحوظ ، ولا اعتباره محذوفاً وهو غير ملحوظ لقيام غيره مقامه ، وكان الكاف صالحاً لأن يكون فاعلاً - فقد وجب الصير إلى هذا ، وإذا وجب الصير إليه ثبت أن الكاف قد تكون اسماً بمعنى مثل ، كما قد تكون حرف جر دالاً على التشبيه ، وإذا ثبت ذلك في الكاف لم ينكر بعد ذلك أن تقع في مواقع الإعراب التي لا تقع فيها إلا الأسماء .

٥٦٣ - وَلَقَدْ أَرَانِي لِلرِّمَاحِ دَرِيْثَةً مِنْ عَن يَمِيْنِي تَارَةً وَأَمَامِي

٥٦٣ - هذا بيت من أبيات لفطري بن الفجاءة المازني التميمي ، وقد سبق ذكر هذه الأبيات وشرحها مع شرح الشاهد (رقم ٤٧٦) الذي سبق في باب الحال (انظر هذا الجزء ص ٣٣) .

الإعراب : « ولقد » الواو حرف عطف ، أو حرف قسم وجر ، وللقسم به محذوف : أي والله . واللام واقعة في جواب القسم المقدر ، وقد : حرف تحقيق « أَرَانِي » أَرَى : فعل مضارع مبني للمجهول أوله معلوم ، ونائب فاعله على الأول وفاعله على الثاني ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والثنون للوقاية ، والياء مفعول به أول لأرى إن بنيته للفاعل « للرماح » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من دريثة الآتي « دريثة » مفعول ثانٍ لأرى إن بنيته للفاعل ، وهو حال من ياء التكلم إن بنيته للمجهول « من » حرف جر « عن » اسم بمعنى جانب مبني على السكون في محل جر بمن ، والجار والمجرور متعلق بفعل دل عليه قوله « أَرَانِي للرماح دريثة » وكأنه قد قال : تحييتي من جهة يمين تارة ومن جهة أمامي تارة أخرى ، وعن مضاف ويمين من « يميني » مضاف إليه ، وهو مضاف وياء التكلم مضاف إليه « تارة » ظرف متعلق بذلك الفعل المدلول عليه بما تقدم « وأمامي » الواو حرف عطف ، أمام : معطوف على يميني ، وياء التكلم مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « من عن يميني » فإن عن في هذه العبارة اسم بمعنى جانب أو جهة ؛ بدليل دخول حرف الجر وهو « من » عليها ، وقد علم أن حرف الجر لا يتصل إلا بالأسماء ، ومثل هذا البيت في دخول من على عن البيت الآتي . وقد تدخل عليها على ، وذلك مثل قول الشاعر :

عَلَى عَن يَمِيْنِي مَرَّتِ الطَّيْرُ سُنْحًا وَكَيْفَ سُنُوحٌ وَالْيَمِيْنُ قَطِيْعٌ

فإن قلت : فما فائدة دخول « من » على عن في البيت المستشهد به والبيت الذي بعده ؟ فالجواب عن ذلك أن نقول لك : ذكر ابن هشام في المغني أن قول القائل : قعدت عن يمين فلان ، معناه قعدت في ناحية يمينه ، وهذا يحتمل أن مكانه من جهة يمين فلان ملاصق لمكان فلان كما يحتمل أنه بعيد منه غير ملاصق له ، فإذا قالوا : قعدت من عن يمين فلان ، تعين أن يكون مقصود التكلم أن مكانه من جهة يمين فلان ملاصق لمكان فلان هذا وأنه جالس في مبدأ جهة يمينه .

فإن قلت : فإن « عن » الحرفية دالة على المجاوزة ، وعن الاسمية بمعنى جانب أو جهة ، والمعنيان مختلفان ، بخلاف السكاف فإنها دالة على التشبيه سواء أكانت اسمية أم حرفية ، فما تقول في هذا : أتجد معني عن واحدا أم تجد لاختلافهما سرا ؟

وكتوله :

٥٦٤ — غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظَمُوهَا تَصِلُ وَعَنْ قَيْضٍ بَرِيزَاءَ مَجْهَلٍ

فالجواب عن ذلك أن نقول لك : قد ذكر جابر الله الزخشرى في الفصل أن معنى قول القائل : جلس فلان عن يمين فلان ، أنه جلس متراخيا عن بدن فلان في المكان الذى يحمال يمينه فكأنه قد قال : جلس فلان من جانب يمين فلان وفي موضع متجاوز عن بدنه ، وعلى هذا يتحقق اتحاد المعنيين ، ويكون شأن « عن » في اسميتها وحرفيتها كشأن الكاف فيهما ، غير أنه يجب أن يكون مرادهم من قولهم إن عن الاسمية بمعنى الجهة أو الجانب هو الجهة المجاوزة لدخولها لا مجرد الجهة ؛ فافهم ذلك وكن على ثبت منه .

٥٦٤ — هذا بيت من قصيدة طويلة لمزاحم العقيلي ، وأول هذه القصيدة قوله :

خَلِيلِي عُوْجَا بِي عَلَى الرَّيْغِ نَسَالٍ مَتَى عَهْدُهُ بِالظَّاعِنِ الْمُتَحَمِّلِ

وقبل بيت الشاهد قوله :

قَطَعْتُ بِشَوْشَاءٍ كَأَنَّ قَتُودَهَا عَلَى خَاضِبٍ يَعْلُو الْأَمَاعِزَ مُجْهَلٍ

أَذَلِكَ أَمْ كُدْرِيَّةٌ ظَلَّ فَرَخُهَا لَقَى بِشُرُورِي كَالْتَيْتِمِ الْمُعِيلِ

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظَمُوهَا تَصِلُ وَعَنْ ... الْبَيْتِ ، وبعده :

غُدُّوْا طَوَى يَوْمَيْنِ عَنْهُ انْطِلَاقَهَا كَمِيلَيْنِ مِنْ سَيْرِ الْقَطَا غَيْرَ مُوْتَلٍ

اللفظ : « بشوشاء » — بفتح الشين — الناقة الخفيفة « قتودها » القنود — بضم القاف والثاء — جمع قند ، وهو خشب الرجل « خاضب » هو ذكر النعام الذى أكل الربيع فاحمر ساقاه « الأماعز » جمع أمعز ، وهو المكان الكثير الحصى « مجهل » اسم فاعل من قولهم : أجفل الظليم ونحوه ، إذا نفر ، والظليم يضرب به المثل في سرعة العدو ، فإذا كان نافرا فهو أشد سرعة « أذلك أم كدرية » الإشارة راجعة إلى الخاضب ، والكدرية — بضم الكاف وسكون الدال — القطاة الغبراء اللون الرقشاء الظهر والبطن الصفراء الحلق ، واسم الإشارة خبر مبتدأ محذوف ، وكأنه قد قال : أناقق ذلك الخاضب أم كدرية ؟ فهو تشبيه بليغ قصد به تشبيهه ناقته في الخفة والسرعة بأحد الاثنين على طريق الاستهزام التجاهلى . وقوله « ظل فرخها لقي » جملة تقع صفة لكدرية ، واللقى — بزنة الفق — المطروح الملقى الذى لا يلتفت إليه « شرورى » بزنة سفرجل — جبل بطريق مكة إلى الكوفة بين مساكن بنى أسد ومساكن بنى عامر « المعيل » بزنة اسم المفعول — الفقير أو المهمل . وقوله « غدت من عليه — البيت » الضمير المستتر في غدت راجع إلى الكدرية ، والضمير البارز في عليه راجع إلى فرخها ، يريد أن هذه القطاة

قد انصرفت عن فرخها . وظم : هو فاعل تم ، والظم - بكسر الظاء وسكون الميم - أراد به ههنا مدة صبر القطاة على الماء « تصل » أراد تصوّت أحشائها من اليبس ؛ فأسند الفعل إليها ، ويقال : جاءت الإبل تصل عطشا ، والصليل : صوت الشئ اليابس « وعن قبض » القبض - بفتح فسكون - قشر البيضة ، وأراد البيض ، أو البيض الذي فسد فلم يخرج منه فرخ « بزراء » الزبراء - بكسر الزاي الأولى أو فتحها - ما ارتفع من الأرض وغلظ ، ويقال : الزبراء هي الأرض الغليظة المستوية التي لاشجر فيها ، ويقال : المفازة التي لا أعلام فيها ، وروى « بيداء مجهل » والمجهل - بزنة مقعد - التي لا يهتمدى فيها . وإنما جعل للكدرية فرخا وبيضا لتكون أشد شوقا إلى العودة فتكون أسرع طيرانا .

الوعراب : « غدت » غدا : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى الكدرية المذكورة في بيت سابق ، والتاء علامة التأنيث « من » حرف جر « عليه » على : اسم بمعنى فوق مبنى على السكون في محل جر بمن ، والجار والمجرور متعلق بغدت ، وعلى مضاف وضمير الغائب العائد إلى الفرخ مضاف إليه مبنى على الكسر في محل جر « بعد » ظرف متعلق بغدت منصوب بالفتحة الظاهرة « ما » مصدرية حرف مبنى على السكون لا محل له « تم » فعل ماض « ظمؤها » ظم : فاعل تم مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائبة العائد إلى الكدرية مضاف إليه ، وما المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بإضافة بعد إليه ، وتقدير الكلام : بعد تمام ظمئها « تصل » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى الكدرية ، والجملة من الفعل وفاعله في محل نصب حال صاحبه فاعل غدت وهو الضمير العائد إلى الكدرية « وعن قبض » الواو حرف عطف ، وعن قبض : جار ومجرور معطوف بالواو على قوله « من عليه » فهو متعلق أيضا بغدت ، وذهب ابن هشام اللخمي إلى أن « عن قبض » معطوف بالواو على قوله « عليه » وحده ؛ فيكون « عن » ههنا أيضا مجرورا بمن ، وعليه فعن مضاف وقبض مضاف إليه « بزراء » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لقبض « مجهل » نعت لزبراء ، ونعت المجرور مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة .

الشاعر في : قوله « من عليه » فإن على في هذه العبارة اسم بمعنى فوق ، ولهذا دخلت من عليه ؛ لأن حروف الجر لا تدخل على غير الأسماء . وقد اختلف العلماء في اسمية « على » : اتخص بضرورة الشعر أم لا تخص بذلك ؛ فصرح كلام سيبويه أن اسميتها عند دخول من عليها غير مختصة بضرورة الشعر . وذهب ابن عصفور إلى أن على في هذا البيت وغيره استعملت اسما للضرورة لإجراء لها مجرى ما في معناه وهو فوق . وذهب الفراء وبعض الكوفيين إلى أن « عن »

(وَمَذُ وَمُنْذُ) يستعملان أيضا اسمين وحرفين : فهما (أُسْتَمَانِ حَيْثُ رَفَعًا) اسمًا مفردًا، (أَوْ أُوْلِيَا) جملةً ، كما إذا أوليا (أَلْفَعَلْ) مع فاعله ، وهو الغالب ، ولهذا اقتصر على ذكره ، أو المبتدأ مع خبره .

فالأول نحو : مَا رَأَيْتُهُ مَذُ يَوْمَانِ ، أَوْ مُنْذُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ ، وهما حينئذ مبتدآن وما بعدهما خبر ، والتقدير : أَمَدُ انقطاع الرؤية يومان ، وأوّل انقطاع الرؤية يوم الجمعة . وقد أشعر بذلك قوله : حَيْثُ رَفَعًا ، وقيل بالعكس ، والمعنى بينى وبين الرؤية يومان ، وقيل : ظرفان ، وما بعدهما فاعل بفعل محذوف ، أى : مذكّان - أو مذ مضى - يومان ، وإليه ذهب أكثر الكوفيين ، واختاره السهيلي والناظم في التسهيل .

والثاني (كَجِئْتُ مَذُ دَعَا) ، وقوله :

* مَا زَالَ مَذُ عَقَدَتْ يَدَاهُ إِزَارَهُ ^(١) *

وقوله :

٥٦٥ - وَمَا زِلْتُ أَبْنِي الْخَيْرَ مَذُ أَنَا يَا فَعُ

و «على» لا يكونان اسمًا ولو دخل عليهما حرف الجر ، وحروف الجر عند هؤلاء يجوز دخول «من» عليها كلها إلا أربعة ، وهى : مذ ، واللام ، والباء . وفى . وذهب ابن الطراوة وابن طاهر وابن خروف وأبو على فى أحد قوليه إلى أن «على» اسم بمعنى فوق دائماً ، ولا تكون حرف جر أصلاً ؛ فهذه أربعة أقوال .

(١) هذا صدر بيت ، وعجزه :

* فَسَمَا فَأَذْرَكَ خَمْسَةَ الْأَشْبَارِ *

وهذا بيت من قصيدة للفرزدق يمدح فيها آل المهلب . وقد تقدم ذكر هذا البيت فى باب المعرفة بأداة التعريف ، وهو الشاهد (رقم ١٣٢) ، وذكرنا معه جملة أبيات من القصيدة وشرحناها بما لا نرى معه إعادة شئ منه (انظر الجزء الأول ص ٢٣٠) والاستشهاد بالبيت هنا فى قوله : «مذ عقدت يده إزاره» حيث دخلت مذ على الجملة الفعلية ، ومذ حينئذ ظرف زمان مضاف إلى الجملة بعده ، وسيأتى شرح ذلك مستوفى مع شرح الشاهد الآتى عقب هذا .

٥٦٥ - هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

* وَلِيدًا وَكَمَلًا حِينَ شَبْتُ وَأَمْرَدًا *

والشهور أنهما حينئذ ظرفان مضافان إلى الجملة ، وقيل : إلى زمن مضاف إلى الجملة ، وقيل : مبتدآن ؛ فيجب تقدير زمن مضاف إلى الجملة يكون هو الخبر .

وهذا بيت من قصيدة الأعشى ميمون بن قيس التي أولها :

أَلَمْ تَغْتَمِضْ عَيْنَكَ لَيْلَةَ أَرْمَدَا وَبِتْ كَمَا بَاتَ السَّلِيمُ مُسَهَّدَا

وقد ذكرنا منها عدة أبيات في باب المفعول المطلق عند شرح الشاهد (رقم ٤٢١) فارجع إلى ذلك في الوضع الذي أشرنا إليه (ج ٢ ص ٣٥١) ثم انظر شرح الشاهد (رقم ٥٤٢) في هذا الجزء (ص ٢٤٧) .

اللفظ : « أبني » أطلب « الخير » قد روى في مكانه « المال » وهو أشهر « مذ أنا يافع » اليافع : الغلام الذي قارب الحلم ، وهو اسم الفاعل لقولهم : أيفع الغلام ، إذا دنا من الحلم ، وكان القياس يقتضي أن يكون اسم الفاعل موفعا كالمصالح من أصلح والمفسد من أفسد ، أو يكون له فعل ثلاثي ، ولكن المستعمل من فعل هذه المادة هو أيفع ، والذي جاء من اسم الفاعل هو يافع ، وكأنهم قد استعملوا فعلا ثلاثيا ثم جاءوا باسم الفاعل له ثم أماتوا ذلك الفعل وأبقوا اسم فاعله . ولذلك نظرنا ؛ قالوا : أعشب المكان فهو عاشب ، إذا كثر فيه العشب . وقالوا : أحمل المكان فهو ماحل ، إذا أجذب ، وقالوا : أورس المكان فهو وارس ، إذا كثر فيه نبات الورس .

الإعراب : « ما » حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب « زلت » زال : فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسم مبني على الضم في محل رفع « أبني » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والجملة من الفعل وفاعله في محل نصب خبر زال الناقصة « الخير » مفعول به لأبني ، منصوب بالفتحة الظاهرة « مذ » ظرف زمان متعلق بأبني مبني على السكون في محل نصب « أنا » ضمير منفصل مبتدأ « يافع » خبر للمبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جر بإضافة مذ إليها .

الشاهد في قوله « مذ أنا يافع » حيث وقعت الجملة الاسمية بعد « مذ » . وللعلماء في مذ حينئذ ثلاثة أقوال : أولها أن « مذ » ظرف مضاف إلى الجملة التالية له ، وكأن الشاعر قد قال : مازلت أبني الخير وقت أنا يافع ، وهذا القول هو الذي جرينا عليه في إعراب البيت . والثاني : أن « مذ » مضاف إلى ظرف محذوف ، وهذا الظرف هو المضاف إلى الجملة الواقعة بعد مذ ، وإذا لاحظت أن « مذ » ظرف زمان لم يكن هناك داع لتقدير زمان يضاف إلى الجملة ؛ إذ التقدير حينئذ : مازلت أبني الخير وقت زمان أنا يافع ، فأحد الطرفين لا يفيد شيئا . والثالث : أن « مذ » ليس ظرف زمان ، ولكنه مبتدأ محذوف خبره ، وهذا الخبر المحذوف هو الذي يضاف إلى الجملة ، وكأن الشاعر قد قال : أول أمد بغائي الخير وقت أنا يافع .

(وَأَنْ يَجْرَا) فهما حرفا جرٍّ ، ثم إن كان ذلك (فِي مُضَيٍّ فَكَيْنَ * هُما) في المعنى ، نحو : ما رأيتُهُ مُذْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ ، وَمُنْذُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ ، أى : من يوم الجمعة (وَفِي الْخُضُورِ مَعْنَى فِي أُسْتَبْنِ) بهما ، نحو : ما رأيتُهُ مَذْ يَوْمِنَا ، أَوْ مَنذُ يَوْمِنَا : أى في يومنا . هذا مع المعرفة كما رأيت ، فإن كان المجرور بهما نكرة كانا بمعنى مَنْ وإلى معاً كما في العدود ، نحو : ما رأيتُهُ مَذْ - أَوْ مَنذْ - يومين ، وكونهما إذا جرّاً حرفي جرٍّ هو ما ذهب إليه الأكثرون ، وقيل : هما ظرفان منصوبان بالفعل قبلهما .

(تنبيهات) : الأول : أكثر العرب على وجوب جرهما للحاضر ، وعلى ترجيح جر منذ الماضي على رفعه ، كقوله :

٥٦٦ - وَرَبْعٌ عَفَتْ آثَارُهُ مُنْذُ أَزْمَانٍ

٥٦٦ - هذا عجز بيت هو مطلع قصيدة طويلة لأمير القيس بن حجر السكندی ، وصدره قوله :

* قَفَا نَبِكَ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَعِرْفَانٍ *

وبعد هذا المطلع قوله :

أَتَتْ حَبِيبٌ بَعْدِي عَلَيْهَا فَأَصْبَحَتْ كَخَطِّ زُبُورٍ فِي مَصَاحِفِ رُهْبَانٍ
ذَكَرْتُ بِهَا الْحَيَّ الْجَمِيعَ فَهَيَّجَتْ عَقَابِيلَ سَقَمٍ مِنْ ضَمِيرٍ وَأَشْجَانٍ
فَسَحَتْ دُمُوعِي فِي الرَّدَاءِ كَأَنَّهَا كُلُّ مَنْ شَعِيبٍ ذَاتِ سَحٍّ وَتَهْتَانٍ

اللفظ : « قفا نبك - البيت » قد جاء صدر هذا المطلع في طويته الالامية :

* قَفَا نَبِكَ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمَنْزِلٍ *

وقوله ههنا : « ورَبْعٌ عَفَتْ آثَارُهُ » قد روى في مكانه « ورسم عفت آثاره » والرَّبع - بفتح - فسكون - المنزل والدار . والرسم - بوزنه - مابقي من آثار الديار . وعفت آثاره : ذهبت وانمحت معالمه ، والآثار : جمع أثر - بفتح - وروى في مكانه « آياته » والآيات : جمع آية ، وهي العلامة التي يستدل بها عليه ومنها يعرف ، وكل شيء استدل به على شيء آخر فهو علامته وآيته . ومن ذلك آيات النبوة ، والأزمان : جمع زمن - بفتح - كسبب وأسباب ، وبطل وأبطال . الإعراب : « قفا » فعل أمر ، وألف الاثنين فاعله « نبك » فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر ، وعلامة جزمه حذف الباء والكسرة قبلها دليل على أنها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا

وعلى ترجيح رفع مذ للماضي على جره ؛ فن القليل فيها قوله :

٥٦٧ - لَيْنَ الدِّيَارُ بِقُنَّةِ الْحَجَرِ أَقْوَيْنَ مُذْ حَجَجَ وَمُذْ دَهَرَ

تقديره نحن «من ذكرى» جار ومجرور متعلق بـ «بني» ، وذكرى مضاف و «حبيب» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «وعرفان» الواو حرف عطف ، عرفان : معطوف على ذكرى حبيب «وربع» الواو عاطفة ، ربع : معطوف على ذكرى حبيب أيضا «عفت» عفا : فعل ماض ، والتاء حرف دال على تأنيث الفاعل ، «آياته» آيات : فاعل عفت مرفوع بالضم الظاهرة ، وهو مضاف ، وضيم الغائب العائد إلى الربع مضاف إليه ، والجملة من الفعل الماضي وفاعله في محل جر صفة لـ «منذ» حرف جر مبني على الضم لا محل له من الإعراب «أزمان» مجرور بمنذ ، والجار والمجرور متعلق بعفت .

الشاهد في قوله «منذ أزمان» وردت منذ في هذه السكامة داخلة على الزمان الماضي ، على - عد الكثير فيها ، وأكثر العلماء على أن «منذ» حينئذ حرف جر ، وعلى أن معناها في هذه العبارة هو معنى «من» ؛ لأن الفعل العامل فيها ماض ، كما يعلم من كلام الشارح .

٥٦٧ - هذا مطلع قصيدة لزهير بن أبي سلمى المزني يمدح فيها هرم بن سنان ،

وبعده قوله :

لَعِبَ الزَّمَانُ بِهَا وَغَيَّرَهَا بَعْدَى سَوَافِي الْمَوْرِ وَالْفَطَرِ
فَقَرًّا يَمْنُدُّعُ النَّحَّاتِ مِنْ ضَفَوْنِي أُولَاتِ الضَّالِّ وَالسُّدْرِ
دَعَا ذَا وَعَدَّ الْقَوْلَ فِي هَرَمٍ خَيْرَ الْبُدَاةِ وَسَيِّدَ الْخَضِرِ
تَاللَّهِ قَدْ عَلِمْتُ سَرَاةَ بَنِي ذُبْيَانَ عَامَ الْخُبْسِ وَالْأَضَرِ
أَنْ نَعْمَ مُعْتَرِكُ الْجِيَاعِ إِذَا حَبَّ السَّفِيرُ وَسَابِيُّ الْخَمْرِ
وَلَنَعْمَ حَشْوُ الدَّرْعِ أَنْتَ إِذَا دُعِيَتْ نَزَالٍ وَلُجَّ فِي الدُّعْرِ
حَامِي الدَّمَارِ عَلَى مُحَافَظَةِ آلٍ جَلِيَّ أَمِينٍ مُغَيَّبِ الصَّدْرِ

وقد نسب نقاد الشعر ثلاثة الأبيات الأولى إلى حماد الراوية ، وذكروا أن أول كلام زهير هو قوله : «دع ذا - إلخ» . قالوا : اجتمع قوم من حملة الشعر في دار أمير المؤمنين المهدي بهيساباذ ، فخرج رجل فدعا بالفضل الضبي الراوية ، فدخل ، فكث ملها ، ثم خرج ذلك الرجل ؛ فدعا بحماد الراوية ، ثم خرج معه حماد والفضل جميعا ، وقدبان الانكسار والنم في وجه حماد ، وظهر السرور والنشاط في وجه الفضل . ثم خرج الخادم فقال : يا معشر من حضر من أهل العلم ، إن أمير المؤمنين

يعلمكم أنه وصل حمادا الشاعر بعشرين ألف درهم لجودة شعره ، وأبطل روايته لزيادته في أشعار الناس ما ليس منها ، ووصل المفضل بخمسين ألف درهم لصدقه وصحة روايته : فمن أراد أن يسمع شعرا جيدا محدثا فليسمع من حماد ، ومن أراد رواية صحيحة فليأخذها عن المفضل ، فسألنا عن السبب ، فأخبرنا أن المهدي قال للمفضل لما دعا به وحده : إني رأيت زهير بن أبي سلمى افتتح قصيدته بأن قال : * دع ذا وعد القول في هرم * ولم يتقدم قبل ذلك قول ، فما الذي أمر نفسه بتركه ؟ فقال له المفضل : ما سمعت في هذا شيئا ، إلا أتى توهمته كان في قول يقوله أوبروى في أن يقول شعرا ، فقال : عد إلى مدح هرم ، دع ذا . ثم دعا بحماد فسأله عن مثل ما سأل عنه المفضل ، فقال : ليس هكذا قال زهير يا أمير المؤمنين ، قال : فكيف قال ؟ قال : فأنشده ثلاثة الأبيات قبل هذا البيت ؟ فأطرق المهدي ساعة ، ثم أقبل على حماد ، فقال : قد بلغ أمير المؤمنين عنك خبر لا بد من استخلافك عليه ، ثم استحلفه بأيمان البيعة ليصدقنه عما يسأله عنه ، خلف له ، فلما توثق منه قال له : اصدقني عن حال هذه الأبيات ومن أضافها إلى زهير . فأقر له حينئذ أنه قالها ، فأمر فيه وفي المفضل بما أمر به من كشف أمرها وشهر حالهما .

اللفظة : « لمن الديار بقنة الحجر - البيت » الاستفهام ههنا للتعجب من شدة خراب هذه الديار حتى كأنها لا تعرف ولا يعرف سكانها وأصحابها ، والقنة - بضم القاف وتشديد النون - أعلى الجبل ، ومثله القلة وزنا ومعنى . والحجر - بكسر الحاء وسكون الجيم - هي منازل عمود بناحية الشام عند وادي القرى ، ولكن المعروف أن هذه « حجر » بغير أداة التعريف ، ولهذا قالوا : إن « أل » في هذا اللفظ زائدة ، وهم يزيدون « ال » في الأعلام كما قال الشاعر :

رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكًا شَدِيدًا بِأَعْبَاءِ الْخِلَافَةِ كَاهِلُهُ

وكما قال الآخر :

* يَا لَيْتَ أُمَّ الْعَمْرِو كَانَتْ صَاحِبِي *

والباء في « بقنة الحجر » بمعنى في . وأقوين : أققرن . ونقول : أقوت الدار ، إذا أقفرت وخلت من السكان . والجحج - بكسر الحاء وفتح الجيم - جمع حجة ، وهي السنة . والدهر : الأبد الممدود « لعب الرياح بها وغيرها - البيت » السواقي : جمع ساق ، وهو اسم فاعل من قولهم : سفت الريح التراب تسميه ، إذا ذرته . والمور - بضم الميم - الغبار . والقطر : المطر « قفر بمنذفع النجاسات - البيت » أي : هذه الديار قفر ، والنجاسات : موضع فيه آبار ، ويقال : هي آبار ، ويقال : هي أودية ، ومنذفعها : مندفع مياهها . والصفوان : الجانبان ، واحدهما صفا مثل قفا ، وأولات الضال والسدر : ذوات ذلك ، والضال : السدر البري « دع ذا - البيت » أي : اترك

الثاني : أصل مذ منذ ، بدليل رجوعهم إلى ضم النال من مُذ عند ملاقة الساكن ، نحو مُذُ اليَوْمَ ، ولولا أن الأصل الضم لكسروا ، ولأن بعضهم يقول : مُذُ زَمَنٍ طَوِيلٍ ، فيضم مع عدم الساكن ؛ وقال ابن ملكون : هما أصلان ؛ لأنه لا يُتَصَرَّفُ في الحرف وشبهه ،

ما أنت فيه واصرف القول إلى هرم . والبداة : جمع باد ، وهو ساكن البادية ، والحضر : جمع حاضر ، كصحب في جمع صاحب ، ونجر في جمع تاجر ، وشرب في جمع شارب ، والحاضر : خلاف البادى ، أو هو الحى العظيم .

الإعراب : « لمن » اللام حرف جر ، ومن : اسم استفهام مبنى على السكون في محل جر باللام ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وقد حركت « من » بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين « الديار » مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة « بقنة » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن في الخبر العائد إلى المبتدأ ، وقنة مضاف و « الحجر » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « أقوين » فعل ماض ونون النسوة العائدة إلى الديار فاعل ، وجلة الفعل وفاعله في محل نصب حال ثانية صاحبها الضمير المستتر في الخبر أيضا « مذ » حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « حجج » مجرور بمذ وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بأقفر « ومذ » الواو حرف عطف ، مذ : حرف جر « دهر » مجرور بمذ ، والجار والمجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور السابق فهو مثله متعلق بأقفر .

الشاهد فيه : قوله « أقوين مذ حجج ومذ دهر » واعلم أولاً أن هذه الكلمة تروى بروايتين الأولى رواية الكوفيين * أقوين من حجج ومن دهر * وقد احتجوا بهذه الرواية على أنه يجوز استعمال « من » لابتداء الغاية الزمانية كما تستعمل لبدء الغاية المكانية . وقد تقدم ذكر هذه المسألة وروينا البيت في أثناءها (انظر هذا الجزء ص ٢١٧ في أثناء شرح الشاهد رقم ٥٣٢) وقال ابن الأنباري في الرد على تمسك الكوفيين بهذا البيت (الإنصاف ١٦٥) : « وأما قول زهير * أقوين من حجج ومن دهر * فالرواية الصحيحة * أقوين مذ حجج ومذ دهر * ولئن سلمنا ما روينا فهو من حجج ومن دهر * فالتقدير فيه أيضا : من مرّ حجج ومن مرّ دهر ، كما نقول : مرت عليه السنون ، ومرت عليه الدهور ، لحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه » اه وقد عرفت فيما مر ما يرد على هذا التقدير ، كما عرفت القول الراجح في هذه المسألة . وأما الرواية الثانية فهي التي أنشد الشارح البيت عليها ، وقد سمعت في كلام ابن الأنباري أنها رواية البصريين التي يصححونها ، وهم يستشهدون بهذه الرواية على أن « مذ » يجوز جرّها للزمن الماضي ، وإن كان الأكثر فيها أن نجر الزمن الحاضر وأنها إذا دخلت على الزمن الماضي ارتفع .

ويرده تخفيفهم أن وكأنّ ولكنّ ورُبّ ، وقال السالقي : إذا كانت مذ اسما فأصلها منذ ،
أو حرفا فهي أصل^(١) .

(١) اعلم أولا أن النحاة قد اختلفوا في « مذ » و « منذ » : أبسطان هما أم مركبتان ؟
ولهم في ذلك ثلاثة أقوال : القول الأول - وهو قول أكثر الكوفيين - وتلخيصه أن « منذ »
و « مذ » مركبتان من كلمتين : إحداهما « من » التي هي حرف جر ، وثانيتهما « إذ » التي هي
ظرف للزمان الماضي ، وأصلهما على ذلك « من إذ » حذفت عند التركيب همزة « إذ » ووصلت
من بالذال ، وحركت الذال للتخلص من التقاء الساكنين ، وضمت الميم من « من » للفرق بين
حالة الأفراد وحالة التركيب ، ثم ضمت الذال إتباعا لضم الميم ، ثم قد تحذف النون للتخفيف ،
والذي يدل على أن أصلها ذلك أن من العرب - وهم بنو سليم - من يقول : منذ - بكسر
الميم - فذلك رجوع بها إلى الأصل ؛ فدل على أنها مركبة . ثم قد يرجع جانب صدرها فيجر
الاسم بعدها ، وقد يرجع جانب العجز فيرتفع الاسم بعدها ؛ فإذا خفض الاسم بعدها فهو مخفوض
بهما ، وإذا ارتفع الاسم بعدها فهو فاعل لفعل محذوف ؛ فإذا قلت : ما رأيته منذ يوم الجمعة ،
فتقديره : ما رأيته من إذ مضى يوم الجمعة ، أي : من وقت مضى يوم الجمعة ، وإذا قلت :
ما رأيته منذ يومان ، فتقديره : ما رأيته من إذ ابتداء يومان ، والمعنى ما رأيته من وقت ابتداء
اليومان اللذان قبل وقتنا هذا بدخولهما في الوجود . وتغليب الصدر في « منذ » أكثر ؛ لوجود
« من » فيها برمتها ، وتغليب العجز في « مذ » أكثر ؛ لضعف الصدر بسقوط النون . والقول
الثاني - وهو قول أبي زكريا يحيى بن زياد الفراء - وتلخيصه أن « منذ » و « مذ » مركبتان
من « من » التي هي حرف جر و « ذو » التي هي اسم موصول في لغة طي بمعنى الذي وأخواته .
واعلم اغتر أيضا بلغة سليم التي بينا شأنها ، ثم قد يرجع جانب الصدر فيجر الاسم بعدها ، وقد
يرجع جانب العجز فيرتفع ؛ فإذا ارتفع الاسم بعدها فهو خبر لمبتدأ محذوف ؛ فإذا قلت : ما رأيته
منذ يوم الجمعة ، فتقديره : ما رأيته من الذي هو يوم الجمعة ، أي : من الوقت الذي هو يوم
الجمعة ، ففيه حذف الموصوف الذي هو الوقت ، وإقامة الوصف الذي هو الاسم الموصول مقامه ،
وفيه حذف صدر الصلة ، وإذا قلت : ما رأيته منذ يومان ، فتقديره : ما رأيته من الذي هو
يومان ، وأصله : ما رأيته من ابتداء الوقت الذي هو يومان ؛ ففيه حذف المضاف الذي هو
ابتداء ، وحذف الموصوف الذي هو الوقت ، وفيه حذف صدر الصلة أيضا . والقول الثالث
- وهو قول جهمرة البصريين - وتلخيصه أن الكلمتين بسيطتان لا تركيب فيهما ؛ وذلك لأنه
لا دليل فيهما على التركيب ، ولا يمكن المصير إليه إلا بوحى أو تنزيل ، وليس إلى واحد منهما
سبيل ؛ فأما قول بني سليم : منذ - بكسر الميم - فغاية ما يدل عليه أن في الكلمة لغتين : إحداهما
بضم أولها ، وهي اللغة الفاشية الكثيرة الاستعمال ، والأخرى بكسر أولها وهي اللغة الضعيفة

القليلة الاستعمال ، ولا يدل ذلك على التركيب . وأما قول السكوفيين والفراء إن جر الاسم بعدها فذلك تغليب لصدر الكلمة ، وإن ارتفع بعدها فذلك تغليب لعجز الكلمة ؛ فهو كلام لا يقضى العجب منه ، وذلك لأن المعهود في الحرفين إذا ركبنا أن يبطل عمل كل واحد منهما الذي استقر له حالة الأفراد ويحدث للركب حكم آخر ، فأما أن يبقى لكل واحد من أجزاء المركب حكمه الذي كان له قبل التركيب فذلك مالا يعهد في العربية . ويبطل مذهب الفراء خاصة أن العرب كلهم أجمعين يقولون مثل : ما رأيته منذ يومان ، وذو الموصولة لا يستعملها إلا طي وحدهم ، فكيف استعملت العرب قاطبة ذو بمعنى الذي مع من طى ما زعم دون سائر المواضع .

واعلم ثانيا أن النحاة يختلفون في « منذ » و « مذ » : أحما كلتان كل واحدة منهما قد وضعت بفردا أم هما في الأصل كلمة واحدة اقتطعت الثانية منها ؛ ولهم في ذلك ثلاثة أقوال : القول الأول - وهو قول الجمهور - أنهما كلمة واحدة ، والأصل منذ ، ومذ فرع عنها بحذف النون تخفيفا ، واستدلوا على ذلك بثلاثة أدلة : أولها أنك لو سميت بمذ ثم أردت تصغيره أو جمعه جمع تكسير لصغرت على منيذ وجمعه على أمناذ ، وثانيها : أن العرب تقول : مذ اليوم ، بضم الدال تخلصا من التقاء الساكنين ، وقد علم أن الأصل في التخلص من التقاء الساكنين كسر أولهما ؛ فلولا أنهم حين ضموا الميم قدروا أن أصلها الضم فرجعوا بها إليه لكسروها على ما هو الأصل في التقاء الساكنين ، وثالثها : أن العرب تقول : مذ يوم الجمعة ، بضم الدال مع أنه لا موجب لتجريبكها . وهذه الأدلة لا تنهض حجة على ما ذكره ؛ أما الأول فإن العرب لم تقص منيذ ولا أمناذ ، وإنما هو شيء اخترعه هؤلاء النحاة بناء على ما قدروه ؛ فلا يكون شيء منه حجة ، وأما ضم الدال للتخلص من التقاء الساكنين فلا دليل عليه أيضا ؛ لأنه يحتمل أن يكون سببه رغبتهم في إتباع الدال للميم ، وهو أمر جائز ، كما يحتمل أن الضم هو الأصل في مذ والسكون عارض لقصد التخفيف ، وقد نقل العلماء الأثبات أن ضم ذال مذ لغة غنوية . والقول الثاني - وهو قول ابن مسكون - أن كل واحد منهما أصل برأسه ، ويؤيد هذا المذهب ما نقله الأخفش من أن منذ لغة أهل الحجاز ، ومذ لغة بني تميم وغيرهم . والقول الثالث - وهو قول اللطاعي - التفرقة بين مذ ومنذ الاسمين ومذ ومنذ الحرفين ، فأما الاسمان فهما في الأصل كلمة واحدة ، والأصل منذ ، ومذ فرع عنها بحذف النون ، وأما الحرفان فكل واحد منهما أصل برأسه ، ووجهه أن الأصل في الأسماء أن تكون على ثلاثة أحرف ولا تنقص عنها إلا عارض الحذف . ولا يخفاك أن هذا الكلام إنما يقال في الأسماء العربية ، فأما الأسماء المبنية فلا ينكر فيها أن توضع على حرفين . وأيضا فلو سلمت هذه الشبهة لوجب أن تكون منذ الحرفية فرعا على مذ لأن الأصل في وضع الحروف أن تكون على حرف هجائي واحد أو حرفين . والذي يترجح عندنا هو قول ابن مسكون ، وهو أن كل واحد منهما أصل برأسه ، وإن كان الذي رجحه العلماء غيره .

الثالث : بقي من الحروف رُبَّ ، وهي للتكثير كثيراً ، وللتقليل قليلاً : فالأول كقوله صلى الله عليه وسلم : « يَارُبَّ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا عَارِيَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » وقول بعض العرب عند انقضاء رمضان : يَارُبَّ صَائِمِهِ لَنْ يَصُومَهُ وَقَائِمِهِ لَنْ يَقُومَهُ ، والثاني كقوله :

٥٦٨ — أَلَا رَبُّ مَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبْوَانٍ



٥٦٨ — نسب العلماء هذا البيت إلى رجل من أزد السراة ، ولم يعينوه ، ونقل عن أبي علي الفارسي أنه قال : هذا البيت لعمر بن الجني ، وقد لقي امرأة القيس في بعض الفواز فسأله على طريق المعايعة والإلغاز ، فذكر له هذا البيت ، وبعده قوله :

وَذِي شَامَةِ غَرَاءٍ فِي حُرٍّ وَجْهِهِ مُجَلَّلَةٌ لَا تَنْقُضِي لِأَوَانٍ
وَيَكْمُلُ فِي خَمْسٍ وَتَسْعٍ شَبَابُهُ وَيَهْرَمُ فِي سَبْعٍ مَعَ وَتَمَانٍ

اللفظ : « ألا رب مولود - إلخ » أراد بالمولود الذي ليس له أب عيسى بن مريم عليهما السلام ، ويروى « عجبت لمولود وليس له أب » وأراد بذى الولد الذي ليس له أبوان آدم عليه الصلاة والسلام ؛ فإنه خلق من تراب ولم يخلق من أبوين ، وقيل : أراد به القوس ؛ لأنها تؤخذ من شجرة معينة واحدة ، وقيل : أراد البيضة ، وقوله « لم يلد » هو بفتح ياء المضارعة وسكون اللام بعدها ، وأصل حركة اللام الكسر ، تقول : ولد يلد ، مثل وصف يصف ، وقال الله تعالى : (لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ) فلما حذف كسرة اللام صارت ساكنة ؛ فحرك الدال للتخلص من التقاء الساكنين . والعرب تحذف الكسرة والضممة من ثاني الاسم والفعل قصداً إلى التخفيف ، فهم يقولون في عِلْمٍ : عِلْمٌ ، وفي شَهْدٍ : شَهْدٌ ، وفي عُصْرٍ : عُصْرٌ ، وفي إِبِلٍ : إِبِلٌ ، وفي كَرَمٍ : كَرَمٌ ، وفي عُتْقٍ : عُتْقٌ . وعلى هذا ورد قول الراجز :

* لَوْ عُصِرَ مِنْهَا الْبَانُ وَالْمِسْكُ انْعَصَرَ *

« وذى شامة غراء في حر وجهه - إلخ » أراد بذى الشامة القمر ، وأراد بكال شبابه في خمس وتسع - وذلك أربع عشرة ليلة - صبر ورته بدراً ؛ لأنه في ذلك الوقت في غاية النهاية من النور والبهاء كما أن الشاب في غاية القوة وحسن النظر وعنفوان الشباب ، وأراد بهرمه ذهاب نوره ونقصان ذاته ليلة التاسع والعشرين . والفراء : أنثى الأغر ، وهي البيضاء وهو الأبيض ، وحر الوجه - بضم الحاء - مابداً من الوجنة ، والمجلة : اللفظة ، اسم مفعول من التجليل وهو التغطية ، ومعنى قوله « لا تنقضي لأوان » لا تذهب في وقت من الأوقات .

الإعراب : « ألا » حرف دال على التنبيه مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « رب » حرف جر شبه بالزائد دال على التقليل مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « مولود » مبتدأ مرفوع بضمه مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد « وليس » الواو زائدة لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف ، ليس : فعل ماض ناقص مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « له » جار ومجرور متعلق بحذوف خبر ليس تقدم على اسمها « أب » اسم ليس مؤخر عن خبرها ، والجملة من ليس واسمها وخبرها في محل رفع أو جر صفة لمولود بحسب لفظه أو محله ، وخبر المبتدأ محذوف ، وتقدير الكلام : رب مولود موصوف بأنه لا أب له موجود « وذى » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، ذى : معطوف على مولود ، مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف و « ولد » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « لم » حرف نفي وجزم وقلب « يلد » يلد : فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه سكون مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بالحركة المأتى بها للتخلص من التثاق السالكين العارض بسبب قصد التخفيف ، وضمير الغائب العائد على ذى الولد مفعول به مبنى على الضم في محل نصب « أبوان » فاعل يلد ، مع بالآلف نيابة عن الضمة لأنه مثنى ، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد ، والجملة من يلد والمضارع وفاعله في محل جر صفة لدى ولد . الشاهد في قوله « رب مولود ليس له أب » فار « رب » ههنا حرف جر دال على التقليل فأما أنه حرف جر فآتيته انجراراً ما بعده به ، وأما أنه على التقليل فآتيته أن المجرور به لا يوجد منه إلا فرد واحد وهو عيسى بن مريم رسول الله ولكنه

ومجيء « رب » دالاً على التقليل قليل جداً ، والأكثر فيه ان يكون دالاً على التكثير كما في الحديث الذي رواه الشارح « يارب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة » .

وكون « رب » حرف جر هو مذهب البصريين وجمهرة النحاة ، وذهب الكوفيون إلى أنه اسم ، واستدلوا على ذلك بأنه قد أخبر عنه في قول الشاعر وهو ثابت قطنه :

إِنْ يَقْتُلُوكَ فَإِنْ قَتَلْتَ لَمْ يَكُنْ عَارًا عَلَيْكَ ، وَرُبَّ قَتْلٍ عَارٌ

زعموا أن « رب » اسم بمعنى بعض مبتدأ ، و « قتل » مضاف إليه ، و « عار » خبر المبتدأ ، وكأنه قيل : وبعض القتل عار . والرد عليهم من وجهين : أحدهما أن الرواية ليست كما ذكرها ، بل قال ابن السيد : قال أبو العباس البرد : هكذا أنشدته النحويون « رب قتل عار » وأنشدني المازني « وبعض قتل عار » وهو الوجه . اهـ . والوجه الثاني أنا نسلم صحة الرواية التي رواها النحاة ، ولكننا لا نسلم تخريج الكوفيين إياها ، بل « رب » حرف جر ، و « قتل » مبتدأ مرفوع بضمه مقدرة ، و « عار » إما خبر ذلك المبتدأ ، وإما خبر لمبتدأ محذوف ، وذلك أولى ،

(وَبَعْدَ مِنْ وَعَنْ وَبَاءَ زَيْدَ مَا فَلَمْ يَتَّقِ عَنْ عَمَلٍ قَدْ عَلِمَا)

لعدم إزالتها الاختصاص ، نحو : « رُبَّمَا خَطَايَاكُمْ أَغْرَقُوا » « عَمَّا قَلِيلٍ » « فِيمَا رَحِمَهُ مِنْ اللَّهِ »

(وَزَيْدٌ بَعْدَ رَبِّ وَالْكَافُ فَكَفَّ) عن الجر غالبا ، وحينئذ يدخلان على الجمل ، كقوله :

٥٦٩ — رُبَّمَا الْجَائِلُ الْمُوَبَّلُ فِيهِمْ وَعَنَّا جِجُ بَيْنَهُنَّ الْمِهَارُ

والتقدير : هو عار ، وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع أو جر صفة للمبتدأ المجرور لفظا برب ، وخبر المبتدأ محذوف ، والتقدير : ورب قتل موصوف بأنه عار واقع ، مثلا .

واختار المحقق الرضوي مذهبا في « رب » قريبا من مذهب الكوفيين ؛ فزعم أنها اسم يقع مبتدأ ولا خبر له ، قال : « ... ويقوى عندي مذهب الأخفش والكوفيين ، أعنى كونها اسما ؛ فرب مضاف إلى النكرة ؛ فعنى رب رجل في أصل الوضع : قليل من هذا الجنس ، كما أن معنى كم رجل : كثير من هذا الجنس ، وإعرابه رفع أبدا ، على أنه مبتدأ لا خبر له » اهـ . ثم قال بعد ذلك بكلام : « واستشهد الأخفش على اسمية رب بقوله

* إن يقتلوك فإن قتلك ... البيت * وقال : رب مبتدأ ، وعار خبره ، والأولى أن يكون عار خبر مبتدأ محذوف ، والجملة نعت مجرور رب ، كقوله : * يارب هيجاهي خبر من دعه * » اهـ كلامه . ولا تظن أنه يقصد بتعبيره بمجرور رب أن رب حرف جر ، وإنما عني أنه انجر بإضافة رب إليه على ما هو اختياره ، والجملة بعده صفة للمضاف إليه ، والخبر محذوف .

٥٦٩ — هذا بيت من قصيدة لأبي دواد الإيادي ، وأولها قوله :

| | |
|---|--|
| أَوْحَشْتُ مِنْ سُرُوبٍ قَوْمِي تَعَارُ | فَأَرْوَمُ فَشَابَةٌ فَالَسَّ تَارُ |
| بَعْدَ مَا كَانَ سَرَبُ قَوْمِي حِينَا | لَهُمُ الْخَيْلُ كُلُّهَا وَالْبَحَارُ |
| فَالَى الدُّورِ فَأَلْمَرُورَةُ مِنْهُمْ | فَجَعَلُورُ فَنَاعِمُ فَالْدَيَارُ |
| فَقَدْ أَمْسَتْ دِيَارُهُمْ بَطْنُ فَلَجٍ | وَمَصِيرُ لَصِينِهِمْ تَعِشَارُ |
| رُبَّمَا الْجَائِلُ الْمُوَبَّلُ فِيهِمْ | وَعَنَّا جِجُ ... البيت ، وبعده : |
| وَرِجَالُ مِنَ الْأَقَارِبِ بَانُوا | مِنْ خُدَاقٍ هُمُ الرُّبُوسُ الْخِيَارُ |
| ذَلِكَ دَهْرِي مَضَى فَهَلْ لِدُهُورِ | كُنَّ فِي سَالِفِ الزَّمَانِ أُنْكَرَارُ |

اللفظ : « أَوْحَشْتُ مِنْ سُرُوبٍ قَوْمِي - البيت » أَوْحَشْتُ : خلت وأقترت وصارت موحشة لا أنيس بها ، والسروب : جمع سرب ، والسرب - بفتح فسكون - السال السارح من إبل وبقر

وغنم وخيل ، وتعار - بكسر التاء ، بزنة كتاب - وأروم - بفتح الهمزة ، بزنة صبور - وشابة بفتح الشين بزنة غابة - والستار - بكسر السين بزنة كتاب - كلهن أسماء مواضع « بعد ما كان سرب قومي - إلخ » البحار ، ومثله البحور ، أراد به الريف « فالى الدور فالروراة - إلخ » الروراة - بفتح الميم والراء وسكون الواو - وجفير - بفتح الجيم بزنة أمير - وناعم - بالنون والعين للمهلة - كلهن أسماء مواضع « فقد أمت ديارهم بطن فالج - إلخ » فتح الدال وألقى الهمزة من « فقد أمت » للضرورة . وفالج - بفتح الفاء وسكون اللام - اسم موضع ، وتعشار بكسر التاء وسكون العين - اسم موضع أيضا . والمعنى أنهم سيصبرون فى زمان الصيف إلى تعشار « ربما الجامل - إلخ » الجامل : الجماعة من الإبل ، والمؤبل - بزنة اسم المفعول من الضعف - هو المعد للقتية ، والعناجيج : جمع عنجوج - بزنة عصفور - وهو من الخيل الطويل العنق - والمهار - بكسر الميم - جمع مهر - بضم فسكون - وهو ولد الفرس ، والأثى مهرة « ورجال من الأقارب - إلخ » بانوا : بعدوا ، وحذاق - بزنة غراب - يقال : أصله حذاقة فحذف تاءه فى غير النداء للضرورة ، وحذاقة : بطن من إباد (انظر شرح الشاهد رقم ٥١٨ فى ص ١٧٥ من هذا الجزء) الإعراب : « ربما » رب : حرف تقليل وجر شبهة بالزائد ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وما : حرف زائد يكف رب عن العمل مبنى على السكون لا محل له « الجامل » مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة « المؤبل » صفة للجامل مرفوع بالضممة الظاهرة « فيهم » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « وعناجيج » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب عناجيج : معطوف على الجامل مرفوع بالضممة الظاهرة « ينهن » بين : ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وضمير الغيبة العائد إلى العناجيج مضاف إليه مبنى على الفتح فى محل جر « المهار » مبتدأ مؤخر مرفوع بالضممة الظاهرة ، والجملة من المبتدأ وخبره فى محل رفع صفة لعناجيج .

الشاهد فيه : قوله « ربما الجامل المؤبل فيهم » فان « ما » قد دخلت على « رب » فكفتها عن العمل الذى تقتضيه - وهو جر ما بعدها - وهياتها للدخول على الجملة ، وهذه الجملة التى دخلت عليها رب المكفوفة بما فى هذا الشاهد جملة اسمية من مبتدأ وخبر ، وهى قوله « الجامل المؤبل فيهم » . فأما أن « ما » إذا دخلت على « رب » كفتها عن العمل الذى تقتضيه فهو الأكثر الغالب فيها ، وأما أنها إذا كفتها دخلت على الجملة الاسمية كما فى البيت فذلك أقل شئ فيها ، بل إن كثيرا من العلماء أنكر جواز دخول رب المكفوفة بما على الجملة الاسمية .

فان قلت : فهذا الذى أنكر دخول « رب » المكفوفة بما على الجملة الاسمية ، مايقول فى هذا البيت ؟ أيسلم الرواية فيه ويخرجه نحرنا آخر أم يشكر روايته ؟

وكفوله :

٥٧٠ - كَمَا الْخَبِطَاتُ شَرُّ بَنِي تَمِيمٍ

فالجواب عن ذلك أن نقول لك : إنه يسلم رواية هذا البيت ، ولكنه يذهب إلى أن « ما » الداخلة على « رب » نكرة ناقصة بمعنى شيء ، وهي في محل جر برب ، ولها محل آخر وهو الرفع بالابتداء ، وعلى هذا يكون قوله « الجامل » خبر مبتدأ محذوف تقديره هو ، وقوله « فيهم » جار ومجرور يتعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن في المؤنل ، وحيلة المبتدأ وخبره في محل رفع أو جر صفة للنكرة ، وخبر المبتدأ الذي هو النكرة الموصوفة محذوف ، وتقدير الكلام برمته على هذا الوجه : رب شيء هو الجامل المؤنل حال كونه فيهم موجود . وهذا تخرج ذكره أبو علي الفارسي في البيت .

فان قلت : فمن من النحاة أجاز دخول رب المكفوفة بما على الجملة الاسمية ؟ ومن منهم أنكر ذلك ؟

قلت : للعلماء في هذا ثلاثة أقوال : الأول - وهو قول للبرد والزمخشري والجزولي ، واختاره ابن مالك وأبو حيان - وحاصله أن دخول رب المكفوفة بما على الجمل الاسمية صحيح فصيح . والثاني - وهو قول سيبويه - أن ذلك قليل نادر ، وهو الذي جرى عليه الشارح ههنا تبعاً لابن هشام . والثالث - وهو قول ابن السراج وأبي علي الفارسي ، وذكره ابن هشام في اللغى بغير نسبة إلى قائله - وحاصله أنه لا يجوز أصلاً أن تدخل رب المكفوفة بما على الجملة الاسمية .

فان قلت : فإذا صح أن تدخل رب المكفوفة بما على الجمل اسمية كانت أو فعلية ، فما يكون معنى « ربما » حينئذ ؟ وما الذي تفيد به الجملة بعدها معها ؟

فالجواب على ذلك أن نقول لك : لقد بين هذا أبو حيان بوضوح ، وذلك في قوله : « وعلى هذا تكون رب من حروف الابتداء ؛ فتدخل على الجمل - فعلية كانت أو اسمية - للقصد إلى تقليل النسبة المفهومة من الجملة ؛ فإذا قلت : ربما قام زيد ، فكأنك قلت النسبة المفهومة من قيام زيد ، وإذا قلت : ربما زيد شاعر ، فقد قلت نسبة شعر زيد » اهـ . وسنشرح هذا الموضوع شرحاً وافياً مع شرح الشاهد (رقم ٥٧٣) الآتي .

٥٧٠ - هذا عجز بيت ، وصدره قوله :

* فَإِنَّ الْخُمَرَ مِنْ شَرِّ الْمَطَايَا *

وهذا ثالث ثلاثة أبيات لزياد الأعجم ، وقبله :

وَأَعْلَمُ أَنَّنِي وَأَبَا حَمِيدٍ كَمَا النَّشْوَانُ وَالرَّجُلُ الْحَلِيمُ
أُرِيدُ حِيَاءَهُ وَيُرِيدُ قَتْلِي وَأَعْلَمُ أَنَّهُ الرَّجُلُ اللَّئِيمُ

وفي هذه الأبيات إقواء؛ إما في البيت الثالث الذي هو بيت الشاهد إن رويت الأول بالرفع، وإما في البيت الثاني إن رويت الأول بالجر. والإقواء: اختلاف حركة الروي في أبيات القصيدة اللفظة: «وأعلم أني وأبا حميد - البيت» يروي في مكان هذه الجملة «لعمرك إنني وأبا حميد والنشوان: السكران، من النشوة وهي السكر، والحليم: المتأنى في أموره. يقول: إن أبا حميد ليعبث بي ويسفه علي وأنا أتحمّل منه، وشأنتنا كشأن سكران ورجل حليم. وقد استدل ابن هشام في اللفظ وبعض شراح الألفية بهذا البيت على أن «ما» كافة وقد كفت الكاف عن عمل الجر، وعلى هذا تكون الرواية برفع النشوان وما بعده على أنهما خبر أن وما عطف عليه. ويروي بحر النشوان على أن «ما» زائدة غير كافة فالجار والمجرور خبر أن، ويروي «للكالنشوان والرجل الحليم» فاللام هي اللام المرحلة واقعة في خبر إن، والجار والمجرور بعدها خبر إن «أريد حباءه ويريد قتلي - البيت» الحباء - بكسر الحاء المهملة - العطاء، وقد وقع هذا المصراع صدر بيت لعمر بن معديكرب الزبيدي يقوله في ابن أخته قيس بن مكشوح المرادي، وهو:

أُرِيدُ حِبَاءَهُ وَيُرِيدُ قَتْلِي عَذِيرَكَ مِنْ خَلِيلِكَ مِنْ مُرَادٍ

وقد روى أن علي بن أبي طالب رضى الله عنه كان كلما رأى عبد الرحمن بن ملجم يشد بيت عمرو بن معديكرب هذا، وقوله «فإن الحمر من شر المطايا - البيت» الحمر - بضم الحاء وسكون الميم هنا - جمع حمار، وأصله بضم الحاء والميم جميعاً، مثل كتاب وكتب، ولكنّه سكن الميم تخفيفاً: والمطايا: جمع مطية، قد تكون فعيلة بمعنى فاعلة لأنها تطو في سيرها، أي: تسرع وتجذ فيه، وهذا ما يقتضيه صنيع صاحب القاموس في تفسير المطية، وقد تكون فعيلة بمعنى مفعولة لأنه يركب مطاها وهو ظهرها، ذكره الفيومي في الصباح. والحبطات - بفتح الحاء وكسر الباء - هم بنو الحارث بن عمرو بن تميم، وإنما قيل لأبيهم الحارث ذلك لأنه كان في سفر فأكل أكلًا انتفخ بطنه منه فمات، وكان أبناؤه يعيرون بذلك. وانظر إلى قول الفرزدق - وقد بلغه أن رجلاً من الحبطات بن عمرو بن تميم خطب امرأة من بني دارم بن مالك بن خنظلة بن مالك بن زيد مناة بن تميم -:

بَنُو دَارِمٍ أَكْفَأُوهُمْ آلُ مُسَمَّرٍ وَتَفَكِّحُ فِي أَكْفَأِهَا الْحَبِطَاتُ

ويروي في صدر البيت «فإن النيب من شر المطايا» والنيب - بكسر النون - جمع ناب، وهو الناقة المسنة.

الإعراب: «إن» حرف توكيد ونصب «الحمر» اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة «من

شر « جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر إن ، وشر مضاف ، و « المطايا » مضاف إليه « كما » الكاف حرف جر ، وما : كافة للكاف عما تقتضيه وهو جر ما تدخل عليه « الحبطات » مبتدأ مرفوع بالضمّة الظاهرة « شر » خبر المبتدأ ، وهو مضاف و « بنى » مضاف إليه ، و بنى مضاف و « تميم » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « كما الحبطات » حيث دخلت « ما » الكافة على الكاف الجارة فكفتها عن العمل فيما بعدها وهياتها للدخول على الجملة ، ألا ترى أن ما بعد الكاف وما جملة من مبتدأ وخبر ، والكاف - مع كونها غير عاملة حيثئذ - لا تزال دالة على معنى التشبيه ، والمقصود بها هنا تشبيه مضمون الجملة التي قبلها بمضمون الجملة التي بعدها ؛ ومضمون الجملة للتقدمة كون الخبر من شر المطايا ، ومضمون الجملة التي بعدها كون الحبطات شر بني تميم . وهذا توجيه جماعة من العلماء منهم ابن الحبار والرضي ، وذكره ابن هشام في معنى اللبيب في جملة توجيهات ، وجعل البيت الأول من أبيات هذا الشاهد دليلا .

قال ابن الحبار : « قد كفوا الكاف بما ، كما كفوا رب ؛ فتلبها الجملة الاسمية والفعلية ؛ تقول : زيد قائم كما عمرو قاعد ، شبهت جملة بجملة بكونهما حاصلين في الوجود ، وتقول : زيد قاعد كما أن عمرا قائم ، والمعنى : تعود زيد لا محالة وقيام عمرو لا محالة » اه
وقال الرضي (٢ - ٣١٩) : « ونجى ما الكافة بعد الكاف فيكون لكما ثلاثة معان : أحدها تشبيه مضمون جملة بمضمون أخرى كما كانت قبل الكاف لتشبيه المفرد بالمفرد ، قال الله تعالى : (أَجْعَلْ لَنَا إلهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ) وقال :

فَإِنَّ الْخَمْرَ مِنْ شَرِّ الْمَطَايَا كَمَا الْخَبَطَاتُ شَرُّ بَنِي تَمِيمٍ

فلا يقتضى الكاف ما يتعلق به ؛ لأن الجار إنما يطلب ذلك لكون المجرور مفعولا ، وذلك لأن حروف الجر موضوعة - كما ذكرنا - لأن تفضي بالفعل القاصر عن المفعول به إليه ، والمفعول به لا بد له من فعل أو معناه ، فاذا لم تجر الكاف فلا مفعول هناك حتى تطاب فعلا . ومعنى كن كما أنت : كن في المستقبل كما أنت كائن الآن ، فأنت : مبتدأ محذوف الخبر ؛ فأنت تشبه الكون المطلوب منه بالكون الحاصل له الآن ، ومنه قوله عليه الصلاة والسلام : كَمَا تَكُونُونَ يُؤْلَى عَلَيْكُمْ ، شبه التولية عليهم المكروهة بكونهم المكروه : أى بحالتهم المكروهة . وثانيها : أن يكون كما بمعنى لعل ، حكى سيبويه عن العرب : انتظرنى كما آتيك ، أى : لعلها آتيك .^٢
وقال رؤبة :

* لَا تَشْتَمِ النَّاسَ كَمَا لَا تُشْتَمُ *

(وَقَدْ تَلِيهِمَا وَجَرٌّ لَمْ يُكْفَ) ، كقوله :

٥٧١ - رُبَّمَا ضَرْبَةٌ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ بَيْنَ بَصْرَى وَطَمَنَةٍ نَجْلَاءَ

فيكون قد تغير معنى الكلمة بالتركيب ، وذلك كما يحىء مما بمعنى ربما ، قال :

وَإِنِّي لَمَّا أَضْرِبُ الْكَبْشَ ضَرْبَةً عَلَى رَأْسِهِ تُلْقِي اللِّسَانَ مِنَ الْقَمَمِ

أى : ربما ، وتقول : إني لما أفعل ، أى : ربما . وقال بعضهم : إن بما يحىء أيضا بمعنى ربما ، نحو : إني بما أفعل ، أى : ربما . وثالثها : أن يكون بمعنى قران الفعلين في الوجود ، نحو قولك : ادخل كما يسلم الإمام ، وكما قام زيد قعد عمرو » اهـ .

وقد خرج أبو طي الفارسي ، تبعا للأخفش ، بيت الشاهد تخرجا آخر ؛ فزعم أن « ما » موصولة ، والاسم المرفوع بعدها خبر مبتدأ محذوف ، والجملة صلة . قال الأخفش في بيت الشاهد : « معناه كالذين هم الحبطات » اهـ . قلت : ويكون قول الشاعر « شر بني تميم » بالرفع أيضا : إما على أنه صفة للحبطات ، وإما على أنه خبر مبتدأ محذوف .

وجوز الأخفش في البيت وجهًا ثالثًا ، وهو أن تكون « ما » زائدة غير كافية ، وأن يكون « الحبطات » مجرورا بالكاف . قال بعد ما ذكرنا عنه : « وإن شئت جعلت ما زائدة وجرت الحبطات بالكاف » اهـ .

و بعض النحاة ومنهم صاحب المستوفى يرى أن « ما » لا تكف الكاف أصلا ، ويلزم على هذا أن تكون « ما » في قوله « كما الحبطات » ونحوه إما موصولا اسميا كما قال الأخفش في تخرج البيت ، وإما موصولا حرفيا بشرط أن نسلم له صحة وصل « ما » المصدرية بالجملة الاسمية ، وهو شيء مختلف فيه (وانظر مع النقول التي حكيناها لك معنى اللبيب لابن هشام في مباحث الكاف المفردة وفي مباحث ما تردد يقينا) .

٥٧١ - هذا بيت من كلمة لعدي بن الرعلاء ، وقد ذكرناه في جملة أبيات من هذه القصيدة

مع شرح الشاهد (رقم ٤٧٠) في أوائل باب الحال . (انظر ص ٥ من هذا الجزء) .

اللفظة : نشرح ههنا بيت الشاهد إذ كنا قد ذكرنا الكلمة مشروحة في المكان الذي أشرنا

إليه - « صقيل » أى : مجلجول ، فعيل بمعنى مفعول ، وتقول : صقلت السيف أصقله صقلا فهو

صقيل ومصقول ، وبابه ضرب « بصرى » بضم فسكون ، بزنة حبلى - بلد بالشام ، وكان

يقوم بها في الجاهلية سوق ، وقد دخلها سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم حين خرج مع عمه

أبي طالب في تجارة قريش ، ورآه فيها كاهن من كهان النصارى اسمه بحيرا وحذر عمه وأمره أن

يعود به ، وقد أضاف « بين » إلى « بصرى » ولم يسطف على المضاف إليه ، وهذا مما لا يجوز

عربية ؛ إذ يجب أن يكون ما تضاف « بين » إليه متعددا ، وقد أجاب العلماء عن هذا

بحوايين : أحدهما أنه أراد « بين أما كن بصرى » والأما كن متعدد في المعنى ، وثانيهما أن

وكقوله :

٥٧٢ - وَنَنْصُرُ مَوْلَانَا وَنَعْلَمُ أَنَّهُ كَمَا النَّاسِ يَجْرُمُونَ عَلَيْهِ وَجَارِمُ

هذه ليست الرواية الصحيحة ، والرواية الصحيحة « دون بصرى » أى قريبا من بصرى ، أو قبلها ، أو خلفها ، أو عندها « وطعنة نجلاء » النجلاء : الواسعة البينة الانساع ، مأخوذ من قولهم : عين نجلاء ، ومعناه واسعة .

الإعراب : « رب » حرف تكثير وجر شيبه بالزائد مبنى على الفتح لا محل له ، وما : زائدة غير كافة « ضربة » مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر التثنية بالزائد « بسيف » جار ومجرور متعلق بضربة أو بمحذوف صفة لضربة « صقيل » صفة لسيف « بين » ظرف مكان منصوب على الظرفية ، وهو متعلق بضربة أو بمحذوف صفة لضربة ، وهو مضاف و « بصرى » مضاف إليه « وطعنة » الواو حرف عطف ، طعنة : معطوف على ضربة « نجلاء » صفة لطعنة ، وجره بالكسرة للضرورة ، وحقه الجر بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف لألف التانيث المدودة . وخير البتداء المجرور لفظا برب محذوف .

الشاهد فيه : قوله « ربما ضربة » فان « ما » الداخلة على « رب » فى هذه السكامة زائدة ، ولم تكف « رب » عن عمل الجرفى ما بعدها ، والأكثر أن تكفها ، كما يبناء فى شرح الشاهد (رقم ٥٦٩) السابق ، وكما نبينه تفصيلا فى شرح الشاهد (رقم ٥٧٣) الآتى .

٥٧٢ - هذا البيت ختام كلمة عمرو بن براقة الحمدانى ، وكان رجل من مراد يقال له حريم قد أغار على إبل عمرو فاستاقها ، فأغار عمرو على حريم فاستاق كل شىء له ، فأتى حريم بعد ذلك يطلب إلى عمرو أن يعطيه بعض ما أخذه منه ، فأبى عليه عمرو ، فرجع حريم ، وفى ذلك يقول عمرو :

تَقُولُ سَلَيْمَى : لَا تَعْرِضْ لِتَلْفَةٍ
وَكَيْفَ يَنَامُ اللَّيْلَ مَنْ جُلَّ مَالِهِ
وَلَيْلُكَ عَنْ لَيْلِ الصَّعَالِيكِ نَأْمُ
حُسَامُ كَلَوْنِ الْمِلْحِ أَيْبَضُ صَارِمُ

وقبل البيت السنتشهد به قوله :

مَتَى يَجْمَعُ الْقَلْبَ الذِّكْرُ وَصَارِمًا
مَتَى تَطْلُبُ الْمَالَ الْمُنْعَ بِالْقَنَاءِ
وَأَنْفَا حَمِيًّا تَجْتَنِبُكَ الْمَظَالِمُ
وَكُنْتُ إِذَا قَوْمٌ غَزَوْنِي غَزَوْهُمْ
فَهَلْ أَنَا فِي ذَا يَا لَهْمَدَانَ ظَالِمُ
فَلَا صَلَحَ حَتَّى تُقَدِّعَ الْخُلَيْلُ بِالْقَنَاءِ
وَتُضْرَبَ بِالْبَيْضِ الْحَفَافِ الْجَمَاجِمُ

﴿ تنبيه ﴾ : الغالب على رُبِّ المكفوفة بما أن تدخل على فعل ماضٍ ، كقوله :

٥٧٣ - رَبِّمَا أَوْفَيْتُ فِي عِلْمِ

وَلَا أَمْنٌ حَتَّى تَفْشِمَ الْحَرْبُ جَهْرَةً عبيدة يَوْمًا وَالْحَرْبُ غَوَاشِمُ
أُمْسَبَطِي عَمْرُو بْنُ نُفْمَانَ غَارِي وَمَا يُشْبِهُ الْيَقْظَانَ مَنْ هُوَ نَاشِمُ
إِذَا جَرَّ مَوْلَانَا عَلَيْنَا جَرِيرَةً صَبْرَنَا لَهَا ؛ إِنَّا كِرَامٌ دَعَائِمُ
وَنَنْصُرُ مَوْلَانَا وَنَعْلَمُ أَنَّهُ كَمَا النَّاسِ يَجْرُومُ عَلَيْهِ وَجَارِمُ

(وانظر أمالي أبي علي الثاني : ج ٢ ص ١٢٣ بلاق) .

اللفظ : « ننصر » نعين ونوازر « مولانا » للمولى عدة معان ، ويراد منه ههنا الحليف أو ابن العم « مجرم عليه » أى : واقع عليه الجرم والإثم والتعدى والظلم من الناس ، فهو بمعنى مظلوم منتقص الحق مهضوم الجانب « جرم » ظالم متعد .

المعنى : يقول : إن من شأننا أن نوازر حليفنا على من عاداه ونكون يدا على من ناوآه ، لأننا على ثقة من أن شأنه كشأن الناس جميعا ، فهو مرة مظلوم ، ومرة أخرى ظالم .

الإعراب : « ننصر » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن « مولانا » مولى : مفعول به ، منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وهو مضاف وضمير المتكلم للعظم نفسه أو معه غيره مضاف إليه « ونعلم » الواو حرف عطف ، نعلم : قول مضارع معطوف على ننصر مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن « أنه » أن : حرف توكيد ونصب ، وضمير الغائب العائد إلى المولى اسم مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر أن ، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر سد مسد مفعولى نعلم « مجرم » خبر ثان لأن ، مرفوع بالضمة الظاهرة « عليه » جار ومجرور متعلق بمجرور على أنه نائب فاعل له « وجارم » الواو حرف عطف ، جارم : معطوف على مجرم عليه ، مرفوع بالضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « كما الناس » فإن « ما » في هذه السكامة حرف زائد غير كاف للسكاف عن العمل الذى تقتضيه ، بآية أن الاسم بعدها قد وقع مجرورا . والكثير أن تكون « ما » التى تتصل بالكاف كافة لها عن عمل الجر ؛ فما في هذا البيت من القليل .

٥٧٣ - هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

* تَرَفَعْنَ ثَوْبِي شِمَالَاتُ *

وهذا بيت لجذيمة الأبرش - وهو جذيمة بن مالك بن فهم الأزدي ، ملك شاطيء الفرات وما والاه
حقبة طويلة - من أبيات برئ فيها جماعة من قومه كان قد خرج بهم لغزو طسم وجديس فأوقع
بهم حسان بن تبع ، وبعد البيت الذي رويناه قوله :

فِي فُتُوْ أَنَا رَابِئُهُمْ فِي بِلَايَا عَوْرَةٍ بَاتُوا
ثُمَّ أَبْنَا غَانِمِينَ مَعَا وَأُنَاسٌ بَعْدَنَا مَاتُوا
لَيْتَ شِعْرِي مَا أَمَاتَهُمْ نَحْنُ أَدْلَجْنَا وَهُمْ بَاتُوا

اللفظ : « ربما أوفيت - البيت » أوفيت : نزلت ، تقول : أوفى فلان على الشيء ؛ إذا
أشرف عليه ، وقال أبو كعب بن مامة الإيادي يرثيه :

أَوْفَى عَلَى الْمَاءِ كَعْبٌ ثُمَّ قِيلَ لَهُ : رَدُّ كَعْبُ إِنَّكَ وَرَّادٌ ، فَمَا وَرَدَا

والعلم : الجبل ، وشمالات - بفتح الشين - جمع شمال ، وهي ريح تهب من ناحية القطب
« في فتو أنا رابئهم - البيت » الفتو - بضم الفاء والتاء وتشديد الواو - جمع فتى ، ويروى
في مكانه « في شباب » ورابئهم : أى رقيهم ، مأخوذ من قولك : ربأت القوم ، وارتبأهم : أى
كنت رقيباً لهم وقد صعدت على شرف ، أنظر ما يأتيهم من الخافة ، ويروى « أنا كالهم » اسم
فاعل من قولك : كالأرجل الرجل ، إذا حرسه ، وقوله « في بلايا عورة باتوا » يروى في مكانه
« في كلال غزوة ماتوا » وقوله « ثم أبنا غانمين معاً - البيت » أبنا : رجعنا ، تقول : آب يؤوب
أوبة وإياباً وما آبا ؛ إذا رجع . وغانمين : محرزين الغنائم من الأعداء ، ويروى البيت كله هكذا :

ثُمَّ أَبْنَا غَانِمِينَ ، وَكَمْ مِنْ أُنَاسٍ قَبْلَنَا فَاتُوا

ويروى هذا البيت ثالث الأبيات . وقوله « ليت شعري ما أماتهم - البيت » أدلجنا : سرنا ليلاً ،
وهم باتوا : يريد أنهم ظلوا فى أما كنهم لأنهم هلكوا فلم يستطيعوا مشاركتنا فى الإدلاج .

الإعراب : « ربما » رب : حرف تقليل وجر شبهه بالزائد مبنى على الفتح لا محل له من
الإعراب ، وما : كافة له عن العمل الذى يقتضيه ، وهو الجر ، ومهيئة له للدخول على الجمل ،
حرف مبنى على السكون لا محل له « أوفيت » فعل وفاعل « فى علم » جار ومجرور متعلق بأوفى
« ترفعن » ترفع : فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الحفيفة ، ونون التوكيد
حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « ثوبى » ثوب : مفعول به لترفع ، منصوب
بفتحة مقبرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وثوب مضاف
وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « شمالات » فاعل ترفع ، مرفوع بالضمة
الظاهرة .

الشاهر فيه : قوله « ربما أوفيت » حيث دخلت « ما » على « رب » في هذه الكلمة فكفتها عن العمل الذي تقتضيه وهو الجر وهياتها للدخول على الجملة الفعلية ، وهذه الجملة الفعلية ماضوية لفظا ومعنى . وهذا أكثر الأحوال فيما إذا دخلت « ما » على « رب » . نعى أن « ما » إذا دخلت على « رب » فقد تكون مازائدة غير كافة لرب عن عمل الجر ، كما في الشاهد (رقم ٥٧١) وقد تكون ما كافة لرب عن عمل الجر ، وأكثر الحالين هو الثاني . ثم إذا كفت « ما » رب عن العمل فانها تهيئها للدخول على الجمل ، وهذه الجمل قد تكون فعلية وقد تكون اسمية ، والجمل الفعلية قد تكون ماضوية لفظا ومعنى وقد تكون مضارعية في اللفظ ، فهذه ثلاثة أنواع ، وأكثر هذه الأنواع الثلاثة استعمالا الجمل الفعلية التي فعلها ماض في اللفظ والمعنى كهذا البيت ، ويليه دخولها على الفعلية التي فعلها مضارع ، ومنعه أبو طي الفارسي في الإيضاح وابن السراج ، ويليه دخولها على الاسمية ، وقد عرفت أقوال العلماء فيه . ومن دخولها على الجمل الفعلية التي فعلها مضارع قوله تعالى : (رَبِّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا) ، وقول أمية بن أبى الصلت :

رَبِّمَا تَكْرَهُ النُّفُوسُ مِنَ الْأَمْرِ لَهُ فَرْجَةٌ كَحَلِّ الْعِقَالِ

إذا لم تجعل ما نكرة موصوفة . ومنه قول الآخر :

قَتَلْنَا وَنَالَ الْقَتْلُ مِنَّا وَرَبِّمَا يَكُونُ عَلَى الْقَوْمِ الْكِرَامُ لَنَا الظَّفَرُ

ومن دخولها على الجمل الاسمية قول عدي بن الرعلاء (وهو الشاهد رقم ٥٦٩) :

رَبِّمَا الْجَمِيلُ الْمَوْبِلُ فِيهِمْ وَعَنَّا جِيجُ بَيْنَهُنَّ الْمِهَارُ

قال المحقق الرضى (٢ - ٣٠٩) : « إذا دخلها (يريد إذا دخل ما على رب) ، فلا أكثر كونها كافة ، ورب المكفوفة لا محل لها من الإعراب وإن كان اسما على ما اخترنا لكونها بمعنى قلما ، وكونها كحرف النفي الداخلة على الجملة ، وقد جاءت ما بعد رب زائدة ، قال * ربما ضربة بسيف صقيل .. البيت * وقال :

مَاوِيَّ يَارَبِّمَا غَارَةَ شَعْوَاءُ كَاللَّذَعَةِ بِالْمَيْسَمِ

ومثلها ما التي تدخل على كاف التشبيه : الأولى أن تكون كافة ، نحو : كن كما أنت ، أى : كما أنت كائن ، ونحو : إز يد صدق كما عمرو أخى ، وشذ إعمال الكاف مع ما . ومالاتكف عن ، نحو : (عَمَّا قَرِيبٍ) وأما إذا وليت الباء ومن فالأولى زيادتها وإعمال الجارين ، نحو : (قَبِمَارَحَقَةٍ) و (مِمَّا خَطِيئَتُهُمْ) وقد تكفهما كما يحجى . ورب المكفوفة لا تدخل إلا على الفعل كما قال

... ..

سيبويه ، وقوله * ربما الجامل المؤبل فيهم . . . البيت * شاذ عنده ، ومثله قياس عند الجزولي ، فيجيز ربما زيد قائم . والترمذ ابن السراج وأبو علي في الإيضاح كون الفعل ماضيا ؛ لأن وضع رب للتقليل في الماضي . والمذخر عندهما في نحو قوله تعالى : (رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ) - أن مثل هذا المستقبل : أي الأمور الأخروية غالب عليها في القرآن ذكرها بلفظ الماضي ، نحو : (وَسَيَقَ الَّذِينَ) و (وَنَادَى أَصْحَابُ الْجَنَّةِ) وقال الربيع : أصله ربما كان يود ؛ حذف كان لكثرة استعماله بعد ربما ، والأول أحسن ، والمشهور جواز دخول ربما على المضارع بلا تأويل ، كما ذكره أبو علي في غير الإيضاح » اه وقال ابن هشام في مباحث رب من معنى اللبيب : « وإذا زيدت ما بعدها فالغالب أن تكفيها عن العمل ، وأن تهيمها للدخول على الجمل الفعلية ، وأن يكون الفعل ماضيا لفظا ومعنى ، كقوله * ربما أوفيت في علم . . . البيت * ومن إعمالها قوله * ربما ضربة . . . البيت * ومن دخولها على الاسمية قول أبي دؤاد * ربما الجامل المؤبل . . . البيت * وقيل : لا تدخل المكشوفة على الاسمية أصلا ، وإن ما في البيت نكرة موصوفة ، والجامل : خبر لهو محذوف ، والجملة صفة لما . ومن دخولها على الفعل المستقبل قوله تعالى : (رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا) وقيل : هو مؤول بالماضي ، على حد قوله تعالى : (وَنُفِخَ فِي الصُّورِ) وفيه تكلف ؛ لاقترانه أن الفعل المستقبل عبر به عن ماض متجاوز به عن المستقبل ، والدليل على صحة استقبال ما بعدها قوله :

فَإِنْ أَهْلِكَ قُرْبًا فَتَيَّ سَيِّبُكَ عَلَى مُهَذَّبٍ رَخِصِ الْبَنَاتِ

وقوله :

يَا رُبَّ قَاتِلَةٍ عَدَا يَا لَهْفٍ أُمِّ مُعَاوِيَةَ » اه

وقال في مباحث « ما » من اللفظ : « والثالث من أنواع ما : الكافة عن عمل الجر ، وتتصل بأحرف وظروف ؛ فالأحرف أحدها رب ، وأكثر ما تدخل حينئذ على الماضي ، كقوله * ربما أوفيت في علم * لأن التكثير والتقليل إنما يكونان فيما عرف حده ، والمستقبل مجهول ؛ ومن ثم قال الرماني في (رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا) : إنما جاز لأن المستقبل معلوم عند الله تعالى كالماضي ، وقيل : هو على حكاية حال ماضية مجازا مثل (وَنُفِخَ فِي الصُّورِ) ، وقيل : التقدير ربما كان يود ، ونسكون كان هذه شاذية ، وليس حذف كان بدون إن ولو الشرطيتين سهلا ، ثم الخبر حينئذ - وهو يود - مخرج على حكاية الحال الماضية فلا حاجة إلى تقدير كان . ولا يمتنع دخولها على الاسمية ، خلافا للفارسي ، ولهذا قال في قول أبي دؤاد * ربما الجامل المؤبل فيهم * ما : نكرة موصوفة بجملة حذف مبتدؤها : أي رب شيء هو الجامل » اه

وقد تدخل على مضارع نُزِّل منزلته لتحقيق وقوعه ، نحو : « رَبِّمَا يُوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا »
وندر دخولها على الجملة الاسمية ، كقوله :

رَبِّمَا الْجَامِلُ الْمُؤَبَّلُ فِيهِمْ^(١)

حتى قال الفارسي : يجب أن تقدر « ما » اسما مجرورا بمعنى شيء ، والجامل : خبرا لضمير
محذوف ، والجملة صفة ما ، أى : رب شيء هو الجامل المؤبل .

(وَحُذِفَتْ رُبٌّ) لفظا (فَجَعَلَتْ) منوية (بَعْدَ بَلٍ * وَالْقَا) ، لكن على قلة ، كقوله :

٥٧٤ — بَلٍ بَلَدٍ مِلَّةُ الْفِجَاجِ قَتْمُهُ لَا يُشْتَرَى كَثَانُهُ وَجَهْرُمُهُ

(١) هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

وَعَنَّا جِيجُ بَيْنَهُنَّ الْمَهَارُ

وهذا هو البيت المستشهد به (رقم ٥٦٩) وقد مضى شرحه قريبا فارجع إليه ، ثم انظر شرح
الشاهد (رقم ٥٧٣) .

٥٧٤ — هذان بيتان من الرجز المشطور ، وهما من أرجوزة طويلة جدا لرؤبة بن العجاج

يمدح فيها أبا العباس السفاح أول خلفاء بني العباس ، ومطلع هذه الأرجوزة قوله :

قُلْتُ لِزَيْرٍ لَمْ تَصِلْهُ مَرْيَمُهُ ضَلِيلُ أَهْوَاءِ الصَّبَا يَنْدَمُهُ

هَلْ تَعْرِفُ الرَّبْعَ الْمُحِيلَ أَرْسَمُهُ عَفَتْ عَوَافِيهِ وَطَالَ قِدَمُهُ

وبعد ذلك بتسعة وعشرين بيتا قال :

بَلٍ بَلَدٍ مِلَّةُ الْفِجَاجِ قَتْمُهُ لَا يُشْتَرَى كَثَانُهُ وَجَهْرُمُهُ

يَحْتَابُ ضَعْفَاحَ الْمَرَابِ كَمُهُ خَارِجَةُ أَغْنَاقُهُ وَلَمَمُهُ

بَعْدَ أَتْزَارٍ فِيهِ أَوْ تَعَمُّهُ يَهْفُو بِأَنْسَانِ الْبَصِيرِ طُسَمُهُ

إِذَا أَرْنَمَتْ أَصْحَانُهُ وَلُحْمُهُ بِالرَّكْبِ طَارَتْ عَنْ ذُرَاهُ كِمَمُهُ

وبعد ذلك بأربعة وعشرين بيتا يصف فيها ذلك البلد ثم يصف ناقته ، يقول :

قَطَعْتُ أَمَّا قَاصِدًا تَيْمَمُهُ

إِلَى ابْنِ مَجْدٍ لَمْ يُحَوِّقْ أَدَمُهُ إِلَى الْأَمِينِ الْمُسْتَجَارِ ذِمَمُهُ

وَالِى مُعِمٍّ حَاطِطٍ نَحْشُمُهُ يَبْدُلُ حِلًّا لَا تَنَالُ حُرْمُهُ

... ..

اللفظة : « لزير » الزير - بكسر الزاي - من يكثر زيارة النساء ، ويقال : فلان زير نساء ، وخلم نساء ، وقال اللهلهل :

فَلَوْ نُبَشِّرُ الْمُقَابِرُ عَنْ كُلِّبٍ فَيُخْبِرُ بِالذَّنَائِبِ أَيُّ زِيرٍ

ومريم : من أسماء النساء ، ويراد بها المرأة التي تحب الاستماع إلى أحاديث الرجال من غير خجور « وضليل أهواء الصبا » أراد ضلال أهواء الصبا . يقول : إن ضلال أهواء الصبا يوقعه فيما يندم عليه « الربع الحيل أرسمه » قد يكون الحيل بمعنى الذي أتى عليه حول ، وقد يكون بمعنى الذي تغيرت به الأحوال . وقال امرؤ القيس :

عُوجًا عَلَى الرَّبْعِ الْمُحِيلِ لَعَلَّنَا نَبْكِ الدِّيَارَ كَمَا بَكَى ابْنُ خُذَامٍ

« عفت عوافيه » يريد درس منه ما درس واعمجى ما اعمجى « بل بلد ملء الفجاج قتمه » الفجاج - بكسر الفاء - جمع فج ، وهو الطريق الواسع بين جبلين . والقتم - بفتح القاف والهاء جميعا - الغبار ، ويقال فيه : قنام كسحاب ، وقتم كفلس « لا يشتري كتنانه وجهرمه » الكتان : معروف ، والجهرم : البساط من الشعر ، يقول : إن لهذا البلد سباب من السراب تشبه الكتان والجهرم ولكنها لا تشتري ولا تباع . والضحضاح : مارق من السراب ، يقول : إن الأكم كأنها تسير في السراب فتقطعه « يهنو بانسان البصير - الخ » يهنو : يخف ، والطسم : جمع طامم ، وهو الطامس ، والأصحان : جمع صحن ، وهو المنقع من الأرض ، واللجم : النواحي ، وذراء : أعاليه ، وكمه : ما يغطيه . وقوله « قطعت أما قاصدا - الخ » يقول : قطعت هذا البلد الذي تقدم ذكره قطعا مستقيما على الوجه المقصود غير جائر « إلى ابن مجد لم يخرق آدمه » أى : لم يمزق جلده ، يريد أنه لم يقدح في عرضه ولم يعب شيئا من فعله ، والأدم : جمع أديم ، وهو الجلد ، و « الستجار ذمه » الذى يستجير الناس بذمته ، و « معم » أى الذى يعم الناس بخبره ومعروفه ، و « حائط » اسم الفاعل من حاط فلان فلانا يحوطه ؛ إذا حفظه ورعاه وجعل له وقاية وحفظا .

الإعراب : « بل » حرف دال على الإضراب عن كلام سابق والانتقال إلى كلام آخر ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « بلد » مجرور لفظا برب المحذوفة بعد بل ، وهو مفعول به لقوله قطعت في الأبيات التالية لبيت الشاهد منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد « ملء » خبر مقدم مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « الفجاج » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « قتمه » قم : مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى بلد مضاف إليه . وجملة المبتدأ

وقوله :

٥٧٥ - بَلْ بَلَدٌ ذِي صُعْدٍ وَأَصْبَابٍ

وخبره المقدم عليه في محل جر أو نصب صفة لبلد « لا » حرف نفي مبنى على السكون لا محل له « يشتري » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « كئنه » كئان : نائب فاعل يشتري مرفوع بالضمة الظاهرة ، وضمير الغائب العائد إلى بلد مضاف إليه ، « وجهه » الواو حرف عطف ، جهرم : معطوف على كئان ، وضمير الغائب العائد إلى بلد مضاف إليه ، وجملة الفعل المضارع المبني للجهول ونائب فاعله في محل جر أو نصب صفة ثانية لبلد .
الشاهر فيه : قوله « بل بلد » حيث حذفت « رب » بعد « بل » وعملت الجروهي محذوفة ، وذلك قليل في نفسه حتى خصه المحقق الرضی بالشعر ؛ ومثل هذا الشاهد قول رؤبة أو العجاج :

* بَلْ مَهْمَهٌ قَطَمْتُ بَعْدَ مَهْمَهٍ *

ومثلهما البيت الآتي عقيب هذا .

٥٧٥ - هذا البيت من الرجز المشطور لرؤبة بن العجاج ، من أرجوزة طويلة مطلعها قوله :

قَدْ بَكَرَتْ بِاللَّوْمِ أُمُّ عَتَابٍ تَلُومُ ثَلْبًا وَهَى فِي جِلْدِ النَّابِ
أَنْ نَالَ مِنْ كِدْنَةِ جِلْدِ جَلْحَابٍ نَحْتُ اللَّيَالِي كَأَنْتِجَابِ النَّجَابِ

وبعد ذلك ستة وثلاثين بيتا بيت الشاهد ، وبعده قوله :

تُحْشَى مَرَادِيهِ وَهَجَرِ دَوَابٍ أَشْهَبَ ذِي سُرَادِقٍ وَجَلْبَابٍ
يَشْلُهُ ذَيْبُ السَّرَابِ الْخَبَابِ مُنْجَرِدِ الْفَيْفَا عَمِيقِ الْأَقْرَابِ
نَاءٌ مِنَ النَّخْلِ بَعِيدِ الْأَشْرَابِ يَقْمِسُ فِي هَبْوَةٍ مُفَبَّرِ هَابِ
أَجْبَهُ شَهْبَةٌ قَيْظٍ شَهَابٍ إِذَا حَبَا مِنْهُ إِلَى الرَّمْلِ الْخَابِ
مُحْزَوِّمِ الْجَوْرِ حُدَابِ الْأَخْدَابِ قَطَمْتُ أَخْشَاءُ بَعْصَفِ جَوَابِ

اللفظ : « بكرت » أسرع ، أو فعلت ذلك بكرة « أم عتاب » كنية امرأة « ثلبا » بكسر فسكون - هو الشيخ الكبير السن « الناب » الناقة المسنة . يقول : تلوم شيخا وهي عجوز « أن نال » أي : تلومه لأن نال الخ . و « كدنة جلد جلحباب » أي : لحم جلد ضخم « نحت الليالي » فاعل نال ، والانتجاب : قشر لحاء الشجر ، واسم هذا اللحاء النجب ، والنجاب - بصيغة اللبان - النحات « بل بلد ذي صعد » الصعد - بضمين - جمع صعود - بفتح أوله -

وقوله :

٥٧٦ - فَمِنْكَ حُبْلَى قَدْ طَرَقَتْ وَمُرُضِع

وهو المرتفع من الأرض ، خلاف المهبوط ، والأصباب : جمع صيب - بفتحين ، وصاده مهملة ، وأعجمها الصبان - وهوما انحدر من الأرض ، ومراديه : مهالكه ، جمع مردي ، وهو المصدر المسمى بمعنى الردى وهو الهلاك . والهجر : شدة الهجرة والحر . والأشهب : الشديد البياض ، وهو من لون السراب ، وقوله « ذى سرادق وجلباب » يريد كأن عليه سرادقا وجلبابا « يشله » يطرده شبه السراب في اطراده بعسلان الذئب إذا هو عدا ، والحباب : الكثير الخبب ، وهو سبر سريع « منجرد الفيفا - إلخ » المنجرد : البعيد ، والفيفا : المفازة والصحراء ، وأصله الفيفاء - بالمد - والأقرب : النواحي ، وعميقها : بعيدها ، وأراد بالأشرب : المياه ، ويغمس : يغيب ، والمهوبة : الغبار ، وأراد بالمغبر الهابى بلدا كثير الغبار « أجبه شبهة قيط - إلخ » أجبه : ألهمه ، وشبهة القيط : وقذته وشدته ، وإذا حبا : أى إذا دنا ، والخابى : الدانى بعنه من بعض . يقول : إذا انتهت هذه المفازة إلى الرمل اشتد حرها « محزوزم الجوز - إلخ » المحزوزم : الغليظ من الأرض ، وهو مفعول من الحزم ، والحداب : الطوال ، والأحداب : جمع حذبة « قطعت أخشاء بعسف جواب » العسف : الركوب على غير هدى ، والجواب : صيغة المبالغة من قولك : جبت الأرض ؛ إذا جزتها وقطعتها ، وأخشاء : أراد به أكثر نواحيه خشية وأشدّها مخافة ، وهو مفعول به لقطعت .

الإعراب : « بل » حرف دال على الإضراب عن كلام سابق والانتقال إلى كلام بعده ، مبني على السكون لا محل من الإعراب « بلد » مجرور لفظا برب المحذوفة بعد بل ، وهو إما منصوب محلا على الاشتغال بعامل محذوف يفسره قوله فيما بعد « قطعت أخشاء » على حد قولك : زيدا ضربت غلامه ، وإما مرفوع محلا على أنه مبتدأ ؛ فهو منصوب بفتحة مقدرة على آخره ، أو مرفوع بضمة مقدرة على آخره ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « ذى » صفة لبلد على لفظه ، مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف و « سعد » مضاف إليه « وأصباب » الواو حرف عطف ، أصباب : معطوف على سعد ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف .

الشاعر فيه : قوله « بل بلد » حيث حذف « رب » بعد « بل » وأبقى عملها الذى هو الجر فيما يليها ، وهذا على ما ذكرنا فى الشاهد السابق قليل فى نفسه ، حق خصه المحقق الرضى بالشعر . وسندكر خلاف العلماء فى هذه المسألة مع شرح الشاهد (رقم ٥٧٨) الآتى .

٥٧٦ - هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

* فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمٍ مُحَوِّل *

... ..

وهذا بيت من معلقة امرئ القيس بن حجر الكندي التي مطلعها :

قَفَا نَبْكَ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ بِسِطِ اللَّوَى بَيْنَ الدُّخُولِ فَحَوَّلِ
وقد تقدم ذكر أبيات كثيرة منها في مواضع متفرقة من هذا الكتاب (انظر شرح الشاهد
رقم ٤٢٧ والشاهد رقم ٤٦٨ في الجزء الثاني . ثم انظر شرح الشاهد رقم ٥٤١ و ٥٧٨ في هذا
الجزء) وقبل البيت المستشهد به هنا - مما لم نذكره في أحد المواضع التي أشرنا إليها - قوله :

وَيَوْمَ دَخَلْتُ الْحَدَرَ خَدَرَ عُنِيزَةٍ فَقَالَتْ لَكَ الْوِيْلَاتُ إِنَّكَ مُرْجَلِي
تَقُولُ وَقَدْ مَالَ الْغَبِيطُ بِنَا مَعًا : عَقَرْتَ بَعِيرِي يَا أَمْرَأَ الْقَيْسِ فَأَنْزِلِ
فَقُلْتُ لَهَا سِيرِي وَأَرْخِي زِمَامَهُ وَلَا تُبْعِدِينِي عَنْ جَنَّاكِ الْمُعَلَّلِ
فَمِنْكَ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعُ فَأَلْهَيْتَهَا ... البيت ، وبعده :
إِذَا مَا بَسَكِي مِنْ خَلْفِهَا انْصَرَفَتْ لَهُ بِشَقٍّ وَتَحْتِي شِقْمَهَا لَمْ يُحَوَّلِ

اللفظة : « ويوم دخلت الحدر - البيت » الحدر - بكسر فسكون - أراد به ههنا الهودج ،
وأصل الحدر البيت ، وقد يستعار للسر والحجلة ونحوها ، وعنيزة : ذكر الرواة أنه لقب فاطمة
ابنة عمه التي يقول فيها في هذه الالامية :

أَفَاطِمَ مَهَلًا بَعْضَ هَذَا التَّدَلَّلِ وَإِنْ كُنْتُ قَدْ أَرْمَعْتُ صَرْمِي فَأَنْجِلِي

« الويلات » جمع ويلة ، وأراد بها ههنا الفضيحة « مرجلى » اسم فاعل من قولك : أرجلته
إذا صبرته راجلا يمشي على قدميه بعد أن كان راكبا . « تقول وقد مال الغبيط - البيت » أراد
بالغبيط الهودج أيضا ، وعقرت بعيري : جرحته ظهره . يقول : مما لا أزال أذكره بالغبطة والسرور
ذلك اليوم الذي دخلت فيه خدر عنيزة وهي تداعبني نارة بالدعاء وطورا بالتخوف من عقر البعير
« فقلت لها سيري - البيت » أرخي زمامه : يريد به أطيل مقود البعير ، والجنى - بفتح الجيم - ما تجنيه
من الثمر ، والمعلل : إن قرأته بتشديد اللام مكسورة فهو اسم فاعل من قولك : عللت الصبي
بالحلوى ونحوها ، إذا ألهيته بها « فمِنْكَ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ - البيت » طرقت : زرتها ليلا ،
والطروق : الإتيان في الليل ، والمرضع : التي لها طفل ترضعه ، والتأمم : جمع تميمة ، وهي المعادة
كانوا يعلقونها على جبهة الصبي يزعمون أنها تحميه العين ، والحول : اسم فاعل من أحول
الصبي إذا أتى عليه حول « إذا ما بكى - البيت » شق الشيء : نصفه ، ولم يحول : أراد لم يتحول
عن موضعه .

وقوله :

٥٧٧ — فَحُورٌ قَدْ لَهَوْتُ بِهِنَّ عَيْنِ

الإعراب : « فمثلك » الفاء حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، مثل : مفعول به لطرقت الآتي ، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة التي اقتضتها رب المحذوفة ، وهو مضاف وضمير المخاطبة مضاف إليه مبنى على الكسرة في محل جر « حبلى » بدل من مثل ، منصوب بفتحة مقدرة على الألف إن راعيت محل مثل ، وبحرور بكسرة مقدرة إن راعيت لفظ مثل « قد » حرف تحقيق مبنى على السكون لا محل له « طرقت » فعل وفاعل « ومرضع » الواو حرف عطف ، مرضع : معطوف على حبلى ؛ فيجوز فيه النصب والجر اللذان جازا في المعطوف عليه ، وبهما يروى « فألهيتها » الفاء حرف عطف ، ألهيتها : فعل وفاعل ومفعول به « عن » حرف جر « ذى » بحرور عن ، وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، والجار والمجرور متعلق بألهى ، وذى مضاف و « تمام » مضاف إليه بحرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف لصيغة منتهى الجموع « محول » نعت لذى تمام ، ونعت المجرور بحرور ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « فمثلك » حيث جر « مثل » برب المحذوفة بعد الفاء . وهذا قليل بالنسبة إلى جرها محذوفة بعد الواو وسند كرك خلاف الكوفيين والبصريين مع شرح الشاهد (رقم ٥٧٨) الآتي .

٥٧٧ — هذا صدر بيت وعجزه قوله :

نَاعِمٌ فِي الْمَرْوِطِ وَفِي الرِّيَاطِ *

وهذا بيت للمثنخل الهذلي ، وسمه مالك بن عويمر . من قصيدة له رواها أبو زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي في كتابه حمرة أشعار العرب « وهي ثابتة أيضا في ديوان شعر الهذليين ومطلع هذه القصيدة قوله :

| | |
|---|---|
| عَرَفْتُ بِأَجْدَثِ نِعَافِ عِرْقِ | عَلَامَاتِ كَتَحْيِيرِ النَّمَاطِ |
| كَوْشَمِ الْمَغْصَمِ الْمُغْتَالِ عُلَّتْ | رَوَاهِشُهُ بِوَشْمِ مُسْتَشَاطِ |
| وَمَا أَنْتَ الْغَدَاةُ دِيْنِي سَلَمِي | وَأَضْحَى الرَّأْسُ مِنْكَ إِلَى اشْمِطَاطِ |
| كَأَنَّ عَلَى مَقَارِقِهِ سَيْلًا | مِنَ الْكَثْنَانِ تُنَزَعُ بِالْمَشَاطِ |
| فَإِمَّا تُعْرِضُنَّ سُوْنِي عَنِّي | وَتُنَزِعُكِ الْوُشَاةُ أَوَّلُو النَّبَاطِ |

.....

فَحُورٍ قَدْ لَهَوْتُ بِهِنَّ حِينًا نَوَاعِمَ ... البيت ، وبعده :
 لَهَوْتُ بِهِنَّ إِذْ مَلَقِي مَلِيحٌ وَإِذْ أَنَا فِي الْمَخِيلَةِ وَالنَّشَاطِ
 يُقَالُ لَهْنٌ مِنْ كَرَمٍ وَعِثْقٌ ظَبَاءٌ تَبَاكَلَهُ الْأُدْمُ الْعَوَاطِي

اللفظة : « عرفت بأحدث فعاف - البيت » أحدث ، ونعاف ، وعرق : أسماء أما كن .
 والتحجير : النقش ، والنمط : جمع نمط ، مثل جبل وجبال ، والنمط : ثوب منقوش « كوشم
 المعصم القتال - البيت » الوشم : معروف ، وهو أن تفرز الإبر في الجلد ثم يذر عليها صبغ أخضر
 والمعصم - بزنة منبر - وللقتال : الذي أثر فيه الوشم ، وعات : رد عليها مرة بعد أخرى ،
 والرواهش : عروق ظاهر الكف ، والسنشاط : الذي أحرق بالنار « وما أنت القعدة وذكر
 سلمي - البيت » الاشمطاط : اختلاط بياض وسواد ، يريد أن الشيب قد شاع في رأسه ، ينكر
 على نفسه ذكر العوانى بعد ما شاب رأسه « فخور قد لهوت بهن - البيت » الحور : جمع حوراء
 وهي التي اشتد بياض بياض عيناها ، واشتد مع ذلك سواد سوادها « عين » جمع عينا ، وهي
 الواسعة العين ، وقد رأيت أنه يروى في مكان هذه الكلمة « حينا » والنواعم : جمع ناعمة ،
 وهي التي ترفل في النعيم ، والمروط : جمع مرط ، وهو الثوب من الخز ، والرباط : جمع رباط
 - بفتح فسكون - وهو ضرب من الثياب « يقال لهن من كرم - البيت » الأدم - بضم فسكون -
 جمع آدماء ، وهي التي لونها الأدمة ، وهي السمرة . والعواطي : جمع عاطية ، وهو اسم فاعل من
 عطت الظبيبة تعطو ؛ إذ امتدت عنقها ، وأراد أنهن طويلات الأعناق ؛ لأن الظبيبة تمد
 عنقها لطوله .

الإعراب : « فخور » الفاء واقعة في جواب الشرط الذي هو قوله « فلما تعرضن سليم عني »
 في الآيات السابقة على الشاهد ، حرف مبني على الفتح لا عمل له من الإعراب ، حور : مبتدأ ،
 مرفوع بضمه مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة الذي اقتضاه راب المحذوف
 « قد » حرف تحقيق « لهوت » فعل وفاعل « بهن » جار ومجرور متعلق بلهوت ، وجملة الفعل
 وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جزم جواب الشرط « عين » صفة
 لحور ، يجوز فيه الجر تبعاً للفظ المنعوت ، ويجوز فيه الرفع تبعاً لمحل « نواعم » صفة ثانية لحور
 « في الروط » جار ومجرور متعلق بنواعم أو بمحذوف صفة لحور « وفي الرباط » الواو عاطفة ،
 في الرباط : جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور السابق .

الشاهد في قوله « فخور » حيث حر الشاعر لفظ « حور » برب المحذوفة بعد الفاء ، وذلك
 قليل بالنظر إلى الجر برب بعد الواو ، وليس قليلاً في نفسه ، والكثير الجر برب المحذوفة بعد الواو .

(وَبَعْدَ الْوَاوِ شَاعَ ذَا التَّعْمَلِ) ، بكثرة ، كقوله :

٥٧٨ — وَلَيْلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ

فان قلت : فهذه الفاء واقعة في جواب الشرط كما ذكرت ، فكيف نابت عن رب ؟
فالجواب عن ذلك أنا لا نقول إنها نابتة عن رب بل هذا قول ينسب للسكوفيين ، وسنذكر
بطلانه في شرح الشاهد الآتي ، بل نقول : إن « رب » هي العاملة بنفسها مع كونها محذوفة ،
وهي مقدرة بعد هذه الفاء ، وهذا موضع قياسى يعمل فيه حرف الجر وهو محذوف ، وستعرف
بقية هذه المواضع قريباً . ولا فرق في تقدير رب بعد الفاء بين أن تكون الفاء عاطفة كما في بيت
امرئ القيس السابق ، وأن تكون فاء جواب الشرط كما في هذا البيت ، وكما في قول ربيعة بن
مقوم الضبي (وهو من شواهد ابن هشام في معنى اللبيب لهذه المسألة نفسها وذكره في
مباحث الفاء) .

فَإِنْ أَهْلِكَ فَذِي حَنْقٍ لَفَّاهُ عَلَى نَسْكَادٍ تَلْتَهِبُ النَّهَابَا

قال في الموضع الذي أشرنا إليه : « الثاني من أوجه الفاء أن تكون رابطة للجواب ، وذلك حيث
لا يصلح لأن يكون شرطاً ، وهو منحصر في ست مسائل ثم قال : المسألة السادسة : أن
تقترن الفاء بحرف له الصدر ، كقوله * فان أهلك . . . البيت * لما عرفت من أن رب
مقدرة وأنها لها الصدر » .

٥٧٨ — هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

* عَلَى بَأْتَوَاعِ الْهُمُومِ لَيْبَتَلِي *

وهذا بيت لامرئ القيس بن حجر الكندي وقد مضى مشروحا مع شرح الشاهد (رقم ٥٤١)
في هذا الباب ، فلا نرى أن نعيد شيئاً من ذلك ؟ فارجع إلى ذلك في الموضع الذي أشرنا إليه .

الإعراب : « وليل » الواو واو رب حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، ليل :
مبتدأ مرفوع بضمه مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة التي اقتضتها رب
التي حذفت وبقي عملها « كموج » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لليل ، وموج مضاف
و « البحر » مضاف إليه « أرخى » فعل ماض مبنى على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره
التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الليل « سدوله » مفعول به لأرخى ،
و ضمير الغائب العائد إلى الليل مضاف إليه ، وجملة الفعل الماضي وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر
المبتدأ المجرور لفظا رب المحذوفة « على » جار ومجرور متعلق بأرخى « بأتواع » جار ومجرور
متعلق بأرخى أيضاً ، وأتواع مضاف و « الهموم » مضاف إليه « ليبتلى » اللام لام التعليل ،
يبتلى : فعل مضارع منصوب بأن الضمرة بعد لام التعليل ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الياء

منع من ظهورها معاملة النصب كمعاملة المرفوع ، وذلك كما في قول الآخر * أنى الله أن أسمو . . . * وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بلام التعليل ، والتقدير : لا ابتلاء ، والجار والمجرور متعلق أيضا بأرعى السابق .

الشاهد فيه : قوله « وليل » حيث حذف الشاعر « رب » التى تعمل الجرفيا بعدها وأبقى عملها ، بعد الواو ، وهذا كثير في كلام العرب ، ودونه في الكثرة إبقاء عمل رب مع حذفها بعد الفاء ، ودونها جميعا إبقاء عمل رب مع حذفها بعد بل ، ودون ذلك كله إبقاء عمل رب مع حذفها من غير أن يكون ثمة حرف آخر ، كما في الشاهد الآتى عقب هذا : فهذه أربع مراتب لعمل هذا الحرف محذوفا .

وهذا الذى قررناه من أن العامل الذى عمل الجر هو « رب » مقدرا هو مذهب جمهور البصريين . وذهب جمهرة الكوفيين ، ووافقهم أبو العباس اللبرد ، إلى أن الواو هى التى تعمل الجر بنفسها بعد حذف « رب » .

فأما أن الجر بعد الواو كثير في العربية فآيته كثرة الشواهد عليه ، حتى إن في قصيدة امرئ القيس اللامية التى منها بيت الشاهد الذى نحن بصدد شرحه أربعة أبيات من هذه الباية أولها قوله :

وَبَيْضَةٍ خَذِرٍ لَا يُرَامُ خِبَاؤُهَا تَمَتَّعْتُ مِنْ لَهْوِهَا غَيْرُ مُجَلِّ

وثانيتها قوله :

وَلَيْلٍ كَسَجِ الْبَحْرِ أَرْخَى سُدُولُهُ عَلَى بَأَنَوَاعِ الْهُمُومِ لِيَتَنَبَّلِي

وهو بيت الشاهد الذى معنا ، وثالثها ورابعها قوله :

وَقَرِيبَةٍ أَقْوَامٍ جَعَلْتُ عِصَامَهَا عَلَى كَاهِلٍ مَنَى ذُلُولٍ مَرَحَلٍ
وَوَادٍ كَجَوْفِ الْعَيْرِ قَفَرٍ قَطَعْتُهُ بِهِ الذُّبُّ يُعْوَى كَالْخَلِيعِ الْمُعِيلِ

ومن ذلك قول الشنفرى في لاميته المعروفة بلامية العرب :

وَلَيْلَةٍ نَحْسٍ يَصْطَلِي الْقَوْسَ رَبُّهَا وَأَقْطَعُهُ اللَّاتِي بِهَا يَتَنَبَّلِي

أى : يصطلى النار بالقوس صاحب القوس و بأقطعه التى يرمى بها ، وإذا اصطلى الأعراى بقوسه وسهامه من شدة البرد فليس وراء ذلك في الشدة شئ .

ومن ذلك قول جرير العود ، وهو من شواهد سيديويه :

وَبَلَدَةٍ لَيْسَ بِهَا أُنَيْسُ إِلَّا الْيَعَانِيَرُ وَإِلَّا الْعَيْسُ

ومن ذلك قول حاتم الطائي :

وَلَيْلٍ بِهِمْ قَدْ تَسَرَّبَتْ هَوَاهُ إِذَا اللَّيْلُ بِالنَّكْسِ الضَّعِيفِ تَجَهَّمَا

وأما أن إعمالها محذوفة على المراتب الأربعة التي بينها فقد ذكره الشارح نقلاً عن ابن مالك في تسهيله ، وقد ذكره ابن هشام في المغني على نفس هذا الترتيب ، ولكن الشارح هنا كما ترى قد حول الكثرة في الفاء إلى الكثرة النسبية . قال ابن هشام في مباحث رب : « وتنفرد رب بوجوب تصديرها ، ووجوب تكبير مجرورها ونعته إن كان ظاهراً ، وإفراده وتذكيره وتمييزه بما يطابق المعنى إن كان ضميراً ، وغلبة حذف ممدaha ومضيه ، وإعمالها محذوفة : بعد الفاء كثيراً ، وبعد الواو أكثر ، وبعد بل قليلاً ، وبدونهن أقل ، وبأنها زائدة في الإعراب دون المعنى : فحل مجرورها في نحو رب رجل صالح عندى رفع على الابتداء ، وفي نحو رب رجل صالح لقيت نصب على المفعولية ، وفي نحو رب رجل صالح لقيته رفع أو نصب » اهـ

وأما الخلاف بين الكوفيين والبصريين في هذه للسألة فإن جمهرة النحاة من المتقدمين ، كابن الأنباري في الإنصاف وابن جني في شرح الحماسة وابن عصفور ، يقصرون الخلاف بين الفريقين على الواو ، بل في كلام هؤلاء التصريح بأن الفريقين متفقون على أن الجر رب محذوفة في المواضع الثلاثة الباقية ، ولم أعثر على نص للتقدمين يشبه النص الذي حكاه الشارح عن أبي حيان في الارتشاف ؛ فلعل هذا الخلاف قد نشأ بعد طبقة ابن الأنباري وابن جني وابن عصفور تأييداً لمذهب الكوفيين في الواو ، ودفعاً لاعتراضات المتقدمين عليهم .

قال ابن جني في شرح الحماسة عند الكلام على قول ربيعة بن مقرم الضبي :

فَإِنْ أَهْلِكَ فَذِي حَنْقٍ لَظَاهُ عَلَى تَكَادُ تَلْتَهَبُ أَلْتِهَابَا

ما نصه : « ذي مجرورة رب : أي قرب ذي حنق ، وحذفها للعلم بموضعها ، كقول الآخر :

وَرَسَمَ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهِ كِدْتُ أَقْضِي الْحَيَاةَ مِنْ جَلَلِهِ

أي : ورب رسم دار ، وهذا (يريد قول ربيعة فذى حنق) يدفع قول أبي العباس إن الواو في نحو قوله :

* وَبَلَدٍ يَحْسِبُهُ مَكْسُومًا *

هي التي جرت بلدا لما خلفت رب فكانت عوضاً ، ألا ترى أنه قال : فذى حنق ، أي : قرب ذي حنق ، ولا يقول أحد إن الفاء عوض من رب ، وقول الآخر :

* بَلْ بَلَدٍ مِلْهُ الْفِجَاجُ قَتَمُهُ *

ولا يدعى أحد أن بل عوض من رب ؛ فإذا صح هذا ، وثبت في الفاء وبل - كانت الواو محمولة على حكمه » اهـ .

وقال ابن الأنباري في الإنصاف (ص ١٦٥) : « ذهب الكوفيون إلى أن واو رب تعمل في النكرة الحذف بنفسها ، وإليه ذهب أبو العباس المبرد من البصريين ، وذهب البصريون إلى أن واو رب لا تعمل ، وإنما العمل لرب مقدرة .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن الواو هي العاملة لأنها نابت عن رب ، فلما نابت عن رب - وهي تعمل الحذف - عملت عملها لنابتها عنها ، وصارت كواو القسم ؛ فانها لما نابت عن الباء عملت الحذف كالباء ؛ فكذلك الواو هنا : لما نابت عن رب عملت الحذف كما تعمل رب . والذي يدل على أنها ليست عاطفة أن حرف العطف لا يجوز الابتداء به ، ونحن نرى الشاعر يبتدىء بالواو في أول القصيدة ، كقوله :

* وَبَلَدٍ عَامِيَةٍ أَعْمَاؤُهُ *

وكقول الآخر :

* وَبَلَدَةٍ لَيْسَ بِهَا أُنَيْسُ *

وما أشبه ذلك ؛ فدل على أنها ليست عاطفة ، فبان بهذا صحة ما ذهبنا إليه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن الواو ليست عاملة وإن العمل لرب مقدرة ؛ لأن الواو حرف عطف ، وحرف العطف لا يعمل شيئا ؛ لأن الحرف إنما يعمل إذا كان مختصا ، وحرف العطف غير مختص ، فوجب ألا يكون عاملا ، وإذا لم يكن عاملا وجب أن يكون العامل رب مقدرة ، والذي يدل على أنها واو العطف وأن رب مضمرة بعدها أنه يجوز ظهورها معها ، نحو : ورب بلد .

أما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنها لما نابت عن رب عملت عملها كواو القسم » قلنا : هذا فاسد ؛ لأنه قد جاء عنهم الجر باضمار رب من غير عوض منها ، وذلك نحو قوله :

رَسَمَ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلَةٍ كَذْتُ أَقْصَى الْحَيَاةِ مِنْ جَلَلَةٍ

وقال الآخر :

مِثْلِكَ أَوْ خَيْرٍ تَرَكْتُ رَذِيَّةً تَقْلُبُ عَيْنَيْهَا إِذَا طَارَ طَائِرُ

والذي يدل على فساده ما ذهبوا إليه أيضا أنها تضرع بعد بل ، قال الشاعر :

* بَلْ جَوَزَ نَيْهَاءَ كَظْهَرِ الْخَجَفَتِ *

... ..

أراد بل رب جوز ، ولا يقول أحد إن بل تجر ، وكذلك تضر بعد الفاء ، قال الشاعر :

* فَخُورٌ قَدْ كَلَّوْتُ بِهِنَ عَيْنٍ *

ولست [الفاء] نائبة عنها ولا عوضا منها . والذي اعتمد عليه في الدليل على أن هذه الأحرف - التي هي الواو والفاء وبل - ليست نائبة عن رب ولا عوضا عنها : أنه يحسن ظهورها معها ؛ فيقال : ورب بلد ، وبل رب بلد ، وفرب حور . ولو كانت عوضا عنها لما جاز ظهورها معها ؛ لأنه لا يجوز أن يجمع بين العوض والمعوض . ألا ترى أن واو القسم لما كانت عوضا عن الباء لم يجوز أن يجمع بينهما فلا يقال وبالله لأفعلن ونجعلها حرفي قسم ، وكذلك أيضا التاء : لما كانت عوضا من الواو كما كانت الواو عوضا من الباء لم يجوز أن يجمع بينهما فلا يقال وتالله وتجعلها حرفي قسم ؛ لأنه لا يجوز أن يجمع بين العوض والمعوض . فأما قوله تعالى : (وَتَاللَّهِ لَا كِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ) فالواو فيه واو العطف وليست واو قسم فلم يمتنع أن يجمع بينها وبين تاء القسم ، فلما جاز الجمع بين الواو ورب دل على أنها ليست عوضا عنها ، بخلاف واو القسم ، وأنها واو عطف .

وقولهم : « إن حرف العطف لا يجوز الابتداء به ، ونحن نرى الشاعر يبتدئ بالواو في أول القصيدة » فنقول : إن هذه الواو واو عطف ، وإن وقعت في أول القصيدة ؛ لأنها في التقدير عاطفة على كلام مقدر ، كأنه قال : رب قفر طامس أعلامه سلكته وبلد عامية أعمأوه قطعته ، يصف نفسه بركوب الأخطار وقطع المفاوز والقفار ، إشعارا بشهامته وشجاعته . وإذا قد ثبت بما ذكرناه أنها حرف عطف فينبغي ألا تكون عاملة ؛ فدل على أن النكرة مجرورة بتقدير رب على ما بينا ، والله أعلم » اهـ .

قال أبو رجاء غفر الله له : فأنت ترى قدامي العلماء ، خرجون على الكوفيين وأبي العباس المبرد لإثبات أن الواو ليست عاملة بأن الفاء وبل ليستا عاملتين ، وإنما العمل معهما لرب المقدرة ، فلو كان واحد منهم يقول إن العمل للفاء وبل كما قالوا إن العمل للواو لما صح الاحتجاج عليه بذلك . بل أنت ترى المتقدمين يصرحون بأنه لا أحد من النحاة يقول إن العمل للفاء وبل ، فذلك أقوى ما نستمسك به على أنه لم يكن معروفا في هذا العصر أن أحدا يقول هذا ، ثم نبئت نائبة رأت أن التفرقة بين الواو والفاء وبل مما لا وجه له ، ورأت - مع ذلك - أن حجة البصريين ناهضة على الكوفيين ما داموا يفرقون بين المتجانسات في الحكم ، فطردوا القول بنياية هذه الحروف جميعها عن رب ، وأن كل واحد منها هو الذي عمل الجرع عند حذف رب لكونه عوضا منه . وبقي عليهم أن رب قد عملت محذوفة من غير أن ينوب عنها أحد هذه

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : قد يجربها محذوفة بدون هذه الأحرف ، كقوله :

٥٧٩ - رَسَمَ دَارَ وَقَفْتُ فِي طَلِّهِ كِدْتُ أَقْضِي الْحَيَاةَ مِنْ جَلِّهِ

الحروف ؛ فإذا عملت محذوفة من غير أن يحل محلها حرف فلا تـ عمل محذوفة - وقد حل محلها حرف - أولى . فإن حاول منهم محاول أن ينكر ذلك دفعه الشاهد كبيت جميل الذي هو الشاهد الآتي ، وكالبيت الذي رواه ابن الأنباري في أثناء حديثه . فإن استمسك أحدهم في بيت جميل برواية ابن جني - وهي التي زيدت فيها الواو - فالجواب أن أكثر العلماء على رواية هذا البيت بغير الواو ، على أن هذه الواو زائدة على الوزن ، وزيادتها على الوزن مع استقامة الكلام بدونها مما يبعث الشك إليها ، فوق أنه يبقى البيت الذي رواه ابن الأنباري وإن كان ينحيل إلى العاجز الضعيف أن الشأن في هذا البيت على العكس من بيت جميل ، نفي أنه كان في الأصل بالواو أو بالفاء فحذف هذا الحرف ، كما أن أصل بيت جميل بدون الواو فزيدت في الرواية التي وقعت لابن جني ، وآية ذلك أن البيت الذي رواه ابن الأنباري ينقص حرفا تم به التفعيلة الأولى ، وأحسب أنك لا تحتاج بعد هذا إلى المزيد .

٥٧٩ - هذا بيت لجميل بن معمر العذري ، وهو مطلع قصيدة ، وبعده قوله :

مُوحِشًا مَا تَرَى بِهِ أَحَدًا تَنْسِجُ الرِّيحُ ثُرْبَ مُعْتَدِلِهِ

اللفظ : « رسم دار - البيت » الرسم : ما كان لاصقا بالأرض من آثار الديار كالرماد ونحوه ، والطلل : ما شخص وارتفع من آثارها كالوند والأثافي ، وإضافته إلى ضمير الرسم بتقدير مضاف : أي طلل داره ، أو الإضافة لأدنى ملابس كما يقولون ، وقوله : « كدت أقضي الحياة من جلله » معناه كدت أموت من عظم هذا الرسم في نفسي ، أو كدت أموت من أجل هذا الرسم ، فإنه يقال : فعلت الشيء الفلاني لجلالك وجلالك ، والمعنى فعلته لعظمتك في نفسي ، ويقال : فعلت ذلك من أجلك وجلالك وجلالك ، والمعنى فعلته لأجلك ، و يروي « كدت أقضي الغداة من جلله » والغداة : ما بين الفجر وطلوع الشمس « موحشا ما ترى به أحدا - البيت » للوحش : اسم الفاعل من قولهم : أوحش المكان ؛ إذا صار قفرا لا أنيس به فكأنه قد سكنه الوحش . وتنسج الريح : تهب من جهات شتى فتشرب التراب فتغطي للعالم حتى لا تعرف ، والتراب - بضم فسكون - أعة في التراب كغراب .

الإعراب : « رسم » مبتدأ مرفوع بضمه مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة التي تقتضيهارب المحذوفة ، وهو مضاف و « دار » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « وقفت » فعل وفاعل « في » حرف جر « طلاله » طلل : مجرور بنى ، والجار والمجرور متعلق بوقف ، وطلل مضاف وضمير الغائب العائد إلى الرسم مضاف إليه ، وجملة الفعل الماضي

وهو نادر . وقال في التسهيل : تجر ربّ محذوفة : بعد الفاء كثيرا ، وبعد الواو أكثر ، وبعد بل قليلا ، ومع التجرد أقل . ومراده بالكثرة مع الفاء الكثرة النسبية ، أى : كثير بالنسبة إلى بل .

الثانى : قال في التسهيل : وليس الجر بالفاء وبل ، باتفاق ، وحكى ابن عصفور أيضا الاتفاق ، لكن فى الارتشاف : وزعم بعض النحويين أن الجر هو بالفاء وبل ؛ لنيابتهما مناب ربّ ، وأما الواو فذهب الكوفيون والمبرد إلى أن الجر بها ، والصحيح أن الجر برب المضمرة ، وهو مذهب البصريين .

(وَقَدْ يُجْرُ بِسَوَى رَبِّ) من الحروف (لَدَى * حَذْفِ) وهذا بعضه يُرَى غير مطرد يقتصر فيه على السماع ، وذلك كقول رؤبة - وقد قيل له : كيف أصبحت ؟ - قال : خَيْرِ عَاقَاكَ اللَّهُ ، التقدير : على خير ، وقوله :

أَشَارَتْ كُلَيْبٍ بِالْأُكْفِ الْأَصَابِعِ^(١)

وفاعله فى محل جر أو رفع صفة لرسم نادر « كدت » كاد : فعل ماضى دال على مقارنة اسمها لغيرها ، وتاء التكامل اسمه « أفضى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها النقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « الحياة » مفعول به لأفضى ، وجمله الفعل المضارع وفاعله ومفعوله فى محل نصب خبر كاد ، والجملة من كاد واسمه وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ المجرور لفظا برب المحذوفة « من » حرف جر « جلاه » جلل : مجرور بمن ، والجار والمجرور متعلق بأفضى ، وجلل مضاف وضمير الغائب العائد إلى رسم دار مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « رسم دار » فإن الرواية فيه بالجر ، على أن « رب » قد حذفت وبقي عملها بدون أن يسبقها واو أو فاء أو بل ، وهذه هى المرتبة الرابعة ، وهى أقل المراتب استعمالا ، على ما بيناه فى شرح الشاهد السابق . وقد عرفت عما مضى أن ابن جنى روى هذا البيت « ورسم دار - إلخ » بالواو زيادة على الوزن ؛ فيكون من المرتبة الأولى التى هى أكثر المراتب استعمالا ، وقد ذكرنا لك أنا نشك فى هذه الرواية .

(١) هذا عجز بيت ، وصدره قوله :

* إِذَا قِيلَ أَيْ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ ؟ *

وهذا بيت من قصيدة طويلة للفرزدق همام بن غالب ، يهجو فيها جرير بن عطية بن الخطمي ، وهذا البيت هو الشاهد (رقم ٣٩٨) الذى تقدم مشروحا فى باب تعدى الفعل ولزومه (الجزء

وقوله :

٥٨٠ - حَتَّى تَبْذَخَ فَارْتَقَى الْأَعْلَامَ

أى : إلى كليب ، وإلى الأعلام .

الثانى ص ٢٦٢) من هذا الكتاب ، وموضع الاستشهاد ههنا هو موضع الاستشهاد به هناك ، فارجع إلى ذلك فى الموضع الذى أشرنا إليه .

٥٨٠ - هذا عجز بيت ، وصدره قوله :

* وَكَرِيمَةٌ مِنْ آلِ قَيْسِ الْفَتْهُ *

ولم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سابق أو لاحق .

اللفظ : « كريمة » أراد رجلاً كريماً ، فزاد التاء للمبالغة كما زيدت فى علامة وفهامة ونسابة ، وشبهها ، والدليل على أنه أراد ذلك قوله بعد هذا : ألفتة ، وتبذخ ، وارتقى ، بضمير المذكر « ألفتة » ذكر العلماء فى تفسير هذا اللفظ معنيين : أحدهما أن يكون أراد به أعطيته ألفاً من الدنانير أو الجمال أو غيرها ، وثانيهما أن يكون أراد به صرت له أليفاً ، من الألفة التى هى المودة والصدقة « تبذخ » شرف وعظم شأنه وارتفع قدره وكبر « ارتقى » ماض من الارتقاء الذى هو الصعود إلى أعلى « الأعلام » جمع علم ، وهو الجبل ، وأراد أنه تسلم غوارب المجد وورق ذرى السودد .

الإعراب : « وكريمة » الواو واو رب ، كريمة : مبتدأ مرفوع بضمه مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيهة بالزائد « من » حرف جر « آل » مجرور بمن ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لكريمة ، وآل مضاف و « قيس » مضاف إليه ، مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف . وستعرف ما فى هذا عند بيان الشاهد « ألفتة » فعل ماض وفاعله ومفعوله ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ « حق » حرف غاية وجر « تبذخ » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى كريمة ، وأن المصدرية مقدرة قبل هذا الماضى ، وهى ومدخولها فى تأويل مصدر مجرور بحق ، والجار والمجرور متعلق بألف « فارتقى » الفاء حرف عطف ، ارتقى : فعل ماض معطوف على تبذخ ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى كريمة « الأعلام » بالجر ، مجرور بحرف جر محذوف ، وتقدير الكلام : فارتقى إلى الأعلام ، والجار والمجرور متعلق بارتقى .

الشاهد فيه : فى هذا البيت أربعة شواهد للنحاة .

أما الأول والثانى فى قوله « وكريمة » حيث جره بعد الوار ؛ وحيث ألحق التاء الدالة على للمبالغة لصيغة فعيل . وهذا مما لا يكاد يوجد فى كلامهم ، والكثير أن تلحق هذه التاء إحدى ثلاث صيغ من صيغ المبالغة : أولاها فعال ، وذلك كبنساة وعلامة وفهامة ، وثانيها فعمل ، وذلك كفروقة ، وثالثها مفعال ، وذلك كنهذارة .

(وَبَعْضُهُ يُرَى مُطَرِدًا) وذلك في ثلاثة عشر موضعا :

الأول : لفظ الجلالة في القسم دون عوض ، نحو : اللَّهُ لَا فَعْلَكَ .

وأما الشاهد الثالث ففي قوله « قيس » حيث منعه من الصرف وجره بالفتحة نيابة عن الكسرة ، مع أنه علم مذكر ، وقد اختلف العلماء في جواز ترك صرف الاسم المنصرف لضرورة الشعر ؛ فذهب الكوفيون وأبو الحسن الأخفش وأبو علي الفارسي وابن برهان إلى أنه يجوز للشاعر إذا ألجأته الضرورة أن يمنع الاسم المنصرف من الصرف فيجره بالفتحة نيابة عن الكسرة ، واستدلوا على ذلك بمثل هذا البيت من نحو قول الأخطل التغلبي :

طَلَبَ الْأَزَارِقَ بِالْكَتَائِبِ إِذْهُوتُ بِشَيْبِ غَائِلَةِ الثُّغُورِ غَدُورُ

وقول حسان بن ثابت الأنصاري :

نَصَرُوا نَبِيَّهُمْ وَشَدُّوا أَرْزُهُ بِحُنَيْنَ يَوْمَ تَوَاكَلِ الْإِبْطَالِ

وقول الفرزدق :

إِذَا قَالَ غَاوٍ مِنْ تَنُوحٍ قَصِيدَةً بِهَا جَرَبٌ عُدْتُ عَلَى بَرُوزِهَا

وقول الآخر :

إِلَى ابْنِ أُمِّ أَنْاسٍ أَرْحَلُ نَاقَتِي عَمْرٍو فَتُبْلِغُ حَاجَتِي أَوْ تُزَحِفُ

وقول الآخر :

قَالَتْ أُمِّيَّةُ مَا لِثَابِتٍ شَاخِصًا عَارِي الْأَشَاجِعِ نَاحِلًا كَالْمُنْصُلِ

ألا ترى أن الأخطل قد منع صرف « شيب » وهو اسم مصروف ، وأن حسان قد منع صرف « حنين » وهو اسم مصروف بدليل قوله تعالى : (وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ) وأن الفرزدق قد منع صرف « زوبر » وهو اسم جنس معناه الكذب والزور ، وأن صاحب البيت الرابع قد منع صرف « أناس » وهو اسم مصروف . وأم أناس : بنت ذهل إحدى بني شيبان ، وعمرو هو عمرو بن حجر الكندي ، وأن صاحب البيت الذي يليه قد منع صرف « ثابت » وهو اسم مصروف ، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز منع الاسم المنصرف من الصرف ولو لضرورة الشعر . وسيأتي بيان ذلك تفصيلا في باب « مالا ينصرف » إن شاء الله .

وأما الشاهد الرابع ففي قوله « الأعلام » فإن الرواية فيه بجر هذه الكلمة على أنه حذف حرف الجر وأبقى عمله ، والأصل : فارتقى إلى الأعلام . وهذا هو الذي أتى الشارح هنا بالبيت من أجله . وحذف حرف الجر - سوى رب وما ذكره الشارح من المواضع - مع بقاء عمله مما لا يقع إلا في ضرورة الشعر .

الثاني : بعد كم الاستفهامية إذا دخل عليها حرف جر ، نحو : يَكُم دِرْهَمٌ اشتريت ،
أى : من درهم ، خلافا للزجاج في تقديره الجر بالإضافة كما يأتي في بابها .

الثالث : في جواب ما تضمن مثل المحذوف ، نحو : زَيْدٌ ، في جواب : بَمَنْ مَرَرْتُ .

الرابع : في المعطوف على ما تضمن مثل المحذوف بحرف متصل ، نحو : « وَفِي خَلْقِكُمْ
وَمَا يَبُتُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٍ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ وَاختِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ » أى : وفي اختلاف الليل ،
وقوله :

٥٨١ — أَخْلَقَ بِذِي الصَّبْرِ أَنْ يَحْطَى بِحَاجَتِهِ وَمُذْمِنٍ الْقَرَعَ لِلْأَبْوَابِ أَنْ يَلِجَا

أى : وبمذمن .

٥٨١ — هذا بيت من أبيات رواها أبو تمام في حماسه (انظر شرح التبريزي على الحماسة
ج ٣ ص ١٦٦) ونسبها لمحمد بن بشير الخارجي أحد بني خارجة بن عدوان ، وهو شاعر حجازي
فصيح من شعراء عصر بني أمية ، وأول هذه الكلمة برواية الحماسة قوله :

مَاذَا يُكَلِّفُكَ الرَّوْحَاتِ وَالذُّلْمَا الْبَرَّطُورَا ، وَطُورَا تَرَكَبُ أَجَبَا
كَمْ مِنْ فَتَى قَصُرَتْ فِي الرِّزْقِ خُطْوَتُهُ أَلْقَيْتُهُ بِسِهَامِ الرِّزْقِ قَدْ فَلَجَا
إِنْ الْأُمُورَ إِذَا أُنْسَدَتْ مَسَالِكُهَا فَالَصَّبْرُ يَفْتَقِي مِنْهَا كُلَّ مَا أُرْتَجَبَا
لَا تَيْأَسَنَّ وَإِنْ طَالَتْ مُطَالَبَةٌ إِذَا اسْتَعْنَتَ بِصَبْرٍ أَنْ تَرَى فَرْجَا
أَخْلَقَ بِذِي الصَّبْرِ أَنْ يَحْطَى بِحَاجَتِهِ وَمُذْمِنٍ ... الْبَيْت ، وبعده :
قَدَّرَ لِرِجْلِكَ قَبْلَ الْخَطْوِ مَوْضِعَهَا فَنَ لَا زَلَقًا عَنْ غِرَّةِ زَلَجَا
وَلَا يَغُرُّنَكَ صَفْوَةُ أَنْتَ شَارِبُهُ فَرُبَّمَا كَانَ بِالتَّكْدِيرِ مُمْتَرَجَا

اللفظ : « أخلق » بفتح الهمزة مقطوعة وسكون الحاء - هو عند البصريين فعل ماض دال
على التعجب جاء به على صورة الأمر ، وهو مأخوذ من مصدر قولك : هو خليق بكذا ، تعني أنه
جدير به وحقيق به « الصبر » هو ضبط النفس وحبسها عند الشدة وثباتها في الأزمان « يحظى »
هو مضارع من قولهم : حظي فلان عند الأمير يحظى حظوة - بضم فسكون أو بكسر فسكون -
إذا نال عنده مكانة وحظا من الرزق ، وقال جابر الله في الأساس : « وتقول : حظي بالمال ،
وتقول : ما حظي بباطل ، ولا حظي بنائل » فعدها في الثالين بالباء كما وقع في البيت للسنشد به ،

ومن هنا تفهم أنه لا طائل تحت قول الصبان : « لم أجد في القاموس ولا في غيره حظي متعديا بالباء ، فلعله على تضمين ظفر أو تنعم ، مثلا » اهـ « ومدمن » هو اسم الفاعل من قولهم : أدمن فلان فعل كذا ، وعليه ؛ إذا واظب عليه وثابر ولازمه وجعله وكده وهمه « القرع » تقول : قرعت الباب أقرعه قرعا - من باب فتح - إذا تقرت عليه وطرقته « يلجا » يدخل ، وتقول : ولج فلان البيت يلج ولوجا ، إذا دخل .

الإعراب : « أخلق » فعل ماض جىء به على صورة الأمر ، مبنى على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بالسكون العارض لتحويل الصيغة إلى صورة الأمر لقصد الدلالة على معنى التعجب « بنى » الباء حرف جر ، وذى : مجرور به وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، والجار والمجرور متعلق بأخلق ، وذى مضاف و « الصبر » مضاف إليه « أن » حرف مصدرى ونصب « يحظى » فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ذى الصبر « بحاجته » الباء حرف جر ، وحاجة : مجرور بالباء ، والجار والمجرور متعلق بيحظى - وهو مضاف وضمير القائب العائد إلى ذى الصبر مضاف إليه ، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر فاعل بأخلق « ومدمن » الواو حرف عطف ، مدمن : معطوف مع عامله بالواو على بنى الصبر ، فهو مجرور بباء محذوفة وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، ومدمن مضاف و « القرع » مضاف إليه « للابواب » جار ومجرور متعلق بالقرع « أن » حرف مصدرى ونصب « يلجا » فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى مدمن القرع ، والألف للإطلاق ، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر معطوف على المصدر المنسبك من قوله « أن يحظى » فهو أيضا فاعل في المعنى لأخلق .

الشاهد فيه : في هذا البيت ثلاثة شواهد للنحاة اثنان منها لباب التعجب ، والثالث لباب حروف الجر .

أما الشاهد الأول في قوله « أخلق بنى الصبر أن يحظى » حيث فصل الشاعر بين فعل التعجب الذى هو أخلق وفاعله الذى هو قوله أن يحظى بالجار والمجرور الذى هو قوله « بنى الصبر » . وهذا الفصل مما نص على عدم جوازه أبو الحسن الأخفش وأبو العباس المبرد ، وقد أجاز ذلك الجرى وجماعة من العلماء محتجين بهذا البيت وما أشبهه من قول العباس بن مرداس السلمي :

وَقَالَ نَبِيُّ الْمُسْلِمِينَ تَقَدَّمُوا وَأُخْبِتْ إِلَيْنَا أَنْ يَكُونَ الْمُقَدَّمَا

وقول أوس بن حجر :

أَقِيمْ بِدَارِ الْحَزْمِ مَا دَامَ حَزْمُهَا وَأَخْرِ إِذَا حَالَتْ بِأَنْ أُنْحَوِلَا

... ..

وقول الآخر :

خَلِيلٌ مَا أُخْرِى بِذِي اللَّبِّ أَنْ يُرَى صَبُورًا وَلَكِنْ لَا ذَبِيلَ إِلَى الصَّبْرِ

وأنت ترى أن الجار والمجرور في بيت الشاهد وفي بيت العباس بن مرداس ، وفي البيت الأخير من الأبيات التي أنشدناها يتعلق بنفس فعل التعجب ، وأن الظرف في بيت أرس يتعلق بالمضارع الواقع صلة لأن ، وسيأتى بحث ذلك في باب إن شاء الله .

وأما الشاهد الثاني ففي هذه العبارة نفسها ، وذلك حيث حذف الشاعر الباء التي تجب زيادتها في فاعل أفعل به في التعجب إصلاحا للفظ ، وذلك لئلا يلزم أن يرفع الفعل الذي على صورة الأمر الفاعل الظاهر ، وبيان ذلك أن فعل الأمر - نحو اضرب واكتب وتجرد من الهوى - يجب أن يكون فاعله ضميرا مستترا ، وأفعل به في التعجب عند الجمهور فعل ماض محول الصيغة إلى صورة الأمر ، فهو بحسب حقيقته يرفع الاسم الظاهر ، وهو بحسب ظاهره لا يرفعه ، فنظروا إلى الجهتين جميعا ؛ فأنظروا فاعله نظرا إلى حقيقته ، وأدخلوا عليه الباء ليكون غير مرفوع في اللفظ نظرا إلى الصورة . وقد كان من حق العبارة أن يقول الشاعر : أخلق بذى الصبر بأن يحظى ، ولكنه جذف الباء لأن مدخولها أن المصدرية ، وحرف الجر يطرد حذفه قبل أن وأن المصدريتين ، ومثل بيت الشاهد في ذلك بيت العباس بن مرداس الذي أنشدناه لك من قبل .

وأما الشاهد الثالث - وهو المقصود للشارح من الإتيان بالبيت هنا - ففي قوله « ومدمن » فإن هذه الكلمة مجرورة بحرف جر محذوف ، وتقدير الكلام : ومدمن القرع ، وحذف حرف الجر في مثل هذا الموضع مطرد مقيس ؛ من قبل أن المحذوف منه معطوف على ما تضمن مثل الحرف المحذوف ، ألا ترى أن الجار المحذوف مع مجروره المذكور معطوفان على جار ومجرور مذكورين وهما قوله « بذى الصبر » ؟

فإن قلت : فلماذا أنكلف تقدير حرف جر وأجعل الجار والمجرور معطوفين على جار ومجرور ؟ ولم لا أجعل المجرور الذي هو قوله « مدمن » معطوفا على المجرور السابق الذي هو قوله : « ذى الصبر » ؟

فالجواب عن ذلك أن نقول لك : لقد كان هذا جائزا لك سائغا لولا أنه منع منه مانع ، وهذا المانع هو أنه يلزم على ما ذهبنا إليه أن تعطف الواو شيئين على معمولين لعامين مختلفين ، وهذا غير جائز عند جمهرة العلماء ، فلما كان يلزم على ما رغبنا فيه هذا المخطور اضطررنا إلى تقدير حرف الجر لتخلص منه . وبيان ذلك أنه ورد بعد الواو شيان : أولهما قوله « مدمن » ، وثانيهما قوله « أن يلجا » ، وتقدم على هذه الواو معمولان أولهما قوله « ذى الصبر » وثانيهما قوله « أن يحظى » ، وعامل الممول الأول هو الباء الجارة ، وعامل الممول الثاني هو قوله أخلق

فلو عطفنا « مدمن » على « ذى الصبر » وعطفنا « أن يلجا » على « أن يحظى » للزم أن يعطف حرف عطف واحد شيئين على معمولين لعاملين مختلفين ، وقد ذكرنا لك أن هذا مما يأباه جبهة العلماء .

فان قلت : فهل زال هذا المحذور بتقدير باء جارة لمدمن ؟

فالجواب عن هذا أن نقول لك : نعم قد زال هذا المحذور بتقدير الباء الجارة ، فأصبح حرف العطف عاطفا شيئين على معمولين لعامل واحد ، وهذا مما لا خلاف في جوازه ، وبيان ذلك أنك حين قدرت الباء صار الجار والمجرور الذي هو قوله « بمدمن » معطوفا على الجار والمجرور السابق الذي هو قوله « بذي الصبر » وقوله « أن يلجا » معطوفا على قوله « أن يحظى » ، والجار والمجرور المعطوف عليه معمول لأخلق كما أن « أن يحظى » المعطوف عليه معمول لأخلق ؛ فلما اتحد العامل في المعطوف عليهما صح أن تعطف الواو عليهما شيئين .

فان قلت : فإني أجعل المصدر المنسبك من قوله « أن يحظى » بدل اشتغال من قوله « ذى الصبر » فيزول هذا المحذور ، ولا أنكاف ما ذكرت من تقدير حرف الجر .

فالجواب عن هذا أن نقول لك : ولو أنك جعلت المصدر المنسبك من « أن يحظى » بدل اشتغال من « ذى الصبر » لوجب عليك أن تقدر حرف الجر الذي فرت من تقديره ؛ لأن المحذور لم يزل كما وقع في وهمك ، لأن العامل في البديل ليس هو نفس العامل في المبدل منه ، بل عامل آخر مقدر مماثل للعامل في المبدل منه ، فيكون العامل في المبدل منه هذا هو الباء المذكورة . والعامل في البديل باء أخرى مقدره ، فيبقى العاملان مختلفين ، ألا تراهم يقولون : إن البديل على نية تكرار العامل ؟ ومثل هذا البيت - في تقدير حرف الجر بعد العاطف غير المفصول بلا أو لو - قول قيس بن ذريح مجنون ليلى ، وينسب إلى البعث (انظر الجزء الأول ص ٣٦٢) :

أَلَا يَا تَقْوَمِي كُلُّ مَا حُمَّ وَاقِعُ وَلِلطَّيْرِ مَجْرَى وَالْجُنُوبِ مَصَارِعُ

ومحل الاستشهاد فيه قوله « والجنوب » فانه مجرور بلام محذوفة لدلالة اللام قبله عليها ، وتقدير الكلام : وللطير مجرى وللجنوب مصارع ، والجار المقدر ومجروره يتعلقان بمحذوف خبر مقدم ، ومصارع : مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ وخبره معطوفة بالواو على جملة المبتدأ والخبر السابقة ، ولا يجوز أن تجعل « الجنوب » عاطفا على « الطير » المجرور باللام ، و « مصارع » عاطفا على « مجرى » لما يلزم عليه من العطف على معمولي عاملين مختلفين . وكذلك لا يجوز لك بعد تقدير العاطف أن تجعل « للجنوب » عاطفا على « للطير » و « مصارع » عاطفا على « مجرى » لأن المحذور باق ، على ما سنبينه تفصيلا في البيت الآتي (رقم ٥٨٢) ، فبقي تقدير حرف الجر وجعل الواو لعطف جملة على جملة . ولك في هذا المقنع والسكافية

الخامس : في المعطوف عليه بحرف منفصل بلا ، كقوله :

٥٨٢ - مَا لِحَبِّ جَلَدٍ أَنْ يُهْجَرَ وَلَا حَبِيبٍ رَأْفَةٍ فَيَجْزُرَا

٥٨٢ - لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سابق أو لاحق اللفظ : « لِحَبِّ » المحب : اسم فاعل من أحب الرجل إذا عشق « جلد » بفتح الجيم واللام جميعا - هو القوة على احتمال ما يشق احتماله ، تقول : جلد الرجل - ككرم - فهو جليد ككريم وجلد كشم ، بين الجلد كالكرم ، والجلادة كالمناعة ، والجلودة كالسبوة ، إذا كان صلبا قوى الاحتمال « أن يهجر » هو مضارع مبني للمجهول من الهجر ، وهو ضد الوصل « رأفة » شفقة ورحمة ، تقول : رؤف الرجل بالرجل يرؤف فهو رؤوف ، إذا أشفق عليه ورحمه « فيجبرا » أصل الجبر أن تغني من فقر أو تصلح العظم من كسر ، ويطلق على كل ما يعوض به عن زائل الإعراب : « ما » حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب « لِحَبِّ » جار مجرور متعلق بمحذوف خبر ما النافية مقدما « جلد » اسم ما النافية مؤخرا « أن » حرف مصدرى ونصب ، مبني على السكون لا محل له « يهجر » فعل مضارع مبني للمجهول منصوب بأن ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المحب ، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بحرف جر محذوف ، والجار والمجرور متعلق بجلد ، وتقدير الكلام : ما لمح حب جلد على الهجران ، مثلا « ولا » الواو حرف عطف ، لا : حرف زائد لتأكيد النفي « حبيب » مجرور بحرف جر محذوف ، والتقدير : ولا لحبيب ، والجار والمجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور السابق الذي هو قوله لمح « رأفة » معطوف بالواو أيضا على اسم ما النافية المتقدم « فيجبرا » الفاء حرف عطف ، وهي فاء السببية ، يحجر : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد فاء السببية ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى حبيب ، والألف للاطلاق .

الشاهد فيه : قوله « ولا حبيب » حيث حذف الشاعر حرف الجر الذي هو اللام وأبقى عمله وهو الجر ، لأن المجرور الذي حذف جاره معطوف بواو منفصلة بلا على ما تضمن مثل المحذوف ، ألا ترى أن حبيبا معطوف على حب بالواو التي فصل بينها وبين المعطوف بها حرف لا ، وأن المعطوف عليه الذي هو حب مجرور بلام مماثلة للام المحذوفة ؟ والذي يلجئ إلى تقدير حرف الجر هو الفرار من العطف على معمولي عاملين مختلفين كما في البيت السابق .

فان قلت : فهل يجوز لي في هذا البيت أن أجعل « ما » النافية تيمية مهملة وأجعل ما بعدها مبتدأ وخبرا ، وأنتمز لك تقدير الجار في المعطوف .

فالجواب عن هذا أن نقول لك : أما على مذهب الجمهور الذين يحملون العامل في المبتدأ هو الابتداء والعامل في الخبر هو المبتدأ ، والذين لا يميزون العطف على معمولي عاملين مختلفين ؟

السادس : في المعطوف عليه بحرف منفصل بلو ، كقوله :

٥٨٣ — مَتَى عُدْتُمْ بِنَا وَلَوْ فِتْنَةً مِنَّا كَفَيْتُمْ وَلَمْ تَخْشَوْا هَوَانَا وَلَا وَهْنًا

فلا يجوز جعل ما في هذا البيت تيمية مهمة ، سواء أقدرت اللام الجارة للمعطوف أم لم تقدر : أما على التزامك تقدير اللام الجارة فلأن الجار والمجرور المعطوف بالواو المنفصلة بلا سيكون معطوفا على جار ومجرور يتعلق بمحذوف خبر الابتداء فهو معمول للابتداء و « رافة » سيكون معطوفا على قوله « جلد » الواقع مبتدأ والمعمول للابتداء فتكون الواو قد عطفت « لحبيب » على « لمح » وعطفت « رافة » على « جلد » وهما معمولان لعاملين مختلفين . وأما على عدم تقدير اللام الجارة فيكون « حبيب » معطوفا بالواو على « محب » للمعمول للام ، و « رافة » معطوفا على « جلد » المعمول للابتداء ، وظاهر أن المعطوف عليهما معمولان لعاملين مختلفين . فان قلت : فبين لي كيف أنك حين تجعل « ما » نافية حجازية ولا تقدر اللام الجارة يلزم هذا المحذور ؟

فالجواب أن نقول لك : إنه على هذا الوجه سيكون « حبيب » معطوفا بالواو على « محب » المعمول للام ، و « رافة » معطوفا على « جلد » المعمول لما الحجازية لأنه اسمها ؛ فيكون المعطوف عليهما معمولين لعاملين مختلفين . فان قلت : فقد بقي الوجه الرابع الذي أجزته ولم تجز غيره ، وهو أن يكون « ما » حرفا نافيا عاملا ، وحرف الجر مقدرا بعد الواو المنفصلة بلا ؛ وأنا أريد أن أثبت كيف أنه لا يلزم عليه هذا المحذور .

فالجواب عن ذلك أن نقول لك : سيكون على هذا الوجه قوله « حبيب » مع الجار المقدر معطوفا على الجار والمجرور السابق وهو معمول لما النافية الحجازية لأنه خبرها ، و « رافة » معطوفا على « جلد » وهو أيضا معمول لما النافية الحجازية لأنه اسمها ؛ فيكون المعطوف عليهما معمولين لعامل واحد ، وهذا ظاهر كل الظهور فكن على ثبت منه .

٥٨٣ — لم أقف لهذا الشاهد أيضا على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثر له على سوابق أو لواحق .

اللفظ : « عُدْتُمْ بِنَا » التجأتم إلينا واعتصمتم بنا وتمسكتم بحبالنا ، وتقول : عاذ فلان بفلان يعوذ عودا ومعازدا — كقال يقول قولاً ومقالا — واستعاذ به ؛ إذا لجأ إليه ، وفلان عياذ فلان : أي ملجؤه الذي يتحصن به « فِتْنَةً » الجماعة قلت أو كثرت ، وفي القرآن الكريم : (كَمْ مِنْ فِتْنَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِتْنَةً كَثِيرَةً) ولا واحد للفئة من لفظه « كَفَيْتُمْ » بضم الكاف مبني للمجهول — لم تحتاجوا إلى الدفاع عن أنفسكم ، وتقول : كفاني فلان غائلة فلان ، تريد

السابع : في المقرون بالهمزة بعد ما تضمن مثل المحذوف ، نحو : أزيد ابن عمرو ؟ استفهما لمن قال : مررتُ بزيد .

الثامن : في المقرون بهلاً بعده ، نحو : هلاً دينار ، لمن قال : جئتُ بذرهم .

التاسع : في المقرون بإن بعده ، نحو : أمرزُ بآيهم أفضل إن زيد وإن عمرو ، وجعل سببويه إضمار هذه الباء بعد إن أسهل من إضمار رُبِّ بعد الواو ، فلم بذلك اطراده .

العاشر : في المقرون بفاء الجزاء بعده ، حكى يونس : مررتُ برجلٍ صالحٍ إلا صالحٍ فطالحٍ ، أي : إلا أمرزُ بصالح فقد مررت بطالح ، والذي حكاه سببويه إلا صالحاً فطالحاً ، وإلا صالحاً فطالحاً ، وقدره : إلا يكن صالحاً فهو طالح ، وإلا يكن صالحاً يكن طالحاً .

أنك لم تحتج إلى أن تدفع عن نفسك هذه الغائلة لأنه أنجأك ودفعه عنك « هوانا » بفتح الهاء بزنة سحاب - هو التل والحقارة « وهنا » بفتح فسكون - هو الضعف ، ونقول : وهن فلان يهن وهنا - بفتح عين الماضي أو كسرهما وكسر عين المضارع لا غير - إذا ضعف ، ونقول : وهنه غيره بهنه وهنا - من باب وعد - إذا أضعفه ، يتعدى ويلزم .

الإعراب : « متى » اسم شرط جازم يحزم فعلين : الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه ، وهو ظرف زمان مبنى على السكون في محل نصب « عذمت » عاذ : فعل ماض فعل الشرط مبنى على الفتح المقدر في محل جزم متى ، وتاء مخاطبين فاعله ، والميم علامة الجمع « بنا » جار ومجرور متعلق بعاذ « ولو » الواو حرف عطف ، لو : حرف شرط غير جازم مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، وشرطه مقدر « فته » مجرور بحرف جر محذوف ، وأصل الكلام : ولو عذمت بفته « منا » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لفته « كفيتم » كفى : فعل ماض مبنى للجهول جواب الشرط مبنى على فتح مقدر في محل جزم ، وتاء مخاطبين نائب فاعله ، والميم علامة الجمع « ولم » الواو عاطفة ، لم : حرف نفى وجزم وقلب « تحشوا » فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف النون ، وواو الجماعة فاعله « هوانا » مفعول به لتحشوا منصوب بالفتحة الظاهرة « ولا » الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفي « وهنا » معطوف على قوله « هوانا » الماضي . وجواب لو محذوف لدلالة جواب متى عليه .

الشاهد فيه : قوله « فته » حيث حذف حرف الجر الذي هو الباء وأبقى عمله وهو الجر لأن المجرور معطوف بالواو المنفصلة بالو على ما تضمن مثل المحذوف . ألا ترى أن « بفته » المعطوف . والمعطوف عليه هو قوله « بنا » وهذا المعطوف عليه مشتمل على باء جر مماثلة للباء المحذوفة ؟

الحادى عشر : لام التعليل إذا جرت كفى وصلتها ، ولهذا تسمع النحويين يجيزون في نحو : جِئْتُ كَيْ تُسَكِّرَ مِنِّي ، أن تكون كي تعليلية وأن مضمرة بعدها ، وأن تكون مصدرية واللام مقدرة قبلها .

الثاني عشر : مع أن وأن ، نحو : عَجِبْتُ أَنَّكَ قَائِمٌ ، وأن قُتَ ، على ما ذهب إليه الخليل والكسائي ، وقد سبق في باب تعدى الفعل ولزومه .

الثالث عشر : المعطوف على خبر ليس وما الصالح لدخول الجار ، أجاز سيبويه في قوله :

٥٨٤ — بَدَأَ لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى وَلَا سَابِقَ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَانِبًا

٥٨٤ — هذا البيت من شواهد سيبويه ، والرضى ، وقد رواه سيبويه في كتابه أربع مرات ، غير أنه نسبته في إحدى هذه المرات إلى صرمة الأنصاري (انظر ج ١ ص ١٥٤) ونسبه في ثلاث المرات الباقية إلى زهير بن أبي سلمى المزني (انظره ج ١ ص ٨٣ و ٤١٨ و ٤٥٢) وقد تعقبه الأعم في المرة التي نسبها إليها إلى صرمة فقال : « وأشد تقوية للحمل على المعنى قول صرمة الأنصاري ، ويروى لزهير » اهـ . والبيت يروى في نسخة ديوان زهير بشرح الأعم الشنتمري ، كما يروى في نسخة ديوانه المطبوع ضمن « العقد الثمين » ، في دواوين الشعراء الثلاثة الجاهليين ، ويختلف الديوانان في مطلع القصيدة التي منها بيت الشاهد . وقد ذكرنا لك من هذه القصيدة جملة أبيات مع شرح الشاهد (رقم ٤٣٩) الذي سبق في باب المفعول معه (ج ٢ ص ٤١٨) ونحن نذكر لك ههنا جملة أبيات تتصل ببيت الشاهد من مطلع القصيدة ، وذلك قوله :

| | |
|--|---|
| أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ يَرَى النَّاسُ مَا أَرَى | مِنْ الْأَمْرِ أَوْ يَبْدُو لَهُمْ مَا بَدَأَ لِيَا |
| بَدَأَ لِي أَنَّ النَّاسَ تَفَنَّى نَفْسُهُمْ | وَأَمَوَاهُمْ وَلَا أَرَى الدَّهْرَ فَانِيَا |
| وَأَنِّي مَتَى أَهْبِطُ مِنَ الْأَرْضِ تَلَعَا | أَجْدُ أَتْرَا قَبْلِي جَدِيدَا وَعَافِيَا |
| أُرَانِي إِذَا مَا بَتَّ بَتُّ عَلَى هَوَى | وَأَنِّي إِذَا أَصْبَحْتُ أَصْبَحْتُ غَادِيَا |
| إِلَى حُفْرَةِ أَهْوَى إِلَيْهَا مُقِيمَةً | يَحُثُّ إِلَيْهَا سَائِقٌ مِنْ وَرَائِيَا |
| كَأَنِّي وَقَدْ خَلَقْتُ تِسْعِينَ حَجَّةً | خَلَقْتُ بِهَا عَنْ مَنْكَبِي رِدَائِيَا |
| بَدَأَ لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى | وَلَا سَابِقَ شَيْئًا ... البيت ، وبعده : |
| أُرَانِي إِذَا مَا شِئْتُ لَا قَيْتُ آيَةً | تُذَكِّرُنِي بَعْضَ الَّذِي كُنْتُ نَاسِيَا |

وقد ذكرنا لك في الموضع السابق الذي أشرنا إليه أن الأصمعي كان يقول : ليست هذه القصيدة لزهير ، ويقال : هي لصرمة الأنصاري ، ولا يشبه كلام زهير .

اللفظ : « ألا ليت شعري - البيت » روى سيبويه هذا البيت ونسب في صدر كتابه (١ - ٤٨٦) إلى زهير ، ورواه الأعم مع البيت التالي ووافق على نسبته إلى زهير من غير تردد ، ومكان الاستشهاد فيه عنده قوله « أو يبدو - إلخ » قال الأعم : « الشاهد فيه دخول أو عاطفة بعد حرف الاستفهام ، على حد قولك : هل تقوم أو تقعد ؟ ولو جاء بأم وجعلها استفهاما منقطعا لجاز ، كما تقول : هل تجلس أم تسير ؟ على معنى بل هل تسير ، استفهاما منقطعا بعد استفهام » اه . قلت : ومثل بيت زهير في ذلك قول مالك بن الربيع :

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ تَغَيَّرَتِ الرَّحَا رَحَا الْحَزْنِ أَوْ أَضَحَّتْ بِفَلَجٍ كَمَا هِيَ

ومن العطف بأم بعد هل - مع تكرار هل بعدها - قول الجحاف بن حكيم السلمي :

أَبَا مَالِكٍ هَلْ لُمْتَنِي مُذْ حَضَضْتَنِي عَلَى الْقَتْلِ أَمْ هَلْ لَأَنِّي لَكَ لَأَمٌ

ومن العطف بأم بعد هل من غير إعادة هل قول علقمة بن عبدة :

هَلْ مَا عَلِمْتَ وَمَا اسْتُودِعْتَ مَكْتُومٌ أَمْ حَبْلُهَا إِذْ نَأْتِكَ الْيَوْمَ مَضْرُومٌ

« وأنى منى أهبط من الأرض تلع - البيت » التلعة - بفتح فسكون - يجري الماء إلى الروضة ، وتكون فيها علا عن السنين ، وفيها سفل عنه . والعافى : الدارس الداهب الأثر . يقول : حينما صار الإنسان من الأرض فلا يخلو من أن يجد فيه أثرا قديما أو حديثا « أرانى إذا ما بت بت - البيت » يقول : إن حاجتى لا تنتهى ورغباتى وآمالى لا تنقضى أبدا ؛ لأن الإنسان ما دام حيا فلا بد من أن يهوى شيئا ويحتاج إليه . وروى الأعم في شرحه عجز هذا البيت « فتم إذا أصبحت أصبحت غاديا » وبه استشهاد الرضى في شرح الكافية على أن الحرف قد يبدل من مثله الموافق له في المعنى ، وعنده أن « ثم » بدل من الفاء ، وجعل ابن هشام - تبع لابن جنى وابن عصفور - الفاء زائدة « إلى حفرة أهوى إليها مقيمة - البيت » أراد بالحفرة القبر ، ووصفها بكونها مقيمة إما على ما كان يعتقد أهل الجاهلية من أنه لا فناء للعالم ولا بعث ، ويؤيد هذا المعنى قوله : « ولا أرى الدهر فانيا » وإما على أنه أراد أنها تبقى أمدا طويلا . وأراد بالسائق الذى يحث على العدو إلى تلك الحفرة الزمان « كأنى وقد خلفت تسعين حجة - البيت » خلفت تسعين حجة : قضيت هذه المدة ، وجعلتها خافى « بدا لى أنى لست » بدا : ظهر ، ويروى بجر سابق ونصبه ورفع ، وسنذكر وجه كل رواية منها في بيان الاستشهاد بالبيت . يقول : لقد ظهر لى أنى لا أستطيع أن أحصل شيئا مما مضى وفات ، وأننى لا أستطيع أن أفر وأسبق شيئا مما قدر أن يقع لى .

الإعراب : « بدا » فعل ماض « لى » جار ومجرور متعلق به « أنى » أن : حرف توكيد ونصب ، وياء المتكلم اسمه « لست » ليس : فعل ماض ناقص ، وناء المتكلم اسمه « مدرك » خبر ليس منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « ما » اسم موصول مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « مضى » فعل ماض مبنى على الفتح المقدر لا محل له ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة من الفعل وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، والجملة من ليس واسمه وخبره فى محل رفع خبر أن المصدرية المؤكدة ، وأن مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مرفوع يقع فاعلا لبدا ، والتقدير : بدا لى كونى غير مدرك لما مضى « ولا » الواو حرف عطف ، لا : حرف زائد لتأكيد كيد التنبى « سابق » بالجر ، معطوف على مدرك ، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة التوهم ، وفى سابق ضمير مستتر هو فاعله « شيئا » مفعول به لسابق ؛ لأنه اسم فاعل يعمل عمل فعله المبني للعلوم « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه « كان » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى قوله « شيئا » السابق « آتيا » خبر كان الناقصة ، والجملة من كان واسمه وخبره فى محل جر باضافة إذا إليها ، وجواب إذا محذوف يدل عليه سياق الكلام : أى إذا كان آتيا فلست سابقا له .

الشاهد فيه : فى هذا البيت ثلاثة شواهد من شواهد النحو :

أما الأول - وهو غير مراد للشارح ههنا - فى قوله « لست مدرك ما مضى » حيث أضاف اسم الفاعل المعمل الذى هو قوله « مدرك » إلى مفعوله وهو الاسم الموصول .
وأما الشاهد الثانى - وهو غير اد للشارح أيضا - فى قوله « ولا سابق شيئا » حيث نصب بسابق - الذى هو اسم فاعل منون وفعله متعد - المفعول به - وهو قوله « شيئا » - وقد استشهد به سيبويه على ذلك فى باب من أبواب اسم الفاعل يعمل عمل فعله ، ولكنه رواه فى هذا الموضع بنصب سابق (ج ١ ص ٨٣) ونظير بيت الشاهد فى هذا قول امرئ القيس (وينسب إلى النمر بن تولب) .

إِنِّ بِمَحَبَّتِكَ وَأَصِلُّ حَبْلِي وَبَرِّشِ نَبْلِكَ رَائِشُ نَبْلِي

والاستشهاد منه فى قوله « وأصل حبلى » وقوله « رائش نبلى » حيث نصب باسم الفاعل المنون فى الموضعين للمفعول به ، وكذلك قول عمر بن أبى ربيعة :

وَكَمْ مَالِي عَيْنِيهِ مِنْ شَيْءٍ غَيْرِهِ إِذَا رَاحَ نَحْوَ الْجُمُرَةِ الْبَيْضِ كَالدَّمَى

والاستشهاد به فى قوله « مالى عينيه » فإن مالتا اسم فاعل منون فعله الذى هو ملاما يتعدى إلى للمفعول به ، وقد نصب به للمفعول وهو قوله عينيه ، ومثله قول الأحموس الرياحى :

مَشَانِيمُ لَيْسُوا مُضْلِحِينَ عَشِيرَةً وَلَا نَاعِبًا إِلَّا بَيْنَ غُرَابِهَا

والاستشهاد به في قوله «مصلحين عشيرة» فان مصلحين جمع مصلح ، وهو اسم فاعل ، وفعله الذي هو أصلح ينصب المفعول به ، وقد نصب المفعول به وهو قوله عشيرة .

وأما الشاهد الثالث - وهو المقصود للشارح ههنا من الإنيان بهذا البيت - ففي قوله « ولا سابق » حيث جر « سابق » على توم دخول الباء على المعطوف عليه الذي هو « مدرك » الواقع خبرا لليس ؛ لكثرة ما تدخل الباء في خبر ليس نحو قوله تعالى : (أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ) والنحاة يسمون هذا الجر بالجر على المعنى ، وبالجر على التوهم .

وههنا أمران لابد من تنبيهك إليهما : أما الأمر الأول فهو أن هذا البيت يروى على ثلاثة أوجه : بنصب سابق ، ورفعه ، وبجره ؛ أما رواية النصب فهي في غاية الظهور ؛ لأن « سابقا » معطوف على « مدرك » المنصوب بليس ، والمعطوف على المنصوب منصوب ؛ وأما رواية الرفع فتخرجها على أن « سابق » خبر لمبتدأ محذوف ، وتقدير الكلام : بدا لي أني لست بمدرك ما مضى ولا أنا سابق - إلخ ؛ وأما رواية الجر فهي موضع حديثنا الآن ، وقد رواه سيبويه بالجر مرتين كما قلنا لك في صدر الكلام على هذا الشاهد ، وتخرجه عنده هو ما ذكرنا في مطلع بيان الاستشهاد . قال سيبويه بعد أن أنشد البيت (١ - ١٥٤) : « ففعلوا الكلام على شيء يقع هنا كثيرا ، ومثله قول الأحوص * مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة ولا ماعب . البيت * حملوه على ليسوا بمصلحين ولست بمدرك » اه . وقال في موضع آخر (ج ١ ص ٤١٨) بعد أن أنشد بيت الشاهد وبيت الأحوص منسوبا إلى الفرزدق : « لما كان الأول تستعمل فيه الباء ولا تغير المعنى ، وكانت مما يلزم الأول ، نوهوا في الحرف الآخر حتى كأنهم قد تكلموا بها في الأول » اه . وقال في موضع آخر (ج ١ ص ٤٥٢) . « وسألت الخليل عن قوله عز وجل : (فَأَصْدَقَ وَأَكْنُ مِنَ الصَّالِحِينَ) فقال : هذا كقول زهير :

* بدا لي أني لست بمدرك ... البيت * فانما جروا هذا لأن الأول قد يدخله الباء ، فجاءوا بالثاني وكأنهم قد أنبتوا في الأول الباء ، فكذلك هذا ، لما كان الفعل الذي قبله قد يكون جزما ولا فاء فيه تكلموا بالثاني وكأنهم قد جزموا قبله ؛ فعلى هذا توهموا هذا » اه . وأما الأمر الثاني فخاله أن العلماء قد اختلفوا في جواز هذا ، فأجازته سيبويه على ضعف ، وخالف في هذا أبو العباس اللبرد والمنازني ، وأنكر أبو العباس على سيبويه رواية الجر ، والرواية عنده على وجهين : أحدهما « ولا سابقا شيئا » بالنصب وهي ظاهرة ، والثاني « ولا سابق شيئا » بإضافة سابق إلى ياء المتكلم ، من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله ، ورفع شيء على أنه فاعل باسم الفاعل . قال الأعم : « وقد رد هذا على سيبويه ، ولم يجوز الراد فيه إلا النصب ؛ لأن حرف الجر

الخصص في «سابق» على توهم وجود الباء في «مذكر» ، ولم يجره جماعة من النحاة .
ومنه قوله :

٥٨٥ — أَحَقَّا عِبَادَ اللَّهِ أَنْ لَسْتُ صَاعِدًا وَلَا هَابِطًا إِلَّا عَلَى رَقِيبٍ
وَلَا سَالِكٍ وَخَدِي وَلَا فِي جَمَاعَةٍ مِنَ النَّاسِ إِلَّا قِيلَ أَنْتَ مُرِيبٌ

لا يضر ، وقد بين سيوبه ضعفه وبعده ، مع أخذه لذلك عن العرب سماعا ، فلا معنى لرد ذلك عليه . اهـ . يريد أن سيوبه مع سماعه إنما جوز ذلك على ضعف وبعده ، ولم يجعله قاعدة مطردة حتى ينكر عليه .

٥٨٥ — هذان البيتان لعبد الله بن السمينة ، وقد رواهما مع يسير تغيير أبو علي القالي في أماليه (ج ١ ص ٢٠٦ بولاق) ضمن ستة أبيات ، وها كلها بروايته :

أَلَا لَا أَرَى وَادِي الْمِيَاهِ يُثِيبُ وَلَا النَّفْسَ عَنْ وَادِي الْمِيَاهِ تَطِيبُ
أَحِبُّ هُبُوطَ الْوَادِيَيْنِ وَإِنِّي لَمُسْتَهْتَرٌ بِالْوَادِيَيْنِ غَرِيبُ
أَحَقَّا عِبَادَ اللَّهِ أَنْ لَسْتُ وَارِدًا وَلَا صَادِرًا إِلَّا عَلَى رَقِيبُ
وَلَا زَارِرًا وَخَدِي وَلَا فِي جَمَاعَةٍ مِنَ النَّاسِ إِلَّا قِيلَ أَنْتَ مُرِيبُ
وَهَلْ رِبَّةٌ فِي أَنْ تَحِنَّ نَحِيْبَةً إِلَى إِلْفِهَا أَوْ أَنْ يَحِنَّ نَحِيبُ
وَإِنْ الْكَتِيبَ الْفَرْدَيْنِ جَانِبَ الْحِمَى إِلَى — وَإِنْ لَمْ آتِهِ — الْحَبِيبُ

اللفظ : « واردا » اسم فاعل من قولك : ورد الماء يردده ووردا ؛ إذا جاءه ليشرب أو ليشقى نعمه ، ووقع في رواية الشارح « صاعدا » وهو اسم فاعل من قولك : صعد يصعد . مثل فرح يفرح - صعودا ، بالضم ، إذا ذهب في الصعود - بالفتح - وهو ما ارتفع من الأرض « صادرا » اسم فاعل من قولك : صدر عن الماء ، إذا رجع بعد ما شرب أو استقى ، وفي رواية الشارح « هابطا » وهو اسم فاعل من قولك : هبط يهبط هبوطا - بوزان جلس يجلس جاوسا - إذا ذهب في الهبوط - بفتح الهاء - وهو ما انحدر من الأرض ، والرقيب : الذي يرقب أحواله وينظر مآثاه ومرجه ومسيره « سالك » اسم فاعل من سلك يسلك سلوكا - من باب قعد - وأراد سائرا ، وفي رواية الأمالي « زائرا » كما رأيت « وحدي » وقع في بعض الروايات مكان هذه الكلمة « فردا » ومعناه منفرد « مريب » ذورية ، تلوح عليه علامات وآيات تبعث الشك والريب في نفس من يراه .

الإعراب : « أحقا » الهمزة حرف دال على الاستفهام ، مبنى على الفتح لا محل له من

.....

الإعراب ، حقا : منصوب على الظرفية بتقدير : أفي حق ، وقد مضى بيان ذلك في باب للمعرف بأداة التعريف (انظر الجزء الأول ص ٢٢٦ في شرح الشاهد ١٢٩) « عباد » منادى بحرف نداء محذوف ، وهو مضاف و « الله » مضاف إليه « أن » مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير شأن محذوف « لست » فعل ماض ناقص ، وتاء للتكلم اسم « صاعدا » خبر ليس ، وفيه ضمير مستتر مرفوع على أنه فاعل ، والجملة من ليس واسمه وخبره في محل رفع خبر أن المخففة من الثقيلة « ولا » الواو حرف عطف ، لا : حرف زائد لتأكيد النفي « هابطا » معطوف على قوله « صاعدا » السابق « إلا » أداة استثناء ملغاة « على » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « رقيب » مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال صاحبه الضمير المستتر في قوله « صاعدا » السابق « ولا » الواو حرف عطف ، لا : حرف زائد لتأكيد النفي « سالك » معطوف على « صاعدا » السابق ، وهو منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة التوهم « وحدي » حال من الضمير المستتر في سالك ، وياء للتكلم مضاف إليه « ولا » الواو حرف عطف ، لا : حرف زائد لتأكيد النفي « في جماعة » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال معطوفة بالواو على الحال السابق « من الناس » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لجماعة « إلا » أداة استثناء ملغاة « قيل » فعل ماض مبني للجھول « أنت » مبتدأ « مرئب » خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع نائب فاعل قيل .

الشاهد فيه : قوله « ولا سالك » حيث جره مع كونه معطوفا على المنصوب الذي هو خبر ليس ، لأن خبر ليس يكثر دخول الباء عليه ؛ فهو مظنة دخولها ، فيتوهم التكلم بعد أن ينطق بجملة ليس واسمه وخبره أنه أدخل الباء على الخبر كما هو غالب وكثير فيه فيجىء بالمعطوف عليه مجرورا على هذا التوهم ، وقد أشرنا إلى أقوال العلماء في هذه المسألة في شرح الشاهد السابق .

وقد بقي شيء لابد من تنبيهك إليه ، وذلك أن الشارح ذكر أن الجر على التوهم يجري في العطف على خبر ليس و « ما » الحجازية الصالحة لدخول الباء الزائدة عليه ، وقد استشهد للعطف على خبر ليس ، ولم يستشهد للعطف على خبر « ما » مع أنه تبرع بجاء يشاهد حمله على غير ما رجحه سابقا ليكون من باب العطف على التوهم في غير البابين ، ومن شواهد الجر على التوهم في العطف على خبر « ما » ما أنشده ابن هشام في معنى اللبيب من قول الشاعر :

مَا أَلْجَازِمُ الشَّهْمُ مَقْدَامًا وَلَا بَطْلٌ إِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْهَوَى يَالْحَقَّ غَلَا بَا

والشاهد فيه قوله « ولا بطل » حيث جره مع كونه معطوفا على « مقداما » المنصوب لكونه خبر « ما » الحجازية ، والسرف فيه أنه كثر دخول الباء الزائدة على خبر « ما » النافية .

وقوله :

٥٨٦ - مَشَانِيمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً وَلَا نَاعِبٍ إِلَّا بَيْنَ غُرَابِهَا

وربما جر بعض الشعراء المعطوف على خبر «كان» النفية المنصوب؛ لأن الباء الزائدة تدخل عليه أيضا، وذلك نحو قول الشاعر :

وَمَا كُنْتُ ذَا نَيْرٍ فِيهِمْ وَلَا مُنْمَشٍ فِيهِمْ مُنْمِلٌ^(١)

والشاهد في قوله «ولا منمش» حيث جره مع كونه معطوفا على المنصوب الذي هو «ذا نير» والذي هو خبر «كان» النفية بما، وذلك لأن الباء الزائدة تدخل في هذا الخبر. ولما كان دخول الباء الزائدة على خبر ليس و«ما» المجازية قد كثر في كلامهم كثرة يتخيل معها توهم التسكيم دخولها، وكان دخول الباء الزائدة على خبر «كان» النفية لم يكثر في كلامهم هذه الكثرة - كان الجر على التوهم في باب «كان» أقل منه في بابي «ليس» و«ما» .

٥٨٦ - ورد هذا البيت ثلاث مرات في كتاب سيبويه (ج ١ ص ٨٣ و ١٥٤ و ٤١٨) ونسبه في المرتين الأولى والثانية إلى الأحوص الراحي، ووافق الأعمى على نسبه إليه، ونسبه سيبويه في المرة الثالثة إلى الفرزدق، ولم يتعرض له الأعمى. وقد وردت في البيان والتبيين خمسة أبيات فيها بيت الشاهد، وها كها :

وَلَيْسَ يَتَزَبُّوعٌ إِلَى الْعَقْلِ حَاجَةٌ وَلَا دَنَسٌ تَسْوَدُّ مِنْهُ ثِيَابُهَا
فَكَيْفَ يَبْنُو كِي مَالِكٍ إِنْ غَفَرْتُمْ لَهُمْ هَذِهِ أَمْ كَيْفَ بَعْدُ خَطَابُهَا ؟
مَشَانِيمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً وَلَا نَاعِبٍ ... الْبَيْت ، وبعده :
فَإِنْ أَنْتُمْ لَمْ تَعْقِلُوا بِأَخِيكُمْ فَكُونُوا بَغَايَا بِالْأَكْفِ عِيَابُهَا
سَيُخْبِرُ مَا أَخَذْتُمْ بِأَخِيكُمْ رِفَاقٌ مِنَ الْآفَاقِ شَقَى إِيَابُهَا

اللفظ : « مشانيم » جمع مشنوم ، وهو الذي فيه الشؤم « عشيرة » هي القبيلة « ناعب » تقول : نعب الغراب نعب - مثل فتح يفتح - نعبا ، إذا صوت وصاح ، ومن عادتهم أن يقشعوا بصياح الغراب ويجعلوه نذيرا بالفرقة « بين » البين : الفراق . قال الأعمى : « والنعب صوت الغراب ومد عنقه عند ذلك ، ومنه ناقة نعوب ، ومنعب ؛ إذا مدت عنقه في السير » اهـ . المعنى : قال الأعمى : « يهجو قوما وينسبهم إلى الشؤم وقلة الصلاح والحير ؛ فيقول : لا يصلحون أمر العشيرة إذا فسد ما بينهم ، ولا يأتمرون بخير ؛ فغرابهم لا ينعب إلا بالاشتيت والفراق ، وهذا مثل للتطير منهم والشؤم بهم » اهـ .

(١) النير : النجمة ، والمنمش : الرجل تكثر منه النجمة ، والمنمل : الذي يفسد ذات البين .

وقوله :

وَمَا زُرْتُ لِيُنْجَلِيَ أَنْ تَكُونَ حَبِيبَةً إِلَيَّ وَلَا دِينَ بِهَا أَنَا طَالِبُهُ (١)

الإعراب : « مشائم » خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : هم مشائم « ليسوا » ليس فعل ماض ناقص ، وواو الجماء اسم « مصلحين » خبر ليس منصوب بالياء نيابة عن الكسرة لأنه جمع مذكر سالم « عشيرة » مفعول به مصلحين لأنه جمع مصلح الذي هو اسم فاعل ، وقد ذكرت معه النون التي تقوم مقام التنوين في الاسم المفرد ، وتعدل على تمام الاسم « ولا » الواو حرف عطف ، لا : حرف زائد لتأكيد النفي « ناعب » معطوف على مصلحين ، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة التوهم « إلا » أداة استثناء ملغاة « بين » جار ومجرور متعلق بناعب « غرابها » غراب : فاعل بناعب الذي هو اسم فاعل من اللازم ، والضمير مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « ولا ناعب » حيث جره مع كونه معطوفاً على المنصوب الذي هو خبر ليس ، والذي هو قوله « مصلحين » . والذي سوغ له الجر في المعطوف على المنصوب - مع أن المعطوف يجب أن يشارك المعطوف عليه في وجه إعرابه - أن هذا المنصوب في موضع يكثر فيه الجر بالياء الزائدة ؛ فهو واقع موقفاً إذا ذكر خطرت الباء الجارة الزائدة بالبال لكثرة ما ترى فيه ولما كان ذلك كذلك كان مظنة لأن يتوهم للتكلم بعد الفراغ من جملة ليس واسمه وخبره أنه أدخل الباء في الخبر ، فإذا توهم ذلك جر المعطوف على توهم أن المعطوف عليه مجرور . قال المحقق الرضی (ج ١ ص ٢٤٨) : « وإذا عطفت على خبر ما أوليس المجرور بالياء منفياً نحو ما زيد بقائم ولا قاعد ، جاز في المعطوف : الجر حملاً على اللفظ ، والنصب حملاً على المحل ، قال :

هَآوَى إِنَّنَا بَشْرٌ فَاسْجَحْ فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدَا

ويجوز الرفع على أن يكون من باب عطف الجملة على الجملة والمبتدأ محذوف : أي ولا هو قاعد . وقد يجز المعطوف على خبرها المنصوب أيضاً مع الرفع والنصب ، نحو : ما زيد قائماً ولا قاعد ، ولا قاعداً ، ولا قاعد . وذلك بتوهم الباء فيه ؛ لكثرة دخولها على خبرها ، وذلك كما في قول الشاعر * مشائم ليسوا مصلحين . . . البيت * » اه كلامه بحروفه .

(١) هذا بيت للفرزدق همام بن غالب ، من قصيدة له يمدح فيها المطلب بن عبد الله الخزومي ، وهو الشاهد (رقم ٤٠١) . وقد تقدم شرحه وذكر أبيات من قصيدته ، وذلك في باب تعدى الفعل ولزومه (انظر الجزء الثاني من هذا الكتاب ص ٢٧٦) . والاستشهاد ههنا بقوله « ولا دين » حيث عطفه بالجر على توهم أن المعطوف عليه - وهو المصدر المنسوب من أن المصدرية ومعمولها - قد دخل عليه حرف الجر ؛ لأن الأصل ذكر هذا الحرف في هذا الموضع من الكلام ، أفلا ترى

﴿ تنبيه ﴾ : لا يجوز الفصل بين حرف الجر ومجروره في الاختيار ، وقد يفصل بينهما في الاضطرار : بظرف ، أو مجرور ، كقوله :

٥٨٧ — إِنَّ عَمْرَأً لَا خَيْرَ فِي الْيَوْمِ عَمْرٍو

أن من حق الكلام أن يقول : ما زرت ليلي لأن تكون حبيبة ولا دين ؟ إلا أنه يكثر حذف حرف الجر قبل أن المصدرية وقبل أن المؤكدة ؛ فلما كان الأصل ذكره يوم بعد انقضاء الجملة أنه قد جاء به على ما هو الأصل بجر المعطوف . ولا شك أن هذا الكلام إنما يجري على قول من قال : إن المصدر المنسبك من الحرف المصدرى وصلته يكون بعد حذف حرف الجر في موضع نصب ، وهو أحد رأيين في الموضوع ، ذهب إليه الفراء ، ونسبه قوم إلى الخليل بن أحمد ، ونسبه قوم إلى سيبويه . والقول الآخر أن المصدر المنسبك من الحرف المصدرى وصلته يكون بعد حذف حرف الجر كما كان قبل حذفه ، في موضع الجر ، وعلى هذا لا يكون جر المعطوف على التوم ، بل هو على موضع المعطوف عليه الذي هو له حقيقة . وقد اختار الشارح في باب تعدى الفعل ولزومه الرأي الأخير ، وهو ههنا يذكر هذا البيت شاهدا على صحة الجر على التوم ، فيكون قد اختار فيه ههنا الرأي الذي ضعفه هناك افترض الرد على من ينكر الجر على التوم ، كأبي العباس المبرد والمازني . فاعرف ذلك .

٥٨٧ — هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

* إِنَّ عَمْرَأً مُكْتَرًّا الْأَحْزَانِ *

ولم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق .

المعنى : يقول : إن هذا الرجل المسمى عمرا رجل بعيد كل البعد عن الخير ، فلا يرتجى أن يجيء الخير من قبله ، وإن هذا الرجل لسبب في كثرة الأحزان ونوالى الآلام .

الإعراب : « إن » حرف توكيد ونصب « عمرا » اسم « لا » نافية للجنس حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « خير » اسم لا مبنى على الفتح في محل نصب « في » حرف جر « اليوم » ظرف زمان منصوب على الظرفية الزمانية متعلق بمحذوف خبر لا « عمرو » مجرور بنى ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة والجار والمجرور متعلق بذلك المحذوف الذي هو خبر لا ، وقد وضع الظاهر موضع المضمرة ، وكان من حقه أن يقول : إن عمرا لا خير فيه اليوم ، والجملة من لا واسمها وخبرها في محل رفع خبر إن المؤكدة « إن » حرف توكيد ونصب « عمرا » اسم إن « مكتر » خبر إن ، وهو مضاف و « الأحزان » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « في اليوم عمرو » حيث فصل بالظرف الذي هو قوله « اليوم » بين حرف الجر الذي هو قوله « في » ومجروره الذي هو قوله عمرو ، وأصل الكلام : لا خير في عمرو اليوم ،

وقوله

٥٨٨ - وَلَيْسَ إِلَىٰ مِنْهَا النَّزُولِ سَبِيلٌ

وندر الفصل بينهما في النثر بالقسم ، نحو : اشترَيْتُهُ بِوَاللَّهِ دِرْهَمًا .

﴿ خاتمة ﴾ : يجب أن يكون للجار والظرف متعلق ، وهو : فعلٌ ، أو ما يشبهه ، أو مؤوَّل بما يشبهه ، أو ما يشير إلى معناه ، نحو : « أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ » « وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ » أى : وهو المسمى بهذا الاسم « مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٌ » أى : انتفى ذلك بنعمة ربك ^(١) .

وهذا الفصل مما لا يجوز إلا في ضرورة الشعر . وقد مر في باب كان أنه قد يفصل بها بين الجار والمجرور ، فاحفظ ذلك أيضا .

٥٨٨ - هذا شرطيت من الطويل ، وقد بحثت طويلا فلم يتيسر لى العثور على تكملته ولا نسبته ، ولا عرفت عنه أكثر مما أثبتته الشارح .

الإعراب : « ليس » فعل ماض ناقص مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « إلى » حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « منها » جار ومجرور متعلق بقوله « النزول » الآتى « النزول » مجرور بالى وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، وإلى الجارة ومجرورها الذى هو قوله « النزول » متعلق بمحذوف خبر ليس تقدم على اسمه « سبيل » اسم ليس مؤخرا ، مرفوع بالاضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « إلى منها النزول » حيث فصل بين حرف الجر الذى هو « إلى » ومجروره الذى هو « النزول » بجار ومجرور - وهو قوله « منها » - وأصل نظام البيت الذى يقتضيه الترتيب الطبىعى : وليس سبيل إلى النزول منها ؛ فقدم خبر ليس الذى هو « إلى النزول » على اسمها الذى هو « سبيل » ثم لم يكتف بذلك الأمر الجائز عند جمهرة النحاة والذى وردت له نظائر في العربية ، بل زاد عليه أن فصل بين الجار والمجرور الواقع خبرا بذلك الجار والمجرور الآخر ، وهذا الفصل مما لا يجوز إلا في ضرورة الشعر ، وليس لأحد أن يقبس عليه ، والسر في أنه لا يجوز الفصل بين الجار ومجروره يرجع إلى أمرين : أولهما أن الجار مع مجروره كالكلمة الواحدة ؛ فالفصل بينهما كالفصل بين أجزاء الكلمة الواحدة ، وذلك من القبح بحيث لا يقدم عليه متكلم ، وثانيهما أن حرف الجر عامل ضعيف لا يقوى على العمل إلا أن يذكر في الكلام سابقا على مجروره متصلا به ؛ فلو حذف لم يعمل - على ما علمت تفصيله - وكذا لا يجوز تأخيره عن مجروره ، ولا الفصل بينهما . وهذا واضح إن شاء الله .

(١) مثل الشارح بأربعة أمثلة للأنواع الأربع التى يتعلق الظرف والجار والمجرور بكل

واحد منها : المثال الأول لتعلق الجار والمجرور بالفعل ، والمثال الثاني لتعلقه بما يشبه الفعل ، وهو الاسم المشتق ، وقد اجتمعا في قوله تعالى من سورة فاتحة الكتاب : (صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ) ففي هذه الآية جار ومجرور يتعلق بفعل ، وجار ومجرور آخر يتعلق باسم المفعول ؛ والمثال الثالث لتعلق الجار والمجرور باسم غير مشتق ، ولكنه في تأويل اسم مشتق ، فيكون في تأويل ما يشبه الفعل ، وذلك في قوله تعالى من سورة الأنعام : (وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ) فقد تعلق الجار والمجرور في هذه الآية الكريمة باسم الله تعالى ، وهو علم ، ولكنه على التأويل بالمعبود أو على التأويل بالمسمى بهذا الاسم ، وكل منهما اسم مشتق . وهذا أحد أربعة أوجه للعلماء في تعليق الجار والمجرور في هذه الآية ، وثانيها أن الجار والمجرور فيها يتعلق بسرهم وجهركم ، وثالثها أن الجار والمجرور فيها يتعلق بعلم ، ورابعها أن الجار والمجرور فيها يتعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف : أي وهو الله هو عالم في السموات وفي الأرض ، بدليل قوله تعالى فيما بعد (يعلم سرهم وجهركم) والمثال الرابع لتعلق الجار والمجرور بما يشير إلى معنى الفعل ، والذي يشير إلى معنى الفعل قد يكون حرفا وقد يكون اسما ، فالحرف الذي يشير إلى معنى الفعل كما في الآية الكريمة التي تلاها (مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ) فان الجار والمجرور الذي هو « بنعمة » يتعلق بما يدل عليه « ما » من معنى الفعل . وهو اتقى ، والباء على هذا سببية ، والمعنى : اتقى عنك الجنون بسبب نعمة ربك عليك ، والاسم الذي يدل على معنى الفعل نحو قولك : فلان حاتم في قومه ، فان الجار والمجرور في هذا المثال يتعلق بخاتم لأنه مؤول باسم يشبه الفعل كالمسمى مثلا ، ولكن لكونه يدل على معنى الجواد ، ومثله قول الراجز :

* أَنَا أَبُو الْمُنْهَالِ بَعْضَ الْأَخْيَانِ *

فان « بعض الأخيان » ظرف لأنك تعلم أن « بعض » تأخذ حكم ما تضاف إليه ، وهي هنا مضافة إلى الظرف ، وهذا الظرف متعلق بأبي المنهال ، وهو علم ، وليس تعلقه به لكونه مؤولا باسم يشبه الفعل وهو المسمى بهذا الاسم مثلا ، ولكن تعلقه به لما يدل عليه من معنى الشجاع وشبهه . وقد بق موضع خامس مختلف فيه بين العلماء ، وهو حروف المعاني ، والمشهور عن جمهرة العلماء أنه لا يجوز أن يتعلق الظرف أو الجار والمجرور بحروف المعاني أصلا ، وذهب جماعة إلى جواز ذلك مطلقا ، وذهب أبو على الفارسي وأبو الفتح بن جني إلى التفصيل ، على معنى أنه إن كان الحرف نائبا عن فعل جاز تعلق الجار والمجرور والظرف به ، وإن لم يكن الحرف نائبا عن فعل لم يجوز تعلقهما به ، ومن أمثلة الحرف النائب عن الفعل « يا » التي هي حرف نداء ، فإذا

فإن لم يكن شيء من هذه الأربعة موجودا في اللفظ قُدِّرَ الكَوْنُ المطلق متعلقًا ، كما تقدم في الخبر والصلة ^(١) .

قلت : يا زيد لعمرو ، فالجار والمجرور متعلق بيا عندهما لأن « يا » نائبة عن الفعل الذي هو أدعو .

فإن قلت : أفليس هذا الموضع هو الموضع الرابع ؟ أفلم تقل إن الجار والمجرور في قوله تعالى : (ما أنت بنعمة ربك بمجنون) متعلق بالفعل الذي دلت عليه « ما » فإن كان هذا هو ذلك الموضع فكيف جعلته خامسا ، وإن لم يكن إياه فبين لي فرق ما بينهما ؟ فإني أحتاج إلى التمييز . فالجواب عن ذلك أن نقول لك : إن هذا الموضع غير الموضع الرابع ، وشتان بين أن أقول لك : إن الجار والمجرور يتعلق بأدعو الذي دلت عليه « يا » وأن أقول لك : إن الجار والمجرور يتعلق بيا نفسها لأنها نائبة عن أدعو ، فهذا فرق ما بين الموضعين ؛ فالجمهور يجعلون الظرف والجار والمجرور متعلقين بالفعل الذي دل عليه الحرف ، والآخرون يجعلونهما متعلقين بالحرف نفسه ، ويوضح لك الفرق بين الموضعين أن نقول لك : إن ابن الحاجب - وهو ممن أجاز تعلق الجار والمجرور بحروف المعاني مطلقا - قال : « إذا قلت : ما ضربت ابني للتأديب ؛ فإن قصدت نفي ضرب معلل بالتأديب فاللام متعلقة بالفعل ، والمنفي ضرب مخصوص ، وللتأديب تعليل للضرب الخصوص المنفي ، وإن قصدت نفي الضرب على كل حال فاللام متعلقة بالمنفي ، والتعليل له : أي انتفاء الضرب كان لأجل التأديب ؛ لأنه قد يؤدب بعض الناس بترك الضرب . ومثله في التعلق بحرف النفي : ما أكرمت المسيء لتأديبه ، وما أهدت الحسن لمكافأته ؛ إذ لو علق هذا بالفعل فسد المعنى المراد ، ومن ذاك قوله تعالى : (مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٌ) الباء متعلقة بالمنفي ، إذ لو علق بمجنون لأفاد نفي جنون خاص ، وهو الجنون الذي يكون من نعمة الله ، وليس في الوجود جنون هو نعمة ، ولا المراد نفي جنون خاص » اه كلامه . وقد ذكر ابن هشام كلام ابن الحاجب هذا في المعنى ثم عقب عليه بقوله : « وهو كلام بديع ، إلا أن جمهور النحويين لا يوافقون على صحة التعلق بالحرف ؛ فينبغي على قولهم أن يقدر أن التعلق بفعل دل عليه النافي : أي انتفى ذلك بنعمة ربك » اه .

(١) قصر الشارح في النقل ، ولزم على هذا التقصير أن يبقى نوع لم يدخل تحت كلامه ؛ وبيان ذلك أنه إذا لم يوجد واحد من الأنواع الأربعة التي بينها فقد يجب عند الجمهور تقدير الكون العام ، كما في الخبر والصلة والصفة والحال ، وقد يجب تقدير فعل من كون خاص يتصيد من المقام تصيدا ، وهذا الأخير لم يجر له حديث في كلامه ، وهو مذكور في كلام ابن هشام في معنى اللبيب وهو الذي نقل عنه الشارح هذه الحاشية . ومن أمثلته قوله تعالى : (وَإِلَىٰ مُودَ أَخَاهُم صَالِحًا) فإنه بتقدير : وأرسلنا إلى مود أخاهم صالحا ، ولم يتقدم ذكر الإرسال ، ولكن ذكر

ويستثنى من ذلك خمسة أحرف :

الأول : الزائد ، كالباء ومن ، في نحو : « كُنِيَ بِاللَّهِ شَهِيداً » و « هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ » (١) .

الثاني : لعل في لغة عقيل ؛ لأنها بمنزلة الزائد ، ألا ترى أن مجرورها في موضع رفع بالابتداء ، بدليل ارتفاع ما بعدها على الخبرية .

الثالث : لو لا فيمن قال : لَوْلَايَ وَلَوْلَاكَ وَلَوْلَاهُ ، على قول سيبويه إن « لولا » جارة ، فإنها أيضا بمنزلة لعل في أن ما بعدها مرفوع المحل بالابتداء .

الرابع : رَبٌّ في نحو : رَبُّ رَجُلٍ صَالِحٍ لَقِيتُ أَوْ لَقِيتُهُ ؛ لأن مجرورها مفعول في الأول ومبتدأ في الثاني أو مفعول أيضاً على حد زيدا ضَرَبْتُهُ ، ويُقدَّرُ الناصب بعد المجرور ، لا قبل الجار ؛ لأن رب لها الصدر من بين حروف الجر ، وإنما دخلت في الثالين لإفادة

صالح النبي للرسول وذكر محمد وهم القوم الذين أرسل هو إليهم ، كل هذا يدل على « أرسلنا » الذي قدرناه ، ومن أمثلته أيضا قوله تعالى : (فِي تِسْعِ آيَاتٍ إِلَى فِرْعَوْنَ) فالجاران والمجروران في هذه الآية الكريمة يتعلقان بأذهب محذوفاً ، ولم يتقدم للذهاب ذكر ، ومن أمثلة ذلك البسمة : فانك تقدر ما جعلت التسمية مقدمة بين يديه ، فتقدر : أولف ، أو آكل ، أو أشرب ، بحسب الحال ، وهذا واضح .

(١) علل ابن هشام عدم حاجة الحرف الزائد إلى متعلق بأن معنى التعلق الارتباط المعنوي بين المتعلق والمتعلق ، وأصله أن أفعالا قصرت عن الوصول إلى الأسماء بأنفسها فأعينت على ذلك بحروف الجر ، والحرف الزائد إنما دخل الكلام تقوية له وتوكيدا ، ولم يدخل ليربط بين فعل وامم . فان قلت : أفليست اللام حرف يؤتى به لتقوية العامل إذا ضعف بكونه فرعا أو بتأخره عن معموله كما في قوله تعالى : (فَقَالَ لِمَا يُرِيدُ) وكفى قوله سبحانه : (إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ) ومع ذلك تقولون : إنها متعلقة بالفعل أو بالمشق ؛ فهذا حرف لم يدخل ليربط عاملا قصر عن الوصول إلى معموله بنفسه ، وإنما دخل الكلام تقوية ، فكيف علقتموه ولم تعلقوا الحرف الزائد مع أن شأنهما واحد ؟ فالجواب عن ذلك أن نقول لك : إن اللام التقوية ليست زائدة محضة ولا معدية محضة ، ولكنهم لما تخيلوا في العامل الضعف بسبب فرعيته أو تأخره نزوله منزلة القاصر ، وهم - مع ذلك - يجيزون في كل موضع دخلته هذه اللام أن يصل العامل إلى معموله بنفسه نظرا إلى حقيقة الأمر ، فكانت لهذه اللام منزلة بين المنزلتين .

التكثير أو التقليل ، لا لتعدية عامل . هذا قول الرماني وابن طاهر ، وقال الجمهور : هي فيهما حرف جر مُعَدَّة ، فإن قالوا إنها عَدَّت الفعل المذكور خطأ ؛ لأنه يتعدى بنفسه ، ولاستيفائه مفعوله في المثال الثاني ، وإن قالوا عَدَّتْ محذوفاً تقديره حصل أو نحوه ففيه تقدير مالا حاجة إليه ، ولم يلفظ به في وقت .

الخامس : حرف الاستثناء^(١) ، وهو خَلَا وَعَدَا وَحَاشَا ، إِذَا خَفَضْنَا ؛ لما سبق في باب الاستثناء ، والله تعالى أعلم .

(١) علل ابن هشام عدم حاجة أحرف الاستثناء إلى متعلق بأن وضع هذه الأحرف للدلالة على تنحية معنى العامل للتقدم عما دخلن عليه ؛ فانك إذا قلت : قام القوم خلا زيد ، تريد أن زيدا لم يثبت له القيام ، وهذا هو المراد بتنحية معنى العامل عما دخلن عليه ، وذلك عكس معنى التعدية الذي هو إيصال معنى العامل إلى المعمول ، فلما خالفت سائر حروف الجر في المعنى الذي من أجله احتاجت إلى المتعلق لم يكن شأنها كشأنها في ذلك ، والله تعالى أعلى وأعلم .

الإضافة

(نُونًا تَلِي الْإِعْرَابَ) وهي نون الثننى والمجموع على حَدِّهِ وما أُلْحِقَ بهما (أَوْ تَنْوِينًا) ظاهرًا أو مقدَّرًا (بِمَا تُضَيِّفُ أَخَذِفُ) كـ «تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ»، و... ٥٨٩ ... فيه ثِنْتَا حَنْظَلٍ

٥٨٩ — هذه قطعة من بيت من الرجز للشطور، وهو بتمامه مع بيت قبله :

كَأَنَّ خُضْيَيْنَهُ مِنَ التَّدْلِيلِ ظَرْفُ عَجُوزٍ فِيهِ ثِنْتَا حَنْظَلٍ

وقد نسبهما العيني إلى جندل بن اللثي (٤ - ٤٨٥ بهامش الحزانة) وتبعه صاحب التصريح (٢ - ٣٣٩) وهذان اليتان من شواهد سيبويه (٢ - ١٧٧ بولاق) ولم ينسب في صدر الكتاب، ولا نسبة الأعم، ورواه مرة أخرى (٢ - ٢٠٢) ونسبه إلى بعض السعديين، وهو كذلك من شواهد الرضي، ونسبه البغدادي في أبيات (٣ - ٣٦٩ بولاق) نقلا عن السيرافي للشماه الهدلية، واستبعد ذلك، ونسبه هو في موضع آخر (٣ - ٣١٥ بولاق) إلى خطام المجاشي في أرجوزة يصف فيها امرأة ضاقت ذرعا بعشرة زوجها ونهرت منه، وأول هذه الأرجوزة قوله :

| | |
|--|--|
| يَا رَبِّ بَيْضَاءُ بَوْعَسِ الْأَزْمَلِ | شَبِيهَةُ الْعَيْنِ بَعِيثَى مُغْزَلِ |
| فِيهَا طِمَاحٌ عَنْ حَلِيلِ حَنْكَلِ | وَهِيَ تُدَارِي ذَاكَ بِالتَّجْمَلِ |
| قَدْ شَغِفَتْ بِنَاشِيءِ هَبْرَ كُلِ | بِنَفْضِ عَطْفَى خَضِلِ مُرْجَلِ |
| يُحْسَبُ مُخْتَلَاً وَإِنْ لَمْ يُحْتَمَلِ | دَسَّ إِلَيْهَا بِرَسُولِ مُجْمَلِ |
| عَنْ كَيْفِ الْوَصْلِ لَكُمْ أَوْ كَيْفِ لِي | فَلَمْ تَزَلْ عَنْ زَوْجِهَا الْمُخْتَسَلِ |
| ابْعَثْ وَكُنْ فِي الرَّائِحِينَ أَوْكَلِ | وَكُلْ مَا أَكَلْتَ فِي مُحَلِّ |
| وَأَوْقِرَنَّ يَا هُدَيْتَ جَمَلِي | حَتَّى إِذَا دَبَّ الرُّضَا فِي الْفِصْلِ |
| وَكَانَ فِي الْقَلْبِ نُحَيْتَ الْمَسْغَلِ | ثُمَّ غَدَا الشَّيْخُ لَهَا بِأَزْفَلِ |
| مِنْ الرُّضَا جَنْعَدَلِ التَّكْتَلِ | كَأَنَّ خُضْيَيْنَهُ مِنَ التَّدْلِيلِ |
| ظَرْفُ عَجُوزٍ فِيهِ ثِنْتَا حَنْظَلِ | لَمَّا غَدَا تَبَهَّلَتْ لَا تَأْتَلِي |

عَنْ رَبِّ يَارَبِّ عَلَيْهِ عَجَلٍ بِرَهْصَةٍ تَقْتُلُهُ أَوْ دُمْلٍ
* أَوْ حَيَّةٍ تَمَضُّ تَحْتَ الْمَفْصَلِ *

اللفظ: « يارب بيضاء - إلخ » البيضاء: أراد بها امرأة حسناء ، والوعس - بفتح فسكون - الأرض اللينة ذات الرمل ، والمغزل - بضم الميم وسكون النين وكسر الزاي - الظبية إذا كان لها غزال « فيها طماح عن حليل - إلخ » الطماح - بزنة الكتاب - أراد به النفور والجماح ، وتقول : طماح فلان ببصره إلى الشيء يطماح طموحا - بزنة خضع يخضع خضوعا - وطماحا ؛ إذا رفع بصره إليه . وطماح عنه : انصرف عنه إلى غيره . والحنكل - بزنة جعفر - الحاقى الغليظ ، وهو أيضا القصير « وهى تدارى ذاك - إلخ » تدارى : تداجى وتلاين مخافة أن يظهر مانكته ، والتجمل : التصبر ، وهو تكلف فعل الجميل « قد شغفت بنائى* - إلخ » شغفت - بالبناء للجهول - من قولهم : شغف الحب فلانا يشغفه شغفا - بفتح النين المعجمة فى الماضى وللضارع وفى المصدر أيضا - إذا بلغ شغاف قلبه ، والشغاف - بزنة كتاب - جلد رقيقة كالجباب دون القلب ، وفى التنزيل : (قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا) . والنائى* : الشاب الذى لا يزال فى مستقبل عمره ، والهبر كل - بزنة السفرجل - الناعم الجسم ، وينفض : يحرك ، والعطفان : تنذية العطف - بكسر العين وسكون الطاء - وهو الجانب ، والحضل - بزنة الكتف - الرطب الناعم ، والمرجل - بزنة المعظم - هو المحسن المزين « يحسب مختالا - إلخ » يحسب - بالبناء للجهول - أى : يظنه من يراه ، ومختال : الذى يمشى مشية الحيلاء ، وهى مشية تدل على الكبر والعجب « دس إليها برسول - إلخ » دس إليها : أرسل لها فى خفاء ، والرسول المجل : الذى يحسن أداء الرسالة ويؤديها على الوجه الذى يحبه من أرسله ، وعن كيف بالوصل لكم : أى ما جواب هذا ، والمختسل : الدليل الضعيف « وأوقرن يا هديت - إلخ » أوقر : فعل الأمر من أوقر كأكرم ، وتقول : أوقر فلان بعيره ، إذا حمله وقرا . وهديت - بالبناء للجهول - دعاء له ، وحذف النداء قبله ، والمفصل - بزنة المنبر - اللسان ، وهو بزنة المجلس واحد مفاصل الأعضاء ، ويحتملها الكلام ، إلا أنه فى الأول حقيقة وفى الثانى مجاز « وكان فى القلب تحيت - إلخ » تحيت - بضم التاء - تصغير تحيت - والمسعل - بزنة للفتح - مكان السعال من الصدر ، والأزفل - بفتح الهمزة والثاء - الحدة والغضب « من الرضا - إلخ » من : ابتدائية ، والجنعدل - بزنة سفرجل و بضم أوله أيضا - الصلب الشديد ، والتكنل : الاكتناز وتماسك أجزاء اللحم « كأن خصيه - إلخ » قال أبو محمد الأعرابى : هذا أدم ذم يكون فى الشيخ ؛ وذلك أنهما يتدليان من الكبر ، والخصيان : مثنى ، وقد اختلف أهل اللغة فى مفردة ؛ فمنهم من ذهب إلى أنه مثنى خصية ،

وذكروا أن المفرد لم يرد إلا بالتاء ، وقد حذفت التاء عند التثنية ، ومن هؤلاء سيبويه وابن خالويه وأبو عثمان المازني وأبو طي القالي وأبو الفتح بن جني ، ومنهم من ذهب إلى أن مفردة خصي - بغير تاء - فلا غبار على تثنيته لأنه كثننية ظي على طبيين ، ومن هؤلاء أبو العباس المبرد وأبو القاسم طي بن حمزة البصري وأبو الحسن اللحياني وأبو عمرو الشيباني ، وهؤلاء قد أثبتوا المفرد خصية وخصيا بغير تاء فمن قال خصيتان فهو عندهم تثنية ذى التاء ، ومن قال خصيان فهو عندهم تثنية المجرد منها ، ثم اختلفوا ؛ فمنهم من قال : الحصية والخصي بمعنى وهما لفتان ، ومن هؤلاء اللحياني ، ومنهم من قال : الخصيتان هما البيضتان ، والخصيان هما الجلدتان اللتان فيهما البيضتان ، ومن هؤلاء أبو عمرو الشيباني . والتدليل : تحريك الشيء المعلق واضطرابه ، وظرف العجوز : الجراب الذي تجعل فيه خبزها وما تحتاج إليه ، والعادة فيه أن يكون خلقا متقبضا فيه تشنج لقدمه ، شبه خصيه في استرخاء صفتها حين شاخ بظرف عجوز فيه حظلتان ، وخص العجوز لأنها لا تستعمل الطيب ولا تزين للرجال « لما غدت تبهلت - إلخ » تبهلت : تضرعت ودعت الله تعالى ، ولا تأتلي : لا تقصروا ولا تترك جهدا « عن رب يارب - إلخ » عن : لغة في أن التفسيرية ، ورب : منادى ، والرهصة - بفتح فسكون - أصله أن ي تلف باطن حافر الدابة بسبب حجر يطؤه .

الإعراب : « كأن » حرف تشبيه ونصب مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « خصيه » اسم كأن ، منصوب بإياء نيابة عن الفتحة لأنه مثنى ، وضمير الغائب العائد إلى الشيخ المحدث عنه مضاف إليه « من التدليل » جار ومجرور متعلق بما تضمنته كأن من معنى التشبيه ، ومن : للتعليل « ظرف » خبر كأن ، مرفوع بالاضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « عجوز » مضاف إليه « فيه » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « نثنا » مبتدأ مؤخر ، مرفوع بالالف نيابة عن الضمة لأنه ملحق بالمثنى ، وهو مضاف و « حنظل » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل رفع صفة لظرف عجوز .

الشاهد فيه : النحاة يستشهدون بهذين البيتين على عدة أشياء .

الأول : في قوله « خصيه » حيث حذفت تاء التأنيث التي كانت في المفرد ، عند التثنية ، وكان من حقه أن يقول خصيتيه ، كما تقول في تثنية الكرة : كرتان ، وفي تثنية فاطمة : فاطمتان ، كما قال السكيت بن ثعلبة :

بَلَى أَيْرُ الْحِمَارِ وَخُصَيْتَاهُ أَحَبُّ إِلَى فَرَاةٍ مِنْ فَرَارِ

وحذفت التاء حينئذ شاذ ، وأنت خير بأن الاستشهاد على هذا الوجه إنما يجري عند من زعم

من أهل اللغة أنه لم يرد المفرد إلا بالتاء ، كسيبويه وابن خالويه ومن ذكرنا معهما ، فأما من أثبت للمفرد بغير تاء كآبي العباس المبرد فإن التننية عنده صحيحة جارية على سنن العربية القوم ونهجها الفصيح ، قال البغدادي : « قال سيبويه : من قال خصيان لم يثنه على الواحد المستعمل في الكلام » اهـ .

الثاني : في قوله « ثنتا حنظل » حيث ذكر اسم العدد والعدد جميعا في التننية ، ومن حق الكلام أن يقول : فيه حنظلتان ، والسري في ذلك أنه ينبغي عند ذكر العدة من شيء أن تذكر ما يدل على جنس العدود وعلى العدة التي تريدها من هذا الجنس ، ولما كان الاسم المفرد كرجل وامرأة يدل على الواحد من جنسه فانك لا تحتاج حين تريد المفرد إلا إلى ذكر اسم الجنس ، ولما كان المثنى يدل بالوضع النوعي على اثنين من جنس ما لحقته علامة التننية فانك لست بحاجة - حين تريد الاثنين من الجنس - إلا إلى إلحاق علامة التننية بالجنس . لكن لما كان الجمع كرجال لا يدل على عدة معينة فانك مضطر حين تريد عددا معينا من الجنس أن تذكر اسم هذا العدد كثلاثة رجال وأربع نساء وخمسة صبيان وما أشبه ذلك ، وقد عامل الراجز في هذا الشاهد المثنى معاملة الجمع :

قال ابن هشام : « والكلام على ألفاظ العدد في موضعين : أحدهما في حكمها في التذكير والتأنيث ، والثاني : في حكمها بالنسبة إلى التمييز . . . ثم قال : وأما الثاني - وهو التمييز - فانها فيه على خمسة أقسام : أحدها : ما لا يحتاج إلى تمييز أصلا ، وهو الواحد والاثنان ، لا تقول : واحد رجل ، ولا اثنا رجلين ، وأما قوله * ثنتا حنظل * فضرورة » اهـ .

وقال المحقق الرضي (٢ - ١٤٥) : « إنما لم يميز واحد واثنان لأن ألفاظ العدد قصد بها الدلالة على نصوصية العدد لما لم يكن الجمع يفيد ذلك ؛ فلو قالوا رجال لم يعلم عددهم ، ولو قالوا ثلاثة - واقتصروا - لم يعلم ما هي ، فلما كان نحو رجل ورجلان يفيد المعنيين معا استغنى عن ذكر العدد معه ؛ فلم يقولوا : واحد رجل ، ولا واحد رجلين ، ولا واحد رجال ؛ لأن لفظة رجل وحدها تفيد الوحدة والعدد ، ولم يقولوا : اثنا رجل ، ولا اثنا رجال ؛ لأن لفظة رجلين تفيد الاثنائية ، وقوله * كأن خصيه من التدليل . . . البيت * ضرورة » اهـ .

الثالث : في قوله « ثنتا حنظل » أيضا - وهو الذي أراده الشارح هنا - وذلك حيث حذف نون التننية من قوله « ثنتان » لأنه أضيف إلى « حنظل » وثنان من الملحق بالمثنى ، وقدمثل الشارح المحقق لحذف النون للإضافة بأربعة أمثلة : أولها للمثنى الحقيقي وهو قوله تعالى : (تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ) وثانيها للملحق بالمثنى ، وهو القطعة من البيت الذي نشرحه ، وثالثها لجمع المذكر الحقيقي ، وهو

وَكَاثِمِي الصَّلَاةِ ، وَهَذِهِ عِشْرُو زَيْدٍ ، وَ (كَطَوْرٍ سِينَا) « وَمَقَاتِحُ الْغَيْبِ » ،
أما النون التي تليها علامة الإعراب فانها لاتحذف ، نحو : بَسَاتِينَ زَيْدٍ ، وَ « شَيَاطِينَ
الْإِنْسِ » .

(تنبيه) : قد تحذف تاء التانيث للإضافة عند أَمْنِ اللَّبْسِ ، كقوله :

٥٩٠ — وَأَخْلَفُوكَ عِدَّ الْأَمْرِ الَّذِي وَعَدُوا

قوله تعالى : (الْمَقِيمِي الصَّلَاةِ) ، ورابعها : للملحق به وهو قوله : هذه عشرو زيد ، فيبين أن
النون تحذف عند الإضافة من هذه الأنواع الأربعة .

٥٩٠ — هذا عجزيت ، وصدره :

* إِنَّ أَخْلَيْطَ أَجْدُوا الْبَيْنَ فَأَنْجَرْدُوا *

وقد نسبوا هذا البيت إلى الفضل بن العباس بن عتبة بن أبي لهب .

اللفظ : « الخليط » هو الخاطلك ، كالجليس بمعنى المجالس والنديم بمعنى المنادم ، ويطاق الخليط
على الواحد والجمع ، وهو في بيت الشاهد قد أطلق على الجمع بدليل « أجدوا » و « أنجردوا » و « أخلفوك »
وقد يجمع الخليط على الخطاء ، وفي التنزيل : (وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْخُلَطَاءِ لَيَبْغِي بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ)
« أجدوا البين » أحدثوه وجددوه ، والبين : الفراق والبعد « فأنجردوا » يريد تجردوا للبين
واجتهدوا فيه « وأخلفوك » تقول : أخلف فلان وعده ، إذ ألم بتمه « عد الأمر » بكسر العين -
أى : عذته ، وأصل العدة الوعد ، بكسر الواو ، فحذفت الواو بعد نقل حركتها إلى العين .

المعنى : يظهر الأسف والألم الذي خامر نفسه بفراق أحبائه ، ويحدث أن الدين كان يخالطهم
ويعاشرهم قد اعتزموا الفراق وشمروا له واجتهدوا فيه ، وقد كانوا على موعدة معه أن يديوم
اجتماعهم وتطول ألفتهم فأخلفوا ذلك ولم يفوا به .

الإعراب : « إن » حرف توكيد ونصب « الخليط » اسم إن « أجدوا » فعل وفاعل
« البين » مفعول به ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر إن « فأنجردوا » الفاء
عاطفة ، أنجرد : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله ، والجملة معطوفة على جملة أجدوا البين « وأخلفوك »
الواو حرف عطف ، أخلف : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله ، والكاف ضمير المخاطب ، مفعول
به أول « عد » مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « الأمر » مضاف إليه
« الذي » اسم موصول نعت للأمر مبنى على السكون في محل جر « وعدوا » فعل وفاعل ،
والجملة لامحل لها من الإعراب صلة الموصول ، والعائد محذوف : أى الذي وعده .

أى : عِدَّةُ الأمر ، وقراءة بعضهم : (لَأَعْدُوا لَهُ عِدَّةً) أى عِدَّتُهُ ، وجعل الفراء منه : «وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ» «وَأَقَامَ الصَّلَاةَ» بناء على أنه لا يقال دون إضافة فى الإقامة : إقام ، ولا فى الغلبة : غلب ، انتهى .

(وَالثَّانِي) من المتضامين - وهو المضاف إليه - (أَجْرُزُ) بالمضاف وفاقا لسيبويه ، لا بالحرف المنون خلافاً للزجاج (وَأَنْوِ) معنى (مِنْ أَوْ) معنى (فِي إِذَا * لَمْ يَصْلُحْ) ثُمَّ (أَلَا ذَاكَ) المعنى : فانومعنى «مِنْ» فيما إذا كان المضافُ بعضاً من المضاف إليه مع صحة إطلاق اسمه عليه ، كثوب خَزٍ ، وخاتم فضة ، التقدير : ثوبٌ من خز ، وخاتم من فضة . ألا ترى أن الثوب بعض الخز ، والخاتم بعض الفضة ، وأنه يقال : هذا الثوب خز ، وهذا الخاتم فضة . وانومعنى «فِي» إذا كان المضاف إليه ظرفاً للمضاف ، نحو : «مَكْرُ اللَّيْلِ» أى : فى الليل (وَاللَّامُ حُذًا * لِمَا سَوَى ذَيْنِكَ) ؛ إذ هى الأصل ، نحو : ثوب زَيْدٍ ، وخَصِيرِ الْمَسْجِدِ ، ويَوْمِ الْخَمِيسِ ، ويد زَيْدٍ .

الشاهر فيه : قوله «عد الأمر» فإن الشارح ذهب — تبعاً لكثير من النحاة — إلى أن الشاعر حذف التاء التى للتأنيث للإضافة ، وأصل الكلام عند هؤلاء : عدة الأمر ، فحذفت التاء للإضافة كما يحذف التنوين ونون المثنى والجمع على حده ، إلا أن حذف التنوين والنون للإضافة واجب لا محيد لك عنه ، وحذف هذه التاء جائز غير واجب . وهل هو مختص بالضرورة ؟ الجواب أنه إن أمن اللبس جاز لغير ضرورة ؛ لوروده فى الفصح ، نحو قوله تعالى : (وَأَقَامَ الصَّلَاةَ) أصله : إقامة الصلاة ، فحذفت التاء كما هنا ، فإن خيف اللبس لم يحجز الحذف ، نحو قولك : رأيت شجر زيد ، وأنت تريد : رأيت شجرة زيد ، ألا ترى أن «شجر زيد» يحتمل — إذا جوزنا الحذف — احتمالاً قريباً أن يكون المراد جمع الشجرة فلا حذف ، ويحتمل على بعد أن يكون أصله شجرة فحذفت التاء ، فلهذا لم يحجز الحذف فى هذا وأمثاله

ومن العلماء من ذهب فى قول الشاعر فى بيت الشاهد «عد الأمر» إلى أن حقيقته «عدا للأمر» على أنه جمع عدوة — بضم العين أو كسرهما — بمعنى جانب الشيء وناحيته وجهته ، وكأنه قد قال : وأخلفوك نواحى الأمر الذى وعدوا ، وعلى هذا التخريج لا يكون فى البيت شاهد لما ذكره الشارح

(تنبيهان) : الأول : ذهب بعضهم إلى أن الإضافة ليست على تقدير حرف مما ذكر ولا نيته . وذهب بعضهم إلى أن الإضافة بمعنى اللام على كل حال . وذهب سيبويه والجمهور إلى أن الإضافة لاتعدو أن تكون بمعنى اللام أو من ، وموهم الإضافة بمعنى « في » محمول على أنها فيه بمعنى اللام توسعاً .

الثاني : اختلف في إضافة الأعداد إلى المعدودات ؛ فذهب الفارسي أنها بمعنى اللام ، ومذهب ابن السراج أنها بمعنى من ، واختاره في شرحي التسهيل والكافية ، فقال - بعد ذكر ما المضاف فيه بعض المضاف إليه مع صحة إطلاق اسمه عليه - : ومن هذا النوع إضافة الأعداد إلى المعدودات والمقادير إلى المقدرات ، وقد اتفقا - فيما إذا أضيف عددٌ إلى عدد نحو ثمانية - على أنها بمعنى من . انتهى .

(وَأَخْصَصْ أَوْلاً) من المتضامين (أَوْ أَعْطِهِ التَّعْرِيفَ بِالَّذِي تَلَا) يعني أن المضاف يتخصّص بالثاني إن كان نكرةً ، نحو : غلام رجلٍ ، ويتعرّف به إن كان معرفةً ، نحو : غلام زيدٍ .

(وَإِنْ يُشَابِهَ الْمُضَافُ يَفْعَلُ) أى : الفعل المضارع ، بأن يكون (وَضْعاً) بمعنى الحال أو الاستقبال : اسم فاعل ، أو اسم مفعول ، أو صفة مشبهة (فَعَنْ تَنْكِيرِهِ لَا يُعْزَلُ) بالإضافة ؛ لأنه في قوة المنفصل (كَرُبَّ رَاجِحِينَ عَظِيمِ الْأَمَلِ * مَرُوعِ الْقَلْبِ قَلِيلِ الْحِيلِ) فراجي : اسم فاعل ، ومرّوع : اسم مفعول ، وعظيم وقليل : صفتان مشبهتان ، وكل منها مضاف إلى معرفة ، ومع ذلك فهو باقٍ على تنكيره ؛ بدليل دخول رُبَّ ، ومثله قوله :

٥٩١ - يَارُبَّ غَابِطِنَا أَوْ كَانَ يَطْلُبُكُمْ لَأَقَى مُبَاعَدَةً مِنْكُمْ وَحِرْمَانًا

٥٩١ - هذا البيت من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٢١٢ بولاق) وهو بيت من قصيدة لجريير بن عطية بن الخطفي بهجو فيها الأخطل التغلبي ، وأول هذه القصيدة قوله :

بَانَ الْخَلِيطُ وَلَوْ طَوَّعَتْ مَا بَانَا وَقَطَعُوا مِنْ حَبَالِ الْوَصْلِ أَقْرَانَا
حَتَّى الْمَنَازِلِ إِذْ لَا تَبْتَقَى بَدَلَا بِالْأَدَارِ دَارًا وَلَا الْجِيرَانِ جِيرَانَا

وقبل البيت السشهد به قوله :

إِنَّ الْعُمُونَ الَّتِي فِي طَرْفِهَا حَوْرٌ قَتَلْنَا ثُمَّ لَمْ يُحْيَيْنِ قَتْلَانَا
يَضْرَعْنَ ذَا اللَّبِّ حَتَّى لَا حِرَاكَ بِهِ وَهْنٌ أَضْعَفُ خَلْقِ اللَّهِ أَزْكَانَا
يَا رَبِّ غَابِطِنَا لَوْ كَانَ يَطْلُبُكُمْ لَاقَى ... الْبَيْتَ ، وَبَعْدَهُ :
أَزَيْنَهُ أَمُوتَ حَتَّى لَا حَيَاةَ بِهِ قَدْ كُنَّ دِنَكَ قَبْلَ الْمَوْتِ أَذْيَانَا
ظَنَى بِكُمْ حَسَنٌ مِنْ خَبَرَةِ بِكُمْ فَلَا تَكُونُوا كَمَنْ قَدْ كَانَ أَلْوَانَا

اللفظ : « غابطنا » الغابط : اسم فاعل من الغبطة - بكسر فسكون - وهي أن يتمنى الإنسان مثل ما عند غيره من النعمة من غير أن يتمنى زوال ما عند غيره عنه ، وقال الأعمى : هو من الغبطة وهي السرور ، أي رب شخص يسرنا بطلب معروفنا ولو طلب ما عندكم لبعد وحرمة ، وليس ذلك بشيء « مباحدة » أراد بعدا عنه منكم « وحرمانا » بكسر الحاء - مصدر قولك : حرمت فلانا كذا أحرمة - من باى ضرب وعلم - إذا منعته .

المعنى : يقول لأحبائه : كثير من الناس يغبطوني على محبتي لكم وولوعي بكم ، ويتمنون أن لو كانوا في مكاني ، لظنهم أن سينالون منكم جزاء هيامهم وكفاه غرامهم ، وهم يحسبون أني أنال منكم شيئا من ذلك ، ولو أنهم وصلوا حباليهم بحبالكم وعرفوا حقيقة ما يناله محبكم لما غبطوني ولما تمنوا هذه الأمانى ؛ لأنهم لن يحصلوا من وداكم إلا على الهجر والتباعد والحرمان

العراب : « يا » حرف يقصد به التنبيه ، مبنى على السكون لا عمل له ، أو هو حرف نداء والمنادى به محذوف : أي يا هؤلاء ، مثلا « رب » حرف جر شبه بالزائد مبنى على الفتح لا عمل له « غابطنا » غابط : مبتدأ مرفوع بضمه مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد ، وضمير للتكلم المعظم نفسه أو معه غيره مضاف إليه ، من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله ، مبنى على السكون في محل جر « لو » حرف شرط غير جازم « كان » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه « يطلبكم » فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر فيه ، وضمير الخطاب مفعول به ، وجملة الفعل المضارع وفاعله ومفعوله في محل نصب خبر كان « لاقى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه « مباحدة » مفعول به لاقى « منكم » جار ومجرور متعلق بلاقى أو متعلق بمحذوف صفة لمباحدة « وحرمانا » الواو عاطفة ، حرمانا : معطوف على مباحدة ، وجملة « كان » هي شرط لو ، وجملة « لاقى » جوابها ، وجملة الشرط والجواب جميعا في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو مجرور برب لفظا

ومن أدلة بقاء هذا المضاف على تنكيره نعت النكرة به ، نحو : « هَدَا بِالنَّجْمِ الْكَفَّةَ »
وانتصابه على الحال ، نحو : « ثَانِي عِطْفٍ » وقوله :

٥٩٢ - فَأَنْتَ بِهِ حَوْشُ الْفَوَادِ مَبْطُنًا سَهْدًا إِذَا مَا نَامَ لَيْلُ الْهَوَجْلِ

المشاهد فيه : قوله « رب غابطنا » فان « غابط » أضيف إلى « نا » الذي هو ضمير للتكلم
ومعه غيره ؛ ولم يكتب من هذه الإضافة التعريف ؛ لكونه اسم فاعل ، والذي يدل على أنه لم
يكتسب التعريف من هذه الإضافة دخول « رب » عليه ؛ فانك قد عرفت في باب حروف الجر
أن « رب » لا تنجر إلا النكرات

٥٩٢ - هذا بيت من قصيدة لأبي كبير الهذلي يقولها في تأبط شرا الشاعر العداء المعروف
وقد تقدمت نقلا عن الحامسة وشرحها هذه الكامة - وفيها هذا البيت المستشهد به ههنا - في
باب المفعول المطلق ، فارجع إليها في شرح الشاهد (رنم ٤٢٥)

اللفظ : « أنت به » الضمير البارز المجرور بالباء يعود إلى تأبط شرا ، والضمير المستتر في أنت
يعود إلى أمه ، والمراد أنها ولدت « حوش الفؤاد » بضم الحاء للهمة ؛ أي حديد القلب ، قال
التبريزي : « حوش الفؤاد ، وحوشي الفؤاد ؛ وحشيه ؛ لحده وتوقده » اه وقوله « مبطنا »
معناه ضامر البطن خيمه « سهدا » بضم السين والهاء جميعا - قليل النوم مأخوذ من السهد
- بضم فسكون - وهو السهر والأرق « لهوجل » بزنة جعفر - هو الثقيل الكسلان ، ويقال
هو الأحق

المعنى : يقول : إن هذا الفتى - الذي هو تأبط شرا - قد ولدت أمه ذكي القلب حديده
ضامر البطن خيمه لانيام الليل إذا نام الكسلان

الإعراب : « فَأَنْتَ » الفاء حرف عطف ، أتى فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث ، والفاعل
ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي ، والعطوف عليه « حملت » في قوله قبل هذا البيت :

حَمَلْتُ بِهِ فِي لَيْلَةٍ مَزْمُودَةٍ كَرَهَا وَعَقْدُ نِطَاقِهَا لَمْ يُحْلَلْ

« به » جار ومجرور متعلق بآتي « حوش » حال من الضمير المجرور محلا بالباء في به ، وهو مضاف
و« الفؤاد » مضاف إليه « مبطنا » حال ثانية من الضمير المجرور محلا بالباء « سهدا » حال ثالثة
« إذا » ظرف زمان متعلق بسهد ، مبنى على السكون في محل نصب « ما » حرف زائد « نام »
فعل ماض « ليل » فاعل ، وهو مضاف و« الهوجل » مضاف إليه ، جملة الفعل الماضي وفاعله
في محل جر باضافة إذا الظرفية إليها ، ولا تحتاج إذا ههنا إلى جواب لأنها لم تتضمن معنى الشرط
المشاهد فيه : قوله « حوش الفؤاد » فان « حوش » صفة مشبهة ، وقد أضيفت إلى فاعلها ،
وهذا الفاعل اسم محلى بالآلف واللام كما ترى ، ولم نستفد الصفة المشبهة من هذه الإضافة التعريف ؛

وآية أنها لم تستفد التعريف وقوعها في هذا البيت حالا من الضمير المحرور خلا بالباء كما قلنا في الإعراب ، وإنما كان وقوعها حالا دليلا على أنها لم تستفد التعريف لأن الأصل في الحال - كما عرفت في بابه - ألا يكون إلا نكرة .

ومما استشهدوا به على أن إضافة الصفات إلى معمولاتها لا تفيد تعريفا قول امرئ القيس :

بِمَنْجَرِدٍ قَيْدِ الْأَوَايدِ لَاحَةً طِرَادُ الْهُوَادِي كُلِّ شَأْوٍ مُغَرَّبٍ

وقوله في اللامية المعاقبة :

وَقَدْ اغْتَدَى وَالطَّيْرُ فِي وَكُنَانِهَا بِمَنْجَرِدٍ قَيْدِ الْأَوَايدِ هَيْكَلٍ

والاستشهاد فيهما بقوله « قيد الأوايد » فإنه نعت لمنجرد ، ومنجرد نكرة ، ولا يكون نعت النكرة إلا نكرة ، فدل ذلك على أن « قيد الأوايد » نكرة وإن كان مضافا إلى ذي الألف واللام ، ومثله قول جرير بن عطية :

ظَلَيْنَا عُمُتَيْنِ الْحُرُورِ كَأَنَّكَ لَدَى فَرَسٍ مُسْتَقْبِلِ الرِّيحِ صَائِمٍ

والشاهد فيه قوله « مستقبل الريح » فإنه نكرة مع كونه مضافا إلى ذي الألف واللام ؛ بدليل وقوعه نعتا للنكرة - وهي قوله « فرس » - ومثله قول المرار الأسدي :

سَلِّ الْهُمُومَ بِكُلِّ مُعْطَى رَأْسِهِ نَاجٍ مُحَاظٍ صُهْبَةٍ مُتَعَيِّسٍ

مُفْتَالٍ أَحْبَلَهُ مَتِينٍ عُنْفُهُ فِي مَنْسَكِبٍ زَيْنِ الْمَطِيِّ عَرْنَدِسٍ

والاستشهاد على ما ذكرنا من هذين البيتين في موضعين : أولهما قوله « بكل معطى رأسه » فإن « معطى » مضاف إلى الاسم المضاف إلى الضمير ، وهو مع ذلك نكرة بدليل وصفه بناج ومحافظ صهبة ومتعيس وكلهن نكرات ، وقد علم أن النكرة لا تكون نعتا إلا للنكرة ، وثانيهما قوله « مفتال أحبله » فإنه أيضا نكرة مع كونه مضافا إلى الاسم المضاف إلى الضمير ، وآية كونه نكرة أنه وقع نعتا للنكرة . ومثله قول ذي الرمة غيلان بن عثمة يصف خيالا طوقه بديل :

سَرَتْ تَحِيظُ الظَّلْمَاءِ مِنْ جَانِبَيْ قَسَا وَحُبَّيْهَا مِنْ خَاطِطِ اللَّيْلِ زَائِرٍ

والشاهد فيه قوله « خاطط الليل » فإنه نكرة مع كونه مضافا إلى ذي الألف واللام ؛ بدليل وصفه بالنكرة التي هي قوله « زائر » لما عرفت . قال سيبويه (١ - ٢١١) : « وما يكون مضافا إلى المعرفة ويكون نعتا للنكرة : الأسماء التي أخذت من الأفعال وأريد بها معنى التنوين ، من ذلك : مررت برجل ضاربك ؛ فهو نعت على أنه سيضربه ، كأنك قلت : مررت برجل ضارب زيدا ، ولكن حذف التنوين استخفافا » اه وقال أبو سعيد السيرافي : « يريد أن الأسماء

والدليل على أنها لا تقيد تخصيصاً أن أصل قولك ضاربٌ زَيْدٌ ضَارِبٌ زَيْدًا ؛ فلا اختصاص بوجود قبل الإضافة ، وإنما تقيد هذه الإضافة التخفيف أو رفع القبح : أما التخفيف فيحذف التنوين الظاهر كما في ضَارِبٌ زَيْدٌ ، وضَارِبٌ عُمَرُو ، وحَسَنُ الْوَجْهِ ، أو المقدر كما في ضَوَارِبُ زَيْدٍ ، وخَوَاجٌ بَيَّتِ اللَّهُ ، أو نونِ التثنية كما في ضَارِبًا زَيْدٍ ، والجمع كما في ضَارِبُو زَيْدٍ ، وأما رفع القبح في حَسَنُ الوجه فإن في رفع الوجه قُبْحٌ خلو الصفة عن ضمير الموصوف ، وفي نصبه قُبْحٌ إجراء وصف القاصر مُجَرًى وَصْفِ المتعدي ؛ وفي الجر تَخْلُصٌ منهما ، ومن ثم امتنع الحَسَنُ وَجْهٍ : أي بالجر ؛ لانتهاء قبح الرفع : أي على الفاعل ؛ لوجود الضمير ، ونحو : الحَسَنُ وَجْهٍ : أي بالجر أيضاً ؛ لانتهاء قبح النصب ؛ لأن النكرة تنصب على التمييز .

(وَذِي الْإِضَافَةِ ائْتِمَامًا لَفْظِيَّةً) ، وَغَيْرُ مُحَضَّةٍ ، وَجَمَازِيَّةٍ ؛ لِأَنَّ فَائِدَتَهَا رَاجِعَةٌ إِلَى الْفَلْظِ قَطْ : بِتَخْفِيفٍ ، أَوْ تَحْسِينٍ ، وَهِيَ فِي تَقْدِيرِ الْإِنْفِصَالِ (وَتِلْكَ) الْإِضَافَةُ الْأُولَى ائْتِمَامًا (مُحَضَّةٌ ، وَمَعْنَوِيَّةٌ) وَحَقِيقِيَّةٌ ؛ لِأَنَّهَا خَالِصَةٌ مِنْ تَقْدِيرِ الْإِنْفِصَالِ ، وَفَائِدَتَهَا رَاجِعَةٌ إِلَى الْمَعْنَى ، كَمَا رَأَيْتَ ، وَذَلِكَ هُوَ الْفَرَضُ الْأَصْلِيُّ مِنَ الْإِضَافَةِ .

الْمَأْخُذَةُ مِنَ الْفِعْلِ إِذَا أَضِيفَتْ بِمَعْنَى سَيَفْعَلُ أَوْ يَفْعَلُ (يُرِيدُ الْحَالُ أَوْ الْإِسْتِقْبَالُ) فَاضَافَتَهَا تَخْفِيفٌ وَهِيَ بِمَعْنَاهَا نَكْرَةٌ دُونَ مُضَافَةٍ « اهـ .

قال أبو رجاء عفا الله تعالى عنه : واعلم أن اسم الفاعل واسم المفعول للماضين قد يضاف كل منهما إلى نكرة وقد يضاف إلى معرفة ، وعلى كلتا الحالتين قد يراد به الزمن الماضي ، وقد يراد به الحال ، وقد يراد به الاستقبال ، وقد يراد به الاستمرار الذي يشمل جميع الأزمنة ؛ فإن كان مضافاً إلى نكرة فهو نكرة مهما يكن المراد به من الزمان ، وذلك ظاهر ، وإن كن مضافاً إلى معرفة فإن أريد به الحال أو الاستقبال فلا خلاف في أنه حينئذ نكرة ؛ لأنه حينئذ تام للمشابهة بالفعل المضارع ، والفعل المضارع في قوة النكرة كما هو معلوم ، وإن أريد به الماضي فالجمهور على أنه حينئذ معرفة ، وخالف الكسائي فيه ولا وجه له ، لأنه ليس تام للمشابهة بالفعل المضارع ، وإن كان المراد به الاستمرار فقد ذكر الحق الرضى أنه حينئذ معرفة ، والتحقيق أنه يجوز فيه الوجهان : اعتباره معرفة نظراً إلى الزمن الماضي ، واعتباره نكرة نظراً إلى الزمنين الحاضر والمستقبل ؛ فإن اعتبرت الزمن الماضي لم تجعله عاملاً في المضاف إليه ، ووصفت به المعرفة ، ووصفته بالمعرفة ، ولم تجره برب ؛ وإن اعتبرت الزمنين الحاضر والمستقبل جعلته عاملاً في المضاف إليه ، ووصفته بالنكرة ، ووصفت النكرة به ، وجرته برب ، وأرقته حالا .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : ذهب ابن برّهان وابن الطراوة إلى أن إضافة المصدر إلى مرفوعه

أو منصوبه غيرُ مُحْضَةٍ ، والصحيح أنها محضة ؛ لورود السماع بنعته بالمعرفة ، كقوله :

٥٩٣ — إِنَّ وَجْدِي بِكَ الشَّدِيدَ أَرَانِي عَازِرًا فِيكَ مَنْ عَهَدْتُ عَذُولًا

٥٩٣ — لم أتف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أولو احق .

اللفظ : « وجدى » الوجد : الحب الذى يبرح بصاحبه ، وتقول : وجد به وجدا « عاذرا » اسم الفاعل من قولك : عذرت فلانا أعذره — من باب ضرب — إذا عرفت عذره « عهدت » عرفت « عذولا » من العذل — بفتح فسكون — وهو اللوم ، وتقول : عذله يعذله — من باب نصر — عذلا — بفتح العين والدال — إذا لامه .

المعنى : يقول : إن غرايى الشديد بك قد جعل من كنت أعرفهم لأعين لى يعذروننى ؛ لأن ما يروونه من تباريح الوجد ولواعج الهيام قد عطف على قلوبهم وملأها رحمة .

الإعراب : « إن » حرف توكيد ونصب « وجدى » اسم إن ، وباء المتكلم مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله « بك » جار ومجرور متعلق بوجد « الشديد » نعت لوجد ، منصوب بالفتحة الظاهرة « أرانى » أرى : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الوجد ، والنون للوقاية ، والياء مفعول أول « عاذرا » يجوز أن يكون مفعول أرى الثالث تقدم على ثانى مفعوليه ، وهذا إن اعتبرت أرى علمية ، ويجوز أن يكون حالا من مفعول أرى الثانى تقدم عليه أيضا ، وهذا إن اعتبرت أرى بصرية « فيك » جار ومجرور متعلق بعاذر « من » اسم موصول : مفعول ثان لأرى مبنى على السكون فى محل نصب « عهدت » فعل وفاعل ، والجملة لا محل لها صلة ، والعائد إلى الموصول ضمير منصوب المحل بعهدت محذوف ، وتقدير الكلام : من عهدته « عذولا » حال من مفعول عهدت المحذوف ، وجملة أرانى ومعلقاته فى محل رفع خبر إن ، وتقدير البيت : إن وجدى الشديد بك أرانى من عهدته عذولا عاذرا فيك .

الشاهر فيه : قوله « وجدى بك الشديد » فان « وجد » مصدر مضاف إلى ضمير المتكلم ، وقد اكتسب التعريف من المضاف إليه ، والدليل على أنه قد اكتسب التعريف من المضاف إليه أنه قد وصف بالمعرفة ، وهى قوله « الشديد » فإنه صفة مشبهة مقترنة بالأنف واللام . والاستدلال بهذا البيت لا يتم إلا بعد تسليم أن « الشديد » نعت لوجدى ، وتسليم أن « ال » فى « الشديد » ليست جنسية ؛ وفى كل منهما مقال ، قال الشيخ يس فى حواشيه على التصريح : « هذا لا ينهض

وذهب ابن السراج والفارسي^(١) إلى أن إضافة أفعال التفضيل غير مُحَصَّة ، والصحيح أنها محضة ، نص عليه سيبويه ؛ لأنه يُنْعَتُ بالمعرفة .

الثاني : ظاهر كلامه أنحصار الإضافة في هذين النوعين ، وهو معروف ، لكنه زاد في التسهيل نوعا ثالثا ، وهي المشبهة بالمحضة ، وحصر ذلك في سبع إضافات^(٢) :

دليلا ؛ لاحتمال أن يكون الشديد بدلا من وجدى لا نعتا ، ولأن سلم فيحتمل أن يكون أل في الشديد للجنس ، ومصحوبها في حكم النكرة « اه . قلت : وكل واحد من الاحتمالين خلاف الأصل : أما أن جعل « الشديد » بدلا من « وجدى » خلاف الأصل فلا أن يجيء البديل مشتقا قليلا ، والكثير فيه أن يكون جامدا ، و « الشديد » مشتق لكونه صفة مشبهة ، وأما أن جعل « أل » في « الشديد » جنسية فيكون مدخولها بمنزلة النكرة خلاف الأصل فلا أن الأصل في أل أنها تفيد التعريف . ومتى تم الاستدلال بالبيت على ما ذكر من أن إضافة المصدر إلى المعرفة تفيد التعريف كان ردا على ابن برهان وابن طاهر وابن الطراوة الذين ذهبوا إلى أن إضافة المصدر إلى المعرفة لا تفيد التعريف .

(١) نسبه صاحب التصريح (ج ٢ ص ٣٤ بولاق) إلى ابن السراج والفارسي وأبى البقاء والكوفيين وجماعة من التأخرين كالجزولي وابن أبي الربيع وابن عصفور ، قال : « ونسبه ابن عصفور إلى سيبويه وقال : إنه الصحيح ؛ بدليل قولهم : مررت برجل أفضل القوم ، ولو كانت إضافته محضة لزم وصف النكرة بالمعرفة ، وقال : إن خرج المخالف ذلك على البديل فيكون من بدل المعرفة من النكرة قلنا : ذلك باطل ؛ لأن البديل بالمشتق قليل . اه كلام ابن عصفور في شرح الجمل . وهذا الذي حكاه عن سيبويه واختاره إنما حكاه ابن مالك عن الفارسي ، واختار خلافه ، وزعم أن ذلك قول سيبويه » اه كلامه .

(٢) اعلم أولا أن الغرض من الإضافة المحضة أحد شيئين : أولهما تعريف المضاف بالمضاف إليه ، وذلك فيما إذا كان المضاف إليه معرفة ، نحو : غلام زيد ، وثانيهما : تخصيص المضاف بالمضاف إليه ، وذلك فيما إذا كان المضاف إليه نكرة ، نحو : غلام رجل . وأن الغرض من الإضافة غير المحضة أحد شيئين أيضا : أولهما التخفيف ، وذلك إما بحذف التنوين الظاهر في إضافة الوصف المفرد أو ما يشبهه إلى معموله نحو ضارب زيد غلامانه ، وإما بحذف التنوين للمقدر وذلك في إضافة الوصف المجموع على صيغة منتهى الجموع إلى معموله نحو ضارب زيد ، وإما بحذف النون وذلك في إضافة الوصف المثنى أو المجموع على حده إلى معموله نحو : ضاربا زيد وضاربو زيد ، وثانيهما : رفع القبح ، وذلك في إضافة الصفة المشبهة الخالية من أل إلى معمولها للقرن بها نحو حسن الوجه . ومن هنا نعلم أن الإضافة غير المحضة منحصرة في إضافة الوصف إلى معموله ، وأن الإضافة المحضة غير منحصرة في نوع من الأنواع .

ثم اعلم ثانيا أن الغرض من الإضافة المحضة لا يمكن أن يتحقق إذا كان المضاف والمضاف إليه متحدين في المعنى ؛ لأن الشيء لا يتعرف بنفسه ولا يتخصص بها . ولكنه قد ورد عن العرب إضافة الاسم إلى مرادفه نحو قولهم : هذا سعيد كرز ، وإضافة الموصوف إلى صفته نحو قولهم : حبة الحماة ، وصلاة الأولى ، ومسجد الجامع ، وإضافة الصفة إلى موصوفها نحو قولهم : جرد قطيفة ، وسحق عمامة . وقد اختلف النحاة في جواز القياس على ذلك : فذهب الكوفيون إلى أنه جائز متى اختلف لفظ المضاف والمضاف إليه ، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ، وأن كل شيء ورد عن العرب مما ظاهره ذلك فهو قول ، أما الكوفيون فاحتجوا بأن مثل ذلك قد جاء في كتاب الله تعالى وكلام العرب كثيرا ؛ فقد قال تعالى : (إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ) واليقين في المعنى نعت للحق ؛ لأن الأصل فيه الحنئ اليقين ، والنعت في المعنى هو المنعوت ؛ فأضاف المنعوت إلى النعت وهما بمعنى واحد . وقال تعالى : (وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ) والآخرة في المعنى نعت الدار ، والأصل فيه وللدار الآخرة خير كما قال تعالى في موضع آخر : (وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ) فأضاف في الآية الأولى دارا إلى الآخرة وهما بمعنى واحد . وقال تعالى : (جَنَّاتٍ وَحَبَّ الْحَصِيدِ) والحب في المعنى هو الحصيد وقد أضيف إليه . وقال تعالى : (وَمَا كُنْتُ بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ) والجانب في المعنى هو الغربي . وقال الراعي :

وَقَرَّبَ جَانِبَ الْغَرْبِيِّ يَأْدُو مَدَبَّ السَّيْلِ وَاجْتَنَبَ الشُّعَارَا

ومن ذلك قولهم : صلاة الأولى ، ومسجد الجامع ، وبقلة الحماة . وقال البصريون : إنما ذهبنا إلى أن ذلك لا يجوز تمسكا بالأصل وارتكنا على الغرض المقصود من الإضافة ، فإن الإضافة إنما يراد بها التعريف أو التخصيص ، والشيء لا يتعرف بنفسه ؛ إذ لو كان فيه تعريف لكان مستغنيا عن الإضافة ، ولو لم يكن فيه تعريف كان بأن يضاف إلى نفسه أبعد من التعريف . وأجابوا عن الكلمات التي احتج بها الكوفيون بأنها محمولة على حذف المضاف إليه الموصوف وإقامة وصفه مقامه : فأما قوله تعالى : (إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ) فأصله : إن هذا لهو حق الأمر اليقين ، وذلك كقوله سبحانه : (وَذَلِكَ دِينُ الْقِيَمَةِ) أصله : وذلك دين الله القيمة ، وأما قوله سبحانه : (وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ) فأصله : ولدار الساعة الآخرة خير ، وأما قوله جلت كلمته : (جَنَّاتٍ وَحَبَّ الْحَصِيدِ) فأصله : جنات وحب الزرع الحصيد ؛ بدليل أنك لا تقول : حصدت الحب ، وإنما تقول : حصدت الزرع . وأما قوله سبحانه : (وَمَا كُنْتُ بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ)

الأولى : إضافة الاسم إلى الصفة ، نحو : مَسْجِدُ الْجَامِعِ ، ومذهب الفارسي أنها غير محضة ، وعند غيره أنها محضة .

الثانية : إضافة المسمى إلى الاسم ، نحو « شَهْرُ رَمَضان » .

الثالثة : إضافة الصفة إلى الموصوف ، نحو : سَخَقُ عِمَامَةٍ .

الرابعة : إضافة الموصوف إلى القائم مقام الصفة ، كقوله :

* عَلَا زَيْدُنَا يَوْمَ الثَّقَا رَأْسَ زَيْدِكُمْ ^(١) *

أى : عَلَا زَيْدٌ صَاحِبُنَا رَأْسَ زَيْدٍ صَاحِبِكُمْ ، فحذف الصفتين وجعل الموصوف خلفا عنهما في الإضافة .

فأصله : وما كنت بجانب المكان الغربى . وأما قولهم مسجد الجامع فأصله : مسجد الموضع الجامع . وأما قولهم بقلة الحقاء فأصله : بقلة الحبة الحقاء ؛ فإذا كان جميع ما تمسك به الكوفيون مؤولا على حذف المضاف إليه الموصوف وإقامة صفته مقامه فإنه لا يكون من إضافة الشيء إلى نفسه ، ولا تكون لهم فيه حجة .

ولما رأى المتأخرون أن في هذا التخريج تكلفا قد لا يكون مقبولا في بعض المواضع ، وقد لا يكون ممكنا في بعضها الآخر - استقرأوا ما ورد عن العرب من الإضافات التي ليست من إضافة الوصف إلى معموله ، وليست - مع ذلك - مما يتعرف فيه المضاف بالمضاف إليه أو يتخصص به ، فوجدوا هذه الأنواع السبعة التي سيذكرها الشارح واحدا فواحدا ، ورأوا أنه ينبغي ألا تكون الإضافة في كل واحد منها إضافة محضة ؛ لأنه لم يتعرف فيها المضاف بالمضاف إليه ولم يتخصص ، كما ينبغي ألا تكون من الإضافة غير المحضة ؛ لأن المضاف ليس وصفا والمضاف إليه معمول له ؛ ورأوا أن يخصوها باسم « الإضافة الشبيهة بالمحضة » فاعرف ذلك واحرص عليه .

(١) هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

* بِأَيِّضٍ مِنْ مَاءِ الْحَدِيدِ يَمَانِ *

وهذا هو الشاهد (رقم ١٣٠) الذي سبق في باب المرف بأداة التعريف (الجزء الأول من ٢٢٧) وقد أعاده ههنا شاهدا على أن إضافة العلم في قوله « زيدنا » وقوله « زيدكم » من إضافة الموصوف إلى القائم مقام الصفة ، وأصل الكلام على هذا : علا زيد صاحبنا رأس زيد صاحبكم ، فحذف المضاف الذي هو الوصف وأقيم المضاف إليه الذي هو الضمير مقامه في الموضعين ؛ فلزم أن يضاف العلم إلى الضمير لأنه لم يبق ما يتصل به . هذا تأويل كلام ابن مالك الذي نقله

الخامسة : إضافة المؤكّد إلى المؤكّد ، وأكثر ما يكون ذلك في أسماء الزمان ، نحو :
يَوْمَئِذٍ وَحِينٍ ذُو عَامَتَيْنِ ، وقد يكون في غيرها ، كقوله :

٥٩٤ - قُلْتُ انْجُوا عَنْهَا نَجَا الْجِلْدُ إِنَّهُ سِيرُضِيكُمَا مِنْهَا سَنَامٌ وَغَارِبُهُ

عنه الشارح . والأوفق - كما قال الدماميني والصبان - أن يكون مافي البيت من إضافة الشيء إلى ما يلابسه ، وأن يكون إنما أضاف العلم بعد اعتقاد تنكيره بسبب ما عرض له من الاشتراك ؛ فتكون الإضافة إضافة محضة من غير تأويل بما ذكر .

٥٩٤ - نسب ابن برى هذا البيت إلى عبد الرحمن بن حسان بن ثابت الأنصاري ، وقال العيني : « قاله هو أبو الجراح ، قاله أبو طي البغدادي في كتاب المقصور والمحدود ، وقال الصاغاني في العباب : هو أبو الفهر السكلافي ، وقد نزل عنده ضيفان فحمر لهما ناقة فقالا : إنها مهزولة ، فقال معتذرا لهما قلت : انجوا عنها - البيت » اهـ . وذكر قبله يتيقن وهما قوله :

وَرَدْتُ وَأَهْلِي بَيْنَ قَوْيَ وَفَرْدَةٍ عَلَى مَجْزَرٍ تَأْوِي إِلَيْهِ تَعَالِيَهُ
فَصَادَفْتُ خَيْرِي كَاهِلٍ فَاجْتَا بِهَا يُشْفَانِ لَحْمًا بَانَ مِنْهُ أَطَابِيَهُ

اللفظ : « قو » بفتح القاف وتشديد الواو - اسم موضع « فردة » بفتح الفاء وسكون الراء - اسم موضع أيضا « مجزر » اسم موضع الجزيرة ، وتقول : جزر الجزور - من باب نصر - إذا نجرها ، واجترها أيضا ، والمجزر - بزنة المجلس - موضع جزرها ، وجمعه المجازر ، وفي الحديث عن عمر رضي الله تعالى عنه « إياكم وهذه المجازر فإن لها ضراوة كضراوة الحجر » نهام عن اللداومة على شراء اللحمان وأكلها لأن لها عادة كهادة الحجر في إفساد المال والإسراف فيه ، قاله الأزهري « فاجتباها » آتيا جفاء . وتقول : جأت القوم أفجؤم وجفتهم أفجؤم - مثل فتح وعلم - جفاء « يشفان لحما » أي يقولان عنه إنه هزيل ، وتقول : شف اللحم فلانا - من باب رد - إذا هزله « انجوا » هو أمر للثنين ، وتقول : نجوت جلد البعير ، وأنجيته ؛ إذا كشطته وسلخته « نجا الجلد » النجا - بزنة العصا - الجلد ، وسيأتي في بيان الاستشهاد القول في إضافته إلى الجلد الذي هو بمعناه « سيرضيكما » يأتي على وفق مرادكما « سنام » السنام - بزنة السحاب - أعلى ظهر الإبل « غاربه » الغارب : ما بين الضيق والسنام من البعير .

الإعراب : « قلت » الفاء عاطفة ، قلت : فعل ماض وفاعله « انجوا » فعل أمر مبني على حذف النون ، وألّف الاثنين فاعله « نجا » مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وهو مضاف و « الجلد » مضاف إليه « إنه » إن : حرف توكيد ونصب ، والضمير الذي للحال والشأن اسمه « سيرضيكما » فعلى مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وضمير المخاطبين مفعول به « سنام » فاعل « وغاربه » الواو عاطفة ، غارب :

السادسة : إضافة المُلغى إلى المعتبر^(١) ، كقوله :

٥٩٥ - إِلَى الْخَوَلِ ثُمَّ أَسْمُ السَّلَامِ عَلَيْكُمَا

معطوف على سنام ، وهو مضاف وضمير الغائب مضاف إليه ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر إن .

الشاهد فيه : قوله « نجا الجلد » فان ابن مالك ذهب إلى أن إضافة النجا إلى الجلد من إضافة المؤكد إلى المؤكد ، وسمى هذه الإضافة الشبيهة بالحضة ؛ فاما أن المضاف إليه مؤكد للمضاف فلائهما بمعنى واحد ، ألا ترى أن النجا - مقصورا بزنة العاصا - هو الجلد ؟ وقد ذكر ابن مالك أن أكثر ما تكون إضافة المؤكد إلى المؤكد في أسماء الزملاء نحو يومئذ وعامئذ وآئتذ ووقتئذ وحينئذ وساعتئذ ولحظئذ ، وبجيتها في غير ذلك قليل كما في بيت الشاهد ، وقال الفراء : العرب تضيف الشيء إلى نفسه إذا اختلف لفظ المضاف والمضاف إليه ، نحو قولهم : حق اليقين ، ودار الآخرة .

(١) معنى كون المضاف ملغى أن المعنى يستقيم بدونه ، ومثله مثل الحرف الزائد ، ومن العلماء من خرج على هذا النوع قوله تعالى : (كَمَنْ مِثْلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ) وقوله سبحانه : (مِثْلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وَعَدَ الْمُتَّقُونَ) قالوا : المراد من الآية الأولى : كمن هو في الظلمات ، والمراد من الآية الثانية : الجنة التي وعد المتقون فيها أنهار .

٤٩٥ - هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

* وَمَنْ يَبْكِ حَوْلًا كَامِلًا فَقَدْ أَعْتَذَرَ *

وهذا بيت للبيد بن ربيعة العامري ، وقبله قوله :

نَمَتِي أَبْنَتَايَ أَنْ يَبْكِي أَبُوهَا وَهَلْ أَنَا إِلَّا مِنْ رَبِيعَةٍ أَوْ مُضَرٍّ
فَقَوْمًا وَقَوْلًا بِالَّذِي تَعَلَّاهُ وَلَا تَحْمُسًا وَجْهًا وَلَا تَحْلِفًا شَعْرًا
وَقَوْلًا هُوَ الْمَرْءُ الَّذِي لَا صَدِيقَهُ أَضَاعَ ، لَا خَانَ الْخَالِيلَ وَلَا غَدَرَ
إِلَى الْخَوَلِ ثُمَّ أَسْمُ السَّلَامِ عَلَيْكُمَا وَمَنْ يَبْكِ حَوْلًا كَامِلًا فَقَدْ أَعْتَذَرَ

وانظر العقد الفريد (ج ٣ ص ٥٦ اللجنة) .

اللفظ : « تبتى » تحتمل هذه الكلمة أن تكون فعلا ماضيا مثل تقدس وتركى ونظهر وتقدم وتذكر ، ويحتمل أن تكون فعلا مضارعا وأصله تمنى فحذفت منه إحدى الناءين كما حذفت في قوله تعالى : (فَأَنْذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّى) والأصل تَلَظَّى ، ومن قوله جل ذكره :

(فَأَنْتَ لَهُ تَصَدَّى) والأصل تصدى ، وأشباه ذلك كثير ، وكل فعل ابتدئ به بتاءين زائدتين يجوز لك فيه حذف إحداهما ؛ فإن قدرته فعلا ماضيا كان حذف تاء التانيث من الفعل ضرورة ؛ لأن الفعل مسند إلى اسم ظاهر مؤنث حقيق التانيث بغير فصل بين الفعل وفاعله ، وكان من حقه أن يقول : نمت ابتئى ، وإن قدرته فعلا مضارعا - وهو الأولى - لم يكن في الكلام ضرورة ولا شذوذ « تخمشا » تخدشا ، وتقول : خدش فلان وجهه وخدشه - من باى ضرب ونصر - بمعنى ، وقد كان من عادة أهل الجاهلية أن يوصوا ذوات قرابهم بنحش وجوههم وشق جيوبهم ، انظر إلى قول طرفة بن العبد البكري :

إِذَا مِتُّ فَأَبْكِينِي بِمَا أَنَا أَهْلُهُ وَشُقِّي عَلَى الْجَنْبِ يَابَنَةُ مَعْبَدٍ
وَلَا تَجْعَلِينِي كَأَمْرِي لَيْسَ هُمُ كَهَمِّي وَلَا يُغْنِي غَنَائِي وَمَشْهَدِي

ثم انظر بعد ذلك إلى قول متمم بن نيرة :

عَلَى مِثْلِ أَصْحَابِ الْبُعُوضَةِ فَأَخْشِي لَكَ الْوَيْلَ خُرَّالُوجُهُ أَوْ يَبْكِي مَنْ بَكَى

ثم أبطل الإسلام ذلك ، ووصاة لبيد هذه أثر من آثار الإسلام . وباقي المفردات ظاهر المعنى . الإعراب : « إلى الحول » جار ومجرور متعلق بقوله قولاً في البيت السابق « ثم » حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « اسم » مبتدأ ، وهو مضاف و « السلام » مضاف إليه « عليكما » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « ومن » اسم شرط جازم يحزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه ، وهو مبني على السكون في محل رفع مبتدأ « بك » فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بمن وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر يعود إلى من « حولا » ظرف زمان منصوب ببكي « كاملا » صفة لحولا « فقد » الفاء واقعة في جواب الشرط ، قد : حرف تحقيق « اعتذر » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وسكن لأجل الوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من ، والجملة من الفعل وفاعله في محل جزم جواب الشرط ، وجملة الشرط وجوابه في محل رفع خبر من الشاهد فيه : قوله « اسم السلام » فإن قوما من النحاة منهم أبو عبيدة ذهبوا إلى أن إضافة « اسم » إلى « السلام » من إضافة المفعلى إلى المعتبر ، ومعنى ذلك أن لفظ « اسم » مقحم لا يختل المعنى بسقوطه ؛ فلو قيل : ثم السلام عليكما ، لكان المؤدى واحدا ، وجرى على هذا ابن مالك ، وجعل هذا من النوع الذى سماه الإضافة الشبيهة بالحقبة . وذهب أبو على الفارسي إلى أن السلام على حذف مضاف ، وأصل العبارة : ثم اسم معنى السلام عليكما ، واسم معنى السلام هو السلام نفسه ، وكأنه قد قال : ثم السلام عليكما ، وإضافة اسم إلى معنى من إضافة الدال إلى المدلول ،

السابعة : إضافة المعتبر إلى اللغى ، نحو : أَضْرِبْ أَيُّهُمْ أَسَاءً ، وقوله :
٥٩٦ — أَقَامَ بَيْغَدَادَ الْعِرَاقِ وَشَوْقَهُ لِأَهْلِ دِمَشْقِ الشَّامِ شَوْقَ مُبْرَحٍ

وإضافة معنى إلى السلام إما إضافة بيانية وإما إضافة للدلول إلى الدال ، قال ابن جني مشيراً إلى التخريج الأول : « هذا قول أبي عبيدة ، وكذا قال في بسم الله ، ونحن نحمل الكلام على أن فيه محذوفاً ، قال أبو علي : وإنما هو على حذف المضاف ، أى : ثم اسم معنى السلام ، واسم معنى السلام هو السلام ، وكأنه قال : ثم السلام عليكما ؛ فالغنى لعمري ما قاله أبو عبيدة ، لكنه من غير الطريق التي أتاه هو منها . ألا تراه هو اعتقد زيادة شيء ، واعتقدنا نحن نقصان شيء »
٥١ كلامه .

٥٩٦ — نسب العيني هذا البيت لبعض الطائيين ، ولم يزد في تعريف قائله على ذلك . وقد بحث فلم أعثر على نسبه لقائل معين ، ولم أقف له على سوابق أو لواحق .
اللفظ : « أقام » ماض من الإقامة ، وهى الاستيطان فى المكان والزول به « ببغداد » ببغداد : هى مدينة السلام التى أمر ببنائها أبو جعفر للنصور الخليفة العباسى واتخذها عاصمة الخلافة للدولة العباسية « وشوقه » الشوق - ومثله الاشتياق - زاع النفس إلى الشيء ، تقول : شاقه الأمر يشوقه شوقاً - مثل قال يقول قولاً - فالأمر شائق ، وهو مشوق « دهمشق » بكسر الدال والميم مكسورة أو مفتوحة وبسكون الشين - هى قصبة بلاد الشام ، فتحها العرب فى عهد الخليفة الثانى أمير المؤمنين أبى حفص عمر الفاروق بن الخطاب ، واتخذها معاوية بن أبى سفيان عاصمة الخلافة للدولة الأموية « مبرح » اسم فاعل من قولك : برح به الشوق تبرحاً ؛ إذا جهده وشق عليه احتماله ، وقالوا تباريح الشوق لتوجهه
المعنى : يصف أنه مقيم ببلد وأحبائه مقيمون ببلد آخر ، وأن شوقه ينازعه إليهم ووجده بهم يهفو به نحوهم

المرعاب : « أقام » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو « ببغداد » جار ومجرور متعلق بأقام ، وبغداد مضاف و« العراق » مضاف إليه « وشوقه » الواو للحال ، شوق : مبتدأ ، وضمير الغائب مضاف إليه « لأهل » جار ومجرور متعلق بشوق ، وأهل مضاف و« دمشق » مضاف إليه ، ودمشق مضاف و« الشام » مضاف إليه « شوق » خبر المبتدأ « مبرح » نعت لشوق ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله « ببغداد العراق » وقوله « دمشق الشام » فإن إضافة « ببغداد » إلى « العراق » وإضافة « دمشق » إلى « الشام » من إضافة للمعتبر الذى لا يستغنى الكلام عنه إلى اللغى الذى لا يتخلل الكلام بسقوطه . ألا ترى أنك لو قلت أقام ببغداد وشوقه لأهل دمشق شوق مبرح ؛ لم يتغير المعنى ولم ينقص شيئاً ؟

الثالث : أهل هنا مما لا يتعرف بالإضافة شيئين :

أحدهما : ما وقع موقع نكرة لا تقبل التعريف ، نحو : رَبِّ رَجُلٍ وَأَخِيهِ ، وكم نَاقَةٍ وفَصِيلَهَا ، وفعلَ ذَلِكَ جَهْدَهُ وطَاقَتَهُ ؛ لأن رَبَّ وكم لا يجران المعارف ، والحال لا يكون معرفة .
ثانيهما : ما لا يقبل التعريف لشدة إبهامه كمثلٍ وَغَيْرِ وَشِبْهِ . قال في شرح الكافية :
إضافة واحد من هذه وما أشبهها لا تُزيل إبهامه إلا بأمر خارج عن الإضافة ، كوقوع «غير» بين ضِدِّين ، كقول القائل : رَأَيْتُ الصَّعْبَ غَيْرَ الْهَيْنِ ، وَمَرَرْتُ بِالْكَرِيمِ غَيْرَ الْبَخِيلِ ،

فإن قلت : فما فرق ما بين هذا النوع والذي قبله ؟

قلت : الفرق بينهما من وجهين : أولهما أن الملقى الذي لا يحتل الكلام بسقوطه ولا ينقص شيئا : في النوع السابق هو المضاف ، وفي هذا النوع هو المضاف إليه . أفلمست ترى أنه لو قال في النوع السابق : ثُمَّ السَّلامُ عَلَيْكُمَا ؛ لكان كما لو قال في هذا النوع : أَقَامَ بَغْدَادُ وَشَوْقُهُ لِأَهْلِ دِمَشْقَ ؟ وثاني الوجهين : أن المضاف في هذا النوع أخص من المضاف إليه ؛ فبغداد أخص من العراق لأنه جزء منه ، ودمشق أخص من الشام لأنه كذلك جزء منه ، فأما في النوع السابق فالمضاف في ذاته أعم ، والمضاف إليه في ذاته أخص ، ألا ترى أن الاسم في ذاته أعم من أن يكون اسم السلام أو غيره ، فإن آيت أن تنظر إلى المضاف إلا من ناحية كونه متعلقا بالمضاف إليه كان المضاف دالا والمضاف إليه مدلولاً عليه . ألا ترى أن اسم السلام دال على السلام ؟

فإن قلت : فما الفرق بين « بغداد العراق » و « دمشق الشام » وبين « نجبا الجلد » فأنى أجد الفرق بينهما غير ظاهر ، أفلمست ترى أنى لو قلت في « نجبا الجلد » : فتملت أنجوا عنها النجا فإنه - إلخ - لما اختلف المعنى ولا نقص شيئا ، كما أنى لو قلت : أَقَامَ بَغْدَادُ وَشَوْقُهُ لِأَهْلِ دِمَشْقَ ؛ لم يحتل المعنى ولم ينقص شيئا ؛ فكان الواجب أن يجعل هذان النوعان من باب إضافة المعتبر إلى الملقى فما وجه التفرقة بينهما ؟

فالجواب أن نقول لك : إن « نجبا الجلد » كان من إضافة المؤكد إلى المؤكد لأن النجا هو الجلد نفسه من غير فرق ، والمؤكد هو المؤكد نفسه من غير فرق ، فأما بغداد فليست هي العراق ولا دمشق هي الشام ، بل بغداد - على ما بينا - أخص من العراق ، ودمشق أخص من الشام ؛ فلما اترق شأن هذين النوعين على هذا النحو لم يكن بد من أن نجعل كل واحد منهما قسما يفاير الآخر ؛ فضابط إضافة المؤكد إلى المؤكد أن يكون المضاف والمضاف إليه متساويين لا اختلاف بين أحدهما والآخر إلا في اللفظ ، وضابط إضافة المعتبر إلى الملقى أن يكون المضاف أخص في المعنى من المضاف إليه ، فافهم ذلك .

وكقوله تعالى : « صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ » وكقول أبي طالب :

٥٩٧ - يَارَبِّ إِمَّا تُخْرِجَنَّ طَالِي فِي مِقْنَبٍ مِنْ تِلْكَ الْمَقَابِ

فَلْيَكُنِ الْمَغْلُوبَ غَيْرَ الْغَالِبِ وَلْيَكُنِ الْمَسْلُوبَ غَيْرَ السَّالِبِ

فبوقوع غير بين ضدين يرتفع إبهامه ؛ لأن جهة المغايرة تتعین ، بخلاف خلوها من ذلك ،

٥٩٧ - البينان - كما قال الشارح - يفسبان لأبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم .
اللفظ : « مقنب » هو بزنة منبر - الفصيحة من الجيش زهاء ثلثمائة ، أو الكنية من الخيل من
الثلثين إلى الأربعين ، والمقاب جمعه « المسلوب » الذي يؤخذ سلبه ، والسلب - بفتح السين
واللام - ما طى المقاتل من أداة حرب ولباس .
المعنى : دعا الله تعالى أن يجعل عدوه الذي خرج طالبا إياه في جماعات الفرسان أن يكون
المسلوب والمغلوب .

الاعراب : « يا » حرف مداء « رب » منادى مضاف إلى ياء المتكلم ، وقد حذفت ياء المتكلم
اكتفاءً بكسر ما قبلها « إِمَّا » مركبة من إن الشرطية وما الزائدة « تخرجن » تخرج : فعل
مضارع فعل الشرط مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد في محل جزم ، ونون التوكيد حرف
لا محل له ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « طالي » مفعول به لتخرج ، وياء
المتكلم مضاف إليه « فليكن » الفاء واقعة في جواب الشرط ، واللام لام الدعاء حرف لا محل له ،
ويكن : فعل مضارع ناقص مجزوم بلام الدعاء وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر للتخلص
من النقاء الساكنين ، واسم يكن ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى طالي « المغلوب »
خبر يكن منصوب بالفتحة الظاهرة « غير » نعت للمغلوب منصوب بالفتحة ، وهو مضاف
و « الغالب » مضاف إليه ، والجملة من يكن واسمه وخبره في محل جزم جواب الشرط « وليكن »
الواو عاطفة ، واللام لام الدعاء ، ويكن : فعل مضارع ناقص مجزوم بلام الدعاء ، واسمه ضمير
مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود أيضا إلى طالي « المسلوب » خبر يكن « غير » نعت له ، وهو
مضاف و « السالب » مضاف إليه ، والجملة من يكن واسمه وخبره في محل جزم معطوفة بالواو على
جملة جواب الشرط .

الشاهد فيه : قوله « المغلوب غير الغالب » وقوله « المسلوب غير السالب » فإن « غير » في
هاتين العبارتين قد أضيفت إلى معرفة ووقعت بين المنضادين ، ألا ترى أن المغلوب ضد الغالب ،
والمسلوب ضد السالب ، فلما وقعت هذا الموقع صارت معرفة ، والدليل على أنها صارت بوقوعها
هذا الموقع معرفة أنها قد وقعت نعتا للمعرفة هو المغلوب في العبارة الأولى والمسلوب في العبارة
الثانية .

كقولك: مررت برجل غَيْرِكَ، وكذا «مثل» إذا أُضيف إلى معرفة دون قرينة تشعر بمماثلة خاصة، فإن الإضافة لا تعرفه ولا تزيل إبهامه، فإن أُضيف إلى معرفة وقارنه ما يشعر بمماثلة خاصة تُعرف، هذا كلامه.

وقال أيضا في شرح التسهيل: وقد يُعْنَى بِغَيْرٍ ومِثْلٍ مُقَابِلَةٌ خاصة ومُمَاثِلَةٌ خاصة فيحكم بتعريفهما، وأكثر ما يكون ذلك في «غير» إذا وقع بين متضادين، وهذا الذي قاله في «غير» هو مذهب ابن السراج والسيرافي، ويشكل عليه نحو: «صَالِحًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ» فإنها وقعت بين صدين ولم تعرف بالإضافة لأنها وصف النكرة. اهـ

(وَوَصِّلْ أَلْ بِذَا الْمُضَافِ) أى: المشابه يَفْعَلُ (مُفْتَقِرٌ * إِنْ وَصِلَتْ بِالثَّانِ كَالْجُنْدِ الشَّعْرُ) وقوله:

٥٩٨ — وَهُنَّ الشَّافِيَّاتُ الْحَوَائِمُ

٥٩٨ — هذه قطعة من بيت، وهو بتمامه:

أَبَانَا بِهِمْ قَتْلَى، وَمَا فِي دِمَائِهِمْ شِفَاءٌ، وَهُنَّ الشَّافِيَّاتُ الْحَوَائِمُ
وهذا بيت من قصيدة طويلة للفرزدق ثابتة في النقائض، ومطلعها قوله:

تَحْنُ بَرْوَرَاءُ الْمَدِينَةِ نَاقَتِي حَنِينَ مَجْوَلٍ تَبْتَغِي الْبُوءَ رَأْسِي
وقبل البيت المستشهد به ههنا قوله:

فَدَى لِسُيُوفٍ مِنْ تَمِيمٍ وَفَى بِهَا رِدَائِي وَجَلَّتْ عَنْ وُجُوهِ الْأَهَائِمِ
شَفَيْنَ حَرَازَاتِ الصُّدُورِ وَلَمْ تَدْعَ عَلَيْنَا مَقَالًا فِي وِفَاءِ اللَّائِمِ
أَبَانَا بِهِمْ قَتْلَى وَمَا فِي دِمَائِهِمْ وِفَاءُ ... البيت، وبعده:

جَزَى اللَّهُ قَوْمِي إِذَا أَرَادَ خِفَارَتِي قَتِيْبَةُ سَعَى الْأَفْضَالِ الْكَارِمِ
هُمْ سَمِعُوا يَوْمَ الْمُحْصَبِ مِنْ مَيِّ نِدَائِي إِذِ التَّمَّتْ رِفَاقُ الْمَوَاسِمِ

(أَوْ بِالَّذِي لَهُ أُضِيفَ الثَّانِي كَزَيْدٌ أُلْضِرِبُ رَأْسِ الْجَانِي)

وقوله :

٥٩٩ - لَقَدْ ظَفَرَ الزُّوَارُ أَقْفِيَةَ الْعِدَى

اللفظ : « أبأنا بهم قتل » يريد قتلنا منهم مقتلة عظيمة بمن قتلوا من قومنا . وهم يقولون : بآء فلان بفلان ، وفلان بواء لفلان ، إذا قتل به « وما في دماهم شفاء » يريد أن هؤلاء الذين قتلوهم لا يبرئون حرارة قلوبهم على من قتل من قومهم ؛ لأنهم ليسوا لهم بأكفاء « الحوائم » جمع حائمة ، وهو في الأصل : التي تحوم حول الماء لعطشها ، وأراد هنا العطاش ، يريد أن القتل وأخذ النار من عادته أن يشق غيظ الصدور ويذهب لواعج الألم على من قتل .

الإعراب : « أبأنا » فعل وفاعل « بهم » جار ومجرور متعلق بأباء « قتل » مفعول به لأباء « وما » الواو للحال ، ما : نافية « في دماهم » الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، ودماء مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه « شفاء » مبتدأ مؤخر ؛ والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب حال « وهن » الواو للحال أيضا ، هن : ضمير منفصل مبتدأ ، (هو عائذ على الدماء لا بقيد إضافتها إلى الضمير ، أو هو عائذ إلى السيوف « الشافيات » خبر المبتدأ ، وهو مضاف و « الحوائم » مضاف إليه ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله « الشافيات الحوائم » حيث أضاف « الشافيات » وهو اسم فاعل مقترن بأل ، إلى « الحوائم » وهو اسم مقترن بأل ؛ فدل ذلك على أنه يجوز أن يكون المضاف مقترنا بأل ، بشرطين : أولهما أن يكون هذا المضاف وصفا كالشافيات ، وثانيهما أن يكون المضاف إليه مقترنا بأل أيضا كالحوائم ، أو مضافا إلى مقترن بها كما في البيت الآتي عقب هذا ، أو إلى ضمير يرجع إلى اسم مقترن بأل كما في البيت الذي بعده . ومثل هذا البيت فيما ذكرنا قول أخى بنى محارب :

وَإِنْ أَخَاكَ الْكَارَةَ الْوَرْدَ وَارِدٌ وَإِنَّكَ مَرَأَى مِنْ أَخِيكَ وَمَسْمَعٌ

ومحل الاستشهاد فيه قوله « الكارهة الورد » فإن الكارهة اسم محلي بأل وقد أضيف إلى ما بعده - وهو « الورد » - واغتفر ذلك لكون المضاف وصفا لأنه اسم فاعل والمضاف إليه مقترنا بأل أيضا ٥٩٩ - هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

* عَمَّا جَاوَزَ الْآمَالَ مَلَأْشَرٌ وَأُقْتُلُ *

ولم أعثر لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا وقفت له على سوابق أو لواحق اللفظ : « ظفر » تقول : ظفر فلان بعده - من باب طرب - إذا فاز عليه ، ويقال أيضا : ظفره ، وذلك كما تقول : لحق به ولحقه ، ويقال أيضا : ظفر عليه « الزوار » جمع زائر « أقفية » جمع قفا ، وهو جمع غير قياسي ؛ لأن القياس في أفعلة أن يكون جمعا للمدود مثل : رداء وأردبة

وكساء وأكشية ، ومراده من زيارة أقيّة العدى ضربها بالسيف « جاز الآمال » زاد عما كانوا يرغبون فيه « ملاسر » أصله : من الأسر ، حذف النون وألف الوصل ، ونظيره قول المتنبي :

نَحْنُ قَوْمٌ مِلْجَنٌ فِي زِيِّ نَاسٍ فَوْقَ طَيْرٍ لَهَا شُخُوصُ الْجَمَالِ
وقول أبي صخر الهذلي (انظر شرح الشاهد ٤٢٨) :

كَأَنَّهُمَا مِلَافٌ لَمْ يَتَغَيَّرَا وَقَدْ مَرَّ لِلدَّارَيْنِ مِنْ بَعْدِنَا عَصْرُ
وقول عمر بن أبي ربيعة المخزومي :

نَجِيَيْنِ تَقْضِي اللَّهُ فِي غَيْرِ مَا نَحْمُ وَإِنْ رَغِمَتْ مِلْكَاشِحِينَ الْمَعَاطِسُ
وقوله أيضا :

وَمَا أَنَسَ مِلْأَشْيَاءَ لَا أَنَسَ قَوْلَهَا لَنَا مَرَّةً مِنْهَا بِقَرْنِ الْمَنَازِلِ
وقال الغيرة بن حبناء بن ربيعة بن حنظلة (وأنشده أبو طي القالي في أماليه : ٢ - ٢٣٧ بولاق)

إِنِّي أَمَرْتُ حَنْظَلِي حِينَ تَنْسُبُنِي لَا مِلْعَتِكَ وَلَا أَخْوَالِي أَلْعُقُ
(حنظلي : من بني حنظلة ، وهو أبو جدّه . والعتيك - بفتح العين للمهمله ، بزة أمير - قبيلة من أبناء كعب بن يشكر بن بكر بن وائل . والعوق - بفتح العين والواو جميعا - من يشكر أيضا) . وقال ذو الإصبع العدواني :

إِنْ تَرَعَا أَنَّنِي كَبِرْتُ فَلَمْ أَلْفَ بِخَيْلٍ نِكْسًا وَلَا وَرَعَا
أَجْعَلُ مَالِي دُونَ الدَّنَا غَرَضًا وَمَا وَهَى مِلْأُمُورٍ قَانَصَدَا
فقد أراد المتنبي أن يقول : نحن قوم من الجن ، وأراد أبو صخر الهذلي أن يقول : كأنهما من الآن ، وأراد عمر في بيته الأول أن يقول : وإن رغمت من الكاشحين ، وأراد في بيته الثاني أن يقول : وما أنس من الأشياء - إلخ ، وأراد الغيرة أن يقول : لامن العتيك ، وأراد ذو الإصبع أن يقول : وما وهى من الأمور ، وكلهم حذف النون من « من » وحذف ألف الوصل من « ال » كما حذفهما صاحب الشاهد في قوله « ملاسر »

الإعراب : « لقد » اللام واقعة في جواب قسم مقدر ، قد : حرف تحقيق « ظفر » فعل ماض « الزوار » فاعل ، وهو مضاف و « أقيّة » مضاف إليه ، وهو مضاف و « العدى » مضاف إليه « بما » الباء حرف جر ، وما : اسم موصول مبني على السكون في محل جر بالباء ، والجار والمجرور متعلق بظفر « جاوز » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو

أوبما أضيف إلى ضميره الثاني ، كقوله :
٦٠٠ - الْوُدُّ أَنْتِ الْمُسْتَحِقَّةُ صَفْوُهُ

يعود إلى ما « الآمال » مفعول به لجاوز ، وجملة جاوز وفاعله ومفعوله لا محل لها صلة الموصول « ملاسر » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ما للوصولة « والقتل » الواو عاطفة ، القتل : معطوف على الأسر ، وجملة ظفر وفاعله ومتعلقاته لا محل لها من الإعراب جواب القسم المحذوف الشاهد فيه : قوله « الزوار أافية العدى » فان الزوار اسم على بآل ، وقد أضيف إلى ما بعده واغتنفر ذلك فيه لأمرين : أولهما كونه وصفا ، ألا ترى أنه جمع زائر الذى هو اسم فاعل ، وثانيهما كون المضاف إليه - وهو أافية - مضافا إلى اسم مقترن بآل وهو « العدى »
٦٠٠ - هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

* مَنِّى : إِنْ لَمْ أَرْجُ مِنْكَ نَوَالَا *

ولم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق اللفظ : « الود » بضم الواو أو فتحها أو كسرهما - المحبة ، وتقول : وددت الرجل أودته - مثل علم يعلم - إذا أحبيته « المستحقة » التى تستوجب بما اشتملت عليه من صفات وئادح ، وتقول : حق الشيء يحق حقا : أى وجب ، وأحقه غيره : أوجب ، واستحقه : استوجبه « صفوه » صفو الشيء - بفتح الصاد وسكون الفاء - خالصة ولبابه ، ويقال فيه صفوة - منك الصاد وآخره تاء « أرج » مضارع رجا الشيء يرجوه رجاء ورجاوة - إذا أمله وطمع فيه « نوالا » النوال - بفتح النون - العطاء ، ومثله النائل

المعنى : إنك أنت دون سائر الناس التى استوجبت خالص محبى ولباب مودتى بما أودعك الله من محاسن ، وبما شغف بك قلبى ، وإنى لأمنحك هذه المحبة الخالصة وإن كنت على يقين من أنك لا تمنين على بما يكافئ ذلك كله ، فلا مطمع لى فى شيء مما يطعم فيه المحبون

الإعراب : « الود » مبتدأ أول مرفوع بالضمة الظاهرة « أنت » ضمير منفصل مبتدأ ثان مبنى على الفتح فى محل رفع « المستحقة » خبر المبتدأ الثانى مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف وصفوه من « صفوه » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى الود مضاف إليه مبنى على الكسرة فى محل جر ، وجملة المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول ، والرابط هو الضمير فى قوله صفوه « منى » جار ومجرور متعلق بالمستحقة « وإن » الواو عاطفة على محذوف ، إن : شرطية « لم » نافية جازمة « أرج » فعل مضارع فعل الشرط ، وهو مجزوم بلم وعلامة حزمه حذف الواو والضممة قبلها دليل عليها ، فاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « منك » جار ومجرور متعلق بأرجو « نوالا » مفعول به لأرجو منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهذه الجملة معطوفة بالواو على جملة محذوفة هى أولى بالحكم من المذكورة ، تقدير

ومنع اللبرد هذه .

(وَكُونَهَا فِي الْوَصْفِ كَافٍ إِنْ وَقَعَ مُثْنًى أَوْ جَمًّا سَبِيلَهُ اتَّبَعَ)

أى : وكون أل ، أى : وجودها ، فى الوصف المضاف كافٍ فى اغتفاره وقوعه مثنى أو جمما اتَّبَعَ سَبِيلَ المثنى ، وهو جمع المذكر السالم ، كقوله :

٦٠١ — إِنْ يَغْنِيَا عَنِّي الْمُسْتَوَظِنَا عَدَنٍ فَإِنِّى لَسْتُ يَوْمًا عَنْهُمَا بِغَنَى

الكلام : إن رجوت منك نوالا وإن لم أرج منك نوالا ، وجواب الشرط محذوف بدل عليه سابق الكلام ، والتقدير : إن لم أرج منك نوالا فأنت المستحقة صفو مودتى الشاهر فيه : قوله « المستحقة صفوه » فإن المستحقة اسم محلى بأل ، وقد أضيف إلى ما بعده كما رأيت فى الإعراب ، واغتفر ذلك فيه لأمرين : أولهما أنه وصف ، ألا ترى أنه اسم الفاعل من قولك : استحق فلان كذا ، على ما علمت فى لغة البيت ، ثانيهما أنه أضيف إلى اسم — وهو « صفو » — وهذا الاسم مضاف إلى ضمير غائب يعود إلى اسم مترن بأل . وهذا ظاهر . وقد اختلف النحاة فى جواز هذه الصورة — وهى إضافة الوصف العرب بالحركات إلى الاسم المضاف إلى ضمير يعود إلى اسم مقترن بأل — والجمهور على جوازها ، وتبعهم ابن مالك ، وذهب للبرد إلى المنع ٦٠١ — لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق .

اللفظ : « يغنيا عني » يستغنيا عني ولا تكون بهما حاجة إلى معونتي ، وتقول : غنى فلان عن فلان ، أو عن كذا ، يغني — مثل تعب يتعب — إذا استغنى عنه وانقطعت حاجته إليه « المستوطننا عدن » اللذان اتخذنا عدنا وطننا وموضع إقامة ؛ وتقول : أوطن فلان أرض كذا ، ووطنها ، واستوطنها ، واتطنها : إذا اتخذها وطننا له ، والوطن — بفتح الواو والطاء — محل إقامة الإنسان ، وجمعه أوطان ، وأوطان الغنم : مرايضها ، وعدن — بفتح العين والdal — بلد باليمن ، وفى القاموس أنها جزيرة باليمن « بغنى » الغنى : المستغنى ، وهو الوصف من غنى يغنى ، الذى تقدم ذكره

المعنى : إن يكن هذان الشخصان قد استغنيا عني ولم تعد بهما حاجة إلى معونتي فإني دائم الحاجة إليهما ولست مستغنيا عنهما يوما من الأيام

الإعراب : « إن » شرطية « يغنيا » فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بان ، وعلامة جزمه حذف النون ، وألف الاثنين فاعله ، مبنى على السكون فى محل رفع « عني » جار ومجرور متعلق بـ يغنيا « المستوطننا » بدل من ألف الاثنين ، مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى ، وهو مضاف و « عدن » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « فإني » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، إن : حرف توكيد ونصب ، وياء التكلم اسم مبنى على السكون فى محل نصب « لست »

وقوله :

٦٠٢ - الشَّائِمِي عَرَضِي وَلَمْ أَشْتُمُهُمَا

ليس : فعل ماض ناقص ، وتاء التكلم اسمه مبنى على الضم في محل رفع « يوما » ظرف زمان متعلق بغي في آخر البيت « عنهما » جار ومجرور متعلق بغي في آخر البيت أيضا « بغي » الباء حرف جر زائد ، وغنى : خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المقدرة التي يقتضيها حرف الجر الزائد ، والجملة من ليس واسمها وخبرها في محل رفع خبر إن ، وجملة إن واسمها وخبره في محل جزم جواب الشرط

الشاهر فيه : قوله « المستوطنا عدن » فإن المستوطنا اسم محلى بآل ، وقد أضيف إلى ما بعده - كما علمت في إعراب البيت - والذي سوغ ذلك فيه أنه وصف مثني ، وإذا كان الوصف مثني أو مجموعا جمع مذكر سالما جازت إضافته وإن كان مقترنا بآل بغير شرط ، أما إذا كان الوصف معربا بالحركة وهو المفرد وجمع التكسير وجمع المؤنث السالم ، فإن كان مقترنا بآل لم تجز إضافته إلا بواحد من شروط ثلاثة : أولها أن يكون للضاف إليه مقترنا بآل أيضا كما في الشاهد (٥٩٨) ، وثانيها أن يكون المضاف إليه مضافا إلى اسم مقترن بآل كما في الشاهد (٥٩٩) ، وثالثها أن يكون للضاف إليه ضميرا راجعا إلى اسم مقترن بآل كما في الشاهد (٦٠٠) ، على خلاف في هذا الثالث قد مناذ كره ٦٠٢ - هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

* وَالنَّادِرَيْنِ إِذَا لَمْ أَلْقَهُمَا دَيْمِي *

وهذا بيت من معلقة عنتر بن شداد العبسي التي مطلعها قوله :

هَلْ غَادَرَ الشَّعْرَاءَ مِنْ مُتَرَدِّمٍ أَمْ هَلْ عَرَفْتَ الدَّارَ بَعْدَ تَوَهُّمٍ

وقد رويناهما من جملة أبيات مع شرح الشاهد (رقم ٣٤١) وجملة أخرى مع شرح الشاهد (رقم ٤٩٤) وجملة ثالثة مع شرح الشاهد (رقم ٥٠٤) وجملة رابعة مع شرح الشاهد (رقم ٥٤٧) وقبل البيت المستشهد به - مما لم نذكره في موضع من المواضع السابقة - قوله :

وَلَقَدْ حَشِيتُ بَأْنَ أُمُوتَ وَلَمْ تَدُرْ لِلْحَرْبِ دَائِرَةً عَلَى ابْنِي ضَمُّمٍ

الشَّائِمِي عَرَضِي وَلَمْ أَشْتُمُهُمَا وَالنَّادِرَيْنِ ... البيت ، وبعده :

[أَسْدُ عَلَى وَفِي الْحَرْبِ أَذِلَّةٌ هَذَا لَعَمْرُكَ فَيُلْ مَوْلَى الْأَشْأَمِ]

إِنْ يَفْعَلَا فَلَقَدْ تَرَكْتُ أَبَاهُمَا جَزَرَ السَّبَاعِ وَكُلَّ نَسْرِ قَشَمٍ

وَلَقَدْ تَرَكْتُ الْمُهْرَ يَدْمَى نَحْرُهُ حَتَّى اتَّقَتْنِي الْخَلِيلُ بِابْنِي حَذْلَمٍ

وكقوله :

٦٠٣ - وَالْمُسْتَقِلُّ كَثِيرٌ مَا وَهَبُوا

إِذْ يَتَّقِي عَمْرُو وَأَذَعْنَ غُدْوَةً حَذَرَ الْأَسِنَّةِ إِذْ شَرَعْنَ لِدِلْهِمْ
يَحْنِي كَتِيبَتَهُ وَيَسْعَى خَلْفَهَا يَفْرِي عَوَاقِبَهَا كَلْدَغِ الْأَرْقَمِ
وَلَقَدْ كَشَفْتُ الْخِذْرَ عَنْ مَرْبُوبَةٍ وَلَقَدْ رَقَدْتُ عَلَى نَوَاشِيرِ مِعْصَمِ
وَأَرْبُ يَوْمٍ قَدْ لَهَوْتُ وَلَيْلَةٍ بِمُسُورِ ذِي بَارِقَيْنِ مُسَوِّمِ

وستأتي أبيات أخرى من هذه القصيدة مع شرح الشاهد (رقم ٦٠٥)

اللفظة : « ولقد خشيت - البيتين » سبق شرحهما مع شرح الشاهد (رقم ٥٠٤) « أسد على - البيت » قد روى هذا البيت أبو زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي صاحب « جمهرة أشعار العرب » والأسد - بضم فسكون - جمع أسد - بفتحتين - والأذلة : جمع دليل الإعراب : « الشاعري » صفة لابن ضمضم في البيت السابق ، مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه مثنى ، وهو مضاف وعرض من « عرضي » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر « ولم » الواو واو الحال ، حرف مبنى على الفتح لا محل له ، لم : حرف نفي وحزم وقلب « أشتهما » أشتم : فعل مضارع مجزوم لم ، وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وضمير الغيبة العائد إلى ابني ضمضم مفعول به ، وجملة الفعل المضارع وفاعله ومفعوله في محل نصب حال « والناذر ين » الواو عاطفة ، الناذر ين : معطوف على الشاعري ، مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه مثنى ، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان « لم » حرف نفي وحزم وقلب « ألتهما » ألقى : فعل مضارع مجزوم لم ، وعلامة جزمه حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وضمير الغائب العائد إلى ابني ضمضم مفعول به ، والجمله من الفعل وفاعله في محل جر باضافة إذا إليها ، وجواب إذا محذوف : أي إذا لم ألتهما فهما الناذرا دمي « دمي » مفعول به للناذر ين منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وياء المتكلم مضاف إليه .

الشاعر فيه : قوله « الشاعري عرضي » فإن الشاعري اسم على بآل ، وقد أضيف إلى ما بعده على ما علمت في إعراب البيت ، والذي سوغ ذلك فيه كونه وصفا معربا بالحروف فانه مثنى وإعرابه في هذا للوضع بالياء نيابة عن الكسرة .

٦٠٣ - هذا عجز بيت ، وصدره قوله :

* الْعَارِفُ أَلْقَى لِلدُّلِّ بِهِ *

ولم أقف لهذا البيت على نسبة لقائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق ، وقد أنشدني
الشارح كاملا بعد شاهد واحد

اللفظ : « الدل » اسم فاعل من أدل على الأمر بمعنى استدل عليه ، وعلى هذا نكون الباء
في قوله « به » بمعنى على ، ولا يمتنع عندي أن يكون مأخوذا من قولهم : أدل فأمل ، أو من
قولهم : فلان يدلّ بفلان بمعنى يثق به ، فالباء على أصل معناها « المستقلو » جمع اسم الفاعل
من استقل فلان الشيء ، إذا عده قليلا « وهبوا » أعطوا ومنحوا

المعنى : وصف قوما بأنهم لا يشكرون الحق على من جاء به وأنهم يرون ما يعطونه ويمنحونه قليلا
مع كثرته .

الإعراب : « العارفو » خبر مبتدأ محذوف ، وتقديره : هم العارفو — إلخ ، وأهو وصف
لمرفوع ذكر في كلام سابق لم يتيسر لنا الوقوف عليه ، وهو مضاف و « الحق » مضاف إليه
« للدل » جار ومجرور متعلق بالعارفو « به » جار ومجرور متعلق بالمدل « والمستقلو » الواو
عاطفة ، المستقلو : معطوف على العارفو المتقدم ، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر
سالم ، وهو مضاف و « كثير » مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله ، مجرور بالكسرة
الظاهرة ، وهو مضاف و « ما » اسم موصول مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر « وهبوا »
فعل وفاعل ، والجملة لأجل لها من الإعراب صلة الاسم للموصول ، والعائد محذوف ، وأصل الكلام .
الـقلو كثير ما وهبوه

أهم فيه : أنشده الشارح هنا شاهدا على أن الوصف المجموع جمع مذكر سالما إذا كان مقترنا
بإضافة إلى مفعوله ولو كان هذا المفعول غير مقترن بأل ، وفي الشطر الذي أنشده الشارح
شاهدا على هذا وهو قوله « المستقلو كثير » كما أن في الصدر الذي رويناه لك شاهدا على إضافة الوصف
للمذكور لمفعوله للفتن بأل ، وذلك قوله « العارفو الحق » فدل ذلك على أن الوصف المجموع جمع
مذكر سالما يضاف إلى كل معرفة ، سواء في ذلك المحلى بأل من المعارف وغيره ، فنقول : الضاربا
زيد ، والضاربو زيد ، والضاربا هذا الرجل ، والضاربو هذا الرجل ، والضاربا الذي ذكرت لك حديثه
والضاربو الذي ذكرت لك حديثه ، والضاربا الرجل ، والضاربو الرجل ، كل ذلك بإضافة الوصف
المتنّى والمجموع إلى ما بعده من المعارف ، ومن ذلك قول الفرزدق :

أُسَيْدُ ذُو خُرَيْطَةٍ نَهَارًا مِنَ الْمُتَلَقِّطِي قَرَدِ الْقَمَامِ

ومثله قول رجل من ضبة :

* الْفَارِجِي بَابِ الْأَمِيرِ الْمُبْتَهَمِ *

فإن انتفت الشروط المذكورة امتنع وَضَلُ آلِ هذا المضاف . وأجاز الفراء ذلك فيه مضافاً إلى المعارف مطلقاً ، نحو : الضَّارِبُ زَيْدٌ ، والضَّارِبُ هَذَا ، بخلاف : الضَّارِبُ رَجُلٌ . وقال اللبرد والزماني في « الضاربك » و « ضاربك » : موضع الضمير خفض ، وقال الأخفش وهشام : نصب ، وعند سيبويه الضمير كالظاهر ؛ فهو منصوب في « الضاربك » مخفوض في « ضاربك » ، ويجوز في « الضاربك » و « الضاربك » الوجهان ؛ لأنه يجوز : الضارب زيداً ، والضارب عمرًا ، وتحذف النون في النصب كما تحذف في الإضافة ، ومنه قوله :

٦٠٤ — الْخَافِظُ عَوْرَةَ الْعَشِيرَةِ لَا يَأْتِيهِمْ مِنْ وَرَائِهِمْ وَكَفْ

وهذا كله على رواية الجرجاني « كثير » على الإضافة ، وفيه رواية أخرى بالنصب على أنه مفعول به للوصف ، وحذف النون من الوصف للتخفيف لا للإضافة ، وسنذكر هذه الرواية في الشاهد الآتي ونبين تخريجها بياناً واضحاً ، وسيأتى للشارح الاستدلال بالبيت مرة أخرى لذلك . ٦٠٤ — هذا البيت من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٩٥) وقد نسبه في صدر الكتاب إلى « رجل من الأنصار » ولم يبينه ، وقال الأعمى : « وأنشد في الباب لرجل من الأنصار ، ويقال : هو قيس بن الخطيم » اه . وقد نسب العباسي في « معاهد التنصيص » (ص ٩٠ بولاق) هذا البيت إلى قيس بن الخطيم في ضمن قصيدة أولها قوله :

رَدَّ الْخَلِيطُ الْجَمَالَ فَأَنْصَرَفُوا مَاذَا عَلَيْهِمْ لَوْ أَنَّهُمْ وَقَفُوا

وفيها قوله :

أَبْلَغُ بَنِي مَذْحِجٍ وَقَوْمُهُمْ خَطِيمُ أَنَا وَرَاءَهُمْ أَنفُ
إِنَّا وَإِنْ قَلَّ نَصْرُنَا لَهُمْ أَكْبَادُنَا مِنْ وَرَائِهِمْ تَجِفُ
وَأَنَّنَا دُونَ مَا يَسُومُهُمْ أَلْ أَعْدَاءُ مِنْ ضِمِّمْ خُطَّةِ تَكِفُ
الْخَافِظُ عَوْرَةَ الْعَشِيرَةِ لَا يَأْتِيهِمْ ... الْبَيْت ، وبعده :
يَا مَالٍ ، وَالسَّيِّدُ الْمُعَمَّمُ قَدْ يَطْرَأُ فِي بَعْضِ رَأْيِهِ السَّرَفُ
نَحْنُ الْمَكِيثُونَ حَيْثُ يُمَدَحُ بِالْ مَكْتُ وَنَحْنُ الْمَصَالِتُ الْأَنْفُ

وقد روى أبو زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي في « جمهرة أشعار العرب » (ص ١٢٧ بولاق) قصيدة نسبها إلى عمرو بن أمية القيس ، وفيها أكثر الأبيات التي رويناهل من أبيات قيس ابن الخطيم عن العباسي ، وأول القصيدة عند صاحب الجمهرة :

يَا مَالِ وَالسَّيِّدُ الْمُعَمَّمُ قَدْ يَطْرَأُ فِي بَعْضِ رَأْيِهِ السَّرَفُ
خَالَفَتْ فِي الرَّأْيِ كُلِّ ذِي فَخَرٍ وَالْحَقُّ يَا مَالِ غَيْرُ مَا نَصَفُ
لَا يُرْفَعُ الْعَبْدُ فَوْقَ سُنَّتِهِ وَالْحَقُّ يُوفَى بِهِ وَيُقْتَرَفُ
إِنَّ يُجَيِّزَا عَبْدًا لِفَيْرِكُمْ يَا مَالِ ، وَالْحَقُّ عِنْدَنَا فَقِفُوا
أَوْنَيْتُ فِيهِ أُلُوفًا مُعْتَرِفًا بِالْحَقِّ فِيهِ لَكُمْ فَلَا تَكْفُوا
نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا ، وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ ، وَالرَّأْيُ مُخْتَلَفُ
نَحْنُ الْمَكِيثُونَ إِذْ يُحَمَّدُ بِأَلِ مُكْتُ وَنَحْنُ الْمُصَالِتُ الْأَنْفُ
وَالْحَافِظُو عَوْرَةِ الْعَشِيرَةِ لَا بَأْتِيهِمْ مِنْ وَرَائِنَا وَكَفُ
وَاللَّهِ لَا يَزِدْهُي كَتِيبَتَنَا أَسَدُ عَرَبٍ مَقِيلَهَا غَرْفُ
إِذَا مَشِينَا فِي الْفَارِسِيِّ كَمَا تَمْشِي جِالٌ مَصَاعِبُ قَطْفُ
تَمْشِي إِلَى الْمَوْتِ مِنْ حَفَائِظِنَا مَشْيًا ذَرِيَمًا وَحُكْمَنَا نَصْفُ

اللمزة : « عورة العشيرة » العورة — بفتح العين وسكون الواو — ههنا : اللوضع تخاف أن يأتيك من جهته ما نكره ، وفي التنزيل : (يَقُولُونَ إِنَّ بُيُوتَنَا عَوْرَةٌ وَمَا هِيَ بِعَوْرَةٍ) والعشيرة : القبيلة « وكف » بفتح الواو والكاف — فسره الأعلام بالعيب ، ويروي في مكانه « نطف » بفتح النون والطاء — وهو الذنب

المعنى : قال الأعلام : وصف أنهم يحفظون عورة عشيرتهم إذا انهزموا ويحمونها من عدوهم ولا يتخذونها فيكونون نطفين في فعلهم

الإعراب : « الحافظو » قد عرفت أنه روي بالواو العاطفة ومن غيرها ، فأما من رواه بغير عاطف فهو خبر مبتدأ محذوف ، وتقدير الكلام : نحن الحافظو عورة العشيرة — إلخ ، وأما من رواه بالواو فالواو حرف عطف ، والحافظو : معطوف على خبر المبتدأ في قوله قبل ذلك « ونحن المصالت » مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم ، والنون المحذوفة للتخفيف عوض عن التنوين في الاسم المفرد « عورة » بالنصب مفعول به للوصف منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « العشيرة » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « لا » حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب « بأتهم » يأتي : فعل مضارع مرفوع بضمه مقدرة على الياء منع من

ظهورها الثقل ، وضمير الغائبين مفعول به « من » حرف جر « ورأهم » وراء : مجرور بمن
وعلامته جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بياي ، ووراء مضاف وضمير الغائبين مضاف
إليه « وكف » فاعل يأتي مرفوع بالاضمة الظاهرة

الشاهر فيه : قوله « الحافظو عورة العشيرة » فان الرواية عند ثقات العلماء - ومنهم سيبويه -
بنصب « عورة » وتخرج هذه الرواية على أن « عورة » مفعول به للوصف قبله ، والنون من
جمع المذكر السالم محذوفة للتخفيف ، لا للإضافة ، قال سيبويه (١ - ٩٤) : « فاذا ثبتت أو جمعت
فأثبت النون قلت : هذان الضاربان زيدا ، وهم الضاربون الرجل ، لا يكون فيه غير هذا ؛ لأن
النون نابتة ، فمن ذلك قوله عز وجل : (وَالْمُفْسِمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ) وقال ابن مقبل :

يَا عَيْنُ بَكِّي حَنِيفًا رَأْسَ حَيْثُمُ الْكَاسِرِينَ الْقَنَا فِي عَوْرَةِ الدُّبُرِ

فان كفت النون جررت ، وصار الاسم داخلا في الجار وبدلا من النون ، لأن النون لا تعاقب
الألف واللام ، ولم تدخل على الاسم بعد أن ثبت فيه الألف واللام ؛ لأنه لا يكون واحدا معروفا
ثم يثنى ، فالتنوين قبل الألف واللام ؛ لأن المعرفة بعد النكرة ، فالنون مكفوفة وللعنى معنى ثبات
النون ، كما كان ذلك في الاسم الذى جرى مجرى الفعل المضارع ، وذلك قولك : هما الضاربان زيد ،
والضاربون عمرو . وقال الفرزدق :

أَسَيْدُ ذُو خُرَيْطَةٍ نَهَارًا مِّنَ الْمُتَلَقِّطِي قَرَدِ الْقَمَامِ

وقال رجل من بني ضبة :

* الْفَارِجِي بَابِ الْأَمِيرِ الْمُتَبَهَّمِ *

وقال رجل من الأنصار :

* الْحَافِظُ عَوْرَةَ الْعَشِيرَةِ *

لم يحذف النون للإضافة ولا ليعاقب الاسم النون ، ولكن حذفوها كما حذفوها من اللذين
والذين حين طال الكلام وكان الاسم الأول منتها الاسم الآخر ، قال الأخطل :

أَبْنِي كُلَيْبٍ إِنَّ عَمِّيَ الَّذِي قَتَلَا الْمُلُوكَ وَفَسَّكَ الْأَغْلَالَ

لأن معناه معنى الذين فعلوا ، وهو مع المفعول بمنزلة اسم مفرد لم يعمل في شيء ، كما أن الذين
فعلوا مع صلته بمنزلة اسم « اه كلامه . وقال الأعمى في البيت الذى نحن بصدد شرحه : « الشاهد فيه
حذف النون من الحافظين استخفافا ، لطول الاسم ، ونصب ما بعده على نية إنبات النون ، ولو

وقوله :

الْعَارِفُ الْحَقِّ لِلدَّلِيلِ بِهِ وَالْمُسْتَقِلُّ كَثِيرَ مَا وَهَبُوا^(١)

خفف على حذف النون للإضافة لجاز « اه : قال أبو رجاء غفر الله له : والحاصل أن الوصف للنون أو المجموع جمع مذكر سالما إذا ذكر مع مفعوله ، فاما أن تثبت معه النون التي هي عوض عن التنوين في الاسم المفرد والتي هي علامة على تمام الاسم ، وإما ألا تذكر معه النون : فان ذكرت معه النون لم يكن لك إلا نصب المفعول به ، وإن ذكر بغير نون كان لك وجهان : أحدهما نصب المفعول به ، وتقدر حينئذ أن النون قد حذفت للتخفيف بسبب طول الاسم لأن الضارين في قوة قولك : اللذين ضربا ، وكما حذفت النون من اللذين تخفيفا حذفت لما هو بمعنى وهو الضاربان ، وثانيهما جر المفعول به بإضافة الوصف إليه ، وتقدر حينئذ أن النون حذفت للإضافة ، ومن هنا تعلم أن لحذف النون سببين : أولهما التخفيف ، وهو سبب مجوز ، وثانيهما الإضافة ، وهو سبب موجب للحذف ، وقد ذكر ابن هشام الأسباب التي من أجلها تحذف نون النون وجمع المذكر السالم ، وذلك في قوله : « يحذفان للإضافة ، نحو (تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ) و (إِنَّا مُرْسِلُو النَّفَّاثَةِ) ولشبه الإضافة ، نحو : لا غلامى لزيد ، ولا مكرمى لعمر ، إذا لم تقدر اللام مقحمة ، ولتقصير الصلة ، نحو : الضاربا زيدا ، والضاربو عمرا ، وللإضافة الساكنة ، نحو : (لَدَائِقُوا الْقَذَابَ) فيمن قرأه بالنصب ، وللضرورة نحو قوله :

هُمَا خُطَنَّا إِمَّا إِسَارُهُ وَمِثَّةٌ وَإِمَّا دَمٌ ، وَالْقَتْلُ بِالْحَرْ أَجْدَرُ

فيمن رواه برفع إيسار ومئة ، وأما من خفف فبالإضافة وفصل بين المتضامين باما ؛ فلم ينفك البيت عن ضرورة ، واختلف في قوله :

لَا يَزَالُونَ ضَارِبِينَ الْقَبَابِ

ف قيل : الأصل ضار بين ضاربى القباب ، وقيل : للقباب ، كقوله :

* أَشَارَتْ لُمَيْبٌ بِالْأَكْفِ الْأَصَابِعُ *

وقيل : ضار بين معرب إعراب مساكين ؛ فنصبه بالفتحة لا بالياء « اه

(١) قد سبق الاستشهاد بهذا البيت قريبا جدا ، وإنما أعاده هنا ليبين أنه يروى بنصب « الحق » ونصب « كثير » على أن كل واحد منهما مفعول به للوصف قبله ، وعلى أن حذف النون من العارفين والمستقلين للتخفيف بسبب طول الاسم ؛ لأن الأول بمعنى الذين يعرفون الحق ، والثاني بمعنى الذين يستقلون كثير ما وهبوا ، وليس حذف النون — على هذه الرواية — للإضافة وقد بينا ذلك فيما مضى بيانا وافيا لاحتياج معه إلى شيء .

في رواية من نصب « الحق » و « كثير » . نعم ، الأحسن عند حذف النون الجر بالإضافة ، لأنه المهود ، والنصب ليس بضعيف ؛ لأن الوصف صلة فهو في قوة الفعل فطلب معه التخفيف . واحترز بقوله « سَبِيلَهُ اتَّبَعَ » عن جمع التكسير وجمع المؤنث السالم .

(تنبيه) : قوله « أن وقع » هو بفتح « أن » وموضعه رفع على أنه فاعل كافٍ على مائتين أولا ، وقال الشارح : هو مبتدأ ثان ، وكاف : خبره ، والجملة خبر الأول ، يعني كونها . وقال المكودي : في موضع نصب على إسقاط لام التعليل ، والتقدير : وجود أل في الوصف كاف لوقوعه مثنى أو مجموعا على حده ، ويجوز في هـز « ان » الكسر ، وقد جاء كذلك في بعض النسخ .

(وَرَبَّمَا أُكْسِبَ ثَانٍ) من المتضامين ، وهو المضاف إليه ، (أَوَّلًا) منهما وهو المضاف (ثَانِيًا) أو تذكيرا (أَنْ كَانَ) الأول (لِحَذْفِ مُوَهَّلًا) أي : صالحا للحذف والاستغناء عنه بالثاني ؛ فمن الأول « يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ » . وقوله :

٦٠٥ — جَادَتْ عَلَيْهِ كُلُّ عَيْنٍ ثَرَّةً

٦٠٥ — هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

* فَتَرَ كُنْ كُلَّ حَدِيقَةٍ كَالدَّرْهِمِ *

وهذا البيت من معلقة عنتر بن شداد العبسي (انظر شرح الشواهد : ٣٤١ و ٤٩٤ و ٥٠٤ و ٥٤٧ و ٦٠٢) وقبل البيت المستشهد به هنا قوله :

| | |
|---|---|
| وَكَاَنَّ فَارَةً تَاجِرٍ بِقَسِيمَةٍ | سَبَقَتْ عَوَارِضَهَا إِلَيْكَ مِنَ الْقَمَرِ |
| أَوْ رَوْضَةً أَنْفًا تَصْنَنُ نَبْتَهَا | غَيْثٌ قَلِيلُ الدَّمَنِ لَيْسَ بِمُعْلَمٍ |
| جَادَتْ عَلَيْهِ كُلُّ عَيْنٍ ثَرَّةً | فَتَرَ كُنْ كُلُّ...البيت، وبعده: |
| سَحًا وَتَسْكَابًا فَكُلَّ عَشِيَّةٍ | يَجْرِي عَلَيْهَا الْمَاءُ لَمْ يَتَصَرَّمِ |
| وَحَلَا الذَّبَابُ بِهَا فَلَيْسَ بِبَارِحٍ | غَرْدًا كَفِعْلِ الشَّارِبِ الْمُتَرَّمِ |
| هَزَجًا يَحْكُ ذِرَاعُهُ بِذِرَاعِهِ | قَدَحَ الْمُسْكِبِ عَلَى الزَّنَادِ الْأَجْذَمِ |

وقولهم: قُطِعَتْ بَعْضُ أَصَابِهِ، وقراءة بعضهم: «تَلْتَقِطُهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ». وقوله:

٦٠٦ - طُولُ اللَّيَالِي أَسْرَعَتْ فِي نَقْضِ

اللفظ: «جادت» أمطرت «عين» قال الجوهري: العين سحابة تأتي من ناحية قبله أهل العراق، وقال الزوزني: العين مطر أيام لا يقطع «ثرة» بفتح التاء للثلثة وتشديد الراء - هي الكثير الماء، ورواية الجهمرة «جادت عليه كل بكر حرة» وقال في التعليق عايه: «البكر السحابة، والحرة البيضاء» اه والدي في القاموس: الحرة السحابة الكثيرة المطر.

المعنى: وصف روضة أنفا - أي لم يسبق إلى رعيها أحد - قد تكفل بأنماء بنتها الغيث، بأنها قد أمطرتها كل سحابة كثيرة الدر، وذلك بلا ريب أدعى إلى أن يهيج بنتها وتلتف أغصانها. الإعراب: «جادت» جاد: فعل ماض، والتاء علامة التأنيث «عليه» جار ومجرور متعلق بجاد «كل» فاعل جادت، وهو مضاف، و«عين» مضاف إليه «ثرة» صفة لعين «فتركن» الفاء حرف عطف، ترك: فعل ماض، ونون الإناث فاعله «كل» مفعول به، هو مضاف و«حديقة» مضاف إليه «كلدرهم» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من المفعول الأول، أو مفعول ثان لترك.

الشاهد فيه: قوله «كل عين ثرة» فإن «كل» مضاف و«عين» مضاف إليه، والمضاف إليه مؤنث، وإن لم تكن فيه علامة تأنيث، بدليلين: أحدهما السماع، وثانيهما وصفه بالمؤنث ذى العلامة وهو «ثرة» كما وصف مشناه بالمؤنث ذى العلامة في قوله تعالى: (فِيهِمَا عَيْنَانِ نَضَّاخَتَانِ)، وقد اكتسب المضاف الذي هو «كل» التأنيث من المضاف إليه حتى أنت الفعل الذي أسند إليه وهو قوله «جادت» وقد علمت أن الفعل إنما تلحقه علامة التأنيث إذا كان فاعله مؤنثا حقيقيا التأنيث أو مجازيه.

٦٠٦ - هذا بيت من الرجز المشطور، نسبه أبو الفرج الأصبهاني في الأغاني إلى الأغاب العجلي، والأغاب أول من طوّل الأراجيز، وهو من العمرين: أدرك الإسلام وأسلم، وقبل البيت المستشهد به قوله:

أَصْبَحْتُ لَا يَحْمِلُ بَعْضِي بَعْضِي مُنْفَهَا أَرْوَحُ مِثْلَ النَّقْصِ
طُولُ اللَّيَالِي أَسْرَعَتْ فِي نَقْضِ طَوَيْنَ طُولِي وَطَوَيْنَ عَرْضِي
ثُمَّ أَلْتَحَيْنَ عَنْ عِظَامِي نَحْضِي أَقْعَدَنِي مِنْ بَعْدِ طُولِ نَحْضِي

اللفظ: «لا يحمل بعضي بعضي» يريد أنه ضعيف قليل المنة فقدماء مثلا لا نستطيعان حمل

سائر جسده «منفها» ضعيفا «أروح مثل النقض» بكسر النون وسكون القاف - الشيء المنقوض ، مثل الحمل بمعنى الحمل ، يريد أنه يسير متخلخل الأعضاء غير متماسك «أسرعت في نقضي» أصل الطول ضد القص ، وأراد بطول الليالي ههنا تكرارها مع كثرتها حتى طال بذلك عمره ، والنقض - بفتح فسكون - مصدر قولك : نقضت البناء والحبل والعهد ونحوها ، من باب نصر ، ومعناه الهدم في البناء ، وضد الإبرام في الحبل والعهد ، ويروى «مر الليالي» ومعناه مرورها ، ويروى «أرى الليالي أسرع» ، ومن عادة العرب أن ينسبوا ما يجري عليهم من الحوادث إلى الأيام والليالي والدهر ، ومنه قول أبي النجم الراجز :

قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الْخِيَارِ تَدْعِي عَلَى ذَنْبَا كُلِّهِ لَمْ أَصْنَعْ
مِنْ أَنْ رَأَتْ رَأْسِي كَرَأْسِ الْأَصْلَعِ مَيَّرَ عَنْهُ قُضْعًا عَنْ قُنْزَعِ
* جَذَبُ اللَّيَالِي أَبْطِئِي أَوْ أَسْرِعِي *

وقوله في أبيات الشاهد «ثم التحين عن عظامي نحضي» التحين : عرقن وأخذن وجردن ، وتقول : لحوت العود ألحوه لحوا - من مثال عدا يعدو عدوا - ولحيته ألحاه لحيا ؛ إذا قشرته وأخذت لحاه ، واللحاء - بزنة الكتاب وآخره همزة - قشر الشجر ، وهذا أصل هذه العبارة ، والنحض - بفتح فسكون - اللحم ، يريد أن مرور الأيام وتعاقب الزمان عليه قد ذهب بلحمه فلم يبق له غير جلد على عظم .

الإعراب : «طول» مبتدأ ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و «الليالي» مضاف إليه ، مجرور بكسرة مقدرة على الياء «أسرعت» أسرع : فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، والتاء للتأنيث ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا ، والجملة من الفعل وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ «في» حرف جر «نقض» نقض : مجرور بـ في وعلامة جره كسرة مقدرة على ما قبل ياء التكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الناسبة ، وهو مضاف وياء التكلم مضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق بأسرعت .

الشاهد فيه : قوله «طول الليالي أسرع» حيث لحقت تاء التأنيث الفعل الذي هو أسرع ، وهي دالة على تأنيث الفاعل ، مع أن الضمير المستتر في هذا الفعل يرجع إلى مذكر ، وهو قوله «طول» وذلك من قبل أنه المحدث عنه ، وإنما ساغ ذلك لكون هذا الاسم المذكور مضافا إلى مؤنث وهو الليالي فاكسب التأنيث منه ، ويجري هذا المجرى قول الشاعر (وهو بديع الزمان الهمذاني)

وَمَا حُبُّ الدَّيَّارِ شَغَفَنَ قَلْبِي وَلَكِنْ حُبُّ مَنْ سَكَنَ الدِّيَارَا

وقوله :

٦٠٧ - كَمَا شَرِقَتْ صَدْرُ الْقَنَاءِ مِنَ الدَّمِ

فأنت تراه قد أعاد الضمير في « شغفن » مؤثما مع أنه رجع إلى مذكر وهو « حب » لكونه مضافا إلى « الديار » وهي مؤنثة . وقد حملوا على هذا قراءة الحسن البصري (تَلْتَقِطُهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ) وقوله سبحانه : (وَوُفِّيَتْ كُلُّ نَفْسٍ) وقالوا : جدعت أنف هند ، واجتمعت أهل اليمامة ، وقطعت بعض أصابعه . والسويع لذلك كله صحة إسقاط المضاف من الكلام وإبقاء المضاف إليه مع إسناد الفعل أو إعادة الضمير إليه ، ألا ترى أنك لو قلت : الليالي أسرع في نقضي ، لكان الكلام صحيحا ، ولأدت العبارة نفس المعنى الذي كانت تؤديه قبل إسقاط المضاف ٦٠٧ - هذا عجز بيت ، وصدره قوله :

* وَتَشَرَّقَ بِالْقَوْلِ الَّذِي قَدْ أذَعْتَهُ *

وهذا بيت من قصيدة الأعشى ميمون بن قيس ، ومطلعها قوله :

أَلَا قُلْ لِيَتِيَا قَبْلَ بَيْنَتِيَا أُسْلِمِي نَحِيَّةً مُشْتَاقِي إِلَيْهَا مُتِمِّمِ

وقبل البيت المستشهد به قوله :

لَئِنْ كُنْتُ فِي جُبِّ تَمَانِينَ قَامَةً وَرُقِيَتْ أَسْبَابَ السَّمَاءِ بِسَلَمٍ

لَيْسْتَ تَذْرِجُنْكَ الْقَوْلُ حَتَّى تَهْرَهُ وَتَعْلَمَ أَنِّي عَنْكُمْ غَيْرُ مَفْهُمِ

وَتَشَرَّقَ بِالْقَوْلِ الَّذِي قَدْ أذَعْتَهُ كَمَا شَرِقَتْ ... البيت ، وبعده :

فَلَا تُوعِدُنِي بِالْفَخَارِ فَإِنِّي بَنَى اللَّهُ بَيْتِي فِي الدَّخِيسِ الْعَرَمَرَمِ

اللفظ : « تشرق » و « شرفت » يقال : شرق فلان بالماء يشرق - من باب علم يعلم - كما

يقال : غص بالطعام ، قال الشاعر :

لَوْ بَغِيْرَ الْمَاءِ حَلَقِي شَرِقُ كُنْتُ كَالْفَصَّانِ بِالْمَاءِ اعْتَصَارِ

وقد بوضع أحدهما موضع الآخر ، كما قال الشاعر :

إِلَى الْمَاءِ يَسْعَى مَنْ يَغْصُ بِرَبْقِهِ فَقُلْ أَيْنَ يَسْعَى مَنْ يَغْصُ بِمَاءِ

« صدر القناة » القناة : الرمح ، وصدرها : أعلاها الذي يلي السنان ، وشرقها بالدم : اجتماع الدم

فيها وتكاثره ، وذلك أن السنان إذا نفذ في الطعنة تمزق ما جيعه فيسيل الدم على ما يابه

من القناة .

وقوله :

٦٠٨ - أَتَى الْفَوَاحِشَ عِنْدَهُمْ مَعْرُوفَةٌ وَلَدَيْنِهِمْ تَرَكُّ الْجَمِيلِ جَمِيلٌ

المعنى : يقول : إنك ستجد عني ما أذعته عني من الكلام وخيمة عليك ، وستفص بذلك كما يفص صدر الرمح ؛ إذ يعود عليك مكروه ما أذعته عني ونسبته لي من القبيح فلا تجد عنه مخلصا .

الإعراب : « وتشرق » الواو عاطفة ، تشرق : معطوف على « تهر » في البيت السابق « بالقول » جار ومجرور متعلق بتشرق « الذي » اسم موصول نعت للقول ، مبنى على السكون في محل جر « قد » حرف تحقيق مبنى على السكون لا عمل له « أذعته » فعل ماض ، وتاء المخاطب فاعله ، وضير الغائب مفعوله ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله لا عمل لها من الإعراب صلة الموصول « كما » الكاف اسم بمعنى مثل ، وهو صفة لموصوف محذوف يقع مفعولا مطلقا ، وتقدير الكلام : وتشرق شرقا مثل شرق صدر القناة بالدم ، وما : حرف مصدرى مبنى على السكون لا عمل له « شرقت » شرق : فعل ماض مبنى على الفتح لا عمل له ، والتاء علامة التأنيث « صدر » فاعل شرق مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو مضاف و « القناة » مضاف إليه « من الدم » جار ومجرور متعلق بشرق . وما مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بإضافة الكاف الإسمية . الشاهد فيه : قوله « شرقت صدر القناة » حيث لحقت تاء التأنيث الفعل الذي هو شرق ، وهى دالة على تأنيث الفاعل الذي يسند إليه الفعل ، مع أن فاعل هذا الفعل - وهو قوله « صدر » - مذكر ؛ وإنما ساغ ذلك لكون هذا الفاعل المذكور مضافا إلى اسم مؤنث - وهو « القناة » - فاكنتب التأنيث من المضاف إليه ، والضابط الذي يصحح ذلك متحقق ، أفلست ترى أنه يجوز لك أن تقول : كما شرقت القناة من الدم ، من غير أن يبطل المعنى أو يتغير ؟

٦٠٨ - البيت للفرزدق يهجو الأخطى وقومه

اللمعة : « أتى » بفتح الهمزة وسكون التاء - مصدر قولك : أتى فلان الأمر الفلاني ، إذا فعله « الفواحش » جمع فاحشة ، وهى كل أمر قبيح « معروفة » متعارفة مألوفة بينهم فلا ينكر أحد منهم على أحد « الجميل » هو الفعل الذى تحسن عاقبته وتجميل الأحداث عنه .

المعنى : يصفهم بأهم قوم قد شاعت الفاحشة بينهم وأنهم ألهوا ارتكابها فلم يعودوا يستنكرونها ، وأن ترك المحاسن وعدم الإتيان بأعمال الحمد غير مستقيم عندهم

الإعراب : « أتى » مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو مضاف و « الفواحش » مضاف إليه « عند » ظرف متعلق بقوله « معروفة » الآتى ، وهو مضاف وضير الغائب مضاف إليه « معروفة » خبر المبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة « ولديهم » الواو حرف عطف ، لدى : ظرف

وقوله :

٦٠٩ - مَشِينَ كَمَا اهْتَزَّتْ رِمَاحٌ تَسْفَهَتْ أَعَالِيهَا مَرُّ الرِّيحِ النِّوَاسِمِ

بمعنى عند منصوب بفتحة مقدرة على الألف وهو متعلق بجميل في آخر البيت ، وهو مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه « ترك » مبتدأ مرفوع بالضة الظاهرة ، وهو مضاف و « الجميل » مضاف إليه « جميل » خبر المبتدأ .

الشاعرني : قوله « أتى الفواحش معروفة » حيث أخبر بمعروفة وهو اسم مؤنث بالتاء عن أتى وهو اسم مذكر ، وقد علم أن الخبر يجب أن يطابق مبتدأه في التذكير والتأنيث كما يجب أن يطابقه في الإفراد والتثنية والجمع ، وإنما سوغ ذلك كون الاسم للذكر الواقع مبتدأ قد أضيف إلى مؤنث وهو الفواحش الذي هو جمع فاحشة ؛ فاكسب التأنيث من المضاف إليه ، والضابط الذي يصحح ذلك موجود هنا ؛ فإنه يصح لك أن تقول : الفواحش عندهم معروفة .

٦٠٩ - هذا بيت من قصيدة لذي الرمة غيلان بن عقبة يدح فيها الملازم بن حريث الحنقي ، ومطلعها قوله :

خَلِيلِي عُوْجَا النَّاعِجَاتِ فَسَلَّمَا عَلَى طَلَلٍ بَيْنَ النَّقَا وَالْأَحَارِمِ

اللفظة : « عوجا » ميلا عن قصد كما إلى هذه الدار « الناعجات » جمع ناعجة ، وهي الإبل البيضاء ، والنعج : البياض « النقا » اسم للرمل المستطيل « الأحارم » اسم لطرف الرمال « مشين كما اهتزت - إلخ » الضمير يعود إلى نساء يصفهن بحسن المشي ، واهتزت : اضطربت ، والرماح : جمع رمح ، وتسفت : أمات واستخفت ، والأعلى : جمع الأعلى ، وهو الطرف العالي ، ومر الرياح : مرورها ، والنواسم : جمع ناسمة ، وهي الحفيفة المهبوب ، وإنما خص النواسم بالذكر لأن الزعازع تحطم ما تمر به وتقصفه .

المعنى : يقول : إذا مشى هؤلاء النساء ثنى قوامهن وانعطف في رفق ، فكأنهن رماح حركت أعاليها الرياح الخفيفة المهبوب .

الإعراب : « مشين » فعل ماض ، ونون النسوة فاعله مبنى على الفتح في محل رفع « كما » يجوز أن تكون الكاف اسما بمعنى مثل حال من نون النسوة أو صفة لموصوف محذوف ، أي : مشيا مثل اهتزاز الرماح ، ويجوز أن تكون حرف جر دال على التشبيه ، وما : مصدرية « اهتزت » فعل ماض ، والتاء للتأنيث « رماح » فاعل ، وما للمصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالكاف والجار والمجرور متعلق بشئ ، وأصله صفة لموصوف محذوف ، وتقدير الكلام على هذا : مشين مشيا كاهتزاز الرماح « تسفت » فعل ماض ، والتاء للتأنيث « أعاليها » أعلى : مفعول به لتسفه ، وهو مضاف والضمير العائد إلى الرماح مطاف إليه

ومن الثاني قوله :

٦١٠ — إِنَارَةُ الْعَقْلِ مَكْسُوفٌ بِطَوَعِ هَوَى وَعَقْلٌ عَاصِيٌ لَهْوَى يَزْدَادُ تَنْوِيرًا

« مر » فاعل تسفه ، وهو مضاف و « الرياح » مضاف إليه « النواسم » صفة للرياح مجرورة بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « تسفهت مر الرياح » حيث لحقت ناء التانيث الفعل الذي هو تسفه وهي دالة على تانيث الفاعل الذي يسند الفعل إليه مع أن فاعله الذي هو « مر » مذكر ؛ والذي سوغ ذلك أن الاسم المذكور الواقع فاعلا قد أضيف إلى مؤنث - وهو قوله « الرياح » - فاكسب التانيث منه فعمول معاملة المؤنث ، والدليل على أن الرياح مؤنثة شيئان : أولهما أنها جمع ريج ، والرج مؤنثة في لسان العرب بدليل قول الله تعالى : (وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ) وقول الراجز :

* قَالَتْ لَهُ رِيحُ الصَّبَا قَرَقَارِ *

وثانيهما أن الشاعر قد وصفها في بيت الشاهد بالنواسم ، وهي جمع ناسمة على ما ذكرنا في لغة البيت ، ومثل هذا البيت قول عنتر بن شداد العبسي من معلقته المعروفة :

جَادَتْ عَلَيْهِ كُلُّ عَيْنٍ ثَرَّةٍ فَتَرَكَنْ كُلَّ حَدِيقَةٍ كَالدَّرْهِمِ

٦١٠ — لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أولواحق ، بل يقال : إنه بيت مصنوع .

اللفظ : « إنارة » هو مصدر قولك : أنار القمر ونحوه ؛ إذا أضاء « العقل » هو الفريزة التي بها يدرك الإنسان الأشياء « مكسوف » هو الوصف من قولك : كسفت الشمس - بالبناء للجھول - إذا ذهب نورها وتغير حالها وزال ضوءها « بطوع هوى » الطوع - بفتح فسكون - الطاعة والانقياد ، والهوى - مقصورا - شهوة النفس وميلها ، يريد بسبب انطلاقة مع شهوات نفسه الموقبة « عاصي الهوى » وعف من العصيان الذي هو ضد الطاعة « تنويرا » استنارة

المعنى : يقول : إن الإنسان إذا جرى مع شهوات نفسه واتبع هواه ضعف عقله الذي به يدرك الأشياء وذهب نوره الرباني الذي تفيضه عليه الطاعة ومخالفة النفس ، وأنه إذا عصى هواه وخالف نفسه التي من طبيعتها أن تدفعه إلى المهلكات أضاء عقله وأنار .

الاعراب : « إنارة » مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو مضاف و « العقل » مضاف إليه « مكسوف » خبر المبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة « بطوع » جار ومجرور ، متعلق بمكسوف وطوع مضاف و « هوى » مضاف إليه « وعقل » الواو عاطفة ، عقل : مبتدأ ، وهو مضاف و « عاصي » مضاف إليه ، وهو مضاف و « الهوى » مضاف إليه « يزداد » فعل مضارع ، وفاعله

وقوله :

٦١١ - رُؤْيَةُ الْفِكْرِ مَا يُوَوِّلُ لَهُ الْأَمْرَ رُؤْيَيْنَ عَلَى اجْتِنَابِ التَّوَانِي

ضمير مستتر فيه يعود إلى عقل عاصي الهوى ، وجملة الفعل المضارع وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ وجملة المبتدأ وخبره معطوفة بالواو على الجملة السابقة « تنويرا » تميز

الشاعر فيه : قوله « إنارة العقل مكسوف » حيث أخبر بمكسوف - وهو وصف مذكر بآية خلوه من علامة التأنيث مع أنه ليس من الأوصاف التي تطلق على المذكر والمؤنث بلفظ واحد - عن « إنارة » الواقع مبتدأ ، وهو اسم مؤنث كما هو ظاهر ، وقد علم أن المبتدأ والخبر يجب أن يتطابقا تذكيرا وتأنينا بسبب كون الخبر هو عين المبتدأ في المصدق . والذي سوغ ذلك في هذا البيت أن الاسم المؤنث الواقع مبتدأ مضاف إلى اسم مذكر - وهو قوله « العقل » - فاكسب منه التذكير .

فإن قلت : أفليست الإنارة - وإن كانت مؤنثة - مما يجوز في ضميره التذكير والتأنيث في الشعر ، بسبب كون تأنيثها مجازيا لا حقيقيا ؟ فلماذا لم تذهب إلى أن تذكير الخبر بسبب كون المبتدأ مجازي التأنيث ؟ وذهبت إلى أن تذكير الخبر بسبب كون المبتدأ مضافا إلى مذكر ، وما تنكر أن يكون مثل هذا الشاهد هو كمثل قول الشاعر : (هو عامر بن جوين الطائي ، وهو الشاهد رقم ٣٦٩ السابق)

فَلَا مَرْئَةَ وَدَعْتَ وَدَفْعًا وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا

فالجواب عن ذلك أن نقول لك : لقد علمت أن المؤنث المجازي التأنيث إنما وقع تذكير ضميره في ضرورة الشعر ، وقد نبهناك مرارا إلى أن تخرج الكلام على وجه الضرورة أو القليل مما لا ينبح لك أن ترتكبه ما وجدت مندوحة عنه ؛ فإذا أنت لم تجد إلا ذلك الوجه كنت مضطرا إلى التخرج عليه ، وهنا لك مندوحة من أن تلجأ إلى وجه الضرورة بأن تخرج البيت على ما ذكرناه أولا .

ومن هذا تعلم أن اكتساب المضاف من المضاف إليه التذكير أو التأنيث أو غيرها ليس مما يقتصر فيه على الشعر ، والدليل على هذا أمران : أولهما أن العلماء قد خرجوا على ذلك عدة آيات من القرآن الكريم ، ولم ينكر بعضهم على بعض من هذه الناحية ، فلو كان مما لا ياجأ إليه إلا في الضرورة لم يخرجوا القرآن عليه ، ولو أن أحدا خرج عليه - وهو بهذه النحلة - لردوا عليه بأنه ضرورة لا يخرج عليها أفصح الكلام ، وثانيهما أنا أنكرنا عليك أن تخرج هذا الشاهد على ما ذكرت من تذكير الضمير الراجع إلى مجازي التأنيث ، تبعاً لقوم من جهة العلماء ، فلو كان اكتساب المضاف من المضاف إليه التذكير خاصة بالضرورة أيضا لما كان ذلك الإنكار صحيحا .

٦١١ - ولم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سابق أو لاحق

ويحتمله « إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ ^(١) » ولا يجوز: قَامَتْ غِلَامٌ هندية ، ولا قَامَ امرأة زيد ؛ لانقضاء الشرط المذكور .

اللفظ : « رؤية » هي ههنا العلم بدليل إضافتها إلى « الفكر » وهو تردد النظر والتدبر في طلب حقيقة ما « يؤول » يرجع ويصير ، وهو من المآل الذي هو غاية الأمر وعاقبته « الأمر » واحد الأمور التي هي الشؤون « معين » اسم فاعل من مصدر قولك : أعان فلان فلانا في كذا ، إذا ساعده وكان معه في فعله « اجتناب » أراد به الابتعاد والتجنب « التواني » مصدر تواني فلان في الأمر ؛ إذا تراخى فيه ولم يجعل همه في قضائه .

المعنى : إن علم الانسان بعاقبة ما يعزم فعله من الأمور وتدبره في غايته مساعد له على أن يترك التواني فيه إذا علم أن عواقبه حميدة .

الإعراب : « رؤية » مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو مضاف و « الفكر » مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله « ما » اسم موصول مفعول به أول لرؤية مبني على السكون في محل نصب « يؤول » فعل مضارع « له » جار ومجرور متعلق به « الأمر » فاعل يؤول ، وجله الفعل وفاعله لا محل لها صلة « معين » خبر المبتدأ الذي هو رؤية الفكر « على اجتناب » جار ومجرور متعلق بمعين ، واجتناب مضاف و « التواني » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الياء .

الشاهد فيه : قوله « رؤية الفكر معين » حيث أخبر بمعين وهو اسم مذكر ، عن رؤية - وهي مؤنثة كما هو ظاهر - مع أنه لا يجوز الإخبار عن المؤنث بالمذكر لما أن للبنداء يجب أن يكون عين الخبر ما صدقا ، ومعنى ذلك أنه يجب أن يكون الفرد الذي يتحقق فيه المبتدأ هو نفس الفرد الذي يتحقق فيه خبره ، ولا يمكن أن يكون فرد واحد مذكرا ومؤنثا في آن واحد ، والذي سوغ هذا في بيئ الشاهد أن الاسم للمؤنث الواقع مبتدأ قد أضيف إلى مذكر - وهو « الفكر » - فاكْتَسَبَ منه التذكير .

(١) للعلماء في تخرج هذه الآية أربعة تخريجات : أولها - وهو تخرج الجوهرى - أن تذكير « قريب » ليكون الرحمة مؤنثا مجازي التأنيث ، وهذا التخرج فاسد ؛ لأن موضع جواز التذكير والتأنيث في المجازي التأنيث إنما هو في فعله ، فتقول : قربت رحمة الله منا ، وقرب رحمة الله منا ، فأما الضمير العائد إلى مجازي التأنيث فيجب أن يكون مؤنثا إلا في ضرورة الشعر ؛ فتقول : رحمة الله قربت منا ، وتقول : الشمس طالعة ، لا غير ، ولا شك أن القرآن لا ينبغي أن يحمل على الضرورات . وثانيها - وهو تخرج جماعة منهم الزجاج والأخفش - أن تذكير « قريب » بالنظر إلى المعنى المراد من « رحمة الله » فإن المراد بها مذكر ، ومن أجل ذلك ذكر خبره ، ثم اختلفوا في بيان المراد من رحمة الله : فذهب الزجاج إلى أن المراد الغفران أو العفو ، وأنت لو وضعت أحدهما موضع رحمة الله لقلت : إن غفران الله قريب ، وإن عفو الله قريب ؛ وذهب

﴿ تنبيه ﴾ أفهم قوله « وربما » أن ذلك قليل ، ومراده التقليل النسبي : أى قليل بالنسبة إلى ما ليس كذلك ، لأنه قليل فى نفسه ؛ فإنه كثير كما صرح به فى شرح الكافية ؛ نعم الثانى قليل .

(وَلَا يُضَافُ اسْمٌ لِمَا بِهِ اتَّخَذَ * مَعْنَى) كالمُرَادِفِ مع مُرَادِفِهِ ، والوصوفِ مع صِفَتِهِ ؛ لأن المضاف يتخصَّصُ أو يتعرَّفُ بالمضاف إليه ، فلا بد أن يكون غيرُهُ فى المعنى ؛ فلا يقال : قُحٌّ بُرٌّ ، وَلَا رَجُلٌ فَاضِلٌ ، وَلَا فَاضِلٌ رَجُلٌ (وَأَوَّلُ مُوَهَّابٍ إِذَا وَرَدَ) أى : إذا جاء من كلام العرب ما يؤمُّ جواز ذلك وجب ^(١) تأويله ؛ فما أُوهم إضافة الشيء إلى مرادفه قولهم : جاءني سَعِيدٌ كُرْزٍ ، وتأويله أن يراد بالأول المسمَّى وبالثانى الاسم ، أى : جاءني مسمًى هذا الاسم ؛ ومما أُوهم إضافة الموصوف إلى صِفَتِهِ قولهم : حَبَّةُ الْحَمَقَاءِ ، وَصَلَاةُ الْأُولَى ، وَمَسْجِدُ الْجَامِعِ ، وتأويله أن يقدَّرَ موصوفٌ ، أى : حبة البقلة الحقاء ، وَصَلَاةُ السَّاعَةِ الْأُولَى ، وَمَسْجِدُ الْمَكَانِ الْجَامِعِ ؛ ومما أُوهم إضافة الصفة إلى الموصوف قولهم : جَرْدُ قَطِيفَةٍ ، وَسَحْقُ عِمَامَةٍ ، وتأويله أن يقدَّرَ موصوف أيضا وإضافة الصفة إلى جنسها : أى شئٌ جَرْدٌ من جنس القطيفة ، وشئٌ سَحْقٌ من جنس العمامة .

الأخفش إلى أن المراد المطر ؛ وثالث التخريجات : أن لفظ « قريب » مما يستوى فيه المذكور والمؤنث ، كقولهم : ملحفة جديد ، وريح خريق ، ذكر الفراء ذلك وقال : إذا كان الغرض وصف شئٍ بالقرب فإن كان من القرب فى النسب وجب مطابقة الوصف للموصوف ؛ فنقول : هذه فلانة قريبة فلان ، وهذا فلان قريب فلان ، وإن كان من قرب المسافة التى بينهما جاز فى لفظ « قريب » التذكير وإن كان الموصوف به مؤنثا فنقول : رأيت فلانة قريبة من فلان . ورابع التخريجات هو ما أشار الشارح إليه فى هذا الموضع ، وحاصله أن « قريب » المذكور أخبر به عن الرحمة ... وهى مؤنثة ... لسكونها أضيفت إلى لفظ الجلالة ، وهذا اللفظ مما قد جرى الاستعمال على معاملته معاملة الاسم الذى مدلوله مذكور ، وإن كان مدلوله عند التحقيق لا يجوز أن يوصف بتذكير أو بتأنيث .

(١) قد ذكرنا لك فيما تقدم هذا المبحث وأفيا ، وذكرنا لك اختلاف العلماء فيه ، وبيننا حجة كل فريق ، فارجع إلى هذا كله فى (ص ٣٧٦) من هذا الجزء .

(تنبيه) : أجاز الفراء إضافة الشيء إلى ما يجمعناه لاختلاف اللفظين ، ووافق ابن الطراوة وغيره ، ونقله في النهاية عن الكوفيين ، وجعلوا من ذلك نحو : « وَلَدَارُ الْآخِرَةِ » و « حَقَّ الْيَقِينِ » و « حَبْلُ الْوَرِيدِ » و « حَبَّ الْحَصِيدِ » و ظاهر التسهيل وشرحه موافقته .

(وَبَعْضُ الْأَسْمَاءِ) تمتنع إضافته : كالمضمرات ، والإشارات ، وكغير « أَيْ » من الموصولات ومن أسماء الشروط ومن أسماء الاستفهام ، وبعضها (يُضَافُ أَبَدًا) فلا يستعمل مفرداً بحال (وَبَعْضُ ذَا) الذي يضاف أبداً (قَدْ يَأْتِي لَفْظًا مُفْرَدًا) أَيْ : يأتي مفرداً في اللفظ فقط ، وهو مضاف في المعنى ، نحو : كُلُّ ، وبعض ، وأَيْ ، قال الله تعالى : « وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ » « فَضَلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ » « أَيُّهَا تَدْعُوا » .

(تنبيه) : أشعر قوله « وبعض الأسماء » ، وقوله « وبعض ذا قد يأت لفظاً مفرداً » أن الأصل والغالب في الأسماء أن تكون صالحة للإضافة والإفراد ، وأن الأصل في كل ملازم للإضافة أن لا ينقطع عنها في اللفظ ،

واعلم أن اللازم للإضافة على نوعين : ما يختص بالإضافة إلى الجمل ، وسيأتي ، وما يختص بالمفردات ، وهو على ثلاثة أنواع : ما يضاف للظاهر والمضمر ، وذلك نحو : كِلَا ، وَكِلْتَا ، وَعِنْدَ ، وَلَدَيَّ ، وَسِوَى ، وَقُصَارَى الشَّيْءِ ، وَمُحَادَاة : بمعنى غايته ، وما يختص بالظاهر ، وذلك نحو : أُولَى ، وَأَوَّلَات ، وَذِي ، وَذَات ، وما يختص بالمضمر ، وإليه الإشارة بقوله : (وَبَعْضُ مَا يُضَافُ حَتَّى) أى وجوبا (أَمْتَنَعُ * إِيْلَاؤُهُ أَسْمَاءً ظَاهِرًا حَيْثُ وَقَعَ) وهذا النوع على قسمين : قسم يضاف إلى جميع الضمائر (كَوَحْدَ) نحو : جِئْتُ وَحْدِي ، وَجِئْتُ وَحْدَكَ ، وَجَاءَ وَحْدَهُ ؛ وقسم يختص بضمير المخاطب ، نحو : (لَبِّي وَدَوَالِي) و (سَعْدَيَّ) وَحَنَانِي ، وَهَذَا ذِي ، تقول : لَبِّيكَ ، بمعنى إقامة على إجابتك بعد إقامة ، من أَلَبَّ بِالْمَكَانِ إِذَا أَقَامَ بِهِ ، وَدَوَالِيكَ ، بمعنى تداوُلًا لَكَ بعد تداوُل ، وَسَعْدَيْكَ ، بمعنى إسعادًا لَكَ بعد إسعاد ، ولا يستعمل إلا بعد لَبِّيكَ ، وَحَنَانِيكَ ، بمعنى تحنُّنًا عليك بعد تحنن ، وَهَذَا ذِيكَ - بذالين معجمتين - بمعنى إسراعًا لَكَ بعد إسراع (وَشَدَّ إِيْلَاءَهُ يَدَيَّ لِلْبَّيِّ) في قوله :

٦١٢ - دَعَوْتُ لِمَا نَابَنِي مِسُورًا فَلَبِّيَ فَلَبِّي يَدَي مِسُورٍ

٦١٢ - قال العيني (٣ - ٣٨١ بهامش الخزانة) عن نسبة هذا البيت إلى قائله :
« أقول : قائله هو أعرابي من بني أسد ، قاله أبو تمام » اه . وقد ذكر العللاء أن هذا أحد
آيات سيبويه الجسيم التي لم يعلم قائلها . وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ١٧٦ بولاق) .
اللفظ : « دعوت » تقول : دعوت فلانا أدعوه دعاء ، إذا طلبته واستعنت به « بابي » نزل
في وأصاني « مسور » بكسر فسكون فواو مفتوحة ، بزنة منبر - اسم رجل « لبي » أجاب
بقوله : لبيك « فلي يدي مسور » قال سيبويه : « هذا باب ذكر معنى لبيك وسعديك وما اشتقا
منه . وإنما ذكر لبيك لك وجه نصبه . حدثنا أبو الخطاب أنه يقال للرجل المداوم على الشيء
لا يفارقه ولا يقطع عنه : قد ألب فلان على كذا وكذا ، ويقال : قد أسعد فلان فلانا على أمره ،
وساعده ، والإلباب والمساعدة دبو ومتابعة ، إذا ألب على الشيء فهو لا يفارقه ، وإذا أسعده فقد
تابعه ، فكانه إذا قال الرجل للرجل يا فلان فقال لبيك وسعديك فقد قال : قربا منك ومتابعة
لك ؛ فهذا تمثيل ، وإن كان لا يستعمل في الكلام وإنما حملنا على تفسير لبيك وسعديك
لتوضيح به وجه نصبهما ؛ لأنهما ليسا بمنزلة سقيا ورعيا وحيدا وما أشبهه ، ألا ترى أنك تقول
للسائل عن تفسير سقيا وحيدا : إنما هو سقاك الله سقيا ، وأحمد الله حمدا ، وتقول : حمدا ،
بدل من أحمد ، وسقيا ، بدل من سقاك الله ، ولا تستطيع أن تقول : ألبك لبا ، وأسعدك
سعدا ، بدل من أسعد ، ولا لبا ، بدل من ألب ؛ فلما لم يكن ذلك فيه التمس له شيء من غير
لفظه . . . فالتمس ذلك للبيك وسعديك واللفظ الذي اشتقا منه ؛ إذ لم يكونا فيه بمنزلة الحمد
والسقي في فعلهما ، ولا يتصرفان تصرفهما ، فعمناهما القرب والمتابعة » اه . وقال أبو سعيد
السيرافي : « اعلم أن التثنية في هذا الباب (يريد في لبيك وسعديك وهذا ذك ونحوهن)
الغرض منها التكثير ، وأنه يعود مرة بعد أخرى ، ولا يراد بها اثنان فقط من المعنى الذي يذكر ؛
والدليل على ذلك أنك تقول : ادخلوا الأول فالأول ، وإنما غرضك أن يدخل كل ، وجئت
بالأول فالأول حتى تعلم أنه شيء بعد شيء ، ولا تحتاج إلى تكريره أكثر من مرة فيعلم له أنه شيء
يعود بعد الأول ويكثر ، فتكتفى بذلك اللفظ ، وهذا المثنى كله غير متصرف : أي أنه لا يكون
إلا مصدرا منصوبا أو اسما في موضع الحال ، وإنما لم يتمكن لأنه دخله بالتثنية لفظا معنى التكثير ،
ودخل هذا اللفظ لهذا المعنى في موضع المصدر فقط ؛ فلم يتصرفوا فيه ، وبعضه يوحده فيتصرف ،
كما قال تعالى : (وَحَنَانًا مِّنْ لَّدُنَّا) اه . قلت : والدليل على تصرف حنان لأنه وحده قول
الشاعر :

فَقَالَتْ : حَنَانٌ أَمَا أَنَّى بِكَ هَهُنَا ؟ أَذُو نَسَبٍ أَمْ أَنْتَ بِالْحَيِّ عَارِفٌ ؟

... ..

الإعراب : « دعوت » فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله « لما » اللام حرف جر ، وما : اسم موصول مبني على السكون في محل جر باللام ، والجار والمجرور متعلق بدعا « نأبى » ناب : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والنون للوقاية ، وباء المتكلم مفعول به لناب ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « مسورا » مفعول به لدعوت « فلي » الفاء حرف عطف ، لبي : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى مسور ، وجملة الفعل وفاعله معطوفة بالواو على جملة دعوت مسورا « فلي » الفاء حرف عطف ، لبي : مفعول مطلق منصوب بفعل محذوف ، وتقدير الكلام : فأجيب إجابة بعد إجابة ، منصوب بالياء المفتوح ما قبلها لأنه مثني ، وهو مضاف و « يدى » مضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه مثني ، ويدى مضاف و « مسور » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهر فيه : قوله « فلي يدى مسور » حيث أضيف « لبي » إلى اسم ظاهر - وهو « يدى مسور » - ومن حقه أن يضاف إلى ضمير المخاطب دون غيره ؛ فلا يضاف إلى غير الضمير ، ولا إلى ضمير غير ضمير المخاطب ، وذلك بأن يقال : لبيك ، وليبكما ، وليبيكم . وإضافة « لبي » في بيت الشاهد إلى الاسم الظاهر شاذة في الاستعمال ، وهي - مع شذوذها - ترد على طائفتين من العلماء : الطائفة الأولى ذهبت إلى أن الكاف اللاحقة في لبيك وأخوانه حرف خطاب ، وليست ضميرا ، ومثلها مثل الكاف في قولهم : ذلك ، وذلكما ، وذلكم ، وذلكن . وقد ذهب إلى ذلك الأعم الشنمري ، قال - في شرح قول عبد بنى الحسحاس « إذا شق برد . . . البيت » وهو الشاهد (رقم ٦١٥) الآتي - ما نصه : « الشاهد فيه قوله دوايك ، ونصبه على المصدر الموضوع موضع الحال ، وثني لأن المداولة من اثنين ، والمعنى اعتورنا هذا الفعل متداولين له ، والكاف للخطاب ، ولاحظ لها في معنى الإضافة ؛ فلذلك لم يتعرف ما قبلها بها ووقع حالا » اه كلامه بحروفه . ووجه الرد على الأعم ومن يشابهه أن الشاعر قد وضع الاسم الظاهر في هذا البيت موضع الكاف ، ولا بد أن يكون هذا الاسم الظاهر مضافا إليه ، فلما عاقب هذه الكاف الاسم الظاهر علم أن موضع الكاف كموضع الاسم الظاهر ؛ فهي إذن مجرورة المحل بالإضافة ، كما أن الاسم الظاهر مجرور بالإضافة ، ولا يكون ذلك إلا إذا كانت الكاف ضمير المخاطب ، لا حرف خطاب كما زعم . والطائفة الثانية ذهبت إلى أن « لبي » اسم مفرد آخره ألف ، وإنما نصير هذه الألف ياء في « لبيك » كما نصير ألف « لدى » ياء في « لديك » . وقد ذهب إلى ذلك يونس بن حبيب شيخ سيبويه ، قال سيبويه في بيان مذهب يونس (ج ١ ص ١٧٦) ما نصه : « وزعم يونس أن لبيك اسم واحد ولكنه جاء على هذا اللفظ في الإضافة كتقولك : عليك » اه . ووجه الرد من بيت الشاهد على

كما شذت إضافته إلى ضمير الغائب في قوله :

٦١٣ — لَقُلْتُ لَبَّيْهِ لِمَنْ يَدْعُونِي

هذا القول أنه لو كان لبيك مفردا قلبت ألفه ياء للإضافة كما تقاب ألف لدى للإضافة ياء وكما تقاب ألف على للاتصال بالضمير ياء لكانت الألف تبقى إذا أضيف إلى اسم ظاهر ، نظير المقيس عليه ، ألا ترى أنك لو أضفت لدى إلى اسم ظاهر لقلت : لدى زيد ، ولدى الباب ؟ وكذا لو وصلت على باسم ظاهر فقلت : الإثم على زيد ، وعلى ظاهر البيت ، لم تقلب الألف في ذلك كله ؛ فكان ينبغي ألا تقلب الألف ياء في « لبي يدي مسور » ، فلما بقيت الياء مع الاسم الظاهر كما كانت مع الضمير علمنا أنها ليست منقلبة عن ألف كما زعم يونس ، وقد ذكر هذا الرد سيويوه بقوله : « فلو كان بمنزلة على لقال فلي يدي مسور ؛ لأنك تقول : على زيد ، إذا أظهرت الاسم » اه . وقال العيني : « وزعم سيويوه أن لبيك تثنية لب ، وزعم يونس أنه اسم مفرد ، وأصله لبي على وزن فعلى ، ثم قلبت ألفه ياء لاتصاله بالضمير كما في عليك وإليك ، ورد عليه سيويوه بهذا البيت فإنه أضافها إلى الظاهر ولم يأت بالألف ، ولو كان بمنزلة على لقال : فلي يدي مسور ؛ لأنك تقول : على زيد ، إذا أظهرت الاسم ، وإذا لم تظهر قلت : عليه ، كما قال :

دَعَوْتُ فَتَى أَجَابَ فَتَى دَعَاهُ بِلَبَّيْهِ أَشْمُ شَمَرَدَلِيْ » اه

٦١٣ — هذا بيت من الرجز المشطور ، وقبله قوله :

إِنَّكَ لَوْ دَعَوْتَنِي وَدُونِي زَوْرَاهُ ذَاتُ مُتْرَعٍ بَيُونِ

ولم أقف له على نسبة إلى قائل معين .

اللفظة : « دعوتني » طلبتني لدفع كرب أو إنالة عرف أو نحو ذينك « زوراء » هي الأرض البعيدة ، وهي أيضا البئر العميقة ، ومنه سموا دجلة بغداد بالزوراء « مترع » المشهور في ضبط هذه الكلمة أنها بيم مضمومة بعدها ناء مثناة ساكنة فراء مهملة مفتوحة ، على أنه اسم مفعول من قولك : أترع فلان الحوض والبئر ونحوهما ، إذا ملاهما ، وأصله قولهم : بئر ترع - بالتحريك - يريدون أنه مملوء ، ذكر ذلك العيني ، ثم ضبطه عن بعضهم بفتح الميم بعدها نون فزاي من قولهم : بئر نزوع ونزيع ، إذا كانت قريبة القعر ينزع منها باليد ، ثم قال : « والأول أصح وأقرب » اه . « بيون » بزنة رسول - هي البئر البعيدة القعر الواسعة ، وكذلك البائنة ، ويراد منه ههنا ما فيه من الوصف ، كما يراد من المترع البئر دون أوصافه ، وبهذا يصح أن يوصف المترع بالبيون ، فافهم ذلك .

المعنى : يقول لمن يخاطبه : إنني لا أتأخر عن إجابة دعوتك ، ولا تمنعني العراقيل مهما

﴿تنبيه﴾ : مذهبُ سيبويه أن لبيك وأخواته مصادرُ مُثناةً لفظاً ومعناها التكثير ، وأنها تُنصَبُ على المصدرية بعواملٍ محذوفةٍ من ألفاظها إلا هَذَا ذِيكَ وَلَبَيْكَ فمن معناها ، وجَوَزَ سيبويه في هَذَا ذِيكَ في قوله :

٦١٤ — ضَرَبَا هَذَا ذِيكَ وَطَعَنَّا وَخَضَّا

عظمت عن تلييتك ، فلو أن بيني وبينك بُدَا عميقة الغور ومهامه فسيحة الأرجاء لكنت مسرعا إلى إجابة دعوتك ،

الإعراب : « إنك » إن : حرف توكيد ونصب ، وضمير المخاطب اسمه « لو » حرف شرط غير جازم « دعوتني » فعل ماض ، وتاء المخاطب فاعله ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به « ودوتني » الواو واو الحال ، دون : ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وياء المتكلم مضاف إليه « زوراء » مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال صاحبه ياء المتكلم الواقعة مفعولا به في دعوتني « ذات » اسم بمعنى صاحبة نعت لزوراء ، مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو مضاف و « مترع » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « بيون » صفة لمترع مجرور بالكسرة الظاهرة « لقلت » اللام واقعة في جواب لو ، قلت : فعل وفاعل « لبيه » مفعول مطلق منصوب بفعل محذوف ، وتقدير الكلام : اقلت أجبتك إجابة بعد إجابة ، وهو مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « لمن » اللام حرف جر ، ومن : اسم موصول مبني على السكون في محل جر باللام ، والجار والمجرور متعلق بقلت « يدعوني » فعل مضارع مرفوع بضممة مقدرة على الواو ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من الموصولة ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به ، وجملة الفعل المضارع وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، وجملة لو وشرطها وجوابها في محل رفع خبر إن .

الشاهد فيه : قوله : « لبيه » حيث أضاف « لبي » إلى ضمير الغائب ، وذلك شاذ ، وحقه أن يضاف إلى ضمير المخاطب ، ومع شدوده يبطل به مذهب الأعم في لبيك من أن الكاف حرف خطاب نظيرها في قولهم : ذلك ، ووجه الرد أن ضمير الغائب قد عاقب هذه الكاف ، ولا يقول هو إنها حرف غيبة ؛ فهي ضمير غيبة ؛ فتكون الكاف ضمير خطاب لثلاث يختلف الحالان .

٦١٤ — هذا بيت من الرجز المشطور ، وهو من أرجوزة للعجاج يمدح فيها الحجاج بن يوسف الثقفي ، ويذكر إيقاعه بأصحاب عبد الرحمن بن الأشعث ، والبيت من شواهد سيبويه (١) - ١٧٥ بولاق) وقبله قوله :

تَجَزَّيْهِمْ بِالطَّعْنِ فَرَضًا فَرَضًا وَتَارَةً يَلْقَوْنَ فَرَضًا فَرَضًا

حَتَّى تَقْضَى الْأَجَلَ الْمُنْقَضَا ضَرْبًا هَذَاذِيكَ وَطَعْنَا وَخَضَا
* يُمَضَى إِلَى عَاصِي الْعُرُوقِ النَّحْضَا *

جَاءُوا مُخَلِّينَ فَلَاقُوا حَمْضًا طَائِعِينَ لَا يَزْجُرُ بَعْضُ بَعْضًا

اللفظة: « تجزيهم » هو خطاب للحجاج ، وحديث عن الخوارج الذين هم أصحاب ابن الأشعث « تقضى » هو فعل مضارع مبدوء بباء الخطاب ، وماضيه قضى مضعف الوسط « الأجل المنقض » المنقض : اسم فاعل فعله انقض الطائر ونحوه إذا وثب على الصيد ، وقد جعل أجلهم كأنه منقض عليهم من عل ؛ لأنه قد بلغ نهايته « هذاذيك » هو واقع . وقع قولك : قطعاً سريعاً بعد قطع سريع ، وأصله من الهد ، وهو الإسراع في القطع ، والمراد من هذه التثنية التكثير لا الهد مرتين فحسب « وطعنا » الطعن : هو الوخز بالرمح « وخضا » قال ابن فارس : الوخض الطعن غير الجائف ، يقال : وخضه بالرمح . وقال ابن يعيش : الوخض الطعن الجائف . وقال الأعمش أيضاً : الوخض الطعن الجائف ، أى : يضرب الأعناق ويطن في الأجواف . وقال النجاشي : الوخض التحريض « يمضى » مضارع أمضى ، والضمير المستتر فيه يعود إلى الطعن « عاصى العروق » قال الجوهري : العاصي : العرق الذي لا يرقأ ، ويجمع على عواص « النحضا » النحض - بفتح فسكون - هو اللحم المكتنز كالحم الفخذ . وهو مفعول به ليضى ، وكأن الطعن يمزق أجسامهم فينقل قطعاً من لحومهم إلى عروقهم « جاءوا مخلين » المخل : اسم الفاعل من أخل ، إذا طاب الخلطة ، والخلطة - بضم الخاء - النبات الحلو « لاقوا » وجدوا « الحمضا » الحمض - بفتح فسكون - ما حمض من النبات ، وكفى بذلك عن أنهم أرادوا أن يظفروا بحاجتهم ومأولهم فلاقوا الحنف في سبيله ، فالخلطة هي الأمر المطلوب والرغبة المرجوة ، والحمض هو الموت ، ونظيره قول الشاعر :

وَإِنَّ لَنَا حَمْضًا مِنَ الْمَوْتِ مُنْفَعًا وَإِنَّكَ مُخْتَلٌّ فَهَلْ أَنْتَ حَامِضٌ

الإعراب :- « ضرباً » يجوز أن يكون مفعولاً مطلقاً منصوباً بفعل محذوف ، وكأنه قال : اضرب ضرباً ، ويجوز أن يكون مفعولاً بفعل محذوف ، أى : تجزيهم ضرباً ، ويجوز أن يكون منصوباً على نزع الخافض ، وكأنه قد قال : بضرب ، نظير قوله فيما قبل « تجزيهم بالطعن » « هذاذيك » مفعول مطلق لفعل محذوف مقدر من معناه ، وكأنه قد قال : اقطع قطعاً ، أو أسرع لإسراعاً ، منصوب بالياء المفتوح ما قبلها نيابة عن الفتحة لأنه مثني ، وهو مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه مبني على الفتح في محل جر « وطعنا » الواو حرف عطف ، طعنا : معطوف على ضرباً « وخضا » نعت لطنن منصوب بالفتحة الظاهرة .

الشاهر فيه : قوله « هذا ذيك » فان سيبويه رحمه الله قد جوز فيه أن يكون حالا كجوز فيه أن يكون مفعولا مطلقا كما أعربناه ، قال سيبويه (١ - ١٧٥) : « كأنه أراد بقوله لبيك وسعديك إجابة بعد إجابة ، كأنه يقول : كلما أجبتك في أمر فأنا في الأمر الآخر مجيب ، وكأن هذه التثنية أشد تأكيدا ، ومثله إلا أنه قد يكون حالا وقع عليه الفعل - قول الشاعر * إذا شق برد ... البيت * أي : مداولتك ، ومداولة لك ، وإن شاء كان حالا ، ومثله أيضا * ضربا هذا ذيك وطعنا وخضا * » اه كلامه . وجوز الأعل الشنمري في « هذا ذيك » في بيت الشاهد الذي معنا ثلاثة أوجه : أحدها أن يكون نعتا لضربا ، وثانيها أن يكون حالا منه ، وثالثها أن يكون بدلا منه ، قال : « والمعنى ضربا بهذا بعد هذا ، على التكثير ، وهو صفة للضرب ، أو بدل منه ، ويجوز أن يكون حالا من نكرة » اه . وقد أنكر المتأخرون على سيبويه تجويزه الحالية وعلى الأعل تجويزه الوصفية ، وحجتهم في هذا الإنكار شيان : أولهما أن « هذا ذيك » معرفة بسبب الإضافة إلى ضمير مخاطب ، والمعرفة لا تقع حالا ولا تكون صفة للنكرة ، وثانيهما أن المصدر للموضوع للتكثير لم يثبت فيه غير كونه مفعولا مطلقا ، قال ابن هشام : « وتجوز سيبويه في هذا ذيك في البيت وفي دوايك من قوله * دوايك حتى كنا غير لابس * الحالية بتقدير نفعه متداولين وهاذين أي مسرعين - ضعيف ؛ للتعريف ، ولأن المصدر الموضوع للتكثير لم يثبت فيه غير كونه مفعولا مطلقا » اه . وقد نقل الشارح الأتخوني عبارته هذه بنصها . قلت : وهو كلام لا يقضى العجب منه ، وهو فاسد من وجوه : أولها أن الأعل لا يرى أن « هذا ذيك » معرفة حتى يرد عليه بذلك ؛ لأن الكاف عنده حرف خطاب لا ضمير مخاطب ، على ما علمت من كلامه الذي أثراه لك في شرح الشاهد السابق . وثانيها أن سيبويه لم يجعل هذه المعرفة حالا إلا بعد أن أولها بنكرة مشتقة كما هو تصریحهم في قولهم « بتقدير نفعه متداولين وهاذين » وقد علم مما تقدم في باب الحال أن المعرفة قد وردت عنهم في موضع الحال بتقدير النكرة ، فما يمنع من أن يكون هذا من ذلك ، وثالثها أن قولهم « إن المصدر الموضوع للتكثير لم يثبت فيه غير كونه مفعولا مطلقا » كلام عجيب ؛ فان كانوا يقولونه عن قياس وعلة فغير مسلم لهم حتى يذكروا هذه العلة لترى فيها رأينا ، على أن اللغة لا تثبت بالأقيسة ، وإن كانوا يقولونه عن استقراء فكيف تجاهلوا رأى سيبويه وهو الذي نقل لهم أكثر ما يتعلمون به ، وكيف تجاهلوا مع ذلك قول من بعده ، وهذا أبو سعيد السيرافي يقول في أثناء العبارة التي أثراها لك في شرح الشاهد (رقم ٦١٢) « وهذا المثني كله غير متصرف : أي أنه لا يكون إلا مصدرا منصوبا أو اسما في موضع الحال » اه . وبعد ؛ فما يمنع أن يكون سيبويه والأعل قد أرادا أن « هذا ذيك » مفعول مطلق لفعل محذوف ، وأن هذا الفعل مع فاعله في محل نصب صفة أو حال ، بدليل قول الأعل : « والمعنى

وفي « دَوَالِيكَ » في قوله :

٦١٥ — إِذَا شُقَّ بُرْدُ شُقٍّ بِالْبُرْدِ مِثْلُهُ دَوَالِيكَ حَتَّى كُلُّنَا غَيْرُ لَائِسٍ

ضرباً بهذا هذا بعد هذا « اهـ . وقال ابن هشام اللخمي : « وقيل : إن هذا ذيك منصوب بأضمار فعل من لفظه ، وذلك الفعل في موضع نصب على الصفة لضرب ، والضرب منصوب بفعل من لفظه ، كأنه قال : تضربهم ضرباً بهذا اللحم هذا بعد هذا « اهـ ،

٦١٥ — هذا بيت لسحيم عبد بن الحسحاس ، وقبله قوله :

كَأَنَّ الصَّبِيرِيَّاتِ وَسَطَ بَيُونِنَا ظِلَاءَ تَبَدَّتْ مِنْ خِلَالِ الْمَكَانِسِ
فَكَمْ قَدْ شَقَقْنَا مِنْ رِذَاءِ مُنِيرٍ عَلَى طِفْلَةٍ مَمْكُورَةٍ غَيْرِ عَانِسِ
وَهُنَّ بَنَاتُ الْقَوْمِ إِنْ يَظْفَرُوا بِنَا يَكُنْ فِي ثَبَاتِ الْقَوْمِ إِحْدَى الدَّهَارِسِ

اللفظة : « الصبيريّات » جمع صيرية ، وهي المنسوبة إلى صير بن ربوع « المكاس » جمع مكس ، وهو المكان الذي يكس فيه الظبي : أي يستتر ، وأصله الكناس - بزنة كتاب - وهو الموضع الذي يكس فيه ويستتر ، وتقول : كس الظبي - من باب جلس - وتكنس ، إذا دخل الكناس « منير » أي : ذي أعلام « طفلة » بفتح الطاء المهملة وسكون الفاء - هي المرأة الناعمة « ممكورة » هي المثلثة الساقين « إذا شق برد - إلخ » شق الثوب : تمزيقه ، والبرد - بضم فسكون - الكساء ، وقال أبو حاتم : لا يقال للكساء برد حتى يكون فيه وثى ، ودواليك : من المداولة وهي المناوبة ، وهي تعاور الشيء بينك وبين غيرك . قال الأعلم : « وكان الرجل إذا أراد تأكيد المودة بينه وبين من يحب واستدامة مواصلته شق كل واحد منهما برد صاحبه ، يرى أن ذلك أبقى للمودة » اهـ . وقال الجوهري : « تزعم النساء أنه إذا شق أحد الزوجين عند البضع شيئاً من ثوب صاحبه دام الود بينهما ، وإلا تم اجرا » اهـ . وقال العيني : « كانت عادة العرب في الجاهلية أن يلبس كل واحد من الزوجين برد الآخر ، ثم يتداولان على تخريقه حتى لا يبقى فيه لبس ، طلباً لتأكيد المودة » اهـ وروى : إذا شق برد شق بالبرد رقع ،

الإعراب : « إذا » ظرفية تضمنت معنى الشرط مبني على السكون في محل نصب بشق الثاني « شق » فعل ماض مبني للجهول « برد » نائب فاعل ، والجملة من الفعل ونائب فاعله في محل جر بإضافة إذا إليها « شق » فعل ماض مبني للجهول « بالبرد » جار ومجرور متعلق بشق « مثله » مثل : نائب فاعل مرفوع بالضمّة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى البرد مضاف إليه « دواليك » منقول مطلق منصوب بفعل محذوف ، والتقدير : تتداول ذلك تداولاً ، وهو منصوب بالياء المفتوح ما قبلها نياحة عن الفتحة لأنه مثنى ، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه مبني على الفتح في محل جر « حتى » حرف ابتداء مبني على السكون لاعل له من الإعراب

الحالية بتقدير نفعه مُداولين وهاذين ، أى : مسرعين ، وهو ضعيف ؛ للتعريف ، ولأن

«كلنا» كل : مبتدأ مرفوع بالضمّة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير المتكلم ومعه غيره مضاف إليه «غير» خبر المبتدأ مرفوع بالضمّة الظاهرة ، وهو مضاف و «لابس» مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله «دوايك» فانه مصدر مثنى مضاف إلى ضمير المخاطب ، ومعناه التكرار ؛ وهو عند النحاة منصوب على أنه مفعول مطلق بفعل محذوف ، ولم يجوز فيه التأخرون سوى ذلك وقد جوز سيبويه فيه هذا الوجه ووجهها آخر ، وهو أن يكون حالا على التأويل بنكرة مشتقة : أى نفعل ذلك متداولين ، قال الأعمى في شرحه : «الشاهد فيه قوله دوايك ، ونصبه على المصدر الموضع موضع الحال ، وثنى لأن المداولة من اثنين ، والمعنى : اعتورنا هذا الفعل متداولين له » اهـ .

وهنا شيء طريف ، وهو أن الشيخ يس نقل عن القاتنى قوله «ثم لا يخفى أن في قوله دوايك في البيت - على تفسيره بتداول - حجة للأعلم على أن الكاف حرف لمجرد الخطاب ؛ إذ لم يمكن كونها فاعلا للتداول ولا مفعولا له ؛ إذ فاعله المتكلم وجماعته ، ومفعوله شق البرد ، فتمتنق اسميتها بانتفاء لازمها (يريد أنه إذا لم يصلح أن تكون الكاف فاعلا فتكون إضافة المصدر إلى فاعله ، ولا مفعولا فتكون إضافة المصدر إلى مفعوله - وجب أن تكون حرفا ، لأن الاسم لا يتخلو عن واحد منهما) ولو قسرنا دوايك بإدالة منك بعد إدالة يندفع ذلك ؛ إذ هي فاعل الإدالة ، والتقدير : قائلين يا الله إدالة منك بعد إدالة » اهـ . وكل هذا كلام عار عن التحقيق ، وبوضحه لك أنك لو قلت : داوتك هذا الأمر ، كانت ناء المتكلم فاعلا وكاف المخاطب مفعولا ، وأنه يجوز أن تقول : داوتنى هذا الأمر ، فتكون ناء المخاطب فاعلا وياء المتكلم مفعولا به ، والمعنى في العبارتين واحد لم يتغير ، لأن معنى المفاعلة أن يكون كل واحد من الفاعل والمفعول به له من الأثر في صاحبه مثل ما لصاحبه من الأثر فيه ، فيصح أن يكون كل واحد منهما فاعلا في اللفظ كما يصح أن يكون كل واحد منهما مفعولا في اللفظ . ثم أنت لو قلت : مداولنى إياك على هذا الأمر ، ومداوتك إياى على هذا الأمر - كان هذا مصدرا مضافا إلى أحد معموليه بغير خلاف ، فلم يختلف الحال حين قلت دوايك مع أن دوايك لا يخرج في المعنى عن قولك تداولك معى بعد تداولك معى على هذا الأمر ، فقوله إنه لا يصح جعل الكاف فاعلا لأن الفاعل هو المتكلم وجماعته غير مسلم ، بل الفاعل هو المخاطب أيضا ، لأن المتكلم والمخاطب يتداولان الأمر بينهما فكل واحد منهما ذو أثر بصاحبه ، وقوله ولا يصح أن تكون الكاف مفعولا لأن المفعول شق البرد ، غير مسلم أيضا ؛ لأن المخاطب مفعول به للتداول والمتكلم أيضا مفعول به للتداول ، وشق البرد هو المفعول الثانى وهو الذى يتعدى إليه التداول بعلى أو بنفسه ؛ فثبت بهذا التحقيق أن الكاف يصح أن تكون فاعلا في دوايك ، ويصح أيضا أن تكون مفعولا به ، وإذا ثبت ذلك كانت اسما بغير شك ، فاحفظ هذا ولا تغفل عنه .



المصدر الموضوع للتكثير لم يثبت فيه غير كونه مفعولا مطلقا . وجوز الأعم في هذا ذلك في البيت الوصفية ، وهو مردود بما ذكر ، ولأنه معرفة و « ضربا » نكرة ، وذهب يونس إلى أن لبيك اسم مفرد مقصور أصله لبي قلبت ألفه ياء للإضافة إلى الضمير كما في علي وإلى ولدي ، وردّ عليه سيبويه بأنه لو كان كذلك لما قلبت مع الظاهر في قوله :

* فَلَبَّيْ يَدَيَّ مِسُورِ *

وقول ابن النازم إن خلاف يونس في لبيك وأخواته وهم ، وزعم الأعم أن الكاف حرف خطاب لا موضع له من الإعراب مثلها في « ذلك » . ورد عليه بقولهم : لَبَّيْ ، وَلَبَّيْ يَدَيَّ مِسُورِ ، ويجذفهم النون لأجلها ولم يحذفوها في ذلك ، وبأنها لا تلحق الأسماء التي لا تشبه الحرف اه .

النوع الثاني من الملازم للإضافة - وهو ما يختص بالجل - على قسمين : ما يختص بنوع من الجل ، وسيأتي ، وما لا يختص ، وإليه الإشارة بقوله : (وَالزُّمُوإِضَافَةٌ إِلَى الْجُلِّ * حَيْثُ وَإِذْ) فشمّل إطلاقه الجلّ الجملة الاسمية والفعلية ؛ فالاسمية نحو : جَلَسْتُ حَيْثُ زَيْدٌ جَالِسٌ ، « وَأَذْ كَرُّوإِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ » والفعلية نحو : جَلَسْتُ حَيْثُ جَلَسْتُ ، وَأَجْلَسْتُ حَيْثُ أَجْلَسْتُ « وَأَذْ كَرُّوإِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا » « وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا » ومعنى هذا المضارع المضى حينئذ ، وأما نحو قوله :

٦١٦ - أَمَا تَرَى حَيْثُ سُهَيْلٌ طَالِعًا

٦١٦ - هذا بيت من الرجز المشطور ، وهذه قوله :

* نَجْمًا يُضِيءُ كَالشَّهَابِ سَاطِعًا *

ولم أقف لهذا الرجز على نسبة إلى قاتل معين

اللفظة : « ترى » هي ههنا بصرية ، بمعنى تنظر وتبصر ، وجوز العيني أن تكون علمية طالبة لمفعولين « حيث » اسم للمكان اتفاقا ، ويندرج فيها الزمان ، وأكثر العرب يأتي بها مبنية ومنهم - وهم بنو قعس - من يهرها ؛ ومنهم - وهم بنو طي - من يقول فيها : حوث ، بالواو مكان الباء . ومن بناها من العرب يبنها على الضم تشبيها لها بالغايات كقبل وبعد ، أو على الكسر على ما هو الأصل في التخلص من التقاء الساكنين ، أو على الفتح للتخفيف . وقراءة من قرأ :

(مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ) تحتمل وجهين : أحدهما أن تكون معرفة مجرورة بمن ، والآخر أن تكون مبنية على الكسر . وأغاب أحوالها أن تكون في محل نصب على الظرفية ، أو في محل خفض بمن ، وربما جرت بغير من ، كجرها محلا بإضافة لدى إليها ، في قول زهير بن أبي سلمى الزنى :

فَشَدَّ وَلَمْ يُفْرِغْ بُيُوتًا كَثِيرَةً لَدَى حَيْثُ أَلْقَتْ رَحْلَهَا أُمُّ قَشْعَمٍ

وذهب أبو على الفارسي إلى أنها قد تقع منصوبة المحل على أنها مفعول به ، واستدل على ذلك بقوله تعالى : (اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ) فجعل « حيث » اسما للكان مفعولا به لفعل محذوف يفسره أعلم ، والتقدير : الله أعلم يعلم الوضع الذي يجعل فيه رسالته ، ولم ينصبه بأعلم ؛ لأن أفعل التفضيل لا ينصب المفعول به في غير المسألة المعروفة بمسألة الكحل ، ولم يجعل حيث ظرفا ؛ لأن المعنى على أن الله تعالى يعلم نفس المكان اللاتق لوضع الرسالة فيه ، والظرفية تفيد أنه يعلم شيئا في ذلك المكان ، وذهب ابن مالك إلى أنه يجوز أن تقع حيث اسما لإن ، وأنشد على ذلك قول الشاعر :

إِنَّ حَيْثُ اسْتَقَرَّ مَنْ أَنْتَ رَايِهِ فِي حِمَى فِيهِ عِزَّةٌ وَأَمَانٌ

يريد إن المكان الذي يستقر فيه من تكون أيها المخاطب راعيا له لمكان مخوف بالعزة والأمان ، وخرجه غيره على أن حيث ظرف متعلق بمحذوف خبر إن تقدم على اسمها ، وحمل اسمها مؤخرا « سهيل » نجم تنضج الفواكه عند طلوعه وينقضي به التقيظ والحر « كالشهاب » الشهاب - بزنة الكتاب - شعلة من نار ساطعة : أي مرتفعة « ساطعا » مرتفعا ، فهو مؤكدا لما فهم من قوله : كالشهاب .

الإعراب : « أما » أداة استفتاح ، حرف مبني على السكون لا عمل له من الإعراب « ترى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « حيث » يجوز أن يكون مفعولا به لترى ، فهو مبني على الضم في محل نصب ، عند من جوز وقوع « حيث » مفعولا به كأبي على الفارسي البغدادي ، على ما ذكرنا في لغة البيت ، وهو عند جبهة النحاة الذين لا يجوزون ذلك ظرف مبني على الضم في محل نصب يتعلق بترى « سهيل » يروى بالجر على أن حيث مضاف وهو مضاف إليه ، ويروى بالرفع على أنه مبتدأ خبره محذوف ، وحيث مضافة إلى هذه الجملة « طالعا » من جعل ترى بصرية وروى « سهيل » بالجر فطالعا عنده حال من سهيل المضاف إليه ، ومن جعل ترى علمية جعل حيث مفعولها الأول وطالعا مفعولها الثاني ، ومن روى « سهيل » بالرفع جعل طالعا حالا من الضمير المستكن في الخبر

وقوله :

٦١٧ - حَيْثُ لِيَ الْعَمَّاتُ

العائد إلى سهيل « نجما » منصوب على المدح بفعل محذوف « يضيء » فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى نجم « كالشهاب » جار ومجرور متعلق بـ « يضيء » « ساطعا » حال من الشهاب ، فهو مؤكد لصاحبه ، منصوب بالفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : في هذا البيت شاهدان من شواهد النحو :

أولهما - وهو غير مقصود للشارح من الإتيان به ههنا - في قوله « طالعا » فإنه حال من « سهيل » و « سهيل » مضاف إليه ، وحجى الحال من المضاف إليه - وإن كان قليلا - قد ورد منه في الشعر العربي جملة صالحة ؛ فمن ذلك قول تأبط شرا :

سَلَبْتُ سِلَاحِي بَانِسًا وَشَتَمْتَنِي فَيَا خَيْرَ مَسْلُوبٍ وَيَا شَرَّ سَالِبٍ

فان قوله « بانسا » حال من ياء التكلم المحرورة محلا بالإضافة في قوله « سلاحي » ؛ ومن ذلك قول الآخر وأنشده أبو زيد :

عَوِذٌ وَبُهْتَةٌ حَاشِدُونَ عَلَيْهِمْ حَلَقُ الْحَدِيدِ مُضَاعَفًا يَتَلَكَّبُ

فان قوله « مضاعفا » حال من الحديد المحرور باضافة حلق إليه . وقد سبقت هذه المسألة مشروحة في باب الحال . وأنت خير أن هذا الاستشهاد إنما يتم إذا رويت « سهيل » بالجر على أنه مضاف إليه وجعلت « ترى » بصرية ، فان رويته بالرفع على أنه مبتدأ خبره محذوف فطالعا حال من الضمير المستكن في الخبر ، وإن جعلت « ترى » علمية فطالعا مفعول ثان ، ولا شاهد في البيت لهذه المسألة على هذين الوجهين .

والشاهد الثاني - وهو المقصود للشارح من الإتيان بهذا البيت ههنا - في قوله « حيث سهيل » بالجر على أن حيث قد أضيفت إلى المفرد ، وذلك نادر ، والكثير فيها أن تكون مضافة إلى جملة خبرية اسمية مثبتة أو فعلية مصدرية بماض مثبت أو منفي بلا أو بمضارع مثبت أو منفي بلم أولا ، فأما « ما » في قول الشاعر :

وَأَنْفِي حَيْثُ مَا يَدْنِي الْهَوَى بِصَرِي مِنْ حَيْثُ مَا سَلَكَوْا دُنُو فَاَنْظُرُ

فهى زائدة والجملة بعدها مثبتة .

وهذا الاستدلال إنما يتم على رواية جر « سهيل » . فان رويته بالرفع فهو مبتدأ خبره محذوف ، والجملة في محل جر باضافة حيث إليها ، على ما ذكرناه في الإعراب ، وتقدير الكلام حينئذ : أما ترى حيث سهيل موجود طالعا .

٦١٧ - هذه قطعة من بيت ، وقد وردت في عدة أشعار بعضها معروف النسبة إلى قائله ،

... ..

وبعضها غير معروف النسبة إلى قائله ؛ فمن الأول قول كثير عزة :

وَهَاجِرَةٌ يَا عَزَّ يَلُفُّ حَرْهَا لِرُكْبَانِهَا مِنْ حَيْثُ لِيَ الْعَمَامُ
نَصَبْتُ لَهَا وَجْهِي وَعَزَّةٌ تَنْقِي يَجْلِبُهَا وَالسَّيْرُ لَفَحَ السَّمَامُ

ومن ذلك قول الفرزدق :

وَنَطَقَهُمْ حَيْثُ الْكَلَى بَعْدَ ضَرْبِهِمْ بِيَيْضِ الْمَوَاضِي حَيْثُ لِيَ الْعَمَامُ

ومن الثاني قول الآخر :

وَنَحْنُ سَقَيْنَا الْمَوْتَ بِالسَّيْفِ مَعْقِلًا وَقَدْ كَانَ مِنْهُمْ حَيْثُ لِيَ الْعَمَامُ

والظاهر أن الشارح لم يأت بالبيت كاملاً لاطلاعه على هذا الشعر كله ؛ فلم يشأ أن يقتصر على أحدها ليكون محتملاً لكلاهما .

الإعراب : سنعرِّب لك بيت الفرزدق لسكونه البيت المشهور في شروح الألفية ؛ إذ كان إعراب كل ما ذكرنا من الأبيات شيئاً يطول من غير موجب لذلك . « نطعنهم » نطعن : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن ، وضمير الغائبين مفعول به « حيث » ظرف مكان مبني على الضم في محل نصب بنطعن ، وهو مضاف و « الكلى » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، ويجوز أن يكون الكلى مبتدأ مرفوعاً بضممة مقدرة على الألف ، وخبره محذوف ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جر بإضافة حيث إليها ، والتقدير : ونطعنهم حيث الكلى موجودة « بعد » ظرف منصوب على الظرفية بنطعن ، وهو مضاف وضرب من « ضربهم » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه « يبيض » جار ومجرور متعلق بضرب ، وبيض مضاف و « المواضي » مضاف إليه « حيث » ظرف مكان متعلق بضرب مبني على الضم في محل نصب ، وهو مضاف و « لى » مضاف إليه ، ولى مضاف و « العمام » مضاف إليه .

الشاهد فيه : في هذا البيت الذى أعر بناه شاهدان للسألة التى نحن بصدد الحديث عنها : أحدهما قوله « حيث الكلى » وثانيهما قوله « حيث لى العمام » والأول منهما محتمل لأن يكون شاهداً على القليل في هذه السألة بتقدير جر الكلى ومحتمل لأن يكون جارياً على الكثير بأن تكون الكلى مرفوعة على أنها مبتدأ حذف خبره ، والثاني منهما لا يحتمل إلا أن يكون جارياً على القليل في هذه السألة وهو إضافة حيث إلى المفرد ، فإنا لم نجد أحداً من العلماء ذكر أن الرواية جاءت في هذا الشاهد برفع « لى » كما ذكرنا ذلك في الشاهد السابق .

فشاذا لا يقاس عليه ، خلافا للكسائي .

﴿ تنبيه ﴾ : قولهم « إذ ذاك » ليس من الإضافة إلى المفرد ، بل إلى الجملة الاسمية ، والتقدير : إذ ذاك كذلك ، أو إذ كان ذاك .

(وَأَنْ يَنْوَنَ يُحْتَمَلُ إِفْرَادُ إِذْ) أى : وإن ينون إذ يحتمل إفرادها لفظا ، وأكثر ما يكون ذلك مع إضافة اسم الزمان إليها ، كما فى نحو : يَوْمَئِذٍ ، وَحِينَئِذٍ ، ويكون التنوين عوضا من لفظ الجملة المضاف إليها ، كما تقدم بيانه فى أول الكتاب ، وأما نحو :
... .. وَأَنْتَ إِذْ صَحِيحٌ^(١)

فنادر .

وهنا مسألتان نحب أن نذكرهما لك ، أما الأولى فقد اختلف النحاة فى حكم إضافة حيث إلى المفرد : فذهب جمهورهم إلى أن ذلك نادر ، وينسب هذا إلى البصريين ، وذهب الكسائي إلى أنه جائز وأنه مقيس .

قال أبو حيان ما نضه : « مذهب البصريين أنه لا يجوز إضافة حيث إلى المفرد ، وما سمع من ذلك نحو حيث لى العلم نادر ، وأجاز الكسائي الإضافة إلى المفرد ؛ قياسا على ما سمع إضافتها فيه إلى المفرد » اهـ .

وأما الثانية فقد اختلف العلماء فى « حيث » إذا أضيفت إلى المفرد : أمعرية هى لا غير أم يجوز فيها الإعراب والبناء ؟ حكى أبو الفتح أن من أضاف حيث إلى المفرد أعربها ، ومعنى ذلك أنه ينصبها على الظرفية ، وذهب من لا يحصى العدد من العلماء - ومنهم المحقق الرضى ، وأبو على الفارسي والكسائي - إلى أن حيث إذا أضيفت إلى المفرد لم يجب إعرابها ، بل يجوز أن تكون مبنية وأن تكون معربة ، قال البغدادي (٣ - ١٥٥) : « قال أبو على فى إضاح الشعر : هذا البيت (يريد الشاهد السابق رقم ٦١٦) أنشده الكسائي ، وجعل حيث اسما ، ولم يعربه ؛ لأن كونه اسما لا يخرج عن البناء ، كقوله تعالى : (مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ) » اهـ .

(١) هذه قطعة من بيت ، وهو بتمامه :

نَهَيْتُكَ عَنْ ظِلَالِكَ أُمِّ عَمْرٍو بِعَاقِبَةٍ وَأَنْتَ إِذْ صَحِيحٌ

وهو بيت لأبى ذؤيب الهذلى ، وهو الشاهد (رقم ٩) الذى سبق ذكره وشرحه فى أول هذا الكتاب (انظر الجزء الأول ص ١٧) ووجه الاستشهاد به ههنا أنه قد قطع « إذ » عن الإضافة إلى الجملة لفظا ولم يضاف إليها اسم الزمان كيوم وحين ، وذلك نادر جد الندرة .

(وَمَا كَاذٌ مُتَّقٍ) في كونه ظرفاً مبهماً ماضياً، نحو: حين، ووقت، وزمان، ويوم،
إذا أريد بها الماضى (كَاذٌ) في الإضافة إلى ما تضاف إليه إذ، لكن (أَضِنْتُ) هذه
(جَوَازاً) لما سبق أن إذ تضاف إليه وجوباً (نَحْوُ حِينَ جَانِبُذٍ) وجاءَ زَيْدٌ يَوْمَ الْحُجَّاجِ
أَمِيرٌ، ونحو حين مجيئك نبد، وجاءَ زَيْدٌ يَوْمَ إِمْرَةِ الْحُجَّاجِ، فتضاف للفرد، فان كان
الظرف المبهم مستقبل المعنى لم يعامل معاملة إذ، بل يعامل معاملة إذا، فلا يضاف إلى الجملة
الاسمية، بل إلى الفعلية كما سيأتى، وأما «يَوْمٌ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ» وقوله:

فَكُنْ لِي شَفِيعاً يَوْمَ لَأَذُ شَفَاعَةٍ بِمَنْ فَعِيلًا عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبٍ^(١)

فما نُزِّلَ المستقبلُ فيه منزلةَ الماضى لتحقق وقوعه. هذا مذهب سيبويه، وأجاز ذلك
الناظم على قلة؛ تمسكاً بظاهره ماسبق. وأما غير المبهم - وهو المحدود - فلا يضاف إلى جملة،
وذلك نحو شهرٍ وحولٍ، بل لا يضاف إلا إلى الفرد نحو شهر كذا.

(وَأَبْنٍ أَوْ أَغْرِبٍ مَا كَاذٌ قَدْ أُجْرِيَا) مما سبق أنه يضاف إلى الجملة جوازا:
أما الإعراب فعلى الأصل، وأما البناء فحملاً على إذ (وَأَخْتَرُ بِنَاً مَتَلَوْ فِعْلٍ بُنِيَاً) أى: أن
الأرجح والمختار فيما تلاه فعلٌ مبنى البناء للتناسب كقوله:

(١) هذا بيت لسواد بن قارب الدوسى، وهو الشاهد (رقم ٢١٦) الذى سبق شرحه فى باب
الحروف المشبهة بليس (انظر الجزء الأول ص ٤٠٧) والاستشهاد به ههنا فى قوله «يوم لاذو
شفاعة بمفن» حيث أجريت «يوم» بحرى «إذ» فأضيفت إلى الجملة بعدها، وهى جملة لا
واسمها وخبرها، وكان من حق هذه الجملة أن تكون فعلية لأنها مستقبلة فى المعنى؛ إذ المراد يوم
القيامة، وهو اليوم الذى لا ينقضى فيه حميم ولا شفع، والسرفى ذلك أن ماهو ظرف زمان مبهم
إن كان ماضياً ألحق باذ التى هى للزمان الماضى فجازت إضافته إلى الجمل بأنواعها اسمية أو فعلية كما
تجوز إضافة إذ إلى كل ذلك، وإن كان الزمان المبهم مستقبلاً ألحق باذا التى هى للزمان المستقبل
فلم تحز إضافته إلا إلى الجملة الفعلية كما لا تجوز إضافة إذ إلا إلى الجمل الفعلية. وفى هذا البيت تجدد
الظرف مستقبلاً لما ذكرنا، وتجدد - مع ذلك - مضافاً إلى الجملة الاسمية المنفية بلا العاملة عمل
ليس، وقد اعتذر الشارح عن ذلك بأن هذا الظرف - وإن كان مستقبل المعنى - قد نزل منزلة
الماضى؛ بسبب كونه محقق الوقوع.

٦١٨ - عَلَى حِينٍ عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصَّبَا

٦١٨ - عذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

* وَقُلْتُ أَلَا أَصْحُ وَالشَّيْبُ وَازِعُ *

وهذا البيت من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٣٦٩) وهو أيضا من شواهد المحقق الرضى فى باب الظروف من شرح الكافية (انظر الخزانة ٣ - ١٥١ بلاق) ، وهو أيضا من شواهد جارا الله الرعشى فى الكشف ، ومن شواهد ابن هشام الأنصارى فى مبحث الأمور التى يكتسبها المضاف من المضاف إليه من معنى اللبيب ؛ وهو من قصيدة للناطقة الديبىانى مطلعها قوله :

عَفَا ذُو حُسَى مِنْ فَرْتَنِي فَالْفَوَارِغُ فَجَنَّبَا أَرِيكَ فَالْتَّلَاعُ الدَّوَارِغُ
فَمَجْتَمَعُ الْأَشْرَاجِ عَنِّي رُسُومَهَا مَصَافٍ مَرَّتْ بَعْدَنَا وَمَرَابِيعُ
تَوَهَّمْتُ آيَاتِهَا فَفَرَفْتُهَا لِسِنَّةِ أَعْوَامٍ وَذَا الْعَامُ سَابِيعُ
رَمَادٌ كَكُحْلِ الْعَيْنِ لَايَا أَيْبِنُهُ وَنُؤْيُ كَجِذْمِ الْحَوْضِ أُنْثَمُ خَاشِعُ
كَأَنَّ حَجْرَ الرَّامِسَاتِ ذُبُوهَا عَلَيْهِ قَضِيمٌ نَمَقَتْهُ الصَّوَانِعُ
عَلَى ظَهْرِ مَبْنَاءٍ جَدِيدٍ سَيُورُهَا يَطُوفُ بِهَا وَسَطُ اللَّطِيمَةِ صَانِعُ
فَأَسْبَلَ مِنِّي عَبْرَةً فَرَدَدْتُهَا عَلَى النَّخْرِ مِنْهَا مُسْتَهْلٌ وَدَامِعُ
عَلَى حِينٍ عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصَّبَا وَقُلْتُ ... الْبَيْتُ ، وَبَعْدَهُ :
وَقَدْ حَالَ هَمْ دُونَ ذَلِكَ دَاخِلٌ مَكَانَ الشَّغَافِ تَبْتَغِيهِ الْأَصَابِعُ

اللفظ : « عفا » درس وذهبت معاملة « ذوحسى » بضم الحاء ، بزنة هدى - أمم موضع « من فرتنى » فرتنى : اسم امرأة ، وأراد من منازل فرتنى « الفوارغ » و « أريك » أسماء مواضع « فالتللاع » مجارى المياه ، واحدها تلعة « الدوافع » التى تدفع إلى الوادى « فمجمع الأشراج » جمع شرج ، وهو شعب يدفع من الحرة « مصاف ومرابع » أزمان الصيف وأزمان الربيع « آيات لها » علامات « لأيا أيبنه » يريد أنه لا يعرفه إلا بعد جهد ومشقة لتغيره عن حاله التى عهد عليها « كجذم الحوض » جذم كل شئ : أصله « أنثم » هو الذى تهدم وتسلم « خاشع » مطمئن لاصق بالأرض « حجر الرامسات » هى الرياح الشديدة « نمقته » زينته وحسنه « على ظهر مبناء » المبنأة - بكسر الميم - النطع ، وكانوا ينسطون نطعاً ثم يلقون عليه الحصر ونحوها « اللطيمة » هى سوق فيها بز وطيب « فأسبل منى عبرة » يروى : فكفكفت منى عبرة ، وعلى الرواية الأولى تروى « عبرة » بالنصب على أن فى « أسبل » ضميراً مستترا يعود

... ..

إلى « ذوحسى » و يروى برفع « عبرة » على أنها فاعل أسبل ، وحذفت التاء من الفعل للفصل بينه وبين الفاعل ، و يروى « فأسبل منى دمة » بالرفع وبالنصب أيضا ، وتقول : أسبل الرجل الماء ، إذا صبه ، والعبرة - بفتح العين وسكون الباء - الدمة ، وإنما قال « فرددتها » لأنه استقبح أن يبكي على دار دارسة وهو شيخ قد وخطه الشيب « على النحر » النحر - بفتح النون وسكون الحاء - موضع القلادة من الصدر ، والدمة تجرى على الخد أولا ثم تسيل منه على الصدر ، والجار والمجرور يتعلق برددتها ، أو بأسبل في الرواية الأخرى « مستهل » سائل منصب له وقع ، ومنه قولهم : استهلت السماء بالمطر ، إذا دام مطرها « وداعم » الداعم : القاطر ، وأراد منها مستهل ومنها داعم ؛ لأن الدمة الواحدة لا تكون مستهلة دامة ، وجملة « منها مستهل ومنها داعم » في محل نصب صفة لعبرة « على حين » على ههنا بمعنى في مثلها في قوله تعالى : (قَلَىٰ حِينٍ غَفَلَةٍ) وقوله « عانت الشيب على الصبا » تقول : عانت فلانا على كذا ؛ إذا لمتـه وأنت ساخط على ما كان منه ، والصبا - بكسر الصاد مقصورا - الميل إلى هوى النفس ، والشيب : الشيب ، وهو ابيضاض الشعر ، وقد يكون بمعنى الدخول في حـد الشيب « وقلت ألما أصح » الهمزة في « ألما » للانكار ، ولما : نافية جازمة بمعنى لم ، ولكنها تخالفها في أن مدخول لما متوقع الحصول ومدخول لم أصله ألا يكون متوقع الحصول ؛ فدل ذلك على أن محوـه ورجوعه عن الاسترسال مع شهوات نفسه أمر متوقع عنده و « أصح » مضارع مبدوء بهمزة التكلم من الصحو ، وهو زوال السكر « وازع » اسم فاعل من وزع يزع - مثل وضع يضع - بمعنى زجر وكف ، وقد روى « ألما نصح » بناء المضارعة الدالة على الخطاب .

الإعراب : « على » حرف جر « حين » مجرور بعلى ، والجار والمجرور متعلق بكفكت في البيت السابق على بيت الشاهد ، أو بأسبل في الرواية الأخرى ، أو برددتها « عانت » فعل ماض ، وتاء التكلم فاعله ، والجملة من الفعل وفاعله في محل جر بإضافة حين إليها « للشيب » مفعول به لعانت « على الصبا » جار ومجرور متعلق بعانت « وقلت » الواو عاطفة ، قلت : فعل وفاعل ، والجملة معطوفة بالواو على جملة عانت « ألما » الهمزة حرف استفهام مقصود به الإنكار مبنى على الفتح لا محل له ، لما : حرف نفي وجزم وقلب مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « أصح » فعل مضارع مجزوم بلما ، وعلامة جزمه حذف الواو والضممة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « والشيب » الواو واو الحال حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، الشيب : مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة « وازع » خبر المبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال صاحبه الضمير المستتر في قوله « أصح » .

الشاهد فيه : قوله « على حين عاتبت » حيث أضيفت « حين » إلى الجملة الفعلية التي فعلها ماض - وهي جملة « عاتبت » - وجاز في « حين » حينئذ وجهان : أولهما البناء على الفتح ، وثانيهما الإعراب بالجر لدخول « على » عليها ، وأول الوجهين في هذه الحالة أولى ؛ أما بناؤها فلائها اكتسبت البناء من المضاف إليه ، وأما إعرابها فلائها الموجب لبناء الاسم هو الشبه الافتقاري ، وحاصله أن يكون الاسم مقتقرا افتقارا متأصلا إلى الجملة ، ألا ترى أن الوصول لما كان مقتقرا إلى جملة الصلة بني وجوبا ، وأن « إذ » و « إذا » لما كانا مفتقرين افتقارا متأصلا إلى جملة يضافان إليها بنيا ، وحين غير مقتقرة إلى الجملة ، بل يجوز أن تضاف إلى الجملة كما هنا ، وأن تضاف إلى للفرد كما في قوله تعالى : (عَلَى حِينٍ غَفَلَةٍ) فلما لم تكن ملازمة للإضافة إلى الجمل لم يكن بناؤها لازما ، وأما أن الأولى في مثل هذه الحالة - وهي أن تكون الجملة التي أضيفت حين إليها فعلية فعلها مبني - البناء فالتناسب ، وهو مختار ابن مالك . قال ابن هشام في معنى اللبيب عند بيان الأمور التي يكتسبها المضاف من المضاف إليه : « الحادي عشر : البناء ، وذلك في ثلاثة أبواب : أحدها أن يكون المضاف مبهما ، كغير ومثل ودون والباب الثاني أن يكون المضاف زمانا مبهما والمضاف إليه إذ ، نحو قوله تعالى : (وَمِنْ خِزْيٍ يَوْمَئِذٍ) و (مِنْ عَذَابٍ يَوْمَئِذٍ) يقرآن بجر يوم وفتح . الثالث : أن يكون المضاف زمانا مبهما ، والمضاف إليه فعل مبني : بناء أصليا كان البناء كقوله * على حين عاتبت * . البيت * أو بناء عارضا كقوله :

لَا أَجْتَذِبُ مِنْهُنَّ قَلْبِي تَحَلُّمَا عَلَى حِينٍ يَسْتَضِيْنُ كُلَّ حَلِمٍ

رويا بالفتح ، وهو أرجح من الإعراب عند ابن مالك ، ومرجوح عند ابن عصفور ؛ فإن كان المضاف إليه فعلا معربا أو جملة اسمية فقال البصريون : يجب الإعراب ، والصحيح جواز البناء ، ومنه قراءة نافع : (هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ) بفتح يوم ، ومنه قراءة غير أبي عمرو وابن كثير : (يَوْمٌ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِنَفْسٍ شَيْئًا) بالفتح ، وقال :

إِذَا قُلْتُ هَذَا حِينَ أَسْلُوْهُ يَهِيْجُنِي نَسِيمُ الصَّبَا مِنْ حَيْثُ يَطْلُعُ الْفَجْرُ

وقال الآخر :

أَلَمْ تَعْلَمِي يَا عَمْرُكَ اللهُ أَنِّي كَرِيمٌ عَلَى حِينِ الْكَرَامِ قَلِيلُ

رويا بالفتح . اه كلامه . وقال الأعمى في شرح هذا البيت المستشهد به ههنا : « الشاهد في إضافة حين إلى الفعل وبنائها معه على الفتح ، وإعرابها جائز على الأصل » اه . وقال سيبويه في التعليق على البيت : « كأنه جعل حين وعاتبت اسما واحدا » اه .

وقوله : ٦١٩ — عَلَى حِينٍ يَسْتَصِينُ كُلَّ حَلِيمٍ

٦١٩ — هذا عجز بيت ، وصدره قوله :

* لَأَجْتَذِينَ مِنْهُنَّ قَلْبِي نَحْمَلًا *

ولم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق ، وهو من شواهد ابن هشام في معنى اللبيب .

اللفظة : « لأجتذبن » هو مضارع مؤكّد بالنون الحفيفة ، وماضيه اجتذب ، وتقول : جذب الشيء يجذبه — من باب ضرب — واجتذبه ، إذا مده « تحلما » تكلفا للحلم والميل عن الصبوة « يستصين » فسر العيني والسيوطي بأنه مضارع ماضيه قولهم : استصيت فلانا ، إذا عددته في الصبيان ، وليس ذلك بشيء ، ولكنه بمعنى يعلن به إلى الصبوة واللهم ، وتقول : أصبت المرأة الرجل ، وتصبته ، واستصبته ، إذا أمالته إلى دواعي الصبوة واللهم « كل حلیم » الحلیم : العاقل . المعنى : يقول : إنه سيجذب قلبه من هؤلاء النساء ، ويتبرأ من محبتهم ، تصنعا للعقل والحكمة ، في الوقت الذي لهن فيه من الممكنة ما يعلن به كل عاقل .

الإعراب : « لأجتذبن » اللام واقعة في جواب قسم مقدر ، أجتذب : فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الحفيفة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوب تقديره أنا ، ونون التوكيد حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب « منهن » جار ومجرور متعلق بأجتذب « قلبي » قلب : مفعول به لأجتذب منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « تحلما » مفعول لأجله « على » حرف جر « حين » يروى بالفتح فهو مبني على الفتح في محل جر بعلى ، ويروى بالجرف فهو مجرور بعلى وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بأجتذب « يستصين » فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة ، ونون النسوة فاعله مبني على الفتح في محل رفع ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله في محل جر بإضافة حين إليها « كل » مفعول به ليستصين منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « حلیم » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « على حين يستصين » فانه يروى بوجهين : أحدهما بفتح « حين » ، ثانيهما بجره ، وهو مضاف إلى جملة فعلية فعلها مبني ولو أن بناءه عارض ، وذلك لأنه فعل ماضٍ والأصل في الفعل المضارع الإعراب ، إلا أنه هنا مقترن بنون النسوة ، وذلك مما يقتضيه . ، قدل مجموع الروايتين على أن « حين » إذا أضيفت إلى جملة فعلية فعلها مبني جاز في « حين » وجهان : الأول بناؤها على الفتح لأنها حينئذ اكتسبت البناء من المضاف إليه ، وثانيهما بقاؤه على الإعراب ؛ لأنه الأصل فيها . وقد ذكرنا لك خلاف العلماء في أرجح الوجهين في شرح الشاهد السابق .

(وَقَبْلَ فِيلٍ مُّغْرَبٍ أَوْ مُبْتَدَأٍ * أَغْرِبْ) نحو: « هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ » .
وكتوله :

٦٢٠ - أَلَمْ تَعْلَمْ يَا عَمْرُكَ اللَّهُ أَنِّي كَرِيمٌ عَلَى حِينِ الْكَرَامِ قَلِيلُ

٦٢٠ - ورد هذا البيت في كلمة رواها أبو طي القالي في أماليه (ج ٢ ص ٤٠ بولاق) وقال قبل إنشادها: « وأنشدنا أبو بكر بن الأنباري رحمه الله ، عن أبيه ، عن أحمد بن عبيد ، لشاعر قديم » اهـ . ولم يسمه ، وهالك الكلمة بروايته :

| | |
|--|---|
| وَعَادِلَةٍ هَبَّتْ بِلِيلٍ تَلُومُنِي | وَلَمْ يَغْتَمِرْنِي قَبْلَ ذَلِكَ عَذُولُ |
| تَقُولُ اتَّئِدْ لَا يَدْعُكَ النَّاسُ مُمْلِقًا | وَتُزْرِي بَيْنَ يَابَنِ الْكَرَامِ - تَعُولُ |
| فَقُلْتُ أَبَتْ نَفْسٌ عَلَيَّ كَرِيمَةً | وَطَارِقُ لَيْلٍ غَيْرَ ذَلِكَ يَقُولُ |
| أَلَمْ تَعْلَمْ يَا عَمْرُكَ اللَّهُ أَنِّي | كَرِيمٌ ... البيت ، وبعده : |
| وَأَنِّي لَا أَخْزِي إِذَا قِيلَ مُمْلِقٌ | سَخِيٌّ ، وَأَخْزِي أَنْ يُقَالَ بَحِيلُ |
| فَلَا تَتَّبِعِي الْعَيْنَ الْغَوِيَّةَ وَانْظُرِي | إِلَى عُنْصُرِ الْأَحْسَابِ أَيْنَ يَثُولُ |
| وَلَا تَذْهَبِي عَيْنَاكَ فِي كُلِّ شَرِّ مَحْ | لَهُ قَصَبٌ جُوفُ الْعِظَامِ أُسِيلُ |
| عَسَى أَنْ تَمْنَى عِرْسُهُ أَنَّنِي لَهَا | بِهِ حِينَ يَشْتَدُّ الزَّمَانُ بِدِيلُ |
| إِذَا كُنْتُ فِي الْقَوْمِ الطُّوَالِ فَضَلْتُهُمْ | بِعَارِفَةٍ حَتَّى يُقَالَ طَوِيلُ |
| وَلَا خَيْرَ فِي حُسْنِ الْجُسُومِ وَطُولِهَا | إِذَا لَمْ يَزِنْ حُسْنُ الْجُسُومِ عُمُولُ |
| وَكَأَنَّ رَأْبَنَا مِنْ فُرُوعِ طَوِيلَةٍ | تَمُوتُ إِذَا لَمْ يُحْيَيْنِ أَصُولُ |
| فَالَا يَكُنْ جِسْمِي طَوِيلًا فَإِنِّي | لَهُ بِالْفِعَالِ الصَّالِحَاتِ وَصُولُ |
| وَلَمْ أَرْ كَأَمْرُوفٍ : أَمَّا مَذَاقُهُ | فَقُلُوْ ، وَأَمَّا وَجْهُهُ فَجَمِيلُ |

وقد روى العيني عدة أبيات من هذه الكلمة على غير هذا الترتيب وقال قبل ذكرها تبيننا النسبة بيت الشاهد : « أقول : قائله هو مويال بن جهم اللذرجي ، ويقال : قائله هو مبشر بن الهذيل الفزاري ، وهو من قصيدة من الطويل هو أولها ، وبعده » اهـ . ثم ذكر الأبيات : الخامس فالثاني عشر ، فالثاسع ، فالعاشر ، فالحادى عشر ، فالثالث عشر .

اللفظ : « عمرك الله » أصل كلمة عمر مصدر قولهم : عمر فلان يعمر - كعلم يعلم ، عمرا ، بفتح

العين أوضمها، ومعناه الزمن الطويل ، فإذا قلت : عمر فلان ، فأنت تريد أنه عاش زمانا مديدا ، وقد استعملوا المصدر المفتوح العين في القسم ، ولهم في استعماله طريقتان : إحداهما أن يقرنوا به لام الابتداء ويرفعوه على أنه مبتدأ محذوف الخبر وجوبا ، ومن ذلك قوله تعالى : (لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ) وقول الشاعر ، وهو طرفة بن العبد البكري :

لَعَمْرُكَ إِنَّ قَابُوسَ بْنَ هِنْدٍ لَيَخْلِطُ مُلْكُهُ نَوْكَ كَثِيرٍ
وقول زياد الأعجم :

لَعَمْرُكَ إِنِّي وَأَبَا حَمِيدٍ لَكَالشَّوَّانِ وَالرَّجُلِ الْحَلِيمِ
والوجه الآخر أن يقرنوا به حرف القسم أو ينصبوه على تقديره ؛ فمن الأول قول الشاعر ، وهو عمر بن أبي ربيعة :

بِعَمْرِكَ هَلْ رَأَيْتَ لَهَا سَمِيًّا فَشَاقَكَ أَمْ لَقَيْتَ لَهَا خَدِينَا
ومن الثاني قول الشاعر :

عَمْرُكَ اللَّهُ يَا سَعَادَ عِدِينِي بَعْضَ مَا أَبْتَنِي وَلَا تُؤَيِّسِينِي
وقول الآخر :

يَا عَمْرُكَ اللَّهُ إِلَّا قُلْتَ صَادِقَةً أَصَادِقًا وَصَفَ الْمَجْنُونُ أَمْ كَذَابًا
وقول عمر بن أبي ربيعة :

أَكَمَا يَنْفَعُنِي تُبْصِرُنِي عَمْرُكَ اللَّهُ أَمْ لَا يَفْتَقِدُ
وقول عمر بن أبي ربيعة أيضا :

أَيُّهَا الْمُنْكَحُ الثَّرِيَّ سُهَيْلًا عَمْرُكَ اللَّهُ كَيْفَ يَلْتَفِقَانِ

وكلمة « عمر » منصوبة كما ترى أو مجرورة بحرف القسم . والاسم الكريم بعده يجوز أن تقرأ بالرفع وبالنصب ، فأما نصب « عمر » فذهب الأخفش والبرد وأبو سعيد السيرافي إلى أنه منصوب على حذف حرف القسم ، وأصل الكلام بعمرِكَ الله ، وأصله الأصيل بتعبيركَ الله : أى باقراركَ له بالبقاء والدوام ؛ فتكون الكاف في موضع رفع على أنها فاعل المصدر ، والاسم الكريم منصوب على التعظيم ، وذهب أبو على الفارسي إلى أن انتصاب « عمرِكَ » على أنه مفعول مطلق ، وأصل الكلام : عمرِكَ الله تعميما ، فأضيف المصدر إلى المفعول وارتفع بعده الاسم الكريم على أنه فاعل والظاهر من كلام سيبويه - على ما قاله أبو حيان - انتصاب « عمر » على أنه مفعول به لفعل محذوف ،

والتقدير : أسأل تعبيرك الله ، وعليه يكون تعبير مفعولا به ، وهو مصدر مضاف إلى مفعوله ، ولفظ الجلالة منصوب بأسأل أيضا ، وكأنه قال : أسأل الله أن يطيل عمرك ، والذي ترجحه أن اتصاب « عمر » على تقدير حرف القسم ، بدليلين : أحدهما أن هذه الكلمة كثر استعمالها في القسم مصاحبة للام كما رأيت ، وثانيهما أنها حين استعملت بغير لام دخلت عليها ياء القسم كما في بيت عمر بن أبي ربيعة الذي روينا لك ، فذا لك يرجحان أنها حين تستعمل بغير لام ولا ياء تكون على نية الباء لتطابق وجوه استعمالاتها في المعنى . ويجوز على هذا في الاسم الكريم بعده الرفع والنصب ، أما الرفع فعلى أنه فاعل المصدر والكاف مفعوله ، وكأنه قال : بتعبير الله إياك ، والمعنى باطالة الله حياتك ، وأما النصب فعلى أن الكاف هي فاعل المصدر ، وكأنه قد قال بتعبيرك الله ، والمعنى باقرارك لله بالبقاء .

الإعراب : « ألم » الهمزة حرف استفهام مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، لم : حرف نفي وجزم وقلب « تعلمي » فعل مضارع مجزوم لم وعلامة جزمه حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعله « يا » حرف نداء ، والمنادى به محذوف ، والتقدير : ألم تعلمي يا هذه ، ويجوز أن يكون يا حرف تنبيه « عمرك الله » عمر : منصوب على نزع الخافض ، وهو مضاف والكاف مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله ، ولفظ الجلالة مفعول المصدر ، ويجوز العكس بأن تكون إضافة عمر إلى الكاف من إضافة المصدر إلى مفعوله ولفظ الجلالة هو فاعل المصدر « أني » أن : حرف توكيد ونصب ، وياء المتكلم اسمه « كريم » خبر أن ، وأن مع ما دخلت عليه سدت مسد مفعولي تعلمي « على » حرف جر « حين » يروى بالجر فهو مجرور بعلی ، ويروى بالفتح فهو مبني على الفتح في محل جر بعلی ، والجار والمجرور متعلق بكريم « الكرام » مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة « قليل » خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جر باضافة حين إليها .

الشاهد فيه : قوله « على حين الكرام قليل » فانه يروى بوجهين : الأول جر حين على أنه معرب متأثر لفظا بعلی الجارة ، والثاني بفتح حين على أنه مبني ، وهذه الرواية حجة للكوفيين وأبي على الفارسي وابن مالك على أن « حين » يجوز إجرأؤه مجرى إذ في البناء ولو أضيف إلى جملة اسمية أو جملة فعلية فعلها مضارع غير مقترن بنون توكيد ولا نون نسوة كقول الشاعر صاحب الشاهد الذي نحن بصدد شرحه :

عَسَى أَنْ تَمُتَ عِرْسُهُ أَنْتِ لَهَا بِرِ حِينَ يَشْتَدُّ الزَّمَانُ بِدِيلُ

يجوز أن يكون « حين » مبنيًا على الفتح في محل نصب ، ويجوز أن يكون منصوبا على الظرفية . والبصريون يوجبون الإعراب في بيت الشاهد وفي البيت الذي ذكرناه ، والحجة عليهم أن العلماء

ولم يُجز البصريون حينئذ غير الإعراب ، وأجاز الكوفيون البناء ، وإليه مال الفارسي والناظم ، ولذلك قال : (وَمَنْ بَنَى فَلَنْ يُفْنَدَا) أى : لن يُفْلَط ، واحتجوا لذلك بقراءة نافع : « هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ » بالفتح ، وقد روى بهما قوله :

... عَلَى حِينَ الْكَرَامِ قَلِيلُ

وقوله:

٦٢١ - تَذَكَّرَ مَا تَذَكَّرَ مِنْ سُلَيْمَى عَلَى حِينَ التَّوَاصُلِ غَيْرُ دَانَ

رووا بيت الشاهد بالفتح ، وأن نافعا قرأ : (هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ) بالفتح أيضا وذلك كله يدل على جواز البناء .

٦٢١ - لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أولواحق الإعراب : « تذكّر » فعل ماض مبنى على الفتح لاجلله ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو « ما » اسم موصول مفعول به لتذكّر ، مبنى على السكون في محل نصب « تذكّر » فعل ماض فاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة لاجل لها من الإعراب صلة الموصول ، والعاقد محذوف ، وتقدير الكلام : تذكّر ما تذكّره « من سليمان » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ما الموصولة والمعنى تذكّر الذى تذكّره حال كونه من شؤون سليمان « على » حرف جر مبنى على السكون لاجل له من الإعراب « حين » يروى بالجر فهو مجرور لفظا بعل ، ويروى بالفتح فهو مبنى على الفتح في محل جر بعل ، والجار والمجرور متعلق بتذكّر الأول « التواصل » مبتدأ مرفوع بالضمّة الظاهرة « غير » خبر المبتدأ مرفوع بالضمّة الظاهرة ، وهو مضاف و « دان » مضاف إليه ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جر بإضافة حين إليها

الشاهد فيه : قوله « على حين التواصل غير دان » حيث يروى بوجهين : أحدهما بجر حين على أنه معرب متأثر لفظا بحرف الجر ، وثانيهما بفتح حين على أنه مبنى على الفتح في محل جر بعل ، مع أن الجملة التى أضيفت إليها حين في هذا البيت جملة اسمية من مبتدأ وخبر ، فدل ذلك على أن « حين » يجوز بناؤه على الفتح تشبيها له باذ ، سواء أ كان قد أضيف إلى جملة فعلية فعلها مبنى كما في الشاهدين (٦١٨ و ٦١٩) أم كان قد أضيف إلى جملة اسمية كما في الشاهدين (٦٢٠ و ٦٢١) أم كان قد أضيف إلى جملة فعلية فعلها معرب كالبيت الذى ذكرناه لك مع شرح الشاهد السابق ، وهذا رأى الكوفيين ، ووافقهم عليه أبو على الفارسي البغدادى ، وتبعه على ذلك ابن مالك ، وذهب جمهرة البصريين إلى أنه لا يجوز بناء حين إلا إذا كان قد أضيف إلى جملة فعلية فعلها مبنى كما في الشاهدين (٦١٨ و ٦١٩) فان أضيف إلى جملة اسمية أو إلى جملة فعلية فعلها معرب وجب إعرابه ، وهم عجوجون بالسمع ، على ما ذكرناه في شرح الشاهد السابق

(وَأَلْزَمُوا إِذَا) الظرفية (إِضَافَةً إِلَى * مُجَلِّ الْأَفْعَالِ) خاصة ، نظرا إلى ما تضمنته من معنى الشرط غالبا (كَهُنْ إِذَا أُعْتَلَى) « إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ » فإذا ظرف فيه معنى الشرط مضاف إلى الجملة بعده ، والعامل فيه جوابه على المشهور . وأما نحو : « إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ » فمثل « وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ » وقوله :

٦٢٢ - إِذَا بَاهِلِي تَحْتَهُ حَنْظَلِيَّةٌ لَهُ وَلَدٌ مِنْهَا فَذَاكَ الْمَذْرُوعُ

٦٢٢ - هذا بيت للفردق هلم بن غالب .
اللفظ : « بَاهِلِي » أراد رجلا منسوباً إلى باهلة ، وهي قبيلة من قيس عيلان ، وقد أكثر الشعراء من ذم هذه القبيلة ، فمن ذلك قول الشاعر :

وَلَوْ قِيلَ لِلْكَلْبِ يَا بَاهِلِي عَوَى الْكَلْبُ مِنْ لَوْمٍ هَذَا النَّسَبِ
ومنه قول آخر يهجو سعيد بن سلم الباهلي :
لِكُلِّ أَخِي مَذْحَرٌ ثَوَابٌ حَلَمْتُهُ وَلَيْسَ يَلْدَحُ الْبَاهِلِي ثَوَابُ
مَدَحْتُ ابْنَ سَلَمٍ وَالْمَدِيحُ مَهْرَةٌ فَكَانَ كَصَفْوَانٍ عَلَيْهِ ثَرَابُ
ومن ذلك قول الآخر :

فَمَا سَأَلَ اللَّهُ عَبْدٌ لَهُ فَخَابَ وَلَوْ كَانَ مِنْ بَاهِلَةٍ

« حَنْظَلِيَّة » أراد امرأة منسوبة إلى حنظلة ، وهي قبيلة من تميم ، وحنظلة أكرم قبائل تميم حتى إنه ليقال لهم : حنظلة الأكرمون « المذرع » بضم الميم وفتح الدال المعجمة وتشديد الراء المهملة مفتوحة - هو الذي تكون أمه أشرف من أبيه

الإعراب : « إِذَا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه ، مبنى على السكون في محل نصب « بَاهِلِي » هو على ما ذكره العلامة الشارح مبتدأ أول مرفوع بالضمه الظاهرة ، و « تَحْتَهُ » ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وضمير الغائب العائد إلى بَاهِلِي مضاف إليه ، و « حَنْظَلِيَّة » مبتدأ ثان تأخر عن خبره ، وجملة الابتدأ وخبره في محل رفع خبر عن المبتدأ الأول ، وجملة المبتدأ الأول وخبره في محل نصب خبر لكان المحذوفة ، واسمها ضمير شأن محذوف أيضا ، وتقدير الكلام على هذا : إذا كان هو - أي الحال والشأن - بَاهِلِي تَحْتَهُ حَنْظَلِيَّة - إلخ ، وذكر العلامة الصبان أن ذلك ليس بلازم ، بل « بَاهِلِي » اسم لكان المحذوفة والأصل : إذا كان بَاهِلِي « تَحْتَهُ » تحت : ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى بَاهِلِي مضاف إليه « حَنْظَلِيَّة » مبتدأ مؤخر . وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب

فعلى إضمار كان الشائبة كما أضمرت هي واسمها ضمير الشأن في قوله :

٦٢٣ - فَهَلَّا نَفْسٌ لَيْسَ شَفِيعُهَا

خبر كان المحذوفة « له » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « ولد » مبتدأ مؤخر ، وجملة للمبتدأ وخبره في محل رفع صفة لباهلى ، أو في محل نصب حال صاحبه الضمير في خبر كان العائد إلى باهلى « منها » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لولد « فذاك » الفاء واقعة في جواب إذا ، وذا : اسم إشارة مبتدأ مبنى على السكون في محل رفع ، والكاف حرف خطاب « المذرع » خبر المبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة ، وجملة المبتدأ وخبره لا عمل لها من الإعراب جواب إذا

الشاهر فيه : قوله « إذا باهلى تحته حظلية » واعلم أن العلماء قد اختلفوا في جواز إيلاء إذا جملة اسمية ؛ فذهب الكوفيون والأخفش إلى أن ذلك جائز ، وذهب جبهة البصريين إلى أنه لا يجوز ، بل يجب أن تكون الجملة التالية لإذا جملة فعلية ، سواء أ كان فعلها ملفوظا به أم كان مقدرا ، وقد تمسك الأخفش والكوفيون بظاهر بعض النصوص ؛ فمنها قوله تعالى : (إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ) ومنها هذا البيت ، وعندما أن « السماء » في الآية الكريمة مبتدأ ، وجملة « انفطرت » من الفعل وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ ، ولا تقدير في الكلام . وعندما أن « باهلى » في البيت المستشهد به مبتدأ ؛ وجملة « تحته حظلية » من المبتدأ وخبره في محل رفع خبر المبتدأ ، ولا تقدير في الكلام . والبصريون يأبون هذا ولا يقرؤونهم عليه ، وعندما أن « السماء » في الآية الكريمة فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، وجملة « انفطرت » من الفعل المذكور وفاعله لا عمل لها من الإعراب تفسيرية ، وعندما أن « باهلى » في البيت المستشهد به ليس هو التالى لإذا على التحقيق ، بل التالى لها « كان » محذوفة : إما هي واسمها على ما أشار إليه الشارح وعلى الوجه الذى أعربنا عليه البيت أولا ، وإما هي وحدها على ما جوزه الصبان وما ذكرناه لك ثانية في الإعراب .

٦٢٣ - هذه قطعة من بيت ، وهو بنهامة مع بيت بعده :

وَنُبِّئْتُ لَيْلَى أَرْسَلَتْ بِشَفَاعَةٍ إِلَى ، فَهَلَّا نَفْسٌ لَيْسَ شَفِيعُهَا

أَكْرَمُ مِنْ لَيْلَى عَلَى فَتَبَتْنِي بِهِ الْجَاهُ أَمْ كُنْتُ أَمْرًا لَا أُطِيعُهَا

وقد نسبوا هذين البيتين إلى عجنون بنى عامر قيس بن الملوح ، ونسبوهما إلى عبد الله بن السمينة ، ونسبوهما إلى الصمة بن عبد الله القشيري .

اللفظ : « نبئت » بالبناء للجھول - أخبرت « أرسلت بشفاعة » الشفاعة : هي التوسل ابتغاء الخير ، والذى يتوسل هو الشفيع ، والشفاعة هي الأمر الذى حمله رسولها ؛ فذلك تعدى الفعل إليها بالباء كما في قوله تعالى : (وَإِنِّي مُرْسِلَةٌ إِلَيْهِمْ بِهَدِيَّةٍ) وقول الشاعر :

.....

لَقَدْ كَذَبَ الْوَأَشُونَ مَا فُتُّ عِنْدَهُمْ بِقَوْلٍ وَلَا أَرْسَلْتَهُمْ بِرَسُولٍ
أراد بالرسول الرسالة التي يبعث بها مع الرسول فذلك عدى الفعل إليها بالباء « الجاء » المنزلة
والكرامة .

الإعراب : « نبئت » فعل ماض مبنى للجهول ، وتاء التكلم نائب فاعل ، وهو مفعوله الأول
« ليلى » مفعول ثان « أرسلت » فعل ماض ، والتاء للدلالة على تأنيث الفاعل ، والفاعل ضمير
مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى ليلى ، والجملة من الفعل وفاعله في محل نصب مفعول ثالث
لنبي « بشفاعة » جار ومجرور متعلق بأرسلت « إلى » جار ومجرور متعلق بأرسلت أيضا « فهلا »
الفاء حرف دال على السببية مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب ، هلا : حرف تحضيض مبنى
على السكون لا محل له من الإعراب « نفس » يحوز فيه وجهان من الإعراب : أولهما أن يكون
مبتدأ ، وهو مضاف و « ليلى » مضاف إليه « شفيعها » شفيع : خبر للمبتدأ مرفوع بالضممة
الظاهرة ، وضمير الغائبة العائد إلى ليلى مضاف إليه ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب خبر
لكان المحذوفة مع اسمها الذي هو ضمير الشأن ، والتقدير : فهلا كان هو أى الحال والشأن نفس
ليلى شفيع ليلى إلى ، والوجه الثاني أن يكون « نفس » فاعلا بفعل محذوف يفسره ما بعده ،
والتقدير : فهلا شفعت نفس ليلى ، ونفس مضاف و « ليلى » مضاف إليه ، وعلى هذا يكون
شفيع من « شفيعها » خبرا للمبتدأ محذوف ، وتقديره : هي شفيعها .

الشاهر فيه : قوله « فهلا نفس ليلى شفيعها » فان « هلا » حرف تحضيض ، وهو مختص
بالدخول على الجمل الفعلية إجماعا من البصريين والكوفيين ، وقد ورد في هذا البيت ما ظاهره
أنه ولى « هلا » جملة اسمية من مبتدأ وخبر ، وقد اتفق الفريقان على أن هذا الظاهر غير صحيح ،
وأنه يجب التأويل فيه وتخرجه على الوجه للتلبس في العربية ، ولذلك ذهبوا إلى تقدير « كان »
مع اسمها وجعلوا الجملة الابتدائية في محل نصب خبرا لكان المحذوفة ، وعلى هذا يكون الوالى لهلا
في الحقيقة جملة فعلية مؤلفة من كان واسمها وخبرها ، أو يجعلون « نفس ليلى » فاعلا لفعل
محذوف على ما ذكرنا لك في الإعراب ، فيكون الوالى لهلا في الحقيقة جملة فعلية مؤلفة من فعل
وفاعل . وقد أراد الشارح رحمه الله أن يجعل تقدير « كان » واسمها في البيت التقديم (رقم ٦٢٢)
نظير هذا البيت ، وكأنه يقول للكوفيين : إذا كنتم لا ترون بأسا من تقدير كان واسمها حين
تكون الأداة أداة تحضيض ، بل أنتم تلتزمون ذلك ، ولا تقولون بمقتضى ظاهر الشاهد فتجوزون
أن تقع الجمل الاسمية بعد أداة التحضيض ، فلماذا لم تذهبوا إلى التأويل المذكور بعد أداة
الشرط ؟ ولماذا أخذتم بظواهر الأدلة في أدوات الشرط دون أدوات التحضيض ؟

وحاصل هذا الكلام أن أداة الشرط قد جاء الفعل بعدها كثيرا ، نحو قوله تعالى : (إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ) ونحو قول الشاعر :

إِذَا لَمْ يَكُنْ عَوْنٌ مِنَ اللَّهِ لِفَتَى فَأَوَّلُ مَا يَقْضِي عَلَيْهِ اجْتِهَادُهُ

وقد وقع بعدها الاسم مرفوعا أيضا ، نحو قوله تعالى : (إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ) ونحو قول الشاعر السموءل :

إِذَا الْمَرْءُ لَمْ يَدْنَسْ مِنَ اللَّوْمِ عِرْضُهُ فَكُلُّ رِدَاءٍ يَرْتَدِيهِ جَمِيلٌ

ونحو بيت الشاهد المتقدم (رقم ٦٢٢) ، وقد وقع بعدها الاسم منصوبا كقول الشاعر :

إِذَا ابْنُ أَبِي مُوسَى بِلَا لَّا بَلَغْتِهِ فَقَامَ بِفَأْسٍ بَيْنَ وَضْلِكَ جَازِرٌ

وأن أداة التحضيض قد جاء بعدها الأفعال نحو قولك : هلا فعلت ، ونحو قول الشاعر (وقد تقدم ذكره في أثناء شرح الشاهد رقم ٥٤٣ في ص ٢٤٨ من هذا الجزء) :

يَذْكُرُنِي حَامِيَمَ وَالرُّمَحُ دُونَهُ فَهَلَّا تَلَّا حَامِيَمَ قَبْلَ التَّقْدُمِ

وقد وقع بعدها الاسم منصوبا ، نحو قوله عليه الصلاة والسلام : هَلَّا بَكَرْنَا تِلَاعِيهَا وَتِلَاعِيكَ ، وكقول الشاعر :

أَتَيْتَ بَعْدَ اللَّهِ فِي الْقِدِّ مُوثِقًا فَهَلَّا سَعِيدًا ذَا الْخِيَانَةِ وَالْقَدْرِ

وقد جاء بعدها الأسماء مرفوعة أيضا كبيت الشاهد الذي معنا ، وكقول الآخر :

الآنَ بَعْدَ لِحَاجَتِي تَلَحُّونَنِي هَلَّا التَّقْدُمُ وَالْقُلُوبُ صَحَاحٌ

فأما علماء البصرة فقالوا في البابين جميعا ، نعى باب الشرط وباب التحضيض ، كلاهما واحدا ، وهو أنه إذا ولي أحد هذه الأدوات فعل فالأمر ظاهر ولا تقدير في الكلام ، وإذا وليها اسم : فإن كان منصوبا فهو مفعول به لفعل محذوف يفسره فعل بعده أو يتصيد من معنى الكلام ، وإن كان مرفوعا فإن كان بعده فعل يفسر فالاسم المرفوع بعد الأداة فاعل بفعل محذوف يفسره الفعل الواقع بعده ، وإن لم يكن ثمة فعل يفسر كان الاسم المرفوع بعد الأداة اسما لكان محذوفة أو مبتدأ خبره ما بعده والجملة خبر لكان المحذوفة هي واسمها ، وأما الكوفيون فاختلقت كلهم في البابين ؛ فذهبوا في باب التحضيض إلى مثل ما ذهب إليه البصريون ، وذهبوا في باب الشرط إلى الأخذ بظواهر الشواهد فأجازوا وقوع الجملة الاسمية بعد أداة الشرط كما أجازوا وقوع الجملة الفعلية ؛ وهم في ذلك مخطئون ؛ لأن صحة النظر توجب واحدا من أمرين لم يقولوا هم بشيء منهما : الأول : أن نجيز ما اقتضاه ظاهر النصوص في البابين ؛ فنحيز أن تدخل أداة الشرط وأداة التحضيض جميعا على كل من الجملة الاسمية الفعلية ؛ لأن هذا كله قد ورد في ظاهر الاستعمال العربي ، والثاني : أن

هذا مذهب سيويوه ، وأجاز الأخفش إضافتها إلى الجمل الاسمية ، تمسكا بظاهر ما سبق ، واختاره في شرح التسهيل ، والاحتراز بقولي « غالبا » عن نحو : « وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ » « وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ » فإذا فيها ظرف خبر المبتدأ بعدها ، ولا شرطية فيها ، وإلا لكان يجب اقتران الجملة الاسمية بالفاء .

(تنبيه) : مثل إذا هذه كما الظرفية ؛ فلا تضاف إلى جملة اسمية ، وتلزم الإضافة إلى الفعلية ، نحو : « وَكَمَا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ » وأما قوله :
٦٢٤ — أَقُولُ لِعَبْدِ اللَّهِ كَمَا سَقَاؤُنَا وَنَحْنُ بِوَادِي عَبْدِ شَمْسٍ وَهَاشِمٍ

نقتصر في البابين جميعا على إيلاء الأداة الجملة الفعلية ، وتناول ما ورد من النصوص محالفا لهذا ، فأما أن نأخذ بواحد منهما في باب ونأخذ بالآخر في الباب الآخر فذلك شيء بعيد كل البعد عن النظر الصحيح والفكر المستقيم .

٣٢٤ — لم أتف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سابق أو لاحق ، والظاهر لي أنه من كلام بعض النحاة ، قاله لقصد الإلغاز ، وهو من شواهد ابن هشام الأنصاري ، في مباحث « لما » من معنى الليب .

اللفظ : « سقاؤنا » السقاء — بزنة الكتاب — جلد السخلة يتخذ لابن والهاء « وهي » هو فعل ماض من الوهي ، وتقول : وهي الجلد ونحوه يهي وهيا — من باب رمى رميا — ومعناه تشقق وتخرق ، وتقول : وهي الحائط ونحوه يهي وهيا ، إذا ضعف وهم بالسقوط ، ومن الأول قول الراجز وهو من أمثالهم :

خَلَّ سَبِيلَ مَنْ وَهَى سِقَاؤُهُ وَمَنْ هُرِقَ بِالْقَلَمِ مَأْوُهُ

وقد فسر الشارح هنا وهي بسقط ، وهو تابع في ذلك لابن هشام ، وعندنا أن تفسيره بتخرق وتنشق أولى ؛ لأنه المناسب للسقاء وهو المنصوص عليه في تفسير أهل اللغة كما رأيت « ثم » فعل أمر ماضيه شام ، وتقول : شام فلان البرق يشيمه شيما — من باب باع يبيع بيعا — إذا نظر إلى سحابته أين تخطر ، وكأه يقول له : انظر السحاب لتعرف أين يطر لتتجه صوب المطر حق لا نهلك عطشا .

الإعراب : « أقول » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « لعبد » جار ومجرور متعلق بأقول ، وعبد مضاف و « الله » مضاف إليه « لما » حينية ، ظرف زمان بمعنى إذا على الأرجح مبنى على السكون في محل نصب « سقاؤنا » سقاء : فاعل بفعل

فمثل « وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ » لأن « وَهَآ » في البيت فعل بمعنى سقط ، وشيم أمر من قولك : شِمْتُهُ ، إذا نظرت إليه ، والمعنى لما سقط سقاؤنا قلت لعبد الله شِمْتُهُ .

محذوف يفسره الفعل الآتي ، وتقدير الكلام : لما وهى سقاؤنا ، وضمير التكلم ومعه غيره مضاف إليه ، وجلة الفعل الماضي المحذوف وفاعله في محل جر بإضافة لما إليها « ونحن » الواو واو الحال ، نحن : ضمير منفصل مبتدأ « بوادى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، ووادى مضاف و « عبد » مضاف إليه ، وهو مضاف « وشمس » مضاف إليه « وهى » فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى السقاء ، والجملة من الفعل وفاعله لا محل لها من الإعراب مفسرة « شم » فعل أمر مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، وحرك بالكسر لأجل الروى ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت . وأصل نظام البيت هكذا : لما وهى سقاؤنا ونحن بوادى عبد شمس قلت لعبد الله ثم .

الشاهد فيه : قوله « لما سقاؤنا - إلخ » فإن « لما » ظرفية حينية ، وهى بمعنى إذا ، ومن حقا أن تدخل على الجمل الفعلية ، وقد وقع في هذا البيت مظاهره أنه قد وقع بعدها الجملة الاسمية ، ولكن هذا الظاهر غير مقصود ، وهى عند التحقيق داخلة على جملة فعلية ، وذلك لأن « سقاؤنا » فاعل بفعل محذوف يفسره الفعل الذى بعده - وهو قوله « وهى » - نظير قوله تعالى : (إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ) وقوله : (إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ) وقوله : (وَإِذَا النُّجُومُ انْكَدَرَتْ) وقد حدثناك عن هذا الموضوع حديثا طويلا في شرح الشاهد السابق (٦٢٣) فارجع إليه ، ثم ارجع مرة أخرى إلى شرح الشاهد (رقم ٣٩٢) الذى سبق في باب الاشتغال

واعلم أن هذا البيت الذى نحن بصدد شرحه من أبيات المعايمة والإنغاز ، قال ابن هشام في مباحث لما من معنى اللبيب : « ومن مشكل لما هذه (يريد لما الحينية التى تختص بالماضى ، وتقضى جملتين وجدت ثانيتهما عند وجود الأولى) قول الشاعر :

أَقُولُ لِعَبْدِ اللَّهِ لَمَّا سَقَاؤُنَا وَنَحْنُ بِوَادِي عَبْدِ شَمْسٍ وَهَاشِمٍ

فيقال : أين فعلاها ؟ والجواب أن سقاؤنا فاعل بفعل محذوف يفسره وهى بمعنى سقط ، والجواب محذوف تقديره قلت ، بدليل أقول ، وقوله شم أمر من قولك : شمت البرق ، إذا نظرت إليه . والمعنى : لما سقط سقاؤنا قلت لعبد الله اه . وقد كتبوا « وهى » بالألف إمعانا في الإنغاز لتكون مع ما بعدها « وهاشم » بعد قوله « بوادى عبد شمس » حتى يلتبس الأمر على قصار الفهم فيظنوا أن الواو عاطفة لهاشم على عبد شمس ، وهى عند النظر فاء الكلمة على ما علمت من الإعراب

(لِفَهْمِ اثْنَيْنِ مُعَرَّفٍ بِلَا * تَفَرُّقٍ أَضِيفَ كِلْتَا وَكِلَا) أى : مما يلزم الإضافة كلا وكلتا ، ولا يضافان إلا لما استكمل ثلاثة شروط : أحدها التعريف ؛ فلا يجوز كلا رجلين ، ولا كلتا امرأتين ، خلافاً للكوفيين في إجازتهم إضافتهما إلى النكرة المختصة ، نحو : كلا رجلين عندك قائمان ، وحكى كلتا جاريتين عندك مقطوعة يدها : أى تاركة للفرزل ، الثانى الدلالة على اثنين : إما بالنص ، نحو : كلاهما ، و « كلتا الجفتين » ، أو بالاشتراك ، كقوله :

٦٢٥ - كِلَانَا غَنَى عَنْ أَخِي حَيَاتِهِ

٦٢٥ - هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

* وَنَحْنُ إِذَا مُتْنَا أَشَدَّ تَغَانِيَا *

وقد نسب صاحب الحماسة البصرية هذا البيت مع أبيات أخرى سابقة عليه إلى عبد الله بن معاوية ابن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب ، يقولها للحسين بن عبد الله بن عبيد الله بن العباس بن عبد المطلب ، وهذه الأبيات هي قوله :

أَرَى حُبْنًا قَدْ كَانَ شَيْئًا مُلَفَّفًا فَحُضُّهُ التَّكْشِيفُ حَتَّى بَدَّالِيَا
وَلَسْتُ بِرَاءٍ عَيْنَ ذِي الْوُدِّ كُلِّهِ وَلَا بَعْضُ مَا فِيهِ إِذَا كُنْتُ رَاضِيَا
فَعَيْنُ الرِّضَا عَنْ كُلِّ عَيْنٍ كَلِمَةٌ كَمَا أَنَّ عَيْنَ الشُّخْطِ تُبْدِي الْمَسَاوِيَا
أَنْتَ أَخِي مَا لَمْ تَكُنْ لِي حَاجَةً فَإِنْ عَرَضَتْ أَيْقَنْتُ أَنْ لَا أَخَالِيَا
فَلَا زَادَ مَا بَيْنِي وَبَيْنَكَ بَعْدَ مَا بَلَوْتُكَ فِي الْخَالِيْنَ إِلَّا تِمَادِيَا
كِلَانَا غَنَى عَنْ أَخِي حَيَاتِهِ وَنَحْنُ إِذَا مُتْنَا أَشَدَّ تَغَانِيَا

وقد روى ابن الأعرابي في نوادره أبياتا نسبها إلى الأبيد الرياحي يقولها في حارثة بن بدر ، وقد جاء فيها بيت الشاهد ، وقبله عنده :

أَحَارِثَ فَالزَّمْ فَضْلَ بُرْدِكَ ؛ إِنَّمَا أَجَاعَ وَأَعْرَى اللَّهُ مَنْ كُنْتُ كَاسِيَا

وقد روى أبو على القالى في ذيل أماليه (ص ٧٤ بولاق) كلمة طويلة لسيار بن هيرة بن ربيعة بعاب خالدا وزيدا أخويه ، ويعدح أخاه منخلا ، وأول هذه الكلمة عنده قوله :

نَفَاسَ هَوَى عَصْمَاءَ إِمَّا نَأْيَتْهَا وَكَيْفَ تَفَاسِيكَ الَّذِي لَسْتُ نَاسِيَا

لَعَمْرِي لَنْ عَصَمَاءَ شَطَّ مَزَارُهَا
وَمَا هِيَ مِنْ عَصَمَاءَ إِلَّا تَحِيَّةٌ
لِيَالِي حَلَّتْ بِالْقَرِيِّينَ حَلَّةٌ
خَلِيلِي، مِنْ دُونِ الْأَخِلَاءِ لَا تَسْكُنُ
وقبل البيت المستشهد به ههنا قوله :

كَفَى حَزَنًا عَنْ لَا تَحْنُ جِمَالِكُمْ
زَعْنُ لَا أَرَى شَوْقًا إِلَيَّ يَصُورُكُمْ
وَإِنِّي لَعَفُّ الْفَقْرِ مُشْتَرِكُ الْغَنَى
كِلَانَا غَنَى عَنْ أَخِيهِ حَيَاتُهُ
أَخَالِدُ فَمَنْعَ فَضْلَ رِفْدِكَ إِنَّمَا
رَأَيْتُكَ تَقْنِي بِي كُلَّ عَظِيمَةٍ
وَتُوْثِرُ مِنْ لَوْ أَنَّهُ مِتَّ لَمْ يَجِدْ
وَأَهْوَنَنَا إِنْ مَاتَ فَقَدْ عَلَيْنَاكُمْ
وَأَوْ مِتَّ سَأَلْتُ بَعْضُ نَفْسِي حَسْرَةً
إِذَا نَحْنُ دَاوَانَا الْمُؤْشُونَ بِالْأَسَى
جَزَى اللَّهُ رَبُّ النَّاسِ عَنِّي مُنْخَلًا
أَخَاكَ الَّذِي إِنْ زَلَّتِ النَّعْلُ لَمْ يَقُلْ
إِلَى وَقَدْ شَفَّ الْحَيْنُ جِمَالِيَا
وَلَا حَاجَةَ مِنْ تَرْكِ بِنْتِي خَالِيَا
سَرِيعٌ إِذَا لَمْ أَرْضَ دَارِي اخْتِمَالِيَا
وَنَحْنُ إِذَا ... البيت ، وبعده :
أَجَاعَ وَأَعْرَى اللَّهُ مَنْ كُنْتَ كَاسِيَا
عَرَّتْكَ وَتَقْنِي بِاللَّيَانِ سَوَانِيَا
كَوَجْدِي وَلَا يُبْلِيكَ مِثْلَ بَلَانِيَا
وَأَهْوَنَ دَفْعًا عَنْكَ إِنْ كُنْتَ جَانِيَا
عَلَيْكَ وَأَمْسَى عَنْكَ فِي الْحَيِّ لَاهِيَا
شَقَوُهُ وَلَا يَشْفِي الْمُؤْشُونَ مَايِيَا
وَأِنْ بَانَ عَنِّي خَيْرٌ مَا كَانَ جَازِيَا
تَعَسْتُ، وَلَسْ كُنْ عَلَّ نَعْلِكَ عَالِيَا

وإنما أطلنا في بيان نسبة هذا الشاهد ، وأطلنا في اختيار الآيات من قبله ومن بعده ، لنعطيك صورة من اضطراب الرواية ، واختلاف العلماء في نسبة الشعر إلى أهله ، فهذه أبيات تنسب لثلاثة شعراء ، ولا يقتصر الأمر فيها على بيت واحد يضعه راو في قصيدة يشبه موضوعها موضوع البيت ونشبه قافيتها ورويها قافيته ورويه ، ثم هي بعد أبيات مستجادة المعنى جيدة السبك رصينة العبارة ، فلا عليك إذا تكبدت قراءتها ودرسها .

الإعراب : « كلانا » كلا : مبتدأ مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه ملحق بالثنى ، وهو مضاف وضمير التكلم ومعه غيره مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « غنى » خبر المبتدأ ، مرفوع بالضمة الظاهرة « عن » حرف جر مبنى على السكون لاجل له « أخيه » أخى : مجرور بعن ، وعلامة جره الباء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، وضمير الغائب العائد إلى كلانا مضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق ببنى « حياته » حياة : منصوب على الظرفية الزمانية ، متعلق ببنى ، وهو من إنابة للصدر عن ظرف الزمان ، مثل قولهم : آتيتك قدوم الحاج ، وأزورك صلاة العصر . وضمير الغائب العائد إلى كلانا مضاف إليه « ونحن » الواو حرف عطف ، نحن : ضمير منفصل مبتدأ « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان مبنى على السكون فى محل نصب « متنا » فعل وفاعل ، والجملة فى محل جر بإضافة إذا إليها « أشد » خبر المبتدأ « تغانيا » تمييز ، وجواب إذا محذوف بدل عليه سياق الكلام ، والتقدير : إذا متنا فنحن أشد تغانيا ، وجملة الشرط وجوابه لاجل لها معترضة بين المبتدأ وخبره ، وجملة المبتدأ وخبره معطوفة بالواو على جملة المبتدأ والخبر السابقة .

الشاهد فيه : فى هذا البيت شاهدان من شواهد النحو : أولهما - وهو المراد هنا للشارح - فى قوله « كلانا » وذلك لأن « كلا » قد أضيف إلى معرفة دالة على متعدد - وهى « نا » - فأما أن المضاف إليه معرفة فأظهر من أن ندلك عليه ، وأما أنه دال على متعدد فبسبب كونه موضوعا للدلالة على التكلم ومعه غيره ، ثم قد يكون غير التكلم واحدا فيكون « نا » دالا على اثنين ، وقد يكون غير التكلم أكثر من واحد فيكون « نا » دالا على جماعة ؛ فهو من هذه الناحية مشترك معنوى بين الاثنين والجماعة ؛ فدلالته على الاثنين من باب دلالة اللفظ على بعض ما يصلح له . وفيه اشتراك لفظى من ناحية أخرى ، وبيانه أنه وضع للدلالة على التكلم المعظم نفسه مرة ، ووضع للدلالة على التكلم ومعه غيره مرة أخرى ، فإذا استعمل فى الدلالة على التعدد كانت دلالته عليه من باب دلالة اللفظ المشترك على أحد معنييه الموضوع لهما . والشاهد الثانى فى قوله « كلانا غنى » حيث أخبر عن « كلا » باسم مفرد ، والسرفى ذلك أن « كلا » لفظ مفرد موضوع للدلالة على الاثنين ؛ فهو نظير زوج وشفع ؛ فيجوز عند الإخبار عنه مراعاة لفظه فيخبر عنه بالمفرد وبعاد الضمير إليه مفردا كما هنا ، وكما فى قوله تعالى : (كَلِمَاتُ الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهُمَا) ألا ترى أنه قال « أخيه » وقال « حياته » ؟ وقال فى الآية الكريمة « آتت » وقال « أكلها » كما يجوز مراعاة معناه فيخبر عنه بالثنى كما فى قول الفرزدق :

كَلَامُهُمَا حِينَ جَدَّ الْجُرَى بَيْنَهُمَا قَدْ أَقْلَمَا وَكَلَامُ أَنْفِيهِمَا رَايَا

وقد مضى شرح هذه المسألة فى باب العرب والمبنى فى أوائل هذا الكتاب (انظر الجزء الأول ص ٤٤ وما بعدها)

فإن كلمة « نا » مشتركة بين الاثنين والجمع ، وإنما صح قوله :

٦٢٦ - إِنَّ لِلْخَيْرِ وَاللِّشْرِ مَدًى وَكِلَا ذَلِكَ وَجْهٌ وَقَبْلٌ

٦٢٦ - هذا بيت من كلمة لعبد الله بن الزبير يقولها بعد موقعة أحد المعروفة ، وهو يومئذ في صفوف المشركين أعداء رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكان من أسنتهم الناطقة ، وقبله - وهو أول الكلمة - قوله :

يَا غُرَابَ الْبَيْنِ ائْتِمَّتَ قَلْبُ إِنَّمَا تَنْطِقُ شَيْئًا قَدْ فُعِلَ
إِنَّ لِلْخَيْرِ وَاللِّشْرِ مَدًى وَكِلَا ذَلِكَ ... الْبَيْتُ ، وبعده :
إِنَّ لِلْخَيْرِ وَاللِّشْرِ مَدًى لِكِلَا ذَيْنِكَ وَقْتُ وَأَجَلُ
كُلُّ يَوْمٍ وَنَعِيمٍ زَائِلٌ وَبَنَاتُ الدَّهْرِ يَلْعَبْنَ بِكُلِّ
وَالْعَطِيَّاتُ خِسَاسٌ بَيْنَهُمْ وَسَوَاءٌ قَبْرٌ مَثَرٌ وَمُقِلٌ

اللفظ : « مدى » مدى كل شيء : غايته التي ينتهي إليها ، وفي المقصورة الدر يديّة :

إِنَّ أَمْرًا الْقَيْسِ جَرَى إِلَى مَدًى فَأَعْتَقَهُ حِمَامُهُ دُونَ الْمَدَى

« وجه » بفتح الواو وسكون الجيم - هو جهة كل شيء التي يتجه إليها « وقبل » بفتح القاف والباء جميعا - هو مستقبل الشيء الذي ينتظر له .

المعنى : يقول : إن الخير لا يدوم لأهله ، وإن الشر لا يبق ، وإن لكل واحد منهما غاية يصل إليها وأمدًا ينتهي عنده ، ولا بد من أن يتجه كل أحد مسوقا إلى هذه الغاية ، كما أنه لا بد من أن يستقبل ما يأتي بعد ما هو فيه ، يسلي قومه المشركين بنصرهم يوم أحد على ما كان من خذلانهم يوم بدر .

الإعراب : « إن » حرف توكيد ونصب « للخير » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر إن تقدم على اسمها « وللشر » الواو عاطفة ، للشر : جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور السابق « مدى » اسم إن تأخر عن خبرها « وكلا » الواو عاطفة ، كلا : مبتدأ مرفوع بالالف نيابة عن الضمة لأنه ملحق بالمتنى وهو مضاف وامم الإشارة من « ذلك » مضاف إليه ، مبنى على السكون في محل جر ، واللام للبعد ، والكاف حرف خطاب « وجه » خبر المبتدأ مرفوع بالضمّة الظاهرة « وقبل » الواو حرف عطف ، قبل : معطوف على وجه ، مرفوع بالضمّة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف .

لأن « ذا » مشاة في المعنى مثلها في قوله تعالى : « لَا فَارِضٌ وَلَا بَكْرٌ عَوَّانٌ بَيْنَ ذَلِكَ »
أى : وكلا ما ذكر ، وبين ما ذكر .

الثالث : أن يكون كلمة واحدة كما أشار إليه بقوله « بلا تفرق » ؛ فلا يجوز كلا زيد
وعمره ، وأما قوله :

٦٢٧ - كَلَّا أَخِي وَخَلِيلِي وَاجِدِي عَضْدًا فِي النَّائِبَاتِ وَالْمَسَامِ الْمِلَاتِ

الشاهر فيه : قوله « وكلا ذلك » فان ظاهر هذه العبارة موهم أن « كلا » قد أضيف إلى
مفرد - وهو اسم الإشارة - فانك تعلم أن « ذا » قد وضع في العربية ليشار به إلى المفرد المذكور.
وهذا الظاهر مبطل لاشتراطهم أن يكون ما يضاف إليه « كلا » متعددا في اللفظ والمعنى جميعا
أو في المعنى ، ولكن هذا الظاهر غير مستقيم ولا صحيح ، بل « كلا » عند التحقيق مستكمل
للشرط المذكور مضاف إلى متعدد ، وبيان ذلك أن « ذا » مشار به إلى الخير والشر ، وهما اثنان ،
فلما كان ذلك كذلك كان المضاف إليه متعددا في المعنى ، وإن كان لفظه مفردا . ونظير ذلك
قول الله تعالى : (لَا فَارِضٌ وَلَا بَكْرٌ عَوَّانٌ بَيْنَ ذَلِكَ) فان « بين » قد أضيف إلى اسم
الإشارة الموضوع للمفرد المذكور ، ولا تجوز إضافته إلا إلى متعدد ، لكنه لما كان اسم الإشارة
قد أريد به الفارض والبكر جميعا كان المضاف إليه متعددا في المعنى وإن كان مفردا في اللفظ .
فان قلت : فكيف جاز أن يشار بهذا إلى اثنين في بيت الشاهد وفي الآية الكريمة التي تلونها
مع أنه ما وضع إلا ليشار به إلى الواحد المذكور .

فالجواب عن ذلك أن نقول لك : إن العرب قد اتسعت في اسم الإشارة الموضوع للمفرد إذا
ألحقت به لام البعد ، فاستعملته في الوضع الذي يحتاج إلى الثني كما في البيت والآية ، واستعملته
أيضا في الوضع الذي يحتاج إلى الجمع ، كما في قوله تعالى : (وَإِنْ كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَاعٌ
الْحَيَاةِ الدُّنْيَا)

٦٢٧ - لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق .

اللفظ : « وخليلى » الخليل : الصديق الذي يخالك فترضى من خلاله مثل ما يرضى من
خلالك « واجدى » هو اسم فاعل من وجد مضافا إلى ياء التكلم « عضدا » أصل العضد :
الجزء من اليد الواقع بين المرفق والكتف ، ثم استعمل مجازا فيمن يعتمد عليه ويلجأ في
الشدائد والمكاره إليه ، كما أطلق لفظ الساعد على ذلك أيضا ، قالوا : فلان عضد فلان ، وفلان
ساعد فلان ، واشتقوا منه فعلا فقالوا : عضدته - بتخفيف الضاد وتشديد دها ، واعتضدت به ،
ومعناه كنت عونته واتخذته عوناً لى « في النائبات » النائبات : جمع نائبة ، وهى في الأصل اسم

الفاعل المؤنث من نابه الأمر ينوبه ، ثم سميت به النازلة من نوازل الدهر لأنها تنوب الانسان « الملمات » جمع ملمة ، وهي في الأصل اسم الفاعل من ألم به إلما ، ومعناه نزل به ، ثم سميت به النازلة من نوازل الدهر والحادثة من حوادثه .

المعنى : يقول : إن أخى وصديقى ليجدان منى العون الصادق عند ما تنزل بأحدهما نازلة من نوازل الدهر أو تقع عنده حادثة من حوادثه الجسم التي لا مدفع لأحد عنها . يصف نفسه بصدق الإيحاء وصحیح الوفاء ؛ لأن الإخوان إنما تعرف عند الشدائد ، وتبين صحة إخالهم في أوقات العسرة والضيق .

الإعراب : « كلا » مبتدأ مرفوع بالالف نيابة عن الضمة لأنه ملحق بالمتنى ، وهو مضاف وأخ من « أخى » مضاف إليه ، مجرور بكسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر « وصديق » الواو حرف عطف ، صديق : معطوف على الأخ ، وياء المتكلم مضاف إليه « واجدى » واجد : خبر المبتدأ مرفوع بضمه مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله « عضدا » حال من ياء المتكلم المجرورة محلا بإضافة واجد إليها ، وهو على التأويل بمساعد أو معين « في النائبات » جار ومجرور متعلق بواجد « وإلما » الواو حرف عطف ، إلما : معطوف على النائبات مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهو مضاف و « الملمات » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : في هذا البيت أربعة شواهد من شواهد النحو ، ثلاثة منها غير مقصودة للشارح من الإتيان بهذا البيت في هذا الموضع ، وواحد منها مقصود له .

الشاهد الأول : في قوله « عضدا » حيث جاء الحال اسم جنس غير مشتق ، وهو على التأويل بالمشتق ؛ فقد عرفت مما ذكرناه في لغة الشاهد أن العضد في الأصل اسم لما بين الفرق والكتف من اليد ، ولكنه هنا على التأويل بمعنى أو مساعد أو نحوها مما يستعمل فيه العضد مجازا ، ومثل هذا قول الشاعر :

فَمَا بَالُنَا أُمْسِ أَسَدَ الْعَرَبِينَ وَمَا بَالُنَا الْيَوْمَ شَاءَ النَّجَفِ

فانه في تأويل : ما بالنا أمس شجعانا وما بالنا اليوم جبناء ، وقد تقدمت هذه المسألة مشروحة في باب الحال (الجزء الثالث ص ١١) .

الشاهد الثانى : في قوله « عضدا » أيضا حيث وقع حالا من المضاف إليه الذى هو ياء المتكلم على ما تبين لك في إعراب الشاهد ، وإنما ساغ مجيء الحال من المضاف إليه هنا لأن المضاف الذى هو واجد عامل في المضاف إليه ، ألا ترى أن المضاف إليه مفعول به المضاف بسبب كونه

وقوله :

٦٢٨ — كَلَّا الضَّيْفَنَ الْمَشْنُوهُ وَالضَّيْفَ نَائِلٌ لَدَى الْمُنَى وَالْأَمْنُ فِي الْمُسْرِ وَالْيُسْرِ

اسم فاعل يعمل عمل الفعل ، ونظيره قولهم : هذا شارب السويق ملتوتا ، وقول مالك بن الريب المازني :

تَقُولُ ابْنَتِي إِنَّ انْطِلَاقَكَ وَاحِدًا إِلَى الرُّوْعِ يَوْمًا تَارِكِي لَا أَبَالِيَا

وقد تقدمت هذه المسألة مشروحة في باب الحال أيضا (الجزء الثالث ص ٥٧ وما بعدها) .

الشاهد الثالث : في قوله « كلا أخى وخليلى واجدى » حيث أخبر بواجب الذى هو اسم مفرد عن كلا الذى يدل على ما يدل عليه المثنى ، وإنما ساغ ذلك ههنا - مع أنه يجب في المبتدأ وخبره أن يتوافتا في الإفراد والتثنية والجمع - بسبب أن لفظ « كلا » مفرد على ما هو الراجح عند العلماء والمثنى هو معناه ، ولهذا لم يكن مثنى على الحقيقة ، وإنما كان ملحقا به ؛ إذ من شرط المثنى الحقيقي أن يكون له واحد من لفظه . فلما كان الحال في « كلا » على ما ذكرنا جازت مراعاة لفظه فتأتى بحبره مفردا وتعيد إليه الضمير مفردا ، كما جازت مراعاة معناه فتأتى بحبره مثنى وتعيد إليه الضمير مثنى ، وقد تقدمت هذه المسألة مشروحة في أوائل الكتاب (الجزء الأول ص ٤٣) كما تقدمت الإشارة إليها في شرح الشاهد (رقم ٦٢٥) الذى مضى قريبا

الشاهد الرابع : وهو المقصود للشارح ههنا - في قوله « كلا أخى وخليلى » حيث أضيف في هذه العبارة لفظ « كلا » إلى ما يفهم اثنين ، لكن مع التفرق ، ألا ترى أن أحد الاثنين معطوف على الآخر بواو العطف ؟ وهذا عند جمهرة العلماء من نواذر الضرورات . وذهب أبو البركات ابن الأنبارى إلى أنه يجوز إضافة « كلا » إلى الاسم المفرد لكن بشرط أن يتكرر لفظ « كلا » وذلك كأن تقول : كلا أخى وكلا خليلى واجدا عضدا ، وكلاى وكلاك محسنان . فأما إضافتها إلى مفرد مع العطف عليه من غير تكرارها فلم يذهب أحد إلى جوازه في سعة الكلام واختياره .

٦٢٨ — لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سابق أو لاحق ،

وقد قال العميق : « احتج به ابن الأنبارى ولم يعزه إلى قائله » .

اللفظ : « الضيفن » بوزن جعفر ، ونونه زائدة لللاحق ؛ فوزنه عند التحقيق فعلمان ، والضيفن : هو الذى يتبع الضيفان فيدخل البيوت يتوهمه الضيفان مثلهم ويتوهمه أصحاب الدار أحدهم ، ويقال له : الطفيلى « المشنوء » المكروه للبغض ، اسم مفعول من شنته أشنؤه - على مثال علم يعلم - بمعنى أبغضته وكرهته « نائل » اسم فاعل من قولك : نلت الشيء أناله - نيلا ونوالا ومنالا ، إذا حصلت عليه « المنى » جمع منية - بضم الميم فيها - ومعناها التنى .

فن الضرورات النادرة .

(وَلَا تُضِفْ لِمُفْرَدٍ مُعْرَفٍ * أَيًّا) المفردة ، مطلقاً ؛ لأنها بمعنى بعض (وَإِنْ كَرِهَتْهَا)
بالعطف (فَأُضِفَ) إليه ، كقوله :

المعنى : يريد أن يصف نفسه بسعة الأخلاق وكرم النفس ووفرة السباحة والبذل ، حق إن
الطفيلي الذي تستنقله النفوس وتمج فعله الطباع ليجد عنده مثل ما يجده الضيف من بلوغ
الأمنية والوصول إلى المطلب ، سواء في ذلك وقت الميسرة ووقت العسرة .

الاعراب : « كلا » مبتدأ مرفوع بالآف نيابة عن الضمة لأنه ملحق بالثني ، وهو مضاف
و « الضيفن » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « المشنوء » صفة للضيفن ، مجرور بالكسرة
الظاهرة « والضيف » الواو عاطفة ، الضيف : معطوف على الضيفن مجرور بالكسرة الظاهرة
« نائل » خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفيه ضمير مستتر هو فاعله « لدى » لدى :
ظرف يتعلق بواجد ، وهو مضاف وياء التكلم مضاف إليه « المنى » مفعول به لنائل ، منصوب
بفتحة مقدرة على الآف منع من ظهورها التعذر « والأمن » الواو حرف عطف ، الأمن :
معطوف على المنى منصوب بفتحة الظاهرة « في اليسر » جار ومجرور متعلق بنائل ، وجعله العيني
متعلقاً بمحذوف حال « واليسر » الواو حرف عطف ، اليسر : معطوف على اليسر مجرور
بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : في هذا البيت شاهدان : أما أحدهما فمقصود للشارح من الإتيان به ههنا ،
وذلك في قوله « كلا الضيفن المشنوء والضيف » وذلك حيث أضاف « كلا » إلى متعدد مع
التفريق - وهو المظوف والمعطوف عليه - وقد ذكرنا في شرح الشاهد السابق أن العلماء على
أن ذلك من أندر الضرورات وأن أحدا لا يجوز مثله في سعة الكلام واختياره . وأما الشاهد
الثاني ففي قوله « كلا أخي وخليلى نائل » حيث أخبر بنائل - وهو اسم مفرد لفظاً ومعنى - عن
« كلا » الذي هو مثنى في معناه وإن كان لفظه مفرداً عند المحققين من العلماء - وهم البصريون -
والذي سوغ ذلك هو أن « كلا » لفظه مفرد ، فأفرد الخبر مراعاة للفظ المبتدأ . وقد بينا أن
ذلك جائز في شرح الشاهد السابق وفي الموضع الذي أحلناك عليه ، وهذا نفسه يدل لما ذهب
إليه البصريون من أن لفظ « كلا » مفرد ومعناه مثنى ؛ إذ لو كان مثنى في اللفظ والمعنى لما كان
يجوز أن يخبر عنه إلا بالثني ، ولما كان يجوز أن يعود الضمير إليه إلا مثنى ، فلما رأيناهم يعيدون
الضمير إليه مفرداً ويخبرون عنه بالمفرد ، ورأيناهم - مع ذلك - قد يعيدون الضمير إليه مثنى
وقد يخبرون عنه بالثني ؛ علمنا أن فيه جهتين : إحداهما تجعله مفرداً والأخرى تجعله مثنى ،
ولا يمكن أن يكون لفظه مثنى ومعناه مفرداً ، فلم يبق إلا أن لفظه مفرد ومعناه مثنى ، وأيد
ذلك أننا لم نجد مفرداً من لفظه يدل على واحد ما يدل هو عليه .

٦٢٩ — فَلَنْ لَقَيْتُكَ خَالِيَيْنِ لَتَعْلَمَنَّ أَيْ وَأَيْلِكَ فَارِسُ الْأَحْزَابِ

٦٢٩ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق ، وهو من شواهد ابن هشام .

اللفظ : « خاليين » يريد ليس معنا أحد ، وتقول : خلا فلان بنفسه وبقلان ، إذا كان في خلوة من الناس « الأحزاب » جمع حزب — بكسر الحاء وسكون الزاي — وهو الجماعة من الناس والطائفة إذا كان أمرهم واحدا .

المعنى : يتوعد مخاطبه ويؤكد له أنه سيوقع به من البلاء ما يدرك معه أنه شجاع لا يقاس إليه أحد ، وذلك بأن أقسم له أنه إن لقيه في مكان لا يراهما فيه أحد ليصنعن معه ما يعلم منه أيهما الحقيق بأن يكون الفارس المغوار .

الإعراب : « لئن » اللام موطئة للقسم ، إن : حرف شرط جازم . « لقيتكَ » لقي : فعل ماض فعل الشرط مبني على فتح مقدر على آخره في محل جزم ، وتاء المتكلم فاعله ، وضمير المخاطب مفعوله « خاليين » خال من الفاعل والمفعول جميعا منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه مثنى ، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد « لتعلمن » اللام واقعة في جواب القسم ، تعلم : فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الحفيفة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجملة لا محل لها جواب القسم ، ونون التوكيد حرف لا محل له ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه جواب القسم « أئني » أي : اسم استفهام مبتدأ ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « وأيلك » الواو حرف عطف ، أي : معطوف على المبتدأ ، وضمير المخاطب مضاف إليه « فارس » خبر للمبتدأ ، وهو مضاف و « الأحزاب » مضاف إليه ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب سدت مسد مفعولي تعلم ، وقد علق تعلم عن العمل في لفظ الجملة لكونها مصدرية باسم الاستفهام .

الشاعر فيه : قوله « أئني وأيلك فارس » حيث أضاف الشاعر لفظ « أي » إلى المفرد المعروف ، بسبب كونه قد تكرر ، وتفصيل هذه المسألة أن « أيا » تضاف إلى واحد من ثلاثة أشياء ، لكنها تضاف إلى اثنين منها بغير شرط ، وتضاف إلى الثالث بأحد شرطين : أما الاثنان اللذان تضاف إليهما بغير شرط فأحدهما النكرة ، وتضاف أي إلى النكرة مفردة كانت النكرة أو مثناة أو مجموعة ، تقول : أي رجل زارك ، وأي رجلين زارك ، وأي رجال زارك ؟ وثانيهما المعرفة المثناة أو المجموعة ، نحو قوله تعالى : (فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ) وقوله تعالت كلمته : (أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَذِهِ إِيمَانًا ؟) وقوله : (أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا ؟) وأما الذي لا تضاف « أي » إليه إلا بواحد من شرطين فهو المعرفة المفردة ، وأحد الشرطين أن تنوى بالمعرفة المفردة الجمع ،

وقوله :

٦٣٠ - أَلَا تَسْأَلُونَ النَّاسَ أَيُّ وَأَيُّكُمْ غَدَاةَ التَّقِينَا كَانَ خَيْرًا وَأَكْرَمًا

وذلك بأن تكون هذه المعرفة المفردة ذات أجزاء وتنوى بها هذه الأجزاء ، وذلك نحو قولك :
 أيّ الجارية أجمل ؟ فإن المعنى أي أجزاء الجارية أجمل أوجهها أم شعرها أم يدها ؟ وعبر
 ابن هشام عن هذا الشرط بأن يكون بين أي والمعرفة المفردة جمع مقدر ، وهو صحيح ، ألا ترى
 أنا قدرنا بين أي والمعرفة المفردة الأجزاء وهو جمع جزء ؟ والشرط الثاني أن يعطف على أي
 المضافة للمعرفة المفردة مثلها بالواو . والسرف في جميع ذلك أن أيا الاستفهامية اسم عام لجميع
 الأوصاف ؛ وهي لا تخلو عند استعمالها من أن يراد بها تعميم أوصاف جنس من الأجناس
 أو يراد بها تعميم أوصاف شيء معين بأحد طرق التعيين ؛ فإن كان المراد بها تعميم أوصاف جنس
 من الأجناس أضيفت إلى نكرة ، ولم يشترط في هذه النكرة شيء ؛ لأن النكرة تصاح لأن تدل على
 العموم مفردة كانت أو مثناة أو مجموعة ؛ فإذا قلت : أي رجل زارك ، كان المعنى : أي واحد من
 هذا الجنس زارك ، وإذا قلت : أي رجلين زارك ، كان المعنى : أي اثنين من هذا الجنس زارك ،
 وإذا قلت : أي رجال زارك ، كان المعنى : أي جماعة من هذا الجنس زارك ، وأي حينئذ
 مطابقة في المعنى لما تضاف إليه ، وهي منه بمنزلة كل . وإن كان المراد بها تعميم أوصاف شيء
 معين بأحد طرق التعيين أضيفت إلى معرفة ، ولما كانت المعرفة غير صالحة للدلالة على العموم
 اشترط فيها أن تكون مثناة أو مجموعة أو على تقدير الجمع أو تكرارها بالواو حتى يكون التكرار
 بمنزلة التثنية ، وأي حينئذ ليست مطابقة لما تضاف إليه في المعنى ، وهي منزلة منه منزلة بعض من
 كل ، وآية ذلك أنه يخبر عنها بالمفرد ولو أن المعرفة مثناة أو مجموعة أو بمنزلة ، ألا ترى أن
 الشاعر يقول في البيت المستشهد به : أي وأيك فارس الأحزاب ؟ ألا ترى أنك تقول : أي زيد
 أحسن ، مع أن المعنى أي أجزاء زيد أفضل ؟ فافهم ذلك .

٦٣٠ - لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سابق أو لاحق .

اللفظ : « غداة » أصل الغداة أول النهار ، ولكنه قد يطلق ويراد منه الوقت مطلقا ، وهذا
 هو المراد ههنا « التقينا » خصه الاستعمال باللقاء للحرب « كان خيرا » يريد كان خيرا من الآخر
 في الصبر على الإنزال وقراع الأبطال « وأكرم » فسروه في هذا الموضع بالنجدة والمحافظة على كل
 ما يعاب المرء بالتفريط فيه ، وجائز أن يكون باقيا على أصل معناه وهو الفضل في الكرم ،
 ويراد أيضا كان أكرم خلقا وأقرب إلى الندى والجود في معاملة خصومه ، ولا يعاب البطل المغوار
 إذا عامل أقرانه معاملة الكرم والجود ، بل ذلك يدل على تمام قدرته وأنه مستطيع أن يأخذه
 متى أراد ، ولا يدل حسن المعاملة على الضعف وخور الطبيعة .

الإعراب : « ألا » أداة استفتاح ، حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب

لأن المعنى حينئذ أينما (أو تنو) بالمفرد المعروف الجمع : بأن تنوى (الأجزاء) نحو : أى زيد أحسن ، يعنى أى أجزائه أحسن (وأخصصن بالمعرفة * موصولة أيًا) أيًا : مفعول بأخصص ، وبالمعرفة : متعلق به ، وموصولة : حال من أى متقدم عليها ، أى : تختص أى الموصولة بأنها لا تضاف إلا إلى معرفة غير ما سبق منعه ، وهو المفرد ، نحو : امرؤ بأى الرجلين هو أكرم ، وأى الرجال هو أفضل ، و« أيهم أشد » ، ولا تضاف لنكرة خلافا لابن عصفور (وبالعكس) من الموصولة (الصفة) وهى المنعوت بها ، والواقعة حالا ؛ فلا تضاف إلا إلى نكرة كمررت بفارس أى فارس ، وزيد أى فتى ، ومنه قوله :

* فَلَلهِ عَيْنًا حَبِيرًا أَيَّمَا فَتَى ^(١) *

« تسألون » فعل مضارع مرفوع بثبات النون ، وواو الجماعة فاعله مبنى على السكون فى محل رفع « الناس » مفعول به أول منصوب بالفتحة الظاهرة « أى » : مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « وأيكم » الواو حرف عطف ، أى : معطوف على المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير مخاطبين مضاف إليه « غداة » ظرف زمان منصوب بكان الآتى ، وهو مضاف و « التقينا » جملة فعلية مكونة من فعل ماض وفاعله فى محل جر باضافة غداة إليه « كان » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المبتدأ وما عطف عليه « خيرا » خبر كان منصوب بالفتحة الظاهرة « وأكرما » الواو حرف عطف ، أكرم : معطوف على خيرا .

الشاهد فيه : قوله « أى وأيكم » حيث أضيف « أى » إلى المعرفة الدالة على المفرد - وهى ياء المتكلم - والذي أجاز ذلك أنه قد عطف على « أى » مثلها بالواو ، وقد بينا فى شرح الشاهد السابق وجه لزوم إضافة « أى » إلى النكرة أو المعرفة الدالة على المثنى أو الجمع ، وأنها لا تضاف إلى معرفة دالة على المفرد إلا بواحد من شرطين ، كما بينا السرى لزوم أن يكون العطف بالواو فى مثل ما فى بيت الشاهد .

(١) هذا يحجز بيت ، وصدره قوله :

* فَأَوْمَيْتُ إِيمَاءَ خَفِيًّا لِحَبِيرٍ *

وهذا بيت للراعى النيرى ، وهو من شواهد سيبويه (١ - ٣٠٢) وهو الشاهد (رقم ١١١) الذى سبق شرحه فى باب الموصول (انظر الجزء الأول من هذا الكتاب ص ٢٠٠) والاستشهاد

(وإن تكن) أى (شرطاً أو استثنافاً * فُطْلَقَا كَمَلَّ بِهَا الْكَلَامَا) أى : تضاف إلى النكرة والمعرفة مطلقا سوى ما سبق منعه ، وهو المفرد المعرفة ، نحو : أى رَجُلٍ يَأْتِنِي فَلَهُ دَرَاهِمُ « أَيَّمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتَ » « أَيُّكُمْ يَأْتِنِي بَعْرُ شَيْهَا » « فَبَأَيِّ حَدِيثٍ » فظهر أن لأى ثلاثة أحوال .

﴿ تنبيه ﴾ : إذا كانت أى نعتا أو حالا ، وهى المراد بالصفة فى كلامه ، فهى ملازمة للإضافة لفظا ومعنى ، وإن كانت موصولة أو شرطا أو استثنافا فهى ملازمة لها معنى لا لفظا ، وهو ظاهر .

(وَأَلْزَمُوا إِضَافَةَ لَدُنْ فَجَرُّهُ) ما بعده بالإضافة : لفظا إن كان معربا ، ومجلا إن كان مبنيا أو جملة ؛ فالأول نحو : « مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ » وقوله :
٦٣١ - تَنْتَهَضُ الرَّعْدَةُ فِي ظَهْرِى مِنْ لَدُنِ الظُّهْرِ إِلَى الْعَصْرِ

به ههنا وهناك فى قوله « أَيْمَانِي » حيث وقعت « أى » حالا من المعرفة ، وهو قوله « حَبِيرٌ » والاستشهاد بالبيت على هذا لا يتم إلا على رواية « أى » نصبا ، وهى إحدى روايتين ذكرناها هناك وبيننا وجه كل واحدة منهما ،

٦٣١ - نسبوا هذا البيت إلى رجل من طيء ، ولم يعينوه ، ولم أقف له على أكثر تعريفا بقائله من ذلك ، كما لم أقف له على سوابق أو لواحق .

اللفظ : « تنتهض » هذه رواية جمهرة النحاة ، ومعناها تحدث بسرعة ، ورواه أبو حيان فى شرح التسهيل « تنتفض » بالفاء فى مكان الهاء « الرعدة » بكسر الراء وسكون العين - أصلها اضطراب البدن ، والمراد بها هنا الارتعاد من الحمى النافض « ظهري » بضم الظاء وفتح الهاء - مضمر ظهر بفتح فسكون ، والظهر مقابل للبطن « من لدن الظهر » أى من ابتداء وقت الظهر - بضم الظاء وسكون الهاء - وهو وقت زوال الشمس « العصر » بضم العين وفتح الصاد - مضمر العصر - بفتح فسكون - وهو ما بعد وقت الظهر إلى احمرار الشمس .

الإعراب : « تنتهض » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة « الرعدة » فاعله مرفوع بالضمة الظاهرة « فى ظهري » الجار والمجرور متعلق بقوله تنتهض ، وظهير مضاف وباء المتكلم مضاف إليه « من » حرف جر « لدن » مبنى على السكون فى محل جر بمن ، وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين ، وهذا بناء على لغة جمهرة العرب ، وهى مجرورة بمن لفظا كما هو لغة قيس الذين يعربونها ، والجار والمجرور متعلق بـتنتهض ، ولدن مضاف و « الظهر » مضاف إليه « إلى العصر » جار ومجرور متعلق بـتنتهض أيضا .

والثاني نحو : « وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عَلِمًا » « لِيُنْذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِنْ لَدُنْهُ » والثالث كقوله :

٦٣٢ - وَتَذَكَّرُ نِعْمَاهُ لَدُنْ أَنْتَ يَا بَع

الشاهر فيه : قوله « من لدن الظهر » حيث أضيف « لدن » إلى ما بعده ، وحيث جر ما بعده - وهو « الظهر » - لفظا لكونه اسما مفردا معربا . فأما إضافة « لدن » فهو أمر ملازم له لا يفارقه ؛ فلا يجوز أن يؤتى به في كلام مقطوعا عن الإضافة ، وأما أن المضاف إليه يجر لفظا أن كان مفردا معربا ويجر محلا إن كان جملة أو كان مفردا مبنيًا فذلك ظاهر معلوم .
واعلم أن « لدن » بمعنى عند ، ومع أنهما بمعنى فإن بينهما فرقا من ستة أوجه ، وقد ذكر الشارح المحقق هذه الوجوه فيما يأتي فلا داعي لذكرها .
٦٣٢ - هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

* إِلَى أَنْتَ ذُو قُوْدَيْنِ أَيْبُضُ كَالنَّسْرِ *

ولم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أولواحق .
اللفظ : « نعماء » النعمى - بضم النون مقصورا - بمعنى النعمة ، وهى الاسم من الإنعام ، فإذا فتحت النون مددت فقلت : نعماء ، ومن المقصور المضموم قول امرئ القيس بن حجر الكندى :

* فَيَا لَكَ مِنْ نِعْمَى تَحَوَّلَنْ أَبُوسَا *

وقد جاء على الممدود المفتوح قول الآخر :

أَفَادَنْكُمْ النِّعْمَاءُ مِنِّي ثَلَاثَةً يَدِي وَلِسَانِي وَالضَّمِيرَ الْمُحْجَبَا

« لدن » هى ههنا دالة على ابتداء الغاية الزمانية « يافع » شاب ، وتقول : أيفع الغلام فهو يافع ؛ إذا شب وبلغ الحكم . وهذه إحدى كلمات جاء الوصف من أفعال فيها على فاعل وقياسه مفعول كأكرم فهو مكرم ، وقد ذكرنا ذلك ووجهه فى شرح الشاهد (رقم ٥٦٥) الذى سبق شرحه فى باب حروف الجر (انظر الجزء الثالث من هذا الكتاب ص ٣٠٦ وما بعدها) « فودين » الفود - بفتح الفاء وسكون الواو - معظم شعر الرأس مما يلي الأذن ، وهو أيضا ناحية الرأس .

الاعراب : « تذكر » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « نعماء » نعى : مفعول به لتذكر منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وهو مضاف وضمير الغائب مضاف إليه مبنى على الضم فى محل جر « لدن » ظرف زمان مبنى على السكون فى محل نصب ، وهو متعلق بتذكر ، ويجوز أن يكون متعلقا

وقوله :

٦٣٣ - صَرِيحُ غَوَانٍ رَاقِهِنَّ وَرُقْنَهُ لَدُنْ شَبَّ حَتَّى شَابَ سُودَالِدٌ وَارِبُ

بمحذوف حال من نعماء ، وتقدير الكلام على هذا الوجه : وتذكر نعماء حال كونها مبتدأة من وقت أنت يافع - إلخ « أنت » ضمير منفصل مبتدأ مبني على الفتح في محل رفع « يافع » خبر المبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل جر باضافة لدن إليها « إلى » حرف جر ، ومجروره محذوف ، وتقديره : إلى زمن أنت ذوفودين - إلخ ، والجار والمجرور متعلق بتذكر « أنت » ضمير منفصل مبتدأ ، مبني على الفتح في محل رفع « ذو » خبر المبتدأ ، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف و « فودين » مضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه مثنى ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل جر باضافة المجرور المحذوف إليها « أبيض » خبر ثان « كالنسر » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ثالث .

الشاهد فيه : قوله « لدن أنت يافع » حيث أضيف « لدن » في هذه العبارة إلى جملة اسمية هي جملة المبتدأ وخبره - وهي قوله « أنت يافع » - وقد انجرت هذه الجملة محلاً باضافة لدن إليها ، وهذا هو النوع الثالث من الأنواع التي ذكرها الشارح أن « لدن » تضاف إليها ، وأولها الاسم المفرد والمغرب كما في قوله تعالى : (مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ) وكما في بيت الشاهد السابق ، وثانيها : الاسم المفرد المبني ، كما في قوله تعالى : (وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا) ، ويكون المضاف إليه مجروراً لفظاً إذا كان من النوع الأول ، ويكون مجرور المحل إذا كان من النوعين الثاني والثالث .

٦٣٣ - هذا بيت من كلمة للقطامي ، وبه لقب بصريح الغواني ، وهو أول من لقب بذلك ، ثم لقب به مسلم بن الوليد ، لقبه به أمير المؤمنين هارون الرشيد بسبب قوله :

هَلِ الْعَيْشُ إِلَّا أَنْ تَرُوحَ مَعَ الصَّبَا صَرِيحٌ مُجِيئاً الْكَأْسِ وَالْأَعْيُنِ النَّجْلِ

والبيت الشاهد من قصيدة أولها قوله :

نَأْنُكَ بِلَيْلِي نِيَّةٌ لَمْ تُقَارِبِ وَمَا حُبُّ لَيْلِي مِنْ فَوَادِي بِذَاهِبِ
مُنْعَمَةٌ تَجْلُو بِعُودِ أَرَاكَةِ ذُرَى بَرْدٍ عَذْبٍ شَتِيَّتِ الْمُنَاصِبِ
كَأَنَّ نَضِيضاً مِنْ غَرِيضِ غَمَامَةٍ عَلَى ظَمَأٍ جَادَتْ بِهِ أُمٌّ غَالِبِ
لَمُسْتَهْلِكٍ قَدْ كَادَ مِنْ شِدَّةِ الْهَوَى يَمُوتُ وَمِنْ طُولِ الْمِدَاتِ الْكَوَاذِبِ
صَرِيحُ غَوَانٍ رَاقِهِنَّ وَرُقْنَهُ لَدُنْ شَبَّ ... البيت ، وبعده :
قَدِيدِيمةَ التَّجْرِيبِ وَالْحِلْمِ إِنَّنِي أَرَى غَفَلَاتِ الْعَيْشِ قَبْلَ التَّجَارِبِ

... ..

اللفظ: « نأثك بلبلى نية - إلخ » نأثك : بعدت عنك ، والنية : الوجه الذى ينويه
 المسافر ، ومثله النوى ، والنية : فاعل نأثك « منعمة تجلو يعود أراكه - إلخ » منعمة : يريد
 أنها عاشت فى النعيم فغذيت غذاء ناعما ، وروى الأصمى « مناعمة » وتجلو يعود أراكه - إلخ
 أراد بذلك أنها تستاك ، والدرى : الأعلى ، واحدها ذروة ، والبرد - بفتح الباء والراء جميعا -
 أصله حب الغمام ، وأراد به أسنانها ، شبه أسنانها فى شدة بياضها بالبرد ، وإنما خص الدرى
 لأنها صحاح لم تتكسر ، والشتيت : المتفرق ، والناسب : حيث ركبت الأسنان ، يريد أن فى
 أسنانها فلجا وتفرقا « كأن فضيضا - إلخ » أراد بالفضيض السحابة التى انفض عنها ماؤها ،
 والغريض : الطرى ، شبه عذوبة ريقها بماء سحابة « لمستهلك قد كاد - إلخ » المستهلك : الذى
 يعرض نفسه للهلاك ، وأراد به نفسه ؛ لأنه هالك من حبها ومعرضها للهلاك ، واللام فى قوله
 « لمستهلك » تتعلق بجاد فى قوله « جادت به أم غالب » وقوله « صريع غوان - إلخ » الصريع :
 المطروح على الأرض ، وهو فعيل بمعنى مفعول ، وأراد أنه قد أصيب من الغرام حتى لاهرك له ،
 والغوانى : جمع غانية ، وهى المرأة التى استغنت بحملها عن الزينة ، ويقال : هى التى غنيت
 بزوجه عن غيره ، ويقال : هى التى غنيت فى بيت أبويها فلم تتزوج ، أى : أنها أقامت فى بيت
 أبويها . وراقهن : أعجبهن لجمالهن وشبابهن ، ورقنه : أعجبته لحسنهن وجمالهن ، ولدن شب إلى أن
 شاب سود الدراب : معناه من عند وقت شبابه إلى وقت شبابه ، والدواب : جمع ذؤابة وهى
 الضفيرة من الشعر « قديمة التجريب والحلم - إلخ » هذا البيت من شواهد سيديوه
 فى الكتاب ، وهو أيضا من شواهد الجلل للزجاجى ، وقد استشهدا به على أنه يقال فى تصغير
 قدام : قديمة - بزيادة التاء - كما يقال فى تصغير وراء : ورثة ، فرقا بين تصغير هاتين الكلمتين
 وغيرها من الظروف ، والسرى فى هذا أن الأغاب على الظروف التذكير ، فلما جاءت هاتان
 الكلمتان على غير الغاب فى بابهما ألحقوا بتصغيرهما علامة التأنيث - وإن كانت هذه التاء
 لا تلحق إلا بتصغير الاسم الثلاثى المؤنث بغير علامة - إشعارا بأنهما خالفتا بابهما فى مجيئهما
 مؤنثين ، وأراد أمام التجريب والحلم ، وقوله « أرى غفلات العيش قبل التجارب » معناه أن
 العيش إنما يكون لذيذا أيام الغفلة وفى أيام الشباب قبل التجارب .

الإعراب : « صريع » الرواية فيه بالجر على أنه بدل من مستهلك ، ويجوز فيه الرفع على أن
 يكون خبر مبتدأ محذوف ، وهو مضاف و « غوان » مضاف إليه « راقهن » راق : فعل ماض
 وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، وضمير الغائب مفعول به « ورقنه » الواو حرف
 عطف ، وراق : فعل ماض ، ونون النسوة فاعله ، وضمير الغائب مفعول به « لدن » ظرف
 زمان مبنى على السكون فى محل نصب ، وقد تنازع فيه راقهن ورقنه ؛ ويجوز أن تعلقه بأيهما

شئت « شب » فعل ماض ، فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، والجملة من الفعل وفاعله في محل جر بإضافة لدن إليه « حتى » حرف غاية وجر « شاب » فعل ماض « سود » فاعل ، وهو مضاف و « الدوائب » مضاف إليه ، وأن المصدرية مقدرة بعد حتى ؛ فهي سابقة ما بعدها بمصدر يجر بحتى ، والجار والمجرور متعلق بأحد الفعلين راقهن ورقنه ، والتقدير : راقهن ورقنه لدن شب حتى شب سود الدوائب .

الشاهد فيه : قوله « لدن شب » حيث أضيف في هذه العبارة « لدن » إلى الجملة المؤلفة من فعل ماض وفاعل ، وهذه الجملة في محل جر بإضافة « لدن » إليها . وههنا أمور لابد أن تنبهك إليها :

الأمر الأول ، أنه لا فرق في بناء « لدن » - عند من بناها من العرب - بين أن تكون مضافة إلى مفرد معرب ، وأن تكون مضافة إلى مفرد مبنى ، وأن تكون مضافة إلى جملة ، ثم لا فرق عند إضافتها إلى الجملة بين أن تكون الجملة التي أضيف لدن إليها اسمية كما في الشاهد السابق ، وأن تكون فعلية كما في هذا الشاهد الذي نحن بصدد شرحه . ولعل هذا هو السر في أن الشارح قد استشهد لهذه المسألة بشاهد فيه إضافة « لدن » إلى المفرد « من لدن الظهر » ، ثم بشاهد فيه إضافة « لدن » إلى الجملة الاسمية « لدن أنت يافع » ثم بشاهد فيه إضافة « لدن » إلى الجملة الفعلية « لدن شب » .

الأمر الثاني ، أصل « لدن » ملازمة لمبدأ الغايات : زمانية كانت نحو قولك : لدن صباح السبت ، وقول الشاعر : من لدن الظهر ، أو مكانية نحو قوله تعالى : (مِنْ أَدْنَى حَيْكِمٍ عِلْمٍ) وهي حين تضاف إلى المفرد يمكن فيها أن تحيى لأحد هذين الأمرين ، ولسكنها إذا أضيفت إلى الجملة تمحضت للزمان ؛ لأن ظروف المكان لا يضاف منها إلى الجمل بالاتفاق سوى « حيث » .

الأمر الثالث ، ذكر صاحب التصريح في التعقيب على هذا الشاهد نقلا عن ابن الشجري أنه لا دليل في هذا البيت على إضافة لدن إلى الجملة ؛ لجواز أن يكون الكلام على تقدير أن المصدرية قبل الفعل ؛ فتكون لدن مضافة إلى مفرد هو المصدر المنسبك من أن المصدرية والفعل ، والتقدير : لدن أن شب حتى شاب سود الدوائب : أى لدن شبابه . وقد أجاب عن هذا الاحتمال بما حاصله أن الأصل عدم صحة حذف الموصول الحزفي وإبقاء صلتة ؛ فلا يجوز التخرج على ما يؤدي إلى هذا ما وجد سبيل إلى غيره ، وقد ثبتت إضافة « لدن » إلى الجمل التي لا تحتل هذا الاحتمال كما في البيت السابق ، فلتكن « لدن » في هذا البيت مضافة إلى الجملة أيضا ، وليست الجملة الفعلية ببعيدة من ذلك ، بل هي أقرب إلى إضافة الزمان إليها من الجملة الاسمية ، فافهم هذا واحرص عليه .

ولم يَصْفَ من ظروف المكان إلى الجملة إلا لَدُنْ وَحَيْثُ ، وقال ابن برهان : حَيْثُ فقط ، هذا هو الأصل الشائع في لسان العرب (وَنَصَبُ غُدُوَّةٍ بِهَا عَنْهُمْ نَذْرٌ) كما في قوله :
٦٣٤ - فَمَا زَالَ مُهْرِي مَزَجَرَ الْكَلْبِ مِنْهُمْ لَدُنْ غُدُوَّةٍ حَتَّى دَنَتْ لِعُرُوبِ

٦٣٤ - نسب الجاحظ في الحيوان (١ - ٣١٨ طبع مطبعة الحاي) هذا البيت إلى أبي سفيان صخر بن حرب بن أمية ، وذكر قبله بيتا ، وهو قوله :

وَلَوْ شِئْتُ نَجَّيْتُ كَمَيْتَ طِمْرَةٍ وَلَمْ أَجْعَلِ النِّعْمَاءَ لِابْنِ شُعُوبِ
والبيتان على ترتيبهما أول كلمة لأبي سفيان بن حرب يقولها بعد موقعة أحد . وكان أبو سفيان قد التقى في موقعة أحد بحنظلة بن أبي عامر (وهو غسيل اللاتسكة) ، وكان حنظلة قد تمكن من أبي سفيان ، فرآه شداد بن الأسود (وهو ابن شعوب) فضرب شداد حنظلة فقتله ، وبذلك نجا أبو سفيان ، وبعد البيت قوله :

أَقَاتِلَهُمْ وَأَدْعِي يَالَ غَالِبِ وَذَفَعَهُمْ عَنِّي بِرُكْنِ صَلِيبِ
فَبَسْكَى وَلَا تَرَعَى مَقَالَةَ عَاذِلِ وَلَا تَسْأَلِي مِنْ عَابِرَةٍ وَنَجِيبِ
أَبَاكَ وَإِخْوَانًا لَهُ قَدْ تَتَابَعُوا وَحُقَّ لَهُمْ مِنْ عَابِرَةٍ بِنَصِيبِ
وَسَلَّى الَّذِي قَدْ كَانَ فِي النَّفْسِ إِنِّي قَتَلْتُ مِنَ النَّجَّارِ كُلِّ نَجِيبِ
وَمِنْ هَاهُنَا قَرَمًا كَرِيمًا وَمُضْعَبًا وَكَانَ لَدَى الْهَيْجَاءِ غَيْرَ هَيُوبِ
وَلَوْ أَنَّنِي لَمْ أَشْفِ نَفْسِي مِنْهُمْ لَكَانَتْ شَجْوِي فِي الْقَلْبِ ذَاتُ نَدُوبِ
فَأَبُوا وَقَدْ أَوْدَى الْجَلَاءُ مِنْهُمْ بِهِمْ حَدَبٌ مِنْ مُعْبِطٍ وَكَثِيبِ
أَصَابَهُمْ مَنْ لَمْ يَسْكُنْ لِدِمَائِهِمْ كِفَاءٌ وَلَا فِي خُطَّةٍ بِضَرِيبِ

اللفظ : « ولو شئت نجتنى - البيت » الطمرة - بكسرتين وراء مشددة - الفرس السريعة الوئب . يريد أنه لو أراد الحرب لركب فرسه الذي هذه صفته فنجا عليه « وما زال مهري مزجر الكلب - البيت » مزجر الكلب : يريد أنه في المكان الذي يزجر الكلب فيه ، وإنما يعني أنه قريب . والضمير المستتر في « دنت لغروب » يرجع إلى الشمس ، وإنما أضمرها مع أنه لم يتقدم لها ذكر ؛ لأن الغدوة دلت عليها ، وذلك كما قال الله تعالى : (حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ) فان الضمير المستتر في (توارت) عائد إلى الشمس ولم يتقدم لها ذكر ، وصح ذلك لما كان ذكر العشي في

الآية يدل عليها « أقاتلهم وأدعى - البيت » يريد أنه ينادى حين يقاتلهم يا آل غالب ، وقوله وركن صليب : معناه شديد قوى . وفى التنزيل : (لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةً أَوْ آوَى إِلَى رُكْنٍ شَدِيدٍ) « فبكى ولا ترعى - البيت » لا ترعى : يروى بفتح تاء المضارعة ، ومعناه لا تحفظى ، ويروى بضمها ، ومعناه لا تنبى . يقال : ما أرعى فلان على فلان ؛ ومعناه لم يبق عليه . والعبرة بفتح فسكون - الدمعة . والحبيب : البكاء مع رفع صوت « ومن هاشم قرما - البيت » يريد : وقتلت من هاشم قرما ، والقرم : الفحل الكريم من الإبل . وعنى به ههنا حمزة بن عبد المطلب سيد الشهداء رضى الله عنه ، والمصعب : الفحل من الإبل أيضا . والهيحاء : الحرب . والهيوب : الشديد الخوف « ولو أننى لم أشف نفسى - البيت » الشجى : الحزن ، والنلوب : جمع ندب ، وهو أثر الجرح « فأبوا وقد أودى الجلايب - البيت » الجلايب : جمع جلباب ، وأصله الإزار الحشن . وكان كفار مكة يسمون من أسلم مع النبي صلى الله عليه وسلم الجلايب . وأودى : هلك . والحذب : الطعن النافذ إلى الجوف . والعبط : الذى يسيل دمه . وفى رواية « معطب » والكتيب : الحزين . وفى رواية « كيب » وهو المكبوب على وجهه ، فعيل بمعنى مفعول « أصابهم من لم يكن لدمائهم كفاء - البيت » الكفاء بزنة الكتاب - الكفاء . والخطبة - بضم الخاء - الحصلة الرفيعة . والضرب : الشبيه والنثيل والنظير .

المعنى : يقول : إن مهرى فى مكان قريب من هؤلاء الناس من أرل النهار إلى أن أوشكت الشمس أن تغيب عن الوجود ، يريد عامة النهار من أوله إلى آخره .

الإعراب : « ما » نافية « زال » فعل ماض ناقص « مهرى » مهر : اسم زال ، مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « مزجر » ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر زال ، وهو مضاف و « الكلب » مضاف إليه « منهم » جار ومجرور متعلق بما تعلق به مزجر « لدن » ظرف زمان يتعلق بخبر زال « غدوة » الرواية فيه بالنصب ، وقد اختلف العلماء فى إعرابه ، فمنهم من ذهب إلى أنه نصب على التشبيه بالتميز ، ومنهم من ذهب إلى أنه نصب على التشبيه بالمفعول به ، ومنهم من ذهب إلى أنه نصب لكونه خبرا لكان الناقصة محدوفة هى واسمها ، وأصل الكلام على هذا : لدن كانت الساعة غدوة . وسنين وجه كل واحد من هذه الآراء عند الكلام على الاستشهاد « حق » حرف غاية وجر « دنت » دنا : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى الشمس « لغروب » جار ومجرور متعلق بدنت .

... ..

الشاهر فيه : قوله « لدن غدوة » حيث ورد لفظ « غدوة » منصوبا بعد « لدن » . وقبل أن نبين لك الوجه الذي انتصب عليه « غدوة » نرى أن نذكر لك معنى « لدن » ووجوه استعمالها في الكلام العربي ، فنقول : أما معنى « لدن » فانها اسم معناه أول الغاية من زمان أو مكان ، وأما وجوه استعمالها في الكلام العربي فانه يقع بعدها الجمل والمفردات ، ثم المفردات التي تقع بعدها قد تكون زمانا أو مكانا وقد تكون غير زمان ولا مكان ، ثم المفرد الذي يقع بعدها الدال على الزمان قد يكون لفظ « غدوة » وقد يكون غير هذا اللفظ من الأسماء الدالة على الزمان كسحرة وبكرة وعشية .

فان وقع بعد « لدن » جملة وجب أمران : أمر في « لدن » وهو أن تكون دالة على مبدأ الغاية الزمانية بسبب أنه لا يضاف إلى الجمل إلا أسماء الزمان ولفظ « حيث » من أسماء المكان على ما هو الراجح عند العلماء ، وأمر في الجملة التالية لها وهو أن تكون في محل جر بإضافة لدن إليها وإن وقع بعد « لدن » اسم مفرد ليس زمانا ولا مكانا لم يجز فيه أن يكون مجرورا بإضافة « لدن » إليه ؛ لأن « لدن » لا يضاف إلا للزمان أو المكان بسبب كونها دالة على مبدأ الغاية من زمان أو مكان ، ووجب حينئذ أن تقدر له عاملا ليصبح التالي للدن جملة في محل جر بإضافة لدن إليها (وانظر شرح الشاهد رقم ٢٠٦ الذي سبق في باب كان وأخواتها ، الجزء الأول ص ٣٨٦ من هذا الكتاب) .

وإن كان الاسم المفرد التالي للدن زمانا أو مكانا وهو غير لفظ غدوة وجب جره بإضافة لدن إليه ، وهذا ظاهر ،

وإن كان التالي للدن لفظ غدوة فقد جرى الاستعمال العربي على جواز وجهين فيه : أولهما جره بإضافة لدن إليه ، على ما هو الأصل ، وثانيهما نصبه كما في هذا الشاهد ، وللعلماء فيه حينئذ ثلاث تخريجات :

التخريج الأول : أن انتصاب « غدوة » بعد « لدن » على التشبيه بالتمييز ، والعامل في « غدوة » النصب هو نفس « لدن » ووجه ذلك من جهتين : أولاها أن « لدن » دالة على مبدأ زمان مبهم فكان مجيء « غدوة » بعدها تفسيرا لذلك الإبهام الذي دلت عليه « لدن » وثانيهما أن « لدن » تستعمل على وجوه : أولها ضم الدال مع بقاء النون ساكنة ، وثانيها فتح الدال مع بقاء النون ساكنة أيضا ، وثالثها كسر الدال مع بقاء النون ساكنة أيضا ، ورابعها ضم الدال مع حذف النون ، وخامسها : سكون الدال مع حذف النون ^(١) ؛ فلما استعملت تارة بالنون الساكنة وتارة أخرى بحذف هذه النون ، ولما استعملت ودالها محركة بالحركات الثلاث

(١) وفيه خمس لغات أخرى لا يفتينا من أمرها شيء ؛ فذلك لم نذكرها .

أشبهت نونها — وإن كانت أصلية — التنوين في وجوده أحيانا وحذفه أحيانا أخرى ، وأشبهت حركات الدال — وإن كانت بناء — حركات الاعراب ؛ فصار قولهم « لدن غدوة » في اللفظ كقولهم « عندى راقود خلا » فانتصب غدوة بعد لدن كما انتصب خلا بعد راقود .

التخريج الثانى : أن انتصاب « غدوة » بعد « لدن » على التشبيه بالمفعول به ، والعامل فى « غدوة » النصب على هذا هو نفس « لدن » أيضا . ووجه ذلك تشبيه نون « لدن » بالتنوين فى ضارب من قولك : هذا ضارب زيدا ، وتشبيه حركات الدال مع كونها حركات بناء بحركات إعراب ضارب

التخريج الثالث : أن انتصاب « غدوة » على إضمار كان واسمها ، و « غدوة » خبرها . والأصل : لدن كان الوقت غدوة ، والعامل فى « غدوة » النصب على هذا الوجه هو كان المحذوفة واختار هذا التوجيه ابن مالك ، وقال : إن الذى دل على الوقت هو لفظ « لدن » واستحسن هذا التخريج ، ووجه حسنه أن فيه بقاء « لدن » على ما ثبت لها من الإضافة إلى ما بعدها ، وقال : إن النصب هنا نظير ما لو وقع بعد « لدن » اسم مفرد غير دال على زمان أو مكان ؛ فكما تعين هناك تقدير عامل يصير به هذا المفرد جملة مجرورة المحل بإضافة لدن إليه ، كذلك يجب هنا تقدير عامل يصير به « غدوة » جملة فى محل جر بإضافة « لدن » إليها ، وقال : إنه اختار أن يكون العامل « كان » قياسا على تقدير سيبويه فى قولهم : من لدشولا فالى إنلائها (الشاهد رقم ٢٠٦) وقد حكى الكوفيون وحدهم أنه يجوز فى « غدوة » وحدها الرفع بعد « لدن » وخرجوا الرفع على أنه فاعل لكان التامة محذوفة ، وكأن أصل الكلام : من لدن كانت غدوة ، والعامل فى « غدوة » الرفع على هذا هو « كان » المحذوفة كما هو التخريج الثالث من تخريجات النصب وقال ابن جنى : إن ارتفاعه على أنه مشبه بالفاعل ، وكأنه قاسه على تقدير العلماء النصب على التشبيه بالمفعول به ، غاية ما فى الباب أنهم شبهوا « لدن » باسم فاعل متعدي منون ، وأنه شبه « لدن » باسم فاعل قاصر منون ؛ فلدى غدوة عند العلماء مشبهة بضارب زيدا ، وعنده مشبهة بقاءم زيد ، وعلى هذا فالرفع لغدوة عنده هو لدن نفسها ، وقيل : إن ارتفاعه على أنه خبر لمبتدأ محذوف ومع كل هذا فالأصل أن تكون « غدوة » مجرورة بإضافة « لدن » إليها ، وانتصاب « غدوة » أو رفعه خلاف الأصل ، بل صرح المحقق الرضى بأن انتصاب غدوة بعدها شاذ ، ومراده بالضرورة أنه شاذ فى القياس ؛ لأنه ورد فى الاستعمال العربى الصحيح .

فتلخص لك من هذا أنه يجوز فى « غدوة » بعد « لدن » ثلاثة أوجه : الجر ، وله تخريج واحد ، وهو الأصل ، والنصب ، وله ثلاثة تخريجات فصلناها لك ، وهو شاذ ، والرفع ، وله ثلاثة تخريجات ذكرناها لك تفصيلا ، وهو شاذ أيضا .

فَلَدُنْ حِينَئِذٍ مَنطُوعَةٌ عَنِ الْإِضَافَةِ لِمَعْنَى ، وَغَدُوَّةٌ بَعْدَهَا نَصَبٌ عَلَى التَّمْيِيزِ ، أَوْ عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ ، لَشَبِّهِ لَدُنْ بِاسْمِ الْفَاعِلِ فِي ثُبُوتِ نَوْنِهَا تَارَةً وَحَذْفِهَا أُخْرَى ، لَكِنْ يُضَعِّفُهُ سَمَاعُ النَّصْبِ بِهَا مَحْذُوفَةَ النَّونِ ، أَوْ خَبَرًا لَكَانَ مَحْذُوفَةً مَعَ اسْمِهَا : أَيْ لَدُنْ كَانَتْ السَّاعَةُ غَدُوَّةً ، وَبِجُوزِ جَرِّ غَدُوَّةٍ بِالْإِضَافَةِ عَلَى الْأَصْلِ ، فَلَوْ عَطَفْتَ عَلَى « غَدُوَّةٍ » الْمَنْصُوبَةِ جَرَّ الْمَعْطُوفِ مِرَاعَاةً لِلْأَصْلِ ، وَجَازَ نَصْبُهُ مِرَاعَاةً لِلْفِظِ ، ذَكَرَ ذَلِكَ الْأَخْفَشُ ، وَاسْتَبَعَدَ النَّاسُ نَصْبَ الْمَعْطُوفِ ، وَقَالَ : إِنَّهُ بَعِيدٌ عَنِ الْقِيَاسِ ، وَحَكِيَ الْكُوفِيُّونَ رَفْعَ « غَدُوَّةٍ » بَعْدَ لَدُنْ . قَبِيلٌ : هُوَ بِكَانَ تَامَةً مَحْذُوفَةً . وَالتَّقْدِيرُ : لَدُنْ كَانَتْ غَدُوَّةً ، وَقِيلَ : خَبَرٌ لِمَبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ ، وَالتَّقْدِيرُ : لَدُنْ وَقْتُ هُوَ غَدُوَّةٌ . وَقِيلَ : عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْفَاعِلِ . قَالَ سِيبَوِيهٌ وَلَا يَنْتَصِبُ بَعْدَ لَدُنْ مِنَ الْأَسْمَاءِ غَيْرِ غَدُوَّةٍ .

﴿ تَنْبِيهِ ﴾ : لَدُنْ بِمَعْنَى عِنْدَ ، إِلَّا أَنَّهَا تَخْتَصُّ بِسِتَّةِ أُمُورٍ :

أَحَدُهَا : أَنَّهَا مُلَازِمَةٌ لِمَبْدَأِ الْغَايَاتِ ، وَمِنْ ثَمَّ يَتَعَاقَبَانِ فِي نَحْوِ : جِئْتُ مِنْ عِنْدِهِ ، وَمِنْ لَدُنِهِ ، وَفِي التَّنْزِيلِ : « آتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنَا وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا » بِخِلَافِ : جَلَسْتُ عِنْدَهُ ، فَلَا يَجُوزُ : جَلَسْتُ لَدُنِهِ ؛ لِعَدَمِ مَعْنَى الْإِبْتِدَاءِ هَذَا .

فَإِنْ قُلْتَ : فَمَا وَجْهُ اخْتِصَاصِ « غَدُوَّةٍ » بِالنَّصْبِ بَعْدَ « لَدُنْ » دُونَ مَا عَدَّاهَا مِنَ الْأَلْفَافِ الدَّالَّةِ عَلَى الزَّمَانِ كَسَحْرَةٍ وَبَكْرَةٍ وَعَشِيَّةٍ وَصَبَاحٍ ؟
فَالْجَوَابُ عَنْ ذَلِكَ أَنَّ نَقُولَ لَكَ : إِنَّمَا اخْتَصَّ لَفْظُ « غَدُوَّةٍ » بِجُوزِ نَصْبِهِ بَعْدَ « لَدُنْ » لِأَمْرَيْنِ : أَوَّلُهُمَا أَنَّهُ أَكْثَرُ اسْتِعْمَالًا مَعَ « لَدُنْ » مِنْ غَيْرِهِ ، وَالثَّانِي إِذَا كَثُرَ اسْتِعْمَالُهُ تَلَاعَبَتْ بِهِ الْأَلْسُنُ فَعُدِلَتْ بِهِ عَنْ وَجْهِهِ الْأَصْلِيِّ . وَثَانِيهِمَا أَنَّ « غَدُوَّةً » فِي نَفْسِهَا أَكْثَرُ تَصَرُّفًا مِنْ سَحْرَةٍ وَنَحْوِهَا ، فَكَانَ نَصْبُهَا لِهَذَا السَّبَبِ لِأَنَّهُ ضَرَبٌ مِنَ التَّصَرُّفِ

فَإِنْ قُلْتَ : فَتَفْسِيرُ « لَدُنْ » مِنَ الْأَلْفَافِ الدَّالَّةِ عَلَى مَبْدَأِ الْغَايَةِ مِنْ مَكَانٍ أَوْ زَمَانٍ ، هَلْ يَجُوزُ أَنْ يَنْصَبَ بَعْدَهَا « غَدُوَّةٌ » ؟ وَمَا وَجْهُ مَا تَذَكَّرَ مِنَ الْحُكْمِ ؟

فَالْجَوَابُ عَنْ ذَلِكَ أَنَّ نَقُولَ لَكَ : إِنَّهُ لَا يَجُوزُ هَذَا الْحُكْمُ فِي « غَدُوَّةٍ » مَعَ غَيْرِ « لَدُنْ » كَمَا لَمْ يَجُزْ فِي غَيْرِ « غَدُوَّةٍ » مَعَ « لَدُنْ » . وَوَجْهُ ذَلِكَ أَنَّ اتِّصَابَ « غَدُوَّةٍ » بَعْدَ « لَدُنْ » كَانَ بِسَبَبِ وَجُودِ النَّونِ فِي « لَدُنْ » أحيانًا وَسُقُوطِهَا أحيانًا أُخْرَى ، وَبِسَبَبِ أَنَّ الدَّالَّ تَجَرَّى عَلَيْهَا الْحَرَكَاتُ الثَّلَاثُ ، عَلَى مَا فَضَّلْنَاهُ فِي وَجْهِ تَخْرِيجِ النَّصْبِ . وَهَذَا شَيْءٌ لَا يَوْجَدُ فِي غَيْرِهِ « لَدُنْ » مِنَ الْأَلْفَافِ الدَّالَّةِ عَلَى مَبْدَأِ الْغَايَةِ مِنْ زَمَانٍ أَوْ مَكَانٍ .

ثانيها : أن الغالب استعمالها مجرورة بمن .

ثالثها : أنها مبنية ، إلا في لغة قيس ، وبلغتهم قرى « مِنْ لَدُنْهِ » .

رابعها : أنه يجوز إضافتها إلى الجمل ، كما سبق .

خامسها : جواز إفرادها قبل « غدوة » على ما مر .

سادسها : أنها لا تقع إلا فضلة ، تقول السفر مِنْ عِنْدِ البصرة ، ولا تقول : من لدن

البصرة .

وأما « لَدَى » فهي مثل عِنْدَ مطلقا ، إلا أن جَرَّها ممتنع ، بخلاف جر عِنْدَ ، وأيضا

« عند » أمسكُنْ منها من وجهين : الأول : أنها تكون ظرفا للأعيان والمعاني ، تقول : هذا

القول عندى صواب ، وعند فلان عِلْمٌ به ، ويمتنع ذلك في لَدَى . قاله ابن الشجرى في أماليه .

الثاني : أنك تقول : عِنْدِي مالٌ ، وإن كان غائبا عنك ، ولا تقول : لَدَى مالٌ ، إلا إذا

كان حاضرا ، قاله الحريرى وأبو هلال العسكري وابن الشجرى . وزعم المعرى أنه لا فرق

بين لَدَى وعِنْدَ ، وقولُ غيره أولى .

(وَ) أَلْزَمُوا إِضَافَةَ أَيْضَا (مَعَ) وهى اسم لكان الاصطحاب ، أو وقته ، والمشهورُ فيها

فتح العين ، وهو فتح إعراب ، و (مَعَ) بالبناء على السكون (فِيهَا قَلِيلٌ) كقوله :

٦٣٥ — فَرِيشِي مِنْكُمْ وَهُوَ أَيْ مَعَكُمْ وَإِنْ كَانَتْ زِيَارَتُكُمْ لِمَا مَا

٦٣٥ — هذا البيت من شواهد سيدييه (٢ - ٤٥) وقد نسب في صدر الكتاب إلى

الراعى النخبرى ، وكذلك نسبه الأعلام في شرح شواهد . وقال العيني (٣ - ٤٣٣ بهامش

الخزانة) : « أقول : قائله هو جرير يمدح هشام بن عبد الملك ، وهو من قصيدة ميمية من الوافر ،

وأولها هو قوله :

أَلَا حَتَّى الْمَنَازِلِ وَالْحَيَامَا وَسَكَنَّا طَالَ فِيهَا مَا أَقَامَا

أَحْيَيْهَا وَمَا بِي غَيْرُ أُنَى أُرِيدُ لِأَحْدِثِ الْعَهْدِ الْقُدَامَى

مَنَازِلُ قَدْ خَلَتْ مِنْ سَاكِنِيهِمْ عَفَتْ إِلَّا الدَّعَائِمَ وَالْثَمَامَا

مَحْتَمَا الرِّيحُ وَالْأَمْطَارُ حَتَّى حَسِبْتُ رُسُومَهَا فِي الْأَرْضِ شَامَا ١٥

اللفظ : « فريشى) الريش — بكسر الراء — اللباس الفاخر كالرياش ، وفي التنزيل : (يَا بَنِي آدَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُؤَارِي سَوْءَ اتِّسَافِكُمْ وَرِيشًا ، وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ) والريش أيضا : المال والحصب والمعاش ، ويطلق من باب المجاز على القوة ، ويجوز أن يراد ذلك ههنا ، وكأنه يقول : إن قوتي بالاعتصام بكم والالتجاء إليكم فاستمدادى لها معكم « وهوى معكم » الهوى : الميل القلبي ، يريد أن ميله إليهم وتعصبه لهم « لما » يقال : فلان يزورنا لما ، والراد أنه يزورنا في الأحيان : أى وقتا بعد وقت ، وهو زيارة الغيب التى ورد فيها : زُرْ غَيْبًا تَزِدُّ حُبًّا .

المعنى : يقول : إن قلبى لمعكم وإن هوى لمنصرف إليكم دون من عداكم ، وإن ما عندى من مال ولباس وما أشعر به من قوة فهو منكم ، وإن تسكن زيارتى إياكم فى أوقات متباعدة . الاعراب : « فريشى » ريش : مبتدأ مرفوع بضمه مقدره على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « منكم » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « وهوى » الواو حرف عطف ، هوى : مبتدأ ، مرفوع بضمه مقدره على الألف منع من ظهورها التعذر ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « معكم » مع : ظرف متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وهو مضاف وضمير الخطاب مضاف إليه « وإن » الواو حرف عطف والعطوف عليه محذوف وهو أولى بالحكم من المذكور ، إن : حرف شرط جازم « كانت » كان : فعل ماض فعل الشرط مبنى على الفتح فى محل جزم ، والتاء للتأنيث « زيارتكم » زيارة : اسم كان مرفوع بالضمه الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الخطاب مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله « لما » خبر كان ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام . والتقدير : إن لم تكن زيارتكم لما وإن كانت زيارتكم لما فريشى منكم وهوى معكم .

الشاهد فيه : قوله « معكم » فإن الرواية فيه بسكون العين ، ومذهب سيديويه أن تسكين عينها ضرورة التجأ إليها الشاعر ، قال : « وسألت الخليل عن معكم ومع ، لأى شىء نصبها ؟ فقال : لأنها استعملت غير مضافة ، اسما كجميع ، ووقعت نكرة . وذلك قولك : جاء معا ، وذهب معا ، وقد ذهب معا ، ومن معه — صارت ظرفا ، فجعلوها بمنزلة أمام وقدم . قال الشاعر فجاءها كهل حين اضطر (وأشد بيت الشاهد) » اه . فأنت ترى أنه جعل تسكين العين منها والإنيان بها على مثال هل ضرورة . ولم يرتض المتأخرون من النحاة ذلك ، بل عندهم أن تسكين العين لغة من لغات العرب الفصيحة المستعملة فى الكلام ، والدليل على ذلك أمران : الأول : أن الكسائى نقل أن من العرب من يقول : ذهبت مع أخيك ، وجئت مع أهلك ، بتسكين العين ، فلا يكون

وزعم سيبويه أن تسكين العين ضرورة ، وليس كذلك ، بل هي لغة ربيعة وغم ؛ فإنها مبنية عندهم على السكون ، وزعم بعضهم أن الساكنة العين حَرْفٌ ، وادَّعى النحاس الإجماع عليه ، وهو فاسد ، والصحيح أنها باقية على اسميتها كما أشعر به كلام الناظم . هذا حكمها إذا اتصل بها متحرك (وَتُقِلُّ) فيها (فَتَنْحُ وَكَسْرُ لِسُكُونٍ يَتَّعِلُّ) بها ، نحو : مَعَ الْقَوْمِ ؛ فافتح طلبا للخطبة ، والكسر على الأصل في التقاء الساكنين .

(تنبيه) : تفرد « مع » مردودة اللام ، فتخرج عن الظرفية وتنصب على الحال بمعنى جميعاً ، نحو : جَاءَ الزَّيْدَانِ مَعًا ، ونستعمل للجمع كما تستعمل للثنائي ، كقوله :
٦٣٦ — وَأَنْفَى رِجَالِي فَبَادُوا مَعًا

التسكين خاصا بالضرورة . والثاني : أن العلماء الأنبات حكوا أن لغة غم وربيعه تسكين عين مع في الشعر والنثر جميعا ، ومثى ثبت هذا النقل لم يكن معنى لإنكار سيبويه جواز استعمالها ساكنة العين في غير الضرورة .

٦٣٦ — هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

* فَفُودِرَ قَلْبِي بِهِمْ مُسْتَفْزَا *

وهذا البيت من شواهد معنى اللبيب لابن هشام في مباحث « مع » وهو من قصيدة لخنساء ترى أخويها معاوية وصخرا ، وقبله قولها :

تَعْرِقَنِي الدَّهْرُ نَهْسًا وَحَزًّا وَأَوْجَعَنِي الدَّهْرُ قَرَعًا وَغَزًّا

وَأَنْفَى رِجَالِي فَبَادُوا مَعًا فَفُودِرَ ... البيت ، وبعده :

لِذِكْرِ الَّذِينَ بِهِمْ فِي أَهْلِيَا جِ لِلْمُسْتَضِيفِ إِذَا خَافَ عَزًّا

اللفظ : « أنفى رجالى » أهلكهم واستأصلهم ، تقول : نفى الشيء نفى — كعلم يعلم — فناء ، إذا هلك وزال ، وأفناه الله يفنيه ، إذا أباده وأهلكه ، قال الشاعر :

أَنْفَى نِلَادِي وَمَا جَمَعْتُ مِنْ نَشَبٍ قَرَعُ الْقَوَائِمِ أَوَّاهُ الْأَبَارِقِ

وقال الراجز :

* أَفْنَاهُ قِيلُ اللَّهِ لِلشَّمْسِ أَطْلَعِي *

« فبادوا » تقول : باد الشيء يبيد ، إذا هلك « معا » معناه جميعا ، وقد اختلف العلماء في هذه

الألف : فذهب سيبيويه والخليل بن أحمد إلى أنها مبدلة من التنويه ، كما تقول : قبلت يدا ، وسأزورك غدا ، ورأيت أبا . وذهب يونس بن حبيب وأبو الخطاب الأخفش إلى أن هذه الألف منقلبة عن ياء هي لام الكلمة ، وأصلها معي فتحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا ، فمع ثلاثية الوضع عند يونس والأخفش ثنائية الوضع عند الخليل وسيبيويه «فعودر» ترك ، تقول : غادرت المكان أغادره ، إذا تركته ، ومن هذا سمي الفدير غديرا لأنه عبارة عما يتركه السيل من الماء « مستفزا » اسم مفعول من قولك : استفز فلان فلانا ، إذا أثار لواعجه وحركه ، وفي التنزيل : (وَاسْتَفْزِرُ مِنْهُمْ مَنْ اسْتَطَعَتْ مِنْهُمْ بَصَوْتِكَ) وفيه : (وَإِنْ كَادُوا لَيَسْتَفْزِرُونَكَ مِنَ الْأَرْضِ) وفيه : (فَأَرَادَ أَنْ يَسْتَفْزِرَهُمْ مِنَ الْأَرْضِ فَأَغْرَقْنَاهُ وَمَنْ مَعَهُ جَمِيعًا) تدل هذه الكلمة في كل هذه العبارات على الإثارة والإقلاق والإزعاج والتحريك .

المعنى : تنأسف على موت رجالها وفنائهم ، وعلى أن الدهر قد أبادهم ، وهم كانوا عصاها التي تلجأ إليه فأصابها القلق ونارت همومها وتحركت أحزانها .

الإعراب : « وأفنى » الواو حرف عطف ، أفنى : فصل ماض مبني على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الدهر المذكور في البيت السابق « رجالي » رجال : مفعول به لأفنى ، منصوب بفتحة مقدره على ما قبل ياء التكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وهو مضاف وياء التكلم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر « فبادوا » الفاء حرف عطف ، باد : فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وواو الجماعة فاعله مبني على السكون في محل رفع « معا » منصوب على أنه حال صاحبه واو الجماعة ، وستعرف ما بين لنا فيه

الشاهد فيه : قوله « معا » حيث وقعت هذه الكلمة في هذا الموضع منقطعة عن الإضافة والسري في ذلك أن « مع » تذكر في الكلام العربي للدلالة على اصطحاب اثنين أو أكثر في زمان أو مكان ، ثم إما أن يذكر في الكلام أحد المصطحبين قبل مع والآخر بعده ، وإما أن يذكر المصطحبان جميعا قبله : فان ذكر قبله أحد المصطحبين فقط وجب أن يضاف « مع » إلى المذكور منهما بعده ، فتقول : ذهبت مع خالد ، ورجعت مع بكر . وانتصاب « مع » حينئذ على الظرفية . وإن ذكر المصطحبان جميعا قبله وجب قطع « مع » عن الإضافة ونصبه باتفاق العلماء فتقول : جاءوا معا ، ورجعوا معا . واختلفوا — فيما بعد ذلك — في شيئين : أحدهما في نصبه أظاهر هو أم مقدر ؟ فذهب سيبيويه والخليل إلى أن نصب « معا » في قولك : جاء زيد وعمرو معا ، بفتحة ظاهرة لأن الكلمة وضعت على حرفي هجاء هما الميم والعين ، وذهب يونس والأخفش

إلى أن نصب « معا » في هذا المثال بفتحة مقدرة على الألف المحذوفة للتخاوص من التقاء الساكنين منع من ظهورها التعذر ، ونظيره عندهما « فتى » من قولك : رأيت فتى . وثانيهما في موقعه من الإعراب ؛ ولهم في ذلك ثلاثة مذاهب : المذهب الأول ، يجوز أن يكون منصوبا على الحال كاتصاب « جميعا » في قولك : جاءوا جميعا ، وأن يكون منصوبا على الظرفية ، ولكن الأرجح أنه منصوب على الحال ، وذهب إلى هذا كثيرون منهم أبو سعيد السيرافي ، قال مانصه : « وإنما وجب إفراد مع في هذا الموضع لأننا إذا أضفنا فقلنا ذهب زيد مع عمرو فقد ذكرنا اجتماعه مع عمرو ، وأضفنا مع إلى غير الأول . وإذا قلنا ذهب معا فليس في الكلام غيرها حتى تضيف مع إليه ، ولا يجوز أن تضيف مع إليهما كما تقول : ذهب زيد مع نفسه . ونصب معا في قولك ذهب معا على الحال ، ويجوز أن يكون على الظرف ، كأنه قال : ذهب في وقت اجتماعهما » اهـ . والمذهب الثاني : أنه يرجح أن يكون نصبه على الظرفية ، وهو اختيار المحقق الرضى وجميع أبي حيان ، قال الرضى (٢ - ١١٩) مانصه : « يلزم إضافة مع إن ذكر قبله أحد المصطحبين نحو كنت مع زيد ، وإن ذكر قبله المصطحبان لم يبق ما يضاف إليه فينصب منرنا على الظرفية نحو جئنا معا : أى في زمان (واحد) وكنا معا : أى في مكان (واحد) ، وقيل : انتصابه على الحالية ، أى مجتمعين » اهـ بحروفه . والمذهب الثالث : يجب أن يكون نصبه على الحال ، ولا يجوز أن ينصب على الظرفية ؛ وهو قول يؤخذ من كلام ابن هشام في معنى الليب ولم ينسب إلى معين ، قال في مباحث مع مانصه : « وتأتى مع مفردة (يريد منقطعة عن الإضافة كما علمت) فتنون ، وتكون حالا . وقد جاءت ظرفا مخبرا به في نحو قوله (هو جندل بن عمرو) :

أَفِيقُوا بَنِي حَرْبٍ وَأَهْوَاؤُنَا مَعًا (وَأَرْمَاحُنَا مَوْصُولَةٌ لَمْ تَقُصَّبِ)

وقيل : هي حال والخبر محذوف « اهـ بحروفه ؛ فهذا الذى ذهب فى بيت جندل إلى أن « معا » حال وليست ظرفا يتعلق بمحذوف خبر ، لم يتكافى التقدير الذى هو خلاف الأصل إلا لأنه لايجزى نصب « معا » على الظرفية .

والذى يرجح عندنا أن نصب « معا » فى نحو قولك « جاءوا معا » على الظرفية ، وأنها تتعلق بمحذوف حال ، وأن نصبه فى نحو « وأهواؤنا معا » على الظرفية أيضا ، وأنها تتعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وأنه لايجوز فيها إلا النصب على الظرفية ، نعى أنها ظرف غير متصرف . وفى كلام أبى حيان مايشعر بذلك الاختيار . ومثل بيت جندل قول الصمة بن عبد الله القشيري :

حَفَنْتَ إِلَى رِيًّا وَتَفَسَّلَ يَا عَدَتَ مَرَارَكَ مِنْ رِيًّا وَشَعْبًا كَمَا مَعًا

وقوله :

٦٣٧ - إِذَا حَنَّتِ الْأُولَى سَجَعَنَ لَهَا مَعًا

٦٣٧ - هذا عجز بيت ، وصدره قوله :

* يَذْكُرُنْ ذَا الْبَيْتِ الْحَزِينِ بَيْتُهُ *

وهذا بيت لمتمم بن نويرة البربوعي ، من قصيدته التي يرثي فيها أخاه مالكا ، وقد ذكرنا لك طرفا من هذه القصيدة في باب حروف الجر ، عند شرح الشاهد (رقم ٥٤٦ ، في هذا الجزء ص ٢٥٥ وما بعدها) وقبل البيت المستشهد به ههنا عالم تذكره هناك قوله :

فَلَوْ أَنَّ مَا أَلْقَى بُصِيبُ مُتَالِعًا أَوْ الرُّكْنُ مِنْ سَلَمَى إِذَا لَتَضَمُّعًا
وَمَا وَجَدُ أَظَارَ ثَلَاثِ رَوَائِمِ أَصْبَنَ مَجْرًا مِنْ حُورٍ وَمَصْرَعًا
يَذْكُرُنْ ذَا الْبَيْتِ الْحَزِينِ بَيْتُهُ إِذَا حَنَّتِ ... الْبَيْتِ ، وبعده :
إِذَا شَارَفُ مِنْهُنَّ قَامَتْ فَرَجَعَتْ حَنِينًا فَأَبْكِي شَجْوَهَا الْهَزْكَ أَجْمَعًا
بَأَوْجَدَ مِنِّي يَوْمَ قَامَ بِمَالِكِ مُنَادٍ بِصِيرٍ بِالْفِرَاقِ فَأَسْمَعًا
أَلَمْ تَأْتِ أَخْبَارُ الْمُجِلِّ مَرَاتِكُمْ فَيَغْضَبُ مِنْكُمْ كُلُّ مَنْ كَانَ مُوجِعًا ؟
بِمَشْمَتِهِ إِذْ صَادَفَ الْحَفْظُ مَالِكًا وَمَشْهَدِهِ مَا قَدْ رَأَى ثُمَّ ضَمِيمًا
أَأَثَرَتْ هَذَا بِأَلِيًّا وَسَوِيَّةً وَجِئْتُ بِهَا تَعْدُو بَرِيدًا مُفْرَعًا ؟
فَلَا تَفْرَحْنَ يَوْمًا بِنَفْسِكِ ؛ إِنَّنِي أَرَى الْمَوْتَ وَقَفَاعًا عَلَى مَنْ تَشَجَعًا
لَعَلَّكَ يَوْمًا أَنْ تُسَلِّمَ مُلَمَّةً عَلَيْكَ مِنَ اللَّائِي يَدْعُنَكَ أَجْدَعًا
نَعَيْتَ أَمْرًا لَوْ كَانَ لِحُكْمِكَ عِنْدَهُ لَا وَاهُ مَجْمُوعًا لَهُ أَوْ مُمَزَّعًا
فَلَا يَهْنِي الْوَاشِينَ مَقْتَلُ مَالِكِ فَقَدْ آبَ شَانِيهِ إِيَّابًا فَوَدَّعَا

اللفظ : « فلو أن ما ألقى - البيت - متالع - بضم الميم - جبل ، وسلمى : أحد جبلي طيء ، وثانيهما أجأ » وما وجد أظار - البيت - الوجد : الحزن . والأظار : جمع ظئر - بكسر فسكون - وهي التي تعطف على غير ولدها فترضعه ، من الناس والإبل جميعا . والروائم : جمع رائم ، وهي الحبة التي تعطف على الرضيع . والمجر : مصدر ميمي بمعنى الجر ، والحوار - بزنة غراب - ولد الناقة ، ويجمع على حيران كغربان . والمصرع : مصدر ميمي بمعنى المصرع « يذكرون ذا البت

الحزين - البيت « البت : الحزن ، وفي التنزيل : (إِنَّمَا أَشْكُو بَثِّي وَحُزْنِي إِلَى اللَّهِ) وسجعنا ههنا : معناه تقابلت أصواتهن على طريقة واحدة مع التناسب ، والساجع : الناقصة المطربة في حنينها ، وقال ابن أذينة :

وَالْعَيْسُ تَسْجَعُ بِالْحَنِينِ كَأَنَّهَا بَيْنَ الْمَنَازِلِ - حِينَ تَسْجَعُ - مَا تَمُ

وقد رأيت أن البيت في وصف نوق ثلاث أظآر روائم رأين حوارهن وقد صرع فهو بحر ؛ فذكر الصبان تبعاً للشمى أن الأولى في بيت الشاهد حماسة وأن السجع بمعنى الهدير مبنى على عدم الاطلاع على الأبيات التي قبل الشاهد ، وانسياق مع ظاهر كلمة سجع « إذا شارف منهم قامت - البيت » الشارف : الناقصة السنة ، وهي أرق من الفتية ؛ فلذلك خصها بالذكر ، ورجعت رددت وكررت ، والبرك - بفتح فسكون - الجماعة من الإبل ، وخصت بالألف « بأوجد مني يوم قام بمالك - البيت » بأوجد . هو خبر « ما » في قوله « وما وجد أظآر - الخ » ومعناه أشد وجدا « ألم تأت أخبار المحل سراتكم - البيت » المحل : هو ابن قدامة بن أسود ، أحد بني ربوع وكان قد مر بمالك بن نويرة وهو مقتول فنعاه إلى الناس كالشامت به ، والموقع : اسم للفعل من أوجعه الحزن ونحوه إذا آله واشتد عليه « بمشمتة إذ صادف الحنف مالكا - الخ » الشمت مصدر يميم معناه الشتمة ، والحنف : الموت « أ آثرت هدماً باليا - البيت » الخطاب للمحل ، والهدم - بكسر فسكون - الكساء الخلق ، والسوية : كساء محشو بليف ونحوه ، والمقزع : السريع الخفيف ، يريد أن المحل قد ضن بذيابه على خلوقها وبلاؤها أن يكفن فيها مالكا وأنى يخبر موته مسرعاً كمجيء البريد « لملك يوماً أن تلم ملعة - البيت » تلم : نزل ، والملمعة : النازلة من نوازل الدهر ، وأدخل « أن » للصدورية في خبر لعل تشبها لها بعسى لأنها يدلان على الترجى ، والأجدع : أصله المقطوع الأنف أو الأذن ، وأراد هنا الذي بقي وحده من غير آلاف ولا أحباب « نعت امرأة - البيت » النعى : الإخبار بالموت ، والمزع : المعزق أو المفرق « فلا ينهى الواشين - وضع الواشين موضع الشامتين ، والشافى : البغض الكاره ، وفي التنزيل : (إِنَّ شَأْنَكَ هُوَ الْأَبْتَرُ) وأصله الممز ، وخفف همزته قلبها ياء لكسر ما قبلها .

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان مبنى على السكون في محل نصب ، والعامل فيه قوله سجعنا الآتى « حنت » حن : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « الأولى » فاعل حنت مرفوع بضممة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، والجملة في محل جر باضافة إذا إليها « سجعنا » فعل ماض ، ونون النسوة فاعله ضمير مبنى على الفتح في محل رفع « لها » جار ومجرور متعلق بسجع « معا » هو على ما ذكره الشارح حال من نون النسوة منصوب بالفتحة الظاهرة أو المقدرة

وقد تُرادف « عند » فتَجُرُّ بمن ، حكى سيديويه : ذَهَبْتُ مِنْ مَعَهُ ، ومنه قراءة بعضهم : « هَذَا ذِكْرٌ مِنْ مَعَى » .

(وَاضْمُمْ بِنَاءً غَيْرًا أَنْ عَدِمْتَ مَا * لَهُ أُضِيفَ) لفظا (نَاوِيًا مَا عُدِمَا) معنى ، أى : من الكلمات الملازمة للإضافة غَيْرُ ، وهو اسم دال على مخالفة ما قبله لحقيقة ما بعده ، وإذا وقع بعد « لَيْسَ » وعلم المضاف إليه — كَقَبَضْتُ عَشْرَةَ لَيْسَ غَيْرُهَا — جاز حذفه لفظا فيضم « غير » بغير تنوين ، ثم اختلف حينئذ : فقال المبرد ضمة ببناء ؛ لأنها كَقَبِلُ فى الإيهام ، فهى اسمٌ أو خَبَرٌ ، وهذا ما اختاره الناظم ، على ما أفهمه كلامه . وقال الأخفش : إعراب ؛ لأنها اسم كَكُلٍّ و بَعْضٍ ، لا ظرف كَقَبِلٍ و بعد ؛ فهى اسم لا خبر ، وجَوَزَها ابنُ خروفٍ ، ويجوز قليلا الفتحُ مع تنوينٍ ودونه ؛ فهى خبر ، والحركة إعراب باتفاق ، كالضم مع التنوين .

(تنبيهان) : الأول : يجوز أيضا على قلة الفتح بلا تنوين على نية ثبوت لفظ المضاف إليه . قال فى التوضيح : فهى خبر ، والحركة إعراب باتفاق . وفيما قاله نظر ؛ لأن المضافة لفظا تُضَمُّ وتُفْتَحُ ، فإن ضُمَّتْ تعينت للاسمية ، وإن فتحت لا تعين للخبرية ؛ لاحتمال أن تكون الفتحة بناء لإضافتها إلى المبنى .

الثانى : قالت طائفة كثيرة : لا يجوز الحذف بعد غير « ليس » من ألفاظ الجحد ؛ فلا يقال قبضت عشرة لا غَيْرُ ، وهم محجوجون ، قال فى القاموس : وقولهم « لا غَيْرُ لِحْنٍ » غَيْرُ جيد ؛ لأن لا غير مسوع فى قول الشاعر :

على الألف للتعذر ، وعلى ما اخترناه نبعا لأبى حيان ظرف متعلق بمحذوف حال صاحبه نون النسوة أيضا .

الشاهد فيه : قوله « معا » فإن الشارح المحقق ذهب إلى أنه منصوب على الحالية لكونه مقطوعا عن الإضافة ، وقد أطلق ههنا على الجميع كما هو ظاهر ، ونصبه بفتحة ظاهرة إذا لم تعتبر هذه الألف منقلبة عن ياء كما فى الفى ، وهو مذهب سيديويه والخليل ، أو بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر إذا اعتبرت هذه الألف منقلبة عن ياء هى لام الكلمة ردت إليها عند القطع عن الإضافة ، وهو مذهب يونس والأخفش على ما حققناه فى شرح الشاهد السابق

٦٣٨ - جَوَابًا بِهِ تَنْجُوْا عَمَدَ قَوْمِ رَبَّنَا لَعْنُ عَمَلٍ أَسْلَفَتْ لَا غَيْرُ تُسَالُ

٦٣٨ - لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق وقد استشهد به ابن مالك في شرح التسهيل ، وأثره عنه المجد في مادة « غ ي ر » من القاموس اللفظي : « جوابا » أراد به الجواب الذي يكون منه عند السؤال بعد الموت « تنجو » مضارع نجى من الخطر ونحوه ، إذا لم يقع فيه ، وأراد تنجو من العذاب « اعتمد » من قولهم : اعتمد الأمر بعتمده ؛ إذا عول عليه وصح عنده الأخذ به « أسلفت » قدمت الإعراب : « جوابا » مفعول به مقدم لقوله اعتمد الآتي « به » جار ومجرور متعلق بقوله تنجو الآتي « تنجو » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجملة من الفعل وفاعله في محل نصب صفة لقوله جوابا السابق ، والرابط الضمير المجرور محلا للباء في قوله به « اعتمد » فعل أمر مبني على السكون لا محل له ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « فور بنا » الفاء حرف دال على التعايل ، والواو حرف قسم وجر ، ورب : مقسم به مجرور بالواو ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بفعل قسم محذوف ، ورب مضاف وضمير التكلم للعظم نفسه مضاف إليه مبني على السكون في محل جر « لعن » اللام واقعة في جواب القسم ، وعن : حرف جر « عمل » مجرور بعن ، والجار والمجرور متعلق بقوله نسأل الآتي « أسلفت » فعل ماض ، وتاء المخاطب فاعله والجملة من الفعل وفاعله في محل جر صفة لعمل ، والرابط ضمير محذوف منصوب المحل بأسلفت ، والتقدير : عن عمل أسلفته « لا » نافية بمعنى ليس « غير » اسم لا ، مبني على الضم في محل رفع ، وخبر لا محذوف « تسأل » فعل مضارع مبني للجهول مرفوع بالضمة الظاهرة ، وتائب فاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجملة من الفعل وتائب فاعله لا محل لها من الإعراب جواب القسم .

الشاهد فيه : في هذا البيت شاهدان من شواهد النحو :

أولهما - وهو غير مقصود للشارح من الإتيان بالبيت هنا - في قوله « تسأل » فانه فعل مضارع مثبت واقع في جواب قسم مصدر باللام ، ولم تدخله مع ذلك نون التوكيد ؛ لأن من شرط وجوب نون التوكيد مع المضارع المثبت الواقع جوابا للقسم - أن يكون هذا المضارع متصلا بالام الجواب كما في قوله تعالى : (وَتَاللَّهِ لَا كَيْدَنَّ أَصْنَامَكُمْ) فان فصل بين اللام والمضارع لم يجب اللام ، كما في قوله جلث كلته : (وَلَسَوْفَ يَعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى) وكما في بيت الشاهد ، فانه قد فصل بين اللام والمضارع بفواصل كثيرة .

وثانيهما - وهو المقصود للشارح ههنا - في قوله « لا غير » حيث وقعت « غير » للنقطعة عن الإضافة لفظا بعد « لا » النافية ، وللعلماء في هذا التركيب كلامان : أما أحدهما فحاصله أن هذا

وقد احتج ابن مالك في باب القسم من شرح التسهيل بهذا البيت ، وكأن قولهم « لحن » مأخوذ من قول السيرافي : الحذف إنما يستعمل إذا كانت غير بعد « ليس » ، ولو كان مكان « ليس » غيرها من ألقاظ الجحد لم يحذف ، ولا يتجاوز بذلك مورد السماع . اه كلامه ، وقد سمع . انتهى كلام صاحب القاموس .

والفتحة في « لَا غَيْرَ » فتحة بناء ، كالفتحة في لَا رَجُلَ ، نقله في شرح الباب عن الكوفيين . وبناء : مصدرٌ نَصَبٌ على الحال ، أى : بانيا ، وَغَيْرًا : مفعول باضْمٌ .

(قَبْلُ كَغَيْرُ) و (بَعْدُ) و (حَسْبُ) و (أَوَّلُ * وَدُونُ ، وَالْجِهَاتُ) السَّتْ (أَيْضًا وَعَلَى) في أنها ملازمةٌ للإضافة ، وتقطع عنها لفظًا دون معنى ؛ فتبنى على الضم ؛ لشبهها حينئذ بحروف الجواب : في الاستغناء بها عما بعدها ، مع ما فيها من شبه الحرف في الجود والافتقار ، نحو : « لِّلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ » في قراءة الجماعة ، ونحو : قَبِضْتُ عَشْرَةَ فَحَسْبُ ، أى : غسبي ذلك ، وحكى أبو على الفارسي : أَبْدَأُ بِذَا مِنْ أَوَّلُ ، بالضم . ومنه قوله :

٦٣٩ — عَلَى أَيْنَا تَعْدُو الْمَنِيَّةُ أَوَّلُ

التركيب لا يجوز أن يتكلم به ، ومنشأ هذا الرأي قول أبي سعيد السيرافي الذي أنزه الشارح نقلا عن المجد في القاموس ، وقد أخذ بهذا ابن هشام وصرح به في أكثر كتبه حيث يقول في معنى اللبيب : « غير : اسم ملازم للإضافة في المعنى ، ويجوز أن يقطع عنها لفظا : إن فهم المعنى ، وتقدمت عليها كلمة ليس ، وقولهم لا غير لحن » اه كلامه . والثاني أن هذا التركيب صحيح يجوز أن يتكلم به في السمة ، وقد حكاه ابن الحاجب ، وأقره عليه محققو كلامه كالرضي ، وأنشد ابن مالك البيت المستشهد به ههنا في شرح التسهيل في باب القسم ، وأقره المجد في القاموس (مادة — غ ي ر)

٦٣٩ — هذا عجز بيت ، وصدره قوله :

* لَعَمْرُكَ مَا أَذْرِي وَإِنِّي لَا وَجَلَ *

وهذا البيت مطلع قصيدة لمعن بن أرس أنشدها أبو على القالى في أماليه وأبو تمام في حماسه وبعد هذا المطلع قوله :

وَإِنِّي أَخُوكَ الدَّائِمُ الْعَهْدِ لَمْ أَحُلْ إِنَّ إِبْرَكَ خَصَمٌ أَوْ نَبَا بَكَ مَنَزِلٌ

أَحَارِبُ مَنْ حَارَبْتَ مِنْ ذِي عَدَاوَةٍ وَأَخْبِسُ مَالِي إِنْ غَرِمْتَ مَا عَقِلُ
وَأِنْ سُوِّتَنِي يَوْمًا صَفَحْتُ إِلَى غَدٍ لِيَعْقِبَ يَوْمًا مِنْكَ آخِرُ مُقْبِلُ
كَأَنَّكَ تَشْفِي مِنْكَ دَاءَ مَسَاءَتِي وَسُخْطِي وَمَا فِي رَيْثِي مَا تَجْعَلُ
وَأَبِي عَلَى أَشْيَاءَ مِنْكَ تَرِيثُنِي قَدِيمًا لَذُو صَفَحٍ عَلَى ذَاكَ مُجْبِلُ

اللفظة : « لعمرك ما أدرى — البيت » أنظر في شرح كلمة « لعمرك » وأوجه استعمالها شرح الشاهد (رقم ٦٢٠ الذي تقدم في هذا الباب) وأوجل : يجوز أن يكون وصفاً ويجوز أن يكون فعلاً مضارعاً مبدوءاً بهزمة المتكلم ، وهو من الوجل الذي هو الخوف ، وتعدو : يروي بالعين المهملة مضارع عدا ، وتقول : عدا الأسد على فلان ، إذا اجتراً عليه فوثب عليه وسطاً ، ويروي بالعين المعجمة مضارع غدا ، وتقول : غدا فلان ، إذا جاء غدوة ، والرواية الأولى أرجح عندنا لتعديده بعلی . والنية : الموت ، وهي فعيلة بمعنى مفعولة من قولهم : منى الله الشيء بمنه ، إذا قدره وهياً أسبابه ، وأول : معناه سابق . وللعلماء خلاف طويل في وزنه ؛ فقيل : وزنه فوعل ، وأصله ووال ، وقيل : أفعل ، وهو من آل الأمر يؤول فأصله أأول ، وقيل : وزنه أفعل وهو من وأل يثل فأصله أوأل . وسيأتى بحث ذلك تفصيلاً في باب الإبدال من قسم الصرف .

الإعراب : « لعمرك » اللام لام الابتداء ، عمر : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وخبره محذوف وجوبا ، وضمير المخاطب مضاف إليه « ما » حرف نفي مبنى على السكون لا محل له « أدرى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « وإني » الواو واو الحال ، وإن : حرف توكيد ونصب ، وياء المتكلم اسمه « لأوجل » اللام للتأكيد ، وهي لام الابتداء ، وأوجل : خبر إن ، والجملة من إن واسمه وخبره في محل نصب حال « على » حرف جر « أينما » أي : مجرور بعلی ، والجار والمجرور متعلق بتعدو ، وضمير المتكلم ومعه غيره مضاف إليه « تعدو » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل « النية » فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة « أول » ظرف زمان متعلق بتعدو ، مبنى على الضم في محل نصب .

الشاهد فيه : قوله « أول » حيث بنى على الضم ؛ لكونه قد قطع عن الإضافة لفظاً مع نية المضاف إليه معنى ، وأصل الكلام : على أينما تعدو النية أول الوقت ، أو نحو ذلك . قال التبريزي في شرح الحاشية : « بنى أول على الضم ، كما فعل ذلك بقبل وبعد ، وذلك لأنه لما كان أصله أفعل الذي يتم بمنه ، وأضيف من بعد ، وجعل الإضافة بدلاً من من ، والمضاف إليه من تمامه ، ثم حذف

وتقول : سِرْتُ مَعَ الْقَوْمِ وَدُونُ ، أَيْ : ودونهم ، وجاء الْقَوْمُ وَزَيْدٌ خَلْفُ — أو أَمَامُ ، أَيْ : خَلْفَهُمْ أو أَمَامَهُمْ . ومنه قوله :

٦٤٠ — لَعَنَ الْإِلَهُ تَعْلَةَ بْنَ مُسَافِرٍ لَعْنًا يُشْنُ عَلَيْهِ مِنْ قَدَامٍ

المضاف إليه وجعل بنفسه غاية ، وكان معرفة كما كان قبل وبعد كذلك — وجب أن يبنى كما يبنى ؛ وموضعه نصب على الظرف « اه كلامه

٦٤٠ — نسبوا هذا البيت لرجل من بني تميم يقوله في هجاء رجل ، ولم أعثر على أكثر من ذلك في التعريف بصاحبه ، ورووا قبل البيت المستشهد به ثلاثة أبيات ، وهي قوله :

أَلْبَانُ إِبْلِ تَعْلَةَ بْنِ مُسَافِرٍ — مَا دَامَ يَمْلِكُهَا — عَلَى حَرَامٍ —
وَطَعَامُ عِمْرَانَ بْنِ أَوْفَى مِثْلُهُ مَا دَامَ يَسْلُكُ فِي الْخُلُقِ طَعَامُ
إِنَّ الَّذِينَ يَسُوعُ فِي أَعْنَاقِهِمْ زَادَ يُنُّ عَلَيْهِمْ لِلنَّامِ

اللفظة : « ألبان إبل تعلقة بن مسافر » الألبان : جمع لبن ، والإبل ههنا بكسر الهمزة وسكون الباء مخفف من الإبل بكسرتين ؛ وتعلقة — بفتح التاء وكسر العين المهملة وتشديد اللام — اسم رجل ؛ ويروى « تعلقة بن مزاحم » ويروى في مكان هذا المصراع كله « ألبان تعلقة ابن بنت مسافر » وقوله « لعن الإله — البيت » اللعن : الطرد والإبعاد ، ويشن : من قولهم شن الماء يشنه ؛ إذا صبّه متفرقا ، ويروى في مكانه « يصب » وكلاهما بالبناء للجھول .

الإعراب : « لعن » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « الإله » فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة « تعلقة » مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة « ابن » نعت لتعلقة منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « مسافر » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « لعنا » مفعول مطلق مؤكد لعامله أو مبين لنوعه « يشن » فعل مضارع مبني للجھول ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اللعن ، وجملة الفعل ونائب فاعله في محل نصب صفة للعن « عليه » جار ومجرور متعلق بيشن « من » حرف جر « قدام » ظرف مكان مبني على الضم في محل جر بمن ، والجار والمجرور متعلق بيشن أيضا .

الشاهدين : قوله « من قدام » حيث بنى فيه « قدام » على الضم ؛ لأنه مقطوع عن الإضافة لفظا ، والمضاف إليه منوي معنى ؛ وأصل الكلام : لعنا يشن عليه من قدامه ، فلما حذف المضاف إليه ونوى معناه بناء على الضم .

فان قلت : مامعنى نية المضاف إليه معنى ؛ وهل ثمة فارق بين نيته لفظا ونيته معنى ؟
فالجواب عن ذلك أن تقول لك : إن المقصود بنية المضاف إليه معنى أن يكون معنى المضاف

وقوله :

٦٤١ - أَقْبَ مِنْ تَحْتُ عَرِيضٍ مِنْ عَلِيٍّ

إليه ملاحظا ، من غير نظر إلى عبارة معينة تدل عليه ، بل يكون المقصود هو المسمى معبرا عنه بأي لفظ كان ، بخصوص اللفظ غير ملتفت إليه بته . أما نية لفظ المضاف إليه فمعناه أن يكون اللفظ المعين الدال على مسمى هذا المضاف إليه مقصودا بذاته . ومشتان ما بين الإرادتين فان قلت : فلماذا كانت الإضافة مع إرادة معنى المضاف إليه غير مقتضية للإعراب ، وكانت مع نية لفظ المضاف إليه مقتضية له ؟

فالجواب عن ذلك أن الإضافة مع إرادة معنى المضاف إليه ضعيفة لأنه لم يعين فيها المضاف إليه بلفظ ، فأما الإضافة مع نية اللفظ المعين الدال على مسمى المضاف إليه فقوية ؛ فلما افرق الحالان على ما ترى افرق الحكمان ، وهو ظاهر .

فان قلت : فما مقتضى البناء حين حذف المضاف إليه ونية معناه ؟

قلت : قال المحقق الرضى : « إنما بنيت هذه الظروف عند قطعها عن الإضافة لمشابتها الحرف باحتياجها إلى معنى ذلك المحذوف . فان قلت : فهذا الاحتياج حاصل لها مع وجود المضاف إليه ، فهلا بنيت معه كالأسماء الموصولة مع وجود ما تحتاج إليه من صلتها ؟ قلت : لأن ظهور الإضافة فيها يرجح جانب اسميتها ؛ لاختصاص الإضافة بالأسماء . أما حيث وإذا وإذ فانها وإن كانت مضافة إلى الجملة بعدها إلا أن إضافتها ليست بظاهرة ؛ إذ الإضافة في الحقيقة إلى مصادر هذه الجملة ؛ فكان المضاف إليه محذوف . ولما أبدل في كل وبعض التنوين من المضاف إليه لم يبنيا ، إذ المضاف إليه كأنه ثابت بثبوت بدله » اهـ . وأقول : ومثل بيت الشاهد والبيت الذي قبله . قول الآخر :

إِذَا أَنَا لَمْ أَوْمَنْ عَلَيْكَ وَلَمْ يَكُنْ لِقَاؤُكَ إِلَّا مِنْ وَرَاءِ وَرَاءِ

٦٤١ - هذا بيت من الرجز المشطور ، وهو من أرجوزة طويلة لأبي النجم العجلي ،

وأولها قوله :

الْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْإِجْلَالِ الْوَاسِعِ الْفَضْلِ الْوَهْبِ الْمَجْزَلِ

أَعْطَى فَلَمْ يَبْخَلْ وَلَمْ يَبْخَلْ كَوْمِ الدَّرَى مِنْ خَوْلِ الْمُخَوَّلِ

تَبَقَّلْتُ مِنْ أَوَّلِ التَّبَقُّلِ بَيْنَ رِمَاحِي مَالِكٍ وَهَشَلِ

* يَدْفَعُ عَنْهَا الْعِزُّ جَهْلَ الْجَهْلِ *

وقبل البيت المستشهد به قوله :

وَقَدْ جَعَلْنَا فِي وَضِينِ الْأَخْبِلِ جَوْزَ خُفَافٍ قَلْبُهُ مُنْقَلٍ

أَحْزَمَ لَا قُوَى وَلَا حَزَنِبِلَ مُوْتَقٍ الْأَعْلَى أَمِينِ الْأَسْفَلِ
 أَقْبَ مِنْ تَحْتِ عَرِيضٍ مِنْ عَلٍ مُعَاوِدِ كَرَّةٍ أَذْبَرِ أَقْبِلِ
 يَسْمُو فَيَسْرَتْدُ إِذَا لَمْ يَرْقِلِ فِي لَحْمِهِ بِالْقَرْبِ كَالْتَزِيلِ
 يَنَازُ عَنْهُ دُخْلٌ عَنْ دُخْلٍ كَالْجَنْدَلِ الْمُطَوَّى فَوْقَ الْجَنْدَلِ
 يَأْوِي إِلَى مُلْطٍ لَهُ وَكُلْكَلِ وَكَاهِلِ ضَخْمٍ وَعُنْقِي عَرَطْلِ

اللفظ : « كوم الدرى » أراد الإبل العظيمة الأسنمة ، والدرى فى الأصل : جمع ذروة ،
 وهى أعلى الشئ . « خول الخول » الخول : العطية والمنحة ، والخول — بتشديد الواو مكسورة —
 المعطى والمناخ ؛ وهو الله تعالى « تَبَقَلْتُ » رعت البقل ، فأُسْمِتْ : أى عظم سنامها « أول التبقل »
 أراد أول الربيع « بين راحى ومالك ونهشل » يقول : رعت مواضع كانت حمى ؛ ولكننا لعزنا
 رعينها ولا نخاف أن يغير عليها أحد . وقوله « وقد جعلنا فى وضين الأحبل » الوضين : الذئعة ،
 وهى بطن عريض منسوج من سيور أو شعر تشد به أفتاب الإبل ، والجوز : وسط البعير ،
 وخفاف : أى ضعيف قلبه ؛ ومنقول : أراد به بدنه « أحزم » هو ضخم الوسط « لاقوق » القوق :
 الطويل « ولا حزنبل » الحزنبل — بزنة سفرجل — الغليظ القصير ، « أمين الأسفل » قويه
 « أقب من تحت » هو وصف من القعب — بفتح القاف والباء — وهو دقة الحصر وضمور
 البطن ، والأنثى قباء « عريض من عل » أى : هو عريض الظهر « معاود كرة — إلخ »
 يريد أنه يقال له أدبر أقبل مرة بعد أخرى « يسمو » يرتفع فى السير ولا يبلغ أن يرقل لثقل الدلو
 « كالتزبل » التزبل : الانفراج « يأوى » يرجع ويصير « ملط » بضم الميم وسكون اللام —
 جمع ملاط ، وهو جنبه ؛ يريد أنه يصير إلى جنبه من شدته ، والكاهل : مغرز العنق فى الظهر ؛
 والعرطل : التام الضخم .

الإعراب : « أقب » نعت لقوله خفاف فى البيت السابق ، مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة
 لأنه لا ينصرف للوصفية ووزن الفعل « من تحت » جار ومجرور متعلق بأقب ، وتحت : مبنى على
 الضم فى محل جر بمن « عريض » نعت آخر لخفاف مجرور بالكسرة الظاهرة « من عل » جار
 ومجرور متعلق بعريض ، ويجوز فى أقب الرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف : أى هو أقب ، وعلى
 هذا يكون عريض مرفوعاً أيضاً : إما معطوفاً بواو عطف محذوفة على أقب ، وإما خبر مبتدأ
 محذوف : أى هو عريض .

الشاهد فيه : قوله « من تحت » حيث بنى « تحت » فى هذه العبارة على الضم ؛ لأنه قد

أما إذا نَوَى ثبوت لفظ المضاف إليه فإنها تعرب من غير تنوين ، كما لو تلفظ به ، كقوله :

٦٤٢ - وَمِنْ قَبْلِ نَادَى كُلِّ مَوْلى قَرَابَة

قطعه عن الإضافة لفظا ونوى المضاف إليه معنى ، فأما قوله « من عل » فالرواية فيه بجر « عل » كما رأيت في قوافي الأرجوزة كلها ، وذلك على نية لفظ المضاف إليه ، وهذه هي الحالة الثانية التي سيأتى الاستشهاد لها بالبيت (رقم ٦٤٢) التالى لهذا . ومن هذا التقرير وبيان مكان الاستشهاد بهذا البيت تفهم ما فى كلام العلامة الصبان من قلة التحرير .

٦٤٢ - هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

* فَمَا عَطَفْتُ مَوْلى عَلَيْهِ الْعَوَاطِفُ *

ولم أجد من نسب هذا البيت إلى قائل معين ، كما لم أعثر له على سوابق أو لواحق اللفظ : « نادى » معناه طلب إقبال غيره عليه ودعاء بقوله : يا فلان ، ونحوه « مولى » للمولى معان كثيرة : منها ابن العم ، ومنها السيد ، ومنها المسود ، ومنها الناصر والعين ، ومنها القريب وهو المراد هنا « قرابة » بفتح القاف - مصدر قرب فلان لفلان ، وفلان قريب فلان ، والمراد أن نسبهما دان « عطف » أمات ورققت « العواطف » جمع عاطفة ، اسم فاعل من عطف المذكور قبل ، والمراد أن الصلات والأواصر التى من شأنها أن تميل بعض الناس إلى بعض لم تكن فى هذا الموضع سببا فى الميل أو الأخذ بناصر الداعى

المعنى : يصف الشاعر شدة زلت بقوم فاستغاث كل بذوى قرابته فلم يغيثوه ، واستنجدهم لدفع ما عرض له فلم ينجده .

الإعراب : « من » حرف جر « قبل » مجرور بمن ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بقوله نادى الآتى ، والمضاف إليه منوى اللفظ « نادى » فعل ماض ، مبنى على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر « كل » فاعل بنادى مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « مولى » مضاف إليه ، ويجوز أن يقرأ مولى بدون تنوين فهو مجرور بكسرة مقدرة على الألف الموجودة ، وهو مضاف و « قرابة » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ويكون لنادى مفعول محذوف يدل عليه الكلام ، والتقدير : نادى من يعينه ، ويجوز أيضا أن يقرأ مولى بالتنوين فهو مجرور بكسرة مقدرة على الألف المحذوفة للتخاص من التقاء الساكنين ، وعلى هذا يكون « قرابة » منصوبا على أنه مفعول به لنادى منصوب بالفتحة الظاهرة « فما » الفاء حرف عطف ، ما : حرف نفي « عطف » عطف : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيت « مولى » حال من الضمير المجرور محلا بالباء فى عليه منصوب بفتحة مقدرة على الألف

أى : ومن قبل ذلك ، وقرئ : « لِّلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ » بالجر من غير تنوين ، أى : من قبل القلب ومن بعده . وحكى أبو على : ابداً بذاً من أول ، بالجر من غير تنوين أيضاً .

فإن قطعت عن الإضافة لفظاً ومعنى — أى : لم ينو لفظ المضاف إليه ولا معناه — أعربت منونة ونُصبت ، ما لم يدخل عليها جار ، كما أشار إليه بقوله :
(وَأَعْرَبُوا نَصَبًا إِذَا مَا نُسَكَّرَا قَبْلًا وَمَا مِنْ بَعْدِهِ قَدْ ذُكِّرَا) كقوله :
٦٤٣ — فَسَاغَ لِي الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا أَكَادُ أَغْصُ بِالْمَاءِ الْفُرَاتِ

المحذوفة للتخلص من التناقض الساكنين ، والتقدير : فما عطف العواطف عليه حال كونه قريباً ويجوز أن يكون مفعولاً به لعطف « عليه » جار ومجرور متعلق بعطف « العواطف » فاعل عطف الشاهر فيه : قوله « من قبل » حيث قطع في هذه العبارة لفظ « قبل » عن الإضافة لفظاً ، ولكن لفظ المضاف إليه منوًى ، ولهذا أعرب بدون تنوين ، فأما إعرابه فلكون الإضافة معارضة لشبه الحرف لكونها من خصائص الأسماء ، وأما عدم تنوينه فلائنه منوًى الإضافة إلى لفظ معين : أى ومن قبل هذا الأمر الذى نتحدث فيه .

٦٤٣ — هكذا وقع هذا البيت عند الشارح وبعض النحاة : وصواب إنشاده هكذا :

فَسَاغَ لِي الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا أَكَادُ أَغْصُ بِالْمَاءِ الْحَمِيمِ
والبيت على ما أشدناه خامس خمسة أبيات ليزيد بن الصعق ، وكانت بلاد غطفان محصية ، فرعى بنو عامر بن صعصعة ناحية منها ، فأغار الربيع بن زياد على يزيد بن الصعق ، وكان يزيد في جماعة من قومه ، فلم يستطعه الربيع ، فاستفاد سروح بن جعفر والوحيد بن كلاب ، وقال يزيد في ذلك :

فَإِذَا أَخْطَأْتُ قَوْمَكَ يَا زَيْدًا فَأَنْتَ جَعْفَرًا لَكَ وَالْوَحِيدَا

فخرم يزيد بن الصعق على نفسه الطيب والنساء حتى يغير عليه ، فجمع له جموعاً شق ثم أغار فاستاق نعلهم ، وأصاب فيما أصاب عصافير النعمان بن المنذر ، وهى إبل يمتلكها الملك النعمان معروفة بهذا الاسم ، وقال يذكر ذلك كله :

أَلَا أَبْلِغُ لَدَيْكَ أَبَا حُرَيْثٍ وَعَاقِبَةُ الْمَلَامَةِ لِلْمَلِكِ
فَكَيْفَ تَرَى مُعَاقِبَتِي وَسَعِي بِأَذْوَادِ الْقُصْبَةِ وَالْقَصِيمِ
وَمَا بَرَحْتُ قُلُوبِي كُلَّ يَوْمٍ تَكَرُّ عَلَى الْمُخَالِفِ وَالْمُقِيمِ
فَنَنْتُ اللَّيْلَ إِذَا أَوْقَعْتُ فِيكُمْ قَبَائِلَ عَامِرٍ وَبَنِي تَمِيمِ

... ..

وَسَاغَ لِي الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا أَكَادُ أَغْصُ ... البيت ...

اللفظ : « أبا حريث » هي كنية الربيع بن زياد العبسي « للميم » المليم : اسم فاعل من قولك : ألام فلان ، إذا فعل ما يلام عليه « بأذواد » الأذواد : جمع ذود ، وهو الجماعة القليلة من الإبل ، ويقال : الذود إلى الذود إبل « القصيبة » بضم القاف بزنة التصغير - اسم موضع ومثله « القصيم » بفتح القاف « الخالف » هو الذي يقيم في الحى إذا خرج قومه للإغارة « ساغ لي الشراب » معناه حلا ولان وسهل مروره في الحلق ، وأراد بالشراب جنس ما يشرب « أغص » مضارع من انصص ، وهو في الأصل انحباس الطعام في المرء ، ووقوفه في الحلق ، واستعمل النقص هنا في الماء في مكان الشرق ، أنظر إلى قول عدى بن زيد :

لَوْ يَغْيِرُ الْمَاءُ حَلْقِي شَرْقًا كُنْتُ كَالْفَصَّانِ بِأَمَاءٍ أَعْتَصَارِي

لكنه جرى على نحو ما قال الآخر وإن كان له مساع ليس لصاحب هذا البيت :

إِلَى الْمَاءِ يَسْعَى مِنْ يَغْصُ بِرِيقِهِ فَقُلْ أَيْنَ يَسْعَى مَنْ يَغْصُ بِمَاءِ

« الماء الفرات » هو العذب الشديد العذوبة ، وفي التنزيل : (وَمَا يَسْتَوِي الْبَحْرَانِ هَذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ سَائِغٌ شَرَابُهُ وَهَذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ) وأما الرواية الأخرى التي رجحناها « بالماء الحميم » فالحميم : البارد ، وهو الذي تشبه النفس . ويطلق الحميم على الحار أيضا ؛ فهو من الأضداد ، وليس الثاني مراداهنا . الإعراب : « وساع » الواو حرف عطف ، ساغ : فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له « لي » جار ومجرور متعلق بساغ « الشراب » فاعل مرفوع بالضم الظاهرة « وكنت » الواو واو الحال ، كان : فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسم مبنى على الضم في محل رفع « قبلًا » ظرف زمان منصوب على الظرفية والعامل فيه كان « أكاد » فعل ماض دال على المقاربة مرفوع بالضم الظاهرة واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « أغص » فعل مضارع مرفوع بالضم الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والجملة من الفعل وفاعله في محل نصب خبر أكاد ، وجملة أكاد واسمه وخبره في محل نصب خبر كان ؛ وجملة كان واسمه وخبره في محل نصب حال صاحبه ياء المتكلم المجرورة محلا باللام في قوله لي « بالماء » جار ومجرور متعلق بقوله أغص « الفرات » أو « الحميم » نعت للماء مجرور بالكسرة الظاهرة

الشاهد فيه : قوله « قبلًا » حيث قطع هذا اللفظ عن الإضافة بته ، فلم ينو لفظ المضاف إليه ولا معناه ، ولذلك أعرب منونا ، وهو هنا منصوب على الظرفية . وهذا التنوين عند جمهور العلماء هو تنوين التمكين اللاحق للأسماء العربية ، وقبله عندهم نكرة ، ومعنى قوله « وكنت قبلًا » وكنت في زمان متقدم ، ولا ينوى تقدم على شيء بعينه ، ولكن مطلق التقدم من حيث هو ؟

وكقوله :

٦٤٤ — فَأَشْرَبُوا بَعْدًا عَلَى لَذَّةِ حَمْرًا

وأما في حال الإضافة أو نيتها فالقصد التقدم على شيء بعينه . وقد أغرب المحقق الرضى هنا فزعم أن تنوين «قبلا» في هذا البيت وتنوين «بعدا» في البيت الآتي هو تنوين العوض ، وعنده أن «قبلا» معرفة ، وكأنه قد قال : وكنت قبل هذا الوقت ، فحذف المضاف إليه وعوض عنه التنوين ، وهو - على إغرابه - مسبوق بهذا ؛ فقد نقله ابن مالك في شرح كافيته واستحسنه ، قال : « وذهب بعض العلماء إلى أن قبلا في قوله وكنت قبلا معرفة بنسبة الإضافة ، إلا أنه أعرب لأنه جعل ما لحقه من التنوين عوضا عن اللفظ بالمضاف إليه ، فعومل قبل مع التنوين - لكونه عوضا من المضاف إليه - بما يعامل به مع المضاف إليه ، كما فعل بكل حين قطع عن الإضافة لحقه التنوين . وهذا القول عندى حسن » اه . والذي عليه الجمهور هو ما قدمنا ، وهو قول إمام هذه الصناعة سيبويه وشيخه الخليل ، وهو يصرح بأنه سأل العرب عنه فأقروه ، قال : « وسألته - يعنى الخليل - عن قوله من دون ومن فوق ومن تحت ومن قبل ومن بعد ومن دبر ومن خلف ، فقال : أجروا هذا مجرى الأسماء ، المتمكنة ؛ لأنها تضاف ، وتستعمل غير ظرف . . . وكذلك من أمام ومن قدام ومن وراء ومن قبل ومن دبر . . وزعم الخليل أنهم نكرات ، كقول أبي النجم :

* يَا أَيُّهَا لَهَا مِنْ أَيْمِنْ وَأَشْمَلِ *

وزعم أنهم نكرات إذا لم يضافن إلى معرفة ، كما يكون أَيْمِنْ وَأَشْمَلِ نكرة ، وسألنا العرب فوجدناهم يوافقونه » اه

٦٤٤ — هذا عجز بيت ، وصدره قوله :

* وَنَحْنُ قَتَلْنَا الْأَسَدَ أَسَدَ شَنْوَةِ *

وقد نسبوه إلى رجل من عقيل ، ولم يعينوه ، وقبله قوله :

وَمَا مِنْ أَنَاسٍ بَيْنَ مِضْرَ وَعَالِجٍ وَأَبِينِ إِلَّا قَدْ تَرَكَنَا لَهُمْ وَتَرَا

اللفظة : «عالج» موضع بالبادية كثير الرمل «أبين» قال ياقوت : « بفتح الهمزة ، وبكسر ويقال بين ؛ وذكره سيبويه في الأمثلة بكسر الهمزة ، ولا يعرف أهل اليمن غير الفتح ، وهو مخلاف باليمن منه عدن . . وقال عمارة بن الحسن اليمني : أبين موضع في جبل عدن » اه . وقوله «إلا قد تركنا لهم وترا» الوتر - بفتح الواو أو كسرهما - الجناية التي يجنيها الرجل على غيره من قتل أو نهب أو سبي «الأسد» بفتح الهمزة - لغة في الأزد ؛ وهم حي من اليمن ؛ أبوم الأزد ابن القوث بن نبت بن مالك بن كهلان بن سبأ ؛ وهم فرق : ففرقة يقال لها أزد شنوءة ، وفرقة

وكقوله :

٦٤٥ - كَجُلْمُودٍ صَخْرٍ حَطَّةُ السَّيْلِ مِنْ عِلِّ

يقال لها أزد عمان ؛ وفرقة يقال لها أزد السراة ، ولما كان الأمر على هذا الوجه وكان الأزد اسما يطلق على قبائل شتى بين المراد منه فقال « أسد شنوءة » ومن هذا البيان نعلم أن رواية العيني « ونحن قتلنا الأسد أسد خفية » تحريف في الرواية ، واغترار بأن « خفية » مأسدة عظيمة مشهورة ، ويلزمه تحريف آخر ، وهو ضم الهمزة في « الأسد » وفي « أسد » مع أنه في الرواية الصحيحة مفتوح ، نعم المشهور في القبائل « الأزد » بالزاي ، لكن قد نص العلماء الأثبات على أن الزاي قلب سينا في كثير من المواضع ، وقد نص الأثبات أيضا في هذه الكلمة بذاتها أنه يقال فيها : الأزد ، والأسد ، بل من العلماء من ذكر أنها بالسين أشهر منها بالزاي .

الإعراب : « نحن » ضمير منفصل مبتدأ مبنى على الضم في محل رفع « قتلنا » فعل وفاعل والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « الأسد » مفعول به لقتلنا « أسد » بدل أو عطف بيان ، وهو مضاف و « شنوءة » مضاف إليه « فما » الفاء حرف عطف ، ما : نافية « شربوا » فعل ماض وواو الجماعة فاعله « بعدا » ظرف زمان منصوب على الظرفية الزمانية والعامل فيه قوله شربوا « على لذة » جار ومجرور متعلق بشربوا « خمرا » مفعول به لشربوا .

الشاهد فيه : قوله « بعدا » حيث قطع هذا اللفظ عن الإضافة بته ، فلم ينو لفظ المضاف إليه ولا معناه . ولذلك أعرب منونا ، وهو هنا منصوب على الظرفية كما ذكرنا في الإعراب . وقد قدمنا لك خلاف العلماء في أن هذه الكلمة على حالتها هذه نكرة أو معرفة ، فارجع إلى ذلك إن شئت في شرح الشاهد السابق .

٦٤٥ - هذا عجز بيت ، وصدره قوله :

* مِكْرٍ مِفْرٍ مُقْبِلٍ مُذِرٍ مَعَا *

وهذا البيت من معلقة امرئ القيس بن حجر الكندي ، وقد تكرر في هذا الكتاب الإشارة إليها والاختيار منها لكثرة ورود شواهد منها في مواضع مختلفة (أنظر الشواهد ٤٢٧ و٥٤٦٨ و٥٤٦٩ و٥٧٦ و٥٧٨) والبيت المستشهد به هنا في وصف فرس ، وقبلة قوله :

| | |
|---|---|
| وَقَدْ أَغْتَدَى وَالطَّيْرُ فِي وَكُنَاتِهَا | بِمُجَرِّدٍ قَيْدِ الْأَوَابِدِ هَيْكَلِ |
| مِكْرٍ مِفْرٍ مُقْبِلٍ مُذِرٍ مَعَا | كَجُلْمُودٍ صَخْرٍ ... البيت ، وبعده : |
| كُمَيْتٍ بَزْلُ اللَّيْلِ عَنْ خَالٍ مَتْنِهِ | كَأَنَّ زَلَّتِ الصَّقَوَاهُ بِالْمُتَنَزِّلِ |
| عَلَى الذَّبْلِ جِيَّاشٍ كَأَنَّ اهْتِزَامَهُ | إِذَا جَاشَ فِيهِ حَمِيهِ عَلَى مِرْجَلِ |

مَسَحَ إِذَا مَا السَّابِحَاتُ عَلَى الْوَنَى أَثَرْنَ الْغُبَارَ بِالسَّكِيدِ الْمُرْكَلِ
يَزُلُّ الْفَلَامُ الْخَفُّ عَنْ صَهْوَانِهِ وَيُلَوِي بِأَنْوَافِ الْعَنيفِ الْمُثْقَلِ
دَرِيرٌ كَحْذَرُوفِ الْوَلِيدِ أَمْرُهُ تَتَابَعُ كَفَيْهِ بِخَيْطِ مُوَصَّلِ
لَهُ أَبْطَلَا ظَنِّي وَسَاقًا نِعَامَةٍ وَإِرْخَاهُ سِرْحَانٍ وَتَقَرِّبُ تَقْفَلِ
ضَلِيعٍ إِذَا اسْتَدْبَرْتَهُ سَدَّ فَرْجَهُ بِضَافٍ فَوَيْقِ الْأَرْضِ لَيْسَ بِأَعْزَلِ
كَأَنَّ عَلَى الْمُتَنَبِّينِ مِنْهُ إِذَا أَنْتَحَى مَدَاكَ عَرُوسٍ أَوْ صَلَاةَ حَنْظَلِ
كَأَنَّ دِمَاءَ الْهَادِيَاتِ يَنْخَرُهُ عُصَارَةُ حِنَاءٍ بِشَيْبِ مُرْجَلِ

اللفظ : « وقد أغتدى والطير - البيت » أغتدى : أراد أخرج في وقت الغداة ، والوكنات : جمع وكنة - بثلاث الواو - وهي وكر الطائر وعشه . والنجرد : الفرس القصير الشعر ، وقيد الأوايد : يريد به أن هذا الفرس لسرعة عدوه وشدة جريه يدرك الوحوش ويلحقها ولا يمكنها من الشراء والنفار فكانه يقيدها ، والأوايد : الوحوش ؛ واحدها آبد « مكر مقر - البيت » المكر بكسر الميم وفتح الكاف - أى يكر عليه فارسه ، والمقر - بكسر الميم وفتح الفاء - أى يفر عليه فارسه من وجوه أعدائه إن أراد ، والجعود - بضم الجيم وسكون اللام - الصخرة الصلبة الشديدة والصخر : الحجر ، واحده صخرة ، وحطه السيل : ألقاه من أعلى إلى أسفل « كمت يزل اللبد - البيت » السكيت - بزنة التصغير - الذى بين الأسود والأحمر ، والفرس السكيت من أصلب الخيل جلودا وحوافر ، ويزل : يتنحى ، واللبد - بكسر فسكون - ما يتلبد من شعر أو صوف ، وحال متنه : وسط ظهره ، ويقال له : الحاذ ، أيضا . والصفواء : الحجر الصلب الضخم الأملس الذى لا يثبت عليه شيء ، والمتنزل : الذى ينزل في مهلة فكانه يتكلف النزول . شبه ملأه ظهره لامتلائه بالشحم واكتنازه بالصفاء اللساء حتى إن اللبد لا يزل عن ظهره كما أن الصخرة اللساء يزل عنها من علاها « على الدبل جياش - البيت » على ههنا بمعنى مع ، والدبل : الضمور والهزال ، والجياش : الذى إذا حركته بعقبك تزيد في عدوه ولم ينقطع جريه ، واهترامه : صوته الشديد وجاش : على وهاج واضطرب ، وحميه : حرارته ، والمرجل ، بزنة المنبر - القدر ، يقول : إن هذا الفرس على ذبول خلقه وضهور بطنه نشيط في السير كلما حركته عدا عدوا لا ينقطع « مسح إذا ما السابحات - البيت » المسح - بكسر الميم وفتح السين - العداء الذى كأنه يصب الجرى صبا ، والسابحات : جمع ساج ، وهو من الخيل الذى يمد يديه في عدوه ويسطها ، والونى : الضعف

والفتور، وأثرن الغبار: هيجه، والكديد - بفتح الكاف - الأرض الغليظة، والركل - بزنة اسم المفعول - المكان الذي كد بجوافر الدواب « بزل الغلام الخف - البيت » بزل: يسقط إلى الأرض، والخف - بكسر الخاء - الخفيف، والصهوات: جمع صهوة، وهي مقعد الفارس من الفرس، ويلوى: يذهب ويسقط، والعنيف: الذي لافق معه، والمثقل: الثقل البدن والركوب، يريد أن هذا الفرس إذا ركبه غلام خفيف رعى به وأسقطه على الأرض، وإذا ركبه الثقل الشديد رعى بشيابه ولم يستطع من شدة جريه أن يصلح من شأنه « دربر كخندروف الوليد - البيت » الدرير: الكثير الجري، والخندروف - بزنة العصفور - شيء يدور الصبي يحيط في يده فيسمع له دوى وصوت، وهو سريع الدوران، وأمره: أداره، وتتابع كفيه: تواليهما. أراد أنه يديم العدو ويتابع الجري « له أيتلاطي - البيت » الأيتل: الحاصرة، وخص ساقى النعامة لأن النعامة قصيرة الساقين صابتهما، والسرхан: الدب، وإرخاؤه: عدوه. والتتفل: الثعلب، وتقريبه: أن يرفع يديه معا يضعهما معا « ضليع إذا استدبرته - البيت » الضليع: التام الحاق الغليظ الألواح الكثير العصب، واستدبرته: نظرت إلى مؤخره، وفرجه: أراد به الفضاء بين يديه ورجليه وأراد بالضافي ذنب الفرس، وما يستحب في الخيل أن تكون أذنانها طويلة سافرة، والأعزل: المعوج العيب « كأن على الثنتين - البيت » الثنتان: مثنى مثنى، وهو الظهر، وأراد الناحيتين من عين الفقار وشماله، واتحى مأخوذ من قولهم: انتحى على شقه، إذا اعتمد عليه، والمداك: شيء تسحق العروس عليه طيبها، والصلاية: الحجر الأملس الذي يسحق عليه. وخص مداك العروس لقرب عهده بالطيب، وذكر صلاية الحنظل لأن دهن الحنظل يخرج بها فتراه ذا بريق « كأن دماء المهاديات - البيت » المهاديات: جمع هادية، وهي المتقدمة من بقرة الوحش وغيره من الصيد، وعصارة كل شيء: ما يسيل منه، وأراد ما جف من عصارة الحناء على الشعر الأبيض، وكان من عادة العرب أن يصبغوا شعورهم بالحناء. والمرجل: المسرح، وإنما خصه بالذكر لأن الشعر إذا كان مرجلا كان اللون فيه أنقى وأصفى وأشد.

الإعراب: « كجلمود » جاز ومجرور متعلق بمحذوف صفة لقوله منجرد في البيت السابق، أو هو متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: هو كجلمود، وجلمود مضاف و « صخر » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « حطه » حط: فعل ماض، وضمير الغائب العائد إلى الجلمود: مفعول به مبنى على الضم في محل نصب « السيل » فاعل بحط مرفوع بالضممة الظاهرة « من » حرف جر « عل » مجرور بمن، وعلامة جره الكسرة الظاهرة، والجار والمجرور متعلق بحط.

وكقراءة بعضهم : « مِنْ قَبْلٍ وَمِنْ بَعْدٍ » بالجر والتنوين . وحكى أبو علي : ابداً بذا
من أول ، بالنصب ممنوعاً من الصرف للوزن والوصف .
(تنبيهات) : الأول : اقتضى كلامه أن « حَسْبُ » مع الإضافة : أى لفظاً ، أو نوى

الشاهد فيه : قوله من عل « حيث قطع » عل « عن الإضافة بته . فلم ينو لفظ المضاف
إليه ولا معناه ؛ ولهذا أعرب ونون ، وهو ههنا مجرور لفظاً بمن
فان قلت : فأين هذا التنوين الذى تدعيه ؟
فالجواب أن التنوين قد حذف لما وقع هذا اللفظ فى آخر البيت ، والمقتضى لحذفه هو الوقف
على الروى .

فان قلت : فلماذا لا نقول إنه حذف التنوين ههنا لأنه نوى لفظ المضاف إليه ؛ كما قلته فى
بيت أبى النجم (وهو الشاهد رقم ٦٤١ السابق) فأنى لا أجد فرقاً بين العبارتين ؟
قلت فى الجواب على ذلك : لقد توهم العلامة الصبان رحمه الله مثل هذا الذى توهمته فذكر
أن هذا البيت لا يصلح شاهداً لما ذكره الشارح له ؛ لأن حذف التنوين كما يحتمل أنه لأجل الوقف
على الروى يحتمل أنه لنية لفظ المضاف إليه كما فى بيت أبى النجم ، ولكن هذا غفلة عما ذكره
العلماء وعن مقصود الشاعر فى كل واحد من البيتين . أنظر أولاً فى بيت أبى النجم ، أأست تراه يريد
أن يصف بغيره بأنه أقب من تحته عريض من عله ، فهو يريد تحته مخصوصاً هو تحت هذا البعير
الذى يصفه وفوقاً مخصوصاً هو فوق هذا البعير نفسه ؛ ومحال أن يريد تحته منكراً أى تحت كان ،
وفوقاً منكراً أى فوق كان ، كما أن محالاً أن يكون مراده التحت المعين والفوق المعين ثم يجعل
قوله « من تحت » وقوله « من عل » نكرة ، وإنما تجعلهما معرفة - بمحمد جمهرة العلماء - إذا
نويت المضاف إليه ، إما لفظه وإما معناه ، وقد بينا لك هناك أنه روى بضم « من تحت » فدل
ذلك على إرادة معنى المضاف إليه ، وروى بجر « من عل » فدل على إرادة لفظ المضاف إليه .
ثم انظر إلى بيت امرئ القيس الذى معنا ، فهل ترى أنه شبه فرسه بجمود صخر حطه السيل من
فوق معين ؟ وهل ترى أن هذا شئ له دخل فى التشبيه أو الوصف الذى هو المقصد الأول من
الكلام ؟ فإذا تبين أن المعنى المقصود من الكلام والذى لا ينبغي أن يقصد سواه أن هذا الفرس
يشبه جمود صخر حطه السيل من مكان عال أى مكان كان ، سواء أكان أعلى جبل بالهند أو
أعلى جبل بالصين ، فالعل ههنا نكرة قطعاً بحسب المعنى المقصود ، فإذا انضم إلى ذلك أن العلماء
نصوا على أن هذا المعنى هو المراد تأكد ما ذكرناه ، وإذا كان العل ههنا نكرة لم يكن ثمة مضاف
إليه مقدر ، وإذا لم يكن ثمة مضاف إليه مقدر كان حذف التنوين فى هذا البيت غير محتمل إلا
لوجه واحد هو ما ذكرناه ؛ وبذلك يتم الاستدلال . هذا ما توضح للعاجز الضعيف ، والله ولى التوفيق

معناها ، أو لفظها — معرفة ، ونكرة إذا قطعت عن الإضافة : أى لفظاً ومعنى ؛ إذ هي ^(١) بمعنى كافيك اسم فاعل مراداً به الحال ؛ فتستعمل استعمال الصفات النكرة ؛ فتكون نعتاً لنكرة : كمررت رجلاً حسبك من رجل ، وخالاً لمعرفة ، كهذا عبد الله حسبك من رجل . وتستعمل ^(٢) استعمال الأسماء الجامدة ، نحو : « حسبهم جهنم » « فإن حسبك الله » بحسبك درهم ، وهذا يرد على من زعم أنها اسم فعل ؛ فإن العوامل اللفظية لا تدخل على أسماء الأفعال . وتقطع عن الإضافة فيتجدد لها إشرابها معنى دالاً على النفي ، ويتجدد لها ملازمتها للوصفية أو الحالية أو الابتداء والبناء على الضم ، تقول : رأيت رجلاً حسب ، ورأيت زيداً حسب . قال الجوهرى : كأنك قلت حسبي أو حسبك فأضمرت ذلك ولم تنون . اهـ . وتقول فى الابتداء : قبضت عشرة حسب ، أى : حسبي ذلك .

(١) هذا الكلام ليس تعليلاً لما ذكر قبله ، كإيوجه ظاهر التعليل ، بل هو تعليل لكلام محذوف ، وأصل العبارة هكذا « اقتضى كلامه أن حسب مع الإضافة لفظاً أو نية معناها أو لفظها معرفة ، ونكرة إذا قطعت عن الإضافة لفظاً ومعنى : فأما كونها نكرة إذا قطعت عن الإضافة لفظاً ومعنى فمسل ، وأما كونها معرفة عند الإضافة لفظاً أو عند نية المضاف إليه معنى أو لفظاً فغير مسلم ؟ إذ هي بمعنى كافيك اسم فاعل مراداً به الحال إلخ » وعبارة الشارح على هذا الوجه قلقة غير مفيدة لما يريد ، فقد كان يجب عليه التصريح بما أراد أن يعلل له .

(٢) يريد أن يقول : إن لفظ « حسب » جامد ، وإن معناه معنى المشتق . وإن له مع الإضافة استعمالين : أحدهما بالنظر إلى لفظه الجامد ، وثانيهما بالنظر إلى معناه الذى هو معنى المشتق : فأما بالنظر إلى اللفظ فإنه يقع مبتدأ كما فى قولهم : بحسبك درهم ، وكما فى قوله تعالى (حسبهم جهنم) فى أحد احتمالات . ، ونعم كذلك مبتدأ منسوخاً نحو قوله سبحانه (فإن حسبك الله) وتقع خبراً للمبتدأ ؛ لأن الخبر كما تعلم لا يلزم أن يكون مشتقاً . وأما بالنظر إلى المعنى فإنه يقع صفة للنكرة ، ويقع حالاً من المعرفة ، ويقع خبر مبتدأ ، ويحتمل قوله تعالى (حسبهم جهنم) ثلاثة أوجه : أولها ما قدمناه من أن « حسبهم » مبتدأ ، وثانيهما أن يكون « حسبهم » خبراً مقدماً وهو اسم جامد نظراً إلى لفظه ، وثالثها أن « حسبهم » خبر مقدم وهو اسم مشتق نظراً إلى معناه . ولهذا الكلمة استعمال ثالث مع قطعها عن الإضافة ، ولها حديث ثلاث خصائص : أولها أنها دالة على معنى النفي ؛ فإذا قلت : رأيت رجلاً حسب ؛ فهو فى معنى رأيت رجلاً لا غير . وثانيها البناء على الضم تشبهاً بالغايات ؛ فلا تنصب عند قطعها عن الإضافة كما ينصب قبل ، وثالثها أنه يبقى لها جواز

الثاني : اقتضى كلامه أيضاً أن « عل » تجوز إضافتها ، وأنه يجوز أن تنصب على الظرفية أو الحالية . وتوافق « فوق » في معناها ، وتخالقها في أمرين : أنها لا تستعمل إلا بحرورة بمن ، وأنها لا تستعمل مضافة ، فلا يقال : أَخَذْتُهُ مِنْ عَلِ السَّطْحِ ، كما يقال : مِنْ عُلُوهِ ، ومن فَوْقِهِ . وقد وهم في هذا جماعة منهم الجوهرى وابن مالك . وأما قوله :

٦٤٦ — يَا رَبِّ يَوْمَ لِي لَا أَظْلَلُهُ أَرْمَضُ مِنْ تَحْتِ وَأَضْحَى مِنْ عُلُوِّ

استعمالها استعمال الصفات فتقع صفة وخبراً وحالاً وجواز استعمالها استعمال الأسماء فتقع مبتدأ وخبراً أيضاً على ما وجهناه أولاً .

٦٤٦ — نسبوا هذا البيت لأبي ثروان . ولم يذكره سوابق أو لواحق ،

اللفظة : « لا أظله » بضم همزة المضارعة مبنيًا للجھول - ومعناه لا أظلل فيه : أى لا ينالنى الظل ، وقد فسر ذلك بقوله « أرمض من تحت » ومعنى أرمض تحرقى الرضاء ، ومن تحت : أراد به قدميه يريد أنه يسير حافياً فتحرق رجله الرضاء ، والرضاء : هى شدة حرارة التراب « وأضحى من عل » ومعنى أضحى : يصيبنى حر الشمس ، ومن عل : أراد به سائر جسده من فوق قدميه ، وتقول : رمض يومنا بمرض - على مثال فرح يفرح - إذا اشتد حره ، وتقول : رمضت قدمى - على مثاله - إذا احترقت من الرضاء ، وهى الأرض الشديدة الحرارة ، وتقول : رمضت الغنم - على وزانه أيضاً - إذا رعت فى شدة الحر فقرحت أكبادها . وتقول : ضحى الرجل يضحى - على مثال رضى يرضى - وضحى يضحى - على مثال سعى يسعى - ضحواً وضحيًا ؛ إذا أصابته الشمس بوجهها ، وفى التذييل الكريم : (إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرِى وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَصْحَى) وقال عمر بن أبى ربيعة الخزومى :

رَأَتْ رَجُلًا أَمَّا إِذَا الشَّمْسُ عَارَضَتْ فَيَضْحَى وَأَمَّا بِالْعَشِيِّ فَيَخْضَرُ

المعنى : يصف أنه فى كثير من الأيام لا يتمتع بالراحة ، ولا ينال من نعيم الحياة شيئاً ، وأنه قد يقضى اليوم لا يناله فيه الظل ، بل تصيب الرضاء بتوقد حرها قدميه لأنه يسير حافياً وتصيبه الشمس بوجهها وشدة حرارتها من أعلى جسده .

الإعراب : « يا » حرف نداء ، مبني على السكون لا محل له من الإعراب . والنادى محذوف والتقدير : يا هؤلاء رب يوم - إلخ . والأكثر أن تكون « يا » حرف تنبيه « رب » حرف تكثير وجر شبهه بالزائد « يوم » مبتدأ ، مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد « لى » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة ليوم « لا » حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب « أظله » أظلل : فعل مضارع مبني للجھول

مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وضمير الغائب العائد إلى اليوم مبني على الضم في محل نصب على نزع الخافض ، والأصل : لأظلل فيه ، حذف حرف الجر ، وأوصل الفعل إلى الضمير المجرور محلا فانتصب « أرمض » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « من » حرف جر « تحت » ظرف مكان مبني على الضم في محل جر بمن ، والجار والمجرور متعلق بأرمض « وأضحى » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، أضحى : فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الألف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « من » حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب « عله » عل : ظرف مكان مبني على الضم في محل جر بمن ، والجار والمجرور متعلق بأضحى ، والهاء حرف دال على السكت مبني على السكون لا محل له من الإعراب .

الشاهد فيه : قوله « من عله » حيث وردت فيه « عل » مبنية على الضم في محل جر بمن ، على ماقررناه في إعراب البيت . وقد وهم الجوهري صاحب الصحاح فزعم أن « عل » ههنا مضافة ، وبني على هذا أنه يجوز إضافتها كما تجوز إضافة « فوق » التي بمعناها ، وحسب أن هذه الهاء التي في « عله » هاء الضمير ، وتبعه على ذلك ابن مالك . وليس ماذهب إليه بصحيح ولا قريب من الصواب ، والدليل على ذلك أمران : أولهما أنها لو كانت ضمير غيبة لما كان له مرجع ؛ لأن أصل الكلام : أرمض من تحتي وأضحى من علي ، حذف ياء المتكلم وبني على الضم ، وثانيهما أن هذه الهاء لو كانت هاء الضمير للوضع للغائب وكان « عل » مضافا - لوجب إعراب « عل » فان « قبل وبعد » وما ذكر معهما إذا ذكر المضاف إليه مع أيها كان معربا ، ولكن « عل » في هذا البيت مبنية على الضم ؛ فوجب أن تكون الهاء غير ضمير الغائب ، وللعلماء في بيان معناها وجهان : أحدهما أنها هاء السكت التي تلحق أواخر الكلمات لبيان حركات الحروف الأخيرة ، كما في قوله تعالى (مَا أَغْنَىٰ عَنِّي مَالِيَهٗ هَآلِكَ عَنِّي سُلْطَانِيَهٗ) وكما في قول ابن قيس الرقيات :

بَكَرَ الْعَوَازِلُ فِي الصَّبُو ح يَلْمِسُنِي وَالْوَهْمَةُ
وَيَقْلُنَ شَيْبٌ قَدْ عَلَا لَكَ وَقَدْ كَبُرَتْ فَقُلْتُ إِنَّهُ

وقد ذكر العلامة الشارح هذا الوجه . والوجه الثاني أن الهاء في « عله » بدل من الواو التي هي لام الكلمة ؛ إذ أصل عل علو ، وقد جاءت على أصلها في قول أعشى باهلة يرثي أخاه المنشر :

إِنِّي أَتَنَنِي لِسَانٌ لَا أَسْرُ بِهَا مِنْ عَلُوٍّ لَا عَجَبٌ مِنْهَا وَلَا سَخَرُ

فالماء فيه للسكت ؛ بدليل أنه مبنى ، ولا وَجَهَ لبنائه لو كان مضافاً . انتهى
 الثالث : قال فى شرح الكافية : وقد ذهبَ بعضُ العلماء إلى أن قبلاً — فى قوله
 « وَكُنْتُ قَبْلًا » — معرفةٌ بنية الإضافة ، إلا أنه أعرب لأنه جعل ما لحقه من التنوين
 عوضاً من اللفظ بالمضاف إليه ، فعومل « قبل » مع التنوين — لكونه عوضاً من المضاف إليه —
 بما يُسَامَلُ به مع المضاف إليه ، كما فعل بكلِّ حين قطع عن الإضافة لحقه التنوين عوضاً ،
 وهذا القول عندى حسن

(وَمَا يَلِي الْمَاضِيَ) وهو المضاف إليه (يَأْتِي خَلْفًا * عَنْهُ فِي الْأَعْرَابِ) غالباً (إِذَا مَا حُذِفَا)
 لقيام قرينة تدل عليه ، نحو « وَجَاءَ رَبُّكَ » أى : أمر ربك « وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ » أى :
 أهل القرية

(تنبيهان) الأول : كما قام المضاف إليه مقامَ المضاف فى الإعراب يقوم مقامه فى التذكير
 كقوله :

٦٤٧ — يَسْتَقُونَ مَنْ وَرَدَ الْبَرِيصَ عَلَيْهِمْ بَرَدَى يُصَفِّقُ بِالرَّحِيقِ السَّلْسَلِ

حذف الواو هنا وأبدل منها الماء كما حذف الواو من سنة وعوضت منها الماء ، حتى توهموها
 أصلية فاشتقوا منها على لفظها فقالوا : سانهته وعاملته مسانهة ، وأصل لام سنة الواو بدليل قولهم
 فى جمعه : سنوات . وهذا وجه ذكره ابن الحشاش ، وعندى أنه وجه بعيد .

٦٤٧ — هذا بيت من قصيدة لحسان بن ثابت الأنصارى يمدح فيها عمرو بن الحارث بن
 أبى شمر الغسانى وآله من بنى جفنة ملوك الشام ، ومطلعها قوله :

أَسَأَلْتُ رَسَمَ الدَّارِ أَمْ لَمْ تَسْأَلِ بَيْنَ الْجَوَابِ قَالْبَضِيعِ فَحَوِّمِ
 وقبل البيت للسشاهد به ههنا قوله :

لَهُ دَرَّ عَصَابَةٍ نَادَمَتْهُمْ — يَوْمًا بِجِلْقٍ فِي الزَّمَانِ الْأَوَّلِ
 يَسْتَقُونَ مَنْ وَرَدَ الْبَرِيصَ عَلَيْهِمْ بَرَدَى يُصَفِّقُ ... البيت ، وبعده :
 يُغْشَوْنَ حَتَّى مَا تَهَرُّ كِلَابُهُمْ لَا يَسْأَلُونَ عَنِ السَّوَادِ الْمُقْبِلِ
 أَوْلَادَ جَفْنَةَ حَوْلَ قَبْرِ أَبِيهِمْ قَبْرِ ابْنِ مَارِيَةَ الْكَرِيمِ الْفَضِيلِ

اللفظ : «ورد» أراد منه ههنا المجيء مطلقاً ، وأصله خاص بمجيء الماء للسقيا ، وفى التنزيل :

(فَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ) «البريص» يرويه بعضهم بالضاد المعجمة ، على أنه فعيل من البرض الذى هو الماء القليل ، وهى رواية ضعيفة ، والأكثر على أن البريص ههنا بالصاد المهملة ، واختلفوا فى معناه ؛ ف قيل : هو اسم موضع بدمشق ، وقال الجواليقي : وليس بالعربى الصحيح ، وقد تكلمت به العرب ، وأحسبه روى الأصل . وقيل : هو اسم نهر من أنهار دمشق . قال ابن يعيش : البريص - بالصاد المهملة - نهر يشعب من بردى ... ودمشق أنهار أربعة كلها من بردى « يصفق » يمزج ويخاط ، مضارع مبنى للجهول من التصفيق ، وأصله التحويل من إناء إلى آخر بقصد التصفية « بالرحيق » الحمر البيضاء ، وهى - فيما ذكروا - أجود أنواع الحمر « السلسل » السائح شرا به الذى يتجدر فى الحلق فى يسر وسهولة .

المعنى : وصف هؤلاء المدوحين بأنهم كرام وأنهم يقدمون للوافدين عليهم أطيب أنواع الشراب ممزوجا بأجود الماء .

الإعراب : « يسقون » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وواو الجماعة فاعله مبنى على السكون فى محل رفع « من » اسم موصول مفعول به أول ليسقون ، مبنى على السكون فى محل نصب « ورد » فعل ماض مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من الموصولة « البريص » مفعول به لورد منصوب بالفتحة الظاهرة « عليهم » جار ومجرور متعلق بورد ، وجملة ورد وفاعله ومفعوله لاجل لها من الإعراب صلة الموصول « بردى » مفعول به ثان ليسقون منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر وهو على تقدير مضاف محذوف ، وأصل الكلام : يسقون ماء بردى « يصفق » فعل مضارع مبنى للجهول مرفوع بالضمة الظاهرة ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ماء بردى ، وجملة الفعل ونائب فاعله فى محل نصب حال من ماء بردى « بالرحيق » جار ومجرور متعلق بيسفق « السلسل » نعت للرحيق مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « بردى يصفق » واعلم أولا أن « بردى » اسم مؤنث اللفظ ؛ لأنه عتوم بألف التأنيث للقصورة ، ومن حق الاسم المؤنث أن يعود الضمير إليه مؤنثا ، ولكنه هنا أعاد الضمير من الفعل مذكرا إلى هذا الاسم ، ألا ترى أنه قد قال « يصفق » بياء المضارعة الدالة على تذكير الفاعل ونائبه ، ولو أراد التأنيث لقال « بردى تصفق » بالياء . وإنما استباح الشاعر هذا لأن المراد « يسقون ماء بردى » ولا شك أن الماء مذكر ؛ فحذف المضاف - وهو « ماء » - وأقام المضاف إليه الذى هو « بردى » مقامه فى أمرين : أولهما فى الإعراب حيث صار « بردى » مفعولا به ليسقون منصوبا بعد أن كان مضافا إليه مجرورا ، وثانيهما فى التذكير حيث أعاد الضمير إليه مذكرا مع أنه فى نفسه مؤنث على ما علمت .

بَرَدَى : مؤنث ، فكان حقه أن يقول « تُصَفَّقُ » بالثاء ، لكنه أراد ماء بَرَدَى ؛
وفي التأنيث كقولہ :

٦٤٨ - مَرَّتْ بِنَا فِي نِسْوَةٍ خَوْلَةٍ وَالْمِسْكُ مِنْ أُرْدَانِهَا نَافِحَةٌ

واعلم ثانيا أن في هذا الكلام قلبا ؛ وذلك لأن الحجر هي التي تخرج وتخلط بالماء ، وعبارته تدل على أن ماء بردى هو الذي يمزج بالحجر ، فقد عرفت أن الرحيق هو الحجر البيضاء ، وأنها أجود أنواع الحجر ؛ فلا تلتفت إلى ما قاله العلامة الصبان . ونكتة القلب ههنا أنه أراد أن يشير إلى أن هؤلاء القوم يبالغون في قتل الحجر بالماء حتى لا يصدعوا عنها ولا يذوقوا ، والمراد بذلك أنهم قوم متفرون لا يصنعون في شراهم مثما يصنع الجميع .

واعلم ثالثا أن كل هذا الكلام الذي ذكرناه في البحثين الأول والثاني إنما يجري على الرواية التي ذكرها الشارح تبعا لجماعة من النحاة والرواة . وقد روى ابن سلام الجمحي البيت هكذا :

يَسْتَقُونَ مِنْ وَرْدِ الْبَرِيصِ عَلَيْهِمْ سَحْمًا تُصَفَّقُ بِالرَّحِيقِ السَّلْسَلِ

وعلى هذه الرواية لا يكون في البيت قلب ولا إقامة مضاف إليه مقام مضاف محذوف (انظر طبقات الشعراء لابن سلام الجمحي ص ٥٣ طبع ليدن ١٩١٣) وفي هذا الكفاية واللقنع .

٦٤٨ - لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق
اللفظ : « نسوة » اسم جمع لا واحد له من لفظه ، كالنساء ، وواحدة من معناه امرأة « خولة » بفتح الحاء وسكون الواو - اسم امرأة « المسك » نوع من الطيب « أردانها » الأردن : جمع ردن - بضم الراء وسكون الدال المهملتين ، بوزن قفل وأقفال - والردن في الأصل أصل الكم وأراد ههنا الثياب كلها « نافحة » اسم الفاعل المؤنث من نفحت ريحه - من باب نفع - إذا تضوعت وفاحت .

المعنى : وصف هذه المرأة التي سماها خولة بأنها طيبة الريح عطرة ، فقال : إنها جازت علينا تصحبها نسوة والخال أن ريح المسك تنبعث من ثيابها . وقد كثر هذا المعنى في الشعر العربي ؛ فمن ذلك قول الشاعر :

تَضَوَّعَ مِسْكًا بَطْنُ نَعْمَانَ أَنَا مَشَتْ بِهِ زَيْنَبُ فِي نِسْوَةٍ عَطِرَاتِ

الإعراب : « مرت » مر : فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، والثاء علامة التأنيث « بنا » جار ومجرور متعلق بمر « في » حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب « نسوة » مجرور بفي ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بمر ، أو محذوف حال من خولة تقدم عليه « خولة » فاعل مرت مرفوع بالضم الظاهرة ، وكان

أى : رائحة المسك ؛ وفي حكمه ، نحو : « إِنَّ هَذَيْنِ حَرَامٌ عَلَى ذُكُورِ أُمَّتِي » أى : استعمال هذين « وَتِلْكَ الْقُرَى أَهْلَكْنَاهُمْ » أى : أهل القرى ، وفي الحالية ، نحو : تَفَرَّقُوا أَيَادِي سَبَا : أى مثل أيادي سبا ؛ لأن الحال لا تكون معرفة

الثاني : قد يكون الأول مضافاً إلى مضاف فيحذف الأول والثاني ، ويقام الثالث مقام الأول في الإعراب ، نحو « وَتَجْمَعُونَ رِزْقَكُمْ أَنْكُمْ تَكْذِبُونَ » أى : وتجمعون بدل شكر رزقكم تكذيبكم « وَتَدُورُ أَعْيُنُهُمْ كَالَّذِي يُغْشَى عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ » أى : كدوران عين الذي يغشى عليه من الموت . ومنه قوله :

٦٤٩ — فَأَذْرَكَ إِزْقَالَ الْعَرَادَةِ ظَلْمَهَا وَقَدْ جَعَلْتَنِي مِنْ حَزِيمَةِ إِضْبَمَا

من حقه المنع من الصرف لأنه علم على مؤنث زائد على الثلاثة ، ولكنه نونه اضطرارا « والمسك » الواو والحال حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، المسك : مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة « من » حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب « أَرْدَانَهَا » أردان : مجرور بمن وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بناخفة الآتي ، وأردان مضاف وضمير الغائبة العائد إلى خولة مضاف إليه « ناخفة » خبر المبتدأ الذي هو المسك ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال صاحبه خولة .

الشاهد في قوله « والمسك ناخفة » فإن المسك اسم مذكر في اللفظ والمعنى جميعا ، وقد أخبر عنه بمؤنث - وهو قوله « ناخفة » - وقد علم أنه يجب أن يتطابق المبتدأ وخبره تذكيرا وتأنيثا من قبل أن المبتدأ والخبر شيء واحد في الماصدق : أى أن الفرد الموجود في الخارج الذي يطلق عليه المبتدأ هو نفس الفرد الذي يطلق عليه الخبر ؛ ومحال أن يكون الشيء الواحد مذكرا ومؤنثا معا . فإذا نظرت إلى هذا الظاهر مراعيًا ما ذكرناه من حديث التطابق بين المبتدأ وخبره حكمت على هذا التعبير بأنه خطأ ؛ ولكن لما كان هذا الظاهر ليس هو المقصود لم يكن الكلام خطأ ، وبيان ذلك أن أصل الكلام : وريح المسك ناخفة ؛ لأن ذات المسك ليست هي التي تفوح وتتضوع وتنتشر في الجو ، وإنما الذي يكون منه ذلك التضوع والانتشار ريح المسك ، فحذف المضاف - الذي هو « ريح » - وأقيم المضاف إليه - الذي هو « المسك » - مقامه ، فأخذ شيئين من المضاف المحذوف حين حل هو محله : أحدهما إعرابه ، ألا ترى أنه صار مرفوعا بالابتداء بعد أن كان مجرورا بالإضافة ، وثانيهما التأنيث الذي كان للمضاف المحذوف فلماذا أخبر عنه بالمؤنث .

٦٤٩ — هذا خامس سبعة أبيات للكلجة العرنى ، واسمه هيرة بن عبد مناف بن عمر ابن نعلبة بن يربوع . وقد رواها جماعة منهم المفضل الضبي في المفضليات ، وهاكها بروايتها :

... ..

فَإِنْ تَنْجُ مِنْهَا يَا حَزِيمَ بْنَ طَارِقٍ فَقَدْ تَرَكَتَ مَا خَلْفَ ظَهْرِكَ بَلَقَمًا
وَنَادَى مُنَادِي الْحَيِّ أَنْ قَدْ أُبَيْتُمْ وَقَدْ شَرِبْتَ مَاءَ الْمَزَادَةِ أَجْمَعًا
وَقُلْتُ لِكَاسِ الْجَمِيهَا فَإِنَّمَا نَزَلْنَا الْكَثِيبَ مِنْ زُرُودٍ لِنَفْرَعَا
كَانَ بَلِيَّتَيْهَا وَبَلَدَةُ نَحْرَهَا مِنَ النَّبْلِ كُرَاثَ الصَّرِيمِ الْمَنْزَعَا
فَأَدْرَكَ، إِبْقَاءَ الْعَرَادَةِ ظَلْعُهَا وَقَدْ جَعَلْتَنِي ... الْبَيْتِ، وَبَعْدَهُ :
أَمَرْتُكُمْ أَمْرِي بِمَنْعَرَجِ اللَّوَى وَلَا أَمَرَ لِمَعْصِيٍّ إِلَّا مُضِيعًا
إِذَا الْمَرْءُ لَمْ يَفْشِ الْكَرِيهَةَ أَوْشَكَتَ حِبَالُ الْهُوَيْنَا بِالْفَتَى أَنْ تَقْطَعَا

اللفظ : « فإن تنج منها يا حزيمة بن طارق - البيت » كان حزيمة بن طارق التغلبي أغار على رهط الكلجة فاستاق إبلهم ، فأنام الصريح ، فركبوا في إثره ، فهزم حزيمة ، واستنقذ منه ما كان استولى عليه ، ولكنه نجى من الكلجة ، وأمره غيره ؛ ففي هذا يقول الكلجة هذه الأبيات ، والضمير المحرور علفي في « منها » يعود إلى فرس الكلجة ، وكان اسمها العرادة . وحزيم : مرخم حزيمة . والبلقع : الأجرد الذي لا شيء فيه . يقول : إن نجوت منها فقد ذهبت بكل مالك فلم تبق لك شيئا ، وأنت ترى أنه نسب هذا الفعل إلى الفرس . والعرب كثيرا ما تسند أفعالها إلى الخيل ؛ لأنهم عليها فعلوا وأدركوا ؛ فهو من إسناد الفعل إلى آلهة « ونادى منادى الحي - البيت » الزادة : إناء كبير من جلد ، سمي بذلك لأنهم يتزودون فيه الماء . يريد أن الصريح قد جاءهم باغارة حزيمة عليهم بعد أن كانت العرادة فرسه قد شربت كل ماء الزادة ، فعاقها ذلك عن الجري . وكانوا إذا علموا أنه يغار عليهم لم يسقوا خيالهم البتة أو سقوها قليلا من الماء ، فهذا اعتذار منه عن إفلات حزيمة وأنه لم يدركه بأنه ما كان يقدر أن يغار عليهم « وقلت لكأس الجميها - البيت » كأس : اسم بنته ، ولم يكن العرب يشقون بأحد يتولى شأن خيالهم غير أولادهم ونسائهم ، الكتيب : القطعة من الرمل المستطيلة المحدودة ، وزرود : اسم موضع ، ونفزع ههنا : معناه نفيت من يطلب غوثنا ، وهو من الأضداد « كأن بليتيها وبلدة نحرها - البيت » البيت - بكسر اللام - صفحة العنق . وبلدة النحر : الثغرة وما كان حولها . والكراث : بنت . والصريم : القطعة من الرمل . والنزع : النزوع من الأرض ، شبه السهام بالكراث المنزوع في الهيئة ، يصف كثرة ما أصاب فرسه من السهام « فأدرك إبقاء العرادة - البيت » إبقاء العرادة : هكذا هو في رواية المفضليات ، وإبقاؤها : ما كانت أبنته وادخرته من الجري . وهم يقولون :

أى : ذا مسافة أصبع .

(وَرَبَّمَا جَرُّوا الَّذِي أَبَقُوا) وهو المضاف إليه (كَمَا * قَدْ كَانَ قَبْلَ حَذْفِ مَا تَقَدَّمَا)
وهو المضاف (لَكِنْ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ مَا حُذِفَ * مُمَائِلًا لِمَا عَلَيْهِ قَدْ عُطِفَ) سواء
اتصل العاطف بالمعطوف أو انفصل عنه بلا ، كقوله :

فرس مبقية ، اسم فاعل من ذلك . وروى « إرقال العرادة » وهو مصدر أرقلت إذا أسرعت في
جريها ، والعرادة : بفتح العين المهملة ، وضبطها الصبان بالكسر ، وليس بشيء . والظلع : العرج ،
ويقال : ظلع الحيوان ، إذا غمز في مشيه ، وهى آفة تصيب الحيوان ، وإطلاق الظلع على ذى الحافر
كلها هنا من باب الاستعارة ، والأكثر أن يستعمل له العرج « أمرتكم أمرى بمنعرج اللوى -
البيت » اللوى - بكسر اللام - ما التوى من الرمل ، ومنعرجه : المكان الذى ينعرج فيه « إذا
الرم لم يغش الكريمة - البيت » يغش الكريمة : معناه يقدم على المكاره ويركب الأهوال .
وأوشكت : قاربت . والمهوي : الرفق والدعة .

الإعراب : « فأدرك » الفاء حرف عطف ، أدرك : فعل ماض . على الفتح لا محل له من
الاعراب « إبقاء » مفعول به تقدم على الفاعل منصوب بالفتحة الظاهرة . هو مضاف و « العرادة »
مضاف إليه محرور بالكسرة الظاهرة « ظامها » ظام : فاعل مرفوع ، الصمة الظاهرة ، وهو
مضاف وصمير الغائبة العائد إلى العرادة مضاف إليه « وقد » الواو واو الحال ، قد : حرف تحقيق
« جعلت » فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود
إلى العرادة ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به مبنى على السكون في محل نصب « من » حرف
جر « حزيمة » محرور بمن ، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف للعلمية
والتأنيث اللفظي « إصبعاً » مفعول به ثان لجعل منصوب بالفتحة الظاهرة ، والألف للإطلاق ،
والكلام على تقدير مضافين ، وأصله : وقد جعلت العرادة ذا مسافة إصبع من حزيمة .

الشاهد فيه : قوله « إصبعاً » فإن هذا الاسم قد وقع في هذا البيت مفعولاً ثانياً لجعل ، ولا شك
أن المعنى ليس على أن العرادة جعلت صاحبها إصبعاً كما هو مدلول اللفظ للعبارة المستعملة ، ولكن
المعنى على أنها جعلت صاحبها قريباً جداً من غريمه الذى هو حزيمة ، والعبارة التى تدل على هذا
المعنى أن يقال : وقد جعلت ذا مسافة إصبع ؛ فيقدر أن أصل الكلام هو هذا ثم حذف المضاف
الذى هو « ذا » - وأقيم المضاف إليه الذى هو « مسافة » مقامه فاتصّب بعد أن كان محروراً
فصار الكلام : وقد جعلت ذا مسافة إصبع ، ثم حذف المضاف الذى هو « مسافة » وأقيم المضاف
إليه الذى هو إصبع مقامه فاتصّب اتصّابه فصار الكلام : وقد جعلت إصبعاً ؛ فاصبح لفظ كان
ثالثاً فى الكلام فناب عن لفظ كان أولاً فى الكلام ، على الوجه الذى شرحناه .

٦٥٠- أَكُلْ أَمْرِي تَحْسِينِ أَمْرًا وَنَارٍ تَوْقَدُ بِاللَّيْلِ نَارًا

٦٥٠ - هذا البيت لأبي دواد الإبادي (انظر شرح الشاهد رقم ٥١٨) وبعده قوله :

وَدَارٍ يَقُولُ لَهَا الزَّائِرُ نَوِيلُ أَمْ دَارِ الْخُذَاقِ دَارًا

اللفظ : « تحسين » تظنين « توقد » أصله تتوقد - بتاءين زائدتين : أولاهما تاء المضارعة ، والأخرى تاء التفعّل - غذفت إحدى التاءين تخفيفاً ، وكذلك كل فعل بديء بتاءين مزيدتين (انظر شرح الشاهد رقم ٥٩٥) ومعنى « توقد » تشتعل وتوهج « الخذاق » المنسوب إلى خذاق - كغراب - ويقال : خذاقة ، وهم بطن من إباد ، وهم قوم أبي دواد (انظر ص ١٧٧ من هذا الجزء) .

المعنى : يقول : إنه كما ينبغي لك أن تظني كل من له صورة الرجال رجلاً ، ولا كل نار تشتعل نارا ، وإنما الخلق باسم الرجل من كانت له صفاته النفسية والخلقية ، والخلق باسم النار تلك التي تشتعل للأكرام والضيافة .

الإعراب : « أكل » الهمزة حرف دال على الاستفهام مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب كل : مفعول أول لتحسين الآتي تقدم عليه ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « امرئ » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « تحسين » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وياه المؤنثة المحاطة فاعله مبنى على السكون في محل رفع « امرأ » مفعول ثان لتحسين منصوب بالفتحة الظاهرة ، والأصل : آتحسين كل امرئ امرأ « ونار » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب ، نار : مجرور باضافة اسم محذوف هو المعطوف بالواو على كل امرئ ، وأصل الكلام : وكل نار « توقد » فعل مضارع مزروع بالضمّة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى نار ، وجملة الفعل وفاعله في محل جر نعت لنار « بالليل » جار ومجرور متعلق بتوقد « نارا » معطوف على امرأ المنصوب ، والمعطوف على المنصوب منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وأصل الكلام : آتحسين كل امرئ امرأ وكل نار تتوقد بالليل نارا . الشاهد فيه : قوله « ونار » حيث وردت الرواية فيه بالجر ، وتخريجها عند العلماء على أنه حذف الاسم للمضاف ، وأبقى للمضاف إليه على جره الذي كان له حال الإضافة ، ولم ينصبه بأقامته مقام المضاف كما في الشواهد السابقة التي أعطى للمضاف إليه فيها بعد حذف المضاف الإعراب الذي كان للمضاف .

فان قلت : فليس لي مفر من أن أسلم لكم أن الرواية في هذه الكلمة بالجر ؛ لأنكم هكذا نقلتموها عن الرواة الأثبات ، ولكن لم تلتزمون أن تقدروا مضافا يكون عاملا في هذه الكلمة ؟ وعندكم فيما قبل الواو اسم مجرور يصلح لأن يكون معطوفا عليه ، فيلا جعلتم قوله « نار » معطوفا بالواو على « امرئ » المجرور ؟ فان كان قد جاز ذلك عريّة فما ينبغي لكم أن تقدروا

... ..
 شيئا لا يحتاج له الكلام ! وإن كان قد منعكم من هذا مانع فينبوه لي فاني أريد أن أعلم وجه هذا التقدير ؟

فالجواب عن هذا أن تقول لك : لقد كنا بصدد أن نجعل « نار » المجرور معطوفا بالواو على « امرئ » المجرور ، ونجعل « نارا » المنصوب معطوفا بالواو نفسها على « امرأ » المنصوب . فان فعلنا ذلك لم نحتاج إلى تقدير شيء في الكلام ، ولكننا لم نجسر على هذا الذي أردت ؛ لأنه يترتب عليه أمر لا تقره الجمهرة من علماء العربية ، فلم يكن لنا بد لتصح العبارة على مذهبهم من هذا التقدير . فأما هذا الذي يترتب على ما أشرت إليه ولا تقره الجمهرة من علماء العربية فهو أنه يلزم على هذا الوجه العطف بحرف واحد على معمولين لعاملين مختلفين ، وهذا - كما ذكرنا لك في شرح شواهد سابقة - مما لا يجيزه أكثر العلماء ، وبيان ذلك أن « امرئ » المجرور معمول لكل لأنه مجرور باضافته إليه ، و « امرأ » المنصوب معمول لتحسين لأنه مفعوله الثاني على ما أوضحناه في الإعراب ؛ فلو عطف « نار » المجرور على « امرئ » المجرور و « نارا » المنصوب على « امرأ » المنصوب كنت قد عطفت شيئين وهما « نار » المجرور و « نارا » المنصوب ، على معمولين وهما « امرئ » المجرور و « امرأ » المنصوب ، لعاملين مختلفين ، لأن العامل في « امرئ » المجرور هو « كل » والعامل في « امرأ » المنصوب هو « تحسين » . أما إذا قدرت المضاف الذي لا ترى لك بدا من تقديره فأنك تخلص من هذا المشكل ، وبيان ذلك أن هذه الواو ستكون عاطفة « كل نار » على « كل امرئ » و « نارا » المنصوب على « امرأ » المنصوب ، والمعطوف عليهما معمولان لعامل واحد هو « تحسين » لأنهما مفعولان له على ما عرفت في الإعراب ، والعطف على معمولين لعامل واحد مما لا شبهة لأحد في جوازه .

فان قلت : فاذكر لي من قال من العلماء بامتناع العطف على معمولين لعاملين مختلفين ، والعلة التي من أجلها منعوا ذلك . ثم اذكر لي من قال من العلماء بجواز ذلك .

فالجواب عن هذا أن تقول لك : ذهب سيويه وأبو العباس المبرد وابن السراج وهشام إلى أنه لا يجوز أن يكون عاطف واحد عاطفا لشيئين على معمولين لعاملين مختلفين . ووجه المنع أن العاطف نائب عن العامل ، والعامل الواحد لا يعمل جرا ونصبا ، فما ناب عنه أولى ألا يقوى على ذلك ، وليس لك أن تجعل العاطف الواحد نائبا مناب عاملين لأنه أضعف من أن يقوم هذا المقام . وذهب الأخفش والكسائي والفراء والزجاج إلى أنه لا يمتنع أن يعطف العاطف الواحد شيئين على معمولين لعاملين مختلفين ، ووجهه عند هؤلاء أن التواني يغتفر فيها مالا يغتفر في الأوائل .

فان قلت : فقد علمت أنه يلزم على عدم تقدير مضاف العطف على معمولين لعاملين مختلفين

أى : وكل نار ، وقوله :

٦٥١ - وَلَمْ أَرِ مِثْلَ الْخَيْرِ يَتْرُكُهُ الْفَقِي وَالْأَشَرُّ يَأْتِيهِ أَمْرٌ وَهُوَ طَائِعٌ

بعاطف واحد ، وأن هذا مختلف في جوازه ، ولكن معنا أصلاً آخر مقرراً في العربية ، وهو أن مالا يحوج إلى تقدير أولى مما يحوج إلى تقدير . أفترى أن اتباع قول الأخفش ومن معه في هذه المسألة سواء هو واتباع قول سيبويه ومن معه ؟ لأن كل واحد منهما يستلزم شيئاً غير الأصل . فالجواب عن ذلك أن نقول لك : لا ، ليس اتباع قول سيبويه ومن معه في هذه المسألة سواء هو واتباع قول الأخفش ومن معه ، بل اتباع قول سيبويه أولى وأخلق بك . وبيان هذا أنك حين تذهب إلى ما ذهب إليه سيبويه ستقدر شيئاً محذوفاً من الكلام قام الدليل عليه ، وحذف الشيء الذى يدل عليه الدليل لا خلاف بين أحد من العلماء في جوازه ، فأنت حين تصير إلى ما صار إليه سيبويه ومن معه ستسلك مهيعاً مستقبلاً لا ينزاع أحد في صحة سلوكك إياه . ولكنك حين تذهب إلى ما ذهب إليه الأخفش ستسلك طريقاً لا يراه سيبويه صحيحاً ، ولا شك أن الحل على الأمر المتفق عليه أولى من الحل على الأمر المختلف فيه

٦٥١ - لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أولواحق المعنى : يقول : أنا لا أعلم شيئاً في هذه الحياة الدنيا يتركه الإنسان وهو نافع له في حياته وفي عقباء مثل الخير ، كما أنى لا أعلم شيئاً في هذه الحياة الدنيا يفعله الإنسان وهو ضار له في حياته وفي عقباء مثل الشر ، يحرض على فعل الخير لجميل أثره ، وينفر من عمل الشر لقبح جناحه . الإعراب : « ولم » لم : حرف نفى وجزم وقلب « أر » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « مثل » مفعول به أول لأر ، وهو مضاف و « الخير » مضاف إليه « يتركه » يترك : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وضمير الغائب مفعول به « الفقى » فاعل يترك مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وجملة الفعل للضارع وفاعله في محل نصب مفعول ثانٍ لأرى « ولا » الواو حرف عطف ، لا : حرف زائد لتأكيد النفي « الشر » مضاف إليه لاسم محذوف معطوف بالواو على مثل السابق ، وتقدير الكلام : ولا مثل الشر « يأتيه » يأتي : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الباء ، وضمير الغائب مفعول به ليأتى « امرؤ » فاعل يأتى مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة الفعل للضارع وفاعله في محل نصب معطوفة بالواو على جملة الفعل للضارع السابق « وهو » الواو واو الحال ، هو : ضمير منفصل مبتدأ « طائع » خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال صاحبه « امرؤ » الواقع فاعلاً ليأتى .

الشاهد فيه : قوله « ولا الشر » حيث وردت الرواية في هذه الكرامة بجر « الشر » وتخريجها عند العلماء على أنه حذف الاسم المضاف وأبقى المضاف إليه على جره الذى كان له حال الإضافة ،

وأصل الكلام : ولم أر مثل الخير يتركه الفقى ولا مثل الشر يأتيه امرؤ . ولا يجوز أن تجعل « الشر » بالجر معطوفاً بالواو على « الخير » المحرور بإضافة « مثل » إليه ، لما يلزم عليه من العطف على معمولين لعاملين مختلفين بعاطف واحد ، وبيان ذلك أن في هذا الكلام معطوفين ، وهما على هذا « الشر » وجملة « يأتيه امرؤ » ومعطوفين عليهما ، وهما عليه « الخير » وجملة « يتركه الفقى » وعاطفاً واحداً ، وهو الواو . وأول المعطوف عليهما - وهو الخير - مفعول لمثل لأنه محرور بإضافة مثل إليه ، وثانيهما - وهو جملة « يتركه الفقى » - معمول لأرى لأنها في محل نصب مفعول ثانٍ ؛ فلو عطفت « الشر » على الخير ؛ وجملة « يأتيه امرؤ » على جملة « يتركه الفقى » كنت قد عطفت بالواو شيئين هما المعطوفان على معمولين هما المعطوف عليهما لعاملين مختلفين هما مثل وأرى ، ولكنك حين تقدر المضاف ستعطف شيئين هما « مثل الشر » وجملة « يأتيه امرؤ » على معمولين هما « مثل الخير » وجملة « يتركه الفقى » لعامل واحد وهو أرى ؛ فانك قد عرفت أن « مثل الخير » مفعوله الأول ، وجملة « يتركه الفقى » في محل نصب مفعوله الثاني . والعطف على معمولين لعامل واحد مما لا خلاف في جوازه . وقد عرفت في شرح الشاهد السابق وجه ترجيح الصبر إلى تقدير المضاف على العطف بحسب الظاهر .

* * *

واعلم أن حذف المضاف ينقسم إلى تقسيمات متعددة ؛ فهو من ناحية ينقسم إلى سماعى وقياسى ، ومن ناحية أخرى ينقسم إلى محذوف ملتفت إليه ومحذوف غير ملتفت إليه ، ومن ناحية ثالثة ينقسم إلى محذوف أقيم المضاف إليه مقامه ومحذوف مع بقاء المضاف إليه على ما كان قبل الحذف . ونحن نرى أن نذكر لك هذا في إيجاز مبينين المواضع التي يقع فيها كل نوع من الأنواع .

التقسيم الأول : يحذف المضاف بشرطين : أولهما أن يقوم دليل على المحذوف ، خلافاً لأبى الفتح . وثانيهما ألا يكون المضاف إليه جملة ، فإذا حذف المضاف فقد يقام المضاف إليه مقامه فيعرب بأعرابه ويأخذ ما كان له من تذكير أو تأنيث ، وقد يبقى المضاف إليه على ما كان عليه قبل حذف المضاف . وقد تكفل الشارح ببيان هذا بيانا شافيا ، والغالب عند حذف المضاف ، أن يقام المضاف إليه مقامه ، وبقاء المضاف إليه على ما كان من الجر قليل .

التقسيم الثاني : قد يكون حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه قياسيا ، وقد يكون حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه سماعيا ؛ فأما حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه سماعيا فضابطه أن يكون المضاف إليه صالحا في نفسه لأن ينسب إليه العامل الذي نسب إلى المضاف ومما ورد من ذلك قول عمر بن أبى ربيعة الخزومي :

لَا تَكُنْ عَتِيقُ ، حَسْبِيَ الَّذِي بِي إِنَّ بِي يَاعَتِيقُ مَا قَدْ كَفَانِي

... ..

فانه أراد لا تلعن يا ابن أبي عتيق ، فجعل المنادى هو عتيق ، وهو صالح للنداء ؛ فلا يجوز لك أن تقول : جاءني زيد ، وأنت تريد أباه أو أخاه أو ابنه أو غلامه . وأما حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه قياسا فضايله العام أن يكون المضاف إليه غير صالح في نفسه لأن ينسب إليه العامل الذي نسب إلى المضاف ، ويقع هذا في كثير من مواقع الإعراب .

أولها : أن يكون المضاف قبل حذفه فاعلا ، ومنه قوله تعالى : (وَجَاء رَبُّكَ) : أي أمره .
وثانيها : أن يكون المضاف قبل حذفه مبتدأ ، ومنه قوله تعالى : (وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ) : أي ولكن أهل البر من آمن ، ومنه قوله جل ذكره : (الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ) : أي زمن الحج أشهر معلومات ، في أحد احتمالين في الآيتين .

وثالثها : أن يكون المضاف قبل حذفه خبر مبتدأ . ومنه قول الشاعر :

* وَشَرُّ الْمُنَايَا مَيِّتٌ بَيْنَ أَهْلِهِ *

تقديره : وشَرُّ المنايا منية ميت بين أهله ، ويحتمله الآيتان فيكون التقدير في الأولى : ولكن البر من آمن ، وفي الثانية الحج حج أشهر معلومات .

ورابعها : أن يكون المضاف مفعولا به قبل حذفه ، ومنه قوله تعالى : (وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ) : أي وأشربوا في قلوبهم حب العجل .

وخامسها : أن يكون المضاف قبل حذفه مفعولا مطلقا ، ومنه قول الأعشى :

أَلَمْ تَقْتَمِضْ عَيْنَاكَ لَيْلَةً أَرْمَدَا وَبَتَّ كَمَا بَاتَ السَّلِيمُ مُسَهَّدَا

تقديره : ألم تغمض عينك اغتماض ليلة أرمدا .

وسادسها : أن يكون المضاف قبل حذفه مفعولا فيه ، ومنه قولهم : زارنا طلوع الشمس ، وكان ذلك إمارة الحجاج . التقدير : زارنا وقت طلوع الشمس ، وكان ذلك وقت إمارة الحجاج .

وسابعها : أن يكون المضاف قبل حذفه مفعولا لأجله ، ومنه قولك : زرنا زيدا فضله ، تريد زرنا زيدا ابتغاء فضله . ذكر هذا ابن الحبار .

وثامنها : أن يكون المضاف قبل حذفه مفعولا معه ، نحو قولك : جاء زيد والشمس ، تريد جاء زيد وطلوع الشمس .

وتاسعها : أن يكون المضاف قبل حذفه حالا ، ومنه قولهم في المثل : تفرقوا أيدي سبا ، يريدون تفرقوا مثل أيدي سبا .

أى : ولا مثل الشر ؛ لثلا يلزم العطف على معمولى عاملين مختلفين : بأن تجمل قوله « نار » بالجر معطوفا على « امرئ » والعامل فيه « كل » ، و « نارا » الثانى معطوفا على « امرأ » والعامل فيه « تحسبين » .

﴿ تنبيه ﴾ : الجر والحالة هذه مقيس ، وليس ذلك مشروطا بتقدم نفي أو استفهام كما ظن بعضهم ، والجر فيما خلا من الشروط محفوظ لا يقاس عليه ، كالجر بدون عطف فى قوله :

وعاشرها : أن يكون المضاف قبل حذفه مجرورا بحرف جر ، ومنه قوله تعالى : (تَدُورُ أَعْيُنُهُمْ كَالَّذِي يُغْشَى عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ) : أى تدور أعينهم كدوران عين الذى يغشى عليه من الموت .
والحادى عشر : أن يكون المضاف قبل حذفه مجرورا باضافة نىء إليه ، ومنه قول :

* وَلَا يَحُولُ عَطَاءُ الْيَوْمِ دُونَ غَدٍ *

تقديره : ولا يحول عطاء اليوم دون عطاء غد .

التقسيم الثالث : قد يحذف المضاف ويقام المضاف إليه مقامه ثم لا يكون فى الكلام التفتات إلى المحذوف ، بل يقطع النظر عنه تماما ، وقد يحذف المضاف ويقام المضاف إليه مقامه ومع ذلك يكون فى الكلام التفتات إلى المحذوف ، وقد يجمع فى كلام واحد بين النظر إلى المحذوف وإلى قطع النظر عنه وجعل الحديث عن المضاف إليه المقام مقامه . وقد وردت هذه الأنواع الثلاثة فى القرآن الكريم ؛ إلا أن الأغلب الأكثر أن يقطع النظر عن المضاف المحذوف ؛ فمثال ما قطع النظر فيه عن المضاف المحذوف قوله تعالى : (وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا) أصل النظم : واسأل أهل القرية ، حذف الأهل وأقيم المضاف إليه مقامه ، ولما أعيد الضمير فى قوله (فيها) لم ينظر إلى المحذوف ، بل أعيد إلى القرية . ومثال ما نظر فيه إلى المضاف المحذوف قوله جل ذكره : (أَوْ كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ لُّجِّيٍّ يَفْشَاءُ مَوْجٌ) أصل الكلام : أو كندى ظلمات ، حذف المضاف وهو « ذى » وأقام المضاف إليه وهو ظلمات مقامه ، ولكنه لما أعيد الضمير نظر إلى المحذوف ، وآية ذلك قوله « يفشاء موج » بضمير الواحد للذكر الذى يطابق ذا الظلمات ولو قطع النظر عنه لقليل يفشاهن موج أو يفشاهن موج . ومثال ما اجتمع فيه النظر إلى المضاف المحذوف وقطع النظر عنه قوله تعالى : (وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَبَاءَأَهَا بِأَسْنَا بَيِّنَاتٍ أَوْ هُمْ قَاتِلُونَ) أصل الكلام : وكَمْ من أهل قرية ، حذف الأهل وأقيم القرية مقامه ، فلما أريد إعادة الضمائر نظر فى بعضها إلى ذلك المحذوف فقليل « أو هم قاتلون » وهو الذى يطابق أهل المحذوف وقطع النظر فى بعضها عن ذلك المحذوف فقليل « فباءها بأسنا » وهو الذى يطابق القرية

رَأَيْتُ التَّيْمِيَّ تَيْمَ عَدِيَّ ، أَيْ : أَحَدَ تَيْمِ عَدِي ، وَمَعَ الْعَاطِفِ الْفُصُولُ بِغَيْرِ لَا ، كَقِرَاءَةِ
ابْنِ جَازٍ « تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ » أَيْ : عَرَضَ الْآخِرَةِ ، كَذَا قَدَرَهُ
النَّاظِمُ وَجَاعَةً . وَقِيلَ : التَّقْدِيرُ ثَوَابَ الْآخِرَةِ ، أَوْ عَمَلَ الْآخِرَةِ ، وَبِهِ قَدَرَهُ ابْنُ أَبِي الرَّبِيعِ
فِي شَرْحِهِ لِلإِبْضَاحِ ، وَعَلَى هَذَا فَالْمَحذُوفُ لَيْسَ بِمَائِثًا لِمَا عَلَيْهِ قَدْ عَطَفَ ، بَلْ مُقَابِلًا لَهُ . اهـ
(وَيُحَذَفُ الثَّانِي) وَهُوَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ وَيُنَوَّى ثُبُوتُ لَفْظِهِ (فَيَبْتَدِئُ الْأَوَّلُ) وَهُوَ الْمُضَافُ
(كَحَالِهِ إِذَا بِهِ يَنْصِلُ) فَلَا يُنَوِّنَ ، وَلَا تُرَدُّ إِلَيْهِ النُّونُ إِنْ كَانَ مِثْنًى أَوْ مَجْمُوعًا ، لَكِنْ
لَا يَكُونُ ذَلِكَ فِي الْغَالِبِ إِلَّا (بِشَرْطِ عَطْفٍ وَإِضَافَةٍ إِلَى * مِثْلِ الَّذِي لَهُ أَصْفَتُ الْأَوَّلَا) ؛
لَأَنَّ بِذَلِكَ يَصِيرُ الْمَحذُوفُ فِي قُوَّةِ الْمَنْطُوقِ بِهِ ، وَذَلِكَ كَقَوْلِهِمْ : قَطَعَ اللَّهُ يَدَ وَرَجُلٍ مَنِ
قَالَهَا ، الْأَصْلُ : قَطَعَ اللَّهُ يَدَ مَنْ قَالَهَا وَرَجُلَ مَنْ قَالَهَا ، فَحَذَفَ مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ « يَدَ »
وَهُوَ « مَنْ قَالَهَا » ؛ لِدَلَالَةِ مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ « رَجُلٍ » عَلَيْهِ . وَكَقَوْلِهِ :

٦٥٢ - يَا مَنْ رَأَى عَارِضًا أُسْرَ بِهِ . بَيْنَ ذِرَاعَيْنِ وَجَبْهَةِ الْأَسَدِ

٦٥٢ - هَذَا الْبَيْتُ مِنْ كَلَامِ الْفَرَزْدَقِ هَامِ بْنِ غَالِبٍ ، وَقَدْ أَنْشَدَهُ سَيَبَوِيهِ (١ - ٩٢)
مَنْسُوبًا إِلَيْهِ .

الْفَتْةُ : « عَارِضًا » أَرَادَ بِهِ السَّحَابَ ، وَفِي الْكِتَابِ الْعَزِيزِ : (هَذَا عَارِضٌ مُمَطَّرٌ)
وَقَوْلُهُ « أُسْرَ بِهِ » هُوَ فِعْلٌ مُضَارِعٌ مَبْنِيٌّ لِلْمَجْهُولِ مِنَ السَّرُورِ ، وَمَعْنَاهُ أَفْرَحَ بِهِ ، وَيُرْوَى
فِي مَكَانِهِ « أَكْفَكْفَهُ » وَهُوَ مُضَارِعٌ مَبْنِيٌّ لِلْمَعْلُومِ مَاضِيَهُ كَفَكَفَ ، وَتَقُولُ : كَفَكَفَ دَمْعُهُ
يَكْفَكْفُهُ ؛ إِذَا مَسَحَهُ بَعْدَ أُخْرَى لِيَرْدِهِ ، وَيُرْوَى فِي مَكَانِهِ أَيْضًا « أَرَقْتُ لَهُ » وَهُوَ مَاضٍ مِنْ
الْأَرَقَ ، وَهُوَ السَّهَرُ ، وَتَقُولُ : أَرَقَ فُلَانٌ لَيْلَهُ يَأْرُقُ أَرَقًا - عَلَى مِثَالِ فَرَحٍ يَفْرَحُ فَرَحًا - إِذَا سَهَرَ
وَلَمْ يَنَمْ فِيهِ ، وَقَالَ أَمْرُؤُ الْقَيْسِ بْنُ حَجْرٍ الْكِنْدِيُّ :

أَرَقْتُ لِيَبْرُقَ بَلِيلُ أَهْلٍ يَضِيءُ سَنَاهُ بِأَعْلَى الْجَبَلِ

« بَيْنَ ذِرَاعَيْنِ وَجَبْهَةِ الْأَسَدِ » أَرَادَ بَيْنَ ذِرَاعِي الْأَسَدِ وَجَبْهَتِهِ ، عَلَى مَا سَيَأْتِي بَيَانُهُ فِي الْإِسْتِشْهَادِ ،
وَذِرَاعَا الْأَسَدِ : كَوَكْبَانِ ، قَالَ ابْنُ مَنْظُورٍ : « وَالذِّرَاعُ : نَجْمٌ مِنْ نَجُومِ الْجُوزَاءِ عَلَى شَكْلِ الذِّرَاعِ »
قَالَ غِيلَانُ الرَّبِيعِيُّ :

غَيْرَهَا بَعْدِي مَرُّ الْأَنْوَاءِ نَوَّءُ الذِّرَاعِ أَوْ ذِرَاعِ الْجُوزَاءِ

وَقِيلَ : الذِّرَاعُ ذِرَاعُ الْأَسَدِ ، وَهِيَ كَوَكْبَانِ نِيرَانٍ يَنْزِلُهُمَا الْقَمَرُ » اهـ . وَقَالَ الْعَيْنِيُّ : « وَذِرَاعَا »

الأسد ، وجبهة الأسد : منزلان من منازل القمر ، والذراع والجهة : من أنواء الأسد اه . وتحقيق هذا أن الدراعين منزلة من منازل القمر ، وأنها أربعة كواكب ، كل كوكبين ذراع ، وهما ذراعان : ذراع مقبوضة ، وذراع مبسوطة ، قال الزجاج : الذراع المقبوضة كوكبان نيران بينهما كواكب صغار يقال لها الأظفار ، كأنها في مكان الخالب من الأسد . والجهة : منزلة من منازل القمر أيضا ، وهي أربعة كواكب أيضا بين كل كوكبين - فيما يرى الناظر - قيد ذراع أو أكثر وصيبت جهة لأن موقعها من برج الأسد موقع جهته ، وهي من الأنواء المحمودة عند العرب ، ولذلك يقولون : لولا طلوع الجهة ما كان للعرب رفهة . والأسد : أحد البروج الفلكية الاثني عشر .

الإعراب : « يا » حرف نداء مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « من » اسم موصول منادى مبنى على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره سكون البناء الأصلي « رأى » فعل ماض مبنى على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو « عارضا » مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة « أسر » فعل مضارع مبنى للمجهول ، مرفوع بالشمعة الظاهرة ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « به » جار ومجرور متعلق بأسر ، وجملة الفعل للمضارع ونائب فاعله في محل نصب صفة لعارض « بين » ظرف متعلق بمحذوف صفة أخرى لعارض ، وهو مضاف و « ذراعى » مضاف إليه ، مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه مثنى « وجبهة » الواو حرف عطف ، جهة : معطوف على ذراعى ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهو مضاف و « الأسد » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « ذراعى وجبهة الأسد » فان جماعة من النحويين منهم أبو العباس المبرد قدروا أن هذه العبارة على حذف المضاف إليه وبقاء المضاف على حاله الذى استقر له حال الإضافة ، وبيان ذلك أن أصل الكلام عند هؤلاء : بين ذراعى الأسد وجبهة الأسد ، حذف المضاف إليه الأول - وهو الأسد - وهو منوى الثبوت ؛ ولذلك بقى المضاف الذى هو قوله ذراعى على حاله الذى كان له فى الإضافة ، بآية أن النون لم تعد إليه ، ولو أنه حذف للمضاف إليه ولم يعتد به لرجعت نون التثنية التى تحذف لأجل الإضافة وتبقى عند قطع المثنى عن الإضافة . وإنما ساغ ذلك - عند هؤلاء - لأن المضاف قد عطف عليه اسم آخر - وهو قوله « وجبهة » - وهذا الاسم الآخر مضاف إلى اسم مائل للمضاف إليه المحذوف . وهذا التخريج أحد ثلاثة آراء فى هذه المسألة ، وثانيها ما ذهب إليه سيبويه رحمه الله ؛ وحاصله أنه يرى أن الاسم الأول الذى هو قوله ذراعى مضاف إلى الاسم الأخير الذى هو قوله الأسد ، وأما الاسم الذى بينهما والسبوق بمجرى العطف فهو مقحم بين المضاف والمضاف إليه . قال الأعمى السنتمرى فى الكلام على بيت الشاهد :

أى : بين ذراعى الأسد وجهة الأسد . وقوله :

٦٥٣ - سَقَى الْأَرْضِينَ الْغَيْثُ سَهْلًا وَحَزَنًا

« الشاهد فيه إضافة الدراعين إلى الأسد مع الفصل بالجهة » اه . وسيأتى لهذا الكلام مزيد إيضاح في شرح الشواهد الآتية إن شاء الله . وثالثها مذهب الفراء ، وحاصله أن الدراعين والجهة جميعا مضافان إلى الأسد .

٦٥٣ - هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

* فَنَيْطَتْ عُرَى الْأَمَالِ بِالزَّرْعِ وَالضَّرْعِ *

ولم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ولا عثرت له على سوابق أو لواحق .

اللفظة : « الأرضين » بفتح الهمزة والراء جميعا : جمع أرض - بفتح الهمزة وسكون الراء - وهو على ما علمت ملحق بجمع للذكر السالم ، وليس جمع مذكر سالما ، وذلك لاختلال شروط هذا الجمع في هذا اللفظ من جهات : أولاها أن جمع للذكر السالم لا يكون إلا في العلم أو الصفة وهذا اللفظ ليس علما ولا صفة ، وإنما هو اسم جنس . وثانيها : أن جمع للذكر السالم لا يكون إلا في لفظ دال على عاقل ، وهذا اللفظ ليس بهذه للنزلة . وثالثها : أن جمع للذكر السالم لا يكون إلا في لفظ يراد به مذكر ، وهذا اللفظ يراد به مؤنث مجازى التأنيث . ورابعها : أن من شرط جمع المذكر السالم أن تسلم فيه بنية للفرد ، ولم تسلم بنية للفرد في هذا الجمع لفتح الراء « سهل » السهل - بفتح السين وسكون الهاء - ما انبسط ولان من الأرض « وحزنها » الحزن - بفتح الحاء وسكون الزاي ما غلظ وصلب من الأرض « نيطت » بالبناء للمجهول - عقلت ، وتقول : ناط فلان بفلان كذا ، إذا وكله إليه وعلقه عليه وجعل قضاءه له « عرى » بضم العين وفتح الراء - جمع عروة ، وأضافها إلى الآمال مجازا « والضرع » أصله مدر اللبن لدوات الحف أو للنشاء والبقر ، وأراد به هنا اللبن .

الإعراب : « سقى » فعل ماضٍ مبني على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر « الأرضين » مفعول به لسقى منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه مالحق بجمع للمذكر السالم « الغيث » فاعل سقى ، مرفوع بالضمة الظاهرة « سهل » بدل من الأرضين ، منصوب بالفتحة الظاهرة « وحزنها » الواو حرف عطف ، حزن : معطوف على سهل منصوب بالفتحة ، وهو مضاف وضمير الغيبة العائد إلى الأرضين مضاف إليه مبني على السكون في محل جر « فنيطت » الفاء حرف عطف ، نيط : فعل ماضٍ مبني للمجهول ، والتاء علامة التأنيث « عرى » نائب فاعل وهو مضاف و « الآمال » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « بالزرع » جار ومجرور متعلق بنيط « والضرع » الواو عاطفة ، الضرع : معطوف على الزرع .

الشاهر فيه : قوله « سهل وحزنها » فإن جماعة من النحاة منهم أبو العباس المبرد - وتبعهم الشارح - ذهبوا فيه إلى أنه على حذف المضاف إليه وبقاء المضاف على حاله الذي استقر له في حال الإضافة ، بدليل عطف اسم مضاف إلى اسم مماثل للمضاف إليه المحذوف . وبيان ذلك أن أصل الكلام عند هؤلاء : سقى الأرضين الغيث سهلاً وحزناً ؛ حذف المضاف إليه الأول - وهو ضمير الغيبة العائد إلى الأرضين في قوله « سهلاً » - وهو ينوي ثبوته ؛ بدليل أنه لم ينون المضاف الذي هو قوله « سهل » - إذ لو لم يقدر المضاف إليه لوجب أن ينون المضاف ، وآية ذلك أنه اسم منصرف : ينون عند قطعه عن الإضافة ، ويحذف تنوينه عند الإضافة ، والذي سوغ هذا الحذف على هذا الوجه أن الاسم المضاف قد عطف عليه اسم آخر - وهو هنا قوله « حزن » - مضاف إلى اسم مماثل للمضاف إليه المحذوف - وهو ضمير الغيبة في قوله « حزنها » - وهذا أحد ثلاثة آراء في هذه المسألة ، وسيبويه رحمه الله يرى أن الاسم الأول في مثل هذه العبارة مضاف إلى الاسم الأخير ، وما بينهما مقحم على ما بينت لك في شرح الشاهد السابق . وكأن المتأخرين من النحاة قد تعمدوا ذكر هذا البيت في شواهدهم دليلاً على بطلان تخريج سيبويه ، وذلك لأن الأصل في الضمير أن يتصل بالعامل فيه ؛ فلو كان الأمر على ما ذهب إليه سيبويه لوجب على الشاعر أن يقول : سقى الأرضين الغيث سهلاً وحزناً ، إن كان لا يريد إلا أن يذكر ضميراً واحداً . أفلا ترى أن الفاعل والمفعول إذا كان أحدهما ضميراً وجب أن يتصل بالفعل ويتأخر عنه الآخر ، فتقول : ضربت زيدا ، ولا يجوز أن تقول : ضرب زيدا أنا ، وتقول : ضربني زيد ، ولا يجوز أن تقول : ضرب زيد إياي ؟ هذا ما جال بخاطر العاجز الضعيف ، والله ولي التوفيق . قال سيبويه (١ - ٩١) : وما جاء مفصلاً بينه وبين الجور قول الأعشى :

وَلَا نَقَاتِلُ بِالْعِصِيِّ وَلَا نُرَامِي بِالْحِجَارَةِ
إِلَّا عُلَالَةً أَوْ بُدَا هَةً قَارِحَ نَهْدِ الْجُزَارَةِ

وقال ذو الرمة :

كَأَنَّ أَصْوَاتَ مَنْ يُفَالِهِنَ بِنَا أَوَاخِرَ الْمَيْسِ أَصْوَاتُ الْفَرَارِيجِ
فهذا قبيح ، ويجوز في الشعر على هذا : مررتُ بخيرٍ وأفضلَ منْ نَمٍّ ، وقالت دُرُنا بنت عَبَّعَةَ من بني قيس بن ثعلبة :

هُمَا أَخَوَانِي الْحَرْبِ مَنْ لَا أَخَالَهُ إِذَا خَافَ يَوْمًا نَبْؤُهُ فَدَعَاهُمَا

وقال الفرزدق : يا من رأى عارضا أمر به .. وأشد الشاهد السابق « اه كلامه

أى : سَهْلَهَا وَحَزَنَهَا ، وقد يكون ذلك بدون الشرط المذكور ، كما مر من نحو قوله :

وَمِنْ قَبْلِ نَادَى كُلِّ مَوْلى قَرَابَةٍ^(١)

وقد قرئ شذوذا « فَلَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ » أى فلا خوف شيء عليهم .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : ما ذكره الناظم هو مذهب المبرد ، وذهب سيبويه إلى أن الأصل فى قَطَعَ الله يَدَ رَجُلٍ مَن قَالَهَا : قَطَعَ الله يَدَ مَن قَالَهَا وَرَجُلٍ مَن قَالَهَا ، حذف ما أضيف إليه « رَجُلٍ » فصار : قَطَعَ الله يَدَ مَن قَالَهَا وَرَجُلٍ ، ثم أُنْقِصَ « رَجُلٍ » بين المضاف الذى هو « يد » والمضاف إليه الذى هو « مَن قَالَهَا^(٢) » . قال بعض شراح الكتاب : وعند القراء الاسمان مضافان إلى « مَن قَالَهَا » ولا حَذَفَ فى الكلام .

وقال الأعمى فى شرح بيت الأعشى : « الشاهد فيه إضافة العلالة إلى القارح مع الفصل بالبداهة ضرورة ، وسوغ ذلك أنهما يقتضيان الإضافة إلى القارح اقتضاء واحدا ، فأنزلنا منزلة اسم واحد مضاف إلى القارح ، كما قالوا : يا تيم تيم عدى ... وتقدير هذا قبل الفصل : إلا علالة قارح أو بداهته ، فلما اضطر إلى الاختصار والتقديم حذف الضمير وقدم البداهة وضمها إلى العلالة ، فأثبت القارح وأضيفت إليه فاتصلت به ، وقد كانت العلالة مضافة إلى القارح قبل تقديم البداهة ، فبقيت على إضافتها . وهذا تقدير سيبويه ، وقد خواف فيه ، والصحيح إعماله » اه كلامه بحروفه (١) هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

﴿ مَا عَطَفَتْ مَوْلى عَلَيْهِ الْعَوَاطِفُ ﴾

وقد تقدم شرح هذا الشاهد وبيان ما فيه ، وهو الشاهد (رقم ٦٤٢) وأعاده الشارح ههنا لبيان أنه قد يحذف للمضاف إليه وهو منوى الثبوت من غير أن يعطف على المضاف اسم آخر مضاف إلى اسم مماثل للمضاف إليه المحذوف ، ألا ترى أن أصل الكلام فى هذا البيت : ومن قبل ذلك نادى - إلخ ، حذف المضاف إليه الذى هو اسم الإشارة مثلا ، وهو بنوى ثبوته ؛ بدليل عدم تنوين المضاف مع أنه اسم منصرف ، والحال أنه لم يعطف على « قبل » اسم آخر مضاف إلى اسم إشارة مثل اسم الإشارة المحذوف ؟

(٢) قال فى التوضيح وشرحه : « وتارة يحذف للمضاف إليه ، ويبقى إعراب للمضاف ، ويترك تنوينه كما كان فى الإضافة . وشرط ذلك فى الغالب أن يعطف على المضاف اسم عامل فى مثل المضاف إليه المحذوف . وهذا العامل : إما مضاف كقولهم : خذ ربع ونصف ما حصل ، والأصل : خذ ربع ما حصل ونصف ما حصل ؛ فحذفوا ما حصل الأول المضاف إليه ربع ؛ لدلالة ما حصل

الثاني : قد يُفعل ما ذكر من الحذف مع مضاف معطوف على مضاف إلى مثل المحذوف ، وهو عكس الأول ، كقول أبي برزّة الأسلمي رضي الله تعالى عنه : « غَزَوْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ

الثاني المضاف إليه نصف ، وأبقوا للمضاف الأول - وهو ربع - على حاله فلم ينون ؛ لأن المضاف إليه منوى لفظه ، وعطف عليه نصف ، وهو اسم مضاف عامل في ما حصل الجر بالإضافة إليه ، وما حصل المذكور مثل ما حصل المحذوف لفظا ومعنى . وهذه المسألة لها شبه باب التنازع ؛ فإن ربع ونصف يتنازعان ما حصل ؛ فأعمل الثاني لقربه ، وحذف معمول الأول ؛ لأنه فضلة . وذهب سيبويه إلى أنها من باب الفصل بين المضاف والمضاف إليه ، والأصل عنده : خذ ربع ما حصل ونصفه ، ثم أقحم ونصفه بين المضاف والمضاف إليه ، فصار : خذ ربع ونصفه ما حصل ، ثم حذفت الماء لإصلاح اللفظ ، فصار : خذ ربع ونصف ما حصل . ومثل هذا - عند سيبويه والجمهور - لا يجوز إلا في الشعر ، واختار الناظم أنه من باب الحذف من الأول لدلالة الثاني عليه ؛ فلا فصل ؛ فهي عند الناظم جائزة قياسا وسماعا . وقد يكون العامل غير مضاف وهو عامل في مثل المضاف إليه المحذوف ، كقول الشاعر :

عَلَّقْتُ آمَالِي فَعَمَّتِ النَّعَمُ بِمِثْلِ أَوْ أَنْفَعٍ مِنْ وَبْلِ الدِّيمِ

فمثل مضاف إلى محذوف دل عليه المذكور ، والأصل : بمثل وبل الديم أو أنفع من وبل الديم ؛ حذف وبل الديم من الأول لدلالة الثاني عليه ، والعامل أنفع ، وهو غير مضاف إلى مثل المحذوف ، بل عامل في مثل المحذوف ؛ إذ الجار والمجرور متعلق به ، والمجرور وحده مثل المحذوف ، وأنفع مجرور بالعطف على مثل المجرور بالباء المتعلقة بعلفت . ومن غير الغالب قد يحذف المضاف إليه من غير أن يعطف على المضاف اسم عامل في مثل المضاف إليه المحذوف ، وذلك كقولهم - فيما حكاه أبو علي الفارسي - : ابدأ بهذا من أول ؛ بخفض أول من غير تنوين على نية لفظ المضاف إليه ، وأصل الكلام : ابدأ بهذا من أول الأمر ؛ لحذف المضاف إليه الذي هو الأمر وهو منوى الثبوت ، ولذا بقي المضاف - وهو أول - مجرورا بالكسرة بغير تنوين ، ومنه قراءة ابن عيصم : (فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ) بالرفع من غير تنوين على أن لا مهملة ، وخوف : مبتدأ ، وهو مضاف إلى محذوف ، وأصل الكلام : فلا خوف شيء عليهم ، فلما حذف المضاف إليه وهو منوى الثبوت بقي المضاف على إعرابه ولم ينون ، وقد قرأ يعقوب في الآية : (فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ) بالفتح من غير تنوين ، ولا على هذه القراءة عاملة عمل إن ، وليس في الكلام حذف ، والمراد نفي جنس الخوف مطلقا . وقرأ الجماعة : (فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ) بالرفع مع التنوين ، ولا على هذه القراءة يجوز أن تكون مهملة وما بعدها مبتدأ ، كما يجوز أن تكون عاملة عمل ليس ، والتنوين دليل على أنه لا قصد إلى الإضافة ، فلا تقدير « اه كلامه بإيضاح .

صلى الله عليه وسلم سَبَعَ غَزَوَاتٍ وَتَمَانِي - بفتح الياء دون تنوين - والأصل : [و] ثَمَانِي غَزَوَاتٍ ، هكذا ضبطه الحافظ في صحيح البخارى .

(فَصَلَ مُضَافٍ شَبْهِه فَعَلَ مَا نَصَبَ * مَفْعُولاً أَوْ ظَرْفًا أَجْزَ) فَصَلَ : مفعولٌ بأجزم مقدم ، وهو مصدر مضاف إلى مفعوله . وَشَبْهِه فَعَلَ : نعتٌ مضاف ، وَمَا نَصَبَ : موصولٌ وصلته ، فى موضع رفع بالفاعلية ، وعائد الموصول محذوف : أَى نَصَبَهُ ، ومفعولاً أو ظرفاً : حالان من « ما » أو من الضمير المحذوف ، وتقدير البيت : أجز أن يفصل المضاف منصوبه حال كونه مفعولاً أو ظرفاً .

والإشارة بذلك إلى أن من النصل بين المتضايين ما هو جائز فى السعة ، خلافاً للبصريين فى تخصيصهم ذلك بالشعر مطلقاً^(١) ؛

(١) هذه العبارة التى نسبها الشارح - تبعاً للكثيرين من النحاة - إلى البصريين هى ما يستفاد من كلام سيبويه وغيره ، من أنه لا يجوز فى سعة الكلام أن يفصل بين المضاف والمضاف إليه بفصل ما ، سواء أكان المضاف من الأوصاف التى تشبه الفعل كاسم الفاعل وصيغة المباعدة أم لم يكن من هذا النوع ، وسواء أكان الفاصل ظرفاً أو جاراً ومجروراً أم لم يكن . وإنما يسوغ الفصل بالظرف والجار والمجرور فى ضرورة الشعر إذا لم يكن المضاف اسماً عاملاً . وفى كلام بن الأنبارى فى الإنصاف التصريح بأن البصريين أجازوا الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف وبالجار والمجرور فى الشعر وحده ، قال سيبويه (١ - ٩٠) : « وما جاء فى الشعر قد فصل بينه وبين المجرور قول عمرو بن قيسمة :

لَمَّا رَأَتْ سَاتِيْدَمَا اسْتَعْبَهَتْ لِّلَّهِ دَرُّ الْيَوْمِ مَنْ لَامَهَا

وقال أبو حية النخعى :

كَمَا خُطَّ الْكِتَابُ بِكَفِّ يَوْمًا يَهُودِيٍّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ

وهذا لا يكون فيه إلا هذا (يريد أنه لا تتيسر فيه الإضافة إلى الظرف ونصب ما بعده على أنه مفعول به للمضاف ، كما أمكن ذلك فى قول النخاع :

رُبَّ ابْنِ عَمٍّ لِسُلَيْمَى مُشْمَعِلٌ طَبَاخِ سَاعَاتِ الْكَرَى زَادَ الْكَسَلَ

فلما لم يمكن فيه ذلك اغتفر الفصل للضرورة) لأنه ليس فى معنى فعل ولا اسم الفاعل الذى جرى مجرى الفعل « اه كلامه . وقال الأعمش فى شرح بيت عمرو بن قيسمة مانصه : « الشاهد فيه إضافة

الدر إلى من ، مع جواز الفصل بالظرف ضرورة ؛ إذ لم يمكنه إضافة الدر إليه ونصب من به ؛ لأنه ليس باسم فاعل ولا اسم فعل فيعمل عمل الفعل « اه . وقال ابن الأنباري (الإنصاف ١٧٨) : « ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف خفض لضرورة الشعر ، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك بغير الظف وحرف الجر . أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن العرب قد استعملته كثيرا في أشعارها ، قال الشاعر :

فَزَجَّجْتُهَا بِمِزْجَةٍ زَجَّ الْقُلُوصِ أَبِي مَزَادَةَ

والنقدير : زج أبي مزادة القلوص ؛ ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالقلوص ، وهو مفعول وليس بظرف ولا حرف خفض . وقال الآخر :

تَمَرُّ عَلَى مَا تَسْتَمِرُّ ، وَقَدْ شَفَتْ غَلَائِلَ عَبْدِ الْقَيْسِ مِنْهَا صُدُورَهَا

والنقدير : شفت غلائل صدورها عبد القيس منها ؛ ففصل بين المضاف والمضاف إليه . وقال الآخر :

يَطْفُنَ بِجُوزَى الْمَرَاتِعِ لَمْ تُرْعَ بَوَادِيهِ مِنْ قَرَعِ الْقِسِيِّ الْكَنَائِنِ

والنقدير : من قرع الكنائن القسي . وقال الآخر :

فَأَصْبَحَتْ بَعْدَ خَطِّ بَهْجَتِهَا كَأَنَّ قَفْرًا رُسُومَهَا قَلَمًا

والنقدير : بعد بهجتها ؛ ففصل بين المضاف الذي هو بعد والمضاف إليه الذي هو بهجتها بالفعل الذي هو خط . وتقدير البيت : فأصبحت قفرا بعد بهجتها كأن قلمًا خط رسومها . وقد حكى الكسائي عن العرب : هذا غلام والله زيد ، وحكى أبو عبيدة قال : سمعت بعض العرب يقول : إن الشاة لتجتر فتسمع صوت والله ربها ، ففصل بين المضاف والمضاف إليه بقوله والله ، وإذا جاء هذا في الكلام في الشعر أولى . وقد قرأ ابن عامر أحد القراء السبعة : (وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ) بنصب أولادهم وجر شركائهم ؛ ففصل بين المضاف والمضاف إليه بقوله أولادهم ، والنقدير : قتل شركائهم أولادهم ، ولهذا كان منصوبا في هذه القراءة ، وإذا جاء هذا في القرآن في الشعر أولى .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز ذلك لأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة شيء واحد ؛ فلا يجوز أن يفصل بينهما ، وإنما جاز الفصل بينهما بالظرف وحرف الجر كما قال عمرو بن قيس .

.....

لَمَّا رَأَتْ سَاتِدَمًا اسْتَعْبَرَتْ لِلَّهِ دُرُّ الْيَوْمِ مَنْ لَامَهَا
ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف ؛ لأن التقدير : لله در من لامها اليوم . وكما قال أبو حية النخعي :

كَمَا خُطَّ الْكِتَابُ بِكَفِّ يَوْمًا يَهُودِيٌّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ
ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف ؛ لأن تقديره : بكف يهودي يوما . وقال ذو الرمة :

كَأَنَّ أَصْوَاتَ مَنْ إِيغَالِهِنَّ بِنَا أَوَاخِرَ الْمَيْسِ أَصْوَاتُ الْفَرَارِيجِ
وقالت امرأة من العرب درنا بنت عبيدة الجعدرية ، وقيل : عمرة الجشمية :

هُمَا أَخَوَا فِي الْحَرْبِ مَنْ لَا أَخَالَهُ إِذَا خَافَ يَوْمًا نَبْوَءَ فِدَعَاهُمَا

ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالجار والمجرور ، لأن تقديره : هما أخوا من لا أخاله في الحرب ، لأن الظرف وحرف الجر يتسع فيهما ما لا يتسع في غيرها ، فبقينا فيما سواهما على الأصل .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما ما أنشدوه فهو - مع قلته - لا يعرف قائله ؛ فلا يجوز الاحتجاج به . وأما ما حكى الكسائي من قولهم : هذا غلام والله زيد ، وما حكاه أبو عبيدة عن بعض العرب من قوله : فسمع صوت والله ربه ، فنقول : إنما جاء ذلك في اليمين لأنها تدخل على أخبارهم للتوكيد فكانهم لما جازوا بها موضعها استدركوا ذلك بوضع اليمين حيث أدركوا من الكلام ، ولهذا يسمونها في مثل هذا النحو لغوا ، لزيادتها في الكلام في وقوعها غير موقعها ، والذي يدل على صحة هذا أنا أجمعنا وإياكم على أنه لم يبح عنهم الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير اليمين في اختيار الكلام . وأما قراءة من قرأ من القراء : (وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادِهِمْ شُرَّ كَاتِهِمْ) فلا يسوغ لكم الاحتجاج بها ؛ لأنكم لا تقولون بموجها ؛ لأن الإجماع واقع على امتناع الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول في غير ضرورة الشك ، والقرآن ليس فيه ضرورة ، وإذا وقع الإجماع على امتناع الفصل بينهما في حال الاختيار سقط الاحتجاج بها على حالة الاضطرار ، فبان أنها إذا لم يجز أن تجعل حجة لم يجز أن تجعل حجة في النقيض ، والبصريون يذهبون إلى وهي هذه القراءة وهم القاري ، إذ لو كانت صحيحة لكان ذلك من أفصح الكلام ، وفي وقوع الإجماع على خلافه دليل على وهي القراءة . وإنما دعا ابن عامر إلى هذه القراءة أنه رأى في مصاحف أهل الشام (شركائهم) مكتوبا بالياء ، ومصاحف أهل الحجاز والعراق شركاؤهم بالواو ؛ فدل على صحة ما ذهبنا إليه ، والله أعلم اه كلامه .

... ..

وهنا أمور لابد من تنبيهك إليها :

الأمر الأول : أن الخلاف بين النحاة الأولين إنما كان في تجويز الفصل بين المضاف والمضاف إليه في ضرورة الشعر ؛ فالكوفيون يجيزون ذلك الفصل بين المضاف والمضاف إليه بكل شيء ، والبصريون يجيزون ذلك الفصل بالظرف وحرف الجر وحدهما دون ما عداهما ، وكلهم مجمعون على أن الفصل بينهما في سعة الكلام لا يجوز لا بالظرف والجار والمجرور ولا بغيرهما ، وأوضح شيء يدل على هذا كلام ابن الأنباري في رد استدلال الكوفيين بقراءة ابن عامر ، وحاصله أنا لو صحنا هذه القراءة لوجب أن نجيز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول في سعة الكلام ؛ لأن القرآن ليس محل ضرورة . ولما كنا مجمعين على أن ذلك غير صحيح وجب أن نكون هذه القراءة مبينة على وهم من القارئ أو نحو ذلك . وقد نظر التأخرون في هذه المسألة نظرة غير التي نظرها للتقدمون ، فجعلوا الفصل بين المضاف والمضاف إليه على ضربين : ضرب يجوز في سعة الكلام . وذلك في المسائل الثلاث التي ذكرها الشارح ، والضرب الثاني لا يجوز إلا في ضرورة الشعر ، وذلك فيما عدا هذه المسائل ، وقد نسبوا هذا التفصيل إلى الكوفيين ، ولعله قول متأخريهم . والسرفى هذا أنهم نظروا في أدلة الفصل بين المضاف والمضاف إليه فوجدوا بعضها كلاما لا ضرورة فيه كقراءات القرآن وكما ورد في الحديث وكما روى من كلام العرب غير الشعر ؛ فكل نوع من الفصل ورد في الكلام غير الشعر جعلوه صحيحا سائغا في سعة الكلام يجوز لنا الاحتذاء على مثله ، وكل نوع من الفصل لم يرد إلا في الشعر لم يجزوه في السعة ، وهذا مذهب مستقيم ينبغي ألا يؤخذ في كل مسألة إلا به .

والأمر الثاني : أن تجويز التقدمين من البصريين الفصل بالظرف والجار والمجرور دون غيرها تحكم ، لأن الدليل الصحيح على مخالفة القياس في هذه المسألة هو وروده في الشعر ، وقد ورد في الشعر الفصل بالظرف والجار والمجرور وبغيرهما ، فأى ميزة للظرف والجار والمجرور على غيرهما . فان قالوا : الظرف والجار والمجرور يتوسع فيهما لكثرة دورانهما في الكلام ، قلنا : فالتداء والتسم مما يكثر دورانهما في الكلام ، وقد اغتفر الفصل بهما بين العامل والمعمول في مثل قول الشاعر :

إِذْ وَاللَّهِ تَزِمِيَهُمْ بِحَرْبٍ يُشِيبُ الطُّفْلَ مِنْ قَبْلِ الْمَشِيبِ

وقد سمع الفصل بالتسم فيما نقله الكسائي وأبو عبيدة ، فلماذا لم يجعلوا الفصل بأحدهما كالفصل بالجار والمجرور ، وبخاصة أنهم لم يطالبوا بالقول بجواز ذلك في غير ضرورة الشعر .

والأمر الثالث : أن ما ذكره ابن الأنباري في رد قراءة ابن عامر كلام غير مستقيم ولا مطابق لما عليه جمهرة العلماء ، فإن كلامه يقتضى أن القراءة ناشئة عن رسم المصحف من غير أن

فالجائز في السعة ثلاث مسائل :

الأولى : أن يكون المضاف مَصْدَرًا والمضاف إليه فاعله ، والفصل : إما مفعوله ،

كقراءة ابن عامر « قَتَلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَّ كَاثِمِهِم » ، وقول الشاعر :

٦٥٤ - فَسَفَنَاهُمْ سَوَاقِ الْبُعَاثِ الْأَجَادِلِ

يكون بالتلقي عن الأثبت إلى أن ينتهي إلى الرسول صلى الله عليه وسلم ، مع أن الذي اعتمده العلماء أن القراءة سنة متبعة ، وأنها متلقاة بالرواية وأن السبع قد صحت رواياتها وقويت أساسيتها ولكنه أراد أن يؤيد مذهب البصريين - وهو في هذه المسألة واه ضعيف لا يقوم إلا على القياس ، والقياس ليس هو الدليل الأول لإثبات اللغة وقواعدها ، ولكنه إنما يستأنس به - فعمله التعصب على أن رمى بهذا الكلام والله حسيبه .

٦٥٤ - هذا عجز بيت ، وصدره قوله :

* عَتَوْا إِذْ أَجَبْنَاهُمْ إِلَى السَّلَامِ رَأْفَةً *

ولم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، وبعده قوله :

وَمَنْ يُلْغِ أَعْقَابَ الْأُمُورِ فَإِنَّهُ جَدِيرٌ بِهَيْلِكَ أَجَلٍ أَوْ مُعَاجِلٍ

اللفظ : « عتوا » ماض من العتو ، وهو مجاوزة الحد ، تقول : عتأ يعتو عتوا - مثل ما يسمو سموا - وعتيا أيضا ، قال أبو عبيدة : كل مبالغ من كبر أو فساد أو كفر فقد عتأ يعتو عتيا وعتوا وعسا يعسو عسيا وعسوا « السلم » بفتح السين أو كسرهما - الصالح « البعاث » بفتح الباء أو ضمها أو كسرهما - طائر ضعيف يصاد ولا يصيد « الأجادل » جمع أجدل ، وهو الصقر ، قال الشاعر :

كَأَنَّ الْعُقَيْلِيِّينَ يَوْمَ لَقِيَتْهُمْ فِرَاحُ الْقَطَا لَاقِينَ أَجْدَلَ بَارِيَا

« بلغ » بهمل « أعقاب الأمور » أواخرها وما تقول هي إليه « جدير » حقيق ولائق « بهلك » بضم الهاء وسكون اللام - هو الهلاك « آجل » متأخر « معاجل » سريع ، يريد هو لائق بهلاك سريع أو بطيء .

المعنى : وصف أنهم حاربوا قوما وكانوا قادرين عليهم مستطيعين أن يوقعوا بهم ، ولكنهم طلبوا إليهم أن يسالموهم ، ففعلوا ذلك رأفة بهم ، ولكنهم لما رأوهم قد سالموهم أخذهم الطغيان ومجاوزة الحد ، فلم يكن لهم إلا أن ينزلوا بهم الهلاك فساقوهم أمامهم كما يسوق الأجدل - وهو الكاسر من الطير - طيورا ضعيفة تولى أمامه خوفا ورعبا

الإعراب : « عتوا » فعل ماضٍ وفاعله « إذ » ظرف زمان متعلق بعتوا ، مبني على السكون في محل نصب « أجبتناهم » فعل ماضٍ وفاعله ومفعوله ، والجملة في محل جر باضافة إذ إليها « إلى السلم » جار ومجرور متعلق بأجاب « رأفة » مفعول لأجله منصوب بالفتحة الظاهرة « فسقناهم » افتاء حرف عطف ، وسقناهم : فعل ماضٍ وفاعله ومفعوله ، والجملة معطوفة بالفاء على جملة عتوا ، وهو من عطف السبب على السبب « سوق » مفعول مطلق مبين للنوع منصوب بساق ، وهو مضاف و « الأجادل » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهو من إضافة المصدر إلى فاعله ، و « البغاث » مفعول به للمصدر ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وقد فصل به بين المضاف والمضاف إليه

الشاهد فيه : قوله « سوق البغاث الأجادل » حيث فصل بين المضاف الذي هو سوق والمضاف إليه الذي هو الأجادل بمفعول المضاف وهو البغاث ؛ فانك قد علمت أن « سوق » مصدر فعل متعقد ؛ فهو يعمل عمل الفعل المتعدي ، فيرفع فاعلا وينصب مفعولا ؛ وقد أضيف إلى فاعله ، وانتصب مفعوله ، ووقع هذا للفعول بين العامل المضاف ومعموله المضاف إليه . وهذا الفصل غير جائز عند جمهور البصريين لا في السعة ولا في ضرورة الشعر ، والمنقول عن متقدمي الكوفيين أنه جائز في ضرورة الشعر ، دون سعة الكلام . ولكن متأخري النحاة نسبوا إلى الكوفيين أن هذا الضرب من الفصل بين المضاف والمضاف إليه جائز في سعة الكلام ، وقد استظهرنا لك في شرح الشاهد السابق أنه قول لمتأخري الكوفيين ؛ فان عبارة ابن الأنباري صريحة غاية في الصراحة في أن الإجماع من الكوفيين والبصريين منعته على أن ذلك غير جائز في سعة الكلام . وقد استدلل الذين أجازوا هذا الفصل في سعة الكلام بقراءة ابن عامر : (وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ) فان « قتل » مصدر يقع نائب فاعل لزين ، وهو مضاف إلى « شركائهم » من إضافة المصدر إلى فاعله ، وقد فصل بين هذا المصدر المضاف وفاعله المضاف إليه بمفعوله الذي هو « أولادهم » وتقدير الكلام : زين لكثير من المشركين أن يقتل شركائهم أولادهم . قال في التوضيح وشرحه (٢ - ٧١ بولاق) « زعم كثير من النحويين أنه لا يفصل بين المتضايقين إلا في الشعر خاصة ؛ لأن المضاف إليه منزل من المضاف منزلة جزئه ؛ لأنه واقع موقع تنوينه ، فكما لا يفصل بين أجزاء الاسم لا يفصل بينه وبين ما زل منزلة الجزء منه . وهو قول البصريين . والحق عند الكوفيين أن مسائل الفصل سبع : منها ثلاث جائزة في السعة - وهي النثر - وضابطها : أن يكون المضاف إما اسما يشبه الفعل وأن يكون الفاصل بينهما معمولاً للمضاف وأن يكون منصوبا ، أو اسما لا يشبه الفعل والفاصل القسم : إحداها : أن يكون المضاف مصدرا والمضاف إليه فاعله ، والفاصل إما مفعوله كقراءة ابن عامر

وقوله :

٦٥٥ - فَكَأَمَهُمْ دَوَسَ الْخَصِيدَ الدَّائِسَ

(وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ) برفع « قتل » على النيابة عن الفاعل بزَيْن المبنى للمفعول ، ونصب « أولادهم » وجر « شركائهم » فقتل : مصدر مضاف و « شركائهم » مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله ، و « أولادهم » مفعوله ، وفصل به بين المضاف والمضاف إليه ، وحسن ذلك ثلاثة أمور : كون الفاصل فضلا ؛ فان ذلك مسوغ لعدم الاعتداد به ، وكونه غير أجنبي لتعلقه بالمضاف ، وكونه مقدر التأخير من أجل أن المضاف إليه مقدر التقديم بمقتضى الفاعلية للمعنوية ، فسقط بذلك قول الزمخشري في الكشف : وأما قراءة ابن عامر فشيء لو كان في مكان الضرورات - وهو الشعر - كان ممجا مردودا ، فكيف به في الكلام المنشور ؟ فكيف به في القرآن العجز بحسن نظمه وجزالته اهـ اهـ كلامه .
والذي نحب أن نلخصه لك من كلام العلماء بحيث لا يعارض كلام أحدهم كلام الآخر ، أن في جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه ثلاثة أقوال :

القول الأول : وهو قول جمهور البصريين ، وبه تنطق عبارة سيبويه التي أقرناها لك - أنه لا يجوز في سعة الكلام أن يفصل بين المضاف والمضاف إليه بفاصل أى فاصل كان ، وأنه يجوز في ضرورة الشعر أن يفصل بين المضاف غير المشبه للفعل بالظرف أو بالجار والمجرور دون غيرها .

والقول الثاني : وهو قول جمهرة المتقدمين من علماء الكوفة ، وبه تنطق عبارة ابن الأنباري في عدة مواضع منها - وهو أنه لا يجوز في سعة الكلام أن يفصل بين المضاف والمضاف إليه بفاصل أى فاصل كان ، ويجوز في ضرورة الشعر أن يفصل بين المضاف والمضاف إليه : أيا كان نوع المضاف ، وأيا كان نوع الفاصل ؛ وهذا هو الذي نسبته للتأخرون كصاحب التوضيح وشارحه إلى البصريين

والقول الثالث - وهو قول المتأخرين ، ونسبوه إلى الكوفيين ، وقد ترجع عندنا أنه قول المتأخرين من الكوفيين جمعا بين الأقوال - وهو أنه يجوز في سعة الكلام أن يفصل بين المضاف والمضاف إليه في ثلاث مسائل ، ويختص الجواز بضرورة الشعر فيما عداها . ولك في هذا المقنع والكفاية .

٦٥٥ - هذا بيت من الرجز المشطور ، وقد نسبته العيني (٣ - ٤٦١ بهامش الخزانة) إلى عمرو بن كلثوم التغلبي ، وروى قبله قوله :

* وَخَلَقَ الْمَآذِيَّ كَالْقَوَانِسِ *

وقد بحثت ديوان عمرو بن كلثوم الذي نشره المستشرق فريش كرنكو في مطبعة الآباء

... ..

اليسوعيين عام ١٩٢٢ فلم أجد هذا البيت في شعر عمرو ، وجدت فيزيادات الناشرين على الديوان هذا البيت منقولاً عن العيني نفسه ، وهذا البيت من شواهد ابن الناظم في شرحه على الألفية .
اللفظ : « الماذى » بالدال المعجمة و بعدها ياء مثناة مشددة - البيضاء من المروع ، والعسل الماذى : الخالص الصافي ، شبهت المروع الصافية الخالصة من خبث الحديد به . ويقال : بل الماذى نسبة إلى رجل اسمه ماذى ، وهو ماذى بن يافث بن نوح عليه السلام « القوانس » جمع قونس - بزنة جعفر - وهو أعلى البيضة من الحديد « فداسهم » فعل ماض من الدوس تقول : داس فلان الشيء برجله يدوسه دوساً وداساً ، إذا وطئه ، وتقول : داس فلان الطعام يدوسه دياساً ، إذا دقه ليخرج الحب منه ، والدوائس : البقر العوامل في الدوس ويقولون : الحيل تدوس القتلى بحوافرها ، إذا وطشهم ، ومن كلامهم تشبيه ما يفعله الغالبون في الحرب بدوس الحصيد كما في بيت الشاهد ، وما في قول الآخر :

* فَدَاسُوهُمْ دَوْسَ الْحَصِيدِ فَأَهْدُوا *

« الدائس » هو اسم الفاعل من الفعل السابق .

المعنى : يصف قوماً كان لهم الظفر والغلبة في الحرب على قوم آخرين ، فبالوا منهم مثلاً عظيماً وقهروهم أعظم القهر ، وشبه قهرهم بإيام بما جلبه على المغلوبين من المهانة والقلة والضعف بدوس من يدوس الطعام ليخرج الحب من سنابله ؛ فانه يبالغ في تفتيته وتكسيه الإعراب : « فداسهم » الفاء عاطفة ، داس : فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على الجيش مثلاً ، إذ لم يتيسر لنا معرفة سابق الكلام ، وضمير الغائبين البارز مفعول به مبنى على السكون في محل نصب « دوس » مفعول مطلق مبين للنوع عما مله داس ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « الدائس » مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله مجرور بالكسرة الظاهرة ، وقد فصل بين المضاف والمضاف إليه بقوله « الحصيد » وهو مفعول به لدوس ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

الشاهر في : قوله « دوس الحصيد الدائس » حيث فصل بين المضاف الذي هو قوله « دوس » والمضاف إليه الذي هو قوله « الدائس » بمفعول المضاف - وهو قوله « الحصيد » - وبيان ذلك أن « دوس » على ما علمت مصدر فعل متعد إلى المفعول به بدليل ما في بيت الشاهد وما في الشاهد الذي أنشدناه لك في لغة البيت ، ومصدر الفعل المتعدي يرفع الفاعل وينصب المفعول به كفعله تماماً ، ويجوز أن يضاف إلى أيهما شئت ثم يؤتى بالآخر على ما يقتضيه إعرابه .

وأصل الكلام : دوس الدائس الحصيد - بجور الدائس باضافة دوس إليه ، ونصب الحصيد لأنه مفعول به ، فقدم « الحصيد » ولم يشأ أن يحجره باضافة المصدر إليه ؛ بل أبقي إضافة المصدر

وقوله :

٦٥٦ - فَرَجَجْتُهَا بِمِزْجَةٍ زَجَّ الْقُلُوصَ أَبِي مَزَادَةَ

إلى الفاعل كما كان الكلام قبل التقديم . فلم يكن بد من بقاء المفعول به منصوبا ؛ إذ لا يمكن إضافة المصدر إلى مفعوله وفاعله جميعا . وقد علمت أن هذا النوع من الفصل جائز في سعة الكلام عند متأخري السجدة رجوعا إلى الأدلة الواردة من الكلام الذي يصح الاستدلال به ، وأن هذا مع ذلك - هو مذهب المتأخرين عن عصر ابن الأنباري من نحاة الكوفة ومن جرى مجراهم ولم يكتف ابن هشام رحمه الله بالقول بجواز الفصل في سعة الكلام بين المضاف والمضاف إليه في المسائل الثلاث ، بل قال - فيما حكى عنه العليجي - إن المضاف إذا كان مصدرا والمضاف إليه فاعل ذلك المصدر كان الفصل بينهما حسنا ، وإن كان المضاف وصفا - وهي المسألة الثانية الآتية - كان الفصل بينهما أقل من ذلك . فتراه وصف الفصل بين المصدر المضاف وفاعله المضاف إليه بالحسن ، وهذا مبالغة منه في الإنكار على من قال : لا يجوز الفصل بين المتضايقين مطلقا إلا في ضرورة الشعر ؛ فتدبر ذلك جيدا وافهمه ، والله ينفعك به .

٦٥٦ - لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أولواحق ، وقد أنشده ابن الأنباري في أدلة الكوفيين لجواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه في ضرورة الشعر ، كما رأيت فيما أترناه لك عنه (أنظر ص ٥٠١ من هذا الجزء) ، ووجدت أبا سعيد السيرافي يقول : « لم يثبت هذا البيت أحد من أهل الرواية ، وهو من زيادات أبي الحسن الأخفش في حواشي كتاب سيبويه ، فأدخله بعض النساخ » كما وجدت جار الله الزمخشري يقول في المفصل : « وما يقع في بعض نسخ الكتاب من قوله :

فَرَجَجْتُهَا بِمِزْجَةٍ زَجَّ الْقُلُوصَ أَبِي مَزَادَةَ

فسيبويه برىء من عهده » وليس هذا البيت - على أية حال - في نسخة كتاب سيبويه التي بين أيدينا ، ولا هو مما يتفق مع ما أصله سيبويه من القاعدة في هذا الموضوع .

اللفظة : « زججتها » طعنتها بالزج ، أو رميتها من يدي . تقول : زجه يزجه زجا - على مثال شده يشده شدا - إذا طعنه بالزج ورماه به ، وهو مزجوج ، وتقول : زججت بالشيء أزج زجا ، إذا رميت به . والزج - بضم الزاي - الحديدية التي تركب في أسفل الرمح ، فأما الحديدية التي تركب في عاليته فهي السنان ، ومن عادتهم أن يركزوا الرمح في الأرض بالزج ، وأن يطعنوا بالسنان . ويروى « فرججتها بمزجة » والزخ : الدفع في وهدة ، وقال ابن دريد : كل دفع زخ ، وفي حديث أبي هريرة : « اتَّبِعُوا الْقُرْآنَ ، وَلَا يَتَّبِعَنَّكُمْ الْقُرْآنُ ؛ فَإِنَّهُ مَنْ يَتَّبِعِ الْقُرْآنَ يَهْطِطْ بِهِ عَلَى رِیَاضِ الْجَنَّةِ ، وَمَنْ يَتَّبِعِ الْقُرْآنَ يَرْخُ فِي قَفَاهُ حَتَّى يَقْدِفَ

وإما ظرفه ، كقول بعضهم : تَرَكْتُ يَوْمًا نَفْسِيَّ وَهَوَاهَا سَعْيِي لَهَا فِي رَدَاهَا .

الثانية : أن يكون المضاف وَضْفًا والمضاف إليه : إما مفعوله الأول والفاصل مفعوله

الثاني ، كقراءة بعضهم : « فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخِيفًا وَعْدَهُ رُسُلِهِ » وقول الشاعر :

٦٥٧ - وَسِوَاكَ مَا نِعْمُ فَضْلُهُ الْمُحْتَاجُ

بِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ . وفسروا « بزخ في قفاه » بقولهم : أى يدفعه ، والمزخة : اسم الآلة من الزخ والمزجة - بالجيم على الرواية الأولى - مؤنث المزج ، وهو الرمح القصير كالمرزاق « القلوص » بفتح القاف - الماقة الشابة « أبى مزاده » هى كنية رجل

الاعراب : « زججتها » فعل ماض ، وناء التثنية فاعله ، وضمير الفاعلة مفعوله « بمزجة » جار ومجرور متعلق بزج « زج » مفعول مطلق منصوب بزج ، وهو مضاف و « أبى » مضاف إليه ، مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الخمسة ، وأبى مضاف و « مزادة » مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف للعلمية والتأنيث ، وسكن لأجل الوقف وإضافة زج إلى أبى مزادة من إضافة المصدر إلى فاعله ، وقد فصل بينهما بالقلوص ، وهو مفعول به لزج المصدر

الشاعر فيه : قوله « زج القلوص أبى مزاده » حيث فصل بين المضاف الذى هو قوله - « زج » والمضاف إليه الذى هو قوله « أبى مزاده » بمفعول المضاف وهو قوله « القلوص » وبيان ذلك أن « زج » مصدر فعل يتعدى إلى المفعول به بنفسه فهو يعمل عمل الفعل المتعدى فيرفع فاعلا وينصب مفعولا ، ويجوز إضافة أبى مزاده ، وقد أضافه ههنا إلى الفاعل - وهو قوله « أبى مزاده » - وفصل بينهما بالمفعول

الفصل : زج أبى مزادة القلوص ؛ وهذا الفصل على ما بينته لك فى شرح الشواهد السابقة ، وهو غير جائز فى سة الكلام عند متقدمى الكوفيين ويجوز عندهم فى ضرورة الشعر ، وهو غير جائز أصلا فى الضرورة ولا فى غيرها عند جمهرة البصريين . وما يؤيد جواز هذا الفصل أن الشاعر كان متعمدا من أن يقول « زج القلوص أبى مزاده » فيضيف المصدر إلى المفعول به ، ثم يأتى بالفاعل بعد ذلك ، من غير أن يغير أسلوبه ولا ترتيب كلامه ، فلما لم يفعل ذلك - مع تمكنه منه بغاية اليسر - علمنا أنه لا يرى به بأسا ، وأنه يعتقد جوازه من غير ضرورة ولا شذوذ .

٦٥٧ - هذا عجريت ، وصدره قوله :

* مَا زَالَ يُوقِنُ مَنْ يَوْمُكَ بِالنِّتَى *

.....

ولم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق .

اللفظ : « يوقن » مضارع أبقن بالأمر ، إذا كان منه على ثبت « يؤمك » يقصدك « المحتاج » اسم الفاعل من احتاج إلى الأمر ، إذا كانت به حاجة إليه .

الإعراب : « ما » حرف نفي « زال » فعل ماض ناقص « يوقن » فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من الموصولة الآتية ، والجملة من الفعل وفاعله في محل نصب خبر زال تقدم على اسمه « من » اسم موصول اسم زال مبنى على السكون في محل رفع « يؤمك » يؤم : فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من الموصولة ، وضمير المخاطب مفعول به مبنى على الفتح في محل نصب ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « بالغي » جار ومجرور متعلق بيقن ، وأصل نظام الكلام : مازال من يؤمك يوقن بالغي « وسواك » الواو حرف عطف ، سوى : مبتدأ مرفوع بضمه مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وضمير المخاطب مضاف إليه مبنى على الفتح في محل جر « مانع » خبر المبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو مضاف و « المحتاج » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله الأول ، وقد فصل بينهما بقوله « فضله » وهو مفعول ثانٍ لمانع منصوب بالفتحة الظاهرة ، وضمير الغائب مضاف إليه مبنى على الضم في محل جر .

الشاعر فيه : « قوله مانع فضله المحتاج » حيث فصل بين المضاف الذي هو قوله « مانع » والمضاف إليه الذي هو قوله « المحتاج » بمفعول ثانٍ للمضاف وهو قوله « فضله » وبيان ذلك أن « مانع » اسم فاعل فعله يتعدى إلى مفعولين ، تقول : منعت زيدا حقه ، ومنعت المسكين رفقدي ، فهو يعمل عمل فعله فينصب للمفعولين أيضا ، وتجوز إضافته إلى أيهما شئت ثم يؤتى بشأنيهما ؛ فنقول : أنا مانع زيد حقه ، وأنا مانع المسكين رفقدي ، وتقول أيضا : أنا مانع حق زيد إياه ، وأنا مانع رفقدي المسكين ، وقد أضاف الشاعر - في هذا البيت - اسم الفاعل إلى مفعوله الأول ، وفصل بينهما بمفعوله الثاني ، على ما علمت . وأصل نظام الكلام : وسواك مانع المحتاج فضله ، وهذا الفصل جائز في سعة الكلام عند متأخري النحاة ، وذلك لوروده في النثر عمن يوثق بحر بيتهم ، بل قرئ به في القرآن الكريم في قوله تعالى : (وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخَلِّفَ وَعْدِهِ رُسُلِهِ) بإضافة مخلف الذي هو اسم الفاعل من أخلف الذي يتعدى إلى المفعولين - إلى « رسله » الذي هو للمفعول الأول ، والفصل بينهما بقوله « وعده » الذي هو للمفعول الثاني . وأصل نظام الكلام على هذا : مخلف رسله وعده ؛ فقدم المفعول الثاني وفصل به بين العامل المضاف ومفعوله الأول

أو ظرفه ، كقوله عليه الصلاة والسلام : « هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُو لِي صَاحِبِي » ، وقوله :

٦٥٨ - كَنَاحَتْ يَوْمًا صَخْرَةً بِمَسِيلٍ

وتد شمل كلامه في البيت جميع ذلك .

المضاف إليه ، وقراءة الجماعة : (كُنْخَفَ وَعَدِه رُسُلُهُ) بإضافة اسم الفاعل إلى مفعوله الثاني ونصب المفعول الأول بعد ذلك . وذهب المتقدمون من الكوفيين إلى أن هذا النصل لا يجوز في غير ضرورة الشعر ، وذهب جمهور البصريين إلى أنه لا يجوز أصلا . والقولان مردودان بما ذكرنا .
٦٥٨ - هذا عجز بيت ، وصدره قوله :

* فَرِشْنِي بِحَيْرٍ لَا أَكُونَنَّ وَمِدْحَتِي *

ولم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سابق أو لاحق .
اللفظ : « فرشني » فعل أمر من ريش ريش ، وأصله قولهم : راش فلان سهمه يرشه ، وسهم مريش ، وذلك أن يضع فيه ريشا ليقوى ، وقالوا : راش فلان فلانا يرشه ، إذا قواه بالإحسان إليه ، فريش ، وارتاش ، وقال الشاعر :

فَرِشْنِي بِحَيْرٍ طَالَ مَا قَدَّ بَرِيدَنِي فَعَيَّرُوا مَوَالِيَّ مِنْ رِيَشٍ وَلَا يَبْرِي

وقال الآخر :

إِذَا كُنْتُ مُحْتَارَ الرِّجَالِ لِنَفْعِهِمْ فَرِشْ وَأَضْطَئِغْ عِنْدَ الَّذِينَ بِهِمْ تَرْمِي

وقال النابغة :

كَمْ قَدْ أَحَلَّ بِدَارِ الْفَقْرِ بَعْدَ غَنَى قَوْمًا ، وَكَمْ رَاشَ قَوْمًا بَعْدَ إِقْتَارِ

يَرِيشُ قَوْمًا وَيَبْرِي آخَرِينَ بِهِمْ لِلَّهِ مِنْ رَاشٍ عَمْرُو وَمِنْ بَارِ

« كناحت » اسم فاعل من النحت ، وهو عندهم خرط الخشب بآلة الحديد ، وهو أيضا نقر الجبال واتخاذ البيوت بها « بمسيل » العسيل - بفتح العين المهملة - المكسفة التي يجمع بها العطار عطره ، وتتخذ من الريش عادة ، وليت شعرك ماذا يكون من الأثر لمن يحاول أن ينحت الصخر بهذه المكسفة ؟

المعنى : يقول لمخاطبه الذي يستجديه ويطلب عطاءه : أجزني خبرا على مديحى إياك ، ولا تجعل سعيي إليك غير مجد على فأكون كمن ينحت الصخر بمكسفة متخذة من الريش

الإعراب : « فرشني » رش : فعل أمر ، مبنى على السكون لا محل له ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والنون للوقاية ، وياه المتكلم مفعول به مبنى على السكون في محل نصب

الثالثة : أن يكون الفاصل الْقَسَمَ ، وقد أشار إليه بقوله : (وَلَمْ يَعْزُضْ فُضْلُ يَمِينِ)
نحو : هَذَا غُلَامٌ وَاللَّهِ زَيْدٌ ، حكى ذلك الكسائي ، وحكى أبو عبيدة : إن الشَّاةَ لَتَجَزَّزُ
فَتَسْمَعُ صَوْتَ اللَّهِ رَبِّهَا .
﴿ تنبيه ﴾ زاد في الكافية الفصل بآثما ، كقوله :

« بخير » جار ومجرور متعلق برش « لا » حرف نفى مبنى على السكون لا محل له ، أكون : فعل مضارع ناقص مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الحفيفة ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، ونون التوكيد حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « ومدحى » الواو واو المعية ، مدحة : مفعول معه ، منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء التشكيم منع من ظهورها حركة المناسبة ، وياء التشكيم مضاف إليه « كناحت » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر الفعل الناقص وناحت مضاف و « صخرة » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وقد فصل بينهما بقوله « يوما » وهو ظرف زمان متعلق بناحت منصوب بالفتحة الظاهرة « بعسيل » جار ومجرور متعلق بناحت الشاهد فيه : قوله « كناحت يوما صخرة » حيث فصل بين المضاف الذى هو قوله « ناحت » والمضاف إليه الذى هو قوله « صخرة » بالظرف المتعلق بالمضاف الذى هو قوله « يوما » وهذا المضاف اسم فاعل فعله يتعلمى إلى مفعول واحد ، وقد أضيف إلى مفعوله الذى يقتضيه ، ألا ترى أنك تقول : نحت فلان الصخرة ، ونحت الحشبة ، وقد عرفت أن (بيوتا) فى قوله تعالى : (أننحتون الجبال بيوتا) ليس مفعولا ثانيا وإنما هو حال (أنظر ص ١٢ من هذا الجزء) . وهذا النوع من الفصل جائز فى سعة الكلام عند متأخرى النحاة ، على ما أوضحناه لك فى شرح الشواهد السابقة ، لوروده فى النثر عمن يوثق بعربيتهم ، بل قد ورد فى كلام أفصح بنى آدم لسانا ، وذلك قوله عليه الصلاة والسلام : « هل أتم تاركولى صاحبي » فقد أضاف قوله « تاركو » إلى قوله « صاحبي » مع الفصل بينهما بالجار والمجرور الذى هو قوله « لى » بدليل أنه حذف من المضاف النون ، ولا شك أنه لو لم يرد الإضافة لقال : هل أتم تاركون لى صاحبي ، كما أنه لو لم يكن الفصل من كلام العرب لقال : هل أتم تاركو صاحبي لى .

فان قلت : فلم لا يكون حذف النون ههنا للتخفيف لا للإضافة ؟

فالجواب عن ذلك أن حذف النون لتغير الإضافة خلاف الأصل ؛ فان أردت أن تقدم على تخرىج الحديث عليه كنت كمن يستجير من الرمضاء بالنار ، على فرض أن الفصل غير جائز فى سعة الكلام . وقد ورد من النثر قول بعضهم : ترك يوما نفسك وهواها ، وقد رواه الشارح ؛ فلا موجب لإنكار كل هذا من الدلائل أو توهينه لجرد كون البصريين يابونه .

٦٥٩ - مُهَا خُطَّتَا إِمَّا إِسَارٍ وَمِئَةٍ وَإِبَادَمٍ وَالْقَتْلُ بِالْحَرْ أَجْدَرُ . اهـ

٦٥٩ - هذا بيت من كلمة لتأبط شراً - وهو ثابت بن جابر بن سفيان - وقد رواها أبو تمام في حماسه (انظر شرح التبريزي : ١ - ٧٥) وأول هذه الكلمة قوله :

إِذَا الْمَرْءُ لَمْ يَحْتَمِلْ وَقَدْ جَدَّ جِدُّهُ أَضَاعَ وَقَامَى أَمْرُهُ وَهُوَ مُذِرٌ
وَلَكِنْ أَخُو الْحَزْمِ الَّذِي لَيْسَ نَازِلًا بِهِ الْخُطْبُ إِلَّا وَهُوَ لِلْقَصْدِ مُبْصِرٌ
فَذَلِكَ قَرِيبُ الدَّهْرِ مَا عَاشَ حَوْلَ إِذَا سُدَّ مِنْهُ مَبْخَرُ جَاشٍ مَبْخَرُ
أَقُولُ لِلْحَيَّانِ وَقَدْ صَفَرَتْ لَهُمْ وَطَائِي وَيَوْمِي ضَيِّقُ الْجَحْرِ مُغَوِّرُ
مُهَا خُطَّتَا إِمَّا إِسَارٍ وَمِئَةٍ وَإِمَّا دَمٌ ... الْبَيْتُ ، وَبَعْدَهُ :
وَأُخْرَى أَصَادِي النَّفْسِ عَنْهَا وَإِنَّمَا لَمْ يَزِدْ حَزْمُ ابْنٍ فَعَلْتُ وَمَصْدَرُ
فَرَشْتُ كَمَا صَدَرِي فَرَلَتْ عَنِ الصَّمَا بِهِ جَوْجُؤٌ عَقْلٌ وَمَتْنٌ مُخَصَّرُ
فَخَالَطَ سَهْلَ الْأَرْضِ لَمْ يَسْكُدْ الصَّفَا بِهِ كَذْحَةُ وَالْمَوْتُ خَزْيَانُ يَنْظُرُ
فَأَبْتُ إِلَى فَهْمٍ وَلَمْ أَكُ آتِيَا وَكَمْ مِثْلَهَا فَارَقْتُهَا وَهِيَ تَضْفِرُ

وانظر شرح الشاهد (رقم ٢٣١) في الجزء الأول (ص ٤٣٣) من هذا الكتاب .
اللفظ : قد سبق شرح البيت الأول من هذه القطعة في اللوح الذي أحلناك عليه « ولكن
أخو الحزم - إلخ » الحزم : الشدة والضبط ، والخطب : الأمر ، ومعنى قوله « إلا وهو للقصد مبصر »
إلا وهو مستعد لذلك الخطب قبل نزوله ، كما قالوا : قبل الرماء تملأ الكنانين « فذاك قريب
الدهر - إلخ » اسم الإشارة يرجع إلى أخى الحزم في البيت السابق ، وقريب الدهر :
يحتمل وجهين : أولهما أن يكون معناه الدهر واختاره الدهر واصطفاه ، وأصل اشتقاقه - على
هذا الوجه - من قولهم : قرعته ؛ إذا اخترته بواسطة القرعة . وثانيهما أن يكون معناه الذي
قرعه الدهر بخطوبه حتى صار ذا خبرة وتجربة ، من قولهم : فلان قريب فلان وقريبته ، وما
عاش : معناه مدة عيشه ، فهو ظرف زمان ، والحول - بزنة سكر هنا - الذي يتحول من حال
إلى حال ، ويقال : رجل حوّل - كسكر - وحولة - كهمة - وحول - ككف - وحوالي ،
ومن الأخير قول ابن أحرر ، ويقال : قائله المرار بن منقذ :

أَوْ يَنْسَأُ يَوْمِي إِلَى غَيْرِهِ أَنِّي حَسَوَالِي وَأَنِّي حَذِرُ

... ..

وقوله في أبيات الشاهد « إذا سد منه منخر جاش منخر » هو مثل للكروب الضيق عليه ، والمقصود أنه لاقتنانه في الجبل لا يؤخذ عليه طريق إلا نفذ في آخر « أقول للحيان وقد صفت - إلخ » لحيان : بطن من هذيل ، وكانوا يطلبون غفلة تأبطشرا لوتر لهم عنده ، فاتفق أن سعد جبلا يشتار عسلا ولم تكن له إلا طريق واحدة ، فجاءوا وأخذوا عليه ذلك الطريق ، فلما رأهم ذهب إلى ناحية وعرة من الجبل وألقى العسل ثم انزل على الأرض ، و « صفت لهم وطائي » يحتمل أن يكون معناه قد خلا قلبه من ودهم ، ويجوز أن يكون معناه أشرفت نفسي على الهلاك بسببهم ، كما قال امرؤ القيس بن حجر الكندي :

وَأَفْلَتَنُ عِلْبَاءَ جَرِيضًا وَلَوْ أَدْرَكْنَهُ صَفِيرَ الْوِطَابِ

ويجوز أن يكون أشار إلى ظرف العسل الذي صب منه ، و « ضيق الجحر » مثل ضربه لضيق منفذه وتخوف ظفر الأعداء به ، ومن عادة الخائف أن يرى الدنيا ضيقة في وجهه وإن كان في فضاء عريض ، وانظر إلى قول الشاعر :

كَأَنَّ نِجَاجَ الْأَرْضِ وَهِيَ عَرِيضَةٌ عَلَى الْخَائِفِ الْمَخْزُونِ كِفَّةٌ حَابِلٍ

وقوله « معور » معناه ظهرت عورته وبدت ، والعورة : موضع الخافة ، وفي التنزيل الكريم حكاية عن المنافقين : (إِنَّ بُيُوتَنَا عَوْرَةٌ) يريدون أنها واهية يجب تحصينها بالرجال « ها خطنا إما إसार - إلخ » الحطة - بضم الحاء - الخصلة ، وهي تجرى مجرى القصة ، ويرى في البيت برفع « إसार ومنه » وبجرهما ، وستعرف وجه كل واحدة من الروايتين « وأخرى أصادى النفس عنها - إلخ » المصاداة : إدارة الرأي في ندير الشيء والإنبان به ، يقول : وههنا خصلة أخرى أداور نفسي فيها ، وإنها هي الموضع الذي يرده الحزم ويصدر عنه إن فعلت « فرشت لها صدرى - إلخ » القرش : البسط ، ثم توسعوا فيه ، فقالوا : فرشته أمرى ، واقترب لسانه فتكلم كيف شاء ، والضمير في « لها » يعود إلى الحطة التي عبر عنها بقوله « وأخرى » أى : فرشت من أجل هذه الحطة صدرى على الصفا « خالط سهل الأرض - إلخ » الخلط في الأصل : تداخل أجزاء الشيء في الشيء ، وقد توسع فيه حتى قيل : رجل خاط ؛ إذا كان يختلط بالناس كثيرا ، يقول : بلغت السهل ولم يؤثر الصفا في صدرى أثرا ولا خدشا ، وقد كان الموت طمع في فلما رآني ناجيا وقد تخلصت منهم بقى مستحييا ينظر ويتحير . وقد شرحنا البيت الأخير من هذه القطعة في الموضع الذي أحلناك عليه في الجزء الأول .

الإعراب : « ها » ضمير منفصل مبتدأ ، « خطنا » خبر المبتدأ . مرفوع بالالف نيابة عن الضمة لأنه مثنى ، وهو مضاف و « إसार » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وقد فصل

وما سوى ذلك فمختص بالشعر . وقد أشار إلى ثلاث مسائل من ذلك بقوله :
(وَاضْطَرَّارًا وَجِدًا) أى : الفصل ، والآف للإطلاق (بِأَجْنَبِيٍّ أَوْ بِنَعْتٍ أَوْ نِدَا)
أى : الأولى من هذه الثلاث الفصل بأجنبي ، والمراد به معمول غير المضاف : فاعلا كان
كقوله :

٦٦٠ - أَنْجَبَ أَيَّامَ وَالِدَاهُ بِهِ إِذْ نَجَلَاهُ فَنَعِمَ مَا نَجَلَا

بين التضايفين بما التى هى حرف تفصيل «ومنة» الواو حرف عطف ، منة : معطوف على إيسار ،
محروور بالكسرة الظاهرة « وإما » الواو عاطفة ، إما : حرف تفصيل « دم » معطوف على إيسار
ومنة « والقتل » الواو للاستئناف ، القتل : مبتدأ « بالحر » جار ومحروور متعلق بأجدر « أجدر »
خبر المبتدأ ، مرفوع بالضمة الظاهرة .

الشاهر فيه : قوله « خطنا إما إيسار » واعلم أولا أن هذا البيت يروى بروايتين : إحداها
برفع « إيسار ومنة ودم » وثانيتها بحرفين ، ثم اعلم أن الاستشهاد بهذا البيت على ما نحن بصدده
إنما يتم على رواية الجر ، وعلى هذا يكون قد فصل بين المضاف الذى هو قوله « خطنا » والمضاف إليه
الذى هو قوله « إيسار » بما ، ويكون حذف نون المثني للإضافة . وهذه هى الرواية التى اعتمدها
ابن مالك واستشهد بها على جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بما . وتخرج الرواية
الأخرى على أن « إيسار ومنة » بالرفع بدل من « خطنا » ويكون حذف النون من المثني على هذه
الرواية لجرد التخفيف . قال الخطيب التبريزى فى شرح الحماسة مانعه : « وحذف النون من
خطنا - إذا رفعت إما إيسار - استطالة للاسم ، كأنه استطال خطنا ببده ، وهو قوله إما إيسار ،
كما استطال الآخر الموصول بصلته فقال .

أَبْنَى كَلْبِ بْنِ عَمَى اللَّذَا قَتَلَا الْمُلُوكَ وَفَكَكَا الْأَغْلَالَ

حذف النون من « اللذان » ، وقال الآخر :

لَنَا أَعَزُّ لُبن ثَلَاثُ فَبَعْضُهَا لِأَوْلَادِهَا ثِنْتَا وَمَا يَبْنِنَا عَزُّ

ويجوز أن يكون الحذف على وجه الحكاية ، كأنه قال : هما خطنا قولكم إما إيسار وإما كذا ،
فلما نوى ذلك حذف النون للإضافة ، وإذا جررت إما إيسار يكون الحذف للإضافة ، والتقدير
خطنا إيسار « هـ » : فقد ذكر لرواية الجر تخريجا واحسدا هو ماخرجه عليه من بعده ابن مالك ،
وذكر للرفع تخريجين : أحدهما ما ذكرناه من حذف النون للتخفيف ، وثنائهما أنه حذف النون
للاضافة والمضاف إليه محذوف .

٦٦٠ - هذا بيت للأعشى ميمون بن قيس ، من كلمة له يمدح فيها سلامة ذا فائض ،

وأول هذه القصيدة قوله :

إِنْ مَحَلًّا وَابٌّ مُرْتَحَلًا وَإِنْ فِي السَّعْرِ إِذْ مَضَى مَهَلًا
أَسْتَأْثَرَ اللَّهُ بِالْوَفَاءِ وَبِالْ مَذَلِ وَوَلَّى الْمَلَامَةَ الرَّجُلَا

وقبل البيت المستشهد به ههنا قوله :

قَلَدْتُكَ الشَّعْرَ يَا سَلَامَةً ذَا التَّفَضَّالِ ، وَالشَّيْءَ حَيْثُ مَاجِعِلًا
وَالشَّعْرُ يُسْتَنْزَلُ الْكَرِيمَ كَمَا أَنَّهُ تَنْزَلُ رَعْدُ السَّحَابَةِ السَّبَلَا
لَوْ كُنْتُ مَاءً عَدًّا جَمَعْتُ إِذَا مَا وَرَدَ الْقَوْمُ لَمْ تَكُنْ وَشَلَا
أُنَجِّبُ أَيَّامَ وَالِدَاهُ بِهِ إِذْ نَجَلَاهُ ... الْبَيْتَ ، وَبَعْدَهُ :
قَدْ عَلِمْتُ قَارِسٌ وَخَيْرٌ وَالْ أَعْرَابُ بِاللَّدُنِّ أَيْهُمْ تَزَلَا

وانظر شرح ديوان الأعشى للسمى « الصبح اللئير في شعر أبي بصير » ص ١٥٥ .

اللفظ : « إن محلا وإن مرتحلا - إلخ » أضمر الخبر لتكرار إن واسمها ، وأراد إن لنا محلا وإن لنا مرتحلا ، قال أبو عمرو : « يقول : إن في الدنيا محلا ومرتحلا إلى الآخرة » ومهلا : سبعا ، وقيل : ذهابا لا يرجعون ، وقوله « استأثر الله بالوفاء - إلخ » قال يحيى بن متى - وهو راوية الأعشى ، وكان نصرانيا وكان من المعمرين - : « قد كان الأعشى قدريا ، وكان ليبد مثبتا . فأما ليبد فقال :

مَنْ هَدَاهُ سُبُلَ الْخَيْرِ اهْتَدَى نَاعِمَ الْبَالِ وَمَنْ شَاءَ أَضَلَّ

وأما الأعشى فقال :

أَسْتَأْثَرَ اللَّهُ بِالْوَفَاءِ وَبِالْ مَذَلِ وَوَلَّى الْمَلَامَةَ الرَّجُلَا

وأخذ الأعشى مذهبه هذا من قبل العباديين نصارى الحيرة : كان يأنهم يشتري منهم الحمر فلقدنوه ذلك « قلدتك الشعر ياسلامة - إلخ » يروى « ياسلامة ذا التقصار » والتقصارة : القلادة وتجمع بحذف التاء ، يريد أنه حلاه شعرا يزينه فوق زيفته ، ويروى « والشعر حيث ماجعلا » ويستنزل الكريم : يستحب ما عنده من المال ، ويروى « كما ينزل رعد السحابة السبلا » بفتح السين والباء - المطر بين السحاب والأرض « لو كنت ماء عدا - إلخ » العدا : الماء الذى له مادة ، وجمعت من قولهم : جم الماء يحجم جحوما - من باب جلس - إذا اجتمع ، ويروى « إذا ما أورد القوم » والوشل : الماء القليل « أنجب أيام والداه به - إلخ » تقول : أنجب الرجل ؛ إذا ولد ولدا نجيبا . ونجل : ولد .

أى : أُنْجِبَ والداه به أيام إذ نَجَلَاهُ ، أو مفعولا ، كقوله :

٦٦١ - تَسْقِي امْتِنِيَا حَا نَدَى الْمِسْوَاكِ رِبَقَتَهَا

الإعراب : « أنجب » فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له « أيام » ظرف زمان متعلق بأنجب ، منصوب بالفتحة الظاهرة « والداه » فاعل أنجب ، مرفوع بالالف نيابة عن الضمة لأنه مثنى ، وضمير الغائب مضاف إليه « به » جار ومجرور متعلق بأنجب ، وأيام مضاف ، و « إذ » ظرف زمان مضاف إليه ، مبنى على السكون في محل جر « نجلناه » فعل ماض ، وألف الاثنين فاعله ، وضمير الغائب مفعول به ، والجملة من الفعل الماضى وفاعله ومفعوله في محل جر بإضافة إذ إليها « فنعم » نعم : فعل ماض دال على إنشاء المدح مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « ما » يجوز أن تكون موصولة فهي فاعل نعم مبنى على السكون في محل رفع ، وجملة « نجلنا » من الفعل وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، والعائد ضمير منصوب محذوف ، وتقدير الكلام : فنعم الذى نجلناه ، ويجوز أن تكون ما نكرة فهي حينئذ تميز لفاعل نعم الذى هو ضمير مستتر وجوبا تقديره هو ، وجملة « نجلنا » من الفعل وفاعله في محل نصب صفة لما ، والرابط محذوف ، وتقدير الكلام : فنعم هو مولودنا نجلناه .

الشاهد فيه : قوله « أيام والداه به إذ نجلناه » حيث فصل بين المضاف الذى هو قوله « أيام » والمضاف إليه الذى هو قوله « إذ » بفاعل غير للمضاف - وهو قوله « والداه » الذى هو فاعل « أنجب » وبالجار والمجرور الذى هو قوله « به » . وأصل نظام الكلام : أنجب والداه به أيام إذ نجلناه ، وهذا الفصل لا يجوز في سعة الكلام باجماع العلماء متقدميهم ومتأخريهم بصريهم وكوفيهم ، وهو جائز في ضرورة الشعر عند الكوفيين ، وغير جائز فيها عند البصريين

٦٦١ - هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

* كَمَا تَضْمَنُ مَاءُ الْمُرْنَةِ الرَّصْفُ *

وهذا بيت من قصيدة طويلة لجرير بن عطية يمدح فيها يزيد بن عبد الملك ، ويهجو فيها آل المهلب ، ومطلع هذه القصيدة قوله :

أَنْظَرُ خَلِيلِي أَعْلَى ثَرَمَدَاءُ مُحَيَّيْ وَالْعَيْسُ جَائِلَةٌ أَغْرَاضُهَا ، حُنْفُ
أَسْتَقْبَلُ الْحَيُّ بَطْنَ السَّرَامِ عَسَقُوا فَالْقَلْبُ فِيهِمْ رَهِينُ أَيْتَمَاءٍ أَنْصَرَفُوا

وقبل البيت المستشهد بصدده قوله :

مَا اسْتَوْصَفَ النَّاسُ عَنْ شَيْءٍ يَرَوْهُمْ إِلَّا أَرَى أُمَّ عَمْرٍو فَوْقَ مَا وَصَفُوا
كَأَنَّهَا مُرْنَةٌ غَرَّاهُ وَاضِحَةٌ أَوْ دُرَّةٌ لَا يُوَارِي ضَوْءَهَا الصَّدْفُ

مَكْسُوءَةُ الْبَدَنِ فِي لَبِّ الْبَيْتِ يُزَيِّنُهَا وَفِي الْمُنَاصِبِ مِنْ أُنْيَايَهَا مَحَبَّةٌ

اللفظ : « انظر خليلي - البيت » ثم مداء : اسم موضع ، والعيس - بكسر العين - الإبل البيض يخالط بياضها شيء من الشقرة ، واحدها أعيس ، وأثناء عيساء ، والحنف - بضم الحاء المعجمة والتون جميعا ، وحره العيني بحاء مهملة ، وفسره بما لا يتفق مع المقصود - هي التي تلعب برؤسها من النشاط « ما استوصف الناس - البيت » يقول : ما طلب أحد من الناس وصف شيء فوصف لهم بالجمال والحسن وبالغ الوصف فيه ، وأعجب للوصوف لهم بصفاته ، إلا كانت صفات جمال أم عمرو وحسنها فوق ما ذكره الوصفون ، يريد أنها أجمل من كل ذي جمال ، وأحسن من كل ذي حسن . و « يروقههم » مضارع راقى الأمر يروقي ، ومعناه أعجبني يعجبني « كأنها مزنة غراء واضحة - البيت » للزينة - بضم الهم وسكون الزاي - القطعة من المزن ، والزن : السحاب مطلقا ، ومنه قالوا للبدر : ابن مزنة ؛ لأنه يخرج من بين السحاب ، أو المزن الأبيض من السحاب خاصة ، أو السحاب ذو الماء ، ومنه قالوا : عيناه من الحزن كوا كف المزن . والمزنة أيضا : المطرة ، وقالوا : أنا لا أشبه يدك إلا بالمزنة ووجهك إلا بابن مزنة ، يريدون تشبيه يده بالمطر ووجهه بالبدر ، يعنون أنه جواد جميل . والفراء : أنقى الأغر ، وأراد أنها واضحة الجبين بضاء الوجه ، والذرة - بضم الدال وتشديد الراء - اللؤلؤة العظيمة . والضوء ، ومثله الضياء ، هو والنور في اللغة واحد ، وفرق بعض الناس بينها ؛ فذهبوا إلى أن الضوء والضياء يطلقان على ما كان من ذات المضيء ، والنور يطلق على ما كان عارضا للعنبر ليس منبععا عن ذاته ، ومثلا لذلك ضوء الشمس ونور القمر ، قالوا : لما كان نور الشمس منبععا عن ذاتها قيل له ضوء وضياء ، ولما كان نور القمر عارضا له من الشمس بسبب مقابلتها له وانطباع ضوءها فيه لشدة صقالته قيل له نور ، ويمكن أن يشهد لهذه التفرقة قوله تعالى : (هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسَ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نُورًا) . والصدف - بفتح الصاد والدال جميعا - ما يحيط بالدر ، ويجمع على أصداف « مكسوة البدن في لب - البيت » البدن - هنا بفتح الباء وسكون الدال ، وأصله بفتحهما - الجسم ، يريد أنها ممتلئة بالشحم ، واللب - بضم اللام وتشديد الباء - العقل . ومناصب الأسنان : منابتها ، يريد أنها عجفاء اللثة ، وليست لثتها بضخمة من الورم ، وذلك بما يدح . والعجف - بفتح العين المهملة والجيم - الهزال وذهاب السمن ، وفعله عجف يعجف عجفا فهو عجف ، كفرح يفرح فرحا وهو فرح ، وعجف يعجف ككرم يكرم فهو أعجف « نسقي امتياحا - البيت » الامتياح هنا : الاستياك ، وأصل الامتياح غرف الماء ، والندى : الببل ، والمسواك : العود الذي يستاك به ، والريق : الرضاب ، وهو ماء الأسنان ، ويؤثون الريق بالناء عند استحسانه ، قال ابن منظور : « الليث : الريق ماء الفم غدوة قبل الأكل ، ويؤث في

أى : تسقى ندى ريقتها المسواك ، أو ظرفا ، كقوله :

٦٦٢ - كَمَا حُطَّ الْكِتَابُ بِكَفِّ يَوْمًا يَهُودِيٍّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ

الشعر فيقال ريقها ، غيره : الريق الرضاب ، والريقة أخص منه ، وريقة الفم وريقة : لعابه .
وجمع الريق أرياق ورياق . قال القطامي :

وَكَأَنَّ طَعْمَ مُدَامَةِ عَانِيَةٍ سَمِلَ الرِّيقَ وَخَالَطَ الْأَسْنَانَا اهـ .

والرصف : الحجارة الرصوف بعضها إلى بعض في مسيل الماء ، واحدته رصفة ، وماء الرصف : هو الذي ينحدر من الهبال على الصخر ، وهو أصنى ما يعرفون من المياه .

الإعراب : « تسقى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى أم عمرو « امتياحا » يجوز أن يكون حالا بتقديره بمشقة ، وكأنه قال : تسقى هذه المرأة حال كونها ممسكة ، أى مستكة ، ويجوز أن يكون هذا المصدر نائبا عن ظرف الزمان كقولهم : أزورك قدوم الحاج ، وكأنه قد قال : تسقى وقت استياكها « ندى » مفعول ثان لتسقى تقدم على مفعوله الأول ، منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وهو مضاف وريقة من « ريقها » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وضمير الغائبة العائد إلى أم عمرو مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر « المسواك » مفعول أول لتسقى منصوب بالفتحة الظاهرة « كما » الكاف حرف جر ، وما : مصدرية « تضمن » فعل ماض « ماء » مفعول به لتضمن منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « الزنة » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « الرصف » فاعل تضمن مرفوع بالضمة الظاهرة ، وما مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالكاف . والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لمصدر محذوف يقع مفعولا مطلقا لتسقى ، وتقدير الكلام : تسقى المسواك ندى ريقها سقيا كتضمن الرصف ماء الزنة .

الشاهر فيه : قوله « ندى المسواك ريقتها » فإن « ندى » مضاف و « ريقها » مضاف إليه ، وقد فصل الشاعر بينهما بقوله « المسواك » والمسواك أجنبى من ندى لأنه ليس معمول لاه ، وإن كان عاملها واحدا وهو تسقى ، وأصل الكلام : تسقى حين استياكها المسواك ندى ريقها ، فعبر عن الظرف بقوله « امتياحا » وقدم المفعول الثانى - وهو ندى ريقها - على المفعول الأول - وهو المسواك - ثم فصل بالمفعول الأول بين جزئى المفعول الثانى ، وهو ظاهر .

٦٦٢ - هذا البيت من كلام أبى حية النخري ، واسم أبى حية الهيثم بن الربيع بن زرة

ابن كبير بن جناب بن مالك بن عامر بن نمير ، وهو شاعر مشهور ، ومن شعره قوله :

أَلَا حَيٌّ مِنْ أَجْلِ الْحَبِيبِ الْمَغَانِيَا لَبَسْنَ الْبَلَى كَمَا لَبَسْنَ اللَّيَالِيَا
إِذَا مَا تَقَاصَى الْمَرْءُ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ تَقَاضَاهُ شَيْءٌ لَا يَمْلُ التَّقَاضِيَا

والبيت المستشهد به من قوله في وصف الديار ، وبعده قوله :

طَلَى أَنْ الْبَصِيرَ بِهَا إِذَا مَا أَعَادَ الطَّرْفَ يَتَجَمُّ أَوْ يَفِيلُ

اللفظ : « كما خط الكتاب - البيت » يروى صدر هذا البيت * كتحجير الكتاب بكف يوما * وخط - بالبناء للجهول - كتب ، وتحجير الكتاب : تميقه وكتابته وإنما خص اليهودي بالذكر لأنهم هم أهل الكتاب فيما يعرف العرب ، ويقارب : أى يجعل بعض كتابته قريبا من بعض ، ويزيل - بضم ياء المضارعة - مضارع أزال الرجل الشيء عن الشيء ؛ إذا ميز أحدهما عن الآخر ، ويجوز فيه فتح حرف المضارعة ، فإنه يقال : زال الشيء عن الشيء يزيل ، إذا أعاز بعضه من بعض ، ويقال : زلت الشيء عن الشيء أزله وأزلته أزله ، فالثلاثى يكون متعديا ويكون لازما ، وأراد أنه يفرق بعض كتابته عن بعض ، وهم يشبهون آثار الديار بالكتابة كثيرا ، انظر إلى قول الشاعر :

عَرَفْتُ الدِّيَارَ كَرَقَمِ الدَّوَاةِ يَزْبُرُهُ الْكَاتِبُ الْخَمِيرِي

« يعجم » يعرف أو يشك . تقول : رأيت فلانا فجعلت عيني تعجمه ، تريد أنها حاولت معرفته فنظرت إليه نظر من يعرفه ولكنه لا يمضى على معرفته لتردده . قال ابن منظور : « ويقال : ما عجمتك عيني مذ كذا ، أى : ما أخذتك . ويقول الرجل للرجل : طال عهدي بك وما عجمتك عيني ، ورأيت فلانا فجعلت عيني تعجمه : أى كأنها لا تعرفه ولا تمضى فى معرفته كأنها لا تثبته ، عن اللحياني ، وأنشد لأبي حية الغيري (وذكر البيتين) أى : يعرف أو يشك . قال أبو داود السنحى : رآني أعرابي فقال لى : تعجمك عيني ، أى يخيل إلى أنى رأيتك ، قال : ونظرت فى الكتاب فعجمت ، أى : لم أقف على حروفه » اهـ . ويفيل : يخطئ ويضعف عن تمييزها . تقول : قال رابه يفيل فيلولة ، ويقال : ما كنت أحب أن يرى فى رأبك فيالة ، ويقال : هذا رجل فيل الراى - بكسر الفاء - أى : ضعيف الراى ، وقال الكيت :

بَنَى رَبِّ الْجَوَادِ فَلَا تَقِيلُوا قَا أَنْتُمْ فَفَعَدَرَكُمْ لِفِيلٍ

وقال جرير بهجو الأخطل :

رَأَيْتُكَ يَا أَخِي طَلَّ إِذْ جَرَيْنَا وَجُرَيْتِ الْفَرَامَةُ كُنْتَ قَالَا

الإعراب : « كما » الكاف حرف جر ، وما : مصدرية « خط » فعل ماض مبنى للجهول « الكتاب » نائب فاعل « بكف » جار ومجرور متعلق بخط ، وكف مضاف و « يهودى » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وقد فصل بين المضاف والمضاف إليه بقوله « يوما » وهو ظرف زمان متعلق بخط « يقارب » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر

الثانية : الفصل بنعت المضاف ، كقوله :

٦٦٣ — وَلَنْ حَلَفْتُ عَلَى يَدَيْكَ لَا خَلْفَنَ يَمِينِ أَصْدَقَ مِنْ يَمِينِكَ مُقْسِمَ

فيه جوازا تقديره هو يعود إلى يهودى ، وجملة الفعل المضارع وفاعله فى محل جر صفة ليهودى « أو » حرف عطف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « يزيل » فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة فى محل جر معطوفة على الجملة قبلها .

الشاهد فيه : قوله « بكف يوما يهودى » حيث فصل بين المضاف الذى هو قوله « كف » والمضاف إليه الذى هو قوله « يهودى » بالظرف الذى هو قوله « يوما » مع أن هذا الظرف أجنبى من المضاف ؛ إذ لا عمل له فيه ؛ فإن « يوما » معمول لحظ على ما عرفت فى الإعراب .

٦٦٣ — نسبوا هذا البيت للفرزدق .

اللفظ : « على يدك » أراد على فعل يدك ، فحذف المضاف — وهو فعل — وأقام المضاف إليه مقامه وأعطاه إعرابه . وتقول : حلفت بالله على كذا ، فتعدى فعل القسم إلى المخاوف به بالباء ، وتعديه إلى ما تريد إثباته بالقسم بعل ، و « مقسم » اسم فاعل من أقسم الرجل ، إذا حلف .

المعنى : يزيد أن يبين أنه متأكد كل التأكد من فعل المخاطب للكارم وأنه لا يعتريه شك ولا تردد فى أن مخاطبه إذا وعد أو اعتزم لم يخلف ولم يرجع ، فيقول : أنا إن حلفت على فعل يمينك شيئا ما فسيكون هذا الحلف الذى أحلفه أصدق من حلفك أنت لشدة تأكدي من فعاك ما أحلف عليه .

الإعراب : « ولن » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له ، واللام موطئة للقسم حرف مبنى على الفتح لا محل له ، وإن : حرف شرط جازم يحزم فعلين أولهما فعل الشرط وثانيهما جوابه وجزاؤه « حلفت » فعل ماض فعل الشرط مبنى على فتح مقدر فى محل جزم ، وتاء المتكلم فاعله مبنى على الضم فى محل رفع « على » حرف جر مبنى على السكون لا محل له « يدك » يدي : مجرور بعل ، وعلامة جره الباء نيابة عن الكسرة لأنه مثنى ، والجار والمجرور متعلق بحلف ، ويدي مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه مبنى على الفتح فى محل جر « لأحلفن » اللام واقعة فى جواب القسم حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، أحلف : فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله لا محل لها من الإعراب جواب القسم ، وجواب الشرط محذوف لدلالة جواب القسم عليه « يمين » جار ومجرور متعلق بأحلف « أصدق » نعت ليمين ، مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف للوصفية ووزن الفعل « من » حرف جر « يمينك » يمين : مجرور بمن ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بأصدق ، ويمين

أى : يمينٍ مُقسمٍ أَصَدَقَ من يمينك ، وقوله :

مِنْ أَنَّنِى أَبِى شَيْخِ الْأَبَاطِيحِ طَالِبٌ ^(١)

أى : من ابن أبى طالب شيخ الأباطيح .

مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه مبنى على الفتح فى محل جر ، ويمين الأول مضاف و «مقسم» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « يمينٍ أَصَدَقَ من يمينك مقسم » حيث فصل بين المضاف الذى هو يمين المجرور بالباء والمضاف إليه الذى هو قوله مقسم ، بنعت المضاف الذى هو قوله « أَصَدَقَ من يمينك » وهذا النعت الذى فصل به بين المضاف والمضاف إليه أجنبي من المضاف ؛ إذ لا عمل للمضاف المنعوت فيه ، فانك تعلم أن العامل فى النعت هو العامل فى المنعوت ، فيكون العامل فى «أصدق» هو أحلف العامل فى يمين المجرور بالباء .

وههنا أمور نحب أن ننبهك إليها :

أولها : أن معنى كون الشيء أجنبيا من الشيء أنه لا عمل له فيه حتى ولو كان الآخر عاملا فيه ، فالخبر أجنبي من المبتدأ ؛ إذ لا عمل للخبر — على أرجح الآراء — فى المبتدأ ، والفاعل أجنبي من الفعل ؛ إذ لا عمل للفاعل عند أحد من العلماء فى الفعل ، والنعت أجنبي من المنعوت ؛ إذ لا عمل للنعت فى المنعوت ، ومعلوم أن المبتدأ عامل فى الخبر وأن الفعل عامل فى الفاعل ، وأنه لا عمل للمنعوت فى النعت كما أنه لا عمل للنعت فى المنعوت . ومعنى كون الشيء قريبا من الشيء أى غير أجنبي منه أن له عملا فيه ؛ فالمبتدأ ليس أجنبيا من الخبر لأن المبتدأ عامل فيه ، والفاعل ليس أجنبيا من الفاعل لأن الفعل عامل فى الفاعل ، ولهذا كان الفصل فى المسائل السابقة بغير أجنبي ؛ لأن للمضاف عملا فى الفاصل بين المضاف والمضاف إليه . وكان الفصل فى هذه المسائل الأخيرة بأجنبي ؛ إذ لا عمل للمضاف فى الفاصل بينه وبين المضاف إليه .

الثانى : ذكر العيني أن الشاعر فى هذا البيت فصل بين المضاف والمضاف إليه بحمالة وهى أَصَدَقَ من يمينك ، وهو كلام غير مبنى على تحرير ، والصواب ما ذكرناه ، وأن الفاصل هنا مفرد وإن كان معه متعلق وهو الجار والمجرور .

الثالث : الدليل على أن « يمين » مضاف إلى « مقسم » أنه قد حذف تنوينه مع أنه اسم مصروف ، قلولا لإضافة لتونه .

(١) هذا عجز بيت ، وصدره قوله :

* نَجَوْتُ وَقَدْ بَلَ الْمُرَادِئِ سَيْفَهُ *

وهذا البيت هو الشاهد (رقم ٥٠٢) الذى تقدم ذكره وشرحه (انظر ص ١١٤ من هذا الجزء) وقد أنشده الشارح ههنا للإشارة إلى أنه من بابة البيت السابق ، والاستشهاد فى الموضع السابق

الثالثة : الفصل بالنداء ، كقوله :

٦٦٤ - كَأَنَّ بَرْدُونَ أَبَا عَصَامٍ زَيْدٌ حِمَارٌ دُقٌّ بِاللَّجَامِ

صدر البيت ، وهنا بجزءه ، كما هو ظاهر ولهذا لم ينشد الشارح في كل موضع إلا موضع الاستشهاد وأنت ترى هنا أن الشاعر قد فصل بين المضاف الذي هو قوله « أبى » والمضاف إليه الذي هو قوله « طالب » بنعت المضاف الذي هو قوله « شيخ الأباطح » وهذا الفاصل أجنبى إذ لا عمل للمضاف المنعوت فيه ، على ما قدمنا بيانه في شرح الشاهد السابق (رقم ٦٦٣) وأصل الكلام : من ابن أبى طالب شيخ الأباطح .

٦٦٤ - لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق .
اللفظة : « بردون » البردون - بكسر الباء وبسكون الراء وفتح الدال ، بزنة جردحل - نوع من الخيل ، وهو ما كان أبواه أعجميين ، وهو عندهم غير ممدوح ؛ إذ ليس له ضهور الخيل العربية ولطافة أعضائها وليس له إحضارها وسرعتها « أبأ عصام » كنية رجل « زيد » اسم رجل لا يتم الاستشهاد بالبيت إلا على فرض أنه غير أبى عصام ، ونستمع في بيان الاستشهاد عن ابن هشام أنه هو فلا شاهد في البيت « حمار » هو حيوان معروف « دق » الرواية المعروفة في هذه الكلمة يناء هذا الفعل للمجهول ، ومعناه زين وجمل ، مأخوذ في الأصل من الدقة - بضم الدال - وهى ضرب من الخلى يتخذها أهل مكة ، ذكره السيد المرتضى في التاج ثم استعمل منه فعل ، بمعنى حسن وزين وجمل « باللجام » اللجام - بزنة الكتاب - سير تقاد به الخيل ، وله حديدة تجعل في فم الحصان

المعنى : يصف بردون رجل اسمه زيد بأنه غير جيد ولا ممدوح ، وأنه لولا اللجام لكان حمارا ، وذلك لصغره في عين الناظر وضعفه .

الإعراب : « كأن » حرف تشبيه ونصب مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « بردون » اسم كأن منصوب بالفتحة الظاهرة « أبأ » منادى بحرف نداء محذوف ، منصوب بالالف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف و « عصام » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة وأصل الكلام : يا أبأ عصام ، وبردون مضاف و « زيد » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « حمار » خبر كأن مرفوع بالضمة الظاهرة « دق » فعل ماض مبنى للمجهول مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى « حمار » باللجام جار ومجرور متعلق بدق ، وحمله الفعل ونائب فاعله في محل رفع صفة لحمار .

الشاهد فيه : قوله « بردون أبأ عصام زيد » حيث فصل بين المضاف الذي هو قوله « بردون » والمضاف إليه الذي هو قوله « زيد » بحملة النداء ، وهى قوله « أبأ عصام » مع حرف النداء المقدر ، وأصل الكلام : كأن بردون زيد يا أبأ عصام ؛ فقدم النداء على المضاف إليه وفصل به بين المضاف والمضاف إليه ، ثم حذف حرف النداء لأنه لا يحظر في حذفه .

أى : كَانَ برزون زيدا يا أبا عصام . وقوله :
٦٦٥ - وَفَاقُ كَعْبٍ يُجِيرُ مُنْقَذُكَ مِنْ تَعَجِيلِ تَهْلُكَةٍ وَالْخُلْدِ فِي سَقَرَا
أى : وَفَاقُ بِجِيرٍ يَا كَعْبُ .

وهذا الاستدلال إنما يتم إذا جعلت « أبا عصام » كنية لرجل غير الذى سماه زيدا فيها بعد ، وهو الظاهر الجارى على فصيحة لغة العرب ، فان جعلت « أبا عصام » كنية الرجل الذى سماه زيدا ، ولم نبال بأن تخرج البيت على لغة من لغات العرب غير للشهورة - لم يتم الاستدلال بالبيت ، بل لم يكن فى البيت فصل بين المضاف والمضاف إليه بشيء ما ، وبيان ذلك أنك تجعل « برزون » مضافا و « أبا » مضافا إليه مجرورا بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، على لغة من قال * إن أباه وأبا أباه * وألزم الأسماء الستة الألف فى أحوالها كلها ، وأبا مضاف و «عصام» مضافا إليه مجرورا بالكسرة الظاهرة ، و «زيد» بدلا أو عطف بيان على «أبا عصام» مجرورا بالكسرة الظاهرة ، ذكر هذا الوجه ابن هشام ، ونقله عنه الشيخ يس العليمى فى حواشيه على التصريح ، وهذا الوجه - وإن أخرجنا عن شذوذ الفصل - غير الظاهر .

٦٦٥ - هذا البيت لبجير بن زهير بن أبى سلمى المزنى ، يقوله لأخيه كعب بن زهير بن أبى سلمى ، وكان كعب و بجير قد سمعا بمبعث النبى صلى الله عليه وسلم وأنه يدعو الناس إلى الله والدار الآخرة ، وكان أبوهما قد أوصاهما إن سمعا به أن يتبعاه ، فخرجا يقصدانه ، حتى إذا كانا فى أبرق الغراف قال كعب لبجير : الحق الرجل ، وأنا مقيم ههنا ، فانظر ما يقول لك ، فقدم بجير على الرسول فسمع منه وأسلم ، وبلغ ذلك كعبا فقال :

مَنْ مُبْلِغٌ عَنِّي بِجِيرًا رِسَالَةً فَهَلْ لَكَ فِيمَا قُلْتُ بِاتْلِيفٍ هَلْ لَكَ
شَرِبْتَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ كَأَسَا رَوِيَّةً فَأَنْهَكَ الْمُؤْمِنُونَ مِنْهَا وَعَلَّكَ
وَخَالَفْتَ أَسْبَابَ الْهُدَى وَأَتَّبَعْتَهُ عَلَى أَى شَيْءٍ وَيَبْ غَيْرَكَ ذَلِكَ
عَلَى خَلْقٍ لَمْ تُلَفِ أَمَّا وَلَا أَبَا عَلَيْهِ وَلَمْ تُدْرِكْ عَلَيْهِ أَحَا لَكَ
فَإِنْ أَنْتَ لَمْ تَفْعَلْ فَلَسْتُ بِأَسَفٍ وَلَا قَائِلٍ إِمَّا عَثَرْتَ : لِمَا لَكَ

وبعث بها إلى بجير ، فكره بجير أن يكتهما رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأنشده إياها ، ثم أرسل بجير إلى كعب يقول :

مَنْ مُبْلِغٌ كَعْبًا ، فَهَلْ لَكَ فِي أَلْفِي تَلُومٌ عَلَيْهَا بِاطِلَا وَهَى أَحْزَمُ
إِلَى اللَّهِ ، لَا الْعَزَى وَلَا اللَّاتِ ، وَخَذَهُ فَتَنْجُو ، إِذَا كَانَ النَّجَاةُ ، وَتَسْلَمُ
لَدَى يَوْمٍ لَا يَنْجُو وَلَيْسَ بِمُفْلِتٍ مِنَ النَّاسِ إِلَّا طَاهِرُ الْقَلْبِ مُسْلِمٌ

﴿ تنبيه ﴾ : من المختص بالضرورة أيضا الفصلُ بفاعل المضاف ، كقوله :

٦٦٦ - نَرَىٰ أَسْمَهُمَا لِمَوْتِ تَضْمِيٍّ وَلَا تَنْمِيٍّ

وَلَا تَزْعَوِي عَنْ تَقْضِيٍّ أَهْوَاؤُنَا الْعَزْمِ

فَدَيْنُ زُهَيْرٍ وَهُوَ لَا شَيْءَ دِينُهُ وَدَيْنُ أَبِي سُلَيْمٍ عَلَىٰ مُحَرَّمٍ

وقصة إسلام كعب بن زهير وإنشاده بين يدي رسول الله قصيدته التي أولها :

بَآئَتْ سَعَادُ فَقَلْبِي الْيَوْمَ مَتَبُولُ مَتَسِيمٍ إِثْرَهَا لَمْ يُفَدْ مَكْبُولُ

قصة مشهورة شداها المبتدون .

اللفظ : « وفاق » مصدر قولك : وافقت فلانا ؛ إذا تلبس كل منكما بمثل ما تلبس به الآخر ، والمقصود هنا اتفاقهما في الإيمان برسول الله صلى الله عليه وآله ما عرفت مما ذكرناه « كعب » قد عرفت أنه ابن زهير بن أبي سلمى ، وأنه أخو الشاعر « بجير » بزنة التصغير - قد عرفت أنه أيضا ابن زهير بن أبي سلمى ، وأنه أخو المخاطب ، وأنه هو القائل ذلك « منقذ » اسم فاعل من أنقذه بنقذه ، إذا خلصه ونجاه « تهلكة » هي الهلاك ، وأراد القتل ؛ لأن الرسول صلات الله وسلامه عليه كان قد أهدر دم كعب « سقر » اسم من أسماء نار الآخرة التي أعدها الله لعقاب الكفار والعصاة .

الإعراب : « وفاق » مبتدأ ، مرفوع بالضم الظاهرة « كعب » منادى بحرف نداء محذوف ، والأصل : يا كعب ، مبنى على الضم في محل نصب . ووافق مضاف و « بجير » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « منقذ » خبر المبتدأ « لك » جار ومجرور متعلق بمنقذ « من تعجيل » جار ومجرور متعلق أيضا بمنقذ ، وتعجيل مضاف و « تهلكة » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « والخلد » الواو حرف عطف ، الخلد : معطوف على تعجيل تهلكة « في سقرا » جار ومجرور بالفتحة نيابة عن العكسرة ، لأنه لا ينصرف للعلمية والتأنيث ، متعلق بالخلد .

الشاهد فيه : قوله « وفاق كعب بجير » حيث فصل بين المضاف الذي هو قوله « وفاق » والمضاف إليه الذي هو قوله « بجير » بجملة النداء التي هي قوله « كعب » مع حرف النداء المحذوف ، وأصل الكلام : وفاق بجير يا كعب منقذ لك . إلخ .

٦٦٦ - لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أولواحق ، وقد نسبوا روايته إلى نعلب أحمد بن يحيى .

اللفظ : « أسهما » الأسمم : جمع سهم ، بفتح فسكون ، وهو النبل الذي يرمى به عن القوس

« تصي » بضم تاء المضارعة - مضارع أصميت الصيد ، إذا قتلته في مكانه فلم يجاوزه ولم ينتقل عنه بعد إصابته « تنمي » بضم تاء المضارعة أيضا - مضارع أميت الصيد ، إذا رميته فأصبت منه غير مقتل فجاوز مكانه وانتقل عنه إلى غيره ، وفي الحديث : « كل ما أصميت ودع ما أميت » يريد كل ما رميته فأصبت منه مقتلات في مكانه ، وذلك لأنك تعلم يقينا أنه قدم من رميته ، ولا تأكل ما رميته فلم نصب منه مقتلا ففر منك ثم وجدته بعد ذلك ميتا ، لأنك لا تعلم أمات من رميته أم عدا عليه حيوان آخر . وقال امرؤ القيس يصف راميا من بني نعل - وهم أرمي العرب - :

رُبَّ رَامٍ مِنْ بَنِي نَعْلٍ مُخْرِجُ كَفَيْهِ مِنْ سِتْرِهِ
فَهُوَ لَا يُنْمِي رَمِيَّتَهُ مَالَهُ لَا عُدَّ مِنْ نَفَرِهِ

قالوا : معنى قوله « لا ينمي رميته » أنه لا يتركها ترتفع من مكانها الذي أصابها فيه السهم ، وذلك لحذفه في الرمي وجودة إصابته . وقول الشاعر في البيت الشاهد « ولا نرعوى » معناه لا نزدجر ولا نكف عما نحن عليه من الضلالة والسير مع الأهواء ورغبات النفس « نقض أهواؤنا العزم » النقض : مصدر نقضت الشيء ، وأصل استعمال هذه الكلمة قولهم : نقض الغزل والحبل ينقضه ، إذا حله وفك طاقاته ، ويقولون في ضده : أبرم الحبل ونحوه ، والأهواء : جمع هوى ، وهو ميل النفس ورغبتها ، وذلك في الغالب لا يكون إلا في ضد ما يأمر به العقل وتقتضيه الحكمة . والعزم : عقد القلب على فعل من الأفعال .

الإعراب : « نرى » فعل مضارع مرفوع بضمه مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن « أسهما » مفعول به لنرى منصوب بالفتحة الظاهرة « للموت » جار ومجرور متعلق بنرى ، أو متعلق بمحذوف صفة لأسهم « تصي » فعل مضارع مرفوع بضمه مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى الأسهم ، وجملة الفعل المضارع وفاعله في محل نصب إما صفة للأسهم وإما مفعول ثان لنرى إن قدرتها علمية « ولا » الواو حرف عطف ، لا : حرف زائد لتأكيد النفي « تنمي » فعل مضارع مرفوع بضمه مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى الأسهم ، وجملة الفعل وفاعله في محل نصب معطوفة على الجملة الفعلية السابقة « ولا » الواو حرف عطف ، لا : حرف نفي « نرعوى » فعل مضارع مرفوع بضمه مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن ، والجملة لا محل لها من الإعراب معطوفة على جملة نرى أسهما « عن نقض » جار ومجرور متعلق

وقوله :

٦٦٧ - مَا إِنْ وَجَدْنَا لِلْهُوَى مِنْ طَبٍّ وَلَا عَدَمْنَا قَهْرَ وَجْدٍ صَبٍّ

بنزعوى ، ونقض مضاف و « العزم » مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله ، مجرور بالكسرة الظاهرة « أهواؤنا » أهواء : فاعل بالمصدر مرفوع بالضة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير للتكلم ومعه غيره مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر .

الشاعر في : قوله « نقض أهواؤنا العزم » حيث فصل بين المضاف الذى هو قوله « نقض » وهو مصدر والمضاف إليه الذى هو قوله « العزم » وهو مفعول المصدر ، بالفاعل وهو قوله « أهواؤنا » وأصل الكلام : ولا نزعوى عن نقض العزم أهواؤنا ، وتقديره : ولا نزعوى عن أن تنقض عزائمنا أهواؤنا . والفصل بين المصدر المضاف ومفعوله المضاف إليه بفاعله مما يختص بالضرورة . ٦٦٧ - لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أولواحق . وأجد أثر الصنعة باديا عليه .

اللفظ : « للهوى » الهوى - بفتح الهاء والواو جميعا - العشق ، وهو أيضا محبة الإنسان للشيء وغلبته على قلبه ، ومنه قوله تعالى : (وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَى) معناه - فيما قيل - نهاها عن شهواتها وما تدعو إليه من معاصي الله . ونقول : هوى بهوى هوى - من باب فرح يفرح فرحا - وهو هوى ، وهى هوية ، وقد جاء الهوى بمعنى العشق بمدودا في الشعر ، ومنه قول الشاعر :

وَهَانَ عَلَى أَسْمَاءَ إِنْ شَطَّطَ النَّوَى نَحْرٌ إِلَيْهَا وَأَهْوَاهُ يَتَوَقُّ

« طب » الطب - بفتح الطاء أو كسرهما أو ضمها - علاج الجسم والذنس ، وقد طبَّ طبَّ وطبَّ وَطِطَّ ، وَتَطَبَّبَ ، وَرَجَلَ طَبَّ وطبيب : أى عالم بالطب ، ويقولون : إن كنت ذا طب فطب لنفسك ، يريدون ابداً أول الأمر باصلاح نفسك « عدمنا » فقدنا « قهر » غلبة « وجد » الوجد - بفتح فسكون - شدة الحب « صب » الوصف من الصباية ، وهى الشوق ، وقيل : الصباية رقة الشوق وحرارته ، وقيل : هى رقة الهوى . تقول : صبيت إلى فلان - بكسر الباء - صباية فأنا صب : أى عاشق مشتاق ، والأنثى صبة .

المعنى : يريد أنه لم يجد علاجاً ينفع من برج به العشق فيشفى آلام قلبه ويعيد السكينة إلى نفسه ، وأنه كثيراً ما يظلب الحب على العاشق فيأخذ بقلبه ونفسه .

الإعراب : « ما » نافية مهملة ، حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « إن » زائدة « وجدنا » فعل ماض وفاعله « للهوى » جار ومجرور متعلق بمحذوف يقع مفعولا ثانيا لوجد تقدم على مفعوله الأول « من » حرف جر زائد « طب » مفعول أول لوجد منصوب

والأمر في هذا أسهل منه في الفاعل الأجنبي ، كما في قوله :

* أَنْجَبَ أَيَّامَ وَالِدَاهُ بِهِ ... البيت ^(١) *

ويحتمل أن يكون منه وأن يكون من الفضل بالمفعول قوله :

٦٦٨ - فَإِنْ نِكَاحَهَا مَطَرٌ حَرَامٌ

بدليل أنه يروى أيضا بنصب مطر ورفع ، والتقدير : فإن نكاح مطر إياها ، أو هي .

بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « ولا » الواو حرف عطف ، لا : زائدة لتأكيد النفي « عدمننا » فعل وفاعل « قهر » مفعول به لعدم منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « صب » مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، و « وجد » فاعل المصدر ، حروف بالضمّة الظاهرة ، وقد فصل به بين المضاف والمضاف إليه على ما استعرفه في الاستشهاد .

الشاهد فيه : قوله « قهر وجد صب » حيث فصل بين المضاف الذي هو قوله « قهر » وهو مصدر ، والمضاف إليه الذي هو قوله « صب » وهو مفعول ذلك المصدر ، بفاعل المصدر وهو قوله « وجد » . وأصل الكلام : ولا عدمننا قهر صب وجد ، يريد : لم نعدم أن يقهر الوجد الصب .
(١) هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

* إِذْ نَجَلَاهُ فَنَعِمَ مَا نَجَلَا *

وهذا هو الشاهد (رقم ٦٦٠) الذي تقدم شرحه قريبا (انظر ص ٥١٥ من هذا الجزء) وقد أعاده الشارح ههنا ليدكر أن الفصل بين المضاف والمضاف إليه بفاعل يتنوع إلى نوعين ؛ لأن هذا الفاعل إما أن يكون فاعلا بالمضاف كما في قول الشاعر * ولا عدمننا قهر وجد صب * وقد يكون فاعلا بغير المضاف كما في قوله * أنجب أيام والداه به * ألا ترى أن قوله « وجد » فاعل بالمصدر الذي قوله « قهر » وهو المضاف ، وأن قوله « والداه » فاعل بأنجب وليس هو المضاف بل المضاف هو قوله « أيام » وقد قرر الشارح أن الفصل بين المضاف والمضاف إليه بفاعل المضاف كما في قوله « قهر وجد صب » أخف وأيسر من الفصل بين المضاف والمضاف إليه بفاعل غير المضاف كما في قوله « أنجب أيام والداه به » وإن اشتركا جميعا في أنهما لا يقعان إلا في ضرورة الشعر ، وإنما كان الفصل بفاعل المضاف أهون وأيسر وأقرب محتملا من الفصل بفاعل غير المضاف لوجود الصلة بين المضاف والفاصل بينه وبين المضاف إليه ؛ لأنه فاعله .

٦٦٨ - هذا عجز بيت ، وصدره قوله :

* فَإِنْ يَكُنِ النَّكَاحُ أَحْلَ شَيْءَ *

وهذا بيت للأحوص ، وهو محمد الأحوص بن عبد الله بن عاصم بن ثابت بن أبي الأفلح ، أحد بني ضبيعة بن زيد ثم من الأوس . وكان قد عشق امرأة ونسب بها ، ثم زوجها أهلها رجلا اسمه مطر ، فقال الأحوص في ذلك قصيدة منها بيت الشاهد ، وقبله قوله :

أَنْ نَادَى هَدِيلاً يَوْمَ فَلَجٍ مَعَ الْإِشْرَاقِ فِي فَنَنِ حَمَامٍ
ظَلَلْتَ كَانَ دَمْعَكَ دُرٌّ سَلَكٍ وَهِيَ خَيْطًا وَأَسْلَمَهُ النَّظَامُ
تَمُوتُ تَشْوَقًا طَوْرًا وَتَحْيَا وَأَنْتَ جَدِيرٌ أَنْكَ مُسْتَهَامُ
كَأَنَّكَ مِنْ تَذَكُّرِ أُمِّ عَمْرٍو وَحَبْلٌ وَصَالِهَا خَلَقَ رِمَامُ
صَرِيحُ مُدَامَةٍ غَلَبَتْ عَلَيْهِ تَمُوتُ لَهَا الْمَفَاصِلُ وَالْعِظَامُ
وَأَنْتَ مِنْ بِلَادِكَ أُمِّ عَمْرٍو سَقَى دَارًا تَحُلُّ بِهَا الْغَمَامُ
سَلَامُ اللَّهِ يَا مَطَرُ عَلَيْهَا وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ
فَإِنْ يَكُنِ النِّكَاحُ أَحْلَى شَيْءٍ فَإِنْ نِكَاحَهَا ... الْبَيْتُ ، وَبَعْدَهُ :
فَلَا غَفَرَ الْإِلَهُ لِمُنْكَحِهَا ذُنُوبَهُمْ وَإِنْ صَلُّوا وَصَامُوا
فَطَلَّقَهَا فَلَسْتَ لَهَا يَكْفَى وَإِلَّا يَعْلُ مَفَرَّتْكَ الْحَسَامُ
كَأَنَّ الْمَالِكِينَ نِكَاحَ سَلَمَى غَدَاةَ نِكَاحِهَا مَطَرٌ نِيَامُ
وَلَوْ لَمْ يُنْكَحُوا إِلَّا كَفِيًّا لَكَانَ كَفِيَّتُهَا الْمَلِكُ الْهُنَامُ

اللفظ : « هديلا » الهديل - بفتح الهاء ، بزنة القتييل - فرخ الحمام ، وقيل : الذكور من الحمام ، والأعراب تزعم أن الهديل كان فرخا على عهد نوح عليه السلام فمات ضيعة وعطشا . ويقال : صاده جارج من جوارح الطير ، ويقولون : إنه ما من حمامة إلا وهي تبكي عليه ، قال نصيب :

فَقُلْتُ : أَتَبْكِي ذَاتُ طَوْقٍ تَذَكَّرْتُ هَدِيلاً وَقَدْ أَوْدَى وَمَا كَأَفْ تَبْعُ
وقال الكمي الأسدي :

وَمَا مِنْ تَهْتِفِينَ بِهِ لِنَصْرِ بِأَسْرَعَ جَابَةِ لَكَ مِنْ هَدِيلٍ

« الإشراف » مصدر أشرقت الشمس ، وقد سموا الشمس من ذلك شارقا ، ومنه قالوا : لا أكلك ما ذر شارق ، يريدون ما طلعت الشمس « فنن » الفتن - بفتح الفاء والنون جميعا - النفسن « وهي خيطا » يريد ضعف خيطه وانقطع « مستهام » شديد العشق في وله « وحبل وصلها خلق رمام » الخلق - بفتح الحاء واللام جميعا - البالي ، ويقال للمذكر والمؤنث بلفظ واحد ، تقول : ثوب خلق ، وجبة خلق ، كما يقولون : ثوب جديد ، وجبة جديد ، حملوا الضد على ضده ، ويجمع الخلق على أخلاق وخلقان . والرمام - بكسر الراء - جمع رمة - بكسر الراء أو ضمها - وهي القطعة من الحبل ، وقد قالوا : حبل رمام ، وحبل رم ، كما قالوا : قبيص أخلاق ، فوصفوا الواحد بالجمع « صريع مدامة غلبت عليه » الصريع : المصروع ، والمدامة : الخمر ، و« صريع مدامة » خبر كأن في البيت السابق ، والفاصل : جمع مفصل - بزنة المجلس - وهو كل ملتقى عظيمين من الجسد ، يريد أنه منهد القوى خائر المزم كمن صرعه الخمر « فطلقها فلست لها بكفء - البيت » الكفء - بضم الكاف وسكون الفاء ، ومثله الكفى - والكفاء - : للمائل في الشرف وعلا للزلة ، يقال : فلان كفء فلان وكفيته ، إذا كان عا مثالا له . والفرق - بزنة للمقعد أو المجلس - وسط الرأس ، وهو الذي يفرق فيه الشعر ، والحسام - بزنة الغراب - السيف .

الإعراب : « إن » حرف شرط جازم مبنى على السكون لا محل له « يكن » فعل مضارع ناقص فعل الشرط مجزوم بإين وعلامة جزمه اسكون ، وحرك بالكسر للتخاص من التقاء الساكنين « النكاح » اسم يكن مرفوع بالاضمة الظاهرة « أحل » خبر يكن منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « شيء » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « فان » الفاء واقعة في جواب الشرط ، إن : حرف توكيد ونصب « نكاحها » نكاح : اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة وهو مضاف وضمير الغائبة العائد إلى أم عمرو مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله أو مفعوله ، مبنى على السكون في محل جر بالإضافة ، وله محل رفع أو نصب بالاعتبارين « مطر » بالرفع - فاعل المصدر وذلك على اعتبار أن المصدر مضاف إلى مفعوله ، وبالنصب مفعول المصدر ، بناء على أن الضمير المضاف إليه فاعله ، وهذان الوجهان لا يأتي عليهما الاستشهاد المسألة التي نحن بصددها ، وثمة رواية ثالثة ، وهي بحر « مطر » على أن « نكاح » مضاف و « مطر » مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله أو إلى مفعوله و « ها » المتصلة بالمصدر فاصل بين المضاف والمضاف إليه ، وقد أنيب الضمير المتصل عن الضمير المنفصل ، ويمكن اعتبار هذا الضمير مفعولا للمصدر ، وكأنه أراد أن يقول : فان نكاح إياها مطر ، فلما لم يتيسر له أناب « ها » مناب « إياها » كما يمكن اعتباره فاعلا للمصدر ، وكأنه أراد أن يقول : فان نكاح هي مطر ، فلما لم يتيسر له أناب « ها » مناب

هي « حرام » خبر إن مرفوع بالضمّة الظاهرة ، والجملة من إن واسمها وخبرها في محل جزم جواب الشرط .

الشاهد فيه : قوله « نكاحها مطر » وقبل أن نبين لك مراد الشارح نذكر لك أن هذه الكلمة تروى على ثلاثة أوجه : أولها رفع « مطر » ، وثانيها نصبه ، وثالثها جره ، وأن الاستشهاد بهذا البيت على الفصل بين المضاف والمضاف إليه إنما يتم على رواية جر « مطر » وسنبين لك وجه كل رواية من هذه الروايات الثلاث بإيضاح .

أما رواية الرفع فخلاصها أن « نكاح » أضيف إلى ضمير الغائبة إضافة المصدر إلى مفعوله ، ثم ذكر فاعل المصدر بعقيب ذلك ، كما أضيف المصدر إلى مفعوله وذكر بعد ذلك فاعله في قول الشاعر :

أَفَنِي تِلَادِي وَمَا جَمَعْتُ مِنْ نَشَبٍ قَرَعُ الْقَوَاقِرِ أَفْوَاهُ الْأَبَارِقِ

وليس في هذه الرواية شذوذ من جهة ما ، كما أنه ليس فيها إنابة شيء عن شيء .
وأما رواية النصب فخلاصها أن « نكاح » أضيف إلى ضمير الغائبة إضافة المصدر إلى فاعله ، ثم ذكر بعد ذلك مفعول المصدر منصوبا ، كما أضيف المصدر إلى فاعله ، ثم ذكر مفعوله منصوبا في قوله تعالى : (وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ) وفي قول الشاعر :

أَظْلَمُ إِنَّ مُصَابَكُمْ رَجُلًا أَهْدَى السَّلَامِ تَحِيَّةً ظَلَمُ

وليس في هذه الرواية شذوذ من ناحية ما ، كما أنه ليس فيها إقامة شيء مقام شيء .
وأما رواية الجر فتحتمل وجهين : الأول : أن يكون قد أضيف المصدر إلى مفعوله وفصل بينهما بالفاعل ، والثاني : أن يكون قد أضيف المصدر إلى فاعله وفصل بينهما بالمفعول ، ويشارك الوجهان جميعا في أمور : أولها أن في كل واحد منهما إضافة المصدر إلى مفعوله ، وثانيها أن في كل واحد منهما الفصل بين المضاف والمضاف إليه بعمول آخر للمضاف ، وثالثها أن في كل واحد منهما إنابة الضمير المتصل الذي هو « ها » مناب الضمير المنفصل الذي هو « هي » إن جعلت إضافة « نكاح » إلى « مطر » من إضافة المصدر إلى مفعوله ، أو هو « إياها » إن جعلت إضافة « نكاح » إلى « مطر » من إضافة المصدر إلى فاعله . وفي هذا الوجه على كل واحد من الاعتبارين مخالفة الأصل من ناحيتين : أولاهما الفصل بين المضاف والمضاف إليه ، وثانيتهما إنابة ضمير مناب ضمير والأصل خلافه وأن يكون كل ضمير في موضعه الذي له .

فإن قلت : فكيف جاز أن يكون « مطر » فاعلا وأن يكون مفعولا ؟ مع أن الفاعل هو من أوجد الفعل والمفعول هو من وقع عليه الفعل ، فهما مختلفان .

ومنه الفصلُ بالفعل المُنْفَى ، كقوله :

٦٦٩ - بِأَيِّ زَرَاهُمُ الْأَرْضِينَ حَلُّوا

فالجواب عن ذلك أن الحدث الذي نسب إليه لا يتحقق إلا من اثنين ؛ لأن معناه الضم ، ولا يكون الضم إلا من اثنين ينضم أحدهما إلى الآخر ، وكل واحد من الاثنين يجوز أن يكون فاعلا ويجوز أن يكون مفعولا ؛ لأن أثر كل واحد منهما في صاحبه مثل أثر الآخر فيه ؛ فمن أجل ذلك صح أن يكون « مطر » فاعلا بالمصدر والضمير مفعولا ، كما صح أن يكون « مطر » مفعولا بالمصدر والضمير فاعلا ، ويقوى هذين الاحتمالين روايتنا الرفع والنصب ؛ فإن كل واحدة منهما تقوى احتمالا .

فان قلت : فلماذا قلت : إن في هذا الوجه الثالث على كل واحد من الاعتبارين إنابة الضمير المتصل مناب الضمير المنفصل ؟

فالجواب عن ذلك أن نقول لك : لما وردت الرواية بجر « مطر » عللنا أن المصدر مضاف إلى ذلك الاسم ، وإذا كان المصدر مضافا إلى ذلك الاسم فلن يجوز لنا أن نجعله مضافا إلى الضمير ؛ لأن الاسم الواحد لا يضاف إلى اسمين بنبر توسط عاطف بينهما على ما هو معلوم ، وإذا لم يكن المصدر مضافا إلى الضمير لكونه مضافا إلى ما بعده لم يكن الضمير متصلا به ؛ لأن اتصال المصدر بعموله لا وسيلة له إلا الإضافة وعمر ممنوعة ههنا ، وإذا لم يكن الضمير متصلا بالمصدر فهو منفصل عنه ، و « ها » لم يوضع في العربية ليستعمل في مكان الانفصال ، وإنما وضع لذلك « هي » للرفع و « إياها » للنصب ؛ فثبت بهذا أن الضمير المتصل - على هذا الوجه باعتباريه - مستعمل في المكان الذي يجب أن يستعمل فيه الضمير المنفصل ، فافهم هذا واحرص عليه .

٦٦٩ - هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

* أَلَدَبْرَانُ أَمْ عَسَفُوا الْكَفَارَا *

ولم أقف على نسبة هذا البيت إلى قائل معين ، وقد أنشدوا قبله بيتا ، وهو قوله :

أَلَا يَا صَاحِبِي قِفَا الْمَهَارِي نُسَائِلُ حُبِّ بَثْنَةَ أَيْنَ سَارَا

اللفظ : « المهاري » بفتح الميم ، وراؤه مفتوحة أو مكسورة ، كسكاري وعذارى ومহারى ، وهو جمع مهريه ، وهي الإبل المنسوبة إلى مهرة ، ومهرة : بلد من بلاد اليمن ، أو قوم أبوم مهرة بن حيدان ، وبلاد مهرة ليس بها نخيل ولا زروع ، وإنما أموال أهلها الإبل ، وينسب إليها النجائب المفضلة « بثنه » بفتح الباء وسكون الشاء - اسم امرأة « ألدبران » يريد : أقطعوا الدبران أو : أحلوا الدبران ، والدبران - بفتح الدال والباء - اسم مكان « عسفوا » العسف : ركوب المفازة وقطعها بغير قصد ولا هداية ولا توخي صوب معين ولا طريق مسلك . وتقول :

عسف الطريق - من باب ضرب - واعسفه ، وتعسفه ، قال ذو الرمة :

قَدْ أَعْسَفَ النَّازِحَ الْمَجْهُولَ مَعْسِفُهُ فِي ظِلِّ أَحْضَرَ يَدْعُو هَامَهُ الْبُومُ

وقال الراجز يمدح إبلا :

* وَعَسَفَتْ مَعَاظِنًا لَمْ تَذُرْ *

« الكفارا » الكفار - بكسر الكاف ، بزنة الكتاب - اسم موضع أيضا .

الإعراب : « بأى » جار ومجرور متعلق بقوله « حلوا » الآتى « ترام » ترى : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الألف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وضمير الغائبين مفعول به أول ، وأى مضاف و « الأرضين » مضاف إليه ، مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه ملحق بجمع المذكر السالم « حلوا » فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله ، والجملة من الفعل وفاعله فى محل نصب مفعول ثان ل ترى « الدبران » الهمزة للاستفهام حرف مبنى على الفتح لا محل له ، الدبران : مفعول به لفعل محذوف ، والتقدير : أحلوا الدبران ، أو أقطعوا الدبران ، منصوب بالفتحة الظاهرة « أم » حرف عطف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « عسفوا » فعل وفاعل « الكفارا » مفعول به لعسفوا ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، والألف للاطلاق ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله معطوفة بأى على جملة الفعل وفاعله ومفعوله السابقة وهى « أحلوا الدبران » .

الشاهد فيه : قوله « بأى ترام الأرضين » حيث فصل بين المضاف الذى هو قوله « أى » والمضاف إليه الذى هو قوله « الأرضين » بالفعل وفاعله ومفعوله - وذلك قوله « ترام » - وهذا الفصل خاص بضرورة الشعر ، فلا يجوز أن يكون فى كلام ، بل ولا يجوز لنا أن نوقعه فى شعرنا اعتمادا على أنه يقع فى ضرورات الشعر ، وذلك لأن هذه الضرورات التى يذكرها النحاة ويبينون أنها خارجة عن القياس والمستعمل من الكلام ؛ فانها مقصورة على العرب أنفسهم ، والسرف فى هذا أننا نقول الشعر بالتدبر والإمعان والروية ، وبالحذو على كلام العرب والسير على مألوف طريقها ، ويمكن أن تتجنب ذلك وتترك ما لم يحجر عليه سنن العربية ، فأما العرب فكانوا يقولون على السليقة لا يفكرون ولا يروون ، وقد يرتجلون الشعر ارتجالا ، فلهذا اغتفر لهم الخروج على المألوف مع الاعتقاد بأنه لا يجوز أن يقاس عليه .

هذا ، وقد سمي الشارح هذا الفعل - الذى هو قوله « ترى » - ملغى ، وهو فى ذلك تابع لأستاذه الشيخ خالد الأزهرى فى شرح التصريح ، وشيخه من قبله تابع فى هذا التعبير ، ونصيب هذا التعبير من التحقيق سير ؛ وبيان ذلك أن الفعل الفاصل بين المضاف والمضاف إليه ، وهو « ترى » ليس ملغى هنا ، بل هو عامل فى مفعولين : أولهما ضمير الغائبين المتصل به ، وثانيهما

أى : بأى الأرضين ، زاده فى التسهيل ؛ وزاد غيره الفصل بالمفعول لأجله ، كقوله :

٦٧٠ - مُعَاوِدُ جُرْأَةٍ وَقَتِ الْهُوَادِى أَشْمُ كَأَنَّهُ رَجُلٌ عَبُوسٌ

أراد معاود وقت الهوادى جرأة . وحكى ابن الأنبارى : هَذَا غُلَامٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ أَخِيكَ ،
فصل بإن شاء الله . اهـ

جملة ، « حلوا » من الفعل وفاعله ، على ما عرفت فى إعراب البيت ، وغاية الأمر أن متعلق ذلك الفعل - وهو قوله « بأى » قد تقدم عليه ، ويمكن أن يقال : إن هذا الفعل من شأنه الإلغاء لتقدم شيء عليه كما عرفت فى مباحث أفعال القلوب ، ولم يبلغ ههنا لأن الإلغاء ليس واجبا ، بل هو جائز على ما عرفت أيضا .

٦٧٠ - لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سابق أو لاحق .
اللفظ : « معاود » اسم الفاعل فعلة عاود ، وتقول : عاود فلان الأمر يعاوده ، وذلك إذا رجع إليه مرة بعد أخرى ، ويقال للمعاود للمواظب على الشيء المرن عليه ، قالوا : وأراد بالمعاود ههنا الأسد « جرأة » الجرأة - بضم الجيم وسكون الراء - ومثلها الجرأة - بفتح الجيم والماء - الإقدام على الشيء من غير توقف ولا تردد « وقت الهوادى » هكذا وقع فى نسخ الشرح وكتب النحاة بالتاء للتناد فى « وقت » ومعناه زمن ، والهوادى : جمع هادية ، وأصلها هادئة اسم الفاعل من هدا يهدأ ، إذا سكن ، والمراد بوقت الهوادى الوقت الذى يهدأ الناس فيه ، كوقت الهجرة أو وقت الظلام ، كما قالوا : ليل نائم ونهار صائم ، يريدون ينام فيه ويصام فيه . ووقع فى كثير من المراجع « وقف الهوادى » بالفاء ، وهو مصدر وقف الأمر يقفه إذا منعه أن ينفذ ، وكأن هذا الأسد يمنع الناس أن يطمئنوا فى الوقت الذى اعتادوا الهدوء فيه ؟ فهو دائما يعكر عليهم صفو هدوئهم « أشم » صفة من الشمم ، وأصله ارتفاع قصبة الأنف « عبوس » وصف معناه الذى يقطب ما بين عينيه . وقد قالوا : رجل عابس ، ويوم عبوس . وضبطه العينى « نبوس » بالنون ، ويقال : رجل أنبس الوجه ، بمعنى عابسه .

الإعراب : « معاود » خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : هو معاود « جرأة » مفعول لأجله منصوب بالفتحة الظاهرة ، ومعاود مضاف و « وقف » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، ووقف مضاف و « الهوادى » مضاف إليه « أشم » صفة لمعاود ، أو خبر مبتدأ محذوف ، وعلى الثانى تكون جملة المبتدأ والخبر معطوفة بعاطف محذوف على جملة المبتدأ والخبر السابقة « كأنه » كأن : حرف تشبيه ونصب ، وضمير الغائب اسمه مبنى على الضم فى محل نصب « رجل » خبر كأن مرفوع بالضمة الظاهرة « عبوس » صفة لرجل ، والجملة من كأن واسمه وخبره فى محل رفع صفة لأشم .

الشاهد فيه : قوله « معاود جرأة وقف » حيث فصل بين المضاف الذى هو قوله « معاود »

﴿ خاتمة ﴾ قال في شرح الكافية : المضاف إلى الشيء يتكامل بما أضيف إليه تكملاً
الموصول بصلته ، والصلة لا تعمل في الموصول ، ولا فيما قبله ، وكذا المضاف إليه لا يعمل
في المضاف ، ولا فيما قبله ؛ فلا يجوز في نحو « أنا مثلاً ضارب زيداً » أن يتقدم « زيداً »
على « مثلاً » ، وإن كان المضاف غيراً وقصد به النفي جاز أن يتقدم عليها معمول ما أضيفت
إليه ، كما يتقدم معمول المنقّب بلا ، فأجازوا « أنا زيداً غير ضارب » كما يقال : أنا زيداً
لا أضرب ، ومنه قوله :

٦٧١ - إنَّ امرأً خَصَنِي عَمْدًا مَوَدَّتَهُ عَلَى التَّنَائِي لَعْنَدِي غَيْرُ مَكْفُورٍ

والمضاف إليه الذي هو قوله « وقف » بالمفعول لأجله وهو قوله « جراءة » وأصل الكلام : معاود
وقف الهوادي جراءة ، أى : أنه قد مرّن على وقف الهوادي فهو لا يترك ذلك ؛ من أجل جراءته
وإقدامه وعدم تفكيره في العواقب .

٦٧١ - أنشد سيبويه هذا البيت (ج ١ ص ٢٨١) ونسبه إلى أبي زبيد الطائي ،
وأنشده ابن الأنباري في الإنصاف (ص ١٧٦) غير منسوب ، واسم أبي زبيد حرمة بن المنذر ،
وكان نصرانياً ، وعلى دينه مات ، وهو من أدرك الجاهلية والإسلام ، فعد في المخضرمين ،
والحقه ابن سلام بالطبقة الخامسة من المسلمين وهم : هو ، والعجير السلولي بن عبد الله السلولي ،
وعبد الله بن همام السلولي ، ونافع بن لقيط الأسدي (انظر طبقات الشعراء لابن سلام الجمحي
ص ١٣٢ وما بعدها طبع ليدن ١٩١٣ م) وكان أبو زبيد الطائي نديماً لأبي وهب الوائدي بن
عقبة أيام ولايته على الكوفة ، والبيت المستشهد به من قصيدة مدحه فيها ، ومن أبيات هذه
القصيدة قوله :

يَا لَيْتَ شِعْرِي بِأَنْبَاءِ أَنْبِيَائِهَا قَدْ كَانَ يَنْبَغِي بِهَا صَدْرِي وَتَقْدِيرِي
مَنْ أَمْرِي مَا يَزِدُّهُ اللَّهُ مِنْ شَرَفٍ أَفْرَحَ بِهِ وَمُرِّي غَيْرُ مَسْرُورٍ
ومن أبياتها قوله :

إِنَّ الْوَلِيدَ لَهُ عِنْدِي ، وَحَقُّ لَهُ ، وَدُ الْخَلِيلِ وَنُصْحُ غَيْرِ مَذْخُورٍ
لَقَدْ رَعَانِي وَأَدْنَانِي وَأُظْهِرَنِي عَلَى الْأَعَادِي بِنُصْرٍ غَيْرِ تَقْدِيرٍ
فَشَدَّبَ الْقَوْمَ عَنِّي غَيْرُ مُكْتَرِثٍ حَتَّى تَنَاهَوْا عَلَى رَغْمٍ وَتَضْعِيرٍ
نَفْسِي فِدَاهُ أَبِي وَهَبٍ وَقَلَّ لَهُ يَأُمُّ عَمْرٍو فَلَئِنْ يَوْمَ أَوْ سِيرِي

فقدم « عندى » وهو معمول « مكفور » مع إضافة « غير » إليه ؛ لأنها دالة على نفى ، فكانه قال : لَعِنْدِي لَا يُكْفَرُ ، ومنه قوله تعالى : « عَلَى الْكَافِرِينَ غَيْرُ يَسِيرٍ » فإن لم يُقصد بغير نفى لم يتقدم عليها معمول ما أضيفت إليه ؛ فلا يجوز فى قولك « قَامُوا غَيْرَ ضَارِبٍ زَيْدًا » قاموا زيدا غير ضارب ؛ لعدم قصد النفى بغير . هذا كلامه . والله أعلم

اللفظ : « خصنى » تقول : خصصت فلانا بكذا أخصه - من باب نصر - خصا وخصوصا وخصوصة وخصوصية - بتشديد الياء أو تخفيفها ، وفتح الحاء فى الأخيرة أيضا أفصح من ضمها - إذا أفردته به وفضله على من عداه . قال الأعمى : « وأراد خصنى بمودته ، خذف ، وأوصل الفعل فنصب » اهـ « عمدا » ، تقول : عمدت لشيء ، وعمدت إليه أحمد - من باب ضرب - عمدا ، إذا قصدته « مودته » المودة : الحب ، والمودة : أحد مصادر وددت فلانا أوده - من باب علم - ودا وودادا بتشليل الواو فيهما - وودادة - بفتح الواو - ومودة ، ومودودة « التناؤى » البعد ، وتقول : نأى فلانا ، ونأى عنه بنأى - من باب قطع - نأيا ، وتناؤى عنه تناؤيا ، واتأى عنه انتأى ؛ إذا بعد « مكفور » تقول : كفر فلان النعمة يكفرها - من باب نصر - كفرا - بفتح الكاف وضمها - وكفورا وكفرا ؛ إذا جحدتها وسترها ، وذلك ضد الشكر ، وفى دعاء القنوت « ولا تكفرك » أصله : ولا تكفر نعمتك ، وقال الأعمى : « والمكفور هنا من كفر النعمة وجحودها » اهـ .

المعنى : قال الأعمى : « مدح الوليد بن عقبة ، ووصف نعمة أنعمها عليه مع بعده وتناؤيه عنه » اهـ .

الإعراب : « إن » حرف تأكيد ونصب « امرأ » اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة « خصنى » خص : فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى امرأ ، والنون للوقاية ، وياء التكلم مفعول أول « عمدا » يصح أن يكون حالا من فاعل خص بتأويله بمشتق : أى خصنى عامدا ، ويجوز أن يكون مفعولا مطلقا بتأويل خصنى خصوص عمدا ، خذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه « مودته » مودة : مفعول ثانٍ لخص ، وأصله مجرور بالباء لما علمت فى لغة البيت من أن هذا الفعل يتعدى فى الأصل إلى مفعولين ينصب أحدهما بنفسه والآخر بواسطة الباء ، فلما حذف الباء أوصل الفعل إلى الثانى بنفسه فانتصب ، ويسمى هذا الباب الحذف والإيصال ، أى : حذف الحرف الذى كان الفعل يتعدى به وإيصال الفعل إلى الاسم الذى كان مجرورا بذلك الحرف بغير واسطة ، ومودة مضاف وضمير الغائب مضاف إليه مبنى على الضم فى محل جر « على التناؤى » جار ومجرور متعلق بنحس « لعندى » اللام هى اللام الزحلقة التى تدخل على خبر إن المكسورة وعلى معمول خبرها ، وعند : ظرف متعلق بمكفور الآتى آخر

البيت ، وهو مضاف وياء التكلم مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر « غير » خبر إن الواقعة في أول البيت ، وهو مضاف و « مكفور » مضاف إليه مجرور بالكسرة .
الشاهد فيه : في هذا البيت شاهدان من شواهد النحاة .

أما الشاهد الأول ففي قوله « لعندي » حيث دخلت لام الابتداء على معمول خبر إن . قال سيبويه (ج ١ ص ٢٨١) : « وتقول : إن زيدا فيها قائما (ووجهه أن تدخل اللام على خبر إن ، ويكون الجار والمجرور هو خبر إن ، وقائما : حالا من الضمير المستكن في الخبر العائد إلى المبتدأ) وإن شئت ألغيت فيها كأنك قلت : إن زيدا لقائم فيها . ويدلك على أن فيها تلغى أنك تقول : إن زيدا لبك مأخوذ (يريد بإلغاء الجار والمجرور ألا يكون هو الخبر ويكون متعلقا بالخبر ، وتفسيره على الاصطلاح النحوي تصديره لغوا بعد أن كان مستقرا) قال الشاعر * إن امرأ خصني عمدا مودته - البيت * فلما دخلت فيما لا يكون إلا لغوا عرفنا أنه يجوز في فيها ويكون لغوا لأن فيها قد تكون لغوا » اهـ . فأتت ترى أن سيبويه قد استدلل بهذا البيت على أنه يجوز دخول اللام على معمول خبر إن مع إخلاء الخبر من هذه اللام .

وبهذا البيت استدلل البصريون على أن اللام في قولك « لزيد قائم » هي لام الابتداء قد دخلت على المبتدأ .

فأما الكوفيون فيذهبون إلى أن هذه اللام لام جواب القسم ، والأصل عندهم في قولك لزيد قائم : والله لزيد قائم ، فحذف القسم اكتفاء بدلالة اللام عليه ، قالوا : لأنها لو كانت لام الابتداء لم يجوز أن تدخل إلا على المبتدأ ، لكننا رأيناها تدخل على المفعول به في نحو قولك : لزيدا عمرو ضارب ، والمفعول لا يكون إلا منصوبا ، فلو كانت هذه اللام لام الابتداء لكان يجب أن يكون ما بعدها مرفوعا ، ولما كان يجوز أن يليها المفعول الذي يجب أن يكون منصوبا .

قال ابن الأنباري في الرد على هذه الحجة : « قلنا : الأصل في اللام ههنا أن تدخل على زيد الذي هو المبتدأ ، وإنما دخلت على المفعول الذي هو معمول الخبر لأنه لما قدم في صدر الكلام وقع موقع المبتدأ ؛ فجاز دخول اللام عليه ؛ لأن الأصل في هذه اللام أن تدخل على المبتدأ ، فإذا وقع المفعول موقعه جاز أن تدخل هذه اللام عليه كما تدخل على المبتدأ ، وإذا جاز دخول هذه اللام على معمول الخبر إذا وقع موقعه كقولك : إن زيدا أطعامك آكل ، وكقول الشاعر * إن امرأ خصني عمدا مودته - البيت * وإن كان الأصل فيها أن تدخل بعد نقلها عن الاسم على الخبر لأعلى معموله لوقوعه موقعه ؛ فكذلك يجوز دخول هذه اللام على المفعول إذا وقع موقع المبتدأ ، وإن كان الأصل فيها أن تدخل على المبتدأ ؛ لوقوعه موقعه » اهـ كلامه بحروفه .

وأما الشاهد الثاني - وهو المقصود للشارح من الإتيان بهذا البيت هنا - ففي قوله « لعندي »

أيضا حيث تقدم معمول المضاف إليه الذي هو قوله مكفور على المضاف الذي هو قوله غير ، والأصل أن ذلك لا يجوز - على ما بينه الشارح - إلا أنه لما كان المضاف والمضاف إليه ههنا بمنزلة عامل منفي بلا جاز أن يتقدم معمول المضاف إليه على المضاف ، أفلست ترى أنه يجوز لك أن تقول : أنا زيدا لا أضرب ، فتقدم « زيدا » على عامله الذي هو « أضرب » مع الفصل بينهما بلا النافية ؟ فلما كانت « غير » إذا كان المراد بها النفي بمنزلة لا ، وكان ما أضيفت إليه بمنزلة أضرب ، وكان تقديم معمول أضرب غير محذور ؛ كان تقديم معمول ما أضيفت غير الدالة على النفي جائزا غير ممنوع منه . وقد رأيت في باب المبتدأ والخبر أنهم جعلوا مرفوع ما أضيفت إليه « غير الواقعة » مبتدأ سادا مسد خبر غير نفسها في نحو قول الشاعر :

غَيْرُ لَاهٍ عِدَاكَ فَاطَّرِحَ اللَّهُ وَ لَا تَقْتَرِزُ بِعَارِضٍ سَلِمَ

وقول أبي نواس :

غَيْرُ مَأْسُوفٍ عَلَى زَمَنِ يَنْقَضِي بِأَلْهَمٍ وَالْخَرْبِ

وذلك لتنزيلهم « غير » منزلة حرف النفي وكأن ما معنا حرف نفي داخل على وصف يكتب بمرفوع ، فكأنه قد قيل : ما لاه عداك ، وما مأسوف على زمن ، فكذلك ههنا كأنه قد قيل : لعندي لا يكفر ، فافهم ذلك .

المضاف إلى ياء المتكلم

إنما أفرد بالذكر لأن فيه أحكاماً ليست في الباب الذي قبله ، أشار إلى ذلك بقوله :
 (آخِرَ مَا أَضِيفَ لِلْيَاءِ كُسِرُ) أى : وجوباً (إِذَا * لَمْ يَكْ مُغْتَلّاً) : منقوصاً ،
 أو مقصوراً (كَرَامٍ وَقَدَى * أَوْ يَكْ) مثني أو مجموعاً على حده (كَابْنَيْنِ وَزَيْدَيْنِ ؛ فَذَى)
 الأربعة (جميعهما) آخرها واجب السكون ، و (أَلْيَا بَعْدُ) أى : بَعْدَهَا (فَتَحُّهَا اخْتِذَى)
 أى اتبع . (وَتُدْغَمُ أَلْيَا) من المنقوص والمثنى والمجموع على حده في حالتى جرهما ونصبهما
 (فِيهِ) أى : في الياء المذكورة ، يعنى ياء المتكلم (وَ) كذا (أَوَاوُ) من المجموع حال
 رفعه : فتقول : هَذَا رَامِيٌّ ، ورأيت رَامِيٍّ ، ومررت بِرَامِيٍّ ، ورأيت ابْنِيَّ وَزَيْدِيَّ ، ومررتُ
 بِابْنِيَّ وَزَيْدِيَّ ، وهُوَ لَاءَ زَيْدِيٍّ . والأصل في المثنى والمجموع المنصوبين أو المجرورين :
 ابْنَيْنِ لى ، وَزَيْدَيْنِ لى ، فحذفت النون واللام للإضافة ، ثم أدغمت الياء في الياء . والأصل
 في الجمع المرفوع : زَيْدُوْى ، فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداها بالسكون فقلبت الواو ياء ،
 ثم قلبت الضمة كسرة لتصبح الياء ، ومنه قوله عليه الصلاة والسلام « أَوْ نُخْرِجِيَّ هُمْ »
 وقول الشاعر :

٦٧٢ — أَوْدَى بَنِيَّ وَأَعْقَبُونِي حَسْرَةً عِنْدَ الرُّقَادِ وَعَبْرَةً لَا تُقْلَعُ

٦٧٢ — هذا بيت من قصيدة لأبي ذؤيب الهذلي ، واسمه خويلد بن خالد بن محرت بن
 زبيد بن مخزوم بن صاهلة بن كاهل بن الحرث بن تميم بن سعد بن هذيل . وكان شاعراً فحلاً ،
 لا غميرة فيه ولا وهن ، وهو أحد المخضرمين ممن أدرك الجاهلية والإسلام ، فأسلم وحسن إسلامه
 وكان له خمسة بنين ، وكانوا قد هاجروا إلى مصر وهم رجال ذوو بأس ونجدة فأصابهم الطاعون
 فهلكوا جميعاً في عام واحد ، وفيهم بقول أبو ذؤيب قصيدته هذه ، ويعدها العلماء في الدروة العليا
 من الشعر ، وأولها قوله :

أَمِنْ الْمُنُونِ وَزَيْنِهَا تَتَوَجَّعُ وَالْبَهْرُ لَيْسَ بِمَقْتَبٍ مَنْ يَخْرَعُ
 قَالَتْ أُمَيْمَةُ : مَا لِحَيْسِمِكَ شَاحِبًا مِنْذُ ابْتَدَلْتُ وَمِثْلُ مَالِكَ يَنْفَعُ

أَمْ مَا لَجْنِيكَ لَا يُبْلِغُ مَضْجَعًا إِلَّا أَقْضَى عَلَيْكَ ذَاكَ الْمَضْجَعُ
فَأَجَبْتُهَا أَمَّا لِحِسِّي أَنَّهُ أَوْدَى بَنِيَّ مِنَ الْبِلَادِ فَوَدَّعُوا
أَوْدَى بَنِيَّ وَأَعْقَبُونِي حَسْرَةً بَعْدَ الرُّقَادِ ... الْبَيْتِ ، وَبَعْدَهُ :
سَبَقُوا هَوًى وَأَعْتَقُوا لِهَوَاهُمْ فَتَخَرُّمُوا وَلِكُلِّ جَنْبٍ مَضْرَعُ
فَصَبَرْتُ بَعْدَهُمْ بِمَيْشٍ نَاصِبٍ وَإِخَالُ أَنِّي لَأَحِقُّ مُسْتَنْبَعُ

اللفظ : « المنون » الموت ، فعول بمعنى فاعل من المن ، وهو القطع ، وذلك لأن الموت بمن كل شيء : يضعفه وينقصه ويقطعه ، وهو يذكر ويؤث ، فأما من ذكره فقد حمله على الموت ، وأما من أنه فقد حمله على النية ، وبيت أبي ذؤيب هذا يروى فيه « وريبه » بالتذكير ، ويروى فيه « وريبها » بالتأنيث . والتأنيث أكثر ، ومن شواهد ما أنشده عبد الرحمن بن أخي الأصمعي عن عمه :

غُلَامٌ وَغَى تَحَحَّيَا فَأَبْلَى فَخَافَ بِلَاءَهُ الدَّهْرُ الْخَوَوْنَ
فَابٌ عَلَى الْفَتَى الْإِقْدَامَ فِيهَا وَلَيْسَ عَلَيْهِ مَا جَنَّتِ الْمُنُونُ

وقول النابغة :

وَكُلُّ فَتَى وَإِنْ أَمَشَى وَأَثَرَى سَتُخْلِجُهُ عَنْ الدُّنْيَا الْمُنُونُ

وقول عمرو بن حسان :

تَمَخَّضَتِ الْمُنُونُ لَهُ بِيَوْمٍ أَنَّى وَلِكُلِّ حَامِلَةٍ تَمَامُ

وقول أبي طالب :

أَيُّ شَيْءٍ دَهَاكَ أَوْغَالَ مَرَعَا لَكَ ؟ زَهْلٌ أَقْدَمَتْ عَلَيْكَ الْمُنُونُ ؟

وجعله عدي بن زيد جمعا ، وذلك في قوله :

مَنْ رَأَيْتَ الْمُنُونُ خُلْدَنَ أَمْ مَنْ ذَا عَلَيْهِ مِنْ أَنْ يُضَامَ خَفِيرُ ؟

وقول أبي ذؤيب في أبيات الشاهد « وريبها » ريب الدهر : حوادثه ، وريب النون : أسبابها ،

وفي التنزيل الكريم : (نَتَرَبَّصُّ بِرَيْبِ الْمُنُونِ) ويقال : المنون في الآية الدهر ، وريبه

أحداثه ، وبه فسروا بيت أبي ذؤيب ، وقول الأعشى ميمون بن قيس :

أَنْ رَأَتْ رَجُلًا أَعْشَى أَضْرَ بِهِ رَيْبُ الْمُنُونِ وَدَهْرُهُ مُتَبِيلُ خَبِلُ

... ..

« تنوجع » تنشكى وتتفجع ، والمراد تظهر وجيعتك باعلان الشكوى منها « بمعنب » المعنب - بضم الميم - اسم الفاعل من قولك : أعنب فلان فلانا ، إذا أعطاه العنبى وأرضاه وترك ما كان يغضب عليه من أجله ورجع إلى ما يرضيه عنه بعد إسخاطه إياه عليه ، وحقيقته : أزال عتبه وسخطه ؛ فالهمزة فيه همزة السلب ، كما فى أشكاه بمعنى أزال شكابته « يجزع » تقول : جزع فلان من كذا يجزع - من باب فرح - جزعا وجزوعا ، إذا لم يصبر عليه فأظهر الحزن ، « قالت أميمة - البيت » أميمة : اسم امرأته ، والشاحب : المتغير ، وتقول : شحب لونه يشحب - من أبواب قطع ونصر وكرم - شحوبا وشحوبة - بضم الشين فيهما ؛ إذا تغير من هزال أو جوع أو سقر ، وتقول : شحب جسمه أيضا ، إذا تغير ، حكاة فى الصحاح . وابتذلت - بالبناء للجهول - يريد منذ ابتذلت نفسك بعد أن مات من كان يكفيك ضيقتك من بئيك ، وقوله « ومثل مالك ينفع » يريد به أن لديه من المال ما يتمكن معه من أن يشتري العبيد أو يؤجر العسقاء الذين يقومون له بما يريد « أم ما جنبك لا يلائم مضجعا - البيت » لا يلائم : لا يوافق ، والمضجع - بفتح الميم والجيم جميعا - اسم المكان من قولك : ضجع الرجل يضجع - من باب قطع - ضجعا وضجوعا ، إذا وضع جنبه على الأرض ؛ فهو ضاجع ، وأقض عليك : صار تحت جنبك مثل قضيب الحجارة ، وهى صغار الحجارة « فأجبتها أما لجسمى - البيت » أما : مركبة من أن المفسرة وما الموصولة ، وما : مبتدأ خبره المصدر النسبك من أن وما بعدها ، وكأنه قد قال : فأجبتها قائلا لها : الذى لجسمى هو هلاك بنى ، وأودى : هلك ، وتقول : أودى يودى إيداء فهو مود « أودى بنى وأعقبونى غصة - البيت » أعقبونى : خلفوا لى وأورثونى ، والغصة - بضم الغين - الشجا وما اعترض فى الحلق فأشرق ، وتقول : غص فلان بالطعام يغص غصصا - من باب فرح يفرح فرحا - إذا اعترض فى حلقه شئ فمنعه التنفس ، وقالوا : غص فلان بالحزن وبالغيط ، على التشبيه . والرقاد : النوم ، وإنما خص ظهور الغصة بوقت الرقاد لأن الرقاد إما يكون فى الليل ، والليل عندهم منار المحموم والأشجان ، ألا ترى ذلك الذى يقول :

نَهَارِي نَهَارُ النَّاسِ حَتَّى إِذَا بَدَأَ لِي اللَّيْلُ هَزَّ نِيَّ إِلَيْكَ الْمَضَاجِعُ

والعبرة - بفتح العين الهملة وسكون الباء - الدفعة ، ولا تقلع : لا تسكف ولا تفارقنى ، وتقول : ألق فلان عن كذا ، إذا كف عنه وتركه ، وتقول أيضا : قد ألقمت الحى عن فلان ، إذا غادرته « سبقوا هوى » هذا هو الشاهد الآتى (رقم ٦٧٣) وسفسرجه هناك شرحا واقيا « فغبرت بعدهم - البيت » غبرت : بقيت ، وتقول : غبر فلان يغبر غبورا - مثل قعد يقعد قعودا - إذا بقى ومكث ، وإذا ذهب مضى ، فهو من الأضداد ، وناصب : دونصب وهو التعب كلابن وتامى ،

على النسب ، ويقال : هو فاعل بمعنى مفعول ، وكأنه قد قال : بقيت في عيش منصب . ويقال : هو فاعل بمعنى مفعول فيه : أي عيش يتعب فيه صاحبه ، كيوم عاصف : أي تعصف فيه الرياح ، وإخال : أظن ، ولاحق : ذاهب في أثرهم .

الإعراب : « أودى » فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر « بنى » فاعل مرفوع بالواو للنقلية ياء نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم ، وهو مضاف وياء التكلم المدغمة في الياء للنقلية عن الواو مضاف إليه مبني على الفتح في محل جر « وأعقبوني » الواو حرف عطف ، وأعقب : فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وواو الجماعة فاعله مبني على السكون في محل رفع ، والنون للوقاية ، وياء التكلم مفعول أول مبني على السكون في محل نصب « حسرة » مفعول ثان منصوب بالفتحة الظاهرة « عند » ظرف متعلق بأعقب ، أو بمحذوف صفة لحسرة ، وهو مضاف و « الرقاد » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « وعبرة » الواو حرف عطف ، عبرة : معطوف على حسرة منصوب بالفتحة الظاهرة « لا تقلع » لا : حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، تقلع : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى عبرة ، وجملة الفعل للمضارع وفاعله المستتر فيه في محل نصب صفة لعبرة .

الشاهد في قوله « بنى » فإن أصله « بنون لى » حذفت النون للاضافة ؛ إذ لا تجامع الإضافة التنوين ولا ما ناب عنه من نون للنون وجمع المذكر السالم ، وحذفت اللام للتخفيف ؛ فصار « بنوى » فاجتمع واو وياء وإحداها سابقة بالسكون ؛ فقلبت الواو ياء ، ثم أدغمت الياء في الياء لاجتماع مثليين أولهما ساكن ، فصار « بُنِيَ » ثم قلبت الضمة كسرة لمناسبة الياء ، فصار « بُنِيَ » وههنا أمور لابد أن ننبهك إليها :

أولها : أن ما قبل ياء التكلم في مثل هذا لا يجوز كسره كما هو الأصل فيما قبل ياء التكلم ، بل لابد من تسكينه ، والسر في هذا - في هذا المثال - أن الحرف الذي قبل ياء التكلم واجب الإدغام لما عرفت ، والحرف المدغم ليس قابلا للتحرريك بته ، وهذا مما لا اختلاف فيه في لغة جميع العرب ؛ لأن الاختلاف فيه بأن يسكنه قوم ويحركه آخرون غير ممكن .

وثانيها : أن ياء التكلم نفسها واجبة الفتح في لغة جمهرة العرب ، ووجهه عندهم قصد التخفيف ؛ فإن اجتماع ياءين وكسرتا بينهما على ما هو الأصل في التخاص من التقاء الساكنين ثقيل ، وبنو ربوع وحدهم يجيزون في ياء التكلم في هذا الموضع الكسرة ، وهو مطرد عندهم في ياء التكلم التي أضيف إليها جمع مذكر سالم ، وعليه قراءة حمزة والأعمش ويحيى بن وثاب : (مَا أَنَا بِمُضَرِّحِكُمْ وَمَا أَنْتُمْ بِمُضَرِّحِي) ووجه ذلك عندهم أن الأصل الأصيل في ياء

هذا إذا كان ما قبل الواو مضموما كما رأيت ، وإليه أشار بقوله : (وَإِنْ * مَا قَبْلَ وَاوٍ ضُمَّ
فَا كَسِرُهُ يَهْنُ) فَإِنْ لَمْ يَنْضَمْ بَلْ افْتَحَ بَقِيَ عَلَى فَتْحِهِ ، نَحْوُ مُصْطَفَوْنَ فَنَقُولُ : جَاءَ مُصْطَفَى
(وَالْفَا سَلَمَ) مِنَ الْإِقْلَابِ ، سِوَاهُ كَانَتْ لِلتَّثْنِيَةِ نَحْوُ يَدَايَ ، أَوْ لِلْحَمُولِ عَلَى التَّثْنِيَةِ نَحْوِ
ثَنَتَايَ ، بِالْإِتْفَاقِ ، أَوْ آخِرِ الْمُقْصُورِ نَحْوِ عَصَايَ ، عَلَى الْمَشْهُورِ (وَفِي الْمُقْصُورِ عَنْ * هُذَيْلٍ
أَنْقَلَبُهَا يَاءَ حَسَنٍ) نَحْوِ عَصَى ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ :

للتكلم السكون لأنه الأصل في كل مبدئ ، والياء التي قبلها ساكنة للادغام ، والأصل في التخلص
من التقاء الساكنين الكسر . وقد سكت هذه اللغة عن بني يربوع الفراء وقطرب ، وأجازها
أبو عمرو بن العلاء ، وواجه إجازته ما ذكرنا .

وثالثها : أنكر أبو العلاء المعري قراءة حمزة وعن ذكرنا معه ، فقال : « أجمع أصحاب العربية
على كراهة قراءة حمزة في (وَمَا أَنْتُمْ بِمُضَرِّحِينَ) بالكسر » ، وقد سبقه إلى هذا الإنكار
جماعة من النحاة ، قال الكسائي : « كان نصير النحوي يحمل قراءة حمزة على اللحن ، وكان
أهل النحو يحسبونه من حمزة غلطا » اهـ .

وقد شنع ابن هشام على أبي العلاء المعري بسبب إنكاره قراءة حمزة ، فقال : « والمعري له
قصد في الطعن على علماء الإسلام ، وأهل الدين كسروا لغتهم إسكان ياء الإضافة ، فالتقى معهم
ساكنان ، ونظيره الكسر في شد ، وفي مع القوم ، وإن كان الكسر في الياء أثقل » اهـ .
وقال الرازي في شرحه على التسهيل : « وزعم القاسم بن معين أن قراءة حمزة صواب ، وكان
ثقة بصيرا ، ولا التفات إلى من طعن في قراءة حمزة هذه . ومن حفظ حجة على من لم يحفظ » اهـ
وقول الرازي « ومن حفظ حجة على من لم يحفظ » إشارة منه إلى أن مرجع القراءات في القرآن
ليس هو الرأي والقياس على وجوه العربية المعروفة ، وإنما مرجعه إلى الرواية والسماع المتصل
سنده برسول الله صلى الله عليه وسلم ، فمن روى قراءة منها وهو ثقة عدل في روايته ضابط لم
يكن لنا أن ننكر عليه متنديين إلى أنا لا نسرف لهذه القراءة وجهها في العربية ، فكأن من وجوه
العربية التي جهلناها ، والقراءة نفسها ثبت وجه العربية إن لم يكن معروفا لنا ؛ لأنها متلقاة عن
أفصح العرب قاطبة ، فهو لا ينطق إلا بما يسوغ في العربية ، ولا يقبل من أحد أن يقرأ أمامه
في كتاب الله إلا بما يصح عربية ، فيكون ذكر واحد من القراء وجهها غير معروف لنا بمنزلة
أن يحفظ أحد علماء العربية شاهدا لا يحفظه غيره ؛ فإذا ثبت - من جهة أخرى - كما ثبت في تخرج
هذه القراءة - أن هذه لغة قوم من العرب بأعيانهم كان ذلك من أقوى الدلائل على صحة هذه
القراءة ، ولم يكن لأحد أن ينكرها .

٦٧٣ - سَبَقُوا هَوًى وَأَعْتَقُوا لِهَوَاهُمْ فَتَخَرَّمُوا وَلِكُلِّ جَنْبٍ مَضْرَعٌ

وحكى هذه اللغة عيسى بن عمر عن قریش ، وقرأ الحسن « يا بشرى » .

٦٧٣ - هذا البيت من صرنية أبى ذؤيب الهذلى التى سبق التعريف بها فى شرح الشاهد

السابق (رقم ٦٧٢) وقد ذكرنا مع شرح الشاهد السابق جملة من أبياتها منها هذا البيت ، وبعد ما أنشدناه هناك مباشرة قوله :

وَلَقَدْ حَرَصْتُ بِأَنْ أَدَافِعَ عَنْهُمْ فَإِذَا الْمَنِيَّةُ أَقْبَلَتْ لَا تُدْفَعُ
وَإِذَا الْمَنِيَّةُ أَنْشَبَتْ أَظْفَارَهَا أَلْفَيْتَ كُلَّ تَمِيْمَةٍ لَا تَنْفَعُ
فَالْعَيْنُ بَعْدَهُمْ كَأَنَّ حَدَاقَهَا سَمِلَتْ بِشَوْكِ فَهَى عَوْدٍ تَدْمَعُ
حَتَّى كَأَنِّي لِلْحَوَادِثِ مَرَوَةٌ يَصِفَا الْمَشْرِقِ كُلَّ يَوْمٍ تَقْرَعُ
وَتَجَلْدِي لِلشَّامِتِينَ أَرْبَهُمُ أَيْ لِرَبِّبِ الدَّهْرِ لَا أَنْضَعُضُ
وَالنَّفْسُ رَاغِبَةٌ إِذَا رَغَبَتْهَا وَإِذَا تَرَدَّدَ إِلَى قَلِيلٍ تَنْفَعُ
وَلَكِنَّ بِهِمْ فَجَعَ الزَّمَانُ وَرَبِيهُ إِنِّي بِأَهْلِ مَوَدَّنِي لَمُجْعُ
كَمْ مِنْ جَمِيعِ الشَّمْلِ مُلْتَمِ الْهَوَى كَانُوا بِعَيْشٍ قَبْلَنَا فَتَصَدَّعُوا
وَالدَّهْرُ لَا يَبْقَى عَلَى حَدَثَانِهِ جَوْنُ السَّرَاقِ لَهُ جَدَائِدُ أَرْبَعُ
صَحْبُ الشَّوَارِبِ لَا يَزَالُ كَانَهُ عَبْدٌ لِّآلِ أَبِي رَيْبَعَةٍ مُسْنَعُ
أَكَلَ الْجِيمِ وَطَاوَعْتُهُ سَمَحَجُ مِثْلُ الْقَنَاقَةِ وَأَزَعَلَتْهُ الْأَمْرُعُ
بِقَرَارِ قِيَمَانٍ سَقَاهَا وَابِلُ وَاهٍ ، فَأَنْجَمَ بُرْهَةً لَا يُقْلَعُ
فَلَيْسَ حِينًا يَسْتَلِخِ بِرَوْضِهِ فَيَجِدُ حِينًا فِي الْمَلَاكِ وَيَسْمَعُ
حَتَّى إِذَا جَزَرَتْ مِيَاهُ بَرُورِهِ وَبَأَى حِينَ مَلَاوِقِ تَنْقَطُ
ذَكَرَ الزُّرُودَ بِهَا وَشَاقَ أَمْرَهُ شَوْمٌ وَأَقْبَلَ حِينَهُ يَنْتَعُ
فَأَفْتَنَهُنَّ مِنَ السَّوَاءِ ، وَمَاوَهُ بَرٌّ ، وَعَانَدَهُ طَرِيقُ مَهِيغُ
فَكَانَهَا بِالْجَزْعِ بَيْنَ نُبَايِعِ وَأُولَاتِ ذِي الْعَرَجَاءِ نَهْبٌ مُجْعُ

... ..

اللفظة : « سبقوا هوى » - البيت « معنى هذه العبارة أنهم ماتوا قبلى وكنت أحب أن أموت قبلهم ، أى : سبقوا وتقدموا ما كنت أشتهيه وأهواه ، وهوى - بتشديد الباء - هوى ، بلفظة هذيل ، وستعرفه فى بيان الاستشهاد . وأعنعقوا : أسرعوا ، وحرفيته ساروا العنق ، والعنق - بفتح العين والنون جميعا - ضرب من السير السريع ، قال الشاعر :

يَا نَاقُ سِيرِي عَنَقًا فَيَسِيحًا إِلَى سُلَيْمَانَ فَتَنَسُّ قَرِيحًا

وقد جعل ذهابهم إلى الموت مما أشتهاه أبتاؤه ورغبوا فيه ، ولاشك أنهم لم يهتوا ذلك ولم يرغبوه ولكنه ضربه مثلا ؛ لشدة سرعتهم إلى الموت ، كما أن من يشتهى شيئا ويحرص عليه يكون شديد السرعة إليه . وتخرموا - بالبناء للجھول - انتقصوا ، وأراد أنهم ذهبوا واحدا بعد واحد فكما ذهب واحد فقد انتقص جمعهم ، والمصرع : الموضع الذى يصرع فيه « فالعين بعدهم كأن حدائقها - البيت « الحدائق - بكسر الحاء - جمع حديقة ، وللعين حديقة واحدة ، ولكنه جعل كل جزء مما حولها حديقة ثم جمعها ، وسميت - بالبناء للجھول - فقئت « حق كأتى للحوادث مروءة - البيت « المروءة : واحدة الروء ، وهى حجارة بيض يقدح منها النار ، يقول : أنا من كثرة ما نزل بى من الكوارث ونابى من الأحداث كمروءة يقرعها مرور الناس بها ، وخص الشرق - وهو المصلى - لأنه أكثر مكان يمر به الناس « والدهر لا يبقى على حدائنه - البيت « أراد بجون السراة حمارا ، والجون ههنا : الأسود إلى حمرة ، والسراة - بفتح السين - أعلى الظهر ، والجدائد : جمع جدود ، وهى الأتان التى خف لبنها « صخب الشوارب - البيت « الشوارب : جمع شارب ، وهو مجرى الماء فى الحلق ، ومعنى كونه صخب الشوارب أنه كثير النهيق ، واختلف فى أبى ربيعة ، ف قيل : هو أبو ربيعة بن المغيرة أحد بنى مخزوم ، وهو جد الشاعر المعروف عمر ابن أبى ربيعة ، وكان أبو ربيعة هذا كثير الخدم والعبيد ، وقيل : هو أبو ربيعة بن ذهل بن شيبان ، وقيل : هو أحد بنى عامر بن ليث بن بكر ، وقيل غير هذا كله ، والمسبح - بضم الميم وفتح الباء - الذى ترك للسباع ، أو هو الذى وقع السباع فى غنمه ؛ فما زال يصيح « أكل الجيم - البيت « الجيم : الثبت الذى يكثر ويلتف حق يصير كأنه حمة ، وطاوعته : انقادت له وذلت ، والسمحج : هى الطويلة على وجه الأرض ، وأراد أنا ، وأزعلته : نشطته ، والزعل : النشاط والمرح ، والأمزع : جمع مرع - بفتح الميم وراؤه ساكنة أو مفتوحة - وهو الحصب « بقرار قيعان - البيت « القرار : جمع قرارة ، وهى المكان الذى يستقر فيه الماء ، ويكون فى منخفض الأودية ، والقيعان : جمع قاع ، والواهى : المنكسر ، فكان المطر لكثرتة وشدة تدفقه قد انكسر وأتجم : ثبت وأقام ، والبرهة - بضم الباء وسكون الراء - القطعة من الزمان ، ولايقاع : لا يكف « فلبثن حيننا - البيت « عنى الحيز ، ويحتاجن : بعض بعضهن بعضا ويرمعه ويعارضه ، وذلك

... ..

إنما يحدث من فرط النشاط ، ويشمع : يلعب ويمزح ، أراد يجد حيناً ويمزح حيناً آخر « حتى إذا جزرت - البيت » جزرت : نقصت وغارت ، والرزون : أما كن في الجبل يكون فيها الماء ، والملاوة - بتثنية الميم - الزمن « ذكر الورود بها - البيت » يعني الحمار ، يريد أنه حين انقطعت عنه مياه السماء احتاج إلى العيون التي كان قد اعتاد ورودها من قبل ، وشاق أمره شؤم : هو فاعل من الشقاء ، والحين : الهلاك والموت ، ويجوز أن يكون الحين فاعل أقبل ، وأن يكون مفعول يقتبع ، ويروى مرفوعاً ومنصوباً « فافتنهن من السواء - البيت » افتنهن : فرقهن يطردهن فنونا من الطرد ، والسواء : رأس الحرة ، وهي الأرض ذات الحجارة السود ، والبئر : الكثير ، وعانده : عارضه ، والمهيح : الطريق الواضح « فكأنها بالجزع - البيت » الجزع : منقطع الوادي ، ونبايح : موضع ، والعرجاء : أكمة أو هضبة « وأولات ذى العرجاء » أما كن حولها ، والنهب : النهب ، وجمع : قد جمع بعضه إلى بعض .

الإعراب : « سبقوا » سبق : فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وواو الجماعة فاعله مبني على السكون في محل رفع « هوى » مفعول به ، منصوب بفتحة مقدرة على الألف النقلية ياء منع من ظهورها التعذر ، وياء المتكلم مضاف إليه « وأعنعقوا » الواو حرف عطف ، أعنعقوا : فعل وفاعل ، والجملة معطوفة بالواو على جملة سبقوا هوى « لهواهم » اللام حرف جر ، وهوى : مجرور به ، والجار والمجرور متعلق بأعنعقوا ، وهوى مضاف وضمة الجماعة الغائبين مضاف إليه مبني على الضم في محل جر « فتخرموا » الفاء حرف عطف ، تخرم : فعل ماض مبني للمجهول مبني على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وواو جماعة المذكور نائب فاعل مبني على السكون في محل رفع « ولكل » الواو واو الحال ، لكل : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وكل مضاف و « جنب » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « مصرع » مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال .

الشاعر في : قوله « هوى » فانه اسم مقصور مضاف إلى ياء المتكلم ، وقد انقلبت ألف المقصور ياء ثم أدغمت في ياء المتكلم ، وهذه لغة هذيل ، وهم حي من مضر ، وأبوهم هذيل بن مدركة بن إلياس بن مضر ؛ فهذيل أخو خزيمه بن مدركة ، وأمهما هند بنت وبرة .
وههنا أمور لابد أن ننبهك إليها :

أولها : أن الشارح - تبعاً لابن هشام في أوضحه وغيره - نسب هذه اللغة إلى هذيل ، وقد اقتصر على ذلك ابن هشام ، وزاد الشارح نسبتها إلى قريش حكاية عن عيسى بن عمر ، والأثبت

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : يستثنى مما تقدم ألف لدى وظى الاسمية ، فان الجميع اتفقوا على قلبها ياء^(١) ، ولا يختص بياء المتكلم ، بل هو عام في كل ضمير ، نحو لَدَيْهِ وَعَلَيْهِ ، وَلَدَيْنَا وَعَلَيْنَا .

المحققون من العلماء لا يجعلون قلب ألف المقصور المضاف إلى ياء المتكلم ياء قاصرا على لغة هذيل وقريش ، بل حكاها الواحدى فى البسيط عن طي . وقد قرأ أبو عاصم الجحدري وابن إسحاق وعيسى بن عمر (مَنْ أَتَبَعَ هُدًى) وقرأوا : (هِيَ عَصَى) وقد عرفت فى شرح الشاهد السابق أن القراءة رواية متصلة بالسند بالرسول صلى الله عليه وسلم .

وثانيها : أن أمر هذه اللغة العربية عجيب كل العجب ؛ فبيناهم يقلبون الياء الساكنة ألفا لاقتراح ما قبلها ، فيقولون فى طيى - عند النسب إليه - : طائى ، ويقولون فى يبجل : ياجل ويقولون فى عليه : علاه ، ويقول راجزهم :

طَارُوا عَلَاهُنْ فَطَرُ عَلَاهَا وَاشْدُدْ بِمَثْنَى حَقْبٍ حِقْوَاهَا

نقول : بيناهم يقلبون الياء الساكنة المفتوح ما قبلها ألفا فى هذا وأشباه له كثيرة طلبا إلى الخفة وجريا وراءها بقدر الممكن ؛ نراهم يقلبون الألف ياء حتى تكون ياء ساكنة مفتوحا ما قبلها ، فى مثل عصى وهدى وهوى ، وإذا ثبتت هذه اللغة عن طي كان الأمر أعجب وأغرب ؛ فانهم هم الذين يحكى عنهم قلب الياء الساكنة المفتوح ما قبلها ألفا ، فيكون من لقمهم فى هدى وعصى وهوى الوقوع فيما يفرون منه فى طائى وياجل وعلاهن وأشباهه .

وثالثها : أن هذه اللغة العربية لا تقتصر على قلب الألف ياء عند الإضافة إلى ياء المتكلم كما يفهم من كلام الشارح وغيره ، بل هم يقلبون الألف ياء مع الضمير مطلقا ، ومن هذا قول الراجز :

يَا بْنَ الزُّبَيْرِ طَالَمَا عَصَيْكَ وَطَالَمَا عَنَيْتُنَا إِلَيْكَ

* لَنْضُرِبَنَّ بِكَفْنًا قَفِيكَ *

أراد « يا ابن الزبير طالما عصيتنا فقلب تاء المخاطب كافا ، وأراد « لنضربن بكفنا قفا كافا » فقلب الألف ياء مع أن الكلمة مضافة إلى كاف المخاطب .

وكل هذه لغات نادرة قليلة الاستعمال ، ولعل للضرورة الشعرية مدخلا فى هذه الشواهد .

(١) قد عرفت - مما ذكرناه فى الأمر الثانى من الأمور التى نهناك إليها فى شرح الشاهد السابق - أن دعوى اتفاق جميع العرب على قلب ألف « طى » و « لدى » ياء عند الاتصال بالضمير ليس صحيحة ، وأن من العرب من يبقى ألفهما بحالهما ، وقد أنشدنا على ذلك شاهدا ،

الثاني : يجوز إسكان الياء وفتحها مع المضاف الواجب كسر آخره ، وهو ما سوى الأربع المستثنيات ، وذلك أربعة أشياء : المفرد الصحيح ، نحو غُلَامِي وفَرَسِي ، والمعلّ الجارى مجراه نحو طَبَّي ودَلَوِي ، وجمع التكسير نحو رَجَالِي وهُنُودِي ، وجمع السلامة لمؤنث نحو مُسْلِمَاتِي . واختلف في الأصل منهما : ف قيل الإسكان ، وقيل : الفتح . وجمع بينهما بأن الإسكان أصل أول ؛ إذ هو الأصل في كل مبنى ، والفتح أصل ثان ؛ إذ هو الأصل فيما هو على حرف واحد . وقد تحذف هذه الياء وتبقى الكسرة دليلا عليها ، وقد يفتح ما وليته فتقلب ألفا ، وربما حذفت الألف وبقيت الفتحة دليلا عليها : فالأول كقوله :

٦٧٤ - خَلِيلِ أَمْلَكُ مِنِّي لِلَّذِي كَسَبَتْ يَدِي وَمَالِي فِيمَا يَقْتَنِي طَمَعُ

والمؤلف في هذا الكلام تابع لابن هشام في أوضحه وغيره وهو تابع لابن مالك ، وقد قال المرادى في شرح التسهيل « وفي دعواه الاتفاق نظر ، فان بعض العرب لا يقلب ؛ فيقول : لداى ، وعلاى » اهـ . والذي يصح أن يحمل عليه كلام ابن مالك وكلام ابن هشام تبعاً له وبه يصح كلام الشارح هنا أن يقال : إن العرب على فريقين : فريق منهم يلتزم في « على » و « لداى » عند اتصالها بالضمير قلب ياءهما ؛ فيقولون : عليك ولديك ، وعليه ولديه ، وعلى ولدى ، ولا يجوزون غير هذا ، وفريق يجيز هذا الوجه ، ويجيز أيضا بقاء الألف بحالها ؛ فيقولون : عليك ولديك وعلاك ولداك ، وعليه ولديه وعلاه ولداه ، وعلى ولدى وعلاى ولداى ؛ فيكون قلب الألف ياء في « على » و « لداى » عند اتصالها بالضمير مجعاً عليه في لغة العرب كالمهم ، غير أن بعضهم يلتزمه وبعضهم يجيز معه وجهاً آخر ؛ ونظيره ما سبق في انقلاب ألف المقصور ياء عند إضافته للياء ، فان جمهرة العرب يمتنعون منه ، وهذا وحدها تجيزه وتستحسنه مع أنها توافق بقية العرب في جواز بقاء الألف بحالها ، ويدل على هذا قول الناظم « وفي المقصور عن هذيل انقلابها ياء حسن » ولم يقل « واجب » أو « ملتزم » أو نحوهما .

٦٧٤ - لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق .
اللفظ : « خليل » الخليل : الصديق الذي تختص به ، من الخلة - بضم الخاء وتشديد اللام - وهي المحبة والصداقة لا خلل فيها « أملك » أفعل التفضيل من الملك - بكسر الهم أو ضمها - وتقول : ملك فلان الشيء ملكه - من باب ضرب - ملكا وملككة - بضم اللام في الثاني ، وقيل : يجوز في لامة الحركات الثلاث - ومعناه احتوى ذلك الشيء قادراً على الاستبداد به « كسبت يدى » جمعته ، تقول : كسبت الشيء أ كسبه - من باب ضرب - كسبا وكسبا - بفتح الكاف وكسرها - إذا جمعته وحويته « يقتنى » يملك ، ويقع في بعض النسخ يقتضى ،

والثاني كقوله :

٦٧٥ - أَطَوَّفُ مَا أَطَوَّفُ ثُمَّ آوَى إِلَى أُمَّا وَيُرْوِيهِ النَّقِيعُ

ومعناه بطلب ، تقول : اقتضى فلان حقه من فلان اقتضاء ؛ إذا طلبه وأخذه ، وتقول : افعَل ما تقتضيه مكارم الأخلاق ، تريد افعَل ما تطالبك به ، والأول أحسن كثيرا ، ولعل الثاني تحريف « طمع » الطمع - بفتح الطاء والميم جميعا - هو الحرص على الشيء ، وتقول : طمع فلان في الأمر يطمع - من باب فرح - طمعا وطامعا وطماعية - بفتح الطاء والميم في الثلاثة .
المعنى : يريد أنه إذا ملك شيئا من المال ونحوه لم يكن له وحده حق الاستبداد به والتصرف فيه ، ولكنه يجعل لصديقه من الحق فيه أكثر مما يجعله لنفسه . فأما إذا ملك صديقه شيئا فإنه لا يطمع فيه ولا تتوجه نفسه إليه ، يريد أنه كريم قنوع .

الإعراب : « خليل » مبتدأ ، مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء التكلم المحذوفة اكتفاء بكسر ما قبلها منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وهو مضاف وياء للتكلم المحذوفة مضاف إليه « أملك » خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة « منى » جار ومجرور متعلق بأملك « للذي » جار ومجرور متعلق بأملك أيضا « كسبت » كسب : فعل ماض مبني على الفتح لا عمل له من الإعراب ، والتاء علامة على تأنيث الفاعل « يدي » فاعل مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء التكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وياء التكلم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر ، وجملة الفعل وفاعله لا عمل لها من الإعراب صلة الموصول « وما » الواو حرف عطف ما : حرف نفي « لي » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « فيها » في : حرف جر ، ما : اسم موصول مبني على السكون في محل جر نفي ، والجار والمجرور متعلق بطمع الآتي « يفتني » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى خليلي ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله المستتر فيه لا عمل لها من الإعراب صلة الموصول ، والعاقد ضمير منصوب بالفعل المضارع محذوف ، وأصل الكلام : ومالي في الذي يقتنيه خليلي « طمع » مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة .

الشاهر فيه : قوله « خليل » حيث حذف ياء التكلم مكتفيا بكسر ما قبلها ، كما تحذف ياء العلة للعامل بدلالة كسر ما قبلها عليها نحو لم يقض ولم يرم ، وأصله خليلي - إلخ ، فلما لم يتيسر له إثبات الياء حذفها وأبقى الكسرة لتدل عليها . وإنما كانت الياء مقدرة في هذه الكلمة لأمرين : أولهما أن الرواية فيها بكسر آخرها مع أن العامل الذي أثر فيها - وهو الابتداء - يقتضى الرفع ، وليست الكلمة مبنية ، وثانيهما أن الكلمة مبتدأ ، والمبتدأ لا يكون نكرة محضة ، فتقدير إضافتها للياء يجعلها معرفة فيصح الابتداء .

٦٧٥ - أنشد ابن منظور في اللسان (ن ق ع) هذا البيت ولم ينسبه ، وقد بحث عنه

طويلا حتى وجدته منسوبا إلى شاعر اسمه النقيع بن جرموز العبشمي . وعن نسبه إليه صاحب الوساطة أبو الحسن علي بن عبد العزيز الجرجاني (ص ١٤) وصاحب المؤلف والمختلف أبو القاسم الحسن بن بشر الأمدى (ص ١٩٥) قال الأمدى : « أظنه من عبد شمس بن ربيعة ابن زيد مناة بن تميم ، ذكره ابن الأعرابي في نوادره ، وأنشد : أطوف ما أطوف ... البيت » قال : أراد أمي ، فقال : أما ، وأراه سمى النقيع بهذا البيت » اهـ .

اللفظ : « أطوف » أكثر الطواف والجولان في البلاد ، وهو كقول الحطيئة :

أَطُوفُ مَا أَطُوفُ ثُمَّ آوِي إِلَى بَيْتِ قَعِيدَتِهِ لَكَاع

وقال عروة بن الورد ، وهو عروة الصعاليك :

تَقُولُ سُلَيْمِي: لَوْ أَقَمْتُ بِأَرْضِنَا وَلَمْ تَذُرْ أُنَى لِلْقَامِ أَطُوفُ

« النقيع » المحض من اللبن يبرد ، ومثله النقيعة أيضا ، وروى في اللسان وحده « ويكفيني النقيع »

الإعراب : « أطوف » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « ما » يجوز أن تكون موصولا حرفيا و « أطوف » مضارع وفاعله مستتر فيه ،

وما مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر يقع مفعولا مطلقا لأطوف مؤكدا له ، وكأنه قد قال :

أطوف تطوافي ، ويجوز أن تكون ماموصولا اسميا مفعولا به لأطوف ، أو نعتا لمصدر محذوف .

يقع مفعولا مطلقا ، ويكون على كل منهما مبنيا على السكون في محل نصب و « أطوف » فعل

مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والجملة لا محل لها صلة ، والعائد محذوف ،

وكانه قد قال : أطوف الذي أطوفه ، أو أطوف التطواف الذي أطوفه « ثم » حرف عطف

مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « آوى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع

من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « إلى » حرف جر « أما » مجرور

بالي ، وعلامة جره كسرة مقدرة على ما قبل ياء التكلم المنقلبة ألفا منع من ظهورها اشتغال

المحل بحركة للناسبة ، وأم مضاف وياء التكلم المنقلبة ألفا مضاف إليه مبنى على السكون في محل

جر ، والجار والمجرور متعلق بقوله آوى « ويروني » الواو حرف عطف ، يروي : فعل مضارع

مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، والنون للوقاية ، وياء التكلم مفعول به

مبنى على السكون في محل نصب « النقيع » فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « أما » فإن أصله « أُمِّي » فقلب الكسرة التي قبل ياء التكلم فتحة

فصارت الياء متحركة مفتوحا ما قبلها ، فانقلبت هذه الياء ألفا . قال الدونشري : « والألف

للمنقلبة ، هل هي مضاف إليه أولا ؟ محل تأمل » اهـ وقد أجاب عن هذا الاستفهام الشاب القاسمي

أراد إلى أمي ، والثالث كقوله :

٦٧٦ - وَلَسْتُ بِمُدْرِكٍ مَا فَاتَ مِنِّي بِلَهْفٍ وَلَا بِلَيْتٍ وَلَا لَوْ أَنِّي

وأما ياء التكلم المدغم فيها فالفصيح الشائع فيها الفتح ، كما مر ، وكسرهما لغة قليلة حكاهما أبو عمرو بن العلاء والفراء وقطرب ، وبها قرأ حمزة « مَا أَنَا بِمُضَرِّخِكُمْ وَمَا أَنْتُمْ بِمُضَرِّخِي » . وكسرياء « عَصَايَ » الحسن وأبو عمرو في شاذه وهو أضعف من الكسر مع التشديد .

فقال : « الظاهر أن الألف اسم ؛ لأنها منقلبة عن اسم . وينبغي أن يحكم عايبا بأنها مضاف إليه ، وأنها في محل جر ، ويظهر أثره في التابع ، بل قد يدعى أن هذه الألف ياء التكلم غاية ما في الأمر أنه تغيرت صفتها » اه كلامه . وأقول : هذا الذي ذكره الشهاب القاسمي هو الذي نختاره ، وهو الذي أعربنا عليه هذا الشاهد ، وتغير صفتها لا يمنع من اعتبار حقيقة ، فانها إنما انقلبت ألفا لعل صرفية ، غاية ما في الأمر أن من قال ذلك اعتبر الفتحة العارضة كالفتحة الأصلية ، واعتبر تحرك الياء وانفتاح ما قبلها في كلتيه كوجود ذلك في الكلمة الواحدة ، لما رأى أن المضاف والمضاف إليه كالكلمة الواحدة ، وخاصة لما كان للمضاف إليه على حرف واحد وكان متصلا بالمضاف . وهذا ظاهر إن شاء الله .

٦٧٦ - ولم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قاتل معين ، ولا عثرت له على سابق أو لاحق ، وقد أنشده في اللسان (ل ه ف) عن الأخفش وابن الأعرابي ، ولم ينسبه :

اللفظ : « ولست براجع » تقول : رجعت الشيء أرجعه - من باب ضرب - رجعا - كالضرب - ومرجعا - بفتح الجيم وكسرها - وفي التنزيل (فَإِنْ رَجَعَكَ اللَّهُ) ومعناه رده إلى موضعه الأصلي « فات » تقول : فات الأمر يفوت - من باب قعد - فوتا وفواتا ؛ إذا مضى وذهب وقت فعله « بلهف » أصل اللهف - بسكون الهاء وفتحها - الأسى والحزن والغيظ ، وقيل : هو خاص بالأسى على شيء يفوتك بعد ما تشرف عليه ، والمراد ههنا هذا اللفظ ، قال في اللسان : « وأما قوله - أنشده الأخفش وابن الأعرابي وغيرهما - فلست بمدرك ما فات مني ... (البيت) فانما أراد بأن أقول والهفا ، فحذف الألف » اه وستعرف غرضه من هذا الكلام في بيان الاستشهاد ، وكذلك قوله « بليت » أراد به هذا اللفظ ، وقوله « لو أني » مثله أيضا .

الإعراب : « لست » ليس : فعل ماض ناقص ، وتاء التكلم اسمها مبني على الضم في محل رفع « راجع » الياء حرف جر زائد ، راجع : خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، وفيه ضمير مستتر هو فاعله لأنه اسم فاعل يعمل عمل فعله « ما » اسم موصول مفعول به لراجع مبني على السكون في محل نصب « فات »

(خاتمة) في المضاف إلى باء المتكلم أربعة مذاهب :

أحدها : أنه معرب بحركات مقدرة في الأحوال الثلاثة ، وهو مذهب الجمهور .

والثاني : أنه معرب في الرفع والنصب بحركة مقدرة ، وفي الجر بكسرة ظاهرة ، واختاره

في التسهيل .

فعل ماض مبني على الفتح لا عمل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما اللوصولة ، والجملة من الفعل وفاعله لا عمل لها من الإعراب صلة اللوصول « منى » جار ومجرور متعلق بقات « بلهف » الباء حرف جر ، ولهف : مجرور بالباء وعلامة جره كسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم التي انقلبت ألفا ثم حذفت منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، والجار والمجرور متعلق براجع . وستعرف كلاما في هذا الإعراب عند بيان الاستشهاد « ولا » الواو حرف عطف ، لا : حرف زائد لتأكيده النفي « بليت » الباء حرف جر ، ليت قصد لفظه أيضا : مجرور بالباء وعلامة جره كسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة البناء الأصلي ، والجار والمجرور معطوف على الجار والمجرور السابق « ولا » الواو حرف عطف ، لا : حرف زائد لتأكيده النفي « لو أتى » معطوف بالواو على ليت مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون البناء الأصلي وكأنه قد قال : ولا بلو أتى .

الشاهد فيه : قوله « بلهف » فإن ظاهر عبارة الشارح أن الباء داخلة على اسم كان مضافا إياه للمتكلم ، ثم انفتح ما قبل الياء فانقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ثم حذفت الألف المنقلبة عن الياء وبقيت الفتحة دليلا عليها ، وأن الشاعر قد قصد هذا اللفظ فأعمل الباء فيه ، وأكثر النحاة يجعلون الباء داخلة على قول محذوف ، و « لهف » منادى بحرف نداء محذوف وأصل الكلام : بقولى يالهفى ، ثم انفتح ما قبل الياء ، ثم قلبت الياء ألفا ، ثم حذفت الألف ، وكذلك « بليت » أصله بقولى ليت الأمر كان كذا ، وكذلك « لو أتى » أصله بقولى لو أتى فعلت كذا ، مثلا . قال الشيخ خالد في التصريح : « فالباء في بلهف متعلقة براجع ، ومجرورها قول محذوف ، أصله بقولى ، ولهف منادى سقط منه حرف النداء ، والأصل يالهفا ، حذفت الألف المنقلبة عن ياء المتكلم اجتزاء بالفتحة ، والمعنى : ولست راجعا ما فات منى بقولى يالهفى ، ولا بقولى ليتنى فعلته ، ولا بقولى لو أتى فعلته » اه كلامه . ولم نعرب البيت على هذا الوجه . وإن كان هو الأشهر في كلام النحاة - لوجهين : أولهما أن هذا الحكم سيأتى في فصل عقده الناظم لحكم المنادى المضاف إياه للمتكلم فيكون تخريج كلامه هنا عليه تكرارا ، وثانيهما أن ذلك لا يتأتى في الشاهدين السابقين (رقم ٦٧٤ و ٦٧٥) إذ لا يمكن أن تزعم أن « خليل » منادى بحرف نداء محذوف ؛ فإنك لو قلت ذلك لبقى « أملك » بغير عامل يعمل فيه ، فلوزدت في تمحلك بأن

والثالث : أنه مبنى ، وإليه ذهب الجرجاني وابن الخشاب .
والرابع : أنه لا معرب ولا مبنى ، وإليه ذهب ابن جني .
وكلا هذين المذهبين يبين الضعف . والله أعلم .

قلت : أصل الكلام : يا خليلي أنت أملك ، كان في الكلام اضطراب أى اضطراب ، لأنه يقول بعد ذلك « ومالي فيما يقتنى طمع » كما أنه ليس من اليسير على من له أدنى مسكة من عقل أن يقول في الشاهد الآخر : إن أصل الكلام : ثم آوى إلى قولي يأما . فلما لم يمكن ذلك في الشاهدين السابقين ترجح عندنا أن تجرى هذا الشاهد على غرارهما ، حتى يكون الكلام ههنا في المضاف لياء التكلم إذا لم يكن منادى ، والكلام الآتي في باب النداء خاصا بالمضاف لياء التكلم إذا كان منادى . ويلزم على هذا أن يكون الشارح قد أراد هنا أن يقرر أن هذه اللغات ليست خاصة بباب النداء ، ولكنها تجرى في غير النداء كما تجرى فيه ، ثم يلزم شيء آخر ، وهو أن الشارح في هذا الباب قد ذكر هذا البيت على أحد تخريجين يحتملهما ، وليس في ذلك شيء ، ولا هو بمنكر من صنيعة ، فقد ذكرنا لك في مواضع سابقة أنه يستشهد في باب بيت على تخريج من تخريجات العلماء فيه ، ثم يستشهد بالبيت نفسه في باب آخر على تخريج آخر من تخريجات العلماء . وفي هذا القدر الكفاية والمقنع إن شاء الله

* * *

رب إني أرفع إليك أ كفة الضراعة أن توفقني إلى ما فيه مرضاتك ، وأن تهديني إلى سبل الخير والفلاح ، وأن تختم لي بخير ما ختمت به حياة أوليائك وأصفيائك ، وأن تجعل الآخرة أحب إلي ، وأن تتجاوز لي عما أسلفت ، وأن لا تنكفي إلى نفسي طرفة عين ، ولا أقل من ذلك .
يا نعم المعين .

قد تم - بحمد الله تعالى وحسن توفيقه - طبع الجزء الثالث من شرح الأشموني مع
حواشينا عليه المشتملة على نادر التحقيقات ، و يليه - إن شاء الله تعالى - الجزء الرابع مفتتحا
بباب إعمال المصدر ، نسأله تعالى التوفيق إلى إكماله ؛ إنه لا يوفق إلى الخير سواه .

فهرس
الجزء الثالث من كتاب
شرح الأشموني

« أ » الموضوعات « ب » آيات الشواهد

فهرس الموضوعات الواردة في الجزء الثالث

من شرح الأشموني

وفي حواشينا عليه^(١)

| الموضوع | ص | الموضوع | ص |
|---|----|---|----|
| (هـ) قف على قولهم «كلمته فاه إلى في» والروايات فيه ، وتخرج كل رواية | ١٤ | الحال | ٤ |
| (هـ) قف على قولهم «أرسلها العراك» وتخرجه | ١٥ | (هـ) يذكر لفظ الحال أو يؤنث ، ويذكر ضديه والإشارة إليه أو يؤنث ، وتفصيل ذلك | ٤ |
| (هـ) قف على قولهم «جاءوا الجماء الغفير» وتخرجه | ١٦ | معنى الحال في اصطلاح النحاة | ٥ |
| للعلماء في جواز محيء الحال معرفة ثلاثة أقوال | ١٧ | (هـ) خلاف العلماء في انتصاب الحال من أى باب هو | ٥ |
| خلاف العلماء في إعراب «وحده» من نحو قولك : رأيت زيدا وحده | ١٨ | المراد بالفضلة في باب الحال | — |
| جاء الحال مصدرا منكرا فأوله سيبويه بمشتق ، وذهب المبرد إلى أنه منصوب على المصدرية | ١٨ | ينقلب محيء الحال منتقلا ، وقد جاء ملازما | ٩ |
| اختلاف العلماء في جواز القياس على ما جاء من الحال مصدرا منكرا | ٢١ | الأصل في الحال أن يكون مشتقا ، وقد جاء جامدا | ١١ |
| محى الحال مصدرا معرقا قليل ، وهو على نوعين | ٢٥ | المواضع التي كثرت فيها محيى الحال جامدا مؤولا بالمشتق | — |
| الأصل في صاحب الحال أن يكون معرفة ، وقد يحى نكرة بمسوغ ، وبيان مسوغات ذلك | — | (هـ) للعلماء في تأويل الحال الجامد الدال على التشبيه تأويلان | ١١ |
| قد جاء صاحب الحال نكرة بغير مسوغ | ٣٨ | جاءت الحال جامدة غير مؤولة بالمشتق في ست مسائل | ١٢ |
| | | الأصل في الحال التنكير ، وقد جاءت معرفة لفظا | ١٣ |
| | | (هـ) تخرج كثير من الأمثلة التي ورد الحال فيها معرفة | ١٣ |

(١) وضعنا حرف (هـ) بجانب رقم الضحيفة إذا كان البحث قد ورد في حواشينا عليه وحدها ، أو كان قد أشير إليه في الشرح ثم استوفينا بحثه في الحواشي ، وذلك كثير كما ترى .

| ص | الموضوع | ص | الموضوع |
|----|---|-----|--|
| ٣٨ | منع أكثر النحويين تقدم الحال على صاحبها المجرور بالحرف | ٧٩ | متعددا ، وتفصيل أحوال ذلك الحال على ضربين : مؤسسة ، ومؤكدة ، والمؤكدة على ثلاثة أنواع |
| — | (هـ) تف على تفصيل أحوال الحال مع صاحبه مرفوعا كان صاحبه أو منصوبا أو مجرورا | ٨٧ | تقع الحال جملة بثلاثة شروط |
| ٤٠ | (هـ) تخريج قوله تعالى : (وما أرسلناك إلا كافة للناس) وبين اختلاف العلماء في إعرابها | ٩٠ | إذا كانت جملة الحال فعلية فعلها مضارع مثبت وجب ربطها بالضمير ، ويؤول ما ورد على خلاف ذلك |
| ٤٢ | الشواهد التي استند إليها من جواز تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف ، وتخريج كل واحد منها تفصيلا | ٩٥ | يتمتع ربط جملة الحال بالواو في سبع مسائل |
| ٥٥ | ذكر بقية الأسباب التي توجب تأخير الحال عن صاحبها | ١٠٤ | إذا اقترن المضارع المثبت الواقع حالا بقدر وجب ربط الجملة الحالية بالواو |
| ٥٦ | قد يجب تقديم الحال على صاحبها ، وبين مواضع ذلك | — | ذكر المواضع التي يجوز فيها ربط جملة الحال بالواو وحدها ، أو بالضمير وحده ، أو بهما جميعا |
| ٥٧ | لا يجوز أن يكون صاحب الحال مضافا إليه إلا بواحد من ثلاثة أمور | ١٠٧ | (هـ) اختلاف العلماء في وجوب ربط الجملة الاسمية الواقعة حالا بالواو ، وتفصيل صور ذلك ، والاستشهاد لكل صورة (وانظر ص ١٢٩ أيضا) |
| ٦٢ | الحال مع عامله على ثلاثة أوجه : أولها أن يجوز تقديمه عليه وتأخير عنه | ١١٦ | (هـ) الجملة الماضية إذا وقعت حالا : هل تلزم معها « قد » |
| ٦٣ | وثانيها : أن يجب تأخير عنه | ١٢٢ | (هـ) صور الجملة المضارعية المنفية إذا وقعت حالا |
| ٦٥ | اختلاف العلماء في تقديم الحال على عاملها الظرف أو الجار والمجرور | ١٣٣ | قد يحذف رابط الحال لفظا فينوي |
| ٧٣ | وثالثها : أن يجب تقدم الحال على عاملها إذا كان العامل في الحال أقفل تفضيل | ١٣٨ | الأكثر ربط الجملة الاسمية الواقعة حالا بالواو والضمير معا ، وبعده الربط بالضمير وحده ، وبعده الربط بالواو وحدها |
| — | وقد عمل في حال أخرى وجب أن يتقدم أحدهما عليه ، استثناء من عدم جواز تقديم الحال على عامله الشبيه بالجامد | — | يقع الحال ظرفا وجارا مع مجروره |
| ٧٤ | أشبه الحال بالخبر والنعت جاز أن يكون | — | يحذف عامل الحال جوازا أو وجوبا |

| ص | الموضوع | ص | الموضوع |
|-----|---|-----|--|
| ١٣٩ | يتعين حذف عامل الحال قياسا في أربع مسائل | ١٨٢ | حروف الجر |
| ١٤٢ | تحذف الحال للقرينة | — | حروف الجر عشرون حرفا |
| — | خاتمة في ذكر تقسيمات الحال باعتبارات مختلفة | — | « كي » تجر ثلاثة أشياء |
| ١٤٣ | التمييز | ١٨٦ | (هـ) الاستعمالات العربية لكي قبل المضارع، وحكم كل واحد منها |
| — | تعريفه ، وشرح التعريف | ١٨٨ | « لعل » يجر بها في لغة عليل |
| — | المهم المحتاج للتمييز نوعان : مفرد ، وجملة | ١٨٩ | (هـ) لغات « لعل » لا تختص بلغة من يجر بها |
| — | تمييز الجملة | ١٩٠ | « متى » يجر بها في لغة هذيل |
| ١٤٤ | نائب تمييز الجملة ، وبيان اختلاف العلماء فيه | ١٩٢ | ذكر حروف اختلاف في أنها من حروف الجر |
| — | تمييز المفرد | ١٩٣ | (هـ) الاستعمالات العربية « للولا » وحكم كل واحد منها ، وبيان اختلاف العلماء في تخرج بعض وجوهها |
| ١٤٥ | يجوز جر التمييز بعد المقدرات | ٢٠٠ | « مذ » و « منذ » يختصان بأسماء الزمان |
| — | ينصب التمييز بعد المقدر المضاف إذا لم يصح الاستغناء عن المضاف إليه | ٢٠٠ | يختص « رب » بجر النكرات ، ويختص التاء بجر ثلاثة ألفاظ ، وجر « رب » ضمير الغائب المميز بنكرة قليل |
| — | إذا كان التمييز فاعلا في المعنى وجب نصبه بعد أفعال التفضيل | ٢٠١ | (هـ) بيان اختلاف العلماء في الضمير المحرور محلا يرب |
| — | يقع التمييز بعد كل ما اقتضى تعجبا | ٢٠٢ | يشترط في الضمير الذي يجر برب ثلاثة شروط |
| ١٤٥ | (هـ) قف على تخرج قولهم « لله دره فارسا » واختلاف العلماء فيه | | |
| ١٤٨ | يجوز جر التمييز بمن إذا صلح لمباشرتها ويمتنع ذلك في تمييز العدد، والفاعل في المعنى، والمحول | | |
| ١٥٥ | اختلاف العلماء في معنى « من » التي يجر بها التمييز | | |
| ١٦٩ | أوجب سيويه وأكثر البصريين تأخير التمييز عن العامل فيه مطلقا ، | | |

| ص | الموضوع |
|-----|---|
| ٢٩٤ | (هـ) الحروف التي قيل إنها تزداد للتعويض عن محذوف مثلها |
| — | يجيء الكاف لأربعة معان |
| ٢٩٨ | قد يجيء الكاف اسما بمعنى مثل |
| ٣٠٠ | (هـ) مواقع الإعراب التي تقع فيها الكاف الاسمية |
| ٣٠٢ | استعمل « عن » اسما بمعنى جانب ، و « على » اسما بمعنى فوق |
| ٣٠٦ | « مذ » و « منذ » واستعمالهما وحكم ما بعدهما على كل استعمال |
| ٣١١ | اختلاف العلماء في « مذ » و « منذ » : أهما أضلان أم أصل واحد |
| ٣١٢ | (هـ) اختلافهم فيهما : أبسيطان أم مركبان ؟ ودليل كل فريق |
| ٣١٤ | تأتي « رب » للتكثير كثيرا ، وللتقليل قليلا |
| ٣١٦ | تزداد « ما » بعد من وعن والباء فلا تمنعها من العمل |
| — | تزداد « ما » بعد رب والكاف فتكفهما عن العمل ويدخلان حينئذ على الجمل |
| ٣٢١ | قد تزداد « ما » بعد رب والكاف ويبقى عملهما |
| ٣٢٣ | الغالب على « رب » المكفوفة بما أن تليها جملة فعلية فعلها ماض |
| ٣٢٧ | تحدف « رب » ويبقى عملها بعد ثلاثة أحرف : الواو ، والفاء ، وبل |
| ٣٣٤ | أكثر ما يكون عمل رب محذوفة بعد الواو |
| ٣٣٩ | قد يجز رب محذوفة بدون حرف |

| ص | الموضوع |
|-----|--|
| ٢٠٢ | جرت الكاف ضمير الغائب قليلا |
| ٢٠٧ | شد دخول الكاف على ضمير المتكلم وضمير المخاطب |
| ٢٠٩ | دخول الحروف التي تختص بالظاهر على الضمير قليل |
| ٢١٤ | تأتي « من » لعشرة معان |
| ٢١٦ | (هـ) اختلاف العلماء في مجيء « من » لابتداء الغاية في الزمان |
| ٢١٧ | (هـ) المواضع التي تزداد فيها « من » تسعة على وجه التفصيل |
| ٢١٩ | (هـ) اختلاف العلماء فيما يشترط لمجيء « من » زائدة |
| ٢٢٣ | تأتي « إلى » لثمانية معان |
| ٢٢٦ | (هـ) اختلاف العلماء في مجيء « إلى » بمعنى « في » الدالة على الظرفية |
| ٢٣٠ | الكلام على الغاية المجزورة بالي أوحق : أداخلة هي فيما قبلها أم خارجة عنه |
| ٢٣٧ | تأتي اللام الجارة لواحد وعشرين معنى |
| ٢٥٨ | تأتي « في » لعشرة معان |
| ٢٧١ | تأتي الباء لخمسة عشر معنى |
| ٢٧٥ | تأتي « على » الحرفية لعشرة معان |
| ٢٧٩ | (هـ) اختلاف العلماء في مجيء « على » زائدة للتعويض بها عن أخرى محذوفة |
| ٢٨٣ | (هـ) اختلاف العلماء في مجيء « على » زائدة لغير تعويض |
| ٢٨٦ | تأتي « عن » لعشرة معان |
| ٢٨٩ | (هـ) قب على تخرج قولهم « لاء ابن عمك » ، واختلاف العلماء فيه |

| ص | الموضوع |
|-----|--|
| ٣٧٠ | إذا كان المضاف وصفا بمعنى الحال أو الاستقبال فهو نكرة وإن كان المضاف إليه معرفة |
| ٣٧٥ | اختلاف العلماء في إضافة المصدر إلى مرفوعه أو منصوبه : أعضة هي أم غير محضة ؟ |
| ٣٧٦ | اختلافهم في إضافة أفعال التفضيل |
| — | زاد ابن مالك نوعا من الإضافة سماه الشبهة بالمحضة ، وحصر ذلك في سبع إضافات (وانظر لذلك ص ٤٠٦ أيضا) |
| ٣٨٣ | مما لا يعرف بالإضافة : ما وقع موقع نكرة لا تقبل التعريف ، وما لا يقبل هو التعريف لشدة إبهامه |
| ٣٨٥ | يغتر اقتران المضاف بأل في مواضع |
| ٣٩٧ | قد يكتسب المضاف التذكير أو التأنيث من المضاف إليه |
| ٤٠٦ | لا يضاف اسم لما به اتحد به في المعنى ، ويجب تأويل ما يوم ذلك |
| ٤٠٧ | الأسماء على ثلاثة أنواع : ما تمتنع إضافته ، وما تجب إضافته ، وما تجوز إضافته |
| — | الأسماء التي تجب إضافتها على نوعين : ما تجب إضافته إلى جملة ، وما تجب إضافته إلى مفرد |
| — | ما يلزم الإضافة إلى مفرد على ثلاثة أنواع : ما يكون المضاف إليه مضمرا ، وما يكون المضاف إليه مظهرا ، وما يجوز فيه الأمران |
| — | بيان ما تجب إضافته إلى مفرد مضمر |

| ص | الموضوع |
|-----|---|
| ٣٤٠ | قد يجز بغير رب وهو محذوف ، وهذا على قسمين : أحدهما مقصور على السماع |
| ٣٤٢ | وثانيهما مقيس ، وله ثلاثة عشر موضعا |
| ٣٥٣ | (هـ) اختلاف العلماء في جواز الجر على التوم |
| ٣٥٨ | لا يجوز في الاختيار الفصل بين حرف الجر ومجروره |
| ٣٥٩ | يجب أن يكون للجار وللظرف متعلق ، وهذا المتعلق على أربعة أنواع |
| ٣٦١ | إذا لم يوجد في اللفظ متعلق للظرف وجب تقدير الكون العام متعلقا |
| ٣٦٢ | يستثنى من وجوب وجود المتعلق لفظا أو تقديرا خمسة أحرف |
| ٣٦٤ | الإضافة |
| — | يحذف التنوين والنون التالية للاعراب لأجل الإضافة ، وجوبا |
| ٣٦٨ | قد تحذف تاء التأنيث للإضافة إذا أمن اللبس |
| ٣٦٩ | يجز الثاني من المتضايين بأولهما |
| — | الإضافة على معنى واحد من ثلاثة أحرف : من ، وفي ، واللام |
| ٣٧٠ | اختلاف العلماء في كون الإضافة على معنى الحرف |
| — | اختلافهم في إضافة الأعداد إلى المعدودات |
| — | يتعرف الأول من المتضايين أو يتخصص بالثاني |

| ص | الموضوع | ص | الموضوع |
|-----|---|-----|---|
| ٤٥٧ | « لدى » | ٤١١ | اختلاف العلماء في « ليك » وأخوانه |
| — | كما يجب إضافته « مع » | ٤١٦ | ما يلزم الإضافة إلى الجمل على نوعين : |
| ٤٥٩ | تقطع « مع » عن الإضافة فترجع إليها اللام وتخرج عن النصب على الظرفية | — | ما يلزم الإضافة إلى نوع خاص من الجملة ، ومالا يلزم فيه ذلك |
| ٤٦٤ | « غير » : قد تبنى على الضم إذا حذف المضاف إليه ونوى معناه | ٤٢١ | بيان مالا يختص بنوع معين من الجمل يجوز في الظرف المضاف إلى الجملة الإعراب أو البناء |
| — | اختلاف العلماء في صحة قولهم « لا غير » | ٤٢٧ | (هـ) قف على الاستعمالات العربية لعمر ك وعلى تخرج كل استعمال منها |
| ٤٦٦ | « قبل » و « بعد » وما أشبههما | ٤٣٠ | يجب إضافة « إذا » إلى الجملة الفعلية |
| ٤٧٨ | قف على معنى « حسب » ووجوه استعمالها | ٤٣٣ | (هـ) قف على الاستعمالات العربية لإذا وحرف النضيض ، وعلى تخرج كل استعمال منها ، وبيان ما اختلف العلماء فيه من هذه الوجوه |
| ٤٨٠ | قف على معنى « عل » ووجوه استعمالها | ٤٣٤ | مثل « إذا » في وجوب الإضافة إلى الجملة الفعلية « لما » الحينية |
| ٤٨٢ | قد يحذف المضاف ويقام المضاف إليه مقامه : في الإعراب ، وفي التذكير ، وفي التأنيث ، وفي الحكم | ٤٣٦ | « كلا » و « كلتا » تلزم إضافتهما إلى مفهم اثنين معرفين |
| ٤٨٧ | قد يحذف المضاف ويبقى المضاف إليه مجرورا | ٤٤٣ | لا تضاف « أي » إلى مفرد معرف إلا إذا تكررت أو قصد أجزاء ما تضاف إليه |
| ٤٩١ | (هـ) حذف المضاف ينقسم إلى تقسيمات متعددة | ٤٤٦ | تسكلة القول في « أي » بأنواعها |
| ٤٩٤ | قد يحذف المضاف إليه وينوى ثبوت لفظه ؛ فيبقى المضاف على حاله | ٤٤٧ | كما يجب إضافته « لدن » |
| ٤٩٥ | (هـ) قف على اختلاف العلماء في تخرج قولهم « قطع الله يد ورجل من قائلها » | ٤٥٢ | ندر نصب « غدوة » بعد « لدن » |
| ٥٠٠ | الفصل بين المضاف والمضاف إليه على ضربين : ما يجوز في السعة ، ومالا يجوز إلا ضرورة | ٤٥٤ | (هـ) قف على معنى « لدن » وعلى وجوه استعمالها في السكلام العربي ، وعلى تخرج كل استعمال منها |
| ٥٠٠ | (هـ) قف على اختلاف العلماء في ذلك وأدلة كل فريق ، وبيان أرجح الآراء | ٤٥٦ | « لدن » بمعنى عند ولكنها تختص بستة أمور |
| ٥٠٤ | الفصل بين المتضابفين الجائز في السعة يقع في أربعة مواقع | | |

| ص | الموضوع | ص | الموضوع |
|-----|---|-----|---|
| ٥٤٣ | نسلم الألف قبل ياء المتكلم ، وهذيل يلقبونها ياء | ٥١٥ | الفصل بين المتضامين الذي لا يجوز في غير الضرورة وقع في عدة مواقع |
| ٥٤٨ | يجوز في ياء المتكلم المكسور ما قبلها وجهان : السكون ، والفتح . وقد تحذف الياء فيبقى ما قبلها مكسورا أو يفتح | ٥٣٥ | لا يعمل المضاف إليه في المضاف ولا فيما قبله |
| ٥٥١ | الفصيح في ياء المتكلم المدغم فيها الفتح وكسرها لغة | ٥٣٩ | المضاف إلى ياء المتكلم |
| ٥٥٢ | اختلاف العلماء في المضاف إلى ياء المتكلم : أمعرب هو أم مبني ؟ | — | يكسر ما قبل ياء المتكلم ، ما لم يكن حرف علة |
| ٥٥٤ | خاتمة الكتاب | ٥٤٣ | (هـ) قف على بيان مرجع قراءات القرآن وأنه لا تجوز تخطئة أحد القراء إذا صحت قراءته بالسماع المتصل بسنده |
| ٥٥٥ | الفهرس | | برسول الله صلى الله عليه وسلم |

تمت فهرس الموضوعات الواردة في الجزء الثالث
من شرح الأشموني وحواشينا عليه

فهرس الشواهد

مرتبة على حروف الهجاء بحسب قوافيها

حرف الهمزة

| ص | رقم الشاهد | الشاهد |
|-----|---------------|--|
| ٥ | ٤٧٠ | إِنَّمَا الْمَيِّتُ مَنْ يَمِيشُ كَثِيبًا كَسَفًا بِالْهَ قَلِيلَ الرَّجَاءِ |
| ٩ | ٤٧١ | وَجَاءَتْ بِهِ سَبْطُ الْعِظَامِ كَأَنَّهَا عِمَامَتُهُ يَنْبَغُ الرِّجَالِ لَوَاهِ |
| ٤٨ | ٤٨٠ | غَافِلًا تَعْرِضُ الْمَنِيَّةُ لِلْمَرْءِ فَيُدْعَى وَلَا تَحِبُّ إِبَاءِ |
| ١٢٩ | ٥٠٧ | مَتَى يَأْتِ هَذَا الْمَوْتُ لَمْ يَلَفْ حَاجَةً لِنَفْسِي إِلَّا قَدْ قَضَيْتُ قَضَاءَهَا |
| ١٨٠ | ٥١٩ | نَعَمْ الْفَتَاةُ فِتَاةٌ هِنْدُ لَوْ بَذَلَتْ رَدَّ التَّحِيَّةِ نَظَقًا أَوْ بِإِيمَاءِ |
| ٣٢١ | ٥٧١ | رُبَّمَا ضَرَبَتْ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ يَنْبَغُ بُضْرِي وَطَفَنَتْ تَجْلَاءِ |

حرف الباء الموحدة

| | | |
|-----|-----|--|
| ٤٤ | ٤٧٩ | لَنْ كَانَ بَرْدُ الْمَاءِ هَيَّانَ صَادِيًا إِلَى حَبِيبًا إِنَّهَا لِحَبِيبُ |
| ٧٩ | ٤٩٠ | أَصِخْ مُصِيخًا لِمَنْ أَبْدَى نَصِيحَتَهُ [وَالزَّمْ تَوْقِي خَلَطَ الْحِدِّ بِاللَّهِبِ] |
| ٩٦ | ٤٩٦ | وَلَوْ أَنَّ قَوْمًا لَارْتَفَاعَ قَبِيلَةٍ دَخَلُوا السَّمَاءَ دَخَلَتْهَا لَا أُخْجَبُ |
| ١٠١ | ٤٩٨ | أَكْسَبَتْهُ الْوَرَقُ الْبَيْضُ أَبَا وَلَقَدْ كَانَ وَلَا يَدْعَى لِأَبِ |
| ١١٤ | ٥٠٢ | نَجَوْتُ وَقَدْ بَلَ الْمَرَادِيُّ سَيِّفُهُ |

[مِنْ ابْنِ أَبِي شَيْخٍ الْأَبَاطِحِ طَالِبٍ (١)]

| | | |
|-----|-----|--|
| ١٥٥ | ٥١١ | طَافَتْ أُمَامَةُ بِالرُّكْبَانِ آوَنَةً يَا حُسْنُهُ مِنْ قَوَامِهَا وَمُنْتَقَبَا |
| ١٦٤ | ٥١٤ | [أَتَهَجَّرُ لَيْتَنِي بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا] وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ ؟ |

(١) وانظره أيضا في (ص ٥٢٢ من هذا الجزء) .

| ص | رقم الشاهد | الشاهد |
|-----|---------------|--|
| ١٦٩ | ٥١٦ | رَدَدْتُ بِمِثْلِ السَّيِّدِ نَهْدَ مُقَلَّصٍ كَمِيشٍ إِذَا عِطْفَاهُ مَاءٌ تَحَلَّبَا |
| ١٩٠ | (١) | [فَقُلْتُ: ادْعُ أُخْرَى وَارْفَعِ الصَّوْتِ جَهْرَةً] |
| ٢٠٠ | ٥٢٦ | لَعَلَّ أَيْ الْمُسْتَوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ وَرُبُّهُ عَطِيبًا أَنْقَذْتُ مِنْ عَطِيبِهِ |
| ٢٠١ | — | رُبُّهُ فَنِيَّةٌ دَعَاوَتْ إِلَى مَا يُوْرِثُ الْمَخْدَ دَائِبًا فَأَجَابُوا |
| ٢٠٢ | ٥٢٧ | نَحَى الدَّنَائِبَاتِ شَمَالًا كَثَبًا وَأَمَّ أَوْعَالَ كَهَا أَوْ أَقْرَبَا |
| ٢١١ | ٥٣١ | أَنْتَ حَقَّاكَ تَقْصِدُ كُلَّ فَجْرٍ تَرْجَى مِنْكَ أَنَّهَا لَا تَحْبِبُ |
| ٢١٤ | ٥٣٢ | تُخَيِّرُنَ مِنْ أَرْمَانِ يَوْمِ حَلِيمَةٍ إِلَى الْيَوْمِ قَدْ جُرِّنَ كُلَّ الْعَجَارِبِ |
| ٢٢٣ | ٥٣٤ | فَلَا تَتْرَكْنِي بِالْوَعِيدِ كَأَنِّي إِلَى النَّاسِ مَطْلَبٌ بِهِ الْقَارُ أَجْرُبُ |
| ٣٢٩ | ٥٧٥ | بَلْ بَلَدِي ذِي صُمْدٍ وَأَضْبَابٍ [تُخْشَى مَرَادِيهِ وَهَجَرِ دَوَابٍ] |
| ٣٥٤ | ٥٨٥ | أَحَقًّا عِبَادَ اللَّهِ أَنْ لَسْتُ صَاعِدًا وَلَا هَابِطًا إِلَّا عَلَى رَقِيبُ |
| ٣٥٦ | ٥٨٦ | وَلَا سَالِكٍ وَخَدِي وَلَا فِي جَمَاعَةٍ مِنَ النَّاسِ إِلَّا قِيلَ: أَنْتَ مُرِيبُ |
| ٣٥٧ | — | مَشَائِمٍ لَيْسُوا مُضْلِحِينَ عَشِيرَةٍ وَلَا نَاعِبٍ إِلَّا بَيْنَ غُرَابِهَا |
| ٣٧٩ | ٥٩٤ | وَمَا زُرْتُ لَيْلِي أَنْ تَكُونَ حَبِيبَةً إِلَى وَلَا دِينَ بِهَا أَنَا طَالِبُهُ |
| ٣٨٤ | ٥٩٧ | فَقُلْتُ انْجُوا عَنْهَا نَجَا الْجِلْدِ: إِنَّهُ سَيَرْضِيكُمَا مِنْهَا سَنَامٌ وَغَارِبُهُ |
| ٣٩١ | ٦٠٣ | يَا رَبِّ إِمَّا تُخْرِجُنِي طَالِبِي فِي مِقْنَبٍ مِنْ تِلْكَ الْمَقَانِبِ |
| | | فَلَيْسَكُنِ الْمَقْلُوبَ غَيْرَ الْغَائِبِ وَلَيْسَكُنِ الْمَسْلُوبَ غَيْرَ السَّالِبِ |
| | | [الْعَارِفُو الْخَلْقُ لِلدَّلِّ بِهِ] وَالْمُسْتَقِلُّو كَثِيرٌ مَا وَهَبُوا ^(٢) |

(١) كل شاهد لم تذكر رقمه في هذا الفهرس فقد ورد في هذا الجزء ولكنه قد سبق ذكره في أحد الجزئين السابقين وشرح في الموضع الذي ذكر فيه ، ولم تعرض عند ذكره في الجزء الثالث إلا لبيان الاستقهاد به مع تحديد الموضع الذي سبق ذكره فيه .
(٢) وانظره أيضا في (ص ٣٩٦) .

| ص | رقم الشاهد | الشاهد |
|-----|---------------|--|
| ٤٢١ | — | فَكُنْ لِي شَفِيعًا يَوْمَ لَا ذُو شَفَاعَةٍ يَعْنِي فَتِيلاً عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبٍ |
| ٤٤٤ | ٦٢٩ | فَلَنْ لَقِيَتِكَ خَالِيَيْنِ لَتَعْلَمَنَّ أَيُّ وَأَيْكَ فَارِسُ الْأَحْزَابِ |
| ٤٤٩ | ٦٣٣ | صَرِيحُ عَوَافٍ رَاقِهِنَّ وَرُقْنَهُ لَدُنْ شَبٍّ حَتَّى شَابَ سَوْدُ الذَوَائِبِ |
| ٤٥٢ | ٦٣٤ | فَمَا زَالَ مَهْرِي مَزَجَرَ الْكَابِ مِنْهُمْ لَدُنْ غُدُوَّةٍ حَتَّى دَنَتْ لِفِرُوبِ |
| ٥٢٧ | ٦٦٧ | مَا إِنْ وَجَدْنَا لِلْهَوَى مِنْ طِبِّ وَلَا عَدِمْنَا قَهْرَ وَجْدٍ صَبٍّ |

حرف التاء المشناة

| | | |
|-----|-----|--|
| ٣٢٣ | ٥٧٣ | رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عَالِمٍ [تَرْفَعُنْ ثَوْبِي تَشْمَلَاتُ] |
| ٤٤٠ | ٦٢٧ | كَلَّا أَخِي وَخَلِيلِي وَاجِدِي عَضْدًا فِي النَّائِبَاتِ وَالْمَامِ الْمِلَاتِ |
| ٤٧٢ | ٦٤٣ | فَسَاغَ لِي الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا أَكَادُ أَغْصَنُ بِالْمَاءِ الْفَرَاتِ ^(١) |

حرف الجيم

| | | |
|------|-----|--|
| ١٩٠٠ | ٥٢٣ | شَرِبْتُ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعْتُ مَتَى لُحَجِ خُضْرٍ لَهْنٌ نَدِيحٌ ^(٢) |
| ٢٧٠ | ٥٥١ | أَنَا أَبُو سَعْدٍ إِذَا اللَّيْلُ دَجَا يُحَالُ فِي سَوَادِهِ يَرْتَدِّجَا |
| ٣٤٣ | ٥٨١ | أَخْلَقَ بِذِي الصَّبْرِ أَنْ يَحْطَى بِحَاجَتِهِ وَمُدْمِنِ الْقَرْعِ لِلْأَبْوَابِ أَنْ يَلْجَا |
| ٥٠٩ | ٦٥٨ | [مَا زَالَ يَوْقُنُ مَنْ يَوْمُكَ بِالْغَنَى] وَسِوَاكَ مَا نَعُ فَضْلُهُ الْحَتَا |

حرف الحاء المهملة

| | | |
|-----|-----|--|
| ٣٨٢ | ٥٩٦ | أَقَامَ بِبَغْدَادِ الْعِرَاقِ وَشَوْقُهُ لِأَهْلِ دِمَشْقِ الشَّامِ شَوْقُ مُبَرِّحُ |
| ٤٢٠ | — | [نَهَيْتُكَ عَنْ طِلَابِكَ أُمَّ عَمْرُو بِعَاقِبَةٍ] وَأَنْتَ إِذْ صَحِيحُ |
| ٤٨٤ | ٦٤٨ | مَرَّتْ بِنَا فِي نِسْوَةٍ خَوْلَةٍ وَالسِّكِّ مِنْ أُرْدَانِهَا نَافِحَةٍ |

(١) وانظره أيضا في حرف الميم من هذه الفهرس .

(٢) وانظره أيضا في (ص ٢٧٢) .

حرف الدال المهملة

| ص | رقم الشاهد | الشاهد |
|-----|---------------|---------------------------------|
| ٢٨ | ٤٧٣ | وبالجسيم مقي يئنا لو علمت فيه |
| | | شعوب، وإن تستشهدى العين تشهد |
| ٤٢ | ٤٧٨ | تسليت طرا عنكم بعد بينكم |
| ٥١ | ٤٨٣ | إذا المرء أعتته المروءة ناشئا |
| ٩٨ | ٤٩٧ | [أفادوا من دمي وتوعدوني] |
| ١٢٧ | ٥٠٦ | سقط النصف ولم تزد إسقاطه |
| ١٧٥ | ٥١٨ | تزد مثل زاد أهلك فينا |
| ٢٠٩ | ٥٣٠ | فلا والله لا يلقي أناس |
| ٢٣٥ | ٥٣٨ | سقى الحيا الأرض حتى أمكن عزيت |
| ٢٣٨ | ٥٣٩ | وملكت ما بين العراق ويثرب |
| ٢٤٧ | ٥٤٢ | شباب وشيب وافتقار وثروة |
| ٢٨٤ | ٥٥٦ | بكل تداوينا فلم يشف ما بنا |
| | | على أن قرب الدار ليس بنافع |
| ٣٠٦ | ٥٦٥ | وما زلت أبغى المال مذ أنا يافع |
| ٣٦٨ | ٥٩٠ | [إن الخليط أجدوا البين فأنجدوا] |
| ٤٩٤ | ٦٥٢ | يا من رأى عارضا أسر به |
| ٥٠٨ | ٦٥٦ | فرجعتها بمزجة |
| | | زج القلوص أبي مزادة |

حرف الراء المهملة

| | | | |
|----|-----|---------------------|----------------------|
| ٦٣ | ٤٨٥ | [بانت لتحننا عقارة] | يا جارتا ما أنت جارة |
|----|-----|---------------------|----------------------|

| ص | رقم الشاهد | الشاهد |
|-----|---------------|--|
| ٦٦ | ٤٨٦ | رَهْطُ ابْنِ كَوْزٍ مُحْتَبِي أَدْرَاعِهِمْ |
| ٦٩ | ٤٨٧ | بَنَّا عَاذَ عَوْفٍ وَهُوَ بَادِي ذِلَّةٍ |
| ٨١ | ٤٩١ | أَنَا ابْنُ دَارَةٍ مَعْرُوفًا بِهَا نَسَبِي |
| ٨٧ | ٤٩٢ | أَطْلُبُ وَلَا تَضْجِرْ مِنْ مَطْلَبِ |
| ١٠٤ | ٥٠٠ | ثُمَّ رَاحُوا عَبَقُ السَّكِّ بِهِمْ |
| ١٣٣ | ٥٠٨ | نَصَفَ التَّهَارُ الْمَاءَ غَامِرُهُ |
| ١٤٩ | ٥٠٩ | [أَقُولُ لَهَا حِينَ جَدَّ الرَّحِي |
| ١٦١ | ٥١٣ | أَنْفَسًا تَطِيبُ بَنِيْلُ الْمُنَى |
| ٢٢٧ | ٥٣٥ | تَقُولُ وَقَدْ عَالَيْتُ بِالْكُورِ فَوْقَهَا : |
| ٢٣٧ | — | وَإِنِّي لَتَعْرِوْنِي لَذَكَرَاكَ هِزَةَ |
| ٣٠٦ | — | مَا زَالَ مَذْ عَقَدْتُ يَدَاهُ إِزَارَهُ |
| ٣٠٩ | ٥٦٧ | لَيْنِ الدِّيَارِ بَقْنَةُ الْحِجْرِ |
| ٣١٦ | ٥٦٩ | رَبَّمَا الْجَامِلُ الْمُؤَبَّلُ فِيهِمْ |
| ٣٤٧ | ٥٨٩ | مَا لِحَبِّ جِلْدُ أَنْ يُهَجَّرَا |
| ٣٨٠ | ٥٩٥ | إِلَى الْحَوْلِ ثُمَّ اسْمُ السَّلَامِ عَلَيْكَمَا |
| ٤٠٣ | ٦١٠ | إِنَارَةُ الْعَقْلِ مَكْسُوفٌ بَطُونِ هَوَى |
| ٤٠٨ | ٦١٢ | دَعَوْتُ لِمَا نَابَنِي مِسُورَا |
| ٤٤٢ | ٦٢٨ | كَلَا الضَّيْفَيْنِ الْمَشْنُوءِ وَالضَّيْفِ نَائِلُ |
| ٤٤٧ | ٦٣١ | تَنْتَهِيضُ الرَّعْدَةِ فِي ظَهْرِي |
| | | فِيهِمْ وَرَهْطُ رَيْبَعَةَ بْنِ خُذَارِ |
| | | لَدَيْكُمْ فَلَمْ يَدْمَ وَلَاءٌ وَلَا نَعْرَا |
| | | وَهَلْ بَدَارَةٌ يَا لِلنَّاسِ مِنْ عَارِ |
| | | [فَاقَةُ الطَّالِبِ أَنْ يَضْجِرَا] |
| | | [يُلْحِقُونَ الْأَرْضَ هَذَابَ الْأَرْزِ] |
| | | [وَرَفِيقُهُ بِالْغَيْبِ مَا يَدْرِي] |
| | | لِ: أَمْزَحَتْ رَبًّا] وَأَمْزَحَتْ جَارَا |
| | | وَدَاعِي الْمُنُونِ بِنَادَى جَهَارَا |
| | | أَيْسَقَى فَلَا يَرَوِي إِلَى ابْنِ أَحْمَرَا |
| | | [كَمَا انْتَفَضَ الْمَصْفُورُ بِلَالَةَ الْقَطْرِ] |
| | | [فَمَا فَادْرَكَ خَسَةَ الْأَشْبَارِ] |
| | | أَقْوَيْنَ مَذْ حَجَجَ وَمُذْ دَهْرٍ |
| | | وَعَنَاجِيحُ بَيْنَهُنَّ لِلْمَهَارِ ^(١) |
| | | وَلَا حَيْبَ رَافَةُ فَيَحْبُرَا |
| | | [وَمَنْ يَبْكُ حَوْلًا كَامِلًا قَدْ اعْتَذَرَ] |
| | | وَعَقْلُ عَامِي الْهَوَى يَزْدَادُ تَنْوِيرَا |
| | | فَلَبَّى فَلَبَّى بَدَى مِسُورَا ^(٢) |
| | | لَدَى الْمُنَى وَالْأَمْنِ فِي الْعُسْرِ وَالْبُسْرِ |
| | | مَنْ لَدُنِ الظُّهْرِ إِلَى الْعَصْرِ |

(١) وانظره أيضا في (س ٢٢٧).

(٢) وانظره أيضا في (س ٤١٦).

| ص | رقم الشاهد | الشاهد |
|-----|---------------|---|
| ٤٤٨ | ٦٣٢ | وتذكرُ نعماءَ لَدُنْ أَنْتَ يافع |
| | | [إلى أَنْتَ ذو فَوَدَيْنِ أبيضُ كالنَّسْرِ] |
| ٤٧٤ | ٦٤٤ | [ونحنُ قَتَلْنَا الأسدَّ أَسَدَ شَنُوءَةٍ] |
| ٤٨٨ | ٦٥٠ | أَكَلْهُ امرئٌ تَحْسِبُينَ امرأً ونارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارًا |
| ٥١٣ | ٦٥٩ | هَما خُطَّتا إما إِسارٍ وَمَنِيَةٍ وإِما دَمٍ وَالْقَتْلُ بِالْحَرِّ أَجْدَرُ |
| ٥٢٤ | ٦٦٥ | وِفَاقُ كَعْبٍ يُجَيِّزُ مُنْقِذُكَ مِنْ تَعْجِيلِ تَهْلُكَةٍ وَالْخُلْدُ فِي سَفَرَا |
| ٥٣٢ | ٦٦٩ | بِأَيِّ تَرَاهُمُ الْأَرْضِينَ حَلَّوْا [أَلَدَّبَرَانِ أَمْ عَسَمُوا الْكُفَّارَا] |
| ٥٣٥ | ٦٧١ | إِنْ امرأُ حَصَنِي عَدَا مَوَدَّةَهُ عَلَى التَّنَائِي لَعِنْدِي غَيْرُ مَكْفُورٍ |

حرف الزاي

| | | |
|-----|-----|---|
| ٤٥٩ | ٦٣٦ | وَأَفَنِي رَجَالِي فَبَادُوا مَعَا [فَقَوِّدِرَ قَلْبِي بِهِمْ مُسْتَفْزِرًا] |
|-----|-----|---|

حرف السين المهملة

| | | |
|-----|-----|--|
| ٢٤٠ | ٥٤٠ | لِلَّهِ يَبْقَى عَلَى الْأَيَّامِ ذُو حَيْدٍ بِمُشْمَخِرٍ بِهِ الطَّيَّانُ وَالْأَمْسُ |
| ٤١٤ | ٦١٥ | إِذَا شَقَّ بَرْدٌ شَقًّا بِالْبَرْدِ مِثْلُهُ دَوَالِيكَ حَتَّى كُلُّنَا غَيْرُ لَاسٍ |
| ٥٠٦ | ٦٥٥ | فَدَامَهُمْ دَوْسَ الْحَصِيدِ الدَّائِسِ [وَحَلَقَ لِلْمَاضِي كَالْقَوَانِسِ] |
| ٥٣٤ | ٦٧٠ | مُعَاوِدُ جُرْأَةٍ وَقَتِ الْهُوَادِي أَشْمُ كَأَنَّهُ رَجُلٌ عَبُوسُ |

حرف الضاد المعجمة

| | | |
|-----|-----|--|
| ٣٩٨ | ٦٠٦ | طُولُ اللَّيَالِي أَسْرَعَتْ فِي تَقْضِي [طَوَيْنَ طَوْلِي وَطَوَيْنَ عَرَضِي] |
| ٤١١ | ٦١٤ | ضَرَبَا هَذَاذِيكَ وَطَعْنَا وَخَضَا [يُمَضِّي إِلَى عَامِي الْعُرُوقِ النَّخَضَا] |

حرف الطاء المهملة

| | | |
|-----|-----|--|
| ٣٣٢ | ٥٧٧ | فَحُورٍ قَدْ لَهَوْتُ بِهِنَّ عَيْنٍ نَوَاعِمَ فِي الْمُرُوطِ وَفِي الرِّيَاطِ |
|-----|-----|--|

حرف العين المهملة

| رقم الشاهد | ص | الشاهد |
|---------------|-----|---|
| ٥٢٠ | ١٨٢ | [إذا أنت لم تنفع فضرر فإئما] |
| ٥٢١ | ١٨٤ | فقات: أكل الناس أضحخت مانحا |
| ٥٤٦ | ٢٥٥ | فلهما تفرقنا كائى ومالكا |
| ٥٥٩ | ٢٩٢ | أتجزع إن نفس أناها حامها |
| ٥٦٢ | ٣٠١ | بكاً للقوة الشفواء جلت فلم أكن |
| ٦١٦ | ٤١٦ | أما ترى حيث سهيل طالعا |
| ٦١٨ | ٤٢٢ | على حين عاتبت الشيب على الصبا |
| ٦٢٢ | ٤٣٠ | إذا باهلى تحت حظه حنظلية |
| ٦٢٣ | ٤٣١ | [ونبتت لئلى أرسلت بشفاعة |
| ٦٣٧ | ٤٦٢ | [يذكرن ذا البث الحزين بيته] |
| ٦٤٩ | ٤٨٥ | فأدرك إرقال العرادة ظلعها |
| ٦٥١ | ٤٩٠ | ولم أر مثل الخير يتركه الفتى |
| ٦٥٣ | ٤٩٦ | سقى الأرضين الغيث سهل وحزنها |
| | | [فنيطت عرى الآمال بالزرع والضرع] |
| ٦٧٢ | ٥٣٩ | أودى بى وأعقبونى حسرة |
| ٦٧٣ | ٥٤٤ | سبقوا هوى وأعقبوا لهواهم |
| ٦٧٤ | ٥٤٨ | خليل أملك منى للذى كسبت |
| ٦٧٥ | ٥٤٩ | أطوف ما أطوف ثم آوى إلى أمأ ويروني النقيع |

حرف الفاء

| ص | رقم الشاهد | الشاهد |
|-----|---------------|---|
| ٣٩٣ | ٦٠٤ | الحافظو عَوْرَةَ العَشِيرَةِ لَا يَأْتِيهِمْ مِنْ وَرَائِهِمْ وَكَفُّ |
| ٤٧١ | ٦٤٢ | وَمِنْ قَبْلُ نَادَى كُلُّ مَوْلى قَرَابَةِ |
| | | [فَمَا عَطَفَتْ مَوْلى عَلَيْهِ الْمَوَاطِفُ ^(١)] |
| ٥١٧ | ٦٦١ | تَسْقَى امْتِيَا حَا نَدَى الْمَسَاوِكِ رِيْقَتِهَا [كَمَا تَضَمَّنَ مَاءُ الْمَرْزَنْةِ الرَّصْفُ] |

حرف القاف

| | | |
|-----|-----|---|
| ١١٢ | ٥٠١ | وَلَوْلَا جَنَانُ اللَّيْلِ مَا آبَ عَامِرٌ إِلَى جَفَعَرٍ سِرْبَالَهُ لَمْ يُمَزَّقِ |
| ٢٦٧ | ٥٥٠ | وَلَا يُؤَاتِيكَ فِيمَا نَابَ مِنْ حَدَثٍ إِلَّا أَخُو ثَقَةٍ فَانْظُرْ بَيْنَ تَنْقُ |
| ٢٨٢ | ٥٥٥ | أَبَى اللَّهِ إِلَّا أَنَّ مَرْحَةَ مَالِكٍ عَلَى كُلِّ أَفْئَانِ الْعِضَاءِ تَرُوقُ |
| ٢٩٥ | ٥٦٠ | [قُبٌّ مِنَ التَّمْعَادِ حُتْبٌ فِي سَوْقٍ] لَوَاحِقُ الْأَقْرَابِ فِيهَا كَالْمَقْنِ |

حرف الكاف

| | | |
|----|-----|--|
| ٩٠ | ٤٩٣ | فَلَمَّا خَشِيتُ أَظْلَافِيهِمْ نَجَوْتُ وَأَرْهَمُهُمْ مَالِكًا |
|----|-----|--|

حرف اللام

| | | |
|----|-----|---|
| ٢٦ | ٤٧٢ | لَمِيَّةٌ مُوحِشًا طَلُّ [بَلُوحٌ كَأَنَّهُ خِلَلٌ] |
| ٣٦ | ٤٧٧ | يَا صَاحِبَ هَلْ حُمَّ عَيْشُ بَاقِيًا قَتَرَى لِنَفْسِكَ الْعَذْرُ فِي إِعَادِهَا الْأَمَلَا |
| ٤٩ | ٤٨١ | فَإِنْ تَكُ أَذْوَادُ أَصِيبِنَ وَنِسْوَةٌ فَلَنْ يَذْهَبُوا فِرْعَا يُبْقِلُ حِبَالِ |
| ٥٠ | ٤٨٢ | مَشْخُوفَةٌ بِكَ قَدْ شُغِفْتُ وَإِنَّمَا حُمَّ الْفِرَاقُ فَمَا إِلَيْكَ سَبِيلُ |

(١) وانظره أيضا في (ص ٤٩٨) .

| ص | رقم الشاهد | الشاهد |
|-----|---------------|---|
| ٩٥ | ٤٩٥ | كُنْ لِلْخَلِيلِ نَصِيرًا جَارَ أَوْ عَدَلًا |
| ١١٩ | ٥٠٣ | وَقَفْتُ بِرَبْعِ الدَّارِ قَدْ غَيَّرَ الْبَلَى |
| ١٤٣ | — | أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْبًا لَسْتُ مُحْصِيَهُ |
| ١٦٠ | ٥١٢ | وَنَارُنَا لَمْ يُرَ نَارًا مِثْلَهَا |
| ١٦٨ | ٥١٥ | صَيِّقْتُ حَزْمِي فِي إِيمَادِي الْأَمَلَا |
| ٢٠٤ | ٥٢٨ | وَلَا تَرَى بَعْلًا وَلَا حِلَالًا |
| ٢٠٧ | ٥٢٩ | وَإِذَا الْحَرْبُ شَمَرَتْ لَمْ تَكُنْ كِي |
| ٢٢٠ | ٥٣٣ | أَخَذُوا الْحَاضَ مِنَ الْفَصِيلِ غُلْبَةً |
| ٢٢٨ | ٥٣٦ | أَمْ لَا سَبِيلَ إِلَى الشَّبَابِ وَذِكْرُهُ |
| ٢٤٥ | ٥٤١ | فِيَاكَ مِنْ لَيْلٍ كَانَ نَجْوَاهُ |
| ٢٥١ | ٥٤٤ | لَنَا الْفَضْلُ فِي الدُّنْيَا وَأَنْفُكَ رَاغِمٌ |
| ٢٦٢ | ٥٤٨ | أَلَا عِمَّ صَبَاحَا أَيُّهَا الطَّلَلُ الْبَالَى |
| ٢٧٩ | ٥٥٤ | وَهَلْ يَعْنِي مَنْ كَانَ أَحَدُثَ عَهْدِهِ |
| ٣٠٤ | ٥٦٤ | إِنْ الْكَرِيمِ وَأَيُّكَ يَعْتَمِلُ |
| ٣٣٠ | ٥٧٦ | غَدَّتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظَمُؤُهَا |
| ٣٣٤ | ٥٧٨ | فَتِلْكَ حُبْلَى قَدْ طَرَقَتْ وَمُرُضِعُ |
| ٣٣٩ | ٥٧٩ | وَلَيْلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ |
| ٣٥٩ | ٥٨٨ | رَسَمَ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهِ |
| ٣٦٤ | ٥٨٩ | |
| ٣٧٢ | ٥٩٢ | [كَأَنَّ حُصَيْنِيهِ مِنَ التَّدَلُّلِ |
| | | فَأَتَتْ بِهِ حُوشَ الْفَوَادِ مُبْطِنًا |
| | | وَلَا تَشِخْ عَلَيْهِ جَادَ أَوْ بَحَلًا |
| | | مَعَارِفَهَا وَالسَّارِيَاتُ الْهَوَاطِلُ |
| | | [رَبِّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ] |
| | | [قَدْ عَلِمْتُ ذَلِكَ مَعْدُ كُلِّهَا] |
| | | وَمَا ارْعَوَيْتُ وَشَيْبًا رَأْسِي اشْتَعَلَا |
| | | كُهُ وَلَا كَهْنٌ إِلَّا حَاطِلَا |
| | | حِينَ تَدْعُو الْكُمَاةَ فِيهَا نَزَالِ |
| | | ظُلُمًا وَيَكْتُبُ لِلْأَمِيرِ أَفِيلًا |
| | | أَشْهَى إِلَيَّ مِنَ الرَّحِيقِ السَّلْسَلِ |
| | | بِكُلِّ مُغَارِ الْقَتْلِ شُدَّتْ يِذْبَلِ |
| | | وَنَحْنُ لَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَفْضَلُ |
| | | وَهَلْ يَعْنِي مَنْ كَانَ فِي الْعَصْرِ الْخَالِي |
| | | ثَلَاثِينَ شَهْرًا فِي ثَلَاثَةِ أَحْوَالِ |
| | | إِنْ لَمْ يَجِدْ يَوْمًا عَلَى مَنْ يَتَّكِلُ |
| | | تَصِلَ وَعَنْ قَيْضِ بَرِزَاءَ مَجْهَلِ |
| | | [فَأَلْهَيْتَهَا عَنْ ذِي نَعَامٍ مُحْوَلِ] |
| | | [عَلَى بَأْنَوَاعِ الْهَمُومِ لِيَتَلَى] |
| | | كَذْتُ أَقْضَى الْحَيَاةِ مِنْ جَلَالِهِ |
| | | وَلَيْسَ إِلَى مِنْهَا النُّزُولِ سَبِيلُ |
| | | ظَرَفُ عَجُوزٍ [فِيهِ ثِنْتَا حَنْظَلِ] |
| | | سَهْدًا إِذَا مَا نَامَ لَيْلُ الْهَوَجَلِ |

| ص | رقم الشاهد | الشاهد |
|-----|---------------|---|
| ٣٧٥ | ٥٩٣ | إِنَّ وَجْدِي بِكَ الشَّدِيدَ أَرَانِي |
| ٣٨٦ | ٥٩٩ | لَقَدْ ظَفِرَ الزُّوَارُ أَقْفِيَةَ الْعِدَى |
| ٣٨٨ | ٦٠٠ | الْوُدُّ أَنْتِ الْمُسْتَحَقَّةُ صَفْوِهِ |
| ٤٠١ | ٦٠٨ | أَنْتِ الْفَوَاحِشِ عِنْدَهُمْ مَعْرُوفَةٌ |
| ٤٢٦ | ٦٢٠ | أَلَمْ تَعْلَمِي يَا عَمْرُكَ اللَّهُ أَنِّي |
| ٤٣٩ | ٦٢٦ | إِنَّ لِلْخَيْرِ وَاللَّيْسِ مَدَى |
| ٤٦٥ | ٦٣٨ | جَوَابًا بِهِ تَنْجُو اعْتَمِدْ فُورَبْنَا |
| ٤٦٦ | ٦٣٩ | [لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنِّي لَا وَجَلَ] |
| ٤٦٩ | ٦٤١ | أَقَبَّ مِنْ تَحْتِ عَرِيضٍ مِنْ عَلٍ |
| ٤٧٥ | ٦٤٥ | مِكَرٍ مِفْرَةٍ مُقْبِلٍ مُذِيرٍ مَعَا |
| ٤٨٠ | ٦٤٦ | يَا رَبِّ يَوْمٍ لِي لَا أَظَلُّهُ |
| ٤٨٢ | ٦٤٧ | يَسْقُونَ مِنْ وَرْدِ الْبَرِيصِ عَلَيْهِمْ |
| ٥٠٤ | ٦٥٤ | * [عَتَوْا إِذَا أَجْبَنَاهُمْ إِلَى السَّلْمِ رَافَةً] |
| ٥١١ | ٦٥٨ | فِرْشَنِي بِخَيْرٍ لَا أَكُونَنَّ وَمِدْحَتِي |
| ٥١٥ | ٦٦٠ | أَنْجَبَ أَيَّامٍ وَالْدَّاءُ بِهِ |
| ٥١٩ | ٦٦٢ | كَأَنَّ خُطَّ الْكِتَابِ بِكَفٍّ يَوْمًا |
| | | عَازِرًا فِيكَ مِنْ عَهْدَتُ عَذُولَا |
| | | [بِمَا جَاوَزَ الْأَمَالَ مِلَّاسُ وَالْقَتْلِ] |
| | | [مَنَى، وَإِنْ لَمْ أَرْجُ مِنْكَ نَوَالًا] |
| | | وَلَدَيْهِمْ تَرَكُ الْجَلِيلِ جَمِيلُ |
| | | كَرِيمٌ عَلَى حِينِ الْكَرَامِ قَلِيلُ ^(١) |
| | | وَكَلَا ذَلِكَ وَجْهٌ وَقَبْلُ |
| | | لَعَنَ عَمَلٍ أَسْلَفَتْ لَا غَيْرُ تُسْأَلُ |
| | | عَلَى أَيْتَانَا تَعْدُو النِّيةَ أَوَّلُ |
| | | [مُعَاوِدِ كَرَّةً أَذِيرُ أَقْبِلِ] |
| | | كَجُمُودِ صَخْرٍ حَطَّ السَّيْلُ مِنْ عَمَلِ |
| | | أَرْمَضُ مِنْ تَحْتِ وَأَضْحَى مِنْ عَالِهِ |
| | | بَرَدَى يُصْفَقُ بِالرَّحِيقِ السَّلْسَلِ |
| | | فَسَقَطَ عَنْهُمْ سَوَقُ الْبَغَاثِ الْأَجَادِلِ |
| | | كَنَاحَتِ يَوْمًا صَخْرَةٍ بِعَسِيلِ |
| | | إِذَا نَجَلَاهُ فَنِعْمَ مَا نَجَلَا ^(٢) |
| | | يَهُودِيٍّ يُقَارِبُ أَوْ يُرْبِلُ |

حرف الميم

| | | | |
|----|-----|---|--------------------------------------|
| ٣٣ | ٤٧٦ | لَا يَرْكَنَنَّ أَحَدٌ إِلَى الْإِحْجَامِ | يَوْمَ الْوَعَى مُتَخَوِّفًا لِحَامِ |
| ٧٦ | ٤٨٩ | لَقِيَ ابْنِي أَخَوَيْهِ خَائِفًا | مُنْجِدِيهِ فَأَصَابُوا مَفْئِدًا |

(١) وانظره أيضًا في (ص ٤٢٩) .

(٢) وانظره أيضًا في (ص ٥٢٨) .

| ص | رقم الشاهد | الشاهد |
|-----|---------------|---|
| ٩٣ | ٤٩٤ | عَلَّقْتُهَا عَرَضًا وَأَقْتُلُ قَوْمَهَا [زَعَمًا لَعَمْرُ أَبِيكَ لَيْسَ بِمَزْعَم] |
| ١٠٢ | ٤٩٩ | عَهْدُكَ مَا تَصْبُو وَفِيكَ شَبِيبَةٌ فَمَا لَكَ بَعْدَ الشَّيْبِ صَبًّا مُتِيًّا |
| ١٢١ | ٥٠٤ | وَلَقَدْ خَشِيتُ بَأْنَ أَمُوتَ وَلَمْ يَكُنْ لِلْحَرْبِ دَائِرَةٌ عَلَى ابْنِي صَحْمٌ |
| ١٢٥ | ٥٠٥ | كَأَنَّ فُتَاتَ الْعَيْنِ فِي كُلِّ مَنْزِلٍ تَزَلْنَ بِهِ حَبُّ الْقَنَا لَمْ يُحْطَمْ |
| ١٥٢ | ٥١٠ | [تَحَيْرُهُ فَلَمْ يَعْدِلْ سِوَاهُ] فَنَعِمَ الْمَرْءُ مِنْ رَجُلٍ تَهَامَى |
| ١٧٣ | ٥١٧ | إِذَا الْمَرْءُ عَيْنًا قَرَّ بِالْعَيْشِ مُثْرِيًا وَلَمْ يُعْنِ بِالْإِحْسَانِ كَأَن مَدَّ مِمَّا |
| ١٨٨ | ٥٢٢ | لِلَّهِ اللَّهُ فَضْلُكُمْ عَلَيْنَا بِشَيْءٍ إِنْ أَمَكُمُ شَرِيمٌ |
| ٢٢٢ | — | [فَلَا يَكَلُمُ إِلَّا حِينَ يَنْتَسِمُ] يُغْضِي حَيَاءً وَيُغْضِي مِنْ مَهَابَتِهِ |
| ٢٤٨ | ٥٤٣ | [تَنَاولَهُ بِالرَّمْحِ ثُمَّ اتَّيَّ لَهُ] نَخْرٌ صَرِيحًا لِلْيَدَيْنِ وَلِلْفَمِ |
| ٢٥٤ | ٥٤٥ | كَضَرَّائِرِ الْحَسَنَاءِ قُلْنَ لِوَجْهِهَا حَسَدًا وَبُغْضًا : إِنَّهُ لَدَمِيمٌ |
| ٢٥٨ | ٥٤٧ | بَطْلٌ كَأَنَّ ثِيَابَهُ فِي مَرْحَةٍ يُحَذِي نِعَالَ السَّبْتِ لَيْسَ بِتَوَّعُمٍ |
| ٢٩٨ | ٥٦١ | [بَيْضٌ ثَلَاثُ كِنَعٍ جُمٌ] يَضْحَكُنَّ عَنِ الْبَرْدِ الْمُنْهَمِّ |
| ٣٠٣ | ٥٦٣ | وَلَقَدْ أَرَانِي لِلرَّمَاكِ دَرِيئَةً مِنْ عَنِّ يَمِينِي تَارَةً وَأَمَامِي |
| ٣١٨ | ٥٧٠ | [فَابِ الْحُمْرِ مِنْ شَرِّ الْمَطَايَا] كَمَا الْحَبِطَاتُ شَرُّ بَنِي تَسِيمٍ |
| ٣٢٢ | ٥٧٢ | وَنَنْصُرُ مَوْلَانَا وَنَعْلَمُ أَنَّهُ كَمَا النَّاسِ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارُكُمْ |
| ٣٢٧ | ٥٧٤ | بَلْ بَلَدٍ مَلَأَ الْفِجَاجَ قَتْمُهُ لَا يُشْتَرَى كَثَانُهُ وَجَهْرُمُهُ |
| ٣٤١ | ٥٨٠ | [وَكَرِيمَةٍ مِنْ آلِ قَيْسِ الْفَتْهَةِ] حَتَّى تَبْدُخَ فَارْتَقَى الْأَعْلَامُ |
| ٣٨٥ | ٥٩٨ | [أَبَانَا بِهِمْ قَتْلَى ، وَمَا فِي دِمَائِهِمْ شِفَاءٌ] وَهُنَّ الشَّافِيَاتُ الْحَوَائِمُ |
| ٣٩٠ | ٦٠٢ | الشَّامِ عِرْضِي وَلَمْ أَشْتُمَهُمَا [وَالنَّاذِرِينَ إِذَا لَمْ أَلْقَهُمَا دَمِي] |
| ٣٩٧ | ٦٠٥ | جَادَتْ عَلَيْهِ كُلُّ عَيْنٍ تَرَوُهُ [فَتَرَكْنِ كُلَّ حَدِيقَةٍ كَالْقَرْهَمِ] |
| ٤٠٠ | ٦٠٧ | [وَتَشَرَّقِي بِالْقَوْلِ الَّذِي قَدْ أَدْعَتْهُ] كَمَا شَرَفَتْ صَدْرُ الْقَنَاقَةِ مِنَ الدَّمِ |

| ص | رقم الشاهد | الشاهد |
|-----|---------------|--|
| ٤٠٢ | ٦٠٩ | مَشِينٌ كَمَا اهْتَرَّتْ رِمَاحٌ تَسْفَهَتْ أَعَالِيهَا مَرُّ الرِّيحِ النِّوَاسِمِ |
| ٤١٨ | ٦١٧ | [وَنَطْفَنَهُمْ حَيْثُ الْكَلَى بَعْدَ ضَرْبِهِمْ بِيَبِيضِ الْمَوَاضِي] حَيْثُ لِيَ الْعَمَاسِ |
| ٤٢٥ | ٦١٩ | [لَأَجْتَذِبَنَ مِنْهُمْ قَلْبِي تَحَلُّمَا] عَلَى حِينَ يَسْتَضِيئِينَ كُلَّ حَلِيمِ |
| ٤٣٤ | ٦٢٤ | أَقُولُ لَعَبْدَ اللَّهِ لَمَّا سَقَاوْنَا وَمَحْنُ بَوَادِي عَبْدِ شَمْسٍ وَهَاشِمِ |
| ٤٤٥ | ٦٣٠ | أَلَا تَسْأَلُونَ النَّاسَ أَيُّ وَائِكُمْ غَدَاةَ التَّقْيِينَا كَانَ خَيْرًا وَأَكْرَمَا |
| ٤٥٧ | ٦٣٥ | فَرِيثِي مِنْكُمْ وَهَوَايَ مَعَكُمْ وَإِنْ كَانَتْ زِيَارَتُكُمْ لِمَا |
| ٤٦٨ | ٦٤٠ | لَعَنَ الْإِلَهُ تَعْلَةَ بْنَ مُسَافِرٍ لَعْنًا يُشْنُ عَلَيْهِ مِنْ قَدَامِ |
| ٤٧٢ | ٦٤٣ | فَسَاغَ لِي الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا أَكَادُ أَغْصُ بِالْمَاءِ الْحَمِيمِ ^(١) |
| ٥٢١ | ٦٦٣ | وَلَنْ حَلَفْتُ عَلَى يَدَيْكَ لِأُخْلِفَنَّ بِيَمِينِ أَصْدَقٍ مِنْ يَمِينِكَ مُقْسِمِ |
| ٥٢٣ | ٦٦٤ | كَأَنَّ بَرْدَوْنَ أَبَا عِصَامِ زَيْدٍ حِمَارٌ دُقَّ بِاللِّجَامِ |
| ٥٢٥ | ٦٦٦ | نَرَى أَسْهَمًا لِلْمَوْتِ تُضْمِي وَلَا تُنْمِي |
| | | وَلَا تَرْغَوِي عَنْ نَقْصِ أَهْوَاؤِنَا الْعَزَمِ |
| ٥٢٨ | ٦٦٨ | [فَإِنَّ يَكُنِ النِّكَاحُ أَحْلَى شَيْءٍ] فَإِنَّ نِكَاحَهَا مَطْرِيَّةٌ حَرَامُ |

حرف النون

| | | |
|-----|-----|--|
| ٣١ | ٤٧٤ | نَجِيئَتِ يَارَبَّ نَوْحًا وَاسْتَجَبْتَ لَهُ فِي فَلَكٍ مَآخِرٍ فِي الْيَمِّ مَشْحُونَا |
| ١٩٢ | ٥٢٤ | أَنْطَمِعُ فِينَا مَنْ أَرَاقٍ دِمَاءَنَا وَلَوْلَاكَ لَمْ يَعْزِضْ لِأَحْسَابِنَا حَسَنَ |
| ٢٧١ | ٥٥٢ | فَلَيْتَ لِي بِهِمْ قَوْمًا إِذَا رَكَبُوا شَنُّوا الْإِغَارَةَ فَرَسَانَا وَرُكْبَانَا |

(١) انظره أيضًا في حرف التاء المثناة من هذا الفهرس .

| الشاهد | ص | رقم الشاهد |
|--|-----|---------------|
| لاه ابنُ عمك لا أفضلتَ في حَسَبٍ عني ولا أنت دَيَّانِي فَتَخَزُونِي | ٥٥٧ | ٢٨٦ |
| [قَفَانَبِكِ مِنْ ذَكَرِي حَبِيبٍ وَعِرْفَانِ] | ٥٦٦ | ٣٠٨ |
| وَرَبِّعَ عَقَّتْ آيَاتُهُ مِنْذُ أَرْمَانِ | ٥٦٨ | ٣١٤ |
| أَلَا رَبُّ مَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبَوَانِ | ٥٨٣ | ٣٤٨ |
| مَتَى عُدْتُمْ بِنَا وَلَوْ فِتْنَةً مِنَّا كُفَيْتُمْ وَلَمْ تَخْشَوْا هَوَانًا وَلَا وَهْنًا | ٥٨٧ | ٣٥٨ |
| إِنْ عَمْرًا لَا خَيْرَ فِي الْيَوْمِ عَمْرٍو [إِنَّ عَمْرًا مَكْثَرُ الْأَحْزَانِ] | ٥٩١ | ٣٧٠ |
| يَا رَبِّ غَابِطِنَا لَوْ كَانَ يَطْلُبُكُمْ لَاقَى مُبَاعِدَةً مِنْكُمْ وَحِرْمَانًا | — | ٣٧٨ |
| عَلَا زَيْدُنَا يَوْمَ النَّفَا رَأْسَ زَيْدِكُمْ [بَأْيِضَ مِنْ مَاءِ الْحَدِيدِ يَمَانِ] | ٦٠١ | ٣٨٩ |
| إِنْ يَفْتِنَا عَنِّي الْمُسْتَوِطِنَا عَدَنٍ فَإِنِّي لَسْتُ يَوْمًا عَنْهُمْ بِغَنِي | ٦١١ | ٤٠٤ |
| رُؤْيُ الْفَكْرِ مَا يُؤُولُ لَهُ الْأَمُّ رُ مُعِينٌ عَلَى اجْتِنَابِ التَّوَانِي | ٦١٣ | ٤١٠ |
| [إِنَّكَ لَوْ دَعَوْتَنِي وَدُونِي زَوْرَاهُ ذَاتُ مُتَرَعٍ بَيُونِ] | | |
| لَقَلْتُ لَبِيْهَ لِيْنِ يَدْعُوْنِي | ٦٢١ | ٤٢٩ |
| تَذَكَّرْ مَا تَذَكَّرَ مِنْ سُلَيْمِي عَلَى حَيْنِ التَّوَاصُلِ غَيْرُ دَانٍ | ٦٧٦ | ٥٥٠ |
| وَلَسْتُ بِمَذْرِكِ مَا فَاتَ مِنِّي بَلَهْفٌ وَلَا بَلِيَتْ وَلَا لَوَائِي | | |

حرف الهاء

| | | |
|--|-----|-----|
| أَلْتَقَى الصَّحِيفَةَ كِي يَخْفَ رَحْلَهُ وَالزَّادُ ، حَتَّى نَعْلُهُ أَلْقَاهَا | ٥٣٧ | ٢٣١ |
| إِذَا رَضِيتَ عَلَى بَنُو قَشِيرٍ [لَعَمْرُ اللَّهِ أَنْجَبْتَنِي رِضَاهَا] | ٥٥٣ | ٢٧٥ |

حرف الواو

| | | |
|---|-----|-----|
| وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ طَلَحَتْ كَاهَوِي بِأَجْرَامِهِ مِنْ قَنَةِ النَّيْقِ مُنْهَوِي | ٥٢٥ | ١٩٨ |
|---|-----|-----|

حرف الياء

| الشاهد | ص | رقم الشاهد |
|---|-----|------------|
| إذا أعجبتك الدهر حال من أمرىء فدعه وواكل أمره والليالي | ٤ | — |
| ما حُم من موت حمى واقياً [ولا ترى من أحد باقياً] | ٣٢ | ٤٧٥ |
| تقول ابنتي إن انطلاقتك واحداً إلى الرّوع يوماً تاركى لا أبالياً | ٥٨ | ٤٨٤ |
| على إذا ما جئت ليلي بخفية زيارة بيت الله رجلاً خافياً | ٧٤ | ٤٨٨ |
| وأس سراً الحى حيث لقيتهم ولاتك عن حمل الرّبعة وأنياً | ٢٩٠ | ٥٥٨ |
| بدالى أنى لست مُذكرك ما مضى ولا سابق شيئاً إذا كان جانياً | ٣٥٠ | ٥٨٤ |
| كلانا غنى عن أخيسه حياته [ونحن إذا متنا أشد تغانياً] | ٤٣٦ | ٦٢٥ |

حرف الالف اللينة

| | | |
|--|-----|-----|
| ويركب يوم الرّوع منا فوارس بصيرون فى طعن الأباهر والسكلا | ٢٦٤ | ٥٤٩ |
| [فأوميت إيماء خفياً لحبتر] فله عيناً حبتر أيماً فنى | ٤٤٦ | — |

انتهت فهرس الشواهد الواردة فى الجز الثالث
من شرح الأشموني ، والحمد لله رب العالمين